مركز دراسات الوحدة العربية

عبد القادر ياسين

الحركة الوطنية الفلسطينية في القرن العشرين

فريق متميزون
E-BOOK

مكتبة فريق (متميزون)

لتحويل الكتب النادرة الى صيغة نصية

قام بالتحويل لهذا الكتاب:

كلمه مهمة: هذا العمل هو بمثابة خدمة حصرية للمكفوفين، من منطلق حرص الجميع على تقديم ما أمكن من دعم للإنسان الكفيف، الذي يحتاج أكثر من غيره للدعم الاجتماعي والعلمي والتقني بحيث تعينه خدماتنا هذه على ممارسة حياته باستقلالية وراحة، وتعزز لديه الثقة بالنفس والاندماج بالمجتمع بشكل طبيعي.

وبسبب شح الخدمات المتوفرة للمكفوفين حرصنا على توفير خدمات نوعية تساعد الكفيف في المجالات التعليمية العلمية والثقافية وذلك بتسخير ما يتوفر من تقنيات خاصة لتحويل الكتب الي نصوص تكون بين أيديهم بشكل مجاني، ويمكن لبرامج القراءة الخاصة بالمكفوفين قراءتها.

مع تحيات: فريق (متميزون) انضم الى الجروب

انضم الى القناة

الحركة الوطنية الفلسطينية في القرن العشرين

عبد القادر ياسين

عن الكتاب..

تحتاج الأحداث الكبرى ومسيرات الشعوب إلى إعادة كتابة تاريخها كل مدة، فكيف إذا كانت هذه الأحداث تعني القضية الفلسطينية والصراع العربي – الإسرائيلي ومسيرة الشعب الفلسطيني في النضال من أجل تحرير أرضه.

يغطي هذا الكتاب مساحة زمنية غير مسبوقة من تاريخ فلسطين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المعاصر، امتدت على مدى القرن العشرين تقريبًا، منذ بدايات تنفيذ المشاريع الاستعمارية الغربية والمشروع الصهيوني في فلسطين والمنطقة عقب انهيار الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى، وما أفرزته هذه المشاريع من حركات مقاومة وتحرير وتحرر وطني على الساحة الفلسطينية، إلى ما بعد اتفاقات أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية وما أحدثه ذلك من تضعضع في المشروع الوطني الفلسطيني وحركته الوطنية.

يقسم هذا العمل التأريخي التحليلي الواسع مسيرة الحركة الوطنية الفلسطينية إلى مراحل، حملت كل منها سمات خاصة، وثيقة الصلة بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية لفلسطين وبتحولات المحيط العربي، بدءًا من تطور الحراك الوطني الفلسطيني تحت الاحتلال البريطاني لفلسطين حتى وقوع نكبة عام 1948 ؛ ثم مرحلة النضالات الاجتماعية والسياسية المتفرقة في فلسطين والمنطقة، وصولاً إلى هزيمة عام 1967 ، وانطلاق العمل الفلسطيني في الخارج، قبل أن تغادر فصائل المقاومة الفلسطينية الأردن (1970-1971) إلى لبنان، الذي ما لبثت هذه الفصائل أن غادرته عقب الغزو الإسرائيلي له)1982) ؛ وهو ما خفَّف من تعويل الداخل الفلسطيني على مقاومة الخارج، فكانت "انتفاضة الحجارة" (1987-1991)، التي أساءت القيادة الفلسطينية المتنفذة استخدامها، فانزلقت تلك القيادة إلى خيار "اتفاق أوسلو"، الذي تمخض عن سلطة حكم ذاتي مقيّدة الإرادة والخيارات، وأوصل الحركة الوطنية الفلسطينية إلى ما وصلت إليه.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

الإهداء..

و «في الليلة الظّلماء يُفتقدُ البدر»

إلى روح حيدر عبد الشافي،

رمزًا وطنيًا ديمقراطيًا،

صلبًا وجسورًا

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

مقدمة..

يتشبث الماضي بتلابيب الحاضر، ويتضافران لصنع المستقبل؛ فحلول المستقبل من حِكمة الماضي، كما يقولون؛ ومع ذلك، فثمة من يرفض الاستنارة بمصباح التاريخ، في سبيل اختراق الظلمة التي تلف المستقبل. ما جعل الإلمام بالتاريخ عمومًا، وبالتاريخ الوطني على نحو خاص، مهمة مُلحَّة، على كل مواطن يريد أن يَلج باب السياسة أو الثقافة، أن ينجزها.

لعل من فُضلة القول إن التاريخ الوطني هو بمنزلة هُوية وانتماء للمواطن والمناضل، في آن. وتاريخنا الوطني حافل بالتجارب والخبرات والدروس المستفادة من الهزائم، قبل الانتصارات، كما يغصُّ بقصص البطولات التي تشحذ الهمم، وتؤكد أن الهزائم ليست قدرنا.

وبناء عليه، يستحيل إطلاق صفة «مثقف» أو «مناضل» على من لم يُلمّ بتاريخ وطنه الصغير، إضافة إلى وطنه الكبير. وهل يمكن لإنسان أن يتنكر لكل ما أنجزته البشرية عبر مئات آلاف السنين، ويبدأ من حيث بدأوا، لا من حيث انتهوا، ضاربًا عرض الحائط بكل ما ابتكروا، واخترعوا؟ فيمارس المعني حياته وكأنه الإنسان الأول.

قبل ما يربو على ثلاثة عقود، أصدر الأكاديمي البريطاني هرنشو كتابه عِلم التاريخ (1)؛ وفي فصله السابع، حدَّد «فوائد التاريخ». وفي رأيه، أن قراءة التاريخ تبني الأخلاق وتُهدي الناس وتوسِّع مداركهم وتحثُّهم على النزاهة وتخلق إنسانًا بعيد النظر، واسع الأفق؛ إضافة إلى المتعة التي تسببها قراءة التاريخ؛ فهي رياضة للعقل، تُنشط الفكر وتُفتقه وتساعده، بطرائق شتى؛ وتمد الإنسان بتصوُّر كامل متزن عن العالم. لذا، لم يكن غريبًا أن يشدِّد الحكام المستبدون الرقابة على كُتب التاريخ، وحتى حظرها.

التاريخ مدرسة سياسية؛ فهو سياسة الماضي، بينما الصحافة تاريخ راهن، لأن كليْهما يحاول الوصول إلى البواعث المحرِّكة الخفيَّة، وراء ما للوقائع من حُجب مشكوك فيها. ولا مفر لكلٍ من السياسي والمؤرخ من الاستنتاج من مواد مؤكدة، على الرغم من أنً لا سبيل إلى التغلُّب عليها، من أن يصل السياسي والمؤرخ إلى الحقيقة المطلقة.

لكيلا يفقد الإنسان الثروة الضخمة، المتجمعة لديه من تجارب الماضي، وجب أن تنشأ له ذاكرة؛ وذاكرة الجنس البشري هي التاريخ؛ ففي التاريخ يتوافر للإنسان الشعور الذاتي، بما يجعله مسيطرًا على مستقبله؛ ومن دون التاريخ، تستحيل على الإنسان تلك السيطرة، وبوساطته يستطيع التحكُّم في

مصائره، والمُضيّ قُدمًا في طريق الوعي والفلاح؛ فيخرج هذا الإنسان إلى الدنيا، وكأنه الإنسان الأول، يقول دايفيد هيوم: «إذا تأملنا قِصر حياة الإنسان ومعرفتنا المحدودة بما يقع في زماننا، فلا شك في أننا نشعر بأننا كنا نبقى أطفالاً في إدراكنا، لو لم يُقيَّض لنا هذا الاختراع الذي يرجع بخبرتنا إلى شتى العصور الماضية، وإلى أقدم الأمم، ويجعلها تمدّنا بأسباب التقدم في الحكمة، كما لو كانت تحت بصرنا، وسمعنا». وقديماً قال شاعر عربي:

مَن وعى التاريخ في صدره

أضاف أعمارًا إلى عمره

ومَن لم يعِ التاريخ في صدره

لم يدرِ حلو العيْش من مُرِّه

وهذا أمير الشعراء، أحمد شوقي، يحذِّرنا:

مَثَلُ القوم نسوا تاريخهم

كَلَقِيطٍ عَيَّ في الناس انتِسابًا

أو كمغلوبٍ على ذاكرةٍ

يشتكي من صِلة الماضي انقضابًا

إن دراسة التاريخ مدرسة لتعليم طريقة البحث العلمي؛ فهي تعلّمنا الدقة والموضوعية والتجرُّد. كما تبعث فينا دراسة التاريخ شعورًا بتعقُّد الظواهر الاجتماعية والنفسية وتقلّبها.

إن دراسة التاريخ مهمة لنا، لأنها تُكسبنا مَلَكة عصيَّة: الاستدلال بالأفعال الظاهرة والبواعث وما بطُن من الأفكار.

بيد أن التاريخ أكبر من مجرد مدرسة، نتعلم فيها السياسة. إنه - إضافة إلى ذلك - مستودع السوابق السياسية.

عندما ينضج الإنسان، تهديه وتحكمه تجاربه التي تعيها ذاكرته، ومبادئ السلوك التي يستخدمها حكمه من التجارب المذكورة.

لا يتم تناول السياسة بوصفها عِلمًا نظريًا مستقــلًا عن تجارب التاريخ وعِبَره. فالتاريخ يمد الناشط السياسي بأكثر من سوابق، تمّت تجربتها، يعطيه الأصول الواقعية للمشكلات الراهنة؛ فالمشكلات الكبيرة الراهنة كلها، سياسية كانت أم اجتماعية، تضرب بجذورها عميقاً في التاريخ.

لكن، كيف نقرأ تاريخنا، وبأي منهج؟

ثمة من تمسَّك بالتأثير الكبير لأنف كليوبترا على التاريخ (باسكال (Blaise Pascal)) (2)، إلى من أكد أن الرؤساء هم الذين يصنعون التاريخ، تمامًا كما تجرُّ الأحصنة العربة (توماس كارليْل (Thomas Carlyle)) (3). بينما يُفضي المنهج الأخير إلى إهمال مجتمع القُطر المعني وشعبه. في حين أن الشعب هو من يُنتِج التاريخ والحكّام والزعماء. فضــلًا عن أن التاريخ ليس مجرد أحداث عشوائية. ناهيك بمن رأى في حماسة ملك بريطانيا، هنري الرابع، للمذهب البروتستانتي، على حساب الفاتيكان، وبابا روما، حتى يتمكن من تطليق زوجته، علَّه يُرزق بولي للعهد، فضلاً عمن زعموا أن طمع الملك نفسه في أملاك الكنيسة في بريطانيا هو السبب؛ وفي هذا كله تسطيح يضرّ بفهم الظاهرة البروتستانية، ويفصلها عن سياقها الاقتصادي - الاجتماعي - السياسي - الثقافي، بما جعل البرجوازية البريطانية والألمانية، ترغبان في التخلّص من القيود التي كان يفرضها الفاتيكان، وبيعه أراضي في الجنة، بموجب «صكوك الغفران»، إلى «صكوك الحرمان» من الجنة، ضد كل من لا يرُوق للفاتيكان، ما دفع أحد الظرفاء إلى أن يطلب من الفاتيكان بيعه أراضي في جهنم، فما كان من البابا إلّا أن منحه جهنم له، مجاناً؛ فاتخذ الأخير من سلّم الفاتيكان مقاماً له، وأخذ يرد جميع الراغبين في شراء أرض في الجنة، مؤكدًا لهم أنه احتكر مِلكية جهنم، ولن يسمح لأحد بالدخول إليها. وبذا، قطع صاحبنا رزق البابا من الصكوك إياها.

أي إن جميع هؤلاء تجاهلوا كون الاقتصاد هو محرِّك التاريخ، بينما تقطر الحرب ذلك التاريخ؛ أما السياسة، فهي التعبير المكثَّف عن الاقتصاد (4).

معروف أن علم التاريخ يختص في دراسة تطور المجتمع الذي يتحدد بحركة قوى الإنتاج، والتغيير في علاقات الإنتاج، من دون إغفال دور العلاقات السياسية والفكرية. واعين - في الوقت نفسه - أن التاريخ إنما يتجلّى كصراع بين الطبقات؛ وكل صراع طبقي هو صراع سياسي.

التاريخ ليس مجرد رصّ للوقائع والأحداث، كما لا يُعيد نفسه إلّا مرتيْن: أُولاهما على شكل مأساة، وثانيهما في صورة ملهاة. وإن كان صحيحاً أن سرد الوقائع يُوفِّر مادة خامًا للمؤرِّخ؛ فقد قالوا إن الأخبار الصحافية هي تاريخ راهِن.

التاريخ لا يُعيد نفسه - كما سبق وبيَّنا - فما من حادث يقع، إلّا وهو يزيد في محيط كل حادث، يترتب عليه، بمقدار كونه عِلَّة في حدوثه؛ وبذلك يكون مجرد وقوع حادث ما، مرة، سورًا مانعًا حدوثه، أبد الدهر، مرة أُخرى. الأمر نفسه، بالنسبة إلى حياة الفرد؛ فما من أحد يجد نفسه، مرتيْن، في موقف واحد، بالدقة. وليس بوسع أي إنسان ملاحظة أن علاقاته بأقرانه تجري، من حيث تتابع العلل والمعلومات، بوتيرة واحدة.

علمًا أن من شأن المعطيات العينية، كتغييرات تاريخية، تحديد الانتظامات الموضوعية لهذه التغييرات. مع ملاحظة أن كل ظاهرة لا توجد في ذاتها، بل كحركة من مكوِّنات العملية التاريخية. ولا مفر من دراسة كل ظاهرة في تطورها.

تتمثل مهمة أي دراسة تاريخية باكتشاف الاتجاه الرئيس (القانون)، وتتبُّع تأثيره في تنوُّع العملية التاريخية.

أما مفهوم التكوين الاقتصادي - الاجتماعي، فيشتمل على النسق بالغ الدقة للبنية الفوقية (5).

غنيٌ عن القول إن الدراسة التاريخية تتطلّب جمع المواد من المصادر والمراجع ودراستها وتحليلها، قبل تصنيفها، وإعادة تنظيم أحداث الماضي، مع ربط كل حدث بغيره من الأحداث المحيطة، وبعد إخضاع كل مرجع للتمحيص الدقيق، قبل اعتماده.

إلى ذلك، يتطلّب الأمر رصد التأثير المتبادل بين شتى الظواهر المتداولة، والمقارنة بينها، وتحديد أوجه الشبه والاختلاف، فضــلًا عن رصد خصائصها المميِّزة.

ما من يقين لكيفية وقوع حدث تاريخي أو سياسي. ويحفل ذهن الكاتب السياسي بالاحتمالات المتضاربة، يُقلّبها، ليرسو على بعضها. والفارق الوحيد أن التاريخ بارد، بينما السياسة ساخنة.

إن ثمَّة بونًا شاسعًا بين الانتماء الأيديولوجي لباحث التاريخ، والتحيُّز السياسي لهذا الباحث. فالحالة الثانية تُوقع الباحث في محذور الدعاية السياسية. لذا، على الباحث في التاريخ التحلّي بأعلى درجات الموضوعية والنزاهة، عند تناوله أحداث التاريخ؛ بينما يتسلّح الباحث بالمنهج المادي الجدلي الذي يُعينه في التقاط نقطة البداية الصحيحة واختيار طريقه من بين الطرق والمتاهات في الظواهر محل الدرس، بحسب ماركس وإنغلز.

أما المؤامرة، فإن التاريخ لا يخلو منها، وإن كانت المؤامرات لا تصنع التاريخ. تبقى المصادفات، وهي أكثر من نادرة؛ ونستدعيها، ولا تحدث من تلقاء نفسها. بينما انقضى زمان المعجزات منذ قرون.

اقتحمت «لوْلا» التاريخ العربي، منذ «معركة أُحد» التي أصرَّ بعض من أرَّخوا لها، بأنه لوْلا نزول رُماة النبال من فوق الجبل لجمْع الغنائم، لما كانت هزيمة المسلمين تلك. هذا بينما ثمَّة إصرار أكاديمي على استبعاد لو، ولوْلا من أي بحث تاريخي أو استراتيجي، ناهيك بأن «لو» تفتح عمل الشيطان.

أما الآفة الثانية، فلعلها في استمرائنا الهروب إلى تاريخنا القديم والتغني بأمجاد أجدادنا الأوائل، غداة كل هزيمة نُمنى بها.

تبقى ثالثة الأثافي، حين يستسلم بعضنا لمقولة إن المنتصرين هم مَن يكتبون التاريخ. بينما الأجدى والأوْلى بالمهزوم أن يلوذ بتاريخه؛ بحثًا عن نقاط ضعفه؛ فيعالجها، ونقاط قوته؛ فيثمِّرها، ونقاط قوة عدوه؛ فيعمل على تحييدها، أما نقاط ضعف العدو؛ فيتم التركيز عليها، والعمل على اختراقها. ولنلتقط الإجابات الموضوعية الشافية، عن أسباب تلك الهزائم التي حاقت بنا، في توال عجيب، من دون أن نلوذ بالخرافات، حتى نُخرس كل من يحاول التفتيش عن جذور أسباب هزائمنا المتلاحقة.

لقد خَلت الأسواق من كُتب التاريخ السياسي الفلسطيني التي كفَّت عن الصدور منذ نحو خمسة عقود، ما يعني أن الأجيال الجديدة لن تجد ما تقرأه من تاريخها الوطني. فمَن هو المسؤول عن غياب تلك الكتب؟

أولًا، ثمَّة نأيٌ دور نشر عربية كثيرة بنفسها عن نشر تلك الكتب، وقد قلَّ الاهتمام بالقضية الأساس (القضية الفلسطينية).

ثانيًا، عدم إيلاء المستوى السياسي الفلسطيني التاريخَ الأهمية اللائقة به، فغالبية الظن لعدم إدراك هذا المستوى مدى أهمية التاريخ في إعداد المواطن والمناضل، على حد سواء.

ثالثًا، لن نتغافل عن الإحباط الذي استبدَّ بشعبنا العربي الفلسطيني، وبالأُمة العربية، بعد توالي الهزائم التي حاقت بالعرب، على مدى نحو ثلاثة أرباع القرن. والمُحبَط لا يقرأ، لأنه لا يمتلك أحلامًا، بل يعاني الكوابيس!

حتى لا نهبط بالحركة الوطنية الفلسطينية على القارئ بالمظلّة، لعل من الحكمة البدء بمدخل، لا غنى عنه، متضمناً خلفيات الموضوع، من التضفير بين الحركة الصهيونية وأطماع بريطانيا في فلسطين التي تُوِّجت بأعمال التنقيب والتخطيط في فلسطين ولها؛ ثم ألقينا الضوء على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لفلسطين عشية احتلال القوات البريطانية لها.

ليبدأ القسم الأول «تحت الاحتلال البريطاني 1918 - 1948»، وجاء في ثلاثة فصول، خُصِّص أولها للمرحلة الأولى من الحركة الوطنية التي امتدت ما بين عامي 1918 و1929، حين انتهت مرحلة وبدأت أخرى في حياة تلك الحركة، اتّسمت بالحسم، بعد أن دخلت البرجوازية شريكًا صغيرًا لكبار الملّاك في قيادة الحركة الوطنية، وإن رجّحت كفة تلك البرجوازية، بقوة برنامجها السياسي واستقوائها بالحركتيْن: العمالية والفلاحية. بينما اتّسمت تلك البرجوازية بالثورية، آنذاك، لأنها وليدة، أولًا وترزح تحت ضغط مزدوج

(الاستعمار البريطاني والصهيونية)، ثانيًا؛ ولرغبتها في الاستقلال بسوقها المحلية، ثالثًا؛ ولانقطاع صلتها بالسوق الرأسمالية العالمية، رابعًا.

في سياق المرحلة الثانية، جاءت انتفاضة تشرين الأول/أكتوبر 1933 و«حركة القسَّام» (تشرين الثاني/نوفمبر 1935)، وتُوِّجت المرحلة بثورة عام 1936 الوطنية الفلسطينية التي امتدت نحو ثلاث سنوات متصلة، بدأت بأطول إضراب سياسي في تاريخ البشرية، حتى الآن.

تضافرت عوامل ذاتية وخارجية، فأخفقت الثورة في تحقيق أهدافها. وأرادت بريطانيا التفرُّغ لمواجهة الخطر النازي، فعمدت إلى تخدير المستعمرات بالوعود المعسولة؛ وفي هذا السياق، أصدرت الحكومة البريطانية «الكتاب الأبيض»، في أيار/مايو 1939، وفيه وعدت بمنح فلسطين استقلالها، بعد عشر سنين! تُقيَّد خلالها الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وكذلك انتقال الأراضي إلى الصهيونيين ومؤسساتهم. وبعد أقل من أربعة شهور، اندلعت الحرب العالمية الثانية، واستمرت نحو خمس سنوات متصلة، وزادت تلك الحرب الأوراق اختلاطًا، وخصوصًا بعد انتقال مركز الصدارة في المعسكر الإمبريالي، من بريطانيا إلى الولايات المتحدة، ما جعل الحركة الصهيونية، كدأبها دائمًا، تنقل مركز ثقلها من لندن إلى واشنطن.

مع انتهاء تلك الحرب، بدأت مرحلة فرز الأوراق وتسارعت إجراءات تنفيذ المشروع الصهيوني في فلسطين. حتى تُوِّجت المرحلة بصدور قرار تقسيم فلسطين عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة (القرار 181، في 29/11/1947)؛ فطُويت مرحلة، وانفتحت أخرى في حياة الحركة الوطنية الفلسطينية، غداة الحرب العربية - الإسرائيلية الأولى (1948)، والهزيمة التي حاقت بالجيوش العربية، وما ترتب عليها، خاصة النكبة الفلسطينية.

يغطي القسم الثاني أحداث سنوات ما بين نكبة 1948، و«نكسة» عام 1967، بأحداثٍ كبيرة؛ كاستمرار الشعب الفلسطيني في مقاتلة الصهيونيين، وذلك بقوة القضية الوطنية، وعلى الرغم من افتقاد شروط الصمود، وبعد نحو عقد من النكبة، فإن الاقتصاد الفلسطيني بدأ بالتعافي؛ ما وفَّر الشرط الرئيس لإحياء الكيان السياسي الفلسطيني الذي برز من بين الشقوق في صف النظام السياسي العربي، على هيئة فصائل مقاومة، ثم منظمة التحرير الفلسطينية التي رأى فيها ذاك النظام ما يقطع الطريق على من يريد «توريط» الأنظمة العربية في حرب، لا تريدها، مع إسرائيل. لكن الحرب فرضت نفسها. فكانت الهزيمة العربية المُدوِّية (1967)، وشتى تداعياتها، في الداخل (الضفة، والقطاع، وعرب 48)، وفي الخارج، الأمر الذي تولّاه القسم الثاني بفصوله الثلاثة.

أما القسم الثالث «من «النكسة» إلى التحريك [1967 - 1973]»، بدءًا من الفصل السابع: «في دول الطوق»، فغطى ما جرى، عن تلك المدة، في منظمة التحرير والمقاومة الفلسطينية، إلى ملابسات صدور القرار 242 عن مجلس الأمن الدولي، قبل التنقل ما بين لبنان ومصر وسورية، فضــلًا عن جدولٍ للعمليات الخاصة لـ«المجال الخارجي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، فحرق المسجد الأقصى، ثم جدول عن عمليات «أيلول الأسود». وخُتم الفصل بملابسات التحضير لحرب تشرين الأول/أكتوبر 1973.

لقد اضطرتني مشكلة الحجم إلى تخصيص الفصل الثامن عن الضفة الشرقية للأردن التي غدت قطب الرحى في العمل الفلسطيني، ما بين صيفي 1967 و1971، خصوصًا بعد «معركة الكرامة» وتشكيل مجلس وطني فلسطيني جديد واقتحام شعار «الدولة الديمقراطية» الساحة الفلسطينية، وبدء «صدامات التطويع، ومع المشروع الأول لروجرز، بدأت «هجمات التكسيح»، ربيع وصيف وخريف 1970، بمجرد أن أطلّت «مبادرة روجرز الثانية» برأسها، تحت وطأة الاستراتيجية الذكية لجمال عبد الناصر التي أشعرت الإدارة الأمريكية بأنها على وشك الدخول في مواجهة مسلّحة، لا تريدها، مع الاتحاد السوفياتي، في الشرق الأوسط؛ ما جعل هذه المبادرة الأولى المتوازنة في المشاريع الأمريكية كلها، بصدد الصراع العربي - الإسرائيلي. وكان طبيعيًا أن تستاء إسرائيل من هذه المبادرة، بينما قبلها عبد الناصر، وبعد بضعة أيام، قبلها الملك حسين. ولم تفهم غالبية قيادات المقاومة الفلسطينية ما جرى، على نحو صحيح، خصوصًا أن عبد الناصر كان في أمسّ الحاجة إلى وقف إطلاق النار، بضعة أسابيع، ما يُمكّنه من بناء «حائط الصواريخ»، على جبهة قناة السويس، فضلاً عن أن موقف إسرائيل، المعادي للسلام والتسوية، سينكشف، تماماً، أمام الرأي العام العالمي. وتوفي عبد الناصر، في عِز حاجة القضية الفلسطينية إليه، فبعد صدمات أيلول 1970، بدأت مذابح جرش وعجلون (صيف 1971) التي انتهت بإخراج المقاومة الفلسطينية من الأردن.

أما «داخل فلسطين»، فتولاه الفصل التاسع، بدءًا من «الضفة المهيضة والقطاع المهيأ وعرب 48 المضيَّعون» مع تفسير الهبوط الثوري في الضفة، في مقابل النهوض الثوري في قطاع غزة. وفي الفصل نفسه، تمت معالجة «عرب 48 سرعان ما يستعيدون توازنهم»، غداة صدمة هزيمة عام 1967، والحركة السياسية لعرب 48، ورد إسرائيل السريع، بالعصا والجزرة.

عالج القسم الرابع «من لا نصر ولا هزيمة إلى الاجتياح الإسرائيلي للبنان [1974 - 1982]». وجاء الفصل العاشر «خارج فلسطين: تدهور متأرجح»؛ من الاصطفافات المتوالية، إلى الميل إلى التسوية، فالسادات يصالح الأعداء؛ ما أنهى ظاهرة قبول التسوية ورفضها في الساحة الفلسطينية؛ فخصَّب

السادات بخطوته تلك الأرض إلى الاجتياح الإسرائيلي للبنان. بينما تولى الفصل الحادي عشر أمر «داخل فلسطين المنتشي».

ألقى القسم الخامس حزمة من الأضواء على «الخارج يتبعثر والداخل يتجمع [1983 - 1987]» وعن «خارج فلسطين يتبعثر». جاء الفصل الثاني عشر بالانشقاقات المتوالية في فصائل المقاومة، في مقدمها حركة فتح، ما شق الساحة الفلسطينية في الخارج ثلاث كتل؛ تصدّرت الأولى حركة فتح الأم، وتجمعت في مواجهتها كل من الجبهة الشعبية - القيادة العامة وطلائع حرب التحرير الشعبية قوات الصاعقة وفتح الانتفاضة وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني والحزب الشيوعي الثوري. بينما حاول الفريق الثالث، عبثًا، إعادة الاتزان إلى ساحة فلسطين الخارج؛ فشكّل هذا الفريق «التحالف الديمقراطي» الذي ضم كلاً من: الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين و«الحزب الشيوعي وجبهة التحرير الفلسطينية - جناح طلعت يعقوب. وإن انفرط عقد هذا التحالف، وذهبت الثانية، والرابعة إلى «التحالف الوطني»، المعارض لتوجهات ياسر عرفات، وشكّلتا مع التحالف الأخير «جبهة الإنقاذ». إلى أن يئس عرفات من «الوسيط الأمريكي»، وصُدمت «الجبهة الشعبية» من الحرب ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان (1985 - 1988)، فانسلخت ومعها جناح يعقوب، وعقد المجلس الوطني «التوحيدي»، في الجزائر ربيع 1987. وسرعان ما انشق الأمين العام لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، سمير غوشة، والتحق بهذا المجلس؛ وتبعه ياسر عبد ربه، الأمين العام المساعد للجبهة الديمقراطية الذي تصدر انشقاقاً عنها؛ هذا كله حتى يشارك عبد ربه ومن معه في صنع كارثة «أوسلو».

أما لماذا انحسرت ثقة أهالي الضفة والقطاع وعرب 48، بقيادة الخارج، والتفتوا إلى شأنهم الداخلي، باطراد، وأخذوا في الابتعاد التدرجي عن فصائل الخارج، فإن الفصل الثالث عشر تولّى الإجابة عن هذا السؤال.

عن «الانتفاضة المغدورة وتداعياتها»، جاء القسم السادس، حيث غطى السنوات بين عامي 1987 و1991؛ بفصوله الثلاثة: الفصل الرابع عشر عن «انتفاضة الحجارة»، والتاسع عن «خارج فلسطين: القيادة المتنفِّذة متلقية»، وحين طوَّرت الانتفاضة موقف عرب 48، متجاوزين التضامن، الأمر الذي تولّاه الفصل الخامس عشر، اعتمادًا على كلٍ من البُعد الديمغرافي لعرب 48 وتعليمهم والتطورات السياسية عندهم.

غطى القسم السابع ««أوسلو» وتداعياتها (1993 - 2000)»، وفيه تساءل الفصل السابع عشر عما إذا كان «أوسلو» تسوية أم تصفية؟ وكيفية انتقال هذا الاتفاق من الورق إلى الأرض. بينما عرض الفصل الثامن عشر الخطوط

العريضة لما جرى في الضفة والقطاع على مدى «سبع سنوات عجاف» من الحكم الإداري الذاتي المحدود، في بعض الضفة والقطاع. وعبثًا، حاول عرفات إصلاح ما أفسده بـ«أوسلو». وهيهات له أن ينجح، وهو أسير الفخ الإسرائيلي، أو كمن هبط درجات السلم، وحرص على نسف كل درجة كان يتخطاها، فكيف له أن يعود فيصعد، من جديد؟! كان طبيعيًا أن تضع «أوسلو» أهالي الضفة والقطاع أسرى «سبع سنوات عجاف»، على أيدي سلطة الحكم الإداري الذاتي المحدود، بمجرد انتقال «أوسلو» من الورق إلى الأرض. واقتحمت تلك السلطة حلقة التفاوض المفرغة، مع عدونا الصهيوني.

في الفصل التاسع عشر «عرب 48 يُصدمون فيستفيقون»، تحت تأثير «أوسلو»، ما جعلهم يلتفتون إلى المُهجَّرين في وطنهم، بعد أن كانت الانتفاضة قد مسحت الفوارق بين عرب 48، وباقي التجمعات الفلسطينية، ما دفع الحكومة الإسرائيلية إلى الإسراع باتخاذ الإجراءات الكفيلة بإعادة السيطرة على عرب 1948.

لا أنسى ما قدّمته المرحومة زوجتي، من توفير أجواء، ساعدتني في إنهاء هذا السِفر، في نحو خمس سنوات. تلتها نحو أربع سنوات أخرى، وفَّر لي أبنائي الأجواء المشجِّعة كلها (جيهان وأبناؤها: فرح وعمر وحنين؛ غيفارا وأبناؤه: رضوى وجميل ودميان؛ رضوى وإبناها: حسن ويوسف). أما جميل، فله الله في منفاه.

ثمة شكر واجب لصديقيَّ العزيزيْن أحمد الدبش على تدقيقه الكتاب الأول، وهشام عبد الرءوف على تدقيقه الكتاب الثاني. والشكر أيضًا للصديق العزيز غازي الصوراني، الذي قام بتدوير زوايا المخطوطة، إن جاز التعبير، فزادها دقة.

كما أنه ما كان لهذا الكتاب أن يصدر لولا دعم الصديقين العزيزين عايد أحمد وبسام الهربيطي.

الشكر موصول لكل الذين أمدّوني بالمراجع، وفي مقدمهم الأصدقاء الأعزاء: خالد عطا، عبد الله حمودة، عبد العال الباقوري، عدلي صادق، حسام أبو النصر، مُيَسَّر أبو علي، إلهام الشمالي، روضة مرقص مَخُول، أمير مَخُول، سهيل الناطور، يوسف نعنع، عبد معروف، محسن صالح، إقبال عميش، أروى خضر البرعي، والإخوة والأخوات العاملين في مكتبتيْ جامعة الدول العربية ومعهد البحوث والدراسات العربية في القاهرة. والشكر موصول لكل الذين أسهموا، فنيًا، في إعداد مخطوط هذا الكتاب: مريم ياسر، دينا العشري، منى عوض، ريهام رافع، نظيمة سعد الدين، سارة إبراهيم، آية رشاد، آلاء السيد،

ومروان حمدي. على أن أيًا منهم غير مسؤول عما قد يكون لحق بالكتاب من أخطاء، أو سلبيات، فهذه مسؤوليتي وحدي.

المؤلف

القاهرة، 14/7/2021

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

مدخل

الاقتصاد السياسي للقضية الفلسطينية

أضرَّ الموقع الاستراتيجي المهم بفلسطين، أكثر مما أفادها؛ فغدت مطمعًا للإمبراطوريات القديمة كلها، ناهيك بالإمبرياليات الراهنة، وفي أذيالها جاءت الحركة الصهيونية بمزاعمها.

أولًا: عندما استهدفت الإمبريالية فلسطين

في البدء جاء القسيس، وتبعه التاجر، فالسفينة الحربية؛ ذلك هو تكثيف آلية استعمار أي قطُر من الأقطار، إلّا فلسطين التي طلبت عنصرًا رابعًا، إضافة إلى تلك الثلاثية، وتمثّل ذلك العنصر الرابع في الآثار والجغرافيا؛ لأن الاستعمار كان يحضِّر فلسطين لاستقبال استعمار استيطاني إجلائي إحلالي، هو الاستعمار الصهيوني، وكيــلًا عن تلك الإمبريالية في المشرق العربي.

بدأ اهتمام الدول الكولونيالية والإمبريالية بفلسطين في مرحلة سيادة المزاحمة الحرة بين الأقطار الصناعية، حتى قبل أواسط القرن التاسع عشر، بسبب أهمية موقع فلسطين الجيواستراتيجي، في التجارة، وفي تأمين أسواق خارجية للدول الكولونيالية التي حاولت التسلل إلى الدولة العثمانية، مستغلة ضعف الأخيرة، وتخلّفها؛ تمهيدًا لاقتسام تركة هذه الدولة. وفي ما بين عامي 1839 و1854، افتتحت تلك الدول قنصليات لها في القدس، واجتهدت لتبنّي مختلف الطوائف (فرنسا: المذهب الكاثوليكي؛ روسيا: المذهب الأرثوذكسي)، ومع غياب المذهب البروتستانتي عن فلسطين، تبنّت بريطانيا الطائفة اليهودية، في محاولة لجعلها ركيزتها الأولى في تأمين مصالحها وحراسة طريق التجارة البريطانية إلى الهند، ما يُفسِّر، أيضًا تبنّي الكولونيالية البريطانية الفكرة الصهيونية حتى قبل مأسستها. بينما حال التوازن الدولي الحرج، في الربع الثالث من القرن التاسع عشر، دون عصف الدول الكولونيالية بالإمبراطورية العثمانية. وما إن وصلت الدول الرأسمالية إلى مرحلة الإمبريالية، حتى احتدم الصراع بينها للاستيلاء على مزيد من المستعمرات. وقد اكتسبت فلسطين أهمية خاصة في خريطة الدول الاستعمارية، بعد شق قناة السويس (1869). ومنذ بداية القرن العشرين، اشتد الصراع بين الدول الإمبريالية، حول فلسطين وباقي الولايات العثمانية؛ فكان «اتفاق سايكس - بيكو» (1916) الذي وزَّع تركة «الرجل المريض» بين بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية. لكن اندلاع الثورة الشيوعية في الأخيرة، دفع هذه الثورة إلى كشف الغطاء عن ذاك الاتفاق السري (6).

1 - تنقيب ومسح

ما إن أطلّت عشرينيات القرن التاسع عشر برأسها، حتى غدت فلسطين مستباحة للدول الاستعمارية التي سارعت إلى إيفاد الإرساليات التبشيرية وفتح المدارس وتأسيس المطابع والتعرُّف إلى جغرافية فلسطين وطبوغرافيتها ومسح أماكنها المقدسة وآثارها؛ وتحوَّلت القدس إلى مركز لنشاطات قناصل تلك الدول الاستعمارية. وكان البريطانيون السباقين في هذه المجالات كلها، بوصفهم رأس المعسكر الاستعماري، آنذاك. وقد عمد «صندوق استكشاف فلسطين» البريطاني بين عامي 1865 و1915 إلى رصد أحوال فلسطين الجغرافية وطبائع أهلها والمواقع الأثرية فيها. وبعد أن توقّفت الإرساليات التبشيرية إلى فلسطين، منذ مطلع عشرينيات القرن التاسع عشر، غدت القدس مركزًا لنشاطات القناصل الأوروبيين، تمامًا كما كانت الأستانة مركزًا لنشاط السفراء. وكان البريطانيون السبّاقين في هذا الصدد. وقد ازداد الاهتمام البريطاني بفلسطين بين عامي 1831 و1840 في سياق تصدِّي بريطانيا لمحمد علي باشا، والي مصر، الذي فتح سورية وحكمها طوال تلك السنوات. وكانت «الجمعية الجغرافية الملكية» (Royal Geographical Society) قد أُسّست في لندن في 1830، وتصدّت بريطانيا لحماية يهود الدولة العثمانية عموماً، ومن كان منهم في فلسطين على نحو خاص. ما دشّن مرحلة، أُنشئت فيها قنصلية بريطانية في فلسطين (1838)، وبدأ التخطيط البريطاني لاستيطان اليهود في فلسطين، وما إن تكالبت الدول الإمبريالية على حملة إبراهيم باشا في سورية وساندت الدولة العثمانية في توجيه ضربة قاصمة إلى تلك الحملة (1840)، حتى أرسل بالمرستون، وزير خارجية بريطانيا، إلى قنصله في الآستانة، معبّرًا عن رغبة الإمبريالية البريطانية في زرع جسم غريب في المشرق العربي، وكرّر بالمرستون رغبته هذه بعد أن أصبح رئيسًا لوزراء بريطانيا. وفي عام 1865 أُنشئت «جمعية صندوق استكشاف فلسطين» (Palestine Exploration Fund)، بغرض الكشف عن آثار فلسطين وجغرافيتها وتاريخها الطبيعي. وتولّى رئاسة الجمعية رئيس أساقفة يورك البروتستانتية، وخلفه رؤساء أساقفة كانتربري الإنكليكانيين، على التوالي (7).

في القدس (1894 - 1897)، اجتهدت الحفريات لتحديد موقع هيكل سليمان وسنة إنشاء قبَّة الصخرة المُشرّفة وموقع كنيسة القيامة، وتتبع أسوار القدس الثلاثة، فضلاً عن أبواب القدس القديمة (8)، وتحديد أماكن أخرى مهمة غير مؤكّدة، مثل مدينة داوود وقبر هيرود. والبدء بتفحّص الجدران الخارجية، ورؤية أن الطريقة الوحيدة للوصول إلى الأساس هي حفر الأنفاق أو الممرّات تحت الأرض. وحاولت بعثة بريطانية، وصلت إلى صحراء سيناء (1869 - 1873)، اكتشاف الطريق التي سلكها النبي موسى مع بني إسرائيل، وتلقِّي الشريعة عند جبل موسى. ما وفَّر قاعدة علمية لكشوف الأراضي

المقدّسة كلها،لاحقًا. وجعل النائب العام البريطاني في فلسطين، ذا الميول الصهيونية، في عشرينيات القرن العشرين، نورمان بنتويتش، يطرح، محقًا، أن احتلال الصهيونيين لفلسطين اتّخذ شكلاً جغرافيًا علميًا، وأن «صندوق استكشاف فلسطين» كان مثالًا لهذا التكامُل بين المصالح التوراتية والسياسية (9).

2 - حفريات للتوراة والحرب (10)

بين عامي 1913 و1914، جرى مسح فلسطين الجنوبية، ما بين البحر المتوسط ونهر الأردن. وقُسِّم عمل بعثة المسح إلى موضوعين: أولهما، الذي تولّاه ضباط من سلاح الهندسة الملكية البريطاني؛ وثانيهما، العمل الأثري، وتصدى له وولي (C. L.Woolley)، ولورانس (T. I. Lawrence)، وكلاهما بإشراف الكابتن نيوكمب (S. F. Newcombe)، وحين اندلعت الحرب العالمية الأولى (1914)، توجَّه وولي ولورانس إلى مصر، حيث مسرح العمليات الشرقية للحرب (11).

لقد كان طبيعيًا أن تهتم السياسة الخارجية البريطانية بالمشرق العربي، طريق بريطانيا التجارية إلى الهند، خصوصًا بعد تهديد هذه الطريق من قوى أوروبية ومحلية (روسيا القيصرية، حملة بونابرت، ثم حملة محمد علي باشا). ومنذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر، طُرح بقوة، في الصحف والأوساط الحاكمة البريطانية، أمر احتلال سورية وضمنها فلسطين. وكان «صندوق استكشاف فلسطين» أحد تجليات ذاك التوجُّه. ولعل من السذاجة تصديق أن مهمة هذا الصندوق كانت دينية؛ فمعظم أفراد البعثات كان من وزارة الحربية البريطانية ومن سلاح الهندسة الملكية، تحديداً. وهذا أحد كاتبي سيرة كتشنر (Kitchener) في فلسطين، يؤكِّد أنه «كان يرسم دروسًا للحاضر والمستقبل». أما كتشنر نفسه، فكتب في إحدى رسائله: «لو أن فلسطين أُعيد فتحها للحضارة، فهذه الطرق [التي اكتشفتها بعثته] ستُشكِّل أساس الخطوط الرئيسة للمواصلات عبر البلاد» (12). لذا، كانت المعلومات التي قدَّمها مختلف بعثات «الصندوق» إلى فلسطين وسيناء ذات قيمة كبرى للحملة العسكرية البريطانية على فلسطين، في أثر نشوب الحرب العالمية الأولى؛ حيث امتلكت هيئة الأركان البريطانية خرائط عن فلسطين، فاقت ما كانت تمتلكه الدولة العثمانية نفسها، وهذا كلود كوندر - أحد أعضاء إحدى بعثات «الصندوق» إلى فلسطين - يتباهى بأن له، وللآخرين غيره، دورًا ما في الحركة الصهيونية، وتمنى أن يرى المستوطنات اليهودية المزدهرة في فلسطين. وتوقَّع أنه كلما ازداد رأس المال الأوروبي والمستعمرون الأوروبيون في فلسطين، ازداد دخولها في دائرة الدول التي تنبثق من جسم الترك والدولة العثمانية (13).

لعل في كل ما سبق ما يُفسِّر احتضان بريطانيا - القوة الاستعمارية الأقوى، على مدى القرن التاسع عشر وإلى أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها (1939 - 1945) - ولادة الحركة الصهيونية ورعايتها، إلى أن أخلت بريطانيا الموقع المتقدِّم في المعسكر الإمبريالي للولايات المتحدة الأمريكية.

لكن ماذا عن الصهيونية، محدِّدات ظهورها، ومأسستها وتبلور أهدافها؟

3 - الصهيونية (14)

ثمة أربعة أقنعة أخذت تتناوب على الوجه الحقيقي للصهيونية. حاول أولها إلباس الصهيونية رداء الحركة القومية، مؤكدًا ذلك بظهور الحركة الصهيونية في عصر نهوض القوميات في أوروبا. أما القناع الثاني، فعمد إلى إضفاء مسوح الدين اليهودي على الصهيونية، ما دام من قامت على أكتافهم الحركة هم من اليهود. بينما حاول القناع الثالث، عبثًا، إسباغ صفة حركة التحرر على الصهيونية، بعد كل ما عاناه اليهود عبر التاريخ من اضطهاد، حتى تبلور ما عُرف باسم «المسألة اليهودية». بقي القناع الرابع الذي خدعت به القيادة الصهيونية العالم، بأنها حركة اشتراكية، لمجرد أنها بنت كيبوتسات (15) في فلسطين، يعيش مستوطنوها حياة المساواة.

نبدأ بقناع القومية الذي ينفيه توقيت ظهور الصهيونية، في أواخر القرن التاسع عشر؛ في عصر ارتداد القوميات، منذ الهزيمة التي حاقت بنابليون، في معركة واترلو، في عام 1815. فضــلًا عن أن اليهودية دين، واليهود مِلّة، وليسوا أمة.

أما القناع الديني، فينفيه أن مؤسسي الحركة الصهيونية وقادتها ملحدون، وإن اتّشحوا بالدين اليهودي، ليُضلّلوا جمهرة اليهود، في العالم، بوصفهم المادة البشرية للصهيونية.

لأن اليهود مِلَّة، وليسوا شعبًا، فإن حل «المسألة اليهودية»، لا يكون إلّا ضمن شعب القُطر الذي يقطنه اليهود، وليس على حساب شعب آخر، وباغتصاب أرض هذا الشعب وحقوقه.

يبقى قناع الاشتراكية الذي ينفيه استحواذ البرجوازيين الصهيونيين الكبار على فائض القيمة الذي تنتجه الكيبوتسات، بينما تقضي الاشتراكية بأن يعود فائض القيمة هذا إلى العاملين الذين أنتجوه، وهذا هو الفارق الشاسع بين الاشتراكية والصهيونية، حيث تبتعد الأولى عن الصهيونية، بُعد السماء عن الأرض.

4 - الوجه الحقيقي

بعد هذا كله، يبقى التوصيف الدقيق للحركة الصهيونية الذي يكمن في التوقيت الذي أُسّست فيه، حيث عقد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بال، في سويسرا، بين 29 و31 آب/أغسطس 1897، أي في عز وصول الرأسمالية الأوروبية إلى مرحلة الإمبريالية.

لذا، لم يكن غريبًا أن يحمل الوليد الصهيوني بشاعات والده الإمبريالي وتشوُّهاته كلها. فضلاً عن أن هذه العروة الوثقى ربطت مصير الصهيونية بمصير الإمبريالية، إلى حدٍ بعيد.

غني عن القول إنه مع وصول الرأسمالية الأوروبية إلى مرحلة الإمبريالية، في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، توفَّرت عوامل دفع قوية لولادة الحركة الصهيونية. فأولًا؛ اقترن ذاك الوصول بضغوط هائلة على الفئات الوسطى الأوروبية، وضمنها اليهودية هناك، ما جعل الأخيرة تفتّش، حثيثاً، عن حل فريد لأزمتها تلك. فوجدت الحل في «الوطن القومي اليهودي»، الذي سيغدو، أولًا ملاذًا اقتصاديًا آمنًا لكل قطاعات البرجوازية من أبناء الملّة اليهودية في العالم، يحميها من الانقلابات ضدها، وإن أحجمت الرأسمالية اليهودية الكبيرة عن منح الصهيونية تأييدها؛ خشية تأليب الدول التي تعيش تلك الرأسمالية في كنفها؛ لكن هذا الإحجام سرعان ما انقلب إلى تأييد جارف، بمجرد أن صدر وعد بلفور، واختارت الحكومة البريطانية أحد أكبر رموز الرأسماليين اليهود الكبار (روتشيلد) لتوجِّه إليه ذلك الوعد. وثانيًا؛ فإن الإمبريالية - خصوصًا البريطانية - كانت في أمسِّ الحاجة إلى قاعدة عسكرية متقدمة، فيما أطلقوا عليها اسم «الشرق الأوسط»، قاعدة تحمي لتلك الإمبريالية مصالحها في الوطن العربي، وتحرس طريق تجارتها مع مستعمراتها في الشرق الأقصى، وتُخلِّص الأقطار الأوروبية الغربية من نسبة عالية من العمال اليهود، بنقلهم إلى مكان بعيد، وبأقل تكلفة، لا للتخلص من خطرهم الطبقي فحسب بل أيضاً بما يسخِّر أولئك العمال اليهود لخدمة الإمبريالية في القاعدة المرجوَّة. هنا كان التقاء المصالح بين البرجوازية اليهودية، والإمبريالية (خصوصًا البريطانية)، فتلقَّحت البذرة الصهيونية. وثالثًا؛ فإن المشروع الصهيوني سيستنزف إمكانات الوطن العربي، ما يحول دون ظهور دولة قوية فيه ويمنع وحدته.

5 - المسألة اليهودية

معروف أن لاضطهاد اليهود، عبر التاريخ، أساسًا اقتصاديًا - اجتماعيًا؛ ففي المجتمعيْن، العبودي والإقطاعي، استمرأ الأباطرة حرف سخط الجماهير نحو كبش الفداء (اليهود)، مع كل ضائقة اقتصادية تحلّ بالبلاد، الأمر الذي سهَّله اشتغال اليهود في مهن منحطَّة، خصوصًا الربا الذي حرَّمته المسيحية، ما جعلهم محط تأثيم المجتمع الأوروبي الغربي؛ وبحرف السخط ذاك، يتخلص

الأباطرة، أولَا، من السخط الجماهيري ضدهم، وثانيًا، يتخلصون من دائنيهم اليهود. بعد أن كان التجار والماليون اليهود يمثلون حاجة اجتماعية إلى أولئك الأباطرة، زمن الإمبراطوريتيْن، اليونانية والرومانية، ما جعل موقع الطوائف اليهودية الاقتصادي، فضلاً عن التعصُّب الديني، في العصور الوسطى، يوفِّران ظروف اضطهاد اليهود، مع استفحال كل أزمة مجتمعية؛ كما حدث زمن حملات الفرنجة التي تجلَّت فيها خطورة الصراع الاجتماعي، المتفجِّر في المجتمع الإقطاعي الأوروبي؛ فوجد ذاك الصراع متنفَّسه، في تنظيم مذابح لليهود في أوروبا والشرق، فضــلًا عن مذابح أخرى لمسلمي الشرق ومسيحييه.

بيد أن أول ثورة برجوازية في العالم (الثورة الفرنسية في عام 1789)، أقدمت على هدم أسوار «الغيتو» اليهودي، بفعل شعار تلك الثورة (الحرية/الإخاء/المساواة). وبذا تهيّأت شروط اندماج اليهود في مجتمعاتهم.

6 - الردة

في هذا السياق، عمل نابليون بونابرت على انعقاد «مجلس السنهدرين» (16) في مطلع عام 1807، حيث وضع أسسًا أيديولوجية لحل «المسألة اليهودية» في ظروف صعود البرجوازية الأوروبية. «وصاغ المجلس نفسه فكرة الانعتاق واندماج الطوائف اليهودية بالشعوب التي تطبَّعوا بطبائعها القومية». وبعد ذاك المجلس، غدا اليهودي يعلن أنه ابن الشعب الذي يعيش بين ظهرانيه.

لكن، الهزيمة التي حاقت بالثورة الفرنسية (1815)، وبشعاراتها التحررية، أعطت دفعة قوية للإقطاع الأوروبي وشعاراته الرجعية؛ ما أفسح في المجال لظهور «العداء للسامية» (17) في أوروبا؛ عندما عمدت البرجوازية المسيحية هناك إلى سلاح معاداة اليهود، من جديد، في سبعينيات القرن التاسع عشر، بغرض حرف الصراع الاجتماعي في أوروبا الغربية عن مساربه الصحيحة، وهو عداء لا يمتّ لعداء القرون الوسطى بصلة. ورأت القيادة الصهيونية في «معاداة السامية»، ما يساعد تلك القيادة على تحقيق مشروعها الاستعماري. وجعل تيودور هرتزل يقول: «إن أعداء اليهود هم الذين جعلوا منهم شعبًا واحدًا».

هنا انتعش اتجاه الانعزال اليهودي وظهرت الصهيونية، في عزِّ تراجع عصر القوميات في أوروبا الغربية، إلى العنصرية المقيتة، وكان طبيعيًا أن تنهل الصهيونية من أفكار الفيلسوف العنصري الألماني الشهير، فردريك نيتشه، بعد أن كانت قد اتكأت على التلمود.

أما تركُّز اليهود في التجارة وأعمال الربا في العصور الوسطى، فلا يعود - كما يزعمون - إلى التضييق على نشاطهم الاقتصادي وتحريم العمل الزراعي

عليهم؛ فقد أقام اليهود في أوروبا مستوطناتهم التجارية ونسجوا علاقات ودّية مع أبناء ملّتهم، في كل من إيطاليا وإسبانيا وأقطار الشرق. وتكرَّس هذا الدور التجاري والرَبَوي لليهود عبر التاريخ.

بينما جاء إلحاح اليهود الأوروبيين على إقامة «الغيتوات» الأولى في العصر الوسيط المبكّر، فكانت «باعتبارها رمزًا ماديًا لتنظيمهم الذاتي». وحين اكتشف بعض اليهود أخطار تلك الانعزالية، في القرن السادس عشر، كان الوقت قد ولّى.

لعل من فضلة القول إن مدى انعتاق اليهود واندماجهم، تفاوت من قُطر أوروبي إلى آخر، في موازاة تفاوت التطور الاقتصادي - الاجتماعي بين هذه الأقطار. فتراجَع الانعتاق والاندماج لحساب الانعزالية والهجرة، في أقطار أوروبا الشرقية، عنه في أوروبا الغربية، بسبب تخلُّف الأولى النسبي عن الثانية. ما جعل من يهود روسيا منبتًا للفكرة الصهيونية، وسندًا بشريًا رئيسًا لها.

الأمر الذي يؤكد أن مشكلات اليهود لا تنفصل، أدنى انفصال، عن مشكلات المجتمع الذي يعيشون فيه.

لقد احتدم الصراع بين دُعاة اندماج اليهود، ودُعاة انفصالهم عن مجتمعاتهم. ولعل موسى مندلسون (1729 - 1786)، هو أبرز دعاة الاندماج والاستنارة، فأسس حركة الهسكالا (18)، تعبيراً عن الاستنارة والرغبة في الاندماج؛ على أن الضربة القاضية التي وُجهت إلى القومية التحررية في أوروبا، تركت آثارًا سلبية في دعوات الاستنارة والاندماج، تمثَّلت بتفشّي التزمُّت الديني بين اليهود وانتظارهم المخلِّص ورغبتهم في الهجرة والاستيطان في قُطر يتسامح معهم. وعبَّر عن اتجاه العزلة هذا مفكرون عديدون، أهمهم الحاخام زفي هيرش كاليشر (1795 - 1874) الذي أكد، في عام 1836، أن بداية الخلاص ستكون في تجميع اليهود في الأراضي المقدسة. الأمر الذي عمَّقه كاليشر نفسه، بعد ستة وعشرين عاماً، في مؤلفه البحث عن صهيون، وفيه دعا إلى استيطان فلسطين بإقامة منظمة تقوم على التنفيذ عبر شراء الأراضي وحرثها وزراعتها. بينما نشر الانعزالي اليهودي موزس هيس (1812 - 1875) عام 1862، كتابه روما والقدس، مؤكدًا أن اندماج اليهود ليس بالحل العملي للمسألة اليهودية، لأنهم جنس صافٍ. وقد حثَّهم على إقامة المستعمرات في الأرض المقدسة، بالاتكاء على فرنسا. أما ليو بنسكر (1821 - 1891)، فقد ارتد عن الاندماج، متأثرًا بـ«البوغروم» (19)، فاصطنع قومية لأبناء الملّة اليهودية، بما يفيد في تجميعهم فوق أرض واحدة؛ واقترح توحيد المنظمات اليهودية الأوروبية في مؤتمر تنبثق منه لجنة تنفيذية، تُسخِّر أموال أغنياء اليهود في شراء أراضٍ يستوطنها اليهود عبر شركة. الأمر نفسه حدث لتيودور

هرتزل (1860 - 1904) الذي ارتد عن الاندماج إلى الانعزال، بعد أن صدمته قضية دريفوس (20)؛ وفي شباط/فبراير 1896، نشر هرتزل كتابه دولة اليهود، وفيه أكد أن المسألة اليهودية قومية الطابع وليست اجتماعية أو دينية. ولن تُحل تلك المسألة إلّا بالهجرة اليهودية إلى أماكن أخرى، بهدف إقامة دولة يهودية. بذا تكون النقلة الحقيقية في الحركة الصهيونية قد تمت على يديْ هرتزل.

7 - المأسسة

عُقِد لواء النصر لدعاة الانعزال من اليهود في أواخر القرن التاسع عشر، بتأثير الإمبريالية وانحسار المد القومي الأوروبي التحرري؛ وقد اعتبر الزعيم الصهيوني المعروف حاييم وايزمان، المؤتمر الأول لجماعة «أحباء صهيون»، في روسيا، في عام 1884، بمنزلة النواة المؤسِّسة للصهيونية. وقد دعمت هذه الجماعة الاستيطان اليهودي في فلسطين، بل أقامت خمس مستوطنات هناك في مطلع ثمانينيات القرن التاسع عشر (21). كما كان أحد قادة «أحباء صهيون»، وهو ناتان بيرنباوم (1864 - 1927)، أول من سكّ مصطلح «الصهيونية»، نسبة إلى جبل صهيون في القدس.

فيما سخَّر هرتزل ديناميته في محاولة توفير تأييد دولي للمشروع الصهيوني، وإن فشل في تدبير مقابلة مع أي من الإمبراطور الألماني أو السلطان العثماني، لكنه التقى الصدر الأعظم في إسطنبول. كما أصدر صحيفته الأسبوعية دي فلت، في تموز/يوليو 1897، وتوَّج نشاطه بنجاحه في عقد المؤتمر الصهيوني الأول الذي حضره 204 مندوبين بالتعيين، حيث اعتمدوا البرنامج الصهيوني، وأسسوا «المنظمة الصهيونية العالمية»، وحددوا إقامة وطن قومي لليهود، هدفًا، عبر:

- تشجيع استيطان العمال والزراعيين والصناعيين اليهود في فلسطين.

- تنظيم يهود العالم، بما لا يتعارض مع قوانين القُطر الذي يقطنونه.

- تعزيز الحس القومي لدى اليهود.

- الحصول على موافقة الدول على الهدف الصهيوني.

مع انتهاء المؤتمر، صرح هرتزل: «في بال أقيمتُ الدولة اليهودية، بعد خمسين عامًا، سيرى الدولة كل إنسان». وفي 15/5/1948، خرج المشروع الصهيوني إلى الوجود، في شكل دولة إسرائيل.

ثانيًا: خلفية اقتصادية - اجتماعية

عانت البنية الاقتصادية - الاجتماعية الفلسطينية طويــلًا التشوُّه والوهن، وعندما احتل البريطانيون فلسطين، كان وضع بنيتها الاقتصادية - الاجتماعية على حاله. فحين شارف القرن التاسع عشر على الأفول، كانت البرجوازية الصناعية الوطنية في سوريا الكبرى (بما فيها فلسطين)، مجرد فئة من طبقة ناشئة، تحاول أن تُثبت كِيانها، وسط مقاومة عنيفة من الحكم العثماني والرأسمال الأجنبي، على حد سواء. لقد كان تطور تلك البرجوازية ضعيفاً، حتى إنها لم تستطع استخلاص أي مراكز مهمة في إدارة البلاد والاقتصاد، بعد انقلاب عام 1908، حين استلمت البرجوازية التركية زمام الحكم. كما دفع ضعف البرجوازية هذا، تلك الفئة إلى سلوك سبيل الجمعيات السياسية السرية، بعيدًا من الجماهير، واعتمادًا على الفئات العليا من المتنفذين، وعلى دعم البريطانيين والفرنسيين، المتلهفين إلى اقتسام الإمبراطورية العثمانية في ما بينهم. وفي فلسطين نفسها، عشية الاحتلال البريطاني لها، ظلت الزراعة تحتل المكان الأول في اقتصادها، وشملت الغالبية العظمى من الأهالي. ففي أول إحصاء أجرته سلطات الانتداب البريطاني هناك (تشرين الأول/أكتوبر 1922)، كان نحو 430 ألف شخص من الأهالي يعملون في الزراعة، من أصل 757182 شخصًا، هم مجموع سكان فلسطين آنذاك (22). وتمثل التخلّف في كوْن الغالبية العظمى من ملّاك الأرض هي من أشباه الإقطاعيين. أما الفلاحون، فكانوا يستغلون نسبة صغيرة من أراضي المشاع. وعمل الفلاحون العرب في الإقطاعيات، في مقابل دفع خُمس المحصول لشبه الإقطاعي، وإن وصلت هذه النسبة، في الواقع، إلى ثلثي المحصول (23). فيما قُدّرت مساحة البيارات في فلسطين - عشية نشوب الحرب العالمية الأولى - بنحو 20 - 25 ألف دونم (24). وكانت حفنة صغيرة من كبار الملّاك تستحوذ على أراضٍ واسعة. وبحسب إحصاء تم في عشرينيات القرن العشرين، فإن 144 مالكًا كبيرًا استأثروا بـ 3130000 دونم، بمعدل 22 ألف دونم للعائلة الواحدة، وفي قضاء بئر السبع وغزة، كان أكثر من 200 ألف دونم في أيدي 28 مالكاً، امتلك 11 من بينهم، 100 ألف لكل منهم، فيما امتلك سبعة مُلاك بين 30 ألف و100 ألف دونم لكل منهم. وحسبنا الإشارة إلى أن 250 مالكًا، امتلكوا 4143000 دونم؛ أي ما يوازي كل ما امتلكه الفلاحون، آنذاك (25). في حين لم يمتلك 29 في المئة من الفلاحين العرب الفلسطينيين أرضاً. بينما امتلك 77 في المئة من فلاحي منطقة القدس، و63 في المئة من منطقة نابلس (1931) أقل من 50 دونماً للعائلة. وبحسب تقرير لجنة فلسطين، التابعة لبوعاليم زيون (العمال الصهيونيين)، امتلك 25 مالكًا كبيرًا في منطقة غزة وبئر السبع أكثر من مليوني دونم. وفي منطقة القدس والخليل امتلك 26 مالكًا 240 ألف دونم؛ وفي منطقة يافا، امتلك 45 مالكًا 162 ألف دونم، وفي منطقة جنين، امتلك ستة ملاك 114 ألف دونم؛ وفي منطقة حيفا، امتلك 15 مالكًا 141 ألف دونم، وفي منطقة الناصرة، امتلك

ثمانية أشخاص 123 ألف دونم؛ وفي منطقة عكا - صور، امتلك خمسة أشخاص 157 ألف دونم؛ وفي منطقة طبرية، امتلك ستة أشخاص 73 ألف دونم، وامتلكت عائلة سرسق المصرفية البيروتية المعروفة 230 ألف دونم، في مناطق شتى من فلسطين، خصوصًا في وادي جزرائيل؛ أما عائلة الحسيني - التي قدّمت عدداً من «القادة المحافظين» إلى الحركة الوطنية - فامتلكت 50 ألف دونم، بينما امتلكت عائلة عبد الهادي، المشابهة، في منطقة جنين، 60 ألف دونم (26).

بمعنى، زاملت الحيازة الكبيرة للأرض الاستثمارات الفلاحية الصغيرة. وبواسطة جباية الضرائب الجسيمة وابتزاز الأموال، استمرأ الملاكون وضع أيديهم، ليس على محصول زائد فحسب، بل على محصول ضروري، أيضاً. لقد كان الاقتصاد راكدًا، ولم يضمن، في أحسن الحالات، إلّا دورة إنتاج بسيطة، لا تُحدث احتياطيات لمواجهة الطوارئ الاجتماعية أو الطبيعية. وأدّت الحروب المتوالية والفتن الإقطاعية والجفاف المتقطع، إلى خراب الفلاحين وتدهور الزراعة، إلى أقصى حد. ولقد تفشّت ظاهرة خراب الفلاحين واندثار القرى ونزوح أهلها عنها، في أنحاء الإمبراطورية العثمانية كلها. وكان نصيب الفلاح السوري المجاعة والعمل الشاق ونظام السُخرة وفداحة الضرائب وعسف التشريعات؛ لربطه بالأرض وانعدام الحقوق وقمع شبه الإقطاعي وخدّامه. وغالبًا ما كان الفلاحون يثورون؛ وعندئذٍ، تهاجمهم زُمر الانكشارية وأتباعها العرب، بالتنكيل القاسي. وقضت تشريعات السلطان سليمان القانوني، بسحق الانتفاضات الفلاحية، بلا رحمة (27).

معروف أن الملكية الواسعة المركَّزة، قد نشأت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر؛ ذلك أن تطوُّر اقتصاد المال والسلع حثَّ الرأسمال المُستغِل، والموجود في البلاد، منذ وقت طويل، على انتزاع الملكية الواسعة لنفسه. ومن جهة أخرى، ساعدت السياسة المالية، المرتبطة بخزينة الدولة العثمانية، المحتاجة دومًا إلى المال، التي فرضت ضرائب على ملكية الأرض، في نشوء هذه الملكية. فالفلاح، المعتمد، بالدرجة الأولى، على اقتصاد المحاصيل الزراعية في معيشته، عجز عن دفع الضرائب الباهظة، فاضطر إلى تحرير نفسه من ملكية الأرض. وبذلك، انحصرت الأرض، أكثر فأكثر، في أيدي كبار الملاك الذين لم يطردوا الفلاح من أرضه، لأنهم أعجز من تشغيلها بأنفسهم. وبقي الفلاح «مستأجِرًا»، في أرضه (28).

يعود جذر الحيازات الكبيرة إلى قوانين الأرض التي أصدرتها السلطة العثمانية، في الأعوام 1858 و1867 و1874 و1876، لتفسح المجال لبيع أراضي فلسطين. أما الأسباب التي أفضت إلى تسجيل الأراضي بأسماء أعضاء الفئات الاجتماعية السائدة، وأدّت، بالتالي، إلى نشوء الحيازات الكبيرة

للأرض، فتمثلت في: عجز الفلاحين عن تقديم الوثائق بملكية الأرض والخوف من عواقب فرض الضرائب والتجنيد، ناهيك بالاحتماء بالشخصيات المتنفِّذة، من الظلم التعسفي للملتزمين وموظفي الضرائب والعسكر والدائنين (29).

لقد كان طبيعيًا أن تسود الوسائل العتيقة في الزراعة، التي اعتمدت على الأمطار للري، والمحراث الخشبي الذي يجرُّه الثور أو الحصان، والاكتفاء بالأسمدة الطبيعية (30). وشاعت في الزراعة الدورة الثنائية.

استبدّت بالقرية الفلسطينية علاقات إقطاعية متخلِّفة، حيث احتلت الأراضي الأميرية (أكثر من نصف الأراضي الزراعية) المكان الأول (31). وعاد 100 ألف دونم إلى المؤسسات الدينية الإسلامية (الوقف). وثمة أكثر من مئة قرية عربية دأبت على دفع «العُشر» للوقف، بينما دفعت قرى أخرى بعض أعشارها؛ وبلغ مجموع هذه «الأعشار» في عام 1930، ثلاثين ألف جنيه فلسطيني، في حين امتلكت الكنيسة الأرثوذكسية 631 عقارًا، في عهد الإدارة العسكرية البريطانية للبلاد (1918 - 1920)، فضلًا عن أراضٍ واسعة وخصبة. وبلغت إيجارات عقارات تلك الكنيسة 15828 جنيهًا فلسطينيًا، في العام الواحد. وأفضى هذا الوضع إلى استقطاب طبقي في الريف، حيث أفلس قسم من الفلاحين، تحت وطأة الضرائب الباهظة والإيجار المرتفع للأرض؛ فأهمل الفلاح زراعته ورحل، إما للأعمال الموسمية، مثل الحصاد وجمع المحصول، وإما بعمل دائم، عند كبار الملّاك وأشباه الإقطاعيين. واستغل بعض أثرياء الفلاحين والمرابين إفلاس الفلاحين الفقراء، واستولوا على أراضيهم، متحوِّلين [الأوائل] إلى فئة مُستغِلة، في القرى (32).

أما الإنتاج الصناعي، فتميَّز بالضعف الشديد، وبلغت نسبة العاملين بالحِرف والصناعات في جميع أنحاء سورية، عشية الحرب العالمية الأولى، نحو 10 في المئة من الأهالي؛ خصَّ فلسطين منها نسبة ضئيلة. وقد أقيمت المشاريع الصناعية الأولى في فلسطين، خلال تسعينيات القرن التاسع عشر، حيث أنشئت مصانع لصنع الحرير في الجليل، وأخرى لتحضير الزبيب والتوابل، وثالثة لصنع الزجاج في الطنطورة. وفي وقت لاحق، أقام بعض رجال الأعمال ورشًا لصناعة الصابون وطحن الحبوب، وغيرها من مشروعات الصناعات الغذائية. وفي غزة والمجدل، عمل عدد محدود من المواطنين في النسيج. وفي القدس ثمة بعض الحِرفيين الذين عملوا في دباغة الجلود. وانتشرت، بشكل محدود، صناعة زيت الزيتون والسمسم وتجهيزها، في نابلس ويافا وحيفا والقدس. وفي يافا وحيفا أُسّست ورشتان، صنعت إحداهما بعض أجزاء ماكينات الري، وتولّت الثانية عصر زيت الزيتون. وعند نهاية الحرب العالمية الأولى، انحصرت الصناعة الفلسطينية كلها في عدة مشروعات صغيرة،

تعمل بواسطة عدد متوسط من العمال، تراوحت بين 6 و10 عمّال لكل مشروع (33).

اتخذ معظم أهالي البلدات والقرى الزراعةَ مهنةً لهم. ولم يكن ثمة «حد فاصل بين الأعمال الحِرفية والزراعة، وكان العديد من سكان المدن يمارس الزراعة، خصوصًا البستنة». في حين حافظ باقي المناطق الفلسطينية على العلاقات الإقطاعية والاقتصاد البدائي، وإن ظهرت أشكال بسيطة للعلاقات الرأسمالية في الزراعة، في المناطق المحيطة بالمدن التي أقام فيها كبار الملّاك والتجار والحِرفيون والعمال. ودلّ التركيب الطبقي لتلك المدن على أن نسبة عالية من الأهالي لم تكن منتجة. وحمل كبار الملاك لقب «الأفندية»، وتمتعوا بمستوى اقتصادي وثقافي معيَّن، واعتمد دخلهم على الأراضي الزراعية والإيجارات وإقراض الفلاحين، كما كانت لهم أملاك في المدن. وضمت هذه الطبقة: رجال الدين والأطباء والمحامين وأصحاب الصحف وأبناء العائلات الكبرى (الحسيني والنشاشيبي والخالدي وعبد الهادي). وانحصرت الطبقة الوسطى المدينية بتجار الجملة وأصحاب الحوانيت والمدرّسين وصغار موظفي الحكومة والحِرفيين الممتازين. على أن هذه الطبقة لم تكن متجانسة، وقد وقع عليها عبء المقاطعة والإضرابات السياسية. أما جماهير المدن، فشملت الحِرفيين والحمَّالين والحجَّارة والبنَّائين والعمال غير المهرة، وأقاموا جميعًا في الأحياء القديمة، ومارسوا التهييج السياسي (34).

في الأيام الأولى من الاحتلال البريطاني لفلسطين، رسم مراسل صحافي لمجلته القاهرية، صورة عن مدى نفوذ وجهاء فلسطين، في زمن العثمانيين والبريطانيين، على حد سواء؛ فهم «الذين تعتمد عليهم الحكومة في أعمالها، كما كانت تفعل حكومة الترك؛ والوظائف، الكبرى والصغرى، محرَّمة إلّا عليهم، وعلى من يلوذ بهم، ولو كان غيرهم من الكفاءة والأهلية بمكان عظيم» (35).

أما الطبقة العاملة، فتميَّزت بصغر حجمها، بسبب ضعف الصناعة. وأعطى أكاديمي سوفياتي صورة لما كانت عليه العلاقات داخل الطوائف الحِرفية، المبنية على العمل اليدوي. وقد نُظم الحِرفيون في طوائف، على رأس كل منها (شيخ الكار)، تلاه في التدرج الهرمي «المعلِّم»، ثم «الصانع»، فـ«التلميذ». ولكل طائفة تقاليدها وعاداتها الخاصة بها. أما الصناعات الحِرفية التي اشتُهر الحِرفيون العرب بها، فتمثلت بالأقمشة والسجاد والسختيان والأسلحة والمصنوعات النحاسية، وغير ذلك، وصُدِّر العديد منها إلى أوروبا، حتى القرن الثامن عشر. أما بعد الانقلاب الصناعي في أوروبا، فإن بضائع الإنتاج المحلي أُزيحت، حتى من الأسواق المحلية. ولقد أعاق النظام شبه الإقطاعي العثماني تطوُّر المدينة العربية. وفقدَ التجار المحليون القدرة على

منافسة التجار الأوروبيين، نظرًا إلى تمتُّع الأخيرين بحماية نظام الامتيازات الذي كان يُعفي التجار الأجانب من الضرائب ويستثنيهم من سلطة المحاكم الشرعية، ويحمي ممتلكاتهم من المصادرة. وقد عرقل نظام الامتيازات تطوُّر الرأسمال الوطني، في الأساس؛ ووضع التجار المحليين في موقع غير متكافئ، في الحقوق، مع التجار الأوروبيين، ودَفَع الأوائل رسومًا جمركية، تقدّر بـ30 في المئة من قيمة البضاعة، في مقابل 7 - 10 في المئة للتجار الأجانب الذين يدفعون رسومًا على بضائعهم مرة واحدة، أما التجار المحليون، فكانوا يدفعون عدة مرات، كلما مرَّت بضائعهم عبر دوائر الجمارك الداخلية العديدة، وعند نقلها من إقطاعية إلى أخرى. وأدت هذه العقبات كلها إلى عرقلة تطوُّر العلاقات الرأسمالية في الأقطار العربية. وكان لكل مدينة تقاليدها وتشريعاتها ورسومها وموازينها ومقاييسها التجارية الخاصة. وقد أعاق النهب والسلب الإقطاعيان تطوُّر التجارة والصناعة، وعطّل انتقال البلاد إلى العلاقات الرأسمالية. وقد كتب فردريك إنغلز عن هذا الوضع، بأنه لم تكن «القيمة الزائدة المكتسبة مضمونة، بشكل ما، أمام قبضة الحكام الطغاة المستكلبين والباشوات؛ إذ كان معدومًا أول وأهم شرط من شروط العمل لأصحاب المشروع البرجوازي، وهو صيانة شخصية التاجر وممتلكاته» (36).

وبعد، فإن هذا كله أهَّل كبار الملاك الزراعيين لتصدُّر الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في فلسطين؛ ما أتاح لهم احتكار قيادة الحركة الوطنية هناك، على مدى نحو عشر سنوات (1919 - 1929)، قبل أن تأخذ نسبتهم في تلك القيادة بالتراجع.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

القسم الأول
تحت الاحتلال البريطاني
(1948 - 1918)

الفصل الأول

فجر الحركة الوطنية

في حزيران/يونيو 1917، تولّى الجنرال البريطاني إدموند أَلنبي (Edmund Henry Hynman Allenby) قيادة «الحملة المصرية في فلسطين». وفي 24 تشرين الأول/أكتوبر من العام نفسه، بدأ الحكم العسكري في فلسطين. وتوالى استيلاء الحملة على مدن القسم الجنوبي من فلسطين: بئر السبع (31/10)، غزة (7/11)، يافا (16/11)، القدس (9/12)، بعد يوم واحد من انسحاب القوات التركية منها؛ ما دعا أعيان القدس إلى تسليم مدينتهم إلى القوات البريطانية؛ ودخلها أَلنبي، بعد يومين. ومن قلعة صلاح الدين في المدينة، أعلن أَلنبي، في اليوم نفسه، الأحكام العرفية (37).

بقي القسم الشمالي من فلسطين خاضعًا للحكم التركي، حتى أواخر أيلول/ سبتمبر 1918، حيث دخلت القوات البريطانية نابلس في 20/9/1917، وحيفا وعكا بعد يومين (22/9). ما أتاح للحملة تشكيل «إدارة البلاد المحتلة جنوباً» (أي فلسطين)، قبل تشرين الأول/أكتوبر 1918 (38).

تولّى جلبرت فالكينغهام كلايتون (Gilbert Falkingham Clayton)، الضابط السياسي العام في «المكتب العربي» في القاهرة، الإدارة العسكرية في فلسطين. وعملت تحت إمرته هيئة عسكرية، وجرى تعيين حكام عسكريين بريطانيين لكل مدينة فلسطينية. وغدا الكولونيل رونالد ستورز حاكماً للقدس (28/12/1917)، وخلفه الميجور جنرال السير آرثر موني. وأخذت الإدارة العسكرية في تنظيم الإدارات، بدءًا من المحاكم (39).

مع بدء هربرت صاموئيل (Herbert Samuel) عمله، بصفته أول مندوب سامي بريطاني في فلسطين، في الأول من تموز/يوليو 1920، أوقف العمل بالحكم العسكري. وخلال فترة صاموئيل، أدخل البريطانيون تعديلات ملموسة على الجهاز الإداري والأنظمة والقوانين، بعد أخذ موافقة الحلفاء على كل منها؛ فضــلًا عن تدخل مبعوثي بريطانيا، في كل من مصر والهند والحجاز، في صنع القرار المتعلق بفلسطين؛ لأهميتها الاستراتيجية، وللتحالفات والعهود السرية بين بريطانيا وحلفائها. وزاد الطين بِلّة تعيين أَلنبي مندوبًا ساميًا في مصر. وقد كانت الإدارة العسكرية تعارض الصلاحيات والمسؤوليات، ما بين القائد الأعلى (أَلنبي)، والضابط السياسي الأول (كلايتون)، ومن بعده الكولونيل ماينرتز هاغن ورئيس الإدارة. وجاء هذا التعارض، أولًا لتشابك مسؤوليات وزارتي الحرب والخارجية البريطانيتيْن؛ وثانيًا لاستمرار مداخلات معتمدي

بريطانيا؛ وثالثًا، لالتزام الضباط البريطانيين بالحفاظ على الوضع الراهن في فلسطين.

أقرَّت «عصبة الأمم» نظام الانتداب البريطاني على فلسطين، في 24 تموز/يوليو 1922، وإن لم يدخل هذا النظام حيِّز التنفيذ، في نظر القانون الدولي، إلّا بعد إقرار «معاهدة لوزان» للصلح مع تركيا (29/9/1923).

لقد خصّ الحلفاء فلسطين، دون غيرها، بانتداب، حرم شعبها من المطالبة بإنهائه، وفق جدول زمني. كما شمل «صك الانتداب» على فلسطين يهود العالم، ولم يقتصر على المقيمين منهم في فلسطين، والأدهى أن ذاك الصك تضمن «وعد بلفور»، مع الالتزام بتسخير مجالات الإدارة كلها لتحقيق هذا الوعد. فأطلق الصك يد الدولة المنتدبة في التشريع والإدارة والتنفيذ؛ أي كان الانتداب على فلسطين من الفئة (أ) التي تشمل الأقطار (التي وصلت إلى درجة من التقدم)!

خضعت مؤسسات السلطة المركزية في فلسطين لوزارة المستعمرات البريطانية ومجلس العموم البريطاني؛ ما جعل المندوب السامي البريطاني في فلسطين حاكمًا مطلقًا، استأثر بسنّ القوانين وتقحَّم القضاء وتصدَّر السلطة التنفيذية والقوات المسلحة. وحرم هذا المندوب انتخابات المجالس البلدية؛ وعمد إلى تعيين مجلس استشاري (40)، حُرِم من التشريع أو التنفيذ. وكان طبيعياً أن تُعارض «اللجنة الصهيونية» بقوة، إجراء أي انتخابات في فلسطين، لارتباطها بعدد السكان.

شهدت ولاية صاموئيل (1920 - 1925) عدة محاولات انتدابية لتمثيل السكان، بعد تشكيل المجلس الاستشاري؛ مثل «المجلس التشريعي»، ثم «الوكالة العربية». وإن اصطدمت هذه المحاولات بـ«وعد بلفور»، أساس سياسة الإدارة المدنية. بينما رفض الجانب الفلسطيني تلك المحاولات؛ ما انتهى إلى مجرد تشكيل مجلس تنفيذي، لم يزد على هيئة للتصديق على رغبات المندوب السامي ومشاريعه (41).

اتسمت الحركة الوطنية الفلسطينية بالضعف والسلبية، في مرحلتها الأولى بين عامي 1918 و1929؛ في حين استمرت المرحلة الثانية طوال المدة بين عامي 1930 و1939؛ وشغلت المرحلة الثالثة الأعوام بين 1940 و1948.

لقد انفرد كبار الملاك بقيادة المرحلة الأولى من الحركة الوطنية، لأنهم الطبقة السائدة، بسبب الضعف الشديد للبرجوازية والعمال والفلاحين. وأدّى ضيق أفق كبار الملاك وضحالة إمكاناتهم الثورية وطبيعتهم الرجعية ومواقفهم السياسية المتأرجحة، دورًا رئيسًا في اتّسام الحركة الوطنية بالضعف، آنذاك؛ إذ دأبت تلك القيادة على حرف سخط الجماهير العربية في فلسطين عن

عدوها الرئيس: الاستعمار البريطاني، نحو العداء العنصري الطائفي لليهود، كدين. كما اكتفت هذه القيادة، طوال تلك المرحلة، بالجأر بالشكوى، من خلال مؤتمراتها وعرائضها ووفودها العديدة التي سيَّرتها إلى الإدارة البريطانية في فلسطين حيناً، وإلى الحكومة البريطانية في لندن أحياناً، احتجاجًا على الهجرة اليهودية وابتياع اليهود الأراضي. واكتفت تلك القيادة بهذه الأساليب السلبية للنضال، من دون أن تحاول تصعيدها، أو توفير الوضوح الفكري للجماهير، بتحديد أطراف معسكر الثورة، ومعسكر الأعداء، ومهمات النضال - تكتيكيًا واستراتيجيًا - تحديدًا صائبًا.

لقد اكتفى كبار الملّاك بالتلويح بمقاومة الانتداب، من باب المساومة، لعل الانتداب يخشى من مقاومة الشعب الفلسطيني، ويحفظ الانتداب الجميل لكبار الملّاك كبحهم جماح جماهير شعبهم. كما أن من شأن تلك الأساليب الثلاثة، أن تُضلِّل جماهير الشعب الفلسطيني، بأن الأمر لا يتطلب أكثر من تلك الأساليب، حتى «يقتنع» الانتداب بشرعية مطالبنا الوطنية، فيمنحنا حقوقنا. وكفى الله المؤمنين شر القتال. ناهيك بأن تجميل كبار المـلّاك وجه الانتداب، يُخرجه من خانة «العدو الرئيس» للشعب الفلسطيني، ويؤهِّل الأول لدور «الحَكَم» في الصراع الذي نجح كبار الملاك في حرفه عن العدو الرئيس.

أما العامل الثاني الذي أضعف الحركة الوطنية الفلسطينية، فكان تميُّز الاستعمار البريطاني - من الحُكم العثماني - بالخبرة والتجربة والتنظيم العصري العالي.

ثم إن عدم اتضاح الخطة الاستعمارية البريطانية في فلسطين، قبل إعلان «عصبة الأمم» «صك الانتداب»، في تموز/يوليو 1922، وشعور الفلسطينيين بأنه قد فُرض عليهم الكفاح في النطاق القُطري الضيِّق، أول مرة، منذ قرون عديدة مضت؛ وضخامة التحديات الاستعمارية والصهيونية، في مواجهة الإمكانات المتواضعة للشعب العربي الفلسطيني؛ أدى ذلك كله إلى ضعف الحركة الوطنية وتخبطها وإهدار الطاقات الثورية للجماهير العربية الفلسطينية. كما أنه أعطى المبرِّر للاستعمار البريطاني للفتك بالجماهير وتنصيب نفسه «حَكَمًا» بين الطرفيْن المتنازعيْن: العرب واليهود.

لقد نجح الاستعمار البريطاني في توظيف خَوَر القيادة العربية الفلسطينية لمصلحته، فحاول احتواءها بالفُتات، وفتح لها مجالاً اقتصاديًا ضيِّقًا، للإفادة، وربطها به بالقروض العقارية. بينما توهم كبار الملّاك بأن البريطانيين سيستخدمونهم، شأن العثمانيين، وسطاء بين المحتلين والشعب، فينتفعون بفُتات تلك الوساطة.

أما الهبَّات الشعبية، فقد تفجَّرت أغلبيتها - في تلك المرحلة - خارج نفوذ تلك القيادة وإرادتها.

أولًا: الاحتلال

دخل الجنرال البريطاني إدموند أَلنبي، بقواته القدس، غازيًا، في التاسع من كانون الأول/ديسمبر 1917. وبمجرد أن وطأت قدماه أرض المدينة المقدسة، قال جملته الشهيرة: «اليوم انتهت الحروب الصليبية». وبعد ما يربو قليلاً على العامين، دخل الجنرال الفرنسي، غورو (Henri Joseph Eugène Gouraud)، دمشق، واتجه، من فوره، إلى قبر صلاح الدين الأيوبي، وخاطبه: «ها قد عُدنا يا صلاح الدين».

سقطت فلسطين بكاملها في يد القوات البريطانية، في أيلول/سبتمبر 1918. واعترفت الكتابات البريطانية، الرسمية منها وغير الرسمية، بإسهام عرب فلسطين في صنع انتصار القوات البريطانية والحليفة. وقد جاء موقف عرب فلسطين هذا - شأنهم شأن معظم الشعوب العربية - لتوهّمهم إمكان نيلهم الاستقلال والتخلص من الحكم العثماني، في حال انتصار قوات دول الوفاق (بريطانيا وفرنسا)، وكأن هاتيْن الدولتيْن الاستعماريتيْن جمعيتان خيريتان.

ازداد عداء الفلسطينيين للمستوطنين اليهود حِدَّة، بعد علمهم بأمر «وعد بلفور» واستخدام سلطات الاحتلال البريطاني اللغة العبرية، إلى جانب الإنكليزية والعربية في مطبوعاتها الرسمية، بمجرد دخول قواتها فلسطين.

ثانيًا: الجمعيات الإسلامية - المسيحية

أرسل مدير المكتب العربي في القاهرة، التابع للاستخبارات البريطانية، كلايتون، تقريرًا إلى رؤسائه في لندن - في أواسط شباط/فبراير 1918 - أشار فيه إلى وجود حركة في مدينة يافا بين صفوف المسلمين والمسيحيين، ترمي إلى المطالبة بتعيين لجنة رسمية للسهر على مصالحهم، تُبنى على أساس خطط مماثلة لتلك التي بُنيت عليها اللجان اليهودية (42).

لأن الحزب السياسي ظاهرة برجوازية؛ لذا فإن الطبقة السائدة، آنذاك «كبار الملّاك» لم تكن مؤهَّلة لتأسيس أحزاب، فعمدت إلى صيغة، «الجمعيات؛ كتجمُّع لوجوه عائلات الأعيان، على غرار مجالس العشائر»!

بينما خوَّلت حكومة لندن المنظمة الصهيونية تعيين لجنة «لبحث أحوال المستوطنات اليهودية في فلسطين»، أما المهمة الحقيقية للجنة، فكانت وضع أسس بناء «الوطن القومي اليهودي» في فلسطين. وتشكلت اللجنة، فعلاً، من صهيونيي بريطانيا وإيطاليا وفرنسا. وانضم الميجور أورمسبي غور (Ormspy Gore) ومساعده الكابتن جيمس دي روتشيلد (James de

Rothchild)، كضابطي اتصال. وتوزَّع أعضاء البعثة ما بين اختصاصيين قانونيين وأشغال عامة وصحة وجغرافيا واقتصاد، ويجيد جميعهم اللغة العربية. ورتَّب مارك سايكس لقاءً لرئيس البعثة، حاييم وايزمان (Hayyim Weizmann)، مع الملك جورج الخامس. بينما نصح الجنرال سمطس (Smuts) - العائد لتوّه من فلسطين - وايزمان بضرورة خطب ودّ العرب الفلسطينيين. وقد وصلت البعثة إلى مصر في 21 آذار/مارس 1919، واستقبلها الصهيونيون هناك، بحفاوة بالغة. وكرَّر لها رونالد وينغيت (R. Wingate)، المعتمد البريطاني في مصر، نصيحة سمطس. وصلت البعثة إلى القدس في 10 نيسان/أبريل، ووُضعت تحت حماية الجنرال كلايتون. وقد أخذ وايزمان بنصيحة سمطس ووينغيت، وإن أكد لأعيان القدس ويافا العرب بأن اليهود ليسوا قادمين إلى فلسطين، بل عائدين إليها! وبالتالي، لا بد من تسهيل عودتهم هذه. وشدَّد الزعيم الصهيوني على حميمية العلاقة بين الصهيونية وبريطانيا، مرحّباً بانتداب الأخيرة على فلسطين (43).

تحدّدت مهمات البعثة واختصاصاتها بالآتي (44):

- تكون بمنزلة حلقة اتصال بين الحكومة البريطانية ويهود فلسطين؛

- تسهِّل عودة المهاجرين والمنفيين اليهود إلى فلسطين؛

- تعمل على تعمير المستعمرات وتنظيم أمور اليهود، بالإجمال، في فلسطين؛

- تساعد الجمعيات والمدارس والمعاهد اليهودية في فلسطين، لتستأنف أعمالها؛

- توثِّق عُرى المودّة بين اليهود والعرب؛

- تضع التقارير في ما يمكن عمله للاستعمار اليهودي؛

- تنظر في إنشاء جامعة يهودية.

يلاحظ أن هذه المهمات والاختصاصات قد صيغت على غرار مهمات الحكومات واختصاصاتها.

قابل عرب فلسطين «بعثة وايزمان» بالحذر والريبة والفتور، بينما ازداد السخط الشعبي على سلطات الاحتلال البريطاني.

تنفيذًا لتوجيهات كلايتون، وبمباركة أَلنبي، توجَّه وايزمان، في 4 حزيران/يونيو 1919، إلى بلدة وحيدة، قرب العقبة، حيث التقى بالأمير فيصل بن الحسين، واكتشف الأول إمكان التوصل مع فيصل إلى حل للمشكلة العربية السياسية، وإن لم يربط الأخير نفسه بأي تعهُّد (45).

في محاولة منه لاحتواء القلق العربي المتزايد فى فلسطين، سارع كلايتون بإيفاد بعض السوريين والفلسطينيين المتعاملين معه في مصر إلى فلسطين، لامتصاص النقمة، وبث الطمأنينة في نفوس العرب حيال السياسة البريطانية. وقد وصل موفدو كلايتون إلى القدس، في 17/5/1918، وهم: فوزي البكري ورفيق العظم وسليمان ناصيف، وآخران من أسرتَي النشاشيبي وعبد الهادي الفلسطينيتيْن. ودعا هؤلاء أهالي القدس إلى تكوين جمعيات. وبعدها زاروا مدينة يافا، في 22/5/1918، حيث خطب رفيق العظم في الجمعية الأهلية، حاضّاً المسلمين والمسيحيين على تكوين «جمعيات، بقصد التعاون والتعاضد... ونحن نساعدكم، بقدر ما يمكن. وقد صرحت لنا الحكومة الإنجليزية بأنها لا تمانع، أبدًا، بتشكيل مثل هذه الجمعيات» (46).

ثمة دلائل أخرى، على أن البريطانيين هم الذين أشاروا بتأليف «الجمعيات الإسلامية - المسيحية»، بل أدّوا دورًا ملحوظاً في انتقاء بعض أعضائها! فصحيفة الكوكب القاهرية، وثيقة الصلة بدوائر الاستعمار البريطاني، نصحت أهالي فلسطين بتأليف «لجنة من الأهلين العرب، المسلمين والمسيحيين، من جهة، ومن اليهود، من جهة أخرى». واشترطت الصحيفة في أعضاء الجانبيْن «أن يكونوا جميعًا من أهل الأخلاق الممتازة، المسلَّم باستقامتها». وحدَّدت الصحيفة العميلة (للفريقيْن) مهمات، تتمشى ومصالح الاستعمار البريطاني والصهيونية؛ إذ رأت أن يعمل هؤلاء وأولئك «معًا، ويقرروا المسائل المشتركة بينهم، على طريقة تضمن المصلحة العامة، التي لا يجوز العبث بها» (47). وهكذا، تتصرف الكوكب هنا، وكأنها تنظِّم مباراة «ودّية» بين فريقيْ كرة قدم، لا بين مغتصَبين وغاصبين.

هذا حمدي الحسيني، الزعيم الوطني الديمقراطي الفلسطيني، يلقي الضوء - في وقت لاحق - على قصة تكوين الجمعيات الإسلامية - المسيحية، فيقول: «إن مجموعة من قادة البلاد قابلوا الحاكم العسكري البريطاني لفلسطين، رونالد ستورز (Sir Ronald Storrs)، عام 1918، وأعربوا له عن مخاوفهم من نتائج «وعد بلفور». وقد طلب منهم ستورز أن يسلكوا نفس مسلك اليهود، حين طالب هؤلاء بالوطن القومي. وفعلاً، خرج قادة البلاد ليشكّلوا «الجمعيات الإسلامية - المسيحية»، في كل مدينة وقرية، لمطالبة الحكومة البريطانية - من خلال تلك الجمعيات، وكنصيحة الحاكم البريطاني - بإلغاء (وعد بلفور)» (48).

لعل من الأمور ذات الدلالة في هذا الصدد، ما كان قد نُشر، آنذاك، من أنه، بناءً على أوامر الحاكم العسكري البريطاني ليافا، جرت صياغة قانون الجمعية الإسلامية - المسيحية بها، «وبعض التغيير بأعضائها» (49)، وكانت «الجمعية الإسلامية - المسيحية» في يافا قد استقالت، في أواخر آب/

أغسطس 1918، لفشلها. وأوضح كلايتون، في أحد تقاريره، أن الحاكم العسكري لمدينة يافا يقوم «الآن، باتخاذ الخطوات اللازمة لتشكيل جمعية جديدة» (50)! وأكد الكاتب اللبناني المقيم في فلسطين، والناشط في قيادة حركتها الوطنية، عجاج نويهض، المعنى نفسه، وإن بأسلوب مختلف؛ إذ أعاد إنشاء هذه الجمعيات إلى تشجيع من بعض العسكريين البريطانيين، المعادين للصهيونية (51).

إضافة إلى ما تردَّد، كان لفرنسا دور في تأسيس هذه الجمعيات. فبعد نحو ثلث قرن من تأسيسها، كشف مُرافق جورج بيكو - السياسي الفرنسي المعروف - النقاب عن أن بيكو، عندما حضر إلى فلسطين، في ربيع 1918، كان قد «جمع بعض وجهاء الطائفتيْن، الإسلامية والمسيحية، وأقنعهم بضرورة تأليف لجنة دُعيت (اللجنة الإسلامية المسيحية)، فتألفت، بالفعل، من أعضاء الجمعية الخيرية الإسلامية التي كان يرأسها عارف باشا الدجاني والشيخ يوسف العَلمي، ومن ممثلين عن طائفتيْ الأرثوذكس واللاتين» (52).

في أواخر تشرين الأول/أكتوبر 1918، «وُضع الأساس لتأليف جمعية إسلامية مسيحية في القدس، أعضاؤها خليط من مسلمين ومسيحيين، أرثوذكس ولاتين» (53). وكان موظف بريطاني في القدس قد أعلن، في حزيران/يونيو 1918، عن أن برنامج «الجمعية الإسلامية المسيحية» في القدس يرمي إلى «مقاومة السيطرة اليهودية، وإلى مكافحة النفوذ اليهودي، والحيلولة - بجميع الوسائل الممكنة - دون شراء الأراضي» (54).

لم يكن الانتماء لهذه الجمعيات يتم على أساس المعيار السياسي، بل على أسس عشائرية. وفي هذا المجال، أكد أحد كبار المثقفين الوطنيين الفلسطينيين، في يومياته (الأحد 26/1/1919)، أن الفرد من الأُسر الإسلامية بفلسطين كان «لا يقول كلمة، أو يخطو خطوة، إلّا وهو مراع تقاليده، قبل كل شيء، مصلحة أسرته، قبل كل مصلحة، ونفوذ أسرته، قبل كل نفوذ». وضرب لنا المثقف نفسه مثلاً بالجمعيات الإسلامية المسيحية؛ «... فالمسلمون فيها منقسمون بعضهم على بعض. كل واحد منهم يمثِّل أسرته، لا وطنه، ويحافظ على تقاليد أسرته، قبل كل شيء» (55).

على الرغم من كل ما اعتورها من عيوب وسلبيات، فإن هذه الجمعيات، بتكوينها من المسلمين والمسيحيين معًا، كانت أحد البشائر على اضمحلال الفكر الثيوقراطي المتخلف، لحساب الفكر الليبرالي. ذلك أن تسمية هذه الجمعيات، في حد ذاتها، قد جاءت «لغرض إظهار الوحدة القائمة بين النصارى والمسلمين، ولإحباط أية دعاية طائفية ودينية، يقوم بها الإنجليز ضد العرب» (56). هذا في حين هدفت فرنسا، من وراء الجمعيات المشار إليها،

إلى خلق ركائز لها في البلاد. ورمت بريطانيا، في ما يبدو، إلى تعميق الطائفية وتكريسها، بتسمية الجمعيات باسم ديني، دون القومي، أو الوطني.

بعد تكوين جمعيتيْ يافا والقدس، أخذت الجمعيات بالانتشار في معظم مدن فلسطين. واستمرت هذه الجمعيات تقود الحركة الوطنية - من خلال فروعها ومؤتمراتها ولجانها التنفيذية - حتى ربيع 1934، أي بمجرد وفاة رئيس لجنتها التنفيذية، موسى كاظم باشا الحسيني.

يبدو أن الاحتلال أراد لهذه الجمعيات أن تعمل كمؤسسات خدمية، لا كجهاز سياسي؛ إذ نجده يعهد إليها، في أواخر عام 1918، تنظيم توزيع القمح والأسمنت، على الشعب العربي الفلسطيني.

أما كبار الملاك، فقد حوَّلوا تلك الجمعيات إلى مؤسسة اقتصادية، تتبنى مصالحهم الطبقية، وأطماعهم الذاتية الضيِّقة وتخدمها. على سبيل المثال، فقد تصدت تلك الجمعيات لمهمة تنشيط تصدير الحمضيات، علاوة على قبولها بتكليف سلطات الاحتلال لها توزيع القمح والأسمنت على الأهالي.

ثالثًا: المؤتمر العربي الفلسطيني الأول

سرعان ما سارت هذه «الجمعيات» في طريق التمركز التنظيمي. فعقدت، في القدس - بين السابع والعشرين من كانون الثاني/يناير والعاشر من شباط/فبراير 1919 - مؤتمرها الأول، والذي عُرف بـ«المؤتمر العربي الفلسطيني الأول»، وقد ضم المؤتمر 27 مندوباً عن الجمعيات الإسلامية المسيحية كلها في البلاد.

أشارت الاستخبارات البريطانية، في تقاريرها السرية، إلى أن 11 من هؤلاء المندوبين كانوا موالين لبريطانيا، واثنين موالين لفرنسا، واثنين آخرين بلا ارتباطات سياسية معينة! أما الإثني عشر عضوًا الباقين، فقد كانوا من أنصار الوحدة العربية (57). ولعل في هذا ما يفسِّر لنا الشلل الذي أصاب هذه الجمعيات، والضعف الذي اعترى مواقفها.

لقد انتهى المؤتمر بقرارات، تضمنت التمسك بالوحدة السورية والاستقلال ومقاومة تصريح بلفور. وإن كان المؤتمر قد فشل في انتخاب لجنة تنفيذية، تشرف على متابعة تنفيذ مقررات المؤتمر، وتقود الحركة الوطنية، وتمثلها، لحين انعقاد المؤتمر الثاني.

رابعًا: أساليب كفاح متباينة

استمرأت الجمعيات الإسلامية المسيحية «النضال» بالبرقيات والعرائض التي قدمتها إلى المؤسسات البريطانية الرسمية. فقدمت العديد من المذكرات والعرائض، وطيَّرت عشرات البرقيات إلى الحكام العسكريين البريطانيين،

ومؤتمر الصلح في باريس (58). ولعل أكثر هذه المذكرات تعبيرًا عن خَوَر هذه الجمعيات، تلك التي قدمتها «الجمعية الإسلامية المسيحية» في يافا، إلى الجنرال واطسون (Watson)، المدير العام للبلاد، وفيها أوضحت الجمعية «بأن رغائب ومصالح قضاء يافا، لا تمتزج مع حكومة غير الحكومة البريطانية، نظرًا إلى حركة صادراتنا، مدة ثمانين سنة مع بريطانيا». ونفت المذكرة أن يكون عرب فلسطين يعارضون الاحتلال البريطاني لبلادهم. ووصف مقدمو المذكرة أنفسهم بأنهم «قوم طائعون، محبّون لمن تولّى أمرنا»! ولفتت المذكرة نظر واطسون إلى ما كانت قد ألحَّت عليه، قبلئذ، ألا وهو «فتح بَنك عقاري للتسليف» (59).

عانت الجماهير العربية الفلسطينية الأمرّيْن، تحت نير الاحتلال البريطاني. فقد أخذ الفلاحون يتقاطرون، مطرودين من الأراضي التي نجح الصهيونيون في ابتياعها من سلطات الانتداب، أو من ملّاك عرب غير فلسطينيين، مُنعوا من دخول فلسطين، فطرحوا ما يمتكلون من أراضٍ للبيع، واشتراها الصهيونيون بأسعار مرتفعة، وهم من يمتلكون القدرة الشرائية الأعلى من العرب الفلسطينيين، بما لا يُقاس. كما ازداد عبء الفلاح العربي الفلسطيني، بعد القحط الذي عمّ البلاد وأسعار المنتوجات الزراعية التي ارتفعت، عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى. ولعل ما زاد الطين بِلّة، إصرار الإدارة البريطانية على تحصيل الديون مع فوائدها من الفلاحين، التي كانوا قد اقترضوها من البنوك العثمانية. وزاد ذلك كله من ثورية الفلاحين وطبع تحركهم بالعنف. أما العمال العرب، فقد أخذت المؤسسات الصهيونية تطردهم من العمل في المؤسسات اليهودية، وتحرِّم عليهم العمل فيها، بداية بإعمال تلك المؤسسات سلاح «العمل العبري»، وحين أخفق، أشهرت تلك المؤسسات سلاح «احتلال العمل»، فتفشّت البطالة بين العمال العرب الفلسطينيين، خصوصًا بعد مزاحمة العمال اليهود المتزايدة لهم.

بقي كابوس الإفلاس يطارد البرجوازي العربي الفلسطيني؛ التاجر وصاحب الورشة، خصوصًا بعد أن أصبحت الصناعة اليهودية، بإمكاناتها المادية الهائلة وأساليبها التكنيكية المتقدمة، تشكِّل تهديدًا واضحًا للصناعة والتجارة العربيتيْن. كما تعاظم سخط المثقفين العرب، بعد بروز منافسة المستوطنين اليهود لهم في الوظائف الرسمية وتفضيل البريطانيين هؤلاء المستوطنين في التعيين.

هذا كله، جعل لهذه الجماهير أسلوبها الخاص في النضال الذي تميَّز بالعنف والصلابة. وفي أوائل تشرين الثاني/نوفمبر 1918، انطلقت أول مظاهرة عربية في القدس، ردًّا على المسيرات التي كان قد نظمها اليهود، احتفاءً

بالذكرى الأولى لـ«وعد بلفور». وقد قدمت المظاهرة احتجاجًا خطيًا إلى المسؤولين البريطانيين، وآخر إلى الحكومة الأمريكية (60).

كما انطلقت مظاهرة ضخمة أُخرى، طافت أنحاء القدس، في 27 شباط/فبراير 1920، شارك فيها نحو 40 ألف مواطن عربي فلسطيني، وعبَّرت عن احتجاج الشعب على سلخ فلسطين من سوريا الكبرى، وعلى حجب الاستقلال عن فلسطين، وأخيراً على «وعد بلفور».

كشفت الوثائق السرية البريطانية والصهيونية الستار، عن أنه، في أوائل عام 1919، تشكلت جمعية عربية سرّية في القدس، عُرفت باسم «الفدائية»، ضمَّت بعض رجال الشرطة والدرك، وانكبت على الإعداد لانتفاضة مسلحة. وفي أول آذار/مارس 1920، شنَّت مجموعتان من الفلسطينيين المسلحين هجومًا على مستعمرتَي «المطلة» و«تل حي»، شمال فلسطين، وأدت إلى قتل سبعة مستوطنين يهود (61).

خامسًا: الحزب العربي الموالي لبريطانيا (62)

لأن بعض العناصر توهّم بإخلاص بريطانيا للشعب الفلسطيني، فإنه لم يرق له طريق «الجمعيات الإسلامية المسيحية»، ونفرت تلك العناصر، بل فزعت، من أساليب الكفاح التي اعتمدتها الطبقات الشعبية، فعمدت إلى التجمُّع في تشكيل سمّته «الحزب العربي الموالي لبريطانيا»، هكذا بلا مواربة.

في الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر 1918، تقدم كل من أمين عبد الهادي ونجيب نصار وعبد الله مخلص ورشيد نصار، بطلب إلى الحاكم العسكري لمدينة حيفا، الميجور نوُت (Nout)، للسماح لهم بتأليف «الحزب العربي الموالي لبريطانيا». وفي الثامن من الشهر نفسه، أبلغهم الحاكم، بحضور ممثل الاستخبارات البريطانية، بري (Bery)، موافقة الإدارة البريطانية على تأليف الحزب، وأعلن الحاكم عن ارتياحه ورضائه ورغبته في «مساعدة القائمين بهذا المشروع الجليل، وفي دوام التماس معهم، إتمامًا للفائدة»!

في الثاني عشر من الشهر نفسه أيضًا، أُضيف كل من جبرائيل خوري وعزيز عيراني وأحمد الإمام ومحمود الماضي إلى المؤسسين، ليشكلوا معاً الهيئة الإدارية الموقتة للحزب. وانتُخب نجيب نصار رئيساً موقتًا له، وأمين عبد الهادي نائبًا للرئيس، وأحمد الإمام كاتبًا للجلسات، وعبد الله مخلص أمينًا للصندوق. وفي الجلسة نفسها، صُودق على النظام الداخلي للحزب، كما تقرر إرسال برقية تهنئة إلى ملك بريطانيا، بانتصار جيوشه، وقد اشترط الأعضاء استشارة الحاكم العسكري البريطاني، قبل إرسال هذه البرقية.

سرعان ما أجري تغيير في مواقع قادة الحزب. ففي جلسة 28 تشرين الثاني/ نوفمبر، أقرت الهيئة الإدارية الموقتة تنحية نجيب نصار عن رئاسة الحزب، وانتخبت أمين عبد الهادي، بدلاً منه، وأصبح جبرائيل خوري نائبًا للرئيس.

كشف النظام الداخلي للحزب الطبيعة الطبقية والمصالح الاقتصادية التي يمثلها ويدافع عنها؛ إذ نص على أن ليس للحزب صفة سياسية، وينحصر غرضه في «خدمة مصالح العرب الاجتماعية والاقتصادية، من نشر العِلم وتعميم الزراعة والحض على التجارة والصناعة». وفي محضر جلسة الهيئة الإدارية، المنعقدة في الخامس من كانون الثاني/يناير 1919، نلاحظ فزع الهيئة الإدارية للحزب من العمل السياسي؛ فتُقرر التنبيه على فرع الحزب في الناصرة بضرورة «عدم الخوْض بما يتعلق بالسياسة ... وحثّهم بالمثابرة على سعيهم ونشاطهم والاهتمام بترويج التجارة وتأليف الشركات». وفي الجلسة نفسها تُلي كتاب، أرسله من الناصرة نجيب نصار، حثَّ فيه الهيئة الإدارية على «الاعتناء بتأسيس الشركة التجارية».

إلّا أن الحزب اضطر، تحت ضغط الظروف، ورغبة منه في عدم الانعزال وإحساسه باستحالة الفصل بين السياسة والاقتصاد، إلى خوض غمار العمل السياسي. ففي 20 كانون الثاني/يناير 1919، تقدمت الهيئة الإدارية للحزب بمذكرة احتجاج إلى الحاكم العسكري لمدينة حيفا، أشارت فيها إلى ما يشيعه اليهود من أن قسمًا كبيرًا منهم سوف يصل إلى فلسطين. واعترضت الهيئة الإدارية في مذكرتها على تسليم الأراضي الحكومية إلى اليهود. كما أشارت إلى عمليات طرد الفلاحين العرب من الأراضي التي يدخلها اليهود. ودحضت المذكرة مزاعم الصهيونية في حقهم بفلسطين.

بهذا الموقف، وجد الحزب نفسه وقد انتقل إلى مواقع «الجمعيات الإسلامية المسيحية» نفسها. فعقد اجتماعًا موسَّعًا لكوادره، في يوم تقديم المذكرة نفسه. ووافق اجتماع الكوادر هذا على الانضمام إلى مجموعة «الجمعيات الإسلامية المسيحية»، وتحويل اسم الحزب إلى «الجمعية الإسلامية المسيحية».

سادسًا: تأسيس الحزب الشيوعي

أُسّس أول حزب ماركسي في فلسطين، أواخر عام 1919، حيث أوفد «الكومنترن» (63)بعض مندوبيه إلى فلسطين، الذين أسّسوا حزبًا صغيرًا من الاشتراكيين، ضم بعض المهاجرين اليهود الجدد، وبعض اليهود القاطنين في فلسطين. وقد عمل هذا الحزب على نشر الدعوة البلشفية، وأثار العداء من حوله وشد أنظار الكثيرين، على الرغم من صغر حجمه (64). وقد عُرف هذا الحزب باسم «الموبسي»، اختصارًا لاسم الحزب بالعبرية: «مفلاغات بوعاليم

سوسيالستيم»، وترجمته العربية «حزب العمال الاشتراكيين». وقد تولى قيادته، عند تأسيسه، كل من تشالدي ومايرسون ولوموسونيف (65).

لقد كان طبيعيًا أن يواجه الحزب، منذ تأسيسه، الكثير من الصعاب، نتيجة عدم ملاءمة الوضع في البلاد، اقتصاديًا وفكريًا. فالأمية والقَدَرية متفشيتان في المجتمع الفلسطيني شبه الإقطاعي. كما أن انحصار نشاط الحزب في الأوساط اليهودية، نفَّر منه جماهير العرب الفلسطينيين، وأعطى الرجعية الفلسطينية سلاحًا، تحاربه به. وتعترف وثائق «الكومنترن» بأن الحزب عانى، في البداية، صراعات طويلة بين الكُتل (66). فمن المعروف أن الحزب لم يكن وقفاً على الشيوعيين، بل ضم، إلى جانب هؤلاء، بعض الاشتراكيين ذوي الميول الصهيونية.

تميَّز تاريخ الحزب، في مرحلته الأولى التي امتدت حتى عام 1929، بالعزلة والمساهمة المحدودة في النشاط الوطني. وساهم الحزب في «مؤتمر شعوب الشرق» الذي عقد في باكو، في الاتحاد السوفياتي، في أواسط آب/ أغسطس 1920، حيث أصدر المؤتمر قرارًا شجب فيه الاحتلال البريطاني لفلسطين. وفي المؤتمر الثاني للكومنترن، في تموز/يوليو من العام نفسه، شنَّت كل من إستير فرومكين - وهي زعيمة شيوعية يهودية - وميرزين، هجومًا عنيفًا على الصهيونية، بوصفها «أكذوبة لا مثيل لها في التاريخ» (67). وانتهى المؤتمر إلى إعلان تأييده الحركات الوطنية العربية.

في تشرين الثاني/نوفمبر 1920م، نظَّم الحزب مظاهرة في يافا، ضد الاحتلال البريطاني. وعقد، في كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه، مؤتمرًا سريًا له في القدس (68).

احتدم الصراع داخل الحزب، واشتد التمايز بين جناحيْه: الصهيوني والماركسي، وسرعان ما تطوَّر التمايز إلى افتراق بين الجناحيْن، في المؤتمر الخامس للحزب، في آذار/مارس 1923، فالتحق الجناح الصهيوني بحزب المباي، بينما عمد الجناح الماركسي إلى تأسيس «الحزب الشيوعي الفلسطيني» ووافق «الكومنترن» على عضوية هذا الحزب فيه (69).

سابعًا: لجنة كنغ كراين

منذ منتصف القرن التاسع عشر، سارعت الحكومة الأمريكية إلى شمول اليهود الأشكناز في فلسطين بحمايتها. وتحت ضغط المفوضية الأمريكية في الأستانة، سمح الباب العالي لكل يهودي يزور فلسطين، بالبقاء شهرًا فيها، ثم عاد الباب العالي ورفع المدة إلى ثلاثة شهور. كما أفرجت السلطات العثمانية عن أربعمئة مهاجر سري من اليهود إلى فلسطين. وانتزع الصهيونيون تشريعًا من الباب العالي، تضمن المساواة في المعاملة بين الأمريكان المسيحيين،

والأمريكان اليهود. ما فتح المجال ليهود أمريكا بالهجرة إلى فلسطين، وشراء الأراضي فيها.

في الولايات المتحدة، التحمت مصالح الرأسماليين اليهود بالاحتكاريين الأمريكيين. وأُسّست في عام 1906، «اللجنة اليهودية الأمريكية»، من بعض الاحتكاريين الأمريكيين «للدفاع عن اليهود في العالم أجمع»، وإن كان الغرض الرئيس من تكوين تلك اللجنة، هو تسهيل تسلل الرأسمال الأمريكي إلى مختلف أرجاء العالم.

منذ نيْل الولايات المتحدة استقلالها، في عام 1776، ساد اتجاه «العزلة» أوساط الرأسمالية الأمريكية. وهو الاتجاه القائل باكتفاء تلك الرأسمالية باستغلال الأمريكيتيْن، والحؤول دون تسلل الاحتكارات الأوروبية إلى أسواق الأمريكتيْن. وفي مطلع القرن العشرين، نَمت الاحتكارات الأمريكية في بعض فروعها، وبدأت ترنو ببصرها إلى خارج أسواق الأمريكتيْن. وازداد الصراع احتدامًا، بين تيار «العزلة» والتيار الجديد، عقب اشتعال الحرب العالمية الأولى (1914 - 1918). وعُدّ وصول ودرو ويلسون إلى كرسي الرئاسة في الولايات المتحدة، في عام 1916، نجاحًا للتيار المتطلّع إلى أسواق العالم القديم.

في آب/أغسطس 1914، اشتعلت الحرب العالمية الأولى، بسبب النمو غير المتكافئ للدول الاستعمارية، وتطلّع هذه الدول - تبعًا لذلك - إلى إعادة تقسيم العالم. وقد نجح تيار «العزلة» الأمريكي في الحؤول دون دخول الولايات المتحدة الحرب. وأصبحت راعية لشؤون اليهود في تركيا والولايات التابعة لها، نيابة عن «دول الوفاق». وعندما اشتدت المجاعة، في بداية الحرب، وفتكت بعشرات الألوف من السوريين واللبنانيين والفلسطينيين، سارعت الولايات المتحدة إلى إرسال سفنها إلى فلسطين، تحمل المساعدات، والمؤن لليهود فيها (70).

تكررت عمليات إغراق الغواصات الألمانية للسفن الأمريكية التجارية في الأطلنطي. واشتد قلق الاحتكارات الأمريكية على ديونها لدى دول الوفاق (أكثر من 7 مليارات دولار). وتأكد لدى الولايات المتحدة أن ألمانيا قد وعدت المكسيك باقتطاع الأجزاء الجنوبية من الولايات المتحدة، ومنحها للثانية، في مقابل دخول المكسيك الحرب إلى جانبها. ودأبت ألمانيا على تحريض الأمريكيين المنحدرين من أصل ألماني، ضد الولايات المتحدة وحكومتها. عزّز ذلك كله موقف التيار الأمريكي الجديد. ونجح هذا التيار في إشراك الولايات المتحدة في الحرب، إلى جانب «دول الوفاق» في ربيع 1917.

عندما جرت المباحثات بين الحركة الصهيونية والحكومة البريطانية، في عام 1917، بهدف استصدار وعد من الحكومة البريطانية ببناء وطن قومي لليهود في فلسطين، نقل لويس براندیز، الصهيوني الأمريكي البارز والمستشار الأول للرئيس ويلسون، تفاصيل هذه المحادثات إلى القادة الصهيونيين في واشنطن.

ذكر فيليب غريفاس، في كتابه فلسطين أرض العقائد الثلاث، أن عطف ويلسون على الأهداف الصهيونية، أثَّر في الحكومتيْن، الفرنسية والإيطالية اللتيْن لم تبديا، حتى ذلك الوقت، عطفًا على الحركة الصهيونية، وأدى هذا التأثير إلى تضامنهما، مرحليًا، مع الحكومة البريطانية (71).

في 26 أيلول/سبتمبر 1917، أبرق براندیز إلى حاييم وايزمان، يخبره بموافقة الرئيس ويلسون على مشروع «وعد بلفور» (72).

حرصت الحكومة البريطانية على عرض المشاريع المختلفة للوعد على الرئيس ويلسون. بل اشترط مجلس الوزراء البريطاني الحصول على موافقة ويلسون على الصيغة النهائية للوعد. وفي 16 تشرين الأول/أكتوبر 1917، وصلت موافقة ويلسون إلى الوزارة البريطانية. قبل أن يخرج التأييد الأمريكي للصهيونية إلى العلن، في أواخر الحرب. فشمل ويلسون «بعثة وايزمان» بعطفه ورعايته. كما وجَّه رسالة تهنئة إلى يهود العالم، لمناسبة حلول رأس السنة العبرية، رأى فيها مراسل صحيفة التايمز اللندنية في واشنطن، اعترافاً من الإدارة الأمريكية بالصهيونية، ومشاريعها في فلسطين.

عندما أوفدت الحكومة الأمريكية، وليم ييل، مبعوثًا سرّيًا لها إلى الشرق الأوسط، في أيار/مايو 1915، اتخذ من القدس مقرًا له. وفي 18 آذار/مارس 1918، أرسل ييل إلى حكومته تقريرًا، تحدث فيه عن قلق العرب، إزاء ما يُروَّج عن قرب إنشاء دولة يهودية في فلسطين، وحذَّر من التصريحات الغامضة التي كان يدلي بها البريطانيون والفرنسيون في هذا الصدد. ورأى أنها «تُعطي سلاحًا للألمان وللترك، يستخدمونه ضد الحلفاء، في دعايتهم لاستعادة عطف العرب على الإمبراطورية العثمانية» (73)، خصوصًا بعد أن كشفت الثورة البلشفية في روسيا، في تشرين الأول/أكتوبر 1917، عن الاتفاقات التي عقدتها فرنسا وبريطانيا وروسيا القيصرية، في ما بينها، لاقتسام الوطن العربي، ومن بين تلك الاتفاقات «اتفاقية سايكس - بيكو» الشهيرة.

في تشرين الثاني/نوفمبر 1918، وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها، وعُقد مؤتمر الصلح في باريس في كانون الثاني/يناير 1919م. وفي الأيام الأولى للمؤتمر، أدلى كل من ويلسون وهاوس فرانكفورتر، الصهيوني

الأمريكي المعروف، ومساعد وزير الحربية الأمريكية، بتصريحات ممالئة للصهيونية. وقدمت مجموعة الاستخبارات الملحقة بالوفد الأمريكي إلى المؤتمر، تقريرًا إلى ويلسون، تضمَّن التوصيات الخاصة بالشرق الأوسط. وشدَّدت هذه التوصيات على ضرورة وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، ليتسنّى تهجير اليهود إليها وتحويلها إلى وطن قومي لهم.

قبل عودته إلى باريس من واشنطن، في آذار/مارس من العام نفسه، أصدر ويلسون بيانًا، قال فيه إنه «مقتنع بأن أمم الحلفاء، بالاتفاق مع حكومتنا وشعبنا، تعتزم إرساء كومنولث يهودي في فلسطين». كما أكد لوفد من الصهيونيين، التقى به في البيت الأبيض في حزيران/يونيو1919، أن فلسطين ستصبح وطناً قومياً لليهود (74).

في شباط/فبراير 1919، اقترح هوارد بليس، رئيس الجامعة الأمريكية في بيروت، على مؤتمر الصلح، تشكيل لجنة دولية لتحرِّي رغائب السوريين حول تقرير مصيرهم. وقد تبنى ويلسون هذا الاقتراح في اجتماعه برؤساء دول الوفاق، لويد جورج (البريطاني) وكليمنصو (الفرنسي) وأورلندو (الإيطالي). ولم يكن ويلسون مهتمًا، في قليل أو كثير، بحق الشعب السوري في تقرير مصيره، بل ما كان يؤرِّقه هو اقتسام الغنائم، من دون أن تنال واشنطن منها شيئًا. لذا، وجدنا ويلسون يركِّز هجومه على المعاهدات السرية المعقودة بين بريطانيا وفرنسا، التي قسَّمت، بموجبها، البلدان العربية في ما بينهما.

عيَّن ويلسون كلاً من هنري كنغ، رئيس الجامعة البروتستانتية في أوهايو، وشارل كرايْن، رجل الأعمال ونائب رئيس اللجنة المالية الأمريكية. في حين عيَّن البريطانيون كلاً من مكماهون وهوغارث، صاحبي السمعة السيئة لدى العرب. وامتنعت فرنسا عن تحديد مندوب لها. ثم ما لبثت بريطانيا أن سحبت مندوبيْها. ما جعل اللجنة وقفاً على العضوَيْن الأمريكييْن، كنغ وكراين؛ لذا، عُرفت اللجنة باسميهما معًا (لجنة كنغ - كراين). وصلت اللجنة إلى مدينة يافا في 10 حزيران/يونيو 1919، برفقتها حشد من الخبراء الأمريكيين، في السياسة والاقتصاد والشؤون العسكرية. وقد لحق براندیز باللجنة، بهدف التأثير فيها، لمصلحة الصهيونية بالطبع.

أبرقت اللجنة المذكورة إلى ويلسون والوفد الأمريكي في مؤتمر الصلح، في حزيران/يونيو 1919، بأن «العرب جميعهم يعارضون، معارضة تامة، فكرة الهجرة اليهودية، وفكرة الصهيونية كلها، ووعد بلفور ...». وبعد نحو عشرين يوماً، عادت اللجنة وأبرقت إلى الوفد الأمريكي، حاثَّة إيّاه على المطالبة بإنشاء «مملكة عربية كبرى واحدة، بزعامة فيصل»؛ لأن فيصل - بحسب اللجنة - «مُحب للمسيحيين، مخلص للأمريكان ... فقد وعدنا بأن يتعاون معنا» (75).

بعد ستة أسابيع قضتها اللجنة في تحري الحقائق، في كل من سورية ولبنان وفلسطين، أذاعت اللجنة بياناً، في 18 آب/أغسطس 1919، اعترفت فيه بالشعور المعادي للصهيونية الذي شمل أهالي سوريا الكبرى كلها، الذين طالبوا باستقلالها ووحدتها. ودعت اللجنة مؤتمر الصلح إلى تبني «برنامج صهيوني معتدل، يجب العمل فيه، بالتدريج» (76).

لقد استخفَّت «لجنة كنغ - كراين» بالمشاعر القومية في الأقطار العربية؛ واعتبرتها مجرد ردة فعل على قوى أخرى: الحكم العثماني في سورية، أو الاستيطان اليهودي في فلسطين. ولاحظ تقرير اللجنة ما اعتبره «الثقة في أن الرئيس ويلسون هو المسؤول عن حرية سورية»، مع الرغبة الشعبية السورية في توسع التعليم الأمريكي في الأقطار السورية، الأمر الذي قصَّرت فيه بريطانيا، بينما أنجزت فرنسا الكثير في هذا الصدد، وإن عمدت إلى محاولة «اجتثاث المشاعر القومية لدى الأهالي وتحويلهم إلى فرنسيين». وقرر التقرير أن الالتماسات التي تلقتها اللجنة، على الأقل في سورية، كانت ذات توجُّه مثل هذه الأجندة، بينما رأى التقرير أن المسيحيين «أكثر تشككًا في القومية العربية». وذكر التقرير أن من الصعب تخيُّل دولة عربية مركزية، لا تملك سوى بنية اتصالات بائسة «أن تقل خطرًا على العالم، أكثر من تركيا». وعلى الرغم من استبعاد التقرير قيام وحدة عربية أو إسلامية، فإن «بإمكان الحضارة العربية ... أن تحكم، بسهولة، في العالم الإسلامي» (77).

أما ويلسون، فعاد وأكد للقاضي الصهيوني الأمريكي المعروف، جولياك ماك، تعاطفه مع الصهيونية، وعمله مع «دول الوفاق» لتأسيس كومنولث يهودي في فلسطين (78).

في الأيام الأخيرة من مؤتمر الصلح، نجح دُعاة «العزلة» في فرض اتجاههم، واستصدروا قرارًا من الكونغرس الأمريكي، قضى بوجوب العودة إلى العزلة. وعاد ويلسون من باريس، يجر أذيال الخيبة، وما لبث أن أصيب بالشلل. ومن على فراش المرض، أرسل إلى وفده في مؤتمر الصلح، يُشدِّد عليه بضرورة مؤازرة الصهيونية وتبنّي مشاريعها.

بينما أوصت «لجنة كنغ - كراين» بمنح الاستقلال لسورية المتحدة، بحسب مطالب الأهالي هناك، الذين فضَّلوا وصاية الولايات المتحدة، إذا ما أصرَّ مؤتمر السلام على الوصاية، وإلّا فالوصاية الفرنسية. وإن اختلفت مطالب المسيحيين في فلسطين، ونسبتهم نحو 10 في المئة من مجموع السكان (79)؛ فجماعات الشمال، مثل اللاتين والكاثوليك في طبرية وحيفا، وأكثر مسيحيي الناصرة، مع المسلمين، في طلب الاستقلال، وترْك مسألة الوصاية إلى المؤتمر السوري، وإن طلب الكاثوليك والموارنة الوصاية الفرنسية، في حين فضَّل الأرثوذكس الوصاية البريطانية (80). وأشار صاحبا التقرير إلى أن

حقائق الموقف في فلسطين قد جعلتهما يُوصيان بتحديد المطامع الصهيونية؛ باختصار البرنامج الصهيوني وتحديد الهجرة اليهودية وطرح جانبًا فكرة جعل فلسطين دولة يهودية (81).

من المعروف أن في ربيع 1914، كانت شركة «ستاندرد أويل» الأمريكية قد وقَّعت عقدًا، مدته 25 عامًا، مع الحكومة التركية، منحها حق التنقيب عن النفط في صحراء النقب، جنوب فلسطين. وبمجرد احتلال البريطانيين فلسطين، اجتهدوا للاستحواذ على النتائج التي كانت «ستاندرد أويل» قد توصَّلت إليها من خلال أبحاثها. وطلب الخبير الأمريكي ييل في عام 1918 من حكومته بأن تسعى إلى جعل البحث عن النفط في فلسطين مفتوحاً أمام الولايات المتحدة وبريطانيا، وذلك عندما أوقفت الأخيرة أعمال التنقيب الأمريكية في فلسطين.

لقد تمت حيازة أول امتياز للتنقيب عن النفط في فلسطين في آذار/مارس 1914، عندما حصل كل من إسماعيل حقي الحسيني وسليمان ناصيف وشارل أيوب، على رخص للتنقيب من الحكومة العثمانية. وتم بيْع هذه الامتيازات، بعد شهريْن من الحصول عليها، إلى شركة «ستاندارد أوُيل أوُف نيويورك» (Standard Oil of New York) التي اشترت، بدورها، 11 رخصة تنقيب، بصورة مباشرة، من الحكومة العثمانية، في المناطق المجاورة لبئر السبع. غير أن نشوب الحرب العالمية الأولى، خلال تلك السنة، أدى إلى تعطيل عمليات المسح والاستكشاف (82) التي بدأها جيولوجيو ومهندسو التعدين التابعون للشركة الأمريكية، وبعد الحرب، رفضت الحكومة البريطانية السماح لهم بالعودة إلى التنقيب عن النفط في فلسطين التي خضعت للاحتلال، ثم الانتداب، البريطاني، بموجب اتفاق سان ريمو في عام 1920 (83).

ثامنًا: صدامات العشرينيات وما بينها

عُقد «المؤتمر السوري الأول» في دمشق، في حزيران/يونيو 1919، وضم مندوبين عن مدن سورية ولبنان وفلسطين وشرق الأردن. وقرر المؤتمر رفض «اتفاقية سايكس - بيكو» و«وعد بلفور» وتقسيم سوريا الكبرى و«الوطن القومي اليهودي».

خلال الأعوام الثلاثة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، تفجَّرت الحركات الثورية في الوطن العربي؛ فبعد ثورة مصر الشهيرة في ربيع 1919، اندلعت الهبَّات الثورية في كل من سورية ولبنان والعراق والمغرب والسودان. وكجزء من الثورة العربية، من المحيط إلى الخليج، تحرَّك الشعب العربي الفلسطيني؛ فعدا مظاهر التأييد لتلك الحركات الثورية، اندلعت مظاهرتان

في فلسطين: الأولى في شباط/فبراير 1920، استنكارًا لموقف «مؤتمر الصلح» من مطالب العرب وأمانيهم الاستقلالية الوحدوية. وجاءت المظاهرة الثانية، في 8 آذار/مارس من العام نفسه للتعبير عن ابتهاج الشعب العربي الفلسطيني بإعلان فيصل بن الحسين ملكًا على سورية.

دأب العرب الفلسطينيون على الاحتفال بموسم النبي موسى، مرة كل عام، حيث يتجمع أهالي مدن فلسطين وقراها في القدس، بعد أن يكونوا قد وصلوها في مسيرات طويلة، تتقدمها الدفوف والطبول والرايات وحَمَلة السيوف. وقد حُدِّد لكل مدينة وقراها يوم خاص، تدخل فيه إلى القدس. وبعد أن يكتمل التجمُّع، يتّجه الجميع إلى المقام، الواقع شرق المدينة، لإقامة الاحتفال هناك.

في عام 1920، جرت الاحتفالات ضمن نهوض ثوري شمل فلسطين كلها، تجاوبًا مع الحركات الثورية العربية. وقد تزايد السخط الشعبي الفلسطيني، خصوصًا بعد منع سلطات الانتداب عقد المؤتمر الثاني للجمعيات الإسلامية المسيحية في شباط/فبراير 1920، وبعد مواقف «اللجنة اليهودية، بكل مقتضياتها السياسية» وتصريحاتها، على حد تعبير المدير العام البريطاني لفلسطين، السير لويس بولز (Bols) في تقريره إلى مركز قيادة الجيش البريطاني في القاهرة، عن صدامات عام 1920 (84).

طالب المؤتمر التأسيسي لحزب «أحدوت ها عفودا» الصهيوني الذي عقد في مستعمرة بتاح تكفا، في آذار/مارس 1919، بـضمانات دولية لتأسيس دولة يهودية حرَّة في «أرض إسرائيل»، تُوضع - إلى أن تُوجد أكثرية يهودية - تحت رعاية وكيل من «عصبة الأمم» (85). فضلاً عن التدريبات العسكرية العلنية لـ«قوات الدفاع عن النفس» الصهيونية، المعروفة باسم «الهاغاناه». كما يجب عدم إغفال تأثير محاباة الصهيونيين من الانتداب، وصيغة «فرِّق تسد» التي مارسها الانتداب، لتأجيج العداء بين العرب واليهود، إلى قرار مجلس النواب التركي (كانون الثاني/يناير 1920) الذي طالب بمنح الولايات العربية (العثمانية سابقًا) حق تقرير المصير.

ناء الفلاح العربي الفلسطيني تحت أعباء ثقيلة، حيث تشدَّدت حكومة الانتداب في جمع الضرائب المتراكمة على الملَّاك والفلاحين. ورفضت الحكومة إنشاء بنك زراعي لإقراض الفلاحين، بينما أغدقت الحكومة نفسها القروض على المستوطنين اليهود وأهملت القرى العربية واعتنت بالمستعمرات الصهيونية، وأقامت محطات السكك الحديد، بعيدًا من القرى العربية، بهدف خفض أثمان الأراضي العربية (86). كما وقع الفلاح العربي الفلسطيني فريسة للمرابين؛ ففي عام 1920م كانت «فائدة 30 في المئة، سنويًا، هي الأكثر شيوعاً بين أولئك الذين يلجأون إلى المرابين، لكن فائدة 50 في المئة، لمدة ثلاثة أشهر،

ليست أمرًا غير معتاد». وقد بلغ متوسط الدخل السنوي للفلاح 26 جنيهاً، في حين بلغ متوسط جملة الضرائب التي كان عليه دفعها، 5 جنيهات و870 مليمًا، أي نحو 25 في المئة من دخله السنوي (87).

عدَّد بولز، في تقريره سالف الذكر، عوامل توتُّر العرب الفلسطينيين وسخطهم: «... فمن إدخال اللسان العبري، كلغة رسمية، إلى إقامة قضاء يهودي، إلى تلك التشكيلات الحكومية التي تتألف منها اللجنة الصهيونية والامتيازات المخصوصة الممنوحة لأعضاء اللجنة الصهيونية، في السفر والانتقال» (88). بينما أكدت لجنة التحقيق القضائية (لجنة بالين) التي انتدبتها سلطات الاحتلال البريطاني، بأن الأهالي العرب يتحركون «بدافع من شعورهم بالغبن وخيبة الأمل، ويلفهم الذعر بشأن مستقبلهم» (89). وأعادت اللجنة هذا كله إلى (90):

- خيبة أمل العرب، لعدم تنفيذ وعود بريطانيا لهم بالاستقلال؛

- اعتقاد العرب أن «وعد بلفور» يُنكر حقهم في تقرير مصيرهم، إضافة إلى تخوُّفهم من «الوطن القومي اليهودي»؛

- نمو فكرة الاتحاد مع سورية، خصوصًا بعد إعلان فيصل ملكًا عليها، ناهيك بنشاط اللجنة الصهيونية.

استمرأت سلطات الاحتلال تأليف لجان تحقيق في أسباب كل تحرُّك ثوري فلسطيني، بغرض الظهور في صورة الجاهل بأسباب ذاك التحرك، ولإخفاء نيات الاستعمار البريطاني وأغراضه، وتخدير الجماهير العربية الفلسطينية وكسب الوقت وتكريس موقع «الحَكَم» بين العرب واليهود، وأخيراً للدس والوقيعة بينهما.

عمد الاحتلال البريطاني إلى إغراق الفلاح العربي الفلسطيني بالأزمات؛ ففي عام 1920، جاء محصول القمح والزيتون كبيرًا وافرًا، وفاض عن حاجة الاستهلاك المحلي، بينما كان الطلب على الحبوب من الخارج قويًا والأسعار مرتفعة. وكان إنتاج القمح، في إحدى السنوات، دون كفاية البلاد، فاعتمد العرب الفلسطينيون على القمح الأجنبي ذي الثمن الباهظ، ما ألحق الضرر بالطبقات الكادحة، على نحو خاص. وقد فرضت سلطات الانتداب الضرائب العالية على الصابون الفلسطيني المُصدَّر إلى الخارج، في حين سمحت باستيراد الصابون الأجنبي برسوم جمركية ضئيلة، ما تسبب بإضعاف هذه الصناعة الوطنية وخنقها.

لعل في هذا كله ما يفسِّر سخط الفلاح والعامل والحِرفي والمثقف والرأسمالي العربي الفلسطيني، خصوصاً إذا ما أضفنا جرح الكرامة الوطنية،

بفرض الانتداب البريطاني على فلسطين والفزع على مستقبل الوطن والشعب من المشروع الصهيوني.

تاسعًا: أحداث النبي موسى

في الرابع من نيسان/أبريل 1920، وصل أهالي الخليل إلى القدس، ومن شُرفة «النادي العربي»، ألقى فيهم كلٍ من موسى كاظم والحاج أمين الحسيني وعارف العارف وغيرهم، خطباً سياسية، ألهبت حماسة الجماهير، بينما وجَّه اليهود إهانات إلى المسلمين المحتفلين، فانفجر الموقف واندلعت اشتباكات بين العرب من جهة، واليهود والقوات البريطانية من جهة أخرى، وشارك العرب المسيحيون في هذه الاشتباكات (91)، ما نفى عنها صفة الصدامات الطائفية وأكد طبيعتها الوطنية، وبدرجة أقل الطبقية. فقد تجلّى الجوهر الوطني للصراع، أولًا، في كون اليهود هم المادة البشرية للحركة الصهيونية، وقد استحال على جمهرة الفلسطينيين، آنذاك، التفريق بين من هو صهيوني، ومن هو يهودي. وثانيًا، استمرأ الانتداب البريطاني في فلسطين محاباة المستوطنين اليهود في شتى المجالات، من دون تفريق بين اليهودي والصهيوني. وثالثًا، تبادلت الصهيونية والانتداب الإسناد في مواجهة الحركة الوطنية الفلسطينية. بينما تجلّى الجوهر الطبقي لذاك الصراع الطائفي في مظهره، أولًا، في توالي طرد العمال العرب من الأعمال اليهودية، بقوة «العمل العبري» و«احتلال العمل»؛ وثانيًا، فى تمتُّع الرأسمالية اليهودية في فلسطين بحماية بريطانية على حساب الرأسمالية العربية الفلسطينية؛ وثالثًا، علينا ألّا نتجاهل كون مؤسسات المستوطنين الصهاينة استمرأت طرد الفلاحين العرب الفلسطينيين، بالجملة، من الأراضي التي كان الانتداب ينقل ملكيتها إلى الصهيونيين؛ ورابعًا، في سياق التحيُّز البريطاني إلى الحركة الصهيونية، كان تسليم الأخيرة مهمة التعليم في الوسط اليهودي، بينما استبقى الانتداب في قبضته التعليم العربي الفلسطيني؛ وخامسًا، فاقت نسبة الموظفين اليهود في الدوائر الحكومية نسبتهم إلى مجموع السكان، والأمر نفسه بالنسبة إلى الوظائف العليا.

استمرت الاشتباكات أسبوعًا كامـلًا، قُتل فيها أربعة من العرب وخمسة من اليهود، وأصيب 349 شخصًا بجروح مختلفة، منهم 211 يهودياً وسبعة جنود بريطانيين. وأصدرت محاكم الاحتلال أحكامًا بالسجن على 23 شخصًا، بينهم الحاج أمين الحسيني وعارف العارف اللذان أفلتا إلى شرق الأردن، فدمشق، ونحَّت سلطات الانتداب موسى كاظم الحسيني عن رئاسة بلدية القدس، وعيَّنت مكانه خصمه راغب النشاشيبي، ما زاد الصراع بين عائلتي الحسيني والنشاشيبي، اشتعالًا وتعقيدًا. أما كامل الحسيني، مفتي القدس، فقد أعاد إلى المدير العام البريطاني الوسام الذي كانت حكومة لندن قد منحته إياه.

يبدو أن اتجاه الأحداث قد أزعج العناصر العربية الموالية لبريطانيا، فكتبت أسبوعية الكرمل، غداة تلك الأحداث: «إن الحكومة البريطانية حكومة قوية، ومن ثم فمن العيب علينا أن نحاربها، فلا بد لنا، إذن، من جعل ثورتنا تقتصر على محاربة خصومنا» (92)، وعنت الصحيفة بـ«خصومنا» اليهود، بالطبع.

في كانون الأول/ديسمبر 1920، عقد المؤتمر الفلسطيني الثالث، في حيفا، وطالب بحكومة وطنية وتمثيل نيابي، وانتخب لجنة تنفيذية، برئاسة موسى كاظم الحسيني، وعضوية كل من: عارف الدجاني والشيخ سليمان التاجي الفاروقي وتوفيق حمَّاد وإبراهيم الشماس ويعقوب برتقش ومعين الماضي وعبد الفتاح السعدي. وكان الحسيني أقل اعتدالاً من الدجاني، الرئيس السابق للمؤتمر، على الرغم من تحدُّرهما من الطبقة نفسها: كبار الملاك؛ أساساً لارتباط الحسيني بالجماهير الملتفَّة من حوله، التي جاء التفافها بسبب من وجاهَتي الحسيني الاجتماعية والدينية (حيث يزعم آل الحسيني انتسابهم إلى النبي محمد)، وبسرعة، تخلَّص الحسيني من وهم بريطانيا الساعية إلى «تحرير» الولايات العربية من أسر الحكم العثماني.

عاشرًا: مقدمة الصدامات

في أول تموز/يوليو 1920، أحلَّت الحكومة البريطانية إدارة مدنية محل الإدارة العسكرية في فلسطين، وعيَّنت هربرت صاموئيل مندوبًا ساميًا على فلسطين، مع ما عُرف عنه من ميول صهيونية، فضــلًا عن أنه أحد صانعي «وعد بلفور»، وكان وزيرًا للداخلية البريطانية، عند إصدار الوعد. وفي وقت لاحق، كشف حاييم وايزمان عن أنه كان وراء تعيين صاموئيل مندوبًا ساميًا على فلسطين (93). وكثيرًا ما وصف الأول الثاني بأنه «صاموئيلنا». وفي المؤتمر الصهيوني، في تموز/يوليو 1920، قال لويس براندیز، إنه لم يبق بعد إقرار الانتداب البريطاني وتعيين صموئيل مندوبًا ساميًا على فلسطين «إلّا أن يهاجر اليهود إليها ويُعمِّروها، ويجعلوها وطنًا لهم، يبنونه كيف شاءوا» (94).

في حين كان استقبال العرب الفلسطينيين لتعيين صاموئيل غير ودي؛ إذ قاطع معظم قادتهم حفل تنصيبه في 11/9/1922.

في حديث لصاموئيل مع الكولونيل بوبهام (Bobham) - أحد معاوني الحاكم العسكري البريطاني - قال: «إن السياسة الرسمية التي جئت لتطبيقها، تقضي بتشجيع الهجرة اليهودية، إلى حد قد تبلغه بعد خمسين أو مئة سنة، وتصبح فيه المصالح اليهودية مسيطرة في فلسطين، فتقضي بإقامة حكومة يهودية فيها» (95).

بمجرد تولي صاموئيل منصبه، بادر إلى منع «تصدير الحبوب والزيت، وهما أساس ثروة البلاد، كي تتضخم الأسواق بهذه الحاصلات، فتهبط الأسعار،

ويعجز الفلاح عن تأدية الضرائب ووفاء الديون، فيبيع أرضه لليهود. وأمر صاموئيل، أيضًا، بتصفية «البنك الزراعي العثماني»، وتحصيل قسم كبير من ديونه، جبرًا، من صغار الفلاحين، فتعدَّدت الإفلاسات، ولم يبق للفلاح مهرب من أن يبيع» (96).

كما قدم صاموئيل أكثر من مئة ألف دونم من أراضي الدولة التي يستغلها العرب إلى المؤسسات الصهيونية. بينما نقل، بمقتضى تشريعات جديدة، ملكية أراضي 22 قرية من الحولة ومرج ابن عامر إلى الدولة، ثم فوَّضها لليهود. وأخرج أهلها - وهم أكثر من 25 ألف نسمة - منها، وحجز أراضي ومواشي العرب الذين عجزوا عن تسديد قروضهم (97).

تدفقت الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ولاقت - في ما تقول «لجنة هايكرافت» - اعتراضات اقتصادية من العمال والصنَّاع؛ فاشتغال أولئك الوافدين بالأشغال العامة، ومزاحمتهم أهالي المدن، أثار قلق العرب؛ فهم يعتبرون أن هؤلاء المهاجرين قد جاءوا ليزاحموهم وينتزعوا اللقمة من أفواههم (98). وكان صاموئيل قد سمح، في21 آب/أغسطس 1920، بدخول 16500 مهاجر يهودي، خلال سنة واحدة. وأدلى صموئيل بتصريح مضلِّل، قال فيه إن الهجرة ستكون تدرجية، «وسيكون المهاجرون من الأغنياء وأصحاب المهن، وسيأتون برؤوس أموالهم؛ لإنماء الثروة وتحسين الحالة الاقتصادية». ووصلت الجرأة بصموئيل إلى حد تأكيده أنه لولا المستعمرات الصهيونية «لكانت البلاد في درجة من الفقر عظيمة».

تزايد سخط المثقفين العرب في فلسطين بسبب ضيق فرصهم للتعيين في الوظائف الحكومية، وبشكل خاص العالية منها، وإغراق هذه المواقع بالموظفين البريطانيين والمستوطنين اليهود. فبحسب تقرير الإدارة البريطانية في فلسطين (حزيران/يونيو 1921)، تبيّن أن 179 بريطانيًا شغلوا وظائف عليا، منهم 14 يهوديًا، في حين شغل من العرب 145 منصبًا، وشغل المستوطنون اليهود 50 مركزًا. أما الوظائف المتوسطة والعادية، فاحتل البريطانيون 89 منها، بينهم 13 يهوديًا، في حين شغل العرب 1488 مركزًا، واستأثر المستوطنون اليهود بـ 566 مركزًا؛ هذا في حين شكل العرب نحو ستة أسباع مجموع سكان فلسطين، آنذاك (99). بيد أن ثمة أسبابًا عامة وراء تأجيج السخط الشعبي العربي الفلسطيني (100):

- أملى الحلفاء على السلطان العثماني، محمد السادس، «معاهدة سيفر»، في آب/أغسطس 1920، وفيها اعترف السلطان بانتداب فرنسا وبريطانيا على كل من سورية وفلسطين والعراق؛

- قرر المجلس الأعلى للحلفاء في سان ريمو (25/4/1920) وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، مع إلزام بريطانيا بتنفيذ «وعد بلفور»؛

- رفعت زيارة ونستون تشرشل، وزير المستعمرات البريطاني لفلسطين، منسوب السخط الشعبي؛ ففي آذار/مارس ونيسان/أبريل 1921، التقى تشرشل، في القاهرة والقدس، على التوالي، وفدًا من اللجنة التنفيذية للمؤتمر الثالث، الذي صُدم بإصرار تشرشل بعدم الاعتراف بالوفد المذكور، وعلى تحويل فلسطين إلى وطن قومي يهودي. وإمعانًا في الصلف ومحاباة الصهيونية، زار تشرشل مستعمرة ريشون لتسيون، كما غرس شجرة للذكرى في حديقة الجامعة العبرية، في جبل سكوبس في القدس.

حضر تشرشل إلى القاهرة، بزعم دراسة أسباب النقمة في المشرق العربي والعمل على احتوائها، وقرر «مؤتمر القاهرة»، برئاسة تشرشل، في آذار/ مارس 1921 (101):

- تنصيب فيصل بن الحسين ملكًا على العراق؛

- تعيين أخيه، عبد الله، أميرًا على شرق الأردن؛

- العمل على أن يُستبدل بالمجلس الاستشاري في فلسطين مجلس تشريعي.

من المعروف أن صموئيل كان قد شكَّل مجلسًا استشاريًا في فلسطين، برئاسته، في تشرين الأول/أكتوبر 1920، ضم 24 عضوًا، منهم 12 موظفًا رسميًا، وأربعة غير رسميين من المسلمين، وثلاثة من المسيحيين، ومثلهم من اليهود. إلّا أن العرب الفلسطينيين قاوموه؛ لعدم تمتعه بأي صلاحيات.

أراد صاموئيل أن يتقرَّب من الحركة الوطنية الفلسطينية، ويحاول احتواءها؛ فعفا عن الذين أدينوا في صدامات النبي موسى، ومن ضمنهم الحاج أمين الحسيني وعارف العارف. ثم عيَّن الأول مفتيًا للقدس، في أيار/مايو1921، ضاربًا عرض الحائط بنتائج انتخابات الإفتاء (102)، بغرض استمالة عائلة الحسيني وتغذية المزاحمة بينها وبين عائلة النشاشيبي؛ بإعطاء الأولى الإفتاء، والثانية رئاسة بلدية القدس؛ ما يشعرهما بأنهما مدينان بهذيْن الموقعيْن له ولسلطات الانتداب، فضــلًا عن غرضه بتكبيل الحاج أمين بالمنصب الجديد.

حادي عشر: صدامات آذار/مارس وأيار/مايو 1921

اندلعت في حيفا مظاهرة في 25 آذار/مارس1921، احتجاجًا على موقف تشرشل من الوفد الفلسطيني، تصدَّت لها الشرطة، فارتقى شهيدان، في مقابل خمسة جرحى من الشرطة. وبعد ثلاثة أيام، نظَّم أهالي القدس مظاهرة أخرى، لمناسبة زيارة تشرشل إليها، واحتجاجًا على «وعد بلفور».

في أول أيار/مايو 1921، وقع صدام في تل أبيب بين مظاهرتيْن للمستوطنين اليهود؛ الأولى للموبسي، والثانية لأحدوت هاعفودا. واحتمت مظاهرة الموبسي بحي المنشية، في مدينة يافا، الملاصقة لتل أبيب. ويظهر أن العرب أساءوا فهم هذا الاحتماء، فاصطدموا بالموبسي، الأمر الذي أجَّجته الشرطة البريطانية بإطلاق النار. ودانت القرائن الأخرى سلطات الانتداب في اختلاق هذا الصدام؛ ففي ذاك اليوم «تصادف» غياب حاكم يافا البريطاني ومدير شرطتها ومعظم ضباطه عن المدينة، من دون عُذر مُقنع، على حد تعبير «لجنة هايكرافت» التي حققت في أسباب الصدام، كما سارع حاكم يافا بإرسال 18 بندقية إلى مستوطني تل أبيب، في اليوم التالي للصدام!

تميَّزت هذه الصدامات من سابقتها بالاتساع والشمول النسبييْن، حيث هاجم العرب الفلسطينيون مستعمرات: رخابوت والخضيرة وبتاح تكفا وديران. بينما هاجم الصهيونيون بلدة قلقيلية ونهبوها. وتجاهل البريطانيون الهجوم الصهيوني، بينما تصدّوا، بشراسة، لهجمات العرب، واستخدموا في تصديهم لها الطائرات، وفرضوا الغرامات العالية على العرب. في حين أعفوا مهاجمي قلقيلية الصهيونيين من دفع أي غرامة!

تمخَّضت الصدامات التي استمرت نحو أسبوع، عن مقتل 48 عربيًا فلسطينيًا، و47 مستوطنًا يهوديًا، وجرح 73 عربيًا، ونحو ضعفهم من المستوطنين اليهود.

في سياق متصل، قضت محاكم الانتداب بالأشغال الشاقة مدة ثلاثة عشر عامًا على أحد العرب، وعلى اثنيْن آخريْن بالسجن 10 سنوات، وعلى رابع بالسجن خمس سنوات، وعلى 43 آخرين بأحكام مختلفة أخف. وأبعد، في 16 أيار/مايو سبعة من عرب يافا إلى القدس، وبعد يوميْن تم إبعاد ثلاثة مستوطنين يهود أيضًا. وعادت الحالة، في 8 أيار/مايو، إلى ما كانت عليه.

على الرغم من المظهر الطائفي للصدامات، فإن جوهرها كان وطنيًا، وطبقيًا، في آن. فمهاجمة محلات أثرياء اليهود قامت بها «الطبقات الأكثر فقرًا» من العرب، على حد تعبير تقرير هايكرافت (103). أما كبار الملاك ووجهاء عرب فلسطين، فقد بذلوا قصارى جهدهم - بناء على طلب سلطات الانتداب - لتهدئة الجماهير العربية، وأبلوا في ذلك «بلاءً حسنًا»، على حد تعبير التقرير الأولي للجنة التحقيق في الصدامات (104). وقد أدى موسى كاظم الحسيني دورًا كبيرًا في تهدئة الجماهير العربية الفلسطينية، بناءً على طلب من المندوب السامي البريطاني.

كما اتهمت «الجمعية الإسلامية المسيحية» العناصر الشيوعية بإشعال نار»الفتنة»، ما جعل «لجنة هايكرافت» تستحسن هذه الفكرة؛ وهي اللجنة التي كان المندوب السامي قد عيَّنها (7/5/1921) للتحقيق في أسباب

الصدامات. وكشفت اللجنة عن طابعها الاستعماري حين اتهمت الشيوعيين بإشعال الصدامات؛ فقالت، في تقريرها الذي رفعته إلى مجلس العموم البريطاني، في تشرين الأول/أكتوبر 1921: «إن مظاهرة البولشفيك كانت الشرارة التي أشعلت حُنق العرب، القابل للانفجار، وأحدثت الهياج الذي آل إلى سفك دماء العرب واليهود» (105). ولاقى اتهام الشيوعيين هذا استحسانًا لدى صموئيل؛ فاقترح - متظاهرًا بالاستجابة لنداء «الجمعية الإسلامية المسيحية» - إبعاد العناصر الشيوعية عن البلاد، وإن أمر بوقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين «موقتًا».

رأت «لجنة هايكرافت» أن الدافع إلى الصدامات هو «الشعور السائد في البلاد ضد اليهود، وناشئ من خطة الحكومة، في ما يتعلق بالوطن القومي اليهودي ... عندما بدأ العرب يعتقدون أن اليهود أصبحوا ذوي نفوذ عظيم على الحكومة، نشأ شعور في البلاد لم يحتج إلّا إلى تحريش قليل، من جانب عدد صغير من اليهود الممقوتين، لإضرام نار السخط العام ضد اليهود عمومًا» (106).

انصبَّت شكاوى العرب، بحسب تقرير اللجنة، على (107):

- سياسة الحكومة، الرامية إلى تأسيس وطن قومي لليهود؛

- استشارة الحكومة للجمعية الصهيونية، وتحوُّل هذه الجمعية إلى حكومة داخل حكومة؛

- تعيين عدد كبير من اليهود في الوظائف الحكومية؛

- تدفُّق المهاجرين اليهود ذوي الخبرة الإدارية والتجارية إلى فلسطين، ما يهدِّد المصالح الاقتصادية لشعبها العربي؛

- مزاحمة المهاجرين اليهود للعرب؛

- إساءة هؤلاء المهاجرين للعرب، ومعاملتهم باحتقار؛

- سعي الشيوعيين اليهود إلى خلق صراع اجتماعي واضطراب اقتصادي ونشر المبادئ الشيوعية.

إمعاناً في التضليل، ذكرت اللجنة أن خروج بعض الشبان والشابات اليهود إلى الشوارع، بالألبسة الخارجة عن اللياقة، أساء لمشاعر العرب (108).

ثاني عشر: سبع سنوات عجاف

شمل الحركات الثورية في الوطن العربي جزر ثوري، امتد طوال العشرينيات، ولم تُستثن الحركة الوطنية الفلسطينية منه؛ إذ بقيت حركة

الجماهير الفلسطينية حبيسة، آسنة، طوال المدة بين عامي 1922 و1929. وكان وراء هذا الركود جملة أسباب، محلية وذاتية، لعل أهمها:

- ضعف، قيادة الحركة الوطنية وتردُّدها، وعجز العناصر البرجوازية (ومن باب أولى العناصر البروليتارية) عن امتلاك ناصية الأمور في قيادة الحركة الوطنية، نتيجة ضعفها؛

- تخدير سلطات الانتداب الحركة الوطنية وقياداتها؛

- خوض الحركة الوطنية النضال الوطني، بعد سلخها عن الجسم الأم: سورية؛

- مواجهة الحركة الوطنية استعمارًا عريقًا، صاعدًا، أكثر خبرة، وأشد شراسة من الاحتلال العثماني الهرِم؛

- لا يمكن الاستهانة بخطر الصهيونية، باعتبارها عدوًا ثانيًا للحركة الوطنية.

سبَّب هذا كله صدمة عنيفة لقيادة الحركة الوطنية الفلسطينية وأربكها وأفقدها توازنها، خصوصاً أن تركيبها الطبقي شبة الإقطاعي، وضحالتها الثورية، جعلاها غير مؤهَّلة لمواجهة التحديات الجديدة.

بمجرد إقرار الانتداب من «عصبة الأمم»، في تموز/يوليو 1922، ازدادت الأمور اتضاحًا، واشتد تمايز المواقع ومعسكرات كل من الثورة والعدو والحليف، فضــلًا عن الثورة المضادة. وتم الاستقطاب داخل الحركة الوطنية؛ فتخلّصت من بعض دُعاة التعامل مع الاستعمار البريطاني؛ وإن بقي دُعاة مهادنته على رأس الحركة الوطنية؛ يُقدّمون الاحتجاجات ويرسلون الوفود إلى سلطات الانتداب في القدس والحكومة البريطانية في لندن، ويخدِّرون حركة الجماهير ويكبحون جماحها. وقد سيَّروا إلى لندن، خلال عامين فقط، ثلاثة وفود (في حزيران/يونيو 1921؛ وتشرين الثاني/نوفمبر 1922؛ وحزيران/يونيو 1923).

رأى أحد أهم ناشطي تلك الفترة، أن وضع الحركة الوطنية قد تردّى؛ إلى درجة أنه صار مُستساغًا، وقتئذٍ، إبقاء صفة الوطنية «على من يُساير الإنكليز، ويتّصل بهم بصلة من الصلات، ويتعاون معهم في الوظائف واللجان، الرسمية وشبه الرسمية والمأجورة والفخرية، ويعقد معهم أواصر الصداقة الصحيحة أو التظاهرية، ويخدم أغراضهم ويروِّج مطالبهم، بل وصار يُستساغ أن يكون له شأن في الحركة الوطنية، إذا ما كان مناوئًا لليهود والحركة اليهودية». بل إن بعض الوطنيين «استساغ السمسرة وبيع الأراضي لليهود». وأطلق الناشط نفسه على هذه الوطنية صفة «الوطنية الثنائية أو الخنثوية» (109).

أما شاعر فلسطين، إبراهيم طوقان، فصوَّر تراخي الحركة الوطنية وسلبيتها في تلك الفترة، بقصيدة ألقاها في عام 1928، في افتتاح العام الدراسي

لكلية النجاح في نابلس، مخاطبًا المواطن العربي الفلسطيني:

أفنيتَ يا مسـكين عمرك بالتأوُّه والحَزَن

وقعدتَ مكتوف اليديْن تقول حاربني الزمن

ما لم تقم بالعبء أنت فمن يقوم به إذن؟!

...

وطنٌ يُباع ويُشترى وتصيح «فليحيا الوطن»!

لو كنت تبغي خيره لبذلت من دمك الثمن

في هذه الأثناء، اندفع التناقض الهامشي بين عائلتَي الحسيني والنشاشيبي إلى مستوى التناقض الرئيس، وأجّجته سلطات الانتداب، بإقالتها موسى كاظم من رئاسة بلدية القدس، وتعيينها راغب النشاشيبي مكانه، إلى تعيين الحاج أمين الحسيني مفتيًا للقدس، على النحو الذي سبقت الإشارة إليه.

صحيح أن عائلتي الحسيني والنشاشيبي تنتميان إلى الطبقة نفسها (كبار الملاك)، إلّا أن الأولى أقل مهادنة للاحتلال؛ لتأثرها بالتفاف الجماهير العربية الفلسطينية حولها، في مقابل عزلة النشاشيبي الملحوظة عن الجماهير وارتباطها بالرأسمالية التجارية ومجال السمسرة والكومسيون، الأكثر مهادنة للاستعمار. كما أدّت خصومة النشاشيبي للحسيني دورًا أكبر من الانتماء الطبقي، في تلك المهادنة الأشد.

في تلك الفترة، كان قوام الحركة الوطنية، على النحو الآتي:

- قيادة شبه ثابتة في القمة، هي «اللجنة التنفيذية العربية»، المنبثقة من مؤتمرات «الجمعيات الإسلامية المسيحية»؛

- جماهير شعبية، في نطاق نفوذ تلك القيادة، وإن انعدمت الرابطة التنظيمية بينهما، ما أعطى هذه الجماهير حدًّا أدنى من حرية الحركة. وكان يمكن لحركة الجماهير هذه أن تتصاعد وتتطور، لولا افتقارها إلى القيادة الثورية والبرنامج السياسي السليم، ناهيك بافتقادها التنظيم.

لم يكن الحزب الشيوعي مؤهلاً لقيادة الجماهير العربية الفلسطينية؛ أساسًا لانعزاله عنها. وهذا أحد قادة الحزب يشكو من صعوبة العمل التنظيمي وسط جماهير العمال العرب الفلسطينيين، وبين العمال اليهود؛ بسبب سيادة فكر البرجوازية الصغيرة، وسط الأخيرين (110). وفي عام 1922، تخلَّص الحزب من أعضائه الصهيونيين اليساريين، وحمل اسم «الحزب الشيوعي الفلسطيني» (111).

قرر المؤتمر الخامس للحزب، في العام التالي، بأن مهمته الرئيسة هي النضال ضد الصهيونية، بأشكالها المختلفة وفضح خدعتها. ودأب الحزب على تحذير الشباب اليهود من الهجرة إلى فلسطين (112).

تصاعد الحقد الصهيوني ضد الحزب؛ فطرد «الهستادروت» (113) أعضاءه الشيوعيين (1923). واستمر الحزب يدعو إلى الثورة ضد الاستعمار البريطاني والأغنياء وأمراء العرب وملوكهم صنائع الاستعمار، فضلاً عن دعوة الحزب إلى وحدة عمال فلسطين، عربًا ويهودًا، واستخدام العنف لتحقيق أهدافه، وحرية الكلام والاجتماع (114).

في المؤتمر السادس للحزب (تموز/يوليو 1924)، تمت تنحية القيادة القديمة في الحزب، لحساب عناصر قوية وناشطة، رفعت شعار «تعريب الحزب». وفي أوائل عام 1929 دعت اللجنة المركزية للحزب الأعضاء إلى استيعاب قرارات المؤتمر السادس للكومنترن (1928) وتمثّلها، حيث أكد انتهاء الدور الثوري للبرجوازية، وذلك بعد أن غدر «الكومنتانغ» (115) بالشيوعيين في الصين. وقد أدى هذا التقييم إلى اعتبار الشيوعيين الفلسطينيين «اللجنة التنفيذية العربية» خائنة! فدفع الحزب الصراع الطبقي إلى مرتبة التناقض الرئيس، في خطوة فوق يسارية، زادت من عزلة الحزب (116). وخلال عامي 1928 و1929، اعتمد الحزب الشيوعي استراتيجية، قوامها كشف مخططات الاستعمار البريطاني الرامية إلى دفع العرب إلى منزلق الصدام العنصري الديني مع اليهود (117).

ثالث عشر: حركة الجماهير والقيادة التقليدية

ضمَّت قيادة الحركة الوطنية في عضويتها، إلى جانب كبار الملاك، بعض المهنيين والرأسماليين، إلّا أن قوة كبار الملّاك الاقتصادية، وتحديد سلطات الاحتلال لوجودهم على رأس الحركة الوطنية، جعل منهم قطب الرحى داخل قيادة الحركة الوطنية. وقد برز اتجاهان في الحركة الوطنية؛ عبَّرت عن أوّلهما «اللجنة التنفيذية»، واعتمد أساليب الكفاح السلبي؛ أما الاتجاه الثاني، فضم جماهير الكادحين، في المدينة والريف، وتطلَّع إلى خوض أساليب كفاح إيجابية، وإن كان وقوع هذا الاتجاه تحت تأثير قيادة الملاك قد عطَّله.

على الرغم من ذلك، فإن التيار الشعبي نجح في التعبير عن نفسه، في غير مناسبة، وإن بضعف وقصر مدى؛ ففي حزيران/يونيو 1921، تحركت جماهير يافا ضد تدفق المهاجرين اليهود من ميناء تلك المدينة العربية (118)، في الوقت الذي كان وفد «اللجنة التنفيذية « الأول متّجهًا إلى لندن، للتفاوض.

في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 1921، أضربت جماهير الشعب العربي الفلسطيني، لمناسبة ذكرى «وعد بلفور»، وسقط ثلاثة شهداء، و36 جريحًا،

برصاص الشرطة البريطانية، وقُتل خمسة من المستوطنين اليهود. في حين عمد وجهاء القدس ويافا، في ما تقول التقارير السرّية الرسمية البريطانية، إلى تكسير الإضراب وفضّ المظاهرات (119). وسارع جمال الحسيني، سكرتير اللجنة التنفيذية، إلى إصدار بيان، دعا فيه الجماهير إلى العطف على بريطانيا، لحراجة موقفها؛ «فهي بين عامليْن يتنازعانها، عامل الحق الذي نستند إليه، وعامل عهد، بُني على الجهل فى أحوال البلاد وأهلها، يستند عليه أخصامنا». ويبدو أن جمال الحسيني قد أفزعته المظاهرات، حيث حثَّ جماهير الشعب على ترك «المظاهرات غير السلمية والتحرُّش والقلاقل، لغيرنا ممن يستندون في مطالبهم إلى قوة الاغتصاب، ولنعلم بأنّا قطعنا مراحل شاسعة بالطرق السلمية، وبالطرق السلمية، فقط، نكتسب القضية». وأردف الحسيني بأنه أصدر هذا البيان إلى الأمة «لكي تلوذ بالسكينة والطمأنينة، ولا تلتفت إلى ما يجريه الأخصام من المظاهرات غير السلمية ... لقد أوفدنا إلى الأمة البريطانية، لأننا وثقنا بعدلها، فقط، وأن عدلها مع خلودنا إلى السكينة، وتضامننا في السعي وراء حقوقنا بالطرق المشروعة، ستنيلنا تلك الحقوق، إن شاء الله تعالى» (120).

في آذار/مارس 1922، اكتشف العرب الفلسطينيون 300 مسدس وكميات من الذخيرة، مرسلة إلى المستوطنين اليهود في حيفا. وفي العاشر من حزيران/يونيو، شن العرب هجومًا على رجال الدرك البريطانيين، في شمال فلسطين. وفي الشهر نفسه، أصدر الطلاب الفلسطينيون نداءً إلى زملائهم طلاب بريطانيا، ناشدوهم فيه تأييد الكفاح الوطني في فلسطين، ضد البنود الصهيونية من «صك الانتداب». وفي تشرين الأول/أكتوبر، رفض القرويون العرب ومخاتير القرى مرافقة اللجان الحكومية لتخطيط الأراضي الموات (البور) ومسحها. وكانت «اللجنة التنفيذية» قد قدمت الاحتجاجات، في حزيران/يونيو، ضد تنازل الحكومة عن ملكية أراضيها، في مناطق بيسان والبيرة وقيسارية، للمؤسسات اليهودية، وضد إنهاء خدمات الموظفين العرب والموظفين المتعاطفين مع العرب، في أجهزة حكومة الانتداب. وأخذت لهجة الصحف العربية تزداد حدة، يومًا بعد يوم، ضد السياسة البريطانية. وفي 13 و14 تموز/يوليو 1922، أضربت المدن الكبرى، السورية والفلسطينية، احتجاجًا على الانتداب، في حين عكفت «اللجنة التنفيذية» على جمع التبرعات. وفي منتصف أيلول/سبتمر 1922، تبادلت مجموعات صغيرة من العرب والمستوطنين اليهود الهجمات، في منطقة يافا (121).

في آذار/مارس 1924، تجدَّدت الصدامات في يافا، خلال احتفال اليهود بـ«عيد المساخر» (إستر)، وتزيي بعضهم بزي المساخر وزي رجال الدين الإسلامي، ما استفز العرب وأدى إلى نشوب قتال بين الطرفيْن، أسفر عن سقوط عدد

من القتلى والجرحى. وبعد عام، أعلنت البلاد إضرابًا شامــلًا، احتجاجًا على زيارة آرثر بلفور إلى القدس لافتتاح الجامعة العبرية فيها (122).

كما هاجم الفلاحون العرب المستوطنين اليهود، في خريف 1924، القاطنين في العفولة ودشاردرا، كما جدَّد العرب هجماتهم على المنطقة نفسها (وادي جزرائيل)، خلال عاميْن 1926 و1928. وفي عام 1927، هاجموا مستعمرتيْ بتاح تكفا وقيسارية، وفي ما بين عامي 1927 و1929، هاجموا مستعمرة الخضيرة.

جدير بالملاحظة هنا، أن حركة الجماهير قد ارتبطت - في فترة الركود هذه - بالثورة العربية، ارتباطًا حميمًا، بشكل خاص بجناحها المشرقي. فأضربت الجماهير الفلسطينية، تضامناً مع الثورة السورية، المعادية للاحتلال الفرنسي في عام 1925. كما أضربت، مرة أخرى، احتجاجًا على زيارة مسيو دي جوفنيل، المندوب السامي الفرنسي في سورية ولبنان، إلى القدس، في الوقت الذي استقبلت جماهير دمشق وبيروت، بالمظاهرات الصاخبة، لورد بلفور، لدى زيارته إليهما، في ربيع 1925. ويبدو أن قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية قد رأت أن تساير نبض الشارع، فاتصل الوفد الفلسطيني الثاني، الموجود في أوروبا، بوفد الاتحاد السوري، وعقدا سويًا، في 25 آب/أغسطس 1922، مؤتمرًا مشتركًا في سويسرا، انتهى إلى تقديم مطالب مشتركة إلى «عصبة الأمم»، مؤدّاها:

- الاعتراف باستقلال سورية ولبنان وفلسطين؛

- الاعتراف بحق هذه البلاد في الاتحاد، وفي حكومة مسؤولة أمام مجلس نيابي؛

- إلغاء الانتداب و«وعد بلفور» وانسحاب القوات البريطانية والفرنسية من الأقطار المذكورة.

أما البرجوازية العربية الفلسطينية الناشئة، فقد أخذت تعبِّر عن مقاومتها، بشكل مباشر أو عن طريق طلائعها المثقفة. وفي نيسان/أبريل 1922، عكف بعض المثقفين العرب الفلسطينيين على تأسيس كلية إسلامية، تعبيرًا عن مقاومة المثقفين سياسة الانتداب التعليمية الرامية إلى تضييق التعليم. كما تألفت جمعية اقتصادية عربية، ودار البحث حول إمكان تأسيس بنك وطني عربي (123)؛ للتخلّص من تحكّم الرأسمال الأجنبي في الحركة التجارية الفلسطينية. وتجلّت مطالب البرجوازية العربية الفلسطينية، في المؤتمر الاقتصادي العربي في عام 1923، الذي قرر (124):

- السعي إلى إلغاء ضريبة العُشر والويركو ورسوم الإفراز (فرز الأرض ومسحها)؛

- تشجيع غرس الأشجار؛

- تأسيس مدرسة زراعية،

- إعادة تشغيل المصرف الزراعي؛

- خفض رسوم التبغ، ورفع الرسوم على التبغ الأجنبي؛

- تحسين الطرق؛

- منع بيْع الأراضي، إذا كان المالك لا يملك أكثر من مئتيْ دونم؛

- زيادة ضريبة المشروبات الروحية؛

- تحديد المهور؛

- خفض أجور السكك الحديد؛

- استنكار آفة القمار المنتشرة في البلاد؛

- مقاطعة مشروع روتنبرغ؛

- تشجيع تعليم فن الخياطة في مدارس الإناث.

هنا يلحظ المرء الطابع الاقتصادي والأخلاقي لهذه المطالب، وغياب الطابع السياسي عنها، في الوقت نفسه.

في ما بين 12 و14 تشرين الثاني/نوفمبر 1927، عقد الصحافيون الفلسطينيون مؤتمرًا لهم، في، يافا، قرروا فيه (125):

- الدعوة إلى جمع كلمة الأمة وتسهيل عقد مؤتمر وطني؛

- مقاومة كل حركة من شأنها إحياء النعرات الطائفية والنزعات الدينية.

كما انبثقت عن المؤتمر لجنة إدارية للنقابة، من أصحاب الصحف، من بين الذين حضروا المؤتمر.

في سياق متصل، عبَّر «مؤتمر الأندية الإسلامية»، المنعقد في يافا، في نيسان/أبريل 1928، عن طموح المثقفين ذوي الميول القومية والاتجاهات الليبرالية الرحبة والرافضة تقسيم الأمة على أساس الدين، والساخطين على سياسة الانتداب التعليمية، حيث قرر هذا المؤتمر (126):

- تعميم النوادي الإسلامية وربطها بجمعية الشبان المسلمين بمصر؛

- مطالبة الحكومة بفتح المزيد من المدارس والسعي إلى فتح مدارس أهلية؛

- عقد مؤتمر عام من الشبيبة العربية، على اختلاف الأديان، في عطلة الصيف.

احتج المؤتمر على معاملة الحكومة لأهالي مدينة غزة، بقسوة، لمقاومتهم التبشير. كما أبرق إلى الوطنيين السوريين، مهنئًا بفوزهم في الانتخابات.

أما كفاح «اللجنة التنفيذية»، فبعث على الرثاء؛ إذ استمرأت تسيير الوفود وتقديم الاحتجاجات. وكشفت تصريحات أقطاب «اللجنة» وخطبهم ومواقفهم عن تهالكها وتهادنها المبتذل. فعند عودته من بريطانيا، خائب الرجاء، على رأس الوفد الأول، في 21 آب/أغسطس 1922، ألقى موسى كاظم الحسيني، خطاباً في مستقبليه، في حيفا، أكد فيه «إن أبواب إنكلترا لا تزال مفتوحة للمفاوضات». وفي الوقت الذي هتف الحاضرون بحياة فلسطين وسقوط الانتداب ووعد بلفور والصهيونية، فإن موسى كاظم امتنع عن تحريضهم ضد بريطانيا، كما رفض تحبيذ العنف، إلى درجة جعلت وندهام ديدس، السكرتير العام لحكومة الانتداب، يرجِّح أن يكون أعضاء الوفد الفلسطيني الأول قد عادوا من لندن «موالين جدًا للبريطانيين» (127).

في 24 تموز/يوليو 1922، أقرَّ مجلس «عصبة الأمم» نظام الانتداب على فلسطين، وأدمج «وعد بلفور» بصك الانتداب؛ «مذكِّرًا بالصلة التاريخية التي تربط الشعب اليهودي بفلسطين»، وبضرورة «إعادة إنشاء وطنهم القومي في تلك البلاد». واعترف الصك بـ«وكالة يهودية ملائمة، كهيئة عمومية لإسداء المشورة إلى إدارة فلسطين، والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية، والاجتماعية، وغير ذلك من الأمور التي قد تؤثِّر في إنشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود». كما ضمنت المادة السادسة من الصك «أن تُسهَّل هجرة اليهود ... مع حشد اليهود في الأراضي الأميرية، والأراضي الموات» (128).

كان الانتداب البريطاني على فلسطين قد تأخر إعلانه، نتيجة الموقف الأمريكي في مجلس الحلفاء. ففي أثناء مناقشة موضوع الانتداب في هذا المجلس، طالب الوفد الأمريكي بضرورة الاتفاق، مقدمًا، على المساواة الاقتصادية، في البلاد المُنتدب عليها، لجميع الدول المشتركة في «عصبة الأمم». وفي 30 حزيران/يونيو 1922، أيَّد مجلسا الشيوخ والنواب الأمريكيَيْن، إنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين وصك الانتداب، وطالبا بعقد معاهدة تضمن المصالح الأمريكية في فلسطين. وتسنى بعد ذلك المصادقة على «صك الانتداب»، في 24 تموز/يوليو 1922، من مجلس الحلفاء. وفي الثالث من كانون الأول/ديسمبر 1924، انتهت المفاوضات البريطانية -

الأمريكية التي كانت قد بدأت في عام 1921، بتوقيع معاهدة بين الدولتيْن، ضمنت مصالح الولايات المتحدة في فلسطين (129).

في حزيران/يونيو 1922، أصدر تشرشل، الكتاب الأبيض، وفيه أكد أن «الشعب اليهودي موجود في فلسطين كحق، لا كمنّة ...». ووعد بمنح البلاد حكمًا ذاتيًا، وتشكيل مجلس تشريعي. ونوَّه تشرشل بضرورة «زيادة عدد اليهود، بالمهاجَرة» (130).

سارعت الصهيونية إلى تأييد هذا الكتاب الأبيض، في حين عارضه العرب الفلسطينيون. وفي وقت لاحق، كشف وايزمان النقاب عن أن صموئيل هو واضع هذا الكتاب الأبيض، وأن الحكومة البريطانية قد عرضته على اللجنة الصهيونية، قبل إصداره، وأنها قد وافقت عليه، في 18 حزيران/يونيو 1922، وأصدرته الحكومة البريطانية، بدورها، بعد هذا التاريخ بأربعة أيام (131).

نشرت حكومة الانتداب «دستور فلسطين»، في آب/أغسطس من العام نفسه، وتضمّن إنشاء مجلس تشريعي، برئاسة المندوب السامي البريطاني، وعضوية عشرة موظفين بريطانيين، وثمانية مسلمين ومسيحيين ويهود، مُنتخبين. وعلى الرغم من أن المجلس المقترح كان يؤمِّن غالبية كافية للتحالف الاستعماري - الصهيوني، فإن الدستور جرّد هذا المجلس من أي سلطة حقيقية، وأعطى المندوب السامي حق نقض أي قرار للمجلس، كما حُرِّم على المجلس التعرض للانتداب، أو «الوطن القومي»، أو الهجرة اليهودية. ما دفع المؤتمر الفلسطيني الخامس، المنعقد في نابلس، في الثاني والعشرين من آب/أغسطس 1922، إلى اتخاذ قرار بمقاطعة انتخابات المجلس التشريعي ورفض الدستور ومناشدة الشعب تنفيذ المقاطعة «في سكون وهدوء ومراعاة للقوانين والأنظمة المدنية» (132). وأخفقت الانتخابات التي أُجريت في شباط/فبراير 1923، وتعطَّل الدستور.

عمَّ البلاد إضراب سياسي، في الرابع عشر من آذار/مارس 1923، كانت قد دعت إليه اللجنة التنفيذية، ابتهاجًا بنجاح المقاطعة. وإن كانت هذه اللجنة قد اتخذت «ترتيبات عامة تكفل السيطرة على الجماهير والمواكب»، على ما أكدته التقارير السرية الرسمية البريطانية. وفي الشهر نفسه، أكد جمال الحسيني لديدس أن اللجنة التنفيذية تُفضِّل الوسائل الدستورية في تحرُّكها. وعاد الحسيني، في الشهر التالي، وأخبر أحد أعضاء حكومة الانتداب بأنه «لا يعطف على سياسة عدم دفع الضرائب، بل هو يؤثِر توجيه نداء آخر إلى إنكلترا»، ثم كتب مقالة، عارض فيها الامتناع عن دفع الضرائب؛ «لأن هذا الامتناع يضعنا في حالات حرجة مع الحكومة، وربما يؤثِّر على الأمن الذي هو أساس حركتنا ونبراسها». وقدم الحسيني بديلاً متهالكاً، مؤداه «تقديم عريضة إلى مجلس العموم البريطاني، بإلغاء «الويركو» وضريبة الأعشار»، وطلب

حماية حاصلات الفلاح. وإن لم يستجب مجلس العموم، فلتتقدم الأمة بعريضة أخرى إلى أعضاء عصبة الأمم، وتمتنع عن الدفع، في هذه الحالة». ولعل من الأمور المستهجنة أن يعود الحسيني، بعد أقل من شهر واحد، إلى الدفاع عن سياسة الامتناع عن دفع الضرائب؛ «فلا ضرائب من دون تمثيل»، على حد قوله، في المؤتمر الوطني السادس. وقد أشار، في الوقت نفسه، إلى أن الحكومة - بضغط من الصهيونيين - قد امتنعت عن تزويد المزارعين بالقروض الزراعية (133). وبرَّأ الحسيني هنا الاحتلال، واستدرّ العطف عليه، لوقوعه تحت ضغط الصهيونيين. وعبَّر الحسيني هنا عن مصالح طبقة «كبار الملاك»، المتلهفة للحكم والقروض. وغني عن القول إن المؤتمر رفض دعوته بالامتناع عن دفع الضرائب.

في السياق نفسه، أكد صموئيل، في تقاريره السرية إلى الحكومة البريطانية، في آذار/مارس 1922، أن الزعماء العرب الفلسطينيين يتعاونون معه، مستخدمين نفوذهم للحيلولة دون نشوب «اضطرابات»، أو قمعها عند نشوبها. وإن الميْل إلى استخدام العنف هو لدى الطبقات الدنيا، من أهالي المدن والقرى (134).

بعد فشل الانتخابات وتعطيل الدستور، دعا صموئيل، في حزيران/يونيو 1923، إلى إقامة مجلس استشاري جديد، إلّا أن الأعضاء العرب المعيّنين فيه قاطعوه، تحت ضغط اللجنة التنفيذية والجماهير.

بعد تضاؤل نفوذهم، أصبح الزعماء - في نهاية عام 1923 - أكثر ميــلًا إلى الحكومة، وغدا مطلب «الحكومة الوطنية» المحور الرئيس لنشاط اللجنة التنفيذية (135).

في الرابع من تشرين الأول/أكتوبر 1923، تقدم دون ديفونشاير، وزير المستعمرات البريطاني، باقتراح تكوين «وكالة عربية»، يُعيَّن أعضاؤها من المندوب السامي. إلّا أن العرب الفلسطينيين رفضوا المشروع، بسبب مسألة التعيين هذه، ولاشتراط البريطانيين عدم تعرُّض هذه الوكالة لأي من «وعد بلفور» أو«الوطن القومي» أو الهجرة اليهودية.

في نيسان/أبريل 1925، التقى وفد عربي فلسطيني، ضم أعضاء من اللجنة التنفيذية ومن قادة حزبَي «الوطني» و«الزرَّاع»، بوزير المستعمرات البريطاني، المستر إيمري (Leopold Charies Maurice Stennet Amery). وتحدث نيابة عن الجميع، الشيخ سليمان التاجي الفاروقي، معربًا عن رغبة الفلسطينيين في التعاون مع بريطانيا، بإخلاص، ووصف «وعد بلفور» بأنه ظالم، ولفت نظر الوزير البريطاني إلى «إننا خير من أي شعب، من زاوية مصالح إنكلترا الخاصة». واكتفى الفاروقي بالاحتجاج على ارتفاع الضرائب

وحرمان الشعب من المشاركة في وضع التشريعات اللازمة للبلاد وعلى شق الطرق بين المستعمرات اليهودية، وانتهى إلى المطالبة بحكومة وطنية (136). ولم يقترب من الانتداب أو الاستقلال، من قريب أو بعيد.

طلع علينا موسى كاظم الحسيني بشكل جديد للكفاح ضد الاستعمار، حين فيه دعا الأمة، في 24 آذار/مارس 1925، إلى مقاطعة بلفور في أثناء زيارته لفلسطين، وانصراف الأهالي إلى المعابد، كي تتضرع إلى خالقها، برفع هذا الخطر المدلهم. ويستنزل من أفواههم الصغيرة السليمة الأدعية الحارة التي تخترق عنان السماء (137)، وكرَّر طلبه إلى الأمة بإقامة الصلوات، حين دعاها إلى مؤازرة ثورة 1925 السورية.

كانت المؤتمرات الفلسطينية مرآة عكست مواقف القيادة المتذبذبة؛ فقد عُقد المؤتمر الفلسطيني الرابع، في حزيران/يونيو 1921، وضم مئة مندوب، وانتهى إلى تأكيد مقررات المؤتمر الثالث. وانتخب وفدًا لشرح القضية، في بريطانيا وأوروبا، ولم تنس القيادة أن تشدِّد على ضرورة تجنُّب الحركات «غير المنظَّمة»! وفي تقرير إلى حكومته، أكد صموئيل أن زعماء الحركة الوطنية كانوا يوجِّهون، آنذاك، نفوذهم نحو التهدئة. وانتهى إلى نصيحة حكومته بعدم زجر الوفد الذاهب إلى لندن، خشية هجر المشايخ ورجال الدين موقف المتفرج، وانتقالهم إلى مواقع قيادة الحركة الوطنية (138).

قرر المؤتمر الخامس (نابلس، 23 - 25/8/1922) رفض الدستور ومقاطعة الانتخابات والحيلولة دون بيع الأراضي لليهود، كما اتُّخذت قرارات أخرى، عبَّرت عن مصالح البرجوازية، وقضت بمقاطعة البضائع اليهودية ومشروع روتنبرغ للكهرباء. وأقسم المؤتمرون على العمل على استقلال البلاد وتحقيق الوحدة العربية وإن بـ«الوسائل المشروعة».

عُقد في يافا، المؤتمر السادس، في حزيران/يونيو 1923، وبقيت الحركة الوطنية عاجزة عن عقد مؤتمرها السابع، لنحو خمس سنوات متصلة. وأخيرًا عُقد المؤتمر السابع، في حزيران/يونيو 1928، إبان أقصى انحدار للحركة الوطنية. وثمة عوامل عجَّلت بعقد المؤتمر، لعل أهمها:

- منح حكومة الانتداب حق استغلال أملاح ومعادن البحر الميت لشركة صهيونية، ومن المعروف أن موسى كاظم الحسيني - رئيس المؤتمر - كان أحد المتقدمين لأخذ هذا الامتياز؛

- ترويج حكومة الانتداب إشاعة، مفادها: أنها تنوي تأليف مجلس تشريعي، وأنها في انتظار كتلة تفاوضها في هذا الشأن (139)، ما جعل الوجهاء يتسابقون إلى الدعوة إلى عقد المؤتمر؛

- صدور «قانون ضريبة الأملاك في المدن»، في مطلع عام 1928، فغدا أكبر موقظ لذهنية القوم؛ إذ لمس فيه الشعب استنزافًا لثروة البلاد، وأدركت الأمة أن انفراد الحكومة في التشريع والإدارة، سيؤدي إلى ضياع حقوقها (140). وأدى هذا القانون إلى اقتراب «المعارضين» من «المجلسيين (141)؛ إذ وحَّدهم إلى حين تعرُّضهم جميعًا إلى خطر مشترك؛

- انعقاد مؤتمر تبشيري في جبل الزيتون واتساع النشاط التبشيري في البلاد (142)؛

- إجراء انتخابات بلدية في أنحاء فلسطين في ربيع عام 1927، حققت فيه الثورة المضادة انتصارًا ملحوظًا، على العناصر الموالية للجنة التنفيذية. ما دفع اللجنة التنفيذية إلى خطب ودّ «المعارضة» واللهاث وراءها لاسترضائها؛

- الرغبة في دراسة الرسائل المتبادلة بين ميلز، مساعد السكرتير العام لحكومة الانتداب، وبعض الوطنيين (رفيق التميمي ومحمد عزة دروزة وعمر صالح البرغوثي ومعين الماضي وبولس شحادة ورشيد الحاج إبراهيم)، في صيف 1926، التي لوَّح لهم فيها ميلز بحكم ذاتي (143)؛

- إقدام الصهاينة على توسيع «الوكالة اليهودية» والسماح لليهود غير الصهيونيين بدخولها.

على الرغم من تمحوُّر مناقشات المؤتمر السابع حول كيفية المشاركة في الحكم، فإن اتجاهاً برز داخل المؤتمر، استنكر هذا التلهّف على المشاركة في الحكم، وطالب برفض الانتداب والسعي إلى الاستقلال التام، فلا يكون الحكم النيابي إلّا ضمن الاستقلال. وأكد هذا الاتجاه - الذي عبَّر عنه حمدي الحسيني، أحد مندوبي مدينة غزة إلى المؤتمر - «أن اكتفاء المؤتمر بطلب الحكم النيابي تعايره الحكومة، ويعتبره الناس جميعًا تصفية للقضية العربية الفلسطينية، وتراجعًا ذميمًا في ميدان الحياة القومية السياسية» (144).

هان أمر هذا المؤتمر؛ إلى درجة كاد معها أن «يُسفر عن المطالبة بحكومة وطنية في ظل الانتداب». كما انبثقت عنه لجنة تنفيذية «ممثلة للفئات جميعها؛ مجالسية ومعارضة ومخلصة ومنافقة وسماسرة وباعة أراضي وجواسيس». وانتُخب لهذه اللجنة ثلاثة أمناء سر؛ واحد مجلسي وآخر معارض وثالث مسيحي، وغلب على اللجنة التنفيذية طابع الذاتية، وغرقت إلى أذنيْها في المهاترات والصراع غير المبدئي (145).

أما استراتيجية الحركة الوطنية، فقد عبَّر عنها موسى كاظم الحسيني غير مرة؛ ففي أوائل نيسان/أبريل 1924، أدلى بحديث للصحافي الأمريكي اليهودي، أوسكار ستراوس، قال فيه: «لا نريد أن يحكمنا أحد، لا الإنكليز، ولا

الأتراك، وإنما نريد أن نكون أحرارًا في بلادنا. نريد أن يكون لنا حكومة وطنية مستقلة، تستمد سلطتها من الشعب، بواسطة مجلس نواب، يُمثِّل الجميع، المسلمين والمسيحيين واليهود» (146). وبعد أكثر من ثلاث سنوات، أدلى بحديث آخر، لأسبوعية مصرية معتدلة، طالب فيه بإنشاء «حكومة وطنية دستورية، تستند إلى برلمان، يُنتخب، ممثلاً للأمة». وأكد رفض الحركة الوطنية الانتداب، وإن أبدى تساهلاً «في العلائق الخارجية، فنبقيها في يد الغير، إلى حين». وعاد إلى تحالف الحكومة المقترحة «مع الإنكليز، وتسوية العلائق بالتعاهد المتبادل والاستعانة بالفنيين والمستشارين منهم». وقد اعتذر الحسيني عن عدم الرد على سؤال لمراسل الصحيفة، عن موقفه من حكومة دستورية، تحت الانتداب! وأوضح: «إن العثرة بيننا وبين الإنكليز هي مسألة الوطن القومي اليهودي». وعن موقف الحركة الوطنية من اليهود، قال رئيس اللجنة التنفيذية، إن «لهم ما لنا، وعليهم ما علينا، ولكنا لا نقبل مبدأ (الوطن القومي)». وعن هجرة اليهود إلى فلسطين، وافق الحسيني بأن تكون في ظل حكومة دستورية، و«في حدود القانون، وعلى قدر موارد البلاد الاقتصادية». ورتَّب شكاوى العرب الفلسطينيين، على الوجه الآتي (147):

- قصر الحكومة المنتدبة للوظائف الكبرى، بل والثانوية على اليهود والبريطانيين؛

- تدخُّل الحكومة المنتدبة في شؤون التعليم التي يجب أن يُترك النظر فيها للوطنيين. ومنع العرب اتباع سياسة تعليمية، تُعد لهم ناشئة وطنية قومية؛

- كثرة الضرائب؛

- التشريع التعسفي؛ كقوانين الأراضي والهجرة والانتخابات البلدية والدمغة ومنع الجرائم.

ثم تحدث كاظم الحسيني عن خدمات الحكومة للشعب الفلسطيني، فحصرها في «تحسين الأحوال الصحية» وكفالة الحقوق الدينية.

رابع عشر: معسكر الثورة المضادّة

ازداد نشاط الثورة المضادّة واتسع بعد إقرار الانتداب، و«خرج على اللجنة التنفيذية بعض الزعماء؛ بحجة أنها شديدة متطرفة، وأن الاعتدال واجب، والتفاهم أجدى وأنفع» (148). ولشق «الجمعيات الإسلامية المسيحية»، وبثّ الفرقة بين عنصريْ الشعب، من مسلمين ومسيحيين، بدأ، في صيف 1921، بعض عناصر الثورة المضادّة بتشكيل ما سمّته «الجمعية الإسلامية»، في كل من يافا وحيفا والقدس. وقد جاء في البيان الأول للجمعية الإسلامية في حيفا، برئاسة حسن بك شكري، أن الجمعية تعمل من أجل «السلوك الحسن

والسير المشروع، مع الحكومة المنتدبة، في حفظ كيان العرب والمصالح العامة وتعديل ما يُثقل على الأمة حمله». هذا في حين كانت جمعية القدس أكثر وضوحاً، حين أعلنت عن «أن مبدأ الجمعية الأساسي قبول الانتداب ... والسعي لتأليف ذات البين بين العناصر المتوطنة في فلسطين، على اختلاف مذاهبهم ونحلهم ... وأن تكون الجمعية أداة بين الأهالي والحكومة البريطانية، لتوثيق الروابط، وتحكيم العلائق التي تعود على إخواننا أهالي فلسطين بكل خير». واستنكرت جمعية القدس المطالبة بالاستقلال، تمسكاً منها بقوله تعالى: وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ (البقرة: 195). وعندما زار وايزمان حيفا في أواخر 1922، أقامت جمعيتها الإسلامية حفل غداء على شرفه. وفي الوقت الذي قاطع شعب فلسطين انتخابات المجلس التشريعي، بادرت الجمعية الإسلامية في القدس إلى المشاركة في هذه الانتخابات (149).

كان طبيعيًا أن تحتضن الحركة الصهيونية وحكومة الانتداب نشاط الثورة المضادة وتباركه. فتزعّم الصهيوني كالفريسكي حركة الدعاية بين العرب، وألّف «الجمعية العربية اليهودية» التي عرفت بالجمعية الكالفريسكية، وأمدّها بالأموال. وحصرت هذه اللجنة نشاطها في معارضة اللجنة التنفيذية والتشويش عليها بالعرائض والوفود المضادّة (150).

بدأت عناصر الثورة المضادّة بالتجمُّع في مؤسسات سياسية. وقد لاحظ ذلك المندوب السامي في تقريره لحكومته، في حزيران/يونيو 1921. وأبدت هذه العناصر استعدادها لتشكيل وفد مناوئ لوفد اللجنة التنفيذية الأول، إلى لندن، في عام 1921، إلّا أن الصهيونية وحكومة الانتداب استبعدتا الفكرة، خصوصًا بعد أن أبدى أعضاء وفد اللجنة التنفيذية في لندن تلهّفهم للتوصُّل إلى اتفاق مع الحكومة البريطانية، وإعرابهم عن احتمال موافقتهم على قبول «وعد بلفور» (151).

على ضفاف الحركة الوطنية الآسنة، توالد بعض حُزيْبات الثورة المضادة. وبدأت الدلائل تشير - منذ منتصف أيلول/سبتمبر 1922 - إلى إمكان قيام حُزيْب من هذه العناصر، يعمل للتعاون مع الحكومة ويُبدي استعداده إلى تقديم مرشحين لانتخابات المجلس التشريعي. وقد أدّت «العداوات العائلية البالغة الحدَّة» بين عائلتَي الحسيني والنشاشيبي دورًا مهمًا في هذا التجمُّع، إضافة إلى الاعتبارات السياسية، بحسب تعبير المندوب السامي الذي عمد، بدوره، إلى تشجيع قيام هذا الحزيب (152).

دعا بولس شحادة، وهو أحد المتعاونين مع سلطات الانتداب، وصاحب صحيفة مرآة الشرق، إلى «تكوين حزب حر معتدل». وفي مدينة القدس، عُقد، بين 9 و10 أيلول/سبتمبر 1923، المؤتمر الأول للحزيب المعني، برئاسة عارف الدجاني، وتسمّى الحزب بـ«الحزب الوطني»، وانتُخب الشيخ سليمان التاجي

الفاروقي رئيسًا له. وأكد رمز وطني فلسطيني معاصر أن كلايتون، السكرتير العام لحكومة الانتداب حينذاك، أدى دورًا مهمًا في ظهور هذا الحزب (153). وأكدت التقارير السرية البريطانية، أن هذا الحُزيب كان يعارض الجمعيات الإسلامية المسيحية، ويدعو إلى التعاون مع الحكومة البريطانية. أما دوافع مؤسسي هذا الحزيب، فتباينت بين الرغبة في الحياة الرغدة وجمع الأموال عن طريق الارتباط بالإدارة البريطانية، إلى الحقد والحزازات الشخصية، على حد تعبير المندوب السامي (154)، وكان هذا الحزيب معارضًا سياسة المؤتمرات الفلسطينية، حيال مقترحات حكومة الانتداب، مطالباً باتباع سياسة مرنة مع البريطانيين، قوامها «خُذ وطالب» (155). بيد أن هذا الحزيب سرعان ما ذوى، بعد أن أثبتت سياسته فشلها، فلم يكن الاحتلال البريطاني ليُعطي الحركة الوطنية شيئًا، يمكنها أن تطالب بعده بأشياء.

في تشرين الثاني/نوفمبر 1923، تم تأسيس حُزيْب آخر، هو «حزب الزرَّاع»، على نمط سابقه. وقد اعتُبر في أوساط الحركة الوطنية - في ما يقول المندوب السامي البريطاني، في تقاريره السرية - «صيغة صهيونية» (156). نشط هذا الحزيب في سبيل تعميق انفصام القرية عن المدينة، ودفع التناقض بينهما إلى السطح والإفادة من ذلك بشق صف الشعب وخدمة الانتداب والصهيونية. وقد كان الحزيب مجموعة من التجمعات، انتشرت في الخليل ونابلس وجنين وبرقا، وتباينت برامجها، وإن اتفقت كلها على ضرورة التعاون مع حكومة الانتداب.

بلغ الضعف باللجنة التنفيذية حدًّا دفعها في أواخر عام 1924 إلى دعوة حُزيبَي «الزرَّاع» و«الوطني»، إلى المشاركة في اللجنة التنفيذية، بمقاعد متساوية للأطراف الثلاثة، إلّا أن قواعد اللجنة التنفيذية، المتمثلة في «الجمعيات الإسلامية المسيحية» رفضت هذا الاتجاه وأفشلته.

أما «حزب الأهالي»، فأُسّس في نابلس، في أواخر نيسان/أبريل 1925، وأبرز شخصياته عبد اللطيف صلاح المحامي وعضو المجلس الإسلامي الأعلى، وعادل زعيتر ومحمد صلاح، وقد برَّر الأخير قيام الحزب «بتفسُّخ الجمعيات الإسلامية المسيحية، وتقلّص ظلها» (157). وعبَّرت مطالب الحزب عن مصالح البرجوازية النامية والمثقفين المتطلّعين إلى الوظائف الرسمية والمشاركة في الحكم. وأشار قانون الحزب إلى أن هدف الحزب هو «الاستقلال السياسي وعدم الاعتراف بوعد بلفور ... وذلك بالسعي، سعيًا شرعيًا، وراء انتعاش تجارة البلاد واقتصادياتها وترقي الفلاحة والزراعة وتخفيف الضرائب الباهظة، عن عاتق الفلاح، والتشويق لعدم بيع الأراضي ... وفتح الأسواق في البلدان الأجنبية وانتقاد المشاريع القانونية المخالفة لعادات البلاد والمضرَّة بها، انتقادًا نزيهًا، والاحتجاج عليها لدى جميع المراجع، ومراقبة

أعمال الإدارة والقضاء، وتعليم أبناء الأمة اللغة العربية واللغات الضرورية، وتدريبها على محاربة العدو، بالعِلم الصحيح». كما نصَّت المادة الثالثة من قانون الحزب على سعي «الحزب لإقامة العرب الوطنيين على رأس الإدارة والقضاء، حسب نفوسهم» (158). كما طالبت قيادة الحزب المندوب السامي، في مذكرة، قدمتها إليه، في 13 تشرين الأول/أكتوبر1925، بـ«توزيع الوظائف الثانوية على أرباب الكفاءات من أهل البلاد، وإشراكهم في الوظائف ... وتأسيس مجلس تشريعي ... وتأمين اشتراك الأهالي في الحكم»، إلى جانب اعتبار العربية اللغة الرسمية الوحيدة في البلاد، وتحديد الهجرة اليهودية وبيوع الأراضي (159). وقد امتد نشاط الحزب حتى لفظ أنفاسه الأخيرة في عام 1928.

في أواخر عام 1926، دعت جريدة فلسطين إلى تأليف حزب محايد في البلاد؛ لملء الفراغ الذي سبَّبه ضعف اللجنة التنفيذية. وفي منتصف تشرين الثاني/نوفمبر 1927، أسّس «الحزب الحر الفلسطيني» في يافا، وكان أبرز أعضائه: عيسى العيسى صاحب جريدة فلسطين، وفهمي الحسيني المحامي وصاحب جريدة صوت الحق، وسليمان أبو غزالة المحامي وعبد القادر أبو رباح ومسعد الصائغ وحلمي أبو خضرة وموسى الكيالي. وتصدَّر أهداف الحزب «اعتبار الانتداب صفة مؤقتة، يُعمل على إزالتها» (160). وكان حمدي الحسيني، رئيس تحرير صوت الحق، قد شارك في الاجتماع التأسيسي للحزب، إلّا أنه عاد وانسحب من الاجتماع، لوقوف المؤسسين، بالإجماع، مع «الاعتراف بالانتداب بصفة مؤقتة، ورفض وعد بلفور»، ولرفضهم الموافقة على اقتراحه بجعل مبدأ الحزب قائمًا على «رفض الانتداب، وطلب الاستقلال التام، على أساس الحلف العربي» (161).

خامس عشر: هبَّة البُراق (162)

بذلت حكومة الانتداب قصارى جهدها، لتهيئة البلاد لـ«لوطن القومي اليهودي». ولم تدَّخر الحكومة جهدًا لتيسير مهمة «الجمعية الصهيونية»، ومن بعدها «الوكالة اليهودية»، في بناء المستعمرات، لاستيعاب المهاجرين اليهود وتسليحهم، وفي العمل على تطوير مختلف الأجهزة والمؤسسات الصهيونية، بما يجعلها مؤهّلة لحكم البلاد. وقد كانت «الجمعية الصهيونية» و«الوكالة اليهودية» بمنزلة حكومة داخل حكومة، تراقب حكومة الانتداب وتتابعها، وتُشرف على شؤون المستوطنين اليهود كلها في فلسطين.

دأبت حكومة الانتداب على السماح، من وقت إلى آخر، للسخط العربي الفلسطيني بالتعبير عن نفسه، لكن في اتجاه المستوطنين اليهود، على شكل صدامات، تبقى حبيسة حدود ضيِّقة، تحوُل الحكومة دون تخطّيها، خشية أن تتحول هذه الصدامات ضدّها، إن هي اتسعت أو استمرت.

لقد سهَّلت التشريعات التي سنَّتها حكومة الانتداب تدفّق المهاجرين اليهود إلى فلسطين، حتى فاق عدد من دخل منهم البلاد، رسميًا، حتى بداية عام 1929، ما يزيد على مئة ألف مهاجر، عدا الآلاف من المتسللين سرًّا. واقترنت هذه الهجرة بنزع المزيد من أراضي الفلاحين العرب وطردهم منها وحرمانهم حتى من العمل فيها بصفة أجير. وقد قنّنت الحركة الصهيونية هذا الحرمان في شعارَي «احتلال العمل» و«العمل العبري». وكان دستور «الوكالة اليهودية» قد نصَّ على أن «في جميع الأشغال والتعهدات التي تنفذها أو تدعمها، الوكالة، يجب استخدام اليد العاملة اليهودية». كما كانت عقود إيجار أراضي الشركات الصهيونية تتضمن تعهدًا من المستأجر اليهودي بعدم استئجار أو استخدام العمال غير اليهود، وإلّا تعرَّض المستأجر للغرامة، وفسخ العقد (163).

تسرَّبت الأراضي الزراعية من العرب، تسرُّب الماء من الكف؛ فقد منحت حكومة الانتداب الشركات الصهيونية 82 ألف دونم من الأراضي الأميرية، علاوة على الأراضي التي قدمتها الحكومة إلى الشركات الاحتكارية الصهيونية، ومنها 75 ألف دونم إلى شركة البوتاس، و18 ألف دونم إلى شركة كهرباء روتنبرغ، كما نقلت سلطات الانتداب امتياز تجفيف سهول الحولة التي تبلغ مساحتها نحو ثلث مجموع أراضي فلسطين، إلى الشركات الصهيونية (164).

حتى عام 1928، بلغ ما لدى الشركات والمستوطنين اليهود في فلسطين من الأراضي 1.002.000 دونم، أي ما يوازي نحو سُدس الأراضي الزراعية في فلسطين (165)، مع ملاحظة أنها أكثر أراضي فلسطين خصوبة. وزاد عدد المستوطنات اليهودية في عام 1927، إلى 96 مستوطنة (166). ووراء اتساع الملكية هذا، كان يقف كبار الملّاك العرب، وغالبيتهم من خارج فلسطين. فقد اشترت الشركات الصهيونية نحو 90 في المئة مما في حوزتها من أراض (أي نحو 900 ألف دونم) من غير الفلاحين، وإن كان الفلاحون هم الذين تحمَّلوا النتائج، حيث أصبح 30 في المئة منهم بلا أرض (167). وبعد أن منعت سلطات الانتداب العرب غير الفلسطينيين من دخول فلسطين، عمد آل سرسق - الأسرة المصرفية اللبنانية المعروفة - ما بين عامي 1921 و1925، إلى بيع نحو 200 ألف دونم، تقوم عليها 22 قرية، وتقطنها 1746 عائلة، ذات 8730 نسمة (168). تشردوا وتشتتوا في أرجاء البلاد.

عندما استمر بعض المستوطنين اليهود في استخدام العمال الزراعيين العرب، مدفوعًا إلى ذلك بانخفاض أجور هؤلاء العمال، سارعت الصهيونية إلى استجلاب بضع مئات من العائلات اليمنية اليهودية، المعروفة بتقاضي

أجور أقل من تلك التي يتقاضاها العمال العرب، ما جعل الملّاك اليهود يتهافتون على اليهود اليمنيين.

لقد ضيَّق الانتداب، بالتشريعات التعسفية والضرائب العالية، على الفلاحين العرب، ليُرغمهم على بيع أراضيهم، حيث كانت تنتظرهم المبالغ الخيالية من الشركات الصهيونية. كما أجاز «قانون الرهونات» الذي أصدرته حكومة الانتداب في عام 1926، حجز أراضي الفلاحين العرب ومواشيهم وبيعها، تسديدًا لديون البنوك الزراعية.

كان متوسط الضريبة المفروضة على الفلاح العربي ثلاثة جنيهات وسبعة وثمانين قرشًا، إضافة إلى جنيهيْن من الضرائب غير المباشرة. في حين كان متوسط دخله هو 11.8 جنيهًا. ما أوقعه فريسة للمُرابين الذين كانوا يقرضونه بفائدة، تراوحت قيمتها ما بين 30 و50 في المئة (169). وقد تزايدت نقمة الفلاحين على حكومة الانتداب بعد المتاعب والعراقيل التي كانت تضعها الأخيرة، في وجه تصريف محاصيل الفلاحين.

أما العمال، فقد تفاقمت أزمتهم، خصوصًا بعد الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت البلاد، منذ عام 1927، استباقًا للأزمة الاقتصادية العالمية بنحو سنة، وبعد تدفق الهجرة اليهودية، وما حملته معها من شقاء للعمال العرب الفلسطينيين، وبعد اتساع الهجرة من الريف إلى المدينة، كنتيجة لطرد الفلاحين العرب من أراضيهم. ويقول أكاديمي سوفياتي إن المدن قد امتلأت بالعاطلين من العمل الذين هم، في الأصل، فلاحون فقدوا أراضيهم وهاجروا إلى المدينة بحثًا عن عمل، وحِرفيون وعمال سابقون (في صناعات الصابون والحياكة وغيرها من الصناعات التي قضى عليها المستعمرون). وقد أُوصدت أبواب المصانع اليهودية في وجوه العمال العرب (170). وبلغ عدد العاطلين من العمل في عام 1927، نحو 8440 عامــلًا يهوديًا، و1600 عامل عربي (171).

في حين تزايدت نقمة البرجوازية العربية الفلسطينية على الانتداب والصهيونية بعد احتكار الصهيونية - مؤسسات وأفرادًا - معظم التجارة الخارجية والداخلية. وبعد أن اتسعت السوق الفلسطينية وأُغرقت بالبضائع الأجنبية، وتقهقرت الصناعات المحلية، خصوصًا بعد اشتداد منافسة الصناعات اليهودية لها وتوفير حكومة الانتداب لهذه الصناعات اليهودية سياجًا من الرسوم الجمركية العالية، فرضتها على مثيلاتها الواردة من الخارج، كما خفَّفت عنها الضرائب، في حين ضيَّقت الخناق على الصناعة العربية الفلسطينية الضعيفة. ومن الأسباب الأخرى لنقمة تلك الطبقة، الامتيازات السياسية والاقتصادية التي منحتها الحكومة للرأسمالية اليهودية وشركاتها، خصوصًا امتياز البحر الميت الذي منحته الحكومة، في حزيران/يونيو 1929،

لنوفومسكي وتولوخ الصهيونييْن، وكلاء شركة البوتاس، وأعطى هذا الامتياز الشركة حق استغلال أملاح البحر الميت ومعادنه التي قُدِّرت قيمتها بـ14 مليار جنيه فلسطيني (172).

كما كان للمثقفين العرب الفلسطينيين أسباب سخطهم وتبّرمهم. فقد حيل بينهم وبين الوظائف الرسمية. ويُبيّن الجدول الرقم (1 - 1) عدد المسلمين والمسيحيين واليهود في الوظائف الحكومية، كما نشرته في عام 1931، صحيفة مصرية، ضمت فيه الموظفين البريطانيين إلى المسيحيين المحليين.

الجدول الرقم (1 - 1)

توزيع الوظائف الحكومية في فلسطين في عام 1931

المصدر: الشورى (القاهرة)، 3/6/1931.

يوضح الجدول الرقم (1 - 1) مدى الإجحاف الذي لحق بالعرب، مسلمين ومسيحيين، في ما نالوه من الوظائف الحكومية الذي لا يتناسب وحجمهم؛ إذ بلغ عددهم نحو 859 ألف عامل، في حين كان عدد المستوطنين اليهود دون الـ175 ألف نسمة، بحسب الإحصاء الرسمي لعام 1931.

كما حُرم العرب من التعليم العالي، حيث خلت فلسطين من الجامعات العربية، إضافة إلى تضييق سلطات الانتداب التعليم الثانوي والابتدائي؛ «فالحكومة لا تساعد على انتشار التعليم؛ إلّا بالدرجة التي يحتاج بها النظام الاستعماري إلى موظفين، يعرفون القراءة والكتابة، وإلى عمّال وكادحين، لا يمكن أن يُستغلوا، استغلالًا مربحًا، إن كانوا جهلة، جهــلًا مطبقًا». ولم تتكفل الحكومة - بحسب مذكرة لمدير معارف فلسطين البريطاني - بنفقات كافية لبناء أي مدرسة في البلاد. وكثيرًا ما نقرأ في تقارير حكومة الانتداب أنه «لم تُفتح أي مدرسة جديدة في هذه السنة»! وحُرم معظم القرى من المدارس الابتدائية. وأما القرى التي حظيت بمدرسة، فمدرستها كانت أقرب إلى الكاريكاتير، حيث لم تكن تتعدى غرفة واحدة، في غالبية الحالات، تضم بين جدرانها الأربعة فصولًا مختلفة، في آن، ولها مدرِّس واحد، يُعطي 38 حصة في الأسبوع، ويلبي حاجات القرويين الصحية؛ يقطِّر العيون ويعالج القروح ويعلِّم الأميين الكبار، في الليل، مجانًا (173).

لم تكن حكومة الانتداب تقبل في مدارسها إلّا نحو نصف المتقدمين من الأطفال العرب الفلسطينيين لطلب العِلم، ما جعل الأمية تشمل ثلاثة أرباع العرب الفلسطينيين، و86 في المئة من البالغين، وغالبية هؤلاء من الطبقات الشعبية، العاجزة عن دفع الرسوم المدرسية الباهظة (174). وربما كان عدد

الأطباء العرب، حينذاك، مؤشرًا كافيًا على مدى تضييق سلطات الانتداب البريطاني في مجال التعليم. فقد بلغ مجموع عدد الأطباء العرب الفلسطينيين في عام 1927، مجرد 40 طبيبًا، في مقابل 123 طبيبًا من الأوروبيين، و373 من اليهود، ثلثهم من النساء (175).

أما كبار الملاك، فقد خَصُّوا الصهيونيين - دون الاحتلال البريطاني - بنقمتهم. وبقيت تلك الطبقة تخشى الانتفاضات الشعبية، ما جعلها تجتهد لحرف سخط الجماهير العربية الفلسطينية عن الاحتلال البريطاني، نحو اليهود، ولمسخ الكفاح ضد الانتداب إلى مجرد كفاح ضد «وعد بلفور»، ولإحلال المفاوضات مع الحكومة البريطانية، والاحتجاجات لدى «عصبة الأمم» محل الكفاح الثوري. وقد سهَّل لهم هذه المهمة انفراد كبار الملاك بقيادة الحركة الوطنية، بأيديولوجيتهم الإقطاعية الضيِّقة.

من هنا، أصبح الصدام بين الشعب العربي الفلسطيني من جانب، والاحتلال البريطاني والصهيونية من جانب آخر، حتميًا، خصوصًا بعد تخطيط الصهيونية له، بالسير في هذا الاتجاه (بالمهاجرين اليهود وانتزاع أراضي الفلاحين العرب وإنشاء عصابة الهاغناه الإرهابية).

لكل ذلك، كان طبيعيًا أن تنجذب إلى الحركة الوطنية الطبقات العربية الفلسطينية كلها التي لحقها الضرر: الفلاحون، العمال، المثقفون، البرجوازيون، المستنيرون من كبار الملّاك.

إذا أضفنا إلى كل ما تقدم: توسيع «الوكالة اليهودية»، لتشمل اليهود غير الصهيونيين، فضلاً عن ممارسة حكومة الانتداب حكمًا مباشرًا مطلقًا، ومحاباتها الصهيونيين والحركة الصهيونية، وتسعير هذه الحملة الداعية إلى الاستيلاء على البراق. لاستطعنا الوصول إلى الأسباب الحقيقية التي فجَّرت هبّة آب/أغسطس 1929. وقد ازداد الوضع في فلسطين تفاقمًا بعد اجتياح الوباء والزلزال (11/7/1927) والجراد فلسطين، فالأزمة الاقتصادية التي وصلت إلى فلسطين، بعد نحو أربعة شهور من الزلزال، مبكِّرة عنها في العالم، نحو سنة كاملة (1928 - 1932). ما دفع إبراهيم طوقان إلى الاستجارة برب السماء:

ربِ إن الكروب تترى علينا

حسبنا كرْب «هجرة» و«احتلال»!

1 - أحداث الهبَّة (176)

بعيْد دخول القوات البريطانية فلسطين، نشرت الحركة الصهيونية صورًا لهيكل يهودي جديد، يقوم مكان الصخرة المشرَّفة. وظل الصهيونيون يُلحّون

لشراء المنطقة المحيطة بالبراق وحائطه، ولما فشلوا في محاولاتهم هذه، عمدوا إلى المطالبة بتملّك هذا المكان. وأنشأوا لهذا الغرض «جمعية حُرَاس المبكى»، وفي مواجهتها أنشأ مسلمو فلسطين - بمبادرة من رئيس المجلس الإسلامي الأعلى - «جمعية حراسة المسجد الأقصى»، في أول تشرين الثاني/ نوفمبر 1928.

في 24 أيلول/سبتمبر 1928، وفي أثناء احتفالهم بـ«عيد الغفران»، نفخ آلاف المحتفلين اليهود بالصوُر، وأحاطوا «المبكى» بالمقاعد والستائر وتعالت صيحاتهم، مطالبين بامتلاك الحائط، ما سبَّب استياءً شديدًا لدى عرب فلسطين، وتداركت سلطات الانتداب الأمر، وأمر كيث روتش - حاكم القدس البريطاني - بإزالة هذه الستائر والمقاعد. وكان الاتفاق غير المكتوب بين الأوقاف الإسلامية ومتديني اليهود، يقضى بالسماح لليهود بزيارة الحائط والصلاة في القرب منه، واشترط الاتفاق عدم إقامة اليهود أي بناء في القرب من الحائط، أو وضع أي شيء في ساحته. وفي حزيران/يونيو 1929، سمحت الحكومة للأوقاف الإسلامية باستئناف الإصلاحات التي كانت قد بدأتها في «البراق»؛ وقد استؤنفت الإصلاحات، فعــلًا، في 20 تموز/يوليو.

في بداية آب/أغسطس، بدأت في القدس مظاهرات الفاشيست اليهود، من أتباع فلاديمير جابوتنسكي، مطلقين شعارات وأناشيد استفزازية، ونظَّم «المجلس الإسلامي الأعلى»، بدوره، مظاهرة عربية مضادة. وفي 14 آب/ أغسطس، تظاهر نحو ستة آلاف يهودي، معظمهم من منظمة الهاغناه (177) الإرهابية الصهيونية، في تل أبيب، هاتفين بشعارات معادية للعرب الفلسطينيين والحكومة، على حد سواء. وفي اليوم التالي، عاد اليهود إلى الاحتفال بعيد الغفران، لكن هذه المرة بحشد أكبر واستفزاز أعلى؛ بالمقالات التحريضية والخطب الاستفزازية والمظاهرات العدوانية التي اخترقت القدس باتجاه الحائط، هاتفة: «الحائط حائطنا». وتصادف أن كان اليوم التالي هو يوم جمعة، وعيد المولد النبوي الشريف، في الوقت نفسه. وفي المسجد الأقصى، طالب المشايخ الجماهير بالتحلّي بالصبر والصمت، إلّا أن أولئك غادروا المسجد، في مظاهرة هاجمت الحائط وحاولت انتزاع الستائر والمقاعد التي نشرها المستوطنون اليهود حول الحائط، فاصطدم المتظاهرون باليهود، وإن كانت الشرطة قد نجحت في فض الاشتباك. وفي اليوم التالي، حدث أن دخل بعض الشباب اليهود حقلاً يمتلكه عربي، في البخارلية، إحدى ضواحي القدس، لجلب كرة أفلتت منهم، وعبثوا في مزروعاته، فاصطدموا بصاحب الحقل وببعض جيرانه، وجُرح في إثر ذلك 14 عربيًا، و5 يهود، ومات أحد اليهود، متأثرًا بجراحه. وتجدَّد الصدام في أثناء تشييعه يوم الاثنين، 19 آب/أغسطس، وجُرح جراءه 24 شخصًا، من العرب

واليهود ورجال الشرطة، وتسبب ذلك الاشتباك بإقفال حوانيت القدس ومحالّها في ذلك اليوم.

في 23 آب/أغسطس، احتشد المصلون في المسجد الأقصى في القدس وكرَّر المشايخ على مسامعهم الدعوة إلى الصبر والصمت، إلّا أن بعض الحاضرين اعتلى منبر الخطابة وندد بالمشايخ وطعن في وطنيتهم. وفي اليوم نفسه جنَّد الميجور ساندرش، مدير الأمن العام، بعض اليهود البريطانيين في الفرق النظامية العسكرية، ووزع السلاح على اليهود المدنيين، وخرج المصلون من الأقصى، في شكل مظاهرة، وسرعان ما اصطدمت ببعض المستوطنين اليهود، في حين اعتدى بعض الصهيونيين المسلحين على نساء وأطفال قرية لفتا العربية، مستغلين غياب رجالها في صلاة الجمعة في القدس. وأسرع الرجال لنجدة نسائهم وأطفالهم، وسرعان ما سرى القتال إلى القرى المجاورة، ومنها إلى باقي أرجاء فلسطين.

حاول المفتي تهدئة الجماهير وحصر كفاحهم «لحماية الأماكن المقدسة»، من دون جدوى. وتطوَّع، ومعه بعض الوجهاء العرب، فأصدروا، في 14 آب/ أغسطس، بيانًا، نفوا فيه «إشاعة» توزيع الحكومة السلاح على المستوطنين اليهود. وفي اليوم نفسه، هاجم بعض العرب الحي اليهودي في الخليل، وقتلوا 64 مستوطنًا يهوديًا. وعقدت جماهير نابلس وطولكرم وجنين، مؤتمرًا في نابلس، ندَّد فيه الخطباء بالحكومة، وطالبوا باستعادة الأراضي التي انتزعها الصهيونيون وإخراج كبار الملّاك ممن باعوهم هذه الأراضي من ذلك الاجتماع. ثم توجَّه المجتمعون إلى مركز شرطة المدينة، واستولوا على السلاح فيه، ورفعوا عَلَم فلسطين فوقه، بعد أن فقدوا تسعة شهداء. كما هاجم أهالي بيسان بعض المستعمرات اليهودية المحيطة بهم. وهاجمت الجماهير العربية الفلسطينية مباني الحكومة، للإفراج عن الثائرَيْن: حمدي الحسيني ومحمود الأفغاني، كما هاجمت مبنى الحكومة في يافا.

خلال 25 و26 آب/أغسطس، استقدمت الحكومة خمسة آلاف جندي بريطاني من مصر ومالطة، ورابطت ست قطع من الأسطول البريطاني في ميناءَي يافا وحيفا. كما قبعت 120 طائرة بريطانية، لمواجهة ما يستجد في الموقف الملتهب. وهاجم الثوار العرب البحارة والجنود البريطانيين في أثناء إنزالهم من الباخرة «سوسكس»، في ميناء حيفا. وقتل العرب في القدس بعض الجنود البريطانيين، وقُطعت خطوط التليفونات في أكثر من مكان. وأوقفت الحكومة خط حديد فلسطين - مصر. وجرَّد العرب بعض الجنود البريطانيين من أسلحتهم في أثناء مرور قطارهم قرب حيفا. في حين هاجم المستوطنون اليهود المسلحون ضاحية أبي كبير في يافا، وقتلوا إمام مسجدها وستة من أفراد عائلته، ومثَّلوا في جثثهم. كما هاجم المسلحون اليهود مقام النبي

عكاشة في القدس ونبشوه ودنَّسوه. وفي 29 آب/أغسطس، هاجم عرب صفد المستوطنين اليهود في مدينتهم، وقتلوا وجرحوا 45 شخصًا منهم، في حين استُشهد 9، وجرح 26 من العرب. وقد شنّ عرب صفد هذا الهجوم على المستوطنين اليهود بعد أن قتل هؤلاء أحد البدو المسالمين.

هذا في حين اتخذت المقاومة في الريف طابعًا معاديًا للصهيونية، تحديدًا، حيث هاجم الثوار العرب المستعمرات اليهودية، وبشكل خاص تلك التي انتُزعت أراضيها من الأهالي العرب، ودمَّروا ستًا منها.

استخدم البريطانيون المدفعية والدبابات والطائرات والغازات في مواجهة العرب الثائرين، وألحقوا أضرارًا جسيمة في قرى لفتا ودير ياسين وغيرهما، وقمعوا حركة العرب بشراسة بالغة. وبعد توقف الصدامات، سيق المئات من العرب إلى سجون ومعتقلات الحكومة. وأصدرت محاكم الانتداب 20 حكمًا بالإعدام بحق العرب، نفَّذت منها ثلاثة. كما قضت بالسجن المؤبد على 23 عربيًا، وبمدد متفاوتة على 979 عربيًا آخرين. في حين أصدرت هذه المحاكم حكمًا بإعدام شرطي صهيوني، لإفنائه أُسرة عربية بكاملها، بسلاح الحكومة المُعار إليه، كما أصدرت المحاكم نفسها أحكامًا مخفَّفة على 92 صهيونيًا آخرين. وفي يوم الثلاثاء، 1 حزيران/يونيو 1930، نُفِّذ حكم الإعدام، في سجن عكا، بالعرب الثلاثة: فؤاد حجازي (من صفد) وعطا الزير ومحمد جمجوم (من الخليل)، وضربت الحكومة عرض الحائط بالالتماسات العديدة التي قدّمها زعماء البلاد إلى المندوب السامي ومجلس الملك في لندن. وفرضت السلطات البريطانية العقوبات والغرامات المالية الجماعية على مدن وقرى الخليل وصفد وموتسا، وعرطاف، وهي التي اتُهم بعض أهلها بمهاجمة المستعمرين البريطانيين والصهيونيين. واستمرت الصدامات متصلة، حتى 30 آب/أغسطس، ومتفرقة حتى التاسع من أيلول/سبتمبر. وخلَّفت وراءها 133 قتيلاً، و339 جريحًا من الصهيونيين، و116 قتيلاً و232 جريحًا من العرب. وكانت أكثر إصابات العرب بفعل رجال الشرطة البريطانيين.

تأكدت محاباة الانتداب للصهيونية، أوضح ما تكون، عندما قطع المندوب السامي البريطاني، السير جون تشانسلور، إجازته، وأصدر، فور وصوله من لندن، بيانًا، في أول أيلول/سبتمبر، ندَّد فيه «بالذين ارتكبوا جنايات قتل وحشية ضد أشخاص آمنين من السكان اليهود»، وهدَّد بإنزال العقاب بهم، وتذرَّع بما جرى، ليُعلن وقف المفاوضات مع اللجنة التنفيذية التي كانت قد بدأت، في سبيل إحداث تغيير دستوري في فلسطين. وسارعت اللجنة التنفيذية إلى استنكار بيان المندوب السامي، وأصدر المحامون العرب الفلسطينيون بيانًا، في الرابع من أيلول/سبتمبر، اتخذوا فيه موقف اللجنة التنفيذية نفسه. وفي التاسع من أيلول/سبتمبر، قابل موسى كاظم الحسيني

وأمناء اللجنة التنفيذية الثلاثة المندوب السامي، وقدّموا إليه تقريرًا عن الحوادث (178).

بعد انتهاء الأحداث، مباشرة، وصل إلى فلسطين الكابتن كاننغ البريطاني، محاولاً إعادة سيرة لورانس (179) المعروفة مع العرب، فالتقى بالزعماء الفلسطينيين، واستقبله بعضهم بالحفلات، وتنقل في أرجاء البلاد، متظاهرًا بتأييد قضية العرب، وقد لازمه في تنقلاته هذه، فخري النشاشيبي، أحد أبرز أركان المعارضة.

في أواخر تشرين الأول/أكتوبر 1929، وصل إلى فلسطين بريطاني آخر، هو جون فيلبي الذي كان قد أشهر إسلامه، وتسمّى باسم عبد الله فيلبي، وعمل في بلاط بن سعود. وقد نجح فيلبي في التغرير بقادة الحركة الوطنية الفلسطينية، وبسط لهم مشروعًا لحل القضية، وعدَّلوه له، وأوهمهم بأنه سيقدمه إلى حكومة العمال البريطانية، حيث إنه عضو في حزب الحكومة، ولهث القادة وراء سراب فيلبي، إلى أن صُدموا باكتشاف كذبه وخداعه، خصوصًا بعد إرساله أحد الصهيونيين، كرسول بينه وبين الحاج أمين الحسيني، وبعد طلبه أموالاً، بدعوى تغطية رحلته إلى لندن.

أرسلت الحكومة البريطانية من جانبها لجنة برلمانية، في محاولة منها لإلهاء العرب وتبريد الموقف، ومثلت اللجنة الأحزاب البريطانية الثلاثة (العمال والمحافظين والأحرار) «للتحقيق في الأسباب المباشرة التي أدت إلى الانفجار ... والتوصية بما يُتّخذ لتجنب تكراره»، على حد ما جاء في تقرير اللجنة، في ما بعد. وقد ترأس اللجنة شخص رابع، هو سير والتر شو، وكان، قبل ذلك، قاضيًا للقضاة في إحدى المستعمرات البريطانية، كما سبق له أن ترأس اللجنة القضائية في تسوية مسألة المضايق التركية. ووصلت «لجنة شو» إلى القدس، في 23 أيلول/سبتمبر، وعقدت أولى جلساتها، في اليوم التالي لوصولها، وبعد نحو مئة يوم، غادرت اللجنة فلسطين، بعد أن عقدت 47 جلسة علنية، و11 جلسة سرية، استمعت خلالها إلى 610 شهادات، من العرب واليهود والموظفين البريطانيين. وقد ودّعها العرب، من دون الصهيونيين، وهتفوا لها.

انتهت اللجنة من كتابة تقريرها في 6 آذار/مارس 1930، إلّا أنها تأخرت في نشره حتى أول نيسان/أبريل، بسبب تأييد مندوب حزب العمال في اللجنة، مستر سنل، وعد بلفور، دون باقي الأعضاء. وقد أكد تقرير اللجنة أن السبب الرئيس للصدامات «هو شعور العرب بالعداء والبغضاء نحو اليهود، شعور نشأ عن خيبة أمانيهم السياسية والوطنية، وخوفهم على مستقبلهم الاقتصادي ... بسبب الهجرة اليهودية وشراء الأراضي ... وعن عجزهم المتواصل عن نيْل أي قسط من الحكم الذاتي». وأيَّدت اللجنة ما كان قد ذكره من قبل جون

كامبل، من أن «المهاجرين الذين قدموا إلى البلاد، كانوا أكثر مما تستطيع البلاد استيعابه». وطالبت اللجنة، في تقريرها، الحكومة بالحفاظ على الأراضي العربية (180).

شجَّعت موضوعية «لجنة شو»، وتوازن تقريرها، اللجنة التنفيذية؛ فسارعت بإرسال وفد منها، وصل إلى لندن في آخر آذار/مارس 1930، برئاسة موسى كاظم الحسيني، وعضوية كل من: أمين الحسيني وألفريد روك وراغب النشاشيبي وعوني عبد الهادي وجمال الحسيني، وكان الأخير قد سبق الوفد في الوصول إلى لندن، لتمهيد الجو. وسرعان ما ترك الوفد لندن، خائب الرجاء، بعد سبعة أسابيع قضاها في لندن، لمس خلالها مدى تمسك الحكومة البريطانية بصك الانتداب.

أرسلت الحكومة البريطانية، جون هوب سمبسون، ليدرس، في الواقع، مسائل الهجرة والإسكان والتنمية، وقال في تقريره الذي رفعه إلى حكومته، في 22 آب/أغسطس 1930: إن «الأراضي الصالحة للزراعة لدى العرب لا تكفي لضمان معيشة السكان ... ونتيجة لسياسة الحكومة في موضوع الأراضي، فَقَدَ قسمٌ كبير من الفلاحين عمله، وأُرغم على مغادرة أراضيه، ويرزح الفلاح العربي تحت عبء الديون، مثقلاً بالضرائب». وأشار سمبسون إلى أن بعض الأهالي قد اضطر «إلى بيع أراضيه، إما لتسديد ديونه، أو لدفع ضرائب الحكومة، أو للحصول على ما يسد به رمق عائلته». كما طالب تقرير سمبسون بضرورة دراسة «حقيقة البطالة بين العرب، لا البطالة اليهودية، وحدها»؛ وذلك عندما تضع الحكومة جداول الهجرة اليهودية. واتّهم سمبسون في تقريره «الوكالة اليهودية بأنها المسؤولة عن جميع الحوادث المخالفة للقانون» (181).

في تشرين الأول/أكتوبر 1930، أصدرت الحكومة البريطانية «الكتاب الأبيض»، وفيه أكدت أن صك الانتداب هو «تعهُّد دولي، لا يمكن العدول عنه ... ومن العبث للزعماء اليهود أن يلحُّوا على حكومة جلالته لأن تسير في سياستها، في ما يتعلق بالمهاجرة والأراضي، مثــلًا، بحسب أماني طبقات الرأي العام الصهيوني المتشددة ... ومن العبث للزعماء العرب أن يصرُّوا على مطالبهم، لوضع نوع من الدستور». وأكد الكتاب الأبيض ضرورة ربط الهجرة بمقدرة البلاد الاقتصادية، وأن «يؤخذ في الحسبان عدد العاطلين من العمل من العرب واليهود». وأشار كتاب الحكومة البريطانية إلى «أن الوقت قد حان للسيْر في مسألة منح فلسطين درجة من الحكم الذاتي»، وأن الحكومة البريطانية ستُشكل مجلسًا تشريعيًا؛ من المندوب السامي وعشرة موظفين، واثني عشر عضوًا منتخبًا. وأكدت الحكومة البريطانية في كتابها هذا أنه لا توجد في فلسطين «أي أراضي ميسورة لاستقرار المزارعين من

المهاجرين الجدد». وألحَّ الكتاب الأبيض على ضرورة «تأليف جمعية من الفلاحين». واختتمت الحكومة البريطانية كتابها بدعوة «العرب إلى الاعتراف بالأمر الواقع» و«الزعماء اليهود إلى أن يعترفوا بضرورة إجراء بعض التنازل من جهتهم عن التصورات الاستقلالية الانفصالية» (182).

إلّا أن الحكومة البريطانية عادت وانكفأت على نفسها، بعد تعرُّضها لضغوط صهيونية عنيفة. فنفى لورد باسفيلد، وزير المستعمرات البريطاني، على صفحات جريدة التايمز اللندنية - في الرابع من تشرين الثاني/نوفمبر 1930 - ما يُقال «عن نيَّة بريطانيا إيقاف الهجرة اليهودية إلى فلسطين». كما أرسل رامزي ماكدونالد، رئيس وزراء بريطانيا، رسالة في 13 شباط/فبراير 1930 إلى رئيس المنظمة الصهيونية، حاييم وايزمان، أكد له فيها أن «الكتاب الأبيض لا يعني منع اليهود من امتلاك أراض جديدة ... وأن حكومة جلالته لم تُقرر، ولم يخطر ببالها، إيقاف أو منع الهجرة اليهودية ... وسيُؤخذ في الحسبان حصول اليهود على نصيب من الأعمال الميسورة ... وتعترف الحكومة بحق المنظمات الصهيونية في ألّا تستخدم سوى العمال اليهود» (183). وقد أُودعت هذه الرسالة ضمن الوثائق الرسمية للحكومة البريطانية، وأطلق العرب عليها اسم: «الكتاب الأسود».

2 - الهبَّة والوطن العربي

حدد التوتر السياسي السائد في الأقطار العربية المحيطة بفلسطين توقيت الهبَّة. كما فجَّرت الهبَّة، بدورها، المظاهرات الصاخبة في سورية والعراق، وخرجت البرقيات من مصر والهند إلى اللجنة التنفيذية والمندوب السامي وحكومة لندن، مؤيدة الحق العربي. واقتحم الحدود الفلسطينية المئات من بدو سيناء والسوريين والأردنيين، لنجدة إخوانهم عرب فلسطين. كما جُمعت التبرعات في الأقطار العربية لمؤازرة الهبَّة الفلسطينية. بينما طالب الأمير محمد علي (184)عرب فلسطين ببيع الحائط لليهود، حتى يريحوهم ويستريحوا. وأرسلت» اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني»، من القاهرة، تحتج على بيان المندوب السامي الذي أذاعه عقب عودته إلى فلسطين. وأرسل الأمير عبد الله بن الحسين، أمير شرق الأردن، رسالة إلى تشانسلور في الثاني من تموز/يوليو 1930، أوضح له فيها «أن المسألة دينية ... وأن ذلك المجاز، المتصل بالجدار الغربي للمسجد الأقصى الشريف وقف إسلامي» (185). وصرح الشيخ حافظ وهبة، الوزير السعودي المفوض في لندن، لمندوب وكالة رويترز، في 2 و6 أيلول/سبتمبر 1929 «إن بريطانيا تقبض بيدها على قسطاس العدل بين اليهود والعرب»، وإن ابن سعود لا يتدخل في شؤون فلسطين، «معتمدًا على بريطانيا في دفع المظالم عن المسلمين» (186). وأرسل الملك السعودي، عبد العزيز بن سعود، برقية إلى

اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني في القاهرة، ذكّرها فيها «بحكم الإسلام في حقوق أهل الأديان التي تقدمته». وفي تشرين الثاني/أكتوبر 1929، أرسل برقية أخرى إلى اللجنة نفسها والمجلس الإسلامي الأعلى في القدس، أكد فيها ثقته «في أن الحكومة البريطانية، بما يعهده من تقاليدها، ستعامل بأقصى أنواع الشدة، أولئك الآثمين». وقد تردد أن الملك السعودي أرسل كتابًا إلى ملك بريطانيا، طالبه فيه بإنصاف العرب (187).

في وقت لاحق، تفاخر نوري السعيد، رئيس وزراء العراق، في عام 1929، بأن حكومته قد تصدَّت للمظاهرات التي نظمتها جماهير العراق، تضامنًا مع الهبَّة الوطنية الفلسطينية وفرَّقتها بالقوة (188).

أما السلطات الفرنسية، فقد شدَّدت مراقبة الحدود السورية - الفلسطينية للحيلولة دون وصول السوريين من أجل نجدة عرب فلسطين. وفعل البريطانيون الشيء نفسه، على حدود شرق الأردن المتصلة بفلسطين، واعتقلوا الشيخ مثقال الفايز، شيخ قبيلة بني صخر الأردنية، لمؤازرته عرب فلسطين.

3 - الخبرات

حاول المستعمرون البريطانيون منع الشعب العربي الفلسطيني من الكفاح ضدهم، ودفع كفاحه إلى مزالق الصراع الطائفي ضد اليهود، ونجحوا في ذلك بعض الشيء، وإن كانوا بدفعهم الصراع في هذا الاتجاه، قد أجَّجوا - من حيث لا يشعرون - الصراع الطبقي في القرية العربية، كما أفضى الصراع الطائفي هذا إلى تشديد الكفاح ضد المستعمرين أنفسهم. وهكذا، أصبح وضع البريطانيين «كدبلوماسيين وقعوا في الشباك نفسها التي نصبوها»، على حد قول البروفسير رومين (189).

من المعروف أنه، قبل الاحتلال البريطاني لفلسطين، لم تقع أي صدامات طائفية إسلامية - يهودية جدية. وشعورًا منهم بعدم اتسام هبَّة آب/أغسطس بالعداء الديني لليهود، أصدر يهود بلدة طبرية بيانًا، في 20 آب/أغسطس 1929، أكدوا فيه عداءهم للصهيونية ومساندتهم مطالب المسلمين في الحائط. بينما نفى أكاديمي سوفياتي أن يكون عداء العرب قائمًا على أساس قومي، وأرجعه إلى «أسس اقتصادية - اجتماعية؛ فالعرب أنفسهم يعتبرون اليهود من السكان الأصليين (عربًا ذوي عقيدة دينية)». وأكد الأكاديمي نفسه أن الأزمات العربية - اليهودية إنما تعود «إلى تناقضات علاقات ملكية الأرض» (190).

لقد كانت هبَّة البراق - في جوهرها - وطنية ديمقراطية، هدفها الأرض والحرية، على الرغم من أن شرارة دينية هي التي أشعلتها. وكانت الشعارات

الأساسية التي رفعتها الجماهير العربية الفلسطينية، إبان الهبَّة، هي:

- إلغاء الانتداب البريطاني؛

- منح فلسطين الاستقلال الوطني وإلغاء «وعد بلفور»؛

- وقف الهجرة اليهودية؛

- منع بيع الأراضي للصهيونية.

لم تأخذ الهبَّة فرصتها الزمنية الكافية للتحوُّل والتطوُّر؛ وإذا كانت الهبَّة لم تتطور إلى ثورة، فبسبب قصر عمرها؛ إذ كان من الممكن لردة الفعل العفوي الجماهيري هذه أن تكتسب طابعًا أكثر جذرية، من خلال حركة الشارع، في خضم النضال، ما يبلور الحركة في مؤسسات ومواقف وأفكار، أكثر وضوحًا وديناميةً.

يبقى أنه لفشل الهبَّة أسبابًا موضوعية، وأخرى ذاتية، لعل أهمها:

- حرمان الحركة الوطنية من القيادة الثورية؛ إذ كانت قيادة هذه الحركة موزَّعة بالقسطاس بين دعاة التعامل مع الاستعمار البريطاني، وكبار الملاك من ثوريي السنتيمترات، ما جعل مواقف هذه القيادة تتسم بالتردد والمساومة، وأحيانًا بالتفريط. فقد تنصَّل الحاج أمين الحسيني وموسى كاظم الحسيني وراغب النشاشيبي - في بيان أصدروه - من أعمال المتظاهرين، ونددوا بها، وأعرب الحاج أمين للمندوب السامي البريطاني، تشانسلور، في أول تشرين الأول/أكتوبر 1929، عن الشعور الودّي الذي تكنَّه الجماهير العربية لبريطانيا. وفي النصف الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر، رفض الحاج أمين الحسيني عرضًا تقدم به إليه، شكيب وهاب، القائد السوري الثوري، بتشكيل عصابات مسلحة في فلسطين. وفي مقابلة أخرى له مع المندوب السامي، ذكّر الحاج أمين المندوب بأنه «وعد بتقديم المساعدة، في ما يتعلق بحفظ النظام والتعاون مع الحكومة ... حتى ولو لم تصغ الحكومة إلى اعتراضاته وشكواه». وكانت هذه المواقف منطقية، من قِبل شخص يعتبر نفسه «موظفًا في الدولة»، ما جعل الجماهير تشير بأصابع الاتهام - في ما تقول الوثائق الرسمية البريطانية - إليه هو نفسه، بوصفه ضالعًا مع حكومة الانتداب (191)؛

- ضعف الثورة نتيجة تفتُّتها، كتعبير عن طابعها الفلاحي؛

- اعتماد الحركة الوطنية على التقديرات الذاتية لقيادتها المتخاذلة المتخلفة، وعلى ردات الفعل لتحركات الاستعمار والصهيونية، ومعاناة الحركة غياب التخطيط وسيادة التخبُّط وتقديس العفوية وإهمال الجماهير وتسليحها؛

- الضباب الفكري الذي لفَّ الحركة الوطنية، جراء التداخل بين معسكرَي الأصدقاء والأعداء، حيث لم تضع قيادة الحركة الوطنية الإمبريالية البريطانية كعدو رئيس، بل كثيرًا ما اتجهت إليها الأولى لإنصافها من الصهيونية. كما كان معسكر الثورة يضم - كما رأينا - الوطني والعميل، جنبًا إلى جنب، وعلى قدم المساواة، وفوق هذا، افتقرت الجماهير العربية الفلسطينية إلى برنامج سياسي وعسكري واضح وصحيح؛

- غياب التنظيم الثوري؛ على الرغم من وجود «الحزب الشيوعي الفلسطيني»، فإنه كان أسير خط انعزالي، في السياسة والتنظيم. ما جعله يتخلى عن دوره في المساهمة في قيادة الهبَّة، واصفًا إياها مجرد مذابح لليهود. ولقد استنكر «الكومنترن» هذا الموقف. وجرت مناقشات طويلة حول هذه الهبَّة، انتهت إلى اعتبارها ثورة زراعية؛

- لم يكن الموقف العالمي يسمح بانتصار أي من حركات التحرر الوطني في المستعمرات، آنذاك، فقد كانت الاشتراكية لا تزال محصورة في دولة واحدة، تعاني مشكلات البناء ومؤامرات التخريب، الداخلية والخارجية. وبذا حُرمت الحركة الوطنية الفلسطينية من النصير الدولي القوي، في حين كانت الإمبريالية والصهيونية تعيشان مرحلة تحالفهما الحميم.

مع ذلك، لم تضع هبَّة البراق سُدى، فقد ضاقت، بعدها، الهجرة اليهودية؛ إذ لم يدخل البلاد، في السنوات الثلاث التي أعقبت الهبَّة، إلّا 16 ألف مهاجر يهودي (192)، على الرغم من ضغط الأزمة الاقتصادية العالمية، وعلى الرغم مما كان قد صرّح به وايزمان، غداة الهبَّة، من أن الحركة الصهيونية سوف ترسل إلى فلسطين ألف يهودي، مكان كل يهودي قُتل (193).

على أن القيمة التاريخية لهذه الهبَّة، إنما كمنت في كونها أقنعت الجماهير بأن الصهيونية تعتمد على حراب الإمبريالية البريطانية، كما أقنعتها بتخاذل قيادة الحركة الوطنية وتفريطها وبعقم أساليب النضال السلبية، في مواجهة الاستعمار والصهيونية، وبأن الحرية إنما تُنتزع، ولا تُمنح. كما غيَّرت الهبَّة وصحَّحت المواقع داخل معسكريْ الأعداء والأصدقاء، فمثَّلت بذلك نهاية مرحلة وبداية أخرى، في حياة الحركة الوطنية الفلسطينية؛ مرحلة صحَّحت فيها الحركة الوطنية الكثير من الأمور.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

فريق
متميزون
E-BOOK

الفصل الثاني

الحركة الوطنية تستكمل ملامحها

بإخفاق هبَّة آب/أغسطس 1929، أدركت الجماهير العربية الفلسطينية مدى عُقم أساليب النضال السلبية التي «انتقتها» قيادتها. وتميّزت الحقبة التي تلت الهبَّة، وانتهت بنهاية عام 1939، بالمسار الصحيح للنضال الوطني الفلسطيني، نضال ضد العدو الرئيس: الاستعمار البريطاني.

وردت في تقرير تشانسلور إلى لورد باسفيلد، في 12 تشرين الأول/أكتوبر 1929، إشارة إلى تصاعد الشعور المعادي للحكومة البريطانية لدى العرب الفلسطينيين. بينما أكد التقرير بأن اللجنة التنفيذية العربية كانت تبذل قصارى جهدها للمحافظة على مواقعها، والحيلولة دون قيام «خلاف بينها وبين الحكومة البريطانية»، وبعد نحو شهر ونصف، سجَّل المندوب السامي البريطاني ميْل الشعب إلى الصدام مع الحكومة، بسبب تخلّفها عن تلبية مطالبه. وكانت استجابة القرويين للدعاية السياسية الوطنية، نتيجة أزمتهم الاقتصادية وانتزاع أراضيهم وطردهم منها (194).

أفادت التقارير الأمنية والاستخبارية البريطانية في فلسطين وشرق الأردن، في تشرين الأول/أكتوبر 1929، أن الإعداد لتكوين عصابات مسلحة كان يجري على قدم وساق. وجاء في تقرير للاستخبارات البريطانية، في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 1929، أن لجنة سرية عربية كانت تعمل، آنذاك، لإرهاب الخونة واغتيالهم، وأن أحد عشر عضوًا من أعضائها الأربعة والعشرين جاءوا من الحزب الشيوعي الفلسطيني. ثم ما لبثت أن ظهرت عصابة «الكف الأخضر» المسلحة التي اتخذت من شمال فلسطين ميداناً لعملياتها، وضمت عند تكوينها 27 شخصًا (195).

دفعت هذه التحوُّلات كلها المندوب السامي البريطاني في فلسطين إلى أن يؤكد لوزير المستعمرات البريطاني أن «الحالة السياسية لن تعود، مرة أخرى، إلى ما كانت عليه» (196).

فيما عزَّز «الكتاب الأسود» مواقع العناصر الثورية داخل الحركة الوطنية الفلسطينية، اهتزت مواقع كبار الملاك، دُعاة المهادنة والنضال الشرعي. وإذا كانت اللجنة التنفيذية العربية قد دعت إلى مقاطعة المنتوجات اليهودية، وتشجيع الصناعات الوطنية (197)، فإن هذا الموقف قد أتى ليؤكد الوزن المتزايد للعناصر البرجوازية داخل قيادة الحركة الوطنية.

لتوثيق علاقاتها وروابطها بكبار الملّاك، رصدت حكومة الانتداب مبلغ 35 ألف جنيه، لتقديم مساعدات إلى كبار الملّاك (198). إلّا أنه اتضح للحركة الوطنية أن سلاح «المقاطعة» لا يكفي للنهوض بالاقتصاد الوطني، نظرًا إلى مساندة الانتداب الصناعة اليهودية، ما دفع الحركة الوطنية إلى التحوُّل نحو مواجهة الاستعمار البريطاني، عدوها الرئيس، فاكتسبت بذلك ملامح حركة وطنية أصيلة.

عبَّر مؤتمر نابلس، في 18 أيلول/سبتمبر1931، عن اتجاه «المقاطعة» ذاك؛ إذ قرر أن سياسة التعاون مع حكومة الانتداب فاشلة. ودعا اللجنة التنفيذية إلى عدم التفاهم مع الحكومة، إلّا «على أساس المطالبة بالاستقلال، ضمن الوحدة العربية». كما أشار المؤتمر إلى استحالة التعامل مع الصهيونية. ودعا إلى مقاطعة البضائع كلها التي ترد بوساطة الجمارك؛ لأنها تشكّل نصف الدخل الحكومي، وفي هذه المقاطعة رواجٌ للصناعات الوطنية. ودعا المؤتمر، كذلك، إلى الاهتمام بتفنيد مشروع «صندوق الأمة» (199).

أولًا: تطور طبقي

أتى النهوض الثوري الذي شمل البلاد (1930 - 1939)، تعبيرًا عن نموّ الطبقات الجديدة: البرجوازية بفئاتها والعمال، وفي إطار تفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية وتصاعد المد الثوري، إقليميًا وعالميًا.

من جهة أخرى، كان هذا النهوض الثوري ردة فعل على تزايد عمليات طرد الفلاحين من أراضيهم، ولإجراءات حكومة الانتداب ومواقفها؛ إذ استمرت في تأييدها «الوطن القومي اليهودي»، وحالت دون قيام حكومة مستقلة في البلاد وسهَّلت الهجرة اليهودية إليها وتغاضت عن الهجرة السرية، وقد دخل البلاد، بين عامي 1930 و1935، نحو 180 ألف مهاجر يهودي. كما بطش جنود حكومة الانتداب بالحركة الوطنية، بشراسة، ووحشية بالغتيْن.

بينما أمعن الانتداب في تشويه النمو الاقتصادي العربي الفلسطيني، حيث تأخر نمو الطبقات الجديدة. ومع ذلك، أخذت طبقة العمال في النمو. كما أن فئة المثقفين التي شجع الانتداب قيامها، ضمن حدود ضيِّقة، لتيسر مهمته في الحكم والاستغلال، أخذت هي، أيضًا، تنمو وتتسع. وفي الريف تم الاستقطاب الطبقي، مع نشوء البرجوازية الزراعية العربية التي كانت قد مدت نشاطها إلى التجارة وشركات النقل، وغيرها من مجالات اقتصاد الخدمات. فقد كان أفراد هذه الطبقة يبيعون أراضيهم، بعد استصلاحها، ليتحوَّلوا إلى أصحاب ورش ومحلات.

انعكس هذا كله في المجال السياسي، وأدى إلى إحداث تمايز فكري سياسي، تبع التمايز الطبقي، وتمثل تبنّي كبار الملاك الاتجاه الديني وتبني

العناصر البرجوازية للاتجاه القومي الليبرالي.

عبَّر «المؤتمر الإسلامي العام» عن الاتجاه الأول. وقد عُقد هذا المؤتمر في القدس، في 7 كانون الأول/ديسمبر 1931، وضم مندوبين من 22 قُطرًا إسلاميًا. وتمخَّض عن قرارات غريبة، مثل «تنمية التعاون بين المسلمين» و«حماية المصالح الإسلامية وصيانة المقدسات» و«عمل معجم للغة القرآن الحكيم، يؤلَّف على أحدث نمط» و«مقاومة الإلحاد». وإن كان المؤتمر قد استنكر أنواع الاستعمار كلها، في أي قُطر من الأقطار الإسلامية. وقد بقيت قرارات المؤتمر العملية (مثل إقامة جامعة إسلامية في القدس وشركة لإنقاذ الأراضي في فلسطين) مجرد حبر على ورق (200).

ما كان من العناصر القومية التي حضرت المؤتمر، إلّا أن عقدت مؤتمرًا لها في منزل عوني عبد الهادي في القدس، اتخذت فيه قرارات ذات طابع قومي وحدوي ومعادٍ للاستعمار والصهيونية (201).

لم يكن كبار الملاك - ومنهم المفتي - يتجلببون بالدين وحسب، بل كانوا - في ما يؤكد أحد المقربين من المفتي - «يبذلون جهودًا صادقة، لحمل الإنجليز على تعديل سياستهم، والوصول إلى تفاهم معهم ... بل إنهم حاولوا - ولا نقول حالوا - أيضًا، منع تطور حركة الشباب العربية الوطنية الجديدة إلى خصومة سافرة للإنجليز» (202).

هذا في الوقت الذي عقدت عناصر الثورة المضادة «مؤتمر الأمة الإسلامية» في موازاة «المؤتمر الإسلامي العام» ومواجهته، في محاولة للمشاغبة عليه.

حين رفضت «اللجنة التنفيذية العربية» الإضراب، لمناسبة ذكرى «وعد بلفور»، في 2 تشرين الثاني/نوفمبر1930، بادرت «اللجنة العليا للطلاب» بالدعوة، من جانبها، إلى تنظيم هذا الإضراب.

عندما عدَّلت حكومة الانتداب قانون الضرائب في عام 1932، ورفعت فيه نسبة ضرائب الملاك إلى 15 في المئة من الدخل، بعد أن كانت 9 في المئة، انتفض كبار الملّاك، محتجِّين. وبيَّنت «لجنة ضرائب الملاك»، المنبثقة من اللجنة التنفيذية العربية، للمندوب السامي، لدى اجتماعها به، في 20 نيسان/أبريل 1932، بأن الحكومة «لم تراعِ مصلحة فريق عظيم من السكان، هم أصحاب الأملاك»، وأن هذا القانون «سوف يزيد الحالة قلقًا واضطرابًا، ويؤدي إلى دمار هذا الفريق الذي هو بمنزلة العمود الفقري للهيئة الاجتماعية». وحذَّرت لجنة ضرائب الأملاك حكومة الانتداب من أن قانون الضرائب الجديد «سيشلّ التجارة والصناعة»؛ وفي ذلك «خطر على الأمن من العمال البطّالين، وإجبارهم على أن يلقوا بأنفسهم في أحضان البلشفية الغاشمة» (203).

ثانيًا: البرجوازية

أدى فتح الأسواق الفلسطينية - بوساطة الاستعمار - إلى إحداث تغييرات جوهرية في التكوين الطبقي الاجتماعي العربي الفلسطيني، فاضمحلت العلاقات الإقطاعية وتحوَّلت الزراعة إلى كثيفة (حمضيات)، أي زراعة رأسمالية؛ تعتمد على الرأسمال والأسواق والأيدي العاملة والقروض والأساليب الميكانيكية، وتدر أرباحًا وفيرة. وأدى هذا إلى تطوير المجتمع، رأسمالياً، وإن بخطى جنائزية؛ إذ لم يؤدِ الانتقال المطرد للأراضي إلى الصهيونيين، إلى إحداث تغير عميق في التركيب الطبقي في القرية الفلسطينية، ذلك أن غالبية الذين باعوا أراضيهم، في العشرينيات، كانت من خارج البلاد. أما في الثلاثينيات، فقد توسَّع كبار الملّاك المحليين في بيع أراضيهم، وبين عامي 1933 و1936 كان 62.7 في المئة من مجموع الأراضي التي اشتراها الصهيونيون، من ملّاك فلسطينيين، و14.9 في المئة أراضي ملاك غائبين، و5.22 في المئة أراضي فلاحين صغار (204). في حين كان 52.6 في المئة مما حصلت عليه الشركات الصهيونية من أراضي فلسطين، حتى عام 1936 ومن ملّاك غائبين 24.6 في المئة هم كبار ملّاك فلسطينيين، و13.4 في المئة من الحكومة والكنائس والشركات الأجنبية، و9.4 في المئة من صغار الفلاحين (205).

يمكن أن تعطينا الإحصاءات التالية فكرةً عن مدى التطوُّر الرأسمالي في الريف الفلسطيني. ففي عام 1922، كانت الأراضي المزروعة حمضيات نحو 32 ألف دونم، أكثرها للعرب. ارتفعت إلى نحو 298 ألف دونم في عام 1937، امتلك العرب أقل من نصفها، ثم تضاعف ما امتلكه العرب من الأراضي المزروعة حمضيات في عام 1938، ست مرات، عما كانوا يمتلكونه في عام 1933 (206). وكان سكان فلسطين يستهلكون نحو عُشر المحصول، ويصدِّرون الباقي (207). وبلغ ما صُدِّر من حمضيات، في موسم 1934/1935، نحو 7.283.705 صناديق (208).

كما أدى فتح الأسواق الفلسطينية إلى توسيع المجال، نسبيًا، أمام الصناعة العربية. فكان 60.5 في المئة من المحلات الصناعية في فلسطين في عام 1927، يمتلكها العرب، وبلغ الرأسمال المستثمر فيها نحو 613 ألف جنيه فلسطيني. أما الاستثمار الإجمالي، فبلغ 3514886 جنيهاً فلسطينياً، وعمل في استثماراتها 17955 شخصًا (209). ومن المعروف أنه كان في فلسطين، بين عامي 1920 و1925، 130 شركة، انخفض عددها بين عامي 1926 و1931 إلى 100 شركة؛ نتيجة الأزمة الاقتصادية، ثم عاد وارتفع بين عامي 1932 و1937 إلى842 شركة (210). وزاد عدد المشروعات الصناعية العربية في عام 1938 على ألفيْ مشروع، بواقع 11 في المئة من مجموع الرأسمال

المُستثمَر في صناعة البلاد؛ وتراوح حجم إنتاجها بين 20 و25 في المئة من مجمل الإنتاج الصناعي العام في فلسطين في عام 1938 (211).

على الرغم من ضعفها، فإن البرجوازية الوطنية الفلسطينية شكلت قوة اقتحمت الميدان السياسي وتزايد دورها القيادي وأحدثت تأثيرًا فاق حجمها ونفوذها الاقتصادي. وإذا كان من المألوف اتسام برجوازية المستعمرات بالمحافظة؛ نتيجة، أولًا انحدارها من طبقة الملاك شديدة المحافظة؛ وثانيًا لطبيعتها الطفيلية، بسبب نشأتها في أحضان الاستعمار؛ وثالثًا بسبب انعدام تراثها الفكري والحضاري. فإن البرجوازية العربية في فلسطين تميَّزت، في مرحلة النهوض الثوري (1930 - 1939)، بثورية نادرة، أولًا لكونها ناشئة، وثانيًا لأنها تجارية متلهفة لامتلاك سوقها، وثالثًا بسبب وقوعها تحت الضغط المزدوج للاستعمار والصهيونية، ولأن الاستعمار البريطاني دأب على أن يخُص البرجوازية الصهيونية بتوكيلات شركاته، ويحجب هذه التوكيلات عن البرجوازية العربية؛ ما جعل ارتباط هذه البرجوازية بالسوق الاستعمارية غاية في الضعف، وانعكس هذا على مواقفها السياسية، فطبعها بالعنف والثورية.

كان الرأسمال الأجنبي (بلغ 80 مليون جنيه فلسطيني في عام 1936) يأخذ برقاب البرجوازية العربية في فلسطين، ما أدى إلى إطالة أمد المرحلة التجارية في حياتها، وإلى ضعف نفوذها، الاقتصادي والسياسي. ومعاناة هذه البرجوازية من المنافسة الأجنبية القوية. ونتيجة لهذا الوضع تنازعها اتجاهان متناقضان: الأول محدود الحجم، وقد ارتبط أصحابه بالاستعمار ومؤسساته؛ والثاني ثوري ساخط، تمثَّل بالتجار الوطنيين المعادين للسيطرة الاستعمارية لسيطرة الرأسمال الأجنبي ومؤسساته.

عبَّر مثقفو البرجوازية، في المجال السياسي، عن مطامحها ومصالحها. ومعروف أن المثقفين تكوَّنوا من خلال التعليم العثماني المحلي، ومن جراء إرسال البعثات التعليمية إلى إسطنبول، وأوروبا، وقد كان معظم هؤلاء المثقفين أقرب إلى تمثيل البرجوازية، وعلى الرغم من انحدار أغلبيتهم من طبقة كبار المـلّاك، فإن تلقّيهم الأفكار الليبرالية والتربية البرجوازية في المدارس، وانتقالهم إلى الوظائف والمناصب والمهن المختلفة (أطباء، صيادلة، محامين، مهندسين، مدرسين ...إلخ) أبعدهم عن كبار الملاك، بقدر ما قرَّبهم إلى البرجوازية. وساهم المثقفون الفلسطينيون بقسط وافر في إثارة الجماهير وتنويرها، بالخطب والمقالات والكتب والندوات. وقد اتسعت دائرتهم، في اطراد، بعد أن أخذوا يقيمون مدارسهم الخاصة؛ لملء الفراغ الهائل الذي أحدثه نظام التعليم الاستعماري الضيِّق. وقد بلغ عدد المتعلمين العرب في عام 1931، نحو 118 ألف شخص من مجموع الأهالي العرب البالغ نحو 857 ألف نسمة، أي كان يمثّل المثقفون نحو 13.75 في المئة من الأهالي

(212). وبلغ عدد المدارس الأهلية في عام 1921/1922، 42 مدرسة، وارتفع عددها إلى 190 مدرسة في عام 1934/1935 (213).

حاول الانتداب فصل المثقف عن الجماهير، من خلال تمييزه بمعاملة خاصة، إلّا أن غالبية المثقفين الفلسطينيين كانت تدرك أهمية وجودها وسط الجماهير. وسرعان ما كان العامل الاقتصادي يُدمج بالعامليْن السياسي والحضاري لدى المثقف العربي، بسبب ضغط الانتداب العنيف على المثقفين، المتمثل بالقيود المهنية التي فرضها عليهم.

وهكذا، تجاذب المثقف العربي الفلسطيني عاملان متعارضان؛ إذ حاول الانتداب رشوته وإغراءه بالفتات من الامتيازات وقتل كرامته وحبه لوطنه. ومن الناحية الأخرى، كان المثقف يرى تطلّعاته الذاتية، وتطلّعات شعبه، تتعرض للإجهاض والإحباط المستمرَّيْن. وذلك بسبب حرص الاستعمار الشديد على الاحتفاظ بالخيوط الرئيسة كلها بين يديه، وبسبب وقفه الوظائف العليا على العناصر البريطانية والصهيونية. وبذا، سرعان ما أدرك هذا المثقف عدم انفصام مصالحه عن مصالح شعبه، وأن الاستعمار هو العقبة الكأداء التي تقف دون تحقيق تلك المصالح.

إذا كانت مواقف المثقفين قد اتسمت بالازدواجية، فبسبب العامليْن سالفي الذكر. وهما اللذان يفسران مظاهر التردد والقلق والانتقال المفاجئ من النقيض إلى النقيض، التي كثيرًا ما اتسم به أداؤهم في الحركة الوطنية. مع هذا كله، كان تأثير المثقفين بالغ الأهمية في الحركة الوطنية الفلسطينية، كما أدوا دورًا فاعــلًا وحاسمًا في شتى الأحزاب السياسية العربية الفلسطينية.

إذا كان إنشاء المصارف العربية (البنك العربي في عام 1930، والبنكيْن الصناعي العربي والزراعي العربي في عام 1935) قد جاء تعبيرًا عن تطوُّر البرجوازية العربية ونضجها، اقتصادياً، فإن المؤتمرات النسائية والطالبية وتكوين الأحزاب والصحف والفرق الكشفية، وقد عبَّرت كلها عن هذا التطور، في المجال السياسي.

كان النشاط قد دبَّ في الحركتيْن، النسائية والطالبية وغيرهما من الحركات التي تُحسب إلى هذا الحد أو ذاك على البرجوازية، في أعقاب هبَّة البراق (1929). بعد أن كان الصحافيون العرب الفلسطينيون قد عقدوا مؤتمرهم، مبكرين، بين 12 و14/11/1927. أما المؤتمر الأول للطلاب، فنجح أبناء الأعيان من طلاب الجامعة الأميركية في بيروت في امتطائه وفرض رؤيتهم عليه؛ فكانت قراراته (12/9/1929) أقرب إلى برنامج كبار الملّاك الذين لم يستسلموا أمام التقدم المطرد لبرنامج البرجوازية؛ فحثَّ كبار الملاك قريناتهم اللواتي عقدن مؤتمرًا للحركة النسائية العربية الفلسطينية في

القدس، في 19/10/1929، وانتهى إلى تنظيم مظاهرة صامتة، بستين سيارة فارهة، طافت شوارع القدس، وتوسَّلت إلى المندوب السامي البريطاني، كي يعفو عمّن دانتهم المحاكم الانتدابية من الثوريين العرب الفلسطينيين. وكان تركيب الحركة النسائية الطبقي مرادفاً لتركيب قيادة الحركة الوطنية الطبقي؛ إذ كانت عقيلات كبار الملاك والبرجوازيين المهيمنين على قيادة الحركة الوطنية، يهيمن على الحركة النسائية. وقد أدى المد الثوري إلى تعاظم الحركة النسائية وتبلورها، فعقد في القدس المؤتمر النسائي العربي الفلسطيني الأول، في السادس والعشرين من تشرين الأول/أكتوبر 1929، وحضره أكثر من ثلاثمئة سيدة. وانتُخبت عقيلة موسى كاظم الحسيني رئيسة له. وقد طلب وفد، مثَّل المؤتمر، من المندوب السامي، إلغاء «وعد بلفور» ووقف الهجرة اليهودية وتنحية المستر نورمان بنتويتش، النائب العام، فوراً، بسبب تحيُّزه إلى الصهيونيين (214).

أما رجال الأعمال العرب الفلسطينيون، فعقدوا مؤتمرًا اقتصاديًا، في 14/11/1929، احتجوا فيه على الحماية الجمركية للصناعات اليهودية في فلسطين، ودعوا إلى تأليف شركة وطنية لتنشيط الزراعة والصناعة والتجارة الوطنية، كما طالب المؤتمر بتأسيس بنك زراعي وإنجاز مشروع «بنك مصر - فسطين». وسياسيًا، منح المؤتمر صوته إلى «مطالب الأمة العربية الفلسطينية السياسية» (215).

نأتي إلى الطلاب العرب الفلسطينيين، فقد تضاعف عددهم في البلاد؛ فبينما كان 10662 في عام 1919/1920، نجده قد بلغ 24837 طالبًا في عام 1931/1932، و50020 في عام 1938/1939 (216). وقد عقدوا مؤتمرهم الأول في 12 أيلول/سبتمبر 1929، حيث جاءت قراراته مرادفة لموقف قيادة الحركة الوطنية: «1 - إلغاء وعد بلفور ...؛ 2 - الإسراع في عقد المؤتمر الثامن [للحركة الوطنية]؛ 3 - المطالبة بالحياة النيابية؛ 4 - إرسال وفد إلى أوروبا، يمثل البلاد ويُطلع الشعب على أعمال رجال حكومته؛ 5 - إيقاف سيل الهجرة الصهيونية». كما طالب بيانه بـ«الضرب على أيدي تلك الفئة الخبيثة - فئة السماسرة». وناشد البيان الشعب للعمل على «حمل الحكومة، بالوسائل المشروعة، على البر بوعدها الذي قطعته عام 1915» (217). وقد جذب الطلاب إلى الحركة الوطنية - إضافة إلى القهر الوطني الذي دأب الانتداب البريطاني على ممارسته ضدهم - سياسة تضييق التعليم وارتفاع تكاليفه ونُدرة فرص التعيين في الوظائف الرسمية عند التخرُّج.

ثالثًا: تأسيس الأحزاب

عُقد «مؤتمر الشباب العربي الفلسطيني الأول» في كانون الأول/ديسمبر 1932، وترأسه راسم الخالدي؛ وانتهى إلى المصادقة على ميثاق تضمّن

الإقرار بوحدة الأمة العربية والعمل من أجل استقلالها ورفض الاستعمار ومقاومته، واعتبار بيع الأرض للصهيونيين خيانة عظمى. وانتخب المؤتمر لجنة تنفيذية، ضمّت 38 عضوًا، انبثق منها مكتب للعمل اليومي، من: راسم الخالدي (رئيسًا) وعيسى البندك (نائبًا للرئيس) وحمدي النابلسي (أمينًا للصندوق) ويوسف عبده وسعدي الشوا (أمانة السر). وفي أيلول/سبتمبر 1933، استقالت هيئة المكتب، وانتُخب مكتب جديد، برئاسة يعقوب بك الغصين، وعضوية كل من أدمون روك وسعيد الخليل ولطف عودة وسليم شهاب الدين. وفتح المكتب فروعًا للمؤتمر في المدن الفلسطينية كلها، وفي معظم قراها، وبذا تحوَّل المؤتمر إلى حزب سياسي. وعُقد المؤتمر الثاني في حيفا، في العاشر من أيار/مايو 1935، حضره نحو ألف شاب، حيث دعا إلى وحدة الشباب والعناية بالمشاريع الاقتصادية والعمرانية، وحذَّر الأمة من الانخداع بوعد الاستعمار، ووعد المؤتمر بالدعاية للقضية في الداخل والخارج، والعمل من أجل الوحدة العربية، وتأسيس شركة لإنقاذ الأراضي، برأسمال قدره 60 ألف جنيه، وتوسيع عدد المدارس وإرسال بعثات علمية إلى الخارج وتعديل مناهج التعليم وجعل التعليم إلزاميًا والعناية بالصحة وتأليف النقابات العمالية (218). وجاءت هذه القرارات لتؤكد الطبيعة الطبقية للمؤتمر، فهو يمثل، بوضوح كامل، مطامح البرجوازية الناشئة ومصالحها.

لم يكن مؤتمر الشباب هو الحزب السياسي الوحيد في البلاد؛ إذ سرعان ما تشكل العديد من هذه الأحزاب، قبل هذا المؤتمر وبعده؛ إذ فسحت وفاة موسى كاظم الحسيني، في 26 آذار/مارس 1934 المجال أمام تأليف الأحزاب، فبوفاته اختفت اللجنة التنفيذية التي نخر عظامها الوهن، وتمكّنت منها أمراض الشيخوخة المُبكِّرة، وأصبحت لا تلائم الظروف الكفاحية الجديدة. وإن انعكس افتقار البرجوازية إلى الانسجام وتداخلها مع طبقة كبار الملّاك وعدم حدّة التمايز الطبقي، على الأحزاب السياسية العربية التي نشأت في فلسطين، ما جعل من الصعب تحديد التمثيل الطبقي لكل حزب على حدة. وكانت هذه الأحزاب مجرد تشكيلات فوقية، انعدم ارتباطها التنظيمي بالجماهير. وجاء معظمها في صورة عشيرة صغيرة، رئيس الحزب فيها بمنزل رئيس العشيرة.

قبل نشوء الأحزاب السياسية العربية المعروفة، تأسّس «حزب الأحرار العربي الفلسطيني»، مركزه حيفا، في آذار/مارس 1930، وكان هدفه المعلن هو «الاستقلال التام»، وتضمّنت أهدافه التكتيكية: «تأسيس حكومة وطنية، مسؤولة أمام برلمان، ذي صلاحية تامة، ويسعى مع الحكومة البريطانية لعقد معاهدة، تُقام على أسس شريفة، تضمن مصالح البلَدين» (219). وفي وقت لاحق، وصف مراسل يومية مصرية، وثيقة الصلة بالبريطانيين في فلسطين، هذا الحزب بأنه «حيادي، وأنه يعمل لخدمة البلاد، بالطرق المعتدلة

المشروعة» (220). إلّا أن هذا الحزب سرعان ما اختفى من المسرح السياسي، من دون أن يخلف وراءه أثرًا يُذكر. ويمكننا الاستدلال على طبيعة الحزب الطبقية، حين نطلّع على أسماء أعضائه القياديين الذين حضروا اجتماع قيادته في حيفا، في العاشر من أيار/مايو 1931: من عكا: أسعد الشقيري (مؤسس الحزب) وتوفيق العبد الله وحبيب حوا وقاسم الشقيري وأحمد الشقيري (221) وسليم قبلاوي وعبد الله مخلص؛ ومن الناصرة: توفيق الفاهوم شكري قطينة؛ ومن جنين: عفيف عبد الهادي؛ ومن يافا: علي المستقيم؛ ومن حيفا محمود الماضي وحنا عصفور (سكرتير الحزب) (222). وبعض هؤلاء ثورة مضادة، ومن المتهمين بالتعاون مع الحركة الصهيونية، وممن باعوا وسمسروا لها في مجال الأراضي.

أما باقي الأحزاب الفلسطينية، فتألفت على التوالي:

- حزب الاستقلال العربي: أُسّس في القدس، في آب/أغسطس 1932، ومؤسّسوه هم: عوني عبد الهادي، رشيد الحاج إبراهيم، معين الماضي، محمد دروَزة، صبحي الخضرا، سليم سلامة، فهمي الغبوشي، أكرم زعيتر، عجاج نويهض. ثم انضم إليهم حمدي الحسيني وحربي الأيوبي، ليشكلوا الهيئة المركزية للحزب، وليتولّى عوني عبد الهادي سكرتارية الحزب (223). ويقول أحد مؤسسي الحزب إن إنشاء الحزب جاء إبان الحديث عن ضرورة «تجديد شباب الحركة الوطنية وتصحيح سيرها، حيث يدخل في منهجها النضال ضد الإنكليز ومصارحتهم العداء، واعتبار مداراتهم منافية للإخلاص والصبغة الوطنية». وعزا البيان الأول للحزب، في تموز/يوليو 1932، قيام الحزب، إلى الحاجة الماسّة «لحركة وطنية خالصة، على يد حزب سياسي استقلالي، يكافح الاستعمار، وما جرَّه من نكبات» (224). وفي مواقف الحزب وكتابات أقطابه، بقي «حزب الاستقلال» يندِّد بالاستعمار، بوصفه «أُس البلاء»، أما الصهيونية، فمجرد عَرَض من أعراض هذا الغصب، ومظهر من مظاهره (225).

على الرغم من أن تركيب الحزب الطبقي كان من المثقفين وأبناء كبار الملّاك والبرجوازيين، فإنه كان أقرب الأحزاب السياسية تعبيرًا عن مصالح البرجوازية. كما عبَّر الحزب عن سخط المثقفين، حين أشار في بيانه - الذي أصدره لمناسبة ذكرى «وعد بلفور» (2/11/1932) - إلى الموظفين البريطانيين والغرباء اليهود الذين «يبتلعون الجزء الأكبر من الميزانية، وثلثها يُنفق على الحراب التي تحمي المشروع الصهيوني». وشجب البيان موقف الحكومة من الفلاح، وندَّد بالبطالة التي تفشَّت في البلاد، والضرائب الباهظة التي فُرضت والأسعار المرتفعة وسياسة التعليم الضيِّقة وقانون المطبوعات التعسفي (226).

أما شعارات الحزب الرئيسة الواردة في قانونه، فكانت: حظر بيع الأراضي ووقف الهجرة واستقلال فلسطين واتحادها مع الأقطار العربية (227).

نجح الحزب، فكرياً، حيث سادت شعاراته، إلّا أنه فشل تنظيميًا، حيث لم يتعد أعضاؤه عشرات قليلة من المثقفين والوجهاء. وجاء وقف نشاط الحزب بعد نحو سنة ونصف السنة على إنشائه (كانون الأول/ديسمبر 1933)، تعبيرًا عن هذا الفشل التنظيمي؛ إذ اعتمد على مساندة الأمير فيصل بن الحسين الذي نصحه الاستعمار البريطاني بعدم التدخل في القضية الفلسطينية، ثم ما لبث أن توفي، فذوى الحزب وتوقف نشاطه.

- حزب الدفاع الوطني: أُسّس في القدس، في الثاني من كانون الأول/ ديسمبر 1934، برئاسة راغب النشاشيبي وهيئة مركزية مؤلفة من: يعقوب فرَّاج، الحاج نمر النابلسي، مغنَّم مغنَّم، حسن صدقي الدجاني، عبد الرحمن التاجي، عمر البيطار، عاصم السعيد، سليمان طوقان، الشيخ مصطفى الخيري، عادل الشوا، عيسى داود العيسى (228). وعبَّر الحزب، سياسيًا، عن الثورة المضادة في فلسطين، وكتلتها الأساسية من الكومبرادور والسماسرة وجناح كبار الملاك، ممن علَّقوا الأمل على الانتداب.

- الحزب العربي الفلسطيني: أسس في القدس، في 24 نيسان/أبريل 1935، برئاسة جمال الحسيني. وتكوَّن مكتبه من جمال الحسيني وألفرد روك وفريد العنبتاوي وإبراهيم درويش والشيخ محمد علي الجعبري ويوسف ضيا الدجاني (229). وكان المفتي هو الأب الروحي لهذا الحزب، ما جعل أكثرية الجماهير الفلسطينية تلتف حوله، وإن عبَّر عن الاتجاه الإصلاحي في الحركة الوطنية، عاكسًا خط الكتلة الكبيرة من كبار المـلّاك، على الرغم من زعمه أنه يعمل «لاستقلال البلاد، ضمن الوحدة العربية، ورفع الانتداب ودفع الخطر الصهيوني» (230).

- حزب الإصلاح: أُسّس في القدس، في 18 حزيران/يونيو 1935، وقادته سكرتارية ثلاثية، من: حسين فخري الخالدي ومحمود أبو خضرة وشبلي الجمل. في حين أُلّفت لجنته التنفيذية، إضافة إلى سكرتارييه الثلاثة، من إسحق البديري وفهمي الحسيني وسعد الله قسيس وحسن خليفة والحاج نمر حماد والمحامي جورج صلاح وإبراهيم حقي التاجي الفاروقي وعيسى البندك وحامد عمرو ويعقوب برتقش (231). وتضمن برنامجه: استقلال فلسطين، ضمن الوحدة العربية، والسعي عند الحكومة لعقد معاهدة بين العرب والبريطانيين، على غرار المعاهدة العراقية - البريطانية، ومقاومة الوطن القومي اليهودي ووقف الهجرة وبيوع الأراضي ومطالبة الحكومة بتأسيس الحكم الذاتي (232).

- حزب الكتلة الوطنية: أسّس في نابلس، في الرابع من تشرين الأول/أكتوبر 1935، برئاسة عبد اللطيف صلاح. وضم مكتبه، إضافة إلى الرئيس: عبد الله مخلص وعبد الله متري وحمدي النابلسي وشفيق عسل (233). ومن أهدافه الرئيسة: «السعي إلى استقلال فلسطين التام والمحافظة على عروبتها، ضمن الوحدة العربية».

أما الحزب الشيوعي الفلسطيني، فقد وحَّد صفوفه بين الشيوعيين العرب واليهود، ودأب، منذ نشأته، على الكفاح، بلا هوادة، ضد الاستعمار والصهيونية. وقد جاء توسُّعه، تنظيمياً في أوساط المستوطنين اليهود، أكثر منه في أوساط الأهالي العرب. وربما كان مردّ ذلك إلى الوعي الطبقي العالي بين العمال اليهود، عنه بين العمال العرب. وتمكَّن الحزب، بعد هبَّة 1929، من تصحيح خطه السياسي، عبر مؤتمره السابع، غداة الهبَّة المذكورة، حيث انتقد نفسه، لتقصيره إزاءها، ورأى أن واجبه كان يحتِّم عليه «تشجيع الثورة وتوسيعها وقيادتها». ومن يومها، أخذ الحزب يمد نشاطه إلى الريف، وتوسَّع في توزيع نشراته الفكرية والتحريضية على القرويين المترددين على الأسواق الأسبوعية، وبدأت قيادته بتطهير صفوفه من العناصر المشبوهة بميولها الصهيونية، وفتحت القيادة أبواب الحزب على مصاريعها للعرب الفلسطينيين، وأصبح السكرتير العام للحزب، منذ عام 1933 فصاعدًا، عربيًا (رضوان الحلو)، وبدأ بالتغلغل في التجمعات الجماهيرية العربية (الورش، النوادي، الأسواق الريفية). وأصبح على كل مرشح لعضوية الحزب، يهوديًا كان أم عربيًا، أن يُقر، قبل كل شيء، بأن «هبَّة 1929 كانت تعبيرًا عن ثورية الجماهير العربية» (234).

اعتُبر المؤتمر السابع للحزب الشيوعي، في كانون الأول/ديسمبر 1930، أهم مؤتمراته على الإطلاق، لما صدر عنه من تحليلات وتحديدات صائبة، كان لها بالغ الأهمية في توضيح طبيعة القضية الوطنية ومهمات القوى التقدمية حيالها، والموقف الصائب من الوحدة العربية والنضال في الريف والكفاح ضد الصهيونية. وحدَّد الحزب هدفه الرئيس للنضال، بـ«تحرير البلاد، القومي والاجتماعي، من الإمبريالية البريطانية، ومن الصهيونية، ومن طبقة الأفندية» (235).

خلاصة القول، تميَّزت المرحلة الثانية من الحركة الوطنية (1930 - 1939) بازدياد مساهمة الحزب الشيوعي الفلسطيني في القضية الوطنية، فكرياً وكفاحياً، على نحو ملحوظ.

رابعًا: الفلاحون

تزايد تسرُّب الأرض من أيدي الفلاحين، وأصبح لدى الجماعات الصهيونية في عام 1930، نحو 1250000 دونم من الأراضي، أي نحو ثلث الأراضي الزراعية، وتضاعف عدد الفلاحين المطرودين من الأرض، وتدهورت حالتهم إلى فقر مدقع، ما حال دون تطوُّرِهم الاقتصادي؛ إذ عجزوا عن شراء المعدات والبذور اللازمة لتطوير زراعتهم. كما حُرموا من إمكانات تسميد أراضيهم، وأرغمتهم الضرائب الباهظة (التي زادت على 35 في المئة من الدخل) والأسعار المتدنية للمحاصيل، على التخلي عن مزارعهم، سعيًا وراء عمل بأجر في أراضي كبار الملاك، أو في المشاريع الصناعية في المدينة. وفي أي اتجاه استدار الفلاح، كان يصطدم بواقع السيطرة الصهيونية؛ فأخصب الأراضي انتزعوها، في حين كانت حكومة الانتداب تحاصر الفلاح بالقيود التي تفرضها على مزروعاته وتسويقها. ولقد أخفى نظام العمل المهاجر هذه الأزمة الزراعية، ما أخَّر قيام الفلاحين بدورهم بصفتهم قوة سياسية واعية، منظمة ومستقلة، في إطار الحركة الوطنية.

حتى برجوازية الريف، الأوفر حظًا، وهي التي تزرع المحاصيل النقدية القابلة للتصدير، عاشت في فزع وقلق دائمَيْن، وكتمت أنفاسها الاحتكارات الإمبريالية التي حددت أسعار المحاصيل التي تنتجها برجوازية الريف، وكذا أثمان السلع المصنوعة التي تصدِّرها إليها هذه الاحتكارات.

لقد كان في فلسطين في عام 1931، نحو 500 ألف فلاح عربي. واشتد التمايز الطبقي في الريف حدَّة؛ إذ كان 30 في المئة منهم بلا أرض (نحو 20 ألف أسرة) بينما امتلك 50 في المئة من الفلاحين أرضًا صغيرة، لا تُقيم أوَدهم. وكان 250 من أشباه الإقطاعيين يحوزون نحو أربعة ملايين دونم، عمل فيها نحو 150 ألف عامل زراعي (236).

في عام 1930، كانت أسعار الأرض قد تضاعفت 13 مرة عَمّا كانت عليه قبل الحرب العالمية الأولى، ما أغرى كبار الملّاك العرب في فلسطين على التسابق إلى بيع أراضيهم (237)، أي إن أسباب هبَّة البراق بقيت على حالها، وإن ازدادت حدةً وتعقيدًا. وأقدمت حكومة الانتداب على بعض الإصلاحات السطحية، إلّا أن الهبوط المدمِّر في أسعار المنتوجات الزراعية، في فترة الأزمة الاقتصادية (هبطت في عام 1933 بنسبة 70 - 75 في المئة، عمّا كانت عليه في عام 1929) بدَّد هذه المحاولات. وأخذت أسواق تصريف المحصولات تضيق، شيئًا فشيئًا، وتدهور دخل الفلاح بشكل لافت. وأصبح الحد الأدنى لعيش عائلة فلاح متوسط تتطلب ثلاثة أضعاف دخلها. وقد أُبيدت البذور نتيجة الجفاف والجراد طوال الفترة بين عامي 1930 و1932، ووقعت محصولات الفلاح في أيدي كبار الملاك المستغِلين والمُرابين، وناء الفلاح تحت نير الضرائب الباهظة (238).

في تلك المرحلة، تم إجلاء عرب وادي الحوارث عن أراضيهم، عنوة، وقُدرت مساحة الأراضي التي كانوا يعملون فيها بأربعين ألف دونم، ما زاد من حدّة الأزمة الزراعية، وأكد مخاوف الفلاحين من الاستيطان الصهيوني.

هذا كله، جعل الفلاحين يتصدرون النهوض الثوري ومزج شعارات التحرر الوطني بشعارات الأرض.

خامسًا: الحركة العمالية

سبقت الطبقة العاملة العربية في فلسطين إلى الوجود البرجوازية الوطنية؛ إذ تكوَّنت الطبقة العاملة نتيجة حاجات المشاريع العمرانية الاستعمارية في البلاد (السكك الحديد ومد الطرق وتوسيع الموانئ ...إلخ). ومع تزايد انتزاع الأراضي منهم، تدفق الفلاحون إلى المدينة، استجابة لحاجات الصناعة الناشئة، وتحوَّل آلاف البدو إلى عمال، هربًا أيضًا من فقرهم المدقع. كما انضمت إليهم فئات واسعة من أفراد الفئات الوسطى الذين قذف بهم النشاط الرأسمالي إلى صفوف الأجراء. وأخذ حجم الطبقة العاملة العربية في فلسطين بالاتساع، فبلغ عدد العمال العرب في عام 1925، خمسة آلاف عامل، ارتفع إلى 11 ألفًا في عام 1929، وقفز في عام 1935 إلى 33 ألفًا (239). وفي عام 1939، وبسبب ثورة عام 1936، انخفض عددهم إلى 3029 عامــلًا، في حين بلغ عدد العمال اليهود، آنذاك، 13939 (240).

في عام 1925، انفصلت عن «نقابة سكة الحديد والبرق والتلغراف»، في حيفا، مجموعة عربية من العمال، وكوَّنت «جمعية العمال العربية» التي ضمت عند تأسيسها 300 عامل عربي (241).

مع اتساع الهجرة اليهودية إلى فلسطين وازدياد طرد الفلاحين العرب من أراضيهم، ونتيجة لضعف تطور الإنتاج الصناعي العربي في فلسطين، تضاعف عدد العاطلين من العمال العرب، ووصل مجمل عددهم في عام 1930 (بحسب تقرير سمبسون) إلى أكثر من 30 ألفاً، وانخفضت أجور العاملين إلى 50 في المئة (242). فكان العمال الفنيون يحصلون على أجر يومي يتراوح بين 8 و10 قروش. وفي الأعوام الثلاثة التالية، ازدادت الأجور انخفاضًا (243). وفي تشرين الأول/أكتوبر 1930، تجاوز عدد العمال العرب العاطلين 12 ألفًا، بحسب إحصاءات الحكومة. وقد خصَّت حكومة الانتداب العمال اليهود بالعوْن والمساعدات (244). وفي نهاية عام 1935، ارتفع عدد العاطلين إلى 23 ألف عامل عربي (245).

لعل ما فاقم أزمة العمال العرب، توسُّع الصهيونيين في الاستغناء عن العمال العرب الذين كانوا يعملون لديهم؛ ففي شباط/فبراير 1935، كان يعمل في أربع مستعمرات يهودية (ملبَّس، ديران، وادي حنين، الخضيرة) 6214 عامــلًا

عربيًا، وبعد ستة شهور هبط عددهم إلى 2267 عامــلًا، وبعد نحو عام، انخفض هذا العدد إلى 677 فقط (246). كما أدى ارتفاع إيجارات المساكن والغلاء الفاحش الذي تسبَّبت به الهجرة الصهيونية، إلى تردي حالة العمال العرب أكثر فأكثر.

لكل ما تقدم، شهدت فلسطين، بين عامي 1930 و1935، صعودًا ملحوظًا في الحركة العمالية العربية في فلسطين. وبين عامي 1931 و1932، فحسب، نُظِّم عشرون إضرابًا عماليًا، شارك فيها أربعة آلاف عامل عربي. وكان من أعنف هذه الإضرابات، الإضراب العام للسائقين في تشرين الأول/أكتوبر 1931 الذي استمر 11 يومًا، وإضراب عمال مصنع نيشر للأسمنت في حيفا (أيلول/سبتمبر 1932)، وإضراب الحجَّارين في حيفا والقدس (حزيران/يونيو وآب/أغسطس 1932 على التوالي). إضافة إلى إضراب عمال: النسيج والجلود والسكك الحديد وشركة نفط العراق. وقد أدى معظم هذه الإضرابات إلى اصطدام المُضربين برجال الأمن (247). وبين عامي 1932 و1935، نُظِّم 26 إضرابًا، شارك فيها أربعة آلاف عامل عربي (248).

تبلورت الحركة العمالية العربية الفلسطينية بفعل تأثير التطور الرأسمالي في التكوين الاجتماعي العربي. وعقدت الحركة العمالية العربية في فلسطين مؤتمرها الأول، في كانون الثاني/يناير 1930، غير أن الطبقة العاملة العربية كانت لا تزال تعاني تواضع نضجها السياسي، وتفتقر إلى الوعي الطبقي والتقاليد النقابية العمالية، ويشلّها القهر الاستعماري ووصاية البرجوازية المحلية عليها. وفي عام 1934 أُسّست في يافا «جمعية العمال العربية»، وضمَّت 4700 عضو. ثم أخذت النقابات العمالية بالانتشار في مدن فلسطينية أخرى شتى.

عندما اتسعت عمليات الحاميات الصهيونية ضد العمال العرب، وتمادت في طردهم من المشاريع اليهودية، تألفت في القدس ويافا وحيفا، في عام 1934، حاميات عمالية عربية، لمواجهة عمليات الحاميات الصهيونية. وتبع ذلك لجان عمالية عربية، ظهرت على المسرح السياسي، أول مرة، لمناسبة حلول ذكرى «وعد بلفور»، في عام 1934، عندما أعلن عمال المواصلات إضرابًا شامــلًا في فلسطين كلها (249).

أوضحت القيود المفروضة على الحركة النقابية العمالية والحرمان من الحقوق السياسية، للطبقة العاملة، الارتباط الوثيق بين السياسة وما يعانيه العمال من ظروف قاسية في الحياة والعمل. لذا، طبيعيًا، أن يكون للطبقة العاملة هذا الدور الملحوظ في الحركة الوطنية. وعلى الرغم من وقوعها تحت قيادة دخيلة، لم تصدر عنها، فإنها مارست ضغوطها على تلك القيادة،

وشلّت تذبذبها - إلى حد بعيد - لمصلحة الحركة العمالية بشكل خاص، والحركة الوطنية بوجه عام.

سادسًا: البدو

ازدادت الأوضاع الاقتصادية في البادية سوءًا؛ فبحسب إمام القضاء وواعظه العام عن قضاء بئر السبع، علي النجدي، بلغ متوسط إنتاج الدونم الواحد في أراضي قضاء بئر السبع، 33750 جنيهًا، في حين بلغت المصاريف - من ضرائب وخلافه - 22940 جنيهًا، وكانت كل عائلة بدوية تخسر، في كل عام، نحو 2365 جنيهًا، على أغنامها التي تربيها. ولم تقدم الحكومة قروضًا للعلف، إلّا النزر البسيط؛ ففي عام 1931، قدمت الحكومة إلى البدو مبلغ 8699 جنيهًا، وفي عام 1932، قدمت 3640 جنيهًا فقط (250).

بعد الاحتلال البريطاني لفلسطين، توسَّعت المنظمات الصهيونية - تؤازرها حكومة الانتداب - في شراء الأراضي الواسعة من شيوخ القبائل، ما زاد أزمة البدو تفاقمًا (251)، ودفعهم إلى هجرة باديتهم والنزوح إلى شرق الأردن وسورية والجزيرة العربية، واتجه بعضهم إلى المدن الفلسطينية للعمل فيها، لذا نرى أن عددهم انخفض إلى 67 ألف نسمة في عام 1936، بعد أن كان 103 آلاف في عام 1922 (252).

في صيف 1931، حاولت حكومة الانتداب احتواء هذه القبائل البدوية؛ فأصدرت قانونًا قضى بتشكيل «محاكم العشائر»، في قضاء السبع. تألف كل منها من ثلاثة أو أكثر من مشايخ بئر السبع، للنظر في القضايا التي يُحيلها رئيس المحكمة المركزية، أو قائمقام القضاء. ويُعيَّن هؤلاء المشايخ بقرار من حكام اللواء الجنوبي، بعد موافقة رئيس المحكمة المركزية. كما نصَّ القانون على تشكيل «محكمة استئناف عشائرية» للنظر في القرارات المستأنفة من محاكم العشائر في قضاء بئر السبع، برئاسة قائمقام القضاء، وعضوية شيخيْن، يختارهما ممن لم يشتركوا في محاكمة القضية المستأنفة (253)، إلّا أن الحكومة عادت وألغت محاكم العشائر هذه، بعد أقل من عام ونصف العام من صدور القانون المذكور (254). ويبدو أن هذا الإلغاء جاء بعد مقاطعة البدو تلك المحاكم، وتمسّكهم بمحاكمهم الخاصة التي تشكلها عشائرهم.

أدى سوء أحوال البدو إلى انخراطهم في المعارك الوطنية؛ فشاركوا في هبَّة عام 1929، وما تلاها من حركات ثورية.

سابعًا: نهوض ثوري

كان طبيعيًا، إزاء كل ما سبق، أن تنجذب طبقات الشعب العربي الفلسطيني إلى الحركة الوطنية، وأن تتفاوت ثورية كل منها، بقدر تفاوت حَجم القهر

الوطني والطبقي الذي تتعرّض له كل منها. وقد عاشت الحركة الوطنية نهوضًا ثوريًا، امتد زهاء عشرة أعوام (1930 - 1939)، باستمرار متقطع. ولقد عبَّر النهوض الثوري عن نفسه من خلال المؤتمرات والمظاهرات والصدامات الدامية مع القوات البريطانية والصهيونية، على حد سواء.

في مجال مقاومة بيوع الأراضي، أُسّس في عام 1932، «صندوق الأمة» لشراء الأراضي وإنقاذها والحيلولة دون سقوطها في أيدي الصهيونيين. ومن الطريف أن ثمانية من مؤسسي الصندوق كانوا سماسرة لبيع الأراضي للشركات والعناصر الصهيونيين (255). وباشر الصندوق نشاطه في عام 1934، ونجح في جمع 2400 جنيه فلسطيني، لم تُمكِّنه إلّا من شراء 100 دونم في غزة، بقي بقية ثمنها على ذمة الصندوق، سنوات عدة، ومن المعروف أن مؤسسي الصندوق كانوا قد تصرَّفوا على أساس أنهم سينجحون في جمع 60 ألف جنيه.

شنَّ «المجلس الإسلامي الأعلى» حملة دعائية واسعة - من خلال المساجد والصحف - ضد بيع الأراضي للصهيونيين، وشجع الملّاكَ على تسجيل أراضيهم «وقفًا» على ورثتهم، ليحولوا دون تسرُّبها إلى الصهيونيين (256).

في عام 1934، تصدى فلاحو وادي الحوارث للقوات العسكرية البريطانية التي كُلّفت بإجلائهم عن الأرض التي يفلحونها. وسقط خلال الصدام أحد الفلاحين شهيدًا، بينما أصيب سبعة من أفراد الشرطة البريطانيين، وخمسة من أفراد الشرطة الفلسطينيين بجروح، جراء إصابتهم بالحجارة التي رشقها عليهم الفلاحون (257).

قدمت «اللجنة التنفيذية للمؤتمر النسائي العربي الأول» مذكرة إلى لجنة الانتداب الدائمة في جنيف، في 28 كانون الثاني/يناير 1932، أشارت فيها إلى شكاوى الفلاحين وعجز حكومة الانتداب عن حمايتهم، ودعت إلى إلغاء «وعد بلفور» و«صك الانتداب»، وإلى إقامة حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي مُنتخب، وصولاً إلى الاستقلال التام، ضمن اتحاد فدرالي عربي (258).

في صيف 1931، انفجرت مظاهرة في نابلس، دعا فيها الخطباء إلى مقاطعة حكومة الانتداب، وإلى التسلّح لمواجهة الخطر الاستعماري والصهيونية. ووقع صدام دامٍ بين المتظاهرين والقوات البريطانية، سقط فيه العديد من الجرحى، وجرى اعتقال بعض قادة المظاهرة (259). كما قمعت القوات البريطانية إضرابًا سياسيًا، نظّمه عرب فلسطين في آب/أغسطس 1031، للاحتجاج على تسليح حكومة الانتداب مستوطني المستعمرات اليهودية. وأحبطت الحكومة نفسها إضرابًا آخر لسائقي سيارات الأجرة العرب الفلسطينيين (260).

هنا نصح المندوب السامي البريطاني، في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر 1932 حكومته بالإسراع في إقامة المجلس التشريعي، لامتصاص النقمة وتفويت الفرصة على العناصر الثورية العربية في فلسطين. وفي 22 آذار/مارس 1933، أذاع موسى كاظم الحسيني بيانًا، عبَّر فيه عن خيبة أمله من حكومة الانتداب، ويأسه من إمكان تصدّيها للهجرة اليهودية، أو بيوع الأراضي، واعتبر الحسيني الحكومة «الخصم الحقيقي». وإن كان رئيس اللجنة التنفيذية قد عاد وأكد أن التخلّص من ذاك الخصم سيكون «بكل طريقة مشروعة»، ثم عاد وطلب إلى الأمة أن تُعدّ «نفسها للأعمال الجريئة»، ودعا إلى عقد اجتماع واسع في يافا (261). وفي 26 آذار/مارس، عُقد الاجتماع الذي ضم نحو 600 شخص. وعكس - الصراع الذي انفجر في جلساته - مدى احتدام التناقضات الناشئة بين البرجوازية وكبار الملّاك، حيث رغبت البرجوازية في مقاطعة الحكومة، في حين حرص كبار الملّاك على جسورهم معها. وإن كان المؤتمر قد انتهى إلى اعتبار حكومة الانتداب مسؤولة عمّا يجري في فلسطين، من هجرة وبيوع أراضٍ وتهيئة البلاد للوطن القومي اليهودي، لذا، قرر المؤتمر مقاطعة حفلات الحكومة ولجانها والبضائع البريطانية والصهيونية، على حد سواء، فضلاً عن الامتناع عن دفع الضرائب (262). وأصدر رئيس اللجنة التنفيذية بيانًا، طالب فيه العرب الفلسطينيين العاملين في اللجان الحكومية بالانسحاب من هذه اللجان، فقد «انقضى زمن الهوادة»، وطلب إلى الجميع مقاطعة حفلات الحكومة وولائمها. ثم أصدر بيانًا آخر، دعا فيه الأمة إلى مقاطعة البضائع الصهيونية والبريطانية وتشجيع المصنوعات العربية (263).

ما إن حلَّ خريف 1933، حتى كانت الأزمه الثورية قد نضجت، ما أفضى إلى انتفاضة تشرين الأول/أكتوبر 1933.

ثامنًا: انتفاضة عام 1933

اتسعت الهجرة اليهودية خلال عام 1933 أكثر من أي وقت مضى، بفعل ازدياد الضغط النازي ضد اليهود الألمان، بعد وصول الأول إلى سُدَّة الحكم في ألمانيا، في مطلع العام نفسه. وفي أول نيسان/أبريل 1933، دخل فلسطين 15 ألف مهاجر يهودي. وطالبت المنظمات الصهيونية بـ24 ألف تأشيرة دخول خلال الشهور الستة التالية (264). واتخذ المؤتمر الصهيوني في براغ (آب/ أغسطس 1933)، قرارًا، ناشد فيه الحكومة البريطانية فتح فلسطين لهجرة يهودية غير محدودة، حتى يمكن تحويل فلسطين إلى وطن قومي يهودي (265). وأصبح الوضع يُنذر بالانفجار، في أي وقت. وتحت ضغط الجماهير، أقرّت اللجنة التنفيذية العربية، في اجتماع عقدته في القدس، في 25 أيلول/ سبتمبر 1933، القيام بمظاهرات في مدن فلسطين كلها.

خلال التقائهم بالمندوب السامي، أسرَّ بعض قادة الحركة الوطنية إليه بأنهم دُفعوا إلى هذه المظاهرات، تحت ضغط الشعب، وأنهم كانوا يأملون في أن تنقذهم الحكومة من هذا المأزق وتساعدهم (266). وهرع بعضهم إلى حاكم يافا، مُبدين له مخاوفهم من انفجار «اضطرابات» جديدة. وكشف هذان الموقفان مدى فزع قيادة الحركة الوطنية من حركة الجماهير، وحرص الأولى على لجم الثانية وإبقائها حبيسة المشروعية وأوهام التسوية المستحيلة. وظهر التباين صارخاً بين ثورية الجماهير وتردُّد القيادة ووهنها؛ ففي الوقت الذي طالبت اللجنة التنفيذية بحكومة وطنية، هتفت الجماهير بسقوط الاستعمار البريطاني. وفي الوقت الذي طالبت اللجنة التنفيذية الجماهير بتنظيم إضراب ليوم واحد، وفي يافا فحسب، نرى الجماهير تواصل الإضراب مدة ثمانية أيام، وفي فلسطين كلها. وبينما كانت دماء الشعب تسيل في الشوارع، كان موسى كاظم الحسيني يقابل آرثر واكهوب، المندوب السامي البريطاني الذي وعده بإشراك كبار الملّاك في الحكم، إن هم أجهضوا الانتفاضة، إلّا أن الحسيني أفهم المندوب السامي أن اللجنة التنفيذية فقدت السيطرة على الشارع، وخرج من الاجتماع، ليطلب إلى التجار العرب وقف الإضراب! وسرعان ما أصدرت اللجنة التنفيذية بياناً - في 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1933 - نصحت فيه الشعب بهجر الإضراب والمظاهرات (267).

1 - أحداث الانتفاضة

في القدس، تظاهر نحو خمسة آلاف عربي، في 13 تشرين الأول/أكتوبر، شاركتهم نحو خمسين امرأة، واصطدم بهم رجال الأمن، فسقط منهم 35 جريحاً، وخمسة من رجال الأمن. وبناء عليه، قررت اللجنة التنفيذية تنظيم مظاهرة أخرى في يافا، في السابع والعشرين من الشهر نفسه، بدلاً من اليوم التالي لمظاهرة القدس، كما كان مقرراً. وفي الموعد المحدّد، اندفع أربعة آلاف متظاهر عربي إلى مبنى الحكومة في يافا، تقدّمهم رئيس اللجنة التنفيذية، مطالبين بوقف الهجرة اليهودية وحظر بيوع الأراضي. إلّا أن رجال الأمن وحرس الحدود (نحو 1000 رجل) تصدوا للمتظاهرين وفتحوا النار عليهم، ما دفع هؤلاء إلى مهاجمتهم، هاتفين بسقوط الاستعمار البريطاني. وصمد المتظاهرون أمام الجند المسلحين في بسالة نادرة. وتمخضت تلك الصدامات عن مقتل أحد رجال الشرطة وجرح اثنين آخرين. في حين قُتل 12 عربياً، وأُصيب 78 بجروح، وأُلقي القبض على عشرات المتظاهرين. وسرعان ما انتقلت الشرارة إلى حيفا، حيث هاجم ألفا متظاهر محطة سكة الحديد ومركز الأمن فيها واقتحموهما. وفي نابلس، هاجم ثلاثة آلاف متظاهر محطة سكة الحديد وفرع «بنك باركليز» البريطاني، وأعلن الطلاب الإضراب، واستاءت الحكومة من نشاط تلامذة المدرسة الإصلاحية في نابلس، فذهب نائب مدير المعارف، فرل، بنفسه، ليجلد زعماء التلامذة فيها. ووقعت

صدامات دامية في القدس في 28 و29 تشرين الأول/أكتوبر، وأطلق العرب النار، في الليل، على مركز أمن القدس ومنزل راغب النشاشيبي، رئيس بلدية القدس، آنذاك، ورأس الثورة المضادة في البلاد. وأعادت الحكومة فرض رقابتها على الصحف، ما دفع الصحف العربية إلى الاحتجاب احتجاجاً. وفي صفد والناصرة وطولكرم، اندلعت صدامات دامية بين البريطانيين والمتظاهرين العرب. وفي جنين، أضرمت الجماهير النار في مبنى الحكومة، واستولت على أسلحة رجال الشرطة. ونسف الثائرون في طولكرم خط سكة الحديد، المارة بالبلدة. ولما لم تجدِ خطابات كبار الملاك التضليلية التخديرية في تفريق المتظاهرين، عمد البريطانيون إلى استخدام طائراتهم الحربية لهذا الغرض. وفي أماكن عدة، تم قطع خطوط الهاتف والتلغراف، وتوقف السفر بين المراكز الرئيسة في البلاد، وانقطع الاتصال مع مصر وسورية. وفي 2 تشرين الثاني/نوفمبر، عُزلت القدس عن العالم الخارجي. وعندما أضربت الصحف، أصدرت حكومة الانتداب صحيفة باللغة العربية، مزقتها الجماهير، أينما وجدت نسخًا منها (268).

بعد قبول اللجنة التنفيذية صفقة الحكومة، أفرجت هذه عن أبناء قادة الحركة الوطنية، في حين ظل الشيوعيون العرب والعمال، رهن الاعتقال، يتعرضون فيه لأقسى أنواع التعذيب. وكان الحزب الشيوعي قد طالب، في البيان الذي وزعه عشية الانتفاضة، بـ«إلغاء الانتداب ووعد بلفور ... ووقف الهجرة الصهيونية، فورًا، ومصادرة أملاك الحكومة والملّاك العرب والصهيونيين، فورًا، وتوزيعها على الفلاحين والبدو والفقراء، وإيقاف الديون والفوائد، والامتناع عن دفع فائدة إيجار الأرض ... ومساعدة الجياع والعاطلين من العمل ... والإفراج عن المسجونين السياسيين ... والدفاع عن المظاهرات ضد العنف الإمبريالي». واتسع تأثير الحزب في العمال والفلاحين، وإن كان التأثير لم يُترجم، تنظيميًا، بسبب الملاحقات والاعتقالات الواسعة التي شنّتها سلطات الانتداب ضد أعضاء الحزب، أي إن الحزب لم يكن مراقِبًا سلبيًا للحوادث، كما كان إبان هبَّة عام 1929، بل شارك في الانتفاضة، مشاركة فعالة. وإن كانت شعاراته الصحيحة قد عجزت عن إيصاله إلى مركز قيادة الجماهير، وذلك بسبب قصوره التنظيمي (269) وسيادة الملّاك واستئثارهم بحركة الجماهير.

دلَّ اشتراك النساء في المظاهرات، وخصوصًا مظاهرتيْ القدس ويافا، على التأثير العميق للحركة الوطنية؛ ففي القدس سارت، خلف مظاهرات الرجال، مظاهرات نسائية، رددت الأناشيد الوطنية الحماسية، وقابلها الشعب بالتصفيق الحار والهتاف (270). وفي مظاهرة يافا، اشترك وفد من نساء القدس، و«كنّ أشد جرأة وإقداماً من رجالهن، في وجه المندوب السامي»، على ما شهدت به الوثائق السرية البريطانية (271)، وأغلب الظن لأن النساء

يقعن تحت اضطهاد جنسي من الذكر، فوق كل ما تتعرض له مع الأخير، من اضطهاد وطني وطبقي من الاستعمار البريطاني والحركة الصهيونية.

كان لعناصر الثورة المضادة دورها الملحوظ في إجهاض الانتفاضة، بحسب ما شهدت به التقارير السرية البريطانية؛ إذ حال وجهاء غزة دون قيام مظاهرة فيها (272). وفي حيفا، بذل وجهاؤها «أقصى ما في وسعهم للمساعدة على الحيلولة دون تفاقم الحالة». وفي عكا، استخدم الشيخ أسعد الشقيري - أحد أركان المعارضة - نفوذه للحيلولة دون قيام مظاهرة فيها. وفي نابلس، حال رئيس بلديتها دون تحوُّل مظاهرتها إلى العنف، فاستحق ثناءً شخصيًا من حاكم اللواء (البريطاني). ونجح الحاج أمين الحسيني - في ما يقول المندوب السامي - في لجم الحركة (273). ولم يكن المفتي يُحسب على الثورة المضادة، وإن كان مهادنًا للانتداب، اتسمت مواقفه بالتأرجح، وكان - على حد تعبير المندوب السامي - «يدرك حماقة التظاهر والاصطدام غير القانونييْن بالسلطة، لكنه يخشى أن تؤدي الانتقادات التي يوجّهها إليه خصومه الكثيرون، والتي يتهمونه فيها بأنه موالٍ جدًا للبريطانيين، إلى الانتقاص من نفوذه في البلاد» (274). وربما عاد رفضه الصدام إلى عدم ثقته في الجماهير وإمكاناتها، في حين كانت تبهره قوة بريطانيا وجبروتها، ناهيك بالراتب الضخم الذي كان يتقاضاه (600 جنيه) شهريًا، وهو مبلغ فلكي، بمقاييس ذلك الزمان.

أربك ارتفاع الكلفة البشرية للانتفاضة البرجوازية نفسها، على أن هذا الارتباك لم ينتقل إلى حساب كبار الملّاك وأساليبهم الكفاحية المتواضعة، ما أعاد إدخال الحركة الوطنية في مأزق خانق، لم يُخرجها منه إلّا الشيخ عز الدين القسام الذي حقق اختراقاً في ذلك المأزق.

2 - مظاهر التضامن الإقليمي

تدفق تأييد الشعوب العربية للانتفاضة، فشاركت وفود من سورية وشرق الأردن في مظاهرة يافا. وفي دمشق، اشتبك المتظاهرون مع الشرطة الفرنسية، حيث سقط العديد من القتلى والجرحى السوريين. وهتفت مظاهرات الموصل وبغداد بسقوط الاستعمار والصهيونية. وعمّت المظاهرات عمّان، أربعة أيام متوالية، هاجم المتظاهرون خلالها الجنرال البريطاني، جون باخغوت غلوب، قائد «الفيلق العربي» ورجموه بالحجارة وحطموا سيارته، كما رجموا بالحجارة المعتمد البريطاني، الكابتن كوكس. وطالبوا أمير شرق الأردن، عبد الله بن الحسين، بمؤازرة عرب فلسطين. ومن شرق الأردن، دخل إلى فلسطين نحو ألفيْ بدوي مسلح، لمساندة الثوار الفلسطينيين، كما عُقدت مؤتمرات جماهيرية في كل من مصر وتونس والحبشة والهند (والأخيرتان غير عربيتيْن)، مؤازرةً وتضامنًا مع الانتفاضة الفلسطينية. وقد عبَّر

هذا التضامن العربي عن مدى فعالية القومية العربية التي نجحت في تخطي التقسيمات التي فرضها عليها الاستعمار.

قدرت لجنة السير وليم موريسون في تقريرها الذي رفعته إلى المندوب السامي، في شباط/فبراير 1934، عدد القتلى بـ26 عربيًا، وشرطي واحد. أما الجرحى فكانوا 187 عربيًا، و56 شرطياً. واستنتج موريسون من هذا، ومن ظواهر أخرى، أن العرب في هذه الانتفاضة هاجموا - وأول مرة - حكومة الانتداب، واتهموها بالتحيُّز إلى الصهيونيين. ويؤكد هذا المندوب السامي لوزير المستعمرات البريطاني، بأن الانتفاضة كانت معادية للاستعمار البريطاني؛ «إذ لم تقع اعتداءات على اليهود». وفي التقرير نفسه، أرجع المندوب السامي الانتفاضة إلى: اتساع الهجرة اليهودية ونموّ الشعور القومي العربي (275).

امتدت الانتفاضة - في ما ذكرت تقارير الحكومة - ستة أسابيع متصلة، وجرت المظاهرات فيها، على الرغم من الحظر الحكومي وقمع الانتفاضة، فإنها أظهرت البسالة الفائقة لجماهير العمال والفلاحين، ومدى تضامن الشعوب العربية والشرقية معها، في مواجهة الاستعمار.

كان الكادحون، من عمال وفلاحين وبدو وفئات وسطى، هم جنود الانتفاضة، وفي هذا كمنت أسباب قوة الانتفاضة، في حين تمثّل ضعفها في بقاء قيادتها بأيدي كبار الملاك الذين رأوا في الانتفاضة مجرد أداة للضغط على الانتداب، كي يوافق على مشاركتهم له في حكم البلاد. وعندما اتسعت الانتفاضة وخشي كبار الملّاك على مصالحهم، عمدوا إلى محاولة إجهاضها. ومن الأمور التي سهَّلت لكبار الملّاك هذه المحاولة، تأخر الفلاحين عن المشاركة في الانتفاضة، إلى ما بعد توقف المظاهرات والإضرابات في المدن.

إذا كان الاستعمار البريطاني قد نجح في قمع الانتفاضة، فإنه لم يستطع منع بقاء النار تحت الرماد، فاستمرت البلاد تغلي، وتتفجَّر فيها الحركات الثورية، هنا وهناك، حتى قامت حركة القسام وثورة 1936، من بعدها، تتويجًا لفترة النهوض الثوري في فلسطين.

3 - عشية الثورة

تصدى «مؤتمر الشباب» للهجرة اليهودية السرية التي بلغت نحو 15 ألف مهاجر سنويًا. ومنذ 23 تموز/يوليو 1934، أخذت فصائل من المؤتمر وفرق الكشافة الفلسطينية في حراسة الشواطئ والحدود الفلسطينية؛ لمنع المتسللين الصهيونيين من دخول البلاد. وبعد نحو شهر، وعلى وجه التحديد في 17 آب/أغسطس 1934، جاء الرد الصهيوني على ذاك الإجراء، حين تعرَّضت جماعة صهيونية مسلحة لفرقة كشافة عربية، كانت تقوم بحراسة

شاطئ البحر قرب مستعمرة ناتانيا، وأصيب، من جراء ذلك، ثمانية من العرب. وبعد هذا الصدام، وعد المندوب السامي باتخاذ الإجراءات الكفيلة بوقف الهجرة السرية، وإن رفض، في الوقت نفسه، أن تقوم بهذه المهمه هيئة غير رسمية (276).

في أول كانون الأول/ديسمبر 1934، تقدمت اللجنة التنفيذية بمذكرة إلى المندوب السامي، احتجت فيها على تسرُّب الأراضي إلى الصهيونيين، وعلى تدفُّق هجرتهم إلى فلسطين، وناشدت المذكرة حكومة الانتداب بأن لا «تقف أمام هذه الأخطار الهائلة، المحدقة بأمة تقترب من المليون نسمة، مكتوفة اليدين» (277).

بمبادرة من المفتي، عُقد «مؤتمر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»، في كلّية روضة المعارف في القدس، في 25 كانون الثاني/يناير 1935، حضر نحو أربعمئة من القضاة الشرعيين ورجال الإفتاء وأئمة المساجد والوعَّاظ والمدرسين والخطباء، من شتى أنحاء فلسطين. وانتهى إلى إصدار فتوى دينية، حرَّمت بيع الأراضي للصهيونيين، واعتبرت الفتوى السمسار والبائع والوسيط مارقين على الدين. كما طالب المؤتمر حكومة الانتداب بالعمل على وقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين وبيوع الأراضي، وبحماية صغار المزارعين من جشع كبار الملّاك والسماح للفلسطينيين المغتربين بالعودة إلى بلادهم، وتمكين الراغبين في «وقف» أراضيهم. كما ناشد المؤتمر ملوك العرب ورؤساءهم مد يد العون إلى عرب فلسطين. ويمكننا ملاحظة مدى تأثير العناصر البرجوازية داخل المؤتمر، من تلك القرارات التي اتخذها المؤتمر، والقاضية بمعاضدة المشاريع الاقتصادية العربية وتأسيس الشركات الوطنية وحضّ الأهالي على شراء المنتوجات الوطنية ومناشدة الحكومة حماية حيازات صغار المزارعين (278).

في 16 تشرين الأول/أكتوبر 1935، اكتشف العرب، في ميناء يافا، شحنة كبيرة من الأسلحة والذخائر، مخبأة في براميل الإسمنت الواردة من بلجيكا إلى الصهيونيين، في تل أبيب، ما أجَّج الغضب بين العرب الفلسطينيين، وأضربت البلاد، في 26 من الشهر نفسه.

بناءً على دعوة «مؤتمر الشباب»، تآلفت الأحزاب العربية الفلسطينية في تشرين الثاني/نوفمبر 1935، وتقدمت بمذكرة (وهذا أسلوبها النضالي المفضَّل) إلى المندوب السامي، طالبت فيها بحكومة نيابية ووقف الهجرة اليهودية ومنع بيوع الأراضي. إلّا أن المندوب السامي رفض هذه المطالب كلها، جملةً وتفصيــلًا (279).

4 - حركة القسَّام

لجأ الشيخ عز الدين القسام، ابن جبلة، في شمال غرب سورية، والمولود في عام 1882، إلى فلسطين، في منتصف عام 1921، مخلّفًا في سورية ثورة منتكسة، وحكمًا ضده بالإعدام، لاشتراكه في ثورة عشائر صهيون، المعروفة بثورة الشيخ صالح العلي. وقد اختار القسام ورفيقاه، الشيخان محمد الحنفي وعلي الحاج عبيد، من حيفا مقامًا لهم.

بدأ القسَّام في رصد الواقع ودراسة أوضاع الجماهير العربية في فلسطين، مستفيدًا من العِلم الذي حصَّله في الأزهر على أيدي العلماء المصريين، وفي مقدمهم الشيخ محمد عبده الذي قام منهجه الفكري على تمجيد العقل ورفض السلطة الدينية. كما استوعب القسَّام خبرات ثورة عشائر صهيون ودروسها، التي بيَّنت له استحالة إحراز النصر من دون وحدة أداة الثورة وإقامة تنظيم ثوري محكم وتعبئة الجماهير وتنظيمها والتخطيط العلمي للعمل الثوري، سياسيًا وعسكريًا؛ مع الوضوح الفكري، متمثلاً بخط سياسي واضح وسليم؛ يحدِّد أطراف كل من العدو والحليف، فضلاً عن طبيعة المعركة والهدف الاستراتيجي والأهداف المرحلية وأشكال النضال؛ في انتظار نضج الظروف والعمل على تهيئتها لتفجير الثورة.

بدأ القسام بالحلقة الرئيسة: التنظيم. فشرع في بناء الخلايا السرية، بعد ثلاثة أعوام قضاها في المسح والتقدير، وجعل من شمال فلسطين مسرحًا لنشاطه السياسي والتنظيمي، وهي المنطقة التي كانت تموج بالسخط والنقمة، خصوصًا بعد أن طردت سلطات الانتداب نحو ثلاثة آلاف أُسرة، هم أهالي 22 قرية في مرج ابن عامر، و15 ألف شخص آخرين، من أراضي وادي الحوارث، ومثلهم من أراضى الحولة وغيرها (280)؛ ما ألهب الروح الثورية لدى فلاحي تلك المنطقة، الذين تحوَّل معظمهم إلى عمال صناعيين أو عمال زراعيين، في حين عانى من لم تُنتزع منه أرضه، الارتفاع الفاحش للضريبة، والانخفاض الشديد والمتعمد في أسعار المحاصيل التي ينتجها الفلاح العربي الفلسطيني.

فضلاً عن الفلاحين المقيمين والمطرودين، اعتمد القسام على العمال، حيث أقام معظمهم في أكواخ من الصفيح الصدئ، في حزام البؤس حول حيفا؛ يعانون التخلُّف والبطالة وانخفاض الأجور وغياب التأمينات والحرمان من التنظيم النقابي، في حين كان العامل الصهيوني يتمتع بالثقافة والأجور العالية وحرية التنظيم النقابي والضمانات التي كانت تحميه من البطالة والمرض.

انحصرت المجالات الجماهيرية التي أفاد منها القسام، وتحرك من خلالها، يبث فيها دعايته وتحريضه، وينتقي العناصر الصالحة منها، لتجنيدها في تنظميه السري، في:

- المدرسة الإسلامية في حيفا، حيث عمل مدرّسًا؛

- جمعية الشبان المسلمين في حيفا، التي انضم القسام إليها في عام 1926، وانتُخب رئيسًا لفرعها في حيفا؛

- مسجد الاستقلال في حيفا، حيث أفاد القسام من وجوده فيه، كإمام وخطيب؛

- قرى شمال فلسطين، وكان تعيين القسام مأذونًا لها، فرصة كثيرًا ما وظَّفها لمصلحة نشاطه الثوري؛

- التجمعات العمالية في الشمال.

يذكر أحد قادة حزب الاستقلال أن الشيخ القسام كان منتسباً إلى فرع الحزب في حيفا (281). وإن لم يؤكد هذه الحقيقة أي من الذين كتبوا عن القسام. ناهيك بأن أيّاً من قادة الحزب المذكور لم يشارك في تشييع جنازة القسام، عدا أكرم زعيتر الذي اشترك فيها بصفته الشخصية، وهو الذي دعا قادة البلاد إلى المشاركة في الجنازة، لكن دعوته ذهبت أدراج الرياح، بل إن قادة حزبه نفسه لم يستجيبوا لندائه.

ارتفعت معدلات الهجرة اليهودية إلى فلسطين، حيث دخل فلسطين بين عامي 1933 و1935، نحو 131 ألف يهوديًا، وأصبح عدد اليهود في فلسطين نحو 443 ألف نسمة، أي نحو 30 في المئة من مجموع السكان. وكان معدل الهجرة قد قفز بين عامَي 1933 و1936، إلى 42985 شخصًا، في المتوسط السنوي، بعد أن كان، بين 1926 و1932، نحو 7201 شخص (282). وقد تدفق يهود ألمانيا إلى فلسطين، بمجرد وصول النازي إلى الحكم (كانون الثاني/يناير 1933)، فوصل منهم إلى فلسطين في عام 1932 نحو تسعة آلاف مهاجر، وفي السنة التالية نحو ثلاثين ألفًا، وفي عام 1934 نحو أربعين ألفًا، وفي عام 1935، قفز العدد إلى نحو 61 ألفًا (283). ومع ارتفاع منسوب الهجرة اليهودية، ارتفع منسوب الأراضي التي استحوذ عليها الصهيونيون، حتى بلغ في عام 1935 وحده، أكثر من 70 ألف دونم.

اتسع تنظيم القسَّام، بالترافق مع تزايد السخط الشعبي. وانبثقت من قيادة التنظيم خمس لجان قيادية: الأولى للدعايا والتعبئة، والثانية للتدريب العسكري، والثالثة لتأمين الأسلحة وتخزينها، والرابعة للاستخبارات، وبقيت اللجنة الأخيرة للاتصالات الخارجية. أما تجنيد الأعضاء، فكان يتم من طريق وضع المرشح، فترة من الزمن، تحت المراقبة والتدريب. وقد نجح التنظيم في اصطفاء معظم أولئك الذين شاركوا في أعمال ثورية وتجنيدهم، ما يعني أن التنظيم ضم عناصر طليعية تتمتع بوعي سياسي جيد واستعداد كبير

للتضحية وسيرة حسنة وقدرة معتبرة على التأثير في الجماهير (جماهيرية). هنا تُشبه الطليعة القاطرة، القادرة على جر باقي عربات القطار وراءها. واتسم التنظيم بالإحكام الذي ضمن سريته فترة غير قصيرة. وقد قُسِّم التنظيم خلايا سرية، ضمَّت كل منها خمسة أعضاء، كحد أعلى، قاد كل خليّة نقيب، ودفع الأعضاء اشتراكاتهم المالية المقررة (عُشر الدخل الشهري للعضو) لتغطية التزامات التنظيم.

اعتمد القسام خطًا تنظيميًا قوامه التنظيم الطليعي السري وبناء الكوادر السياسية والعسكرية، إلى خط سياسي اعتبر الاستعمار البريطاني عدوًا رئيسًا، والصهيونية عميلة تابعة له. أما أسلوب النضال الذي رأى فيه القسَّام ضالّته، فكان الكفاح المسلح. وحصَّل أعضاء التنظيم مهارات سياسية وعسكرية، تمثَّلت بثقافة سياسية ودينية وتدريب عسكري.

باستقراء أسماء عناصر تنظيم القسّام، يتضح أن معظمهم رجال دين وفلاحون. فمن بين أربعين عضوًا نُشرت أسماؤهم، سبق اسم 37 منهم لقب «شيخ»، ما استحق معه أعضاء التنظيم صفة «المشايخ». كما كان فيهم 36 قروياً. ما يؤكد أن الدين كان ضمير حركة القسّام، وأنها كانت حركة فلاحية في جوهرها. وفي هذه الحركة، تجلّى تضفير الدين بالوطنية، والتحام المثقف بالشعب، وهما سمتان سادتا في معظم المستعمرات، وبوجه خاص تلك التي لم تصل، بعد، إلى المرحلة الرأسمالية. هنا أدى الدين دورًا تقدميًا، تجلّى في الحركة الوطنية الجزائرية، إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر، وفي حركة القسّام.

خلال هبَّة البراق، طلب نائب القسّام، أبو إبراهيم الكبير، إعلان الثورة المسلحة، إلّا أن القسّام رفض طلبه هذا، مؤكدًا أن اللحظة الثورية لم تحن، بعد، لأن الإعداد للثورة لم يكن قد اكتمل، كما لم يكن التنظيم قد حقق توسعًا كافيًا، هذا بالنسبة إلى الأوضاع الذاتية. أما الشروط الموضوعية، فتمثلت في عدم تأهل أي من الأوضاع الداخلية والإقليمية والعالمية لضمان النجاح والاستمرار في صدام مع العدو. ذلك أن الجماهير لم تكن قد انفضَّت، بعد، من حول القيادة التقليدية للحركة الوطنية، بينما كانت الحركة الصهيونية في عزّ نشوتها؛ بعد أن قررت «الوكالة اليهودية» توسيع عضويتها، لتضم اليهود من غير الصهيونيين. بينما كان الانتداب البريطاني في أوج قوته. إقليميًا، لم تكن أي دولة عربية قد نالت استقلالها الوطني - بما في ذلك الاستقلال الشكلي - بعد، ما قيَّد حرية تلك الدول في الحركة، بما يمنعها من مد يد العون إلى الحركة الوطنية الفلسطينية. ودوليًا، افتقرت الحركة الوطنية إلى السند الدولي، بينما امتلكته الصهيونية، متمثـلًا بجبهة استعمارية قوية، تصدَّرتها بريطانيا.

بينما اقترح أعضاء في التنظيم التوسُّع في جمع المال من الشعب، وبشتى الوسائل، إلّا أن القسّام حذَّرهم من مغبة استعمال العنف مع الجماهير، ما يعزلهم عنها، وأوضح أن الشعب «سيدفع تبرعات كافية للثورة، بعد إعلانها مباشرة، وبعد أن يعرف أهداف الثورة، ويشاهد الانتصارات» (284). وأكد هذان الموقفان مدى بُعد نظر القسام وتمتّعه بالأناة والصبر الثوريْن.

بحلول عام 1935، شعر القسّام، بحسه الثوري المرهف، أن الظروف قد شارفت على النضج، ما يتيح له خوض غمار الكفاح المسلح ضد الانتداب والصهيونية:

- انقسام قيادة الحركة الوطنية على نفسها، مختلفة في كل شيء، إلّا في التقرُّب من سلطات الانتداب؛

- افتضاح أمر هذه القيادة لدى قطاعات غير قليلة من الشعب، اقتنعت بعقم الأساليب السلبية في الكفاح، خصوصًا بعد أن قدمت جماهير الشعب مئات من الضحايا، في المظاهرات والإضرابات، من دون أن يقتنع الانتداب والصهيونية بعدالة المطالب العربية، ما زاد من استعداد الجماهير إلى التحرُّك في خط الكفاح المسلح؛

اتساع تنظيم القسام، وانتشاره، حتى ضم نحو مئتيْ عضو، بحسب أحد أعضاء التنظيم (285)، في حين قدَّره أحد قادة حزب الاستقلال في حدود الخمسين عضوًا (286)؛

- حصول القسّام على السلاح اللازم لحركته وتخزينه في قريته (جبلة). وقدَّر أحد أعضاء التنظيم حجم ذاك السلاح بألف قطعة (287).

كأن القسام أراد اختبار مدى صلابة أعضاء تنظيمه، فعمد إلى الزجّ ببعض خلاياه في معارك محدودة. ومنذ أوائل عام 1935، شهد المثلث العربي (جنين - نابلس - طولكرم) سيــلًا من الاغتيالات للضباط البريطانيين والعرب المُشتَبه في تعاونهم مع سلطات الاحتلال، أو مع الصهيونيين (288).

سارع القسّام إلى الحاج أمين الحسيني، رأس الحركة الوطنية، آنذاك، طالبًا منه تعيينه واعظًا عامًا متنقــلًا، لتيسير تنقلاته وسترها، من أجل الحض على الثورة في أرجاء فلسطين. غير أن الحاج أمين - في ما يروي أحد أنصار القسّام - اعتذر عن تلبية رغبته، بدعوى أنه - أي الحاج أمين - يعمل لحل القضية سياسيًا (289).

عاد القسّام إلى حيفا. وعندما اقتربت ساعة الصفر، أرسل أحد أعوانه إلى الحاج أمين يُعلمه بعزمه على تفجير الثورة المسلحة، ويطلب إلى المفتي

الاشتراك في هذه الثورة، إلّا أن الحاج أمين - في ما يُروى - لم يستجب لنداء القسام، متعلّلًا بأن «الوقت لم يحن بعد لمثل هذا العمل» (290).

أتت عودة القسّام هنا إلى الحاج أمين، أغلب الظن، لوعي القسام أن الحاج أمين كان لم يزل يستقطب حوله الكتلة الرئيسة من جماهير الشعب العربي الفلسطيني، ثم إنه، الحاج أمين، في نهاية الأمر، وطني معادٍ للاستعمار والصهيونية.

ميَّزت هاتان الواقعتان بين القسّام والمفتي. فالأول برز كرجل دين ثوري، في حين تكشَّف الثاني عن رجل دين وطني، لكنه محافظ، مُعادٍ للاستعمار والصهيونية. كما كان للحاج أمين ما يخشى عليه، فهو موظف كبير لدى حكومة الانتداب ويتمتع بمزايا عالية، ويتقاضى أجرًا كبيرًا من الخزينة البريطانية.

آثر القسَّام - بعد فشله في اجتذاب المفتي - أن يُفجِّر الثورة المسلحة من دونه، واجتمعت قيادة التنظيم، بعد اكتشاف براميل الأسلحة في ميناء يافا، ما جعل كيْل الجماهير العربية الفلسطينية يطفح. وخرج القسام، مع 24 رجـــلًا من رفاقه، في النصف الأول من تشرين الثاني/نوفمبر 1935، إلى قضاء جنين، للحضّ على الثورة وتدريب الفلاحين وتشكيل ما يُعرف اليوم بـ«البؤرة الثورية»، وهي الصيغة العسكرية التي اعتمدها غيفارا في بوليفيا، بعد حركة القسّام بأكثر من ثلاثين عامًا. وقد اختار القسام قضاء جنين، لوقوعه في جبال الجليل الوعرة، ذات المواصلات الصعبة، ما يعرقل مواجهة سلطة الانتداب له.

وهكذا، لجأ القسام إلى المدينة ليقيم فيها تنظيمه، حيث الأهالي الأكثر تعليمًا والأشد كثافة واستعدادًا للتنظيم، من أهل الريف، وحيث القبلية والطائفية والإقليمية شبه محطَّمة، وحيث الصراع السياسي أكثر وضوحًا واحتدامًا.

انتقل القسّام ورفاقه إلى الريف، بمجرد عزمه على إشعال فتيل الثورة، ودلَّ موقفه هذا على مدى حكمته، وبُعد نظره؛ فالريف هو المكان الذي تضعف فيه قبضة السلطة الاستعمارية، ويتوافر الأمان في بطون الجبال وأعماق الغابات، للطلائع والعصابات المسلحة.

انتشرت دوريات القسّام في قضاء جنين، وحدث أن قتل أحد القسّاميين شرطيًا صهيونيًا، ما أدى إلى كشف مواقع الثوار، وفقد معه القسّام عنصر المباغتة. وفي صباح اليوم التالي (15/11/1935)، وقع اشتباك بين الثوار والشرطة، قرب قرية البارد، سقط فيه الشيخ محمد الحلحولي، أحد أعضاء التنظيم شهيدًا، كما قُتل اثنان من رجال الشرطة.

عندها، سارع المندوب السامي إلى الاجتماع بكبار العسكريين البريطانيين في فلسطين لمواجهة الموقف، وفي مساء 18 تشرين الثاني/نوفمبر، تحركت حملة مسلحة، قُدِّرَت بنحو خمسمئة جندي بريطاني في فلسطين، وطوَّقت المنطقة التي وقعت فيها أحداث 14 و15 تشرين الثاني/نوفمبر. وأخذت الحملة تضيِّق الخناق على القسام ورفاقه، القابعين في أحراش يَعبُد. ونجحت الحملة في استدراجهم إلى قعر أحد الوديان، ودار بين الطرفيْن اشتباك غير متكافئ، قرب قرية الشيخ زيد، واستمرت المعركة من الفجر حتى التاسعة من صباح التاسع عشر من الشهر نفسه، وأسفرت عن استشهاد القسّام وثلاثة من رفاقه، هم: الشيخ يوسف عبد الله الزيباوي والشيخ سيد سعيد عطية أحمد (مصري)، إضافة إلى محمد أبو قاسم خلف الذي استُشهد قبل يوميْن من رفاقه الثلاثة، أما الذين قبض الأمن البريطاني عليهم، فهم أربعة: الشيخ حسن الباير والشيخ أحمد جابر وعربي البدوي والشيخ محمد يوسف. وجُرح الشيخ نمر السعدي، لكنه تمكن من الإفلات. وقُتل جندي بريطاني وجُرح آخران (291). وبذا قُضي على حركة القسّام، وهي لم تزل في طوْر المحاولة.

من حيفا، نُقل جثمان القسّام إلى قرية الباجور في جنازة مهيبة. أما قادة الحركة الوطنية، فاكتفوا بإرسال برقيات تقليدية، نعت الشهيد، وإن قاطعوا الجنازة. وبعد استشهاد القسّام بستة أيام، هرع قادة الأحزاب العربية الفلسطينية الستة إلى واكهوب؛ في محاولة منهم «لإقناعه» بوقف الهجرة اليهودية وبيع الأراضي ومنح فلسطين حكماً ديمقراطياً، وجاء تحركهم هذا بهدف حرف أنظار الجماهير عن دلالة استشهاد القسّام وصحبه. كما عبَّر أولئك القادة لواكهوب عن فزعهم من فقدان نفوذهم على الجماهير؛ «وعندئذٍ، تسود الآراء المتطرفة غير المسؤولة» (292).

أما الجناح المتقدم من الحركة الوطنية، فاحتفى بالقسّام ونظَّم في يافا مؤتمرًا شعبيًا، في 9 كانون الأول/ديسمبر 1935، في الذكرى الثامنة عشرة للاحتلال البريطاني للقدس، وقد تصدَّرت قاعة الاجتماع صورة فوتوغرافية كبيرة للشهيد القسّام، وتحوَّل الحفل إلى مظاهرة للتنديد بقيادات الحركة الوطنية و«بالطرق الفاشلة للعمل الوطني الفلسطيني»، وتم فضح تلك القيادة التي اتُهمت بالسعي إلى تعزيز مواقعها «عند المستعمرين، بالتظاهر بالوطنية، واستغلت مع الاستعمار الدماء الزكية التي سُفكت» (293). وكان من الخطباء الشخصية الوطنية الديمقراطية المرموقة، حمدي الحسيني والقيادي الشيوعي المعروف محمد نمر عودة.

5 - دروس الحركة

بتوجهها نحو العدو الرئيس (الاستعمار البريطاني)، خلت حركة القسَّام من الملامح المساومة التي كثيرًا ما خلطت بين الصهيونية واليهودية، واحتكمت للعدو الرئيس.

لم تمضِ حركة القسَّام من دون أن تُخلِّف دروسًا وعبرًا كفاحية، لعل أهمها:

- أبرقت حركة القسَّام كالومضة في قوة وهجها وسرعة خبوئها. فضــلًا عن عمق دلالتها؛ فهي المبادرة الأولى - تحت نير الانتداب البريطاني - للكفاح المسلح المنظَّم، وأول مرة يتم فيها تحرُّك ثوري بمعزل عن دائرة نفوذ القيادة التقليدية للحركة الوطنية. وفي هذا تكمن أهميتها؛ إذ على الرغم من أن الحركة لم تحقق أهدافها، فإنها حفّزت الجماهير العربية الفلسطينية على مضاعفة النضال، وأبانت الحركة للجماهير الطريق لانتزاع حريتها، وأوضحت لها إمكان الكفاح المسلح وإلحاحه، في مواجهة الاستعمار والصهيونية؛

- كشفت حركة القسَّام، أكثر فأكثر، مدى خور القيادة التقليدية للحركة الوطنية الفلسطينية وترددها؛

- فتحت الحركة أمام الجماهير العربية الفلسطينية الباب لانتزاع زمام المبادرة من تلك القيادة التقليدية؛ فاندلعت ثورة عام 1936 بمبادرة شعبية خالصة، بمعزل عن تلك القيادة، وإن نجحت الأخيرة في احتواء الثورة وامتطائها لاحقًا؛

- أشعل القسّام حركته في الوقت الذي كانت نسبة غير قليلة من الجماهير مُلتفة حول القيادات التقليدية عمومًا، ومن حول الحاج أمين الحسيني خصوصًا. ولم تأخذ حركة القسّام فرصتها، زمنيًا، لتجميع الجماهير وحشدها، فكان أن أصابت ضربة الاستعمار قلب التنظيم القسامي؛

- فرضت اعتبارات الأمن على القسّام وقف تنظيمه على النخبة، ما أدى إلى ضيق حجم التنظيم؛

- كمِن الخطأ العسكري - التنظيمي للقسّام، في حصره نشاطه السياسي والتنظيمي في منطقة واحدة، هي شمال فلسطين، وفي حصره «البؤرة الثورية» (294) في قضاء جنين، ما سهَّل على قوات الانتداب الإجهاز على البؤرة ومنع وصول شرارتها إلى باقي مناطق فلسطين، لكن إلى حين.

على الرغم من هذا كله، فإن حركة القسّام غدت المقدمة، بل البداية الحقيقية لثورة عام 1936 الوطنية الفلسطينية. ولم تكن الشهور الخمسة التي فصلت بين الحركة والثورة، إلّا الفرصة الضرورية حتى يلتقط رفاق القسّام أنفاسهم، ويُعيدوا تنظيم صفوفهم، فنجحوا هذه المرة في تفجير ثورة

امتدت أكثر من ثلاث سنوات متصلة، سطّر فيها الشعب الفلسطيني أروع آيات البطولة والتضحية والفداء في تاريخ العرب الوطني.

أعاد بعض الكُتّاب والمؤرخين اندلاع ثورة عام 1936 إلى حادث قطع طريق عادي، نفّذه مناضلون عرب فلسطينيون في منطقة المثلث ضد قافلة سيارات يهودية. بينما لم يكن لمثل هذه الحادثة الصغيرة أن تُفجِّر الثورة لولا الاحتقان الذي ساد البلاد، حيث لم تكن تلك الحادثة إلّا القشة التي أشعلت النار في حَطَب السخط الشعبي المتراكم؛ فقد استمرت أسباب الحركات الثورية في الاتساع المطرد؛ إذ ازدادت الهجرة اليهودية اتساعًا، ومعها ازداد طرد الفلاحين من أراضيهم التي استحوذ عليها الصهيونيون. وفي آذار/مارس 1936، رفض مجلس العموم البريطاني الموافقة على الحد من الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ومنح الأخيرة حق تشكيل مجلس تشريعي. ومنذ منتصف الشهر نفسه، أخذ الصهيونيون يعتدون على العرب الفلسطينيين المجاورين لتل أبيب والمستعمرات اليهودية الكبرى، وخصّوا باعتداءاتهم المدنيين العُزَّل من الشيوخ والأطفال. واعترف وزير المستعمرات البريطاني، المستر توماس، في خطاب ألقاه في مجلس العموم البريطاني، في 23 نسيان/أبريل، بأن «اليهود هم الذين بدأوا العدوان على العرب، وسبَّبوا قيام حالة التوتر والاضطرابات» (295). وقبل ذلك، كان المؤتمر الصهيوني (لوزان، صيف 1935) قد أشاد بالدور الذي تقوم به بريطانيا في فلسطين، وناشدها «القيام بمسؤولياتها بتنفيذ سياسة فعَّالة ومنتظمة، لتنمية الوطن القومي اليهودي». ومع اتساع الهجرة اليهودية، ارتفع منسوب ما في حوزة الصهيونيين من أراضٍ، من 544 ألف دونم في عام 1925، إلى 1322000 دونم في عام 1936 (296). كما أثار سلاحا «العمل العبري» و«احتلال العمل» الصهيونييْن العمال العرب الفلسطينيين، لما سبباه للأخيرين من مضايقات. بينما تردَّت أحوال أولئك العمال باطراد. فبحسب إحصاء أجرته «جمعية العمال العربية» بين ألف عامل عربي في يافا في عام 1936، تبيّن أن الدخل الشهري لـ57 في المئة منهم أقل من ثلاثة جنيهات، ودخل 24 في المئة أقل من أربعة جنيهات ورُبع، و12 في المئة منهم أقل من 6 جنيهات، و4 في المئة منهم أقل من 10 جنيهات، و1.5 في المئة أقل من 12 جنيهًا، و0.5 في المئة منهم أقل من خمسة عشر جنيهًا. في حين كان متوسط ما تحتاجه العائلة الواحدة 11 جنيهًا (297). وبلغ عدد العاطلين من العمل في يافا - ذات الواحد وسبعين ألف نسمة - في أواخر عام 1935، نحو 2270 عاملاً وعاملةً، وارتفع العدد بعد عام 1936، إلى أربعة آلاف (298). وأثبتت لجنة الأجور أن أجور العمال العرب الفلسطينيين الحقيقية قد انخفضت بمقدار 25 في المئة، ما بين عامي 1934 و1939، في مقابل 16 في المئة للعمال اليهود (299). كما أقر «المجلس الزراعي العام» (1936) بأن الأجر السنوي للعامل اليهودي،

في مقابل الدونم الواحد، 12 جنيهًا فلسطينيًا، في مقابل ثمانية جنيهات لنظيره العربي الفلسطيني (300).

أدى إنشاء صناعات يهودية، خصوصًا ما كان منها مجتلبًا لاعتماده على المواد الخام، المستوردة من الخارج، إلى فرض رسوم جمركية لحماية تلك الصناعات، وإلى ارتفاع أسعار المستهلكات. وبسبب الزيادة السريعة في عدد السكان، ارتفعت تكاليف الحياة في القرى والمدن، على حد سواء، «ارتفاعًا شاذًّا» (301). وكان طبيعيًا أن يقع عبء هذا الغلاء، في الدرجة الأولى، على الطبقات الكادحة.

أما الفلاح، فدفع ربع دخله ضرائب، مباشرة وغير مباشرة (302). وفي ربيع 1937، أصبح رُبع القرويين العرب بلا أرض (303)؛ فقد بلغ مجموع ما بيع من أراضٍ للصهيونيين بين عامي 1934 و1935، نحو 747 ألف دونم، كما منحت حكومة الانتداب للأخيرين 82 ألف دونم من الأراضي الأميرية (304).

تدهورت صناعات الرأسماليين العرب الفلسطينيين؛ فبين عامي 1930 و1935، هبطت قيمة صادرات صناعة الأصداف العربية، من 11532 جنيهًا إلى 3777 جنيهًا، وتناقصت معامل الصابون في يافا وحدها إلى أربعة معامل فقط، بعد أن كانت 12 معمــلًا في عام 1929. وتدنَّت صادراتها في عام 1934، إلى 71532 جنيهًا، بعد أن كانت تُصدِّر في عام 1930، ما قيمته 106259 جنيهًا (305).

بوجه عام، تعثَّرت الصناعة العربية الفلسطينية، وأصاب بعض أقسامها التدهور الشديد نتيجة منافسة البضائع البريطانية واليهودية، المتحصِّنة بالحماية الجمركية من الانتداب الذي استحدث عقبات ومتاعب للصناعة الأولى. ويدل الإحصاء التالي في عام 1939، على مدى اتساع الفروق بين الصناعة العربية الفلسطينية ومثيلتها اليهودية، وكذا الامتيازات الأجنبية التي كانت الرأسمالية اليهودية تحوز نحو 90 في المئة منها، على النحو الذي يبيِّنه الجدول الرقم (2 - 1).

الجدول الرقم (2 - 1)

الصناعات العربية الفلسطينية واليهودية والامتيازات الأجنبية

المصدر: Parliamentary Debates, house of Commons, vol. 155, Col. 531

إضافة إلى العوامل الداخلية، ثمة عوامل خارجية عزَّزت النضال العربي الفلسطيني وحفَّزته وزادت من حيويته. ففي المجال العربي، ثمة النضال

الوطني المتأجج في مصر وسورية في عامي 1935 و1936. أما على المستوى الدولي، فقد أدى وصول النازي إلى الحكم في ألمانيا واضطهاده اليهود الألمان إلى زيادة حجم الهجرة اليهودية إلى فلسطين، كما رأينا، وزاد احتلال إيطاليا الفاشية للحبشة من أزمة العمل في فلسطين، نتيجة هجر معظم السفن طريقها المارة بالحبشة، التي كان لا بد لبعضها من المرور بفلسطين، بعد أو قبل مرورها بقناة السويس. كما زاد هذا الاحتلال أهمية فلسطين الاستراتيجية، في نظر البريطانيين، ما جعلهم يزدادون تمسكاً بها وشراسة في قمع حركتها الوطنية.

الجدول الرقم (2 - 2)

الصابون العربي الفلسطيني المصدَّر إلى الخارج

(1930 - 1934)

المصدر: Government of Palestine, A Survey of Palestine, vol. I, p. 499.

تمخَّضت المصادمات التي وقعت بين 15 و19 نيسان/أبريل 1936، بين العرب الفلسطينيين من جهة، والقوات البريطانية والصهيونية من جهة أخرى، عن ثورة عاشتها البلاد أكثر من ثلاثة أعوام؛ إذ أخذت الأحداث في التصاعد، ابتداءً من إعلان الجماهير في يافا، في 19 نيسان/أبريل، الإضراب، حيث تبعها باقي مدن فلسطين وقراها. ولهثت البرجوازية الفلسطينية للحاق بقطار الثورة. فتألفت، في 25 نيسان/أبريل 1936 اللجنة العربية العليا، كجبهة تضم قيادات الأحزاب العربية الفلسطينية. ودعت تلك اللجنة، في بيان أصدرته، في اليوم التالي على تأليفها، إلى الإضراب العام. هذا في الوقت الذي كان الشعب لا يزال مستمرًا في إضرابه، قبل سبعة أيام من إصدار اللجنة بيانها، ثم سرعان ما أفرزت البرجوازية مؤسساتها «النضالية»، في محاولة منها لركوب الثورة والالتفاف من حولها. فتألفت «اللجان القومية» في المدن وبعض القرى الفلسطينية. ومن الجدير بالملاحظة أنه كان لمدينة نابلس فضل السبق في تأليف هذه اللجان، وكان ذلك طبيعيًا؛ إذ كانت هذه المدينة أكبر معقل للبرجوازية العربية في فلسطين ومركزًا لأعرق صناعة فيها، وهي صناعة الصابون. كما أقامت البرجوازية «الحرس الوطني» الذي انحصرت مهمته في «الإشراف على تنفيذ القرارات وحراسة الإضراب في المدن والقرى» (306).

في الثامن من أيار/مايو 1936، عقد في القدس «المؤتمر العام للجان القومية» الذي قرر، بتأثير من العناصر البرجوازية والفلاحية فيه، إعلان

العصيان العام، ابتداءً من السادس عشر من الشهر نفسه. وعلينا أن نلاحظ أنه على الرغم من سيادة البرجوازية في هذا المؤتمر، فإن تلك الطبقة لم تكن قد تحصَّنت من تأثير كبار الملاك فيها، بعد. وفي العاشر من أيار/مايو، عقد في يافا «مؤتمر الطلاب»، وفي اليوم التالي عقد، في نابلس، اجتماع موسَّع لممثلي اللجان القومية في القرى، وقد عزَّزت مقررات المؤتمر اللجان القومية (307). وفي اليوم نفسه، أُلقيت قنابل عدة، بالقرب من دوائر الحكومة. وفي اليوم التالي، أُلقيت قنابل خارج المركز العام للأمن في القدس. وفي 12 أيار/مايو، كان عدد مَن أُلقت الحكومة القبض عليهم أكثر من 660 عربيًا. وإن كانت هذه الاعتقالات لم تنجح في وقف تصاعد عمليات إطلاق النار وإلقاء القنابل وتخريب السكة الحديد. واعترف المندوب السامي لحكومة لندن بأن الأمر أفلت من أيدي الزعماء التقليديين (308).

في الموعد المحدد، نفَّذت المدن العصيان العام، في حين أقدم الفلاحون، في اليوم نفسه، على خطوة أكثر تقدمًا؛ إذ هجر عدد كبير منهم أراضيه، وتفرَّقوا في جماعات مسلحة، بادئين بذلك الكفاح المسلح في الجبال. وقد نسبت يومية الأهرام القاهرية لمتحدث رسمي لحكومة الانتداب، في 24/5/1936، قوله: «إن الطائرات البريطانية اكتشفت تجمعًا لعصابات عربية في الجبال، وأنها طاردتهم بقنابلها. وأعلن المتحدث نفسه أن الاضطرابات والإضرابات قد تحوَّلت إلى ثورة مسلحة، وقد هاجمت مجموعة من الشباب العربي معسكرًا للجيش البريطاني، واستولت على البنادق والذخيرة». وسبق لحكومة الانتداب أن أصدرت بلاغًا رسميًا، في 9/5/1936، أعلنت فيه وقوع هجوم على سيارة يهودية على طريق الرملة- يافا، وإشعال النار في مصنع قرب مدينة حيفا. وبلغ عدد القنابل التي أُلقيت في نابلس وحدها، في 3/5/1936، خمس عشرة قنبلة (309).

في 23 من الشهر نفسه، أُلقي القبض على 61 عربيًا فلسطينيًا من المشرفين على تنظيم الإضراب، ما فجَّر المظاهرات التي سرعان ما انقلبت إلى صدامات مسلحة مع الجنود البريطانيين. وفي 31 من الشهر نفسه، اجتمع رؤساء البلديات العربية الفلسطينية، وإن لم يوافق على مشاركة بلدياتهم في الإضراب سوى نصف المؤتمرين (310).

اتسعت دائرة الأعمال الثورية؛ فأطلق الثوار النار على المندوب السامي البريطاني، آرثر واكهوب، في 11/6/1936، ثم جرت محاولة لاغتيال سيكرست، مفتش شرطة القدس البريطاني، وخاض الثوار معارك طاحنة مع القوات البريطانية التي استقوت بالطائرات والدبابات. كما شنَّ الثوار العرب هجمات عدة على المستعمرات والسيارات الصهيونية. وفي تموز/يوليو وحده، فقد البريطانيون والصهيونيون 28 قتيــلًا وجريحًا.

دخل فوزي القاوقجي (311) البلاد، في آب/أغسطس 1936 على رأس نحو 500 مجاهد عراقي. وسارت الثورة المسلحة في اتجاه التنظيم؛ إذ سرعان ما تشكلت في الريف والجبال الفصائل المسلحة، وبرز في المعارك المسلحة الفلاحون مقاتلين بواسل، ومن هذه الطبقة - خاصة المعدمين والفقراء منها - القادة العسكريون للثورة، أمثال: عبد الرحيم الحاج محمد وعارف عبد الرازق.

سلكت حكومة الانتداب سياسة خاصة حيال الثورة؛ فمنذ اليوم الأول للإضراب، سنَّت الحكومة قانونًا تعسفيًا، سمّته «قانون الطوارئ»، تضمَّن عقوبات بالغة القسوة ضد كل عربي فلسطيني يحمل سلاحًا، أو يُخرِّب ممتلكات حكومية؛ من طرق وخطوط حديد وأسلاك هاتف ...إلخ. كما منح هذا القانون الحكومة حق مصادرة ونسف أي منزل، تشك في أنه كان مصدرًا لإطلاق النار. وفي 3/5/1936، أعلنت حكومة الانتداب أنها ستعيِّن مجموعات من الشرطة، في كل قرية أو مدينة، يُخلّ فيها النظام؛ حيث تتكفل القرية أو المدينة المعنية بمصاريف تلك المجموعات. وما إن دخل الإضراب يومه العشرين، حتى كان عدد المعتقلين العرب الفلسطينيين قد وصل إلى نحو 600 معتقل، عدا عشرات الشهداء والجرحى.

من جهة أخرى، اجتمع المندوب السامي البريطاني، بعد يومينْ من بدء الإضراب، برؤساء الأحزاب العربية الفلسطينية، وطالبهم بضرورة كبح جماح الجماهير وتسمية ممثلي الأحزاب في الوفد المسافر إلى لندن، للتفاوض مع وزير المستعمرات هناك.

في ذاك الاجتماع، طلب رؤساء الأحزاب من المندوب السامي العمل على وقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين، في حين شكا جمال الحسيني للمندوب السامي من أن قسوة الشرطة البريطانية تركت انطباعاً لدى الشعب العربي الفلسطيني بأن بريطانيا هي العدو الحقيقي (312).

حاولت حكومة الانتداب تجريد الثورة من أخلص جنودها؛ فلوَّحت - في منشوراتها - للفلاحين بأنها ستعفيهم من الضرائب وتمنحهم إعانات، إن هم تخلّوا عن الثورة. ثم غيَّرت الحكومة تكتيكاتها وانتقلت إلى العنف، بمجرد أن أهمل الفلاحون إغراءاتها؛ ففرضت الغرامات الباهظة على القرى وهدمت أحياء وقرى بأكملها. ثم استقدمت الحكومة أربع فرق عسكرية بريطانية، وأحلَّت قائد القوات البريطانية في الشرق الأوسط، الجنرال ديل، في أيلول/ سبتمبر 1936، محل الجنرال ويفل، في قيادة القوات البريطانية في فلسطين، ورفعت عدد القوات البريطانية هناك إلى أكثر من عشرين ألف جندي، عدا خمسة آلاف شرطي، ونحو 15 ألف مقاتل صهيوني، هم أعضاء عصابتيْ «الهاغاناه»، و«الأرغون»، والأخيرين من أتباع الصهيوني الفاشي

فلاديمير جابوتنسكي. كما أدت «قوة حدود شرق الأردن» (الجيش الأردني في ما بعد) دورًا مهمًا في مقاتلة الثوار العرب الفلسطينيين ومطاردتهم على الحدود الأردنية - الفلسطينية، وتوفير الحماية لـ«مشروع روتنبرغ» وغيره من المشاريع الصهيونية. وفي وقت لاحق، نظّم ضابط الاستخبارات البريطاني، أورد تشارلز وينغت، مجموعات من العناصر الصهيونية، في «الفرق الطائرة»، لحماية المنشآت البريطانية (313).

في 30 أيلول/سبتمبر 1936، فرضت حكومة الانتداب الأحكام العُرفية على البلاد، التي أباحت للحكومة مراقبة المطبوعات وتوقيف أي شخص تشتبه به سلطات الانتداب واعتقاله وإبعاده. كما منحت الحكومة نفسها، بموجب تلك الأحكام، الاستحواذ على الأموال ومصادرتها وفرض الغرامات الجماعية واستحداث محاكم عسكرية كثيرًا ما أصدرت أحكامًا جائرة على كل من اشتبهت في تعامله مع الثورة.

بعد أن كانت الحكومة البريطانية قد أصدرت في 7 أيلول/سبتمبر 1936 بيانًا رسميًا قوَّمت فيه الثورة التي اتخذت في البداية «شكل إضراب عام، أعلنته لجنة من وجهاء العرب ... ويرمي إلى تحقيق مآرب لا تتفق والانتداب، واستعملت في مواصلته [الإضراب] وسائل، هي بمثابة تحدٍ مباشر للسلطة القائمة ... فقد اشتملت أعمال العصابات المسلحة على محاولات متكررة لشل وسائل المواصلات وقطع خطوط البرق والتلفون وإخراج القطارات عن الخط، وعلى محاولات لمنع حركة السير على الطرق العامة ... ووقعت محاولات عديدة لإتلاف خط أنابيب البترول بين حيفا والعراق ... وتم إقفال ميناء يافا» (314).

تحركت أنظمة عربية بغرض تصفية الثورة. وهذه الوثائق البريطانية تُميط اللثام عن تلك المحاولات؛ فتذكر «... وقد تقدم أصحاب النوايا الحسنة من الملوك والأمراء العرب، وذوي المقامات العالية في البلاد المجاورة، فأعربوا، من حينٍ لآخر، عن رغبتهم في استعمال نفوذهم، لمحاولة الوصول إلى مسالمة» (315).

في هذا السياق، حضر وزير خارجية العراق آنذاك نوري السعيد إلى فلسطين، في 26 آب/أغسطس 1936، واتفق مع «اللجنة العربية العليا» على وقف الإضراب، في مقابل منع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، موقتًا، وسعي حكومة العراق لدى بريطانيا من أجل تحقيق «مطالب فلسطين المشروعة ... وتصفية الثورة، على أساس: (أ) إلغاء الغرامات؛ (ب) وقف عمليات التفتيش؛ (ج) إطلاق سراح المعتقلين؛ (د) العفو العام عن المتهمين بحوادث الثورة» (316).

مع تقدم الثورة، ازداد وضع القوات البريطانية في فلسطين حرجًا، فطلب المندوب السامي إلى الأمير عبد الله بن الحسين والملك عبد العزيز بن سعود، التدخل لتصفية الثورة (317). فسارعا، ومعهما ملك العراق، غازي بن فيصل والإمام اليمني يحيى حميد الدين، إلى توقيع بيان، في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 1936م، ناشدوا فيه شعب فلسطين «الإخلاد إلى السكينة، حقنًا للدماء، معتمدين على حُسن نوايا صديقتنا، الحكومة البريطانية، ورغبتها المعلنة لتحقيق العدل». واتضح أن واكهوب هو من كتب هذا النص، فيما حمله الأمير عبد الله إلى باقي حكام العرب، وإن تدخل ابن سعود، فشطب كلمة «حليفتنا»، وأحل محلّها كلمة «صديقتنا». وكان المفتي الحسيني وراغب النشاشيبي وعوني عبد الهادي، قد أعربوا - كل على حدة - للمندوب السامي، في 10 أيلول/سبتمبر 1936، عن استعدادهم لوقف الإضراب، إذا ما طلب حكام العرب إليهم ذلك (318). بل إن الحاج أمين الحسيني خرج من عند المندوب السامي وأصدر في اليوم التالي بيانًا رحَّب فيه بوساطة الملوك والأمراء العرب المنتظرة (319). ولعل في هذا ما يفسر سرعة البرق التي استجابت بها «اللجنة العربية العليا» لنداء حكام العرب ودعوتها الشعب العربي الفلسطيني، في بيانٍ أصدرته في 11 تشرين الأول/أكتوبر 1936، إلى إنهاء الإضراب. ولم تنس اللجنة أن تطلب إلى «أفراد الأمة الكريمة» التبكير إلى معابدهم «لإقامة الصلاة على أرواح الشهداء» (320)، الذين كان عددهم قد بلغ 193 شهيدًا. وطبقًا لإحصاءات حكومة الانتداب، فإن الخسائر البشرية، بين 19/4 و30/9/1936، جاءت كما في الجدول الرقم (2 - 3):

الجدول الرقم (2 - 3)

الخسائر البشرية في خمسة شهور و11 يومًا من الثورة

المصدر: عيسى السفري، فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية (يافا: وزارة الثقافة الفلسطينية، 1937)، ص 175.

بينما بلغ مجموع من ألقت حكومة الانتداب عليهم القبض، حتى 20 أيلول/ سبتمبر 1936، 2643 عربياً فلسطينياً، بينهم 1646 أُدينوا، وصدرت بحقهم أحكام مختلفة، في حين بُرّئت ساحة 710 منهم. أما عدد اليهود الذين أدينوا، فبلغ 271 يهودياً (321). مع ملاحظة أن عدد القتلى العرب المدوَّن في الجدول الرقم (2 - 3)، هو أقل من الواقع بكثير؛ ذلك أن شهداء الثوار غالبًا ما أُخفي استشهادهم عن حكومة الانتداب. ما جعل «لجنة بيل» تقدِّر عدد من قُتل من العرب الفلسطينيين بنحو ألف شخص (322).

هذا في حين قُدِّر عدد المنازل التي نُسفت في المدن بـ220 منزلاً، وشُرِّد منها نحو ستة آلاف نسمة. كما جرى نسف جزء كبير من الحي القديم في يافا، في حزيران/يونيو 1936، وتذرعت الحكومة هنا بتجميل المدينة، في حين كانت تبغي شق طريق واسعة، تُسهِّل دخول دورياتها إلى الحي المذكور وملاحقة الثوار فيه، كما كانت هذه الطريق تهيّئ لهذه الدوريات سرعة الوصول إلى الميناء. وقد نسفت سلطات الانتداب مئة تخشيبة في حي الجبلية في يافا، و300 تخشيبة أخرى في حي أبو كبير، و350 في الشيخ مراد، و75 في عرب الداودي. كما نسفت السلطات نفسها 143 بيتًا في الريف الفلسطيني (323).

انتهى الإضراب الذي دام نحو ستة شهور. وشاركت فيه الطبقات كلها، بتفاوت؛ من طلاب ومدرّسين ومهنيين (أطباء مهندسون محامون وصيدلانيون)، إلى الباعة والكناسين، وحتى الشرطة والسجناء. أما الموظفون، فاكتفوا بتقديم مذكرتيْن إلى المندوب السامي، في حزيران/يونيو وتموز/يوليو 1936، وقد جأرت مذكرة كبار الموظفين بالشكوى من «الظلم» الواقع على الشعب الفلسطيني. وتبعتهما مذكرة قضاة المحاكم الشرعية التي اتسمت بنَفَس ثوري أعلى نسبيًا (324).

خلال الإضراب، نسف الثوار 48 جسرًا، وقطعوا أسلاكًا كهربائية وهاتفية 300 مرة، وعطّلوا القطارات 22 مرة، ونسفوا خطوط السكة الحديد 130 مرة (325).

ما أن توقف الإضراب، حتى أقدمت حكومة الانتداب على منح 1800 شهادة هجرة ليهود إلى فلسطين، كما نفَّذت حكم الإعدام في عدد من الثوار العرب الفلسطينيين. في تأكيد جديد على أن محاربة الاستعمار أقل كلفة من مهادنته. فتحرَّك الشعب، وحاولت «اللجنة العربية العليا» مقاطعة لجنة التحقيق الملكية البريطانية والعودة إلى العنف، إلّا أن سفن «اللجنة «كانت قد أُحرقت، بإذعانها لنداء الملوك والأمراء العرب. وبناء عليه، لم تجد «اللجنة» مفرًّا من الاستجابة لضغط الملوك والأمراء إيّاهم بمقابلة «لجنة بيل» التي كانت قد أوفدتها حكومة لندن، بغرض التحقيق في ظلامة العرب الفلسطينيين، وكأن تلك الحكومة ليست هي المتهم الأول في تلك الظلامة.

قابلت اللجنة العديد من الزعماء العرب الفلسطينيين، إلى جانب المسؤولين الصهيونيين وأصدرت تقريرها في 7 تموز/يوليو 1937، وفيه أوصت بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود، مع إبقاء قسم صغير من البلاد تحت الحكم البريطاني.

6 - اندلاع الثورة

على الرغم من إذعان القيادة التقليدية إلى إملاءات الملوك والرؤساء العرب، فإن قطاعًا من قواعد الثورة، المتمثل بـ «القساميين» أساسًا، واصل القتال. فقد اغتال هؤلاء القساميون في 30/4/1937 مساعد مدير البوليس في حيفا، حليم بسطا، واغتالوا في 23/8 موفات حاكم لواء جنين، وفي 26/9 مستر أندروز حاكم لواء الجليل.

بينما عمدت حكومة الانتداب بين أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر 1937 إلى تصعيد أساليبها القمعية؛ فحاولت إلقاء القبض على المفتي (17/7/1937)، إلّا أنه احتمى بالحرم الشريف. وفي أول تشرين الأول/أكتوبر 1937، أمر الانتداب بحل «اللجنة العربية العليا» واعتقل معظم أعضائها ونفاه إلى سيشل وروديسيا، في حين تمكَّن كل من جمال الحسيني وعوني عبد الهادي من الإفلات، وحلَّت حكومة الانتداب اللجان القومية واعتقلت معظم أعضائها، وعزلت المفتي من مناصبه كلها، وأفلت بدوره إلى لبنان (14/10/1937). وعزَّز الانتداب قواته المسلحة حتى وصلت إلى نحو 40 ألف جندي بريطاني و20 ألف شرطي و18 ألف صهيوني مسلح. وعيَّن الانتداب في أيلول/سبتمبر الجنرال ويفل قائدًا عامًّا لتلك القوات. وفي 18 تشرين الأول/أكتوبر 1937، فرضت حكومة الانتداب الحكم العسكري، وأطلقت يد محاكمها العسكرية في إصدار أحكام بإعدام ضد كل من يحمل ولو طلقة واحدة من العرب الفلسطينيين. وأعلنت الحكومة نفسها أنه، في خلال عام 1937، قُتل مئة من الجنود ورجال الإدارة البريطانيين.

يبقى سؤال يفرض نفسه هنا، مؤداه ما الذي استجد حتى تطور موقف المفتي؟ أولًا، لأنه أصبح منذ ربيع 1934 رأس الحركة الوطنية، وما عاد مجرد رأس المؤسسة الدينية، وبالتالي، فإنه لا يستطيع أن يتجنَّب اتخاذ مواقف فى القضايا المطروحة. وثانيًا، دفع الاندفاع الثوري للجماهير العربية الفلسطينية، خلال تلك الثورة، المفتي إلى إرخاء قلوعه لريح الجماهير التي فاجأته بقوتها، بعد طول فقدانه الأمل في حركة الجماهير. وثالثًا، خيَّرته الثورة بين الوظيفة ذات الدخل المغري، بمقياس ذلك الزمان، وقيادة الثورة، فاختار الأخيرة.

تحت ضغط الثورة، أعلنت حكومة صاحب الجلالة سحب مشروع التقسيم؛ في محاولة منها لتهدئة الجماهير العربية الفلسطينية واحتواء الثورة التي لم تُعر إعلان الحكومة هذا أدنى اهتمام وواصلت الثورة تقدمها؛ ففي يوم إفلات المفتي إلى لبنان، شنَّ الثوار هجمات عنيفة، في أنحاء متفرقة من فلسطين، لتشتيت أنظار الإنكليز عن المفتي، وإن كانت تلك الهجمات دشَّنت مرحلة ثانية من الثورة المسلحة، تميَّزت بالتنظيم المحكم. وبعد ضرب «اللجنة العربية العليا»، تكوَّنت في دمشق «اللجنة المركزية للجهاد»؛ لقيادة الكفاح في فلسطين وتوجيهه. وقد تمكَّن الثوار بين أيار/مايو وتشرين الأول/أكتوبر

1938 من احتلال مدن الخليل وبئر السبع وطبرية ونابلس، والاستيلاء على أموال الإدارة والبنوك البريطانية، وأطلقت المعتقلين والمسجونين في تلك المدن. كما استولى الثوار في أيلول/سبتمبر من العام نفسه، على أموال جمرك ميناء يافا.

في أول آذار/مارس 1938، حلَّ هارولد مكمايكل محل واكهوب، مندوبًا ساميًا بريطانيًا في فلسطين. كما خلف الجنرال هايننغ، الجنرال ويفل، في قيادة القوات البريطانية هناك.

إبان اشتداد الثورة، أبدى جمال الحسيني استعدادًا للتنازل أمام الحكومة البريطانية، حيث أرسل كتابًا إلى مالكولم ماكدونالد، وزير المستعمرات البريطاني، آنذاك، عرض فيه إشراك المستوطنين اليهود في المؤسسات الحكومية، بنسبة عدد سكانهم، مع منحهم حكمًا ذاتيًا في المناطق التي يقطنونها (326).

كان التأييد الشعبي للثورة كاسحًا. ولعل من الوقائع التي لا تخلو من الدلالة في هذا الصدد استجابة الجماهير العربية الفلسطينية الواسعة لنداء الثورة في صيف 1938، بوضع الكوفية والعقال. ومن المعروف أن الثوار كانوا يضعونها لأنها تُسهِّل لهم إخفاء ملامحهم، بالتلثُّم بها، عند الاقتضاء. وحدث أن أخذ البريطانيون في مطاردة واعتقال كل من يضعهما، فطلبت الثورة من الجماهير وضعهما؛ حماية للثوار وتعبيرًا عن مدى التفافهم حول الثورة. ولم يُستثن من وضعهما إلّا شخصيات معدودة، مثل أعضاء «حزب الدفاع الوطني». في حين شارك في وضع الكوفية والعقال بعض رجال الإدارة البريطانيين.

في أيار/مايو 1938، عزَّزت حكومة الانتداب قواتها بثلاثة آلاف جندي، وأخضعت الشرطة لقيادة الجيش. وتوسعت في عمليات الاعتقال؛ حتى إنها اعتقلت، في الأسبوع الأخير من تشرين الأول/أكتوبر 1938، وحده، 757 عربيًا فلسطينيًا.

في 17 نيسان/أبريل 1938، وصلت إلى البلاد «لجنة وودهيد» البريطانية الفنية، لمتابعة توصيات «لجنة بيل» الخاصة بتقسيم فلسطين، وقد استقبلها الشعب العربي الفلسطيني بالإضراب العام؛ «فليس في الوطن العربي أقسام للمنح» (327)، وقاطعوها، ولم يتقدموا للإدلاء بشهاداتهم أمامها. واعترف أحد أعضائها، المستر ريد، في مذكرته المرفقة بتقرير اللجنة، بأن «إعلان سياسة التقسيم قد حوَّل الاضطرابات في فلسطين إلى ثورة عربية قومية» (328). ولم يُقرّ ريد إلّا بالحقيقة؛ ذلك أن الفلسطينيين لم يكونوا وحدهم في المعركة؛ إذ سرعان ما تدفّق المئات من أبناء سورية والعراق

ولبنان؛ فهذا الشيخ محمد الأشمر يدخل فلسطين على رأس مجموعة من السوريين، ومثله فعل سعيد العاص الذي أدى دوراً لافتاً في تنظيم الثورة في منطقة القدس، واستُشهد في 6 تشرين الأول/أكتوبر 1936، إلى فوزي القاوقجي الذي شارك، نحو شهرين، في المرحلة الأولى للثورة، والذي لا يزال دوره غامضاً ومثيراً للجدل وبحاجة إلى مزيد من التحقيق والتمحيص. كما أن اشتراك ملك العراق، غازي بن فيصل، في مؤازرة الثورة، غدا من أسباب سخط البريطانيين عليه؛ إذ أقام محطة إذاعة في قصره في بغداد، المعروف بـ«قصر الزهور»، ومنها أخذ يذيع بيانات الثورة والمقالات الخاصة بها، فقُتل في حادث سير غامض، ودأبت جماهير كل من عمّان ودمشق وبيروت وبغداد على الإضراب، غير مرة، وسيَّرت المظاهرات الواسعة التي نددت بالاستعمار البريطاني والصهيونية.

بيد أنه كان لهذا التضامن العربي جانبه السلبي أيضًا؛ إذ أدت المبالغة في قوته وفاعليته إلى تعويل الجماهير العربية الفلسطينية عليه، أكثر مما يجب. كما فتحت تلك المبالغة الباب واسعًا أمام تدخل الملوك والأمراء العرب لوأد الثورة.

تاسعًا: تكتيكات استعمارية جديدة

في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر 1938، أصدرت الحكومة البريطانية بيانًا، أعلنت فيه عدولها، رسميًا، عن التقسيم، ووجّهت الدعوة إلى الدول العربية وعرب فلسطين و«الوكالة اليهودية» لحضور اجتماع يُعقد في لندن مع الحكومة البريطانية. ثم أطلقت سراح بعض الزعماء العرب الفلسطينيين المنفيين في سيشل وروديسيا في السابع من كانون الأول/ديسمبر 1938.

وصل وفد اللجنة العربية العليا إلى القاهرة من بيروت، بعد أن اجتمعت «اللجنة» في بلدة الذوق، قرب بيروت (11/1/1939)، وانتخبت وفدها إلى «مؤتمر لندن» برئاسة المفتي، قبل أن يتم العدول عن ترؤس المفتي الوفد، وإحلال جمال الحسيني محله، خشية غدر البريطانيين به.

التقى رئيس الوزراء المصري محمد محمود باشا وفد «اللجنة»، ثم التأمت الوفود العربية (329) في القاهرة (17، 19، 21/1/1939). وفجأة، وصلت رسالة من الحكومة البريطانية إلى رئيس الوزراء المصري، تقترح تمثيل «حزب الدفاع» في الوفد الفلسطيني، وحبّذت أغلبية الوفود العربية المقترح البريطاني، وأرسلت الوفود إلى المفتي وفدًا عنها، لإقناعه بقبول المقترح البريطاني، بعد أن رفضه وفد «اللجنة» في القاهرة. وانتهى الأمر بتمثيل «حزب الدفاع» بمندوبَين: نمر النابلسي (330) ويعقوب فرَّاج، واتفقت الوفود العربية على أن يطرح الوفد الفلسطيني قضيته الوطنية بوصفها قضية عربية،

يؤيده في ذلك باقي الوفود العربية، مع التزامها بكل ما يراه الوفد الفلسطيني (331).

افتتح رئيس الوزراء البريطاني، نيفيل تشمبرلين، المؤتمر في 7 شباط/فبراير 1939، واستمر حتى أواسط آذار/مارس 1939، بحضور الوفد البريطاني وممثلين عن الجانب العربي، بعد أن رفضوا الالتقاء بوفد «الوكالة اليهودية» والجلوس معه على مائدة واحدة. ما اضطر البريطانيين إلى الاجتماع مع العرب في الصباح، وتخصيص الجلسة المسائية لوفد «الوكالة اليهودية».

أجمل جمال الحسيني مطالب العرب الفلسطينيين، في: الاستقلال التام وإنهاء مشروع «الوطن القومي اليهودي» وإلغاء الانتداب وما ترتَّب عليه، مع عقد معاهدة مع بريطانيا، على غرار تلك التي عقدتها بريطانيا مع العراق (1930)، ووقف الهجرة اليهودية وانتقال الأراضي إلى اليهود. وأصرّ رؤساء الوفود العربية على شمول فلسطين بالوعد الذي سبق أن قطعه البريطانيون للشريف حسين بن علي، باستقلال البلدان العربية (332).

من جانبها، اقترحت الحكومة البريطانية (333):

- تقسيم فلسطين، بحسب توزيع السكان؛

- تحديد الهجرة اليهودية إلى فلسطين، لأسباب اقتصادية وسياسية، ومعها انتقال الأراضي إليهم؛

- حظر الهجرة اليهودية إلى المناطق العربية؛

- عدم إقامة دولة عربية في فلسطين، بذريعة عجز عرب فلسطين عن ضمان أمن اليهود فيها؛

- إنشاء مجلس تشريعي، بأكثرية عربية.

أشار رئيس الوفد الصهيوني، حاييم وايزمان، إلى أنه يقبل بتوصيات «لجنة بيل»، على الرغم من أنها غير كافية وطالب بفتح أبواب فلسطين لهجرة اليهود إليها، حتى لا يعودوا أقلية فيها. ونوَّه وايزمان برفاه عرب فلسطين، بتأثير تلك الهجرة، وعاتب بريطانيا لأنها أخذت تميل إلى مسايرة الأعداء وإسقاط الأصدقاء. وأشار إلى أن فلسطين يهودية، هي ذات قيمة كبرى في الدفاع عن بريطانيا. وطالب بوضع الأراضي كلها «غير القابلة للزراعة» بتصرف الاستيطان اليهودي، مع خلق قوة دفاع يهودية لتخفيف العبء عن القوات البريطانية (334).

رد المندوبون العرب برفض مطالب وايزمان هذه، بينما استهجن الزعيم الصهيوني، دايفيد بن غوريون، إسقاط العرب حق اليهود في فلسطين. وفي

اليوم التالي، عدَّلت لندن مقترحها إلى إقامة دولة واحدة مستقلة، بعد فترة انتقالية. لكن، رأى العرب أن المرحلة الانتقالية أطول مما يلزم. وفي الجلسة الحادية عشر (25/2)، عرض رمزي ماكدونالد، باسمه: إنهاء الانتداب، في الوقت المناسب، مع ارتباط الدولة الوليدة بمعاهدة مع بريطانيا، فما كان من جمال الحسيني إلا أن وصف عرض ماكدونالد بـ«الفقاقيع». واستهجن اقتراح وضع دستور لفلسطين المستقلة يهود وبريطانيين وعرب (335).

بعد ستة أسابيع، عرض ماكدونالد، في الجلسة الثالثة عشر (15/3)، مقترحات نهائية لحكومته، وإن لم تكن صياغتها نهائية، ولم يكن مضمون ما عرضه ماكدونالد جديدًا؛ إذ تضمن (336):

- دولة فلسطينية مستقلة، ترتبط بمعاهدة مع بريطانيا، ويشترك في حكومتها العرب واليهود؛

- جمعية وطنية تضع دستوراً لتلك الدولة، من أهالي فلسطين، منتخبين أو معينين، على أن تُمثل بريطانيا في تلك اللجنة؛

- فترة انتقالية (غير محددة)؛

- هجرة يهودية، ترفع نسبة اليهود إلى ثُلث مجموع سكان فلسطين، وللمندوب السامي الكلمة العليا في ذلك؛

- سلطات واسعة تُخوَّل للمندوب السامي، لتنظيم بيع الأراضي، ونقل ملكيتها.

اختُتم المؤتمر (17/3)، فأعلن كل من اليهود والعرب الفلسطينيين الإضراب، احتجاجًا. بينما أعاد سكرتير الوفد الفلسطيني، جورج أنطونيوس، فشل المؤتمر إلى التغيرات الدستورية التي يُراد إدخالها لإنشاء دولة مستقلة. ومن بيروت، أكد جمال الحسيني أن العرب كسبوا من المؤتمر وحدة جبهتهم. وسرعان ما بلورت الوفود العربية مقترحات، مؤداها: تأسيس حكومة فلسطينية مستقلة، خلال عشرة أعوام، تضع جمعية فلسطينية منتخبة دستورًا لها، وتستمر الهجرة اليهودية السنوية إلى فلسطين، بمعدلها الحالي (12 ألفًا)، على مدى خمس سنوات متصلة (337).

بعد فشل «مؤتمر لندن» في الوصول إلى تسوية تُرضي الأطراف المختلفة، أصدر مكدونالد «الكتاب الأبيض» في 17/5/1939، وفيه تعهد بمنح الاستقلال لفلسطين، بعد عشرة أعوام، وحظر بيع الأراضي في بعض مناطق فلسطين وتقييده في مناطق أخرى، ووقف الهجرة بعد إدخال 75 ألف يهودي إلى فلسطين خلال الأعوام الخمسة التالية (338).

غني عن القول إن بريطانيا رمت من وراء هذا الكتاب إلى تخدير الحركة الوطنية الفلسطينية، حتى تتفرغ الأولى للخطر النازي، بعد أن احتل الألمان النازيون تشيكوسلوفاكيا (15/3)، واستولى الفاشي فرانكو على الحكم في إسبانيا في مطلع العام نفسه، واحتلت إيطاليا الفاشية ألبانيا (7/4/1939). ما أنذر بقرب اندلاع الحرب العالمية الثانية التي اندلعت فعلاً في 3/9/1939.

رفض الصهيونيون الكتاب المذكور، في حين تفاوتت مواقف أعضاء «اللجنة العربية العليا» منه، وإن كانت اللجنة قد أصدرت بيانًا، رفضت فيه كتاب وزير المستعمرات، إلّا أن الأمير عبد الله و«حزب الدفاع» وافقا عليه. وكان طبيعيًا أن ترفض الحركة الوطنية الفلسطينية هذا الكتاب، خصوصًا أن بريطانيا استمرأت النكث بوعودها للعرب.

شدَّدت قوات الحكومة إجراءاتها لقمع الثورة، قبل مؤتمر لندن وفي أثنائه وبعده. فتوسَّعت في ملاحقة الثوار ونسف المنازل واعتقال «المشبوهين» وإعدام حَمَلة السلاح من العرب الفلسطينيين، في حين خاض الثوار معاركهم، غير آبهين بتلهف بعض القيادة لعقد تسوية مع الاستعمار والصهيونية. وفي كانون الثاني/يناير 1939 خاض الثوار 54 معركة عسكرية كبرى ضد المستعمرين البريطانيين والعصابات الصهيونية، أسفرت عن مقتل 220 شخصاً من الأطراف الثلاثة. وبين 20 كانون الأول/ديسمبر و20 شباط/ فبراير 1939، وقع 348 حادث اغتيال، و140 حادث تخريب، و190 حادثة خطف، و23 حادث سطو، وانفجرت تسعة ألغام و32 قنبلة، وخسر البريطانيون في هذه المدة 18 قتيلاً و29 جريحًا (339).

تكالبت سلطات الانتداب والعصابات الصهيونية وعناصر الثورة المضادة، المحلية والعربية، على الثورة التي أنهكتها جسامة التضحيات والتفوُّق التقاني والتنظيمي للعدو البريطاني - الصهيوني. وزاد من ترنُّح الثورة، استشهاد القائد العام لقوات الثورة، عبد الرحيم الحاج محمد، في 27 آذار/مارس 1939، وهجران عارف عبد الرازق فلسطين وتسليم نفسه إلى سلطات الانتداب الفرنسي في سورية، وأسر قوات الحدود الأردنية الشيخ يوسف أبو دُرَّة في القرب من نهر الأردن، قبل تسليمه لسلطات الانتداب البريطاني في فلسطين التي سارعت بإعدامه.

أما الثورة المضادة الفلسطينية، المتمثلة في «حزب الدفاع الوطني»، فقد شكَّلت عصابات إجرامية، أطلقت عليها اسم «فصائل السلام» التي اقترفت أعمالاً بشعة، نسبتها إلى الثوار، بغرض تشويههم وفض الجماهير من حولهم. ثم فرضت تلك الفصائل الأتاوات على الفلاحين، ولاحقت الثوار، واغتالت كل من ظفرت به منهم.

كان «حزب الدفاع» قد كشف عن وجهه، فانسحب من «اللجنة العربية العليا» في 4 تموز/يوليو 1937، بعد أن أعلمه الأمير عبد الله بن الحسين بمضمون «تقرير بيل»، فانسحب الحزب من «اللجنة العربية»، قُبيل إعلان التقرير بثلاثة أيام؛ حتى لا يبدو انسحابه احتجاجاً على رفض «اللجنة العربية» التقرير.

كان خروج حزب الدفاع من الثورة بمنزلة تطهير لها، منحها دفعة قوية إلى الأمام، وحدَّ كثيراً من تذبذب القيادة السياسية للثورة، بعد أن كانت «اللجنة» قد اتخذت بعض المواقف الضعيفة؛ بهدف الحفاظ على «وحدة الصف» وإبقاء حزب الدفاع في صفوف الثورة.

ما أن قارب عام 1939 على الانتهاء، حتى بُحَّتْ أصداء الثورة، خصوصًا بعد استشهاد قائدها العسكري وأخذ الاتجاه إلى قبول «الكتاب الأبيض» (1939) ينمو في صفوف عرب فلسطين، باطراد.

بانتهاء العام نفسه، كان عدد من قُتل من العرب الفلسطينيين قد بلغ 5032 شخصًا، منهم 112 نفَّذت فيهم حكومة الانتداب أحكاماً بالإعدام، أصدرتها محاكمها العسكرية. في حين وصل عدد القتلى الصهاينة إلى مجرد 415 شخصًا. كما جُرح 14760عربيًا فلسطينيًا، واعتُقل 8958 آخرين (340)؛ صدرت بحق نحو ألفيْن منهم أحكامٌ متفاوتة بالسجن. بينما هدمت سلطات الانتداب أكثر من خمسة آلاف منزل لعرب فلسطينيين (341).

عاشرًا: طبيعة الثورة

هي ثورة وطنية ديمقراطية، رنت إلى الأرض والحرية؛ تأكد هذا من أهدافها، ومن الطبقات الاجتماعية التي شاركت فيها؛ فأهدافها التي صاغتها «اللجنة العربية العليا» في شكل مطالب ثلاثة، قدمتها إلى المندوب السامي البريطاني غُداة الثورة، تمثلت بما يلي (342):

- إيقاف الهجرة اليهودية إلى فلسطين؛

- منع انتقال الأرض إلى اليهود ومؤسساتهم؛

- إنشاء حكومة وطنية نيابية.

قامت الثورة على تحالف الطبقات الاجتماعية والقوى الوطنية المعادية للاستعمار والصهيونية، وتمثَّلت بـ: العمال والفلاحين والبرجوازية الوطنية والجناح المستنير من كبار الملاك. ويقول مرجع أكاديمي سوفياتي إنه قد شارك في الإضراب السياسي العام نحو مئة ألف عامل وفلاح وصانع وتاجر، قادهم المثقفون (343). وتمثلت تلك الطبقات بالثورة وقيادتها بدرجات متفاوتة، وإن لم يُصب الطابع الطبقي للقيادة الكثير من التغيير، في حين تغيَّر

ميزان القوى داخل القيادة، إلى حد ما، على حساب كبار الملّاك، ولحساب البرجوازية، وفي وقت لاحق، لحساب فقراء ومتوسطي الفلاحين. إلى ذلك، تفاوتت أحجام مساهمات كل طبقة بشكل واضح؛ إذ ساد المثقفون في قيادة الثورة، ما طبع الثورة، خصوصًا في مرحلتها الأولى، بالطابع البرجوازي الذي عبَّر عنه القطاع الأوسع من المثقفين، بعد أن حصرت سياسة الانتداب التعليمية التعليم بين أبناء الموسرين في الريف والمدينة، القادرين على دفع نفقات التعليم الباهظة. وكثيرًا ما سافر أبناء كبار الملّاك إلى أوروبا لتلقي العِلم والعودة بعد التشبُّع بالأفكار الليبرالية، وسرعان ما طالبوا بالحكم، أو بالمشاركة فيه، فهم أهل له، بحسب قناعاتهم. وشملت فئة المثقفين: الطلاب وذوي المهن الحرة والموظفين.

أما الطلاب، فشكلوا الجيش السياسي للثورة؛ فمنهم المظاهرات والندوات والمؤتمرات. وقد تحوَّلوا إلى شبه جنود، أخذوا على عاتقهم حراسة الإضراب في المدن والقرى. ثم عقدوا مؤتمرهم، السابق الإشارة إليه. وقد حُسبت المدارس تجمعات جماهيرية للبرجوازية. بينما استمر الطلاب والمدرسون في إضرابهم، منذ اليوم الأول للإضراب، حتى يومه الأخير.

أما المهنيون، فقد شكلوا الكتلة الرئيسة في القيادة السياسية للثورة وعمل عدد منهم مستشارًا لدى قادة المقاتلين، وأثبتوا الفائدة من وجودهم، بنوع خاص، عند تشكيل المحاكم الثورية، على حد تعبير التقارير السرية البريطانية (344). وقرر اجتماع واسع للأطباء معالجة «جميع الفقراء والمنكوبين» مجانًا. وأجمع مؤتمر المحامين في يافا، على الإضراب عن حضور المحاكمات والمرافعات، «خلا ما يتعلق منها بقضايا الاضطرابات». وقرر الصحافيون في مؤتمرهم (27/5/1936)، الإضراب، مبدئيًا، ثلاثة أيام. وقد صادف أن كانت جميع الصحف العربية في فلسطين معطَّلة، في أول حزيران/يونيو، لمدة 14 يومًا. كما عبَّر رجال الدين الإسلامي والمسيحي عن تضامنهم مع الشعب في ثورته، عبر مذكرات رفعوها إلى المندوب السامي (345). أما موظفو الحكومة، فاكتفوا بتقديم مذكرتيْن، أولاهما إلى موظفي الدرجة الأولى، والثانية باسم موظفي الدرجة الثانية العرب الفلسطينيين، من دون أن يشاركوا الشعب إضرابه؛ لارتباطهم بخزينة السلطة، أكثر من أي شيء آخر.

في الأسبوع الأول من أيار/مايو 1936 عقدت النساء العربيات مؤتمراً في القدس، انتهى إلى نداء بمقاطعة الحكومة وعدم التفاوض معها (346). وفي يافا، عقدت نساؤها اجتماعاً موسّعاً (11/5/1936)، أقسمت فيه الحاضرات على مقاطعة البضائع اليهودية، وأيّدن مقررات الأمة ومواقفها (347). وقد أدت النساء والطلاب دورًا مجديًا في حثّ الشعب على مواصلة الكفاح، إضافة إلى مساهمتهن في أعمال التمريض ونقل الرسائل.

أما الطبقة العاملة العربية الفلسطينية، فكان دورها دون المأمول في هذه الثورة؛ نتيجة ضعفها، وانفصالها - إلى حد كبير - عن حزبها السياسي (الشيوعي).

بينما شكَّل الفلاحون سُداة الثورة ولُحمتها؛ ولم يكن غريبًا أن يُنجب الريف الفلسطيني خيرة مقاتلي الثورة ومناضليها، فشكلوا القيادة الفعلية للثورة، قيادة الكفاح المسلح، تاركين الواجهة للجنة العربية العليا، ومن بعدها اللجنة المركزية للجهاد. واحتل الفلاحون نحو 90 في المئة من مجموع الثوار المسلحين. وحين اتهمت حكومة الانتداب الوجهاء بتدبير الثورة، صحَّح لها سياسي عربي فلسطيني معاصر، هذه المعلومات؛ فقرر أن الثورة «إنما هي ثورة الفلاحين ... وليست من تدبير الزعماء، بل إنها - من نحو ظاهر - تحدٍّ لسلطاتهم واتهام لأساليبهم. وآية ذلك، أن قادة الثوار يضعون اللوم في الورطة الراهنة التي نشب فيها الريفيون، على عاتق الملاكين العرب الذين باعوا أراضيهم. وهم يتهمون الزعماء بالإهمال الجاني؛ لأنهم عجزوا عن أن يُوقفوا تلك البيوع ... وأكثر العاملين في الثورة إنما هم من الفلاحين، أي من أولئك الناس الذين ترتبط حياتهم ومعاشهم بالأرض، دون أن يكون لهم رأي في التصرُّف بها، وإنما غضبهم وعنفهم موجهان إلى المُلاك والسماسرة، الذين سهَّلوا أعمال البيع، مثلما أنهما موجهان ضد سياسة الدولة المنتدبة، التي تمت صفقات البيع في ظلها، وتحت رعايتها. وإذا كان بعض أولئك المُلاك قد اشتركوا في هيئات وطنية عربية، فهذا نفسه زاد الفلاحين الثائرين مقتًا لهم، وجعلهم أقل انقيادًا لنفوذ الزعماء السياسيين، جملة» (348).

بالاطلاع على منشور لحكومة الانتداب، إبان الثورة، الذي وعدت فيه بمكافآت مالية ضخمة لمن يُرشد عن القادة العسكريين للثورة (349)، نجد أن المنشور تضمَّن أسماء 21 قائدًا للثورة، بينهم 17 فلاحًا. ناهيك بأن القائد العام للثورة، عبد الرحيم الحاج محمد، أتى من أعماق الريف الفلسطيني، بائع غلال من قرية ذنَّابة، شرق طولكرم.

امتد انتقام الفلاحين إلى الأراضي التي انتزعها الصهيونيون منهم؛ فقد أعلنت «الوكالة اليهودية» أن 80 ألف شجرة حمضيات، و62 ألف شجرة أثمار أخرى، و64 ألفًا من أشجار الغابات، و16500 دونم من المحصولات الزراعية التابعة لها، كلها لمستوطنين يهود، أتلفها العرب الفلسطينيون (350).

غني عن القول إن الفلاحين لم يذهبوا كلهم إلى الجبال، ليلتحقوا بالثورة، بل كان «القروي يعمل في أرضه، وبندقيته إلى جانبه، فإذا نشبت المعركة، ترك محراثه وتقلَّد بندقيته، واندفع إلى الاشتراك في المعركة» (351).

حادي عشر: خبرات الثورة

تمثّل الوتر الرخو في القيادة السياسية للثورة التي ترددت في الكفاح وخشيت من حركة الجماهير؛ وهذا المندوب السامي البريطاني في القدس يكتب إلى وزير المستعمرات البريطاني في لندن، في 7حزيران/يونيو 1936، مشيدًا باعتدال المفتي وانعكاس هذا على خُطب الجمعة في المساجد. وفي 12 حزيران/يونيو 1936، منح المندوب السامي كلاً من جمال الحسيني وعزت طنُّوس وعبد اللطيف صلاح، تأشيرات سفر إلى بريطانيا. وإن كانت محادثات هذا الوفد قد مُنيت بالفشل (352).

حين أراد المفتي تقويم سياسة الانتداب، قال في شهادته أمام «لجنة بيل» (12/1/1937): «إن الإصرار على هذه السياسة ليس في مصلحة أحد، وإن مما يؤلم العرب كثيرًا أن يروا الحكومة البريطانية الممعنة في ظلمهم، والإجحاف بحقوقهم، وتعريض كيانهم القومي للاضمحلال، بينما هي تخضع للمطامع اليهودية». وفي هذا تبرئةً لبريطانيا وتحميل المسؤولية لليهود (أيضًا كدين). وفي ختام شهادته، اقترح المفتي على «لجنة بيل» عقد معاهدة بين بريطانيا وفلسطين. كما نسج عوني عبد الهادي على منوال المفتي. أما الأب غريغورس الحجَّار، فأكد في شهادته أمام اللجنة المذكورة، في تخاذل ملحوظ، «أن العرب برهنوا في الحرب العامة، وما بعدها إلى اليوم، على أنهم أصدقاء بريطانيا» (353).

لعل أصدق تعبير عن اهتزاز تلك القيادة، تجلّى في قبول «اللجنة العربية العليا» وقف الإضراب، بل سعيها إلى هذا الوقف، وفي انزلاقها إلى مائدة المفاوضات؛ ما أدى إلى سيادة البلبلة السياسية في أوساط الجماهير الفلسطينية وخلخلة صفوف الثوار وتصدّعها.

شاركت «اللجنة العربية العليا» في تأرجحاتها تلك، قيادة الحرس الوطني، حيث خاطبت في بيانها الأول السلطات البريطانية: «لا مهادنة بيننا وبينكم، حتى تُجاب مطالبنا الحقة». لتعود قيادة الحرس، في البيان نفسه، وتقول: «إن يدنا مبسوطة للسلام والخصام». قبل أن تستدير تلك القيادة مئة وثمانين درجة، عن الجملة الأولى في بيانها، لتؤكد لسلطات الانتداب البريطاني: «إننا لا نهدِّد قواتكم الهائلة» (354).

أما خوف القيادة السياسية من الجماهير، فتمثَّل في إهمال تعبئة وتنظيم وتسليح تلك الجماهير التي تسلحت ذاتيًا، ووصل الأمر بالفلاح إلى حد بيع كل ما يمتلكه من أجل شراء بندقية وبضع طلقات.

خلاصة القول إن ثورة عام 1936 افتقرت إلى القيادة الثورية، بينما تلاعبت القيادة السياسية بالثورة وأهملت تعبئة الجماهير وتنظيمها وتسليحها.

خضعت قوات الثورة، في البداية، إلى قيادة مركزية، لكن انضباط تلك القوات سرعان ما انحسر، وتبعثرت، تعبيرًا صادقًا عن الطابع الفلاحي للثورة؛ فقد وصل الأمر إلى حد انعدام التنسيق بين قادة المناطق، بل بين قادة الفصائل أيضًا.

ساد الثورة غموض سياسي؛ فلا تحديد لأي من أطراف معسكر الثورة ومعسكر الأعداء، في حين لفَّ أهداف الثورة ضباب كثيف، أدى إلى تخبُّط الثورة في مواقفها؛ كنتيجة طبيعية لافتقادها برنامجًا سياسيًا واضحًا وسليمًا، ولتسلل عناصر الثورة المضادة إلى الثورة، وبقائهم فيها أكثر من 14 شهرًا، وقد خشوا من الإضراب على مصالحهم، ناهيك بمقاومتهم فكرة الكفاح المسلح، وفزعهم الشديد منها.

تجاهلت القيادة السياسية للثورة ضرورة الاستجابة لحاجات المرحلة النضالية الجديدة، وبلورة برنامج اجتماعي للثورة.

صدر معظم مواقف القيادة السياسية للثورة عن تقديرات ذاتية، وعن تسطيح للأمور، كثيرًا ما أضر بالثورة؛ فتلك القيادة تتعاون مع النازي، على اعتبار أن عدو عدونا هو، بالحتم، حليفنا، وتغافلت تلك القيادة عن الطبيعة الاستعمارية للنازي. لقد كانت تلك القيادة ألعوبة في أيدي الأعداء؛ تتحالف مع من يُعادون، وتُعادي من يُحالفون، وترفض ما يقبلون، وتقبل ما يرفضون.

انزلقت الثورة إلى ممارسة الاغتيال السياسي، وهو سلاح ذو حديْن؛ إذ سرعان ما تلقفته الثورة المضادة، وأخذت عناصرها في اغتيال أفراد وطنيين، مُلصقة تلك الأعمال بالثوار، ما ساهم في عزل الثورة عن الجماهير، وسهَّل القضاء عليها.

وقعت الثورة في خطأ استراتيجي جسيم؛ إذ كثيرًا ما خاضت مع القوات البريطانية معارك مواجهة، ما وفَّر للأخيرة فرصة ذهبية لاستخدام طائراتها ودباباتها ضد الثوار، محدودي العدد - إذا ما قيسوا بالقوات البريطانية والصهيونية - والضعيفي التسليح والتدريب. أما الخطأ العسكري الثاني للثورة، فتمثَّل في احتلال المدن، بينما كان التوازن العسكري مختــلًا لمصلحة الاستعمار والصهيونية.

لعل الدرس المهم الأخير لتلك الثورة، تجلّى في ضرورة التحالف الصحيح مع كل من القوى الوطنية، المحلية والعربية والعالمية؛ وذلك بالتلاحم مع يسارها، والعمل على شل تذبذب وسطها وكسبه والحذر من يمينها.

وبعد، لم يكن مُمكنًا لثورة عام 1936 أن تنتصر، وهذه هي نواقصها السياسية الخطرة، فضــلًا عن اختلال ميزان القوى، محليًا وعالميًا، آنذاك، لمصلحة

الاستعمار البريطاني والحركة الصهيونية، ناهيك بإساءة العمق الاستراتيجي العربي الأداء، خصوصًا في مستواه الرسمي.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

الفصل الثالث

انـحـسـار... فـنـكـبـة

أسِنت الحركة الوطنية، وانحسرت موجتها، في السنوات الثلاث الأولى التي أعقبت انتكاسة الثورة، وساد البلاد جزر ثوري شامل. وفي الوقت الذي تمكن اليأس من البرجوازية العربية الفلسطينية، فإن الطبقات الكادحة، خصوصًا العمال والفلاحين، احتفظت بالكثير من طاقاتها الثورية.

أولًا: البرجوازية تتميَّز وتتمايز

نمت البرجوازية العربية في فلسطين بفعل ظروف الحرب العالمية الثانية التي اضطرت الاستعمار البريطاني إلى الاعتماد على الصناعة المحلية لسد حاجات قواته المعسكرة في فلسطين، بعد انقطاع خطوط المواصلات بين بريطانيا ومعظم مستعمراتها، وبينها فلسطين، بسبب دأب الغواصات الألمانية على إغراق السفن البريطانية التي تحمل بضائع إلى مستعمراتها، في حوض البحر الأبيض المتوسط. وفي المقابل، نمت الطبقة العاملة العربية وازداد الصراع الطبقي حدَّة. وبرز الاتحاد السوفياتي، قوة عالمية أرعبت الرأسمالية في العالم. فضـلًا عن قنوط البرجوازية العربية الفلسطينية، ويأسها من الكفاح، عقب انتكاسة الثورة، ما يفسِّر هروب قطاعات واسعة من البرجوازية العربية الفلسطينية باتجاه المعسكر الرأسمالي العالمي.

من جانبها، عمدت حكومة الانتداب إلى منح العطاءات والتعهدات ورخص التصدير والاستيراد لمهاوديها من عرب فلسطين، واتّسعت الأعمال التجارية والمالية والزراعية في أوساطهم (355). أتت فلسطين في المرتبة الأولى بين أقطار العالم من حيث زيادة نسبة وارداتها على صادراتها؛ ما يعني أن الفارق بين الصادرات والواردات كان يُغطّى بتدفق هائل من رؤوس الأموال الأجنبية إلى فلسطين، قُدِّر حجمها بما يقرب من مئة مليون جنيه. وعادلت المنتوجات المصنوعة 55 في المئة من مجموع واردات فلسطين السنوية، في حين احتلت المحاصيل الزراعية، مثل القمح، المرتبة الثانية في الواردات؛ إذ قفزت قيمة وارداته من 500512 جنيهًا في عام 1939، إلى 1852000 جنيه في عام 1942، وكان معظم القمح يأتي بواسطة بريطانيا (356).

لم تكن رؤوس الأموال الأجنبية تهتم بتنمية الصناعة المحلية، بل باستنزاف موارد فلسطين الطبيعية. ويبيِّن الجدول الرقم (3 - 1) أوجه استثمار رؤوس الأموال الأجنبية في فلسطين، باستثناء الأرض والمواصلات وودائع البنوك.

الجدول الرقم (3 - 1)

توزيع رؤوس الأموال الأجنبية في فلسطين

المصدر: أحمد سعد، التطور الاقتصادي في فلسطين (حيفا: دار الاتحاد، 1985)، ص 40.

يتضح من استقراء الجدول الرقم (3 - 1) أن رؤوس الأموال الأجنبية إنما تركّزت في البناء والزراعة، وهما فرعان غير منتجان في الاقتصاد. إضافة إلى أن البناء إنما يخدم حركة الاستيطان الصهيوني، في الدرجة الأولى، في حين تدرُّ زراعة الموالح أرباحًا طائلة، جرّاء بيعها في الأسواق الخارجية.

لقد استفادت الصناعة اليهودية في فلسطين من ظروف الحرب، أكثر مما استفادت منها الصناعات العربية؛ فالصناعة اليهودية أكثر تقدّمًا، وأقوى عودًا، ومدعَّمة بالرساميل الضخمة والمساندة الإمبريالية. ولعل الأرقام في الجدول الرقم (3 - 2) تعكس مدى اتساع الشُقَّة بين الرأسماليين العرب، ونظرائهم اليهود في عام 1945.

الجدول الرقم (3 - 2)

البنوك العربية واليهودية في عام 1945

المصدر: إميل توما، جذور القضية الفلسطينية (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1973)، الحلقة 16، ص 5.

أما التفاوت في الصناعة بين الطرفيْن، فكان أكثر حدَّة، وهو ما يبيِّنه الجدول الرقم (3 - 3):

الجدول الرقم (3 - 3)

المنشآت الصناعية العربية واليهودية في عام 1945

المصدر: المصدر نفسه.

تساوى الجانبان، العربي واليهودي، في إنتاج الحمضيات، في عام 1945، الذي زاد مجمله على 35 مليون جنيه (357).

عبَّرت البرجوازية العربية الفلسطينية عن نفسها من خلال الشعارات الاقتصادية والسياسية التي رفعتها في تلك الفترة. فهذه صحيفة الدفاع تقول في عام 1945: «نريد تجارة حرَّة، واجتماعات حرَّة، نريد أن تستأنف الحكومة

عملها جريًا على سياسة الكتاب الأبيض. نريد أن تحوَّل ميزانية الحكومة الضخمة إلى تنفيذ مشروعها الإنشائي، ليعمّ الرخاء ويستتب الأمن وتتوفر للجميع ضروريات الحياة الشريفة» (358). وفي مواجهة المنافسة اليهودية، رفعت البرجوازية العربية في فلسطين شعار «المقاطعة». وبمبادرة من جمال الحسيني، عقد تجار «النوفوتيه» العرب الفلسطينيون مؤتمرهم في القدس، في الرابع والعشرين من نيسان/أبريل 1946، برئاسة جمال الحسيني الذي أوضح للمؤتمرين أن «قضية المقاطعة وتنفيذها بدقة هي قضية حياة أو موت بالنسبة إلى عرب فلسطين، وإلى عروبة فلسطين». وقرر المؤتمر «مقاطعة كل يهودي بمنتوجاته ... سواء أكان وكيـلًا لأية شركة أجنبية، أو مصنع أجنبي، أو غير ذلك». كما انتخب المؤتمر لجنة رباعية، لتنفيذ المقاطعة والإشراف على سيرها، وطالب المؤتمر الشعب بتنفيذ المقاطعة، كما قرر إنشاء نقابة لتجار النوفوتيه (359). وفي حيفا، حذَّرت لجنة تنظيم المقاطعة المستهلكين والتجار العرب من التعامل مع البضائع اليهودية (360). وفي القدس، عُقد الاجتماع الاقتصادي لأصحاب الفنادق والمقاهي العربية، بناءً على دعوة من اللجنة الاقتصادية التابعة للجنة العربية العليا. وقد حضر الاجتماع ستون شخصًا، هم جميع الذين وُجّهت إليهم الدعوة. وقرر المجتمعون وقف بيع «البيرة» اليهودية وإنشاء مصنع للكحول والسعي إلى تسهيل الاستيراد من الخارج، ومنع عزف الأوركسترا اليهودية (361). وأعلمت اللجنة الاستشارية العربية الوكلاء الفرعيين للوكالات الأجنبية بقرار مقاطعة البضائع كلها التي تُستورد بوساطة اليهود. كما أعلمت الشركات الأجنبية بأن «عليها أن تسعى، إذا أرادت رواجًا لبضائعها، إلى تعيين وكلاء من العرب لها في فلسطين» (362).

أما البرجوازية الصغيرة العربية، فناءت تحت عبء ثقيل من الضرائب، وحاصرتها الأزمات من كل جانب، فطفقت تُفتِّش عن حلّ لأزمتها. وكان أن توزعت في اتجاهيْن متعارضَين؛ إذ اتّجه معظمها إلى المنظمات شبه العسكرية التي تشكلت في فلسطين، مثل «الفتوَّة» و«النجَّادة». في حين انجذبت أقلية من البرجوازية الصغيرة إلى «عصبة التحرر الوطني»، المنظمة الماركسية العربية الجديدة التي تكوَّنت نتيجة انسلاخ المجموعة العربية عن «الحزب الشيوعي الفلسطيني»، في أيلول/سبتمبر1943.

أما المثقفون، فتزايد سخطهم؛ إذ كانت رواتب الموظفين البريطانيين الضخمة تلتهم أكثر من ثلثيْ مجمل رواتب الموظفين. وحتى الأول من آب/ أغسطس 1942، كان 25 في المئة فقط من موظفي الحكومة من عرب فلسطين، وهم الذين يشكلون نحو ثلاثة أرباع مجموع السكان، كما بقيت المناصب العليا في الإدارة حكرًا على الموظفين البريطانيين.

أما السبب الثاني لسخط المثقفين، فكان سياسة الانتداب التعليمية؛ إذ لم تكن مخصصات التعليم تتعدى 5 في المئة من مجموع مصروفات الحكومة، وقد تمثل رد المثقفين على هذا التحدي في إنشاء المدارس الأهلية، في حين ركّز المجلس الإسلامي الأعلى على التعليم الصناعي.

ثانيًا: الطبقة العاملة تقتحم المشهد

كنتيجة لنمو البرجوازية واتساع أعمال المعسكرات الحربية البريطانية وتدفّق الفلاحين إلى المدن، بعد طردهم، بالجملة، من الأراضي التي كانوا يفلحونها، وفقراء البدو الذين جذبهم العمل في المدينة، اتّسع حجم الطبقة العاملة العربية في فلسطين وتوطّدت مؤسساتها، النقابية والسياسية، وأصبح لها وزن ملحوظ في الحركة الوطنية. وبلغ عدد أفراد هذه الطبقة نحو ثُلث سكان المدن، أي ما يزيد على 100 ألف عامل.

لقد تبدلت ظروف النضال الطبقي، بتكتُّل الطبقة الكادحة الجديدة في المدن الفلسطينية الكبرى، بعد أن انتهى تشتُّتها في الريف، فاتحدت صفوفها واشتد عودها واتضحت أهدافها وازداد كفاحها ضد الاستعمار عنفًا.

عمدت «عصبة التحرر الوطني» إلى تأسيس «مؤتمر العمال العرب» في آب/ أغسطس 1945، كتجمُّع نقابي للعمال العرب الفلسطينيين. وبلغ عدد أعضائه في صيف 1946، نحو 18 ألف عامل، في حين بلغ عدد أعضاء «جمعية العمال العربية الفلسطينية»، نحو 15 ألف عامل، وأعضاء «عصبة العمل العرب» (المرتبطة بالهستدروت) نحو 4500 عامل عربي. في حين بلغ عدد أعضاء «الهستدروت» الصهيونية 154433 عامــلًا يهوديًا (363).

اتّسمت مواقف قيادة «جمعية العمال العربية» بالإصلاحية، في حين اتّسمت مواقف «مؤتمر العمال العرب» بالعنف والثورية؛ الذي تبنى المطالب النقابية التالية (364):

- مطالبة الحكومة بسن قانون العقد الاجتماعي؛

- الاعتراف بالحركة العمالية العربية، رسميًا؛

- تحقيق التأمين الاجتماعي.

اتسعت الإضرابات العمالية، لتعكس الصراع الطبقي الحاد في فلسطين، في المجاليْن، العربي واليهودي معًا.

الجدول الرقم (3 - 4)

منازعات العمل في فلسطين (1933 - 1943)

المصدر: سعد، التطور الاقتصادي في فلسطين، ص 50 - 51.

يوضح الجدول الرقم (3 - 4) مدى الارتفاع في أيام العمل المفقودة في عام 1943، عنها في السنوات التي سبقتها.

تدنّت كثيرًا أجور العمال العرب، حتى وصلت إلى 138 مليمًا يوميًا، وتراوحت ساعات عملهم بين 8 و16 ساعة في اليوم. وإذا ما قورنت أجورهم مع أجور نظرائهم اليهود في عام 1940 - 1941، لاتضح مدى الغُبن الذي كان واقعًا على العمال العرب؛ إذ كان العامل العربي يتقاضى بين 80 و120 مليمًا، لحرث الأرض، في حين كان اليهودي يتقاضى بين 200 و250 مليمًا بدلًا للعمل نفسه. كما كان يتقاضى العامل الحكومي العربي الموقت 200 مليم يوميًا، في حين كان نظيره اليهودي يتقاضى 356 مليمًا يوميًا (365).

مع ذلك، ارتفعت نسبة إنتاجية العامل العربي إلى إنتاجية العامل اليهودي، بين عامي 1936 و1945، من 54 في المئة في عام 1936، إلى 62 في المئة في عام 1945، في حين هبطت هذه النسبة بين العرب من 8 إلى 6 في المئة (366).

تفشَّت البطالة، السافرة والمقنَّعة، الكلّية والجزئية، في صفوف العمال العرب الفلسطينيين؛ بسبب اشتداد الأزمات الاقتصادية والضربات التي كثيرًا ما وجّهها الاقتصاد الاستعماري والصهيوني إلى الاقتصاد الوطني الفلسطيني. وبحسب الإحصاءات الرسمية، كان العمال العرب الفلسطينيون، في عام 1941، لا يعملون سوى 65 - 70 في المئة من وقت العمل، ويُعرف هذا الشكل من العمل بالبطالة الجزئية (367).

لم يكن القطاع الزراعي العربي أحسن حالًا؛ إذ عانى الاكتظاظ بالسكان، والنقص في الرساميل، في آن؛ ما أدى إلى تفشّي بطالة سافرة، وأخرى مقنَّعة، بشكل واسع (368).

كانت ظروف حياة العمال العرب الفلسطينيين غاية في القسوة؛ إذ عاشوا في غرف قذرة، استهلك إيجارها 40 في المئة من أجورهم، وكان بعضهم، نظرًا إلى عجزه عن دفع إيجار مثل تلك البيوت، يقيم مع عائلته، في أكواخ من الصفائح الصدئة، وحُرم هؤلاء العمال من التأمين ضد الحوادث وصناديق المرضى وصناديق مساعدة العاطلين. وافتقرت البنايات الصناعية القديمة - التي كانوا يعملون فيها - إلى وسائل التهوية والوسائل الصحية الأخرى. وبقيت القوانين الحكومية في فلسطين لا تعترف بالنقابات العمالية، ولا تنظّم عقود العمل، الفردية والجماعية، على حد سواء (369).

في القطاع اليهودي، خفَّ الطلب على العمل في عام 1945، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، فارتفع عدد العاطلين من العمال اليهود إلى ستة آلاف عامل (370).

أدت الطبقة العاملة العربية الفلسطينية دورًا مُجديًا، على مدى المرحلة الثالثة من الحركة الوطنية، بعد أن كشفت القيود المفروضة على الحركة النقابية العمالية وغياب الحقوق السياسية للعمال العرب الفلسطينيين، عن الصلة الحميمة بين السياسة وما يعانيه العمال من قهر في الحياة وفي العمل، على السواء. وأدركوا استحالة إحداث أي تغيير جذري في حياتهم من دون تغيير سياسي، وأن جوهر التغيير السياسي لا يمكن أن يكون إلّا الاستقلال الوطني. لقد كانت الصهيونية أول من أحس بخطر قيام نقابات عمالية عربية حقيقية في فلسطين؛ فقاومتها، منذ البداية، قبل أن تعمد إلى محاولة إبعادها عن العمل السياسي. أما البرجوازية العربية الفلسطينية، فنجحت في التسلل إلى قيادة تلك الحركة النقابية، بل إن رموزًا من الثورة المضادة - أمثال فخري النشاشيبي وحسن صدقي الدجاني - نجحت في اختراق تلك الحركة؛ فانتشرت الأفكار الداعية إلى عدم تدخل العمال في السياسة. وكانت «جمعية العمال العربية» النموذج الساطع في النأي بالعمال عن العمل السياسي؛ حيث أعاد السكرتير العام للجمعية، سامي طه (1946) ما أصابته جمعيته من نجاح إلى «بُعدها عن المزالق السياسية، وتخلّيها عن اعتناق أي مذهب سياسي» (371). مبيّنًا أن أعضاء جمعيته يعملون للوصول إلى «أهدافهم بالتدرج، لا بالثورة» (372). وعمدت «الجمعية» إلى محاولة طمس الطابع الطبقي لها؛ بتغليبها عنصر الموظفين ورؤساء العمل على عنصر العمال. وقد تجلى المنطق التوفيقي والرغبة في التعايش الطبقي في مداولات المؤتمر الثاني للجمعية (آب/أغسطس 1946). وهذا رئيس الغرفة التجارية في حيفا، كامل عبد الرحمن، يحثُّ مؤتمر الجمعية «على التعاون الإيجابي بين العمال وأصحاب العمل». وشبَّه الخلافات بين الطرفيْن بتلك التي تنشأ بين الأب وابنه، أو الأخ وأخيه. مؤكدًا أن «الواجب الوطني يقضي على العمال التفاهم مع أصحاب الأعمال». ولم ينسَ عبد الرحمن أن يذكِّر العمال بأن «عليهم واجبات تجاه أصحاب العمل ... لقاء الامتيازات التي يتمتعون [العمال] بها» (373). وفي مؤتمر الجمعية نفسه، طالب رئيس فرع الجمعية في نابلس، حسني الخُفَّش، بتطهير الحركة العمالية «من كل حزبية سياسية، داخلية أوخارجية». ونادى بضرورة تشكيل حزب عمالي خالص؛ «حتى لا يتفرَّق العمال على الأحزاب السياسية المختلفة، التي لا تمثل الشعب في شيء». وبحسب سامي طه، فإن الهدف من تأسيس الحزب هو «استلام زمام السلطة» (374). بينما اعتبر إبراهيم عليان الإضراب المطلبي «سلاحًا ذا حديْن، له ضرره العظيم على العمال أنفسهم» (375). وقد دعا

مؤتمر الجمعية نفسه إلى تبني الاشتراكية التي تتحقق «إذا أخذ العامل المنتج نصيبًا عادلًا من إنتاجه» (376).

يمكن إعادة الأساس الاجتماعي لانحراف قيادة الجمعية في مفهوم الاشتراكية إلى تخلُّف قوى الإنتاج، في انتشار إنتاج السلع الصغيرة، وفي سيادة الأساليب الزراعية على السلوك الاجتماعي، ما دفع كثيرين إلى تصوُّر الاشتراكية مجرد تجمُّع للفقراء. ويتسرّب هذا الفكر إلى صفوف الطبقة العاملة، مع استقبالها عددًا غفيرًا من الفلاحين، وهو الفكر الذي يقدِّس الملكية الفكرية ويبالغ في تأليه الطبقة العاملة. ويساعد في انتشاره تدني وعي العمال، الطبقي والسياسي. وتوهم قادة «الجمعية» بأن التحوُّل إلى الاشتراكية لا يتطلب أكثر من نيَّة حسنة، أو مجرد قرار إداري، مهملين دور الجماهير، ما لا يؤدي إلّا إلى تثبيت الرأسمالية. أما السياسة، فاعتبرها مؤتمر «الجمعية» نفسه، فرعًا من الأم؛ الحركة النقابية، ووساطة للوصول إلى الغاية (377).

في المؤتمر نفسه، ناشد سامي طه القوى السياسية العربية الفلسطينية بالتوجُّه إلى حكومة الانتداب ومطالبتها: «أ - بتأليف جيش عربي، لحماية الأرواح والمصالح العربية تجاه الجيش الصهيوني الذي درَّبته وسلَّحته الحكومة ...؛ ب - بحرمان المهاجرين الذين دخلوا البلاد بعد انتهاء المدة التي حدَّدها (الكتاب الأبيض)، من جميع الحقوق المدنية، ثم إخراجهم منها» (378). وأمام اللجنة الأنغلو - أمريكية، برَّأ طه حكومة الانتداب من مسؤولية عدم قيامها بواجبها حيال الشعب العربي الفلسطيني، بعد أن اضطرتها الصهيونية إلى الاستغراق في حفظ الأمن، وما يستتبعه من ميزانيات (379). وأردف طه: «ونحن نتطلّع إلى شعوب الأمم المتحدة أن تنقذ هذه البلاد [فلسطين] من الاستعمار» (380). في السياق نفسه، أبدى أحد أعضاء المؤتمر إعجابه الشديد بـ «المكتب العربي» (381)، ودعا إلى معاضدة «المشروع الإنشائي» (382)؛ لأن «أهدافه أهداف اشتراكية» (383). ما يفسِّر قصر حكومة الانتداب تعاملها على «الجمعية»، دون «مؤتمر العمال العرب» اليساري.

فاجأ المؤتمر الثاني للجمعية (18/8/1947)، الجميع بإيلائه السياسة اهتمامًا أكبر، وميــلًا أشد إلى «المكتب العربي». ما أوغر صدر «الهيئة العربية العليا» التي سبق أن ضمّت طه إلى عضويتها. وشنَّت الوحدة - جريدة الحزب العربي - حملة دعاوية ضد الجمعية وطه، تُوِّجت باغتياله (11/9/1947)، واتُّهمت «الهيئة العربية العليا» باغتياله.

كانت قيادة «الجمعية» قد ركَّزت جهودها، خلال آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 1947، من أجل إخراج حزبها السياسي إلى النور، وحدث أن أرسلت برقية إلى أمين عام الأمم المتحدة، أخطرته فيها بأنها تُمثل الأغلبية الساحقة من

الشعب العربي الفلسطيني، زاعمة أن «الجمعية» تضم في عضويتها 120 ألف عضو، ولو ضُرب هذا الرقم بخمسة - متوسط عدد أفراد الأسرة الواحدة - لكان الناتج 600 ألف نسمة (نحو ثلثيْ مجموع عرب فلسطين). وأوغر هذا التصرف صدر «الهيئة العربية العليا» وقيادة الحزب العربي. وعندما وصلت «لجنة الأمم المتحدة» إلى فلسطين (حزيران/يونيو 1947)، قررت «الهيئة العربية العليا» استقبال اللجنة بإضراب سياسي عام، ثلاثة أيام مُتصلة، لكن قيادة «الجمعية» خطّأت قرار «الهيئة» وقررت الاكتفاء بإضراب لساعة واحدة (384)، على أن يقدم كل عامل عضو في «الجمعية» ما بين 250 و500 مليم إلى «الهيئة»؛ كنواة لتأسيس صناعات شعبية (385). وهكذا دفع سامي طه حياته، ثمنًا لهذه المواقف.

نأتي إلى مؤتمر العمال العرب الذي نشأ حين طفح الكيل بيسار «الجمعية»، بمجرد اختيار قيادة «الجمعية» في مؤتمرها في نابلس (5/8/1945) المحامي حنا عصفور، للسفر مع سامي طه إلى باريس، لتمثيل عمال فلسطين العرب، في «المؤتمر التأسيسي لاتحاد النقابات العالمي»، ليس باعتبار عصفور من خارج الطبقة العاملة فحسب، بل أساسًا لموالاته لأمير شرق الأردن، عبد الله بن الحسين. وحين أصرّ طه على اصطحاب عصفور، شكلت فروع «الجمعية»، في كل من يافا وحيفا والناصرة والقدس وغزة، وثمانية فروع صغيرة أخرى، إضافة إلى مندوبي عمال المعسكرات «مؤتمر العمال العرب» الذي عقد في يافا (19/8/1945) وانتخب لجنة تنفيذية سداسية (386) لمؤتمر العمال، واختار المؤتمر بولس فرح ومخلص عمرو لحضور الاجتماع التأسيسي لـ«مؤتمر النقابات العالمي»، فحضراه في باريس في 25/9/1945، وحملا إليه أهداف «مؤتمر العمال العرب»، واعتمدهما الاجتماع التأسيسي مندوبيْن عن عمال فلسطين، فنجحا مع باقي المندوبين العرب (مصر وسورية ولبنان) في قطع الطريق على الصهيونية، وشطب ما سبق أن قدّمه مندوبوها إلى الاجتماع السابق للمؤتمر العالمي في لندن، من اقتراحات داعمة للصهيونية ومشروعها الاستعماري، بينما لم تحل مشاركة عصفور وطه في المؤتمر المذكور، في لندن، دون إصدار الأخير قراره لمصلحة الصهيونية؛ القاضي بإقامة وطن قومي يهودي في فلسطين (387). وأحبط المندوبون العرب إلى مؤتمر باريس مساعي الصهيونية في ضم مندوب صهيوني إلى اللجنة التنفيذية للاتحاد العالمي. بينما فاز مصطفى العريس (شيوعي لبناني) بهذا الموقع، وحالت الوفود العربية دون إدخال تعديلات على القانون التأسيسي لمصلحة الصهيونية (388).

نجحت «عصبة التحرر الوطني» في مطلع حزيران/يونيو 1946 في إقامة «الجبهة العربية العليا» التي ضمت - إضافة إلى العصبة - أحزاب: الاستقلال والإصلاح والدفاع ومؤتمر الشباب، فضـلًا عن «مؤتمر العمال العرب».

وأقرّت «الجبهة» دستورًا ديمقراطيًا؛ نصّ على انتهاج أساليب شعبية في نضالها، والعمل على إخراج قضية فلسطين من الفلك الإمبريالي، ومن صيغة المساومة مع بريطانيا. عند هذا الحد، كأن أفعى لدغت جامعة الدول العربية، فتحركت بسرعة عجيبة، وأقنعت رئيس «الحزب العربي»، جمال الحسيني، بالتنازل عن شرطه في تمثيل حزبه بخمسة مندوبين في قيادة التحالف الوطني الفلسطيني، وحين اقتنع الأخير، التأمت الأحزاب التقليدية العربية، في تحالف جديد، ورث «اللجنة العربية العليا»، واختارت له الجامعة اسمه «الهيئة العربية العليا»، بعد أن ضمنت الجامعة عزل اليسار العربي الفلسطيني عن هذا التحالف الجديد (389). وبذا، تم تدشين إلحاق قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية بالنظام السياسي العربي، متجلّيًا في جامعة الدول العربية.

في الرابع عشر من نيسان/أبريل 1946، عُقد، في القدس «مؤتمر العمال العرب»، واتخذ جملة مقررات سياسية، منها تحية العمال المضربين والإفراج عن المعتقلين السياسيين، وتحية قادة العمال المعتقلين في مصر (390). وما إن انتهت اللجنة التنفيذية الأولى لمؤتمر العمال العرب من وضع مشروع دستور للمنظمة النقابية الوليدة، حتى دعت إلى مؤتمر ثانٍ عقد في القدس في 14/2/1946، حضره خمسة وخمسون مندوبًا، بينهم فتاتان، انتُخبت إحداهما عضوة في تنفيذية «مؤتمر العمال» الجديدة التي ضمت 17 عضوًا (391).

بلغت عضوية «مؤتمر العمال العرب»، في حزيران/يونيو 1946، نحو 18 ألف عامل، في مقابل 15 ألفًا عضوية الجمعية، بحسب مدير «دائرة العمل» البريطاني في فلسطين (392). ثم عقد «المؤتمر» دورته الثالثة في قاعة سينما نبيل، في يافا (6/9/1947)، واستمر يومَيْن. وحمل المؤتمر على الاستعمار الأنغلو - أمريكي والصهيونية، ودعا إلى وحدة جهود العمال العرب في شتى أقطارهم، وإلى الرجوع إلى الشعب في انتخاب ممثليه وحكّامه، في الأقطار العربية كلها، وحمل المؤتمر على مشروعيْ «سوريا الكبرى» و«الكتلة الشرقية» الاستعماريَيْن، وحيَّا المؤتمر الانتفاضات الشعبية العربية، وندد باغتيال سامي طه، ومنح المؤتمر تأييده للجناح الراديكالي في الحركة الوطنية الفلسطينية. وامتلك «مؤتمر العمال»، عند عقد مؤتمره هذا ثلاثين فرعًا، ووصفته صحيفة وفدية مصرية بأنه «القائد الأول لحركة العمال العرب» (393).

بلور المؤتمر الثالث الأهداف الوطنية، وأجملها في (394):

- إلغاء الانتداب؛

- جلاء الجيوش الأجنبية بكاملها، جلاءً تامًا؛

- استقلال فلسطين، استقلالًا ناجزًا، غير مقرون بقيد أو شرط، وإقامة حكم ديمقراطي؛

- منع الهجرة اليهودية، منعًا باتًا؛

- حماية الفلاح العربي، ومنع بيع الأراضي.

كما رفض المؤتمر مشروع تقسيم فلسطين (395).

ثالثًا: الفلاحون

توسَّع الفلاحون في زراعة الخضار، مع اتساع عدد سكان المدن؛ فارتفع متوسط الإنتاج السنوي، عن المدة بين عامي 1921 و1926، من ألف طن إلى 60 ألف طن، عن المدة بين عامي 1933 و1938 (396). وجاء هذا التوسُّع على حساب الحبوب؛ إذ انخفض منتوجها من 157 ألف طن في عام 1936، إلى 141 ألف طن في عام 1943، في حين كان عدد السكان قد ازداد من 1330000 إلى 1600000، في الفترة نفسها (397).

نتيجة لظروف الحرب، ارتفعت أسعار إنتاج المزارع العربية في عام 1943/1944 إلى 560 في المئة، عما كانت عليه في عام 1938/1939. وارتفع الدخل الزراعي من 5.59 مليون جنيه فلسطيني في عام 1935، إلى 19 مليون جنيه في عام 1943. ودلّت الأبحاث على أنه لو بقي مستوى معيشة الفلاح على ما كان عليه في عام 1938/1939، فإن صافي أرباح الفلاحين في عام 1943، كان سيصل إلى ثلاثة ملايين جنيه فلسطيني (398).

حالت الضرائب دون إفادة الفلاح من هذا التغيير، كما حالت دون إحداث تراكم رأسمالي في الريف، بشكل يوازي ارتفاع الأرباح فيه. فقد بلغ مجموع الضرائب غير المباشرة في فلسطين 84.4 في المئة من إيرادات البلاد في عام 1940 - 1941؛ وبهذا وقع عبء الميزانية الرئيس على الطبقات الكادحة، ولا سيما العربية منها. وقد مثّلت الضريبة على الأرض نحو 20 في المئة من إيرادات الميزانية. وكانت الضريبة الأخيرة غير تصاعدية، وليست مرتبطة بحجم الرأسمال؛ لذا، كانت مجحفة بحق الفلاح العربي، ضعيفة الأثر في المنشآت الزراعية الصهيونية، ذات الرأسمال الكبير والأرباح الباهظة. أما باقي الضرائب (ضريبة الأملاك والعقارات، ضريبة الطرق، ضريبة الدخل)، فهي على غرار ضريبة الأرض، ولها طابعها المتعسِّف نفسه. وفوق ذلك كله، كان الفلاح يدفع ضرائب أخرى، مثل ضريبة الأغنام والمصارف ومشروع إنعاش القرية. ما جعل قرية أدنة (قضاء الخليل) تدفع، سنويًا 2591 جنيهًا

ضرائب مباشرة، في حين لم تكن تتلقى من حكومة الانتداب سوى 260 جنيهًا لمدرسة القرية، و30 جنيهًا أخرى للصحة (399).

رابعًا: أسباب أُخرى للسخط

حملت مصروفات الدولة الطابع المتعسِّف نفسه، حيث احتل بند «البوليس والسجون» في هذه المصروفات المرتبة الأولى؛ ففي مصروفات ميزانية عام 1941 - 1942، بلغت مصروفات البوليس والسجون 1972000 جنيه، بنسبة 26 في المئة من مجمل المصروفات. في حين لم يخصص للصحة سوى 297 ألف جنيه، بواقع 4 في المئة، والتعليم 371 ألف جنيه، بما يوازي 5 في المئة من مجموع المصروفات. وقد وفَّر الانتداب البريطاني من ميزانية السنة المذكورة 5266000 جنيه، غطّى بها قروضه، واستثمرها في سندات وأسهم حكومية وبلدية بريطانية. وقفزت تكاليف القوى الأمنية والسجون، في عام 1944 - 1945، إلى 3233000 (400).

أما الهجرة اليهودية، فاستمرت بالتدفق، حيث دخل 325 ألف يهودي فلسطين بين عامي 1920 و1941، أدخلوا معهم زهاء 115 مليون جنيه. وبذا قفزت نسبة المستوطنين اليهود إلى سكان فلسطين، من 9.5 في المئة في عام 1919، إلى 29.9 في المئة في عام 1942 (401). وعند نهاية الحرب العالمية الثانية، في أيار/مايو 1945، كان عدد المستوطنين اليهود قد بلغ 660 ألف نسمة.

أما الأراضي، فاستمر الصهيونيون بانتزاعها، تحميهم حكومة الانتداب البريطاني وتساندهم. وفي أواخر عهد الانتداب، في عام 1948، كانت أراضي فلسطين موزعة على النحو التالي:

الجدول الرقم (3 - 5)

توزيع حيازات الأراضي في فلسطين 1948

المصدر: إبراهيم العابد، دليل القضية الفلسطينية: أسئلة وأجوبة، سلسلة دراسات فلسطينية؛ 17 (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1969)، ص 19.

لقد كان طبيعيًا أن تلازم هذه التطورات الطبقية كلها، تطورات ملحوظة في الحركة الوطنية.

خامسًا: التمايُز في الحركة الوطنية

ما إن هلّ عام 1943، حتى بدأ الدم يتدفق في شرايين الحركة الوطنية الفلسطينية، من جديد. فقد اتسع نطاق الإرهاب الصهيوني في عام 1942. وجاءت ردة فعل الحركة الوطنية في صورة برقيات وعرائض ومؤتمرات جماهيرية، لاستنكار هذا الإرهاب لدى المندوب السامي البريطاني والحكومة البريطانية في لندن، والملوك والرؤساء العرب والمسلمين.

في أيلول/سبتمبر 1943، أسس الشيوعيون العرب حزبهم الجديد «عصبة التحرر الوطني»، بعد مغادرتهم «الحزب الشيوعي الفلسطيني». وشكلت عصبة التحرر تجمعًا للمثقفين، سمّته «رابطة المثقفين العرب»، كما شكلت العصبة «مؤتمر العمال العرب»، كاتحاد لنقابات العمال العرب في فلسطين، في موازاة «جمعية العمال العربية» التي اتهمت العصبة قيادتها بالإصلاحية. وأصدرت العصبة صحيفة أسبوعية تحت اسم الاتحاد، ترأس تحريرها إميل توما، في حين صدرت عن «رابطة المثقفين العرب» مجلة الغد، النصف شهرية. وجعلت العصبة «الاستقلال والسيادة الوطنية» هدفًا كفاحيًا لها ولمنظماتها الجماهيرية. وقد كافحت العصبة ضد الهجرة اليهودية وبيوع الأراضي والوطن القومي اليهودي، واقترحت حــلًا لمسألة الهجرة اليهودية: «أن يؤيد اليهود، بكل قواهم، الديمقراطية الحقيقية التي بدأت تنشأ في أوروبا الوسطى والشرقية، وهكذا يصبح في مقدورهم أن يتفهموا إمكانيات عيشهم الواسعة في ظلال هذه الديمقراطية الجديدة. ومن ثم يعودون إلى أوطانهم، فلا تعود هناك مشكلة» (402). وعندما أصدر وزير الخارجية البريطاني، إرنست بيفن، بيانه الشهير، حول قضية فلسطين، في تشرين الثاني/نوفمبر 1945، الذي أعلن فيه فتح أبواب فلسطين للهجرة اليهودية، أصدرت «العصبة» بيانًا، ندّدت فيه بالبيان وطالبت بما يلي: «1 - استقلال فلسطين، وإنشاء حكومة ديمقراطية مستقلة ...؛ 2 - إشاعة الحريات الديمقراطية ...؛ 3 - إيقاف الهجرة؛ 4 - فصل قضية فلسطين عن قضايا اللاجئين اليهود؛ وإحالة المشكلة اليهودية إلى الأمم المتحدة، للفصل فيها» (403).

في نيسان/أبريل 1944، أعاد «الحزب العربي» تشكيل فروعه ومنظماته، وعاد إلى مباشرة نشاطه السياسي، بعد أن رجع بعض قادته من المنفى. وعاد باقي الأحزاب إلى ممارسة نشاطه، بعد أن كانت هذه الأحزاب قد كُفَّت عن الحركة، عقب انتكاسة ثورة عام 1936. وبعودتها إلى ممارسة نشاطها أيدت - ما عدا عصبة التحرر، وأحزاب: الشباب، والإصلاح، والعربي - «الكتاب الأبيض» لعام 1939. ودأبت العصبة وأحزاب: الشباب والعربي والإصلاح، على المطالبة بالإفراج عن زعماء الحركة الوطنية المنفيين. وقد حال عدم تضمين الأحزاب الأخرى هذا المطلب ضمن مطالبها، دون تآلف الأحزاب كلها من جديد (404).

كان الكولونيل نيوكمب قد وصل إلى بغداد، في بداية عام 1941، موفدًا من لورد جورج لويد، وزير المستعمرات البريطاني. وكان نيوكمب يُظهر الود للعرب، منذ كان يعمل في الاستخبارات البريطانية في الشرق الأوسط. وقد اتصل، فور وصوله إلى بغداد، بموسى العلمي وجمال الحسيني، في حين رفض المفتي استقباله. ووقَّع العلمي والحسيني معه اتفاقًا، تضمّن قبولهما «الكتاب الأبيض» 1939. وطلب إليهما نيوكمب التهيؤ للعودة إلى فلسطين والتعاون مع حكومة الانتداب في إنشاء إدارة فلسطينية. وبمجرد عودته إلى لندن، اعتذر نيوكمب إلى كليْهما عن عدم إمكانه تنفيذ هذا الاتفاق. وبذا، تكون الحكومة البريطانية قد نجحت في شق صف قيادة الحركة الوطنية، باستمالتها جمال الحسيني وصهره موسى العلمي. وقد أدّى هذان الرجلان دورًا ملحوظًا في الحركة الوطنية الفلسطينية، في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وسبقت إعلان قيام دولة إسرائيل.

في فلسطين، عمدت حكومة الانتداب إلى الإفراج عن بعض المعتقلين السياسيين، وإغراق بعض مؤيديها من العرب بالأموال والمناصب والامتيازات. وقدَّم بعض قادة الحركة الوطنية تعهدات إلى حكومة الانتداب بهجر العمل السياسي، فسمحت له بالعودة إلى فلسطين، في صيف وخريف 1941، ومنهم أحمد حلمي باشا وفؤاد سابا وعوني عبد الهادي وموسى العلمي وألفريد روك ورشيد الحاج إبراهيم وجورج أنطونيوس ويعقوب الغصين وعبد اللطيف صلاح (405).

أخذ بعض قادة الحركة الوطنية التقليديين بالتساقط، الواحد تلو الآخر، معترفين بالكتاب الأبيض 1939. وأعرب التجار العرب الفلسطينيون عن استعدادهم للتعاون مع الحكومة البريطانية، على أساس هذا الكتاب. وقد جاء موقف التجار هذا في مؤتمر الغرف التجارية، الذي عقد في القدس، في تموز/يوليو 1941.

بينما كانت الكتلة الرئيسة للبرجوازية العربية في فلسطين قد اندفعت تؤيد «المحور»، بمجرد إحرازه بعض الانتصارات، في أوائل أربعينيات القرن العشرين، سرعان ما استدارت هذه الكتلة عن موقفها هذا مئة وثمانين درجة، مندفعة في تأييد «الحلفاء»، بمجرد ظهور بوادر انتصارهم على «المحور».

كشفت فترة الثورة «حزب الدفاع» وعرَّته تمامًا، فأدانته الجماهير، وبذا استنفد أغراضه بالنسبة إلى الاستعمار البريطاني. وسرعان ما ظهر البديل لحزب الدفاع، متمثـلًا بـ «المكتب العربي» الذي ترأسه موسى العلمي، وضم مثقفين فلسطينيين وعربًا، من أولئك الذين بهرتهم الحضارة الغربية، والذين رأوا «أن أول واجب على الأمة العربية المتيقظة هو أن تحدِّد علاقاتها

بالدول الغربية، على أساس الاحترام والمساواة. وأن تُطبِّق أفضل ما فى الحضارة الغربية». وإن رأى متصدرو «المكتب العربي» أن «السياسة الصهيونية من أعظم العقبات التي تعطِّل هذا الواجب» (406).

ظهر في «المكتب العربي» مثقفون مبهورون بالولايات المتحدة الأمريكية، على رأسهم موسى العلمي. واتضح سر انجذاب العلمي إلى الولايات المتحدة، عند وداعه أحمد الشقيري، قبل سفر الأخير إلى واشنطن، لتأسيس «المكتب العربي» فيها. فقد أوصاه العلمي، حينذاك، بالاهتمام الشديد بمكتب واشنطن؛ لأن «مصير القضية الفلسطينية سيُقرر، بعد الحرب العالمية الثانية، في واشنطن، لا في لندن، كما كانت عليه الحال في الحرب العالمية الأولى» (407).

اتّخذ المكتب العربي من التنديد بالساسة القدامى للحركة الوطنية محورًا لنشاطه، إضافة إلى دعوته إلى التعاون مع البريطانيين والأمريكيين وبث الدعاية في أوساطهم، لكسب عطفهم على القضية الفلسطينية. وقد اكتفى العلمي بإنشاء مكتب مركزي في القدس، وآخرَيْن في لندن وواشنطن. وأوصى مكاتبه - كتابةً - بعدم نشر «الأنباء والتعليقات التي تسيء إلى الإنكليز والأمريكيين ... وتجنُّب كل ما يؤدي إلى تشجيع أعمال الجهاد والقوة» (408).

حين بدأ التحضير لتأسيس جامعة الدول العربية، كلَّف رئيس وزراء مصر، مصطفى النحاس باشا، قنصل مصر في القدس، محمود فوزي بك، بأن يطلب من الأحزاب العربية الفلسطينية إرسال وفد عنها إلى الاجتماع المخوَّل بوضع ميثاق الجامعة، في 25/9/1944، فاختلفت الأحزاب حول هذا الأمر، إلى أن استقر رأيها على اختيار موسى العلمي، من خارج الأحزاب، وشقيق زوجة رئيس الحزب العربي، جمال الحسيني، كي يُمثِّل، وحده، فلسطين في ذاك الاجتماع. لكن النحاس، وباقي الوفود العربية، قابلوا العلمي بجفاء، وطلب إليه النحاس أن يأتي برسالة من السفارة البريطانية في القاهرة، تُزكِّيه لحضور الاجتماع العربي. وحين حصل العلمي على قصاصة، من مسؤول الاستخبارات البريطانية في الشرق الأوسط، كلايتون، إلى النحاس، هشَّ الأخير وبشَّ، وأحسن وفادة العلمي، وعلى منوال النحاس، نسج باقي الوفود العربية (409).

تعزَّز موقف العلمي، بعد أن اختارته الجامعة في عام 1945 مندوبًا لفلسطين فيها. وحاول العلمي تكوين حزب جديد، تحت اسم «حزب الشعب»، وشاركه في هذه المحاولة كل من خلوصي الخيري وأنور الخطيب وأحمد الشقيري ورشاد الشوا وأنور النشاشيبي وصلاح العنبتاوي ويوسف هيكل، وغيرهم (410). وقد عُرف عن الأول والثاني والسادس والسابع ارتباطهم الشديد

بالنظام الهاشمي في عمان، في ما بعد. أما الرابع، فهو رئيس بلدية غزة في عام1971 وما بعده، وهو المعروف بميله الشديد إلى الهاشميين.

سادسًا: الصهوينة تدخل معركتها الحاسمة

دأبت الصهيونية، منذ اليوم الأول للاحتلال البريطاني لفلسطين، على تكديس المستوطنين اليهود والتوسُّع في انتزاع أراضي الفلاحين العرب، بشتى الوسائل. وفي عام 1920، تكوَّنت عصابة الهاغناه الإرهابية الصهيونية، كنواة للقوة العسكرية الصهيونية التي تطوَّرت إلى «الفيلق اليهودي» إبان الحرب العالمية الثانية. وأخذت الصهيوينة تبني المستوطنات، حاشدة فيها المهاجرين اليهود الجدد، مختارة لها المواقع الاستراتيجية التي تُعزِّز الصهيونية تحصينها، ما جعلها أقرب إلى القلاع المنيعة. على أن النهوض الثوري الذي ساد فلسطين، بين عامي 1930 و1939، تسبَّب بشق صفوف الحركة الصهيونية، فخرج فلاديمير جابوتنسكي على رأس مجموعة من أشد المتطرفين الصهيونيين، وكوَّن مجموعة الإصلاحيين الذين تعجَّلوا بإقامة الوطن القومي اليهودي، ثم سرعان ما شكل جابوتنسكي نفسه عصابة إرهابية سرية، موازية للهاغناه، هي «الأرغون زفاي لئومي»، المعروفة باسمها المختصر «الأرغون».

أما المرحلة الثالثة من الحركة الوطنية (1939 - 1948)، فدخلت فيها الحركة الصهيونية معركتها الحاسمة: معركة إعلان بناء الوطن القومي اليهودي. وفي هذا الصدد، قال دافيد بن غوريون: «إذا كانت الحرب العالمية الأولى قد جاءت بوعد بلفور، فإن الحرب العالمية الثانية ستأتي بالدولة اليهودية» (411).

وعيًا منها بحتمية تبوُّء الولايات المتحدة مكان الصدارة بين الدول الاستعمارية، بعد انتهاء تلك الحرب، نقلت الصهيونية مركز ثقلها من لندن إلى واشنطن، وأدى هذا الانتقال من أحضان الإمبريالية البريطانية إلى أحضان الإمبريالية الأمريكية، إلى إضعاف نفوذ حاييم وإيزمان في القيادة الصهيونية، وتعزيز موقف بن غوريون، الأكثر ولاءً للولايات المتحدة. ومع هذا التقارب بدأت الإمبريالية البريطانية تحس بخطر رغبة الإمبريالية الأمريكية في وراثة بريطانيا في فلسطين، شأن باقي مستعمراتها. ولعل تزايد النفوذ الاقتصادي والسياسي للكتلة الصهيونية في الولايات المتحدة، وتقلُّص نفوذ الكتلة الصهيونية في أوروبا، ضمن آثار تلك الحرب، كان أيضًا وراء هذا التحوُّل الصهيوني إلى الإمبريالية الأمريكية.

حتى يبعث القادة الصهيونيون الطمأنينة إلى نفس الإمبريالية البريطانية، أخذوا يدلون بالكثير من التصريحات في هذا الاتجاه. فقد صرح ناحوم غولدمان، رئيس المؤتمر الصهيوني العالمي، في 24 تشرين الأول/أكتوبر 1946، بأن «الصهيونيين على استعداد لمنح بريطانيا حقوقًا كاملة لإقامة

قواعد عسكرية وبحرية وجوية في فلسطين، في مقابل موافقتها على إقامة دولة يهودية في 65 في المئة من مجموع أراضي فلسطين. وسنقترح إقامة قواعد للولايات المتحدة». هذا، في حين صرّح زعيم صهيوني آخر، في مؤتمر صحافي، عقده في تل أبيب، في 21 آب/أغسطس 1946، بأن «من واجبنا أن نُقنع البريطاني والأمريكي أن الاعتبارات الاستراتيجية هي التي تجعل السكان اليهود الأحرار في فلسطين ربحًا لا خسارة في النضال بين العالم الأنغلو - ساكسوني، والعالم الروسي ... علينا أن نُقنع الإنكليز أن مصلحة الجيش الإنكليزي تُطابق مطالب الصهيونية. يجب أن نكون وصلة في الحلقة الأنغلو - أمريكية». وفي الوقت نفسه، صرح بن غورين لريتشارد كروسمان، العضو البريطاني في لجنة التحقيق الأنغلو - أمريكية، أنه «إذا وافق الإنكليز على إقامة دولة يهودية في جزء من فلسطين، فنحن على استعداد لإعطائهم قاعدة ضد روسيا» (412). وتعكس هذه التصريحات، من جهة أخرى، مدى عمق عداء الصهيونية للاتحاد السوفياتي والشيوعية، معًا.

كان المؤتمر الطارئ الذي عقدته «لجنة الطوارئ الأمريكية للشؤون الصهيونية»، في فندق بالتيمور، في 11 أيار/مايو 1942، هو أول تعبير علني عن انتقال الصهيونية إلى أحضان الإمبريالية الأمريكية. وقد دعا هذا المؤتمر إلى تنفيذ نص «وعد بلفور»، ببناء وطن قومي يهودي في فلسطين ووقف العمل بالكتاب الأبيض وفتح أبواب فلسطين للهجرة اليهودية غير المقيَّدة وتكوين قوة عسكرية يهودية، وسرعان ما احتضنت الحركة الصهيونية، باتجاهاتها كلها، «برنامج بالتيمور» هذا.

في الشهور الأولى من عام 1944، اتخذ مجلس الشيوخ الأمريكي قرارًا بوجوب تدخل الإدارة الأمريكية لفتح أبواب فلسطين لهجرة يهودية غير مقيَّدة وإقامة دولة يهودية فيها. وإن كان وزير الدفاع الأمريكي قد طلب إلى مجلس النواب وقف مناقشة هذا الموضوع، لاعتبارات حربية. فقد كان يخشى أن ينقلب العرب ضد الحلفاء في حربهم ضد «دول المحور».

عشية انتخابات الرئاسة الأمريكية في عام 1944، عقد الحزبان الأمريكيان، الجمهوري والديمقراطي، مؤتمرَيْهما. ودعا مؤتمر الحزب الجمهوري، في 27 حزيران/يونيو 1944 إلى فتح «أبواب فلسطين لهجرة اليهود غير المقيَّدة وتملُّكهم الأرض، كي تصبح فلسطين - وفق مقاصد وعد بلفور وغايته، وقرار الكونغرس الأمريكي لعام 1922 - كومنولثًا حرًا ديمقراطيًا». ولم يكن موقف مؤتمر الحزب الديمقراطي الأمريكي أقل حماسة وتأييدًا للصهيونية. كما تطابق موقفا فرنكلين رزوفلت، المرشح الديمقراطي للرئاسة، وجون ديوي، المرشح الجمهوري، من هذه المسألة (413).

تمخّضت الانتخابات عن فوز روزفلت الذي سرعان ما تُوفي، وخلفه نائبه هاري ترومان، حيث طالب لندن بإدخال مئة ألف مهاجر يهودي إلى فلسطين. وكتب ترومان، في آخر آب/أغسطس 1945، إلى كليمنت أتلي، رئيس الوزارة البريطانية، يعرض عليه مساعدة الولايات المتحدة في نقل المهاجرين اليهود إلى فلسطين. ومن المعروف أن «حزب العمال» الحاكم في بريطانيا، آنذاك، كان قد تعهّد في مؤتمره، في عام 1944، بتهجير عرب فلسطين،وإنشاء دولة يهودية فيها.

في 19 كانون الأول/ديسمبر 1945، اتخذ الكونغرس الأمريكي قرارًا، بالإجماع، نص على ضرورة بذل الولايات المتحدة «مساعيها الحميدة لدى السلطات المنتدبة، لجعل أبواب فلسطين مفتوحة لدخول اليهود إلى ذلك القطر... وبناء فلسطين كوطن قومي لليهود» (414).

سابعًا: اللجنة الأنغلو - أمريكية

تعاظم اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بفلسطين، خصوصًا بعد حصول الاحتكارات الأمريكية على امتيازات نفطية في السعودية، وبعد إعداد مشروع لمد خط أنابيب من السعودية إلى فلسطين. ولتأمين نجاح هذا المشروع، أخذت الشركات النفطية الأمريكية تدعم، بقوة وحزم، مشروع إنشاء دولة يهودية في فلسطين. وفي عام 1942، قدَّم 68 شيخًا أمريكيًا - كانت الاحتكارات النفطية تقف وراءهم وتدعمهم - بيانًا إلى الرئيس الأمريكي، روزفلت، حثّوه فيه على تشجيع هجرة اليهود إلى فلسطين، وكرروا محاولاتهم هذه، في ربيع 1944، لكن روزفلت لم يعطِ جوابًا رسميًا؛ لميله إلى بناء علاقات ودّية مع الأقطار العربية، الأمر الذي أكده لمندوبي الدول العربية، عند عودته من مؤتمر يالطا في ربيع 1945 (415).

لكن ميول التقارب مع الصهيونيين اشتدت وهيمنت، بعد وفاة روزفلت. وكان كبار المصرفيين والاحتكاريين الأمريكيين، يأملون، مع قيام الدولة الصهيونية، في أن ينالوا امتيازات مُجزيَة، ويُخضعوا تلك الدولة، اقتصاديًا، ثم سياسيًا. وقد رأت الإمبريالية الأمريكية في فلسطين «لوحة قفز» نموذجية، لمواصلة التغلغل الأمريكي في الشرق الأوسط، وإزاحة بريطانيا منه (416).

تزايد الضغط الأمريكي على الحكومة البريطانية. وبدأ الصراع واضحًا بين الإمبرياليتيْن: الأمريكية، تجتهد لوراثة البريطانية في فلسطين، والأخيرة تبذل قصارى جهدها للتشبث بفلسطين، أو - كحد أدنى - مشاركة الولايات المتحدة فيها. كما شنَّت العصابات الإرهابية الصهيونية هجمات مسلحة عدة ضد القوات البريطانية في فلسطين.

في آب/أغسطس 1945، طلب الرئيس الأمريكي الجديد، هاري ترومان، من الحكومة البريطانية إدخال مئة ألف يهودي من أوروبا إلى فلسطين، الأمر الذي تجاهلته حكومة لندن، وأرسلت تعزيزات عسكرية بريطانية إلى فلسطين، ردّت عليها العصابات الصهيونية بأعمال إرهابية جديدة ضد البريطانيين في فلسطين، وتفاءل الصهيونيون بوصول حزب العمال إلى سدة الحكم في بريطانيا، لكن هذا الحزب خيَّب ظنهم فيه، فجدَّدوا إرهابهم ضد البريطانيين، ابتداءً من تشرين الأول/أكتوبر 1945، بنسف القطارات، ما حدا بالبريطانيين على تحريك البعض ضد يهود مصر وطرابلس الغرب (417).

في نهاية عام 1945، رضخت الحكومة البريطانية للضغط الأمريكي - الصهيوني المتزايد؛ فأعلنت استمرار فتح أبواب فلسطين أمام الهجرة اليهودية، واقترحت تشكيل لجنة أنغلو - أمريكية مشتركة، للبحث في قدرة فلسطين على استيعاب مهاجرين يهود جدد. وتشكلت اللجنة في تشرين الثاني/نوفمبر 1945، وسرعان ما بدأت اللجنة مهمتها، في مطلع عام 1946، فزارت بعض بلدان أوروبا، وبعض الأقطار العربية، ثم انتقلت إلى فلسطين.

لما كانت قيادة الحركة الوطنية - في معظمها - ترفض المثول أمام هذه اللجنة، فقد عمدت الحكومة البريطانية إلى استقدام جمال الحسيني إلى فلسطين. ورحّب هذا، بدوره، بالمثول بين يديْ اللجنة «الأنغلو - أمريكية»، وآزره «المكتب العربي» في موقفه هذا. في حين شجبت «عصبة التحرر الوطني» وحزبا «الكتلة الوطنية» و«الإصلاح» موقفه هذا، وموقف المكتب العربي. وقد تردّد أن عودة الحسيني كانت بعد عقده صفقة مع كلايتون، مدير الاستخبارات البريطانية في الشرق الأوسط، وبعد تعهد موسى العلمي بالتعاون معه (418).

في أوائل آذار/مارس 1946، وصف بيان صادر عن مكتب رئاسة عصبة التحرير الوطني، اللجنة الأنغلو - أمريكية بأنها «لجنة التضليل»، وطالب «برفض التعاون مع لجنة التحقيق وإحباط مهمتها» (419).

فى مذكرته التي قدمها إلى اللجنة المذكورة، ساق جمال الحسيني ثلاثة أسباب لتذمُّر الفلسطينيين من الانتداب البريطاني: «1 - إنكار استقلالهم ...؛ 2 - إدخال عدد كبير من المهاجرين، وعدم الاكتراث بتأثير هذه الهجرة في عادات العرب وحقوقهم في التجارة، والمهن الحرة، وسائر الأعمال ...؛ 3 - استمرار بيع الأراضي إلى اليهود ...». وانتهى الحسيني إلى المطالبة بالاستقلال ومناشدة الاستعمار البريطاني العدول عن إنشاء الوطن القومي اليهودي ووقف الهجرة اليهودية وبيوع الأراضي. ولم ينسَ رئيس الحزب العربي أن يشيد بصداقة العرب مع بريطانيا والولايات المتحدة (420).

في حين تنبّأ عوني عبد الهادي، في شهادته أمام اللجنة المذكورة، بعدول الأمريكيين والبريطانيين عن مساعدة الصهيونيين، لأنهم، بحسب تعبير عبد الهادي، «لا يقبلون إبادة عرب فلسطين، ولا يضحُّون بمصالحهم في البلاد العربية والإسلامية» (421).

في 30 نيسان/أبريل 1946، أصدرت اللجنة الأنغلو - أمريكية تقريرها، ومحوره الأساسي تكريس النظام الاستعماري البريطاني في فلسطين وتوطيد مواقع الولايات المتحدة فيها، وصوَّرت اللجنة الصراع في فلسطين وكأنه مجرد عداء عربي - يهودي. وفي تقريرها، أوصت بإدخال مئة ألف مهاجر يهودي إلى فلسطين، وتسهيل انتقال الأراضي إلى المستوطنين اليهود، مع إبقاء فلسطين تحت الانتداب البريطاني (422).

ثامنًا: مؤتمر لندن الثاني

في خريف 1946، دعت الحكومة البريطانية إلى مؤتمر في لندن، يضم مندوبين عنها وعن كل من عرب فلسطين والحكومات العربية و«الوكالة اليهودية». إلّا أن المؤتمر فشل في الوصول إلى تسوية، وخصوصًا أن الحكومة البريطانية كانت قد تقدمت إلى المؤتمر بمشروع موريسون، القاضي بتقسيم فلسطين بين الاستعمار البريطاني والعرب والمستوطنين اليهود (423).

راوغ البريطانيون وماطلوا، بصدد تقرير اللجنة، إلى أن أصدروا مشروع موريسون في خريف 1946، وتضمَّن تقسيم فلسطين أربع مناطق: اثنتان للبريطانيين، واثنتان ذات حكم ذاتي (عربية ويهودية). ورفض كل من العرب واليهود والأمريكيين هذا المشروع. وواصل الصهيونيون أعمالهم الإرهابية ضد البريطانيين في فلسطين؛ فنسفوا الطوابق العلوية من فندق الملك داود في القدس (2/7/1946)، وكان مقرًا لأركان حرب القوات البريطانية والمركز الرئيس لإدارة الانتداب في فلسطين. وقد راح ضحية هذا الانفجار 91 قتيــلًا من موظفي الإدارة المذكورة. وفي 9 أيلول/سبتمبر 1946، نسفت العصابات الصهيونية العديد من القطارات، في أماكن متفرقة من البلاد، (سكة حديد القاهرة - حيفا [9/9/1946]، وطريق عكا - ترشيحا وسكة حديد القدس - اللد). وفي تشرين الثاني/نوفمبر، هزَّ انفجار السفارة البريطانية في روما، وناب العرب الفلسطينيون من هذا الإرهاب جانبًا (424).

بلغ عدد الضحايا البريطانيين في عام واحد 28 قتيــلًا من الشرطة و45 قتيــلًا و93 جريحًا من الجنود البريطانيين، فضــلًا عن 212 قتيــلًا من المدنيين، و428 جريحًا، بمن في ذلك جرحى فندق الملك داود (425).

ردًا على الإرهاب الصهيوني، شنَّت القوات البريطانية حملة اعتقالات واسعة بين المستوطنين الصهيونيين، واحتلت مقر الوكالة اليهودية (29/7/1946)، واعتقلت خمسة من قادتها، وقامت بتفتيش مقار الهستدروت، وجمعية العمال الزراعيين، ومنظمة النساء العالمية، والمصرف العمالي في تل أبيب (426). ووجدت بريطانيا نفسها في مأزق خانق، فدعت إلى عقد مؤتمر لندن الثاني الذي عقد، فعــلًا أولى جلساته في العاشر من أيلول/سبتمبر 1946، بحضور وفود كل من مصر والعراق وشرق الأردن واليمن، إلى وفد من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وإن تغيّب وفد فلسطين، وامتدت الدورة الأولى من المؤتمر حتى 3 تشرين الأول/أكتوبر. افتتح المؤتمر رئيس الوزراء البريطاني، كليمنت أتلي، طارحًا مشروع موريسون للمناقشة، واقتراح ما تراه الوفود من تعديلات عليه.

رد رئيس الوفد السوري (فارس الخوري)، باسم الوفود العربية كلها، معلنًا أسفه لتغيُّب الوفد الفلسطيني، مناشدًا الحكومة البريطانية التصدي للإرهاب الصهيوني، بحزم. تلاه رؤساء وفود مصر (عبد الرزاق السنهوري) ولبنان (كميل شمعون) والسعودية (الأمير فيصل بن عبد العزيز) والأردن (سمير الرفاعي) واليمن (الأمير عبد الله) وجامعة الدول العربية (عبد الرحمن عزام باشا)؛ مجمعين على وقوفهم إلى جانب عرب فلسطين، «أصحاب الحق الوطني والشرعي في أرضهم ووطنهم»، مندّدين بالصهيونية ومشروعها الاستعماري، مستنكرين محاباة بريطانيا للصهيونية. وذكّر الخوري بعبرة الحروب الصليبية على المشرق العربي. كما أجمعت الوفود العربية على رفض مشروع موريسون؛ لأنه يضع الأكثرية العربية الفلسطينية تحت سيطرة الدولة اليهودية، فضــلًا عن أنه يتعارض مع الكتاب الأبيض (1939). رد بيفن، بأن على العرب «ألا يتجاهلوا خطوات الزمن»، بما يعني تنكُّر بريطانيا حتى لذاك الكتاب. ومع ذلك، فقد رفضت الوكالة اليهودية، أيضًا، مشروع موريسون (427).

قدَّمت الوفود العربية مشروعًا قضى بدولة ديمقراطية في فلسطين، بعد فترة انتقالية، تقودها حكومة عربية (7 أعضاء) ويهودية (3 أعضاء)، يُعيِّنهم المندوب السامي البريطاني، وله حق «الفيتو» على قراراتهما (428). وتُنتخب جمعية تأسيسية، تضع دستورًا، بينما تتوقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وتجري انتخابات برلمانية فيها. طلب البريطانيون مهلة، وأُرجئت جلسات المؤتمر، من 2/10 إلى 16/12، ثم إلى 27/1/1947. وفاجأ ترومان الجميع ببيان تأييد للصهيونية، أعلنت استياءها منه الحكومات العربية وجامعة الدول العربية (429).

عُقدت الدورة الثانية لمؤتمر لندن (كانون الثاني/يناير 1947)، وقاطعها الصهيونيون، وتضامن معهم المراقب الأمريكي، بينما مثَّل وفد الهيئة العربية العليا فلسطين، إلى جانب الوفود العربية. وإن عاد الصهيونيون ووصلوا إلى العاصمة البريطانية، وأجروا اتصالات جانبية بالحكومة البريطانية (430).

رفض جمال الحسيني فكرة الدولة اليهودية، أو تقسيم فلسطين، مشدّدًا على فكرة الدولة الواحدة (431). بينما تمسّكت الحكومة البريطانية بمشروع موريسون، رافضة المشروع العربي. ما شجع رئيس اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية، بن غوريون، على المطالبة بدولة يهودية. بينما أغرى ضعف المشروع العربي، بيفن على تقديم مشروع للتسوية؛ مؤدّاه وصاية بريطانية على فلسطين، لخمس سنوات، تُمنح خلالها مناطق منها حكمًا ذاتيًا، ثم يجري انتخاب جمعية تأسيسية، فدولة مستقلة، شرط أن يتّفق عليها العرب واليهود، ورفض الطرفان هذا المشروع. وفاجأت الحكومة البريطانية الجميع بعرض قضية فلسطين على الأمم المتحدة (14/2/1947). وأعاد بيفن فشل المؤتمر إلى ازدواجية تعهدات الانتداب وتدخل واشنطن، بينما حمَّلت الهيئة العربية العليا لندن مسؤولية خلق المشكلة الفلسطينية (432). ما اضطر الأخيرة إلى طرح القضية الفلسطينية على الجمعية العامة للأمم المتحدة. أمــلًا في أن يعجز هذا المحفل الدولي في معالجتها، بسبب التوازن الحرج بين الكتلتيْن السوفياتية والأمريكية. وقد دأبت كل منهما على التصويت ضد الأخرى. هنا، تكون بريطانيا قد فعلت كل ما عليها، ورفعت الحرج عنها، على ما نصح به خبراء الخارجية البريطانية، إرنست بيفن، ما يعيد القضية الفلسطينية، مرة أخرى، إلى حكومة لندن (433).

تاسعًا: اللجنة الدولية

بدأت الجمعية العامة للأمم المتحدة مناقشة المسألة الفلسطينية في أيار/ مايو 1947، وانتهت المناقشات بإيفاد لجنة تقصّي حقائق إلى فلسطين (انسكوب)، لاستطلاع الموقف وتقديم تقرير عنه إلى دورة الأمم المتحدة. وضمت اللجنة مندوبين عن: كندا، تشيكوسلوفاكيا، أستراليا، الهند، هولندا، إيران، بيرو، السويد، يوغسلافيا، غواتيمالا، الأرغواي. وعُيِّن القاضي السويدي، ساند ستروم، رئيسًا لها. بعد أن كان عدد اليهود قد ارتفع في فلسطين، من نحو 48 ألفًا في عام 1922، إلى نحو 640 ألفًا في عام 1948، على ذمة آخر مندوب سامي بريطاني على فلسطين، آلان كاننغهام (434).

وصلت لجنة التحقيق إلى فلسطين في 14 - 15 حزيران/يونيو 1947، وعقدت 36 اجتماعًا. بينما أبرق ممثل الهيئة العربية العليا إلى أمين عام الأمم المتحدة (13/6/1947)، يُعلِمه بمقاطعة عرب فلسطين للجنة (ذات الغالبية المتعاطفة مع الصهيونية). وإن قابلت وزراء خارجية كل من سورية (جميل مردم) ولبنان

(حميد فرنجية)، وأمين عام جامعة الدول العربية (عبد الرحمن عزام باشا)، مجمعين على استحالة التعايش بين العرب واليهود، ليوفروا بتلك الشهادة ذريعة قوية للأخذ بتقسيم فلسطين (435).

مع بروز أزمة المسألة الفلسطينية، أطلّت أزمة الحركة الوطنية برأسها؛ أزمة القيادة والبرنامج والتنظيم، على حد سواء.

في الوقت الذي وافقت قيادة عصبة التحرر الوطني على الإدلاء بشهادتها أمام لجنة الأمم المتحدة، عادت وعدلت عن موقفها هذا؛ حتى لا تشذ عن باقي فصائل الحركة الوطنية التي كانت قد أجمعت على مقاطعة اللجنة المذكورة. وقد بدا هذا الموقف غريبًا من قيادة الحركة الوطنية التي سبق أن وافقت على المثول بين يديْ اللجنة الأنغلو - أمريكية الاستعمارية، ورفضت التعامل مع لجنة تابعة للأمم المتحدة، تضم أصدقاء لفلسطين بين أعضائها.

في القدس، عُقد اجتماع كبير للعرب الفلسطينيين، في 6 تموز/يوليو 1947، خطب فيه جمال الحسيني، كما تُليت في الاجتماع رسالة من الحاج أمين، المقيم في القاهرة.

بينما صعَّد الصهيونيون عملياتهم الإرهابية، التي عجلت موافقة سلطات الانتداب على دخول 1100 مهاجر يهودي إلى فلسطين. وفجأة، وصلت إلى المياه الفلسطينية الباخرة «أكسودس»، وعلى متنها 4450 يهوديًا، يبغون دخول فلسطين، عُنوة.

نعود إلى اللجنة الدولية التي شكلت لجنة فرعية منها، زارت تجمعات اليهود في أوروبا، في محاولة مريبة من الأولى، للربط بين هذه التجمعات والهجرة إلى فلسطين.

وضعت اللجنة الدولية تقريرها (31/8/1947)، وقدمته إلى دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة، متضمنًا اثنتيْ عشرة توصية، تم إجماع أعضاء (أنسكوب) على إحدى عشرة توصية منها، وعارض عضوان وامتنع ثالث (أستراليا) عن إبداء رأيه في التوصية الأخيرة. ونصَّت على أن أي حل لفلسطين لا يمكن أن يعَدّ حــلًا للمسألة اليهودية. وتضمن باقي المواد: إنهاء الانتداب واستقلال فلسطين، بعد مرحلة انتقالية، تتولّاها الأمم المتحدة، مع تقسيم فلسطين إلى دولة عربية، وأخرى يهودية. ولأن أعضاء اللجنة اختلفوا حول العلاقة بين هاتيْن الدولتيْن، تم تقديم مشروعيْن للدولتيْن المقترحتيْن، أولهما لأكثرية اللجنة، والثاني مشروع الأقلية، حيث دعا الأول إلى اتحاد اقتصادي بين الدولتيْن (كندا، بيرو، هولندا، أرغواي، غواتيمالا، السويد، تشيكوسلوفكيا)، ومنح مشروع الأكثرية اليهود 14.2 ألف كلم2، في مقابل 12 ألف كلم2 للعرب، مع استقبال 150 ألف مهاجر يهودي، بمعدل 5 آلاف مهاجر

في الشهر. أما مشروع الأقلية (يوغسلافيا، الهند، إيران)، فقضى بقيام دولة اتحادية، للعرب النصيب الأكبر منها، بمجلس اتحادي، ينتخب رئيسًا، ويُشرِّع دستورًا واحدًا. وأعلنت الهيئة العربية العليا رفضها للمشروعيْن، بينما رحب الصهيونيون بمشروع الغالبية (436).

عاشرًا: التقسيم

بدأت الجمعية العمومية للأمم المتحدة مناقشاتها القضية الفلسطينية في دورتها الثانية، بدءًا من 16/9/1946، وبدأت اللجنة الموقتة للأمم المتحدة أعمالها (26/9)، وفيها أعلن بن غوريون، رأس الوكالة اليهودية، أن مسؤولية تنفيذ إجراءات قرار الأمم المتحدة، في الشأن الفلسطيني، إنما يقع على عاتق الأمم المتحدة والوكالة اليهودية. وفي 29/9، رفض جمال الحسيني، ممثل الهيئة العربية العليا الفلسطينية، تقرير اللجنة الخاصة (الأنسكوب)، وهدَّد بمقاومة العرب مشروع التقسيم، «مهما بلغت التضحيات»؛ مبيّنًا أن ميثاق الأمم المتحدة يُعطي الغالبية العربية في فلسطين الحق في دولة حرة مستقلَّة. وقررت اللجنة الموقتة (22/10)، تأليف لجنتيْن فرعيتيْن، من أجل إعداد مشروعات منفصلة، حول تقرير اللجنة الخاصة (الأنسكوب). وانتهت اللجنة الفرعية الثانية إلى توصيات، في صورة مشاريع قرارات؛ تضمّن أولها استشارة محكمة العدل الدولية، في صلاحية الأمم المتحدة بصدد التوصية بحل قضية فلسطين. بينما نصَّ مشروع القرار الثاني على تسوية مسألة اللاجئين اليهود. وتضمن مشروع القرار الثالث تأليف حكومة موقتة لفلسطين، تبدأ معها الدولة المنتدبة بالجلاء. وفي 19/11، اجتمعت اللجنة الموقتة لدراسة ما جاء في تقريرَي اللجنتيْن الفرعيتيْن (24/11)، حيث سقطت مشاريع قرارات اللجنة الفرعية الثانية كلها، بينما نجحت توصيات اللجنة الفرعية الأولى، بغالبية 25 صوتًا، ضد 13، وامتناع 17 عن التصويت. ما يعني أن التصويت على مشروع التقسيم، في 26/11، لن يُفضي إلى نجاح المشروع؛ لذلك، بُذِلت جهود أمريكية محمومة، نجحت في تأجيل التصويت إلى 29/11، وهنا تم تمرير المشروع، بغالبية 33 صوتًا، ضد 13، وامتناع 10 عن التصويت (437).

حادي عشر: في تفسير الانقلاب السوفياتي

حدث أن أيّد الاتحاد السوفياتي تقسيم فلسطين، معتبرًا إيّاه «أحسن الحلول السيئة»؛ فقد كان الاتحاد السوفياتي يُعطى الأولوية لإنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين. وظل الاتحاد السوفياتي ينادي بضرورة إنشاء دولة ديمقراطية مستقلة في فلسطين، إلى أن قدمت اللجنة الدولية تقريرها المشار إليه، حيث طالب أندريه غروميكو، وكيل الخارجية السوفياتية، في الأمم المتحدة، عندئذ، «بتكوين دولة عربية - يهودية مستقلة ديمقراطية ... وإذا ظهر أن هذا

الحل غير عملي، بسبب سوء علاقات العرب واليهود، فلا بد من تقسيم فلسطين إلى دولتيْن مستقلتيْن؛ عربية ويهودية» (438).

في النصف الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر1947، نشرت مجلة نيوتايمز السوفياتية، مقالة، أشارت فيها إلى أن الاتحاد السوفياتي أيّد مشروع التقسيم، لأنه «المشروع الوحيد الذي يمكن تنفيذه، في الظروف الحاضرة»، بحسب قول مندوب الاتحاد السوفياتي في الأمم المتحدة. وأضافت المجلة نفسها أن الاتحاد السوفياتي أبدى «رغبته في أن يرى فلسطين موحَّدة؛ ولذلك، أيَّد فكرة توحيد هذه البلاد، اقتصاديًا». وأوضحت المجلة أن سياسة الاتحاد السوفياتي ترمي إلى هدف واحد، هو «تسليم فلسطين، في أسرع وقت ممكن، إلى سكانها» (439). وبعدها بأيام قليلة، خطب مولوتوف، وزير الخارجية السوفياتية، آنذاك، مطالبًا بضرورة «إلغاء الانتداب البريطاني، فورًا، وإعلان استقلال فلسطين» (440).

على أن المفاجأة، تمثلت باقتراح وكيل الخارجية السوفياتية، حين ذاك، غروميكو، أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة (أيار/مايو 1947)، تقسيم فلسطين دولتيْن: عربية ويهودية، في حال تعذُّر قيام دولة فلسطين الديمقراطية الموحَّدة (441).

برَّر السوفيات تصويتهم لمصلحة التقسيم «لأنه الوحيد القابل للتنفيذ»، على أمل أن يُفضي الاتحاد الاقتصادي بين هاتين الدولتين إلى اتحادهما السياسي، لاحقًا (442).

انتهى الأمر - كما هو معروف - بتمرير التقسيم، بغالبية 33 صوتًا، بينها الصوت السوفياتي، وامتناع 10 دول، بينها بريطانيا عن التصويت، واعتراض 13 فقط. فما تفسير هذا التحوُّل الدراماتيكي في الموقف السوفياتي؟

لا شك في أن ما تعرَّض له اليهود من اضطهاد على يد النازي، إبان الحرب العالمية الثانية (1939 - 1945)، قد خفَّف من عداء السوفيات لليهود، وبالتالي للصهيونية، بالتداعي. وإن كان ما جرى من اضطهاد هنا يقل كثيرًا عن المبالغات الصهيوينة، بل إن بعض هذا الاضطهاد ترتب على اتفاق مسبق بين القيادتين، الصهيوينة والنازية.

كما رأى السوفيات في التقسيم أساسًا لاستقلال فلسطين؛ إذ إنه يُخرج المحتل البريطاني من فلسطين.

كان ميزان القوى، آنذاك، مُختَلًّا لمصلحة أعداء العرب، تمامًا. ولم يقتصر أعداء العرب على الصهيونيين فحسب، بل يضاف إليهم أطراف المعسكر

الإمبريالي، وفي مقدمهم الإمبريالية الأمريكية. وبالكاد يسمح هذا التوازن المُختل بالتقسيم.

هذا، في حين حرص المندوبون العرب في الأمم المتحدة على تجنُّب اللقاء بالسوفيات، خشية إغضاب أطراف المعسكر الإمبريالي. بينما لم يعبأ الصهيونيون بتلك الأطراف - وهم حلفاء للصهيونيين - وحرص الآخيرون على التنقُّل بين الوفديْن، الأمريكي والسوفياتي.

لعل هذا كله ما دفع المندوب السوفياتي في الأمم المتحدة، جاكوب مالك، بعد نحو ثلاث سنوات من إقرار التقسيم، إلى وصفه بأنه «حلٌ عملي»، وليس الحل المنشود، لكنَّه خير الحلول العملية (443).

أما كاتب وقيادي يساري مصري، فأعاد، بعد نحو ربع قرن، من قرار التقسيم جذر الخلل في الموقف السوفياتي هذا إلى تطبيق مبدأ «حق تقرير المصير»، بطريقة شكلية، مجردة، وجامدة، لم تراعِ خصوصية المشكلة الفلسطينية أو وإقعها المميَّز (444)؛ إذ كيف يُجيز السوفَيات لأنفسهم الموافقة على إعطاء ملَّة ما، حق تقرير المصير فوق التراب الوطني لشعب آخر؟

هناك من يزعم أن التغير في الموقف السوفياتي إنما يعود إلى مرض ستالين الشديد، وإلى اقتناع السوفيات بأن الكيبوتسات اليهودية هي مظهر اشتراكي. بينما تبتعد تلك الكيبوتسات عن الاشتراكية، بُعد الأرض عن السماء؛ ذلك أن أرباحها بقيت تذهب إلى جيوب كبار الرأسماليين الصهيونيين، ولم تعد إلى العاملين في الكيبوتسات، كما تُشدِّد الاشتراكية.

على أن جملة من الوقائع نفَّرت السوفيات من الدول العربية، لعل أهمها:

عند طرح قضية فلسطين، أول مرَّة، على الأمم المتحدة (ربيع 1947)، أعدت الخارجية السوفياتية مشروع غروميكو لتسوية القضية. وقضى هذا المشروع بتكوين دولة اتحادية، بنسبة الثلثيْن للعرب، والثلث لليهود، بما يوازي نسبة كل منهم في السكان. لكن حكام العرب رفضوا المشروع السوفياتي، حتى قبل أن يقرأوه. بل إن أحد أولئك الحكَّام قرَّع سفير بلاده لدى موسكو، لمجرد تسلُّمه المشروع. وأعاد السوفيات الكرَّة، عبر مندوب يوغسلافيا (المسلم) في الأمم المتحدة، بعد عدَّة أسابيع. لكن رؤساء الوفود العربية رفضوا مجرد مناقشته؛ خشية إغضاب الغرب الاستعماري، طبعًا. وفي ليلة التصويت، على مشروع التقسيم، دعا فشنسكي رؤساء الوفود العربية إلى حفل شاي، فلم يحضر منهم أحد (445).

كان الوفد السوفياتي قد أثار في الأمم المتحدة، في خريف 1946، قضية فلسطين، واقترح منحها الاستقلال، واتصل الوفد بالوفود العربية، لتنسيق

الموقف في هذه الصدد؛ إلّا أن هذه الوفود أدارت للوفد السوفياتي ظهورها. ما جعل السوفيات يتأكدون من تبعية أولئك المندوبين وأنظمتهم إلى البريطانيين (446).

الأمر الذي تأكد، مجددًا، حين رفضت الوفود العربية في الأمم المتحدة اقتراحًا سوفياتيًا، قضى بإشراك الدول الخمس الكبرى في لجنة التحقيق الدولية التي أرسلت إلى فلسطين، للتحقيق في مشكلتها (أيار/مايو 1947) (447).

بعد خمسة شهور، خذلت الوفود العربية الاتحاد السوفياتي، حين رشَّح أوكرانيا لعضوية مجلس الأمن الدولية (448).

لعل هذا كله يقع في دائرة الأسباب المخفِّفة عند إصدار الحكم على الموقف السوفياتي المومأ إليه.

هنا، عمَّت المظاهرات الاحتجاجية على التقسيم كــلًا من سورية ولبنان والعراق ومصر، وعقدت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية اجتماعًا، في صوفر (لبنان) في 6/9، حضره ممثلون عن الهيئة العربية العليا، ورفض الاجتماع توصيات كلٍ من الغالبية والأقلية، وأرسل رسائل إلى حكومتيْ واشنطن ولندن، بضرورة قيام دولة عربية مستقلة، وتوعَّد الاجتماع بتسليح عرب فلسطين. وأعلن صالح جبر، رئيس حكومة العراق، بأن حكومته ستتحمل التضحيات الجسيمة، بما في ذلك قطع النفط، وإن اشترط جبر تجاوب السعودية في هذا الصدد (449).

اجتمع مجلس الجامعة في بيروت، ثم في عاليه (لبنان)، بين 7 و15 تشرين الأول/أكتوبر، واطَّلع على تقرير أعدّته اللجنة الفنية العسكرية التي كانت اللجنة السياسية للجامعة قد شكلتها، وتضمَّن التقرير أن لدى المنظمات الصهونية نحو 60 ألف مقاتل، يمكن تعبئة نصفهم، أو ثلثهم (450). بينما كان لدى الصهيونيين 68 ألف مقاتل، مكتملي التسليح والتدريب والتذخير، ومثلهم من الاحتياط.

بحسب تقرير اللجنة الفنية العسكرية، عانى العرب الفلسطينيون شحَّ السلاح والمقاتلين المدربين. لذا، أوصى تقرير اللجنة بحشد فرق من الجيوش العربية على حدود فلسطين، وتدريب الشباب الراغب في القتال، مع استحداث قيادة عربية، ورصد ما لا يقل عن مليون جنيه مصري، كدفعة أولى. وبناء عليه، قرر مجلس الجامعة وضع مقررات بلودان (السرية) موضع التنفيذ. مع أخذ الاحتياطيات العسكرية اللازمة على حدود فلسطين، في حال انسحاب القوات البريطانية منها. وتقديم العون، المادي والمعنوي، إلى

الشعب العربي الفلسطيني. واتخذت اللجنة الفنية العسكرية من دمشق مقرًّا لها (451).

التأمت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 16/9/1947، فأيد وزير الخارجية الأمريكي، جورج مارشال، توصيات اللجنة الدولية، ما دفع الوفود العربية إلى انتقاده؛ وهو «المتأثر بالدعاية الصهيونية». وقررت الجمعية العامة تشكيل لجنة موقتة، لدراسة مشروعَي الأكثرية والأقلية، وهي اللجنة التي استمرت بالاجتماع، بين 9 و25/11/1947، بحضور ممثلين عن العرب واليهود. وفي 22/10، قررت اللجنة الموقتة استحداث لجنتيْن فرعيتيْن، لوضع مشروع مفصَّل لكلا مشروعَي الأكثرية والأقلية. وطالبت اللجنة الفرعية الأولى بإنهاء الانتداب، في موعد أقصاه آب/أغسطس 1948، عشية قيام الدولتيْن، بينما طالبت اللجنة الفرعية الثانية باستشارة محكمة العدل الدولية، في مدى قانونية التقسيم، مع معالجة قضية اللاجئين اليهود، وتأسيس حكومة موقتة في فلسطين، بالتزامن مع الجلاء عنها. وحصلت توصيات اللجنة الفرعية الأولى على 25 صوتًا، ضد 13، وامتناع 17 عن التصويت (452).

وافقت الجمعية العمومية على مشروع الغالبية، بغالبية 33 صوتًا، ضد 13، وامتناع 10 عن التصويت، بينهم الصوت البريطاني، بعد أن نزلت الإدارة الأمريكية بثقلها كله، من أجل تعديل مواقف مندوبي الدول الرافضين لمشروع الغالبية، فضغطت على حكومات بعضهم لاستبداله، ورشت مندوبين آخرين. وفي 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1947، أقرّت الجمعية العمومية للأمم المتحدة مشروع التقسيم، بغالبية 33 صوتًا، ضد 13، وامتناع عشرين دولة عن التصويت، من بينها بريطانيا، حيث غادر مندوبها قاعة الأمم المتحدة، عند التصويت الذي صدمه (453).

ثاني عشر: الحرب

بذا، دخلت القضية الفلسطينية مرحلة جديدة. وسرعان ما نشبت الصدامات بين المواطنين العرب والمستوطنين اليهود، وأعاد العرب تشكيل «اللجان القومية»، وكوّنوا فصائل المقاتلين من عرب فلسطين، عُرفت باسم «الجهاد المقدس»، ترأسها عبد القادر الحسيني، ثم دخل جيش الإنقاذ، المكوَّن من متطوعين من الأقطار العربية إلى فلسطين، بقيادة فوزي القاوقجي. وفي مواجهة التسليح الحديث للصهيونية، تسلّح العرب ببنادق قديمة، محدودة العدد، شحيحة الذخائر. إلّا أن الفلسطينيين نجحوا في الحفاظ على غالبية مدنهم وقراهم، حيث بقي ما بين 80 و82 في المئة من مجموع أراضي فلسطين بيد شعبها العربي، وحقق المقاتلون العرب الفلسطينيون نجاحات غير قليلة على العصابات الصهيونية المسلحة، ما جعل المندوب الأمريكي في الأمم المتحدة، وارن أوستن، يطالب بإلغاء التقسيم، في محاولة منه للحفاظ

على الصهيونية ومشروعها؛ فتفتقت ذهنية القيادة الصهيونية عن حل فريد، تمثَّل بتنظيم مذابح للمدنيين العرب الفلسطينيين العُزَّل، بداية من مذبحة دير ياسين التي نفذتها العصابات الصهيونية في 9/4/1948، بينما كان مقاتلو القرية ومعظم رجالها يشاركون في جنازة قائد الجهاد المقدس عبد القادر الحسيني الذي استشهد في معركة القسطل، في اليوم السابق على المذبحة.

لم تكن مذبحة دير ياسين الوحيدة، بل ثمَّة 110 قرى عربية، تعرَّضت لمثلها، وإن بتفاوت في المدى الذي ذهبت إليه كل مذبحة.

لعل المثير للاستهجان أن أجهزة الإعلام العربية أساءت توظيف مذبحة دير ياسين؛ إذ ركزت تلك الأجهزة على اعتداء الصهيونيين على الأعراض وذبح الأطفال وبقر بطون الحوامل، ما جعل شعار «الأرض ولا العرض» يسود بين الشعب العربي الفلسطيني، آنذاك. هذا، بينما كان على تلك الأجهزة أن تتوجّه بدعايتها تلك إلى الرأي العام العالمي، وليس إلى الشعب العربي الفلسطيني، وباقي الشعوب العربية.

إلى أن دخلت جيوش الدول العربية فلسطين، في 15 أيار/مايو 1948، بمجرد انسحاب القوات البريطانية من فلسطين كلها. وسارعت الجيوش العربية - خصوصًا الجيشين المصري والأردني - إلى انتزاع الأسلحة من المقاتلين الفلسطينيين، بل اعتقل الجيشان كل من رفض تسليم سلاحه من هؤلاء المقاتلين. وكانت النكبة.

ثالث عشر: محددات النكبة وتداعياتها

وقف الشعب الفلسطيني وحيدًا في مواجهة العصابات الصهيونية المسلحة، بين صدور قرار تقسيم فلسطين عن الجمعية العامة للأمم المتحدة (29/11/1947)، ودخول الجيوش العربية فلسطين (15/5/1948)، عدا عن عشرات قليلة من المتطوعين العرب، من دول الطوْق والعراق، الذين جاءوا إلى فلسطين على مسؤوليتهم، من دون حكوماتهم. وما كان للشعب الفلسطيني، وحده، أن يُحبط الهجمة العسكرية الصهيونية، المدعومة بأضخم ترسانة عسكرية غربية. وقبعت أسباب عدة وراء هذا العجز، لعل في مقدمها اختلال ميزان القوى العسكري لمصلحة الصهيونية، وثانيها الأثر المعنوي السلبي الذي تركته معالجة الإعلام الرسمي العربي للمذابح التي نظّمتها العصابات الصهيونية المسلحة، ضد بعض القرى الفلسطينية، وعلى الأخص دير ياسين، وتمثّل ثالث أسباب العجز بمحاباة الانتداب البريطاني للصهيونية والصهيونيين في فلسطين، ورابعها التفكّك النسبي في الجبهة الداخلية الفلسطينية، وخامسها افتقار هذه الجبهة إلى الوضوح السياسي، أما سادس

الأسباب، فلعله تمثّل بانهيار الاقتصاد العربي الفلسطيني، بمجرد تسريح حكومة الانتداب البريطاني للعاملين في دوائرها، ومؤسساتها، وبعد أن اضطر معظم الورش، والمحالّ العربية الفلسطينية إلى إغلاق أبوابه، تحت وطأة القتال الشرس الذي اندلع بين العصابات الصهيونية المسلحة، والمناضلين العرب الفلسطينيين.

بعد أقل من شهر واحد على دخول الجيوش العربية فلسطين، قبلت الدول العربية (11/6) عقد هدنة عسكرية مع الجانب الإسرائيلي، مدتها أربعة أسابيع.

هنا، قدَّم الوسيط الدولي، الكونت فولك برنادوت، مشروعه الذي قضى بتوحيد الجزء العربي من فلسطين مع شرق الأردن، على أن تقوم في الجزء الباقي من فلسطين دولة يهودية، ترتبط باتحاد فدرالي مع الدولة العربية المقترحة. وأقر مجلس الأمن الدولي هذا المشروع في الرابع من تموز/يوليو 1948.

بعد أربعة أسابيع من هدنة لم تفد إلّا الطرف الإسرائيلي، دون العربي، حيث عزز الصهيونيون تسليحهم وذخيرتهم وتنظيم صفوفهم وتعزيزها بمزيد من المقاتلين، بينما شحَّت الأسلحة والذخيرة في أيدي الجنود العرب، فاختل ميزان القوى لمصلحة القوات الإسرائيلية؛ ما أدى إلى تراجع القوات العربية وإخلائها المزيد من المدن والقرى، وأذعنت الدول العربية لهدنة ثانية (18/7)، بينما أغفلها الجيش الإسرائيلي واندفع مخترقًا صفوف القوات العربية، ولم يتوقف إلّا في 8/1/1949.

في رودس، وقَّعت الحكومات العربية هدنة مع إسرائيل، بين شباط/فبراير وتموز/يوليو (454)1949، بعد أن سلَّمت القوات العربية ما يربو على ثلاثة أرباع فلسطين، لقمة سائغة إلى الإسرائيليين، فأضاف الأخيرون نحو 6700 كلم2 إلى الأراضي التي كانت مخصَّصة للدولة اليهودية، بحسب قرار التقسيم (455). وبذا، اكتملت ملامح نكبة 1948 الفلسطينية.

خلال توقيع الدول العربية المحيطة بإسرائيل اتفاقات الهدنة مع الأخيرة، تفاوضت تلك الدول مع ممثلين لإسرائيل، عبر لجنة التوفيق الدولية، في مدينة لوزان السويسرية، في أيار/مايو 1949، ووقّعت هذه الدول مع إسرائيل ما عُرف باسم بروتوكول لوزان الذي شدَّد على ضرورة التمسك بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛ وبالأخص قرارَي التقسيم وإعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم مع تعويضهم (456).

عزَّزت الدول الاستعمارية الكبرى الثلاث (الولايات المتحدة وبريطانيا فرنسا) تحيُّزها إلى إسرائيل، حين أصدر وزراء خارجية تلك الدول بيانًا مشتركًا، في 25 أيار/مايو 1950، حمل اسم البيان الثلاثي، شدَّد على ضرورة الاحتفاظ

بمستوى معيَّن من القوات المسلحة، لكل من إسرائيل والدول العربية، وأعلنت الدول الثلاث التزامها بذلك، وإلزامها غيرها من الدول بهذا الأمر؛ من أجل «إعادة توطيد أركان السلم والمحافظة على السلام في هذه المنطقة، ومعارضتها التوسُّل بالقوة، أو التهديد». وتعهّدت هذه الدول الاستعمارية الثلاث بردع كل دولة في المنطقة تحاول «أن تستعدي على الحدود، أو خطوط الهدنة لدولة أخرى» (457).

اجتمعت اللجنة السياسية في جامعة الدول العربية، واتفق مندوبو الدول العربية على الرد، مؤكدين حرص الدول العربية على «استتباب السلام، والاستقرار في الشرق الأوسط». أما حرص تلك الدول على استكمال تسليحها، فأعادته اللجنة السياسية إلى إحساس تلك الدول «العميق بمسؤوليتها عن حفظ الأمن الداخلي في بلادها والدفاع الشرعي عن حياضها والقيام بواجب حفظ الأمن الدولي في هذه المنطقة». ولم تنسَ اللجنة السياسية للجامعة التذكير بما سبق أن كررته الحكومات العربية عن نيَّات العرب السلمية، وتكذّب ما دأبت إسرائيل على إشاعته، من أن الدول العربية تطلب السلاح لأغراض عدوانية. واهتمت اللجنة نفسها بتبرئة الدول الاستعمارية الثلاث التي «لم تقصد من تصريحها محاباة إسرائيل، أو الضغط على الدول العربية، لتدخل في مفاوضات مع إسرائيل». وطالبت اللجنة السياسية بحل قضايا الشرق الأوسط «على أساس الحق والعدالة إعادة حالة الوفاق والتجانس ... والمبادرة إلى تنفيذ قرار هيئة الأمم المتحدة الخاص بعودة اللاجئين من فلسطين إلى ديارهم وتعويضهم عن أملاكهم وأموالهم». وبرَّأت اللجنة نفسها، مرة أخرى، الدول الاستعمارية الثلاث من رغبتها في «تقسيم هذه المنطقة إلى مناطق نفوذ، أو الاعتداء ... على استقلال الدول العربية وسيادتها» (458).

بينما كرَّر مجلس جامعة الدول العربية ما سبق أن قرَّرته اللجنة السياسية للجامعة، كما لم يفُت المجلس أن يُرحِّب «بكل سياسة إيجابية ترمي إلى توطيد أركان السلم والمحافظة على الاستقرار في أيٍّ من مناطق العالم، وليس أكثر منها]الدول العربية[ترحيبًا، من باب أولى، باستقرار السلام في الشرق الأوسط، والعمل عليه». وأعرب المجلس نفسه عن ارتياحه لما تلقّته الجامعة من إيضاحات وتفسيرات من الدول الاستعمارية الثلاث، بصدد «بُعدها عن الميْل، أو التحيُّز» إلى إسرائيل (459).

كمنَت المفارقة في أن الجيوش العربية خانها التوفيق، أيضًا؛ حتى إنها فقدت من الأراضي العربية الفلسطينية، أكثر مما فقده المناضلون العرب الفلسطينيون أنفسهم، لمصلحة العصابات الصهيونية؛ فحين دخلت الجيوش العربية فلسطين، كان في حوزة العرب الفلسطينيين زهاء 82 في المئة من

مجموع أراضي فلسطين، وما إن وضعت الحرب العربية - الإسرائيلية الأولى أوزارها، حتى انقلب الوضع؛ وغدا لدى الإسرائيليين نحو 78 في المئة من تلك الأراضي، فيما لم يبق لدى العرب الفلسطينيين سوى نحو 22 في المئة فقط من تلك الأراضي.

يعود إخفاق الجيوش العربية العسكري هنا إلى جملة من الأمور، لعل أهمها:

- ميْل ميزان القوى العسكري - كمًّا وكيفًا؛ عددًا وعُدّة وتدريبًا - ضد الجيوش العربية (460)؛

- عدم إلمام أولئك الجنود بطبيعة الأرض التي يُقاتلون فيها، وعدم معرفة طرقها ومسالكها؛

- جهل نسبة عالية من الجنود العرب بالهدف الذي يقاتلون في سبيله، وقد أفهمت القيادات السياسية أحد هذه الجيوش بأنه ذاهب إلى فلسطين للمناورة هناك، في ما اعتبرت قيادة سياسية عربية أخرى الحرب في فلسطين «مجرد نزهة»؛

- عجز الدول العربية عن توظيف المزايا الاستراتيجية العربية (الموقع والحجم البشري)؛

- القهر الطبقي البشع المتفشي في الجيوش العربية؛

- تنافر الجيوش العربية بعضها عن بعض، في التشكيل والتنظيم والتدريب والتسليح؛

- قيام خمس قيادات عسكرية للجيوش العربية، في مقابل جيش إسرائيلي موحّد، تابع لقيادة مركزية واحدة؛

- عدم استيعاب الجنود العرب استخدام الأسلحة التي بحوزتهم، على تواضعها، وشح ذخيرتها؛

- تخلخل الجبهات الداخلية في الأقطار العربية، بفعل تفشي الفساد وغياب الديمقراطية أساسًا؛

- إيلاء نسبة عالية من الضباط الوطنيين العرب قضاياهم القُطرية الأولوية، في سلَّم اهتماماتهم؛

- فساد الأنظمة العربية وخضوع أغلبيتها للاستعمار؛

- الافتقار إلى الخطة العسكرية؛

- افتقاد جماهير الأقطار العربية النضج الثوري، ما أعجز تلك الجماهير عن التأثير الملموس في الأحداث.

هذا كله، بينما توهَّم الشعب العربي الفلسطيني بأن خروجه من مدنه وقراه، هو أمر مؤقت، ستحسمه الجيوش العربية، سريعًا!

رابع عشر: اللجوء

غادرت جموع الشعب الفلسطيني مدنها وقراها التي احتلتها العصابات الصهيونية، إلى مدن وقرى أخرى، داخل فلسطين نفسها، لم تكن قد وقعت بعد في أيدي تلك العصابات، وبقيت إما تحت إشراف القوات الأردنية أو نظيرتها المصرية. فبعد النكبة، وتوقيع اتفاقات الهدنة بين إسرائيل والدول العربية الأربع المحيطة بها (ربيع - صيف 1949)، اتضح أن أقسام فلسطين الثلاثة (الضفة والقطاع وفلسطين المحتلة) ضمَّت نحو 710 آلاف من أبناء الشعب الفلسطيني، توزّعوا على النحو التالي: الضفتين زهاء 350 ألفًا؛ قطاع غزة نحو 210 ألفًا؛ وفلسطين المحتلة نفسها نحو 150 ألفًا. بينما توزّع الباقون (204 آلاف) على الدول العربية (نحو 75 الفًا إلى سورية، ونحو 100 ألف إلى لبنان، ونحو أربعة آلاف إلى العراق، وسبعة آلاف إلى مصر)، فضــلًا عن أركان الأرض الأربعة، وإن فضَّلت أغلبيتهم الدول العربية المحيطة بفلسطين، كما نرى (461).

بناءً على تقدير الدوائر الرسمية الإسرائيلية، تم استيعاب ما يربو على 200 ألف لاجئ في الدول العربية، نحو نصفهم في الأردن، ونحو 50 ألف في سورية، ومثلهم في لبنان، وما بين 20 و30 ألف في السعودية والعراق وإمارات الخليج، وما وراء البحار (462).

لقد أدى اقتصار قطاع غزة والضفة الغربية على الفلسطينيين، والمواجهة الدائمة بين إسرائيل والفلسطينيين الذين آثروا البقاء في مساقط رؤوسهم، إلى تركّز الحركة السياسية الفلسطينية في المناطق الفلسطينية الثلاث، المذكورة آنفًا (الضفة والقطاع وفلسطين المحتلة)، لنحو عقديْن من الزمن (1948 - 1964). بينما تحوَّل من بقي من أبناء الشعب الفلسطيني إلى مجرد أقليات، أينما حلُّوا، يقتاتون يأسهم، ويلملمون أشلاءهم.

بناء عليه، سيتركّز حديثنا، طوال تلك الفترة، على النشاط السياسي الفلسطيني في كل من الضفة والقطاع وعرب 1948.

خامس عشر: النكبة

ترتَّب على الهزيمة العربية تلك النكبة الممتدَّة التي تمثّلت بتقويض قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية؛ بسبب ضعف الفعالية الاقتصادية للمجتمع

العربي الفلسطيني والقصور الثقافي لهذا المجتمع وتخبَّطه السياسي وعجزه التنظيمي. ناهيك بالقمع الذي مارسته سلطتا الأردن ومصر ضد الفلسطينيين، ما فتك بكل خميرة للحركة الوطنية، أولًا بأول. وقد تجلّت النكبة في تقويض شتى البنى الفلسطينية، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والنقابية.

على الرغم من الهزيمة والنكبة، فإن أكثر من ثلثي الشعب الفلسطيني لم يغادر بلاده، وإن انتقلت نسبة من هذه الغالبية من مدنها إلى مدن وقرى فلسطينية أخرى.

ضم النظام الأردني نحو 5500 كلم2 من شرق فلسطين إليه (الضفة الغربية)، في حين اعتبرت حكومة مصر قطاع غزة (258 كلم2) بمنزلة وديعة لديها. وقامت هناك إدارة عسكرية، وحمل القطاع اسم «المناطق الخاضعة لرقابة القوات المصرية». وبذا تبخَّرت الدولة العربية الفلسطينية المقترحة، وتقطّعت أوصالها.

أقام نحو 38.6 في المئة من مجموع اللاجئين المسجلين في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، في حرب حزيران/ يونيو 1967، في مخيمات، تحت إشراف تلك الوكالة الدولية، على النحو الذي يبيِّنه الجدول الرقم (3 - 6).

الجدول الرقم (3 - 6)

توزُّع اللاجئين الفلسطينيين على مخيمات «الأونروا» في عام 1967

المصدر: أهرون كوهين، إسرائيل والعالم العربي، ترجمة المخابرات العامة (القاهرة، [د. ن.]، 1970)، ج 3، ص 869.

قُدرت نسبة البطالة بنحو 50 في المئة للذكور، و90 في المئة للإناث. ويوضح الجدول الرقم (3 - 7) دخول الرجال، بالنسبة إلى مجموع المشتغلين.

الجدول الرقم (3 - 7)

النسبة المئوية للمشتغلين طبقًا للدخل السنوي

المصدر: خالد أبو خالد، «عدوٌ قوي ولكنه ليس أسطوريًا،» الطليعة (القاهرة)، السنة 5، العدد 6 (حزيران/يونيو 1969).

يؤكد الجدول الرقم (3 - 7) أن ثلثي العاملين كانوا من ذوي الدخل المتدني جدًا، وأن نسبتهم الأعلى قطنت في قطاع غزة، ثم الأردن، فسورية.

تتضح الملامح الرئيسة للتكوين الطبقي الاجتماعي للاجئين الفلسطينيين في أن نحو 24 في المئة من اللاجئين مزارعون، ونحو 44 في المئة عمال، و22 في المئة من أصحاب الدكاكين، ممن فقدوا أدوات ومهارات حِرفية، منذ أمد. وافتقر نحو 39 في المئة من اللاجئين إلى أرض يمتلكونها، بينما امتلك الباقون ما بين 5 و40 دونمًا لكل منهم (صغار مزارعين وفقراء معدمين) (463).

لقد كان لهذا التكوين الفلاحي والقروي الصغير، دور كبير في بلورة الخلفية الفكرية للشعب العربي الفلسطيني، التي أعاقت، إلى حدٍ ما، تكوين التشكيلات والقيادات الحزبية المعبِّرة عن الهوية الوطنية الفلسطينية، حيث لم تكن ثمة حدود فاصلة بين تلك الهُويِّة والتيار القومي العربي، ما فسَّر طول الارتكان الفلسطيني على فاعلية الدول العربية، إزاء العدو الوطني (464)، كما فسَّر الأشكال الفردية والمشتَّتة التي اتسمت بها هجرة الشعب العربي الفلسطيني، والتكوينات المبعثرة للمقاومة الوطنية الفلسطينية، ما بين النكبة وبداية تكوين الفصائل الفدائية الفلسطينية، ابتداءً من الربع الثاني من ستينيات القرن العشرين، فعلى الرغم من الرغبة المحمومة في مقاتلة العدو الصهيوني، فإن الحركة الاجتماعية بقيت دون الوصول إلى المستوى المتقدم المؤهل، ناهيك بالقمع الرسمي العربي للحركة الوطنية الفلسطينية الذي أعاق تطورها.

إذا كانت الفواصل شبه العشائرية والريفية، والتشتُّت الجغرافي، قد جزَّأت المجتمع العربي الفلسطيني أفقيًا، فإن الفوارق الطبقية الشديدة، بين الفقراء وصغار الفلاحين والحِرفيين من جهة، وبقايا الإقطاع والبرجوازية الكبيرة من جهة أخرى، أدَّت دورًا عازلًا إضافيًا في التجزئة الاجتماعية والتفكك السياسي (465).

لم يتحول ذلك التناقض الطبقي إلى دافع للتطوُّر الفكري والنضج السياسي، إلّا بعد أن بدأت الأنشطة الاقتصادية الجديدة تشدُ المجتمع العربي الفلسطيني إلى الأمام من جديد. وإن بقيت هذه الأنشطة بعيدة، إلى حدٍ ما، عن نسبة كبيرة من اللاجئين المقيمين في المخيمات؛ في بعض مناطق الهجرة الفلسطينية - خصوصًا الأردن - حيث أخذ بعض الروابط الاقتصادية تتصل بين مخيمات اللاجئين والمدن. واستوعبت عجلة مختلف الأعمال جزءًا من الفلسطينيين. وفي الوقت نفسه، أخذت مختلف الروابط في التلاشي، بسبب فقدان أساسها المادي، وتحوَّلت المخيمات إلى شبه مجتمع جديد، كادت تختفي فيه الفوارق الطبقية، وانحسر تأثيره؛ بسبب المستوى العام الضعيف للمعيشة. وبقيت التجمعات الفلسطينية، في كل من قطاع غزة

وسورية ولبنان محتفظة بجنسيتها الفلسطينية، في حين انضوى التجمُّع الفلسطيني في الأردن تحت لواء الجنسية الأردنية. ومع ذلك، فإن الرغبة في العودة استمرت الحلقة الأقوى التي ربطت بين شتّى تلك التجمعات.

بعد عقد من السنين، تلا الحرب العربية - الإسرائيلية الأولى، أخذت مخيمات اللاجئين تتحوّل إلى وحدات اجتماعية، ذات طابع خاص، تبادل فيها أطرافها خبراتهم وخيبة آمالهم في قياداتهم السابقة، وفي الأنظمة العربية، وعداءهم لنموذج التقدم الرأسمالي (الأمريكي والإسرائيلي بعد البريطاني)، وتخضَّبت فكريات الفلسطينيين بالبذور الاشتراكية، على أشكال مختلفة، خصوصًا الطوباوية منها، المعبِّرة عن البرجوازية الصغيرة.

لكن، حين عقد المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول، في القدس، في 28/5/1964، استبشر الناس بقبول الملك حسين إلقاء الخطاب الافتتاحي في هذا المؤتمر، بعد أن نجح أحمد الشقيري في تهدئة مخاوف الملك من أن يكون في قيام المنظمة ما يُهدِّد بسلخ الضفة الغربية عن المملكة الأردنية الهاشمية، بعد أن يستثير تأسيس المنظمة الروح الوطنية في فلسطينيي المملكة.

أغلب الظن، أن الملك حسين أمل في أن تحصر المنظمة نشاطها في مجالي الإعلام وتمثيل الشعب الفلسطيني في المحافل الدولية، بينما كانت مجالات المنظمة أوسع كثيرًا من هذيْن المجاليْن؛ إذ عمدت المنظمة إلى محاولة إقامة تنظيم شعبي للفلسطينيين، على غرار التجمعات الفلسطينية كلها، وجني «رسوم التحرير» منهم، فضـلًا على تطبيق التجنيد الإجباري على شبابهم. لذا، سرعان ما تصادم الطرفان، المملكة والمنظمة، بسبب تعارض نظرتيْهما إلى مهمات المنظمة.

على الرغم من أن اتفاقًا عُقد بيْن الطرفين في عمان، في نهاية عام 1965، لتنظيم نشاط المنظمة في الأردن بضفتيه (466)، وأُعيد تأكيد هذا الاتفاق، في القاهرة، في 10/1/1966 (467)، ثم في بيان آخر، في 1/2/1966، فإن الطرفيْن سرعان ما تصادما، وشهد العام التالي تراشقًا إعلاميًا، تولّاه الملك ورئيس وزرائه وصفي التل، إلى رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة أحمد الشقيري (468).

لم ينقشع غبار تلك الحرب الإعلامية، إلّا بعد إعلان عبد الناصر الطوارئ في 16 أيار/مايو 1967، وطلبه إلى أمين عام الأمم المتحدة، سَحب قوات الطوارئ الدولية من سيناء وقطاع غزة. وتلبدت في سماء المنطقة سُحب الحرب مع إسرائيل، هنا وصل الملك حسين، في أواخر الشهر نفسه إلى القاهرة، وانضم إلى الدول العربية المتصدية لإسرائيل، ولم يعد الملك إلى

عمَّان، إلّا ومعه الشقيري. وسرعان ما اندلعت حرب حزيران/يونيو 1967، وفيها حاقت هزيمة مدوِّية بالطرف العربي، لا نزال نعاني آثارها الكارثية حتى اليوم.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

القسم الثاني
من النكبة إلى «النكسة»
(1967 - 1948)

الفصل الرابـــــع
الأردن

تمخَّضت نكبة عام 1948 عن تقسيم جديد لفلسطين، أكثر جوْرًا على شعبها، من ذاك التقسيم الذي سبق أن أقرَّته الأمم المتحدة، وتقوَّض التكوين الطبقي الاجتماعي للشعب العربي الفلسطيني، وتبعثر جغرافيًا، وتدهور مستوى معيشته، ونهشته الأمراض والأوبئة. ومع ذلك، فقد تسلّح هذا الشعب بقوة قضيته الوطنية، ليُعوِّض غياب شتى بناه، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، واستمر بكفاحه الوطني، بأساليب شتى، بدءًا من الكفاح لملء الفراغ الذي خلّفته قيادته السياسية، مرورًا بالتصدي لمشاريع التوطين والإسكان الاستعمارية، وصولًا إلى الكفاح المسلح، المتناثر وغير المنتظم الذي تأطر، بدءًا بالأعمال الفدائية الجسورة لأفراد «الكتيبة 141 فدائيون» التي أوكل الرئيس المصري جمال عبد الناصر إلى المخابرات الحربية المصرية أمر استحداثها في ربيع 1955، وكان قائدها البكباشي (المقدم) مصطفى حافظ، وأوقعت نحو 1400 قتيل في صفوف الإسرائيليين في بضعة أسابيع (469)، وعلى منوالها حاولت الفصائل الفدائية الفلسطينية أن تنسج، بعد نحو عقد من السنين.

صرحت غولدا مائير في أثناء تولّيها رئاسة الوزارة الإسرائيلية: «إننا لم نعرف السلام على حدودنا جميعًا، باستثناء حدودنا مع لبنان؛ وكان ثمة فدائيون» (470).

لقد كانت مائير محقَّة في زعمها هذا؛ إذ أكدت إحصاءات الخارجية الإسرائيلية أنه وقع - بين توقيع اتفاقات الهدنة (ربيع وصيف 1949) و«العدوان الثلاثي» (خريف 1956) - 7850 حادث «تسلّل» مسلّح، قدِم القائمون بها من الضفة الغربية، في مقابل نحو 3000 حادث من قطاع غزة والحدود مع مصر، ونحو 600 من سورية، ومجرد 200 من لبنان (471).

بقيَت الرغبة في العودة إلى الديار متمكِّنة من مختلف قطاعات الشعب العربي الفلسطيني، وإن بقي تكوينه الطبقي المتداعي قاصرًا - نحو عشر سنوات متصلة، بعد النكبة - عن تحقيق هذه الرغبة، خصوصًا إذا ما وضعنا في الحسبان جهود أنظمة «دول الطوْق» في إدامة تغييب الشعب العربي الفلسطيني عن قضيته الوطنية، ناهيك بضخامة التحديات في مواجهة ذاك الشعب؛ وبدرجة أقل، أفضى اندماج الفلسطينيين، في الضفتيْن، في الحركة الوطنية الأردنية، إلى إرجاء طرح القضية الوطنية الفلسطينية، نحو عقد ونصف عقد من الزمن.

بيد أن تصاعد الأنشطة الاجتماعية الجديدة نجح في دفع المجتمع العربي الفلسطيني خطوات واسعة إلى الأمام، وانتهى به إلى التمكّن من بلورة كيانه السياسي من جديد.

أولًا: الضَّم

دفع الاستعمار البعض إلى الإلحاح على ضم وسط شرق فلسطين (الذي بقي عربيًا) إلى شرق الأردن، خشية قيام دولة عربية مستقلة، في ما بقي من فلسطين بأيدي العرب، بعيدًا عن النفوذ البريطاني الذي هدف إلى ضمان أن يبقى مشرفًا على القضية الفلسطينية، فيعمد إلى إثارتها كلما اشتدت في وجهه موجة الاستقلال والتحرُّر في الوطن العربي عمومًا، وفي دول «الطوْق» على وجه الخصوص، ليستخدمها في ضرب الحركة الوطنية، بشراسة، تحت الشعار المضلِّل: «الوقوف في وجه الخطر الصهيوني» (472)!

عارض الملك عبد الله بن الحسين «المؤتمر الوطني الفلسطيني» الذي عُقد في مدينة غزة، واستحدث «حكومة عموم فلسطين»، فأصدر الملك أوامره بالتعجيل باجتثاث قوات «الجهاد المقدس الفلسطينية»، وأصدر وزير الدفاع الأردني قراره القاضي بحل تلك القوات (3/10)، ونفَّذ رئيس الأركان الأردني، جون باغوت غلوب (Sir John Bagot Glubb)، قرار وزير الدفاع، بكل شراسة. بينما عمد الملك عبد الله إلى عقد مؤتمر في عمّان، في موازاة مؤتمر غزة، في اليوم نفسه، تحت اسم «مؤتمر فلسطين القومي»، دعت إليه لجنة تحضيرية، ضمت كــلًا من الشيخ سليمان التاجي الفاروقي والشيخ سعد الدين العلمي وعجاج نويْهض وحكمت التاجي الفاروقي والشيخ مصطفى الأنصاري وعزت كرزون. وفوَّض المؤتمر الملك الأردني، «تفويضًا تامًا مطلقًا»، للتحدث باسم الشعب الفلسطيني والتفاوض بالنيابة عنه ومعالجة مشكلته، «بالشكل الذي يراه مناسبًا»! وانطلق قطار إلحاق شرق فلسطين بشرق الأردن؛ فاستدعى الملك عبد الله أحد أبرز رموز الثورة المضادة في فلسطين، رئيس بلدية الخليل حينذاك، محمد علي الجعبري، ووضعه في الشكل الذي يجب أن يُعقد فيه «مؤتمر أريحا» والقرارات التي يجب أن تصدر عنه! وفي عمان، سلَّم رئيس الوزراء توفيق أبو الهدى الجعبري المخطط الذي يجب ألّا يحيد عنه المؤتمر الذي عُقد، فعلاً، في 1/12/1948، بحضور نحو خمسمئة مندوب، تحت هيمنة عمر باشا مطر الحاكم العسكري الأردني لمنطقة أريحا. وحاول بعض مندوبي المؤتمر الوطنيين اشتراط مبايعة الملك عبد الله بالقَسَم على تحرير فلسطين، بينما كان الجعبري وأضرابه يريدون مبايعة الملك الأردني مبايعة مطلقة. وانتهى الأمر بإخراج المندوبين الوطنيين من قاعة المؤتمر واعتقالهم. وصدرت قرارات «مؤتمر أريحا» على النحو الذي أراده الملك، وكتبها رئيس وزرائه،

وسلّم القرارات وفد ترأسه الجعبري نفسه للملك، في قصر الشونة، وتضمنت مبايعة الملك الأردني ملكًا على فلسطين. وأقرّ مجلس الوزراء الأردني هذه القرارات (7/12)، وتبعه مجلس الأمة (13/12) (473)!

كانت الموجة أعلى من أن ينجح الشعب الفلسطيني، المثخن بالجراح، في تخطّيها، على الرغم من كل ما أبدته القوى الحيَّة الفلسطينية، في الضفتيْن، من جسارة وإقدام. فقد أخفق المؤتمر الذي عقدته شخصيات وطنية في القدس، في كسر موجة الإلحاق تلك، كما سرعان ما تلاشت (474) المعارضة الرسمية العربية وانقلبت على «حكومة عموم فلسطين»، واقتيد الحاج أمين الحسيني، رأس الحركة الوطنية الفلسطينية آنذاك من غزة، مخفورًا، إلى القاهرة، حيث أُودعت الحكومة في شقة صغيرة، في وسط العاصمة المصرية، القاهرة، ولم تبرحها، أبدًا!

هكذا، تم شطب اسم فلسطين من الخريطة، لكنها بقيت في قلوب أبناء شعبها وقواه الوطنية وضمائرهم. كما قُطِعت الطريق على الدولة العربية الفلسطينية (بحسب قرار التقسيم الجائر). وإذا كانت معارضة الحُكميْن، السعودي والمصري، لقرار الضم قد انهارت، فأولًا بفعل الضغوط البريطانية عليهما، وثانيًا لاستواء الخشب مع الماء، بمجرَّد توقيع «دول الطوْق» كلها اتفاقات الهدنة مع إسرائيل، على مدى النصف الأول من عام 1949. وبذا، تحقق الإجماع الرسمي العربي، لشطب فلسطين، ومشروع دولتها العربية، وإن إلى حين.

بضم الضفة الغربية إلى المملكة الأردنية، غدا الفلسطينيون الطرف الأكثر تطورًا من السكان، اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا وثقافيًا. ولقد تم استيعاب الفلسطينيين في الدولة الأردنية، ما أرجأ طرح القضية الفلسطينية نحو عقد ونصف العقد؛ ومن جهة أخرى، فاقم هذا الأمر العداء الطبقي بين حكام الأردن، والقوى الحيَّة الفلسطينية، وانحازت البرجوازية الكبيرة الفلسطينية إلى الطبقة الحاكمة في الأردن، ما عاد على الأولى بالفتات من عطايا الاستعمار الجديد. وانعكس هذا في تركيب الوزارات والبرلمان الذي دخلته عناصر كانت قد انسحبت منه، في ربيع عام 1957. وفي سياق متصل، تعزَّزت مواقع البرجوازية الكومبرادورية (475)، واقتصرت التسهيلات على أغنياء الفلاحين، ما وسَّع من ظاهرة الهجرة إلى المدن والخارج (476).

التحمت، منذئذ، الحركة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية بنظيرتها الأردنية الناشئة في الضفة الشرقية، وقد سادت الأخيرة علاقات قبلية شبه عشائرية؛ ما جعل الجماهير الفلسطينية تُشكِّل القاعدة الرئيسة للحركة الوطنية الأردنية. ولعل أهم نتائج ذاك الإلحاق، تمثل بالتالي (477):

أولَا: نهوض الحركة الوطنية واشتداد ساعدها، بعد أن تزوَّدت بالخبرات السياسية الفلسطينية؛

ثانيًا: انتعاش الحركة التجارية واشتداد عود البرجوازية الوطنية؛

ثالثًا: صعود الحركة الثقافية والتعليمية؛

رابعًا: انخفاض أجور العاملين نظرًا إلى تفشّي البطالة؛

خامسًا: ظهور الحركة النقابية وازدياد الوعي النقابي؛

سادسًا: اتساع الحركة الطالبية وتنظيمها؛

سابعًا: تدفق الشباب الفلسطيني للالتحاق بالجيش الأردني؛

ثامنًا: ظهور الأحزاب العقائدية (الشيوعي، البعث، القوميين العرب).

حين أُلحِقت الضفة الغربية بالمملكة الأردنية، كان الملك أقرب إلى شيخ العشيرة؛ إذ أطلق الدستور يده في أمور الحُكم كلها، إلى جانب المُلك، على حساب سلطات الحكومة والبرلمان. بينما كان الجيش تحت السيطرة التامة للجنرال البريطاني غلوب الذي حرص على المحافظة على الروح القبلية السائدة بين الجنود، وبين القبائل نفسها. وقد رزحت البلاد تحت كم هائل من القوانين التعسفية (478)، وهي قوانين أمنية، استعمارية، وتحت ضروسها ديست وصودرت أبسط الحريات (479).

ثانيًا: الأساس الاقتصادي - الاجتماعي

كان عدد سكان المملكة الأردنية عشية حرب 1948م، نحو 465 ألف نسمة، قفز إلى نحو 1370000 نسمة بعد الحرب، عاش منهم نحو 800 ألف في الضفة الغربية، منهم نحو 430 ألف نسمة من السكان الأصليين، بينما سكن نحو 103 آلاف لاجئ فلسطيني في الضفة الشرقية. وفي عام 1961، قُدِّر التعداد الرسمي لسكان الأردن بنحو 1700000 نسمة، نصفهم تقريبًا من اللاجئين المعدمين، أقام معظمهم في مخيمات أُقيمت في ضواحي المدن (480).

رفع ذاك الضم شرق الأردن من بلاد جرداء، ذات اقتصاد قبلي، إلى دولة زراعية وحِرفية؛ ما وسَّع دائرة المعارضين للنظام الأردني. وإن حالت التبعية دون نمو الاقتصاد الأردني على نحو صحي، وحصرته في التجارة الخارجية أساسًا؛ فقفزت الصادرات السِلعية من 1.5 مليون دينار أردني في عام 1952، إلى 4.10 مليون في عام 1966. في مقابل قفزة أقل في مجال الواردات؛ من 17 مليون دينار أردني، إلى 68 مليونًا في الفترة نفسها (481).

كان طبيعيًا أن توجِّه السيطرة الاستعمارية الاقتصاد الأردني نحو خدمة أغراضها الاستراتيجية، بصورة أساسية؛ خصوصًا في تطوير المواصلات الداخلية؛ فزاد عدد القاطرات من سبع قاطرات في عام 1951، إلى 26 في عام 1971، والسيارات من نحو 3000 سيارة، إلى نحو 31000 سيارة في الحقبة نفسها (482). وقد انهالت على الأردن المساعدات والهبات المالية من الدول الإمبريالية، بلغت في عشر سنوات متصلة (1967 - 1957)، ما يربو على 590 مليون دولار، أنفقت على الإدارة والجيش وأجهزة القمع والمشاريع غير الإنتاجية، ومنذ عام 1957 احتلت الولايات المتحدة المركز الأول في هذه المساعدات، بعد بريطانيا، ثم حلَّ محلّها الدعم العربي، بعد القمة العربية في الخرطوم (آب/أغسطس 1967). وفتحت الحكومة الأردنية أبواب البلاد للشركات الاحتكارية البريطانية والأمريكية والألمانية الغربية، في مختلف أعمال المقاولات (مثل ميناء العقبة) والتنقيب عن النفط وإقامة بعض الصناعات (الإسمنت والكيماويات). وبقيت النسبة الكبرى من الإنفاق الحكومي (41 - 52 في المئة) تذهب إلى الدفاع، اسمًا، وإلى قمع الحركة الوطنية فعـلًا (483).

لا مفارقة في أن الولايات المتحدة الأمريكية هي المُنفق الرئيس على جيشَي الأردن وإسرائيل معًا، لذا، التهم الأول - إضافة إلى قوات الأمن الداخلي - في عام 1952 نحو 5.53 مليون دينار، ما وازى مجموع ما خُصِّص لكل من الزراعة (6.27 مليون دينار)، والصناعة (1.26 مليون دينار). وبقي الجيش وثيق الصلة بالفئات الاجتماعية العليا، القبلية وشبه الإقطاعية والبرجوازية؛ وهي السند الاجتماعي الرئيس للعرش (484).

أدى احتلال الخِدمات المركز الأول في الميادين المُدرَّة للدخل، إلى تشويه ملموس في التكوين الطبقي، على الرغم من أن إجمالي الدخل القومي زاد بمعدل 8 في المئة سنويًا، بين عامي 1954 و1966، ما رفع نصيب الخِدمات في الدخل القومي من 55 إلى 66 في المئة، في الحقبة المشار إليها، في مقابل انخفاض نصيب الزراعة من 29 إلى 19 في المئة، وإن ارتفع نصيب الصناعة من 6 إلى 12 في المئة، لكنها بقيت محصورة في المنتوجات الاستهلاكية الخفيفة (485).

لعل ما زاد الطين بِلّة، أن الخطة الثلاثية ركَّزت على الخدمات، فرفعت منسوب الوظائف فيها إلى 18000 وظيفة، في مقابل 11000، في مختلف قطاعات الإنتاج. أما الزيادة في واردات الدولة الداخلية، فتمت بزيادة الضرائب المباشرة وغير المباشرة (4.35 في المئة) التي وقع عبؤها على كاهل الكادحين. بينما أرغمت المنتوجات المحدودة، الزراعية والصناعية، الأردن على زيادة معدلات الطعام والبضائع الاستهلاكية في وارداته (8.67

مليون دينار في عام 1970)، مع عجز كبير في الميزان التجاري (51 مليون دينار) (486).

لم يستفد من تلك الأوضاع سوى نسبة غير قليلة من الطبقة الحاكمة؛ فأتى القطاع الخاص بنسبة 57 في المئة من إجمالي الاستثمارات الأردنية (1959 - 1966) (487).

بينما زادت البرجوازية البيروقراطية احتياطياتها من النقد الأجنبي، من 46 مليون دولار، إلى 161 مليونًا بين عامي 1960 و1966. على الرغم من انخفاض مستوى الدخل العام للأردنيين (في المتوسط 214 دولارًا سنويًا). ونتيجة لتضخُّم الأجهزة الحاكمة، نما جناح برجوازي بيروقراطي جديد، استغل مواقعه في تسهيل أعمال أفراده وتحقيق الثراء غير المشروع، بصورة طفيْلية. بينما لم يغيِّر كثيرًا ذلك التطوُّر المشوَّه أشباه الإقطاعيين وزعماء العشائر؛ ما انعكس بقوة على المواقف السياسية لتلك الطبقات (488).

على الرغم من هذا كله، فإن الصناعة حققت نموًّا ملحوظًا بين عامي 1954 و1968، فقفزت قيمة الإنتاج الصناعي السنوي من نحو 7 ملايين دينار، إلى نحو 40 مليونًا. وارتفع عدد العاملين في الصناعة من 7300 إلى 32800 عامل. وقفزت قيمة الأجور والمرتّبات السنوية من نحو 700 ألف دينار، إلى نحو 4800000 دينار (489). وتركزت الصناعة في عمَّان ونابلس، وأنتجت 65 في المئة من المنشآت الصناعية المنتوجات الغذائية والملابس. غير أن الجزء الأكبر من الدخل الصناعي أتى من الصناعات الرئيسة الثلاث (استخراج الفوسفات، إنتاج الإسمنت، تكرير النفط) (490).

بخطى جنائزية تقدمت الصناعة، فلم يحتل نصيبُها سوى 5 في المئة من الدخل القومي في عام 1955، و10 في المئة بعد عشرين عامًا. وغالبية الورش شبه حِرفية، ولم يعمل في مؤسسات كبرى (تستخدم أكثر من 25 شخصًا) سوى نحو 7000 عامل (4.1 في المئة من مجموع قوة العمل)، في مقابل نحو 15 في المئة للعاملين في الصناعة الحِرفية (491).

كان طبيعيًا أن تُعزِّز سياسة الاستعمار الجديد نمو البرجوازية الكومبرادورية، وقد امتلك بعض أفرادها مؤسسات صغيرة، لتصنيع المنتوجات نصف الجاهزة المستوردة، عملت نسبة منها في إنتاج سلع أجنبية، وأخرى عملت في الإنشاء، كمقاولين ثانويين، لحساب الشركات الأجنبية. ومن المنطقي أن يوالي هذا القسم من البرجوازية السياسة الإمبريالية، وقد تولّى أفراد من هذه البرجوازية مناصب رفيعة في الجيش والإدارة، إلى جانب شيوخ العشائر ومُلّاك الأراضي (492).

أما الزراعة، فعمل فيها نحو 45 في المئة من القوى العاملة، وهي القطاع الرئيس في اقتصاد الأردن واحتلت نصف صادرات الأردن، وإن لم يتعدَّ نصيبها من الدخل القومي 20 في المئة فقط. وحافظت السياسة الزراعية على التركيب القبلي لسكان الريف، وعلى العلاقات الاجتماعية وأساليب الزراعة القائمة، ما أبقى الريف الأردني أسير التخلف الشديد. وأدّت الزراعة البدائية والأدوات العتيقة، إلى انخفاض إنتاجية العمل والدخل، بالنسبة إلى المزارعين. وثمَّة نقص شديد في الأراضي الزراعية (13 مليون دونم)، لا يُزرع منها سوى ثلاثة ملايين دونم تقريبًا. ومع تركُّز ملكية الأرض، وقعت الحيازات الصغيرة ضحية كبار الملاك، فتحوَّل مُلّاك تلك الحيازات إلى عمّال زراعيين، أو التحقوا بالجيش، أو هاجروا إلى المدن، فانضموا إلى رصيف البطالة (493).

عند إلحاق الضفة الغربية بالمملكة، كانت بقايا النظم القديمة لمِلكية الأرض لا تزال سارية، حيث أُديرت 11 في المئة من الأراضي على أساس المِلكية المشتركة. وأفضت الأوضاع الاقتصادية والسياسية الجديدة إلى اتساع دائرة كبار المُلّاك. وسجل تعداد عام 1952 أن 22 حيازة، تزيد على ثمانين ألف دونم؛ وللملك حسين وحده، أكثر من 100 ألف دونم. وثمَّة 22 حيازة يملك صاحب كل منها أكثر من 100 ألف دونم، إلى 22 حيازة أخرى يملك صاحب كل منها أكثر من عشرة آلاف دونم. بينما تراوحت 45 حيازة ما بين 2000 و5000 دونم. وتراوحت 421 حيازة، ما بين 1000 و2000 دونم (494). وقد أدخل بعض المشايخ الآلات الزراعية في أراضيه، كما حصل بعض آخر على أراضٍ خصبة في وادي الأردن في عام 1955، مكافأة له على خدماته للشريف حسين بن علي، بالتعاون مع لورنس إبان الحرب العالمية الأولى (495).

بقي التقليد أن تُخصِّص الدولة لزعماء القبائل مبالغ كبيرة من المال، بزعم إشباع حاجات قبائلهم، وكان من يوزِّع هذه المساعدة رئيس أركان الجيش الأردني، فريدريك جيرارد بك باشا (Frederick Gerard Peake)، ومن بعده غلوب، قبل أن يتولّاها «مجلس العشائر» و«جمعية الإئتمان الزراعي» وغيرهما. ويُعيَّن الشيوخ وأبناؤهم في مناصب مهيمنة في الإدارة والجيش. ما بطَّأ وتيرة التمايز الطبقي في الريف الأردني. بينما اتخذ تركيز المِلكية الزراعية أشكالًا غريبة؛ فزعماء القبائل غير مهتمين بزيادة مساحة الأرض التي يمتلكونها؛ نظرًا إلى تلقّيهم مساعدات مالية كبيرة من الدولة، حتى إن بعضهم تخلّى عن الزراعة تمامًا. وعلى الرغم من أن كبار المُلّاك لم تصل نسبتهم إلى 0.29 في المئة من السكان، فإنهم امتلكوا 4 في المئة من الأراضي المزروعة، هي الأخصب، وقد وصل نصيبها، من إجمالي الدخل من

الزراعة، إلى 17 في المئة. بينما لم يتلق فلاحو الضفة الغربية أي مساعدة من الدولة (496).

بضم الضفة الغربية، انتعش الاقتصاد الأردني، بما ضخَّه الفلسطينيون من أموال، وما تمتعوا به من مهارات حِرفية. وفي عام 1961، كان نحو 23 في المئة من السكان ناشطين اقتصاديًا، منهم ما بين 50 ألف و100 ألف عامل. وجاء توزيع الناشطين اقتصاديًا، على ميادين النشاط، على النحو الذي يبيِّنه الجدول الرقم (4 - 1).

الجدول الرقم (4 - 1)

توزيع الناشطين اقتصاديًا في الأردن طبقًا للميادين لعام 1961

المصدر: I.L.O., Ditto, pp. 94-95.

بينما جاء توزيع ذلك العدد، بالنسبة إلى الموقف من مِلكية وسائل الإنتاج، على النحو الذي يبيِّنه الجدول الرقم (4 - 2).

الجدول الرقم (4 - 2)

العلاقة بملكية وسائل الإنتاج

المصدر:.Ibid., pp. 94-95

يؤكد الجدولان الرقمان (4 - 1) و (4 - 2) مدى اتساع الطبقة المجرَّدة من وسائل العيش، سوى الأجر. لذا، اتسع دوْر هذه الطبقة في الحركة الوطنية. وقد ارتفعت نسبة العاملين في الصناعات التحويلية إلى 40 في المئة بين عامي 1962 و1969 (497).

كان طبيعيًا أن يرتبط النشاط الاقتصادي الرأسمالي هنا، حميميًا، بانتشار التعليم؛ إذ بلغ عدد تلامذة المدارس الابتدائية في عام 1969 نحو 259 ألف تلميذ، وعدد الثانويين 88 ألفًا، كما زاد توزيع الصحف، من 11 ألف نسخة في عام 1949، إلى 56 ألف نسخة في عام 1969، وقفز عدد أجهزة استقبال الإذاعة، من نحو 2000 جهاز إلى 150 ألف جهاز (498).

ساهم هذا كله في اشتداد ساعد البرجوازية الوطنية الأردنية.

بالحديد والنار حكمت السلطة الأردنية الشعب، وأثقلت كاهل الفقراء بالضرائب الجائرة، مباشرة وغير مباشرة، حيث بلغت 3.90 في المئة من

مجموع حصيلة الضرائب. وخصصت الحكومة للجيش في عام 1970 ما نسبته 6.46 في المئة من مجموع مصروفاتها، في مقابل 2.28 في المئة للأشغال العامة، و6.2 في المئة للصحة، و7.6 في المئة للتعليم. ناهيك بالارتفاع الكبير في الأسعار (28 في المئة بين عامي 1967 و1970) (499).

هكذا، غدا مشايخ القبائل وكبار الملّاك السندَ الاجتماعي للعرش، بينما قامت طبقة البرجوازية البيروقراطية بدور القوة، التي تؤازره. ومعظم أبناء هذه الطبقة هم من الضفة الشرقية، ما أضاف المزيد من القوة إلى روابط الدولة بسكان الريف والقبائل، ووسَّع الهوَّة بين الفلسطيني والشرق أردني، وشكّل داخل كل فئة اجتماعية مجموعتيْن، على أساس إقليمي، بقيت الفئة الفلسطينية في الدرجة الثانية؛ ومع ذلك، افتقرت البرجوازية الفلسطينية إلى النفوذ بين جماهير الضفة الغربية. بينما تردَّدت الإمبريالية في فتح باب الترقية أمام الفلسطينيين. وترتَّب على ذاك التمييز الجغرافي اختلافات في التناقضات بين الدولة والأهالي، في ضفتَي الأردن؛ ما أخَّر العمل السياسي الموحَّد، في نطاق الطبقة، أو الفئة الاجتماعية الواحدة، كما فسح ذلك التمييز المجال للثورة المضادة كي تثير قسمًا من الطبقة، أو الفئة الاجتماعية ضد قسمها الآخر. ما ساهم في تشويه الصراع الطبقي وحدَّ من تأثيره في الحركة الوطنية، في مقابل تعزيزه الاتجاهات اليمينية. وإن ساهم - في الوقت نفسه - في انعطاف الفلسطينيين نحو اليسار، وقد ازدادوا ثقة في أنفسهم في مواجهة العدو الإسرائيلي، خصوصًا بعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية (1967) (500).

ثالثًا: الحركة الوطنية

في أيار/مايو1949، عدَّل توفيق أبو الهدى باشا حكومته، لتشمل ثلاثة وزراء فلسطينيين، هم: روحي بك الخالدي (الخارجية) وخلوصي بك الخيري (التجارة والصناعة) وموسى بك ناصر (المواصلات). وفي 11 آب/أغسطس تم استحداث وزارة اللاجئين، وعُيِّن راغب باشا النشاشيبي على رأسها. وفي أول أيلول/سبتمبر، ألغيت هذه الوزارة في 1/12/1950، لكنّ النشاشيبي استمر وزير دولة من دون حقيبة (501).

في مطلع كانون الأول/ديسمبر 1950 حُلَّ مجلس النوَّاب الأردني، بهدف إجراء انتخابات برلمانية جديدة، لتشمل الضفتيْن، أول مرة، في سبيل تكريس الإلحاق. وفي 11/4، أجريت هذه الانتخابات، فدعت القوى الوطنية في الضفة الغربية، خصوصًا «عصبة التحرر»، إلى مقاطعتها. وإن خرج «البعث» على الإجماع الوطني؛ مفضِّلًا التعامل مع الأمر الواقع والعمل على تقليل الخسائر، لذا، تزاحم 65 مرشحًا على المقاعد العشرين المخصصة

للضفة الغربية، وتشكل المجلس النيابي في 20/4 (502). وصدر مرسوم تأليف وزارة سمير الرفاعي (4/12)، وإن طرأت عليها عدة تعديلات (503).

في هذه الأثناء اندفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى مشاركة بريطانيا نفوذها في الأردن، فبدأت تمد خيوطها إليه. وفي 27/2/1951، وقّعت حكومة الرفاعي اتفاقية مع حكومة واشنطن، خاصة ببرنامج «النقطة الرابعة» (504)، وأتبعتها باتفاقية أخرى للمساعدات الاقتصادية (20/12)، وثالثة، في 12/2/1952، حملت اسم «اتفاقية برنامج الأردن»، شملت تحسين موارد المياه والزراعة، والمساهمة في التعليم والصحة والمواصلات. وفي الوقت الذي اعترض مجلس النواب الأردني على مشروع الموازنة المالية لعام 1951/1952، صدرت «إرادة ملكية» (3/5/1951)، قضت بحلّ مجلس النواب، وعُين يوم 29/8، موعدًا لإجراء الانتخابات الجديدة (505).

اغتيل الملك عبد الله عند باب المسجد الأقصى في القدس، في20/7/1951، وهو في التاسعة والستين من عمره، وقتل الحرس القاتل على الفور (506). ودانت محكمة عسكرية خاصة أشخاصًا لاشتراكهم في تدبير الإغتيال، هم: موسى عبد الله الحسيني، عبد القادر فرحات، عبد محمود عكّه، وشقيقه زكريا، فضــلًا عن عبد الله التل الذي كان قد فرّ إلى القاهرة. وسرعان ما أصدرت المحكمة حكمها بإعدام جميع المتهمين شنقًا، وقد كان (507).

بمجرد اغتيال الملك، أصدر مجلس الوزراء الأردني قرارًا، قضى بتعيين الأمير نايف بن عبد الله وصيًا على العرش، بسبب تلقي ولي العهد، طلال بن عبد الله، العلاج، في سويسرا. كما حلّ أبو الهدى محل الرفاعي، في رئاسة الوزارة، وأشرفت وزارته على انتخابات برلمانية، أُجريت في 29/8/1951، واستمر المجلس النيابي الذي خرج منها بعمله إلى أن حُلَّ في 22/6/1954 (508).

شدَّدت الحركة الوطنية في الضفة الغربية هجومها على النفوذ البريطاني، وتجلّت وحدة الشعبيْن، الأردني والفلسطيني، خلال الانتخابات النيابية الثانية التي شاركت فيها الأحزاب والقوى الوطنية، بمختلف أطيافها، على نطاق البلاد كلها. وتبنّت «الكتلة الشعبية» - التي ضمَّت القوى الوطنية في الضفتيْن - شعاريْ: إلغاء المعاهدة الأردنية - البريطانية وإطلاق الحريات العامة. وكان للخطوة الجسورة التي أقدمت عليها حكومة الوفد في مصر (تشرين الأول/ أكتوبر 1951) بإلغاء «معاهدة 1936» (509) مع بريطانيا، تأثير إيجابي كبير في الخط الوطني التقدمي في الأردن (510)، والشيء نفسه، يُمكن أن يُقال عن تأثير تأميم محمد مصدق، رئيس وزراء إيران (1951)، النفط في بلاده. إلى الانقلابات العسكرية التي توالت على سورية (511)، والضغوط الاستعمارية على مصر التي ساندت حكومتها الحكم الوطني الديمقراطي في سورية

(1954 - 1958)، في رفض مشروعات الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط، ما خلق معارضة شعبية واسعة في الأردن لتلك الضغوط، وإن قمع الحكم تلك المعارضة وشتَّت قادتها. وتنامى المد الثوري في الأردن غداة قيام ثورة 23 تموز/يوليو 1952 المصرية، وتأجَّج سخط الضباط الوطنيين في الجيش الأردني، وأطلّت بوادر مؤازرتهم للشعب في كفاحه الوطني الديمقراطي.

غني عن القول إن الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية المتوالية على الضفة الغربية، بما سبَّبته من خسائر فادحة في الأرواح والأموال، في الطرف الأردني، رفعت منسوب السخط الشعبي ضد الحكم الأردني، خصوصًا مع ما تردَّد حول تواطؤ غلوب بتسليم مدينتي اللد والرملة ومنطقة المثلث إلى إسرائيل، وتقصيره في الدفاع عن مناطق الحدود مع إسرائيل وتحصينها، وفي تسليح أهلها بعد تدريبهم.

انتقلت الشرارة إلى الجيش الأردني نفسه، ولعل قائد منطقة القدس العسكري، عبد الله التل، كان أول من عبَّر عن الاتجاه الوطني في الجيش، فغادر الأردن، سرًّا، إلى القاهرة، في آذار/مارس 1949.

في 6 أيلول/سبتمبر 1951، عاد الأمير طلال من رحلته الاستشفائية إلى عمان، واعتلى العرش. وبعد ثلاثة أيام، غدا ابنه، حسين، وليًّا للعهد. وأعاد أبو الهدى تأليف وزارته في 8/9/1951، بعد أن كان قدم استقالتها في اليوم السابق.

في عهد طلال جرت إصلاحات اجتماعية وليبرالية عديدة؛ ففي 8/1/1952 تم الإعلان عن دستور جديد في الأردن، أكد عروبته واستقلاله وجعل من التعليم الابتدائي إلزاميًا ومجانيًا، واستحدث تشريعات عمالية ونقابية، ونصَّ على أن الأمة هي مصدر السلطات، وعلى أن الوزارة مسؤولة أمام مجلس النواب، وعلى تشكيل محكمة عليا تختصُّ بمحاكمة الوزراء، ويُحتكم إليها في تفسير أحكام الدستور. وشدَّد الدستور الجديد على استقلال القضاء (512).

في سياق متصل، وقَّعت الحكومة الأردنية «اتفاقية الضمان الجماعي» بين الدول العربية، وأنشأت الحكومة نفسها ديوانًا للمحاسبة، وأصدرت «قانون الخط الحجازي» وألغت الرُتَب والألقاب المدنية كلها (513).

في 29/12/1951، أُلقي القبض على الأمين الأول للحزب الشيوعي الأردني، فؤاد نصار، وثلاثة من قادة الحزب، هم: سليم الياس وجابر حسين والياس حنا شمَّاع. وبعد حين، حُكم عليهم بالسجن، مددًا تراوحت ما بين 6 و10 أعوام. وفي الشهر نفسه، وقَّعت الحكومة اتفاقًا للمعونة الفنية مع واشنطن، تبعه اتفاق آخر مع شركة «التابلايْن» الأمريكية، سمح بمرور النفط السعودي إلى لبنان، عبر الأراضي الأردنية (514).

سرعان ما غدا الأردن مسرحًا للصراع بين الاستعماريْن، الأمريكي والبريطاني، وأفسح الملك طلال المجال للاحتكارات الأمريكية، ووافق على مشروع «النقطة الرابعة» (515). هنا، رأت السياسة البريطانية في مرض طلال ذريعتها، للتخلّص منه، وهو الذي لم يُخْفِ عداءه لها، وكانت لا تزال تهيمن على غالبية القيادات السياسية التقليدية في الأردن، فحرَّكتهم من أجل إقصائه. وفي 4/6/1952، دعا مجلس الوزراء أعضاء مجلس الأمة إلى جلسة طارئة سرية، غير رسمية، وفيها تم «الاقتناع» بأن طلال ما عاد قادرًا على تولي سلطته الدستورية، بسبب مرضه، فاتخذ المجلس قراره، استنادًا إلى الدستور الذي قضى بتعيين هيئة تنوب عنه «إلى أن تتحسن صحته»، لكن صحته ازدادت سوءًا، مع استحداث تلك الخطوة ضغوطًا نفسية وعصبية عليه. فدُعي مجلس الأمة إلى الانعقاد الطارئ، في جلسة مشتركة (نواب وأعيان)، في 11/8/1952، وفيها ادعى رئيس الوزراء، أبو الهدى، بأنه ثبت تعذُّر ممارسة طلال أعباء الحُكم، وقرر المجلس، بالإجماع، إنهاء ولايته، والمناداة بابنه، حسين، ملكًا دستوريًا على البلاد. وفي 27 أيلول/سبتمبر، قدمت حكومة أبو الهدى استقالتها إلى هيئة الوصاية على العرش (516)، التي أعادت تكليفه بتشكيل الوزارة الجديدة (30/9). والحقيقة أن الاستعمار البريطاني أيقن أن بقاء طلال ملكًا يضُر بمصالحه، لحساب مزاحِمته الأمريكية، فخلع الاستعمار الأول طلال عن العرش الأردني، بذريعة الجنون. وطوال خمسينيات القرن العشرين، تركزت مطالب القوى والأحزاب الأردنية، في ما يلي (517):

- حل قضية فلسطين، بعيدًا عن المؤامرات الاستعمارية؛

- تصفية الوجود الاستعماري في الأردن وإنهاء النفوذ البريطاني، بإلغاء معاهدة عام 1948 مع بريطانيا؛

- إطلاق الحريات العامة وتعديل الدستور واحترامه؛

- التضامن مع الأنظمة الوطنية العربية؛

- السعي نحو الوحدة العربية؛

- خلق فرص عمل وتحسين الخِدمات الأساسية.

هذا، في حين شدَّد «القوميون العرب» و«البعث» على شعار الوحدة العربية في برامجهم السياسية. بعد أن كانت جملة من الأحزاب الوطنية والتقدمية قد تكوَّنت في الضفة الغربية، غداة إلحاقها بشرق الأردن، ثم امتدت إلى الضفة الشرقية؛ فأُنشئ فرع لحزب البعث العربي (1949)، لكن الحكومة الأردنية رفضت منحه ترخيصًا ثلاث مرات متوالية (1952، 1953، 1954)، وإن تمكَّن مؤسسو الفرع من انتزاع حكم من «محكمة العدل العليا» بفسخ قرار

المنع هذا (518). بينما جرى تحويل «عصبة التحرر الوطني» الفلسطينية إلى «الحزب الشيوعي الأردني» (أيار/مايو 1951)، بعد أن غدا الكفاح المشترك في الضفتيْن أمرًا مقضيًا، فاتحدت «العصبة» مع الحلقات الماركسية في الضفة الشرقية. وتضمَّن برنامج الحزب الجديد المهمات الوطنية الديمقراطية (الاستقلال الوطني؛ إلغاء المعاهدة؛ جلاء القوات البريطانية؛ وقيام حكم ديمقراطي في الأردن، مع استمرار النضال من أجل انتزاع حقوق الشعب العربي الفلسطيني). وظل «الشيوعي» يُلح على ضرورة تكوين جبهة وطنية عريضة في البلاد، للنضال في سبيل تحقيق هذه الأهداف (519).

توالت ولادة الأحزاب الأخرى: حركة القوميين العرب، حزب التحرير الإسلامي، حزب الاتحاد الوطني [1952]، الحزب الوطني الاشتراكي، حزب الأمة، الحزب العربي الدستوري [1954]. ويلاحظ أن الحزبيْن الأوليْن بقيا سريييْن، وشملت هذه الأحزاب، بنشاطها وعضويتها، المملكة كلها. وفي عام 1950، وبمبادرة من «عصبة التحرر الوطني»، تشكلت «الجبهة الوطنية» التي ضمَّت عناصر وطنية ديمقراطية، إضافة إلى بعض الماركسيين. ورفضت الحكومة منحها ترخيصًا (1954). وخلال خمسينيات القرن العشرين، صدرت صحف وطنية عدة، أهمها: اليقظة، البعث (حزب البعث)، الميثاق، الرأي (القوميين العرب)، الجبهة (الجبهة الوطنية)، الوطن، الطريق، الفجر الجديد، الجماهير (الحزب الشيوعي)، الراية (حزب التحرير)، الكفاح الإسلامي (الإخوان المسلمين) العهد الجديد، الجيل الجديد، صوت الشعب (520).

تلازم النضال من أجل التقدم الاجتماعي مع النضال من أجل استكمال الاستقلال السياسي، ولم يكن من قبيل الصدفة اعتبار الأحزاب الوطنية نفسها أحزابًا اشتراكية، على الرغم من اختلاف منابعها الطبقية (521) ومنطلقاتها الفكرية والسياسية؛ فتبني الاشتراكية هنا جاء استجابة لميْل الجماهير المتنامي إلى التقدم الاجتماعي، بوصفه الوسيلة الوحيدة لضمان الاستقلال الحقيقي.

لم يقف النظام الأردني مكتوف اليديْن أمام النهوض الوطني، بل تصدّى له بشتى الأساليب، من نزول جنود الجيش لمواجهة المظاهرات وإطلاق النار عليها واعتقال العناصر الوطنية الناشطة وسجنها، إلى مصادرة الحريات العامة وتطبيق الأحكام العُرفية، حتى بلغ عدد الموقوفين، إداريًا وسياسيًا في عام 1950 وحده، نحو 1660 شخصًا في الضفة الغربية وحدها. ولعل في هذه النسبة الضخمة (نحو 90 في المئة من المساجين السياسيين والإداريين في المملكة كلها) من أهالي الضفة الغربية؛ ما يشير إلى مدى اتساع السخط الشعبي هناك على النظام الحاكم. وارتفع هذا الرقم إلى أكثر من ستة وعشرين ألف سجين في عام 1952، أي ما يقرب من 15 في المئة من جملة

القوى العاملة في الضفة الغربية، في مقابل 4 في المئة فقط في العام الذي سبقه (522).

منذ البداية، سنَّت الحكومة الأردنية جملة من التشريعات واتخذت إجراءات عملية عدة لقمع الحركة الشيوعية في البلاد. ففي الثاني من أيار/مايو 1948، أصدرت قانونًا لمكافحة الشيوعية، عدَّلته بقانون آخر، أشد وأكثر إحكامًا، في أواخر عام 1953 (523).

شمل البلاد مد ثوري عارم، واشتد عود المعارضة الوطنية منذ أواخر عام 1952. وانفجرت المظاهرات الحاشدة في القدس ونابلس ورام الله، تطالب باستقالة وزارة أبو الهدى، كما أضرب الطلاب في عمان، وردت الحكومة بإجراءات قمع عنيفة. وجاءت هذه الموجة من المظاهرات عقب اصطدام رئيس الوزراء، أبو الهدى، ومؤيديه من جهة، والنواب الوطنيين من جهة أخرى، خلال جلسة مجلس النواب، للثقة بالحكومة، في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1952. وانتهى هذا الصدام بانسحاب 17 نائبًا، أغلبيتهم من الضفة الغربية، مطالبين بإقالة أبو الهدى وتعديل الدستور وإلغاء القوانين الاستثنائية وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وحماية اللاجئين (524).

عاد أساس الصدام إلى أساليب أبو الهدى الدكتاتورية ومحاولاته المتكررة لتشديد قبضته وضرب حركة الجماهير. وربما يكون قد أخذ دفعة تشجيعية، بعد انتصار السياسة البريطانية في الأردن وإسقاطها طلال. وحين أرادت حكومة أبو الهدى - بعد الصدام - خفض بدل غلاء المعيشة للموظفين، أضرب هؤلاء، وشدَّد نواب المعارضة في هجومهم على الحكومة التي سرعان ما تراجعت عن مشروعها ذاك.

في آذار/مارس 1953، زار وزير الخارجية الأمريكي، جون فوستر دلاس، الأردن، لتنفيذ «حلف البحر الأبيض المتوسط» ومشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط، وقوبل بمظاهر العداء كلها من الشعب، فأعلنت الحكومة الطوارئ، وبعد ذلك، أضربت العاصمة عمان (525).

في 2 أيار/مايو 1953، أدى الملك حسين بن طلال اليمين الدستورية، وقدم أبو الهدى استقالة وزارته، فشَكل فوزي المُلقي الوزارة الجديدة في الخامس من الشهر نفسه. ونالت وزارته الثقة الإجماعية من مجلس النواب، وعملت على تحقيق انفراجة نسبية للحريات العامة؛ فأطلقت سراح جميع المعتقلين السياسيين وأوقفت العمل بالقوانين الاستثنائية وأصدرت قانون تنظيم الصحف والأحزاب السياسية (526).

منذ عام 1950، بذلت قوى الغرب الاستعماري جهودًا مكثَّفة لإدخال الأقطار العربية في حلف مركزي، امتدادًا لحلف الأطلسي (1949). وصعَّدت الحكومة

الأردنية إجراءاتها القمعية ضد الحركة الوطنية، لإعداد البلاد من أجل المشاركة في ذاك الحلف الاستعماري؛ فحلّت الحكومة الأحزاب السياسية في 17 كانون الثاني/يناير 1954، وطلب الملك من الملقي تقديم استقالة حكومته، ففعل في 2 أيار/مايو 1954، وخلفه أبو الهدى في الرابع من الشهر نفسه. وكان مجيء حكومة أبو الهدى يعني المزيد من معاداة حركة الجماهير وقمعها؛ فقدمت حكومة أبو الهدى مشاريع قوانين تعسفية إلى مجلس النواب، مثل «قانون الدفاع المعدَّل» و«قانون الصحافة والأحزاب» و«قانون مكافحة الشيوعية المعدَّل». وقوبلت هذه المشاريع بمعارضة وطنية جسورة، ورفضها المجلس، وإن أجازها مجلس الأعيان. وتولّى أبو الهدى رئاسة الوزارة من جديد في أواخر حزيران/يونيو 1954، وحين عارضه البرلمان، عاجله أبو الهدى بالحل وعطّل الصحف وملأ السجون والمعتقلات بالوطنيين. وجرت انتخابات برلمانية (1954)، وعلى الرغم من التزوير، فإن عناصر وطنية فازت فيها. وردَّ الشعب على حملات أبو الهدى في الاعتقالات (527).

رابعًا: في مواجهة الأحلاف الاستعمارية

بعد أن تكوَّن «الحلف التركي - الباكستاني» (1954)، تبعه «حلف بغداد»، في شباط/فبراير 1955، وأدى وقوف حكومة مصر ضد الحلف، إلى تعزيز موقف الحركة الوطنية الأردنية المناهض للحلف؛ ما أفشل محاولات الاستعمار إدخال الأردن في شراك الأحلاف. ومنحت «النقطة الرابعة» الأمريكية حكومة الأردن عشرة ملايين دولار، بعد أن زار الملك السعودي، سعود بن عبد العزيز، عمان في حزيران/يونيو 1954، بينما رفض مجلس النواب الأردني منح الملك حسين حق حل مجلسَي النواب والأعيان، فعاجل الملك مجلس النواب بقرار حلّه في حزيران/يونيو وتعطيل الصحف (كما رأينا)، وشُنَّت حملة اعتقالات واسعة ضد العناصر الوطنية؛ لكن ذلك لم يحل دون تنامي المد الوطني، ما مكَّن قوى وطنية ديمقراطية من إيصال عدد من عناصرها إلى مجلس النواب الجديد (528).

في سياق السعي الحثيث إلى ضم الأردن إلى «حلف بغداد»، زار جلال بايار، رئيس الجمهورية التركية، ووزير خارجيته، فطين زورلو، الأردن، بين 2 و8/11/1955، حيث استُقبلا، رسميًا، استقبالًا حافــلًا؛ أما الشعب، فأغلق الحوانيت وسيَّر المظاهرات الصامته احتجاجًا على هذه الزيارة. وتبعهما الجنرال البريطاني، سفاح الملايو، سير جيرالد تمبلر (Sir Gerald Walter Robert Templer)، في الشهر التالي. وكان نصيبهم جميعًا الاستقبال بالمظاهرات والإضراب العام. واضطرت حكومة سعيد المفتي إلى الاستقالة، عقب زيارة تمبلر مباشرة (14/12/1955)، بعد استقالة الوزراء الأربعة الذين كُلفوا بوضع صيغة رد حكومة الأردن على العرض البريطاني بدخول الأردن

«حلف بغداد». كما أجبرت المظاهرات الدامية هزّاع المجالي، خَلَف المفتي، على تقديم استقالة وزارته، بعد ستة أيام من توليها مهماتها. فعاجل الملك حسين مجلس النواب بالحل (21/12/1955)، إلّا أن عددًا من النواب اعترض على أساس أن حل المجلس لم يكن دستوريًا. وفي 4 كانون الثاني/يناير 1956، أصدر المجلس العالي قراره الذي قضى بأن الإرادة الملكية بحل المجلس النيابي لم تستوفِ شروطها الدستورية. وأعيد العمل بالمجلس النيابي إياه. وبعد أن تفجَّرت البلاد بالمظاهرات الشعبية، سارعت حكومة إبراهيم هاشم إلى تقديم استقالتها، لتخلفها حكومة سمير الرفاعي (9/1/1956) التي ضربت بيد من حديد حركة الجماهير وقواها المنظمة، وإن نفت حكومة الرفاعي في بيانها الوزاري ميلها إلى الارتباط بأي حلف (529).

تسارعت الأحداث، مُسجِّلة المزيد من النجاحات للحركة الوطنية. وفي الأول من آذار/مارس 1956، عمد الملك حسين - تحت تأثير الضباط الوطنيين والحركة الوطنية - إلى تنحية الجنرال البريطاني غلوب، قائد جيشه، ونحّى معه غالبية الضباط البريطانيين في الجيش الأردني. وأعاد الملك حسين قراره بعزل غلوب إلى «عدم التفاهم بيننا، وخلافنا حول مسألتيْن جوهريتيْن: دور الضباط العرب في جيشنا واستراتيجيتنا الدفاعية ... كان غلوب يقف عائقًا [ضد ترفيع الضباط الأردنيين] ... كنت مقتنعًا بأن علينا أن نرد على غارات المغاوير [الكوماندوس] الإسرائيلي على القرى العربية. [في ما واصل غلوب] النصح بمراعاة جانب الحكمة والحذر» (530).

كان الاتجاه الوطني قد أخذ يتوطّد داخل الجيش الأردني، في موازاة اتساع نفوذ القوى الوطنية، وبسبب قهر القيادة البريطانية للضباط الأردنيين وافتضاح دور تلك القيادة في حرب 1948، وأخيرًا بالتأثير الإيجابي في نجاح العسكريين في كل من مصر وسورية. ومنذ عام 1952، أخذت منشورات «الضباط الأحرار» تظهر في ثكنات الجيش الأردني، ونجح كل من البعث والقوميين العرب والناصريين والشيوعيين، بالتغلغل في الجيش وتكوين بعض التنظيمات الحزبية من ضباطه. وصوَّتت غالبية جنود الجيش وضباطه لمصلحة المعارضة الوطنية في انتخابات عام 1954 النيابية، بعد أن سمحت الحكومة للجيش بالتصويت، في محاولة منها لضمان فوز المرشحين الموالين لها. ولم يُلغَ هذا الحق إلّا في تموز/يوليو 1956. ومن جهة أخرى، جاءت استجابة الجيش لأوامر الحكومة بقمع المظاهرات الشعبية محدودة، وآخذة في التناقص المطرد؛ ما عكس تعاطف الجيش المتزايد مع الحركة الوطنية. وتمثلت الاتجاهات الوطنية في الجيش في صغار الضباط، خصوصًا من أبناء المدن والقرى، ونسبة أقل من البدو (531). بعد تنحية غلوب، عرضت كل من السعودية ومصر وسورية على الملك حسين أن تدفع للأردن في حال قطعت بريطانيا معونتها عنه. وقدّم الرفاعي استقالة حكومته في 20/5/1956، وبعد

يومين، شكّل سعيد المفتي حكومة جديدة، قبلت استقالة اللواء راضي عنّاب من منصبه، كرئيس لأركان الجيش، وعُيِّن المقدَم علي أبو نوار محله، بعد أن رُقي إلى رتبة أمير لواء (24/5). وعاجلت الحكومة مجلس النواب بالحل (26/7)، ولقيت الخطوة ترحيب الرأي العام. وقدم المفتي استقالة حكومته. وفي الأول من تموز/يوليو، حلَّ إبراهيم هاشم محل المفتي، واستمرت حكومته نحو أربعة أشهر، فصلت خلالها الشرطة والدرك عن الجيش (14/7)، وعيَّنت الزعيم بهجت طبارة مديرًا للأمن العام (532).

كان إقصاء غلوب وتولّي الضباط الوطنيين قيادة الجيش، المقدمة الحقيقية لوصول القوى الوطنية إلى سُدَّة الحكم.

دعت سورية الملك حسين لزيارتها في أول نيسان/أبريل، فلبى الدعوة، حيث التقى رئيس الجمهورية السورية شكري القوتلي، واشترك الرفاعي ونظيره السوري، سعيد الغزي، في اللقاء. وفي أواخر أيار/مايو رد القوتلي الزيارة، وصدر بيان مشترك عن هذه المباحثات (13/5). وعقد الملك حسين اتفاقات عسكرية مع كل من لبنان (12/5) والعراق (13/6) والسعودية (7/9) ومصر وسورية (533).

تنفَّس الشعب الصعداء بعد حل البرلمان، وأخذت الأحزاب والمستقلون في الاستعداد للاختبار. وكانت المرة الرابعة التي تجري فيها الانتخابات النيابية في خمسة أعوام؛ وإن كانت الأخيرة أهمها وأخطرها بما تمخض عنها من نتائج.

أما العدو الخارجي، فقد استعد للمعركة وشحذ أسلحته وأنزل للمعركة أنصاره، مزوَّدين بالنشرات المنمقة المصقولة والأموال الوافرة. تكتلت الأحزاب الوطنية والتقت في جبهة متحدة، وحَّدت شعاراتها وسياستها في الخطوط العريضة للإصلاح الداخلي والسياسة الخارجية، وكادت هذه الجبهة تنجح، نجاحًا ساحقًا، لولا الاختلاف بين البعث وباقي الأحزاب الوطنية، على توزيع المقاعد؛ ما أدى إلى خروج البعث من الجبهة ومهاجمتها. وجرت الانتخابات في 21 تشرين الأول/أكتوبر 1956، وانصبَّت الدعاية الانتخابية على السياسة الخارجية. وكان أكثر الأسماء ترددًا هو جمال عبد الناصر؛ فالبعثيون رأوه بعثيًا، واعتبره الاشتراكيون من حزبهم ويؤمن بسياستهم، واهتم الشيوعيون بالدعوة إلى خط السياسة العربية المتحررة لعبد الناصر. بقي حزب التحرير الذي أعلن مرشحه، الشيخ فارس إدريس، أن عبد الناصر أمريكي (534)، وعلى الرغم من الاعتداءات الإسرائيلية المسلحة المتكررة على الحدود الأردنية (535)، بغرض خلق توتر في البلاد، تتعطل في أثرها الانتخابات، فإن انتخابات نزيهة، نوعًا ما، قد أجريت. وكان ذلك بفضل وعي الشعب ويقظته. وشهد الأردن، أول مرة في تاريخه، برلمانًا وطنيًا، مُثِّلت فيه القوى الوطنية كلها، وانبثقت عنه وزارة وطنية، برئاسة سليمان النابلسي،

اشترك فيها الحزب الوطني الاشتراكي والبعث والجبهة الوطنية؛ بعد أن فازت هذه الأحزاب بغالبية مقاعد البرلمان (11 مقعدًا للوطني الاشتراكي، وثلاثة للجبهة الوطنية [اثنان منها للحزب للشيوعي]، في مقابل أربعة مقاعد للإخوان، ومقعد واحد للتحريريين). وترأس حكمت المصري (الوطني الاشتراكي) المجلس النيابي (536).

اتفق الأردن مع العراق (14 و15/10) على أن ترابط فرقة عسكرية عراقية مع القوات المساندة، على أهبّة الاستعداد، لنجدة الأردن عند الحاجة. وفي 23/10، وصل إلى الأردن اللواء عبد الحكيم عامر، القائد العام للجيوش المصرية والسورية والسعودية واليمنية المشتركة، وتبعه اللواء توفيق نظام الدين، رئيس أركان حرب الجيش السوري. وتم الاتفاق (24/10) على قيادة مشتركة ثلاثية (537).

ألقت وزارة النابلسي بيانها في البرلمان (27/10)، تضمَّن: إلغاء المعونة البريطانية على أن تُستبدل بها معونة من الدول العربية المتحررة؛ والتحرر من الاستعمار وإخراج الضباط البريطانيين من الجيش وإطلاق حرية التجارة وتبادل التمثيل الدبلوماسي مع الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية وإطلاق الحريات العامة وإلغاء القوانين الرجعية. ونالت الوزارة ثقة جميع أعضاء البرلمان، ماعدا ممثل «حزب التحرير». ولم تمض إلّا بضعة أيام على الوزارة، في الحكم، حتى شُنَّ «العدوان الثلاثي» على مصر وقطاع غزة (29/10)، واتخذت الوزارة الأردنية موقفًا مشرِّفًا، وأعلن الجيش الأردني عن استعداده للدخول في المعركة إلى جانب مصر. وقام الشعب الأردني قومة رجل واحد، تضامنًا مع مصر. وعند قصف إذاعة «صوت العرب» أعلنت القدس، في إذاعتها، أنها «محطة صوت العرب». وقطعت الحكومة الأردنية علاقاتها بفرنسا. واكتشف الشعب أن أنابيب النفط التابعة للتابلاين - ومستشارها سمير الرفاعي - لا تزال تحمل النفط من العراق إلى حيفا المحتلة، فأحرقها الشعب وأتلفها (538).

بيد أن القوات العراقية انسحبت من الأردن، بطلب من حكومته، في 9/12/1956. وفي 19/1/1957، اجتمع الملك حسين والملك سعود وعبد الناصر وصبري العسلي (رئيس وزراء سورية آنذاك)، حيث تم توقيع «اتفاق التضامن العربي»، وبموجبه تدفع كل من مصر والسعودية وسورية للأردن اثني عشر مليون ونصف مليون دولار في السنة (539)، مدة عشر سنوات (540).

بناءً على الرغبة المعلنة لحكومة النابلسي، طلبت الحكومة البريطانية (16/1/1957) الدخول في مفاوضات عاجلة لبحث مستقبل المعاهدة، وكررت الحكومة البريطانية طلبها (22/1) وتحديد يوم 4/2 موعدًا لبدء المفاوضات

(541) التي تعثّرت تسعة أيام متصلة، حتى 13/2، حيث تم الاتفاق على إنهاء المعاهدة وجلاء القوات البريطانية عن الأراضي الأردنية خلال ستة أشهر، على أن يدفع الأردن أربعة ملايين وربع مليون جنيه إسترليني لبريطانيا، تعويضًا لها عن منشآتها العسكرية في الأردن (542).

انزعجت الإمبريالية مما يجري في الأردن، فتحركت سريعًا، لإسقاط الحكم الوطني هناك.

نتيجة لفشل العدوان الثلاثي في تحقيق أهدافه واشتداد المؤامرة على سورية، وازدياد المعارضة العربية لـ «مشروع آيزنهاور ونهوض الحركة الوطنية في المشرق العربي، لم يجد الاستعمار مفرًّا من تنظيم خططه وتنسيقها؛ فعقد مؤتمر برمودا لهذا الغرض. وفي مقدمة ما بحثه المؤتمر، مستقبل علاقات الأردن بجاراته: العراق وإسرائيل وسورية ومصر. وبعد المؤتمر، انضمت الولايات المتحدة إلى حلف بغداد، وغدت قائدته، كنتيجة منطقية لمشروع آيزنهاور. وفي المؤتمر، أبلغ رئيس الوزراء البريطاني، هارولد ماكميلان، الرئيس الأمريكي، دوايت آيزنهاور، بحسب متحدث رسمي بريطاني، أن الأردن أصبح يمثل أكبر خطر للحرب في الشرق الأوسط (17/3). وأفصحت يومية نيويورك تايمز الأمريكية ماعناه مكميلان بأنه مع «انتهاء المعاهدة البريطانية، تنتهي الضرورة التاريخية لوجود الأردن، كدولة مستقلة». وكتب مراسل وكالة الأسوشيتد برس للأنباء في برمودا: «هناك اتفاق على إجراء مشترك، في حالة تدهور مفاجئ في الموقف ... وعلى سبيل المثال، إذا انهارت دولة الأردن». بينما توقعت نيويورك تايمز في 24/3، أن عددًا متزايدًا من الأردنيين يتنبأ بأن بلادهم ستتحد مع دولة عربية. أما إذا استؤنفت الحرب بين إسرائيل والعرب، فمن المتوقع أن يتفكك الأردن. ولأن الاستعمار لا يستطيع التآمر على سورية، أو مصر، بعد إخفاق «العدوان الثلاثي»، فإنه لم يبق إلّا الأردن، بوصفه خط الدفاع الأمامي للقومية العربية، في صراعها ضد الاستعمار ومشاريعه.

لم تكن أزمة حكومة النابلسي وليدة يومها، بل كانت متوقعة منذ أعلنت الحكومة عن عزمها على إلغاء المعاهدة البريطانية - الأردنية. وسبقت هذه الأزمة بوادر ملموسة، بعد مؤتمر الأقطاب العرب الأربعة في القاهرة والبيان الذي أصدروه (19/1/1957) برفض نظرية «الفراغ» الأمريكية، ونفي وجود خطر شيوعي قائم، يهدد بلادهم. ما دفع القصر الأردني وأنصاره إلى إثارة قضية النشاط الشيوعي في الأردن وضرورة مكافحته. وكان الملك حسين قد أرسل رسالته الشهيرة إلى النابلسي (3/2)، طالبه فيها بالحد من «النشاط الهدَّام» في البلاد. وقد أُثير هذا الموضوع قبيل بدء مفاوضات إلغاء المعاهدة بيوم واحد، لإحراج حكومة النابلسي وحملها على الاستقالة؛ وبهذا، تبقى

المعاهدة. وفي 13/2، تلقى الملك حسين ثناءً على ذلك من نظيره السعودي. فقد عزَّزت تلك الرسالة موقف الأخير في محادثاته مع آيزنهاور، حتى إن وزير خارجيته، جون فوستر دلاس، وصف سعود بأنه «بابا المسلمين»! بينما كتبت يومية واشنطن إيفننغ ستار الأمريكية، إن الملك حسين «وجَّه نداءً قويًا إلى حكومته، للتحقق من الخطر الحقيقي الذي يهدد السلام ...: الشيوعية». ولم يدم صمت حكومة النابلسي طويـلًا؛ إذ وقف النابلسي، بعدها، متهمًا الولايات المتحدة، صراحة، بأنها تتدخل في شؤون الأردن الداخلية. وكُشف النقاب عن الضغط الاستعماري الذي تتعرض له حكومة النابلسي لحملها على الانفصال عن السياسة العربية التحررية التي تنتهجها مصر وسورية. وتوالت الأحداث واستفحلت الأزمة، وأعادتها وكالات الأنباء الأمريكية إلى (543):

أولًا: محاولة الملك حسين إشراك العراق في المعاهدة العسكرية بين مصر وسورية والسعودية، ما يربط سياسة الحياد العربية بحلف بغداد؛

ثانيًا: رغبة الشعب الأردني في الاتحاد مع سورية، الأمر الذي يعارضه الملك؛

ثالثًا: معارضة الملك إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي؛

رابعًا: تلهُّف الملك لقبول مشروع آيزنهاور، على الضد من حكومته وشعبه.

كتبت يومية نيويورك هيرالد تربيون الأمريكية، أن للولايات المتحدة هدفيْن عاجليْن في الأردن؛ أولهما ألا يقع الأردن في أيدي العناصر الموالية للاتحاد السوفياتي، وثانيهما ألا تغتصب أراضيه الدول المجاورة، أي سورية. أما رئيس وزراء إسرائيل، دافيد بن غوريون، فصرح بأن بلاده تحتفظ لنفسها بحرية التصرُّف إذا دخلت قوات أي دولة أخرى أراضي الأردن (544).

ما كان لهذا كله إلّا أن يُفضي إلى استقالة حكومة النابلسي، بعد أن حرصت على انتهاج سياسة عربية تحررية منذ توليها الحكم؛ فألغت المعاهدة مع بريطانيا ومعها المعونة البريطانية، وأحلّت محلّها معونة عربية، وأعلنت تمسكها بالحياد الإيجابي، ووقّعت «معاهدة الدفاع العربي المشترك»، وأعلنت عن عزمها تطهير الجهاز الحكومي وتبادل التمثيل الدبلوماسي مع الاتحاد السوفياتي والاعتراف بالصين الشعبية، كما رفضت مشروع آيزنهاور والمشاريع الاستعمارية كلها. وكان هذا فوق طاقة الاستعمار على التحمُّل، فأخذ يتآمر، حتى أُقيلت الوزارة (545).

تمثَّلت المفاجأة بعدم دفع الدول العربية الثلاث حصتها في «المعونة العربية»، الأمر الذي أوصل قيادة الجيش الأردني إلى العجز عن دفع مرتبات الجيش في آخر نيسان/أبريل 1957. فاقتحمت واشنطن المشهد، علنًا، حيث زار مانوري، سفيرها في عمان، يصحبه الملحق العسكري الأمريكي، الكولونيل

سويني، أبو نوار، عارضين عليه مشروع آيزنهاور. وأشار السفير إلى أن حكومته ترحِب «بالنظام الذي نختاره للأردن، ملكيًا أو جمهوريًا، وسوف نساندك بكل الوسائل الممكنة». أطلع أبو نوار الملك على حديث السفير معه. فطلب إليه الملك إقناع الحكومة بالاستقالة. ووعد أبو نوار بالمحاولة. بينما وصلت رسالة شفوية مقتضبة من عبد الناصر إلى النابلسي، فحواها: «متكونش هرَّاب» (546).

بينما ألقى نوري السعيد، رئيس وزراء العراق، خطابًا، في برلمان بلاده، هدَّد فيه بتدخل القوات العراقية المحتشدة في المسيّب والرمادي (قرب الحدود العراقية مع الأردن) في الأردن، «حفاظًا على النظام الملكي. وتناغم مع السعيد نظيره الإسرائيلي، بن غوريون، من فوق منبر الكنيست الإسرائيلي، رافضًا دخول القوات العراقية إلى شرق الأردن، معتبرًا «دخولها تهديدًا لأمن إسرائيل». لذا، احتفظت إسرائيل بحقها في احتلال الضفة الغربية، كإجراء وقائي. في حين اشترط الملك سعود، عبر سفير بلاده في عمان، إقدام أبو نوار على سجن جميع الشيوعيين، حتى تساعد الرياض وواشنطن الأردن (547).

تقدمت واشنطن خطوة أخرى، فطلبت توجيه الدعوة إلى الوزير الأمريكي كي يزور الأردن لبحث مشروع آيزنهاور، الأمر الذي رفضته الحكومة الأردنية. في الوقت الذي أكد أحمد الشقيري، الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية، عدم دفع «المعونة العربية»، وانتظر صلاح البيطار، وزير الخارجية السوري، وأحد الثلاثة الكبار في البعث، انقلابًا في الأردن، بينما عارض قائد بعثي سوري كبير آخر، هو أكرم حوراني، هذا الأمر (548).

انتقل التطبيق العملي إلى الأرض الأردنية؛ فقد رأى الملك حسين ضغوط القوى الوطنية عليه ازدادت، بينما ضباط الجيش - الذين وصفهم بأنهم المترددون، ومنعدمو الخبرة - كانوا مقتنعين بأن ساعة التحرُّر من الأجنبي قد حانت. وعلى الرغم من «قانون مكافحة الشيوعية»، فإن حكومة النابلسي أقرت في 31 كانون الأول/ديسمبر 1956، مشروع قانون سمح بصدور صحيفة الجماهير الشيوعية. كما وافقت الحكومة نفسها على منح مكتب لوكالة تاس السوفياتية في الأردن؛ فبدأت النشرات والأفلام السوفياتية بالظهور. وغدت دعايات الأقطار المجاورة (سورية ومصر) أكثر تهديدًا ووعيدًا، «وشُوِّهت قضية غلوب ... [و] وصفوني ... بعميل الإمبريالية. هذه الحركة الموجَّهة ضد القصر، أصابت عدواها، بعد قليل، ضباط الجيش الميالين إلى اليسار ... لقد بلغ السيل الزبى» (549). هكذا قوَّم الملك حسين الموقف.

لكن، رأت القوى الوطنية الأردنية الموقف من زاويتها هي، على النحو التالي: «الملك يعارض المعونة العربية، وقد بدأ باتصالاته مع السفير الأمريكي، كما

أنه سيتجه إلى السعودية، ليستأنس برأي الملك سعود. ونشرت الجريدة التي تمثل الرجعية [الأردنية] وتنطق برأي السراي، أن الأردن سيقبل الجانب الاقتصادي من مشروع آيزنهاور (550). وطلب الملك إيداع المعونة [العربية]، لمدة عشر سنوات، في بنك دولي، لكنه وجد أن هذه الأمور كلها موافق عليها وتفوق المعونة البريطانية، في الكم والكيف» (551).

اتصل الملك بالنابلسي، قبل إصدار بيان المعونة بخمسة أيام، وطلب إليه أن يُقيل من وزارته عبد الله الريماوي (البعث) وعبد القادر الصالح (الجبهة)، ويغلق صحيفة الجماهير، ويعتقل قادة الحزب الشيوعي. بعدها، أذيع البيان، مشفوعًا بالأخبار التالية (552):

- قابل الملك هزاع المجالي؛

- قابل الملك سمير الرفاعي؛

- قابل الملك مراقب الإخوان المسلمين في الأردن (محمد عبد الرحمن خليفة).

في اليوم التالي من استلام النابلسي رسالة الملك حسين، «وهي حجر الزاوية لكل ما سيتلو من أحداث»، بكلمات الملك؛ طلب النابلسي مقابلة الملك، وسرعان ما وصل الأول برفقة اللواء علي أبو نوار والريماوي وبعض الوزراء اليساريين. وبرأي الملك، فقد «كانوا يريدون أن «أُخفِّف» من لهجة رسالتي» (553).

لكن، رفض الملك الاقتراح؛ فوصل التعارض إلى لحظة الصدام، وحان وقت انتهاء ازدواج السلطة، منذ ترأس النابلسي الحُكم، في وجود ملك، يملك ويحكم، في آن.

خطب النابلسي في حشد شعبي كبير، في ساحة عمَّان الرئيسة، ووقف إلى يساره القطب الشيوعي المرموق عيسى مدانات (554).

ادّعى الملك حسين في 8 نيسان/أبريل 1957، بأن سريّة مصفحات طوَّقت العاصمة، واحتلت النقاط الاستراتيجية، وأن أبو نوار يُعد انقلابًا عسكريًا، وهنا أملى الملك رسالة موجهة إلى النابلسي، ضمَّنها أمره بإقالة الحكومة. حمل رئيس الديوان الملكي، بهجت التلهوني، الرسالة إلى مكتب رئيس الوزراء. كانت الوزارة مجتمعة، عندما وصل التلهوني، فانتحى بالنابلسي، ونقل إليه مضمون رسالة الملك. عندئذ، استدعى الوزراء أبو نوار وضابطيْن لاستشارتهم. ونسب الملك إلى أبو نوار قوله للوزراء: «عليكم بالاستقالة، لا لشيء، إلا لأن الملك سوف لن يكون في مقدوره تشكيل حكومة بدونكم. قدِّموا استقالتكم، وسأعرف كيف أُرغمه على استدعائكم». بعد بضع ساعات،

وصل النابلسي إلى القصر وقدم استقالته إلى الملك. في مساء اليوم نفسه، جاء لزيارة الملك خاله، الشريف ناصر بن جميل، برفقة أفراد آخرين من العائلة المالكة. تساءل الشريف ناصر: «... فهل نبقى، ونُقاتل، أم علينا أن نحزم حقائبنا؟» (555).

اتحدت الأحزاب الموالية للقصر (الدستوري العربي، برئاسة سمير الرفاعي؛ الإخوان المسلمون، برئاسة محمد عبد الرحمن خليفة؛ حزب التحرير، برئاسة تقي الدين النبهاني). كما استجد تنظيم للأحزاب الوطنية (الوطني الاشتراكي، الشيوعي، البعث)، واتفقت الأخيرة على النضال في الشارع بشعارات موحَّدة. ورجَّح الجيش كفَّة الأحزاب الوطنية. وتأجل الاحتفال بالذكرى السنوية لطرد غلوب، فاقتصر الاحتفال على خطاب الملك، حيث نسب إلى نفسه الانتصارات الشعبية كلها، واعتقدت الأحزاب الوطنية أن المعركة قد تأجلت، لكن الواقع أكد أن المهادنة كانت من جانب الأحزاب المذكورة فحسب. أما السراي، فقد كلفت مدير الأمن العام، اللواء بهجت طبَّارة، بفرض الرقابة على الوزراء، بمن فيهم وزير الداخلية. واحتدم الخلاف بين القصر والوزارة على وضع رجال الأمن الذين كانوا تابعين للجيش، أيام غلوب، ورأت الوزارة النابلسية وضعهم تحت إمرة وزير الداخلية. وانتهت المفاوضات الخاصة بإلغاء المعاهدة، وصدر البيان المشترك بذلك (13/2). ورأت «الجبهة» ضرورة إعادة إصدار أسبوعية الجماهير، وقام شباب «الشيوعي» بحراسة جريدته ومطبعتها، هنا لجأ مدير الأمن، طبَّارة، إلى الحيلة، فاتصل بعمال المطبعة وأمرهم بوقف طباعة الصحيفة. وقد كان. بينما خرج الجناح اليميني من وزراء «الوطني الاشتراكي»، بزعامة أنور الخطيب، عن الإجماع الوطني، حتى إن الخطيب نفسه كان يمد رؤساء تحرير الصحف الموالية للقصر بالأخبار، ويُسهم معهم في خطط مهاجمة وزارة النابلسي. في الوقت الذي أعلن الأخير عن أن الأردن سيتبادل التمثيل الدبلوماسي مع دول «المعسكر الاشتراكي»، قريبًا. لكن مدير الأمن أمر مدير المطبوعات بوقف نشر أي كلمة من هذا الإعلان (556).

فجأة، ومن دون علم الوزارة، سافر رئيس الديوان، التلهوني، إلى سورية، واتصل بحكومتها، وتباحث معها في شؤون سياسية. وحين اتصل رئيس وزراء سورية بالنابلسي، غضب الأخير، وثار، وكتب استقالته المسبَّبة. ورفض كل من فوزي الملقي وسعيد المفتي عرضًا لكل منهما بتأليف الوزارة. وعارض أبو نوار رغبة الملك في أن يضرب الجيش الشعب، فبدا وكأن الأزمة قد انفرجت. هنا أقدم النابلسي على تطهير الجهاز الإداري؛ فخرج المفتي العام وعبد المنعم الرفاعي ومدير الأمن العام، ضمن من طاولهم التطهير. وبعد اتفاق المعونة العربية، قطعت الصحف الأمريكية بأن انتهاء المعاهدة البريطانية يُنهي الضرورة التاريخية لوجود الأردن، كدولة مستقلة. وبدأت

القوى الموالية إلى القصر بالهجوم، بينما وقعت الأحزاب الوطنية أسيرة التردد؛ حتى إنها لم تعمل على تصفية الخلاف بين الوطني الاشتراكي، والبعث، بينما احتوى الأول على جناحيْن، أولهما يميني، بزعامة أنور الخطيب، وثانيهما يساري، بزعامة شفيق إرشيدات (557).

هنا، استعرت المعركة، وطلب التلهوني من النابلسي، شفويًا، تقديم استقالته، ففعل، كما سبق وبيَّنا (10/4/1957). ثار الشعب وانتشرت الإضرابات والمظاهرات، تأييدًا للوزارة المُقالة، وتحرَّك ضباط الجيش لإنقاذ الحكم الوطني، ونظموا مؤتمرًا، في أريحا، ضم نحو 350 ضابطًا، وحين حضره الملك حسين، أبدى مرونة، لها ما يبررها، وعرض على قائد الجيش تسمية أحد أقطاب الوطني الاشتراكي، ليخلف النابلسي، وتم الاتفاق على عبد الحليم النمر، لترؤس وزارة جديدة. في اليوم التالي، دعت الحكومة السورية أبو نوار وعلي الحياري لزيارة دمشق، وعاتبتهما على تصعيد الأمور مع الملك، ما شجَّع الأخير على الانتقال إلى الهجوم والتخلي عن تكليف النمر، الأمر الذي زاد في تردُّد قيادة الحركة الوطنية وارتباكها. وبحسب رأي أحد الكوادر الشيوعية، حينذاك، كانت القاهرة ودمشق واهمتيْن في إمكان ضم نظام الملك حسين إلى حلفهما، فضــلًا عن خشيتهما من أن يؤدي سقوط ذاك النظام إلى حمل النظاميْن، المصري والسوري، عبء الدفاع عن خط حدود بين إسرائيل والأردن، يمتد نحو 650 كلم؛ وهنا انكشف السبب الأساسي لارتباك الحركة الوطنية الأردنية التي كانت قد سلّمت قيادتها للقاهرة ودمشق (558).

غني عن القول إن عبد الناصر كان يعمل، عربيًا، آنذاك، بصيغة «وحدة الصف»، ولم يكن انتقل، بعد، إلى الصيغة الصائبة: «وحدة الهدف».

دعا القصر زعماء البلاد وشيوخ العشائر إلى اجتماع عام للنظر في الحالة. وبدأت النبضة الثانية من المعركة، بتأليف وزارة حسين فخري الخالدي التي بدت وكأنها وطنية قوية، بينما لم تكن تملك من أمرها شيئًا. وبرَّر الوطني الاشتراكي اشتراك النابلسي في وزارة الخالدي، ودعوته الدائمة إلى التريُّث والانتظار، فسبقتهم هذه الأحداث (559)!

تأخر تحرُّك القوى الوطنية، فعاجلتها القوى الموالية للقصر، في الثانية عشرة من مساء 24/4، بإعلان الأحكام العرفية وحظر التجوُّل وتجريم الإضراب والتظاهر؛ سلاح القوى الوطنية. ولم يكن دور وزارة الخالدي إلّا التمهيد لوزارة سمير الرفاعي، وقبول الأخيرة بمشروع آيزنهاور. وادّعى الملك بأن الجيش السوري، المرابط في الأردن، يُحيك مؤامرة لقتل الملك حسين. وبدأت الهجمة الإعلامية الأردنية، باتهام الصحافة المصرية بالتحريض ضد نظام الملك حسين، ووصل الأمر بتلك الهجمة إلى حد الادعاء بأن الملحق

العسكري المصري في عمان يُدبِّر مؤامرة لاغتيال الملك (10/6). أما قنصل مصر في القدس، فطُلب إليه مغادرة البلاد في ظرف 24 ساعة. وتوقفت سورية ومصر عن دفع المعونة (560). وردَّت القاهرة بالطلب إلى السفير الأردني مغادرة القاهرة، فأغلق الأردن سفارته هناك، بينما استمرت الأحكام العرفية في الأردن حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 1958.

في 15 نيسان/أبريل 1957، شكَّل حسين فخري الخالدي حكومة جديدة. وعلى الرغم من إعلانها انتهاج سياسة حكومة النابلسي نفسها، فإنها عمدت إلى امتصاص ثورية الجماهير وتحضير الميدان لضرب الحركة الوطنية ووطنيي الجيش. لذا، عدّها راديو صوت أمريكا «علامة طيبة من علامات تحسُّن الموقف». هنا، اعتبر أبو نوار مهمته منتهية، فغادر إلى دمشق. وفي 17/4، عيَّن الملك اللواء علي الحياري، خلفًا له، ومُنح أبو نوار إجازة يقضيها في إيطاليا، إلّا أن الحياري أفلت إلى دمشق، بعد وصول أبو نوار إليها بخمسة أيام. وتوقفت عن البث محطة الإذاعة الأردنية الرئيسة في القدس، وطوَّق لواء مدرَّع سوري، تحت قيادة الجنرال المصري، علي علي عامر، مدينة إربد، وحلَّ الجنرال حابس المجالي محل الحياري الذي كشف من دمشق (20/4) الخطة المعادية للحركة الوطنية، التي بدأت في 13/4، عندما زار بعض رجال القصر مقر القوات الأردنية في الزرقاء، وحرَّضوها، بذريعة أن ثمة مؤامرة على العرش، ونجحوا في غرضهم هذا؛ حيث تحركت سرية من المدرعات إلى القصر في عمان، وهي تهتف بحياة الملك وسقوط أبو نوار. وكان أحد رجال القصر يقود هذه السرية، فأبلغ عبد الحليم النمر بأن مهمته بتشكيل الوزارة الجديدة قد انتهت، وأشاعوا أن الجيش أحبط انقلابًا (561) أُعدَّ ضد الملك، واستخدم رجال الملك «مناورة هاشم» (562) للتدليل على صحة زعمهم بالانقلاب المذكور. عندما ذهب الحياري للتحقيق في حوادث الزرقاء، تأكد له اشتراك أربعة من ضباط البدو في هذه الحوادث، فأمر بتحديد إقامتهم، وحين عاد الأخير إلى عمان، وجدهم يحتسون القهوة في القصر الملكي، وبادره الملك: «إني لم أُرسلك لتُلقي القبض على رجالي»، وعرض القصر على الحياري منح إجازة لضباط في الجيش ونقل آخرين والتحقيق معهم. أردف الحياري: «وقد اتضح لي أن القصر الملكي الأردني يُدبِّر مؤامرة مع الملحقين العسكريين الأجانب، ضد استقلال البلاد وحريتها». وفي اليوم التالي، أيّد وزير الخارجية، سليمان النابلسي، الاتهامات التي وجّهها الحياري إلى القصر. وعلى منوال النابلسي، نسج أبو نوار الذي زاد باتهام السفير الأمريكي ورجال القصر بالتآمر على سلامة البلاد (563).

بعد استقالة النابلسي وإفلات نسبة غير قليلة من ضباط الجيش الوطنيين إلى سورية، بادرت القوى الوطنية الأردنية إلى عقد مؤتمر نابلس في 22 نيسان/أبريل، حضره 23 نائبًا، إضافة إلى قادة الأحزاب الوطنية وأعضاء «لجان

التوجيه الوطني» (564). ودعا البيان الصادر عن المؤتمر إلى إعلان الإضراب العام وتنظيم المظاهرات الاحتجاجية في 24/4، من أجل تحقيق مقررات المؤتمر، في الإفراج عن جميع الضباط الوطنيين المعتقلين وإعادتهم إلى مناصبهم وضمان حكم وطني دستوري ورفض «مشروع آيزنهاور». ونقل مقررات المؤتمر هذه إلى الخالدي وفد، ترأسه حكمت المصري، العضو البارز في الوطني الاشتراكي ورئيس مجلس النواب. وطلب المصري إلى الخالدي التخلي عن رئاسة الوزارة، بعد أن سحبت الأحزاب الوطنية تأييدها له؛ فاستقال الخالدي، فعـلًا في 24/4، حيث عهد الملك حسين إلى إبراهيم هاشم بتشكيل وزارة جديدة، وطالبه باتخاذ «جميع الإجراءات التي تكفل صيانة الوطن من الخطر، وحماية أهله من العبث، والفساد» (565). وفي 25/4، باشرت حكومة هاشم مهماتها.

استمرت كرة الثلج بالتدحرج، واستفحلت الأزمة، فألقى الملك حسين خطابًا، عبر الراديو، بمجرد أن استتب له الأمر، اتهم فيه حكومة النابلسي بأنها «أبعدت المخلصين والأكفاء وقرَّبت الحزبيين، وملأت مراكز الدولة الهامة بأشياعها، وسمحت للشيوعيين باستغلال الموقف، فأخذوا ينشرون مبادئهم الهدّامة في المدارس». وأشار الملك إلى أن «وزارة النابلسي تسلّلت إلى صفوف الجيش، حتى كادت الحزبية تُلهي رجاله عن واجبهم الرسمي»، كما نوَّه بأن وزارة النابلسي وجّهت الدعوة إلى بعثة الرئيس آيزنهاور لزيارة الأردن، وتوسطت لدى جهة عربية عليا، لطلب إعانة مالية من الولايات المتحدة (566).

ما أن تسلمت حكومة إبراهيم هاشم مقاليد الحكم (25/4/1957)، حتى سارعت إلى إعلان الأحكام العرفية التي استمرت حتى نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر 1958. وعيَّن هاشم سليمان طوقان حاكمًا عسكريًا عامًّا في المملكة، وأطلقت يده والحكام العسكريين للمناطق الأردنية الست، في اعتقال وتفتيش أي شخص ودخول المساكن والمحال والتحري عنها وتفتيشها في أي وقت. وتشكلت محكمتان عسكريتان لمحاكمة «المشبوهين» الذين يحوِّلهم إليهما الحاكم العسكري، أو أحد مساعديه. وتولّت المحكمة الأولى مهماتها في الضفة الشرقية، والثانية في الضفة الغربية. وأصدر الحاكم العسكري أمرًا، قضى بحل «لجان التوجيه الوطني»، ومنح اليمين تأييده كله للملك، في إجراءاته (567)، وتلقّى الملك أيضًا تأييد حكام السعودية.

اتهم الملك حسين «الشيوعية الدولية» بتدبير مؤامرة ضد استقلال البلاد، ما دفعه إلى إعلان الأحكام العرفية وحظر التجوُّل والضرب على يد الشيوعيين واتهام الدول العربية المتحررة بإثارة الشعور الشعبي الأردني ضد الملك. ما جعل صحيفة أمريكية تقول: «إن هذا التصريح هو ما كنا نريده، ليتخذ تدخلنا

في الأردن الصورة المشروعة». وأعلن وزير الجيش الأمريكي أن وحدات من الجيش الأمريكي «على استعداد للسفر إلى الأردن، في ظرف أيام، لا أسابيع، أو أشهر ...». وبعد هذه الإجراءات كلها، وقف سمير الرفاعي، رئيس الوزراء الفعلي، يقول إن الوزارة الجديدة ستتمسك بالسياسات العربية المتحررة والحياد الإيجابي وترفض المشاريع الاستعمارية، كما قبلت الحكومة عشرة آلاف دولار معونة من واشنطن. والخلاصة، أن اغتيال الحكم الوطني في الأردن هو، بالفعل، تطبيق لمشروع آيزنهاور. وقد صرفت شركات النفط مبالغ طائلة - بحسب الحياري - لرشوة قبائل البدو وتسليحها من أجل ضرب الحركة الوطنية (568).

استقال وليد الشكعة من مجلس النواب (16/10/1957)، وفي اليوم التالي استقال نعيم عبد الهادي وحكمت المصري وعبد الحليم النمر وصالح المعشّر وعبد القادر طاش. وفي 3/12، قرر مجلس النواب إسقاط عضوية كل من: فائق وراد ويعقوب زيادين (شيوعيان) وعبد الله الريماوي (بعثي). وفي 17/12، أسقط المجلس عضوية يوسف البندك وكمال ناصر (بعثي) وشفيق الرشيدات وسعيد العزَّة (الوطني الاشتراكي). وفي 28/1/1958، قرر المجلس إسقاط عضوية عبد الخالق يغمور (569).

بحسب قيادي في مجموعة الضباط البعثيين الأردنيين، فإن «دور الأمريكان [في المؤامرة] كان على السطح ... [بينما] كان الدور الإنكليزي هو الأهم والأكثر فعــلًا» (570).

خامسًا: تقويم وتداعيات

في المدة القصيرة التي قضتها القوى الوطنية في الحكم، نجحت في إنجاز عدد من المكاسب الشعبية؛ فألغت المعاهدة البريطانية - الأردنية (13/12/1957) وعقدت تحالفًا عسكريًا مع النظام التقدمي في مصر ووقّعت «اتفاق التضامن العربي» وألغت القوانين المقيِّدة الحريات العامة. وإن تبدى تردّدها واضحًا في طلبها المعونة من الولايات المتحدة (17/1/1957) لتحلّ محلّ المعونة البريطانية، وقد رفضت الولايات المتحدة هذا الطلب. وعجزت القوى الوطنية عن الارتقاء إلى مستوى التغيير الذي حدث، ربما بسبب نقص خبرتها السياسية وتبعثُرها النسبي وتردُّدها، فضــلًا عن ضخامة التحديات واستخفاف تلك القوى بقدرات معسكر العدو ومبالغتها في قدراتها هي، وغياب التنسيق مع «الضباط الأحرار» والارتجال والميل إلى المهادنة، وهبوط تفكير بعضها عن مستوى المعركة، مع الاكتفاء بالمظاهرات دون تطويرها، ناهيك بالدور السلبي للملهم العربي القابع في كل من القاهرة ودمشق.

في الرابع عشر من شباط/فبراير 1958، تمثّل «الاتحاد الهاشمي» من الأردن والعراق. وتعهد الملك حسين، في يوم إعلانه، «باستعادة الحق العربي الذي اغتصبته إسرائيل في حرب 1948م»، كما عقد الملك معاهدة سلم وصداقة مع فرموزا في 19/11/1957!

صادق مجلس الأُمة العراقي على اتفاقية «الاتحاد العربي» (17/2/1958)، وفي اليوم التالي صادق عليها البرلمان الأردني. وأُعلن الدستور الخاص بالاتحاد (19/3)، وأقرّه البرلمان الأردني (26/3). وبارك الملك سعود الخطوة. وكانت الوحدة بين مصر وسورية قد أُعلنت في أول شباط/فبراير 1958، ودخلت وحدات من الجيش العراقي إلى الأردن (14/5/1958). وتألفت حكومة الاتحاد وتسلّمت اختصاصاتها (1/7)، برئاسة نوري السعيد ونائبه إبراهيم هاشم، وللدفاع سليمان طوقان وخلوصي الخيري وزير دولة للخارجية، وحابس المجالي قائدًا للقوات الغربية (الشطر الأردني). ويوم باشرت حكومة الاتحاد مهماتها، قدم إبراهيم هاشم استقالته من رئاسة الوزارة الأردنية (18/5).

بعد ثورة 14 تموز/يوليو 1958 في العراق، استجدت أزمة خانقة، هدّدت بشل الحركة في الأردن، كليًا، لولا أن بادرت الولايات المتحدة بنقل النفط إلى مطار عمان، وحوَّلت اتجاه عدد من البواخر، ناقلات النفط، إلى ميناء العقبة الأردني، لتفريغ ما تحمله من محروقات. وفي 20 تموز/يوليو، قطع الأردن علاقاته السياسية مع الجمهورية العربية المتحدة، ووصل الأمر إلى حد تقديم الأردن شكوى ضد تلك الجمهورية إلى مجلس الأمن الدولي (8/8/1958) (571).

لم ينقذ الحُكم في عمان من الحركة الوطنية إلّا القوات البريطانية التي خفَّت سريعًا إلى الأردن، وفي موازاتها كانت مناورات الطائرات الحربية والأسطول الأمريكي السادس.

في نهاية عام 1958، قدَّر الملك حسين أن الأزمة مع الجمهورية العربية المتحدة قد هدأت، بما فيه الكفاية، لحساب أزمة أخذت في الاستفحال بين «المتحدة» والعراق (572)، إلى الحد الذي مكّن الملك من أخذ إجازة قصيرة. وادَّعى الملك حسين أنه حين كانت طائرته فوق الأجواء السورية، حاولت الطائرات الحربية السورية إرغامها على الهبوط، وحين رفضت طاردتها طائرات ميغ 21 برشاشاتها، «لكننا أفلتنا بأعجوبة» (573)، بكلمات الملك نفسه.

بيد أن النظام الأردني اضطر إلى مقاطعة شركات أجنبية (18/12/1958) قامت بالتجارة مع إسرائيل.

مع الهزيمة التي حاقت بالقوى الوطنية الأردنية، عاش الأردن أسير انحسار وطني حاد، واضطرت القوى الوطنية - بمختلف أطيافها - إلى النزول تحت الأرض، بالقليل من أعضائها الباقين، بعد الاعتقالات الواسعة (574) وهجرة كثيرين من أعضاء الأحزاب إلى خارج البلاد، تفاديًا لبطش الحكومة. وتشكَّلت «جبهة التحرر القومي» من الشيوعي والبعث والقوميين العرب، إلّا أنها سرعان ما تفككت بسبب الخلاف مع «حركة القوميين العرب»، وبعد أن تفجَّرت الخلافات الحادة بين الاتجاهيْن، القومي والشيوعي، على مدى الوطن العربي، منذ خريف 1958 (575).

في فترة الانحسار هذه، انتشر أسلوب تكوين المجموعات السرية المسلحة بين اللاجئين الفلسطينيين وداخل الجيش، لمقاومة السياسة الأردنية الجديدة، وجرت عدة محاولات لاغتيال الملك والإطاحة بنظام حكمه؛ لعل أهمها تلك التي جرت في عام 1961، وفي آب/أغسطس 1962، وقبل ذلك تم اغتيال هزاع المجالي في مكتبه في مقرّ رئاسة الوزارة (29/8/1960)، كما جرت محاولة لاغتيال خال الملك، الشريف ناصر بن جميل في عام 1958. وعكست هذه المحاولات أسلوبًا يائسًا في الكفاح؛ يستعجل النتائج وينفر من العمل السياسي الدؤوب وتضيق ثقته في الجماهير الشعبية وإمكاناتها وطاقاتها المختزنة (576).

يمكن اعتبار محاولات الانقلاب العسكرية العديدة ضد النظام في الإطار نفسه. ولعل أهم هذه المحاولات، محاولة المقدم الركن المتقاعد محمود الروسان، في تموز/يوليو 1958، واتُّهم فيها 18 عسكريًا ومدنيًا (577). ومحاولة اللواء صادق الشرع، رئيس الأركان، في آذار/مارس 1959 التي اتُّهم فيها 17 عسكريًا ومدنيًا واحدًا. ومحاولة المقدم موسى ناصر في تموز/يوليو 1960. وإذا كان النجاح لم يحالف أيًا من هذه المحاولات، فأساسًا بسبب من الانحسار الثوري الذي أخذ بعنق الحركة الوطنية، آنذاك (578).

سادسًا: في مواجهة إحياء الكيان

استمرأ النظام الأردني مقاومة كل محاولة من الشعب الفلسطيني لأخذ قضيته الوطنية بين يديه. ففي 12 كانون الثاني/يناير 1960، أعلن رئيس الوزراء الأردني، هزاع المجالي، أمام مجلس النواب الأردني، أنه ما عاد هناك هيئة تستطيع الادّعاء بالتحدث باسم الفلسطينيين، لأن الحكم الأردني يمثل غالبيتهم الساحقة. وبعد خمسة أيام، انتقد الملك حسين حكام العرب الذين يستخدمون اللاجئين «كقطع شطرنج، لتحقيق أهدافهم [الحكام] السياسية الأنانية». وأكد المجالي المعنى نفسه في آخر خطاب له أمام مجلس النواب (23/3/1960)، مؤكدًا أن إنشاء كيان فلسطيني خاص، يعني «تصفية القضية الفلسطينية والتهرُّب من المسؤولية». وحرَّك النظام أزلامه، فعقدوا مؤتمرًا

في الخليل (16/4/1960)، استنكروا فيه ما سمّاه المؤتمر «بدعة الكيان الفلسطيني»، ما أضاف سببًا جديدًا للتعارض المحتدم بين النظام الأردني من جهة، والشعب الفلسطيني والنظام المصري من جهة أخرى. وقد وصل النظام الأخير إلى أوج صعوده القومي، بينما غرق النظام الأردني فى بحر من المعونات الأجنبية وتعمّقت تبعيته، بالتالي؛ فالولايات المتحدة منحت النظام الأخير 56.5 مليون دولار في عام 1960، شرط استيراد بضائع أمريكية بنصف هذه القيمة. ودفعت «التابلاين» أربعة ملايين دولار، سنويًا للحكومة الأردنية، ابتداءً من آذار/مارس 1962. كما بدأت ألمانيا الغربية بتقديم المعونات المالية إلى النظام الأردني (200 مليون مارك في شباط/فبراير 1960) (579). بينما اتسع نشاط الشركات الكبرى، الأمريكية والبريطانية في بناء ميناء العقبة، كما سبق وبيَّنا.

على أن الحركة الوطنية لم تكتفِ بالاغتيالات ومحاولات الانقلاب، بل أضافت إليها أساليب كفاح جماهيرية؛ مثل المظاهرات والإضرابات السياسية الواسعة، المؤيدة لثورة 23 تموز/يوليو المصرية، والمطالبة بالوحدة مع مصر (نيسان/أبريل 1961 و1963). كما شاركت الطبقة العاملة الأردنية بحصتها؛ فقاطعت السفن الأمريكية، في أثر حادث السفينة المصرية «كليوبترا» في نيسان/أبريل 1960؛ إذ رفض عمال البحر الأمريكيون تفريغ شحنتها في الموانئ الأمريكية. كما اتخذت الطبقة العاملة الأردنية الموقف نفسه إزاء الطائرات والسفن الفرنسية (كانون الثاني/يناير 1961)؛ بسبب الحرب التي كانت تشنُّها فرنسا على الشعب الجزائري. على أن النظام الأردني انتقل إلى الهجوم، بمجرد وقوع الانفصال السوري عن مصر (28/9/1961). وإن كان هذا الانتقال موقتًا وقصير الأمد (580).

أمام الكفاح الشعبي المتزايد، اعترف النظام الأردني بالنظام الجمهوري في اليمن، بعد أن سبق للأول أن شارك في القتال لإسقاط النظام الثاني. كما أقام الأردن علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي (آب/أغسطس 1963).

حين عقد المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول في القدس في 28/5/1964، استبشر الناس بقبول الملك حسين إلقاء الخطاب الافتتاحي في هذا المؤتمر؛ بعد أن نجح أحمد الشقيري في تهدئة مخاوفه من أن يكون في قيام المنظمة ما يُهدِّد بسلخ الضفة الغربية عن المملكة، بعد أن يستثير تأسيس المنظمة الروح الوطنية في فلسطينيي الضفتين.

ما أن هلّ ربيع 1965، حتى بادر الملك حسين بإصدار عفو عام؛ لمناسبة نقل ولاية العهد من شقيقه الأمير محمد إلى شقيقه الأمير الحسن، وإن كانت هذه الخطوة ساهمت في ترطيب الأجواء بين المملكة والمنظمة؛ حيث تم الإفراج عن المسجونين والمعتقلين السياسيين (581)، وعادت إلى الأردن غالبية

الذين هجروه بعد أزمة حكم النابلسي. وشغّلت القيادات أحزابها، وإن بتثاقل ملحوظ. وقد دفع قيام «منظمة التحرير الفلسطينية» في صيف 1964 (582)، بالدماء في عروق الحركة الوطنية في الضفة الغربية، على نحو خاص، بوصفها جزءًا من الحركة السياسية الفلسطينية، كما دفعت المنظمة الوليدة إلى إيلاء الكفاح من أجل إبراز الهوية الفلسطينية الاهتمام الجدير به.

بحسب رواية الملك حسين، فقد ازداد «التسلُّل» إلى إسرائيل، خصوصًا انطلاقًا من الأردن، وخشي الملك من ردة الفعل الإسرائيلية الانتقامية. وفي كانون الثاني/يناير 1966، استقبل الملك الأردني نظيره السعودي، غريم عبد الناصر، الملك فيصل، ما أوغر صدر عبد الناصر. وأذاعت الحكومة السورية في صيف 1966، أنها لن تشترك في القمة الإسلامية التي ستُعقد في الجزائر في أيلول/سبتمبر من العام نفسه، كي لا تجلس دمشق حول المائدة نفسها «مع الرجعيين، حسين وغيره». وفعل عبد الناصر الأمر نفسه، وإن في صمت! وبعد بضعة أيام، ومع الهجوم الدعائي السوري - المصري، ومعهما الاتحاد السوفياتي، أمر الملك حسين بإغلاق مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية في الأردن. ووجَّه وصفي التل الذي خلف الشريف حسين في رئاسة الوزارة (1964)، إنذارًا إلى سورية بأنها إذا أغلقت حدودها مع الأردن، «فإن دباباتنا سوف تفتحها، بكل الوسائل». ثم وقع العدوان المسلح الإسرائيلي على قرية السموع، في الضفة الغربية (13/11/1966)، وصرح التل بأن هذا العدوان برهن على أن «القيادة العربية الموحَّدة» (583) «غير موجودة، إلّا على الورق» (584).

بينما كانت أجهزة القمع الأردنية توجه ضربة قاصمة مفاجئة إلى الأحزاب القومية واليسارية (البعث والقوميين العرب والشيوعي) في نيسان/أبريل 1966، فاعتُقل المئات من قياداتها وكوادرها وأعضائها. وخمدت الحركة الوطنية في الضفة الغربية، إلى حين، لتنهض، من جديد في خريف العام نفسه، عند العدوان الإسرائيلي على بلدة السَّمُّوع.

في 13/11/1966، شنَّ الجيش الإسرائيلي عدوانًا عسكريًا على قرية السمُّوع، في الضفة الغربية، بقوة عسكرية قدَّرها بيان عسكري أردني بلواء، بينما قدَّرتها جهات أخرى بكتيبتين، ساندتها الدبابات والمدفعية والطائرات؛ في حين قامت قوة إسرائيلية أخرى بالتقدم في اتجاه قرية الأُوصيفر، كما قذفت المدفعية الإسرائيلية كـلًا من خبتيْ المركز والتواني؛ وتقع كلها جنوب الخليل (585).

أشار بيان عسكري أردني إلى أن سلاح الجو الأردني أسقط طائرتين إسرائيليتين من طراز ميراج، بينما أُصيبت طائرة ثالثة، بحسب البيان نفسه. ومن الجانب الإسرئيلي، أعلن ناطق عسكري أن الغارة قد شُنَّت انتقامًا من

أعمال الفدائيين عبر الأراضي الأردنية. الأمر الذي كرره مندوب إسرائيل في الأمم المتحدة، مايكل كوماي، في مجلس الأمن الدولي (16/11) (586).

في تقريره إلى مجلس الأمن الدولي، أكد أمين عام الأمم المتحدة (18/11) أن ضحايا الهجوم الإسرائيلي ثلاثة قتلى من المدنيين، وسبعة عشر جريحًا، ومن العسكريين 17 قتيــلًا، وسبعة وثلاثون جريحًا، مع هدم 225 منزلًا ومدرسة ومشغــلًا وعيادة طبية، هدمًا كامــلًا، وأصيب جامع القرية، و28 منزلًا بأضرار. كما جاء في التقرير أن إسرائيل استخدمت في هجومها هذا 80 دبابة، من طراز باتون، و80 دبابة نصف جنزير، و12 طائرة من طراز ميراج (587).

في 16/11، وجَّه الشقيري رسالة من إذاعة صوت فلسطين، في القاهرة، إلى الملك حسين، دعاه فيها إلى إنشاء فرق شعبية للمقاومة الوطنية وتدريب الأفراد وتنظيمهم وتسليح القرى الأمامية. وأبدى الشقيري استعداده لنقل وحدات جيش التحرير كلها من قطاع غزة وسورية والعراق إلى الأردن، تحت إمرة «القيادة العربية الموحدة»، مع تقديم أنواع الأسلحة كلها، الخفيفة والمتوسطة والأسلحة المقاومة للطائرات والدبابات، مع وضع إمكانات منظمة التحرير الفلسطينية كلها، المالية والمعنوية، «لإنشاء فرق للمقاومة الشعبية، ولإقامة معسكرات التدريب» (588).

بعد ثلاثة أيام، رد الملك حسين، عبر رسالة إلى رئيس وزرائه، وصفي التل، ندَّد فيها بمن سمّاهم «نفرًا ممن تُردد موجات الأثير انهزاميتهم، يحاولون أن يتسللوا بها إلى النفوس المؤمنة ... مع أن السلاح متوفر والظرف دقيق ... [و] قرانا الأمامية مسلّحة بإمكانياتنا، تسليحًا كامــلًا، يحميها جنودنا. وأنهى الملك رسالته، بدعوة رئيس وزرائه إلى تجنيد كل أردني يليق بالخدمة العسكرية (589).

بعد يومين، عقد التل مؤتمرًا صحافيًا، أعلن فيه عن أنه توقع غطاءً جويًا من طائرات الجمهورية العربية المتحدة، وأخذ التل على نظام الاتصال بين «القيادة العربية الموحدة» والجبهات العربية، بأنه ليس سريعًا (590).

في 22/11، دافع الفريق عبد المنعم رياض، رئيس أركان القيادة العربية الموحدة، عن سلوك هذه القيادة خلال العدوان المذكور (591).

سرعان ما اندلعت مظاهرات شعبية في معظم مدن الضفة الغربية، استنكارًا للعدوان على السمّوع، واستمرت يومين (21 و22/11) (592)، ما أفضى إلى قتل عشرين شخصًا من أهالي البلدة، وإصابة أربعة وخمسين بجروح متفاوتة، ونسف مئة وخمسة وعشرين بيتًا من بيوت القرية. وهزّت الغارة الإسرائيلية

جماهير الضفة الغربية، فاشتعلت المظاهرات الحاشدة التي اتسمت بما يلي (593):

عفويتها، حيث لم تُسهم أي من الأحزاب (المضروبة) في تحريكها؛

شمولها، المدن الأردنية كلها؛

استمرارها، أكثر من أسبوعيْن؛

مطالبها المحدَّدة التي رفعتها كل مدينة إلى الجهات المسؤولة؛

مذكراتها الناضجة، سياسيًا التي طالبت بضرورة تسليح الأهالي وتحصين الخطوط الأمامية والسماح للقوات العربية بالدخول إلى الأردن وتنظيم المقاومة الشعبية واشتراك الأردن في «اتفاقية الدفاع المشترك» بين مصر وسورية والتعاون الكامل مع منظمة التحرير الفلسطينية وعدم التعرُّض للفدائيين الفلسطينيين؛

محاصرة الجماهير المجالس البلدية، في كل مدينة (القيادات المحلية) وإجبار أعضائها على التوقيع على المطالب، وبينها مجلسَي القدس ونابلس.

دعت القيادات السياسية التقليدية إلى مؤتمر يُعقد في القدس، ويرفع المطالب الشعبية إلى الجهات المسؤولة. ووافقت الأحزاب الوطنية، المثخنة بالجراح، على عقد هذا المؤتمر، وإن كانت أجهزة الأمن حالت دون عقده (594).

استعرت الحرب الإعلامية بين الحكم الأردني وقيادة منظمة التحرير، إلى أن أقدم الأول في 3/1/1967 على إغلاق مكاتب المنظمة في الأردن، وفي نهاية الشهر نفسه، سحب هذا الحكم اعترافه بالمنظمة.

فجأة، طلب عبد الناصر إلى أمين عام الأمم المتحدة سحب القوات الدولية من الحدود المصرية - الإسرائيلية وشرم الشيخ (16/5). كما فاجأ الملك حسين الجميع بنزوله في مطار القاهرة (30/5) وعقده اتفاق دفاع مشترك مع عبد الناصر، قبل أن يعود مصطحبًا أحمد الشقيري معه إلى عمّان!

أخيرًا، اجتاح الجيش الإسرائيلي (5/6/1967) الضفة الغربية، بسهولة لافتة، بينما كانت الحركة الوطنية تعاني ضربة نيسان/أبريل 1966، فكان عليها أن تستعيد قواها، بسرعة، لتباشر مقاومة الاحتلال الإسرائيلي.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

فريق
متميزون
E-BOOK

الفصل الخامس

عرب 48

عانى الفلسطينيون الذين آثروا البقاء في مساقط رؤوسهم (نحو 170 ألفًا) التي احتلتها العصابات الصهيونية المسلّحة (1948) أزمة هُوية؛ بعد أن انقلبت أوضاعهم من غالبية في بلادهم، إلى أقلية مضطّهَدة، من قِبَل أكثرية كانت، إلى الأمس القريب، أقليةً وافدةً، مستَوطِنَةً غاصبةً، تفتقد الهُوية، في بيئة سياسية وعقائدية معادية. كانت فيها الدولة الصهيونية الحامية الموضوعية الجديدة. ومن هنا استخلص عرب 48 هدف كفاحهم في الحصول على حقوق متساوية مع اليهود في الدولة. أما السبيل إلى ذلك، فكان - بداية - تأييد العناصر التقدمية اليهودية واختراق المؤسسات المسيطرة بصورة تدرّجية. ومنذ عام 1948، تذبذب الاندفاع الرئيس للحركة السياسية الفلسطينية في إسرائيل، بين التكيُّف والاحتجاج. بينما لم يدَّخر المحتلون الصهيونيون فرصةً من دون تذكير عرب 48، بقسوة غير إنسانية، بواقعهم المأساوي الجديد؛ المتمثل بأنهم أقلية في دولة يهودية - صهيونية، وأن سلّم الأولويات موجَّه، بالدرجة الأولى، إلى خدمة اليهود في فلسطين المحتلة، ويهود العالم، وأن الهُوية الطبيعية التاريخية لمن بقي من الفلسطينيين هناك، الذين لهم تطلّعات مشروعة في تقرير مصيرهم، هي هُوية باطلة، غير مقبولة (595).

راوح عدد عرب 48، في البداية، ما بين 150 و170 ألفًا، وتطور عددهم هذا، بعد ذلك، بحسب الجدول الرقم (5 - 1).

الجدول الرقم (5 - 1)

عدد عرب 48 بين عامي 1955 و1965

المصدر: خليل نخلة، «وقفة تقويم للنضال الفلسطيني تحت الاحتلال (الحلقة الأولى)،» الشرق الأوسط (لندن)، 10/12/1980، وElia T. Zureik, The Palestinians in Israel: A Study in Internal Colonialism (London: Routledge and Kegan Paul, 1979), p. 109.

انظر أيضًا: أسعد غانم ومهند مصطفى، «الفلسطينيون في إسرائيل،» في: دليل إسرائيل العام 2011، رئيس التحرير كميل منصور (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2011)، ص 315 - 317، وحبيب نوفل قهوجي، عرب فلسطين المحتلة عام 1948: انتماء وصمود (دمشق: مؤسسة الأرض، 1976)، ص 261.

عندما حلّت هزيمة عام 1967 المدوِّية بالعرب، كان عدد الفلسطينيين في إسرائيل قد ارتفع من نحو 170 ألفًا إلى زهاء 297 ألفًا، توزّعوا، جغرافيًا، على النحو التالي: 95 ألفًا في المدن، و160 ألفًا في القرى، 31 ألفًا في البادية (596). وأقام نصف مجموعهم في المنطقة الشمالية، ونحو 16 في المئة في منطقة حيفا، وقرابة 10 في المئة في المنطقة الوسطى. وقطنت الغالبية، بكثافة، في 108 قرى وبلدات (597).

أولًا: الأساس الاقتصادي - الاجتماعي

بذريعة أولوية الأمن على العدالة، تعرَّض عرب 48 لصنوف شتّى من العسف الصهيوني (598). وعلى الرغم من أن اليهود الأشكناز تمتعوا، ولا يزالون يتمتعون بامتيازات على حساب السيفارديم، فإن هاتيْن الفئتيْن اتحدتا في اضطهاد العرب الفلسطينيين في إسرائيل، الذين غدوا مواطنين من الدرجة الثالثة؛ والذين تضاءل حظّهم من الفرص المُتاحة في شتّى مجالات: التعليم والعمل وحرية الحركة والتعبير.

لقد أُخضع العرب الفلسطينيون لثلاث مؤسسات رسمية إسرائيلية: مكتب مستشار رئيس الوزراء للشؤون العربية، والدائرة العربية في «الهستدروت»، والاستخبارات الداخلية (الشين بيت)، على ما بين أداء هذه الدوائر من تعارُض (599).

عانى العرب الفلسطينيون بطش الحكم العسكري الإسرائيلي الذي فُرض عليهم، بعد أربعة أيام فقط من قيام الدولة الصهيونية، وهو الحكم الذي كثيرًا ما صادر ما شاء من أراضي العرب الفلسطينيين في إسرائيل، وأجلى أصحابها عنها، قسرًا، وبذرائع «أمنية» شتى. وأعطى هذا الحكم الحاكم العسكري في منطقة ما، حق زجّ الناشطين سياسيًا من عرب 48 في المعتقل، أو رهن إقامة منزلية جبرية، متكرِّرة، ومصادرة أراضيهم، وعلى نطاقٍ متزايد، لمصلحة مستوطنين يهود جُدد. وقد انتهى العمل بالحكم العسكري، رسميًا، في 1/12/1966، وذلك، أساسًا، لتفاعُل وتنافس القوى في الأحزاب الصهيونية المسيطِرة (600). وإن عادت الكنيست فمنحت، في عام 1980، وزير الداخلية سلطة نزع الجنسية الإسرائيلية من أي شخص يراه الوزير المذكور أنه قام بعمل يتنافى مع الإخلاص للدولة (601)!

لأن المجتمع العربي الفلسطيني بقي مجتمعًا زراعيًا، في الأساس، حتى النكبة، ولأن النسبة الأكبر ممن آثروا البقاء في أرضهم كانوا فلاحين، لذا، فإن القسط الأكبر من العسف الإسرائيلي أصاب أولئك الفلاحين؛ ففقدوا ما يُقارِب الـ 90 في المئة من الأراضي التي كانوا يملكونها. وفي بعض المناطق، النقب مثــلًا، ما عاد العرب الفلسطينيون يملكون سوى 3 في المئة من

أراضيهم. وبناء عليه، لم يبق للفلسطينيين من أراضٍ زراعية إلا ما نسبته ثُلث دونم للفرد الواحد، في مقابل 1.6 دونم من الأراضيً الزراعية للفرد اليهودي (602). ما دفع الفلاح العربي الفلسطيني هناك إلى محاولة الخروج من تحت النير الصهيوني في القرية والإفلات إلى المدينة. وقدَّر باحث مرموق من عرب 48 حجم ما صادرته إسرائيل من الأراضي العربية، حتى عام 1967، بنحو مليون دونم. وبدأت إسرائيل تشريعاتها التعسفية للسطو على أراضي العرب، بإصدار «قانون أملاك الغائبين» (12/12/1948)، اعتبر أن كل من غيَّر محل سكناه «غائبًا»! وفي مجال السخرية من فكرة «الغائبين» هذه، نظم شاعر من عرب 48، هو راشد حسين، قصيدة، جاء فيها (603):

الله أصبح «غائبًا» يا سيدي

صادِر إذن حتى بساط المسجد

وبِع الكنيسة فهي من أملاكه

وبِع المؤذّن في المزاد الأسود

حتى يتامانا أبوهم «غائب»

صادر يتامانا إذن يا سيدي

ثمة محطات على طريق تدمير الزراعة العربية في إسرائيل، حتى عام 1964، رصدتها دراسة لسكرتير الكتلة الشيوعية في الكنيست، على النحو التالي (604):

- ثمة 364 قرية عربية في فلسطين، عشية قيام إسرائيل - عدا قضاء بئر السبع - شملت 4.3 مليون دونم، منها 2.7 مليون دونم أراضي زراعية؛

- بعد حرب فلسطين الأولى (1948)، بقيت 88 قرية عربية مأهولة في إسرائيل، امتلكت 1452000 دونم، بينها 804 آلاف دونم زراعية؛

- بقي في أيدي العرب الفلسطينيين، حتى عام 1963، بحسب وزارة الزراعة، 799 ألف دونم، منها 386 ألف دونم مستغَلّة زراعيًا؛

- بلغت مساحة الأراضي العربية المصادرة، حتى عام 1963، نحو 652 ألف دونم، منها 418 ألف دونم كانت تستغلها القرى المذكورة؛

- يعود 40 ألف دونم من الأراضي المصادرة إلى الأوقاف الإسلامية؛

- هُدِّد 220 ألف دونم بالمصادرة، بموجب «قانون مرور الزمن»؛

- انخفض معدَّل المساحة العامة للقرية العربية، في العهد الإسرائيلي، حتى عام 1964، من 16492 إلى 7684 دونم، وهبط معدَّل مساحة الفرد من 15.1 دونم، إلى مجرد 4.6 دونمات، وهبطت مساحة الوحدة الاقتصادية الزراعية من 67.3 دونم إلى 26.9 دونم؛

- كانت الزراعة العربية تمتد - باستثناء النقب - على مساحة 430 ألف دونم، منها 386 ألف دونم ملك الفلاحين، و45 ألف دونم ضمان. بينما امتدت في النقب على نحو 425 ألف دونم، أي إن مجموع الأراضي العربية بلغ 856 ألف دونم؛

- كان يعيش، قبل قيام إسرائيل، في هذه القرى، 75 في المئة من الأهالي على الزراعة، انخفضت نسبتهم إلى مجرد 30 في المئة في عام 1963. قدَّمت الحكومة إحصاءات (1963): تضمنت صورة عن وضع 104 قرى عربية (ضمنها الخِرَب ودون النقب) التي حَوَت 171720 نسمة، نحو 55.52 في المئة منهم (نحو 95 ألفًا) كَسَبة وعائلاتهم، يحوزون على نحو 386 ألف دونم، منها 18127 تحت الري؛ ما يعني أن معدَّل مساحة الوحدة الاقتصادية قد هبط إلى 26.9 دونم، بينها 1.2 دونم تحت الري.

بينما أكد تقرير اللجنة المركزية للحزب للشيوعي (حزيران/يونيو 1961) أن معدَّل مساحة الأرض للوحدة الاقتصادية في القرى العربية في إسرائيل هبط من 67 دونمًا، عشية قيام إسرائيل، إلى 44 دونمًا في عام 1951. ووصلت نسبة الأراضي اليهودية المروية إلى 48 في المئة، في مقابل 4.5 في المئة فقط للأراضي العربية في إسرائيل.

لقد تجلّى التمييز العنصري في قيمة الإنتاج الزراعي العام، بالنسبة إلى الدونم الواحد في الوحدة الاقتصادية العربية، حيث وصل إلى 60 ليرة فلسطينية، في مقابل 288 ليرة في الاقتصاد الزراعي اليهودي، وإنتاج البطاطس والخضار في الاقتصاد الأول إلى 210 ليرات، أو إلى ما يعادل 52.5 في المئة من نظيره اليهودي، والبساتين - باستثناء الحمضيات - 5 ليرات، أو 5.8 في المئة من نظيره اليهودي.

لم يكن من الممكن أن تتطوّر الزراعة العربية في إسرائيل، ومساحة الأراضي الزراعية العربية هناك 17 في المئة من مجموع الأراضي الزراعية في إسرائيل، بحسب النائب الشيوعي في الكنيست توفيق طوبي (605).

لقد استخدمت السلطات الإسرائيلية ذريعة «الأمن»، لتُعلن منطقة واسعة في البطوف، منطقة مناورات. وبفضل كفاح الفلاحين، بتأييد القوى الديمقراطية اليهودية، وافقت السلطات على منح تصاريح دخول المزارعين إلى تلك المنطقة، لكن على مسؤولية أصحابها، وحملت تلك التصاريح اسم

«تصاريح الموت» (606). والواقع أن استمرار إجراء المناورات في تلك المنطقة تسبَّب بوقوع ضحايا من أبناء قرى المنطقة.

أما في نهاية ستينيات القرن العشرين، فبدت الصورة على النحو الذي قدّمه زاهي كركبي، في المجلة النظرية للقائمة الشيوعية الجديدة (راكح) (607):

- ازداد الإنتاج الزراعي العربي في الفروع التقليدية؛

- اتّسع الإنتاج نفسه في الفروع التي تحتاج إلى جهد جسماني (التوت)؛

- اعتمد ذاك الإنتاج، في الأساس، على العمل اليدوي؛

- تأكّد التباين في القطاعيْن الزراعييْن، العربي واليهودي، بحسب الجدول الرقم (8 - 2).

الجدول الرقم (5 - 2)

قيمة الإنتاج الزراعي

كما تجلّت سياسة التمييز الفظّة في توظيفات الأموال في الزراعة العربية، وبلغت في عام 1968، نحو 1.4 مليون ليرة، أي بمعدل 45 ليرة للدونم الواحد.

فضــلًا عن تلاعُب شركات التبغ في تصنيف الإنتاج؛ أي تُقرِّر ما إذا كان (أ)، أو (ب)، أو (ج)، ثم تتأخَّر في تسلُّمه من المزارع، فينقص وزنه بسبب الجفاف، وفي الكثير من الأحيان، كانت الشركات تتسلَّم الدخان، بعد سنة وأكثر من قطفه. وبذلك تُنزِل ضربة شديدة بالمُزارع (608).

تجلّى التمييز أيضًا في المساحة السكنية، حيث أصبح العربي الفلسطيني الواحد يُقيم في 49 في المئة من مساحة الغرفة الواحدة، بينما يُقيم اليهودي الواحد في 92 في المئة منها. ناهيك بأن السلطات الإسرائيلية بقيت تعتبر أكثر من 11 في المئة من المساكن الفلسطينية هناك غير قانونية، وأعلنت الحكومة الإسرائيلية عن نيَّتها هدم ما لا يقل عن سبعة آلاف مسكن منها. أما الأراضي المخصَّصة للبناء، فحصَّة العربي الفلسطيني هناك مجرَّد مئة متر، في مقابل خمسة أضعاف هذه المساحة لليهودي (609).

نأتي إلى التعليم، حيث بقي ثُلث أطفال عرب 48، ممن هم في سن التعليم، محرومين من الالتحاق بالمدارس، وقد آثرت نسبة قليلة منهم العمل، لمعاونة رب الأسرة في مواجهة مشقة الحياة (610). وعلى الرغم من مرور الزمن، فإن ما يزيد قليــلًا على خُمس مجموع السكان العرب الفلسطينيين (21.3

في المئة) لم يتلق أي تعليم رسمي على الإطلاق. وثمة 11 في المئة ممن تلقوا الدراسة في فترة تراوح بين سنة واحدة وأربع سنوات؛ و36 في المئة ممن تلقُّوا دراسة تراوحت مدتها بين 5 و8 سنوات. بينما تلقى 26 في المئة دراسة راوحت مدتها بين 9 و12 سنة؛ و6 في المئة دراسة راوحت بين 13 سنة فما فوق. أما الفئة التي راوحت أعمارها بين 18 و34 سنة، فلم يُكمل سوى 44.6 في المئة منهم الدراسة الابتدائية، بينما أنهى 29.1 في المئة منهم الدراسة الثانوية. وتتّفق النسب كثيرًا مع ارتفاع فئات العمر. ويعني هذا أن أقل من ثُلث شباب عرب 48 قد أكملوا الدراسة الثانوية. وتُخفي هذه الأرقام نسبة مرتفعة من عدم التعليم في أوساط الفتيات (611). أما مناهج التعليم، فهدفت إلى تزيين الصهيونية وتبييض صفحة كيانها وتصوير الطالب العربي الفلسطيني وكأنه مجرد دخيل، يدعه الإسرائيليون يعيش، تفضّلًا منهم. ويتم قهر المدرسين العرب الفلسطينيين، حتى لا يخرجوا عن هذه المناهج.

نأتي إلى الوظائف الرسمية التي لم يشغُل عرب 48، حتى 1968، إلّا نحو 1 في المئة من مجموع تلك الوظائف؛ أي ما يساوي عُشر حصّتهم، قياسًا إلى نسبتهم في البلاد، في المرحلة المعالجة هنا (12 في المئة من مجموع السكان). وقد حُرموا من تسلُّم المناصب العليا في هذه الوظائف (612).

لذا، كان طبيعيًا أن يؤدي هذا التدهور، الاقتصادي والاجتماعي، في أوساطهم، إلى ارتفاع معدلات الجريمة هناك؛ حتى بلغت نسبتهم بين السجناء 32 في المئة، أما نسبتهم بين الجانحين الأحداث، فوصلت إلى 48 في المئة (613).

إداريًا، هناك مركزان سكانيان، من أصل 108 مراكز سكانية لعرب 48، صفة بلدية (الناصرة وشفا عمرو). ولـ 52 قرية فقط مجالس محلية، فيما تنتمي 23 قرية إلى شبكة مجالس إقليمية خاضعة لإشراف يهودي (614). ولا تتمتَّع السلطات المحلية العربية الفلسطينية هناك إلّا بـ 3 في المئة فقط من مجمل الميزانية التي تقدمها الحكومة الإسرائيلية إلى مجموع السلطات المحلية في البلاد. وبينما يحصل العربي الفلسطيني هناك على خمسة دولارات، من ميزانيات التطوير، فإن اليهودي يحصل على 65 دولارًا من هذه الميزانيات. أما في ما تعتبره الحكومة الإسرائيلية «مدن تطوير يهودية»، فتصل هذه النسبة إلى 65:1 (615).

ثانيًا: الحركة السياسية

وجد عرب 48 أنفسهم بلا قيادة سياسية. وحيل بينهم وبين التحرُّك السياسي، إلّا من شاء منهم التحرُّك عبر حزب مباي الإسرائيلي الحاكم. وقد توجَّهت حفنة ضئيلة للالتحاق بعضوية هذا الحزب، طلبًا للمنفعة الذاتية الضيِّقة، وطمعًا في الامتيازات من فتات الموائد. بينما انتفع مباي بهذا التوجُّه في

إضفاء طابع ديمقراطي زائف على الدولة الصهيونية، فضــلًا عن الأصوات العربية التي كثيرًا ما جناها هذا الحزب في الانتخابات البرلمانية، لكن إلى حين (616). بينما روَّجت إسرائيل أسطورة «القومية الدرزية»، المنفصلة عن الشعب العربي. كما عمدت إلى تنصيب زعامة مهاودة لإسرائيل من أبناء أسياد الأرض والوجهاء والمنتفعين العرب.

مع ازدياد الوعي السياسي في أوساط عرب 48، وبعد أن تجذَّرت، أكثر فأكثر، مواقف «الشيوعي الإسرائيلي»، نجح هذا الحزب في اجتذاب الآلاف منهم والدفاع عن مصالحهم، بجسارة ملموسة، حتى استحق أن يكون حزب الأقلية العربية المضطهَدة، وليس حزب الطبقة العاملة الإسرائيلية.

غني عن القول إن عرب 48 لم يتلقوا العسف الإسرائيلي صاغرين، بل انتفضوا يقاومون المحتل وبطشه. وقد استحدثوا منظمات قُطرية لصوغ مطالبهم والدفاع عن مصالحهم. ومن أبرز هذه المنظمات «اللجنة القُطرية للدفاع عن الأراضي العربية»، و«اللجنة القُطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية» (617).

حتى حرب عام 1967، اعتمد عرب 48 أساليب كفاح سلبية؛ من نضال ديمقراطي ومطلبي وتحريضي عبر الصحف والمذكرات والمؤتمرات، وأبرزها «مؤتمر قانون الجنسية» و«مؤتمر العمال والفلاحين» و«مؤتمر الأراضي» و«مؤتمر المثقفين العرب» (618).

استمرت المواجهة بين الثقافتيْن، العربية واليهودية. وتعمّقت هوية العربي الفلسطيني في إسرائيل، على الرغم من عُمق جرح النكبة وضياع الوطن وتردِّي الروح المعنوية ووقوع العربي الفلسطيني هناك أسير العسف الإسرائيلي المتعدِّد الأشكال. وعلى الرغم من صدمة هزيمة عام 1967 المروِّعة، فإن معدلات التمسُّك بالهوية العربية الفلسطينية تزايدت بشكل ملحوظ (619)، وأغلب الظن وعيًا من العرب هناك بأن الهزيمة كانت في مجرد معركة، من حربٍ لم تُحسم، بعد، آملين في نصرٍ قريب.

لم يكن من المستهجن أن تتعامل إسرائيل مع عرب 48 على أنهم جماعة معادية، وأن تستخدم تجاههم سياسة في ثلاثة محاور متوازية: محاولة الاحتواء؛ والتفريق بين صفوفهم في المعاملة والامتيازات؛ وأخيرًا القمع والبطش. ذلك كله بهدف الضغط على أولئك المتشبِّثين بتُرابهم الوطني من أجل دفعهم إلى هجره، أو - كحد أدنى - إلى شلِّهم ومنعهم من إقامة تنظيمهم القومي السياسي الخاص، وأخيرًا إخضاعهم للحزب الإسرائيلي الحاكم، وصبّ أصواتهم الانتخابية لمصلحته. لكن، باءت هذه الأهداف بالفشل.

والمصير نفسه لاقته سياسة تذويب هذه الأقلية المضطهَدة، من خلال التعليم والإعلام والجماعات المتخصِّصة والقهر الاقتصادي (620).

تعامل عرب 48 هنا مع وضعهم المستجد، بشكل فريد؛ حيث أقبلوا على المساهمة في الحياة السياسية للدولة الصهيونية، وشاركوا بنسبة عالية من أصواتهم في الانتخابات البرلمانية، وأخذت هذه النسبة بالارتفاع المطَّرد مع مرور الوقت، حيث بدأت بـ39 في المئة من مجموع من يحق لهم التصويت منهم، وقفزت إلى 86 في المئة (1951)، ثم إلى 90 في المئة (1955). وإن عادت فهبطت، بفعل استعار الخلاف بين التياريْن، اليساري والقومي، إلى 85 في المئة (1959)، و83 في المئة (1961)، و82 في المئة (1965) (621)، وهي نسبة تفوق كثيرًا نسبة الأصوات اليهودية المشاركة. ويُفسِّر ذاك الإقبال الكبير، تصوُّر عرب 48 إمكان التخفيف من عبء العسف الإسرائيلي الواقع عليهم، من خلال مؤسسات الدولة نفسها، ومن بينها الكنيست التي يمكن استخدام منبرها لتعرية هذا العسف وإحراج السلطات الإسرائيلية أمام العالم، حيث يهم دولة إسرائيل كثيرًا أن تظهر بصورة الدولة الديمقراطية أمام العالم. وإن كان إميل حبيبي قد شبَّه - حين كان شيوعيًا - الديمقراطية الإسرائيلية بالفاكهة الشمعية، ذات المنظر الجذَّاب، بينما يستحيل أكلها! وإن رأى مناضل عروبي من عرب 48 «أن ما يسمى بالديمقراطية الإسرائيلية الشكلية التي يفتخر بها الصهاينة، تتعطَّل عندما يكون الأمر متعلقًا بالعرب» (622).

لقد عكس الارتفاع المطَّرد في الأصوات العربية الممنوحة للحزب الشيوعي مدى الانعطاف الراديكالي لمجتمع عرب 48، وعلى اعتبارهم هذا الحزب المعبِّر عنهم كأقلية مضطهَدة، وهو حزب يناصب الصهيونية العداء ويعارض ممارسات السلطات الإسرائيلية. بل إن هذا الحزب - دون غيره - ضمَّ غالبية عربية، في سجل كلٍ من عضويته وقيادته، بينما حصرت باقي الأحزاب الصهيونية أعضاءها من عرب 48 في معازل خاصة بهم، موازية لما يحتلونه في المجتمع والدولة، خصوصًا وأن السلطات الإسرائيلية حظرت قيام منظمات سياسية عربية (623).

بيد أن عرب 48 لم يعبأوا بهذا الحظر، وحاولوا، غير مرة، تشكيل تنظيمهم الوطني الفلسطيني الخاص؛ ولعل أهم هذه المحاولات تلك التي رأت النور، فعـلًا في أواخر خمسينيات القرن العشرين، والتي انتهت بولادة «حركة الأرض»، العروبية الاتجاه. بعد أن نجح عروبيون ويساريون من بين عرب 48 بتأسيس «الجبهة العربية» (624)، التي تمخَّضت عن اجتماعيْن، عُقِدا في الناصرة وعكا، في وقت واحد، في 6/6/1958، أما لماذا لم يتم الاجتماع في مكان واحد، فلأن الحكم العسكري منع انتقال أبناء عكا إلى الناصرة، وانتخب

المؤتمرون سكرتارية للجبهة العربية، ترأسها يني يني. وما إن استعرت الخلافات بين رأس النظام الثوري العراقي، عبد الكريم قاسم، ونظيره في مصر، جمال عبد الناصر، ابتداءً من خريف 1958، حتى انعكست هذه الخلافات على «الجبهة»، فانفرط عقدها وغادرها القوميون، بينما استمر اليساريون وأنصارهم يحملون اسم «الجبهة»، حتى عام 1967. وقد رفضت الجبهة، في عمرها القصير النظام الإسرائيلي، وطالبت بحكم ذاتي لعرب 48. هكذا، وُلدت الجبهة في سياق النهوض القومي العربي الذي ابتدأ مع عقد جمال عبد الناصر «صفقة الأسلحة التشيكية» (أيلول/سبتمبر 1955)، ورفضه الإغراءات الأمريكية المتوالية لإلغاء هذه الصفقة، ثم كان اعترافه بالصين الشعبية (أيار/مايو 1956)، ما فجَّر غضب واشنطن التي سارعت إلى سحب عرضها لتمويل مشروع السد العالي في مصر، وفي أذيال واشنطن جاء سحب لندن والبنك الدولي عرضيْهما المماثليْن. جاء رد عبد الناصر سريعًا، حيث أمَّم قناة السويس (26/7/1956)، بعد أن كان قد عمد إلى مد الثورة الجزائرية بالسلاح والعتاد، بمجرد أن اندلعت ضد المحتل الفرنسي (خريف 1954).

نعود إلى التيار القومي في «الشعبية» الذي تجمّعت عناصره في «حركة الأرض»، متبنيّة الفكر الناصري. على أن السلطات الإسرائيلية رفضت منح الحركة ترخيصًا، لكن هذا الرفض لم يمنع «الأرض» من إعلان برنامجها الذي أكَّد أن عرب 48 جزء حميم من الأمة العربية، وألحَّ البرنامج على ضرورة حل القضية الفلسطينية بما يتَّفق وطموحات الشعب الفلسطيني وأمَّته العربية، وطالب إسرائيل بالكف عن اضطهادها العرب فيها. وواجهت «الأرض» قمعًا إسرائيليًا شرسًا. كما رفضت الحكومة الإسرائيلية السماح لحركة الأرض بالمشاركة في انتخابات عام 1965 البرلمانية، تحت لافتة «القائمة الاشتراكية»، ما أدى إلى توقُّف نشاط الحركة (625).

ثالثًا: يوميات النضال

هكذا، لم تكن أزمة القيادة في الوسط العربي إلَّا فترة عابرة؛ إذ سرعان ما ظهر في هذا الوسط ثلاث قوى، مثَّلت قوى اجتماعية وطبقية عينية؛ أولاها القوى الشعبية الوطنية، وتصدّرها «الشيوعي»؛ وثانيتها القوى المهاودة لإسرائيل؛ وثالثتها القوى القومية التي تمايزت، مع الزمن، إلى تياريْن، يميني ويساري، وفي حين سيطر اليمين على الساحة في سنوات الخمسين، فإنه كاد يختفي، في سنوات الستين من القرن العشرين، حيث ساد التيار اليساري. وقد انحصر دور القوى العربية المهاودة داخل الكنيست في تسويغ سياسة الاضطهاد القومي وتبييض صفحة المحافل الإسرائيلية الحاكمة، محليًا وعالميًا (626).

في صيف 1952، شنَّت قوات الأمن الإسرائيلية هجومًا وحشيًا على عرب الشبلي، بذريعة «التفتيش». وتصدى النواب الشيوعيون في الكنيست للسلطات، فما كان من نواب «المباي» العرب، وبينهم سيف الدين الزعبي وفارس حمدان، إلّا أن تهجَّموا على أولئك النواب، ووصفوا كلامهم بأنه «مجرد افتراء» (627)!

قذف الشيوعيون بأجسادهم أمام الشاحنات، لمنع طرد أهالي المجدل إلى قطاع غزة (صيف 1949)، ووقّعوا العرائض لإلغاء الحكم العسكري ومن أجل المساواة وانتخاب المجالس البلدية والمحلية في المدن والقرى العربية. كما بادر «الشيوعي» إلى تأسيس «لجنة الدفاع عن حقوق الأقلية العربية» في بداية الخمسينيات، وهي التي نظَّمت «المؤتمر العربي - اليهودي الأول» في نيسان/أبريل 1952، احتجاجًا على «قانون الجنسية». وبمبادرة من اللجنة نفسها، عقدت الهيئات والشخصيات العربية وممثلو القوى الديمقراطية اليهودية مؤتمرًا كبيرًا في حيفا، في نهاية نيسان/أبريل 1953، تحوَّل إلى مظاهرة ديمقراطية كبيرة من أجل المساواة. وفي شباط/فبراير 1956 عقدت الشخصيات السياسية والاجتماعية، وبينها أعضاء كنيست ومجالس بلدية ومحلية ونقابيون وممثلو الحركة النسائية والهيئات الفلاحية، مؤتمرًا كبيرًا، في الناصرة، لإلغاء الحكم العسكري ووقف مصادرة الأراضي، في سياق دأب الجماهير على التصدي لكل إجراء أو قانون يضرّ بمصالحها؛ فعقدت المؤتمرات دفاعًا عن الأراضي ومن أجل التعليم. بينما بذل «الشيوعي» الجهود المتواصلة لتوحيد القوى كلها، الشعبية والوطنية، في معركة الجماهير العربية (ضد «العدوان الثلاثي» ومجزرة كفر قاسم) (628).

لم يكن أهالي المجدل، وحدهم، ضحايا الاقتلاع والنفي من مسقط رأسهم. ويوضِّح الجدول الرقم (8 - 3) تاريخ الطرد واسم القرية وعدد المطرودين ومصير كل قرية (629).

الجدول الرقم (5 - 3)

المطرودون من عرب 48 من قراهم

تاريخ الطرد واسم القرية وعدد المطرودين ومصير كل قرية

حتى عام 1959 طُرد البدو، في الشمال، إلى الأردن، وفي الجنوب إلى مصر.

خلال سنوات المرحلة المعالَجة هنا، تجلَّى الاضطهاد القومي، بداية، في اعتقال الشيوعيين والنقابيين العرب، وفي فرض الأحكام العسكرية وتحويل الأحياء العربية إلى «غيتوات»، والاستيلاء على أراضي العرب وإجلائهم عن

قراهم. كما تجلّت سياسة الاضطهاد القومي في صوْن التخلّف في المحيط العربي؛ من خلال المحافظة على نظام «المخاتير» والحزازات العائلية والحيلولة دون امتداد الديمقراطية إلى القرى العربية (630).

في الوقت الذي رفضت قيادة الهستدروت دعوة «مؤتمر العمال العرب» توحيد الحركة النقابية العمالية (11/4/1949)، اقتحمت المرأة العربية المعركة الديمقراطية التي ساعد فيها فوز الشيوعي في الانتخابات البرلمانية الأولى بثلاثة مقاعد، حيث ظفر الحزب بـ50 في المئة من أصوات ناخبي الناصرة، و22 في المئة في حيفا، و30 في المئة في كفر ياسيف، و25 في المئة في شفا عمرو، ومثلها في عكا (631). وفي الانتخابات البلدية التي جرت في صيف 1951، نجح الشيوعيون، أول مرة، بتمثيل في مجلس بلدية حيفا.

وصلت حملة مكافحة الشيوعية إلى حد مطالبة «مباي» قيادة «الهستدروت» بطرد الشيوعيين من هذه المنظمة النقابية (632). كما تجلّت سياسة الاضطهاد القومي في تجميد القرى العربية ورفض إجراء انتخابات سلطات محلية وفي الفروق في الأجور وممكنات العمل. وتصدى النواب الشيوعيون لمشروع قانون الجنسية الذي حرم آلاف (633)المواطنين العرب من حقهم في وطنهم، في حين اكتسب أي يهودي الجنسية الإسرائيلية، بمجرد أن تطأ قدماه أرض فلسطين المحتلة (634).

كافأت الجماهير الشيوعي على خوضه غمار الكفاح الوطني والطبقي الجسور، وذلك برفع عدد نوابه في الكنيست الثانية (1951) من ثلاثة نواب إلى خمسة، حيث حصد الشيوعي 45 في المئة من أصوات الناصرة، و35 في المئة من الطيبة، و40 في المئة من حيفا (635).

في مواجهة النهوض الثوري العربي لجأ الأمن الإسرائيلي، أكثر فأكثر، إلى هراواته وتروسه. كما ارتدَّت المحافل الحاكمة إلى أساليب الإجهاض القديمة: «احتلال العمل» و«العمل العبري»، لتفتيت الطبقة الواحدة، بفتنة أمنية عسكرية، فضــلًا عن شنّ الهجمات على تجمعات الشيوعيين. وأُرفِقَت هذه الهجمة بقرار اللجنة المركزية للهستدروت، في ربيع 1953، الذي قضى بطرد الشيوعيين منه. واستغلّت الحكومة «قانون الطوارئ» الانتدابي، فأصدرت قرارها بإغلاق الصحف الشيوعية: الاتحاد وقول هاعام. وحين تعذّر إغلاقهما، أصدرت الحكومة «قانون جرائم ضد الدولة»، بهدف تشديد الرقابة على الصحف (636).

في تموز/يوليو 1952، رفعت معركة مقاومة البنود العنصرية في «قانون الجنسية» منسوب النهوض الوطني. بينما وقف النائبان العربيان الموواليان للصهيونية، سيف الدين الزعبي وفارس حمدان في صف الصهيونيين. على أن

أخطر التحديات، آنذاك، كان إقرار «قانون استملاك الأملاك غير المنقولة»، في 10/3/1953 (637)، الذي يتمِّم عملية اغتصاب الصهيونيين أراضي الفلاحين العرب، التي بدأت بقانون الأملاك المتروكة. وبموجبه، استولت الحكومة على أملاك اللاجئين العرب خارج البلاد وداخلها. واستمرت عملية اغتصاب الأرض بقانونَي الأمن والأراضي البوُر، كما سنَّت الحكومة «قانون مرور الزمن» (1957) الذي عدَّل قانونًا انتدابيًا، كان يعتبر حوزة الأرض مدة عشر سنوات قاعدة لتملُّكها (تم تعديله إلى 15 سنة)، بهدف الاستيلاء على 150 ألف دونم أخرى في الجليل، تمهيدًا لتهويده. إضافة إلى القوانين الجائرة التي سبق أن سنَّها الانتداب البريطاني بصدد الأراضي: قانون الأراضي (1943)، أنظمة الطوارئ (1945)، أنظمة الطوارئ بشأن فِلاحة الأراضي البوُر واستعمال مصادر المياه (1948) (638).

استفحلت الضائقة الاقتصادية في عام 1954، فتضفَّر النضال السياسي بالاجتماعي. وأفضى تردي الأوضاع الاقتصادية، خلال عامي 1955 و1956، إلى تفجير نضالات طبقية، بينما شدَّدت الحكومة ممارستها الاضطهاد القومي، وتسارعت عملية سلب الفلاحين العرب أراضيهم، ما استفزَّ نضال الجماهير العربية، بتأييد من العناصر اليهودية الديمقراطية.

في الفترة نفسها، وصل عدد سكان إسرائيل إلى نحو المليون و700 ألف نسمة، من بينهم ما يقارب 200 ألف عربي. هنا أضافت الكنيست إلى سلسلة قوانين الاضطهاد القومي «قانون منع التسلُّل»، أو ما سُمي «قانون أمن الحدود». بينما شدَّد الحكم العسكري من تسلُّطه على الجماهير العربية، وزاد من تدخُّله في شؤون المدن والبلدات والقرى العربية، في كل كبيرة وصغيرة. وشدَّدت الجماهير العربية من كفاحها من أجل إقامة مجالس بلدية ومحلِّية مُنتخَبة. بينما شجّعت السلطات الإسرائيلية التناحُر الطائفي والعائلي ودعمت الوجهاء العرب. كما لم تكتفِ بسد باب الرزق أمام الفلاحين والعمال العرب، بنهب أراضي القرى العربية والتعسُّف في نظام التصاريح وممارسة «احتلال العمل»، بل حاولت، أيضًا، تجريد العرب من هُويتهم القومية عبر سياسة التجهيل وتحويل المدارس إلى زرايب، وإبعاد المعلمين الأكفاء وحجب الأجهزة والكتب الدراسية و«تطهير» مواد التاريخ والأدب واللغة العربية من كل ما هو تقدُّمي وإنساني في التراث العربي. مع تخصيص مبالغ ضئيلة للقطاع العربي (لا تتجاوز حساب 1 في المئة) في ميزانية وزارات الخدمات الاجتماعية والصناعة والزراعة. كما شنَّت المحافل الحاكمة وأذنابها في الوسط العربي حملة قمع شرسة على «الشيوعي»، بعد ظفره بـ40 في المئة من أصوات الناخبين لبلدية الناصرة، ما منح «الشيوعي» 6 مقاعد من 15 في مجلس الناصرة البلدي (639).

رابعًا: مذبحة كفر قاسم

مساء 29/10/1956، أطلقت وحدة من حرس الحدود الإسرائيلي الرصاص على مجموعة من أهالي قرية كفر قاسم، من العائدين إلى بيوتهم من الحقول والعمل، فقُتل 50 مواطنًا عربيًا، في لمح البصر، بذريعة خرقهم منع التجوُّل الذي لم يعرف به أحد! وهزَّت المجزرة الرأي العام، فألّفت الحكومة لجنة تحقيق ومحاكمة المسؤولين، وإن أطلقت هذه اللجنة سراح المجرم الرئيس، مسؤول وحدة حرس الحدود، شومي، بعد أن غرَّمته بقرش واحد (640)!

خامسًا: حين طغى الوطني على الطبقي

لقد كان بدهيًا أن تُدرِك جماهير عرب 48 - التي رفضت التخلّي عن هويتها الوطنية الفلسطينية - أن عليها القيام بدورها في قضيتها الوطنية. وفي مؤتمره الحادي عشر (تشرين الأول/أكتوبر 1949) - المؤتمر الأول له بعد قيام إسرائيل - دعا «الشيوعي» إلى الدفاع عن السلام وإقامة نظام ديمقراطي مستقل وصيانة حقوق الأقلية القومية العربية في البلاد وإلى حلّ القضية الفلسطينية؛ برفض الضم، مع الاعتراف بحق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير. وهي مواقف دأب عليها «الشيوعي»، على مدى العقود اللاحقة (641).

بينما بدأ ينشط الطلاب العرب في «الجامعة العبرية» بالقدس، على الصعيديْن المطلبي والسياسي، في النصف الثاني من خمسينيات القرن العشرين، وتبلور تنظيمهم في عام 1959، بإقامة «لجنة الطلاب العرب في القدس». وفي ذلك الوقت المبكِّر، أكّد الطلاب الجامعيون العرب فشل سياسة نشر العدمية القومية ومحاولات عزلهم عن جماهيرهم، فاهتموا بالثقافة العربية، كما وقفوا إلى جانب جماهيرهم العربية في معاركها. وفي سنوات الستين، أصبحت مشاركة ممثلي الطلاب الجامعيين العرب أحد معالم المؤتمرات الشعبية، دفاعًا عن الأرض وحقوق الأقلية العربية القومية واليومية (642).

سرعان ما استعاد عرب 48 توازنهم، وعوَّضوا قياداتهم التي فقدوها، بفعل النكبة، وتوالى ظهور الهيئات وسطهم وبلورت برامجها السياسية. من تلك الهيئات «اتحاد الطلاب العرب الجامعيين»، و«اللجنة القُطرية للطلاب الثانويين العرب»، و«اللجنة القُطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية»، وغيرها من الهيئات التي عملت من أجل تحرير الأوقاف الإسلامية. وكنا قد توقّفنا عند «الجبهة الشعبية»، ونتوقّف هنا عند «لجنة المبادرة الدرزية»، و«اللجنة القُطرية للدفاع عن الأراضي».

سادسًا: المزيد من التفكيك

روَّجت السلطات لأسطورة «حِلف الدم» بين اليهود والدروز؛ بدفع المتعاونين مع تلك السلطات إلى اختلاق «تراث درزي» لتدريسه في المدارس التي يتلقّى فيها أبناء الطائفة الدرزية علومهم. ووصل الأمر إلى حد تطبيق قانون التجنيد الإجباري على الشباب الدروز، ابتداءً من عام 1956. وإن استمر سريان مفعول إجراءات الاضطهاد القومي على أبناء الطائفة الدرزية وقراها. بيد أن التغييرات الديمغرافية والاجتماعية ونشاط الشيوعي، غيَّرت المناخ في القرية العربية الدرزية، وأيقظت محافل واسعة من أبناء الطائفة على مؤامرات الحكام عليهم، وعلى إخوانهم من أبناء الطوائف العربية الأخرى، ودفعتهم إلى تأكيد انتمائهم إلى القومية العربية وتعميق وعيهم بوحدة المصير التي تربطهم بالجماهير العربية، ورفض نهج قيادتهم التقليدية. وفي عام 1964، أصدر نفر من شباب الدروز بيانًا، وقَّعوه باسم «الدروز الأحرار»، ووزّعوه في مقام النبي شُعيب، في أثناء زيارة رئيس الوزراء، آنذاك، ليفي أشكول، طالبوا فيه بإلغاء التجنيد الإجباري للدروز والكف عن مصادرة أراضيهم وعدم التدخُّل في شؤون الطائفة أو مسِّ عروبتها. كما طالبوا بمساواة القرى والمجالس المحلية العربية الدرزية بمثيلاتها اليهودية (643).

سابعًا: «الشيوعي» عربيًا ودوليًا

بيد أن تعقُّد مشكلات عرب 48 لم يدفع الشيوعي إلى إهمال القضايا العربية والأممية. فمع هذا كله لم تختفِ القضية الفلسطينية من جدول نضال الشيوعي الذي دأب على أن «فصم الارتباط بالمستعمرين والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني، هما السبيل نحو السلام العربي - الإسرائيلي ولاعتراف الدول العربية بدولة إسرائيل»، بكلمات مُمثِّل الشيوعي الإسرائيلي في مؤتمر السلام في استوكهولم (644). حين عُقد مؤتمر باندونغ في نيسان/ أبريل 1955، منحه «الشيوعي» تأييده، بالضد من الحُكم الإسرائيلي.

كما تعاطف «الشيوعي» مع القوى الوطنية والتقدمية في الأردن، حين وجَّه إليها النظام الأردني ضربة موجِعة في ربيع 1957. وتناغم الشيوعي مع القوى الوطنية والقومية والتقدمية كلها في الوطن العربي، بتجريم مبدأ آيزنهاور، كما منح الحزب تأييده للوحدة المصرية - السورية، وإن انحاز إلى ملاحظات الأحزاب الشيوعية في كل من مصر وسورية والعراق، التي شدَّدت على ضرورة إنجاز الوحدة بأساليب ديمقراطية ومراعاة ظروف كل قُطر على حدة (645).

حين بدأت إسرائيل حملة محمومة ضد الاتحاد السوفياتي، وعَدّته «العدو الرقم واحد»، حتى إن وزير الخارجية الإسرائيلي، آنذاك، موشيه شاريت،

صرَّح ليومية صنداي تايمز اللندنية (كانون الثاني/يناير 1953) بأن «الحرب مع الاتحاد السوفياتي أقرب إلى الوقوع، من جولة ثانية مع الدول العربية، لذلك تُتَّخذ الإجراءات السريعة لإقامة قيادة المنطقة، وجعل مركز معركة الدفاع الغربي في الشرق الأوسط». وفي مناخ التحريض هذا، تم نسف السفارة السوفياتية في تل أبيب (9/2/1953)، ما دفع السوفيات إلى قطع علاقتهم الدبلوماسية مع إسرائيل. ووصلت الجرأة على الحق بشاريت إلى حد اتهام السوفيات بالمسؤولية عن المذابح التي نُظِّمت ضد اليهود في الحرب العالمية الثانية (646). وبعد يومين من نسف السفارة السوفياتية، رحَّب وزير الخارجية الأمريكي، جون فوستر دالاس، بإدخال إسرائيل في حلف الشرق الأوسط العدواني. ولعل من نافلة القول إن «الشيوعي» تصدّى، بجسارة، لتلك الحملة (647).

وبعد، فقد أنجز عرب 48، خلال السنوات الفاصلة ما بين النكبة و«النكسة»، الكثير (648):

- أحبطوا تجزئتهم إلى طوائف، وتحوَّلوا إلى جماهير متماسكة، قوميًا، متلاحمة، نضاليًا، ذات وعي، طبقي ووطني متنامٍ، وتفتُّح فكري، أغناه تزايد عدد المتعلمين والمثقفين والأكاديميين، ونشاطهم العلمي ونتاجهم الأدبي الغزير. أي إن الأقلية القومية العربية ما عادت «حَطَبًا مسفحًا»، كما أراد لها الصهيونيون؛ إذ فشلت سلطات الاضطهاد القومي في إغراق تلك الأقلية بالعدمية القومية؛

- ساهموا أيضًا بقسط وافر في التغييرات التي جرت على الخريطة السياسية، بسقوط «المخاتير» وبقايا أسياد الأرض ورؤساء الحمائل والعائلات وزعماء الطوائف؛

- ربطوا نضالهم من أجل حقوقهم القومية واليومية، مع نضالهم الوطني، والسلامي؛

- وحَّدوا جميع قواهم الشعبية والوطنية؛

- بلوَروا برنامجًا سياسيًا، اختزلوه في ثلاثة بنود: المساواة/الديمقراطية/السلام العادل والشامل؛

- قرَّروا التمايز، وحتى التناقض، بين المثقفين العرب المنتجين في إسرائيل، في المعارك الاجتماعية والقومية والسياسية التي احتدمت، في شتى المراحل التاريخية التي مرَّت بها البلاد، والمنطقة، والعالم. وقد حُسم هذا التمايُز والصراع في ألوان النتاج الثقافي ومضمونه؛ إذ غدا من سمات الثقافة

العربية في إسرائيل التغنّي بالأرض والتمسّك بها، انطلاقًا من أنها تمثّل الوجود العربي في البلاد، فضــلًا عن توليد الزخم الثوري؛

- زوَّد الحزب الشيوعي وصحافته (الاتحاد والجديد والغد والدرب) الجماهير العربية، خصوصًا النشء، بصفحات نيِّرة من التراث الثقافي العربي. وكانت تلك الصحف نافذة على الإنتاج الأدبي - الثقافي العربي ووسيلة إعلامية لاطّلاع قرّاء العربية على الثقافة الاشتراكية، في العالم الاشتراكي، والثقافة التقدُّمية، في العالم الرأسمالي؛

- أخفقت السلطات الإسرائيلية في محاولتها قطع الصلة بين الجماهير العربية وتراثها القومي الفلسطيني - العربي، بل نجح المنتجون المثقفون العرب في مد الجسور مع أشقائهم في المجتمعات العربية المحيطة. كما تخطّى الأدباء العرب الأزمة الاجتماعية - السياسية التي انفجرت في حرب حزيران/يونيو 1967، فانتهت مرحلة، وبدأت أخرى في حياة عرب 48.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

الفصل السادس

فــي قــطــاع غــزة

أغرقت النكبة قطاع غزة بالبَشَر، على ضيقه؛ فهو شريط ساحلي، طوله نحو 48 كلم، وعرضه 6 - 9 كلم، بما مساحته 365 ألف دونم، 20.6 في المئة من أراضي قضاء غزة، و1.35 في المئة من مجموع أراضي فلسطين.

تدفَّق إلى القطاع أكثر من مئتيْ ألف لاجئ، أُضيفوا إلى سكانه الأصليين؛ ففي عام 1952 وصل عدد سكان القطاع إلى 603294 نسمة، منهم 201173 لاجئًا، حيث وصلت الكثافة السكانية في القطاع إلى 920 شخصًا في الكيلومتر المربع الواحد (649). وقد أُتبع القطاع بالإدارة المصرية، غداة حرب 1948، واحتوى على بعض الصناعات الصغيرة (650).

أولًا: الأساس الاقتصادي - الاجتماعي

بعد أن غدا القطاع وديعة لدى مصر، أُلحق بالاقتصاد المصري، الأكثر تقدمًا. كما أدَّى تركُّز الجنود والموظفين المصريين ووكالة هيئة الأمم لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) وقوات الطوارئ الدولية (بعد حرب عام 1956) فيه، إلى استحداث سوق حرة وإلى نمو ملموس في التبادل التجاري الخارجي.

من ناحية أخرى، كان لتدفق اللاجئين المعدمين إلى القطاع، أثرُه الملحوظ في توسيع سوق اليد العاملة وخفض أجورها وتسهيل التطوُّر الرأسمالي في القطاع، حيث زادت نسبة الأرض المزروعة بنحو 50 في المئة، تقريبًا، بين عامي 1948 - 1949 و1959 - 1960، في حين زادت الأرض المزروعة بالري بنسبة 80 في المئة في الفترة نفسها (651). وتضاعفت أرض مزارع الموالح بنسبة 300 في المئة، تقريبًا، وقفزت إلى ما يقرب من 16 ضعفًا، في عام 1966 (652). وهذا دليل على مدى اتساع انتشار الأساليب والمنتوجات الزراعية التي تتطلب رأسمالًا مكثَّفًا، وارتباطًا حميمًا بسوق السلع.

عانى القطاع، ولا يزال، ضغطًا ملحوظًا في موارده الاقتصادية، الطبيعية وغير الطبيعية، فضــلًا عن فقره بالمواد الخام، ما جعل اعتماده الرئيس على الزراعة، على الرغم من ضعف خصوبة التربة هناك؛ ما ساهم في تفاقم الضائقة الاقتصادية. وقد بلغ مجموع الإنتاج الزراعي في القطاع، في عام 1953، نحو 61470 طنًا، وبلغ الدخل من الزراعة 974300 جنيه مصري، وأهم المحاصيل هي الحمضيات (5.4 في المئة من المساحة المزروعة)، والحبوب

(30.7 في المئة)، والفاكهة (11.1 في المئة)، وارتفعت المساحة المزروعة خضارًا إلى 52.8 في المئة (653).

في الأعوام الأولى للإدارة المصرية في القطاع، انكمشت الصناعة الحِرفية، خصوصًا صناعة النسيج، ثم ما لبث أن حلّ محلّها بعض الصناعات الكمالية للملابس الجاهزة، بأسماء وماركات أجنبية، وتضاعفت الواردات إلى أربعة أمثال، والصادرات إلى ثمانية أمثال، بين عامي 1950 و1961؛ فزادت ودائع البنوك حتى بلغت نحو 2.7 مليون جنيه في كانون الأول/ديسمبر 1961، إلى نحو 6.13 ملايين في كانون الأول/ديسمبر 1966، ووصل عدد المحلات التجارية إلى 10 آلاف محل (654). وكان لحصيلة الأموال التي حوَّلها الفلسطينيون المغتربون إلى القطاع دورٌ محوريٌ في تنشيط الاستثمار، خصوصًا في مجالات البناء والتجارة والزراعة الكثيفة الرأسمالية. في عام 1960، كان نصف القوة العاملة من الأهالي الأصليين مرتبطين بالزراعة، ووصلت البطالة بينهم إلى نحو 35 في المئة، وبين اللاجئين إلى نحو 83 في المئة (655). أما باقي اللاجئين، فكان نحو نصفهم من العمال، المهرة وشبه المهرة، في حين كان نصفهم الآخر من المهنيين والتجار والمزارعين. تجمَّعوا في مخيمات واسعة، وعاشت أقسام كبيرة منهم على المعونة المتواضعة من «وكالة الأونروا»، القائمة على حصص صغيرة من الطعام والوقود والملابس.

بيد أن هذه الأوضاع بالغة السوء، لم تكن لتمر من دون أن يُفيد البعض منها. فمنذ عام 1959 «لاحظت بعثة وزارة الشؤون الاجتماعية [المصرية] أن تشكيل الجمعيات التعاونية لا يخدم أصحاب المصالح الحقيقية في التعاون؛ من صغار الزرَّاع، وصغار الملَّاك. بل خضعت تلك الجمعيات، وأُديرت، لحساب كبار الملَّاك والمزارعين في المنطقة، ووُجّهت سياستها وخدماتها لصالحهم» (656).

في ما عدا قلة من كبار الملَّاك والتجار، غدا باقي الأهالي - لاجئون وسكان أصليون - على حافة المجاعة، خصوصًا السكان الأصليين الذين لم يتلقُّوا معونة من «الأونروا».

في عام 1955، انخفضت أجور العمال، المهرة ونصف المهرة، من 100 قرش يوميًا، إلى 30 قرشًا تقريبًا. وتدنّت أجور العمال غير المهرة، من 30 قرشًا إلى 10 قروش تقريبًا. وقامت الحكومة الأردنية بإجراء استقصاء، دلَّ على أن متوسط الأجر الشهري في مجال الزراعة، كان يساوي ما قيمته 17.5 دولارًا في عَمَّان، و12.6 في الخليل (الضفة الغربية)، و11.2 في قطاع غزة، للعمال غير المهرة (657). أي إن الأجور في القطاع كانت أشد انخفاضًا منها في أي منطقة في الأردن.

قضت السياسة الرسمية للإدارة المصرية بأن تنصبّ مشاريع التنمية الاقتصادية لخدمة الأهالي الأصليين تحديدًا، بحسبان اللاجئين مشكلة موقتة (658). ومع ذلك، فقد ربطت الروح الوطنية شعب القطاع بمصر العربية، أكثر مما ربطت الضفة الغربية بالأردن، الأمر الذي كان له دور في تخصيب مقاومة الاحتلال الإسرائيلي (1967).

بلغت حصيلة إيرادات الجمارك في قطاع غزة في عام 1965، 3634158 جنيهًا مصريًا، فضــلًا عن إجمالي ضريبة تصدير المنتوجات الزراعية التي بلغت 233947 جنيهًا. بينما بلغت المساحة المنزرعة نحو 130 ألف دونم، موزَّعة على نوعيْن: الحمضيات والخضروات والفاكهة. وتم تصدير 1507518 صندوقًا من الحمضيات في عام 1966 (659). أما المِلكية الزراعية، فتوزَّعت على النحو التالي:

- حيازات تقل عن 20 دونمًا (48 في المئة من الأرض)؛

- حيازات تقل عن 50 دونمًا (30 في المئة من الأرض)؛

- حيازات تقل عن 100 دونم (22 في المئة من الأرض).

تحت وطأة عزلة القطاع الجغرافية، غدت المبادرة الفردية والإعتبارات الآنية، دون متطلَّبات التنمية المديدة، الأساس للاستثمارات التي تركَّزت في مجال الزراعة، بينما لم تزد مساهمة الصناعة في الدخل القومي المحلي على 3.3 في المئة، في مقابل 26 في المئة للزراعة (660).

أما قطاع الصناعات، حِرفية ويدوية، فقام برؤوس أموال متواضعة لتلبية الحاجات الملحَّة للأهالي (الفخَّار؛ المطاحن؛ الغزْل؛ الجلود؛ منتوجات الألبان). وإن تدهورت هذه الحِرف وانخفض حجم الواردات من المواد الخام (661)، كما تراجع عدد المحال الصناعية وعدد العمال وحجم رأس المال المستثمر وقيمة الإنتاج السنوي (662).

كان عدد السجلات التجارية، عند إنشائها، نحو ألفيْ سجل، قفز في عام 1967، إلى ما يزيد على 4600 سجل. بينما لم يتجاوز عدد المستوردين 150 مستورِدًا، ارتفع إلى ما يزيد على الستمئة مستورِد (663).

ساهمت هجرة الأيدي العاملة إلى الخارج في رفع منسوب الأموال المتدفقة إلى القطاع، ما استحدث قدرة شرائية لافتة، وتطلَّب زيادة إنتاج مختلف السلع، لتلبية حاجات السوق الجديدة ودفع عجلة التجارة الخارجية، ناهيك بالتحويلات النقدية للعاملين في الخارج إلى القطاع. وأصبح قطاع غزة يُصدِّر بعض السلع إلى السوق المصرية، ما رفع نسبة الواردات وزاد تنوُّعها، وتفشَّت السوق السوداء لاستبدال العملة (664).

بلغ ما حصَّلته دائرة تسجيل الأراضي من رسوم التسجيل، خلال عام 1966، 90571 جنيهًا، بعد أن لم تكن تتجاوز، عشية العدوان الثلاثي، الثمانية آلاف جنيه، وجاء ذلك الصعود بتأثير الانتعاش الاقتصادي الذي ساد القطاع نتيجة تدفق رؤوس أموال المغتربين إليه (665).

منذ أوائل خمسينيات القرن العشرين، بقيت التجارة الخارجية للقطاع تعتمد على صادراته من الحمضيات، وغدا مُصدِّريها هم أنفسهم المستوردون، ما جعل كبار التجار يتحدَّرون من كبار الملَّاك (666).

بذا، استجدَّ الاحتكار التجاري، فاختلَّت العلاقة بين عرض النقود وعرض السلع، واستمر اطّراد التضخُّم، وبالتالي ارتفع مستوى المعيشة، ما امتص فائض الطلب النقدي على حساب ما يحصل عليه المواطن من سلع ضرورية؛ فخفَّت قدرة المستهلك الشرائية وتضاعفت أرباح التجار، في مقابل ارتفاع طفيف في الأجور. واستجابة للاحتجاج الشعبي، قرر المجلس التشريعي في القطاع (ربيع 1965)، تخصيص كمية من الحمضيات للسوق المحلية وتحديد تسعيرة مناسبة للسلع الاستهلاكية وتوفير السلع الضرورية وحصر تدفّق أموال العاملين في الخارج بالبنوك، وإنشاء الجمعيات التعاونية وسيطرة الإدارة المصرية على 25 في المئة من أموال الحمضيات المصدَّرة لمصلحة القطاع والخزينة العامة (667).

ترتَّب على تلك التطورات الاقتصادية كلها، تطوُّر طبقي اجتماعي طفيف؛ إذ بقيت العلاقات رهينة مجتمع زراعي شبه بدوي ومتخلِّف. وافتقرت البنية الطبقية إلى التجانس، في الطبقة أو الفئة الاجتماعية الواحدة، مع التمايز في ما بين الطبقات.

في عام 1953، وصل مجموع سكان غزة إلى 306272 نسمة، منهم 209194 لاجئًا، و97078 من السكان الأصليين. ومن مجموع السكان، كان ثمة 3579 عامــلًا (37.53 في المئة من مجموع العاملين)، منهم 1684 عملوا في الصناعة. وزاد عدد المحال التجارية، من نحو 2000 إلى 10000 محل، في المرحلة الممتدة ما بين عامي 1962 و1966 (668).

استمرت «الأونروا» في رعاية ثمانية مخيمات للاجئين، أقام فيها في عام 1957، نحو 123770 لاجئًا، يمثلون 56 في المئة من مجموع لاجئي القطاع، حيث أمدّت «الأونروا» نحو 75 في المئة منهم بالمعونات الغذائية (669).

بينما غدا التعليم طريقًا رئيسة للحراك الاجتماعي؛ حتى بلغ عدد الطلاب في المراحل التعليمية كلها (ابتدائية وإعدادية وثانوية) 98851 طالبًا وطالبة. وفي العام الدراسي 1965/1966، قُبِل في جامعات مصر 9642 طالبًا وطالبة،

أعفوا من رسوم التعليم (670)، وتعاظمت حركة الهجرة إلى الخارج، بحثًا عن فرص عمل.

في صيف 1962، وافقت الجمهورية العربية المتحدة على تعيين الخريجين من أبناء القطاع، من حمَلَة الشهادات المتوسطة، في مدارس «الجمهورية» (671).

في حزيران/يونيو 1950، أصدرت الأونروا تقريرًا، اتضح منه أن (672):

- 20 في المئة من اللاجئين قادر على إعالة نفسه؛

- 50 في المئة من اللاجئين غير قادر، على الإطلاق؛

- 30 في المئة بحاجة جزئية إلى المعونة.

لقد تركَّز النشاط التجاري الكبير في مدينتيْ غزة وخان يونس، فارتفعت أسعار الأراضي، باطراد، غداة «العدوان الثلاثي» والاحتلال الإسرائيلي الأول لقطاع غزة (2/11/1956 - 7/3/1957).

أما الطبقات والفئات الاجتماعية في القطاع، فتوزَّعت على النحو التالي (673):

- البرجوازية الزراعية: إلى جانب الصناعات الحِرفية والمهنية الصغيرة والتبادل التجاري الناشط، نسبيًا، ارتبط كبار التجار وكبار الملَّاك بالسوق الرأسمالية العالمية.

- البرجوازية الصناعية: عاد التخلُّف في قطاع غزة إلى افتقار القطاع إلى الإمكانات المالية ومصادر التمويل والمواد الخام، ناهيك بإحجام كبار التجار عن الاستثمار في المجال الصناعي وميلهم إلى الربح السهل السريع المأمول.

- البرجوازية التجارية: تسبَّبت النكبة بكساد التجارة إلى ما بعد العدوان الثلاثي، حين وفَّرت الإدارة المصرية تسهيلات ملموسة للتجارة الاستهلاكية التي يتم تصريفها في مصر، عبر «البِعاث» (674). ما جعل رئيس وزراء مصر في أواسط ستينيات القرن العشرين، علي صبري، يجأر بالشكوى بأن قطاع غزة غدا ثُقبًا في جسم الاقتصاد المصري. وحتى عام 1966، قفزت الواردات 348 مرة، والصادرات 505 مرات، وتضاعف عدد المحال التجارية خمس مرات (10000 محل تجاري). حتى إن أسبوعية آخر ساعة القاهرية، أطلقت على القسم التجاري من شارع عمر المختار في غزة «شارع المئة مليون جنيه».

- البرجوازية البيروقراطية: انتمى رؤساء البلديات في قطاع غزة إلى كبار الملّاك، من أبناء العائلات الكبيرة (الشوا؛ الريِّس؛ العلمي؛ الفرا)، وكذلك كبار موظفي الإدارة والبلديات، ومن ثم كبار مسؤولي «الاتحاد القومي» وأعضاء المجلس التشريعي. وقد استمرأت الإدارة المصرية باللعب على التناقضات بين تلك العائلات.

- البرجوازية المالية: نأى النشاط المصرفي بنفسه عن قطاعَي الزراعة والصناعة، مكتفيًا بدعم التجارة الخارجية. وبلغ حجم الودائع في البنوك الثلاثة (العربي؛ الأمة العربية؛ فلسطين) 650 ألف جنيه في عام 1960، بينما لم تصل جملة ودائع تلك البنوك إلى 215 مليون جنيه، وهي المبالغ الضرورية للنشاط التجاري.

- البرجوازية الصغيرة والفئات الوسطى: التي افتقرت إلى التجانس الاجتماعي. وقد كبر حجمها بسبب الانتشار الواسع للتعليم، وأضعف عدم التجانس ذاك دورها السياسي أيضًا. وتمثّلت بالموظفين والمدرِّسين وصغار الكسبة من أصحاب الحوانيت، إلى الأطباء والمحامين والصيدلانيين.

- الطبقة العاملة: تحدَّر قسمها الأكبر من فلاحي اللاجئين، فضــلًا عن العمال المهرة المدينيين الذين سبق لهم أن عملوا في الموانئ والمصانع والورش ومعسكرات الجيش البريطاني، وانخرطوا بعد النكبة في أعمال البناء ورصف الطرق ومشاريع الخدمات، بينما هاجر عدد كبير منهم إلى الخارج، بحثًا عن عمل.

- الفلاحون: طغى العمال الزراعيون على الطبقة الفلاحية. واتَّسعت مساحة الأراضي المزروعة من 37.32 في المئة من إجمالي مساحة القطاع في عام 1954، إلى 52.1 في المئة في عام 1966، في مقابل اتساع مساحة الأراضي المروية إلى 58 في المئة من إجمالي الأراضي المزروعة، وقُدِّرت قيمة إنتاج الحمضيات بـ 517154 جنيهًا في عام 1964.

ثانيًا: الحركة الوطنية

وضعت الظروف أبناء الشعب الفلسطيني في قطاع غزة في موقف شائك؛ فهم، من ناحية، يُدركون أن الحكم في مصر غالبًا ما عادل بين قضية اللاجئين وتحرير فلسطين، كمواد ملتهبة خطرة، ما أثار التعارض بين الشعب والحكم المعنييْن، ومن جهة أخرى دعت روح التضامن العربي ذاك الشعب إلى البحث عن أهدأ «الوسائل» وأكثرها سلاسة لحل ذاك التعارض، توحيدًا للصفوف ضد الاستعمار والصهيونية. وكانت ازدواجية النضال الفلسطيني - ولا تزال - السبب الرئيس للتعرُّجات التي مرّت بها الحركة الوطنية في قطاع غزة.

منذ البداية، لم يرد الحكم المَلكي في مصر ترك القيادة التقليدية للحركة الوطنية الفلسطينية تسقط، كما كان مصيرها الحتمي؛ فلم يرُد ذاك الحكم على «مؤتمر أريحا» إلّا بمجموعة لا تقل عنه تضليــلًا. ففي الرابع من أيلول/سبتمبر 1948، أعلن مرشد الإخوان المسلمين الشيخ حسن البنا عن تأييده تأسيس جيش من العرب الفلسطينيين وتأليف حكومة عربية فلسطينية، عمودها الفقري «الهيئة العربية العليا». وفي العشرين من الشهر نفسه، تكوَّنت في غزة «حكومة عموم فلسطين»، برئاسة أحمد حلمي باشا، واختير المفتي الحاج أمين الحسيني رئيسًا لمجلس وطني فلسطيني هزيل، عُقد في غزة (1/10/1948). وكان طبيعيًا أن يرفض الحكم الأردني الاعتراف بهذا التشكيل. كما أعلنت الولايات المتحدة - على لسان روبرت لوفيت (13/10/1948) - أنها لن تعترف بهذه الحكومة. وجمعت الحكومة المصرية مؤتمرًا عربيًا في القاهرة (11/12/1948)، تُليت فيه رسالة من الملك فاروق، أكد فيها أن قرارات مؤتمر أريحا «لا تمثل إرادة الشعب الفلسطيني». لكن هذه الحكومة لم تعش طويــلًا، وسجلت جامعة الدول العربية نهايتها في عام 1952؛ حينما قررت «إعادة تنظيم الشعب الفلسطيني»؛ ومع ذلك، بقيت الهيئة تستيقظ بين الحين والآخر، إلى أن وضع الحاج أمين الحسيني يده في يد الملك حسين ضد الحركة الوطنية الفلسطينية في عام 1966 (675).

في هذه الأثناء، انبثقت في مخيمات اللاجئين تنظيمات، بعضها عابر، والآخر قصير العُمر؛ ففي حزيران/يونيو 1949 تقدَّم مندوبون عن اللاجئين إلى جامعة الدول العربية، متمنين أن تسمح لهم الحكومة المصرية بالعمل حتى يكسبوا وسائل معيشتهم. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 1950، اجتمع مؤتمر لمندوبي اللاجئين في سورية ولبنان، انتخب لجنة تنفيذية، قررت مقاطعة الأونروا وتنظيم المقاومة الناشطة لإجراءاتها، مع الزحف إلى الأراضي المحتلة، إذا لم تقم الأمم المتحدة بإعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم. وعلى الرغم من أن هذه القرارات لم تجد طريقها إلى التنفيذ، فإنها عبَّرت عن مطالب اللاجئين الفلسطينيين وطموحهم الوطني (676).

منذ النكبة، نشطت «عصبة التحرر الوطني» اليسارية في مخيمات اللاجئين، وحمَّلت منشوراتها الغرب الاستعماري مسؤولية ما آلت إليه أحوال الشعب الفلسطيني، وطالبت بالعودة والتعويض وإقامة دولة فلسطينية عربية مستقلة (677). لذا، لم يكن غريبًا أن يشن النظام الملكي حملة اعتقالات واسعة ضد قياداتها وكوادرها وأعضائها (كانون الأول/ديسمبر 1948 وتموز/يوليو 1949 وآذار/مارس 1951 وآب/أغسطس 1952، وشملت الاعتقالات زهاء مئة وخمسين يساريًا، بينما توسَّع النظام الناصري في اعتقال الشيوعيين (صيف 1952 ربيع 1955 وربيع وصيف 1959)، حيث شمل عددًا مقاربًا لمعتقلي العهد الملكي.

نظم الحزب الشيوعي في قطاع غزة - الذي خلف العصبة منذ صيف 1953 - مقاومة عنيدة لمشروع سيناء لتوطين اللاجئين، المتفق عليه بين الأونروا والحكومة المصرية (حزيران/يونيو 1953)، وفيه تعهدت القاهرة بإيصال مياه النيل إلى سيناء لريّ ألفيْ فدان فيها، وتوطين ما بين 50 و60 ألف لاجئ هناك (678).

في عام 1954، تم استقصاء لمواقف اللاجئين، بيَّن مدى صمودهم وإصرارهم، على الرغم من مرور ستة أعوام على النكبة (679)؛ إذ سجل رفضهم محاولات عربية شتى لتسوية قضيتهم على أساس التوطين، فضـلًا عن استعداد أغلبيتهم لقبول إسرائيل، أو دولة عربية - يهودية، بشروط معيّنة، أما الأقلية في فلسطين المحتلة، فمالت إلى حل الدولتيْن، عربية ويهودية، على أساس تخلّي الثانية عن الصهيونية تمامًا. وبيَّنت هذه النتائج استمرار اللاجئين على موقفهم من قضيتهم الوطنية بصورة أساسية (680).

على أن «مشروع سيناء» (681) قبرته انتفاضة شعبية اندلعت في قطاع غزة، بقيادة تحالف شيوعي - إخواني يتيم، على مدى الأيام الثلاثة الأولى من آذار/ مارس 1955، احتجاجًا على عدوان عسكري إسرائيلي على بئر الصفا ومنطقة البوليس الحربي، في ضواحي مدينة غزة، في 28/2/1955، ذهب ضحيته 39 جنديًا مصريًا وفلسطينيًا وسودانيًا (682). ولم تتوقف تلك الانتفاضة إلّا بعد أن سقط فيها عدد مساوٍ، تقريبًا، من عدد شهداء الهجمة الإسرائيلية، عندها استجاب جمال عبد الناصر، لفظيًا، عبر حاكم مدينة غزة الإداري، البكباشي (المقدم) سعد حمزة، لمطالب الانتفاضة كلها التي تضمنت: (1) إلغاء «مشروع سيناء»؛ (2) تسليح القطاع وتحصينه وتدريب أهله؛ (3) وإشاعة الحريات الديمقراطية في القطاع.

لم يُنفِّذ عبد الناصر المطلبيْن الأوليْن فحسب، بل زاد عليهما إنشاء «الكتيبة 141 فدائيون»، وأوكل قيادتها إلى مدير الاستخبارات الحربية المصرية في قطاع غزة، البكباشي (المقدم) مصطفى حافظ، وضمَّت نحو سبعمئة من الفدائيين الفلسطينيين، ممن أخرجهم حافظ من السجون المصرية، وحدَّد لكل منهم تسع جنيهات شهريًا، إضافة إلى علاوة - على كل عملية فدائية - بعد أن كانوا يقضون سنوات سجنهم بتهمة «التسلُّل» إلى وطنهم المغتَصب! وألحقت هذه الكتيبة خلال بضعة أسابيع (25/8/1955 - 22/1/1956) بإسرائيل خسائر بشرية فادحة (نحو 1400 قتيل) (683)، هزَّت المشروع الصهيوني من جذوره؛ وكانت ضمن المحفِّزات التي سرَّعت في ظهور حركة المقاومة الفلسطينية المعاصرة، كما عجَّلت تلك الانتفاضة بانعطاف عبد الناصر نحو المشروع القومي التقدمي، بعقده «صفقة الأسلحة التشيكية» في خريف العام نفسه، الأمر الذي استنكرته الإدارة الأمريكية، فردّ عبد الناصر بعقده

صفقة ثانية؛ هنا غيَّرت الإدارة الأمريكية تكتيكاتها في التعامل مع نظامه، إلى محاولة احتوائه؛ وعرضت عليه تمويل السد العالي، وفي إثرها جاء كل من «البنك الدولي» وحكومة لندن، إلَّا أن الثلاثة سحبوا عروضهم بمجرد اعتراف عبد الناصر بالصين الشعبية (أيار/مايو 1956)، الأمر الذي كانت الإدارة الأمريكية تؤثِّمه وتُعاقب عليه. وكانت مصر أول دولة عربية وأفريقية تُقدم على هذا التحدي لواشنطن. وبعدها كرَّت السُبحة، فأعلن عبد الناصر تأميم قناة السويس (26/7/1956). وردت لندن وباريس وتل أبيب، بشنِّ «العدوان الثلاثي» على مصر وقطاع غزة (29 تشرين الأول/أكتوبر 1956)، الذي أخفق في تحقيق أهدافه، فانسحبت القوات البريطانية والفرنسية والإسرائيلية من بورسعيد وجزء كبير من سيناء (23/12/1956)، وفي 7/3/1957 من قطاع غزة. بينما بقي واحد وعشرون مناضــلًا فلسطينيًا، معظمهم من الشيوعيين وواحد من الإخوان (684)، رهن الاعتقال في مصر، عقابًا لهم على ما ردَّدوه من هتافات ضد حكم عبد الناصر، في الوقت الذي أفرغت المعتقلات في مصر، تمامًا، من المعتقلين، في العيد الرابع لثورة تموز/يوليو 1952 (23/7/1956). أما المطلب الثالث للانتفاضة، فلم يُعره عبد الناصر أدنى اهتمام؛ إذ كيف له أن يُشيع الحريات في قطاع غزة الذي سمّته الحكومة المصرية «المناطق الخاضعة لرقابة القوات المصرية» ووضعته تحت نير الأحكام العرفية نحو تسعة عشر عامًا كاملة (1948 - 1967).

إبان الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة (2/11/1956 - 7/3/1957) نظَّم الشيوعيون الجبهة الوطنية، بينما رفض البعث والإخوان التحالف مع الشيوعيين؛ لأن مشروع برنامج التحالف الذي تقدّم به الشيوعيون، نصَّ على أن نضال الشعب الفلسطيني يعتمد على قواه الوطنية، وعلى القوى الوطنية والتقدمية العربية، وعلى قوى السلام والحرية في العالم، فضــلًا عن «الشرفاء داخل إسرائيل» (685)، بينما تحالف البعث والإخوان في «جبهة المقاومة الشعبية».

توالى وصول ضباط الثورة المصرية إلى قطاع غزة في المناسبات الوطنية الفلسطينية؛ فوصله أنور السادات (رئيس مجلس الأمة المصري) في 14/3/1958، لمناسبة الاحتفال بالذكرى الأولى لعودة الإدارة المصرية إلى قطاع غزة. وفي هذه المناسبة، أعلن السادات عن قيام مجلس تشريعي في القطاع، تُعَيِّن أعضاءه الإدارة العسكرية المصرية في القطاع. وفي الذكرى الحادية عشرة لنكبة فلسطين، وصل إلى مدينة غزة حسين الشافعي (عضو مجلس الرئاسة في الجمهورية العربية المتحدة)، وألقى خطبة في ستاد اليرموك، في مدينة غزة (15/5/1959)، أعلن فيها عن قيام ما يُشبه حكومة فلسطينية، معظم أعضائها من مؤيدي الإدارة المصرية في القطاع (686). وفي الخطبة نفسها، أعلن الشافعي، إطلاق صفة «العائدون» على اللاجئين

الفلسطينيين، وردّ عبد الكريم قاسم (الرئيس العراقي) بإطلاق تسمية «عُدنا» على اللاجئين أنفسهم!

لم يَسْلم قطاع غزة من تداعيات الصراع المصري - الأردني الذي انفجر منذ ربيع 1957. فقد أراد سعدي سعيد الشوا توظيف هذا الصراع لحساب خصومة آل الشوا مع الإدارة المصرية في القطاع، التي كانت قد أقدمت على اعتقال شقيق الشوا، رشدي، في صيف 1957، لقبوله ترؤس بلدية غزة بقرار من الاحتلال الإسرائيلي. ورتّب سعدي الشوا مع الاستخبارات الأردنية لانقلاب فى قطاع غزة. وقضت خطة الانقلاب بتوزيع منشورات ضد حكم عبد الناصر، ممهورة بتوقيع «الحزب الشيوعي الفلسطيني في قطاع غزة». وهنا تُسارع أجهزة الأمن المصرية - من دون تروٍّ أو تدقيق، كعادتها - إلى اعتقال شيوعيي القطاع، ما يُزيحهم من أمام الانقلاب ويسهِّل مهمة الانقلابيين الذين سيستعينون بجماعة الإخوان. لكن أمر مشروع الانقلاب سرعان ما انكشف، وعُقدت محكمة عسكرية في مدرسة فلسطين الثانوية في غزة، في نيسان/ أبريل 1958، ترأسها العقيد كمال المهدي حميدة، وترافع فيها النائب العام أحمد فؤاد جنينة، وأصدرت المحكمة حكمها بالسجن المؤبد على سعدي الشوا. بينما تم اعتقال بعض رجال شقيقه، إضافة إلى أحد رموز الإخوان في القطاع، الحاج صادق المزيني (687). وانتقل حميدة، مباشرةً، إلى موقع رئيس مديرية الداخلية والأمن العام، في قطاع غزة، نائبًا لحاكمه العام.

حين قامت الوحدة بين مصر وسورية وتشكلت «الجمهورية العربية المتحدة» (22/2/1958)، وأصرَّ «الشيوعي السوري» على إضفاء الديمقراطية على تلك الوحدة، وبعده، نسج «الشيوعي المصري» على المنوال نفسه، حيّا «الشيوعي في قطاع غزة» تلك الوحدة وطالب بجعل فلسطين «الإقليم الأوسط» (ما دامت مصر «الإقليم الجنوبي» وسورية «الإقليم الشمالي»)، حتى يصبح تحرير فلسطين مهمة الدولة الوليدة. ومع ذلك، احتدم الصراع بين ثورة عام 1958 العراقية والنظام الناصري، حين أصرَّ الثاني على دخول العراق في وحدة اندماجية فورية مع «العربية المتحدة»، بينما اقترح نظام ثورة 14 تموز/يوليو إقامة اتحاد فدرالي بينهما، مراعاة للفروق الاقتصادية والاجتماعية، وصولًا إلى تلك الوحدة الفورية الاندماجية. هنا تم اعتقال واحد وثلاثين نسبتهم الغالبة من قيادة «الشيوعي الفلسطيني بقطاع غزة» وكوادره، على موجتيْن (23/4 و10/8/1959)، بتهمة جائرة، عجيبة، غريبة، هي «معاداة الوحدة».

بينما تمثلت المفارقة الثانية في أن التيار القومي في العراق، الذي قاوم الدعوة الفدرالية، بقي مُصرًّا على الوحدة الفورية الاندماجية، ولم ينفِّذ ما «ناضل» من أجله، بعد إسقاط حكم عبد الكريم قاسم - باستعانة البعث

بالأمريكان - بذل «البعث» قصارى جهده في سبيل عدم إقامة أي من «الوحدة» أو «الفدرالية». وحين تمكَّن الناصري، عبد السلام عارف، من إسقاط البعث في 18/11/1963، بعد تسعة شهور من إسقاط قاسم (8/2/1963)، نسج عارف على منوال البعث، ما أكد عدم صدقية معارضي الفدرالية. والأنكى، أنه ما إن عاد البعث إلى السلطة في العراق (17/7/1968)، حتى انفجر العداء الشرس بينه وبين البعث في سورية.

في شباط/فبراير 1958، أصدر الحاكم العام لقطاع غزة، الفريق محمد حسن عبد اللطيف، قراره القاضي بتشكيل المجلس التشريعي في القطاع، اعتمادًا على قرار كان مجلس الوزراء المصري قد أصدره في 11/5/1955. على أن يتكوَّن المجلس من ثلاثين عضوًا، برئاسة الحاكم العام، وعضوية أعضاء المجلس التنفيذي (8 رؤساء مديريات)، إضافة إلى رئيس بلدية غزة وثلاثة يختارهم المجلس البلدي من بين أعضائه، ورئيس بلدية خان يونس وعضويْن من المجلس البلدي، إلى عضو واحد من كل مجلس قروي (رفح، دير البلح، جباليا)، وأربعة أعضاء يختارهم المجلس التنفيذي من بين اللاجئين و7 من المواطنين (688).

في أواخر الخمسينيات، مدَّ عبد الناصر تجربة «الاتحاد القومي» (689) من مصر إلى سورية، ثم إلى التجمعات الفلسطينية في كل من مصر وسورية وقطاع غزة. فقد طُرحت فكرة هذا الاتحاد في مؤتمر وطني، عُقد على استاد اليرموك، في مدينة غزة، في آذار/مارس 1959، لمناسبة الذكرى الثانية للانسحاب الإسرائيلي. وأصدر المؤتمر قرارًا، تضمَّن تكوين اتحاد قومي عربي فلسطيني، يعمل على تنظيم أبناء فلسطين. وتم استكمال تشكيلات هذا الاتحاد في 6 آذار/مارس 1955، بعد أن عيَّن الحاكم العام للقطاع أعضاء اللجنة التنفيذية العليا (الموقتة) للاتحاد القومي، وضمَّت خمسة عشر عضوًا، نسبتهم الغالبة من الموالين للإدارة المصرية (690). ولم يكن مستهجنًا أن يكون مصير هذا الاتحاد في المجال الفلسطيني، على غرار نظيره في مصر وسورية؛ إذ وُلد «ميتًا» أينما حلَّ.

في آذار/مارس 1962، صدر في القاهرة قرار جمهوري، تضَّمن النظام الدستوري لقطاع غزة، فأصدر الحاكم العام للقطاع قرارًا قضى بتشكيل المجلس التشريعي (أيار/مايو 1962) من 40 عضوًا، 8 منهم أعضاء المجلس التنفيذي، و22 عضوًا ينتخبهم أعضاء اللجان المحلية، المنتخبون في الاتحاد القومي من بينهم، و10 أعضاء يختارهم الحاكم العام «من ذوي الكفاءة». وكان أول انعقاد للمجلس في دورته العادية في 23/6/1962 (691).

في العرض العسكري لمناسبة ذكرى 23 تموز/يوليو في القاهرة (1960)، ظهر تشكيل من الجنود الفلسطينيين الذين جرى تدريبهم في قطاع غزة.

وفي نيسان/أبريل 1961، بلور الاتحاد القومي الفلسطيني في سورية مشروعًا عمليًا «لتعبئة الفلسطينيين في جيش واحد»، عارضه رئيس المجلس التنفيذي في الإقليم السوري عبد الحميد السراج (تموز/يوليو 1961) (692).

بيَّنت هذه التناقضات مدى تردُّد الحكومة المصرية أمام الأساليب المختلفة لاحتواء البذور الأولى لتحرُّك فلسطيني، وخوف تلك الحكومة من أن يتحوّل هذا التحرك إلى حركة جماهيرية تحررية واسعة، خصوصًا أن الاتحاد القومي الفلسطيني في سورية أعلن عن نيّته الاتصال بشقيقه في قطاع غزة؛ بغية توحيد الصفوف (تموز/يوليو 1961).

حينئذ، ظهر من يدعو إلى إخضاع التحرُّك السياسي الفلسطيني للدول العربية، ودعت «الهيئة العربية العليا»، من بيروت، الدول العربية إلى إنهاء خلافاتها (أيار/مايو 1960)، في الوقت الذي صرح مدير المكتب العربي الفلسطيني في نيويورك (تابع للهيئة)، عزت طنُّوس، بأن العمل من أجل إبراز الكيان الفلسطيني يجب أن يتم بالتعاون مع الدول العربية كلها، وبالحفاظ على الكيان الأردني؛ في سبيل خلق لسان حال يُعبِّر، وبشكل خاص أمام الأمم المتحدة (حزيران/يونيو 1961). وفي أيلول/سبتمبر 1961، وجَّه رئيس الاتحاد القومي الفلسطيني في سورية، أسامة النقيب، نداءً إلى الدول العربية، كي تُقيم كيانًا فلسطينيًا، تنفيذًا لقرارات جامعة الدول العربية. بينما دفعت الطبيعة المتفجِّرة للقضية الفلسطينية إلى التحرُّك الذي اشتد، ما دفع الهيئة العربية العليا إلى الاحتجاج على الرئيس الأمريكي، لمساندة الإدارة الأمريكية إسرائيل (693)!

اللافت أن الحكومة المصرية تجاهلت الهيئة تمامًا، حتى في حق الأخيرة بمنح الفلسطينيين وثائق سفر، وتولّت الحكومة المصرية منح وثائق سفر لأهالي القطاع (694).

مع توالي اقتراحات الحكميْن المصري والعراقي بين عامَيْ 1959 و1961، بضرورة إحياء الكيان الفلسطيني على يد جامعة الدول العربية، احتدم نقاش في قطاع غزة؛ فبينما دعا حيدر عبد الشافي (وطني ديمقراطي) وفتحي البلعاوي (إخوان)، بضرورة ارتقاء الكيان المنتظر «فوق مستوى الخلافات العربية»، واتخذا من صحيفة غزة غير الدورية منبرًا لدعوتهما، تمسّك الموالون للإدارة المصرية (أبرزهم زهير الريس وجمال الصوراني) بضرورة الانخراط في هذه الخلافات، على أن ينحاز الكيان المنتظر إلى الطرف العربي التقدمي. واتخذ الأخيرون من صحيفة الرقيب الغزية غير الدورية منبرًا لدعوتهم. هنا تدخّل كاتب هذه السطور (يساري) على صفحات الصراحة الغزية غير الدورية أيضًا، وكتب مطالبًا الطرفين بانتظار قيام الكيان، حتى

يدبِّر أمره بنفسه، فلا نشتري السرج قبل الحصان. وتوقف الحوار عند هذا الحد.

حين خرجت منظمة التحرير الفلسطينية إلى الوجود، كان بين أعضاء لجنتها التنفيذية الأولى ثلاثة أعضاء من قطاع غزة، هم: حيدر عبد الشافي وقُصيّ العبادلة وفاروق الحسيني، من 14عضوًا هم مجموع أعضاء اللجنة، فضــلًا عن رئيسها. وفي الدورة الثانية للمجلس الوطني (القاهرة، 30/5 - 4/6/1965)، حلَّ جمال الصوراني، وحده، من بين أبناء القطاع في تنفيذية المنظمة، وفي الدورة الثالثة للمجلس (غزة، 20 - 24/5/1966)، استمر الصوراني، وأضيف إليه مجدي أبو رمضان غداة «النكسة». بعد أن كان قد صدر «قانون التجنيد»، في آذار/مارس 1965 الذي كان المجلس التشريعي في القطاع قد اقترحه وصادق عليه الحاكم العام (695).

دعت المنظمة إلى عقد المؤتمر الأول للاتحاد العام لعمال فلسطين في مدينة غزة، وعُقد فــعــلًا بين 14 و17/4/1965. بينما عُقد في مدينة القدس، أول مؤتمر للمرأة الفلسطينية (15 - 20/7/1965). وفي السياق نفسه عقد في مدينة غزة، المؤتمر الأول للأدباء والكتّاب الفلسطينيين (29/11 - 3/12/1966) (696).

شهدت الأسابيع القليلة التالية لبدء المنظمة عملها، صراعًا محتدمًا بين فرع حركة القوميين العرب في القطاع والشيوعي، فقد استفز ذاك الفرع وصول اليساري حيدر عبد الشافي إلى موقعه ذاك، ووصل الصراع إلى ذروته خلال الاحتفال بـ«عيد النصر» (23/12/1964) (697). وخمد، موقتًا، قبل أن يستعر من جديد لمناسبة انتخابات قيادة «التنظيم الشعبي» لمنظمة التحرير، وفيها رشّح القوميون العرب أحد كوادرهم (يونس الجرو) في مقابل حيدر عبد الشافي، لقيادة التنظيم في مدينة غزة، ففاز الأول، بعد أن كان القيادي البارز في حركة القوميين العرب، وديع حداد، قد حضر، خصيصًا من بيروت لهذا الغرض، وأبلغ عبد الشافي بأن القوميين سيمنحونه أصواتهم، لكن حداد لم يفِ بوعده وغدر بعبد الشافي. وفي الجولة الأخيرة لاختيار رأس «التنظيم» في قطاع غزة، فاز عبد الشافي على مرشح القوميين، محمد شعبان أيوب. وانزعج الشقيري من نجاح عبد الشافي، فأصدر الأول فرمانًا، قضى بإخضاع كل فرع «تنظيم» لمدير مكتب المنظمة في القُطر المعني. وهكذا، تلقى «التنظيم الشعبي» كله الضربة القاضية.

في هذه الأثناء، شنَّت أجهزة الأمن المصرية حملتيْ اعتقال، لأيام، ضد المشتبه بانتمائهم إلى حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح»، كانت آخرها، بعد يوميْن من الاعتداء الإسرائيلي على قرية السموع في الضفة الغربية (13/12/1966).

وبعد، فقد كان منطقيًا أن تُولد فكرة العمل الفدائي الفلسطيني المعاصر في قطاع غزة، وفي أوساط الإخوان بالذات؛ التي لم تطاولها حملة الاعتقالات التي طاولت الجماعة في مصر (خريف 1954) بعد اتهامها بمحاولة اغتيال عبد الناصر. وقد تحوَّلت الجماعة في قطاع غزة إلى العمل السري، وإن غادرها جميع أعضاء القيادة الإخوانية، بل إن رأس تلك القيادة، الشيخ عمر صوَّان، استنكر أعمال الإخوان في مصر، فأبقته الحكومة المصرية على رأس بلدية مدينة غزة، مكافأة له. وقد تحوَّل الإخوان إلى العمل السري، وما عاد يهمهم إحراج النظام الناصري، وقد خبر أعضاء من الجماعة أهمية العمل السياسي الإئتلافي، في روابط الطلاب الفلسطينيين عمومًا، وفي رابطة القاهرة، على نحو خاص، الأمر الذي تعزَّز في تجربة «جبهة المقاومة الشعبية». بعد أن كانت الضربات الموجعة التي كالتها «الكتيبة 141 فدائيون» لإسرائيل، قد أكدت لجميع الفلسطينيين إمكان إيلام إسرائيل وهزِّ مشروعها الاستعماري.

لقد وجد هذا التحرك الجديد كله تعبيرًا أدبيًا عنه، خصوصًا في الشعر الذي نظمه معين بسيسو وهارون هاشم رشيد وكمال ناصر وأبو سلمى (عبد الكريم الكرمي) وفدوى طوقان وغيرهم، ممن وصفوا آلام اللاجئين وآمالهم في العودة.

ثالثًا: الميلاد الجديد للكيان

ما كان لهزيمة الجيوش العربية في الحرب العربية - الإسرائيلية الأولى (1948)، إلّا أن تعصف بالبنى العربية الفلسطينية كلها: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والنقابية؛ وزاد الطين بِلّة، أن محاولات الفلسطينيين المتعاقبة لبلورة كيان سياسي لهم، ووجهت بمقاومة رسمية عربية شرسة، حرمت الشعب الفلسطيني من نتائج هذه المحاولات، ردحًا من زمن.

هذه الهيئة العربية العليا لفلسطين تُقرر إنشاء «حكومة فلسطينية»، بمجرد انسحاب القوات البريطانية من فلسطين، المقرَّر في 15/5/1948؛ وكانت هذه الحكومة المقترحة بمنزلة الإطار الدستوري الذي يسُدُّ الفراغ الناتج من ذاك الانسحاب. وهو مشروع اقترحه على مجلس جامعة الدول العربية (عاليه، 7/10/1947) الحاج أمين الحسيني، رأس الحركة الوطنية الفلسطينية، آنذاك، من دون أن تُوجَّه إليه الدعوة لحضور المجلس المذكور، حتى إن مجرد حضوره وُوجه بمعارضة ممثلَي الأردن والعراق اللذيْن رفضا اقتراحه، «بدعوى أن زعامته ستُواجَه بمعارضة واسعة النطاق في العالم» (698).

مرة أُخرى، جدَّدت «الهيئة العربية العليا» أمام اللجنة السياسية للجامعة (8/7/1948) مطالبتها بـ«إنشاء حكومة، تكون مسؤولة أمام مجلس وطني، يمثِّل البلاد، على قدر المستطاع، بالنسبة للظروف السائدة». غير أن اللجنة

السياسية لم تأخذ بهذا الاقتراح، بل توصَّلت إلى إقرار مشروع لإقامة إدارة مدنية موقتة، أعلن عنه في العاشر من الشهر نفسه، وقد حَدَّدت المادة الأولى من المشروع طبيعة هذه الإدارة غير السياسية؛ لذا، لم تُدرج ضمن صلاحيات المجلس الشؤون العسكرية أو العلاقات الخارجية، ما جرَّد المجلس من أدنى درجات الاستقلالية (699).

تصدَّت الدول العربية لـلهيئة في قرارها ذاك؛ في مقابل بديل قدمته اللجنة السياسية للجامعة، تمثَّل بإدارة مدنية موقتة في كل مدينة وقرية فلسطينية. إلّا أن هذا البديل لم يتعد الحبر على الورق، بذرائع واهية. فتحركت الهيئة من جديد، بعد هزيمة الجيوش العربية، لتشكيل حكومة انبثقت، فعـلًا من المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد في مدينة غزة، في 1/10/1948. وقد وُوجه المشروع بمعارضة شديدة من الملك عبد الله الذي كان قد سحب اعترافه بـالهيئة العربية العليا لحظة دخول القوات الأردنية فلسطين (15/5/1948). وترافق ذلك مع حملة إعلامية أردنية في المناطق العربية من فلسطين، كما أخذت الصحف هناك تنشر مئات البرقيات الاستنكارية، ضد نشاط الهيئة (700).

على أن الاتصالات بين الهيئة واللجنة السياسية للجامعة، أسفرت عن الأخذ بفكرة «الحكومة»؛ إذ اكتفت اللجنة بإقرار وجاهة الفكرة ومشروعيتها وضرورتها.

على هذا الأساس، اجتمعت الإدارة المدنية الموقتة (غزة، 22/9/1948) وقررت اعتبار نفسها حكومة للبلاد، باسم «حكومة عموم فلسطين». ورؤي أن يُؤلَّف المجلس الوطني من الشخصيات والهيئات ذات الصفة التمثيلية، «وبذلك يُضمن قيام مجلس يكون أقرب إلى تمثيل الأمة في الحالات الطارئة الحالية». وبناءً عليه، وجَّه رئيس حكومة عموم فلسطين، أحمد حلمي عبد الباقي باشا، الدعوة إلى الشخصيات والهيئات الفلسطينية (701). وبلغ عدد بطاقات الدعوة 151 بطاقة، وأبلغ عبد الباقي الحكومات العربية والجامعة بأمر تشكيل الحكومة (702).

عقد المجلس الوطني اجتماعه الأول في مدينة غزة (30/9/1948)، بحضور 85 شخصًا، وارتفع العدد في اليوم التالي إلى 97. ووصف الحسيني الاجتماع بأنه «يُعيد إحياء كياننا الذي دمَّرته يد الظلم والعدوان». وفي اليوم التالي للمؤتمر، أصدر المؤتمرون «إعلان استقلال فلسطين»، وأقرّ المجلس «النظام المؤقت لحكومة عموم فلسطين» من ثماني عشرة مادة، وبموجبه أصبح الحاج أمين الحسيني - الذي كان قد انتُخب رئيسًا للمجلس الوطني - رئيسًا للمجلس الأعلى، كما منح المجلس الوزارة ثقته، بأكثرية 64 صوتًا، في

مقابل 8 ضدها، و11 طالبوا بتأجيل طرح الثقة إلى ما بعد مناقشة النظام (703). وكان منح الثقة بموجب برنامج عمل، تقدمت به الحكومة (704).

وُوجهت حكومة عموم فلسطين بحملة دعاوية مضادة قوية من ملك الأردن عبد الله بن الحسين الذي عمد إلى محاولة قطع الطريق على قيام دولة عربية مستقلة في الأراضي الفلسطينية التي بقيت في أيدي العرب؛ بعقد مؤتمر فلسطيني موازٍ ومضاد في عمَّان، ترأسه أحد رموز الثورة المضادة في فلسطين، هو الشيخ سليمان التاجي الفاروقي، وكانت لجنة المؤتمر التحضيرية قد تكوَّنت من الشيخ سعد الدين العلمي وعجَّاج نويهض وحكمت التاجي الفاروقي والشيخ مصطفى الأنصاري وعزت كرزوُن، فضــلًا عن الشيخ الفاروقي. وعُقد المؤتمر في يوم عقد مؤتمر غزة نفسه، وأنكر المؤتمر الأول على مؤتمر غزة تمثيل الشعب الفلسطيني، وفوَّض مؤتمر عمَّان الملك عبد الله تفوّيضًا «تامًّا مطلقًا»، في أن يتحدث باسم أبناء الشعب الفلسطيني ويفاوض عنهم ويعالج مشكلاتهم «بالشكل الذي يراه مناسبًا» (705). وتبع مؤتمر عمّان مؤتمر أريحا (1/12/1948) الذي ترأسه رمز آخر من الثورة المضادة، هو رئيس بلدية الخليل آنذاك الشيخ محمد علي الجعبري (706)؛ وبايع مؤتمر أريحا عبد الله بن الحسين ملكًا على فلسطين. وأُتبع هذا المؤتمر بمؤتمر ثالث في رام الله بعد أيام (26/12)، عزَّز مقررات المؤتمرَيْن السابقيْن. ومع ذلك، فإن «حكومة عموم فلسطين» نالت اعتراف الحكومات العربية كلها، ما عدا الحكم الأردني (707).

تداعت القوى والشخصيات القومية والوطنية إلى عقد مؤتمر «عروبة القدس»، بدعم من حاكم القدس العسكري، عبد الله التل، وأكد المؤتمر عروبة فلسطين كلها، لكن ميزان القوى في الأردن لم يسمح لهذا التأكيد أن يرى النور (708).

فجأة، أقدمت السلطات المصرية على نقل رأس الهيئة الحاج أمين الحسيني من غزة، مخفورًا، إلى القاهرة؛ وأُجبر أعضاء من المجلس الوطني الفلسطيني على مغادرة قطاع غزة إلى القاهرة؛ وأُودعت «الحكومة» في شقة صغيرة في وسط القاهرة (33 شارع جواد حسني)، وحُرمت من التحرُّك أو العمل؛ بينما اقتصر دور رئيسها على مجرد تمثيل فلسطين في جامعة الدول العربية، بما لا يُقدِّم أو يؤخِّر. كما رفضت الأمم المتحدة الاعتراف بحكومة عموم فلسطين، ما جعل الأخيرة كأنها لم تكن.

لقد جاءت ولادة «حكومة عموم فلسطين» بعد فوات الأوان، كما وُوجهت بمعارضة رسمية عربية شرسة، تولّاها الملك عبد الله الذي كان يطمح إلى إقامة مشروعه لسوريا الكبرى (709)، الذي كان أطلقه في عام 1937، ووصلت إجراءاته في مواجهة «حكومة عموم فلسطين» إلى غايتها

الدستورية، بإجراء الانتخابات النيابية في الضفتيْن (11/4/1950) التي كرَّست السيادة الأردنية على الضفة الغربية. وسرعان ما انهالت الاعتراضات المصرية والسعودية على الإجراء الأردني الذي باركته جامعة الدول العربية أيضًا (17/6/1950). وبعد مشاركة حكومة عموم فلسطين في اجتماع مجلس الجامعة (30/10/1948) توقفت الجامعة عن دعوة «الحكومة» للمشاركة في اجتماعاتها حتى آذار/مارس 1950، حين لم يبقَ من أعضاء الحكومة إلّا رئيسها وعضوان آخران هما أمين عقل وفوتي فريج. وفي فترة لاحقة، اقتصرت الحكومة على رئيسها وحده. والملاحظ أن أربعة وزراء في التشكيلة الأولى للحكومة (من أصل عشرة، بمن فيهم رئيسها) قد شغلوا، بعد تركهم «حكومة عموم فلسطين» مناصب رفيعة في الحكومة الأردنية. وواجهت «حكومة عموم فلسطين» معارضة رسمية عربية، خصوصًا من الملك عبد الله الذي رد بإجراء انتخابات برلمانية في الضفتيْن. وانهارت الاعتراضات المصرية - السعودية على الملك عبد الله، فباركته جامعة الدول العربية، واقتصرت وظيفة «حكومة عموم فلسطين» على إصدار جوازات سفر للفلسطينيين، واختفت تمامًا بوفاة رئيسها (710) أحمد حلمي في 29 حزيران/يونيو 1963. وتقلَّص دوْر «الحكومة» إلى ثلاث مهمات: أولاها حضور رئيسها اجتماع الجامعة، ممثــلًا عرب فلسطين، والثانية إصدار جوازات سفر، وثالثها تقديم خدمات خاصة بالمواطنين الفلسطينيين. ودلت ميزانية الحكومة التي كانت تتلقاها من جامعة الدول العربية، حصرًا، على مدى الإهمال الرسمي العربي لها (25 ألف جنيه للبدء بالعمل)!

هكذا، تُرك الشعب العربي الفلسطيني من دون من يمثله سياسيًا ما يربو على العقد ونصف العقد من السنين؛ في الوقت الذي ضم الحُكم الأردني الضفة الغربية الفلسطينية إليه (1950)، بينما كانت الحكومة المصرية قد وضعت قطاع غزة «تحت رقابة القوات المصرية» وكبَّلت القطاع بالأحكام العرفية الجائرة، منذ دخلت القوات المصرية إليه (15/5/1948)، وحتى هزيمة حزيران/يونيو 1967.

احتاج الأمر إلى نحو عقد كامل حتى يكتمل نضج البذرة الفلسطينية التي وجدت التربة العربية الصالحة، لكن قوة سطح هذه التربة لم يسمح للبذرة باختراق الأرض، واحتاج الأمر إلى الانتظار حتى تتشقق الأرض، فتفلت النبتة وترى النور، بينما كان المناخ العالمي مواتيًا لنمو النبتة؛ وهكذا، تم إحياء الكيان السياسي الفلسطيني من جديد.

1 - فلسطينيًا

إذا كانت البنى الحزبية العربية الفلسطينية قد تقوَّضت بتأثير النكبة، فإن «عصبة التحرر الوطني» الماركسية، جاءت استثناءً في هذا المجال؛ إذ

حافظت على بنيتها في المناطق الفلسطينية الثلاث (فلسطين المحتلة 48 وقطاع غزة والضفة الغربية؛)، أساسًا لامتلاك العصبة بنية حزبية حقيقية وحياة داخلية فاعلة، دونًا عن باقي الأحزاب العربية الفلسطينية؛ لأن الأخيرة لم تكن أحزابًا، من قريب أو بعيد، بل تعبيرات سياسية لحمائل (711) وشبكات منافع ذاتية ضيِّقة، وأبعد ما تكون تعبيرًا عن طبقات اجتماعية.

سرعان ما أُضيف إلى «العصبة» فرع حزب البعث العربي في الأردن (1949)، ولحق به فرع آخر لـحركة القوميين العرب (1952)، قبل أن يصل إلى قطاع غزة فرعان مماثلان للحزب والحركة في عامي 1955 و1958 على التوالي. بعد أن كان فرع العصبة في الضفة الغربية قد اتحد مع الحلقات الماركسية في الضفة الشرقية لنهر الأردن، وجاء الحزب الشيوعي الأردني نتيجة هذا الاتحاد (أيار/مايو 1951). وتأسس «الحزب الشيوعي الفلسطيني في قطاع غزة» في صيف 1953، خلفًا للعصبة هناك.

نجح «الشيوعي في قطاع غزة» - عبر تحالف يتيم، خاطف، مع «الإخوان المسلمين» - في ربيع 1955، في إسقاط «مشروع سيناء» الذي كان قد قضى بتوطين اللاجئين المقيمين في مصر وقطاع غزة في المنطقة الواقعة شمال غرب سيناء؛ وبالتداعي، سقطت مشاريع التوطين والإسكان الأمريكية كلها التي هدفت إلى طيّ القضية الفلسطينية مرة واحدة وإلى الأبد (712). ما أبقى الكتلة الرئيسة من الشعب الفلسطيني فوق مناطق فلسطين الثلاث (الضفة والقطاع، وفلسطين 1948)، الأمر الذي مثّل المادة البشرية الضرورية لإحياء الكيان الفلسطيني.

كما هزَّت الضربات الموجعة التي وجّهها مقاتلو الكتيبة 141 فدائيون الفلسطينية إلى إسرائيل (1955 - 1956) المشروع الصهيوني بقوة، ما أكد إمكان توجيه ضربات أخرى إلى العدو الصهيوني وإرهاقه.

توازيًا مع هذا كله، بدأ الاقتصاد الفلسطيني يتعافى، بعد أن كان قد تقوَّض بفعل النكبة، وجاء هذا التعافي بانتقال آلاف الفلسطينيين إلى دول الخليج للعمل، أغلبيتهم إلى الكويت، وتحويلهم الأموال إلى ذويهم في دول اللجوء. وفي عام 1961، بلغ عدد الفلسطينيين في الكويت 37327، بنسبة 11.61 في المئة من الكويتيين، و30.5 في المئة لغير الكويتيين، وارتفع عدد الفلسطينيين هناك في عام 1965 إلى 77712 شخصًا (713).

في الكويت، توزَّع العدد الأكبر من العاملين الفلسطينيين على النحو الذي يبيِّنه الجدول الرقم (6 - 1).

الجدول الرقم (6 - 1)

توزّع الفلسطينيين في الكويت بحسب العمل (1965)

(*) هم مجموع الفلسطينيين والأردنيين.

المصدر: تم تركيب هذا الجدول من معلومات أخذت من: بلال الحسن، الفلسطينيون في الكويت: بحث إحصائي، بيروت، منظمة التحريرالفلسطينية، مركز الأبحاث، سلسلة «دراسات فلسطينية» (97)، 1974، ص 29 - 51

يتضح من الجدول الرقم (6 - 1) أن الفلسطينيين شغلوا مواقع مؤثِّرة في الكويت، ما استحدث فئات وسطى فلسطينية هناك، حققت حضورًا اقتصاديًا ملحوظًا، فطفقت تُفتِّش لها عن مواقع سياسية موازية، بينما كانت سُدَّة قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية شاغرة، تنتظر من يشغلها.

مع ملاحظة أن دولة الكويت امتلكت هامشًا ديمقراطيًا اتسع بشكل ملحوظ عن باقي الدول العربية، مع سماحها بحرية الحركة للعمل الفلسطيني، خصوصًا أنها افتقرت إلى العضوية في «نادي المنتفعين بالقضية الفلسطينية» من بين معظم الدول العربية. ما جعل من المنطقي أن تُولد النسبة الأكبر من فصائل المقاومة الفلسطينية في الكويت دون غيرها من الدول العربية.

بينما شكلت روابط الطلاب الفلسطينيين في كل من القاهرة والإسكندرية وبيروت ودمشق، ميادين تدريب سياسي لكوادر شتى الأحزاب السياسية الفلسطينية، فضــلًا عن أن تلك الروابط أكدت مدى فاعلية التحالف الوطني، الأمر الذي ورثه «الاتحاد العام لطلبة فلسطين» منذ عام 1959. وتصدَّرت تلك الكوادر التي تدربت في الروابط المجموعات المؤسِّسة الفصائل الفدائية الفلسطينية، لاحقًا (714).

2 - عربيًا

ثمة جملة دفعات عربية ساهمت في إنضاج العامل الذاتي الفلسطيني وعزَّزته؛ لعل أهمها:

- حثَّ النهوض العربي (1955 - 1960) خُطى القوى الحيَّة الفلسطينية، وإن حال ذاك النهوض دون خروج الكيان الفلسطيني إلى الحياة بسبب قوة تأثير العامل الرسمي العربي في القضية الفلسطينية، حينذاك.

- رُبَّ ضارة نافعة؛ وهاهي الخلافات تستعر بين القاهرة وبغداد، بين خريف 1958 وربيع 1963، بعد أن ألحَّ عبد الناصر على ضرورة دخول العراق، غداة نجاح الثورة فيه (14/7/1958)، في وحدة اندماجية فورية مع مصر وسورية

(الجمهورية العربية المتحدة)، بينما قدَّم الرئيس العراقي، عبد الكريم قاسم، اقتراحًا قضى بإقامة اتحاد فدرالي مع «المتحدة»، يتدرّج إلى وحدة اندماجية. وسرعان ما تسرَّب هذا الخلاف إلى القضية الفلسطينية، فأوصلها إلى جامعة الدول العربية، فتقاذفتها اجتماعات عديدة للجنة السياسية للجامعة ومجلسها، من أيار/مايو 1959 إلى آب/أغسطس 1960، ودارت حول إحياء الكيان السياسي الفلسطيني. على أن أيًّا من تلك الاجتماعات لم يتمخض عن شيء يُذكر بصدد الكيان المذكور؛ ما أكد مجددًا للشعب الفلسطيني مدى عُقم النظام السياسي العربي وتعبيره (الجامعة)، إزاء القضية الفلسطينية. واستمرت بغداد والقاهرة في المزاودة والمناكفة بشأن فلسطين، حيث رفع قاسم شعار «جمهورية فلسطين الديمقراطية»، بينما قرر عبد الناصر في مناسبة الذكرى الحادية عشرة للنكبة (15/5/1959) تشكيل ما يشبه الحكومة الفلسطينية، وعيَّن أعضاءها من بين أنصاره، فوُلدت ميتة؛ وفي الوقت نفسه قرر عبد الناصر تغيير اسم اللاجئين الفلسطينيين إلى «العائدين»؛ فردّ قاسم بإطلاق «عُدنا» عليهم، كما سبق وبيَّنا؛ وبعد أن طبَّق عبد الناصر نظام «الاتحاد القومي» على مصر وسورية، عمد إلى مدّه إلى المجال الفلسطيني، في كل من مصر وسورية وقطاع غزة، لكن مصيره كان كسلفه، شبيهة الحكومة.

- لم يكن الخلاف العراقي - المصري وحده وراء محاولات إحياء الكيان الفلسطيني من أنظمة عربية، بل ثمة عوامل أخرى، لعل أولها الحرص على احتواء الكيان، وقد أطل برأسه في صورة نويات فصائل فدائية. وثانيها تمثَّل برغبة الإدارة الأمريكية في إرغام إسرائيل على التخلي عن «السياسة الاستقلالية»، وتجلى ثالثها برغبة «المتحدة» في تشديد الطابع العروبي في سياستها في سياق حملتها ضد الشيوعية في مصر وسورية وقطاع غزة. فكان قرار مجلس الجامعة (آب/أغسطس 1960) بإنشاء «أجهزة فلسطين» والتنسيق بينها، قطعًا للطريق على أي صوت فلسطيني من خارج الحظيرة الرسمية العربية (715)؛

- ردَّت الهيئة العربية العليا من بيروت (شباط/فبراير 1961)، بأنها تنوي استحداث جهاز رسمي لتعبئة الشعب الفلسطيني «سياسيًا ومعنويًا وعسكريًا». وفي ذكرى وعد بلفور (2/11/1961)، دعت الهيئة الدول العربية إلى تسليم القضية الفلسطينية لأصحابها (716)؛

- تراجع النهوض العربي بفعل انفصال سورية عن مصر (28/9/1961)، واحتدمت الصراعات العربية - العربية غداة ثورة اليمن (26/9/1962) ودعم عبد الناصر لها، بينما وقف النظامان السعودي والأردني في مواجهتها. إلى

صراع القاهرة الذي احتدم مع حُكم البعث في سورية بعد فشل انقلاب عسكري ناصري فيها (18/7/1963)؛

- جاء انتصار الثورة الجزائرية (1954 - 1962) وتحرُّرها من الاستعمار الفرنسي، ليُعزِّز تصوُّر القدرة على إلحاق الهزيمة باستعمارِ استيطاني آخر (الصهيوني)؛

- حرَّض ملك العربية السعودية، سعود بن عبد العزيز (آذار/مارس 1962) الفلسطينيين على أخذ قضيتهم الوطنية بأيديهم، وأن ينسجوا على منوال الشعب الجزائري الذي نجح في الشهر نفسه في انتزاع استقلاله الوطني من براثن الاستعمار الفرنسي (717). ونسج رئيس الوزراء السوري الجديد، بشير العظمة، على منوال الملك السعودي (نيسان/أبريل 1962) (718). على أن التحريض المجدي جاء على لسان عبد الناصر، حين أعلن لوفد من أعضاء المجلس التشريعي في قطاع غزة (22/6/1962) عن أنه لا يملك هو أو أي حاكم عربي خُطةً لتحرير فلسطين (719)؛ بينما كان الشارع الفلسطيني يُعوِّل في غالبيته على عبد الناصر تحديدًا في أمر تحرير فلسطين. وختم الرئيس الجزائري الجديد، أحمد بن بلا مسلسل التحريض؛ فدعا الشعب الفلسطيني (تموز/يوليو 1962) إلى أن يحذو حذو الحركة الوطنية الجزائرية. لذلك، ما أن انتصف عام 1963 حتى غصَّت الساحة العربية بما يربو على الثلاثين فصيــلًا فدائيًا فلسطينيًا. صحيح أن النسبة الأكبر منها لم تكن تزيد على اللافتة وبضعة أعضاء، إلّا أن هذا العدد الكبير من الفصائل عكس مدى التعطُّش الشعبي الفلسطيني إلى إحياء الكيان السياسي الفلسطيني، بما يمكِّن الشعب الفلسطيني من استرجاع قضيته الوطنية بيديْه؛

- شجَّع وصول الفئات الوسطى العربية إلى سُدَّة السُلطة في أقطار عربية عدة (مصر وسورية والعراق والجزائر)، الفئات الوسطى الفلسطينية وأعطاها دفعة قوية إلى الأمام، باتجاه قضيتها الوطنية؛

- أقدمت إسرائيل على تحويل مجرى نهر الأردن (1963)، فأحرجت الأنظمة العربية التي رأت تعليق أمر التصدي لإسرائيل هنا، على مشجب الكيان الفلسطيني الوليد؛

- سارعت الأنظمة العربية إلى احتواء الطموح الفلسطيني الجامح، في إطار نقطة تقاطع تلك الأنظمة المتعارضة، خصوصًا بعد أن تكوَّن نحو ثلاثين فصيــلًا فدائيًا فلسطينيًا (1963)، يمكن لنشاطها العسكري أن يورِّط أنظمة عربية في حرب لا تريدها تلك الأنظمة، مع إسرائيل، بذريعة أنها لم تكن قد تجهَّزت لتلك الحرب بعد؛

- وجد الطموح الوطني الفلسطيني منفذًا له في شقوق الحاجز الرسمي العربي، خصوصًا ذلك الشق الذي اتّسع بين النظاميْن المصري والسوري في الربع الثاني من ستينيات القرن العشرين، بعد الشق الذي كان بين نظامَي السعودية ومصر منذ الربع الأخير من الخمسينيات؛

- يستحيل إغفال الدور الحاسم لـ«الكتيبة 141 فدائيون» التي أدت عملياتها الفدائية إلى قتل نحو 1400 إسرائيلي في مدى ثلاثة عشر أسبوعًا، ما بين نيسان/أبريل وتموز/يوليو 1956، بعد أن كان عبد الناصر قد أمر بتشكيلها في نيسان/أبريل 1955، وأسند قيادتها إلى مدير الاستخبارات الحربية المصرية في قطاع غزة، البكباشي (المقدَّم) مصطفى حافظ، وضمت نحو سبعمئة فدائي فلسطيني (720)، عمد حافظ إلى إخراجهم من السجون المصرية، قبل أن يستكملوا مدة سجنهم، عقابًا لهم على اجتيازهم الحدود إلى وطنهم المحتل، لمقاتلة أعدائهم الإسرائيليين. لقد أنارت هذه الكتيبة بأعمالها الجسورة المجدية الطريق أمام كل من يريد ضرب أمن إسرائيل والإسرائيليين، ويهدِّد المشروع الصهيوني برمَته.

3 - دوليًا

- لقد أدى الإعلان عن تأسيس «حلف بغداد» إلى استعار الخلافات العربية - العربية، بعد الاصطفاف الجديد للدول العربية حياله، الذي أدى إلى تدويل قضايا المشرق العربي ومصر.

- بجهد خاص، نجحت بريطانيا في لم شمل حكومتَيْ تركيا والعراق في ميثاق دفاعي بينهما (24/2/1955)؛ وترك هذا الميثاق الباب مفتوحًا لأي دولة تريد الانضمام إلى الحلف. وكان طبيعيًا أن تنضم بريطانيا إليه في نيسان/أبريل من العام نفسه. بينما رفضت كل من سورية ومصر الالتحاق به؛ وإن انضمت إليه باكستان (تموز/يوليو 1955)، ثم إيران (تشرين الثاني/نوفمبر 1955). ورد الرافضون بأن إسرائيل هي الخطر الداهم على الدول العربية وليس الاتحاد السوفياتي.

- صحيح أن الهدف المعلن لحلف بغداد كان إكمال الطوْق من حول «المعسكر الاشتراكي»، إلّا أن الهدف الثاني تمثل بتعزيز موقع بريطانيا في مستعمراتها في وجه الولايات المتحدة التي أخذت تسعى، منذ وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها (صيف 1945)، إلى وراثة بريطانيا وفرنسا في مستعمراتيهما، بما يتفق وتقدم موقع واشنطن داخل المعسكر الإمبريالي. فقد تلكأت واشنطن إلى ما بعد إصدارها «مشروع آيزنهاور» لتنضم إلى الحلف وتترأسه.

- كان تقدَّم الاشتراكية - السند الدولي لحركات التحرر الوطني - حيث انتصرت الثورة الكوبية (مطلع 1959) التي سرعان ما تبنَّت الاشتراكية، إلى الضربات الموجعة التي وجهتها المقاومة الفيتنامية إلى الإمبريالية الأمريكية؛ ما رفع منسوب «المعسكر الاشتراكي» في صنع القرار السياسي الدولي.

- بينما تأكد مدى أهمية سلاح «حرب التحرير الشعبية»، عبر انتصارات الصين وكوريا وفيتنام وكوبا والجزائر، على القوى الاستعمارية.

- إلى الانتصارات المؤزَّرة لحركات التحرر الوطني التي انتزعت نسبة كبيرة منها استقلالها الوطني، حتى سُميَ عام 1960 بـ«عام أفريقيا» (721).

- فضــلًا عن احتدام «الحرب الباردة» بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية منذ ربيع 1960.

- ناهيك بأن الصراع الصيني - السوفياتي أفاد الحركة الوطنية الفلسطينية؛ إذ انحازت الصين إلى هذه الحركة، لأنها كانت تنادي بالصدام مع الإمبريالية التي شبَّهتها بمجرد «نمر من ورق»، بينما تمسك السوفيات بسياسة التعايش السلمي، واتكأوا على «المباراة الاقتصادية» مع الرأسمالية، لافتين نظر الصين إلى أن ذاك النمر الإمبريالي يمتلك أسنانًا نووية.

رابعًا: منظمة التحرير الفلسطينية

على أن ذاك الاتساع في عدد الفصائل الفدائية الفلسطينية أثار خشية أنظمة عربية، من أن تورِّطها تلك الفصائل في حرب مع إسرائيل لا تريدها، بذريعة أن تلك الأنظمة لم تكن قد استعدت بعد لمثل تلك الحرب، على الرغم من مرور عقد ونصف على الهزيمة التي حاقت بجيوش تلك الأنظمة (1948)، وعلى الرغم من استقواء كل انقلاب عسكري في الأقطار العربية بذريعة تحرير فلسطين.

1 - ملابسات إحياء الكيان

صبَّ نهر الأردن الماء على النظام السياسي العربي؛ فهرب الأخير باتجاه القضية الفلسطينية؛ ورأى في «إحياء الكيان الفلسطيني» طوق نجاة لذاك النظام، أولًا من فخ مشروع تحويل مجرى النهر، وثانيًا للالتفاف من حول الفصائل الفدائية الفلسطينية الوليدة، خصوصًا حركة «فتح» التي لم تخفِ رغبتها في توريط الدول العربية في حرب مع إسرائيل عبر شعارها القديم: «التاءات الثلاث» الذي يعني: تمويل الحركة لتتمكن من توريط الجيوش العربية في حرب مع إسرائيل؛ بما يُفضي إلى تحرير فلسطين.

نعود إلى نهر الأردن، حيث أقدمت إسرائيل على تجفيف بحيرة الحولة وشق القنوات فيها لتحويل مياه نهر الأردن إلى بحيرة صناعية، يحفرونها في سهل

قرية عرَّابة البطوف، شمال فلسطين؛ وذلك غداة انتزاع إسرائيل اتفاقات الهدنة مع «دول الطوْق»، ما بين ربيع وصيف 1949 (722).

معروف مدى فقر فلسطين بمصادر المياه من أمطار وأنهار ووديان؛ ما جعل القائمين على المشروع الصهيوني يولون مسألة المياه اهتمامًا خاصًا، حتى قبل قيام إسرائيل. لذا، ليس من باب الصدفة أن تأتي حدود فلسطين - كما رسمها الاحتلال البريطاني - مستقيمة، بمسطرة، عدا الخط الفاصل بين فلسطين وكل من لبنان وسورية، الذي اندفع إلى أعلى عند منابع نهر الأردن، لتحتوي فلسطين، ومن بعدها الدولة الصهيونية على قسط كبير من مياه منابع ذاك النهر. وتوالت المشاريع في هذا الصدد، ولعل أهمها مشروع مهندس الري الأمريكي، وولتر كلاي لوذرميلك الذي أرسلته وزارة الزراعة الأمريكية - وكانت تحت قيادة جون فوستر دالاس آنذاك - إلى «الجامعة العبرية» في القدس، التي أمدت المشروع بالتسهيلات العلمية. وتم هذا كله تحت إلحاح الدكتور نيومان، رئيس لجنة الدراسات في «الوكالة اليهودية»، ومن هنا جاء مشروع وادي الأردن. وسرعان ما تشكلت لجنة هندسية، ضمت خمسة من كبار مهندسي الري في الولايات المتحدة الأمريكية، ترأسهم جيمس هيز، وساعده لوذرميلك وجون سوفاج. ووضع هيز التقرير النهائي في عام 1946؛ ما دفع «الوكالة اليهودية» إلى الإسراع ببلورة مشروعها لتقسيم فلسطين على هذا الأساس. وفي عام 1956، أجرت إسرائيل تعديــلًا على مشروع هيز - لوذرميلك الذي كان قد تضمّن ثماني مراحل: أولاها التنقيب عن موارد المياه الجوفية والعمل على تنميتها والاستفادة من رافد الشريعة ومخزون الحاصباني لري الحولة العليا ومناطق الجليل الشرقية وسمخ ومرج ابن عامر، قبل تجميع مياه نهر اليرموك وتحويلها، مع الاستفادة من فرق الارتفاع بين البحريْن (المتوسط والميت) في توليد الطاقة الكهربائية، مع الاستفادة أيضًا من فيض مياه الأردن الأعلى وخزنها في منخفض البطوف، مع تجفيف بحيرة الحولة والمستنقعات المحيطة بها وتجميع مياه الأودية الساحلية وجرّها إلى صحراء النقب (723).

في آب/أغسطس 1953، اقترح جوردان كلاب (Jordan Clopp) رئيس «مجلس سلطة وادي التنسي» مشروعًا تحت عنوان «مشروع الإنماء الموحَّد لمصادر المياه في نهر الأردن»، رفضته إسرائيل، لأنه يحصر الفائدة بمياه نهر الأردن دون الليطاني؛ ما يجعل ري صحراء النقب بمياه نهر الأردن مستحيــلًا، فضــلًا عن أن المشروع خصَّص للدول العربية حصة كبيرة جدًا من المياه، برأي إسرائيل. أما الدول العربية، فرفضت المشروع لأسباب فنية وسياسية. بينما تحمّست الإدارة الأمريكية له، حتى إن الرئيس الأمريكي دوايت آيزنهاور خصّص 107 ملايين دولار لتنفيذه. وأوفد آيزنهاور أريك جونستون إلى المشرق (18/10/1953) كي يشرح هذا المشروع لشتى الأطراف المعنية، وحمل

المشروع منذئذ اسم «مشروع جونستون»؛ بينما أعاد جونستون صوغ المشروع، بعد جولات مكوكية له، بين الأقطار المتشاطئة لنهر اليرموك. وتضمَّن المشروع منح إسرائيل حصة الأسد من مياه الأردن، والليطاني، على الرغم من أن نحو 77 في المئة من مياه النهريْن المذكوريْن تنبع من أراضي تلك الدول العربية الثلاث، بينما رفضت الدول العربية المشروع وشكلت لجنة فنية عربية، أنهت أعمالها في آذار/مارس 1954، بوضع مشروع مضاد، راعى الحدود السياسية القائمة وشدَّد على ضرورة انتفاع كل دولة عربية داخل حدودها بموارد المياه الموجودة في مناطقها، على أن يقتصر الانتفاع بالمياه على الأراضي التي تدخل في أحواضها، وأن تستفيد كل منطقة من الطاقة الكهربائية المتولِّدة. بينما بدأ الإسرائيليون بالتخطيط وتنفيذ مشروع يمتد سبع سنوات متصلة، بتكتُّم تام، حتى عام 1961 (724). ثم كشفت الصحف الإسرائيلية في عام 1962 أن الحكومة الإسرائيلية ستبدأ المرحلة الثانية لمشروعات المياه. ووضعت شركة «تاهال» الإسرائيلية مشروعًا لتنمية مصادر المياه على مدى السنوات الثماني (1962 - 1970) (725).

هكذا، اهتم العرب بتطوير خطة تقسيم مياه نهر الأردن مع إسرائيل، بينما عزفت الأخيرة عن التقدم بأي اقتراح رسمي في هذا الصدد؛ وأغلب الظن لخشيتها من أن يُلزمها عرضها هذا بحصة معيَّنة من 194 مليون متر مكعب لإسرائيل، 819 مليون متر مكعب للدول العربية الثلاث (سورية والأردن ولبنان). ويُعتقد أن إسرائيل لم ترغب في التوصُّل إلى حل لمشكلة المياه، لثقتها بقوتها العسكرية التي جعلتها تعتقد أن في إمكانها فرض الأمر الواقع في كل وقت؛ فلم تُعطِ، إذًا وفي إمكانها الأخذ فحسب (726).

من العاصمة المصرية، القاهرة، أصدرت الهيئة العربية العليا لفلسطين كراسًا عن «مشروع جونستون»، ضمَّنته موجزًا لهذا المشروع وموجزًا آخر للمشروع العربي، فضــلًا عن مذكرة الهيئة إلى الحكومات العربية والرأي القانوني لمصطفى الحفناوي وقرار مجلس النواب اللبناني في هذا الصدد، إلى قرار «مؤتمر اللاجئين الفلسطينيين» برفض المشروع الأمريكي وموقف السكرتير العام للأمم المتحدة من المشروع، وختم الكراس بخريطة للمشروع المومأ إليه (727).

التقط عبد الناصر ارتفاع درجة حرارة «مشروع تحويل مجرى نهر الأردن» مع نهايات عام 1963، فدعا لمناسبة الذكرى السابعة لـ«عيد النصر» (23/12/1963) - في خطبة له - الدول العربية إلى عقد قمة عربية في مواجهة هذا المشروع. وبعد 21 يومًا، عقدت القمة في القاهرة في إطار جامعة الدول العربية. وكان عبد الناصر قد عهد إلى أحمد الشقيري في صيف 1963، بتولّي مقعد فلسطين في الجامعة، خلفًا لأحمد حلمي عبد الباقي،

مكافأة منه للشقيري الذي سبق له أن رفض التنديد بموقف الجيش المصري في اليمن، حين كان الشقيري رئيسًا للوفد السعودي في الأمم المتحدة (1963)، فنحّاه الأمير فيصل بن سعود، وزير الخارجة السعودية، آنذاك. وما كان للشقيري القبول بعرض عبد الناصر هذا، لولا أنه أُفهم بأن هذا المنصب مجرد مقدمة لتولي الشقيري رئاسة الكيان الفلسطيني الذي سيحميه النظام السياسي العربي في أسرع وقت.

شارك الشقيري في القمة العربية الأولى (16 - 13/1/1964)، ودفع بمقعده إلى موازاة مقاعد الملوك والرؤساء العرب. وتسارعت الأحداث، والمواقف، وبدأ الشقيري بالتحضير لعقد المؤتمر الوطني الفلسطيني، ونجح في عقده في القدس (28/5 - 4/6/1964).

في مؤتمر القمة المومأ إليه، لاحظ الشقيري تخصيص كرسي له أقل قيمة من كراسي الملوك والرؤساء، وحُدِّد للكرسي موقع متراجع عن مستوى كراسي الملوك والرؤساء، فعمد الشقيري إلى دفع الكرسي حتى تساوى مع كراسي الملوك والرؤساء (728).

أصدرت القمة قرارات عدة خاصة بتحويل نهر الأردن، كما شكلت «القيادة العربية الموحَّدة»، وأسندت رئاستها إلى الفريق علي علي عامر (مصر)، وسارعت تلك القيادة إلى إبلاغ الدول المحيطة بإسرائيل بضرورة قمع نشاطات حركة «فتح»، لعدم إعطاء إسرائيل ذريعة لمهاجمة الأقطار العربية (729). ما كشف عن الهدف من محاولة النظام السياسي العربي إحياء الكيان الفلسطيني. فقد أوكلت القمة إلى الشقيري مهمة استمزاج رأي التجمعات الفلسطينية كلها، في أمر إحياء الكيان الفلسطيني. وإن كان الشقيري - مستقويًا بعبد الناصر ومهاراته الدبلوماسية - قد وضع القمة العربية الثانية (الإسكندرية، 5/9/1964) أمام الأمر المقضي؛ بنجاحه في تجاوز تكليف القمة له وتأسيسه «منظمة التحرير الفلسطينية»، من خلال المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول (القدس، 28/5 - 2/6/1964) (730).

التقطت قيادة «فتح» رسالة النظام العربي بتأسيسه المنظمة، فاندفعت تبحث عن مخرج وبدأت بالاتصال بالشقيري، في محاولة لإقناعه باعتبار «فتح» الذراع الفدائية للمنظمة، لكن الشقيري اعتذر عن عدم قبول الاقتراح. هنا، اجتمعت لجنة عمل، في مطلع ستينيات القرن العشرين، في مشروع «النقطة الرابعة» في الأردن. قيادة «فتح»، لمناقشة اقتراح ببدء العمل الفدائي، حيث اعترضت على هذا الاقتراح أقلية من أعضاء القيادة؛ بدعوى أن التحضيرات لم تكتمل بعد، لكن اقتراح «المغامرين» من أعضاء القيادة هو الذي أفلت، ومؤدّاه التعجيل ببدء العمل الفدائي وتفويت الفرصة على من أرادوا للمنظمة أن تحتوي تعطُّش الشعب الفلسطيني لإحياء كيانه السياسي

وأخذ قضيته الوطنية بيديه (731). وفعــلًا، صدر في 1/1/ (732)1965 بيان عن أول عملية فدائية لفتح، تحت اسم «قوات العاصفة»، حتى لو فشلت تتنصل «فتح» منها، وإلّا فإن «قوات العاصفة» هي الذراع المسلحة لـ «فتح» (733).

احتارت قيادة المنظمة في أمرها، وقد فوَّتت «فتح» عليها المهمة المسندة إليها من النظام السياسي العربي؛ فعمدت تلك القيادة إلى اقتراض مجموعة فدائية من حركة القوميين العرب، وأطلقت عليها قيادة المنظمة اسم «أبطال العودة»، باشرت أعمالها الفدائية في تشرين الأول/أكتوبر 1966، ووصل مجموع عملياتها، حتى اندلاع حرب حزيران/يونيو 1967، إلى ثماني عمليات (734)، خصوصًا أن حركة القوميين العرب اتخذت قرارها في أواسط 1965 بخوض العمل الفدائي، «فوق الصفر، وتحت التوريط» (735).

في الوقت الذي عانت «فتح» اتهامات ظالمة، بأنها تعمل لمصلحة «الحلف المركزي» (بغداد سابقًا) والاستخبارات المركزية الأمريكية، بمحاولتها توريط الأنظمة العربية في حرب مع إسرائيل (736). ويتحمَّل النظام الناصري تبعة هذا الاتهام، وهو الذي توجَّس من قيادة «فتح»، وقد تحدَّرت غالبيتها من جماعة «الإخوان المسلمين» التي كانت تناصب الحكم الناصري الخصومة، وتنتظر أخذ ثأرها من ذاك الحكم لإقدامه على قمع تلك الجماعة، على النحو المعروف في خريف 1954، بعد اتهامها بمحاولة اغتيال الرئيس المصري جمال عبد الناصر (26/10/1954). ومن جهة أخرى، حظيت «فتح» بالدعم المالي والسياسي السعودي، بينما احتضنها النظام السوري ووفّر لها ميدان العمل، والنظامان خصمان لدودان للنظام الناصري، كــلًا من موقع مختلف عن الآخر.

المهم، أنه في مؤتمر القدس تمت ولادة منظمة التحرير الفلسطينية بميثاقها القومي ونظامها الأساسي وصندوقها القومي وجيش التحرير الفلسطيني الذي أسندت إدارة كل كتيبة منه إلى أركان حرب الدولة التي يُقيم فوق أراضيها (737)، خشية انفلاته في عمل فدائي لا تُحمد عقباه. وإن مصروفات هذا الجيش كلها هي على عاتق المنظمة. وفي شباط/فبراير 1965 أُسّس مركز الأبحاث بقرارٍ من اللجنة التنفيذية للمنظمة (738).

فجأة، استقوى الشقيري باستعار التراشق الإعلامي الشرس بين المنظمة والمملكة الأردنية، ليحاول الشقيري تشديد قبضته أكثر فأكثر على زمام الأمور في المنظمة، فأعلن، في 26/12/1966، عن تأسيسه «مجلس الثورة الفلسطيني» السري، على أنقاض اللجنة التنفيذية للمنظمة (739)، لكن محاولته تلك باءت بالفشل.

قلبت حرب عام 1967 وهزيمتها موقف النظام الناصري من «فتح»، رأسًا على عقب، بعد أن تم التورُّط، ومن بعده الهزيمة، وفقدت المنظمة الدور المُناط بها من النظام السياسي العربي. وسرعان ما انتقلت زمام الأمور في منظمة التحرير إلى «فتح». ولهذا قصة تُروى.

2 - مبادرة بورقيبة

جاء الإجماع الرسمي العربي على ضرورة إحياء الكيان الفلسطيني مناقضًا لأي منطق؛ فالخلافات بين الدول العربية كانت على أشُدّها، بل وصل بعضها إلى حد الاقتتال؛ على ما جرى بين مصر والسعودية فوق أرض اليمن منذ الثورة التي اندلعت هناك في خريف 1962، وامتدَّ إلى ما بعد حرب عام 1967 العربية - الإسرائيلية، وانحاز الأردن إلى صف الحكم السعودي. أما النظام السوري، فبالكاد خرج من محاولة انقلاب ناصرية (18/7/1963)؛ تبعها ارتفاع منسوب الحرب الإعلامية بين الدولتيْن إلى ما بعد القمة العربية الأولى. واستاء الحكم السعودي من اختيار عبد الناصر للشقيري رئيسًا للمنظمة، وهو الذي سبق أن تخلّى في صيف 1963 عن رئاسة الوفد السعودي إلى الأمم المتحدة، انحيازًا منه لعبد الناصر. أما الحكم السوري، فلم يرَ في الشقيري إلّا دُمية يحركها عبد الناصر؛ وفي المنظمة كيان وُلد - برأي ذاك الحكم - على فراش جامعة الدول العربية. إلى أنظمة عربية أخرى، لبدت وكتمت موقفها السلبي من المنظمة. إلّا الحبيب بورقيبة، رئيس الجمهورية التونسية الذي تجرَّأ على المجاهرة برأيه السلبي، مختارًا لإعلان مبادرته الأردن الذي كانت الصراعات محتدمة بينه وبين المنظمة.

جاءت الطعنة الأولى لمنظمة التحرير من داخل القلعة العربية، منذ بدأ بورقيبة جولة في المشرق العربي، افتتحها بالقاهرة (16/2/1965). وفي «مجلس الأمة» المصري، أكد بورقبية (22/2) أن اتفاق مؤتمر القمة في خصوص «المشكل الصهيوني»، جاء خلافًا لخطة الرئيس التونسي، ومع ذلك، فإن تونس تلتزم بما تم في القمة المذكورة. وإن قدم بورقيبة «الطرق الكفاحية التي توخيناها بالمغرب»، فقد تكون ناجعة لتحرير فلسطين. وفي اليوم نفسه، عقد الرئيس التونسي مؤتمرًا صغيرًا في القاهرة، أعرب فيه عن دهشته لتحيُّز ألمانيا الغربية إلى إسرائيل (740).

هذا كله في التحضير لما قاله إلى أبناء الشعب الفلسطيني في أريحا (3/3)؛ حيث دعاهم إلى اتباع سياسة المراحل وحثَّ على هجر العرب ما سمّاه «كل شيء، أو لا شيء» وأخذ الرئيس التونسي على العرب عدم أخذهم بتقسيم فلسطين، ومن قبله «الكتاب الأبيض» (741).

اندلعت المظاهرات في القاهرة وعواصم عربية أخرى ضد هذا التصريح، لكنها لم تمنع بورقيبة من مواصلة مشواره. وفي بيروت، دعا إلى الأخذ بسياسة «خُذ - وطالب»، وأكد ما سبق أن أعلنه، من ضرورة تسوية القضية الفلسطينية على أساس «لا غالب، ولا مغلوب». كما اعترض (11/3) بورقيبة على مقاطعة دول عربية ألمانيا الغربية، لِمُجَرَّد تبادلها العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل (742).

في 18/3، عقدت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الدستوري التونسي (الحاكم) اجتماعًا استثنائيًا، أعلن تأييده «لنظرة المجاهد الأكبر إلى هاته القضية [فلسطين]، وكل القضايا المتفرعة عنها» (743). ما شجَّع الرئيس الأمريكي السابق، هاري ترومان، على دعوة بورقيبة إلى مشاركته في وضع حجر الأساس لـ«مركز ترومان لتعزيز السلام» المقام في القدس المحتلة؛ وإن اعتذر بورقيبة عن عدم المشاركة، «نظرًا لارتباطاته السابقة». وتمنى الرئيس التونسي للمركز النجاح (744)، ما جعل الشقيري يعتبر دعوة ترومان لبورقيبة دليــلًا على صحة موقف منظمة التحرير حينما طالبت بطرد بورقيبة من جامعة الدول العربية ومن مؤتمرات القمة (745).

توالت التقريظات على موقف بورقيبة ذاك؛ بدءًا من أبا إيبان وزير خارجية إسرائيل؛ ومن أليكسي لاسترمان مدير الأعمال الخاصة بالمؤتمر اليهودي العالمي؛ الذي تمنى أيضًا على ملك السعودية فيصل بن عبد العزيز «لأن يسير في الاتجاه نفسه»؛ بينما أعلن ليفي أشكول رئيس الوزراء ووزير الدفاع الإسرائيلي، بأن بورقيبة ليس الوحيد الذي يعترف بحقيقة وجود إسرائيل (746).

مع استخدام حسن الظن، فإنه لا يمكن نسب مشروع بورقيبة إلى أي منطق، حيث لم تكن ثمة تسوية ما مطروحة على الشعب الفلسطيني من جهات الاختصاص (الولايات المتحدة وإسرائيل). بينما ثمة إجماع صهيوني آنذاك على أن لا انسحاب من شبر واحد لمصلحة العرب؛ كما يستحيل إعادة لاجئ فلسطيني واحد إلى مسقط رأسه.

إلى ذلك، لماذا تجاهل بورقيبة مراحل الكفاح المسلح في دول المغرب العربي وآخرها الثورة الجزائرية المسلحة (1954 - 1962)، التي تُوِّجت بانتزاع الاستقلال من براثن الاستعمار الفرنسي؟ أما صيغة «لا غالب ولا مغلوب»، فلا تصلح إلّا في المباريات الرياضية الودّية، وهي تتعارض مع حركات التحرر الوطني، خصوصًا في مواجهة استعمار استيطاني، اجتثاثي، إحلالي.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

فريق
متميزون
E-BOOK

القسم الثالث

من «النكسة» إلى التحريك

(1973 - 1967)

الفصل السابـــع

فـي «دول الـطــوق»

حققت القوات الإسرائيلية في حرب حزيران/يونيو 1967 نصرًا سريعًا وسهــلًا ورخيصًا؛ أساسًا بسبب الخلل الاستراتيجي الفادح في المجالات العسكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية في كل من مصر وسورية، الأمر الذى فصَّله مفكر فرنسي ليبرالي، على النحو التالي (747):

- انعدام كفاءة القيادة العليا العربية وعدم استعدادها؛

- صدور الأوامر، والأوامر المضادة؛

- غياب التنسيق بين مختلف الجبهات؛

- المعلومات الزائفة وعدم الالتزام بالتعليمات، إلى اتخاذ قرارات كارثية؛

- التطهيرات المتكررة التي أدت إلى اختزال كبير للقدرات الفعلية للقوات العربية.

لقد فات هذا المفكر العامليْن الأهم، المتمثليْن بوهن الجبهة الداخلية وتمزّقها (في سورية ومصر)، بينما تُحقق الجيوش نصرها في جبهتها الداخلية، أولًا؛ فضــلًا عن عامل غياب الديمقراطية وتداعياته الكارثية؛ خصوصًا في مجالي التفشي الوبائي للفساد والاستبداد، ناهيك بازدواج السلطة في كل من مصر (كتلة عبد الناصر في مواجهة كتلة عبد الحكيم عامر)، وسورية (كتلة صلاح جديد في صدام مع كتلة حافظ الأسد)؛ ثانيًا ما وفر الشروط اللازمة للهزيمة المومأ إليها.

أولًا: قمة الخرطوم

أفضت نتائج الحرب إلى ضرورة قمة عربية، فتوالت الدعوات إلى عقدها، من الملك الأردني حسين (8/6) ورئيس الوزراء السوداني إسماعيل الأزهري، ورئيس جمهورية مصر جمال عبد الناصر (11/6)، بيد أن تلك الدعوات لم تؤتِ ثمارها، إلّا بعد نحو شهرين ونصف الشهر، عندما عقد الملوك والرؤساء العرب مؤتمرهم في العاصمة السودانية، الخرطوم، في أواخر آب/أغسطس، بعد استعدادات وتحضيرات وشد وجذب؛ أولًا من اليمين؛ ملك المغرب، الحسن الثاني، بذريعة عدم الاستعجال، ومن اليسار، الحكم السوري، بدعوى عدم جدوى القمم العربية. في القمة، التزمت كل من السعودية والكويت وليبيا، بدفع 140 مليون جنيه استرليني، سنويًا (95 لمصر و40 للأردن و5 لسورية)، على أن تتحمل الكويت 55 مليونًا، والسعودية 50 مليونًا، وليبيا 30

مليونًا، ويشترك باقي الدول العربية في تسديد مبلغ الخمسة ملايين جنيه المخصّصة لسورية. وأذاع الشقيري بيانًا، في أثر انسحابه من المؤتمر، أعلن فيه عن رفضه ما انتهى إليه المؤتمر، بالنسبة إلى القضية الفلسطينية، حيث لم تتم الموافقة على مقترحات منظمة التحرير بشأن هذه القضية: «لا صُلح؛ لا تفاوض، لا تسوية فيها مساس بالقضية الفلسطينية؛ عدم انفراد أي دولة عربية بحل لفلسطين؛ وشعب فلسطين هو صاحب الحق الأول فى وطنه». وأسقط بيان القمة كــلًا من سورة ومنظمة التحرير، من بين الأطراف المشاركة في هذه القمة؛ الذي تضمّن بيانها، تصميم الملوك والرؤساء العرب على «إزالة آثار العدوان ... [ما] يحُتِّم تعبئة الطاقات العربية». وأشار البيان إلى إمكان استخدام النفط «كسلاح إيجابي» (748)!

هكذا، اقتربت الأضداد وتمت المصالحة بين عبد الناصر وملوك العرب، واستعاد الرئيس المصري مع الملك فيصل العلاقة الودّية، بعد أن امتلكت مصر الإمكانات المالية للصمود. بينما رأى الشقيري في شعار «إزالة آثار العدوان» تخلّيًا عن «تحرير فلسطين». وقدم الملك فيصل تفسيره لقرارات القمة إلى الرئيس الأمريكي ليندون جونسون، تضمَّن بأنه إذا لم يتم التوصّل، بسرعة، إلى حل مقبول بالنسبة إلى العرب، فسوف يكون شعورهم بالمرارة، من الجسامة، حيث إن أصدقاء الأمريكيين لن يعودوا قادرين على الفعل! وهكذا، استحدثت قمة الخرطوم تناقضًا بين مصالح الدول العربية والأهداف الوطنية للشعب الفلسطيني. ورد الإسرائيليون، على لسان وزير خارجيتهم، أبا إيبان، بأن التسوية ستتم عبر مفاوضات مباشرة، فحسب (749).

في مجال العمل الفلسطيني عمومًا، ومنظمة التحرير على وجه الخصوص، نلاحظ أن الشقيري كان قد تقدم إلى مؤتمر وزراء الخارجية العرب (الكويت، 17/6/1967) بمشروع للعمل العربي، مؤدّاه قطع العلاقات الدبلوماسية مع كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية، وتأميم مؤسسات هذه الدول وسحب الأرصدة العربية من مصارفها، فضــلًا عن الاعتراف بألمانيا الديمقراطية وإقامة اتحاد فدرالي بين الدول العربية، ناهيك بتعزيز «جيش التحرير الفلسطيني». وفي مؤتمر وزراء الخارجية العرب الثاني (الخرطوم، 1/8/1967)، صرح الشقيري بأن الشعب العربي سيطيح بكل زعيم عربي «يسمح لإسرائيل باستخدام قناة السويس» (750).

هكذا، تطرَّف الشقيري، فجأة؛ لإحساسه بأن غرض النظام العربي منه قد استُنفد، بعد أن وقعت الحرب، بينما كان حكّام العرب قد أتوا به، كي يحول دون توريطهم فيها.

في أثر صدور قرار مجلس الأمن الدولي 242 (22/11/1967) الذي دعا إلى الانسحاب من أراضٍ، أعلن الشقيري رفض القرار «جملة وتفصيـلًا»؛ لأنه ترك لإسرائيل منافذ عدة «تبُّرر استمرار احتلالها للأرض العربية ... ونصَّ، في أكثر من موضع، على حق إسرائيل في الوجود، ووضع حدودًا ثابتة لها ... وتجاهل ... حق اللاجئين والنازحين في العودة ... [وانتهى الشقيري إلى أن هذا القرار] نكسة سياسية ... في أعقاب النكسة العسكرية» (751). الأمر الذي وسَّع الشقة بين الشقيري والنسبة الأكبر من حكام العرب، وفي مقدمهم عبد الناصر نفسه. فبدأ العد التنازلي للإطاحة به. وفي أثناء انعقاد قمة الخرطوم، التقى وزير الخارجية التونسي، المنجى سليم، عضو تنفيذية منظمة التحرير، خالد الفاهوم، وتمنى عليه أن يصوِّت مع زملائه في التنفيذية لتنحية الشقيري، وأن هذه هي رغبة كل من أنظمة مصر والأردن، فضـلًا عن تونس (752).

في أواسط تشرين الأول/أكتوبر 1967 انفجرت مشكلات داخل قيادة منظمة التحرير؛ ففي 13/10، صدر عن الشقيري تصريحان، أولهما بيان رسمي من بيروت، والثاني حديث في أسبوعية الحوادث البيروتية، نُشر في اليوم نفسه، حيث أعلن الشقيري، في البيان رفض الشعب الفلسطيني أن تجري على فلسطين «أي مساومات دولية»، مشدِّدًا على ضرورة «عودتها إلى الحظيرة العربية»، رافضًا أي اقتراح يربط بين جلاء القوات الإسرائيلية وقضية فلسطين. «ورفضه أي مشروع تقرُّه الجمعية العامة [للأمم المتحدة] أو مجلس الأمن، ما لم تعلن منظمة التحرير الفلسطينية موافقتها عليه»، واعتبر الشقيري المقاومة المتصاعدة في المناطق المحتلة «المرحلة الأولى في الحرب الشعبية». ودعا إلى دولة الوحدة، لتتم تصفية آثار العدوان، خصوصًا أن المؤسسات العربية «لم تُحقق الغايات التي قامت من أجلها» (753).

في الأسبوعية، نفسها، أعلن الشقيري أن منظمة التحرير «انتقلت من الجبهة الرسمية إلى جبهة العمل الشعبي، بعيدًا عن ارتباطات الحكومات العربية». متغافـلًا عن أن هذه الحكومات هي التي خلقت منظمة التحرير، وأيًّا له أن يفلت بالمنظمة من إسار تلك الحكومات؟ حتى إن الشقيري تأسى، في الأسبوعية نفسها، لأن الدول العربية لم تُسدِّد التزاماتها المالية تجاه المنظمة (754).

ثانيًا: منظمة التحرير

مع حلول كانون الأول/ديسمبر 1967، كان وضع المنظمة قد استفحل؛ ففي 7/12 أذاع مكتب المنظمة في بيروت بيانًا، أعلن فيه تشكيل «مجلس قيادة الثورة لتحرير فلسطين»، عقب مؤتمر عسكري عُقد في الأرض المحتلة. وفي اليوم التالي، نفت حركة «فتح» عقد مثل هذا المؤتمر، وعلى الرغم من

ذلك، فإن «المجلس» أذاع بلاغه العسكري الأول (9/12) عن عمليات عسكرية قام بها مقاتلوه في مناطق متفرقة من الأراضي المحتلة (755). ووجَّه الشقيري بيانًا، عبر الإذاعة، إلى المجلس المومأ إليه أعلن فيه تأييد المنظمة له (756).

في 9/12، وجَّهت «فتح» مذكرة إلى مؤتمر وزراء الخارجية العرب، أعربت فيها عن «قلقها للتصريحات المضلِّلَة التي يدلي بها السيد أحمد الشقيري». وطالبت بسد أبواب أجهزة الإعلام العربي في وجهه (757). إلى أن وقَّع سبعة من تنفيذية المنظمة (14/12) (758)مذكرة إلى الشقيري، طالبوه فيها بالتنحّي عن الرئاسة، «للأساليب التي تمارسون بها أعمال المنظمة»، والتي لم تكن أقل ضررًا بالمنظمة من العوامل الخارجية (759).

بعد «فتح»، انضمت أسبوعية الحرية الناطقة بلسان الجبهة الشعبية (760) إلى المطالبين (18/12)، وفي اليوم التالي، انضمت إلى المجموعة المنظمة الشعبية لتحرير فلسطين.

في برقية إلى أمين عام جامعة الدول العربية، عبد الخالق حسونة، أيّد الاتحاد العام لطلبة فلسطين تنحية الشقيري. وعزَّز رئيس الاتحاد الأمر بمؤتمر صحافي (20/12). ردَّ الشقيري بفصل «المتمردين الأربعة» (761) من التنفيذية، مبقيًا إيّاها وقفًا عليه وعلى رئيس الصندوق القومي وجمال الصوراني وحامد أبو ستة وخالد الفاهوم وسعيد العزَة ومجدي أبو رمضان (762).

التأم المعارضون من أعضاء تنفيذية المنظمة (23/12)، وصدر بيان عن الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، مطالبًا باستقالة الشقيري، فضــلًا عن وصول برقية من «الفلسطينيين المجتمعيين في قَطَر»، تشجب «التضليل والتهريج» الذي يمارسه الشقيري (763).

طلب الشقيري لقاءً بعبد الناصر، مرتيْن، ولم يُجب إلى طلبه، وكان رئيس الصندوق القومي قد انضم إلى المعارضين، فرجحت كفتهم. ما اضطر الشقيري إلى تقديم استقالته، عبر الأثير، إلى الشعب الفلسطيني (24/12)، كما بعث بكتاب استقالة آخر إلى عبد الخالق حسونة، واتخذت التنفيذية قرارها (24/12) بتولّي يحيى حمودة رئاسة المنظمة بالوكالة (764).

في 25/12، صدر عن تنفيذية المنظمة ما يفيد أن مهماتها ستنحصر في: مؤتمر القمة الخامس وتشكيل المجلس الوطني الفلسطيني وتوحيد الكفاح المسلح (765).

ثالثًا: المقاومة الفلسطينية

على غرار ثورة عام 1936 الوطنية الفلسطينية، حاولت «فتح» إطلاق حرب شعبية في الضفة الغربية بعد أيام من الهزيمة، لكن هبوط الوضع الثوري في الضفة حال دون نجاح المحاولة.

بعد طول ارتياب لعبد الناصر في «فتح»، لتحدُّر معظم مؤسسيها من «الإخوان»، أعداؤه الألداء، جرى لقاء بينه وبين ثلاثة من قادتها، هم: ياسر عرفات وصلاح خلف وخالد الحسن، في تموز/يوليو 1967، وفيه طالبهم الرئيس المصري بإحراق الأرض من تحت أقدام المحتلين الإسرائيليين، فوافقوه، ثم سألوه عن مآل منظمة التحرير، فرد من فوره: «هي لكم»، وفي 11/4، دافع الرئيس المصري أول مرة عن المقاومة الفلسطينية، وبعد ثمانية أيام، ذكر «فتح» بالاسم، وتلقفت الصحف المصرية الإشارة، فدأبت على الإشادة بفتح وأنشطتها. وفي أيار/مايو 1968، وفّر عبد الناصر لفتح محطة إذاعة، بثَّت من القاهرة، واعتبارًا من حزيران/يونيو تلقى مقاتلون فتحاويون تدريبات على عمليات القوات الخاصة والحرب السرية في مصر. وفعل العراق الأمر نفسه وقدمت القوات العراقية المرابطة في الأردن دعمها إلى الفدائيين ووفّرت لهم حماية سياسية في مواجهة السلطات الأردنية (766).

في 4/7/1967، أعلنت «فتح» عن أنها نقلت مركزها إلى الأراضي المحتلة. وفي بيانها السياسي الأول، بعد الحرب، أعلنت عن أن القوى المضادة للثورة في الضفة الشرقية مستمرة في اعتراض الفدائيين والتفتيش عنهم واعتقالهم (767).

في 7/7 كرّرت «فتح» تحذيرها من مغبة الاستمرار في ملاحقة الفدائيين في الأردن ودعت الضباط والجنود الأردنيين إلى تحطيم الحواجز وتجاوز «الأوامر» التي تحول «بينهم وبين تأدية واجبهم الوطني» (768).

في 29/12 استخدمت «فتح» صواريخ البازوكا لقصف منزل حمدي التاجي الفاروقي في القدس القديمة، بعد نحو شهرين من دعوته إلى تشكيل «حكومة فلسطين» في دولة عربية، وإقامة «حُسن جوار» مع إسرائيل والتزام الحياد بين العرب وإسرائيل (769).

على ذمة دايان، شهدت الأشهر الثمانية التي تلت الحرب 128 «حادث تخريب» لفتح وغيرها (770).

كانت «فتح» قد أذاعت (10/12) عن رفضها قرار مجلس الأمن 242 (22/11/1967) الذي «حمل في طياته تصفية القضية الفلسطينية نهائيًا، [و]تثبيت الاحتلال الصيهوني ... وإضفاء الشرعية على وجوده، [و]تأكيد الوصاية الدولية على قضية شعبنا ... [و]إجهاض ثورة الشعب الفلسطيني». وكرَّرت «فتح» شعارها العتيد: «اللقاء في أرض المعركة». وذكّر بيانها بـ«عدم

امتلاك منظمة التحرير الشخصية المستقلة مع التسلّط الفردي فيها وانعدام المخطط السياسي والعسكري والإعلامي؛ ما حوّلها إلى جهاز مكتبي مشلول» (771).

على المستوى العربي، طلب الملك حسين وعبد الناصر عقد قمة عربية فورًا، لكنهما لم يجدا، مجددًا، غير رفض سورية المعتاد والشرط المسبق الذي طرحته السعودية (فشل مهمة يارنغ). وعندما اقترحت دمشق عقد قمة، تقتصر على الدول التقدمية العربية، رد عبد الناصر على دمشق، بجفاء (772).

في تموز/يوليو 1968 استعاد الجيش المصري قدرته الدفاعية، واصطحب عبد الناصر ياسر عرفات إلى الاتحاد السوفياتي، خفية، وقد أصبح الأخير رئيسًا للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير. وفي 5/7/1968، أكد عبد الناصر للقيادة السوفياتية أن الهزيمة العربية هي هزيمة لهم أيضًا. فسأله كوسيغين عن إمكان الحل السلمي، رد عبد الناصر بأن هذا الحل سُيفضي إلى استسلام كامل (773).

في العراق قفز «البعث» مجددًا إلى السلطة (17/7/1968) بانقلاب عسكري.

- القرار 242 (774)

رأت الإدارة الأمريكية في قرارات قمة الخرطوم اعتدالًا غير كافٍ، لذا، مارست تكتيكات من شأنها أن تضع ظهر العرب إلى الحائط وإرغامهم على تقديم التنازلات. وفي 14 أيلول/سبتمبر 1967، انتهت الأزمة بين المشير عبد الحكيم عامر (القائد العام للجيش المصري) والرئيس عبد الناصر، بانتحار الأول، وتمكُّن الثاني من التعامل مع هزيمة الجيش المصري بحكمة واقتدار.

في 21/10، أغرقت البحرية المصرية المدمِّرة الإسرائيلية «إيلات». وسرَّب عبد الناصر إلى الأمريكيين استعداده ضمان حرية الملاحة في قناة السويس وخليج العقبة وإنهاء حالة الحرب وتسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين (775).

توالت مشاريع القرارات على مجلس الأمن الدولي لتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي، إلى أن جاء البريطاني، لورد كارادون، بصيغة «الانسحاب الإسرائيلي من أراضٍ»، فكان القرار 242 من مجلس الأمن الدولي. سارع الأردن بالموافقة عليه، بينما طلبت مصر تعديلات، تُحدد الانسحاب بدقة، واقترح الاتحاد السوفياتي «الانسحاب من جميع الأراضي». بينما شجب مندوب سورية الطابع الغامض لمشروع القرار البريطاني. هنا دخل الساحة مبدأ «مبادلة الأرض بالسلام» (776).

فجأة، اقتحم الميدان أسلوب مقاومة جديد، تمثَّل بخطف الطائرات الذي تخصَّصت فيه الجبهة الشعبية (777).

الجدول الرقم (7 - 1)

أهم عمليات «المجال الخارجي» للجبهة الشعبية

المصدر: غسان شربل، أسرار الصندوق الأسود (بيروت: رياض الريس للكتاب والنشر، 2008)، ص 42 - 48، 60 - 64، 79 - 99، 102 - 103 و123 - 124.

رابعًا: حريق المسجد الأقصى

في صباح 21/8/1969 شبَّ حريق في المسجد الأقصى، فدمَّر المنبر. وتم قمع المظاهرات المحتجة، وزعمت السلطات الإسرائيلية بأن الحريق غير مدبَّر، لكنها ألقت القبض في 23/8 على شاب استرالي، هو مايكل دينيس ويليام روهان، اعترف بأنه تلقى تكليفًا من الله بتدمير المسجد حتى يتسنى إعادة بناء هيكل سليمان. ودفع محامو روهان بعدم مسؤوليته عن تصرفاته، فلا يُعد مذنبًا (778)! الأمر الذي شجَّع الملك فيصل على إعادة طرح مشروعه القديم، بعقد قمة إسلامية لإعلان الجهاد. وعُقد المؤتمر في الرباط (22/9)، بحضور ممثلي خمس وعشرين دولة، بينما أناب عبد الناصر أنور السادات عنه. وشجب المؤتمر السياسة الإسرائيلية ومنح منظمة التحرير عضوية مراقبة، ما جعل عرفات يمتنع عن حضور المؤتمر الذي لم يُشر - مجرد إشارة - إلى المقاومة الفلسطينية (779).

خامسًا: في لبنان

على الرغم من كل ما بينهم من خلافات، فإن زعماء الموارنة (كميل شمعون وبيار الجميّل وريمون إده) شكَّلوا حلفًا سياسيًا، وبينما كان إده خصمًا للسلطة العسكرية، داعية لحياد لبنان، كان هدف شمعون الانتقام ممن سبق أن أقصوه، بالقوة، عن رئاسة الجمهورية (1958)، لكنه مع جيش قوي. والجميِّل المعادي للإصلاحات الاجتماعية، بدعوى أنها تفتح الباب للشيوعية، وإن لم يكن معاديًا للعسكريين (780).

حاول الجيش اللبناني حصر الفدائيين الفلسطينيين في قطاع جبل حرمون، والتصدي لأي محاولة منهم لعبور الحدود. ما دفع الفصائل الفلسطينية ومؤيديها اللبنانيين (الحزب التقدمي الاشتراكي والحزب الشيوعي وحزب البعث والقوميون العرب والحزب السوري القومي الاجتماعي) إلى إشعال مظاهرة شعبية ضخمة من المخيمات (23/4/1968)، تُقرر الحكومة حظرها، لكن منظميها لم يرضخوا للقرار، واصطدم الجيش بالمتظاهرين في صيدا، سقط نحو عشرين قتيــلًا وعدد كبير من الجرحى، فأعلنت حالة الطوارئ وفُرض حظر التجوَّل، لكن الصدامات استمرت، واستقالت حكومة رشيد

كرامي (24/4) الذي طالب بتوافق وطني حول موضوع المقاومة، ونفى كمال جنبلاط أن يكون الفدائيون يمثّلون خطرًا على دولة لبنان، بينما جدّد إده المطالبة بضمانات دولية. وفي 7/5 أعلنت غولدا مائير (رئيسة وزراء إسرائيل) أن الحدود اللبنانية هي المشكلة الجديدة لإسرائيل، وأرسل عبد الناصر مبعوثًا إلى بيروت، التقى عرفات والرئيس اللبناني شارل الحلو وكرامي، وشجب شمعون وإده والجميّل أنشطة الفدائيين. وتفاوض قائد الجيش، سرًا، مع عرفات، وتوصلا (9/5) إلى اتفاق من خمس عشرة نقطة، لكن الحلو وكرامي تنصّلا من هذا الاتفاق (781)، وألغياه عبر الهاتف.

في 31/5، توجَّه الحلو بخطاب إلى الأمة، مؤكدًا أن ليس للمقاومة أن تفرض أمرًا واقعًا على الدولة اللبنانية، ولم يتضامن كرامي مع الحلو، بينما دعا جنبلاط إلى التنسيق بين المقاومة الفلسطينية والسلطات اللبنانية، ودعم الحلف الثلاثي موقف الحلو، وانقسم الشهابيون (782)، ومال الموارنة وبعض الشيعة إلى تأييد الحلو، في مقابل معارضة السُنَّة والدروز له. ما أدى إلى تهدئة التوتر على الحدود مع إسرائيل؛ فالفدائيون لا يريدون استفزاز الجيش اللبناني (783).

عاد التوتُّر إلى الحدود الإسرائيلية - اللبنانية في أواخر تموز/يوليو والأيام الأولى من آب/أغسطس، حيث احتل الإسرائيليون مزارع شبعا، وشدَّدت الأحزاب المارونية على ضرورة تشكيل حكومة لتحمُّل المسؤوليات الوطنية، فيتّهمها القوميون واليساريون بمحاولة الاستفادة من العدوان الإسرائيلي. ويتصاعد التوتر في أواخر آب/أغسطس في أثر تبادل إطلاق النار بين الفدائيين وقوى الأمن اللبنانية، قرب مخيم نهر البارد الفلسطيني في طرابلس (شمال لبنان)، وتتضامن المخيمات الفلسطينية وتستقل عمليًا (784).

عشية الذكرى الأولى لحرب حزيران/يونيو 1967، اتُّهم الشاب الفلسطيني سرحان سرحان باغتيال روبرت كنيدي، أحد مرشحي الرئاسة الأمريكية (785).

حين كشفت القوى الانعزالية اللبنانية (786) عن عدائها السافر للعمل الفدائي الفلسطيني، رد 30 حزبًا وجمعية ورابطة لبنانية بتأسيس «الهيئة اللبنانية لنصرة النضال الفلسطيني» (25/12/1968)، ولعل من المفارقة أن حزب الكتائب اللبنانية انخرط ضمن هذه الهيئة. وقد تذرّعت القوى الانعزالية اللبنانية بالهجمات العسكرية الإسرائيلية المستمرة بتقطُّع على لبنان، فاندلعت، غير مرة، الصدامات الجماهيرية والمسلّحة، بين الطرفين، الوطني اللبناني والمقاومة الفلسطينية من جهة، والقوى الانعزالية وبعض الجيش اللبناني من جهة أخرى.

في النصف الثاني من نيسان/أبريل 1969، نشبت في لبنان أزمة حادة ومديدة، بدأت باحتجاجات جماهيرية (مظاهرات طلابية) ضد محاصرة السلطة الفدائيين في جنوب لبنان ووقعت صدامات بين الطرفيْن. واندلعت مظاهرة ضخمة (23/4)، في العاصمة والمدن والمخيمات، سقط فيها قتلى وجرت خلالها اعتقالات وأعلنت حالة الطوارئ. فاستقالت الحكومة نظرًا إلى انقسام البلد وعجز أي حكومة عن الأخذ بأحد الرأييْن، وامتدت الأزمة الوزارية حتى 25/11، أي 215 يومًا (787).

بعد تدخُّل مصر وصوْلات وجوْلات، من دون جدوى، تجددت الاشتباكات (منتصف تشرين الأول/أكتوبر) بين الجيش والفتحاويين في مجدل سلم وشقرا (قرى جنوبية)، واستمرت الاشتباكات في مخيم نهر البارد، واحتُلت مخافر: العريضة والبقيعة والبرج الشمالي. بينما شهد الجنوب اشتباكات مسلحة، وشملت الإضرابات أنحاء متفرقة من لبنان. كما هوجم الجيش في الحاصباني، وعُزلت البلدة القديمة في طرابلس المؤيِّدة للفدائيين، ودخلت قوات سورية إلى دير العشائر واحتلت بعض قرى منطقة بعلبك، بينما سيطر الفدائيون على سراي بنت جبيل واشتبكوا مع الجيش في ميس الجبل ودير ميماس والجناح في الجنوب. وفي 2/11، تم التوصَّل، في القاهرة، إلى «اتفاق القاهرة»، كأول اتفاق تعقده حكومة عربية مع المقاومة الفلسطينية. ونصّ الاتفاق على «إعادة تنظيم الوجود الفلسطيني في لبنان [على أساس] حق العمل والإقامة للفلسطينيين»، وإنشاء لجان محلية في المخيمات، مع وجود نقاط لقيادة الكفاح المسلح الفلسطيني، داخل المخيمات، فضــلًا عن تسهيل مرور الفدائيين (788).

في لبنان، استمرأ الجيش اللبناني افتعال صدامات مسلَّحة مع المقاومة الفلسطينية، في الأغلب الأعم بلا مبرِّر؛ فتدخَّل عبد الناصر، لتبدأ مباحثات بين الطرفين، اللبناني والفلسطيني، تُوِّج بـ«اتفاق القاهرة»، في 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1969، وقَّعهُ إميل البستاني (رئيس المكتب الثاني اللبناني (الاستخبارات))، وعن الطرف الفلسطيني، ياسر عرفات، وبقي هذا الاتفاق طي الكتمان إلى أن نشرت نصَّه يومية النهار (20/4/1970). وأتاح هذا الاتفاق للمقاومة الإشراف على أمن المخيمات الفلسطينية في لبنان، بعد كل ما عانتهُ من عسف أجهزة الأمن اللبناني، كما أطلق الاتفاق يد المقاومة الفلسطينية في الجنوب اللبناني (789)؛ وإن سرعان ما خرق الطرف اللبناني هذا الاتفاق، خصوصًا بعد أن انتقلت فصائل المقاومة الفلسطينية من الأردن إلى لبنان، غداة مذبحة جرش. ومن جهتها، صعَّدت القوات الإسرائيلية هجماتها المسلحة على كل من فصائل المقاومة وقرى الجنوب اللبناني، وأتبعت القوات الإسرائيلية هذه الهجمات باجتياحين، صيف وخريف 1972 (790).

نجحت قوة كومندوز إسرائيلية في اغتيال ثلاثة من القادة الفلسطينيين بحي فردان في بيروت، هم: كمال عدوان ومحمد يوسف النجار وكمال ناصر، مساء 9/4/1973. ونُظِّمت لهم جنازة غير مسبوقة، في ضخامتها وهيبتها، ما أزعج الانعزاليين، فتجددت الاشتباكات بين الجيش والفدائيين الفلسطينيين في أيار/مايو 1973، كانت أكثر اتساعًا وعنفًا من كل ما سبقها من اشتباكات؛ حتى إن الطيران الحربي اللبناني شارك فيها، أول مرة. فتدخَّلت، لوقفها كل من سورية والعراق والكويت وتونس والجزائر، وتعزَّزت وحدة القوى الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية أكثر فأكثر. ولم تجد السلطة اللبنانية ذريعة للاستمرار، فرضخت حتى لمطلب إلغاء حالة الطوارئ. ولم يهدأ التوتر بين الطرفين إلّا بعد القمة العربية في الرباط (أيلول/سبتمبر 1974)، التي اعتمدت منظمة التحرير الفلسطينية، بوصفها «الممثِّل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني».

سادسًا: في مصر

على طول جبهة قناة السويس، وجد الجيش الإسرائيلي نفسه في وضع دوني (في نيسان/أبريل 1968، وحده، 475 حادثة، كلّفت الإسرائيليين 21 قتيـلًا)، فتستأنف غارات الإنذار، جوًا، على العمق المصري، وأعلن عبد الناصر (1/5) عزمه على تدمير «خط بارليف»، ورفض التعارض بين حل سلمي وآخر عسكري، وأصبحت لازمة «حقوق الشعب الفلسطيني» مهمة في خطابه، على الرغم من تمسكه بـ«إزالة آثار العدوان» وطرح «الدولة الديمقراطية» مع انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة كلها (791).

بوفاة عبد الناصر في 28/9/1970، فقدت حركة المقاومة الفلسطينية سندها العربي الرئيس، بينما عمد خَلَفهُ أنور السادات إلى تزييت العلاقة مع واشنطن، عبر شاه إيران وكمال أدهم (مدير الاستخبارات) السعودية. بينما ازداد الوضع توترًا في كل من الأردن وسورية بعد إزاحة حافظ الأسد الاتجاه اليساري في البعث عن سدَّة الحكم (17/11). وسرعان ما وافقت حكومة الأسد على قرار مجلس الأمن 242.

في سياق الصراع على السلطة في مصر، طرح السادات استراتيجيته، لكن غالبية أعضاء مجلس الدفاع المصري اعترضت، متمسِّكة باستئناف القتال. وخرج السادات على هذا الموقف، بأن مدَّد وقف إطلاق النار ستة أشهر أخرى (4/2/1971). واستمر اليسار الناصري على تمسُّكه بضرورة استئناف القتال. هنا تقاطع الموقفان الأمريكي والسوفياتي ومع الجمود الإسرائيلي، ليصبح السادات سيد الموقف؛ إذ واصل العمل على خط مبادراته لعزل منافسيه، وناصبت المؤسسة العسكرية خصوم السادات العداء. وفي 17/4، أُعلن «اتحاد الجمهوريات العربية»، من مصر وسورية وليبيا، من دون أن

يستشير السادات القيادة الجماعية المصرية؛ ورفض «الاتحاد الاشتراكي» الموافقة على «اتحاد الجمهوريات»، فتم تعديل صيغته. وفي الأول من أيار/مايو اندلعت مظاهرات معادية للسادات، وفي مساء اليوم نفسه، أعلنت الصحافة المصرية استقالة علي صبري من مناصبه كلها، وبعد يومين، تأكَّد النبأ. وإن كان الصحيح هو أن السادات أعفاه من مناصبه كلها. وفي 10/5، أعلن السادات عن إقصاء قيادات «الاتحاد الاشتراكي» كلها؛ فردَّ رموز اليسار الناصري بإعلان استقالاتهم، عبر الإذاعة والتلفزيون المصريين. وفي مساء 14/5، أصبح انتصار السادات أكيدًا، وقد انحاز إليه عدد من المقرَّبين من سلفه، مثل هيكل وأشرف مروان (صهر عبد الناصر). وتوغَّل السادات في مهاودة واشنطن، وإن أوحى بأنه يتّجه يسارًا؛ حتى إن الصحافي الفرنسي، إريك رولو، قال إن السادات طلب إلى سائق سيارته الاتجاه يمينًا، على أن يعطي إشارة، وكأنه يتَّجه إلى اليسار! وفي سياق هذا الخداع، وقَّع السادات مع الرئيس السوفياتي، بودغورني، معاهدة صداقة مصرية - سوفياتية. بينما أوضح الرئيس المصري للغربيين أن إلغاء هذه المعاهدة ميسور، في أي لحظة! واستمر هيكل قناة السادات السرية مع الأمريكيين، بينما شدَّد السادات على «عام الحسم». وفي 19 تموز/يوليو 1971، حاول عسكريون يساريون الانقلاب على نظام جعفر نميري في السودان، إلّا أن نظامي مصر وليبيا حشدا قصارى جهديهما لإسقاط هذا الانقلاب وكان ثمَّة حمَّام دم (792).

في 5 أيار/مايو 1971، عرض السادات على وزير الخارجية الأمريكية، وليام روجرز، تمديد وقف إطلاق النار على جبهة قناة السويس، في مقابل فتح قناة السويس، إذا ما انسحبت القوات الإسرائيلية بضعة كيلومترات إلى الشرق من القناة (793). هنا سأل روجرز السادات عما إذا كان يستطيع فعل ذلك، مع وجود الصقور (يقصد «اليسار الناصري»)، فرد عليه السادات بأنهم لا يتعدّون المئتين، ويستطيع أن يعتقلهم في أقل من ساعتين. الأمر الذي حدث، فعــلًا بعد نحو أسبوع من هذه المحادثة (794).

على الرغم من التحوُّل الدراماتيكي في سياسة الحكم المصري، زمن السادات، عنها في زمن عبد الناصر، وبعد أن انحرف السادات، معلنًا التحاقه بالمعسكر الأمريكي، فإنه بقي يساير الطرف الفلسطيني إلى ما بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973؛ بسبب شدّة حرج موقفه الداخلي، بعد نكثِهِ بالوعد الذي قطعهُ على نفسه بأن يكون عام 1971 «عام الحسم» مع الاحتلال الإسرائيلي، طبعًا؛ فتدهورت شعبيته، وطفق يفتِّش عن سند خارجي، يدفع عنه تهمة التفريط بالقضية الوطنية؛ حتى إنه فاجأ الجميع حين أعلن في الدورة العاشرة الاستثنائية للمجلس الوطني الفلسطيني (القاهرة، 6 - 12/4/1972) عن إدانته لمشروع «المملكة العربية المتحدة» الذي أعلنه الملك حسين. وأنهى السادات خطابه، في الدورة إياها، معلنًا قطع العلاقات

الدبلوماسية مع الأردن. ووصل الأمر بالسادات إلى حد طلبه في مطلع عام 1973 من «فتح»، إرسال مقاتلين منها، يشتبكون مع قوات الاحتلال الإسرائيلي في سيناء، وإن كانت قيادة الجيش المصري قد رفضت هذا الأمر؛ للضرر الذي سيُلحقه هذا الأمر بمعنويات الجيش المصري.

بينما نشرت أسبوعية The Time الأمريكية (23/11) خبر لقاء سري جمع الملك حسين وإيغال آلون، وفيه أبدى الأول استعداده لتمرير حُكم ذاتي فلسطيني، لكن ضمن المملكة الأردنية الهاشمية، بينما حافظت قيادة منظمة التحرير على شعار «تحرير فلسطين، وإقامة دولة ديمقراطية». وأرسل السادات الفريق محمد صادق، رئيس الأركان، إلى الملك حسين؛ في محاولة لإحياء الجبهة الشرقية، على أن الأخير رفض الاقتراح بحسم. واقترح موشي دايان «أقل من صلح»، ينسحب بموجبه الجيشان المصري والإسرائيلي، ويُعاد فتح قناة السويس، كحافز اقتصادي لمصر. وإن تحفَّظ إيغال آلون على اقتراح دايان هذا، وعَدَّ الأول قناة السويس أفضل خط دفاعي لإسرائيل. وفي واشنطن، أعلن الملك حسين تمسُّكه بالحل السلمي (10/12) (795).

طلب السادات أحدث نموذج من القاذفات والطائرات السوفياتية، فرد الجنرال غريتشكو، وزير الدفاع السوفياتي، بأن العرب لا يمتلكون إرادة القتال. ويعرب النظام المصري عن انزعاجه من ارتفاع منسوب هجرة اليهود السوفيات إلى إسرائيل، في الوقت الذي توصَّل هنري كيسنجر ونظيره السوفياتي أندريه غروميكو إلى اتفاق قضى بتعديل الحدود عبر اتفاق حر بين الأطراف المعنية، مع حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين. بينما اتَّخذ السوفيات موقفًا صارمًا إزاء هجرة اليهود إلى إسرائيل (796). أما في سورية، فما إن استحوذت «فتح» على نصيب الأسد في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية منذ صيف 1968، حتى وثَّقت تحالفها مع طلائع حرب التحرير الشعبية قوات الصاعقة، الذراع العسكرية للفرع الفلسطيني - الأردني من حزب البعث في سورية؛ فتحوَّل موقف النظام السوري إلى الود مع القيادة الجديدة للمنظمة، إلى جانب الود السوري التاريخي مع قيادة «فتح». وحين اندلعت صدامات أيلول/سبتمبر 1970 سارع الحكم السوري إلى إرسال قوات مسلحة إلى شمال الأردن لدعم المقاومة الفلسطينية، وإن رفض الفريق حافظ الأسد، قائد سلاح الجو السوري حينذاك توفير غطاء جوي لتلك القوات، بينما قاد نور الدين الأتاسي، رئيس الجمهورية السورية، بنفسه مظاهرة شعبية ضخمة في دمشق ندَّدت بموقف النظام الأردني ذاك. وحين أُخرجت المقاومة من الأردن في صيف 1971، لم تجد إلّا سورية ملاذًا آمنًا، قبل انتقال قوات المقاومة إلى لبنان. والملاحظ أن علاقة الحكم السوري بالمقاومة ومنظمة التحرير لم تتغيَّر بعد «الحركة التصحيحية» التي قادها الفريق حافظ الأسد (16/11/1970) (797).

سابعًا: «أيلول الأسود» منظمة موقتة

هنا أطل برأسه شكل جديد من الكفاح، في سياق ردة الفعل على ما اقترفته السلطة الأردنية، حيث اشتد سخط نسبة عالية من أعضاء «فتح» على قيادتهم لأدائها العسكري المتواضع في أثناء المواجهات، وأدائها السياسي المهاود للسلطة الأردنية في أثناء المواجهات وبعدها؛ حيث بالغت في إبداء حسن النيّة في غير موضعها. وتعرَّض عرفات لكمين مسلح لينجو منه بأعجوبة (5/10/1971). وفي 28/1، تمكنت مجموعة فدائية تنتمي إلى منظمة تعلن اسمها أول مرة، «أيلول الأسود»، من اغتيال وصفي التل أمام فندق شيراتون في القاهرة، حين كان يتهيأ لحضور اجتماع لمجلس الدفاع العربي. وتولّى الشقيري وجمال الصوراني مهمة الدفاع عن المتهمين. وفي 15/12 نجا سفير الأردن في لندن، زيد الرفاعي، من محاولة اغتيال. وفي اليوم التالي، جرى تدمير مقر البعثة الأردنية في جنيف بطرد مفخخ. وتنسب «أيلول الأسود» العمليتين إلى نفسها. وفي شباط/فبراير 1972 تم اغتيال خمسة أردنيين مُشتبه في ارتباطهم بالاستخبارات الأردنية (798).

«لم تكن «أيلول الأسود» منظمة إرهابية مطلقًا، بل تصرفت دائمًا كرديف ملحق بالمقاومة ... [أعضاؤها] يترجمون، ترجمة صادقة، مشاعر الإحباط والسخط التي تعتصر الشعب الفلسطيني إزاء مذابح الأردن وإزاء التواطؤات التي مكّنت من تنفيذ هذه المذابح» (799)، بحسب صلاح خلف (أبو إياد) مهندس «أيلول الأسود».

بينما اضطر جورج حبش إلى تعليق خطف الطائرات (تشرين الأول/أكتوبر 1971). وفي شباط/فبراير 1972، شن يسار الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين هجومه الإعلامي ضد وديع حداد، رائد خطف الطائرات، وانشق هذا اليسار، مُشكــلًا «الجبهة الشعبية الثورية» التي لم يمتد العمر بها بسبب شح المال أساسًا. وفي شباط/فبراير 1972، تم خطف طائرة تابعة لشركة لوفتهانزا، وطالب الخاطفون بالإفراج عن معتقلين فلسطينيين وفدية مالية. وعندئذ، صوّت غالبية اللجنة المركزية للشعبية بفصل حداد. وفي 8/5، خطفت مجموعة من «فتح» طائرة تابعة لشركة سابينا إلى مطار اللد الدولي في إسرائيل، وتطالب بالإفراج عن 350 فدائيًا محتجزين في إسرائيل. وشنت القوات الإسرائيلية هجومًا مسلحًا، متسترة بوساطة الصليب الأحمر الدولي، وتحرِّر الرهائن المئة، وتقتل اثنين من الخاطفين الأربعة. وفعل وديع حداد الشيء نفسه في 30/5، مستعينًا بحلفائه من الجيش الأحمر الياباني الذين يقتلون 27 شخصًا في المطار نفسه، ويصيبون نحو خمسين بجروح. وتتبنى أسبوعية الهدف العملية (31/5). وفي 19/2، تهاجم قوة فدائية باصًا لسيَّاح في قطاع حرمون، فيصاب 40 شخصًا بجروح، وتتبنى «الجبهة الشعبية - القيادة

العامة» العملية، ورد الجيش الإسرائيلي بغارة انتقامية (21/6) على جنوب لبنان، وأسر خمسة ضباط سوريين، مع عشرات اللبنانيين، إلى جانب 4 عسكريين لبنانيين، وارتفعت الخسائر اللبنانية منذ هجمة مطار اللد إلى 66 قتيــلًا و86 مصابًا. ولقيَ غسان كنفاني - الناطق بلسان الجبهة الشعبية ورئيس تحرير مجلتها المركزية الأسبوعية الهدف - مصرعه (8/7) مع ابنة أخته. وفي 19/7 ينفجر مغلف مفخخ في وجه أنيس صايغ، مدير مركز الأبحاث، التابع لمنظمة التحرير. وتم كشف طرود مفخخة مرسلة إلى كل من علي حسن سلامة وشفيق الحوت وفاروق قدومي. وفي 25/7، يصاب بسام أبو شريف - خَلَف كنفاني - بإصابات بالغة من كتاب مفخخ (800).

قُبيل فجر 5/9، نجحت قوة فدائية مؤلفة من 8 رجال في التسلُّل إلى القرية الأوليمبية، متنكرين في زي رياضيين، قفزوا من فوق السور، بعد أن كانوا قد قضوا الليل في أماكن اللهو في ميونخ، واقتحموا المبنى الذي كان الرياضيون الإسرائيليون يقيمون فيه، وحاول إسرائيليان المقاومة، فلقيا مصرعهما. وتم أسر 11 رياضيًا إسرائيليًا، بينما نجح زملاؤهم في الهرب، وأعلنت القوة الفدائية مطالبها: الإفراج عن الألمانييْن إندرياس بادر وأولريك ماينهوف. وتسمح مفاوضات مُضنية بالتوصُّل إلى اتفاق. وبعد الساعة الثانية والعشرين بقليل، بدأ النقل. وتبين أن الفدائيين 8 وليسوا 5، فتُغير الشرطة خطتها؛ لأن التصرف في الطائرة مجازفة كبرى. وتصل طائرتان عموديتان فارتاب الفدائيون، ولا سيما أن الطائرة بلا طاقم، ومع الطلقة الأولى، سادت الفوضى مدة ساعة، فقتل الرياضيون الإسرائيليون جميعًا ومعهم خمسة فلسطينيين وشرطي ألماني، وتم أسر الفدائيين الثلاثة الناجين. وكانت الإدارة الألمانية للأزمة كارثية. ولم يفت الملك حسين أن يقدم تعازيه إلى أسر الإسرائيليين القتلى (801).

ثامنًا: تبادُل الردود

اتهمت إسرائيل علي حسن سلامة بأنه محرِّك عملية ميونخ، بينما لم تكن له يد فيها. وفي 8/9، هاجم سلاح الجو الإسرائيلي، بشكل متزامن، سورية ولبنان، مع وقوع خسائر في الأردن (نحو 20 قــتــيــلًا). ويتم إسقاط ثلاث طائرات سورية في معارك جوية.

سقط أحد موظفي السفارة الإسرائيلية في بلجيكا صريعًا (10/9). وفي الأيام التالية، تعرضت مؤسسات إسرائيلية في أوروبا وأمريكا لطرود مفخَّخة (64 طردًا، في أسبوع واحد)، وفي 19/9، لقي دبلوماسي إسرائيلي مصرعه في لندن. بينما أغار الجيش الإسرائيلي على الجنوب اللبناني جنوب الليطاني. وفي هذه الغارة، تم استهداف البنى التحتية والمدنيين أساسًا (خسر الجيش اللبناني 18 قتيــلًا و46 جريحًا). وفي صباح اليوم التالي، أكمل الإسرائيليون

انسحابهم وأعلنت الحكومة اللبنانية حالة الطوارئ، وتلقى الجيش اللبناني تعليمات، قضت بعدم السماح للفدائيين باستعادة مواقعهم في الجنوب اللبناني، فاندلعت اشتباكات مسلحة مع الفدائيين (802).

في 28/9 اقترح السادات تشكيل حكومة فلسطينية في المنفى، تتخذ من القاهرة مقرًا لها، بهدف تحويل الانتباه إليه وإضعاف الموقف الدبلوماسي الأردني، كشريك في اتفاق سلام، مع تنصُّل مصر من القضية الفلسطينية، إلى تعزيز موقف «المعتدلين» الفلسطينيين. وتأخر الرد الفلسطيني إلى 17/10، ومؤداه أن منظمة التحرير وحدها هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني (803).

في 4/10، تعرضت مكتبة فلسطينية في باريس لاعتداء، تبنّته «حركة ماسادا للفعل والدفاع» المجهولة. وفي 7/10، تعرضت مقار منظمة التحرير والجبهة الشعبية في بيروت لمتفجرات. وفي 16/10 سقط وائل زعيتر، ممثل منظمة التحرير في روما، صريعًا باثنتي عشرة رصاصة مسدس. بينما توالت الغارات الجوية الإسرائيلية على لبنان، وبحسب مقرَّب من غولدا مائير، فإن هذه الهجمات «ستقيم حاجزًا بين الأهالي اللبنانيين والفدائيين، ما سيسمح بعزل الأخيرين». من يوغوسلافيا، تم إرسال موجة جديدة من الطرود المفخخة، أدّت إلى إصابة ثلاثة (25/10). وفي تشرين الثاني/نوفمبر ترتد الطرود على الإسرائيليين من الهند (804).

بحسب أبو داود، اتصل الألمان بكمال عدوان، عضو مركزية «فتح»، مقترحين عليه خطفًا زائفًا لطائرة يؤدي إلى الإفراج عن الفدائيين الثلاثة مع فدية مالية. وترفض «أيلول الأسود» العرض، لنفورها من القرصنة الجوية. وفي 29/10، جرى خطف طائرة شركة لوفتهانزا من دمشق إلى بيروت، من جماعة وديع حداد. وفي اليوم التالي، شنَّت الطائرات الإسرائيلية غارات على مواقع في منطقة دمشق، فسقط نحو 50 قتيــلًا، قبل أن يتضاعف الرقم (805).

في 9/11، اشتعلت جبهة الجولان من جديد بالمدفعية الثقيلة السورية، وتكرر السيناريو نفسه في 21/11 فسقطت 6 طائرات ميغ 21 سورية؛ وهذا كله بهدف ردع السوريين عن دعم «الإرهاب». وفي 27/11، بادرت المدفعية السورية بإطلاق قذائفها. وفي 8/12، تم اغتيال محمود الهمشري، ممثل منظمة التحرير في باريس، بهاتف مفخخ في منزله. وفي اليوم نفسه، تصدى الجيش اللبناني لعودة الفدائيين إلى الجنوب اللبناني، وسقط قتلى. وفي 20/12، تم إطلاق ثلاثة صواريخ على السفارة الأمريكية في بيروت، باسم «أصدقاء فيتنام». وفي 28/12 احتلت قوة فدائية فلسطينية السفارة الإسرائيلية في بانكوك واحتجزت 6 دبلوماسيين رهائن (806).

في 10/1/1973، عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته الحادية عشرة في القاهرة، حيث اعتمد برنامجًا للوحدة الوطنية وإسقاط النظام الأردني وإحلال نظام وطني ديمقراطي محلّه ورفض الحلول الاستسلامية والتمسك بالكفاح المسلح حتى التحرير الكامل لفلسطين. بينما كانت ممثلية «الوكالة اليهودية» في باريس قد تعرضت لهجوم (9/1). وفي 24/1 اغتيل ممثل فتح في نيقوسيا، حسين أبو الخير. وفي 26/1 اغتيل في مدريد باروخ كوهين، المكلف باختراق الخلايا الفلسطينية (807).

أعدّت «أيلول الأسود» لاحتلال السفارة الأمريكية في عمان وأخذ بعض كبار المسؤولين الأردنيين رهائن. وقد وصل أبو داود، سرًا، إلى عمان (10/2) لتنفيذ هذه المهمة، لكن المسؤول عن محطة «أيلول الأسود» في عمان سلّم أبو داود ورفاقه إلى الأمن الأردني، ففشلت العملية (808).

في 21/2 ضلّت طائرة بوينغ 727 ليبية طريقها إلى القاهرة، فدخلت أجواء سيناء، لتسارع الطائرات الحربية الإسرائيلية بإسقاطها، فيسقط 100 قتيل ولا ينجو إلّا 4 فقط. وفي اليوم نفسه، شنّت البحرية والطيران الإسرائيليان غارات على مخيمَي البداوي ونهر البارد في شمال لبنان بهدف تدمير مقر للجبهة الشعبية، كان مقررًا عقد اجتماع على مستوى عالٍ فيه، ألغي في الربع ساعة الأخير، من دون أن يمنع هذا من سقوط 78 قتيــلًا وجريحًا (809).

في 1/3 اقتحمت مجموعة فدائية مقر السفارة السعودية في الخرطوم خلال حفل رسمي، وأسرت السفير الأمريكي كليو نويل والقائم بأعمال السفارة كيرتس مور، والقائم بالأعمال البلجيكي، غاي إيد، والسفير السعودي، والقائم بالأعمال الأردني، ورفض الحكم الأردني مبادلتهم بفدائيين مسجونين لديه، بينما رفض الأمريكيون مجرد التفاوض مع الخاطفين، ويعجز السودانيون والسعوديون عن العثور على عرفات. وبعد انتهاء مهلة الإنذار الأخير، تم إعدام الرهائن الثلاثة: دبلوماسيان أمريكيان والقائم بالأعمال البلجيكي. هنا فحسب، أصبح الاتصال بعرفات ممكنًا، فطلب إلى الفدائيين تسليم أنفسهم (4/3). وفي اليوم نفسه، صادق الملك حسين على إعدام أبو داود ورفاقه الستة عشر، قبل أن يخفف الملك الأحكام عليهم إلى «مدى الحياة» (810).

في 12/3، لقي إسرائيلي من أصل مصري مصرعه في نيقوسيا برصاص قنَّاص فلسطيني. وفي ليلة 5 - 6 نيسان/أبريل اغتيل باسل الكبيسي أحد قادة الجبهة الشعبية، وهو عراقي، وبشكل متزامن، هاجمت قوتان فدائيتان فلسطينيتان مقر سفير إسرائيل في نيقوسيا وحاولتا الاستيلاء على طائرة إسرائيلية في المدينة نفسها، لكن المحاولة فشلت (811).

ليلة 9 - 10/4 تمكنت قوة إسرائيلية خاصة من اغتيال ثلاثة من قادة منظمة التحرير في بيروت، هم: كمال عدوان (عضو مركزية فتح ومسؤول الإعلام والقطاع الغربي في «فتح»)؛ محمد يوسف النجار (مسؤول الأمن المركزي في «فتح»)؛ وكمال ناصر (عضو تنفيذية المنظمة مسؤول الإعلام)، مع زوجة الثاني وثلاثة من قوة الحراسة. وتنسف القوة نفسها مقرًا للجبهة الديمقراطية ومنشآت فلسطينية أخرى. ولوحظ مدى ضعف حماية هذه الأماكن. فيطلب رئيس الوزراء اللبناني، صائب سلام، إلى رئيس الجمهورية، سليمان فرنجية، إقالة قائد الجيش، اسكندر غانم، فيرفض فرنجية، ما يؤدي إلى استقالة سلام.

في 12/4، أعقب تشييع القادة الثلاثة تظاهرة شعبية مهيبة، ضمت نحو ربع مليون شخص. واتهم كمال جنبلاط القادة اللبنانيين بالتواطؤ مع واشنطن وتل أبيب. وتم تخريب منشآت واخترق الطيران الإسرائيلي «حاجز الصوت» فوق بيروت، خصوصًا في قطاع القصر الرئاسي. ونجح فرنجية في تشكيل حكومة جديدة برئاسة أمين الحافظ، لكن كتلة رشيد الوطنية تعارض الحافظ. ويُستعاد إجماع وطني قصير في جنازة فؤاد شهاب (27/4/1973). وفي 2/5 تُوقف الشرطة اللبنانية بعضًا من الفدائيين كانوا ينقلون متفجرات إلى قرب السفارة الأمريكية والمطار، فخطفت المقاومة 3 عسكريين لبنانيين وطوّق الجيش اللبناني فورًا مخيمي صبرا وشاتيلا القريبين من بيروت، وتبادل الطرفان إطلاق النار، قبل أن ينتقلا إلى الأسلحة الثقيلة، ويتوسط غسان تويني وكمال جنبلاط، وأطلق الأخير دعوة إلى الإضراب العام، موضحًا أن أي محاولة لتصفية المقاومة الفلسطينية ستقود إلى حرب أهلية (812).

حدث هذا كله من أجل تفسير جديد لـ«اتفاق القاهرة» والتوصُّل إلى اتفاق، لكن بيروت شهدت أعمال عنف جديدة في 7/5، فاستقالت حكومة الحافظ وأغلقت سورية حدودها مع لبنان، تأييدًا للمقاومة، وأرسلت عدة مئات من مقاتلي جيش التحرير الفلسطيني إلى البقاع. وطالب رشيد كرامي وجنبلاط بحكومة وحدة وطنية، بينما لا تحظى المقاومة بتأييد مصر السادات هذه المرة. وفي 17/5 تم «اتفاق القاهرة» أكثر تفصيــلًا، في اتفاق ميلكارت، على اسم الفندق الذي تم فيه الاتفاق الجديد؛ متضمنًا خروج المقاتلين من مخيمات اللاجئين، تاركينها لميليشيات محلية بأسلحة خفيفة، على أن يقتصر الوجود المسلح الفلسطيني على الجنوب. وسيتم تعليق العمليات ضد إسرائيل انطلاقًا من لبنان. والحصيلة البشرية للصدامات الأخيرة 35 - 40 عضوًا في منظمة التحرير، و37 عسكريًا، وما بين 60 - 70 مدنيًا لبنانيًا، ما وضعنا أمام بروفة لأحداث نيسان/أبريل 1975. وتم تشكيل حكومة برئاسة تقي الدين الصلح (تموز/يوليو). وتم تبادل ثلاثة طيارين إسرائيليين كانوا محتجزين في سورية مقابل أسرى سوريين ولبنانيين (3/6). ووصل أمين عام

جامعة الدول العربية محمود رياض إلى بيروت، وصرّح أنه «من غير الجائز أن يتحمل لبنان، وحده، عبء المقاومة». موضحًا أن النزاعات العربية - العربية تمثل تبديدًا خطرًا للقوى، لا يعود بالفائدة إلّا على إسرائيل (813).

واصل الحكم الأردني لعبة كسب الوقت مع المقاومة، وبوساطة سعودية - مصرية بدأت جولة مفاوضات بين المنظّمة والحكم الأردني في جدة (15 - 25/9/1971)، وفيها رفض الجانب الأردني الالتزام بـ«اتفاق عمان» (11/1970)، مع كل ما تضمنه هذا الاتفاق من تنازلات قدّمتها القيادة الفلسطينية المتنفّذة. وفي 8/11/1971 بدأت الجولة الثانية من مفاوضات جدة، في تقطّع، قبل أن تعود ثانيةً (23 - 25/11)، لتنتهي بالفشل. وبعد يومين، اغتيل وصفي التل، رئيس وزراء الأردن بأيدي شبان فتحاويين، وبعدها بيومين آخرين أعلن الملك حسين عن إقامته «الاتحاد الوطني الأردني، تنظيمًا سياسيًا وحيدًا في الأردن» (814)، ونصَّب على رأسه مصطفى دودين، ابن دورا - الخليل الذي دلف، بعد نحو 7 سنوات، إلى الضفة الغربية، وترأس «روابط القرى» هناك، وثيقة الصلة بالاحتلال الإسرائيلي. وأغلق اغتيال التل ملف العلاقات الفلسطينية - الأردنية نحو عقد من السنوات.

قامت مجموعة من شبان «فتح» بمحاولة اغتيال الملك حسين في أثناء زيارته المغرب (صيف 1973)، لكن المحاولة أخفقت. كما أحبط الأمن الأردني في شباط/فيراير 1973 محاولة أُخرى لاعتقال بعض كبار المسؤولين الأردنيين وسط عمان، وقاد المجموعة الثانية عضو المجلس الثوري لفتح محمد داود عودة (أبو داود) (815)، كما سبقت الإشارة.

الجدول الرقم (7 - 2)

العمليات الخاصة التي نفذتها «فتح» تحت اسم «أيلول الأسود» (1973 - 1971)

المصدر: عصام محمد علي عبد الحفيظ عدوان، حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) 1969 - 1983 (الكتاب الثاني)، تقديم محمد عبد الرؤوف سليم وصخر حبش (غزة: السلطة الفلسطينية، وزارة الإعلام، دائرة المطبوعات والنشر، 2005)، ص 199 - 200.

تاسعًا: التحضير لتشرين الأول/أكتوبر

أدى انفراد السادات بالسلطة في مصر، بانقلاب 15/5/1971، وصعود حافظ الأسد إلى سُدَّة السلطة في سورية، إلى قيام تعاون عسكري جدي بين الدولتيْن. وقد وفى السوفيات بتسليم العتاد المتطوِّر إلى الدولتيْن. وفي

26/11 أقال السادات الفريق محمد صادق من مناصبه كلها، وتم التعامل معه كأكثر العناصر معاداة للسوفيات، فضــلًا عن أن السادات لا يريد عامرًا جديدًا. وكان القرار قد اتُّخذ في آذار/مارس. وفي شباط/فبراير 1973 قرّر السوفيات الإسراع بإرسال الأسلحة، وتم إبلاغ واشنطن بأنه إذا لم يتوافر حل سياسي شامل وسريع، فإن «العرب قد يعمدون إلى وسائل أُخرى». وحلّ أحمد إسماعيل محل صادق (816).

في تحضيره للحرب، لم يتخلّ السادات عن الطريق الدبلوماسية. ومع إعادة انتخاب ريتشارد نيكسون رئيسًا للولايات المتحدة وانتهاء حرب فيتنام، امتلكت واشنطن هامشًا أوسع للحركة في الشرق الأوسط. وبلّغ الملك حسين واشنطن استعداده للصلح مع إسرائيل، لكن من دون أي ضم للأراضي (6/2). وفي 23/2 التقى مستشار الأمن القومي المصري، حافظ إسماعيل، بالرئيس الأمريكي نيكسون، مطالبًا بالانسحاب الكامل ومناطق منزوعة السلاح على جانبَي الحدود مع علاقات دبلوماسية، في انتظار تسوية عادلة. ويعد نيكسون بمحاولة التوفيق بين متطلّبات السيادة المصرية ومتطلّبات الأمن الإسرائيلي. بينما رد كيسنجر بضرورة ضمان أمن إسرئيل عبر ربطه بالمصالح الاستراتيجية الأمريكية، ما يتطلّب اقتلاع السوفيات من الشرق الأوسط. وإذا ما أصبح العرب «معتدلين»، فسيمكن عندها التوصُّل إلى حل وسط معقول مع إسرائيل، برعاية أمريكية. ما أقنع السادات أكثر فأكثر بأن الحرب هي الخيار الوحيد لتحريك القضية. وتصل غولدا مائير إلى واشنطن في مستهل آذار/مارس، معلنة عن أن كل شيء قابل للتفاوض، ما عدا القدس والجولان وشرم الشيخ. وهي تنتظر رضوخ العرب.

في نهاية آذار/مارس 1973، يغيِّر السادات الحكومة، جامعًا بين يديه رئاستَي الجمهورية والوزارة. وفي 5/4/1973، أعطت الحكومة صوتها، بالإجماع، لقرار الحرب. ويبدو 6 تشرين الأول/أكتوبر اليوم المثالي؛ من حيث تيار قناة السويس وضوء القمر وحرارة لطيفة وعطلة «عيد كيبور» عند الإسرائيليين، و«يوم بدر» عند المسلمين. وفي نيسان/أبريل التقى الأسد والسادات، وقررا تكثيف التعامل العسكري بين دولتيْهما. وبإجابة من أشرف مروان عن حرب وشيكة، تعلن إسرائيل الاستنفار (أيار/مايو 1973) الذي كلفها 35 مليون دولار. بينما يضيف الملك فيصل، مطالبًا بأن تُغيِّر واشنطن سياستها في الشرق الأوسط، إلّا أن إيبان أكد (21/5) أن واشنطن لن ترضخ للابتزاز النفطي من جانب العرب. وفي 20/5، التقى حافظ إسماعيل وكيسنجر الذي أكد أن مصر لا يمكنها أن تحصل بالمفاوضات على ما خسرته في ساحة المعركة. وفي واشنطن، اكتشف بريجنيف التصلّب الأمريكي، فدعا إسماعيل وأبلغه، فروى للسادات، الذي قطع بأن الحل العسكري سيُنهي جمود الموقف (817).

تتخلّى «فتح» عن العمليات الخاصة، لكن ظاهرة إرهابية جديدة تولد في أحشائها، يقودها صبري البنا (أبو نضال). وفي 28/6/1973 لقي الجزائري محمد بو ضيا مصرعه بانفجار سيارته. ولا صلة لبو ضيا بأيلول الأسود، وإن كان متعاطفًا مع الجبهة الشعبية». وبعد يومَيْن، لقي الكولونيل يوسف آلون الرجل الثاني في البعثة العسكرية الإسرائيلية بواشنطن حتفه بخمس رصاصات. وفي 21/7 يقتل الإسرائيليون غرسونًا من أصل مغربي هو أحمد بوشيكي في مدينة ليلهامر (النرويج)، ظنًا منهم أنه علي حسن سلامة، وقدّمت إسرائيل تعويضًا زهيدًا إلى أسرته. ومع صدور أحكام على الإسرائيليين في النرويج بتهمة الإرهاب، قررت إسرائيل تعليق الاغتيالات في أوروبا (818).

تعرضت طائرة بوينغ 747 تابعة للخطوط اليابانية، بين أمستردام وطوكيو، للخطف، ونُسبت العملية إلى وديع حداد. وفي 5/8 هاجم فدائيان، بالقنابل اليدوية، ركابًا متّجهين إلى مطار اللد في مطار أثينا، وبعد توقيفهما، زعما انتسابهما إلى «قوة البطل أبو يوسف النجار»، فيما كانا ينتميان إلى عضو المجلس الثوري في «فتح» أحمد عبد الغفور (أبو محمود).

في 10/8 خطفت طائرات إسرائيلية طائرة تابعة لـ«خطوط الشرق الأوسط» اللبنانية، أقلعت من بيروت إلى بغداد، وترغمها على الهبوط في مطار عسكري إسرائيلي؛ وكان الهدف جورج حبش الذي تم تحذيره، فألغى رحلته على متنها، وطاش السهم الإسرائيلي. بينما كان وزير التخطيط العراقي وأمين سر جبهة التحرير العربية عبد الرحيم أحمد، ضمن ركابها. وفي 5/9، تم توقيف خمسة عرب في روما في شقة قريبة من مطار دولي، وفي حوزتهم صاروخان مضادّان للطائرات. وفي اليوم نفسه، استولت مجموعة تابعة لصبري البنا على السفارة السعودية في باريس واحتجزت مجموعة من موظفيها، وطالبوا بالإفراج عن أبو داود في الأردن. وهذه أول عملية لجماعة البنا. وفي 18/9 منح الملك حسين عفوًا عامًا عن جميع الجرائم المرتكبة منذ أيلول/سبتمبر 1970، ما أدّى إلى الإفراج عن أبو داود ورفاقه، ودعاه الملك إلى تناول فنجان قهوة، ففعل (819).

مطلع تشرين الأول/أكتوبر 1973، بدأ الجيش المصري مناوراته الخريفية، ضمن خطة محكمة لتحقيق المفاجأة (820). وعند الثانية من ظهر السادس من الشهر نفسه، اقتحم الجيشان المصري والسوري أراضيهما المحتلة، وتراجعت القوات الإسرائيلية، لكن نجدات عسكرية ضخمة سرعان ما وصلتها من واشنطن، كما أن تلكؤ السادات واكتفاءه باجتياز «خط بارليف» حتى يتحرك المجتمع الدولي بالتسوية السلمية المطلوبة، وقد تم «التحريك» المطلوب، فلان الطرف الإسرائيلي، بينما أبدى السادات استعدادًا غير محدود

للتفريط، ما أجهض حالة «اللانصر واللاهزيمة» التي نتجت من حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973، وأدخل القضية في مرحلة شديدة التعقيد والارتباك.

أبلغ السادات قيادة «فتح» بساعة الصفر (821)، فصعَّدت القوات الفلسطينية أعمالها العسكرية على الجبهة اللبنانية مع إسرائيل، لإلهاء الأخيرة عن الاستعدادت على الجبهتيْن المصرية والسورية، ما أهَّل القوات الفلسطينية لاحتلال موقع الجبهة الثالثة.

دعت تنفيذية منظمة التحرير (6/10) الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة إلى الإضراب العام والعصيان المدني، كما حثّت الشعب الأردني على امتشاق السلاح ضد العدو الإسرائيلي. مشدِّدة على ضرورة استخدام سلاح النفط (822) فورًا. وعبثًا، حاولت المقاومة إدخال قوات فلسطينية إلى الأردن (823).

بينما التزمت منظمة التحرير الصمت، إزاء دعوة السادات إليها (15/10) للاشتراك في مؤتمر السلام (824)، وحين صدر قرار مجلس الأمن 338 (22/10)، أعلنت تنفيذية المنظمة بأنها غير معنية به (825)، وندَّد رئيس الدائرة السياسية في المنظمة فاروق القدومي بالمساعي الأمريكية لتلفيق تسوية سلمية. ودعت الجبهة الشعبية تنفيذية المنظمة إلى مقاطعة مؤتمر السلام (826). في الوقت الذي دعت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين إلى حضور المؤتمر، وعلى منوالها نسجت «الجبهة الوطنية الفلسطينية» في الداخل (827). واللافت أن الصاعقة دعت إلى مقاطعة المؤتمر (828)، في الوقت الذي لم تكن منظمة التحرير ضمن المدعوين إليه، وهو لم يُعقد أصــلًا!

عرض الرئيسان السوري حافظ الأسد واللبناني سليمان فرنجية على عرفات اقتراحًا أردنيًا، بفتح حوار أردني - فلسطيني، فاشترط الأخير رفض أي وصاية أردنية على الشعب الفلسطيني والسماح للمقاتلين الفلسطينيين بمحاربة إسرائيل من الأراضي الأردنية (829). ولاحقًا، عدَّلت «فتح» شروطها إلى الاعتراف بمنظمة التحرير ممثــلًا شرعيًا وحيدًا للشعب الفلسطيني وسحب مشروع «المملكة العربية المتحدة»، مع حق الوجود السياسي والعسكري للمنظمة في الأردن (830).

على جبهة القتال، شكل الجنوب اللبناني ساحة العمل الرئيسة للقوات الفلسطينية، وإن حدَّ من فعاليتها، أولًا، الهجوم الإسرائيلي الأخير على المقاومة الفلسطينية، وثانيًا سحب جزء من قوات المقاومة إلى المخيمات الفلسطينية لحمايتها، وثالثًا القيود المفروضة من السلطة اللبنانية، كما أن من المهمات القتالية للمقاومة هناك، إعاقة أي اجتياح إسرائيلي مع تشتيت

هجومي، بمشاغلته على الحدود (831). وقد شارك في القتال عشر كتائب لجميع الفصائل، فضــلًا عن «كتيبة مصعب بن عمير» التي عُزِّزت بمجموعات من الميليشيات والمتطوعين. وأصدر الناطق العسكري باسم «الثورة الفلسطينية» 160 بلاغًا عسكريًا، تضمن ما يربو على 207 عمليات (832).

استمرت القوات الإسرائيلية الرد بقصف المناطق الحدودية اللبنانية بالمدفعية، فتم تدمير عِدة منازل، وسقط 59 شهيدًا و43 جريحًا من المقاتلين. بينما أعلنت إسرائيل (21/10) أن 42 مستعمرة إسرائيلية قد هوجمت، وأن 202 اشتباك قد وقع منذ بداية القتال (833).

في 8/10 شنَّت إسرائيل غارة جديدة على الباروك، بينما اجتاحت ثماني دبابات إسرائيلية بلدة البطيشة، واشتبكت مع الفدائيين بين بيوت البلدة، في معركة طويلة، كما قصفت راشيا الفخار وكفر حمام وكفر كلا، ووادي خنسا بالهاون (834).

في اليوم الرابع للقتال، احتلت عمليات التسلل والاشتباك القريب القسط الأكبر من النشاط، واتسعت منطقة القتال، لتشمل مناطق باتجاه الساحل الغربي، أول مرة (835).

على الجبهة المصرية، عملت «قوات عين جالوت» التابعة لجيش التحرير الفلسطيني، تحت قيادة الجيش المصري، وشاركت في «حرب الاستنزاف». وقد ألحقت بها ثلاث كتائب مدفعية. وخلال الحرب، ألحقت تلك القوات بالجيش الثالث المصري، وحُدِّدت لها مهمة الدفاع خلف منطقة عبور القناة، واشتركت مجموعات منها في «عمليات خاصة» وأعمال الاستطلاع. وفقدت «عين جالوت» 30 شهيدًا و70 جريحًا. وتقديرًا للجهد الفلسطيني على الجبهة المصرية، تم وضع وسام على العَلَم الفلسطيني (836).

في سورية قاتلت «قوات حطين» و«قوات القادسية» التابعتان لجيش التحرير جنبًا إلى جنب مع القوات الفدائية الفلسطينية، وشاركت «كتيبة خالد بن الوليد» المحمولة جوًا في مهمة قتالية في منطقة كفر نقاع، واستشهد منها 39 شخصًا، ووقع 9 جرحى في الأسر. بينما نفَّذت وحدات فدائية عدة عمليات خلال اليومَيْن الرابع والخامس من القتال.

كما أدت القوات الفلسطينية مهمات قتالية منوَّعة؛ من عمليات محمولة جوًا (تل الفرس [7/10]، وتل مطوَّق [13/10]، وعملية تل الشعار [15/10]، وتل شمس [16/10]). وقد أسندت إلى «قوات حطين» الثالثة، وجيش التحرير الفلسطيني، مهمة حماية عمق الجبهة السورية، لإحباط محاولات العدو ضربه، والتصدي لأي محاولة إنزال جوي معادية. ووصلت مجموع خسائر

القوات الفلسطينية نحو 200 شهيد ومفقود، بينهم 44 من جيش التحرير، واستحق 20 ضابطًا ومقاتــلًا أنواط الشرف والتقدير (837).

أما الحكم الأردني، فقد رفض المشاركة في الحرب، كما تصدى، بكل قوة لمحاولات المقاتلين الفلسطينيين المرور بالأردن إلى فلسطين المحتلة، فوقعت عدة إصابات من الفدائيين بفعل ذاك التصدي (15 شهيدًا وجريحًا) (838).

لاحظ صحافي فرنسي مدى ارتفاع الروح المعنوية لأهالي الضفة والقطاع المحتليْن، وكيف أن أطفالهم رشقوا بالحجارة المصفحات الإسرائيلية المتجهة إلى ميدان القتال (839). وغطّت منشورات «الجبهة الوطنية الفلسطينية» شتى مدن الضفة والقطاع.

بعد توقف القتال، تفجَّرت المظاهرات في منتصف كانون الأول/ديسمبر 1973 في معظم مدن الضفة، احتجاجًا على إبعاد الاحتلال ثمانية من قادة الجبهة الوطنية (840). بينما سادت المقاطعة السلمية بين الأهالي، ولم تزد نسبة العمال المتّجهين إلى إسرائيل للعمل على 35 في المئة، وشهدت السجون أعمالًا غاضبة، فاستشُهد نتيجتها معتقلان (841)، وردَّت سلطات الاحتلال بتقنين المواد التموينية في القطاع ورفعت منسوب إرهابها الجماعي واعتقلت ما يزيد على 500 عربي فلسطيني، ونسفت منازل عدة في جنين، وأعلنت الضفة منطقة عسكرية (31/12) (842).

أعلن الناطق العسكري للثورة الفلسطينية عن القيام بـ78 عملية عسكرية (6 - 24/10)، وعن 51 عملية أخرى، منذ انتهاء الحرب وحتى 31/11/1973 (843).

تكتّمت إسرائيل عن معارك المقاومة، إلى أن أعلنت «وكالة الأنباء الفرنسية» عن عملية سوق الخضار في القدس التي أودت بحياة 20 إسرائيليًا. كما قُتل جندي إسرائيلي في وسط مدينة رام الله في وضح النهار، واغتيل الحاكم العسكري لمدينة نابلس، فضــلًا عن العمليات التي نفّذتها مجموعات الفدائيين، ولعل أهمها تلك التي قادها صادق محمد صادق (7/10)، القيادي في الجبهة الشعبية الذي هاجم معسكر المظليين في «الكوبورة»، فاستشهد مع خمسة فدائيين. ناهيك باستمرار الأطفال في قذف قنابل المولوتوف (844).

في اليوم الأول للقتال، نصب الفدائيون كمينًا لقافلة تموين إسرائيلية في النطرون. وفي اليوم التالي، كانت عملية صادق المومأ إليها.

في اليوم الثالث، كان تفجير مستودعات الذخيرة الاحتياطية الإسرائيلية في جبل أم الحواويط في النقب ومهاجمة قوافل ونسف عبَّارات ومستودعات

النفط في كفار سديم (8/10)، ونسف خط أنابيب النفط بين إيلات وعسقلان وتفجير عبوات ناسفة في عدة مصانع، ونسف مضخات مياه وطرق مواصلات وقصف مستعمرات ومهاجمة مراكز الشرطة وزرع ألغام وتدمير آلية (845).

وبعد، لم يبق من «دول الطوْق» إلّا الضفَّة الشرقية من المملكة الأردنية الهاشمية التي غدت قطب الرحى في العمل الفلسطيني، السياسي والعسكري، على مدى نحو أربع سنوات، بدءًا من حرب عام 1967.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

الفصل الثامن
في الضفَّة الشرقية للأردن

لم تكد تضع حرب عام 1967 أوزارها، حتى تحوَّلت الضفَّة الشرقية للأردن إلى المركز الرئيس للنشاط السياسي والعسكري الفلسطيني.

تكررت المظاهرات في الأردن في ذكرى «وعد بلفور» (2/11)، في تأكيد جديد على مدى صعود شعبية المقاومة الفلسطينية باتجاهيها القومي واليساري، بينما استمر الإسلاميون في غيابهم. ونجحت إحدى تلك المظاهرات في تحطيم مداخل السفارة الأمريكية في عمان. وفي اليوم التالي، انطلق الجيش الأردني في مواجهة مسلحة مع المجموعة الفلسطينية الصغيرة التي اعتبرها الجيش مسؤولة عن الحادث، وتنصَّلت «فتح» من المعنيين، وأعلنت استعدادها لتبني ميثاق حُسن سلوك مع الجيش الأردني، لكن المناضلين الذين تلاحقهم قوات حفظ النظام، أقنعوا الأهالي بأن ما يجري هو محاولة لتصفية ياسر عرفات. في حين فقد النظام الأردني السيطرة على مخيمات اللاجئين في العاصمة (846).

خارج السياق العربي، اقترح الملك فيصل على سفراء الدول العربية شن «حرب صليبية» من المسيحيين والمسلمين لتحرير القدس (847).

على الجانب الأردني، أخذ التوتُّر يتصاعد بين الحكومة وفصائل المقاومة؛ فقيادة الجيش تسعى إلى منع الفدائيين من دخول المدن بسلاحهم وزيِّهم العسكري، وطلبت تنسيقًا لعمليات الفدائيين ضد العدو الإسرائيلي مع الجيش. بينما تعاون ضباط الجيش الشباب، عن طيب خاطر، مع الفدائيين، بل قاموا معهم بمناورات مشتركة. كما حاولت السلطات الأردنية وقف تجنيد الفصائل للشباب، بفرضها الخدمة العسكرية الإلزامية (848).

استحدثت التنفيذية الجديدة للمنظمة لجنة فرعية لإجراء اتصالات فورية مع الفصائل كلها (849)، وفي مقدمها «فتح» والجبهة الشعبية، لتحقيق الوحدة الوطنية، تمهيدًا لعقد المجلس الوطني. وعمدت التنفيذية أيضًا إلى استحداث فصيل فدائي تابع لجيش التحرير، حمل اسم «قوات التحرير الشعبية»، بدأ بإذاعة بلاغاته في الأول من آذار/مارس 1968 (850).

في 12/4 دعت الجبهة الشعبية السلطات السورية إلى الإفراج عن ثلاثة من قادتها، هم: جورج حبش وفايز قدورة وعلي بشناق الذين اعتُقلوا في أثناء محاولات لوحدة العمل الفلسطيني في دمشق. وفشلت الوساطات كلها للإفراج عنهم. فأعلنت الشعبية عن أنها ستعمد إلى وسائل أخرى للإفراج

عنهم، في حال فشلت محاولة تنفيذية المنظمة (851). وفي 4/11/1968، نجحت وحدة من فدائيي «الشعبية»، بقيادة شحاده العجرمي (أبو طلعت)، في اختطاف حبش بعد 232 يومًا قضاها في السجن السوري (19/3) (852).

أولًا: معركة الكرامة

منذ بداية عام 1968، وحتى منتصف آذار/مارس، أصدرت «فتح» 17 بلاغًا عن 42 عملية عسكرية حتى 1/3، و78 عملية حتى نهاية آذار/مارس، واتسمت هذه العمليات بالاشتداد عما سبق (853).

في 21/3، شنّت القوات الإسرائيلية هجومًا على الضفة الشرقية للأردن، امتد من جسر الأمير محمد إلى الجنوب من البحر الميت، عبرت خلاله النهر أربعة ألوية ووحدات مدفعية وأربعة أسراب طائرات نفاثة وهليوكبتر إسرائيلية، بما يساوي خمسة عشر ألف جندي، عبر أربعة محاور (العارضة، وادي شعيب، سويقة، الصافي)، وإن دار القتال الفعلي في المحاور الثلاثة الأولى. وانسحبت قوات الفدائيين من المخيمات إلى المواقع الجبلية الحصينة، فجرى التحام بالسلاح الفردي، وشارك نحو 400 فدائي من «فتح» و«قوات التحرير الشعبية» والجيش الأردني، في التصدي لهذا الهجوم. وذكرت المصادر الإسرائيلية أن الفدائيين خسروا 150 قتيـلًا وعددًا من الأسرى (854)؛ توزعوا على «فتح» (92) و«قوات التحرير» (24) والجيش الأردني (61)، إضافة إلى 108 جرحى (855)، بينما سقط 38 قـتـيـلًا إسرائيليًا و90 جريحًا، وتم تدمير 4 مدرعات وطائرة إسرائيلية واحدة (856).

على الضد من بدهيات «حرب الشعب»، اتخذ قادة «فتح» قرارهم بالمواجهة؛ أولًا لتبديد أسطورة التفوُّق الإسرائيلي؛ وثانيًا لرفع معنويات الجماهير؛ وثالثًا لهز معنويات العدو؛ ورابعًا لتوثيق الارتباط بالجماهير؛ وخامسًا لتمتين العلاقة مع الجيش الأردني؛ وسادسًا لكشف القوى المضادة في الضفة الشرقية؛ وسابعًا لتعزيز القوى الوطنية الفلسطينية؛ وثامنًا لاختبار مدى ثقة المقاتلين بأنفسهم (857). فتدفق، بعد «الكرامة»، آلاف المتطوعين إلى صفوف فصائل المقاومة.

بينما رأى الكاتب الإسرائيلي يوري أفنيري (Uri Avnery)، في أسبوعية هعولام هزيه الإسرائيلية، «أن المعركة انتهت إلى نصر سيكولوجي للعدو [العرب] الذي كبَّدنا خسائر كبيرة». وأكدت صحيفة جويش كرونيكل اللندنية (29/3)، أن التقييم الإسرائيلي لمعركة الكرامة توصَّل إلى أن الغارات الانتقامية «وصلت إلى نهاية عمياء». بينما لاحظت يومية هآرتس الإسرائيلية (25/3) أن الوقائع تدل على خطأ من الناحية الاستراتيجية (858).

في سياق متصل، نحَّت معركة الكرامة جانبًا الخلافات بين الحكم الأردني والمقاومة الفلسطينية، لكن إلى حين.

ثانيًا: مجلس وطني جديد

مع نهاية الأسبوع الأول من حزيران/يونيو 1968، تم الاتفاق على تشكيل لجنة تحضيرية لمجلس وطني جديد، ضمت 21 عضوًا (6 فتح؛ 6 منظمة التحرير؛ 2 الشعبية؛1 الجيش؛ 1 الصندوق القومي؛ 5 مستقلين)، وعدّت الجبهة الشعبية هذا الاتفاق خطوة إلى الأمام، وإن خشيت أن يؤدي عمل الفدائيين على أرض منظمة التحرير إلى «فتح باب الوصاية من جديد». وشدَّدت الجبهة نفسها على شعار «محاربة الحلول السلمية»، مع ضرورة التنسيق العسكري بين أطراف الكفاح المُسلح (859).

في القاهرة، عقدت الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني الجديد (10 - 17/7)، وانتخب المجلس عبد المحسن قطان (مستقل) رئيسًا للدورة، ووديع حداد (الشعبية) وزهير محسن (الصاعقة) نائبيْن للرئيس، وسليم الزعنون (فتح) أمينًا عامًا للدورة، حيث جرى تعديل «الميثاق القومي»، بداية من اسمه الذي تحوَّل إلى «الوطني»، وتم التشديد على حرية العمل الفدائي وقيادة مشتركة للفصائل الفدائية ورفض قرار مجلس الأمن 242 ودعم جيش التحرير وتوحيد الجباية المالية وإصدار بلاغات العمليات الفدائية عن جهة واحدة مع ذكر الفصيل المنفِّذ (860).

في هذه الدورة، تمت الإنجازات التالية (861):

- فصل التشريع عن التنفيذ؛

- تعديل الميثاق؛

- تعديل النظام الأساسي، حيث يختار المجلس أعضاء التنفيذية، ولا يُترك الأمر لرئيس اللجنة.

أما السلبيات، فلعلها تمثلت بعدم إقرار الجباية الموحَّدة أو قيادة سياسية تعمل على توحيد الفصائل. وإن تم الاتفاق على استحداث مجلس تنسيق عسكري بين منظمة التحرير وفتح والصاعقة.

في 13/10/1968، أكد الملك حسين أنه لا ينوي تحويل الأردن إلى دولة من الفدائيين (862). وفي 16 منه، كشفت يومية بيروتية عن أن مفاوضات كانت قد جرت بين «فتح» والسلطات الأردنية منذ بداية الأزمة حول إعادة النظر في مواقع الفدائيين وتحديد تحركات سياراتهم وتنظيم دخولهم إلى المدن الأردنية. ووجهت السلطات إنذارًا إلى «فتح» بقبول هذه الشروط (863).

في 4/11، في أثر المظاهرات المحتجّة على «وعد بلفور» والهجوم على السفارة الأمريكية والاشتباك بين المتظاهرين وقوات الأمن، أقدمت الأخيرة على اعتقال طاهر دبلان، قائد فصيل «كتائب النصر» الفدائي الفلسطيني. وفي مساء اليوم نفسه، حملت إذاعة «صوت العاصفة» على دبلان وزعمت أنه «دخل العمل الفدائي من الباب الخلفي» (864)، من دون أن تُعرِّف هذا الباب، أو الباب الأمامي، في محاولة للتضحية به قربانًا، يفتدي الفصائل الفدائية، وقررت الفصائل أنه لم يكن ثمة مبرِّر للمظاهرات (865).

في 5/11، حاصرت وحدات البادية الأردنية بعض المخيمات الفلسطينية، خصوصًا مخيم الحسين الذي كان يضم مقريْ «فتح» و«الشعبية» اللذين قصفتهما. وفي اليوم الأول سقط 70 قتيــلًا و20 جريحًا في المجابهات في مخيمات الزرقا والمحطة والحسين، وفُرض منع التجوُّل. وعقدت الفصائل والمنظمات الشعبية الفلسطينية لقاءً في القاهرة، انتهى إلى دعوة الجيش الأردني إلى مواجهة المسؤوليات القومية ومقاومة المؤامرات على العمل الفدائي (866).

في اليوم نفسه، أذاعت «فتح» بيانًا ركّزت فيه على اعتقال دبلان. وأضاف البيان أن اجتماعًا ضم قادة الفصائل مع الملك حسين ورئيس أركان الجيش الأردني، فشلت فيه محاولات شرح الموقف للملك الذي شدَّد على أن «القضية هي إعادة هيبة الحُكم». وختم البيان أن «النيَّة مدبَّرة عند القصر لضرب العمل الفدائي وتصفيته، بعد أن يسحب الأرض من تحت أقدامه» (867). بينما كان الملك قد أعلن، قبل يوم واحد، أن «من واجب الدولة أن تضع للشر حدًا». كما أدلى وزير الداخلية الأردني ببيان قال فيه إن الأمور عادت إلى سيرها الطبيعي، وإن الوزارة لن تسمح لأحد بحمل السلاح أو اقتنائه من دون ترخيص (868).

في مؤتمر صحافي، أعلن الملك حسين عن أن الخسائر بين المدنيين بلغت 24 قتيــلًا و89 جريحًا، وبين العسكريين 4 قتلى، بينهم ضابطان، و8 جرحى.

اعتمدت «فتح» ياسر عرفات ناطقًا رسميًا باسمها (869)، على أن يدلي ببيان مهم، الأمر الذي لم يحدث.

ثالثًا: شعار «الدولة الديمقراطية»

في تشرين الأول/أكتوبر 1968، أكد صلاح خلف (أبو إياد)، لأول مرة: «هدفنا الاستراتيجي هو دعم إنشاء دولة ديمقراطية على امتداد فلسطين التاريخية، يعيش فيها العرب واليهود في وفاق وكمواطنين، على قدر كامل من التساوي» (870). وبدعم كل من عبد الناصر والملك فيصل هذا الموقف.

في باريس، طرحت «فتح» عشية الذكرى الرابعة لانطلاقتها (30/12/1968)، برنامج «الدولة الفلسطينية الديمقراطية العلمانية»، ما أفقد الحركة الصهيونية توازنها وأربك حملاتها الدعاوية. فقد قام البرنامج الجديد بترشيد برامج «فتح» وعقلنتها، كما خلَّص «الهيكل الثوري» (871) بالذات من عفويته وإنشائيته، وشكَّل طرح البرنامج الجديد نقلة نوعية في الفكر السياسي لحركة فتح.

كان محمد أبو ميزر (أبو حاتم) مسؤول «فتح» في فرنسا آنذاك، وقد احتك بالقوى والشخصيات التقدمية الفرنسية، فاقتنع بضرورة البرنامج الجديد، وأقنع بذلك قادة «فتح». وصدر البرنامج بنقاطه السبع الذي حدَّد طبيعة «فتح» كحركة تحرر وطني، وطبيعة الصراع بأنه غير موجَّه إلى اليهود كدين، بل ضد الصهيونية كحركة في خدمة الإمبريالية، كما رفض البرنامج قرارات الأمم المتحدة كلها؛ وذلك كله بهدف «إحياء» الدولة الفلسطينية الديمقراطية المستقلة التي تضمن لمواطنيها كافة - وعلى اختلاف دياناتهم - حقوقًا متساوية. وارتبط هذا الشعار بكون فلسطين جزءًا من الوطن العربي (872).

في القاهرة، عقد المؤتمر الدولي الثاني لمساندة الشعوب العربية في كانون الثاني/يناير 1969، وفيه أعاد مندوب «فتح» نبيل شعث تأكيد شعار «الدولة الديمقراطية». مُبيّنًا أن إقامة سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط، يتطلّب انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة واسترداد حقوق الشعب الفلسطيني.

افتتح عبد الناصر المجلس الوطني الخامس (القاهرة 1 - 4/2/1969) وسلّم بحق المقاومة الفلسطينية في رفض قرار مجلس الأمن 242 الذي قبلته حكومة عبد الناصر (873). معبِّرًا بذلك عن إلمامه بالفروق بين الثورة والدولة، وبين العربي والفلسطيني.

انفرط التحالف الهش داخل الجبهة الشعبية، فخرجت جبهة التحرير الفلسطينية في تشرين الأول/أكتوبر 1968، مشكّلة «الجبهة الشعبية - القيادة العامة». بينما اشتد الصراع داخل الطرف الأكبر (القوميين العرب) ما بين جناح يُلحّ على تبني الماركسية، وطرف آخر يعترض على ذلك. وينتهي الأمر بتأسيس الطرف الأول «الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين» في 22/2/1969 (874).

رابعًا: عود إلى المنظمة

عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته الخامسة (القاهرة، 1 - 4/2/1969) التي تبنت برنامج «الدولة الديمقراطية»، بعد أن توزّعت مقاعد المجلس المئة وخمسة، على النحو التالي:

33 لفتح، 12 للشعبية، 12 للصاعقة، و11 لتنفيذية المنظمة، 5 لجيش التحرير، 1 للصندوق القومي، و3 للاتحادات الشعبية، و28 للمستقلين (875). وأعلنت الشعبية عدم اشتراكها في تلك الدورة (876)، وشاركها العميد مصباح البديري رئيس أركان جيش التحرير، الذي طالب بنسب متساوية لجميع الأطراف في المجلس، حتى لا تنفرد «فتح» بقيادة النضال الوطني الفلسطيني (877).

افتتح عبد الناصر دورة المجلس وتشكلت لجنة مصالحة للاتصال بالمقاطعين وإقناعهم بالحضور (878). ودان المجلس قرار مجلس الأمن رقم 242 والحلول السلمية، ومشاريع التصفية المقترحة كلها، وضمنها المشروع السوفياتي (879).

انتخب المجلس تنفيذية جديدة للمنظمة، أحدثت تبدُّلًا ملموسًا في تركيبتها، ترأسها ياسر عرفات، وضمت عن «فتح»: فاروق القدومي (التنظيم الشعبي) ومحمد يوسف النجار وخالد الحسن (الدائرة السياسية). وعن المستقلين: كمال ناصر (التوجيه والإعلام) وياسر عمرو (أمانة السر). وعن المنظمة: حامد أبو ستة (شؤون الوطن المحتل). كما اعتُبر عبد الحميد شومان العضو الحادي عشر، بصفته رئيسًا للصندوق القومي الفلسطيني، وشغل عرفات رئاسة اللجنة العسكرية، أيضًا (880).

شكلت التنفيذية الجديدة «قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني»، بهدف توحيد الأنباء عن العمليات الفدائية.

في 15/4/1969 رفضت كل من الشعبية وقوات التحرير الشعبية مشروع السلام الذي كان الملك حسين، قد تقدم به، قبل يوم واحد (881).

لاحقًا، عقد المجلس الوطني دورته السادسة (القاهرة، 1 - 6/9/1969)، بعد أن توسّع، ليضم 112 عضوًا، وحضر مندبو الجيش وقوات التحرير، مع مقعد واحد لكل من جبهة النضال الشعبي الفلسطيني ومنظمة فلسطين العربية، و8 مقاعد للجبهة الديمقراطية، و4 مقاعد للجبهة الشعبية - القيادة العامة، بينما انضمت «الهيئة العاملة» إلى المقاطعين. وأعادت الشعبية مقاطعتها إلى: ضرورة تحويل منظمة التحرير إلى إطار للوحدة الوطنية التي تقوم بصدد اتفاق واضح على الأخطار وأطراف معسكر العدو وضرب الأهداف الاستعمارية، وفي حال تعذُّر الاتفاق، يتم البحث عن علاقات جبهوية. ورفضت الشعبية اعتبار «قيادة الكفاح المسلح» صيغة الوحدة الوطنية، من دون أن ترفض التعاون مع المجلس الوطني وتنفيذية المنظمة و«قيادة الكفاح المسلح» (882).

خامسًا: صدامات التطويع

إذا كان النظام الأردني قد عجز عن التخلّص من المقاومة الفلسطينية حين انتعشت، غداة هزيمة عام 1967 العربية المدوِّية، فإن الأمر ازداد صعوبة حين تعملقت تلك المقاومة، بتأثير الانتصار المفاجئ للمقاومة في «معركة الكرامة» (21/3/1968)، لأن الجيش الأردني لم يكن مهيّأً من ناحيتيْن: أولاهما، تعاطف نسبة غير قليلة من جنوده وضباطه مع المقاومة؛ وثانيهما، تراجع الجيش تسليحًا ومعنويًا بتأثير الهزيمة إيّاها.

لما كان النظام الأردني قد اعتمد التسوية السلمية دون غيرها، في حين أشهرت المقاومة الفلسطينية الحل العسكري حصريًا، فإن الطرف الأول رأى في هذا التعارض سانحة لاستخدام ورقة العمل الفدائي في تحسين شروط التحاق النظام الأردني بالتسوية السلمية.

لكن ذلك يتطلب إدخال المقاومة الفلسطينية في طاعة النظام الأردني، حتى يستطيع الأخير تسخير تلك المقاومة. ومن هنا جاءت صدامات التطويع.

1 - الصدام الأول

اندلع الصدام الأول في 10 شباط/فبراير 1968، مع صعود ملحوظ في العمليات الفدائية الفلسطينية في الضفة الغربية. وقد حذّرت إسرائيل الملك حسين من عواقب تلك الهجمات، بينما حذّر السفير الأمريكي في عمّان الملك ورئيس وزرائه، بهجت التلهوني، من عواقب مساندة وحدات عسكرية أردنية الفدائيين الفلسطينيين. ونسج على منواله، رئيس وزراء إسرائيل، ليفي أشكول، ووزير دفاعها، موشي دايان. وفي 15/2 شنت القوات الإسرائيلية اعتداء كبيرًا على المواقع العسكرية الأردنية في منطقة الغور الشمالي؛ فقُتل عشرة عسكريين أردنيين، وجُرح 17، وسقط 46 قتيلًا و55 جريحًا مدنيًا (883).

كان النظام الأردني أعجز من أن يتصدى آنذاك للهجمات الإسرائيلية المسلحة، فاستسهل أمر التصدي للمقاومة الفلسطينية. وأعلن حسن الكايد، وزير الداخلية الأردنية ورئيس مجلس الدفاع المدني الأعلى (15/2) أن المجلس اتخذ قرارات لضمان سلامة المواطنين (884). بينما تفقّد الملك في اليوم التالي منطقة الاعتداء، وألقى وزير الإعلام، صلاح أبو زيد، رسالة من الملك إلى الشعب عبر الإذاعة، أعرب فيها عن رفضه أن يجري فوق الأردن غير ما يتفق مع المصلحة العربية العليا، حتى لا نتيح لأعدائنا «استغلال شيء واحد، لتحقيق أطماعهم ومآربهم». وأن كل عمل «ينطلق من أرضنا هذه، ومن خلالنا نحن، وفي إطار ما نرسم، ونخطط ونعد». قبل أن ينتقل الملك إلى تهديد «أية فئة تتجاهل هذا الموقف منا، بعد اليوم، وتتخذ لنفسها نهجًا غير نهجنا، وتتعامى عن بابنا، الذي كان وسيظل مفتوحًا ...» (885).

في اليوم التالي، زار الكايد المناطق المعتدى عليها، ومن إربد حذّر سورية من إدخال فدائيين عبر الأردن إلى الأراضي المحتلة (886). وهدَّد بالضرب «بيد من حديد، كافة العناصر التي تُعطي بأعمالها إسرائيل مبررًا لممارسة الضغط على الأردن». ووعد بمنع كل من يُعرِّضون الأردن لهجمات العدو، «سيُمنعون، بعد اليوم، من اجتياز الأراضي الأردنية» (887)، بحسب قرار مجلس الوزراء الأردني (17/2).

لاقى هذا الموقف ترحيبًا إسرائيليًا، حكوميًا وصحافيًا. بينما نقلت يومية قاهرية وثيقة الصلة بعبد الناصر عن مراسل اليونايتدبرس في عمان، أن معظم الأردنيين يؤيد نشاط رجال المقاومة، وأن جنود الجيش والأمن الأردنيين يتجاهلون الأوامر التي تصدر إليهم لمنع المقاومة من عبور النهر (888)، أغلب الظن لأنها تثأر لكرامتهم.

لذا، اضطرت الحكومة الأردنية إلى تبريد الحملة ضد المقاومة، وتغيَّب الكايد عن جلسة سرية لمجلس النواب، وفيها ادّعت الحكومة بأن تصرف الكايد كان شخصيًا، وأجمع النواب على عدم المسّ بالمقاومة الفلسطينية (889). فتراجع الملك في برقيتين إلى كل من رئيسَي الأعيان، والنواب (890).

التقطت «فتح» المبادرة، وردَّت بأنها «لن تسمح، بأي حال لأي إنسان أو حكم عربي أن ينحرف بها عن أهدافها». وطالبت «بالإفراج فورًا عن معتقليها» (891).

انتهت أزمة شباط/فبراير عند هذا الحد، وبعد أن رمى معظم الأنظمة العربية بثقله إلى جانب التهدئة؛ لكن الجمر بقي تحت الرماد.

2 - الصدام الثاني

عادت إسرائيل إلى ممارسة ضغوطها على الأردن بضربات انتقامية شرسة؛ تُوِّجت بمعركة الكرامة. فأطلّت أزمة جديدة في أيلول/سبتمبر 1968، حين حظرت السلطات الأردنية عقد مؤتمر دعا إليه «التجمع الوطني الأردني» (892) في 13 منه، لمناقشة تقاعس الحكومة وعجزها عن القيام بمهماتها الأساسية (893).

في أواخر أيلول/سبتمبر، دعت السلطة الأردنية حركة «فتح» إلى مفاوضات سرية حول مواقع قوات الحركة وتحركات سياراتها وضرورة الابتعاد عن المدن وتنظيم طرق دخول الفدائيين إليها (894).

في 10/10 صعَّدت السلطات الأردنية الأزمة، حين استدعت مندوبين من «فتح» ومنظمة التحرير وأبلغتهم بأنها ستتخذ في الخامس عشر من الشهر نفسه سلسلة إجراءات، هدفها «ضبط الأمور ومنع الفوضى»، وطلبت

السلطة، إلى المندوبين إعطاء جواب عن هذا التبليغ في أقرب فرصة ممكنة (895)؛ في وقت كانت عناصر معروفة بعلاقاتها بالاستخبارات المركزية الأمريكية تختلق منظمات، مثل: جبهة الفداء القومي والجبهة الثورية الشعبية الفلسطينية والمارد العربي ...إلخ (896).

اصطدمت السلطة الأردنية مجددًا بردة فعل قوية في الأوساط الرسمية والشعبية؛ فأدركت استحالة تنفيذ مخططها. هنا عادت السلطة ودعت الفصائل الفدائية إلى اللقاء بها، فعُقد في 15/10، وحضره، عن الجانب الأردني: التلهوني ومدير الأمن العام، معن أبو نوار، ومدير المخابرات السابق، السفير آنذاك محمد رسول الكيلاني. وأكد التلهوني للفصائل أن حكومته لا تنوي تصفية العمل الفدائي؛ ما جعله يطلب إلى رئيس الأركان مشهور حديثة إلغاء منع دخول الفدائيين إلى عمّان بملابسهم العسكرية أو بأسلحتهم (897).

في الوقت نفسه، كانت مفاوضات سرية تجري بين الأردن وإسرائيل، فأصدرت «فتح» بيانًا (20/10) أكدت فيه أنها ليست مناهضة للسلام، لكنها تعارض الاستسلام وقبول الأمر الواقع، وصممت على الاستمرار في النضال مهما كان الثمن. وفي 22/10، أصدرت الشعبية» بيانًا مماثــلًا، شبهَّت فيه الحل السلمي المقترح بنكبة عام 1948 (898).

في 31/10، دعا «التجمُّع الوطني الأردني» و«لجنة إنقاذ القدس»، من عمان، المواطنين والهيئات الشعبية للاشتراك في مظاهرة صامتة، فتحركت، بما لا يقل عن عشرين ألف متظاهر في صباح 2/11، إلا أنها لم تتفرَّق كلِّيًا بعد كلمة سليمان النابلسي، رئيس التجمع، بل توجّهت جموع من المتظاهرين إلى مبنى السفارة الأمريكية ورشقته بالحجارة، ففتحت قوات الأمن النار عليهم وأصابت بعضهم، وإن استطاع فريق منهم اقتحام مبنى السفارة، وإنزال العَلَم الأمريكي عنه (899).

التأم مجلس الوزراء الأردني لدراسة الوضع، وعند الظهر أعلن راديو عمان عن أن الملك حسين سيوجِّه خطابًا إلى الشعب، ادّعى فيه أن فئة من المواطنين اندسّت «وتسترت وراء رداء ترتديه، وتقنَّعت من خلال سلاح تحمله، وشعارات ترفعها، وراحت تنشر دسائسها وتُروِّج لأكاذيبها ... وأنه من غير النظام والقانون لا يكون مجتمع ولا تكون حياة ولا يتحقق انتصار. وأن الدولة ستفعل كل ذلك وتُعيد للمواطنين طمأنينتهم، وتحمي للوطن مقوِّماته، وستضع للشر حدًا، وللاستهتار نهاية» (900). وكان بيان للداخلية الأردنية قد مهَّد لخطاب الملك، بشنَّ هجوم على فصيل كتائب النصر الفدائي الفلسطيني، واتهمه بالاعتداء على المواطنين وإطلاق النار (901).

تناغمت «فتح» مع التوجَّه الرسمي الأردني، واصفة كتائب النصر بأنها دخلت من الباب الخلفي للعمل الفدائي. ورأت الشعبية في بيان «فتح» هذا ما يؤيد السلطة، ولا يفضح المؤامرة (902).

تردَّد أن الملك كان في حالة عصبية عندما قابله وفد الفصائل لعرض بيان عليه حول الأحداث والتباحث معه، وأخذ الملك يُهدِّد ويتوعد، ونُسب اليه قوله للوفد: «إما أن أحكم هذا البلد أو أحرقه» (903).

أصدرت الفصائل بيانها (4/11)، وفيه تمنَّت إنهاء الإجراءات العسكرية ورفع منع التجوُّل (904). وقيل إن هذا التمني جاء بتعديل من الملك نفسه، وأصابت «الشعبية» حين وصفت ما يجري بأنه «حلقة رخيصة، مكشوفة، لتصفية العمل الفدائي على مراحل» (905).

تصاعدت الأزمة في اليوم التالي (5/11)، وبحسب أرقام أعطتها مستشفيات، قُتل عشرون وأُصيب أكثر من مئة بجروح مختلفة (906). بعد أن تم اعتقال طاهر دبلان رأس «كتائب النصر»، وتطوَّع ممثلون للفصائل كي يشرحوا لكبار المسؤولين الأردنيين أنه مرتبط بالاستخبارات (907)، ربما توهمًا من أولئك المندوبين بأن ذلك سيحميهم من المصير المعد لفصائلهم، بعد أن يكونوا ضحُّوا بدبلان.

في مساء اليوم نفسه، وصل اللواء مشهور حديثة إلى الأغوار حامــلًا رسالة خطية من الملك، تتلخص في أن القضية هي إعادة هيبة الحكم، فأصدرت «فتح» بيانًا أعلنت فيه أن الأزمة مفتعلة، ومفجِّرها عميل للاستخبارات، وأن القصر يُبيِّت النيَّة لضرب العمل الفدائي، وأن المعركة «بالنسبة لنا، معركة حياة أو موت» (908).

نصَّ الاتفاق بين الحكومة والمقاومة، على: وقف العمليات العسكرية ورفع منع التجوَّل ومنع حمل السلاح غير المرخَّص والاتصال المستمر بين الحكومة وقادة فصائل المقاومة لتجنُّب حوادث مماثلة (909).

بعد ظهر الأربعاء (6/11) عقد الملك مؤتمرًا صحافيًا، أعلن فيه عن أن 29 شخصًا قد قُتلوا، ومئة أصيبوا بجروح، وهناك 24 قتيــلًا من المدنيين، وأربعة من رجال الجيش، بينهم ضابطان، و89 جريحًا من المدنيين، وثلاثة من رجال الأمن، والثمانية الباقون من الجيش، بينهم ثلاثة ضباط. وأن حوادث أضيق نطاقًا وقعت في الزرقاء (910). ورفضت فصائل المقاومة اقتراحًا بأن تُخطر سلطات الجيش، مقدمًا، بعمليات المقاومة (911).

في 22/11 كشفت يومية نيويورك تايمز الأمريكية عن توصُّل الحكومة والمقاومة إلى اتفاقية، عُرفت لاحقًا، باتفاقية الأربعة عشر بندًا، ذكرت

بعضها، لاحقًا، الصحيفة الناطقة بلسان الشعبية، وأبرزها: ضرورة إعلام الجيش الأردني بكل عبور للفدائيين في نهر الأردن، ومنع اشتباك الفدائيين مع العدو، من مسافة تقل عن خمسة عشر كلم غرب النهر، من منطقة العقبة، ومنع الفصائل من اعتقال ومحاكمة العناصر التي تتعامل مع العدو، وحظر استخدام الممرات المؤدية إلى الأرض المحتلة، وخضوع الفدائيين لإجراءات الحدود كلها، عند دخولهم الأردن (912).

أما الأسباب الحقيقية للصدام، فتمثلت بما يلي:

- ارتفاع منسوب العمليات الفدائية، ما أعاق الاتصالات السرية بين الأردن وإسرائيل؛

- قصف «فتح» إيلات، ما أرعب النظام من رد إسرائيلي على العقبة؛

- هجوم المتظاهرين إياه على السفارة الأمريكية.

في وقت بدت التسوية السلمية قريبة المنال؛ اندفع التناقض بين المقاومة والنظام إلى أعلى؛ فحاولت المقاومة تعطيل التسوية، بينما حاول النظام تركيع المقاومة.

سادسًا: 1969 عام الكُمون والترصُّد

في خريف 1969، انحاز يسار المقاومة إلى «فتح»، في شعار «دولة فلسطين الديمقراطية»، وإن بقيت «الشعبية» على رفضها له. وبقيت الوحدة الوطنية مستعصية، بينما يرفض ياسر عرفات «الصيغة الجزائرية» القائمة على تصفية الفصائل المنافسة بالقوة. وتعاملت مصر مع طريق الحل السياسي على أمل تحسين شروطه عبر حرب الاستنزاف التي أرهقت إسرائيل بخسائرها البشرية. بينما لم يرَ الأردن غير التسوية السلمية سبيــلًا وحيدًا، وتمسّكت سورية بحرب الشعب. وانحسر أمل إسرائيل في إقامة كيان فلسطيني تحت وصاية إسرائيلية. ورفض الاتحاد السوفياتي «مبادرة روجرز» الأولى؛ فردّ هنري كيسنجر - مستشار الأمن القومي الأمريكي - بأن إسرائيل هي التي كسبت الحرب، وعلى مصر أن تتحمل عبء التضحيات الضرورية كله، للتوصُّل إلى السلم، واستند عبد الناصر في رفضه المبادرة إلى عدم إلزاميتها. ولم تُسفر المحادثات الرباعية (كانون الثاني/يناير 1970) عن شيء، وإن سلَّم السوفيات بحظر نشاط الفدائيين في الأراضي التي سينسحب الإسرائيليون منها، ويرد الأمريكيون بأن «مبادرة روجزر» تُمثِّل الحد الأقصى الذي يمكنهم عمله (913). في ليل 2 - 3/1/1970، شنَّت إسرائيل غارة انتقامية على جنوب لبنان وخطفت 11 مدنيًا و10 عسكريين لبنانيين، فعرض عرفات تبادلًا للأسرى، وأعفت الحكومة اللبنانية إميل البستاني من مناصبه

عقابًا له على «اتفاق القاهرة». وفي أواخر شباط/فبراير ومستهل آذار/مارس، كثّف الفدائيون الفلسطينيون عملياتهم من جنوب لبنان، بينما والت إسرائيل تحذيراتها. وفي النصف الثاني من آذار/مارس استُؤنفت الصدامات بين الموارنة اللبنانيين والفدائيين، فسقط 24 فدائيًا، وتم اختطاف بشير الجميِّل نجل بيار الجميل رئيس حزب الكتائب، فطوَّق أنصار الحزب مخيم تل الزعتر الفلسطيني (في ضاحية بيروت الشرقية، المسيحية). وتفاوض كمال جنبلاط مع بيار الجميِّل وهيئة أركان الجيش والقيادة الفلسطينية. وفي 31/3 تم تأكيد تعهدات «اتفاق القاهرة»، لكن بعد أن صرَّح بيار الجميِّل بأن الفلسطينيين غدوا ميليشيات مسلحة في خدمة اليسار اللبناني (914).

سابعًا: مشروع روجزر الأول

في الأردن، ألقى الملك حسين خطابًا في البرلمان (3/11/1969) رأى فيه أن على إسرائيل الاختيار بين الأرض والسلام، وانتقد واشنطن، مؤكدًا أنه في غياب الحل السياسي، فإن النضال العربي المشترك هو وحده الذي سيتقدم. بينما واصل الملك اتصالاته السرية مع الإسرائيليين (915).

في إسرائيل، جرت انتخابات برلمانية (28/10) حقق فيها «حزب العمل» نجاحًا، احتُسب لغولدا مائير. وبقي الائتلاف الحكومي الإسرائيلي مع الوسط واليمين والأحزاب الدينية (916).

أزعج «اتفاق القاهرة» الإسرائيليين فتوسَّعوا في «العقاب الجماعي» في الضفة والقطاع (نسف 43 منزلًا في القطاع و97 في الضفة [1/4/1969]، مع طرد 71 شخصًا منذ حرب عام 1967) (917).

رأى نيكسون أن على العرب، وقد خسروا الحرب، انتظار عواقب ذلك. أما الدبلوماسية السوفياتية، فرأت أن الأمريكيين يؤيدون التوسع الإسرائيلي. بينما رفض المصريون أي تسوية جزئية. وكلما تصاعدت المقاومة الفلسطينية، كلما غدت التسوية أصعب منالًا. وفي موازاة المناورات الدبلوماسية، استؤنفت المعارك الحربية على جبهة قناة السويس (8/3/1969). وأعاد دايان تقدم المصريين هنا، إلى مشاركة الفنيين السوفيات الذين يوجِّهون العمليات. وثابرت الصحف الإسرائيلية على تشبيه عبد الناصر بهتلر. وأشارت الخسائر الإسرائيلية منذ حرب عام 1967، حتى نهاية كانون الثاني/يناير 1970، إلى صعود تدرجي في دور الجيوش العربية، قياسًا إلى الجيش الإسرائيلي (918).

استأنفت الشعبية (27/11) هجماتها الخارجية، بهجوم على مكاتب «العال» في أثينا، بينما أسفت منظمة التحرير لهذا الهجوم (919).

في حين اشتد الصراع البيروقراطي بين الخارجية ومجلس الأمن القومي في واشنطن. ولم يكن غريبًا أن يطالب نيكسون مندوب اتصاله بالمنظمات اليهودية الأمريكية بالاحتجاج على خارجيته بصدد الشرق الأوسط (920).

عشية الرباعية والاجتماع الأمريكي التحضيري (نيكسون؛ روجرز؛ كيسنجر)، أدلى الثاني ببيان (10/12/1969) تعهد فيه بضمان السلم في المناطق منزوعة السلاح وإجراء تعديلات طفيفة على الحدود، بما يُعبِّر عن ميزان القوى. وكان هذا محتوى «مبادرة روجزر الأولى». وفي 14/12، أدلت مائير بتصريح، مفاده أن العرب يريدون القضاء على إسرائيل والمسألة لا تتصل بالحدود وحقوق الملاحة بل بالأرض كلها. وأكدت رئيسة الوزراء الإسرائيلية أن لا بديل من مفاوضات مباشرة بين الأطراف المعنية. وعشية القمة العربية، نقلت واشنطن إلى الملك حسين «مبادرة روجرز»، كما نقلتها إلى الدول العظمى الثلاث (اتفاق صلح رسمي، يحظر أي نشاط معادٍ، مع أراضٍ منزوعة السلاح وحدود آمنة مرادفة لخط هدنة عام 1949 تقريبًا، إلا في مَا يتعلق بالقدس التي تبقى موَّحدة، ويُخيَّر اللاجئون بين العودة والتعويض). ورأت مائير في المبادرة تآكــلًا خطرًا لمساندة الولايات المتحدة لإسرائيل، بسبب سياسة الترضية للدول العربية. وأتبع تصريحها بيان مماثل لحكومة إسرائيل (22/12). ما جعل روجرز يرد، في اليوم التالي، بأن الدول العربية ليست عدوًا للولايات المتحدة، والمقترحات الأمريكية تتماشى مع قرارات الأمم المتحدة، وتستند سياسة الولايات المتحدة إلى مصالحها القومية. ما يستثير احتجاجات قوية من المنظمات الصهيونية في الولايات المتحدة. وتصوِّر الدعاية الإسرائيلية «مبادرة روجرز» بوصفها مطالبة إسرائيل بالانتحار. إلا أن شيمون بيريز الذي يملك رؤية سياسية واضحة، كتكنوقراطي «صقر» قريب من دايان، أكد أن إسرائيل تتمتع بتفوُّق عسكري مستمر، سيعجز عبد الناصر عن تعديله، ما سينتهي بالرئيس المصري إلى السقوط، وسيضطر خلفاؤه - تحت ضغط الوضع الاقتصادي لمصر - إلى إيثار مصالح بلادهم على مصالح العالم العربي، ومن ثم التفاوض مع إسرائيل. وطالب بيريز بتدشين محادثات مع الفلسطينيين؛ بمن فيهم «فتح»، للتوصُّل إلى اتحاد فدرالي. لقد عكست «مبادرة روجرز» تحوُّلًا ملحوظًا في الموقف الأمريكي، وانتظر العرب الرفض الإسرائيلي، مع إبداء مصر حُسن نياتها، لتأكدها من أن احتجاجات جماعات الضغط المؤيدة لإسرائيل ستُفرغ تلك المبادرة من محتواها، بعد فاصل زمني قصير (921).

في موسكو، لاحظ وزير الخارجية المصري محمود رياض، ورجل الدولة المصري أنور السادات، انزعاج القيادة السوفياتية الشديد من خطر توَّرط بلادها في القتال، ويَعد الرئيس السوفياتي ليونيد بريجنيف بتعزيز المساعدات العسكرية لمصر، مع مناشدتها البحث عن حل سياسي. ويتعهد الزعيم

السوفياتي أيضًا بتقديم صورايخ أرض - جو، مع ألف تِقني سوفياتي لتشغيلها في مصر.

يصل الملك فيصل إلى القاهرة في سبيل التحضير لقمة الرباط، وهو يوافق على رفع مساهمة الدول النفطية العربية في المجهود الحربي (12 - 14 في المئة). ويرافق عرفات عبد الناصر في طائرته إلى الرباط. بينما ينسِّق الأخير مع الملك حسين، وترسل دمشق إلى القمة وفدًا وزاريًا. ويتوقع الملك حسين ميثاقًا يُحدِّد حقوق الفدائيين وواجباتهم في الأقطار التي يعملون فيها. وفي 21/12/1969، تبدأ القمة الخامسة أعمالها، فتعرِّف المقاومة الفلسطينية على أنها حركة تحرر، على الدول العربية أن تقدم إليها كل الدعم الضروري. ويهاجم القذافي الملك فيصل، فيرد الأخير بأن بلاده تشارك بـ 12 في المئة من دخلها القومي للمجهود الحربي، بينما لا يقدم القذافي سوى 4 في المئة. فيرد الأخير بأنه لن يقدم مساعدة إلى مصر إلا إذا تعهدت بخوض الحرب. والمفارقة أن تونس والمغرب يؤيدان القذافي، وإن من منطلق مناقض تمامًا، فيخرج عبد الناصر موضحًا أنه في حالة غياب المساعدة العربية، فسيلجأ إلى الاتحاد السوفياتي. ويتدخّل عرفات فيعيد وفود مصر وسورية والعراق إلى القاعة. ولا يصدر بيان ختامي، حيث تم التعامل مع «مبادرة روجرز» بوصفها مناورة تهدف إلى إفشال القمة. هنا يربح عرفات ويخسر الملك حسين، حيث استمر الالتباس بين «إزالة آثار العدوان» و«دعم المنظمة». ويتوقف عبد الناصر في طرابلس الغرب ويعقد قمة مصغَّرة مع الرئيس السوداني جعفر النميري ونظيره الليبي معمر القذافي (922).

في مستهل تشرين الأول/أكتوبر 1969، حاولت مجموعة من الضباط الشبان الأردنيين ذوي الأصول الفلسطينية تنظيم انقلاب، تم إحباطه قبل التنفيذ، ودان تحقيق الشرطة «حزب التحرير» في محاولة الانقلاب هذه. ولم يخفِ الملك حسين شعوره بالمرارة من واشنطن، مؤكدًا لأحد معارفه أن «الأمريكيين لا يزالون يهتمون ببقائي، لكنهم يريدون أن أكون أضعف ما يمكن حتى يفرضوا عليَّ ما يشاءون»، ولوِّح بتعيين وصفي التل رئيسًا للوزراء، بينما عهد عرفات إلى محمود عباس (أبو مازن) بمهمة إجراء تطهير حقيقي في كوادر «فتح». وحل أبو داود محل أبو صالح (نمر صالح) (923) قائدًا لميليشيات «فتح». واتخذت القاهرة موقفًا، مفاده أنه من غير الممكن أن تقوم دولة ما بتسليح إسرائيل وادعاء الدفاع عن الوحدة الترابية للأقطار العربية. وفي 15/10، وقع اعتداء بالصواريخ على مكتب منظمة التحرير في بيروت، وأُصيب مدير المكتب شفيق الحوت بجروح طفيفة (924).

ثامنًا: هجمات التكسيح

مع مرور الوقت تعملقت المقاومة، حتى غدت سلطة موازية للسلطة الأردنية؛ فمنطق المقاومة يفرض تنظيم الجماهير التي تمنح ولاءها للفصيل الذي تنخرط فيه. وبدأت الجماهير الفلسطينية، وفي المراحل الأولى الجماهير الشرق أردنية أيضًا، تلتف حول السلطة الجديدة (925).

مرَّ عام 1969 بهدوء نسبي على جبهة التسوية السلمية، وفي علاقة النظام الأردني بالمقاومة الفلسطينية بالتالي. لكن الخسائر البشرية الإسرائيلية بفعل «حرب الاستنزاف» على قناة السويس، إلى العمليات الفدائية الفلسطينية، أرغمت الإدارة الأمريكية على أن تفرز غدتها «مبادرة روجرز» الأولى في نهاية عام 1969، فتهيّأ النظام الأردني للتعامل معها بجدية.

1 - الهجمة الأولى

فجَّر ازدواج السلطة هذا صدامات وسَّعت التناقض القائم. وحاول كل طرف تعديل ميزان القوى لمصلحته. وشهد الأردن نموًا مطردًا للحركة الجماهيرية؛ حاول النظام كبحه، فعقدت الحكومة اجتماعًا (10/2) برئاسة التلهوني وحضور الملك وولي عهده الأمير الحسن وقائد الجيش ومدير المخابرات. وصدر عن الاجتماع بيان رمى إلى تقييد حرية المقاومة وإدخالها بيت الطاعة والحد من المد الجماهيري الذي يُعزِّزها. وتضمن البيان 11 بندًا، طالب بفرض القانون وضمان حرية المواطن والتصدي لمحاولات منع رجال الأمن من تنفيذ واجباتهم وضرورة حمل كل مواطن هويته الشخصية وحظر إطلاق النار في المدن ومنع التجوُّل بالسلاح وحظر تخزين المتفجرات داخل الأماكن المأهولة وحمل كل سيارة الرقم الرسمي المخصَّص لها وكل سائق أوراقه الثبوتية ومنع المظاهرات والندوات والنشرات والصحف خلافًا للأصول المرعية، وكذلك الأنشطة الحزبية. وبعد ساعات قليلة من إذاعة بيان الحكومة، التقت قيادات عشرة فصائل مقاومة في اجتماع طارئ، وتقرَّر إنشاء «القيادة الموحَّدة» التي تطوَّرت لاحقًا إلى «اللجنة المركزية لمنظمة التحرير». ورأى البيان الصادر عن اجتماع الفصائل خطرًا كامــلًا ومصيريًا على شعبنا، واتّهم السلطة الأردنية بالزج بالبلاد في معركة دموية وحرب أهلية خدمة لأغراض استعمارية وأنانية. وأكدت المقاومة أنها لن تتنازل شعرة واحدة عن حقوقها، ودعت الدولَ العربية إلى إعلان موقفها من إجراءات السلطة الأردنية تلك (926).

إزاء هذا الرد السريع والموحَّد من المقاومة، سارعت السلطة إلى تحديد موعد للاتقاء بممثلي الفصائل (11/2)، إلّا أنهم رفضوا الدعوة، لأن الجيش منع ممثل الصاعقة، ضافي جمعاني، من دخول عمّان، الأمر الذي عالجته السلطة في ما بعد.

تحركت فصائل المقاومة سريعًا في استعدادات للمواجهة. ووقع اشتباك ظهر 11/2 في جبل التاج، وفي المساء اجتمع الملك إلى ثلاثة من قادة المقاومة (بهجت أبو غربية وضافي جمعاني وصلاح خلف)، في منزل التلهوني الذي أبلغ مراسل وكالة رويترز أن الملك أكد لقادة المقاومة بأن إجراءات الأمن الداخلية ليست موجّهة ضد المقاومة (927).

في اليوم التالي، أطلع الملك سفراء الدول العربية على تطورات الموقف، وأعاد اجتماعه مع قادة المقاومة، وثالثًا في المساء، في وقت جرت اشتباكات دامية بين قوات البادية ورجال المقاومة في مخيم الوحدات وفي مناطق مختلفة من العاصمة الأردنية وخارجها، قُدِّر عدد من قُتل فيها بتسعة عشر من المقاومة وقوات البادية (928).

بعد ثلاثة اجتماعات متوالية، تم الاتفاق على إيقاف كل عمل استفزازي وتجميد الإجراءات والتدابير كلها، لوضع القواعد المناسبة المُلزمة لإيصاد كل ثغرة (929).

في 13/2، عُقد اجتماع «فض مجالس» في منزل نائب رئيس الوزراء عبد المنعم الرفاعي. وفي اليوم التالي، عقد الملك مؤتمرًا صحافيًا، أكد فيه أنه ليس ثمة غالب أو مغلوب وأن القتال نشب عن سوء تفاهم على الأرجح (930)!

أثارت تلك التطورات ردات فعل توفيقية عربية رسمية (931)، وإن كان النظام العراقي قد تفرَّد بموقفه، فزار حردان التكريتي، وزير الدفاع العراقي، فجأة عمان واجتمع بالملك حسين، «لتلافي كل ما من شأنه تصديع جبهة المواجهة»، متوعّدًا بأن القوات العراقية المرابطة في الأردن سوف تفي بالتزاماتها في حماية تطلعات الجماهير (932). فالعراق حريص على تعزيز نفوذه في الأردن لاستحداث محور في مواجهة المحور المصري ولتطويق حكم «البعث» في سورية. بينما توهّمت المقاومة بأن القوات العراقية المرابطة في الأردن هي احتياطي لها.

في 15/2، أكدت مقالة ليومية الأكسبرس اللندنية، أن الملك حسين ما عاد قادرًا على ضرب الفدائيين، ما جعله يرضخ لهم. وكتبت صنداي تايمز في اليوم نفسه، أن الملك تنازل عن كل شيء إلّا عن لقبه وزيِّه وسيارته الرياضية وكرامته (933).

اتخذت قيادة المقاومة في 18/2 عددًا من القرارات التنظيمية، لضبط تصرفات رجال المقاومة. وأشار بيان أصدرته تلك القيادة إلى أن الأخطار لا تزال تحيط بالمقاومة، وأن الإمبريالية والصهيونية، مصممتان على جعل عام 1970 عام تصفية القضية الفلسطينية وفرض الحلول التصفوية والاستسلامية

(934). وحاصر الجيش عمان من جديد في 20/1، قبل يوم واحد من اجتماع للسلطة والمقاومة، وأعلنت الأخيرة الاستنفار وأحالت السلطة عددًا من الضباط إلى التقاعد وشدَّدت قوات البادية الرقابة على عدد آخر من الضباط (935).

في اليوم نفسه، بدأ مسلسل المؤتمرات العشائرية، بمؤتمر لممثلي 33 عشيرة بدوية في جنوب الأردن في قرية أم رمانة في منزل طاهر دياب، شيخ عشيرة الضخور، وتناغم بيان المؤتمر مع السلطة الأردنية (936). ثم زار شيوخ العشائر وشخصيات أردنية القصر الملكي، قبل بضع ساعات من بدء المحادثات، واستنكر الوفد حالة الفوضى وطالب باتخاذ إجراءات ضد من سمّاهم «الطابور الخامس» (937).

استؤنفت المحادثات بين الطرفيْن في 21/2 في القصر الملكي، وترأس الجانب الأردني الملك حسين نفسه، بينما ترأس الجانب الفلسطيني ياسر عرفات. وفي اليوم التالي، عقد الجانبان اجتماعًا آخر، وبذا انتهت هجمة 10/2، ليبدأ التحضير للهجمة التالية، بعد أن استفاد النظام الأردني من التعُّرف إلى نقاط قوته ونقاط ضعفه، والشيء نفسه للمقاومة، فأخذ النظام يُعدُّ لتلافي نقاط ضعفه وتعظيم نقاط قوته.

2 - الهجمة الثانية

بعد أن عجمت السلطة عُود المقاومة في هجمة شباط/فبراير ورصدت الثغرات في خطوط المقاومة، بدأت القوات الخاصة الأردنية بالتحضير للضربة القاضية ورفع النظام وتيرة تعبئة البدو وتسليحهم وتحريضهم ضد المقاومة، مع استعداء الجيش على المقاومة.

فجأة، أعلنت إسرائيل قبولها القرار 242، ما زاد في فرص التسوية السلمية!

تلاحقت الحوادث كمقدمة للهجمة، فاحتلت القوات الإسرائيلية (25/3) منطقة غور الصافي، جنوب البحر الميت، لكن السفير الأمريكي «أقنعها» بالانسحاب لتحلّ محلّها القوات الخاصة الأردنية، لمنع عبور أي قوة فدائية إلى هذه المنطقة، وأوغرت السلطة صدور الأهالي ضد العمل الفدائي (938). وفي 2/5 أذاعت «فتح» بيانًا، قالت فيه إن القوات الأردنية المرابطة في منطقة الشونة الشمالية تعرَّضت في الصباح لإحدى مجموعات «فتح» وهي متّجهة إلى الأرض المحتلة، ونسفت كتيبة الأمير زيد التابعة للواء الإمام علي، ثلاثة منازل مدنية، وقبضت على فدائيين جرحى وأطلقت الرصاص على سيارات الإسعاف، فأصيب 8 فدائيين (939). وفي اليوم التالي، أعلنت الجبهة الشعبية - القيادة العامة عن سقوط 14 قتيـلًا و24 جريحًا، من الجانبين في وادي الأردن الشمالي. وهاجمت القوات الأردنية قواعد العاصفة والشعبية

واستولت على محتوياتها قبل أن تنسفها. وإن نفى اللواء مشهور حديثة هذا الأمر (940)، ورفعت القوات الخاصة وتيرة تحرُّشها بالفدائيين وقامت في ما بين 8 و10 أيار/مايو بإطلاق النار في مدينة الزرقاء، وأخذت تتجوَّل في المدن مدجَّجة بالسلاح لإرهاب الأهالي (941). وبعد تلك «الدغدغات» كلها، بدأت الهجمة في 6/6، حين حاولت القوات الخاصة اعتقال عناصر المقاومة أمام جامع الحسين في وسط عمان، ما سبَّب تبادلًا لإطلاق النار. وفي اليوم التالي، كان عنصران من الجبهة الديمقراطية يدعوان الناس إلى حضور ندوة جماهيرية لمناسبة الذكرى الثالثة للخامس من حزيران/يونيو، فأنزلت القوات الخاصة العنصرَيْن، وحضر «الكفاح المسلح» ونشب صدام بين الطرفيْن امتد إلى الزرقاء، واستمر حتى الليل؛ وقصفت القوات الخاصة الأحياء السكنية والمخيم. وفي مساء اليوم نفسه، أعلن ناطق باسم «فتح» في القاهرة عن أن 31 شخصًا قُتلوا أو جُرحوا، هم 18 فلسطينيًا و13 جنديًا أردنيًا، بينما قدرت الحكومة الأردنية الخسائر البشرية، بما بين 20 و30 قتيـلًا، وأكثر من مئة جريح (942). وفي اليوم التالي (8/6) أطلقت سيارة أردنية النار على كمين لميليشيات «فتح» والديمقراطية؛ فاجتمع ممثلون عن المقاومة مع بهجت التلهوني ومشهور حديثة، واتفقوا على تسيير دوريات مشتركة. وذكرت اللجنة المركزية للميليشيات أن سبعين شخصًا قُتلوا وجُرحوا، في الزرقاء، وأن الميليشيات أخذت رهائن من القوات الخاصة، لن تُفرج عنهم إلّا في مقابل الإفراج عن نحو 40 فدائيًا محتجزين لدى السلطة. ووصف البيان السكرتير الأول في السفارة الأمريكية بأنه «المتآمر الرئيس»، وكانت الجبهة الشعبية قد اعتقلته في 7/6، لكن القيادة الموحَّدة أمرت بالإفراج عنه، وقد كان (943). لكن القوات الأردنية فتحت النار في أحياء عدة من عمان، واصطدمت بمقاومة قوية من الفصائل، وقطعت إذاعة عمان إرسالها الساعة 12 ظهرًا، لتُعلن اتفاق السلطة واللجنة المركزية للمنظمة على وقف فوري لإطلاق النار وعودة الأحوال إلى طبيعتها. وتضمَّن مخطط السلطة تحريك جميع العناصر الموالية، ومن المناطق كلها لمحاصرة عمان وتصفية المقاومة. وفي الخامسة والربع مساء 9/6، أصدرت الداخلية الأردنية بيانًا عن إطلاق نار في عمّان وسقوط ضحايا، كما زعمت تعرُّض موكب الملك للهجوم قرب صويلح، وأن اجتماعًا عُقد بين السلطة والمقاومة «للوصول إلى اتفاق يؤمِّن المصلحة العليا ويُعيد النظام». بينما اجتمعت اللجنة المركزية للمنظمة، واختارت ياسر عرفات قائدًا عامًا لقوات المقاومة. وقرر «التجمُّع الوطني» الالتزام بقرارات المقاومة (944).

على الصعيد العربي الرسمي، تمت مناشدة الطرفيْن عدم الاقتتال (945). وانهالت البرقيات على الملك حسين من مختلف حكام العرب، تهنئه على نجاته من «مؤامرة» اغتياله!

في واشنطن، صرح روجزر بأن الإدارة الأمريكية قلقة بسبب أحداث الأردن، والولايات المتحدة صديقة الملك منذ وقت طويل، كما أعلن ناطق باسم الخارجية الأمريكية عن الارتياح لنجاة الملك (946)!

في صباح 10/6 عُقد اجتماع في القصر الملكي، في الحُمَّر، حضره الملك وعرفات والتلهوني والرفاعي، وعدد من كبار المسؤولين الأردنيين والفلسطينيين، ومن العراق: الفريق حماد شهاب وزير الدفاع، وصلاح أبو زيد وزير الثقافة والإرشاد الأردني، واللواء عبد الله أحمد قائد قوات صلاح الدين العاملة في الأردن، والعقيد حسن النقيب رئيس أركان الجيش، وتم الاتفاق على: وقف إطلاق النار وعودة جميع القوات إلى قواعدها، بإشراف دوريات مشتركة على تنفيذ وقف إطلاق النار، وإطلاق جميع المحتجزين من الطرفيْن وتشكيل لجنة تحقيق مشتركة، ترفع نتيجة تحقيقها إلى الملك حسين، وتمتين الوحدة الوطنية وإقامة لجنة مشتركة لتجنُّب كل ما يعكّر صَفوَ التعاون لكشف العناصر التي تحاول خلق الفتنة (947)!

إلّا أن القتال استمر بضراوة في عمان، وارتفع منسوب الضحايا (948)، وبحسب رويترز، فإن الجيش سيطر على ضواحي عمان، بينما سيطر الفدائيون على قلب المدينة. وأحرق رجال الشعبية مبنى أمانة العاصمة واستولوا على مركز الشرطة في جبل الحسين وجبل الجوفة (949)، وعلى فندق فيلادلفيا، بعد 24 ساعة من سيطرة «الشعبية» على فندق الأردن في العاصمة، وكان عدد نزلاء فندق الأردن 88 شخصًا؛ بينهم 14 أمريكيًا و14 بريطانيًا و3 ألمان غربيين (950). وأعلنت «الشعبية» عن أنها ليست مسؤولة عن حياتهم إذا لم يتوقف قصف المخيمات. وحدَّدت «الشعبية» مطالبها، في: إعادة قوات الجيش إلى مواقعها، لتصفية الأجهزة كلها المعادية للعمل الفدائي (الاتحاد الوطني الأردني والشُعبة الخاصة ومنظمة الأرض ومجلس الثورة الفلسطيني والمنظمة الهاشمية)، وإبعاد جميع العناصر المعادية للعمل الفدائي وإطلاق جميع المعتقلين (951). وكانت اللجنة المركزية قد طالبت السلطة بالالتزام بوقف إطلاق النار وإبعاد العناصر المحرِّكة لهذه الحوادث (ناصر بن جميل ومحمد رسول الكيلاني وزيد بن شاكر) (952). وذكرت الجبهتان، الشعبية والديمقراطية، أن الكيلاني فرَّ مساء 10/6 إلى دولة أوروبية (953). وفي الحادية عشر مساء 10/6 وجَّه الملك حسين رسالة عبر إذاعة عمان، تأسّى فيها لأن «يُستخدم السلاح في أيدي العرب ضد العرب». بينما بعث عبد الناصر والقذافي برقية إلى الملك حسين، ناشداه فيها «بذل أقصى الجهود لتدارك مضاعفات الأزمة»، وأكدت برقية الرئيسيْن العربييْن «أن المقاومة الفلسطينية المسلحة هي ظاهرة من أعظم وأنبل الظواهر ... وكما أن الجيش الأردني عُدة لأمته وسند». بينما بعث عبد الناصر والقذافي ببرقية إلى عرفات، شددا عليه فيها بأن «الأزمة يجب تداركها والتزام أقصى

قدر من ضبط النفس ... [و] أن الجيش الأردني عدة لأمتنا وسند» (954). في حين طالب العراق بعقد اجتماع عاجل لدول المواجهة. ودان بيان سوري رسمي «بعض العناصر الحاقدة» من داخل السلطة في الأردن «في محاولة تصفية المقاومة الفلسطينية»، وناشد البيان أبناء الأمة العربية «أن يسارعوا للعمل وبشكل حاسم لإنهاء الاقتتال» (955).

في واشنطن، أعلن المتحدث باسم الخارجية الأمريكية مقتل الميجور روبرت بيري، مساعد الملحق العسكري الأمريكي في عمان، نتيجة سقوط قذائف على منزله (956).

بينما كتبت يومية نيويورك تايمز تعليقًا تحت عنوان «الخطر الفلسطيني»، مشيرة إلى أن الصدام الأخير يضيف حاجة مُلحَّة إلى المبادرات الدبلوماسية لروجزر، محذّرة من أن «التحالف الذي وقَّعه الملك حسين [مع عرفات]، يمنح المقاتلين الفلسطينيين مشاركة كاملة تقريبًا في الشؤون الأردنية، [ما] قد يعرقل جديًّا قدرة حسين على المفاوضة من أجل تسوية ... وإن الفدائيين، إذا ما استطاعوا الحصول على حرية كاملة للعمل على حدود لبنان والأردن مع إسرائيل، فإنهم سيكونون في وضع يمكِّنهم من عرقلة التسوية المقترحة» (957).

أما رويتر، فأوردت في 10/6 تحليــلًا للأحداث، توصَّلت فيه إلى «أن إسرائيل ستكون الوحيدة التي تستفيد على المدى القصير على الأقل من القتال المرير الذي جرى ... [و] أن سلطة الملك حسين ستتأثر كثيرًا نتيجة أحداث الأيام الماضية»؛ فأولًا ثمة الفدائيون الذين منعوا الجيش من السيطرة على قلب العاصمة أو معاقلهم في المخيمات. وثانيًا، فإن دور العراق الغامض بالغ الأهمية في تحقيق اتفاق وقف إطلاق النار (958).

تدخلت القوات الإسرائيلية لمصلحة السلطة الأردنية، فقصفت في العاشرة من ليل 10 - 11/6 منطقة الأغوار كلها، بالمدفعية الثقيلة المركَّزة (959). كما قصفت الطائرات الإسرائيلية بشدة قواعد الفدائيين في ضواحي بادية السلط. بينما سيطر الفدائيون على نحو 80 في المئة من عمان (960).

من جهة أخرى، أصدرت اللجنة المركزية ومختلف الهيئات الوطنية والشخصيات الأردنية الوطنية الوازنة بيانًا في صباح 11/6 اتهمت فيه الإمبريالية الأمريكية، متضامنة مع الرجعية العميلة في الأردن، وبالاتفاق مع الصهيونية العالمية، بتنفيذ مخطط تصفية المقاومة لتمرير الاستسلام. وطلب البيان إلى مجلس الوزراء الأردني أن يتحمل مسؤولياته ويمنع العناصر العميلة من إطلاق النار. وكرَّر البيان المطالب نفسها (961).

تجدَّد اللقاء بين قادة المقاومة وكبار المسؤولين الأردنيين الذين سلّموا بمطالب المقاومة وأرسلوا وفدًا إلى الملك يعلمونه بذلك (962).

في المساء، خيَّرت إذاعة «صوت العاصفة» الملك حسين بين سقوط حكمه أو عزل مستشاريه المقرَّبين «رؤوس الخيانة» (963). وفي الحادية عشرة والنصف مساءً، قطعت إذاعة عمان برامجها؛ لتعلن إعفاء الملك المسؤولين الثلاثة وإسناد سلاح المدرعات إلى العقيد كاسب الصفوق قائد معركة الكرامة الأردني، على أن يتبع سلاحه للملك. وإن قال الملك في رسالته التي تليت بالنيابة: «ولقد رفضت الشرط القاسي الذي يُحمِّل هؤلاء ما لا يجوز أن يتحمَّلوه ... إلّا أنها فرصة أخيرة، لا فرصة بعدها ... وأما إذا استمرت الحالة على ما هي عليه في عمان وسواها، فإنني أُحمِّلهم [«في القيادة الموحدة»] وحدهم نتائج هذا كله» (964). وفي وقت متأخر من الليل، أعلن راديو عمان تشكيل لجنة مشتركة للتحقيق، وأخرى لمتابعة العمل، وتنسيقه (965).

في القاهرة، ألقى عبد الناصر خطابًا أمام مجلس الأمة المصري، حذَّر فيه من أن يحدث في الأردن يمكن أن يؤدي إلى كارثة تؤثِّر في وجود الجبهة الشرقية أساسًا؛ مقرِّرًا اعتبار المقاومة و (فتح) «من أهم الظواهر الصحية في نضالنا العربي»، مذكّرًا بأن «بعض الأخطاء ... قد صدرت عن بعض منظمات المقاومة». وناشد الزعيم المصري الجميع بِسدْل الستار فورًا على «المشهد الانتحاري الحزين». ثم تحدَّث القذافي؛ فبرَّأ عرفات و«فتح» «من إشعال نار الحرب الأهلية ... وأن الحسين نفسه بريء» (966).

توقفت الاشتباكات في 11/6، وبدأ الأجانب بمغادرة عمان، استجابة لنصيحة حكوماتهم (967). بينما أكد بيان اللجنة المركزية تجاوز عدد القتلى المئات في عمان وحدها (968). وصرفت منظمة التحرير النظر عن الدعوة إلى عقد اجتماع طارئ لمجلس جامعة الدول العربية. كما عدل العراق عن دعوة دول المواجهة إلى اجتماع عاجل (969).

في القدس، صرح دايان بأن «إسرائيل لا تستطيع الوقوف مكتوفة اليدين إزاء الأحداث في الأردن ... إن الفدائيين في لبنان قد يُشجعون على القيام بخطوات أخرى» (970).

في واشنطن، نفى روجزر في بيان رسمي أنباء عن تدخُّل عسكري أمريكي في الأردن. وكانت صحيفة نيويورك تايمز قد ذكرت أن الإدارة الأمريكية فكّرت في استخدام الأسطول السادس لحماية الرعايا الأمريكيين في الأردن (971).

بينما، قالت جريدة برافدا الناطقة بلسان الحزب الشيوعي السوفياتي، إن «العملاء الأمريكيين هم المسؤولون عن جولة القتال» (972).

في 13/6 جرت تحرشات مسلحة عديدة من رجال الجيش في مناطق متفرقة من عمَّان. وفي اليوم نفسه، أُطلقت النار على اللواء مشهور حديثة (973)؛ وأغلب الظن لإيغار صدره على المقاومة التي لم يكن يُخفي تعاطفه معها.

في اجتماع حضره التلهوني والرفاعي وحديثة وعمَّاش وعبد العزيز بوتفليقه (وزير الخارجية الجزائري)، وعن المقاومة: عرفات وحبش ونايف حواتمة، تمخَّض الاجتماع عن لجنة مشتركة من السلطات الأردنية والفدائيين (974). وإن واصلت عناصر مرتبطة بالسلطة القيام بحوادث استفزازية في الأيام اللاحقة (975).

في 17/6، عقد الملك حسين مؤتمرًا صحافيًا، أكد فيه أن تلك الأحداث «لم تكن عفوية، ولا طبيعية، وإنما هي مؤامرة ... تستهدف البلد بمجموعه ... [و] إن تفادي القتال بين الجيش والفدائيين كان همي الأكبر ... [لقد] أصدرتُ الأوامر ... بعدم دخول الجيش إلى عمان، وكان هدفي الأول الحفاظ على أرواح المواطنين ... وعلى أرواح الفدائيين». ودافع الملك عن أداء كبار المسؤولين الثلاثة الذين أعفاهم من مناصبهم، وأشار إلى أنه «غاضب، لأنه شعر أنه مُسَّ، عندما أبعدنا القائديْن [بن جميل وبن شاكر]» (976).

على صعيد المقاومة، تشكلت اللجنة المركزية للمقاومة في 2/6 من 27 عضوًا، وانبثق عنها أمانة سر، على أن تكون أوامرها مُلزِمة للفصائل الإحدى عشرة (977).

في 24/6، أدلى عرفات بحديث إلى «وكالة الأنباء الفرنسية»، أشار فيه إلى «أن الوضع في الأردن لا يزال متوتِّرًا، لأن عملاء سلطة خفية يعملون في الظلام» (978).

أعلن الناطق باسم الهلال الأحمر الفلسطيني (20/6) عن مقتل 200، وجرح نحو 500 في تلك الاشتباكات.

بينما ذكرت يومية الحياة البيروتية (24/6) أن خسائر الفدائيين بلغت 97 قتيــلًا من «فتح» و19 من الصاعقة و2 من الشعبية. ونسبت يومية النهار البيروتية (24/6) إلى الملك أنه قال أمام ضباط في الجيش إن الجيش خسر 178 قتيــلًا و445 جريحًا في تلك الاشتباكات.

طالب الملك حسين (21/6) حكام العرب المجتمعين في ليبيا بإقناع الفدائيين بالعدول عن بعض مطالبهم. وصرّح التلهوني بأن ثمة لجنة من ممثلين عن الجزائر والجمهورية العربية المتحدة والسودان وليبيا، لتسوية الأزمة بما يكفل سيادة الأردن ويصوُن حرية العمل الفدائي (979).

قدمت القوى الوطنية الأردنية مذكرة، طالبت فيها: بحكومة وحدة وطنية وإقامة أوثق العلاقات بين القوات المسلحة وفصائل المقاومة وتعزيز الوحدة الوطنية واحترام الدستور والحريات العامة وانتهاج سياسة اقتصاد الحرب وتطهير أجهزة الدولة ودعم صمود المواطنين (980).

في مساء 27/6، كلَّف الملك حسين عبد المنعم الرفاعي بتشكيل حكومة «للإعداد السريع لمعركة التحرير، بعد أن أصبح تطبيق قرار مجلس الأمن 242 سرابًا، والتحام العمل الفدائي بالجيش وتوثيق أواصر التعاون العربي ومعاقبة المسؤولين في أجهزة السلطة عن كل الفتن والمذابح ضد حركة المقاومة» (981).

في 29/6، اكتمل وجود أعضاء «اللجنة الرباعية» في عمان، وعقدت أول اجتماع رسمي لها مع ممثلي المقاومة، ليصرح كمال ناصر بأن قائد أحمد مقرر اللجنة، أبلغ وفد المقاومة بأن اللجنة لم تأتِ لتحكم بين الطرفيْن (982).

في 10/7 أعلنت اللجنة الرباعية في مؤتمر صحافي في عمان المبادئ والمرتكزات التالية (983):

- التزام اللجنة المركزية عن الفصائل الفدائية كلها؛

- كل ما تلتزم به اللجنة نحو الحكومة، والعكس، يسري على الفصائل كلها؛

- حرية العمل الفدائي وحمايته؛

- القوات المسلحة الأردنية ركيزة أساسية عربية، يجمعها والمقاومة الفلسطينية النضال الواحد؛

- المقاومة الفلسطينية قوة وطنية نضالية، ينبغي تعضيدها وتصعيدها.

بناء عليه، يترتب على الحكومة أن تتخذ الإجراءات التالية:

- إلغاء التدابير الاستثنائية كلها؛

- مساندة الكفاح المسلح؛

- التعبئة لخدمة هدف الثورة الفلسطينية.

كما تلتزم اللجنة المركزية بـ:

- منع الظاهرات العسكرية ومنع تواجد الفدائيين بأسلحتهم في الأماكن العامة؛

- تحمل سيارات المقاومة أرقامًا كلها خاصة، وتتوقف عند الحواجز؛

- حرص الجيش والمقاومة على كرامة كل منهما؛

- حظر إطلاق الرصاص وإجراء المناورات والتدريب بالذخيرة الحيَّة داخل الأماكن الآهلة بالسكان؛

- لا يُسمح بتواجد الفصائل الفدائية في المدن، كما يُمنع خزن المتفجرات والذخائر والأسلحة الثقيلة في الأماكن المأهولة؛

- لا يُقبل أي عسكري مرتبط بخدمة الجيش في صفوف المقاومة؛

- كما تم الاتفاق على تأليف لجنة مشتركة لمتابعة العمل.

وافقت حركة المقاومة على الاتفاقية، مع تحفُّظ كل من الشعبية والديمقراطية وجبهة التحرير العربية والصاعقة، بصدد غموض التزامات الجانب الأردني في الاتفاقية، وعدم نصِّها على سحب الجيش من المدن وحل الأجهزة الخاصة وتطهير أجهزة الدولة من العناصر المعادية للثورة (984).

3 - حلقة النار

ثمة حلقة فصلت بين تلك الهجمة والهجمتيْن اللاحقتيْن بعد نحو ثلاثة أشهر، ثم بعد تسعة أشهر أخرى. وصبَّت «مبادرة روجرز» الثانية النار على الهشيم، وزاد الطين بِلّة أن المقاومة أفرطت في التنديد بقبول عبد الناصر بتلك المبادرة؛ ما أفقد المقاومة الفلسطينية سندها العربي الرئيس، فزاد من إغراءات السلطة الأردنية للإجهاز على العائق المتمثل بتلك المقاومة. بل إن الأنظمة العربية الداعمة المقاومة توزعت بين كتلتيْن إزاء تلك المبادرة، فزاد وضع المقاومة الفلسطينية حرجًا على حرج. وشدَّدت المقاومة والقوى الوطنية الأردنية من خطابها ضد المبادرة والقابلين بها. وأعلن عبد الناصر (23/7) قبول مصر رسميًا بالمبادرة، وتبعته حكومة الأردن. وشنَّت صحيفة فتح (23/7) هجومًاعلى الذين قبلوا وقف إطلاق النار من حكام العرب الذي لن تستفيد منه إلّا إسرائيل؛ «بعدما استردّ الجيش المصري قوته الدفاعية، وبعدما أصبحت الجيوش العربية مجتمعة قوة رادعة، وبعد تصاعد نضال الثورة الفلسطينية داخل الوطن المحتل». وفي اليوم التالي، نشرت الصحيفة نفسها مقالة أشد عنفًا، تحت عنوان «مصير الحل السلمي تحدده بنادقنا»، مؤكدة أن الدول التى قبلت «مبادرة روجرز» سوف تجد نفسها في النهاية متورطة باقتراف جريمة تصفية القضية الفلسطينية والقضاء على الثورة الفلسطينية (985).

هذا، بينما كان عبد الناصر قد شرح لقادة نافذين من «فتح» بأنه سيقبل مبادرة روجرز (986)من أجل كشف الموقف الإسرائيلي الرافض للسلام، أمام الرأي العام العالمي، أولًا، وكي يتمكن الجيش المصري من بناء حائط

الصواريخ السوفياتية على جبهة القناة، ما يعزِّز مواقع قواته هناك. بل ربما تكون الصحيفة قد صدّقت الوهم بأن المقاومة الفلسطينية هي بديل الثورة العربية!

أما الشعبية، فرفضت المبادرة، متمسكة بحرب التحرير الشعبية ورفض كل حل «انهزامي» (987). بينما رأت الديمقراطية في قبول المبادرة الأمريكية مؤامرة «لتطويق المقاومة الفلسطينية»!

اجتمعت اللجنة المركزية (27/7) لوضع «خطط تحطيم الحل السلمي، وشكّلت لجنة سياسية خاصة» لذلك (988)، وانهمرت المحاضرات والندوات الجماهيرية والمظاهرات الحاشدة والإضرابات الاحتجاجية، مترافقة مع حملة إعلامية افتقرت إلى الموضوعية وفرَّطت بالسند العربي الرئيس (عبد الناصر). وألقى عرفات خطابًا في مظاهرة شعبية (31/7)؛ أكد فيه أن المقاومة الفلسطينية غير معنية بعدوان عام 1967 أو بإزالة آثار العدوان، بل «باجتثاث الكيان الصهيوني». ولم تُستثن من فصائل المقاومة سوى «فلسطين العربية» و«الهيئة العاملة»، اللتين اعتبرتا قبول المبادرة مجرد مناورة تكتيكية، وإن عادتا، بعد وقف إطلاق النار، لتخطّئا نفسيهما (989). ولم يبق في الميدان إلّا «الأنصار» - وكانت الأحزاب الشيوعية العربية قد أسستها في مطلع عام 1970 - التي وقفت إلى جانب عبد الناصر. وتحركت وفود من اللجنة المركزية إلى الدول العربية كلها، مع اعتبار الجبهة الديمقراطية عدم جدوى التواصل مع الدول التي قبلت المبادرة (990). وردت صحيفة فتح بأن تلك الوفود هي في سبيل تحديد مواقف المقاومة من «الحلول الاستسلامية، لا أن تنتقل الثورة والجماهير إلى مواقف الاستسلام، والقبول بالمشروع الأمريكي التصفوي» (991).

تاسعًا: المجلس الوطني الاستثنائي

في 26/8 توتر الجو في العاصمة الأردنية، عمان، ربما للمشاغبة على دورة المجلس الوطني الفلسطيني الاستثنائية، التي عُقدت في عمان في اليوم التالي. وقالت صحيفة فتح إن مهمة الدورة تنحصر في نقل موقف المقاومة من «موقف الرفض، إلى موقف إحباط المشروع الأمريكي». بينما لم يكن الانتقال يتطلب دورة للمجلس، خصوصًا وأن اللجنة التنفيذية اكتفت بتقديم تقرير إلى تلك الدورة، دان المبادرة، ووصف موافقة الأردن ومصر عليها بأنها «اعتراف بسيادة إسرائيل وسلامة كيانها الإقليمي واستقلالها السياسي». ولم يورد التقرير «كيف»؟ ما جعل المجلس يوكل الأمر إلى اللجنة المركزية. وقد أضاع المجلس سانحة ذهبية، بمناقشة الأمر مع الوفود العربية، وبينها وفد مصري قوي. ناهيك بأن الدورة ساوت بين قبول حكومتي مصر والأردن بالمبادرة.

في اليوم التالي لانفضاض الدورة، اندلعت أولى الاشتباكات، التي فتحت الباب للضربة القاصمة.

1 - اللمسات الأخيرة (992)

في الوقت الذي أخذت السلطة تُعدّ لحملة الإجهاز على المقاومة، توزعت مواقف الفصائل إلى:

فتح: لاذت بالدفاع وإن رجَّحت وقوع المذبحة، مؤكدة «أما نحن، فلا نريد هذا الصدام» (993)، و«الثورة لن تسمح بأن يصرفها أحد طويـلًا عن واجبها الأساسي ... تحرير فلسطين» (994). ودعت إلى إقامة سلطة وطنية في الأردن، تعمد إلى تطهير المؤسسات من العملاء ومحاكمة جميع المجرمين والقَتَلة، وأن تختفي أشكال التعبئة الإجرامية الحاقدة كلها، وأن يُبنى التلاحم المصيري بين القوات المسلَّحة الوطنية والثورة (995). أما المفارقة، فتمثَّلت بأن اللجنة المركزية توجّهت بهذه الأمور إلى الملك حسين (996)، وإن خرجت حركة «فتح» عن خطها الدفاعي غير مرة؛ فعشية عقد الدورة الاستثنائية للمجلس الوطني، طالبت مجلة فتح المجلس بأن «ينتقل من موقف الرفض [مبادرة روجرز]، إلى موقف إحباط المشروع» (997).

بينما اختارت الجبهة الديمقراطية طريق التحريض الجماهيري لتوسيع إطار النضال من أجل سلطة وطنية في الأردن. ورأت أن من الطبيعي وقوع نزاع بين سلطتي المقاومة والنظام الحاكم. وأكدت أن أزمة 10/2 كانت «دليـلًا على توطُّد سلطة المقاومة» (998). ودعت «الديمقراطية» إلى «إقامة نظام وطني ديمقراطي ... يستند إلى الشعب المسلَّح والمنظَّم في كتائب المليشيات، والمجالس الشعبية» (999). وقد تعرَّض هذا الموقف الواضح لانعطاف حاد مع ظهور «مبادرة روجرز»، حيث برز شعار آخر، هو: «كل السلطة للمقاومة». بينما لم تكن الديمقراطية تملك القوة العسكرية الكافية لإنجاز هذه المهمة. لذا، جاء إشهاره للاستخدام على المدى المتوسط أو البعيد. وقد أدركت الديمقراطية و«فتح» أن التسوية قد دخلت مرحلتها العملية، وأن «الهدف الحقيقي للصفقة هو رأس المقاومة والجماهير المسلحة» (1000).

على أن ثمة نقاطَ خلاف بين «فتح» والجبهة الديمقراطية؛ إذ رأت الأخيرة أن ما اتُّخذ من مواقف ليس كافيًا؛ إذ إن «صيانة الثورة وضمان حقها في مواصلة القتال ... يرتبطان ... من أجل قاعدة ثابتة للثورة، من أجل هانوي عربية في عمان، من أجل سلطة وطنية ثورية تستند إلى إرادة المقاومة» (1001).

ردّت مجلة فتح على من اعتبرتهم «يريدون أن يقاتلوا ألفًا من الأعداء في وقت واحد ويفتحون النار على المحايدين والحلفاء ولا يرون ثوريًا غير الذي

ينتمي إلى صفوفهم مباشرة. أولئك لا يدركون ... [أن] الخطر في مثل هذه النظرة الضعيفة ... يكمن في تعريض كافة مكتسبات الثورة إلى الدمار» (1002).

اللافت أنه، بعد عشرة أيام فقط تبنّت «فتح» شعار «السلطة الوطنية».

نأتي إلى الشعبية التي تبنّت أسلوبًا ثالثًا، متّفقة في المنطلقات مع «فتح» والديمقراطية. وتلخَّص هذا الأسلوب في تحدي مشروع روجرز ومَن قبل به، محذّرة من مذبحة للمقاومة، ستفشل، بسبب تأييد الجماهير (1003).

لعل من فضلة القول أن المحِّرك الرئيس للصراع عشية أيلول/سبتمبر كان التناقض الكبير بين حركة المقاومة والسلطة حول التسوية. هذا هو الوجه الأول، والأساس السياسي لحملة أيلول/سبتمبر. أما وجهها الثاني، فتمثل بأن حركة المقاومة ككل أصبحت من القوة، حيث تستطيع، إلى حدٍ ما، عرقلة مشاريع التسوية السياسية، ومن هنا، كان لا بد من حسم هذه المسألة، أما ما تذرّع به النظام الأردني والمدافعون عنه، من أن سبب حملة أيلول/سبتمبر هو توجّه حركة المقاومة إلى إسقاط النظام، فلم يكن إلّا في سبيل التغطية الإعلامية للمجزرة.

2 - الاستعدادات لأيلول/سبتمبر

عاشت حركة المقاومة الفلسطينية حالة من التردد السياسي، بينما كان النظام الأردني يشحذ سلاحه ويقوم بتعبئة شرسة ضد المقاومة في الأوساط المؤيدة له.

بعد أن وضعت السلطة الأردنية خطتها لضرب حركة المقاومة، قبل مبادرة روجرز بأشهر عدة، سارعت إلى سك صفتيْ: «العمل الفدائي الشريف»، و«غير الشريف»، وما إليها من شعارات، وقد مرَّ مخطط السلطة الأردنية بثلاث مراحل، كانت حملة أيلول/سبتمبر، ثالثتها.

- المرحلة الأولى: في منتصف عام 1969، بدأت السلطة الأردنية:

1 - تكوين «قوات الأمن الخاصة». وإليها أوكلت مهمة خلق الأجواء، السياسية والنفسية، والعسكرية، التي تسهِّل ضرب حركة المقاومة. وقد أدلت عناصر من هذه القوات، اعتقلتها «فتح»، باعترافات، التقت عند نقطة واحدة: مراقبة مكاتب الفصائل وإحصاء عناصرها العسكرية ومعرفة أماكن سكن قياداتها ونشر شائعات تُضخِّم أخطاء المقاومة وترد على المواقف السياسية للفصائل. لذلك، لا بد من عمليات إشعال جانبية، تُبعد هذه الفصائل عن دورها الأساسي. مع افتعال خلافات تُفضي إلى تناقض وصراع مسلح بين الفصائل

وتحاصرها بالشائعات. فتستحدث قاعدة شعبية مسلّحة، تتصدى لحركة المقاومة، وتقع الحرب الأهلية، ويتدخل النظام الملكي، حَكمًا فيصــلًا!

حُددت مدة ستة أشهر لتنفيذ هذه الخطة، ابتداءً من أيلول/سبتمبر 1969، وحتى شباط/فبراير 1970. ولقد أجرت السلطة «مناورة» في 10/2/1970، لتعمل على تقدير القوى وردات الفعل، الداخلية والإقليمية والدولية، استعدادًا للانقضاض الكامل خلال ثلاثة أشهر، في سبيل سحق المقاومة. وبدأت العمليات الجانبية لجرّ حركة المقاومة إلى معارك داخلية ومزايدات إعلامية.

من ناحية ثانية، كان هناك سعي إلى خلق شعور عام داخل القوات المسلحة، بأن الفصائل هي عبارة عن عصابات كاذبة، غايتها هتك الأعراض والاعتداء على البيوت، وبالتالي خلق شعور نفسي مريح لدى الجنود بأنهم يؤدّون واجبًا مقدسًا عند ضرب الفصائل، لتخليص البلاد من مجرمين مرتزقة (1004).

يمضي «نصر» باعترافاته، شارحًا تنظيم «قوات الأمن الخاصة»: ثمة هيكل تنظيمي واسع في الإدارة، وهي القيادة، إلى المغاوير، أي المسؤولين العسكريين، فالأنصار، وهم أساس الجهاز العسكري وعموده الفقري، ثم تأتي المقاومة الشعبية، المشابهة لميليشيات الفصائل، وأخيرًا الجبهة الوطنية، وهي التنظيم الشعبي المحيط بهذه الأجهزة كلها.

مارست تلك القوات مهمة إعلامية مدروسة؛ إذ كانت تنشر بيانات تتضمن ردًا على مواقف الفصائل كلها، ودفاعًا عن مواقف السلطة، تحت اسم «اللجنة الثورية للتوعية». وأحاطت بتلك مؤسسات علنية، مثل: «المنظمة الهاشمية» و«الاتحاد الوطني الأردني» و«المنظمة الشعبية الأردنية لمساندة الجيش». وقد وُزِّعت الأسلحة على أبناء الضفة الشرقية، حصريًا، بهدف زرع التفرقة بين الفلسطينيين، والأردنيين، بعِلم رأس النظام.

لقد وُضع مخطط تصفية المقاومة قبل الإعلان عن مبادرة روجرز. واختير موعد تنفيذه في وقت مناسب جدًا وضروري للنظام، وهو الوقت الذي بدت فيه احتمالات كبيرة لنجاح التسوية السياسية. ويتحدث أحد الاعترفات عن أزمة 10/2، عن أنها مناورة اختبارية، ليس إلّا.

بعد أربعة أشهر، انفجرت أزمة 7/6/1970، وكانت أعنف كثيرًا من سابقاتها، إلّا أن التدخل الرسمي العربي، أدى دورًا مهمًا في إيقافها.

عمدت قيادة الجيش الأردني إلى منح الجنود مبلغًا من المال لاستعماله في الانتقال من أماكن سكنهم بين تجمعات الفلسطينيين إلى أخرى، غالبيتها من الشرق أردنيين، بإيهام أولئك الجنود بأن الفلسطينيين يهيئون لهم مجزرة! أما

داخل القطعات، فقد كانت تُنقل إليهم أنباء ملفّقة عن انتهاكات لأعراض، وسرقة منازل، في وضح النهار.

2 - مؤتمرات العشائر: لإظهار موقفها وكأنه مدعوم بتأييد الجماهير، شكلت السلطة «اللجنة التحضيرية للمؤتمر الأردني العام»، ردًّا على المؤتمر الذي دعت إليه الحركة الوطنية الأردنية، بالتعاون مع المقاومة الفلسطنية. على أن مؤتمر السلطة لم يكن إلّا مؤتمرًا للعشائر، مهمته التحريض على العمل الفدائي الفلسطيني. وقد جاء في بيانات تلك اللجنة التحضيرية أنها تعمل «من أجل الوقوف، بشجاعة وحزم، في وجه كل ما يستهدف بلدنا؛ قيادة ونظامًا وكيانًا» (1005).

عُقد المؤتمر في صويلح، في 21/8/1970، في منزل محجم العدوان، الذي قال في الافتتاح: «اجتمعنا تحت شعار واحد: (الله، الوطن، الملك) ... ونحن هدفنا الأساسي أن نحافظ على بلدنا الأردن، وعلى كرامتنا التي هُدَّدت، وعلى أعراضنا، وعلى شرفنا الذي ديس ... وعلى ملكنا، لأنه رمز وحدتنا ووجودنا... كنا نذبح الرجل من أجل عباءته [الملك]، فكيف إذا تعرَض ملكنا لبعض المكروه؟» (1006). وصاح بعض الشباب: «نريد السلاح يا محجم، علشان نَوَري هالفلسطينيين» (1007).

3 - التحرك العسكري: خلال آب/أغسطس، تحركت قوات الجيش الأردني، بحسب خطة عسكرية واحدة، للتمركز في المناطق الحساسة، تُمكِّن من محاصرة الفدائيين من جهة، وقطع الإمداد عنهم من جهة أخرى.

المرحلة الثانية: تداخلت مع الأولى، زمنيًا، مع اختلافهما.

في كل منطقة، قامت السلطة بسلسلة من العمليات العسكرية التمهيدية، تتناسب مع توازن القوى فيها. وكانت هذه العمليات الطرف المبادر.

- مجزرة جنوب الأردن: عُقدت مؤتمرات أخرى في جنوب الأردن على غرار مؤتمر صويلح، بتحريض، وتخطيط الاستخبارات العامة وقوات الأمن الخاصة، وأسفرت عن حملات إرهابية ضد مكاتب الفصائل والمواطنين الفلسطينيين، أسفرت عن عدد غير معروف من القتلى والجرحى؛ ما كرَّس التفرقة الإقليمية بين الفلسطينيين والأردنيين، بينما دأبت وسائل الإعلام الأردنية على التباهي بـ«الأسرة الهاشمية».

التأم مؤتمر آخر في منزل عبد الله أبو العشائر في مدينة الشوبك، ترأسه علي مخر، أحد رجال الحرس الملكي المتقاعدين. وطلبت عناصر السلطة من أهالي الشوبك مهاجمة معلمي المدرسة الصناعية وقواعد الفدائيين.

في 4/9، ترأس فيصل بن جازي اجتماعًا ثالثًا لعدد من رؤساء العشائر، حضرته عناصر من السلطة، طالبوا بإجلاء الفدائيين عن الجنوب ومعهم كل من يتعاطف معهم.

في اليوم التالي، تجمَّع بعض عناصر السلطة في معان، لتصل بعد قليل عدة سيارات، تنقل مسلحين، وبدأوا على الفور بمهاجمة مكاتب الفصائل الفدائية، وقتل من فيها وإحراقها (1008).

ثم توزَّع المسلحون على مفارق الطرق، على طريق معان - الحسا - القطارنة، وبدأوا بإيقاف السيارات كلها والتدقيق في هويات الركاب، وإنزال كل من يتبيّن أنه من الضفة الغربية، أو قطاع غزة. وفي مدينة الطفيلة، رُتبت عملية مماثلة، وامتدت العمليات إلى الكرك. واستغاث سكان مناجم الحسا (6/9) باللجنة المركزية، لما يتعرَّضون له من تهديد بالقتل، وهتك الأعراض (1009).

- معارك عمان والزرقاء: في مدينتيْ عمان والزرقاء، لجأ النظام إلى أسلوب آخر، يتناسب مع توازن القوى القائم، هو أسلوب العمليات العسكرية الصغيرة واليومية؛ لإنهاك الفدائيين ودفع المواطنين إلى طلب الاستقرار، بهدف الوصول إلى اللحظة التي يُصبح فيها الضرب العسكري العنيف مهيئًا له في أذهان الناس. بالترافق مع حملة إعلامية، تُلقي اللوم على الفدائيين، وتعمل على تحييد بعض الناس، إما خوفًا، وإما طمعًا.

شهدت عمان اشتباكًا يوميًا، على الأقل، كان أعنفها في 2/9، جاءت حصيلته 40 قتيــلًا ومئة جريح (1010).

في هذه الفترة، عُقدت بين السلطة والمقاومة ثلاثة اتفاقات وقف إطلاق النار، في مدى خمسة أيام (5، 8، 10/9)، تم نقضها بعد سويْعات من توقيعها.

تميَّزت الأيام القليلة التي سبقت المجزرة، بما يلي:

• قال الملك: «إن حكومتي، في الوقت الحاضر هي وحدها التي يحق لها التكلم بالنيابة عن الفلسطينيين. والشعب الفلسطيني ينتمي إلى الأسرة الكبيرة التي أحكمها» (1011).

• لم يعبأ النظام باللجنة الرباعية العربية، بينما استمرأت الصحف الأردنية نشر أخبار التقدم الذي تحرزه اللجنة يومًا بعد يوم.

• تطلَّب الوضع المتأزم حكومة عسكرية كبيرة وقوية، وإن جاء رئيس حكومة عسكري بالغ الضعف، يجري كل شيء باسمه، من دون أن يحتجّ أو يرفض، هو محمد داود (فلسطيني الأصل).

3 - معارك الشمال

لم يسمح توازن القوى في الشمال بخلق حالة إرهاب مضادة، بل بسياسة الإنهاك والأسلوب الوحيد المفتوح هو أسلوب الهجوم المباشر.

بدأ هجوم السلطة المباشر على منطقة الشمال في التاسع من أيلول/ سبتمبر، قبل أسبوع واحد من بدء الحملة؛ فهاجمت دبابات اللواء 40 ومجنزرات محملة بالمشاة، وأغلقت طريق منطقة الأغوار المؤدية إلى المناطق المحتلة، وقُصفت قواعد الفدائيين فيها. وبلغ عدد الشهداء حتى الخامسة مساءً 25 شهيدًا (1012). وقد تم توجيه الضربة أساسًا إلى قواعد الفدائيين المنتشرة في الجبال، ولم تُوجَّه إلى مراكز نفوذ العمل الفدائي المتصادمة مع مركز نفوذ السلطة داخل المدن والقرى.

هدف الجزء الثاني إلى قطع خطوط التموين والاتصال بين سورية وقواعد الفدائيين، وسيطرت القوات الأردنية على قرية الطرَّة، قرب إربد، لكن الفدائيين استردوها بعد أن قدموا 121 شهيدًا (13/9) (1013)، في الوقت الذي غرق قرار حركة المقاومة في العموميات والمواقف الدفاعية والتحريضية إلى حد بعيد.

عاشرًا: مبادرة روجرز الثانية

وجد نيكسون صعوبة كبرى في فضّ التعارض بين روجرز وكيسنجر بشأن الصراع العربي - الإسرائيلي؛ إذ رأى روجرز، لأول مرة، إمكان إجراء مفاوضات بين الطرفيْن، والإسرائيليون قلقون على تفوُّقهم العسكري، بينما المصريون لا يرغبون في تأبيد الوجود السوفياتي في المنطقة. وبدأت محادثات دوبرينين - كيسنجر (10/6/1970). ولتوفير الأساس لمهمة يارنغ، قدَّم روجرز مبادرته الثانية التي تضمنت وقف إطلاق النار، تسعين يومًا، يتباحث خلالها المصريون والإسرائيليون، من خلال يارنغ، في ضوء قرار مجلس الأمن 242. ويجرى مد المبادرة، ليشمل الأردن، ويشرح سيسكو أن المبادرة تتطلّب تنازليْن مهميْن من إسرائيل: أولهما سحب قواتها من الأراضي المحتلة، وثانيهما ترك إجراء المفاوضات لتقدير يارنغ. ما أثار غضب الحكومة الإسرائيلية، وعدّت مائير هذه المبادرة أسوأ صيغة أمريكية عرفتها إسرائيل. وهدّدت بحشد دعامات إسرائيل كلها في الولايات المتحدة، وساندها هنا كيسنجر. وتُذاع المبادرة (25/6)، وقد أخذت الفلسطينيين في الحسبان من دون الإشارة إليهم بالاسم. وأكد عبد الناصر أن مصر لن تدخل في تسوية منفردة، وأن أي تسوية من دون الفلسطينيين لا معنى لها. وقدم محمود رياض دراسة مستفيضة عن المبادرة الجديدة، في أثر تأكيدات قدّمها بيرغس - مسؤول مكتب الرعايا الأمريكيين في مصر - مؤدّاها أن واشنطن مستعدة

لممارسة ضغوط على إسرائيل. وتتغافل سورية ولبنان عن المبادرة، بينما يلتزم الملك حسين الصمت حيالها. وتُجمع الفصائل الفدائية على رفضها. في الوقت الذي بذل كيسنجر جهودًا كبيرة لنسفها. بينما شبّه نيكسون الوضع في الشرق الأوسط بوضع البلقان في عام 1914، بما يسمح بوقوع مواجهة مباشرة بين الدولتيْن الأعظم، مؤكدًا أنه لن يدع العرب يحوزون تفوُّقًا عسكريًا على إسرائيل. وزوّد الأمريكيون الإسرائيليين بتدابير إلكترونية لاعتراض الصواريخ. وتعهد دوبرينين لكيسنجر بسحب القوات السوفياتية بمجرد عقد التسوية. وفي 29/6 أسقط الدفاع الجوي المصري عدة طائرات إسرائيلية وأسر طيّاريها (1014).

يفسر عبد الناصر للسوفيات كيف أن سورية لا ترفض الحل السياسي، بل ترى أن لا إمكان لتطبيقه بسبب التعنُّت الإسرائيلي، وفي 11/7/1970، أعلن بريجنيف الاستجابة للنسبة الأكبر من الطلبات المصرية من السلاح، وقبل عبد الناصر الحل السياسي القائم على الانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة وعودة اللاجئين. وأعلن قبوله المبادرة (23/7). ولأن إسرائيل رفضتها، فلم يكن بوسع يارنغ أن يبدأ مهمته، بينما أتاح وقف إطلاق النار لمصر بناء حائط الصواريخ على جبهة القناة. وتكرّر الفصائل الفلسطينية رفضها المبادرة. ومن دون صلة مباشرة، تخطف جبهة النضال الشعبي الفلسطيني طائرة تابعة لشركة «أوليمبيك إير وايزن»، قادمة من بيروت إلى القاهرة (22/7) (1015).

انتقد عرفات مهمة يارنغ، لكنه لم يتعرض لعبد الناصر. ورأى حبش في المبادرة محاولة لتصفية المقاومة الفلسطينية، وإن فرَّق بين موقف الأنظمة التقدُّمية والأنظمة الرجعية. ودعا البعث العراقي إلى تكوين جبهة صمود عربية، وتحدث «بعث» سورية بالمنطق نفسه، لكن من دون المساس بعبد الناصر. وأعلن الملك حسين قبول بلاده المبادرة (29/7) بأعلى درجات التحوُّط اللغوي. فنظمت المقاومة الفلسطينية مظاهرات شعبية حاشدة في الأردن، واتّسعت الهوَّة بين موقف الدولة العربية (إزالة آثار العدوان) وموقف المقاومة الفلسطينية (تحرير فلسطين). واستحث السوفيات موقف عبد الناصر. وفي 29/7 أغلق عبد الناصر «إذاعة الثورة الفلسطينية» من القاهرة، بعد أن قامت أجهزة أمنه بترحيل عشرات الطلاب الجامعيين من أعضاء الجبهتيْن، الشعبية والديمقراطية. وأصرّ الأمريكيون على عدم انسحاب أي جندي إسرائيلي قبل توقيع اتفاق سلام. وألحّت مائير بطلب مزيد من السلاح الأمريكي، بينما يدفع إيبان وآلون ورابين إلى قبول المبادرة، تجنّبًا للإضرار بالعلاقات مع واشنطن. وفي 25/7، أسقط الطيارون السوفيات طائرة سكاي هوك إسرائيلية، فنصب الإسرائيليون كمينًا سقط فيه خمس طائرات ميغ 21 كان يقودها طيارون سوفيات. ورد السوفيات (1/8) بإسقاط طائرة فانتوم وأخرى ميراج إسرائيليتيْن. وفي 31/7، ترد إسرائيل بالإيجاب على المبادرة.

وفي 3/8، وضع مناحم بيغن نهاية لحكومة الوحدة الوطنية في إسرائيل (1016) بانسحابه منها.

بعد مقدمات عنيدة وجهد جهيد وتضحيات جسام، مصرية وفلسطينية، وبعد تورّط السوفيات في الحرب على الجبهة المصرية ضد إسرائيل، وجدت واشنطن نفسها مرغمة على تقديم مشروع تسوية شبه متوازن هذه المرة؛ كان ضمن نتائجه وصول العلاقة بين السلطة الأردنية والمقاومة الفلسطينية إلى حد كسر العظم بدموية أكثر وحسم أشد. أي إن عدم تحيّز الإدارة الأمريكية هذه المرة، لم يأتِ إلّا حين أرادت تلك الإدارة تجنُّب مواجهة مسلحة مباشرة مع السوفيات في الشرق الأوسط؛ ومن هنا كان التوازن في مبادرة روجرز الثانية.

حادي عشر: من أيلول/سبتمبر إلى جرش وعجلون

في 3/12/1970، عقدت اللجنة المركزية لمنظمة التحرير أول اجتماع رسمي، لها منذ توقف القتال. وتدفقت المذكرات من مكوِّنات «المركزية» كلها، ويمكن تقسيمها إلى اتجاهيْن: نادى أولهما بالتركيز على الأوضاع، والإسراع في تحقيق الوحدة الوطنية، خصوصًا في جانبها العسكري، بينما ركَّز الاتجاه الثاني على العلاقة بين الحركتيْن الوطنيتيْن، الفلسطينية والأردنية. وأسفر النقاش عن حل وسط، مؤدّاه تأكيد «وحدة الشعب، الفلسطيني والأردني ووحدة الساحة الفلسطينية - الأردنية، والعمل على بلورة هذه الوحدة ضمن صيغة عملية، تُجسِّد العلاقات بين الحركة الوطنية والثورة الفلسطينية ... ومحاربة كل أشكال التفرقة الإقليمية في الأردن»؛ أي تحالف المقاومة الفلسطينية مع الحركة الوطنية الأردنية من دون الاندماج (1017).

بينما غرقت اللجنة العربية، مدة من الزمن، في دوَّامة تفاصيل حوادث العنف والاشتباكات المسلحة، حتى عجزت اللجنة عن أداء مهمتها. وما جرى بعد حملة أيلول/سبتمبر لم يعبِّر عن نصوص «اتفاق القاهرة»، بقدر تعبيره عن توازن القوى فوق أرض الأردن. فالسلطة الأردنية منعت أي وجود فدائي في المناطق التي سيطرت عليها أو عودته إليها. واقتحمت السلطة مدينتي الزرقاء والكرك ومشطتهما بحثًا عن أسلحة الميليشيات، فصادرت السلاح واعتقلت أصحابه واحتجزت كل سيارة فدائية تمر في مناطق السلطة. ذلك كله، بهدف خنق العمل الفدائي لاستكمال تصفيته. وقد تطورت أحداث جرش، فبدأت باحتلال الجيش «تلة العصفور»، المدخل الغربي للمدينة، فقرية الرحاب، المدخل الشرقي لها، ووضعت السلطة نقطة حراسة محكمة على جسر سيل الزرقاء، بين عمان وجرش. وبذا اكتمل حصار جرش؛ فتوقعت المقاومة هجومًا للجيش على إربد. بينما استمرأت أمانة سر اللجنة

المركزية الزعم بأن سلاح الميليشيات لم يُنزع، وأن الهدف من جمعه هو التحكّم في هذا السلاح (1018).

في 6/12 اندلعت صدامات جديدة، شن فيها الجيش هجومًا مسلحًا في قطاع جرش، فأسر 63 فدائيًا وقتل 80. رد الباهي الأدغم، رئيس اللجنة العربية، بعقد اتفاق جديد (14/12)، شدَّد على نزع سلاح الميليشيات، لكن الأخيرة تجبر قيادة «فتح» على عدم توقيع الاتفاق. وانفردت «الشعبية» بمواجهة الجيش. ومع نهاية عام 1970، ومستهل 1971، سيطر الجيش على آخر طرق الإمداد بين سورية والعراق، ونُقل نحو أربعمئة فدائي إلى سورية، غالبيتهم من «الصاعقة». وأبرمت قيادة المقاومة اتفاقًا جديدًا (13/1/1971)، بينما واصلت الشعبية التصدي بمفردها للجيش. ودعا الناطق بلسانها، غسان كنفاني، من بيروت، إلى الإطاحة بالنظام الأردني. وفي أواخر كانون الثاني/يناير، بدأت القوات العراقية انسحابها من الأردن (1019).

فاجأ القيادي في «فتح» المحسوب على صقورها، كمال عدوان، وهو عضو أمانة سر اللجنة المركزية لمنظمة التحرير، الجميع بمؤتمر صحافي في بيروت في 16/1/1971، خصَّصه لمهاجمة الشعبية، مؤكدًا ارتباطها بالسلطة الأردنية (ربما ليكرِّر عدوان ما فعلته المقاومة بطاهر دبلان). وسرد عدوان ما اعتبره مخالفات وانتهاكات للشعبية (1020):

- رفضها اتفاقية 13/1/1971، التي قضت بجمع أسلحة الميليشيات؛

- شنَّها هجمات مسلحة ضد القوات الأردنية في جرش، خلافًا لخطة الأمن العسكرية، المقرَّة من أمانة سر المركزية؛

- أعطت «الشعبية» انطباعًا بأنها مع شن حرب عصابات ضد النظام الأردني.

في اليوم نفسه، نشرت اليومية نفسها التي نشرت مؤتمر كمال عدوان، نص مقابلة مع جورج حبش، الأمين العام للجبهة الشعبية، دعا فيها إلى «ضرورة حسم الموقف السياسي للمقاومة؛ أي النضال مع الجماهير لإقامة حكم شعبي تقدمي وحسم الموقف العسكري؛ أي التخلّي عن المعارك الكبرى والمكشوفة مع النظام، والرد بضربات تكتيكية، تقوم على أساس المبادئ المعروفة لدى الشعوب في مواجهة تفوُّق الإمبريالية العسكري والتكنولوجي» (1021).

خلال شباط/فبراير وآذار/مارس 1971، أخرج الجيش الفدائيين من المدن وحاصرهم في منطقة عجلون بوادي الأردن، بقوة وصلت إلى نحو خمسة آلاف جندي. وقطعت الحكومة الأردنية كل اتصال سياسي بالمقاومة.

وتظاهرت السعودية بالقيام بوساطة، بينما الملك حسين، ووصفي التل مصرَّان على مجرد تمثيل سياسي فحسب للفلسطينيين (1022).

بعد أن استعصى وقف التدهور في أداء قيادة المقاومة، اختارت «الشعبية» الخروج بالأمر إلى العلن؛ فأصدرت بيانًا، أشارت فيه إلى «تخاذل بعض قيادات المقاومة، وتواطؤ عناصر قيادية، كان لها دور هام، فيما وصلت إليه الحالة السائدة ... صحيح أن السلطة قد خرجت من معارك أيلول/سبتمبر منتصرة، نسبيًا، وأن المقاومة تراجعت ...، [لكن] استسلام بعض أطراف اللجنة المركزية لشروط السلطة مؤخرًا، لم يتحقق بفعل تفوّقها [السلطة] وحده؛ ذلك أن ميزان القوى لم يطرأ عليه جديد ... لتبرير وتفسير التراجع، غير المنظَّم والتنازلات السياسية والعسكرية الكبيرة والمتوالية التي سجَّلتها حركة المقاومة على نفسها في الأسبوعيْن الأخيرين». كما دان البيان «مراوغة بعض قيادات المقاومة وتلكؤها عن الإسهام الفعَّال في تحريك طاقات عمان السياسية والعسكرية، لدعم مقاومة إربد الباسلة ... وإحجام هذا البعض من القياديين عن أداء مهماتها ... وتحويل اجتماعات اللجنة المركزية إلى ندوات للتضليل والإبهام والتآمر وقتل الوقت ... ثم مبادرتها بسحب مقاتليها وسلاحها من مدينة عمان ... وبالتالي إخلالها بميزان القوى لصالح السلطة ... تحت شعار عدم استفزاز السلطة ... الذي كانت حيثياته وراء كل التراجعات والتنازلات والهزائم التي لحقت بحركة المقاومة ... إلى دخول السلطة إلى عمان وقيامها بفرض حالة من الإرهاب والاضطهاد والتفتيش ومصادرة الأسلحة والإذلال. كل ذلك لم يُجابه بمقاومة ... إن التخاذل الذي اتّسمت به مواقف وسلوك بعض قيادات المقاومة، قد اقترن مع تواطؤ عناصر معيَّنة في اللجنة المركزية، هذه العناصر المعروفة بعلاقتها الحميمة بوصفي التل، وباقتراحها المشبوه بتسليم أسلحة الميليشيات ... [إلى] كشف أسرار اجتماعات اللجنة المركزية، وفي وضع مخططاتها لتصفية المقاومة الفلسطينية. عقدت هذه العناصر اتفاقًا سريًا مع السلطة لسحب الأسلحة كلها ووضعها في مراكز، بحراسة مشتركة مع الأمن العام الأردني، والسماح لقوات الأمن بالتفتيش، والاعتقال». وطالب البيان بـ «مقاومة، تتطلب أوضاعًا سرية، ونفسًا طـويـلًا، وصبرًا ثوريًا». وشدَّد البيان على الجماهير كي تمنح تأييدها للفصائل اليسارية المصممة على مواصلة القتال (1023).

1 - مذبحة جرش وعجلون

شهدت أحراش جرش وعجلون آخر حلقات تصفية المقاومة الفلسطينية على يد النظام الأردني، بالتساوق مع الخطوات الأمريكية، لفرض الاستسلام على العرب. وقد حاول النظام الأردني إظهار المعركة «وكأنها حادث طارئ، نتج

عن رفض الفدائيين ترك مناطق الأحراش إلى شريط في منطقة الأغوار، حدَّدته لهم السلطة، فاستحقوا التصفية النهائية» (1024)!

كانت «اللجنة المركزية» قد اتّهمت الحكومة الأردنية (1/6/1971) ببدء تنفيذ «مؤامرة جديدة ضد الثورة الفلسطينية ... وبالتآمر لِإذلال الجماهير وتحطيم صمودها في الأردن، ليسهل على السلطة الأردنية الاندفاع على طريق عقد صلح منفرد مع إسرائيل». أردف البيان: «لليوم الثالث على التوالي، وقوات السلطة تهاجم مواقعنا في جرش، مستخدمة المدافع الثقيلة والرشاشات». مع تعزيز نقاط التفتيش التابعة للجيش على الطرق المؤدية إلى الأغوار (1025).

تعزَّزت القناعة بأن السلطة الأردنية تُعد عمــلًا جديدًا ضد حركة المقاومة، حين بعث الملك حسين رسالة إلى وصفي التل (2/6)، قال له فيها: «إنني أؤمن بأن واجبي أن أكشف لكم جميعًا بعض ما ألمح وأرى، هنا وهناك، من ظلال سوداء تستهدف، أول ما تستهدف، مسيرة شعبنا الواحد». رد التل على الملك: «سوف نُطهِّر الصفوف من أولئك الذين يحترفون الإجرام، تحت ستار الفداء ... سوف لا يكون هناك تردُّد، ولا تسامح، ولا تسويات» (1026).

بعيدًا من مناطق الشمال، شنَّت القوات الأردنية هجومًا على قواعد الفدائيين في منطقة السلط (4/6). وفي اليوم نفسه، ردَّت المقاومة بإحداث تخريب تقني في أنابيب النفط، قرب المفرق. وسادت فترة من الهدوء النسبي، حتى يوم 19/6. وسلمت المقاومة إلى السفراء العرب في عمان مذكرة مفصَّلة، عن تاريخ العلاقات بين السلطة الأردنية، والمقاومة الفلسطينية، متهمة السلطة بمخالفة «اتفاق القاهرة»، وتشديد الحصار على قواعد الفدائيين. وفي 28/6 أكد عرفات ضرورة التزام السلطة الأردنية الدقيق باتفاق القاهرة. وفي اليوم التالي، تم تعزيز القوات الأردنية في المناطق الشمالية، وبدأت عملياتها الأوسع في 5/7 بقصف مواقع الفدائيين ومخيم غزة، تمهيدًا للهجوم الشامل (13/7)، وهو القصف الذي استمر عنيفًا أربعة أيام متصلة، سيطرت خلالها القوات الأردنية على مخيم غزة وعلى «جبل الأقرع» الاستراتيجي، المشرف على أهم مواقع الفدائيين، لتبدأ عملية اجتياح هذه المواقع بالطائرات التي استخدمت النابالم، وما إن انتهت المعركة، حتى أعلن ناطق رسمي أردني بأن النظام سبق أن نبَّه المقاومة بأن مفعول اتفاقات القاهرة وعمان قد انتهى، وبدأت حملة إعلامية أردنية قسَّمت الفدائيين إلى «عقائديين» وآخرين «من أجل التحرير»، وأكدت السلطة أنها لن تسمح للعقائديين بالمكوث فوق أرضها (1027).

اتسمت ردة الفعل العربية الرسمية بالميوعة والتردُّد، أما المواقف الصلبة، فوصلت بعد فوات الأوان، ما ساعد النظام الأردني على توجيه ضربته وجني

ثمارها بسهولة ويسر، ومن دون ردة فعل تُذكر. وبعد خراب مالطة، قطعت كل من سورية والعراق والجزائر وليبيا علاقاتها الدبلوماسية مع الأردن (1028). هنا، تجلّى أثر غياب عبد الناصر وإسقاط النظام التقدمي في سورية، بانقلاب قصر، وانشغال السودان بانقلاب هاشم العطا اليساري والمذابح التي تلت إحباطه.

قاتل الفدائيون أيامًا عدة وظهرهم للعدو الإسرائيلي، في زُمر صغيرة داخل الأحراش، ولاحقت القوات الأردنية الفدائيين بالرشاشات المحمولة على السيارات، واضعة إياهم أمام خيارَينْ: إما الموت أو اجتياز الحدود إلى الأراضي المحتلة. بينما كانت أجهزة الإعلام الأردنية تغطي هذه المجزرة، بالزعم أن هؤلاء الفدائيين هم جواسيس لإسرائيل، وقد بلغ عدد من فرَّ إلى الأراضي المحتلة وأسرتهم إسرائيل 99 فدائيًا، وحاولت إسرائيل استغلال الحادث لمصلحتها إلى الحد الأقصى. وفي صباح 19/7، أعلن التل، بكل سرور وتشفٍّ، أنه لا وجود للقواعد الفدائية الآن في الأردن، «ولن نسمح للمنظمات العقائدية بالعمل»، وأن مجموع الأسرى من الفدائيين لدى النظام الأردني بلغ 2300 أسير (1029). بعد أن تم، في الحال، إعدام الضباط الأردنيين المنحازين إلى المقاومة. ووصل عدد قتلى المقاومة ما بين 200 و250، وأفلت نحو خمسمئة إلى سورية (1030).

2 - المجلس الوطني

ما بين 7 و13/7/1971، عقدت في القاهرة الدورة الحادية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، فأغلقت مرحلة وفتحت أخرى في العمل الوطني الفلسطيني، وإن لم ترتقِ الدورة إلى مستوى الأحداث.

لقد شاركت الفصائل الفلسطينية كلها في تلك الدورة، وشكلت ظاهرة «المستقلين» نواة كتلة، دعت إلى تشكيل المجلس بغالبيته من المستقلين، وتمثَّلت هذه النواة بثلاثة أعضاء سابقين في تنفيذية المنظمة، هم: يحيى حمودة ونمر المصري وعبد الخالق يغمور. واتخذ عبد المحسن قطَّان، منفردًا، موقفًا مشابهًا. وقد حاول هؤلاء استثمار تردي أوضاع القضية والمنظمة على أيدي الفصائل. واللافت أن القيادي في «الحزب الشيوعي الأردني»، فائق وراد، مثَّل «قوات الأنصار»، لكن كمستقل في تلك الدورة، فانسحب علي الحسن (فتح) احتجاجًا على مشاركة شيوعي في الدورة، ويبدو أن نَفَس فصيلين صغيرين قد انقطع، وهما «الهيئة العاملة» (1031)، و«فلسطين العربية»، فأعلنا اندماجهما في «فتح»، بينما أعلنت «النضال الشعبي» دمج عناصرها المسلحة مع «قوات العاصفة». ودعا المجلس إلى بناء الجبهة الوطنية الأردنية، وانتخب لجنة تنفيذية، أُضيف إليها كل من: تيسير قبعة (الشعبية) وأحمد المرعشلي (التحرير العربية)، وبقيت نسبة تمثيل

الفصائل في التنفيذية على حالها. وأخفق العميد عبد الرزاق اليحيى في الحصول على الأصوات التي تمكّنه من عضوية التنفيذية، كمستقل، وجاء الإخفاق لأنه قائد جيش التحرير، تعيِّنه التنفيذية. كما جرى، لأول مرة، انتخاب رئيس الصندوق القومي، حيث فاز يوسف صايغ بالتزكية. وتُرك للتنفيذية تحديد وإعلان موعد حل «اللجنة المركزية» (1032).

نأتي إلى المقاومة، التي لم تصطدم، في البداية، بقمع أنظمة عربية؛ لأن الأخيرة كانت تعيش أزمتها الخاصة، الناجمة عن الهزيمة؛ ما يعني أن ذاك القمع كان سيصطدم، بحدَّة، مع الجماهير العربية، التي التفَّت حول حركة المقاومة، التي ردَّت بعضها الكرامة لتلك الجماهير الجريحة. وأفادت حركة المقاومة هنا من: (1) اتساع مسرح العمليات؛ (2) اتساع قاعدة المقاومة؛ (3) دعم دول عربية للمقاومة؛ (4) جمع كميات كبيرة من الأسلحة، والذخيرة، المتروكة على مسارح حرب 1967. واعتمدت فصائل المقاومة، في هذه المرحلة، على قواعد الداخل السرية، وقواعد الخارج المتحركة. ومنذ مطلع العام 1968، أخذ الانتقال من مرحلة القواعد المتحركة، إلى مرحلة القواعد الثابتة. وفي هذا الإطار، جرت «معركة الكرامة» (21/3/1968)، وبفضل ملحمة هذه المعركة، تمكنت حركة المقاومة من اختراق الحصار الإعلامي، واستقطاب التأييد، والدعم، والحصول على حرية أكبر للحركة، والعمل، ودخلت، بالتالي، مرحلة الصعود الثوري، رديفًا لحرب الاستنزاف المصري، التي بدأت على جبهة قناة السويس (8/3/1969 - 7/8/1970). وكمن الخطر الأكبر على الثورة في نقطتين، هما: الفشل في تحقيق الوحدة الوطنية، والوجود وسط منطقة غير آمنة، أو نصف آمنة؛ ما أدى إلى تعذُّر الحشد، وتشتُّت الجهود (الأمنية، والاستخبارية، والقتالية، واللوجيستية)، والازدواجية في الإعلان عن العمليات، وتبديد القوى في الصراعات؛ ذلك أن العمل في منطقة غير آمنة، فرض على الثورة تكريس جزء من القوى، والوسائط (الحدود، أساسًا)، لحماية ظهر المقاومة. وفي هذه المرحلة، بالذات (آذار/ مارس 1968 - تموز/يوليو 1970)، لجأ العدو إلى تكثيف ضرباته الانتقامية، باتجاه الضفة الشرقية للأردن، وترافق بضغط سياسي أمريكي، عزَّز الردع الإسرائيلي، إلى عتبة عالية، بعد أن ترافق مع الفكر القُطري، وازدواجية السلطة. ما انتهى إلى مرحلة الهبوط الثوري؛ بعد أن لجأت السلطة الأردنية إلى حرب استنزاف مديدة، امتدت من أيلول/سبتمبر 1970، حتى تموز/يوليو 1971. وبعدها، ابتعدت المقاومة عن جماهيرها، وتقلصت منطقة تواجدها، وعُبِّئ أهالي هذه المنطقة، وحوصرت بقوة، ووسائط متفوقة، فجاءت الهجمة (13 - 19/7/1971)، التي أسفرت عن تصفية قواعد انطلاق المقاومة في الضفة الشرقية للأردن (1033).

مع توالي الصدامات بين السلطة الأردنية، والمقاومة الفلسطينية، حصل تبدَّل نوعي ملحوظ، تمثَّل بالمظاهر التالية: (1) استخدام أسلحة أكثر تطورًا، وعددًا، بخاصة على صعيد الأسلحة المضادة للدبابات؛ (2) استخدام أساليب متقدمة، في حرب الألغام، والمتفجرات (التفجير من بُعد، وشبكات الألغام)؛ (3) القيام بإغارات مشتركة كبيرة (عملية الحمَّة [2/5/1969])؛ (4) التطلُّع نحو رفع مستوى العمليات، إلى مستوى أعلى، والحرب المتحركة، كعملية «حراب فتح»، و«الحزام الأخضر»، و«رأس الحربة»، و«الأرض الطيبة»، و«فرحان السعدي»، و«عبد القادر الحسيني». ولقد نفَّذت بعض هذه العمليات عناصر من «فتح»، كما نفَّذت البعض الآخر عناصر من «فتح»، و«جيش التحرير (القادسية)»، و«قوات التحرير الشعبية». وعمليتي «الخط الأحمر»، و«هوشي منه»، التين نفَّذتهما «الجبهة الديمقراطية»؛ (5) تصاعد حدة المجابهة المسلحة في قطاع غزة، وتزايد إلقاء القنابل على الدوريات الإسرائيلية في شوارع مدن القطاع؛حتى غدت «فتح»، و«الجبهة الشعبية» تسيطران على المواطنين، على حين يُسيطر الجيش الإسرائيلي على الأرض. ولقد برزت أهمية البحث عن حل لمعضلتين رئيسيتين: حماية ظهر الثورة، ومتابعة العمليات ضد العدو. وتمثَّل الحل الأمثل للمعضلة الأولى، بإعطاء الثورة عمقًا عربيًا، بشريًا، وجغرافيًا. ولقد نجحت المقاومة نسبيًا، في إيجاد حلول للمعضلة الثانية، وأوجدت أساليب تقنية، لاجتياز الحاجز، واستطاعت استغلال طول الحدود الاردنية، وصعوبة مراقبتها، وركبت المقاومة البحر، منذ العام 1970، للقيام بعمليات كومندوس بحرية، على شواطئ الأرض المحتلة، أو لتموين قواعد الداخل، بحرًا. وتابعت إزعاج العدو، عن طريق القصب بالهاون، وصواريخ كاتيوشا، التي استخدمت، لأول مرة، في ليلة 17 أيلول/سبتمبر 1969. لكن منظمات المقاومة عجزت عن حل معضلة الأمن؛ فلقد كان التناقض في المصالح، والتباين في المفاهيم، وتقييم العدو، وأسلوب مجابهته تُغلق السبيل أمام كل المحاولات (1034).

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

الفصل التاسع

داخــل فـلــسـطـيــن

أولًا: الضفة المهيضة والقطاع المهيأ وعرب 48 المصدومون

لعل من سداد القول إن المقاومة الفلسطينية انتصبت في وجه المحتل الإسرائيلي منذ هزيمة عام 1967 العربية المدوِّية، وإنْ بين صعود وهبوط، وفي تفاوت بالدرجة بين منطقة وأخرى، الأمر الذي لم يتم من دون سنوات طويلة ومريرة من الكفاح والتضحيات، أمكن خلالها بناء أدوات وتنظيمات سياسية وعسكرية، ونسج ائتلافات وتحالفات وطنية ومراكمة خبرات كفاحية، بينما واصلت سلطات الاحتلال تطبيق خطوات مشروعها السياسي الاستعماري الاستيطاني في الضفة والقطاع المحتلَيْن.

1 - في الضفة

حين تمكّنت القوات الإسرائيلية من احتلال الضفة والقطاع في حرب عام 1967، فإنها وجدت ميدان الضفة شبه خالٍ من الأحزاب الوطنية والتقدمية، بعد أن كان النظام الأردني قد تكفَّل بتوجيه ضربة قاسية لها في نيسان/أبريل 1966؛ فطهَّر الأرض أمام القوات الإسرائيلية الغازية من كل ما يمكن أن يعترض سبيل تقدّمها.

مع احتلال الضفة الغربية، بدأ نفوذ القوى التقليدية في الضفة والقطاع (بقايا الإقطاع والكومبرادور) (1035) بالتراجع، لحساب تلك الطبقات الاجتماعية التي تناقضت مصالحها مع الاحتلال؛ مثل البرجوازية الوطنية التي اعتمدت أساليب «مناشدة» الاحتلال، من أجل التخفيف من أعبائها. وسياسيًا، فإن هذه الطبقة مالت إلى المساومة مع المحتل، وإن كان جناحها الصناعي النامي قد تعرَّض لإجراءات وتشريعات ألحقت أضرارًا بالغة بنشاط هذا الجناح (1036).

أما الجناح التجاري الكبير من هذه الطبقة، فمال إلى مهادنة المحتلين أساسًا بسبب الفائدة المالية الموقتة التي جناها هذا الجناح من الاحتلال. بينما تضرَّر صغار التجار ومتوسطوهم، بسبب تضييقات الاحتلال عليهم وتدنّي دخولهم والتأثيرات السلبية التي لحقت بهم، بحكم ارتفاع الأسعار، ولوقوعهم تحت ضغط التجار الإسرائيليين المدعومين من حكومتهم، وأخيرًا بسبب الضرائب الباهظة التي فرضها الاحتلال عليهم (1037).

على أن البرجوازية الزراعية كانت أكثر أجنحة البرجوازية الوطنية تضرّرًا من الاحتلال الذي عمد إلى مصادرة مساحات شاسعة من أراضي الضفة، فضــلًا عمّا آلت إليه سياسته من ندرة العمال الزراعيين وارتفاع أجورهم، وإقدامه

على قطع الطريق في وجه تصدير المنتوجات الزراعية وإغراق الضفة والقطاع بالمنتوجات الزراعية الإسرائيلية (1038).

بينما تضرّرت النسبة الأكبر من البرجوازية الصغيرة، بسبب عدم الاستقرار وتردّي الخدمات وإضعاف التسويق الاستهلاكي، مورد الرزق الأساسي لهذه الطبقة (1039).

بدأ الاحتلال ببذل الجهود لاستيعاب الطبقة العاملة بشكل واسع، ابتداءً من نهاية الستينيات، في محاولة للتخفيف من أسباب السخط لدى هذه الطبقة، ناهيك بالرغبة الإسرائيلية الأكيدة في استغلال هذه الطبقة واستنزافها، اقتصاديًا وسياسيًا. وقد استوعبت إسرائيل عمّال الضفة والقطاع في مجالات العمل الزهيدة الأجر وغير الماهرة، وحرمتهم حتى من الحدود الدنيا من الضمانات الاجتماعية. وأخذ التحوُّل يفعل مفعوله في تقليص حجم عمال الزراعة العددي والنسبي، في مقابل مضاعفة حجم العاملين في البناء. على أن هذه التطوُّر الكمي للطبقة العاملة لم يرافقه تطور كيفي، سياسي ونقابي؛ ربما بسبب امتصاص العمل الإسرائيلي أكثر من نصف عمال الضفة والقطاع، ولعملهم في تجمعات صغيرة وأعمال غير متقدمة، ولارتباط النسبة الغالبة منهم بالريف، ولحالات البطالة الواسعة المفاجئة؛ ما أعاق حشد هذه الطبقة - صاحبة المصلحة الأكيدة في إنهاء الاحتلال - في الكفاح ضد المحتل (1040).

بينما أدى ضرب الزراعة إلى تزايد معدلات الفلاحين المتدفقين إلى سوق العمل في المدينة، ومنها إلى إسرائيل، وإن بقي دخلهم هنا بلا أساس إنتاجي.

بقي اللاجئون الذين انقطعت صلات نسبتهم الغالبة بالإنتاج منذ نكبة عام 1948 الفلسطينية، وإن كمنت أهميتهم للحركة الوطنية، في تجمعاتهم الكبيرة داخل المخيمات، وفي تردّي أوضاعهم المعيشية (1041).

بينما لم تقتلع الضربة القاسية التي وجّهتها السلطات الأردنية إلى الأحزاب الوطنية والتقدمية (الشيوعي؛ البعث؛ القوميين العرب)، تمامًا من جذورها، بل إن بعض الخلايا والكوادر الوسطى والقيادات المركزية لهذه الأحزاب - خصوصًا «الشيوعي» - قد نجت من هذه الضربة، ما جعلها تنجح، غداة الاحتلال، في تشكيل «اللجان الثورية» التي ضمَّت أعضاء الأحزاب الوطنية والتقدمية في الضفة وغيرها من الفصائل القائمة آنذاك، فضــلًا عن المستقلين. ثم سرعان ما تشكلت «جبهة القوى الوطنية»، ومنها انبثقت «لجان التوجيه الوطني» على مستوى المدن، إلّا أن هذه اللجان سرعان ما تفككت بفعل الضربات المتلاحقة التي وجّهتها إليها قوات الاحتلال في أعقاب انتفاضة تشرين الأول/أكتوبر 1968 في الضفة، ما أفزع المعتدلين، فغادروا

هذه اللجان ناجين بجلدهم. وفي الأثر، تشكلت جبهة جديدة، حلّت محل جبهة القوى، حملت اسم « جبهة المقاومة الشعبية في الضفة الغربية»، عمدت إلى التنسيق مع نظيرتها في قطاع غزة «الجبهة الوطنية المتحدة» (1042).

بينما استطاع فرع «القوميين العرب»، في قطاع غزة، تشكيل «طلائع المقاومة الشعبية»، إلى أن وجهت السلطات الإسرائيلية ضربة أمنية إلى الجهاز العسكري للجبهة المومأ إليها (25/1/1968) واستمرت صحيفة الوطن السرية النصف شهرية، بالصدور، كلسان حال جبهة المقاومة، امتدادًا لصدورها عن «جبهة القوى». بينما تشكّلت من بعض عناصر فرع حركة القوميين العرب في الضفة «جبهة النضال الشعبي الفلسطيني»، تصدَّرهم صبحي غوشة، أحد سبعة كوادر كانوا يقودون فرع الحركة في الأردن حتى ضربة نيسان/أبريل 1966.

على أن الضربة الموجعة التي وجّهتها قوات الاحتلال إلى الخلايا العسكرية لكل من «القوميين العرب» و«فتح» في الضفة الغربية في خريف 1967، دفعت قيادتَي المنظمتيْن إلى التراجع بمقاتليهما إلى ما وراء نهر الأردن، والبدء بتسيير دورياتهما العسكرية من هناك إلى داخل الضفة الغربية. وبدأت قوات الاحتلال ترد على مقاومة أهالي الضفة الغربية، بأشكال تعسفية شرسة، من بينها ترحيل رموز وقيادات وطنية، حزبية ومستقلة، إلى خارج الضفة الغربية (1043).

في 7/8/1967، دعت جبهة القوى الوطنية إلى الإضراب العام في القدس، لمناسبة عرض قضيتها على مجلس الأمن الدولي، إلّا أن الاستجابة إلى هذه الدعوة جاءت جزئية أساسًا، بسبب تواضع الدعاية للإضراب وضعف جبهة القوى نفسها. وفي 19/9/1967، أضربت مدن الضفة لمناسبة عرض قضية الاحتلال الإسرائيلي على الجمعية العمومية للأمم المتحدة. وخلال شهرين فقط من عام 1967، نظرت محكمة عسكرية إسرائيلية في نابلس في نحو 650 قضية إهانة للشرطة والقوات الإسرائيلية في القدس. وفي أيار/مايو 1968، أضربت مدينة رام الله احتجاجًا على إجراء أول عرض عسكري إسرائيلي في القدس. وتوالت المظاهرات النسائية والطالبية في معظم مدن الضفة، إحياءً لذكرى حرب عام 1967. وفي تموز/يوليو من العام نفسه، عقد رؤساء بلديات الضفة الغربية اجتماعًا رسميًا، سرعان ما تحوَّل إلى إدانة جماعية لسياسة الاحتلال (1044). وفي تشرين الأول/أكتوبر تظاهرت مئات الطالبات العربيات في نابلس وجنين احتجاجًا على الاحتلال. وفي 2 تشرين الثاني/نوفمبر، أضربت المحال التجارية في كل من القدس ونابلس وبيت لحم في ذكرى وعد بلفور. وحين رفض بعض القادة النقابيين العماليين الانضمام إلى الهستدروت، بادرت سلطات الاحتلال إلى اعتقالهم. وفي كانون

الثاني/يناير 1969، أضربت سيدات فلسطينيات عن الطعام في كنيسة القبر المقدَّس؛ احتجاجًا على أعمال القمع الإسرائيلية. وفي الشهر التالي، انفجرت المظاهرات في نابلس، مشاركةً لقطاع غزة وتضامنًا معه، في هبَّته ضد الاحتلال. وفي حزيران/يونيو، أضربت المحال التجارية في القدس ونابلس. وبلغ عدد المظاهرات خلال عام 1969 وحده 62 مظاهرة، في شتى أرجاء فلسطين المحتلة. وفي أيار/مايو 1970، أضرب تجار القدس العربية، رافضين «ضريبة الدفاع». وفي ما بين حرب عام 1967 وصيف 1973، بلغ مجموع المعتقلين في الضفة الغربية 7261 فلسطينيًا، منهم 1687 اعتُقلوا خلال عام 1969 وحده (1045).

أغرى ضعف حركة الجماهير وقواها المنظَّمة النسبي بعض الوجهاء وكبار الملاك والمعبِّرين عن هاتيْن الفئتيْن، للتفتيش عن حل تحت نير الاحتلال. فدعوا إلى إقامة كيان فلسطيني، ولو تحت حراب المحتل. وهؤلاء الدعاة هم من بين من تضرّرت مصالحهم الاقتصادية، بفعل تشريعات الحكم الأردني وإجراءته؛ استنادًا إلى التمييز الإقليمي أولًا، وإلى غياب الديمقراطية ثانيًا؛ فحاولوا تشكيل حزب سياسي علني، مستندين إلى الوهم بأن «ديمقراطية الاحتلال» تضمن حرية النشر، وعلى أساس أن الاحتلال الإسرائيلي أفضل من الحكم الأردني. على أن سلطات الاحتلال لم تتحمّس لهؤلاء الدُعاة؛ إذ خشيت أن تنتهز القوى الوطنية الفرصة، فتوسِّع من دائرة نشاطها. وأصدر محمد أبو شلباية صحيفة صوت الجماهير التي غدت منبرًا لدُعاة الكيان تحت حراب المحتل، وإن توقفت عن الصدور بعد ثلاثة أعداد فقط (1046).

بعد مذبحة أيلول/سبتمبر 1970 التي نظَّمتها السلطة الأردنية ضد المقاومة الفلسطينية في الأردن، أبطل الاحتلال العمل على خط «الكيان»، وأحلَّ محله محاولة خلق قيادة بديلة لمنظمة التحرير الفلسطينية في الضفة والقطاع. لكن انتخابات عام 1971 البلدية خيبَّت آمال الاحتلال؛ إذ فاز الوطنيون بالغالبية الساحقة من مقاعد المجالس البلدية للضفة.

في 7 و18 آب/أغسطس 1971، عقد رموز الثورة المضادة من بين أعضاء ورؤساء المجالس البلدية للضفة، مؤتمريْن متتالييْن، في بيت ساحور؛ تحت ذريعة العمل على ترويج منتوجات الضفة والقطاع في الأقطار العربية. وناقش المؤتمر الثاني إمكان بناء كيان سياسي فلسطيني في الضفة الغربية. وشجَّع وزير الدفاع الإسرائيلي، آنذاك، موشي دايان، هذا الاجتماع، بينما وصفه بعض الصحف الإسرائيلية بأنه بمنزلة «برلمان انتقالي»، وأسبغت عليه أسبوعية صهيونية لندنية صفة «الاجتماع التاريخي» (1047). وانتخب المؤتمر لجنة تنفيذية، أوكل إليها مهمة إقامة «برلمان انتقالي من مئة عضو». ووصفت يومية إسرائيلية هذه الخطوة بأنها «أول محاولة حقيقية تُجرى في

الضفة لتنظيم هيئة سياسية منذ حرب عام 1967». ونسبت اليومية نفسها إلى مصدر مسؤول في المؤتمر، قوله: «إن القصد هو إعداد المواطنين ليمارسوا حق تقرير المصير» (1048). وكانت اليومية نفسها قد رأت أن هؤلاء المؤتمرين إنما «يمثلون مصالح محلية، وفي أغلب الأحيان مصالح طبقة أسياد الأرض الكبار ... ولهذا فهم الذين يُصابون بأبلغ الضرر في حال تنفيذ المقاطعة العربية لمنتوجات المناطق المحتلة» (1049).

بينما دعا رئيس بلدية الخليل، رمز الثورة المضادة في الضفة وقتذاك، الشيخ محمد علي الجعبري، إلى اجتماع في منزله بغرض متابعة بحث موضوع «القيادة البديلة». وروَّجت يومية القدس المقدسية لهذا الاتجاه.

في ما بين عامي 1970 و1973، تراجع الكفاح الوطني في الضفة الغربية تحت تأثير مجازر أيلول/سبتمبر 1970 وتموز/يوليو 1971 ضد المقاومة الفلسطينية في الأردن. وإن استمر الكفاح بوتائر أبطأ في مواجهة مشاريع الاستيلاء على الأرض، فضـلًا عن الإضرابات والاعتصامات المطلبية والسياسية ومذكرات الاحتجاج، وفي التصدي لمشروع «المملكة العربية المتحدة» الذي طرحه الملك حسين في آذار/مارس 1972. وعزَّز هذا التصدي الشعور الاستقلالي عند جماهير الضفة الغربية عن النظام الأردني (1050).

منذ عام 1972، بدأت الحركة الوطنية في الضفة الغربية تقترب بخطى حثيثة من حركة المقاومة المسلحة الفلسطينية؛ بعد أن لمست مدى تعبير حركة المقاومة عن الشخصية الوطنية الفلسطينية، حتى غدت مجالًا رحبًا للكفاح ضد المحتل وفرصة أكيدة من أجل الثأر للكرامة الوطنية المجروحة وتجسيدًا للأمل في استرداد الحقوق الوطنية الفلسطينية المغتصَبة. وتجلّى هذا الاقتراب في تعلّق جماهير الشعب بحركة المقاومة واندفاعهم إلى الانخراط في صفوفها.

في منتصف آب/أغسطس 1973، تشكلت «الجبهة الوطنية الفلسطينية» (1051). ففي أثر توجيهات الدورة الحادية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، صيف 1973، بضرورة تشكيل جبهة موحَّدة في الضفة والقطاع، بادرت قوى الداخل إلى الاتصال في ما بينها. وشكّلت هذه الجبهة؛ وتحت لوائها التقت الأحزاب الوطنية السرية، فضـلًا عن فروع منظمات المقاومة في الضفة والقطاع، على حد سواء، أول مرة منذ النكبة، ونشرت قيادة الجبهة، قبل اعتقال أعضائها، بيانًا مطولًا، أكّد بأن الشعب الفلسطيني يطالب بحقه في تقرير مصيره، في وطنه، وبعد معركة «الكرامة» (21/3/1968)، بدأ الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني، فاستطاعت «منظمة التحرير»بسبب الاعتراف، والتأييد في جميع أنحاء العالم، وبأن المنظمة هي الممثّل الشرعي، والوحيد للشعب الفلسطيني، ما ارتقى بالمنظمة إلى مصاف

«حركة تحرر قومية». أضاف بيان الجبهة بأن القرار 242 لا يُلزم الفلسطينيين، وأن الهدف هو دولة فلسطين ديمقراطية. وعارض البيان كل فكرة تتعلق بإقامة دولة محمية في الضفة الغربية، فضــلًا عن رفض مشروع «المملكة المتحدة»، وأي مشروع ... وختمت الجبهة بيانها، باعتبار نفسها ممثِّلة عن «المناطق المحتلَّة»، في مفاوضات، وهي ذراع لمنظمة التحرير، ... للقوى الوطنية في الأرض المحتلة (1052).

كما تأكد خط الجبهة هذا، في الرسالة التي بعثت بها إلى قيادة منظمة التحرير، في بيروت، في 1/12/1973، وفيها أعادت الجبهة اعتبارها «منظمة التحرير» الهيئة الوطنية القادرة على تمثيل الشعب الفلسطيني، وعادت الجبهة لتُلِح على قيادة المنظمة بضرورة حضور «مؤتمر جنيف»، لأن البديل هو نظام الحكم الأردني (1053).

وحسبت الجبهة نفسها «جزءًا لا يتجزأ من الحركة الوطنية الفلسطينية التي هي جزء من حركة التحرر العربي». وتضمَّن برنامج هذه الجبهة (1054):

- مقاومة الاحتلال وتحرير الأرض؛

- تأمين الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ورفض المشاريع التآمرية؛

- الدفاع عن الأراضي والممتلكات الفلسطينية؛

- حماية الثقافة والتاريخ والمقدسات الفلسطينية وإحياء التراث الشعبي وآداب المقاومة؛

- العناية بالمسجونين من المناضلات والمناضلين؛

- دعم المنظمات الجماهيرية؛

- العمل على دعم وحدة الشعبيْن الأردني والفلسطيني؛

- تعزيز أواصر الصداقة مع القوى التقدمية كلها في العالم.

من خلال تشكيل هذه الجبهة، فإن الكثير من الأمور قد تم إنجازه، مثل:

• وضع تشكيل هذه «الجبهة « حدًا للانفصال غير المبرر بين الضفة والقطاع في كفاحهما الوطني، حيث غدت المنطقتان - بقيام «الجبهة» - ساحة كفاح واحدة؛ فالوطن واحد والمرحلة الثورية واحدة والهدف الكفاحي واحد والعدو واحد؛

• اجتذبت «الجبهة» تحت مظلتها القوى الوطنية والتقدمية كلها في الضفة والقطاع، أول مرة، منذ احتلال عام 1967؛

• أعلنت الجبهة أنها «الذراع الضاربة لمنظمة التحرير الفلسطينية» و«امتدادها الطبيعي في المناطق المحتلة»؛

• انتقل بعض زمام المبادرة، موقتًا، من الخارج إلى الداخل، بعد أن بقي الداخل في موقع المتأثِّر والمتلقي من الخارج مدة طويلة. وعبَّر هذا الانتقال عن نفسه بتوحيد قوى الداخل، بينما لم تتوصل فصائل الخارج إلى وحدة مماثلة، ربما لابتعاد سكين الاحتلال عن رقبتها.

لم يمتد تكوين الجبهة التنظيمي إلى ما تحت قيادتها العليا، حيث لم تنزل إلى المستويات الوسطى والقاعدية. الأمر الذي حدَّ من فاعليتها إلى حد كبير. حتى إن اعتقال قوات الاحتلال عشرة من قياداتها وترحيلهم، في 10 كانون الأول/ديسمبر (1055)1973، أدى إلى شلِّها عدة أسابيع، أمكن بعدها إعادة تكوين قيادة عليا جديدة لها، لكن بصعوبات حقيقية.

لقد أحيت حرب عام 1973 الأمل عند أهالي الضفة والقطاع بقرب زوال الاحتلال. وشهدت المنطقتان عندئذ نهوضًا وطنيًا ملحوظًا عبَّر عن نفسه بالمظاهرات والإضرابات والتصاعد الملموس في العمليات الفدائية. وبدأ الميزان يميل، تدريجًا، إلى مصلحة الضفة الغربية في الكفاح ضد الاحتلال. ولهذا التحوُّل عدة أسباب:

- تم اعتقال (1056) واستشهاد نسبة عالية من قيادات الحركة الوطنية في القطاع؛

- شحّ وصول الأسلحة من الخارج إلى القطاع بعد إخراج فصائل المقاومة الفلسطينية من الأردن (1971) على النحو المعروف؛

- بدا احتمال العودة إلى الإدارة المصرية مُقصًا لمضاجع أهالي القطاع؛ إذ غدا عودة إلى نظام السادات، وليس إلى نظام عبد الناصر. وشتَّان بينهما. بينما رجَّح أهالي الضفة أن تحكمهم منظمة التحرير الفلسطينية وليس النظام الأردني، في حال زوال الاحتلال الإسرائيلي؛

- أخيرًا، عمدت سلطات الاحتلال إلى تشغيل عمال القطاع، ابتداءً من ربيع 1969، بما مكَّن تلك السُلطات من تنفيس الاحتقان الكامن لدى قطاع واسع من أهالي القطاع. وإن لم ينفِ هذا أن سلطات الاحتلال فعلت الشيء نفسه في الضفة، لكن الضائقة الاقتصادية في القطاع كانت أشد، بما لا يُقاس، عن مثيلتها في الضفة. لذا، أحدث تشغيل عمال القطاع انفراجة ملموسة في ضائقة القطاع الاقتصادية.

على الرغم من أساليب البطش الإسرائيلية الشرسة كلها، ومن الإحباطات كلها، فإن أهالي الضفة الغربية بقوا يرفضون الاحتلال تمامًا. فبحسب استفتاء

أجراه معهد البحث الاجتماعي التطبيقي في إسرائيل، عشية حرب تشرين الأول/أكتوبر، ونشرته أُسبوعية بريطانية، أعطى 44 في المئة من أهالي الضفة صوتهم للدولة الفلسطينية، بينما دعا 20 في المئة إلى إشراف دولي، وإن أبدى 10 في المئة رغبة في عودة الحكم الأردني إلى الضفة (1057).

عندما اندلعت حرب عام 1973، هبَّت جماهير الضفة غاضبة، وتجلّى هنا الدور الكفاحي للجبهة الوطنية الفلسطينية، فدعت إلى عرقلة حركة مواصلات القوات الإسرائيلية وامتناع العمال الفلسطينيين عن العمل في المؤسسات الإسرائيلية.

لقد بددت هذه الحرب أُسطورة الجيش الإسرائيلي، كما عزَّزت الأمل في التخلص من الاحتلال الإسرائيلي وقطع الطريق على عودة النظام الأردني إلى الضفة الغربية. كما لا يمكن تجاهل وزن المشاعر الدينية التي استفزها المستوطنون بانتهاكاتهم المتكررة الأماكن المقدَّسة الإسلامية والمسيحية على السواء.

2 - في قطاع غزة

بادر الحزب الشيوعي وفرعا البعث وجبهة تحرير فلسطين (ج. ت. ف) في قطاع غزة إلى تكوين «الجبهة الوطنية المتحدة في قطاع غزة» في آب/أغسطس 1967. وبعد ثلاثة شهور، شكَّل القوميون العرب مع بعض مؤيديهم في القطاع «طلائع المقاومة الشعبية». وأصدرت الجبهة الوطنية صحيفة سرية أسبوعية، حملت اسم المقاومة، وعلى غرارها أصدرت طلائع المقاومة الجماهير. بينما عمد بعض من بقي في القطاع من ضباط وجنود جيش التحرير الفلسطيني إلى إعادة تنظيم صفوفهم وجمع المزيد من الأسلحة والذخائر والمفرقعات من مخازن ومواقع وحداتهم السابقة والبدء باشتباكات عسكرية محدودة مع قوات الاحتلال، واتفقوا مع قيادة الجبهة الوطنية المتحدة على أن ينظموا هذه الاشتباكات خارج أراضي قطاع غزة بسبب وقوع أهاليه آنئذٍ أسرى الإحباط الذي سبَّبته هزيمة حرب عام 1967 وعدم استعداد هؤلاء الأهالي بالتالي للسير في هذا الشكل الكفاحي أو تحمُّل تبعاته.

بدأت هذه «الجبهات» نضالًا تحضيريًا دؤوبًا من أجل وضع حد لحالة الإحباط الشعبي، وبهدف إقناع الأهالي بوجوب مقاومة المحتل وتدريب المزيد من الأعضاء الجدد على استخدام السلاح، وتخزين ما أمكن من السلاح والعتاد في انتظار نضج الظروف - خصوصًا عامل «استعداد الجماهير» - لبدء المقاومة المسلحة في القطاع، حيث بدأت الجماهير تغادر إحباطها، مع اشتداد الكفاح السياسي هناك وإنجاز إضراب سياسي شامل في الذكرى الخمسين لـوعد بلفور، ومرور أحد عشر عامًا على احتلال القوات الإسرائيلية قطاع غزة، أول

مرة (2 تشرين الثاني/نوفمبر 1967)، وبعد نجاح القوات المصرية في اشتباك مسلح محدود في رأس العش شمال جبهة قناة السويس، في أول تموز/يوليو 1967، وبعد إغراق البحرية المصرية البارجة الإسرائيلية «إيلات» في 21 تشرين الأول/أكتوبر 1967، ولاحقًا حين فتحت القوات المصرية منذ آذار/مارس 1969 حرب استنزاف ضد القوات الإسرائيلية في جبهة القناة.

في 30 أيلول/سبتمبر 1967، أصدرت الجبهة الوطنية المتحدة ميثاقها (1058) الذي حدَّد أهدافها في ما يلي:

- كنس الاحتلال الإسرائيلي؛

- عودة الإدارة المصرية إلى قطاع غزة؛

- إسقاط مشاريع التصفية والتشريد؛

- مقاطعة سلطات الاحتلال ومقاومة المؤامرات الإسرائيلية الرامية إلى تهويد الحياة في القطاع.

تميَّزت المقاومة في قطاع غزة بالاشتداد وارتفاع كبير في معدلات العمليات الفدائية، منها في الضفة، منذ وقت مبكِّر، غداة حرب عام 1967 وحتى أواخر عام 1971. وذلك لأسباب عدة، لعل من أهمها:

- كمّ القمع الإسرائيلي الذي تعرَّض له أهالي القطاع مبكرًا، فاق كثيرًا القمع الممارس في الضفة؛

- تفشي البطالة الواسعة في القطاع، دون الضفة، بعد أن سرَّح الاحتلال زهاء ثلاثة أرباع موظفي الحكومة في القطاع (نحو خمسة آلاف موظف) وأحرق بعض مراكب الصيد؛ ليحرم الصيادين من مصادر رزقهم. بينما استمر موظفو الضفة الحكوميون في أماكنهم، بل إنهم تقاضوا أجرَيْن متوازييْن، أولهما من الحكومة الأردنية، وثانيهما من سلطات الاحتلال. وقد أفلت تجار الضفة من الكساد الذي استبدّ بتجار القطاع، خصوصًا لمهاودي الاحتلال. بينما كسدت تجارة التجزئة في القطاع وكذلك تجارة الجملة، بعد إغلاق السوق المصرية في وجهها وانقطاع الاستيراد والتصدير، وبسبب إقفال ميناء غزة ومطارها وتوقف الخط الحديدي المار بالقطاع من مصر؛

- بسبب توقف تصدير الحمضيات إلى الخارج. وهي التي تعتمد على ريعها ودخلها نسبة واسعة من أهالي القطاع، تمتد من أصحاب البيّارات إلى العمال الزراعيين، مرورًا بتجار الحمضيات والنجَّارين؛

- لأن أهالي الضفة الغربية كان يؤرِّقهم احتمال عودتهم إلى الحكم الأردني، بما عُرف عنه من عسف وإرهاب لا يقل عن مثيله الإسرائيلي، في الوقت

الذي كان بديل الاحتلال لأهالي القطاع هو الإدارة المصرية الناصرية؛

- ثمة الدأب الرسمي الإسرائيلي على التأكيد بضم القطاع، دون الضفة؛

- عدا الإنهاك الملموس لحركة الجماهير في الضفة، من شدة ما عانته من العسف الرسمي الأردني المديد؛

- الحضور الضعيف للقوى الوطنية والتقدمية في الضفة، حيث غالبية قياداتها وأعضائها كانت رهن السجون الأردنية؛

- كما لا يمكن إنكار تأثير وجود جيش التحرير الفلسطيني حتى لحظة احتلال القطاع من القوات الإسرائيلية وبقاء بعض أفراده إلى ما بعد الاحتلال في القطاع، دونًا عن الضفة؛

- ثم هناك الخبرة المختزنة منذ الأعمال الفدائية التي مارستها منذ عام 1955 الكتيبة 141 فدائيون بقيادة البكباشي (المقدم) مصطفى حافظ؛

- فضــلًا عن تلقي البالغين من أهالي القطاع تدريبًا على السلاح؛

- ناهيك بالتربية الوطنية والقومية التي تلقّاها هؤلاء في المدارس، مع بقاء القطاع المنطقة الوحيدة التي تحمل اسم «فلسطين»؛

- أخيرًا، فإن ثمة خبرة القوى الوطنية والتقدمية المختزنة منذ مواجهة القوات الإسرائيلية تحت الاحتلال الأول للقطاع، في ما بين 2 تشرين الثاني/نوفمبر 1956 و7 آذار/مارس 1957.

لقد توقعت قوات الاحتلال أن تتحوَّل أساليبها الإرهابية وما ترتَّب عليها من ضائقة اقتصادية خانقة إلى عوامل طرد قوية لأهالي القطاع من أجل تفريغه تمهيدًا لتهويده. لكن أمل تلك القوات سرعان ما خاب.

في كانون الثاني/يناير 1968، تمكنت قوات الاحتلال الإسرائيلي من توجيه ضربة قاصمة إلى كل من جيش التحرير والجهاز العسكري لطلائع المقاومة الشعبية، بينما أفلتت الجبهة الوطنية المتحدة من هذه الضربة، بفعل تمكّن قادتها من أساليب العمل السري.

في هذه الأثناء، بدأ التنسيق بين القوى الوطنية، في الضفة والقطاع، بعد أن وفَّر الاحتلال لفلسطين الوحدة الجغرافية، بعد وحدتها السياسية، المتمثلة في التعرُّض لأوضاع احتلال واحد ودخولها مرحلة ثورية واحدة.

لقد شهد قطاع غزة عمليات عسكرية أخذت تتصاعد وتتنوَّع ضد قوات الاحتلال، شنَّها مقاتلو «قوات التحرير الشعبية» (1059)، و«الجبهة الشعبية» (1060)، و«فتح» و«الجبهة الوطنية المتحدة».

بينما جرت مظاهرات محلية متناثرة ضد أساليب القمع الإسرائيلية، إلى أن كان الإضراب السياسي العام الذي شمل مظاهر الحياة كلها في شتى أرجاء القطاع، في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 1967، لمناسبة نصف قرن على صدور «وعد بلفور»، وأحد عشر عامًا على احتلال القوات الإسرائيلية مدينة غزة، في سياق «العدوان الثلاثي». فكان الإضراب المذكور بداية لمرحلة جديدة من الكفاح، اتسمت بالقوة والاتساع. وفي كانون الأول/ديسمبر من السنة ذاتها، نظّم العمال العرب العاطلون مظاهرة في رفح. وخلال شهرين من عام 1967، قُدِّم مئتا فدائي فلسطيني إلى المحاكم العسكرية الإسرائيلية في القطاع.

في أيار/مايو 1968 جرت، طوال أربعة أيام متوالية، مظاهرات نسائية وطالبية حاشدة في غزة ودير البلح. وفي شباط/فبراير 1969 أقامت طالبات غزة المتاريس في الشوارع وقذفن سيارات الإسرائيليين بالحجارة، وهتفن بحياة جمال عبد الناصر الذي بدأت قواته، لتوّها، بحرب استنزاف ضد القوات الإسرائيلية. واستجابة لطلب منظمات المقاومة، قدّم سائقو شركة الباصات الإسرائيلية من أهالي الضفة والقطاع استقالاتهم منها في حزيران/يونيو 1971. وأضربت جماهير القطاع في آب/أغسطس من العام نفسه، استجابة لطلب مشترك من «قوات التحرير الشعبية» و«الجبهة الشعبية».

لقد حيل بين المحتلين الإسرائيليين واستخدام «المخاتير» ضد المقاومة. بينما اشتدت أعمال المقاومة المسلحة في القطاع واتسع نطاقها في ما بين عامي 1967 و1971، ما جعل «البؤرة الحقيقية للمواجهة العربية - الإسرائيلية لا تقع على ضفاف الأردن، أو على شواطئ قناة السويس، إنما في غزة نفسها»، على حد تعبير يومية فرنسية يمينية معروفة (1061).

حظي قطاع غزة بنصيب الأسد في أعمال المقاومة المسلحة طوال الفترة من بداية احتلال عام 1967 وتشرين الثاني/نوفمبر 1969. ومنذ أن وضعت الحرب أوزارها، وحتى أول أيار/مايو 1969، بتّت المحاكم العسكرية الإسرائيلية في القطاع بنحو سبعة آلاف قضية مقاومة، اتُّهم فيها زهاء عشرين ألفًا من أهالي القطاع، وهو عدد كبير في قطاع لا يتجاوز عدد سكانه الثلاثمئة وخمسين ألفًا آنذاك (1062). وغدت «هذه المساحة، بأهلها، تشكّل خميرة الشعب الفلسطيني، خصوصًا المخيمات» (1063). كما غدا «من غير الممكن الفصل بين السكان والفدائيين؛ فالسكان في القطاع هم فدائيون محتملون ... وهذا هو السبب في ظهور خمسة فدائيين مكان كل فدائي يُقتل، أو يُلقى القبض عليه في القطاع» (1064).

منذ أواخر عام 1971، بدأت أعمال المقاومة العسكرية تتراجع في القطاع، بعد أن سكتت الجبهة المصرية وأخرج الفدائيون الفلسطينيون من الأردن،

وانقطع سيل إمدادهم الداخل بالسلاح والذخيرة، وبعد أن فقدت الحركة الوطنية في القطاع الكثير من قادتها وكوادرها ما بين شهيد وسجين ومنفي، وبعد أن أخذت المصانع والمزارع الإسرائيلية تستوعب العمال الفلسطينيين من القطاع، كما نشطت التجارة نسبيًا، وخفَّفت سلطات الاحتلال من أساليبها القمعية، في سياق محاولاتها تنفيس الاحتقان الشعبي، وحرمان المقاومة من الدماء الجديدة.

شيئًا فشيئًا، بدأت أسباب نهوض المقاومة تُخلي مكانها لأسباب الهبوط. وفي الوقت نفسه، أخذت المقاومة المسلحة تتراجع، لحساب الكفاح السياسي.

مع انقضاء عام 1973، استجدَّت جملة من الأمور، أدَّت دورًا ملموسًا في إلهاب المشاعر الوطنية في الضفة والقطاع؛ بعد تبديد أُسطورة «الجيش الذي لا يُقهر»، وبعد تأكيد إمكان هزيمة الجيش الإسرائيلي وبعد صدور القرار الشهير عن مؤتمر القمة العربية في الرباط في خريف 1974 الذي اعتبر منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وبعد قبول المنظمة عضوًا مراقبًا في الأمم المتحدة ودخول رئيس لجنتها التنفيذية، ياسر عرفات، مقرّ الأمم المتحدة في نيويورك ليُلقي خطابه الشهير، في تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه.

بلغ مجموع العمليات الفدائية في شتى أرجاء فلسطين خلال عام 1970 نحو 2430 عملية، وإن عاد عدد العمليات إلى الهبوط في العام التالي، إلى 755 عملية، وفي عام 1972 إلى مجرد 473 عملية. ومال عدد العمليات إلى الاستقرار منذ عام 1973، حيث بلغ سنتذاك 476 عملية (1065).

بين نيسان/أبريل وأيار/مايو 1974، شنَّت سلطات الاحتلال الإسرائيلية حملة اعتقالات واسعة، طاولت نحو تسعمئة شخص من ناشطي الجبهة في الضفة، ثُلثهم من الشيوعيين (1066)، حتى إن 78 في المئة من المعتقلين إداريًا في عام 1974 كانوا ينتمون إلى «التنظيم الشيوعي الفلسطيني في الضفة الغربية» (1067). ثم كانت الهبَّة الشعبية التي انفجرت في الضفة في 11/11/1974، وشُنَّت في ذلك العام وحده 375 عملية فدائية (1068).

اعتمدت «الجبهة الوطنية الفلسطينية» على صحيفتَيْ الفجر والشعب المقدسيتيْن العلنيتيْن، كمنبر إعلامي، يُعبِّر عنها، إلّا أن سلطات الاحتلال تكفَّلت برئيس تحرير الشعب علي الخطيب، فنفته إلى لبنان في تشرين الثاني/نوفمبر 1974، في حين عمد يمين قيادة «فتح» إلى تنحية بشير البرغوتي عن رئاسة تحرير الفجر (1976). وبذا، فقدت الجبهة وسائطها الإعلامية. وسرعان ما قطع اليمين نفسه العوْن المادي عنها، وطلب إلى رجاله في الداخل الانسحاب منها (1069).

راوحت العمليات الفدائية في أنحاء فلسطين طوال عام 1975 مكانها، فبلغت 377 عملية. بينما توالت عمليات الاعتصام والإضراب احتجاجًا على حملات الاعتقال الإداري. كما جرى التنديد بـ«اتفاقية فصل القوات الثانية» بين نظام السادات والنظام الإسرائيلي (أيلول/سبتمبر 1975)، وتم التصدي للاستيطان وتشكيل لجنة الدفاع عن الأراضي ورفض مشروع الإدارة المدنية منذ تموز/يوليو 1975. وعلى امتداد ثلاثة أسابيع، انفجرت، منذ 6/7/1975 انتفاضة جديدة في الضفة والقطاع، أجبرت رئيس بلدية غزة رشاد الشوا على التراجع، فتخلّى عن تأييده مشروع الإدارة المدنية (1070).

مع تمسُّك إسرائيل بهذا المشروع والتحرك الموازي للملك حسين - الذي دعا مجلس النواب إلى الانعقاد - ومع صدور قرار إحدى محاكم الصلح الإسرائيلية في 29/1/1976، بالسماح لليهود بأداء طقوسهم الدينية في المسجد الأقصى، انفجرت في 8/2 هبَّة جديدة في شكل مجموعة من المظاهرات في شتى مدن الضفة والقطاع، فضــلًا عن إضراب تجار القدس وتقديم معظم المجالس البلدية استقالته احتجاجًا. واكتمل الإضراب العام وشمل فلسطين كلها في «يوم الأرض» في الثلاثين من آذار/مارس 1976 (1071).

في مواجهة «ضريبة القيمة المُضافة» التي فرضتها سلطات الاحتلال منذ مطلع تموز/يوليو 1976، انفجرت المظاهرات والإضرابات في مختلف مدن الضفة والقطاع، وردَّت سلطات الاحتلال بفرض نظام منع التجوال في غير مدينة، هنا وهناك. وتعزَّزت أسباب الغضب الجماهيري مع المحنة التي بدأت تشتد على الفلسطينيين في مخيمات لبنان. فكانت الموجة الثانية من المظاهرات في مدن الضفة والقطاع، في آب/أغسطس التالي. هذا، في حين بلغ مجموع العمليات الفدائية في شتى أرجاء الأرض الفلسطينية، طوال عام 1976 زهاء 224 عملية فقط (1072).

يتبيّن أن ثمة فتورًا نسبيًا اعترى الوضع الثوري في الضفة والقطاع طوال عامي 1975 و1976 أساسًا بسبب انفجار الحرب الأهلية اللبنانية منذ نيسان/أبريل 1975، وما ترتب عنها من مآسٍ محزنة، حاقت بالشعب الفلسطينيي في لبنان، فضــلًا عن تلهّي قيادة منظمة التحرير، والفصائل الفدائية الفلسطينية، بها على حساب الاهتمام بالداخل. ناهيك بتوقيع السادات، «اتفاقية فصل القوات الثانية»، وهي التي استسلم فيها السادات لإرادة الأعداء، وبها وضع حجر الأساس لاتفاقيتيْ كامب دايفيد ومعاهدة السلام مع إسرائيل اللتين عقدهما بعد مبادرته المعروفة، حيث زار فيها فلسطين المحتلة، والتقى زعماء الصهيونية، بعد 26 شهرًا من «اتفاقية فصل القوات الثانية».

تصدَّت الحركة الوطنية الفلسطينية في الضفة والقطاع لمبادرة السادات، متجاوبة مع رفض فصائل المقاومة الفلسطينية في الخارج لها. ولم يشذ عن هذا الإجماع إلّا نفر قليل من الأعيان. وحين رفضت الحركة الوطنية الفلسطينية وجماهيرها في الضفة والقطاع مشروع «الحكم الذاتي» في المنطقتين، والمضمَّن في اتفاقيتيْ كامب دايفيد والسلام، كان رفضها إجماعيًا، وإن هبطت معدلات العمليات الفدائية، حتى إن الكاتب الإسرائيلي المعروف أمنون كابليوك، كتب يقول: «... لم نشهد، أبدًا، منذ حرب الأيام الستة ... [هبوط] معدلات العمليات الفدائية خلال عام 1977 إلى مجرد 164 عملية» (1073).

ترافقًا مع «مبادرة السادات» في أواخر عام 1977، تقدم بعض العناصر الفلسطينية المهاودة للمحتل، بهدف تشكيل «روابط القرى»؛ وهي بمنزلة حراب المحتل الإسرائيلي. على أمل أن تكون تلك الروابط القيادة البديلة لمنظمة التحرير، إلّا أن القوى الوطنية والتقدمية وجماهير الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع دانت هذه العناصر، ونبذتها.

سرعان ما أمكن النهوض، من جديد، وسد الفراغ في القيادات الوسطى للجبهة الوطنية، بلجان التوجيه الوطني، التي تشكلت في عام 1978، في مدن الضفة والقطاع، في مواجهة مؤامرة الحكم الذاتي، التي صاغها السادات وبيغن. وفي نهاية العام ذاته، انتخب مؤتمر حاشد للجان، عُقد في القدس في 28 أيلول/سبتمبر 1978، «اللجنة المركزية للجان التوجيه الوطني»، ضمّت الوطنيين من رؤساء البلديات ومندوبين عن القيادات النقابية العمالية والمهنية والنسائية والطالبية، وعددًا من الرموز الوطنية المستقلة. على أن هذا لا يعني أن القوى الوطنية والتقدمية لم تكن ممثلة باللجنة المركزية للجان بشكل أو بآخر. ودان المؤتمر اتفاقيتيْ كامب دايفيد والسلام؛ لتنكرهما لحقوق الشعب الفلسطيني وتناقضهما مع مقررات القمم العربية كلها، ولكونهما صلحًا منفردًا مع إسرائيل، ولأن «الحكم الذاتي» يكرِّس الاحتلال. وتمسَّك المؤتمر بمنظمة التحرير ممثـلًا شرعيًا وحيدًا، ودعا إلى الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية كلها. وتلاحقت المؤتمرات الموازية، على مستوى المدن، وألحقت بإضراب سياسي عام، في 10/10، اقترن بمظاهرات حاشدة، شملت معظم مدن الضفة والقطاع. بينما بقيت العمليات الفدائية على حالها؛ إذ بلغت طوال 1978 980 عملية (1074).

اتفقت القوى الوطنية والتقدمية في أيار/مايو 1979 على إحياء الجبهة الوطنية الفلسطينية بعد تطويرها (1075). فأصدرت الجبهة بيانًا وعدت فيه بالتصدي للحلف الساداتي/الأمريكي/الصهيوني، وندّدت بأسلوب المراهنة

على إمكان ممارسة الإمبريالية الأمريكية الضغط على إسرائيل، ورفضت الجبهة مشروع الإدارة الذاتية، وأعطت صوتها لمنظمة التحرير، قائدة وممثلة وحيدة للشعب الفلسطيني، وشدَّدت الجبهة على ضرورة تحقيق الوحدة الوطنية وتعزيز التحالف مع قوى التحرُّر والدول الاشتراكية، وطالبت برفع وتائر تطبيق «الميثاق السوري/العراقي» وإقامة الجبهة الشمالية مع تصعيد النضال ضد الاستيطان والتصدي للاستيلاء على الأرض. ووجَّهت قوى الجبهة رسالة إلى قيادة منظمة التحرير في بيروت، حصرت فيها شروط إنجاز مهمات النضال المطروحة، في ما يلي (1076):

- التعجيل بتوحيد فصائل المقاومة في الخارج؛

- تحقيق الوحدة الوطنية الشاملة في الداخل؛

- اتخاذ موقف واضح ضد الحكم الذاتي والوقوف بحزم ضد المشككين في موقف منظمة التحرير في هذا الصدد؛

- تطوير جهاز إعلام في الخارج؛ بهدف التغلُّب على التعتيم الإعلامي الذي فرضه العدو على نضالات الشعب الفلسطيني في الداخل؛

- إعطاء الحوار الأردني - الفلسطيني مفهومًا ثوريًا تقدميًا؛

- تصحيح مسار الدعم المادي للضفة والقطاع حتى لا تستغله السلطة الأردنية في تقوية وتنشيط العناصر الموالية لها وضد الخط الوطني.

حين شجب أهالي الضفة والقطاع وقواهما الوطنية والتقدمية، الإدارة المدنية، عمد الاحتلال إلى تصعيد وسائله القمعية في مجال العقوبات الجماعية والاعتقالات التعسفية وإساءة معاملة السجناء وتنحية رؤساء البلديات المنتخبين وحلّ المجالس البلدية المنتخبة وإطلاق النار على المتظاهرين وإطلاق العنان لعصابتيْ غوش إيمونيم وكاخ وأمثالهما من العصابات الصهيونية المتطرفة.

3 - عرب 48 سرعان ما يستعيدون توازنهم

وقعت هزيمة عام 1967 العربية كالصاعقة على عرب 48؛ بعد توهُّمهم بأن الفرج أتاهم باندلاع الحرب، وأن فارس التحرير، سيصل بين لحظة وأخرى، بعد أن توالت تصريحات كبار المسؤولين المصريين عن اقتراب تحرير فلسطين.

على أن عرب 48 سرعان ما استعادوا توازنهم، خصوصًا بعد أن تأكَّد لهم أن خسران العرب حرب 1967، لم تكن إلَّا خسارة لمعركة واحدة في حرب مديدة. وقد تعزَّز ذاك التأكيد بتصميم عبد الناصر على تحرير الأرض وانكبابه

على إعادة تنظيم جيشه وتسليحه وتدريبه، وبعد أن وجَّه هذا الجيش ضربات عسكرية موجعة إلى القوات الإسرائيلية في أكثر من موقع من جبهة القناة في الجو والبر والبحر، بعد أيام قليلة من هزيمة عام 1967. فكانت معارك رأس العش (30/6/1967)، ومعركتيْ الطيران (4، 15/7/1967)، ونجاح البحرية المصرية في إغراق البارجة الإسرائيلية إيلات (21/10/1967). كما أنعش سرعة نهوض الحركة الفدائية الفلسطينية وتعملقها آمال عرب 48 من جديد. وكانت مفاجأة للإسرائيليين انتقالهم من المقاومة السلبية إلى المقاومة الإيجابية.

ثانيًا: التحرُّك السياسي

عندما وقعت هزيمة حزيران/يونيو 1967، كان عدد عرب 48 قد ارتفع من نحو 170 ألفًا - عند وقوع النكبة - إلى زهاء 297 ألفًا، توزّعوا على النحو التالي: 95 ألفًا في المدن و160 ألفًا في القرى و31 ألفًا في البادية (1077).

ما كان لهذه التحوُّلات الاقتصادية والاجتماعية كلها، إلّا أن ترتد على المجال السياسي لعرب 48.

على الرغم من الهزيمة العربية المدوِّية في حرب عام 1967، فإن مؤشِّر التمسُّك بالهوية العربية الفلسطينية أخذ بالارتفاع الملحوظ لدى عرب 48 (1078) الذين شكّلوا منظماتهم الإقليمية لصوغ مطالبهم والدفاع عن مصالحهم. وعلى رأس هذه المنظمات: «اللجنة القُطرية للدفاع عن الأراضي العربية» و«اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية» (1079). فمع مرور الزمن، بدأ شباب عرب 48 الذين وُلدوا بعد عام 1948، خصوصًا أولئك الذين وُلدوا بعد عام 1967، يعثرون على «فلسطينيتهم»، ويطرحون عنهم اسم «عرب إسرائيل». ولعل أكثر نتائج دراسة جامعة حيفا دلالة، هي تلك المتعلِّقة بإدراك عرب 48 وضعهم الدوني في المجتمع الإسرائيلي؛ «فثمة غالبية واسعة (70 في المئة) تشعر بأنه لا يسع العرب أن يكونوا مواطنين، ويحظون بالمساواة في إسرائيل، بصفتها دولة يهودية صهيونية. ويؤكِّد صحّة هذه النقطة وسلامتها أن 51 في المئة من اليهود رأوا الرأي نفسه. وقد نظر العرب هناك إلى الثقافة الغربية المُسيطِرة في إسرائيل، بوصفها هيمنة ثقافية، تُشكِّل بدورها مصدر استلاب وانقسام (1080).

لقد تأثَّرت أشكال التعبير السياسي لعرب 48 بجملة عوامل ومتغيِّرات متداخِلة ومتشابِكة. أولاها بنيتهم الاقتصادية - الاجتماعية - السياسية، وثانيتها السياسة الحكومية الإسرائيلية، وآخرها الأحداث التي عصفت بالمشرق العربي.

ثالثًا: مقدمات مشروع كينيغ (1081)

اقترن مخطّط تهويد الجليل بحملة السلطات للاستيلاء على مزيد من الأراضي العربية فيه، في محاولة لتخفيف تركّز المواطنين العرب وتغيير الطابع الديمغرافي للجليل من منطلقات عنصرية.

منذ وقت مبكِّر، وفي لقاء إعلامي، حذَّر الزعيم «العمّالي»، يغال آلون، من وجود أكثرية عربية في الجليل وطالب بتغيير التركيب الديمغرافي هناك، لتُصبح الأكثرية يهودية (1082).

عشية حرب حزيران/يونيو 1967 اقترح إسحق نافون، أحد قادة «رافي»، على الكنيست، أن يبحث الوضع الديمغرافي وأخطاره في ضوء هبوط نسبة إنجاب الأطفال بين اليهود (3 في المئة)، وارتفاع النسبة بين العرب (18 في المئة) (1083).

توالت، بعد ذلك تصريحات المسؤولين ودراسات الباحثين الإسرائيليين في هذا الشأن، ووصل الأمر برئيسة الوزراء، غولدا مائير، إلى حد التنفيس عن هاجسها، فصرحَّت بأنها تعاني الكوابيس في الليل، حين تتذكَّر ارتفاع نسبة الإنجاب في العائلات العربية.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

القسم الرابـــع
من «لا نصر ولا هزيمة»
إلى الاجتياح الإسرائيلي
(1982 - 1974)

الفصل العاشر

خارج فلسطين: تدهور متأرجح

أغلقت حرب عام 1973 سِفرًا في حياة الحركة الوطنية الفلسطينية، وفتحت آخر؛ إذ إنَّ تلك الحرب لم تنته بهزيمة الجيوش العربية، كما سبق أن حدث، على مدى نحو ربع قرن، وإن لم تحقق تلك الجيوش العربية انتصارًا، لكن حالة اللانصر واللاهزيمة هذه هزَّت إسرائيل، لما وشت به تلك الحالة من إمكان تحوُّلها إلى جسر لانتصارٍ عربي لاحق.

أولًا: اصطفاف جديد وميل إلى التسوية

تعدَّل ميزان القوى العربي - الإسرائيلي بعض الشيء بفعل تلك الحرب. وتوهّمت القيادة الفلسطينية بأنها يمكن أن تنعم بهذا التعديل، الأمر الذي لم يحدث؛ أولًا لأن إسرائيل دأبت على التعامل مع كل طرف عربي على حدة، وثانيًا لأن السادات أخذ في تقديم التنازلات المجانية إلى الإسرائيليين، عبر الأمريكيين، مُنذ اليوم التالي لنشوب الحرب؛ ذلك أن محمد حافظ إسماعيل رئيس مجلس الأمن القومي المصري، وبتكليف من السادات، أرسل إلى كيسنجر (7/10) رسالة، أوضح له فيها أنَّ «هدف مصر ثابت إلى سلام في الشرق الأوسط، وليس إلى تسوية جزئية. لا تعتزم مصر تعميق الاشتباكات أو توسيع المُواجهة ... على إسرائيل أن تنسحب من جميع الأراضي المُحتلة؛ عندئذ سنكون على استعداد للاشتراك في مؤتمر سلام، في الأمم المتحدة، تحت الإشراف المُناسب». كما أشار إسماعيل إلى استعداد مصر لتقديم تنازلات عبر: «تأمين حرية الملاحة في مضايق تيران، وتقبل مصر وجودًا دوليًا كضمانٍ لهذا، لفترة مُحددة» (1084).

على الساحة الفلسطينية، استجد اصطفاف على حساب الاصطفاف السياسي الفلسطيني، ما قبل الحرب، وتوالت التصريحات الصحافية لقادة فلسطينيين، عن ضرورة التحلي بالمرونة في التعامل مع التسوية، وابتلعت القيادة الفلسطينية الطُعم الذي ألقاه لها السادات، ومُؤداه ضرورة إسراع منظمة التحرير بالموافقة على حضور المؤتمر الدولي المنوي عقده في جنيف.

في الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني (القاهرة، 1 - 9/6/1974)، تمت مُناقشة برنامج تسوية، سبقت مناقشته والموافقة عليه من الفصائل الفلسطينية كلها، وحمل اسم «برنامج النقاط العشر» (1085)، بينما انفرد فايز صايغ، عضو المجلس، بتحذير القيادة الفلسطينية من الانجراف وراء سراب المؤتمر الدولي؛ فهذا المؤتمر - برأي صايغ - لن يعقد، وإذا عقد

فمن دون الفلسطينيين، وإذا بالفلسطينيين فمن دون منظمة التحرير. لكن أحدًا لم يعبأ بهذا التقدير الصائب والدقيق، وتم اعتماد «برنامج النقاط العشر»، بإجماع، لم ينقصه سوى أربعة أصوات (1086).

فاجأ الجميع صدور بيان مصري - أردني مُشترك (18/7/1974) عن مُحادثات أجراها في الإسكندرية الملك حسين والرئيس أنور السادات، وفيه أعلن الجانبان «أن مُنظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي للفلسطينيين، باستثناء الفلسطينيين المقيمين في المملكة الأردنية الهاشمية» (1087).

راحت السكرة وجاءت الفكرة، وصحت أربعة فصائل مُقاومة (1088)، غداة دورة المجلس الوطني على ضرورة رفض التسوية، وشكلت هذه الفصائل «جبهة القوى الرافضة للحلول الاستسلامية» (25/10/1974) (1089).

معروف أنَّ كــلًا من الجبهة الشعبية والجبهة الشعبية - القيادة العامة وجبهة التحرير العربية وجبهة النضال الشعبي شاركت في وفدٍ زار العراق، وانتهت الزيارة في 13/10، بعد أن أجرى مُباحثات مع وفد من البعث في العراق برئاسة علي غنَّام، عضو القيادة القومية للحزب، جرى خلالها عرض عام وتبادل في وجهات النظر حول الأوضاع الفلسطينية والعربية والدولية، بحسب تقرير لوكالة الأنباء العراقية (1090).

لعل المثير للاستهجان أنَّ الساحة الفلسطينية توزَّعت ما بين مُتحمسٍ لتسوية القضية الفلسطينية، ورافضٍ هذه التسوية؛ بينما ما من أحدٍ من المعنيين (واشنطن أو تل أبيب)، طرح هذه التسوية، وإن كان السادات أسال لعاب قادة فلسطينيين حين استمرأ الأول ترداد: «الدولة الفلسطينية في جيبي!».

أمَّا المثير للأسى، فكان وقوع صدامات مُسلحة مُتفرقة بين مؤيدي التسوية ورافضيها من الفلسطينيين، وهنا سالت دماء.

بينما أخذ السادات يبعث البرودة في أوصال العلاقات المصرية - الفلسطينية، إلى أن كان «اتفاق فصل القوات الأول» مع إسرائيل (18/1/1974)، بشروط مُجحفة بالطرف المصري؛ لكنها مُتسقة مع هرولة السادات باتجاه واشنطن وتل أبيب.

توترت العلاقة المصرية مع منظمة التحرير، فعاجل السادات «إذاعة الثورة الفلسطينية» بالإغلاق. وسرعان ما اندلعت الحرب الأهلية في لبنان، ابتداءً من 13/4/1975؛ حين فتح كتائبيون النار على حافلة فلسطينية قرب عين الرمانة، ما أردى 26 قتيــلًا و29 جريحًا من رُكابها، عدا كتائبييْن وآخريْن مجهولي الهُوية (1091).

مع ذلك، عضَّ الطرف الفلسطيني على الجرح، ولم يُشارك في الصدامات المُسلحة بين القوى الانعزالية والقوى الوطنية اللبنانية؛ ما يُفسِّر تأجيل تشكيل «القوات المشتركة الفلسطينية - الوطنية اللبنانية» إلى 24/10/1975.

جاءت هذه الحادثة بعد أن كان بيار الجميِّل، رئيس حزب الكتائب قد مهَّد الميدان للحادثة دعويًا؛ فأصدر كتابًا في عام 1970، رأى فيه أنَّ العمل الفدائي الفلسطيني في الجنوب اللبناني «لم يربح منه لا الفلسطينيون ولا الجنوبيون. [وأدى] إلى تخلي الدولة عن رعاية شؤون أبنائنا على الحدود» (1092).

غني عن القول إنَّ الانعزاليين اللبنانيين أفزعهم ما حققته منظمة التحرير الفلسطينية من حضورٍ عربي قوي، وصل إلى ذروته باعتراف القمة العربية السابعة (الرباط، 26 - 30/10/1974)، بالمنظمة ممثـلًا شرعيًا وحيدًا للشعب الفلسطيني، إلى حضور دولي لافت، كانت ذروة تجلّياته في الخطاب الذي ألقاه عرفات أمام الجمعية العامة للأمم المُتحدة (13/11/1974)، وفيه تمنى على قادة الدول الأعضاء في الجمعية العامة عدم إرغامه على إسقاط غصن الزيتون من يده. ومُنحت فلسطين عضوية مراقبة في هذه الجمعية، بموجب القرار رقم 3237 (د - 29) في 22/11/1974 (1093).

ثمَّة إرهاصات ومقدمات سبقت هذه الحرب وأجَّجتها من صدامات أيار/مايو 1973، إلى حرب عام 1973، وما أعقبها من انتصارات للكفاح المُسلح الفلسطيني؛ ما أوغر صدر الشيخ بيار الجُميِّل، فأخذ يُرسل خطاباته إلى سليمان فرنجية رئيس الجمهورية اللبنانية في سياق التجهيز لهجمة الانعزاليين المومأ إليها، التي لم تكن إلَّا بداية لحرب أهلية استمرت، في تقطُّع، نحو أربعة عشر عامًا. وقد قبع وراء أهداف الانعزاليين من شن هذه الحرب جُملة أمور، لعل في مقدمها: الوقوف في وجه التحوُّلات الجديدة في لبنان والتحضير لمعركة رئاسة الجمهورية لحساب الشيخ بيار الجميِّل ولضرب ديمقراطية الامتيازات والدفع بموقع الكتائب إلى أعلى مرتبة في صفوف الطائفة المارونية. وقد أدى انتقال مركز المقاومة الفلسطينية من الأردن إلى لبنان في النصف الثاني من عام 1971 إلى اهتزاز الأسس التي ترك الاستعمار الفرنسي لبنان عليها: الالتحاق العضوي بالسوق الرأسمالية العالمية والقيام بدور الوسيط مع الوطن العربي؛ مع علاقات متفاوتة بين مختلف المناطق الداخلية؛ واعتماد الهيكل الحقوقي الملِّي ودعم دور الركائز المحلية وممثليها في تكوين أجهزة الدولة والسيطرة على منافذها ودور الأجهزة الخاصة: العسكرية والثقافية والسياسية والاقتصادية في شتى المناحي (1094).

أما إسرائيل، فوجدت في هذه الحرب ما يحقّق لها أهدافًا عدَّة: مشاغلة المقاومة واستنزافها؛ تكريس فكرة فسيفسائية الشرق الأوسط؛ تشويه سمعة المقاومة الفلسطينية سياسيًا وعسكريًا؛ تفتيت الصف العربي؛ خنق الرئة اللبنانية؛ الحصول على صك الغفران؛ اكتساب مزيد من تعاطف الإدارة الأمريكية (1095).

لذا، كان من المنطقي أن تمد إسرائيل الانعزاليين اللبنانيين بالسلاح والعتاد، وأن يتبادل كبار المسؤولين في الطرفين الزيارات ويعقدوا الاتفاقات (1096).

نظَّم الانعزاليون اللبنانيون جملة من المذابح بحق الفلسطينيين، توَّجوها باحتلال مخيمات تل الزعتر والضبيَّة وجسر الباشا (18 و19/1/1976).

فجأة، جرى التدخُّل العسكري السوري في لبنان (6/6/1976) الذي تراضى مع الطرف الإسرائيلي، على ألّا يتعدى هذا التدخُّل حدود مدينة صيدا جنوبًا (1097).

سرعان ما توازن الموقف السوري، ما دفع الانعزاليين إلى مجابهته، وإن انتهى الأمر باتفاق الرياض. فقد عقد «مؤتمر الرياض» في 16/10/1976، وضمَّ رؤساء سورية ولبنان والسعودية ومصر والكويت، فضــلًا عن منظمة التحرير الفلسطينية. وانتهى المؤتمر إلى ضرورة الوقف الفوري لإطلاق النار في لبنان وإنهاء القتال والحفاظ على وحدة لبنان الوطنية والإقليمية وعدم التدخُّل في شؤونه الداخلية ومطالبة شتى الأطراف اللبنانية بإجراء حوار سياسي لتحقيق المصالحة الوطنية وتثبيت دعائم الوحدة بين أبناء الشعب اللبناني. كما قرَّر المؤتمرون تحويل قوات الأمن السورية لتُصبح قوات ردع عربية داخل لبنان وإعادة الحماية الطبيعية إلى لبنان وتشكيل لجنة مكوَّنة من مندوبين لكل من السعودية ومصر وسورية والكويت، للتنسيق مع الرئيس اللبناني إلياس سركيس في ما يتعلَّق بتنفيذ «اتفاق القاهرة» (1969). كما بحث المؤتمر إعادة إعمار لبنان والحاجات المادية المطلوبة، لفض النزاع المسلح والأضرار التي حلَّت بالشعبين اللبناني والفلسطيني.

أوصل «اتفاق الرياض» (1098) شتى أطراف الصراع في لبنان إلى هدنة، وإن عمد الانعزاليون إلى خرقها من وقت إلى آخر.

في ما بين 12 و22 آذار/مارس 1977، عقدت في القاهرة الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، وخلال عقدها اغتيل كمال جنبلاط، رأس الحركة الوطنية اللبنانية، بعد مكالمة هاتفية عاصفة بينه وبين الرئيس السوري حافظ الأسد، ما دفع القيادة الفلسطينية إلى تسمية تلك الدورة «دورة كمال جنبلاط». واتَّخذت الدورة قرارًا، قضى بفتح حوار مع القوى التقدمية الإسرائيلية، ما برَّر خشية البعض من أن يتَّخذ المحافظون العرب

من هذه المبادرة ذريعة لعقد حوار مع المحافظين الإسرائيليين، أو تتَّخذها القيادة الفلسطينية المتنفِّذة جسرًا لفتح حوار مع المحافظين الإسرائيليين، لاحقًا.

ثانيًا: السادات يُصالح

في 9/11/1977، توعَّد السادات بالذهاب إلى الإسرائيليين في عقر دارهم (الكنيست)، وبعد عشرة أيام نفَّذ السادات وعيده بزيارة إسرائيل عبر مطار بن غوريون، والمستهجن أنه حرص على أداء صلاة عيد الأضحى الذي صادف في اليوم نفسه في المسجد الأقصى بالقدس. وعدَّل في خطابه، بما لا يمس الأطماع الإسرائيلية، فشطب «الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني»!

لقد حاول السادات جر الأسد معه، لكن الأخير امتنع عن مصاحبته واقترح بعض المحيطين بالرئيس الأسد اغتيال السادات في مطار دمشق، على أن الأسد استبعد الفكرة.

سرعان ما تشكَّلت «جبهة الصمود والتصدي» (2/12/1977) التي تمخَّضت عن لقاء تمَّ في طرابلس الغرب، وضم وفودًا عالية المستوى من سورية والعراق واليمن الديمقراطية والجزائر ومنظمة التحرير. وإن رفض العراق المشاركة في هذه الجبهة، لأنها لم تُدِن نهج التسوية بأكمله. وتُرِك الباب مفتوحًا لمن شاء من الدول العربية للانضمام إلى هذه الجبهة (1099).

اتَّخذ المؤتمر قرارات قضت بالعمل على إسقاط نتائج زيارة السادات إلى إسرائيل، مع تجميد العلاقات السياسية والدبلوماسية مع الحكومة المصرية، وتطبيق أحكام المقاطعة العربية على الأفراد والشركات التي تتعامل مع العدو الصهيوني، وعدم المشاركة في اجتماعات جامعة الدول العربية التي تُعقد في مصر، وبحث موضوع نقل مقر الجامعة من مصر، وعضوية الأخيرة فيها. ودعم النظام السوري، الدولة العربية الوحيدة في المواجهة مع إسرائيل (1100).

شاركت القوات الإسرائيلية القوات الانعزالية في حرب استنزاف ضد قوات المقاومة الفلسطينية في الجنوب اللبناني. ولعل أبرز معارك تلك الحرب التي خاضتها القوات الإسرائيلية كانت في 13/3/1978 في الجنوب اللبناني، حيث اجتاحته تلك القوات، واستمرت الهجمة الإسرائيلية ثمانية أيام في رد على عملية فدائية لفتح، قادتها دلال المغربي (11/3) (1101).

1 - كامب دايفيد (1102)

فاجأ الرئيس المصري أنور السادات الجميع بخطابٍ ألقاه في مجلس الشعب المصري (9/11/1977)، توعَّد فيه الأمة العربية بأنه سيذهب إلى الكنيست في القدس المحتلة، ويُلقي خطابًا فيه. وبعد يومين، وصل رد مناحيم بيغن، رئيس الوزراء الإسرائيلي، مرحّبًا بالسادات الذي تلقى دعوة بيغن، عبر السفارة الأمريكية في القاهرة، في إسرائيل. وبدأ السادات زيارته تلك في 19/11، وامتدت إلى 21 من الشهر نفسه.

في خطابه أمام الكنيست، استبعد السادات فكرة الحرب، واستعد لتقديم الضمانات كلها لأمن إسرائيل، وإن أكَّد ضرورة الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة كلها. بينما تمثَّل الموقف الإسرائيلي بالتشبُّث بالحق الديني والتاريخي لليهود في أرض فلسطين، وتوضيح ماهية السلام الذي تريده إسرائيل عبر معاهدة تنتج من مفاوضات مباشرة.

توالت الاجتماعات التحضيرية بين الطرفيْن، واتسمت بالشد والجذب؛ ما دفع الإدارة الأمريكية إلى توجيه الدعوة للسادات للتشاور معه. هنا أذعن السادات لطلب استئناف المفاوضات، وتجنُّب أسلوب التغيُّرات الدبلوماسية المفاجئة، لحساب الدبلوماسية الهادئة، دون «دبلوماسية التلفزيون». ولم تنس واشنطن الإعلان في البيان المشترك عن زيارة السادات، أن تؤكِّد «استمرار التزام الولايات المتحدة التاريخي بأمن إسرائيل».

لوحظ أنه كلما اشتد التعنُّت الإسرائيلي، ازدادت تنازلات السادات؛ حتى إنه وافق على وضع سيناء بشروط، أقل كثيرًا مما كان قد طرحه أمام الكينست أو أعلنه مندوبوه في المفاوضات التالية.

في لقاء مفاجئ بين عيزرا وايزمان، رئيس الدولة الإسرائيلية، والسادات، تم تجديد اللقاء المصري - الإسرائيلي. وعبثًا، عُقِد لقاء إسرائيلي - مصري في قلعة ليدز البريطانية (18/7/1978). ما دعا الرئيس الأمريكي، جيمي كارتر إلى دعوة كل من السادات وبيغن إلى قمَّة ثلاثية عُقدت في كامب دايفيد، ابتداءً من 5/9/1978، واستمرت حتى 18 من الشهر نفسه. واتُخِذت القرارات الحاسمة الخاصة بالطرف المصري من السادات، منفردًا. وفي 18/9، أعلن الرؤساء الثلاثة وثيقتين؛ أولاهما: «إطار عمل للسلام في الشرق الأوسط»، والثانية تحت عنوان: «إطار عمل لعقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل». وقَّع الوثيقتين كل من بيغن والسادات، في حين اكتفى كارتر بدور الشاهد.

نصَّت مقدمة الوثيقة الأولى على أن القاعدة المتفق عليها للتسوية، تتمثل في قرار مجلس الأمن الدولي (رقم 242)، بأجزائه كلها. وأن السلام سيُحوِّل الشرق الأوسط إلى نموذج للتعايش والتعاون بين الأمم، وأن الأطراف مصممة على التوصُّل إلى تسوية عادلة، شاملة، ومستديمة لصراع الشرق

الأوسط، عن طريق معاهدات سلام، تقوم على قرارَيْ مجلس الأمن 242، و338. وأن هذا الإطار يُشكِّل أساسًا للسلام بين إسرائيل وجيرانها جميعهم.

بينما نصَّت الوثيقة الثانية على أن تشترك مصر، وإسرائيل والأردن وممثلو الشعب الفلسطيني في المفاوضات الخاصة بحل المشكلة الفلسطينية، بجوانبها كلها، على ثلاث مراحل، آخرها بمنزلة فترة انتقالية ذات خمس سنوات، تبدأ بسلطة حكم ذاتي في الضفة والقطاع، على ألّا يتأخر قيامها عن العام الثالث لبداية المرحلة الانتقالية.

أُلقي أمر تنفيذ اتفاق كامب دايفيد على واشنطن أولًا. بينما ألحقت «كامب دايفيد» الكثير من المضار بالقضية الفلسطينية:

- حاولت نسف القضية وتحويلها من قضية شعب يناضل في سبيل حقوقه الوطنية، إلى قضية «سكان أراضٍ محتلة» فحسب؛ حيث لم تأت الوثيقة على ذكر «الشعب الفلسطيني»، إلّا في جُملتين فقط. واستبعدت «منظمة التحرير» من أي دور في التسوية. كما تنكَّرت الوثيقة لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، بما فيه حق العودة. وتغافلت، عمدًا، عن مدينة القدس.

- أما آثار كامب دايفيد في الأراضي المحتلة، فتمثَّلت بتبنّي الوثيقة التفسير الإسرائيلي لقرار مجلس الأمن 242، بما يقضي على مكاسب العرب بعد هزيمة عام 1967. ولم تتطرق الوثيقة إلى مصير المستوطنات في الضفة والقطاع، وربطت مستقبلها بموافقة الحكم الأردني على الاشتراك في المفاوضات اللاحقة المقترحة؛ ما يحدُّ من دور هذا الحكم في تمثيل «السكان هناك». وأي قراءة للوثيقة، تؤكِّد أن إسرائيل لن تعود إلى حدود 4 حزيران/ يونيو 1967، ولن تسمح بقيام «دولة فلسطينية» في الضفة والقطاع. وبمعايير القانون الدولي، تكون الوثيقة قد تخطت الشرعية الدولية، وخرقت مبادئ السلام العادل، بل تعارضت حتى مع قرارَي مجلس الأمن 242 و338، فضــلًا عن أنها ألغت، عمليًا، قرارات الأمم المتحدة عن حقوق الشعب الفلسطيني وأراضيه المحتلة.

- عربيًا، انتهك السادات، بإذعانه هذا، «ميثاق جامعة الدول العربية» و«معاهدة الدفاع المشترك» (لعام 1950)، كما داس مقررات القمم العربية كلها، ونصَّب نفسه قيِّمًا على الأطراف العربية المعنية، ووليًّا على الحقوق القومية العربية. وقد لبَّت الوثيقة المطلب الإسرائيلي بإبرام معاهدة صلح منفردة، حتى قبل أن يتحقق أهم شروط التسوية (الانسحاب من كامل الأراضي العربية وضمان الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني)، في سابقة فريدة، ناهيك بأن الوثيقة كرَّست المزاعم الصهيونية بوجود حقوق مادية لليهود العرب.

2 - معاهدة السلام مع إسرائيل (1103)

أُسّست على تلك الوثيقة، معاهدة الصلح التي وقّعها الجانبان المصري والإسرائيلي في واشنطن، في 26/3/1979. ولم يُشر في المعاهدة إلى الحكم الذاتي في الضفَّة والقطاع؛ ما أكَّد، مجددًا، الطابع الثنائي للمعاهدة التي نصَّت على إنهاء حالة الحرب بين الطرفين، وقسَّمت سيناء ثلاث مناطق (أ، ب، ج)، بوجود عسكري مصري محدود وقوات دولية، تُشكِّل القوات الأمريكية نسبتها الأكبر، في صورة استعمار دولي لمصر؛ على أن تستكمل إسرائيل انسحاب قواتها بعد ثلاث سنوات. هنا تُنهى المقاطعة الاقتصادية. وقد جعلت المعاهدة من مصر حامية لأمن إسرائيل. وتمتعت سفن الأخيرة بحق المرور الحر في قناة السويس، واعتُبر مضيق تيران وخليج العقبة من الممرات المائية المفتوحة لكل الدول، وبذا تكون هذه المعاهدة قد جبَّت الالتزامات العربية كلها لمصر، والأدهى أن مصر غدت ممنوعة من الدخول في أي التزام يتعارض مع هذه المعاهدة، ما يعني إخراج مصر من المعسكر العربي.

في 11/4/1979، اعتمد مجلس الشعب المصري هذه المعاهدة، وفي 25 من الشهر نفسه، تم تبادل تصديق المعاهدة بين الطرفين، وغدت نافذة المفعول. وتم «تطبيع» العلاقة بين الدولتين في 26 شباط/فبراير 1980، وتبادلت الدولتان السفراء، ورفرف العَلَم الإسرائيلي، أول مرة في سماء مصر.

ثالثًا: اختفاء القبول والرفض

فاجأت «القوات اللبنانية» الجميع، بإقدامها على اغتيال قائد ميليشيات «المردة» طوني فرنجية وزوجته وطفلتهما جيهان، في ما عُرف بـ «مذبحة إهدن» (13/6/1978)، وقُتِل مع فرنجية أكثر من ثلاثين من أنصاره. وجاءت هذه المذبحة بعد وصول التوتُّر بين «المردة» و«القوات اللبنانية» إلى ذروته، وبين سليمان فرنجية، والد طوني، رئيس الجمهورية اللبنانية، و«الجبهة اللبنانية» حول الوجود السوري في لبنان الذي أيَّده فرنجية، واستفحل هذا التوتر مع محاولة بشير الجميِّل، قائد «القوات اللبنانية» الهيمنة على حلفائه. هنا بدأت حرب «المئة يوم» في لبنان.

بعد القطيعة العربية المعلنة مع السادات، عُقدت في دمشق لجنة من شتى الفصائل الفلسطينية، توصَّلت إلى برنامج سياسي تنظيمي (27/10/1978)، بعد انكشاف أمر سراب التسوية. ما مهَّد الطريق للدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني (دمشق، 15 - 22/1/1979)، باسم «دورة الشهيد هواري بو مدين»، واعتمدت البرنامج المومأ إليه.

في القمة العربية التاسعة (بغداد، 2 - 5/11/1978)، بهدف استكمال عزل مصر السادات، بعد توقيعه اتفاقات كامب دايفيد، تمَّت لفلفة الخلافات

الفلسطينية - الأردنية، والسورية - العراقية. كما قرَّرت القمة استحداث صندوق للدعم القومي، تموِّله الدول النفطية العربية، حتى تقتسمه أطراف «المواجهة» مع إسرائيل (لبنان، سورية، الأردن، منظمة التحرير)، فضـلًا عن دعم مالي سنوي لكل من الأردن ومنظمة التحرير، مشتركيْن، في سبيل دعم صمود أبناء الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع المحتلَّيْن. وتألّفت للإشراف على هذا الأمر «اللجنة الأردنية - الفلسطينية المشتركة»، وبدأت محادثات بين الطرفين في عمَّان، بدءًا من 28/12/1978، انتهت بالاتفاق التام بين الطرفين. وبدعوة من الملك حسين، زار عرفات عمَّان (17/3/1979) في تأكيد حرصهما على تطوير العلاقات والتنسيق، بما يكفل استمرار هذه العلاقات وتطويرها (1104).

في ما بين 25 و27/11/1980، عقدت في عمَّان القمة العربية الحادية عشرة، مع مقاطعة كل من سورية والجزائر وليبيا واليمن الديمقراطية ولبنان ومنظمة التحرير لها. فاكتفت هذه القمة باعتماد قرارات قمتيْ بغداد وتونس.

عُقدت الدورة الخامسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني (دمشق، 11 - 19/4/1981). بينما غطَّت قوات المقاومة الفلسطينية الفراغ الذي نشأ عن انسحاب «قوات الردع العربية» في كل من بيروت وخطوط التماس بين القوى الوطنية والانعزالية اللبنانية. وعشية عقد هذه الدورة، أقدمت «جبهة القوى الفلسطينية الرافضة للحلول الاستسلامية» على حل نفسها، بعد أن فقدت مبرِّر استمرارها بانقشاع وهم التسوية.

رابعًا: إسرائيل تُمهِّد للاجتياح

شنَّت الطائرات الإسرائيلية غارة جوية على المفاعل النووي في العراق (تموز 1) في 7/6/1981، وعلى مقار فصائل المقاومة الفلسطينية في بيروت واشتعلت جبهة الجنوب اللبناني بين المقاومة الفلسطينية والقوات الإسرائيلية.

هنا، أطلَّت برأسها مبادرة الأمير فهد بن عبد العزيز، ولي العهد السعودي التي تضمَّنت الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة عام 1967 وتفكيك المستوطنات في الضفة والقطاع وضمان حرية العبادة وحق الشعب الفلسطيني في العودة أو التعويض وإشراف الأمم المتحدة على الضفة والقطاع، بضعة شهور؛ تمهيدًا لدولة فلسطينية، عاصمتها القدس، على أن تضمن الأمم المتحدة تنفيذ هذه البنود. والتزامًا بموقف دول جبهة الصمود والتصدي الرافض مشروع فهد، عارضت منظمة التحرير المشروع (1105).

سخر الأمير فهد ممن رفضوا مشروعه وتوعَّدهم بأنهم سيسارعون إلى قبوله، بعد ستة شهور.

الاجتياح

حشدت إسرائيل قواتها في مواجهة الجنوب اللبناني لاجتثاث منظمة التحرير وقواتها المسلحة، بعد الحضور السياسي كله في المجاليْن العربي والدولي الذي حقَّقته المنظمة. وقد أُبلِغ قرار الحرب الإسرائيلي إلى واشنطن. تذرَّعت إسرائيل بمحاولة اغتيال فاشلة للسفير الإسرائيلي في لندن، شلومو أرغوف، فحمَّل الناطق باسم الحكومة الإسرائيلية منظمة التحرير المسؤولية عن الحادث، في حين أكدت الشرطة البريطانية أن جماعة منشقة عن المنظمة (جماعة أبو نضال البنا (صبري البنا) المعروفة باسم «حركة فتح - المجلس الثوري») هي المسؤولة عن الحادث.

بدأت القوات الإسرائيلية هجمتها على الجنوب اللبناني في 4 حزيران/يونيو 1982، بغارات جوية مكثَّفة على حيَّيْ جامعة بيروت العربية والفاكهاني، في بيروت الغربية؛ بقصد تدمير مخازن أسلحة وذخيرة للمقاومة ومكاتب القيادات الفلسطينية. وبعدها، تتالت الغارات الجوية والبحرية والبرية. عربيًا، كانت القمة العربية (فاس 8/11/1981)، قد أخفقت، ما كشف عن استقطابات إقليمية متعارضة وانشغال سورية بأزمتها الداخلية وتزايُد عزلة مصر وانكفائها عن الوطن العربي والتخطيط لتدويل الأزمة اللبنانية واندلاع «حرب التفجيرات». أما الإطار الاستراتيجي لهذه الحرب، فتجلَّى في ما ذكره أريئيل شارون، وزير الدفاع الإسرائيلي، في كانون الأول/ديسمبر 1981، حيث نبَّه إلى أن ثمة مصدريْن للتهديدات التي تواجه إسرائيل؛ أولهما الجبهة العربية، وثانيهما قوة الحضور السوفياتي في المنطقة؛ ما جعل محلِّل عسكري سوري يرى أن استراتيجية إسرائيل، عند ذاك، تمثَّلت بإدامة حالة اللاسلم واللاحرب، المُضمَّنة في صيغة اتفاقات كامب ديفيد (1106).

توسَّع الاجتياح، بينما لم تستطع القوات الفلسطينية - اللبنانية المشتركة إقامة خطوطها الدفاعية النهائية، إلّا مع تطوُّر المعركة التي دارت تحت وطأة اختلال كامل في ميزان القوى؛ حيث هاجمت إسرائيل بما بين 400 - 450 ألف جندي وضابط، في حين لم تملك القوات الفلسطينية - اللبنانية المشتركة إلّا ما بين 30 أو 35 ألف مقاتل، في الأراضي اللبنانية كلها.

وصلت القوات الإسرائيلية إلى القصر الجمهوري اللبناني في بعبدا (في بيروت) (13/6)، وفي اليوم التالي، وصل فيليب حبيب المبعوث الأمريكي إلى لبنان، فاستُحدِثت «هيئة الإنقاذ الوطني»، من رئيس الجمهورية اللبنانية إلياس سركيس ورئيس الوزراء شفيق الوزَّان ووزير الخارجية فؤاد بطرس، فضلًا عن نبيه بري عن حركة «أمل». وبدأت الهيئة اجتماعاتها في 20/6/1982. لكن القوات الفلسطينية - اللبنانية المشتركة ومعها القوات السورية، صمدت نحو شهرين متصلين في وجه حصار إسرائيلي وقصف

بحري وجوي وبري متَّصل. ما اضطرَّ القوات الإسرائيلية إلى إيقاف قصفها وعقد اتفاق عبر الوسيط الأمريكي (فيليب حبيب) في 13/8/1982. وأخذت أفواج المقاتلين الفلسطينيين بمغادرة بيروت، عبر ميناء جونية، بدءًا من 21/8 - 1/9/1982. وقُدِّر عدد الذين غادروا بحوالى 12 ألف شخص، بمن فيهم أسر بعض المقاتلين.

بذا، أُقحِمت القضية الفلسطينية وحركتها الوطنية في منعطفٍ حاد.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

الفصل الحادي عشر

داخل فلسطين المنتشي

ما كان لحرب تشرين الأول/أكتوبر 1973 إلّا أن ترفع منسوب النهوض الثوري في الضفة والقطاع المحتلَّين، بعد سنوات طويلة ومريرة من الكفاح والتضحيات أمكن خلالها بناء أدوات وتنظيمات، سياسية وعسكرية، ونسج ائتلافات وتحالفات وطنية ومراكمة خبرات كفاحية، بينما واصلت سلطات الاحتلال تطبيق خطوات مشروعها السياسي الاستعماري الاستيطاني الإحلالي الاجتثاثي، فيهما.

أولًا: الضفَّة والقطاع

بلغت مساحة الأراضي التي احتلتها القوات الإسرائيلية في حرب عام 1967 ثلاثة أضعاف الأراضي التي سبق أن احتلتها في حرب عام 1948. وطمعت إسرائيل بالاستيلاء على هذه الأراضي من دون أهلها، وقد نجحت في حمل ما يزيد على 200 ألف شخص على النزوح من الصفة الغربية لنهر الأردن، ثم عمدت إلى نسف الجسور القائمة بين الضفتين، لمنع النازحين من العودة إلى ديارهم. كما أعلنت (5/7) عن أن الذين يُغادرون الضفة الغربية، يفقدون الحق في العودة إليها. وقد غادر الضفة، بعد هذا التاريخ، نحو 50 ألف شخص، وبذا وصل إجمالي عدد النازحين من الضفة الغربية نحو ربع مليون شخص؛ وذلك تحت ضغط الحرب النفسية التي شنَّتها إسرائيل في الأراضي المحتلة، فضــلًا عن الشائعات التي أطلقتها، ومؤداها أن سلطات الاحتلال ستعمد إلى نسف المنازل، إذا لم يغادرها ساكنوها، أي إنها ستقتل كل من لا يهجر منزله. كما أن كثيرين نزحوا بعد دمار بيوتهم، أو مصادرة سلطات الاحتلال أراضيهم. وبلغ مجموع النازحين الذين تمكنوا من العودة إلى ديارهم (18 - 31/8/1967)، نحو 14 ألف شخص. فضــلًا عن نحو 11 ألف سوري طُرِدوا بالقوة المسلحة من قُراهم وبيوتهم في الجولان. وقد أُخضعت الأراضي المحتلة إلى حكم عسكري. وأُقيمت حكومة عسكرية في الضفة الغربية، من 18 دائرة مُختلِفة، ترمز كل منها إلى وزارة عاديَّة. وتم ضم القدس العربية (القديمة) إلى القدس المحتلة (الجديدة)، عن طريق بلدية واحدة، تُسيطر عليها السلطات الإسرائيلية. وفي 27/6/1967، أصدر الكنيست الإسرائيلي تشريعًا قضى بتوحيد مدينة القدس. وحوَّل الاحتلال المنطقة المحيطة بحائط البراق إلى مزار يهودي، بعد أن شرَّد عددًا كبيرًا من أهالي المنطقة. وحتى أواخر كانون الأول/ديسمبر 1967، استوطنت القدس 2500 عائلة يهودية.

‴

حين احتلت القوات الإسرائيلية الضفة الغربية، لم تكن الصناعة هناك تُمثِّل سوى 6.6 في المئة من الناتج المحلي، في مقابل 3.3 في المئة في قطاع غزة، واحتوت الصناعة النسبة نفسها تقريبًا من القوى العاملة في المنطقتين. وقد غلب على القطاع الصناعي الطابع الحِرفي؛ ما أضعف مقاومة هذا القطاع لإجراءات إسرائيل الإلحاقية. وعمل الاحتلال على إبقاء الوضع على حاله (1107)؛ فحال دون استيراد المواد الخام لهذه الصناعات، وعلى تصدير السلع المصنَّعة، بينما حرم الصناعة من التسهيلات الائتمانية، ناهيك بالتأثير الضارّ نظرًا إلى إهمال الاحتلال البنية التحتية للاقتصاد. على أن اعتماد إسرائيل استراتيجية الصناعات التصديرية، أدى إلى ضعف مقاومة الصناعات التقليدية الإسرائيلية، لنظيرتها الفلسطينية؛ ما حافظ على بقاء الأخيرة، الأمر الذي تعزَّز مع رخص الأيدي العاملة في الضفة والقطاع، وتوفُّر المواد الخام المحلية لبعض الصناعات فيهما، والنجاح في تسريب بعض منتوجاتها عبر «الجسور المفتوحة» التي فتحتها إسرائيل؛ بهدف إيصال منتوجاتها هي إلى الأقطار العربية. وقد تأكدت الفجوة الواسعة بين الصناعة الإسرائيلية ومثيلتها في الضفة والقطاع، من نسبة 1.7 في المئة التي مثَّلتها الثانية في إجمالي الناتج الصناعي الإسرائيلي في عام 1984، ومن نسبة الخُمس التي مثَّلتها إنتاجية العمل الصناعي في الضفة والقطاع، قياسًا إلى إجمالي إنتاجية العمل الصناعي الإسرائيلية. وإن بقيَت تبعية صناعة الضفة والقطاع لصناعة إسرائيل، السمة الأبرز. وقد أدى الإقبال الإسرائيلي على بعض منتوجات الضفة والقطاع إلى تضخيم الفروع الصناعية، بينما أدَّت المنافسة الإسرائيلية إلى إفلاس شركات صناعية فلسطينية وضمور فروع صناعية أخرى. واجتذبت الأيدي الرخيصة في الضفة والقطاع، بعض المستثمرين الإسرائيليين، فعمدوا إلى منح مستثمرين محليين عقود مقاولة، خصوصًا في مجال صناعة الملابس والسجاد والأحذية، التي اعتمدت فباركها على الشركات الإسرائيلية، خصوصًا في مجالي تأمين مدخرات الإنتاج وبيع المنتج. وهكذا أدَّت التغيرات في ظروف العرض والطلب إلى تغيرات في بنية القطاع الصناعي في الضفة والقطاع وإلى الوقوع تحت رحمة حركة السوق الإسرائيلية (1108).

أما القطاع الزراعي في هاتين المنطقتين المحتلتين، فكان أكثر فروع النشاط الاقتصادي تضرُّرًا بالاحتلال؛ بسبب أعمال مصادرة الأراضي (1109) والتعطيش ومنافسة المحاصيل الإسرائيلية المدعومة، إلى شتى العقبات البيروقراطية التي نصبها الاحتلال، حيث فرض نظام حِصص جائر، بهدف التأثير السلبي في البنية المحصولية والحؤول دون تسويق المنتوجات الزراعية الفلسطينية في السوق الإسرائيلية وعرقلة تصدير محاصيل الضفة والقطاع والعمل على منع إدخال أي تطويرات في البنية التحتية، مع تكريس علاقات الإنتاج السائدة وتعطيل نشاط الجمعيات الزراعية المحلية وحرمان

المُزارع الفلسطيني من القروض. ذلك كله لحساب الزراعة الإسرائيلية التي أغرقت سوق الضفة والقطاع بمنتوجاتها الزراعية، ناهيك بأن هذه الزراعة استقطبت الأيدي العاملة الرخيصة في الضفة والقطاع، وحرمت منها زراعة هاتين المنطقتين المحتلتين (1110)؛ ما أدى إلى تقييد مصادر القطاع الزراعي؛ فتراجعت المساحة المزروعة في الضفة (1111)؛ كما انخفضت مساحة الأرض المروِّية في الضفة من 100 ألف دونم في عام 1966؛ إلى مجرد 57 ألف دونم في عام 1968، وإن أخذت في التقدُّم البطيء، وبالكاد عادت إلى رقم 1966، في عام 1984. وقد انعكس ذلك كله في هبوط معدَّل الزراعة في الناتج القومي (1112)، كما تقلَّصت قُدرة القطاع الزراعي على التوظيف، بل أصبح رئيسًا من مصادر فائض الأيدي العاملة، الباحثة عن عمل (1113).

في مجال البطالة، قدَّرت يومية إسرائيلية عدد العاطلين من العمل في الضفة الغربية بما بين 30 وخمسين ألف نسمة، من إجمالي القوة العاملة، المتراوح ما بين 155 و165 ألف نسمة، بينما بلغ عدد العاطلين في قطاع غزة وسكانه (نحو 380 ألفًا، منهم نحو 270 ألف لاجئ) إضافة إلى نحو 100 ألف نسمة موجودين في شمال سيناء، ثمة ما بين 50 ألف و60 ألف نسمة، يتلقون إعانات اجتماعية مختلفة، أما الجولان السوري المحتل، فلم يعانِ أهله البطالة، لاشتغالهم بالزراعة (1114).

كما أدخلت إسرائيل (21/7/1967) نقدها كعِملة قانونية في الضفة والقطاع والجولان. وهبطت إسرائيل بسعر الدينار الأردني من 7.50 شيكل، إلى مجرد 4.80 شيكل، وأعلن أن النقديْن الأردني والإسرائيلي، سيُعتبران قانونييْن في الضفة الغربية، وذلك بهدف تحرير التجارة بين المقيمين في الضفة الغربية (1115). بينما استولت سلطات الاحتلال، بالقوة، على كل ما وجدته من أموال في بنوك القدس ونابلس وجنين وطولكرم ورام الله (1116)، ومن أجل تخفيف حدَّة الركود الاقتصادي في الضفة الغربية، سمحت سلطات الاحتلال بتصدير فوائض الإنتاج الزراعي (نحو 100 ألف طن) إلى الضفة الشرقية للأردن (وقد صُدِّر إليها 60 في المئة من فائض الإنتاج)، وإلى إسرائيل (40 في المئة) (1117). وقد ذكرت جيوش أوبزيرفر اللندنية أن بعض التجار العرب في الضفة الغربية أقدم على المتاجرة بالمنتوجات الإسرائيلية الفائضة، مثل البيض وغيره من المنتوجات التي يستحيل معرفة مصدرها الحقيقي. وواجه كثيرون من أصحاب المتاجر العرب، مشكلة شراء بضائع جديدة لتمويل متاجرهم، وخصوصًا أن التعرفة الجمركية الإسرائيلية أعلى كثيرًا من التعرفة الأردنية، كما أن مستوى القوة الشرائية في الضفة الغربية لا يساعد على تصريف السلع المستوردة من طريق إسرائيل بسهولة (1118).

وقّع نحو 300 شخص عريضة، نُشِرت في يومية إسرائيلية، عارضوا فيها ضم إسرائيل أراضي منفردة، أو انسحابها منها، من دون شروط، ما جعل من الجائز أن تبقى المستوطنات كمراكز يهودية في «دولة عربية»، كما توجد مراكز عربية في «الدولة اليهودية»، أما الإيكونومست اللندنية (30/9)، فنسبت إلى مسؤولين إسرائيليين قولهم إن احتلالهم الأراضي العربية موقت، لكن هذه المستوطنات هي خطوة منطقية في طريق التحوُّل من الاحتلال الموقت إلى الاحتلال الدائم (1119).

ثانيًا: تردٍ اقتصادي - اجتماعي

بحسب الإحصاءات الإسرائيلية الرسمية، فإن عدد عرب 48 قفز في عام 1978 إلى ما يربو قليــلًا على الـ489 ألف نسمة؛ 48.5 في المئة منهم دون الرابعة عشرة، وحوالى ثلاثة أرباع مجموعهم (75.2 في المئة) لم يكونوا قد وُلِدوا عندما مُزِّقت فلسطين، بينما كانت أعمار 9.6 في المئة منهم في سنة النكبة (1948)، تتراوح بين يوم واحد وسبع سنوات، أي إن غالبيتهم علمت عن فلسطين من طريق إسرائيل، أو - بعبارة أخرى - إن عرب 48 طوّروا أهداف نضالهم عن طريق التجربة المباشرة لانتفاء فلسطين (1120).

استمرت أوضاع عرب 48 بالتّردي وضاق هامش الفرص أمامهم، ومعه شحَّت خياراتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية؛ فقد واصلت السلطات الإسرائيلية مصادرة أراضيهم بذرائع أمنية شتى؛ ما زاد في إفقار الفلاح هناك.

«لا صهيونية ولا استيطان، ولا دولة يهودية من دون احتلال مكان العرب، من دون مصادرة الأراضي العربية، و (تسييجها)» (1121). بينما كان موشي دايان قد أعلن، صراحة، أمام طلاب جامعة حيفا، في 9/5/1973 عن: «أن دولة إسرائيل قامت على حساب العرب، وفي مكانهم ... إننا نُحوِّل قطرًا عربيًا إلى قطر يهودي» (1122).

في 3/7/1975، نشرت يومية معاريف الإسرائيلية مقالة أكدت شعار «احتلال العمل» في الزراعة، تحت عنوان: «سلطات الاستيطان الإسرائيلي تتّخذ إجراءات ضد تأجير الأراضي للعرب». ورأى «الشيوعي»، محقًا، أن هدف الحكومة من اقتراحها (1/1/1975) تسوية الأراضي مع العرب في النقب، هو «تخليص الأراضي القومية» من الفلاحين العرب، على اعتبار أن ذلك يسحب جذورهم القومية المادية من تحت أقدامهم، بحسب المقولة الصحيحة «من لا أرض له لا وطن له» (1123).

على سبيل المثال، كانت كفر قاسم تملك في عام 1949 نحو 27 ألف دونم، ومجموع أهلها 1700 شخص. وفي عام 1979 قفز عددهم إلى 6250 شخص، بينما لم يبق من أراضيها سوى 1200 دونم زراعية. أما الطيبة، فكان يقطنها

في عام 1949 نحو 4900 شخص، امتلكوا 32 ألف دونم. وارتفع عدد سكّانها في عام 1976، إلى نحو 15 ألف نسمة، لم يعودوا يمتلكون سوى 19 ألف دونم (1124). نأتي إلى أم الفحم التي يقترب عدد سكانها من العشرين ألفًا، كانت تملك 120 ألف دونم، هبطت إلى 7 آلاف دونم. وسخنين من 95 ألف دونم إلى 17500 دونم. وعرّابة البطوف من 19000 دونم، بسكّان 1880 مواطنًا، إلى 10 آلاف دونم، بينما تضاعف أهلها ثلاث مرّات (7500). وفقدت دير حنا 7 آلاف دونم، من أصل 16 ألف دونم، وقفز عدد سكانها من مجرّد 900 نسمة إلى 4000. وانسحبت ممارسة «احتلال الأرض» على القرى الدُرزية (1125).

بينما جاء «قانون استملاك الأراضي» في النقب لعام 1979، حتى يصادر مساحات واسعة، فسحب أراضي عرب النقب، بذريعة تنفيذ «اتفاق كامب دايفيد» الذي نصَّ على انسحاب إسرائيل من سيناء المصرية ومن القاعدتيْن الجويتيْن فيها، ما دعا إسرائيل إلى بناء قاعدتيْن بديلتيْن في النقب. وقد شمل القانون المومأ إليه مساحة امتدَّت على أكثر من 150 ألف دونم من النقب، وحوَّلها إلى أراضٍ أميرية (مِلك الدولة)، بعد ثلاثة أشهر من إقرار القانون (1126).

لم يقتصر الأمر على مصادرة أراضي العرب، بل تعدَّاه إلى تضييقات أخرى، مارستها الدولة؛ ما وسَّع الهوَّة في الإنتاجية والائتمان بين الزراعة اليهودية ونظيرتها العربية في فروع الزراعة الأخرى، خصوصًا الحبوب، وفي قطاع الثروة الحيوانية. وفي شباط/فبراير 1970، نشر هنري رزلفلد، العالم في التاريخ الطبيعي للأجناس البشرية والمحاضر في الجامعة العبرية في القدس، دراسة أكَّدت أن بيَّارات وكرومًا كانت مزدهرة في فلسطين، اختفت الآن، وأن نسبة الأراضي العربية المروية وصلت إلى مجرّد 45 في المئة من الأراضي اليهودية. أما موشي دايان، فكان قد أعلن في الكنيست، حين شغل منصب وزير الزراعة، عن أنه: «لا يمكن النظر إلى قضية الأراضي، سواء في الجليل أو النقب من وجهة نظر من يزرع الأرض، أو يملكها اليوم فحسب، إنما يجب رؤيتها وتمحيصها على ضوء ممكنات الاستيطان الجديد، وضروراته» (1127).

لعل من أخطر أساليب «احتلال الأرض» إقامة ما يسمى «الدوريات الخضراء» التي أنشأتها «مؤسّسة حماية البيئة»، لكنها سرعان ما تحوَّلت إلى قوات صدامية لطرد العرب من بعض أراضيهم ومراعي مواشيهم، خصوصًا في النقب. ما أمدَّ في عمر معركة الجماهير العربية لوقف «احتلال الأرض»، ووصلت تلك المعركة إلى ذروتها في «يوم الأرض» التاريخي، في 30/3/1976 (1128).

في مطلع ثمانينيات القرن العشرين، كان ثلاثة أرباع المستخدمين من عرب 48 يتقاضون أجورًا؛ بينما عمل 21 في المئة من مجموع المستخدمين بصورة مستقلة، لحسابهم، أو في مواقع إدارية. ومن حيث موقع العمل، ازدادت نسبة من يعملون خارج منطقة سكناهم خلال سبعينيات القرن العشرين، من 45 في المئة إلى 49 في المئة. وفي الـ96.5 في المئة من الأيدي العاملة المستخدمة، عمل 13 في المئة في الزراعة والأحراش وصيد الأسماك؛ بينما عمل 19.4 في المئة في الصناعة، و20.4 في المئة في الإنشاءات، و12.5 في المئة في التجارة والمطاعم والفنادق، و18.6 في المئة في الخدمات العامة وخدمات المجتمع. وكان 39.4 في المئة ممن هم في الرابعة عشرة من أعمارهم وما فوق، يعملون ضمن القوى العاملة المدنية. وشكّل الذكور أكثر من ثلثيْ هذه النسبة بقليل. كما كان نحو نصف من قضوا في الدراسة ما بين سنة وأربع سنوات وخمس سنوات وثماني سنوات وإحدى عشرة سنة واثنتيْ عشرة سنة، هم ضمن القوى العاملة (1129). وعلى الرغم من أن نسبة العرب إلى مجموع السكان - في مطلع الثمانينيات - كانت 1 - 6، فإنها أصبحت 1 - 60، فقط، في الوظائف الحكومية العليا، و1 - 300 في الجسم التعليمي الجامعي، و1 - 16 في اللجنة التنفيذية للهستدروت. ولم يكن ثمة عربي واحد بين الستمئة والخمسة والعشرين موظفًا رفيع المستوى في مكتب رئيس الوزراء ومصرف إسرائيل ومكتب رقابة الدولة ووزارات: المالية والسكن والصحة والصناعة والمواصلات. بينما كان عربيان بين 109 هم مجموع كبار مسؤولي وزارة التربية، ومسؤول عربي واحد بين مسؤولي وزارة الزراعة المئة والأربعة، ومسؤول عربي واحد بين مسؤولي وزارة العمل والشؤون الاجتماعية المئة والأربعة عشر، ومسؤول عربي واحد أيضًا بين مسؤولي الشرطة الوطنية، المئة والثلاثة والثلاثين (1130).

بعد ما يربو قليــلًا على الثلاثين عامًا من إعلان دولة إسرائيل، لم يتلقّ إلّا ما يزيد قليــلًا على خُمس مجموع عرب 48 (21.3 في المئة) أي تعليم رسمي، وهناك 11 في المئة تلقّوا دراسة متواضعة، ما بين سنة واحدة وأربع سنوات، و365 ممن تلقُّوا دراسة، تراوحت مدَّتها بين 5 و8 سنوات، بينما تلقّى 26 في المئة دراسة تراوحت مدَّتها بين 9 و12 عامًا، و6 في المئة تلقُّوا دراسة تراوحت بين 13 عامًا وما فوق. أما الفئة التي تراوحت أعمار أفرادها بين 18 و34 عامًا، فلم يُكمِل سوى 44.6 في المئة منهم الدراسة الابتدائية، في مقابل 29.1 في المئة منهم تمكّنوا من إكمال الدراسة الثانوية. وتتّفق هذه النسب كثيرًا مع ارتفاع فئات العمر؛ ما يعني أن أقل من ثُلث شباب عرب 48 قد أكملوا الدراسة الثانوية. على أن هذه الأرقام تُخفي نسبة مرتفعة من عدم التعليم في أوساط الإناث (1131). ويتّضح مدى التمييز ضد عرب 48 هنا، حين نعلم أنه، خلال السنة الدراسية 1987/1988، لم تصل نسبتهم من مجمل عدد

الطلاب الجامعيين في إسرائيل إلّا إلى 7 في المئة، فقط، وأما في درجة الدكتوراه، فلم يتعدُّوا 2 في المئة، والذين أنهوا الدراسة الجامعية 4 في المئة، في مقابل 13 في المئة بين اليهود (1132).

كان طبيعيًا أن يؤدّي هذا القهر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي والأمني، إلى ارتفاع منسوب الجريمة بين عرب 48، حتى بلغت نسبتهم بين سجناء الدولة في مطلع عام 1988، نحو 32 في المئة، أما نسبتهم بين الجانحين الأحداث، فوصلت إلى 48 في المئة (1133).

إداريًا، اكتسب مركزان سكانيان من الـ108 مراكز سكانية لعرب 48، صفة بلدية (وهما الناصرة وشفا عمرو). بينما خُصِّصت لـ52 قرية مجالس محلية، وانتمت 33 قرية أخرى إلى شبكة مجالس إقليمية خاضعة لإشراف يهودي (1134). ولم تتمتَّع السلطات المحلية العربية هناك بسوى 3 في المئة فقط من مجمل الميزانية التي تُقدِّمها الحكومة الإسرائيلية إلى السلطات المحلية هناك. وبينما كان العربي يحصل حتى أواخر عام 1987 على 5 دولارات فقط من ميزانيات التطوير، فإن حصَّة نظيره اليهودي بلغت 65 دولارًا. أما في ما تُعدَّه الحكومة الإسرائيلية «مدن تطوير يهودية»، فتهبط هذه النسبة لدى عرب 48 إلى 1 - 65 (1135).

ثالثًا: التحرُّك السياسي

على الرغم من الهزيمة العربية المدوِّية في حرب عام 1967، فإن مؤشِّر التمسُّك بالهوية العربية الفلسطينية أخذ بالارتفاع الملحوظ لدى عرب 48 (1136) الذين شكَّلوا منظماتهم الإقليمية لصوغ مطالبهم والدفاع عن مصالحهم. وعلى رأس هذه المنظمات: «اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي العربية» و«اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية» (1137). فمع مرور الزمن، بدأ شباب عرب 48 الذين وُلدوا بعد عام 1948، خصوصًا أولئك الذين وُلدوا بعد عام 1967، يعثرون على «فلسطينيتهم»، ويطرحون عنهم اسم «عرب إسرائيل». ولعل أكثر نتائج دراسة جامعة حيفا دلالة، هي تلك المتعلِّقة بإدراك عرب 48 وضعهم الدوني في المجتمع الإسرائيلي؛ فثمة غالبية واسعة (70 في المئة) تشعر بأنه لا يسع العرب أن يكونوا مواطنين، ويحظون بالمساواة في إسرائيل بصفتها دولة يهودية صهيونية. ويؤكِّد صحّة هذه النقطة وسلامتها أن 51 في المئة من اليهود رأوا الرأي نفسه. وقد نظر العرب هناك إلى الثقافة الغربية المُسيطِرة في إسرائيل بوصفها هيمنة ثقافية، تُشكِّل بدورها مصدر استلاب وانقسام (1138).

لقد تأثّرت أشكال التعبير السياسي لعرب 48 بجملة عوامل ومتغيِّرات متداخِلة ومتشابِكة. أولاها بنيتهم الاقتصادية - الاجتماعية - السياسية، وثانيتها

السياسة الحكومية الإسرائيلية، وآخرها الأحداث التي عصفت بالمشرق العربي.

على أن ثمة جملة تطورات سرَّعت عمليات التغيير في ثمانينيات القرن العشرين، لعل أهمها (1139):

- التطوُّر الديمغرافي السريع لعرب 1948؛

- ارتفاع مستواهم التعليمي (1140)؛

- التطورات المهمة في أوضاع الطبقة العاملة العربية، خصوصًا في الخبرات المهنية، وفي مجال التعامل مع سوق العمل الإسرائيلية. بينما بقيَ التمييز ضدهم أحد أهم عوامل الارتفاع في مستوى وعيهم الطبقي والوطني في آن؛

- بروز فئات وسطى عربية راكمت أموالًا، عجزت عن استغلالها في المجالات الإنتاجية؛

- التسارع في عملية الفرز الطبقي التي تجلَّت في اتّساع الهُوّة بين الأغنياء والفقراء. ما ضاعف من قدرة العائلات العربية على تحمُّل نتائج التنظيم والنشاط السياسي. بعد اشتراك الطبقات والفئات الاجتماعية كلها لعرب 48 في الشعور بالحرمان النسبي.

لقد تجلَّى تأثير عوامل التغيير على أشكال التعبير السياسي لعرب 48، على النحو التالي:

1 - السلطات المحلَّية (1141)

تضافرت التطورات السالفة كلها وتفاعلت مع عملية تبلور الهوية الوطنية الفلسطينية وترسيخها؛ فأول مرة في تاريخ البلد، أخذت المجالس المحلية تُعلن الإضراب، وتتوجَّه إلى المحاكم لمقاضاة السلطات الإسرائيلية التي استمرأت استعمال الميزانيات أسلوب ابتزاز سياسي. تبعه أسلوب التظاهُر أمام الكنيست ووزارة الداخلية من أجل تحديد مناطق البناء للسكن وتوفير البنية التحتية للتصنيع وضد هدم البيوت العربية. ومنذ بدء الثمانينيات غدا طرح القضايا الوطنية أمرًا محوريًا في الانتخابات المحلِّية.

2 - اللجنة القُطرية لرؤساء المجالس المحلِّية

في عام 1971، وبمبادرة من رئيس مجلس محلي في الرامة، حنا مويس، وبالتعاون مع رئيس مجلس بلدية شفا عمرو، إبراهيم نمر حسين، بدأت الاتصالات مع سائر رؤساء السلطات المحليَّة العربية في سبيل التنسيق في ما بين أولئك الرؤساء في العمل من أجل تحقيق المساواة في ميدان السلطات المحلِّية في القطاعيْن العربي واليهودي.

اختمرت فكرة إقامة لجنة قُطرية تضم الرؤساء في نهاية عام 1973 أساسًا بفعل النهوض الوطني الذي أحدثته حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973 في أوساط عرب 48، وقامت اللجنة فعـلًا، وعقدت اجتماعات تمهيدية، تمت خلالها إقامة لجنة متابعة في منتصف عام 1974.

في اجتماعها الأول، في الرامة، في 22 حزيران/يونيو 1974، اتَّخذت لجنة المتابعة عددًا من القرارات، منها: العمل على مساواة السلطات المحليَّة العربية بنظيراتها اليهودية بالهِبَات وإقامة مدارس لسد حاجات التعليم العربي وإنجاز خرائط القرى العربية الهيكلية وتوسيع مسطّحاتها وصلاحياتها وإلغاء أوامر هدم المساكن غير المرخَّصة وتخصيص أراضٍ من أراضي الدولة وإدخال القرى العربية في برامج التطوير والعمل على تصنيعها والارتباط بشبكة المياه والتيار الكهربائي. وقد جسَّمت هذه المطالب ما افتقر إليه القطاع العربي.

في لقاء وفد من اللجنة برئيس الوزراء، آنذاك، إسحق رابين، أصرَّ أعضاء الوفد على «المساواة، ولا أقل من المساواة».

في منتصف شباط/فبراير 1975، عقدت لجنة المتابعة المؤتمر الأول للسلطات المحلِّية، حضره أكثر من 400 مندوب من رؤساء وأعضاء 52 مجلسًا بلديًا ومحلِّيًا، مثَّلوا حوالى 300 ألف مواطن عربي، كما حضر المؤتمر رئيس وأعضاء لجنة الداخلية في الكنيست وعدد من أعضاء الكنيست العرب واليهود وسكرتير عام مركز السلطات المحلية العامة ومستشار رئيس الوزراء في الشؤون العربية شموئيل توليدانو، حيث جرى انتخاب «اللجنة القُطرية لرؤساء السلطات المحليَّة العربية»، برئاسة حنا مويس. وصادق المؤتمر على توصيات ومطالب اجتماع لجنة المتابعة، وعدَّها برنامجًا للجنة القُطرية.

ردَّ الرؤساء العرب (22/1/1976) على ادّعاء الحكومة بأن هباتها للسلطات المحليَّة تقوم على أساس نسبة مداخيل السلطات العربية للفرد، ورأى الرؤساء هذا الادّعاء بأنه غير واقعي؛ ففي المحيط العربي لا توجد صناعة أو مراكز تجارية، والضريبة العامة التي تُفرض على وحدة السكن أو على الأرض الزراعية في الوسط العربي، هي أعلى كثيرًا منها في الوسط اليهودي، أما مستوى الخدمات فثُلث ما يُقدَّم في المحيط اليهودي، والهبَّات الرُبع، وقد كرَّر الرؤساء مطالبهم القديمة. وعبثًا حاولت المحافل الحاكمة تفسيخ وحدة الرؤساء، وإن نجحت تلك المحافل، إلى حدٍ ما، في دفع رؤساء المجالس العربية الدرزية إلى العمل على انفراد.

من الضروري هنا التأكيد أن عدد المواطنين العرب تضاعف أكثر من ثلاث مرات منذ قيام الدولة؛ من نحو 170 ألفًا إلى نحو نصف مليون (1980)، وتحوَّل بعض القرى العربية إلى بلدات يتجاوز عدد سكانها الخمسة عشر ألفًا، والعشرين ألفًا (أم الفحم والطيبة وغيرهما)، ومع هذا، استمرَّت السلطات في مصادرة أراضي أهالي تلك البلدات وحتى أراضيها العامة، ورفضت السلطات إصدار خرائط هيكلية لتلك البلدات أو توسيع مسطّحها، لتواجه الانفجار السكاني الذي يعترضها.

جدير بالذكر هنا، أن المحافل الحاكمة لم تقم ببناء أي قرية عربية جديدة منذ قيام الدولة، بينما أقامت مئات المستوطنات اليهودية، بل إنها لم تسمح بعودة أي من اللاجئين العرب المحليين، وبلغ عددهم (1980) نحو 120 ألف مواطن، إلى أي قرية من قراهم، ولا تزال قضية أهالي قريتَيْ إقرت وبُرعم معلّقة، على الرغم من صرف الوعود الكلامية بإعادتهم إلى قريتيْهم.

حين أبعد الاحتلال رئيسَيْ بلديتيْ الخليل وحلحول في الضفة، فهد القواسمي ومحمد ملحم (مطلع أيار/مايو 1980)، وحاول مستوطنون إسرائيليون اغتيال رؤساء بلدية في الضفة بعد ذلك بأربعة أسابيع، احتجَّت «اللجنة» وطالبت بالاعتراف بالحقوق الوطنية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في دولته المستقلة. كما وقّع ممثلو عدد من الهيئات التمثيلية العربية في إسرائيل مذكرة، اعتُبرت برنامجًا سياسيًا؛ طالبت بالمساواة والديمقراطية ودولة فلسطينية مستقلة. كما دعت «اللجنة» إلى مؤتمر قُطري لجميع ممثلي الهيئات العربية في إسرائيل في 6/12/1980، عاجلهم رئيس الوزراء، مناحم بيغن بمنعه، اعتمادًا على «أنظمة الطوارئ».

بعد عاميْن، نظَّمت «اللجنة» نشاطات احتجاج واستنكار ضد الغزو الإسرائيلي للبنان في صيف 1982، وأعلنت الإضراب احتجاجًا على مذبحة صبرا وشاتيلا (بيروت)، ونظّمت في الناصرة أكبر تظاهرة قُطرية عربية هناك، حتى ذلك الوقت.

تتابعت لجان المتابعة: للتعليم العربي والصحة والخدمات. وفي 30/10/1982 أُنشئت لجنة متابعة موسّعة، ضمَّت سكرتاريا لجنة الرؤساء وأعضاء الكنيست العرب من الأحزاب كلها وأعضاء لجان المتابعة المختلفة والأعضاء العرب في كل من اللجنة المركزية للهستدروت ونقابة المعلمين وسكرتاريا الاتحاد القُطري الثانويين، وممثلي «حركة أبناء البلد»، وأخيرًا انضم إليها ممثِّل «الحركة الإسلامية».

إنها أول وأوسع إطار تمثيلي أوجده عرب 48، ضم الفئات والتيارات السياسية كلها، فغدت بمنزلة «برلمان العرب في إسرائيل».

3 - القائمة التقدَّمية للسلام (1142)

ظهرت في عام 1984 من عرب ويهود، ومثّلت الشرائح البرجوازية العربية، وإن لم يختلف برنامجها السياسي في شيء عن برنامج «الجبهة الديمقراطية»، بدءًا من التعاون مع اليسار الصهيوني (العاقل). بينما ناصبت «القائمة» «الشيوعي» و«الجبهة» العداء، من باب المزاحمة على الجماهير، والشعارات والبرامج نفسها.

بعد نحو عام واحد، دبَّ الخلاف داخل قيادة «القائمة»، وبعد عاميْن آخريْن انسحب من مكتبها السياسي ثلاثون عضوًا بارزًا، معظمهم من منطقة المثلث، وفي عام 1988، انسحب عدد كبير من القيادة اليهودية، فانفرط عقدها؛ لا يكفي أن يقوم أي تنظيم لمجرد مناكفة تنظيم آخر، بينما يفقد الأول مبرِّر وجوده الاجتماعي والسياسي، وأعني به تمثيله طبقة أو فئة اجتماعية بعينها.

4 - حركة أبناء البلد (1143)

ناوأت «الشيوعي»، على الرغم من تعدُّد التيارات داخلها، وما إن بلورت الحركة برنامجًا سياسيًا (1988) حتى غادرتها عناصر كثيرة. دعا البرنامج إلى أن الفلسطينيين في إسرائيل جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني، وأن الحل النهائي للقضية الفلسطينية يكمن في إقامة دولة واحدة ديمقراطية شعبية، في إطار مجتمع اشتراكي موحَّد يضمن المساواة. ومرحليًا، أعلنت «الحركة» أنها تناضل من أجل حق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وحق العودة. ورأت في النضال البرلماني الراهن شكـلًا لا يخدم مصالح الجماهير العربية الفلسطينية، وإن اعتبرت «الحركة» السلطات المحلية ضرورة مُلِحَّة. ودعت إلى أن وسيلة النضال المركزية لتنظيم النضالات الجماهيرية، من خلال الهيئات التمثيلية الجماهيرية، خصوصًا الإضرابات العامة، وإن عادت «الحركة» وتعاونت مع «الشيوعي» و«الجبهة الديمقراطية».

5 - الحركة الإسلامية (1144)

انتظمت، منذ أواسط ثمانينيات القرن العشرين، على المستوى القُطري، بعد أن فازت برئاسة مجلس محلي في كفر برا، وبأكثرية الأعضاء في مجلس كفر قاسم، وعلى تمثيل في مجلس الطيبة (1983). وقد عمدت الحركة إلى تنظيم شبابها في أُطر خاصة، عنيت بالنشاط الاجتماعي - الثقافي والرياضي والأعمال التطوُّعية. ولم تعارض النضال البرلماني. وقد نادت بحل القضية الفلسطينية على أساس إقامة دولة مستقلة.

6 - السلوك الانتخابي

جرت في هذه المرحلة جولتا انتخابات محلية وثلاث جولات للكنيست، جاءت نتائجها بحسب الجدول الرقم (11 - 1).

الجدول الرقم (11 - 1)

نتائج انتخابات القطاع العربي

الكنيست 9 - 11 (النسبة المئوية)

غني عن القول إن ارتفاع نسبة المصوِّتين العرب، ومعها النسبة التي نالتها «الجبهة الديمقراطية» في 1977، إنما تعود إلى مرحلة المد الثوري التي بدأت هناك في إثر الانتصار العربي الجزئي في حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973، والتي وصلت إلى ذروتها في «يوم الأرض». وإن عاد الهبوط في انتخابات عام 1981، بسبب الانحسار في المد الثوري، بفعل «مبادرة السادات» سيئة الصيت للصلح مع العدو الإسرائيلي، وعقده اتفاقيتَيْ كامب دايفيد (أيلول/سبتمبر 1978)، و«معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية» (آذار/ مارس 1979)، مع انحناءة أخرى في انتخابات عام 1984، بتأثير خروج المقاومة الفلسطينية من لبنان في صيف 1982 نتيجة العدوان الإسرائيلي على لبنان آنذاك.

لقد أجمعت مختلف التيارات السياسية والهيئات التمثيلية للقطاع العربي في مناسبات عدة، كان آخرها على إعلان إضراب «يوم المساواة» (24/6/1987)، كما تم تهميش عدد من رؤساء المجالس المحليَّة العربية التابعين إلى الأحزاب الصهيونية، المُتّكئين على بقايا البناء الاجتماعي التقليدي، فأخذت قدرتهم تضعف سريعًا وباطراد. وإن بقي السلوك الانتخابي لعرب 48 غامضًا ومتناقضًا بين الولاءات التقليدية والانتماء الوطني والتعارض بين الأخير والمصالح الذاتية للأفراد. على أنه لا يمكن، أولًا إنكار تبدُّل الشعور بالإحباط واليأس والعجز إلى الشعور بالثقة بالنفس، وثانيًا قدرة قيادة عرب 48 على التفاعل مع الأحداث المتسارعة في إسرائيل ومحيطها؛ الأمر الذي تجلّى مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في الضفة والقطاع (8/12/1987)، حيث توالدت بين عرب 48 لجان الإغاثة، ونفَّذت «القيادة القُطرية» إضرابات شاملة دعمًا للانتفاضة في «يوم السلام» (21/12/1987)، و«يوم الأرض» (30/3/1988)، كما نظّمت «القيادة» نفسها مظاهرة قُطرية (23/1/1988)، فضــلًا عن عشرات المظاهرات المحليَّة. ما عكس قُدرة تلك «القيادة» على السيطرة على الأحداث وتوجيهها.

7 - الردّ الإسرائيلي (1145)

ردَّت السلطات الإسرائيلية بتذكير عرب 48، مجددًا، بأن وجودهم في البلد ليس أمرًا مُسلَّمًا به، ولأن مكتسباتهم ليست إلّا نعمة، قابلة للإلغاء، فقد قلقت الصهيونية من خسارة أحزابها أصوات عرب 48 باطراد. وبعد انتخابات عام 1969، عُرضت «المشكلة» في «التجمُّع» بأنها مشكلة دعاية بين عرب 48. قبل أن تُعرض بوصفها مشكلة دمج المثقفين العرب، ومشكلة فتح المؤسَّسات الحزبية أمامهم، إضافة إلى أن العرب يعانون «مشكلة الدولة اليهودية». وتكرَّر الادّعاء بأن التحوُّلات في القطاع العربي ناتجة من «تحريض خارجي». وبناء عليه ترتَّب موقفان في «التجمُّع»، للتعامل مع تلك الظاهرة؛ أولهما لشموئيل توليدانو - مستشار رئيس الوزراء للشؤون العربية - الذي نادى بضرورة استقطاب القيادات العربية بالإغراءات المادية، وصولًا إلى تفريق عرب 48. أما أمون لين، مدير الدائرة العربية في «الهستدروت»، فطالب بتعزيز سياسة «العصا»، ومن كان مستعدًا من عرب 48 للخدمة، فيُمنح امتيازات. وانتهى الأمر باتخاذ قرار، قضى بقبول العرب في عضوية «التجمُّع» (1974)، وفي السنة التالية، استُحدثت لجنة خاصة للتعليم الدرزي، ما أدى إلى فصل الطلاب العرب عن أشقائهم الدروز، وخُصِّصت للأخيرين مناهج مختلفة، كما انسحب رؤساء السلطات المحلِّية الدرزية من «اللجنة القطرية لرؤساء المجالس المحليَّة العربية»، ليؤلِّفوا «لجنة رؤساء المجالس المحليَّة الدرزية». بينما توَّج «يوم الأرض» هذه التطورات؛ إذ تحوَّل إلى عمل جماعي قُطري، اتفق عليه ممثِّلو عرب 48، للاحتجاج على سياسة السلطة الإسرائيلية تجاههم.

لقد مكَّن وصول الليكود إلى سدَّة الحكم في صيف 1977، من تغلغله في القطاع العربي ومُضاعفة عدد الأصوات التي سبق أن حصل عليها، حتى وصل إلى نحو 12 ألف صوت عربي (1984). بل استطاع انتزاع رئاسة عدد من المجالس المحليَّة العربية. ما يؤكِّد أن الأصوات العربية التي تُمنح للحزب الصهيوني الحاكم، هي لوصوليين ومتسلِّقين ونفعيين، ومن هنا، انتقال النسبة الأكبر من تلك الأصوات إلى مَن يحكم مِن بين الأحزاب الصهيونية.

في وجه المد الثوري في القطاع العربي، توسَّع «الليكود» بتسخير «أنظمة الطوارئ» في إلغاء المؤتمرات العربية وتحديد إقامة الناشطين العرب، ومنعهم من دخول الضفة والقطاع. وارتفع منسوب هدم المنازل العربية وتهديد عدد من المجالس المحليَّة بحلِّه واتهام «الشيوعي» بتحريض العرب ضد الدولة، ونسب كل نشاط من أجل المساواة بأنه عمل «قومي متطرِّف» ومعادٍ للدولة، فضــلًا عن دأب الليكود على التشكيك في شرعية «القيادة القُطرية». واعتمدت حكومة «الليكود» في هذا على جهاز الاستخبارات، مع

كل ما عُرِف عنه من شراسة. وأخيرًا، لجأت الحكومة نفسها إلى الكنيست في محاولة للحد من النشاط السياسي لأعضائه العرب. مع هذا كله، أكّد مستشار الوزير موشي أرنز بأن «جهاز مراقبة الأقليات قد فشل في مهمّته» (كول هائير، 30/10/1987). بينما أخذ «حزب العمل» يُشدِّد على مصلحة الجمهور العربي، بديــلًا من محاولاته السابقة استقطاب القيادات التقليدية المحليَّة. وبعد فشل القائمة العربية المرتبطة به في عام 1981، بدأ الحزب يتوجَّه إلى العناصر الشابة المُثقّفة، محاولًا كسب ثقتها. وفي عام 1984 منح «العمل» أعضاءه من العرب، أول مرّة، حرية انتخاب مرشّحهم «العمالي» للكنيست، بصورة ديمقراطية، فتم ترشيح عبد الوهاب دراوشة.

في الوقت الذي أدّت هزيمة عام 1967 العربية المدوِّية إلى تحوُّلات مهمة داخل عرب 48، في الأوضاع الاقتصادية، فالبنية الاجتماعية، وتركت تلك الهزيمة بصماتها على أشكال التنظيم والتعبير السياسييْن لعرب 48، فإن مواقف الأنظمة العربية من القضية الفلسطينية - خصوصًا خلال أحداث أيلول/ سبتمبر 1970 في الأردن - أحدثت تحوُّلًا عميقًا في شعور عرب 48 بالانتماء؛ من الهوية القومية العربية إلى الهوية الفلسطينية.

بينما تطوَّر الاقتصاد الإسرائيلي سريعًا حتى عام 1973 وطرأت عليه تحوُّلات بنيوية عميقة؛ فتزايدت فرص العمل بسرعة واندمج العمال العرب في النشاط الاقتصادي اندماجًا كامــلًا في سوق العمل الإسرائيلية، ومعهم عمال الضفة والقطاع. وطرأ تحسُّن ملموس على مستوى حياة عرب 48، وأخذت الأعمال التجارية والمقاولات بالتطوُّر والانتشار. فتعمَّق إحساس المثقفين بالاستقلال على حساب تأثير الأُطر الاجتماعية التقليدية (الحَمولة).

كما كان لحرب عام 1973 وارتفاع مكانة منظمة التحرير الفلسطينية انعكاسات وتأثير ملموس في تسريع عملية التحوُّلات الجارية في الوسط العربي؛ إذ أظهر إسرائيل دولة ضعيفة، بينما أشعرت عرب 48 باحترام الذات، فارتفع رصيد العناصر الوطنية والقومية. وانعكس هذا كله على السلوك الانتخابي والتعبير السياسي لعرب 48، على النحو التالي:

- السلوك الانتخابي

في انتخابات الكنيست السابعة والثامنة حصل «راكح» على 38 في المئة من أصوات عرب 48. وفي انتخابات بلدية الناصرة في عام 1975، حصل «راكح» على أكثرية المقاعد وعلى رئاسة البلدية. وكاد «راكح» في انتخابات المجالس المحليَّة لعام 1973 أن يُوصل ممثلين له إلى معظم المجالس العربية، كما حصل على الرئاسة في سبعة مجالس كبيرة (1146).

لعل أهم التعبيرات السياسية تلك، المظاهرة الكبيرة في يوم وفاة جمال عبد الناصر (28/9/1970)، كما أخذت لهجة ممثلي عرب 48 تشتد مع السلطة، وبدأت طلباتهم بالازدياد (اعتبار العربية لغة رسمية وتغيير مناهج التعليم).

- أشكال التنظيم والعمل السياسي

تألَّفت لجان الطلاب العرب في الجامعات كلها (1975)، كما سبق وبيّنا. وقبل ذلك «الاتحاد القُطري للطلاب الثانويين» (1974) و«لجنة المبادرة الدرزية» (1972)، والأهم «لجنة الدفاع عن الأراضي» (1975) و«لجنة رؤساء السلطات المحلية العربية» (1974). وفي مطلع سبعينيات القرن العشرين، خرجت إلى الوجود «حركة أبناء البلد»، كامتداد لحركة «الأرض» ووريث للتيار القومي. وفي سياق «الصحوة الإسلامية» التي اجتاحت الوطن العربي، في النصف الثاني من سبعينيات القرن العشرين، ظهرت بين عرب 48، في الثمانينيات، حركة قُطرية مؤثِّرة. كما كان تشكيل «الجبهة الديمقراطية لانتخابات بلدية الناصرة» تطورًا جديدًا في سياق موازٍ، كنواة لـ«الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة» على المستوى القُطري، لاحقًا؛ ففي 24/10/1974، جرى الإعلان عن قيام هذه الجبهة، وفي 9/12/1975، تم تحديد موعد إجراء الانتخابات البلدية. ونالت الجبهة فيها أحد عشر مقعدًا، من سبعة عشر، هي مجموع مقاعد أعضاء المجلس البلدي للناصرة. وانتخب توفيق زيَّاد رئيسًا للبلدية، بأكثرية ساحقة، من الجولة الأولى (67.3 في المئة) (1147).

أبدى دايفيد كريتزمر، أستاذ القانون بالجامعة العربية، تخوُّفه من أن يُفضي الاعتراف بأقلية قومية إلى مطالب سياسية، مثل طلب الحكم الذاتي أو حتى الانفصال، الأمر الذي ترفضه إسرائيل يقينًا (1148).

- يوم الأرض

عُدَّ «يوم الأرض» فاصـلًا بين مرحلتيْن؛ حيث بدأ عرب 48 يُعيدون النظر في علاقتهم بدولة إسرائيل وموقعهم فيها وترسيخ علاقتهم بالمجتمع العربي الفلسطيني. وقد ردَّت «اللجنة القُطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية» على رئيس وزراء إسرائيل، إسحق رابين الذي عَدَّ عرب 48 مجرَّد أقلية دينية وثقافية، بينما وصفتهم «اللجنة» أقلية قومية، لها الحق في المساواة مع يهود إسرائيل. وبعد مدة قصيرة، تم الكشف عن «وثيقة كينيغ»، حاكم لواء الشمال، التي تضمَّنت كسر شوكة عرب 48 (1149).

- مشروع كينيغ (1150)

اقترن مخطَّط تهويد الجليل بحملة السلطات للاستيلاء على مزيد من الأراضي العربية فيه، في محاولة لتخفيف تركُّز المواطنين العرب وتغيير

الطابع الديمغرافي للجليل من منطلقات عنصرية.

منذ وقت مبكِّر، وفي لقاء إعلامي، حذَّر الزعيم «العمّالي» يغال آلون، من وجود أكثرية عربية في الجليل وطالب بتغيير التركيب الديمغرافي هناك، لتُصبح الأكثرية يهودية (1151).

عشية حرب حزيران/يونيو 1967، اقترح إسحق نافون أحد قادة «رافي»، على الكنيست أن يبحث الوضع الديمغرافي وأخطاره في ضوء هبوط نسبة إنجاب الأطفال بين اليهود (3 في المئة)، وارتفاع النسبة بين العرب (18 في المئة) (1152).

توالت، بعد ذلك، تصريحات المسؤولين ودراسات الباحثين الإسرائيليين في هذا الشأن، ووصل الأمر برئيسة الوزراء غولدا مائير إلى حد التنفيس عن هاجسها، فصرحَّت بأنها تعاني الكوابيس في الليل حين تتذكَّر ارتفاع نسبة الإنجاب في العائلات العربية!

مع مرور الأيام، وصل الأمر بقائد منطقة الشمال، الجنرال أفيغدور بن غال إلى حد التصريح أمام وفد برلماني أجنبي زار مرتفعات الجولان السورية المحتلة، بأن العرب سرطان في جسم إسرائيل؛ لأنهم يؤيدون حقوق الشعب العربي الفلسطيني، ولذلك يجب الإسراع في تهويد الجليل (1153).

في مناخ هذه الحُمّى العنصرية، صاغ مُتصرِّف لواء الشمال (الجليل)، يسرائيل كينيغ مشروعًا، في صورة مُذكِّرة، بشأن معاملة المواطنين العرب في إسرائيل، أرادها أن تكون سرِّية، فتسرّبت إلى الصحف في أيلول/سبتمبر 1976 (1154). وليُبرهن على خطورة الوضع وليُؤكِّد خطورة تهويد الجليل، أبرز كينيغ أن تزايُد العرب الطبيعي في البلاد، أصبح 5.9 في المئة، سنويًا، بينما هذا التزايُد بين اليهود هو 1.5 في المئة. واستطرد كينيغ: «... وتشتد [خطورة] هذه القضية بشكل خاص في اللواء الشمالي، فيبلغ تعداد العرب في منتصف عام 1975 فيه 250 ألف نسمة، بينما بلغ تعداد اليهود 289 ألفًا». وأثبت هذا البحث في طيَّاته، خطرًا «على سيطرتنا ذاتها في المنطقة». أضاف: «وهناك شكوك في أنه في خلال العقد المُقبل، ستتم السيطرة العربية، ديمغرافيًا وسياسيًا على عكا ومنطقة الناصرة ... كما يُلاحظ نشاط منظّم لتملُّك العرب في المناطق الشمالية عقارات، ويبرُز هذا النشاط في الناصرة العليا وعكا، ويُثير القلق في مرج ابن عامر».

لذا، اقترح كينيغ، أولًا تضييق الخناق على القرى العربية ومقاومة الشيوعيين الذين يكافحون من أجل حقوق الجماهير العربية وتخفيف الأهالي العرب وزيادة السكان اليهود بوتيرة سريعة. ومن اقتراحاته:

- توسيع الاستيطان اليهودي وتعميقه في المناطق التي يبرُز فيها تجمُّع العرب؛

- عدم زيادة عدد المشتغلين العرب على 20 في المئة، في كل مشروع يحمل شارة «قانون استثمار رؤوس الأموال»؛

- إلغاء المِنح للعائلات متعدِّدة الأولاد من العرب؛

- تسهيل سفر الطلاب العرب إلى الخارج لأغراض التعليم وخلق الصعوبات لهم عند العودة.

عشية انتخابات الكنيست التاسعة (1977)، تم تأسيس «الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة» من الشيوعيين والوطنيين التقدُّميين، عربًا ويهودًا. وأسَّس طلاب «أبناء البلد» ومؤازريهم في عام 1979 «الحركة الوطنية التقدُّمية» في الجامعة العبرية في القدس، قبل أن تتحوَّل إلى حركة قُطرية للطلاب، نسّقت مع «أبناء البلد». بينما عُقِد أول مؤتمر إسلامي في عام 1977، وطالب بتحرير أملاك الوقف الإسلامي، وتمخَّضت عن المؤتمر «اللجنة الإسلامية العليا» كمُمثِّلة لجميع المسلمين في إسرائيل. واللافت أن مُنظِّمي هذا المؤتمر كانوا من رؤساء المجالس المحليَّة، لا من رجال الدين، بل إن من بينهم عددًا من المسيحيين ناشطين من «راكح»، ما أكَّد المضمون الوطني لهذا النشاط.

بموجب مختلف القوانين والأنظمة، بلغ مجموع ما استولت عليه إسرائيل في عام 1975، نحو مليون ونصف مليون دونم، أو نحو 60 في المئة من الأراضي الزراعية للمواطنين العرب في إسرائيل الذين لم يغادروا بلادهم. ومع هجمة صهيونية جديدة للسطو على الأراضي العربية في مطلع عام 1975، اجتمع 15 من شيوخ عرب النقب وانتخبوا لجنة لتحقيق ملكيتهم الأرض، تألّفت من الشيوخ: سليمان الهزيِّل، جدُّوع الهزيِّل، فاعور الأسد، سليمان العجدي، ابراهيم أبو رقيق، وآخرين (1155)، لحمل الحكومة على الاعتراف بملكية البدو مساحات واسعة جدًا من أراضي النقب. وفي 18/10/1975، عُقد في الناصرة اجتماع جماهيري لعرب الجليل، احتجاجًا على مصادرة الأراضي العربية وطرد المواطنين العرب من أراضيهم لأغراض تهويد الجليل. وقد عُقد المؤتمر - الذي شارك فيه نحو 1500 شخص - تحت شعار: «شعبٌ بلا أرض، شعبٌ بلا وطن». ما دفع الكاتب السياسي الإسرائيلي، شمعون عوفر، إلى الكتابة: «يحاول العرب أن يفعلوا بنا ما فعلناه بهم، في الماضي: افتداء الأرض» (1156)!

في مهرجان خطابي طلابي عربي، أُقيم في ساحة ملوك إسرائيل في تل أبيب (1157)، للتضامن مع الطلاب العرب. نقلت يديعوت أحرونوت عن سليم

عبد الغني، مندوب الاتحاد القُطري للطلبة العرب، إعلانهم «... تأييد إخواننا في مخيمات اللاجئين [في لبنان] ... وإذا كان من حق الطلاب اليهود التظاهر من أجل الاستيطان، فمن حقنا التظاهر ضده» (1158). لقد أقدمت لجان الطلاب العرب في الجامعات الإسرائيلية، في 20/4/1975، على إقامة اتحاد قُطري، تمثَّلت فيه كلها، ضم 6 لجان، مثَّلت الطلاب العرب في جامعات كل من: القدس وتل أبيب وبار إيلان وحيفا وبئر السبع والتخنيون (الهندسة التطبيقية في حيفا). بينما عُقدت اجتماعات في أواسط نيسان/أبريل 1975 في الناصرة وقرى المثلث (1159)، تضامنًا مع نضال الطلاب العرب في الجامعات، حيث تمَّت المُطالبة بوضع حد لمداهمات الشرطة لمساكن الطلاب العرب في ساعات الليل. وأصدرت لجنة الطلبة العرب في جامعة تل أبيب صحيفة، سمّتها الشيخ مونّس، جاء في مقالتها الافتتاحية»، بحسب دافار، بأن «جامعة تل أبيب ... تقوم على أنقاض القرية العربية، الشيخ مونّس» (1160).

عندما دعا رجال المعراخ في ربيع 1975 اقترع 90 في المئة من المشتركين ضد قيام لجنة خاصة للطلاب الدروز، تفصلهم عن إخوانهم الطلاب العرب (1161).

تساءل رعنان فايتس رئيس قسم الاستيطان في «الوكالة اليهودية» مع كثيرين غيره: «كيف يمكن أن نواجه خطر أن يُصبح الجليل جنوب لبنان، أكثر مما هو شمال إسرائيل، بعد بضع سنين؟!» (1162). فيما أعلن رئيس بلدية طبرية أنه «في دولة تعتمد على غالبية يهودية، لا يجوز أن توجد مناطق فيها أقلية يهودية» (1163). وأبدى يوسي سريد، عضو الكنيست، القاطن في كريات شمونة، تخوُّفه من «أن يتحول اليهود إلى أقلية في المنطقة، وأن يُطالب سكان الجليل العرب باستقلال ذاتي ... لقد غمرت موجة النضال عرب 48، خصوصًا بعد حرب تشرين». أما الإسرائيليون، فقد أرادوا امتصاص نقمة العرب في الستينيات، فأزالوا من الحكم العسكري مظهره فحسب (1164).

بعد أن كانت إسرائيل قد صادرت أكثر من مليون دونم من عرب 48، ونحو ثلاثة ملايين دونم أخرى، يمتلكها من اضطرتهم العصابات الصهيونية المسلحة إلى الهجرة من مسقط رأسهم، أصدرت السلطات الإسرائيلية قرارها بمصادرة 21 ألف دونم من قرى: عرَّابة وسخنين ودير حنَّا وعرب السواعد (29/2/1976). فتداعت القوى السياسية لعرب 48، لعقد مؤتمر يناقش هذا الأمر. وعُقد المؤتمر فعـلًا في 6/3/1976، وضم أكثر من 70 مندوبًا عن مختلف القرى والتجمُّعات الجغرافية العربية في المثلث والجليل، حيث اتّخذ

المؤتمرون قرارًا، قضى بإعلان الإضراب السياسي العام في مختلف المدن والقرى العربية في إسرائيل (1165).

وصلت حالة الغليان إلى ذروتها، بحسب يومية معاريف (1166). وكانت أول ردة فعل لدى عرب 48 هو تهديدهم بالتوجُّه إلى الأمم المتحدة للمطالبة بحقوقهم في إطار معاهدة حقوق الإنسان، «في حال عدم تراجُع الحكومة عن قرارها». وأصدر المكتب السياسي لراكح بيانًا، شجب فيه قرار المُصادرة، معتبرًا إيّاه عمــلًا مغامرًا، يُهدِّد مستقبل العلاقات بين الشعبيْن، خصوصًا أنه جزء من مشروع أوسع، لمصادرة آلاف أُخرى من الدونمات، في النقب والمثلث (كفر قاسم وأراضي قرية معليا في الجليل الأعلى وأراضي قرية عرب السواعد في المنطقة المغلقة من الجليل» (1167). كما كان راكح أول المبادرين والمنظمين للانتفاضة الجماهيرية. بينما عقد ممثلو المجالس المحلية العربية اجتماعًا لهم (6/3)، في مدينة الناصرة، للبحث في الإجراءات التي ينبغي اتّباعها للتصدي لقرار المصادرة إيّاه. وتوصَّل المجتمعون إلى القرارات التالية (1168):

- إعلان يوم 30 آذار/مارس يومًا للأرض الفلسطينية؛

- إعلان الإضراب العام والانقطاع عن العمل والدراسة والتجارة، في مرافق الحياة كلها في القطاع العربي، طوال هذا اليوم؛

- القيام بمظاهرة أمام الكنيست وتقديم طلب إلى السلطة لإلغاء مشاريع المصادرة؛

- إرسال وفد إلى الأمم المتحدة حتى تتراجع إسرائيل عن قرارها ذاك.

وقَّع هذا القرار 48 من رؤساء البلديات والمجالس المحلية ومسؤولي لجان الدفاع عن الأراضي في المدن والقرى العربية في الجليل.

عبثًا، حاولت الحكومة الإسرائيلية إحباط هذه القرارات؛ فامتدت انتفاضة «يوم الأرض» من أعالي الجليل إلى المثلث، وانطلقت في 30/3 أقوى مظاهرات عربية في إسرائيل منذ تأسيسها، حيث خرج الآلاف من أهالي قرى: دير حنا وعرَّابة وسخنين وكفر كنّا والطيبة وأم الفحم ونحف والطيرة، ومدينتيْ عكا والناصرة، أدَّت إلى وقوع اشتباكات بين المتظاهرين العرب وقوات الشرطة والجيش الإسرائيليّيْن، وتجاوبت الضفة الغربية بمظاهرات مماثلة. وشلَّ الإضراب مظاهر النشاط كلها في الوسط العربي في إسرائيل. وقامت ناقلات الجنود وطائرات الهليوكوبتر الإسرائيلية بعزل القرى المضربة عن باقي أنحاء فلسطين. واستخدم الجنود الإسرائيليون الرصاص، والقنابل المسيِّلة للدموع والقنابل الدخانية والهراوات في التصدي للمتظاهرين، ورد

المتظاهرون العرب بالحجارة وقنابل المولوتوف، محلية الصنع، فاستُشهد 6 عرب فلسطينيين (1169)، وجُرح 49 آخرون، واعتُقل نحو 300 فلسطيني، في مقابل جرح 20 شرطيًا صهيونيًا (1170).

ارتفعت في الطرف الإسرائيلي أصوات كثيرة مهدَّدة متوعَّدة. كتب موشيه شمير تحت عنوان «هزّة سلمية» (1171): «إن الوضع [عن «يوم الأرض» وتضامن عرب 48 مع الضفة] يعني موت التقسيم، إن العرب لم يعترفوا بالتقسيم منذ اللحظة الأولى، وهم لا يزالون متمسكين بموقفهم هذا. وقد سبقونا إلى إلغاء التقسيم [29/11/1947] ... إن توحيد أرض إسرائيل في حرب الأيام الستة، حقَّق، من هذه الناحية، فهمهم للأمر، مع تعديل واحد هو أنهم ليسوا أصحاب البيت في هذه البلاد ... إن تفاقم الأحداث، بشكل خاص في قرى عدة في الجليل والمثلث الصغير، يعود، بدرجة كبيرة، إلى السلطات، على عكس الواقع الفعلي، وتعمل كأنما هناك دولتان موجودتان تحت سطوتها ... إن إلغاء التقسيم من جانب إسرائيل كان سيُعطي إسرائيل الوضوح والاستقرار ... لا أمل لهم [عرب 48] بالانفصال عن دولة إسرائيل، إلّا إذا قرَّر من يُرد ذلك حزم حقائبه والسفر». بينما كتب إيلي ريخس، أحد باحثي معهد شيلواح، مقالة تحت عنوان «يوم الأرض»، اعتبر هذا اليوم «بمنزلة شاحنة رئيسة على طريق تطرُّف مواقف العرب تجاه البلاد» (1172). وكتب حانوخ بارطوف «أراضي العرب وأرض إسرائيل»، أكد فيه أن «القضية ليست قضية أرض، بل قضية وطن». وكتب مارك جيفن عن مأزق عرب 48 ورأى أن «المشكلة الحقيقية هي أن إسرائيل دولة يهودية ... إن إسرائيل لا تُعتبر دولة ذات قوميتيْن، بل هي دولة يهودية» (1173).

في انتخابات الكنيست السابعة (أيار/مايو 1977) قفز الليكود إلى سدَّة الحكم، بعد أن حظي بأعلى نسبة مقاعد في الكنيست. وسرعان ما فاجأ الرئيس المصري أنور السادات الجميع، عدا واشنطن وتل أبيب، بعرضه الصلح مع الكيان الصهيوني، في ما عُرف بـ«مبادرة السادات»، وأتبعها بزيارته الكيان في 19/11/1977، ما شكّل صدمة لشتى القوى السياسية العربية (9/11/1977)، بألوان طيفها كلها. وتصدى عرب 48 لهذه المبادرة، ومن بعدها لاتفاقيتَيْ «كامب دايفيد» و«معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية» ومفاوضات الحكم الذاتي للشعب الفلسطيني.

في 5/3/1979 أقرّ الكنيست بأكثريته، قانونًا سُمي «صلاحيات أنظمة الطوارئ» (اعتقالات)، ألغى المادة 112، وهو يسمح بطرد المواطنين إلى خارج البلاد، كما ألغى المادة 111 التي تخوِّل قادة الجيش اعتقال المواطن إداريًا، من دون تحديد زمني. لكنه أقرَّ حق وزير الدفاع بإصدار أوامر اعتقال إداري، ما دامت الدولة في حالة طوارئ (أُعلنت في عام 1949، ولا تزال)،

مدة لا تزيد على ستة شهور، يحق للوزير أن يحدِّدها إلى ما لا نهاية. كذلك مُنح رئيس أركان الجيش حق إصدار أمر اعتقال إداري مدة 48 ساعة. وفي عام 1979 أيضًا، أقرَّ الكنيست تعديــلًا آخر في «قانون العقوبات» (سُمي تعديل رقم 5)؛ أصبحت بموجبه «المنظمة التخريبية» (الفدائية) عدوًا يُعاقب كل من يتصل بها، من دون تفسير واضح، بالسجن مدة 15 عامًا. بعد هذا، جاء تعديل «أمر منع الإرهاب» الذي كان قد أصدره دافيد بن غوريون، رئيس وزراء إسرائيل، لمواجهة نشاط عصابة «إتسل» الصهيونية التي تحوَّلت إلى حزب «حيروت» الحاكم، في إطار ليكود. وفي ضوء هذا، رأت الجماهير العربية في «قانون الجمعيات» أو التنظيمات الذي أقره الكنيست في عام 1980 قانونًا عنصريًا، على الرغم من غياب أي إشارة إليها. وهكذا، اقتنعت من سلسلة القوانين - التي لا تذكر العرب - إنما تنطبق عليهم. فقد تجسَّم الاضطهاد القومي والتمييز العنصري بقوانينه وأنظمته في الأول من كانون الأول/ديسمبر 1980، حين أصدر وزير الدفاع آنذاك وكان أيضًا رئيسًا للوزراء، مناحم بيغن، أمرًا، بموجب «أنظمة الطوارئ»، منع الجماهير العربية من عقد مؤتمر لها، بمشاركة القوى الديمقراطية اليهودية في الناصرة، في الخامس من الشهر نفسه. جاء في حيثيات قرار المنع، أن المؤتمر يمثّل خطرًا يهدِّد «أمن الدولة» (1174).

لم تفاجئ استقالة وزير الخارجية الإسرائيلي موشي دايان، في 21/10/1979 أحدًا داخل الحكومة وخارجها، ذلك أن دايان كان قد بعث رسالة الاستقالة الأولى إلى بيغن قبل هذا الموعد بثلاثة أسابيع. وكانت أسباب الاستقالة بكلمات دايان: «لأنني لا أستطيع التسليم بموقف إسرائيل في محادثات الحكم الذاتي، إن مسألة العلاقة مع عرب المناطق [المحتلة] هي مسألة أساسية يمكن تسويتها» (1175)، أي إن دايان يطرح مدننة الحكم العسكري (1176).

في 23/10/1979، اتّخذت محكمة العدل العليا الإسرائيلية قرارًا، لا سابق له في إسرائيل، طالب الحكومة بإخلاء مستوطنات إيلان موريه من المستوطنين والمباني التي أُقيمت على أراض يملكها أهالي القرية العربية روجيب. سارع رئيس الوزراء إلى إجراء استشارات عاجلة مع وزير الزراعة، أريئيل شارون، ووزير العدل شيموئيل شمير، والمستشار القضائي للحكومة إسحاق زمير، ومـدَّعي عام الدولة جبريئيل باخ، وكانت النتيجة عدم إعلان الحكومة معارضتها القرار، حتى لا يجري تفسيرها كتقويض لمكانة المحكمة (1177). بينما انقسم أعضاء الحكومة الإسرائيلية بين مؤيِّد لتنفيذ القرار بصورة تامة، ومؤيد تنفيذه بشكل جزئي، أو إيجاد وسيلة ما لتجاوزه. تصدَّر المجموعة الأولى وزير الدفاع عيزرا وايزمان. أما المجموعة الثانية، فتزعّمها شارون (1178).

في 13/11/1979، بدأت جولة جديدة من المحادثات بشأن الحكم الذاتي، بين الوفود الثلاثة: الإسرائيلي والمصري والأمريكي في تل أبيب. وترأس الوفد المصري (14 عضوًا) لطيف عبد اللطيف، واستمرت أسبوعًا. وترأس الوفد الأمريكي جيمس ليونارد، بينما ترأس الوفد الإسرائيلي مدير وزارة الداخلية حاييم كوبرسكي (1179).

بعد ذلك، مرَّت مفاوضات الحكم الذاتي في الضفة والقطاع بسلسلة من الأزمات المفتعلة. وتلخَّص الموقف الإسرائيلي بالآتي (1180):

- لا حُكم ذاتيًا للأرض؛

- لا لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني؛

- القدس عاصمة موحَّدة أبدية لإسرائيل؛

- لا لسيادة عربية على أراضي الضفة والقطاع.

أما الموقف المصري، فاتَّخذ أشكالًا وألوانًا عدّة؛ من إزالة المستوطنات، إلى الاكتفاء بمجرد تجميدها، وتارة مع القدس عاصمة للدولة الفلسطينية، وأخرى مع بقائها موحَّدة (1181)!

بينما كان مجلس الأمن الدولي يبحث موضوع القدس ومكانتها، وينشر الفاتيكان وثيقة بهذا الشأن (حزيران/يونيو 1980) «قرَّرت اللجنة القانونية التابعة للكنيست، تحويل مشروع القانون الخاص الذي تقدَّمت به العضوة غيئولا كوهين، بشأن القدس إلى الكنيست، للقراءة الأولى» (1182). ونصَّ مشروع كوهين على أن: «القدس الكاملة والموحَّدة عاصمة لإسرائيل، ومكان الإقامة الدائم لرئيس الدولة ورئيس الكنيست ورئيس الحكومة ومُقرّ محكمة العدل العليا (29 و30/7/1980). ولم يعارض المشروع سوى رئيس بلدية القدس، تيدي كوليك الذي وصف المشروع بأنه «سخيف وعاطفي»، ورئيس مجلس حكماء التوراة الحاخام أليعزر شاخ الذي حذَّر كتلة «أغودات إسرائيل» من التصويت إلى جانب القانون. علمًا أن اتفاقيتيْ كامب دايفيد لم تأتيا على ذكر القدس نهائيًا، باستثناء رسائل التوضيح، وفي إحداها ذكر بيغن أنه في 28 حزيران/يونيو 1967 أعلن الكنيست، بمرسوم، تطبيق القانون والتشريع والترتيبات الإدارية للدولة، على أي جزء من «أرض إسرائيل». وعلى أساسه، أصدرت الحكومة الإسرائيلية مرسومًا في تموز/يوليو 1967، نصَّ على أن القدس هي مدينة واحدة، غير قابلة للتقسيم، وهي عاصمة دولة إسرائيل (1183).

لقد تأكَّد ربط نضال عرب 48 من أجل حقوقهم القومية ونضالهم الوطني والسلامي، حين نشطوا في إعداد «مؤتمر الجماهير العربية»، بمشاركة قوى

السلام والديمقراطية في إسرائيل في عام 1980. وهو المؤتمر الذي أصدر وزير الدفاع بيغن قرارًا (1/12) قضى بمنع عقده في 6/12/1980، بذريعة أنه يهدِّد «أمن الدولة»، كما سبق وأوضحنا ذلك، أن المبادرين إلى إصدار وثيقة السادس من حزيران/يونيو 1980، وإلى الدعوة إلى عقد مؤتمر، رأوا في تشديد الإرهاب والقمع في المناطق الفلسطينية المحتلة، ومن أبشع مظاهره محاولة اغتيال رؤساء بلديات كل من نابلس (بسَّام الشكعة) ورام الله (كريم خلف) والبيرة (إبراهيم الطويل)، وطرد رئيسَيْ بلديتيْ الخليل (فهد القواسمي) وحلحول (محمد ملحم) - رأى أولئك المبادرون في ذلك مؤشِّرًا على تشديد سياسة الاضطهاد القومي (1184).

برَّر بيغن قرار المنع بأن المؤتمر «عمل تخريبي»، وأن منظمي المؤتمر يتعاطفون مع منظمة التحرير التي «ترمي إلى تدمير إسرائيل»، بدعوتهم إلى إقامة دولة فلسطينية، تحت زعامة المنظمة... ما أكَّد، أولًا مدى زيف الديمقراطية الإسرائيلية، وثانيًا عجز المؤسسات والهيئات والأحزاب الصهيونية عن تدجين عرب 48 واستيعابهم، وثالثًا لم يكن القرار الإسرائيلي مفاجئًا لأحد، ورابعًا شكَّلت وثيقة السادس من حزيران/يونيو واجتماع شفا عمرو والاجتماعات التحضيرية والوثائق والبيانات كلها الصادرة عنها، برامج وخطوطًا عامة للنضال، وأن «وثيقة حزيران» واجتماع شفا عمرو تمَّا بمشاركة أوسع الأوساط الشعبية.

قامت جريدة الاتحاد الحيفاوية الشيوعية (6/6/1980) بمحاولة تفسير المواقف السياسية لعرب 48 حتى أواخر السبعينيات.

جاءت وثيقة السادس من حزيران/يونيو في أثناء محاولة اغتيال رؤساء البلديات بالضفة الغربية وإبعاد اثنيْن منهم، في وقت بلغ تطبيق سياسة «اليد القوية» في المناطق المحتلة (1967) ذروته. وقد شملت الوثيقة (1185):

- مشروعية مقاومة الاحتلال؛

- الربط بين نضال عرب 48 ونضال عرب 1967؛

- التمسُّك بالأرض والوطن؛

- الإشادة بدور القوى اليهودية التقدُّمية.

كما دعا البيان إلى مؤتمر تحضيري، استعدادًا لعقد مؤتمر قُطري عام لممثلي الجماهير العربية، يحضره ممثلو قوى السلام والديمقراطية اليهود، تحت الشعارات الآتية:

- لا للاحتلال والاستيطان الكولونيالي؛

- لا للقمع والعقوبات الجماعية؛

- لا للعنصرية، والفاشية؛

- نعم للسلام العادل الإسرائيلي - الفلسطيني؛

- نعم لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، إلى جانب دولة إسرائيل؛

- نعم للمساواة الحقيقية والتعايش السلمي المتكافئ بين الشعبيْن؛

- نعم للديمقراطية.

عُقد اجتماع شفا عمرو في 6/9/1980 تلبية لنداء «وثيقة حزيران»، حضره 170 شخصًا، مثّلوا مختلف المستويات؛ منهم ثلاثة أعضاء كنيست، و20 رئيس مجلس محلي، و34 نائب رئيس مجلس وعضو مجلس بلدي ومحلي ورجال دين، و18 كاتبًا وأديبًا وصحافيًا وعشرات الأطباء والمحامين والمدرسين والنقابيين، وممثلون عن الحركات النسائية والطالبية ومختلف الهيئات الوطنية. وقد ترأس الاجتماع إميل توما، سكرتير اللجنة التحضيرية لمؤتمر الناصرة. وأشاد توما بالإنجازات التي حقّقها الكفاح الشعبي وعرض التطورات منذ صدور الوثيقة، حيث تعثّرت مفاوضات الحكم الذاتي، وتم تصعيد الهجوم الوحشي على الشعب العربي الفلسطيني في الضفة والقطاع وفي مخيمات اللاجئين في لبنان (1186).

أكَّد تقرير توما، على الحقائق التالية:

- إن حل القضية الفلسطينية يتم عبر الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير؛

- لن يتحقَّق السلام في المنطقة من دون مشاركة الشعب الفلسطيني في الحل العادل؛

- إن ممثِّل الشعب العربي الفلسطيني الشرعي والوحيد هو منظمة التحرير الفلسطينية؛

- لا يمكن إلَّا رفض مزاعم حكَّام إسرائيل بأن منظمة التحرير هي منظمة «سفاحين وقتلة»؛

- إن الجماهير العربية في إسرائيل، التي ترى نفسها جزءًا من الشعب العربي الفلسطيني، وجزءًا من المواطنين عامة في إسرائيل، من ناحية ثانية، ومعها قوى السلام والديمقراطية اليهودية، وأن حل القضية الفلسطينية يكون بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة إلى جانب دولة إسرائيل، بما يخلق

الظروف الأفضل من أجل حقوق الجماهير العربية في إسرائيل، القومية واليومية، من أجل المساواة (1187).

إلى ذلك، طالب توما بأن تصبح «وثيقة حزيران» ميثاقًا وطنيًا، تتبنَّاه الجماهير العربية كلها. وأكَّد أن المؤتمرين يُجمعون على «أن يُجسِّم هذا المؤتمر أوسع وحدة شعبية عرفتها الجماهير العربية في هذه البلاد، بغض النظر عن معتقداتها السياسية - الاجتماعية المتباينة، وعن انتماءاتها الحزبية». وانتهى الاجتماع بقرارات، التزم بموجبها المجتمعون بمبادئ «وثيقة حزيران» وجمع التبرعات وتشكيل لجنة تنفيذية موقَّتة، تعمل على وضع قرارات الاجتماع التمهيدي موضع التنفيذ والتحضير لمؤتمر في حيفا وإدانة الممارسات الصهيونية في سبيل إلغاء حقوق الشعب الفلسطيني والإدارة الذاتية (1188). وقد وقف «راكح» وراء هذا الاجتماع، في الوقت الذي عارضته «أبناء البلد» من منطلق قومي متشدِّد. كما عارضه العرب المتعاونون مع الأحزاب الصهيونية، حتى إنهم شكَّلوا «جمعية عربية - صهيونية» ولوبيًا عربيًا ارتبط مع الأحزاب الصهيونية - خصوصًا العمل والمبام - في إطار ما سمُّوه «منع التطرُّف في الوسط العربي»، والدعوة إلى السلام على الطريقة الإسرائيلية، واستجداء السلطة تحسين عمل عرب 48 في الوقت الذي رأى بنيامين غور - آريي، مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية، أن اجتماع شفا عمرو «هو الاجتماع الانتخابي لراكح الذي يتطلَّع إلى التحدُّث باسم مجموع عرب إسرائيل (1189). بينما اعتبرت الأوساط الصحافية الإسرائيلية «وثيقة حزيران» وقرارات شفا عمرو في جوهرها، المبادئ السياسية لبرنامج «الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة» نفسها التي سبق وعُرِضت في انتخابات الكنيست الأخيرة: «تأمين إقامة دولة فلسطينية مستقلة؛ العرب في إسرائيل هم جزء غير منفصل عن الشعب الفلسطيني؛ منظمة التحرير ليست منظمة إرهابية، إنما هي حركة تحرُّر وطني وهي الممثِّل الوحيد للشعب الفلسطيني» (1190). وبهذا البرنامج حصل راكح على 49 في المئة من مجموع أصوات الناخبين العرب، ويأمل في الحصول على نسبة أعلى في الانتخابات المقبلة، من خلال الأمل في «أن يُعتبر صوت راكح في البلاد والعالم، كأنه الصوت المعبِّر عن عرب إسرائيل»، أما تدمير إسرائيل، فيتمثّل - برأي إسرائيليين - بما يلي:

- الدعوة إلى الالتزام بمنظمة التحرير الفلسطينية (أمنون روبنشتاين، رئيس اللجنة الفرعية للشؤون العربية في الكنيست [رصد إذاعة إسرائيل، 26/11/1980]، وكذلك بنيامين غور - آريي).

- المؤتمر - كقاعدة تنظيمية ومؤسسات - بحسب عضو الكنيست، آمنون لين (1191)، وموشيه نسيم «معظم عرب إسرائيل الذين التحقوا بحزب ماكي

[سلف راكح] فعلوا ذلك بسبب أنهم رأوا فيه الإطار السياسي القانوني الوحيد الذي يستطيعون أن يُعبِّروا من خلاله عن آرائهم الوطنية» (1192). لقد جاء اجتماع شفا عمرو تتويجًا لتحوُّلات ملحوظة في مسيرة عرب 48، غذَّتها محاولة اغتيال رئيسَيْ بلديتيْ رام الله ونابلس؛ فنظَّم طلاب المدارس الإضرابات والمظاهرات في مختلف مدن وبلدات وقرى فلسطين المحتلة 48، تُوِّجت بمؤتمر الناصرة (5/6/1980). وأكَّد رئيس بلدية الناصرة، النائب الشيوعي، توفيق زيَّاد، أن جريمة محاولة قتل رئيسَيْ بلديتيْ رام الله ونابلس «تمت على أرضية الاحتلال، وأن قطعان غوش إيمونيم وليفنغر وكاهانا تربَّت ونمت بدعم كامل من سلطات الاحتلال» (1193). رد مراسل الإذاعة الإسرائيلية - الذي شاهد مظاهرة الناصرة، وهي تُنشِد «بلادي بلادي» - على الرأي القائل إن عرب 48 هم جسر السلام، قائــلًا: «لكن الجسر الذي شوهِد اليوم في الناصرة لم يكن إلّا امتدادًا لنابلس ورام الله، حيث لم يأتوا على ذِكر السلام اليوم في الاجتماع» (1194). لقد رأى عرب 48 في التصعيد الفاشي الإسرائيلي ما يستوجب نقلة نوعية من جانبهم، وأصدرت الشخصيات الوطنية وممثلو الرأي العام بيانًا تاريخيًا، تحت عنوان «في هذه الساعات المصيرية»، تضامنوا فيه مع أشقائهم في الضفة، والقطاع المحتلَّيْن، وأعادوا تصعيد القمع الإسرائيلي كمحاولة لفرض الحكم الذاتي وتخليد الاحتلال وتوسيع الاستيطان وإهدار حقوق الشعب الفلسطيني (1195). واستنكر البيان حوادث الاعتداء على رؤساء البلديات وطرد الشخصيات الوطنية وتشجيع جماعات التطرُّف الاستيطانية. وردَّت الحكومة الإسرائيلية بحزمة من الأعمال الاستفزازية: دوريات بوليسية إرهابية واعتقالات بالجملة وتحديد إقامة أربع شخصيات عامة (1196)، مدة ستة أشهر، بدعوى أنهم «يشكِّلون خطرًا على النظام العام» (1197). وبلغت الحملة ذروتها بالتحريض على توفيق زيَّاد. وشجبت «اللجنة القُطرية لرؤساء المجالس المحلية العربية» تلك الأعمال الاستفزازية الإسرائيلية كلها. بينما نُظِّمت حملة إسرائيلية واسعة ضد الطلاب العرب في الجامعات (1198)، وجرى التهديد بالطرد الجماعي لهم. ونُفِّذت خطوات جديدة في إطار تهويد الجليل (1199). وامتد العسف الإسرائيلي إلى بدو النقب، فأنذر مراقب وحدة الأراضي المفتوحة ثلاثًا وعشرين عائلة من قبيلة العزازمة للتخلِّي عن قطعان الماشية التي يتنافى وجودها وقانون المحافظة على الأشجار (1200)، والمقصود هو دفع البدو إلى التخلي عن الأرض. فقد طُرِحَ على الكنيست مشروع قانون شراء الأراضي من البدو في تل الملح، وتمَّت المصادقة على المشروع بالغالبية المُطلقة، من دون مراعاة الضرر الذي سيلحق بنحو سبعة آلاف بدوي.

كأن إسرائيل أرادت تعويض ما خسرته على الجبهة المصرية، بمحاولة إحراز التقدُّم على ما عداها من الجبهات. على أن هذا لا يعني أن ما خسرته

إسرائيل على الجبهة المصرية كان لقاء المكاسب، أضعاف أضعاف ما خسرته هناك.

لذا، استدارت إسرائيل إلى البطن الرخو في الجبهات العربية، وهي الجبهة اللبنانية، حيث يرابط الفدائيون الفلسطينيون. في البداية، كانت هجمة آذار/ مارس 1978 ضد الجنوب اللبناني، تلتها غارات جوية قاصمة لمقار قيادات منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت في صيف 1981 التي ألحقتها بالغارة الجوية الشهيرة على المفاعل الذري العراقي (تموز). وتم تصعيد اللهجة بالهجوم العسكري على لبنان، بدءًا من 4 حزيران/يونيو 1982، الذي انكسر على أبواب بيروت، على النحو المعروف، ثم كان اجتياح العاصمة اللبنانية، على الرغم من الضمان الذي قطعته الإدارة الأمريكية للقيادة الفلسطينية بعدم دخول القوات الإسرائيلية بيروت بعد مغادرة القوات الفلسطينية لها.

لقد كان من الطبيعي أن ينزل عرب 48 بكل ثقلهم لإدانة العدوان العسكري الإسرائيلي على لبنان (1982)؛ فهم كانوا لا يزالون يراهنون على منظمة التحرير ويأملون في نهوضها من جديد، لا اغتيالها على النحو الذي يبغيه الأعداء الإسرائيليون.

بيد أن خروج المقاومة من بيروت على النحو المعروف في الثلث الأخير من عام 1982، وتشتُّتها في معظم الأقطار العربية، قد أحبط عرب 48، لما يعنيه ذاك التشتُّت من ابتعاد فصائل المقاومة الفلسطينية عن خطوط التماس مع القوات الإسرائيلية، ما أبعد، أكثر فأكثر، الأمل في التحرير وجعل عرب 48 يميلون أكثر إلى النضال في سبيل المساواة. من دون أن يمنع ذاك الإحباط بعض عرب 48 من رفع الأعلام الفلسطينية من وقت إلى آخر في كل من: إكسال وعرَّابة وعكا ويافا، ورفض المسؤولون المحليون العرب إنزالها (1201).

لم يحصر «راكح» مواقفه في الداخل الفلسطيني فحسب، بل مدَّها إلى خارج نطاق عرب 48؛ فحين اقترح وزير الخارجية الأمريكية، جورج شولتز، الالتقاء بفلسطينيين غير مرتبطين بمنظمة التحرير ورفض المؤتمر الدولي؛ عندها اعتبر الأمين العام لراكح، مئير فلنر، هذا الاقتراح خطة غير مساعدة لدفع عملية السلام و«وصفة» لحروب أخرى؛ كونها ترفض حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة إلى جانب إسرائيل. كذلك، لا تعترف الإدارة الأمريكية بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثــلًا شرعيًا وحيدًا للشعب الفلسطيني، وترفض عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة وبمشاركة جميع الأطراف ذات الصلة بالصراع، ومن ضمنها الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة (1202).

كما أسقط الكنيست اقتراحًا تقدَّمت به كتلة «راكح» البرلمانية لإسقاط الحكومة بسبب اختطاف إسرائيل طائرة ركاب ليبية (1203).

بينما عجز زعيم حركة «كاخ» الحاخام مائير كهانا عن الوصول إلى كفر قاسم، بعد الإضراب الذي شمل القسم الأكبر من القطاع العربي في إسرائيل (1204).

في حين قرَّر ثلاثون عضوًا من حركات اليسار الإسرائيلي الذهاب، في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 1986، إلى العاصمة الرومانية، بوخارست، لعقد لقاء مع ناشطين مركزيين من منظمة التحرير، في اختبار للقانون الجديد الذي يمنع شخصيات إسرائيلية من اللقاء مع رجال المنظمة، وضمَّت مجموعة الناشطين أعضاء من راكح والقائمة التقدُّمية ومبام والشرق للسلام (1205).

بينما نفى ناطق باسم «مبام» اشتراك حزبه في هذا اللقاء، بل شجبه، وطالبت كتلة «ليكود» في الكنيست بمنع سفر الوفد (1206).

عاد «راكح» و«مبام» و«راتس» و«القائمة التقدُّمية»، واقترحوا حجب الثقة عن الحكومة، بعد أن هاجموها والشرطة، لإخطائهما وضعفهما في مواجهة تدنيس أعضاء في الكنيست الأقصى. ورُفض حجب الثقة بغالبية أصوات الائتلاف الحاكم (1207).

أُلقي القبض على 15 شخصًا، من بينهم فتى قاصر، وذلك في أثناء مظاهرة قامت بها جماعة «كامبوس» اليهودية - العربية في شارع ديزنغوف في تل أبيب، احتجاجًا على مقتل طالبيْن عربييْن في جامعة بير زيت في الضفة الغربية (1208). في الوقت الذي شهدت جامعة حيفا توتُّرًا شديدًا خلال الأسابيع الأخيرة في مواجهة إقدام لجنة الانضباط في الجامعة على فصل اثنيْن من أعضاء مجلس الطلاب العرب، بعد مظاهرة احتجاج على مقتل الطالبيْن إيّاهما (1209). من دون أن يمنع هذا كله من وقوع تعارُض حاد في الموقف من الذكرى الحادية عشرة ليوم الأرض، بين راكح والتقدُّمية؛ حيث رأى الأول الاكتفاء بتنظيم مهرجانات احتجاج، بينما أصرَّت «التقدمية» على تنظيم إضراب عام. وانحاز رؤساء المجالس المحلية في اجتماع عقدوه في الطيرة في 21/3/1987 إلى موقف راكح، مكتفين بمهرجان في أم الفحم. وإن بقيت مشكلات جماهير عرب 48 هي نفسها عند الطرفيْن المتزاحمَيْن (1210):

- موازنات السلطات المحلية وتغطية العجز؛

- البناء غير القانوني (حيث نحو مئتي مبنى معرَّضة للهدم)؛

- دمج المثقّفين واستيعابهم في وظائف الدولة والقطاع العام.

- هكذا، بقى «يوم الأرض» بالنسبة إلى عرب 48، مناسبة للتعبير عن احتجاجهم على سياسة الحكومة تجاههم (1211).

في سياق آخر، قرَّر نحو خمسين شخصية عامة من عرب 48 تشكيل جماعة ضغط، من أجل دفع مسيرة السلام في المنطقة قُدمًا، وذلك في اجتماع عُقِدَ في شفا عمرو، بمبادرة عضو الكنيست (العمل) عبد الوهاب دراوشة، وضمّ المجتمعون قضاة ورجال دين، مسلمين ومسيحيين، ومحامين ومعلمين ورؤساء مجالس محليَّة. وفي ختام المناقشات، تقرَّر اختيار لجنة تحضيرية، من ثلاثة عشر عضوًا، مهمَّتها إعداد ورقة عمل، تُحدِّد أهداف جماعة الضغط. ما يعني أن بعض الواهمين بإمكان العمل داخل الأحزاب الحاكمة لمصلحة عرب 48، قد تخفَّفوا من وهمهم هذا إلى حدد كبير (1212).

8 - نضال المجالس

قرَّر رؤساء المجالس المحليَّة الدرزية في اجتماع عقدوه في عكا، إعلان الإضراب في مجالسهم، احتجاجًا على عدم وفاء وزارة المال بالتزاماتها المالية نحوهم. وقرَّرت «لجنة رؤساء المجالس المحلِّية العربية» التي اجتمعت في الناصرة تصعيد إضرابها الذي بدأ قبل أسبوع، وشمل 46 مجلسًا محليًا في القطاع العربي. كما قرَّرت التظاهر أمام مبنى الكنيست في مدينة الناصرة، ومن ثم الدعوة إلى إضراب شامل في القطاع العربي، إذا لم تتلقَّ تلك المجالس الأموال اللازمة لتغطية عجزها المالي (10 ملايين دولار) (1213). وفي 16/12 قامت المظاهرة أمام الكنيست (1214). وفي 21/12، نُظِّمت مظاهرة الناصرة (1215). وفي 30/12، قررت «اللجنة القُطرية لرؤساء المجالس المحلية العربية»، في اجتماع عقدته في شفا عمرو، تعليق الإضراب عشرة أيام؛ لإعطاء الحكومة فرصة كي تُحوِّل الدفعة الأولى من الأربعة ملايين دولار التي وعدت بها. وبعد نحو نصف سنة، قررت «سكرتارية اللجنة القُطرية المحلية العربية» استمرار إضراب جديد للمجالس. والتقى رؤساء المجالس مع وزير الداخلية، إسحق بيرتس، في محاولة للتوصُّل إلى حل لضائقة المجالس المحلية العربية وإنهاء الإضراب (1216). وبعد نحو ثلاثة أشهر ونصف الشهر، هدَّد رؤساء المجالس بتقديم استقالة جماعية وإعادة المفاتيح إلى وزير الداخلية الإسرائيلية، في حال عدم تلبية مطالبهم خلال شهر (1217). وأفاد مصدر رفيع في مكتب الوزير موشي أرنز، مستشار الوزارة لشؤون المواطنين العرب، إنه لا ينوي الاعتراف باللجنة القُطرية، وأنه غير معني باللقاء بها، بل سيلتقي رؤساء المجالس المحلية العربية، كل على انفراد. وردَّ رئيس اللجنة القُطرية، إبراهيم نمر حسين، بمواصلة النضال لتحصيل الحقوق (1218). كما أعلنت اللجنة القُطرية رفضها تصريحات أرنز، بوجوب تجنيد عرب 48 في الجيش الإسرائيلي (1219). وكرَّر رئيس اللجنة

القُطرية مقاطعة رؤساء اللجان العرب الوزير أرنز. ما اضطر الأخير إلى الإعلان عن نيَّة الاعتراف باللجنة القُطرية والاجتماع مع ممثليها، وأنه سيعمل على التساهل مع البناء غير المرخَّص في القطاع العربي (1220).

في السياق نفسه، قرَّر المؤتمر التمثيلي للجمهور العربي (1221) الذي عُقِدَ في شفا عمرو، اتخاذ إجراءات «مؤلمة للاقتصاد الإسرائيلي»، احتجاجًا على تجاهُل الحكومة السلطات المحلية العربية والاستخفاف بها. وقد كُلِّفت سكرتارية اللجنة القُطرية برسم خطوات الإضراب العام في القطاع العربي وإضراب عن الطعام لقادة الجمهور العربي أمام ديوان رئيس الحكومة في القدس ومظاهرة سيارات، تنطلق من الجليل إلى القدس، عند مقر دوائر الحكومة (1222).

أوصى تقرير سري أعدَّه أرنز ومستشاره للشؤون العربية، العميد (احتياط) عاموس غيلبواع، بالتحرُّك لمنع نشوء أي حركة استقلالية في الوسط العربي بإسرائيل، الذي يُنكر التقرير صفة الشعب والعروبة عنه، ولا يرى في ذاك الوسط إلّا خليطًا من الأقليات (1223)!

وُصف وجهاء عرب 48 في تقرير أرنز - غيلبواع بأنهم «جبناء، يدفنون رؤوسهم في الرمال، ويفترون، ويكذبون على السكان المخلصين»! وأن التقرير «يخدم أنصار فكرة الترحيل»، وأنه مجرَّد ذريعة لتكريس الظلم ضد العرب (1224)!

9 - إلى السلاح

على أن ثمَّة من لم يكتفِ من عرب 48 بهذا الشكل النضالي، فضــلًا عن رغبة أولئك بتعويض ابتعاد فصائل المقاومة الفلسطينية عن خط المواجهة مع إسرائيل. فقد اكتشفت قوات الأمن الإسرائيلية ورشة لصناعة السلاح في بيت أحد أهالي وادي عارة. وعثرت في البيت على بندقية ومسدس من صنع محلي (1225).

بينما تمت في إسرائيل، خلال عام 1984 عمليات فدائية، زادت بنسبة 27 في المئة على مثيلاتها في عام 1983؛ فقد بلغت 432 عملية في عام 1984، في مقابل 340 في العام الذي قبله (1226). ما دفع وزير الصناعة والتجارة الإسرائيلي، أريئيل شارون، إلى المطالبة بإجراء نقاش عاجل حول ضعضعة الأمن الداخلي في إسرائيل، بعد ما لاحظه من تزايُد في أعمال قتل العرب لليهود، بما في ذلك قتل جنود على الطرق (1227). في الوقت الذي دعا القائم بأعمال رئيس الحكومة وزير الخارجية، إسحاق شامير، إلى دراسة تطبيق عقوبة الإعدام على الفدائيين (1228).

انفجرت شحنة ناسفة صغيرة بالقرب من محطة الحافلات، على مفترق التلّة الفرنسية في القدس (1229). واكتُشف مخبأ سلاح ضخم احتوى على بنادق وقنابل في الجليل. واعتقلت الشرطة بعض المتهمين ومعظمهم من أهالي قرية عربية في الجليل، ووُجِّهت إليهم تهم المتاجرة بسلاح مسروق وتحويله إلى الفدائيين (1230).

سرعان ما ألقت أجهزة الأمن القبض في كفر سالم على عشرات الفدائيين من «فتح»، بتهمة القيام بسلسلة طويلة من الهجمات ضد أهداف إسرائيلية (1231). وتم الإعلان عن اكتشاف عدد من الخلايا الفدائية في قرى عربية في شمال إسرائيل، نفَّذ أفرادها أو خطّطوا لتنفيذ عمليات هجومية، وتاجروا بالسلاح والعتاد العسكري، ومعظمه مسروق من الجيش الإسرائيلي، وألقوا زجاجات حارقة ونفَّذوا عمليات مقاومة أخرى (1232).

لذا، لم يُفاجأ أحد ببدء محاكمة دافين فيتان (27 عامًا) من تل أبيب، المتهم بترتيب اتصال، في آب/أغسطس 1985 مع منظمات فدائية فلسطينية وعرض بيعهم أسلحة وتنفيذ عمليات فدائية، لقاء ألفيْ دولار (1233).

جاء تقديم فيتان إلى المحاكمة بعد تحقيق أجرته الشرطة الإسرائيلية، استمر شهريْن ونصف الشهر، اعتقلت خلاله الشرطة 53 شخصًا من قرى مختلفة في الجليل والمثلث ونابلس، بتهمة سرقة أسلحة الجيش الإسرائيلي والاتجار بها وحيازتها (1234).

10 - محاولات الاحتواء

لم تكتفِ إسرائيل بالقمع، بل عمدت إلى محاولة احتواء سخط عرب 48، بسُبل شتى. فقرَّرت الحكومة منح أربع قرى في شمال إسرائيل مرتبة «مستعمرات خط مواجهة»، ما يعطيها (تسهيلات اقتصادية). فقد أيَّدت محكمة العدل العليا الإسرائيلية - في مفاجأة للجميع - طلب بلدية مدينة الناصرة العربية؛ إذ أوصت المحكمة وزير الداخلية بتعيين لجنة جديدة للتحقيق في مُطالبة بلدية الناصرة العليا (اليهودية) ضم أراضي من الناصرة العربية إليها، وتشكّلت اللجنة الجديدة برئاسة متصرف لواء حيفا، خلفًا للجنة السابقة التي كان يرأسها يسرائيل كينيغ (1235)؛ ما انتهى بالأخير إلى تقديم استقالته، متذرّعًا بأن ضميره ما عاد يسمح له بالاستمرار في منصبه الذي شغله ثماني عشرة سنة مُتّصلة (1236). ورحَّبت «اللجنة القُطرية» باستقالة كينيغ وحثّت الداخلية على الإسراع بقبولها (1237).

في سياق محاولات الاحتواء هذه، قرَّرت شرطة إسرائيل فتح أبوابها أمام شباب عرب 48 للانخراط في سلكها (1238).

في موسم منافقة عرب 48، قبِل رئيس الحكومة، شيمون بيريز، استقالة رئيس جهاز المخابرات العامة، إبراهام شالوم، بعد عملية خطف باص الخط 300 وقتل الفدائيين الفلسطينيين بدم بارد، بعد أن وقعا في الأسر (1239).

في السياق نفسه، أقرَّ الكنيست الإسرائيلي، بغالبية 57 صوتًا، ضد 22، وامتناع 7 عن التصويت، القانون المناهض للعنصرية، بعد 15 شهرًا من طرحه في الكنيست. واللافت كان تغيُّب بيريز ونائبيْه دافيد ليفي وإسحق نافون. أما الاستهجان، فكان من نصيب تأييد القائم بأعمال رئيس الحكومة، شامير والحاخام مئير كهانا، القانون المومأ إليه، على الرغم من أن القانون موجَّه ضد الأخير (1240).

استمر موسم المنافقة ووصل الأمر بلجنة وزارية (1241)، برئاسة بيريز، إلى حد إصدار قرار قضى بوقف استخدام «المنطقة رقم 4» في الجليل الأوسط، كمنطقة تدريبات عسكرية وإعادة أراضيها إلى أصحابها، بعد 42 عامًا من المصادرة التعسفية (1242). وعبَّر نوَّاب من الليكود عن استيائهم وغضبهم. وهذا أحدهم (حاييم كوفمان) وصف القرار بأنه «أخطر رشوة سياسية في تاريخ دولة إسرائيل» (1243). وقد رفض بيريز طلب أرنز تأخير تنفيذ قرار رد الأرض إلى أصحابها، إلى ما بعد إجراء النقاش في الكنيست (1244).

في السياق نفسه، قرَّرت الحكومة الإسرائيلية منح أربع قرى في شمال إسرائيل مرتبة «مستعمرات خط مواجهة»، ما يعطيها تسهيلات اقتصادية، وهذه القرى هي: عرب العرامشة إكسال وعرَّابة والجِش، كما سبق وبيّنا (1245).

جرى هذا كله، بينما 58 في المئة من يهود إسرائيل يعتقدون أنه لا يمكن الثقة في عرب 48، حتى طالب 42 في المئة بتشجيع هؤلاء العرب على مغادرة البلاد، و22 في المئة على ترحيلهم، واكتفى 24 في المئة بالمطالبة بحرمانهم من حق التصويت (1246).

وبعد، فإذا كانت بداية الثمانينيات قد حملت أحداثًا سيئة إلى عرب 48 من خارجهم، فإن سنوات ما بعد انسحاب القوات الفلسطينية من لبنان في صيف 1982، حملت أحداثًا أسوأ. فمن مذبحة صبرا وشاتيلا، إلى انشقاق حركة المقاومة الفلسطينية، فالدورة الانشقاقية للمجلس الوطني الفلسطيني، تمهيدًا لاتفاق عمّان الذي أسقط بجهود قوية من داخل «فتح»، وخارجها. الأمر الذي ترك بصماته على مقاومة عرب 48، طبيعتها ومسارها.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

فريق
متميزون
E-BOOK

القسم الخامس
الخارج يتبعثر والداخل يتجمع
(1983 - 1987)

الفصل الثاني عشر

خـارج فـلـسـطـيـن يـتـبـعـثـر

حفلت حقبة ما بين خروج المقاومة الفلسطينية من بيروت، واندلاع انتفاضة عام 1987، بأحداثٍ ساهمت بقسط كبير في الانتحاء بالحركة الوطنية الفلسطينية وإعادة الاصطفاف داخلها غير مرة، على نحو لافت؛ ما عكس مدى تخبُّط حركة المقاومة الفلسطينية على مدى الحقبة المدروسة.

عُقدت الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني (الجزائر، 14 - 22/2/1983)، وبعدها اغتيل عصام سرطاوي من قِبل جماعة أبو نضال (فتح - المجلس الثوري (10/4/1983)، ومن بعده، ولسبب آخر، اغتالت الجماعة نفسها حنا مقبل، الأمين العام لاتحاد الصحافيين العرب (3/5/1984). وسرعان ما وقع أكبر انشقاق في «فتح»، في 9 أيار/مايو 1983، احتجاجًا على فرد ياسر عرفات قلوعه لرياح المشاريع الأمريكية؛ متوهَّمًا بأن الصمود في بيروت أقنع الإدارة الأمريكية باستعصاء الرقم الفلسطيني، ما يدفعها إلى عقد تسوية مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية! كما عمد عرفات إلى تعيين ضابطين اتُّهِما بالتخاذل في مواجهة الاجتياح الإسرائيلي قائدَيْنْ للقوات الفلسطينية في شمال البقاع اللبناني وجنوبه. أتبع عرفات قراره هذا بقراراتٍ قضت بتشتيت مجموعة من ضباط «فتح» من البقاع إلى أقطار عربية شتى؛ ما عجَّل بوقوع هذا الانشقاق الذي عزَّزه تقاطع الغاضبين من التوجهات الجديدة لعرفات، مع استياء الحكم السوري من عرفات الذي أدار ظهر المجن لدمشق، ويمَّم وجهه شطر الدول العربية اللاهثة وراء إسرائيل (1247).

اتَّهم عرفات الحكميْن السوري والليبي بتدبير هذا الانشقاق، من دون أن يقدِّم دليله على ذلك. وبعد صدامات مسلحة وحملات إعلامية شرسة بين الطرفيْن الفتحاوييْن، وصل عرفات وخليل الوزير وهايل عبد الحميد، بحرًا إلى طرابلس الشام (لبنان)، ونظموا مذبحتين لأعضاء كل من الجبهة الشعبية - القيادة العامة (28/9/1983) والحزب الشيوعي اللبناني (12/10/1983)؛ بهدف استدراج المنشقين عن فتح وحلفائهم من الفصائل الأخرى (1248) إلى اقتتال. وقد كان؛ وهذا ما أضعف موقف المنشقين عن فتح وحلفائهم، فبدلًا من أن يتوجهوا بأسلحتهم إلى الجنوب اللبناني، حيث المحتلون الإسرائيليون؛ عندها يُدان عرفات ومن معه على ما اقترفوه.

استعان عرفات بالرئيس المصري حسني مبارك عبر لطفي الخولي، الصحافي المصري المعروف، وأسامة الباز مدير مكتب مبارك (1249)، كي

يضمن الرئيس المصري عدم اعتراض القوات الإسرائيلية لسفينة عرفات بعد مغادرتها ميناء طرابلس اللبناني. وفاجأ عرفات الجميع بنزوله في ميناء بورسعيد المصري (24/12/1983)، حيث صرح بأن هواه مصري.

على أنَّ صراعًا غير مُبرر بين قادة الانشقاق سُرعان ما خرج إلى العلن. وبسبب مواقف استقلالية لنمر صالح (أبو صالح)، رأس الانشقاق، طلب عبد الحليم خدَّام، نائب رئيس الجمهورية السورية، الموكل إليه الملف الفلسطيني، إلى صالح البقاء في منزله وبشَّره بأنَّه سيبقى وحده ويموت وحده، كأبي ذر الغفاري (29/7/1984). وإن كانت إزاحة صالح لم توقف الصراع المستهجن داخل المنشقين؛ إذ سُرعان ما انقضّ العسكر على قدري وأقصوه تعسُّفًا عن موقعه، كأمين سر لحركة «فتح الانتفاضة»، ليحتله العقيد أبو موسى، وإن بقي أبو خالد العملة الرجل القوي فيها.

في ما بين ذكرى صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242، وذكرى صدور قرار تقسيم فلسطين عن الجمعية العامة للأمم المُتحدة (22 - 29/11/1984)، عقدت في عمَّان الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، وإن بافتقارها إلى النِصابيْن السياسي والقانوني، حيث قاطعتها غالبية الفصائل الفلسطينية، سواء المنشقين عن «فتح» وحلفائهم أم فصائل «التحالف الديمقراطي» الأربعة (1250)؛ ما فاقم أزمة العمل الوطني الفلسطيني. وتفاجأ الجميع باغتيال فهد القواسمي أمام منزله في العاصمة الأردنية عمان، في 29/12/ (1251)1984. وجاء «اتفاق عمَّان» (11/2/1985) ليزيد هذه الأزمة استفحالًا؛ إذ أُعلن عن توصُّل الملك حسين وعرفات إلى صيغة اتفاق للتحرُّك المُشترك، على أساس: الأرض في مُقابل السلام وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في إطار دولة فلسطينية ضمن اتحاد كونفدرالي أردني - فلسطيني وحل مُشكلة اللاجئين الفلسطينيين بحسب قرارات الأمم المتحدة؛ مع حل القضية الفلسطينية من جوانبها كلها؛ ومفاوضات سلام في مؤتمر دولي، تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن (1252).

ندَّدت كل من الشعبية والديمقراطية والشعبية - القيادة العامة و«فتح الانتفاضة والنضال الشعبي والصاعقة وفاروق القدّومي رئيس الدائرة السياسية في مُنظمة التحرير بهذا الاتفاق (1253). فتشتت التحالف الديمقراطي، واقتربت كل من الشعبية والتحرير الفلسطينية - جناح طلعت يعقوب من التحالف الوطني، وجمع هذه الفصائل تحالف جديد، حمل اسم جبهة الإنقاذ الوطني (24/5/1985) (1254). بعد أن كان 1155 أسيرًا فلسطينيًا قد تم تحريرهم من السجون الإسرائيلية، بفضل الشعبية - القيادة العامة (20/5/1985)، وحملت هذه العملية اسم عملية الجليل. ثمَّ كان انسحاب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان. ولم يُفسد هذه الأحداث الثلاثة سوى تلك

الحرب التي شنّتها حركة أمل ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان على مدى نحو ثلاث سنوات مُتصلة.

أولًا: الحرب ضد المخيمات

لم تكن الحرب ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان على مدى ثلاث سنوات متصلة (1985 - 1988) زلّة سلاح، بل هي ذات أغراض تقاطع فيها طرف محلي مع طرفين خارجيين؛ الأمر الذي أكدته تصريحات مسؤولين كبار، هنا وهناك، وكُتّاب سياسيين وعسكريين، فضــلًا عن أداء بعض الأنظمة العربية إزاء تلك الحرب. وقد كان يمكن الرد بأن علينا ألّا نقع في فخ كلام الأعداء، لولا تصريحات قادة من أمل، والأهم من تلك التصريحات ما اقترفته قوات أمل ضد الشعب الفلسطيني في لبنان على مدى سنيّ تلك الحرب.

1 - الانسحاب إشارة البدء

بدأ تمهيد إسرائيل لسحب قواتها من الجنوب اللبناني بنشر إسرائيل قوائم خسائرها البشرية هناك بسبب هجمات المقاومة الفلسطينية واللبنانية على حد سواء.

اعترف المتحدث العسكري الإسرائيلي بوقوع أكثر من ألف هجوم وعمل فدائي، قامت بها قوات المقاومة الفلسطينية واللبنانية ضد القوات الإسرائيلية في لبنان، فيما بين تشرين الأول/أكتوبر 1982 وتشرين الثاني/ نوفمبر 1984. وذكر المتحدث أن عدد القتلى من العسكريين الإسرائيليين في لبنان بلغ 602 (1255). بينما صرح رئيس شعبة القوى البشرية في إسرائيل، اللواء عاموس أيارون، بأن 14 جنديًا إسرائيليًا قد فُقدوا في السنوات الخمس الأخيرة، بينهم ثلاثة قُتلوا على أيدي الفدائيين (1256). وزاد عدد الجرحى على 3500 إسرائيلي (1257). بينما بلغ عدد القتلى من المشتبه في تعاونهم مع المحتل الإسرائيلي في جنوب لبنان في الشهور الأخيرة 13 قتيــلًا (1258).

هذا كله جعل الحكومة الإسرائيلية تصادق على توصية جهاز الأمن الإسرائيلي القاضية بسحب الجيش الإسرائيلي من لبنان خلال خمسة أسابيع إلى الحدود الدولية على مراحل (1259). وقال دافيد ليفي، نائب رئيس الحكومة وزير الإسكان الإسرائيلي، إن إسرائيل ستحتفظ بعد انسحابها بحزام أمني أوسع من الحزام الذي كان في عهد الرائد (اللبناني) سعد حداد.

سرعان ما شرعت القوات الإسرائيلية بتنفيذ المرحلة الأولى من الانسحاب من جنوب لبنان، منتقلة إلى خط انتشار جديد، يقع على بعد ثلاثين كلم من خط انتشارها الذي كانت فيه. وستشمل هذه المرحلة الأولى من الانسحاب

200 كلم2 فقط، من حوالى 120 كلم2، كانت القوات الإسرائيلية لا تزال تحتلها (1260).

بينما استؤنفت مفاوضات رأس الناقورة بين الوفديْن اللبناني والإسرائيلي، من دون إحراز تقدم يُذكر. وقال الناطق باسم الوفد اللبناني إن ما تفعله إسرائيل في الجنوب ليس انسحابًا، بل إعادة انتشار، من قبيل ذر الرماد في العيون (1261). وبناء عليه، رفضت الحكومة اللبنانية الجدول الزمني الذي تقدمت به إسرائيل في مفاوضات الناقورة؛ واتَّهم رئيس الحكومة اللبنانية آنذاك رشيد كرامي، إسرائيل بأنها تسعى إلى إشعال نار الحرب الطائفية في المناطق التي تعتزم الانسحاب منها (1262).

من ناحية أخرى، أرسل رئيس الجمهورية اللبنانية أمين الجميِّل رسالة إلى رئيس حكومة إسرائيل، شيمون بيريز، عبر الرئيس المصري، حسني مبارك، طلب فيها بعدم إسراع إسرائيل في سحب قواتها من لبنان! وقال بيريز في رسالة جوابية إلى الجميِّل، إن إسرائيل تصرُّ على إنهاء مرحلة الانسحاب الأول في 18/2/1985 (1263).

تسلّم الجيش اللبناني المواقع التي أخلتها القوات الإسرائيلية وقوات جيش لبنان الجنوبي عند مداخل مدينة صيدا (1264). بينما صرح وزير الدفاع الإسرائيلي إسحق رابين بأن: «ليس ثمة ما يؤكد عدم قيام الإرهاب الشيعي والفلسطيني بمطاردة الجيش الإسرائيلي أيضًا بعد مرابطته عند الحدود الدولية» (1265). في الوقت الذي رفض بيريز الاقتراح الذي تقدم به الوزير يغئيل هوروفيتش، الداعي إلى الإسراع في عملية الانسحاب من لبنان والعودة إلى الحدود الدولية فورًا (1266). وفي محاولة لترميم معنويات الجنود الإسرائيليين، عاد رابين وصرَّح بأن الجيش الإسرائيلي سيعود إلى لبنان، بعد انسحابه منه، لبضعة أيام، إذا اقتضى الأمر؛ وأردف «إن صواريخ لا بد من أن تسقط، هنا وهناك في الجليل؛ وأن الإرهاب في لبنان سيبقى، وعلينا أن نتنافس معه» (1267).

يبدو أن إسرائيل لم تكن تحس بالخطر من القوات السورية المرابطة في البقاع اللبناني؛ حتى إن وزير الصحة الإسرائيلي مردخاي غور، ذكر «إن على إسرائيل ألَّا تخشى من تقدم قوات سورية باتجاه جنوب لبنان»، وعلل ذلك بأن «السوريين لو تقدموا، فسيوقفون نشاط الفدائيين في المنطقة». وتنبأ غور بأن النشاط الفلسطيني سيصبح أكثر ضعفًا بعد انسحاب إسرائيل، حتى الحدود الدولية مع لبنان (1268). وبعد نحو سنة وعشرة شهور، قال رئيس الأركان الإسرائيلي، موشيه ليفي، خلال زيارته الحزام الأمني: «إن وجود السوريين في مواقعهم الحالية في البقاع، لا يشكّل خطرًا على الحزام الأمني» (1269). وجاء هذا التصريح بعد أن كانت القوات الإسرائيلية قد بدأت

بتنفيذ المرحلة الثانية من الانسحاب من جنوب لبنان، ووصف بيريز قرار الانسحاب بأنه قرار نهائي. مردفًا أن اعتبارات غير موضوعية هي التي تؤجِّل عملية الانسحاب (1270).

هنا كان عدد قتلى الجيش الإسرائيلي على مدى ثلاثة وثلاثين شهرًا من الاجتياح والاحتلال الإسرائيلي للبنان 636 عسكريًا، وعدد المصابين 3471، إضافة إلى أربعة مفقودين، وثلاثة أسرى (1271).

أكد رابين أن الجيش الإسرائيلي سينفِّذ المرحلة الثالثة من الانسحاب على وجه السرعة، وأضاف أن الشيعة رفضوا بشكل تام «كل محاولاتنا للتفاهم معهم» (1272). بينما صرح بيريز أن إسرائيل تنوي الاحتفاظ بشريط أمني بالقرب من الحدود الشمالية، وأن هذا الشريط سيعود بالفائدة على سكان كل من إسرائيل ولبنان (1273). بينما ذكر وزير الصناعة والتجارة الإسرائيلي، أريئيل شارون، أن الخطأ الوحيد الذي ارتكبته إسرائيل في حرب لبنان هو إبقاء ياسر عرفات على قيد الحياة (1274).

جاءت الرغبة الإسرائيلية في الانسحاب في الوقت الذي استخدمت الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) ضد مشروع قرار مجلس الأمن الدولي الذي يدعو إسرائيل إلى سحب قواتها من لبنان من دون شروط (1275).

ما إن صادقت الحكومة الإسرائيلية على اقتراح وزير الدفاع إسحق رابين، بسحب القوات الإسرائيلية من لبنان، على ثلاث نبضات، حتى توالت «السيناريوات» السوُد على أعمدة الصحف العربية. وسارع عرفات إلى الاستعانة بالأمين العام للأمم المتحدة، خافيير بيريز دي كوييار، لحماية المخيمات الفلسطينية في لبنان (1276).

مبكرًا، توقَّع محلل سياسي لبناني مرموق أن يحاول الحكم السوري السيطرة على المخيمات الفلسطينية في لبنان، عبر بدائل أربعة: إما بالاتكال على الحلفاء اللبنانيين (أمل والتقدمي الاشتراكي)؛ وإما باستخدام الجيش اللبناني، وخصوصًا اللواء السادس واحتياطيه اللواء الخامس؛ وإما بتحريك المنشقين عن فتح، وإلّا فبالجيش السوري مباشرة (1277).

على أن السيناريو بدأ، حتى قبل بدء القوات الإسرائيلية انسحابها ببضعة أيام؛ حين قصفت ميليشيات القوات اللبنانية وجيش لبنان الجنوبي بكثافة، مخيميْ عين الحلوة والمِية ومِية (بالقرب من مدينة صيدا)، وحاولت هذه الميليشيات، عبثًا، اقتحام المخيمين (1278).

طمأن قائد المنطقة الشمالية في الجيش الإسرائيلي، الجنرال أُوري أُور، الإسرائيليين، حين أكد أن عناصر أمل سيسيطرون على منطقتَي النبطية

وصيدا حتى لا يمكَنوا «المخربين» من العمل ضد إسرائيل (1279).

2 - بدء الحرب

أخيرًا، اندلعت الحرب ضد مخيمات بيروت (صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة) عند منتصف ليل الأحد - الإثنين (19 - 20/5/1985)؛ بعد طول حديث عن ضرورة التخلّص من الوجود الفلسطيني في لبنان. وعشية اندلاع الحرب بأربعة أيام، أصدرت القيادة المركزية لحزب حراس الأرز بيانًا، أكد أن «الخطر الداهم على لبنان هو الخطر الفلسطيني ... المسلّح وغير المسلح» (1280)!

بحسب مصادر فلسطينية، تذرَّعت أمل بمشادة بين فلسطيني وأحد عناصرها، فاحتجزت «أمل» أحد وجهاء مخيم صبرا. أما المكتب العسكري لحركة أمل، فادَّعى بأن سيارة تموين عسكرية تابعة لأمل، تعرضت لإطلاق نار من مخيم صبرا في مساء الأحد (19/5) (1281). وقال إبراهيم، أحد قادة المجموعات العسكرية في أمل إن المشكل بدأ «لأن الفلسطينيين يريدون أن يصبحوا أقوياء ويستعيدوا حرية العمل التي كانت لهم قبل الاجتياح الإسرائيلي» (1282)!

في 15/5، توقَّع مصدر لبناني مسؤول «اضطرابات أمنية» داخل المخيمات الفلسطينية في حال تم الاتفاق على تشكيل وفد أردني - فلسطيني مشترك للمفاوضات (1283).

في اليوم التالي، أكَّدت الصحيفة الناطقة بلسان حزب الكتائب، أن لبنان «لن يقوم من دون مساعدة سوريا له» (1284).

أخذت ميليشيات أمل على عاتقها خوض الحرب ضد المخيمات، يساندها اللواء السادس في الجيش اللبناني. وتواصَل القتال، صعودًا وهبوطًا في كر وفر وهجمات وهجمات معاكسة. وفيها انتهكت ميليشيات أمل القوانين والأعراف كلها في قتل من تحتجزهم من الفلسطينيين ونسف ما تحتله من الأبنية، فضــلًا عن استمرائها خرق اتفاقات وقف إطلاق النار المتعددة. «لقد فعلوا ما لم تفعله إسرائيل؛ أطلقوا الرصاص على الجثث في براد المستشفى»، بحسب مقاتل فلسطيني في مؤتمر صحافي عُقد في مبنى المجلس السياسي للحركة الوطنية اللبنانية (1285)، بعد أسبوع واحد من اندلاع الحرب، أخذت إسرائيل على أمل تراخيها في سد الطرق في منطقتَي النبطية وصور في وجه الفدائيين، بعد أن توجه عناصرها إلى بيروت (1286). كأن إسرائيل تحرِّض أمل على رفع منسوب وحشيتها ضد أبناء الشعب الفلسطيني.

بحسب معلومات المستشفيات زاد عدد الضحايا في اليوم الأول، على 79 قتيــلًا و478 جريحًا (1287).

لذا، لم يكن غريبًا أن تعتقل عناصر من أمل فدائيًا من «حزب الله»، كان يحاول إطلاق صاروخ كاتيوشا باتجاه منطقة الشريط الحدودي في جنوب لبنان (1288).

مع مرور الوقت، قال رابين: «إن السوريين والشيعة [يقصد أمل] يحاربون منظمة التحرير الفلسطينية، بأفضل مما حاربها الجيش الإسرائيلي في لبنان؛ إذ إن الحرب التي استمرت ثلاث سنوات لم تحقق أهدافها ولم تقضِ على العمل المسلح، لكنها تسبَّبت في نقل قيادات الفدائيين إلى الأردن، وهي بانتقالها إلى الأردن، أخطر بعشرة أضعاف من وجودها في لبنان» (1289). في الوقت الذي أكدت جهات أمنية إسرائيلية أن الأردن ضالع في تزايد نشاط الفدائيين داخل إسرائيل. أضافت تلك الجهات: «ربما كان لهذا النشاط الذي تقوم به فتح داخل الأراضي المحتلة، علاقة بالمسار السياسي» (1290).

في تحرُّك لتعزيز نشاط أمل ضد الفدائيين، أجرى الجيش الإسرائيلي عمليات تمشيط في ثلاث من قرى لبنان ضد حزب الله، المسؤول عن إطلاق صواريخ كاتيوشا باتجاه إسرائيل. وهدفت هذه العمليات إلى إعطاء حركة أمل إشارة مفادها أن عدم قدرتها على فرض النظام، أي منع العمليات ضد إسرائيل، في جنوب لبنان، سيجعل إسرائيل ملزمة بالقيام بعمليات أخرى كهذه (1291).

بينما أكد متحدث باسم الصليب الأحمر الدولي أن أمل اعتقلت أربعة فلسطينيين من بين من أُطلق سراحهم من سجن عتليت الإسرائيلي وذلك لدى وصولهم إلى صوُر (1292).

توافر المزيد من البيِّنات على مشاركة الجيش الإسرائيلي قوات أمل هجمتها على الفلسطينيين، حيث هاجمت طائرات سلاح الجو الإسرائيلي مقر قيادة تابعًا للمنظمات الفدائية الفلسطينية التي تنتمي إلى جبهة الإنقاذ، على بعد نحو عشرين كلم، شمال شرق مدينة طرابلس اللبنانية، وفي عمق منطقة النفوذ السوري؛ فأصيب سبعة فدائيين ومدنيَّيْن بجراح متفاوتة (1293).

لذا، صرح عرفات بأن ثمة دوافع مشبوهة تكمن وراء محاصرة مخيمات الرشيدية والبصّ والبرج الشمالي والقاسمية في منطقة صور (جنوب لبنان). وهناك ارتباط بين العدوان على المخيمات والمخطط الصهيوني لتصفية القضية الفلسطينية، وانتهى الرئيس الفلسطيني إلى مطالبة العرب بالخروج عن صمتهم إزاء ما يجري (1294).

في السياق نفسه، وجَّهت شخصيات وطنية، فلسطينية وأردنية، في الأردن، نداءً عاجــلًا إلى ملوك ورؤساء الدول العربية والإسلامية ورؤساء المنظمات الدولية، طالبة إليهم التدخل الفوري من أجل وقف مخططات تصفية المخيمات الفلسطينية في جنوب لبنان. وربط النداء بين اعتداءات أمل ضد المخيمات، والاعتداءات الإسرائيلية (1295).

وصل الأمر بقوات أمل إلى حد إشعال النار في مبنييْن يقطنهما فلسطينيون في الضاحية الجنوبية لبيروت في مخيم برج البراجنة الذي تحاصره منذ أيام (1296).

حين وضعت الحرب ضد المخيمات أوزارها لاحقًا، واندلعت بين أمل وحزب الله، صرَّح رئيس الأركان الإسرائيلية دان شومرون، لإذاعة صوت الجنوب، في لبنان، بأن إسرائيل لا تتدخل في الحروب الداخلية في لبنان، إلَّا في حال شكلت خطرًا على أمن إسرائيل، وأضاف: «لم نُقرِّر التدخل في هذه المرحلة، لكن احتمال ذلك يبقى قائمًا إذا ما تأكدنا من أن ثمة خطرًا على أمننا» (1297)!

لذا، وحَّدت أمل الأطراف الفلسطينية كلها، وتشكلت القيادة المشتركة للقوات الفلسطينية في 22/5، ووجهت نداءً إلى الرئيس السوري حافظ الأسد، طالبه بالتدخل لمنع أمل من اجتياح المخيمات الفلسطينية، واتّهم النداء أمل بتنظيم مذابح ومنع دخول سيارات الإسعاف إلى المخيمات لإنقاذ الجرحى (1298).

حصدت معارك اليوم الثاني نحو 26 قتيــلًا و281 جريحًا (1299). بينما قدَّر مصدر عسكري لبناني مجموع القتلى بـ88، والجرحى بـ400، من دون إحصاء القتلى والجرحى الفلسطينيين داخل المخيمات، وقدَّرهم مصدر فلسطيني بـ38 قتيــلًا و105 جرحى (1300).

قصفت ميليشيات أمل (21/5) مخيم عين الحلوة بقذائف الآر بي جي ورشقات الرشاشات، فاتخذ الفلسطينيون هناك حذرهم (1301).

في هذا الوقت اجتمع ممثلون عن أمل والإنقاذ، تحت رعاية العلامة سماحة السيد محمد حسين فضل الله، لكن من دون جدوى؛ حيث خرقت قوات أمل وقف إطلاق النار، فتدخلت مرابض المدفعية الفلسطينية في الجبل لتُعزز موقف المدافعين عن المخيمات؛ ما عُدَّ تطورًا مهمًا في القتال. وهي المرابض التابعة لفتح الانتفاضة التي صرح قائدها العقيد سعيد موسى (أبو موسى) بضرورة تحرك قواته للدفاع «عن شعبنا ضد أطراف مشبوهين داخل حركة أمل» (1302).

بلغ مُجمل الضحايا منذ بدء القتال وحتى نهاية يوم 22/5 نحو 100 قتيل وأكثر من 500 جريح داخل المخيمات (1303). وكشفت اللجنة الشعبية لمخيمي صبرا وشاتيلا عن أن نحو 100 جريح يصارعون الموت من دون أي رعاية طبية في مسجد المخيم، واستمر نزوح الأهالي من المخيمين المذكورين (1304).

3 - الشركاء

اتضحت الرؤية، في اليوم الثالث للقتال (1305):

أولًا: الشراكة الكاملة بين أمل والجيش اللبناني؛

ثانيًا: اختلال ميزان القوى في العدد والعتاد لمصلحة المهاجمين (نحو 700 مقاتل فلسطيني، في مقابل نحو 2000 من أمل، يعزِّزهم اللواء السادس في الجيش اللبناني)؛

ثالثًا: امتناع حلفاء أمل عن مشاركتها في عدوانها على المخيمات؛

رابعًا: سقوط رهان الحكم السوري على الفصائل الفلسطينية المعارِضة للقيادة الفلسطينية المتنفذة؛

خامسًا: طاولت الهجمة الفصائل الفلسطينية كلها، منذ انسحاب القوات الإسرائيلية من منطقة صور في 24/4/1985، حيث فرضت قوات أمل مراقبة صارمة على المخيمات الفلسطينية هناك (الرشيدية والبص والبرج الشمالي). ووجَّه مسؤول أمل في الجنوب، داود داود، إنذارًا مبكِّرًا إلى الفلسطينيين، «إذا عادوا إلى هذه المنطقة، فإنه سيكون هنا لمعاقبتهم ومحاكمتهم» (1306)!

اتهمت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين سلاح الطيران اللبناني بالمشاركة في الاشتباكات (1307)، بينما اتهم بيان أصدرته أمل جبهة الإنقاذ بأنها «سقطت في الفخ الذي نصبه عرفات». وتأسّى البيان للقصف المدفعي الفلسطيني في اتجاه بيروت الغربية. وسرعان ما تقدم رئيس حركة أمل نبيه بري بمشروع لوقف إطلاق النار رفضه الناطق بلسان الإنقاذ خالد عبد المجيد (1308).

امتنَّ ناطق باسم الإنقاذ في بيروت للحزب التقدمي الاشتراكي بسبب تأمينه المأوى والطعام والدواء للفلسطينيين. وناشدت الأحزاب الشيوعية والعمالية في المشرق العربي جميع الأطراف الالتزام بوقف إطلاق النار ورفع الحصار عن المخيمات، ورفض الحزب الشيوعي اللبناني توقيع البيان، مشترطًا عدم إدانة أمل، مع إدانة عرفات (1309)!

ما إن انتهى اليوم الثامن للقتال، حتى كان منسوب الضحايا قد ارتفع إلى 368 قتيـلًا وأكثر من 1693 جريحًا، بينهم 135 قتيـلًا من أمل، وأكثر من 250 جريحًا (1310).

أضاف بري إلى مشروعه، إشراف ضباط سوريين، بصفة مراقبين، على سحب أسلحة الفلسطينيين وتجميعها؛ وزعم مصدر من أمل بأن وجهة النظر السورية ترى أن المخيمات الفلسطينية في لبنان «يجب أن تكون مثل أي مخيمات في أي عاصمة عربية، من حيث التجانس أمنيًا، مع محيطها. أما مسألة تحرير فلسطين، فإنها مسألة قومية، لا تتوقف على أمن المخيم» (1311)!

4 - التمايز اللبناني

من ناحيته، أكد سماحة السيد محمد حسين فضل الله «أن إسرائيل وعملاءها هم المستفيدون من حرب المخيمات». وتحدث سماحته عن «أولئك الذين يستبيحون أي شيء ضد الفلسطينيين... على أساس أنهم هم السبب في المشكلة اللبنانية...» (1312).

في اليوم التاسع للحرب، هاجم مقاومون فلسطينيون مستشفى دار العجزة الإسلامية، حيث تحصَّنت أمل واللواء السادس. وفي إثر الهزيمة هذه، صرَّح رئيس المكتب السياسي لأمل، عاكف حيدر بأن الفلسطينيين خدَّروا المقاتلين ثم ذبحوهم كالخراف؛ لكن تقارير الصحف المحلية ناقضت ادِّعاءات حيدر هذه (1313). وأكد مسؤول فلسطيني كذب حيدر، حيث قال: «لماذا نقتلهم؟ كنا أخذناهم أسرى، وبادلناهم بألوف الفلسطينيين المحتجزين لدى أمل» (1314).

تقدمت الجبهة الوطنية الديمقراطية اللبنانية بمشروع لوقف النار وضمان أمن المخيمات، بالتعاون بين الجبهة والإنقاذ، وتجميع سلاح المخيمات بمعرفة الأولى (أمل). وصرح مصدر مسؤول في التقدمي الاشتراكي أنه «لا يمكن فصل القضية اللبنانية عن القضية الفلسطينية». وفي الوقت الذي نفَّذ تجمُّع العلماء المسلمين اعتصامًا في مسجد المصيطبة، احتجاجًا على الحرب ضد المخيمات؛ وحذَّر فضل الله من الوقوع في «خدعة شعارات الحرب التى لا يشجعها الإسلام»، أصدرت قيادة حزب حراس الأرز في الجنوب بيانًا، أيّدت فيه حصار المخيمات (1315)!

كُشف النقاب عن مجزرة نظّمتها أمل (22/5) بعد استيلائها على مستشفى غزة، حيث اقتادت نحو 55 فلسطينيًا أعزلَ وأعدمتهم بلا محاكمة رميًا بالرصاص. وفي سياق تبرير جرائم قوات أمل، صرح عاكف حيدر «إن أعضاء ميليشياتنا ليسوا قديسين» (1316)! وسُجل لقوات التقدمي الاشتراكي أنها

حالت دون وصول مقاتلي أمل من الجنوب لتعزيز وجودها في بيروت، عبر الساحل (1317).

في اليوم العاشر للقتال، بدا مخيما صبرا وشاتيلا «كومة من الركام والأنقاض، واستخدمت «أمل» برج المُرّ [يقع في وسط بيروت ويتألف من أكثر من عشرين طبقة] سجنًا موقتًا لبعض المئات من الفلسطينيين (650) أسيرًا من نحو ألفي أسير، النسبة الأكبر منهم مدنيين عُزَّل» (1318).

5 - مسلسل مشاريع الحل

في اليوم التالي، رفض بري مشروع حل، من دمشق، قضى بجمع سلاح المخيمات، بإشراف لجنة مراقبين من التقدمي الاشتراكي والحزب السوري القومي الاجتماعي وقوى الأمن الداخلي (1319).

أخلى المقاتلون الفلسطينيون بعد 12 يومًا من القتال المتواصل تجمُّع الداعوق القريب من صبرا وشاتيلا وكسروا الطوق المضروب عليه وغادروا. وفي اليوم نفسه، أكد المكتب السياسي لأمل تثبيت وقف إطلاق النار، «بناءً على رغبة الرئيس حافظ الأسد وسوريا الشقيقة» (1320)!

أعلن ناطق باسم الإنقاذ التزام المقاتلين الفلسطينيين بذاك الوقف. ورحّب الرئيس سليم الحص بالقرار واشترط إلحاقه «بقوة فصل بين المتقاتلين». وزار داود داود مخيم الرشيدية، وقال: «من يريد إرجاع الحالة إلى ما كانت عليه، فسنمنعه، ونحن أقوياء جدًا ... ومن لا يقبل، فبيننا وبينه الحرب» (1321).

توالت تصريحات رموز وطنية لبنانية، راوحت ما بين متحفِّظ ومعترض، على ما تقترفه أمل. فقد صرح الرئيس الأسبق للحكومة اللبنانية تقي الدين الصلح بأن للسلاح الفلسطيني في لبنان «قضية مختلفة، هي تحرير أرض فلسطين المحتلة، وهو يستند إلى شرعية معينة»، وأردف مطالبًا بحصر «السلاح في يد الشرعية اللبنانية، وحق الفلسطينيين في متابعة نضالهم، في صيغة عربية شاملة، يشترك فيها لبنان وسورية وبقية العرب، ومعهم منظمة التحرير» (1322). ودان مفتي جبل لبنان، الشيخ محمد علي الجوزو، جرف بيوت صبرا وشاتيلا والداعوق وهدمها نهائيًا؛ ودعا قادة أمل إلى إنقاذ تاريخها قبل أن يسقط نهائيًا (1323).

في الوقت الذي أعاد المبعوث الإيراني آية الله كروبي الحرب على المخيمات إلى «مؤامرة أجنبية، أدخلوا فيها بعض الأطراف اللبنانية» (1324).

ربطت صحيفة لبنانية ليبرالية عودة القوات السورية إلى لبنان باحتواء الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان؛ والتيارات الدينية المتطرفة (1325).

فى محاولة بائسة لتبرير وحشية عناصر ميليشيات أمل، أعادها أحد مستشاري بري إلى عنف المعارك وضخامة خسائرها، «بالدرجة التي جعلت قيادة أمل تجد صعوبة في السيطرة على رجالها، في أرض المعركة، في بعض الأحيان» (1326).

بينما كلَّف مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد مدير عام شؤون الإفتاء، حسين القوتلي، بزيارة مخيمَي صبرا وشاتيلا ومنطقة الداعوق، حيث صرح القوتلي: «هالني ما شهدته من دمار وخراب للبيوت ... وما زالت بعض الجثث مرمية، هنا وهناك» (1327).

أعلنت مصادر وكالة هيئة الأمم لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) عن أن 15000 فلسطيني غادروا صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة، لجأ منهم، 8278 شخصًا، إلى 35 مركزًا تابعًا للتقدمي الاشتراكي، بينما لجأت 747 عائلة إلى صيدا، و243 عائلة إلى مخيمات صوُر، فضــلًا عن 146 عائلة عادت إلى صور، ولجأت 184 عائلة إلى مخيمات الشمال؛ بينما بلغت نسبة من غادروا مخيماتهم 40 في المئة (1328). وبحسب الأونروا أيضًا، فإن أكثر المنازل ما عاد صالحًا للسكن (1329).

بينما صرح وزير الدفاع اللبناني عادل عسيران، بأن «مراجع مسؤولة» أبلغته أن «اللواء السادس نفَّذ كل عملياته العسكرية من دون أن تكون لديه أي أوامر» (1330).

ثمة مؤشِّر على تراجع أمل، تجلّى في تصريح مكتب العلاقات الخارجية فيها، بأن الحركة «لا تريد نزع سلاح الفلسطينيين، غير أنها تريد أن يكون السلاح لقتال إسرائيل»؛ وإن صرح رئيس الهيئة التنفيذية فيها، حسن هاشم، في اليوم نفسه، مؤكدًا رغبتها في سحب سلاح المخيمات، على أن تهتم «الإنقاذ» بالنواحي الحياتية لسكان المخيمات (1331)! ومن الجدير بالذكر أن قيادة أمل اعتقلت هاشم، لاحقًا، بتهمة التجسس لحساب إسرائيل! وبعد نحو عشرين يومًا من بدء القتال، طرأ تطوُّر جديد؛ إذ أُطلقت خمس قذائف ب 7 على مبنى القناة السابعة في تلفزيون لبنان، في حي تلة الخياط (في بيروت)، وتبنت العملية «قوات بيروت الوطنية» (1332)؛ ورُجِّح أن تعود لقوات حركة المرابطون التي كانت ميليشيا أمل قد افتعلت معها قتالًا من منطلق مذهبي - سياسي، وحين دارت الأمور لغير مصلحة أمل، طلب الحكم السوري من وليد جنبلاط نجدة أمل ففعل، ما وجَّه ضربة شبه قاضية إلى المرابطون بقيادة إبراهيم قليلات.

ارتفع منسوب تعرُّض أمل واللواء السادس للكمائن والهجمات في أحياء بيروت الغربية. فاندفعت عناصر منها ومن اللواء السادس، في حملات دهم

واعتقالات واسعة في سياق تشديدهما التدابير الأمنية.

وجَّه أطفال وشيوخ ونساء المخيمات رسالة بالدم إلى الرئيس الأسد، لفتوه فيها إلى الذبح والتدمير والتهجير والحصار والاعتقال، ودعته الرسالة إلى التحرك «قبل أن يصلكم سيل دمائنا» (1333).

بدأت تظهر في الأُفق مؤشرات على قرب وقف النار؛ إذ أخيرًا نطق أمين سر حزب البعث في لبنان، عاصم قانصوُ الذي حذَّر من «أيام سود»، بينما صرح قليلات إن «حرب المخيمات تستهدف القضية الفلسطينية وتشتيت الشعب الفلسطيني وتهجيره» (1334).

على الرغم من نداء الجامعة العربية لوقف القتال، فإن الاشتباكات تواصلت (1335).

دخل تطور جديد على المشهد، حين شنَّت أمل هجمات على مراكز التقدمي الاشتراكي في منطقة وطَى المصيطبة، حيث آلاف المُهجَّرين الفلسطينيين، فاندلعت الاشتباكات بينهما في عدة أحياء من بيروت (1336).

قبل ظهر يوم 11/6 خطف مسلحون طائرة أردنية مدنية في مطار بيروت، احتجاجًا على موقف جامعة الدول العربية. واعتبر ناطق باسم «قوات بيروت الوطنية» الخطف من تدبير بري نفسه.

بينما تناغم حزب الكتائب مع أمل في التأكيد أن القضية اللبنانية لن تُحلّ إلّا متى حُلَّت عقدة السلاح في المخيمات الفلسطينية؛ وانتظر الكتائب وتمنى نجاحًا لدمشق (1337)!

هنا، أعلن ناطق باسم «الإنقاذ» وقف اللقاءات والمفاوضات كلها مع أمل حتى يتم التزامها بوقف إطلاق النار والانسحاب من حول المخيمات ونقل الجرحى وإدخال الغذاء والماء والدواء إلى المخيمات (1338). وأعلنت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين عن تلقِّي أمل أسلحة وذخائر من بيروت الشرقية (حيث الانعزاليون)، فضــلًا عن تعزيز اللواء السادس بمئات المقاتلين من اللواء الثامن في الجيش اللبناني (1339)!

في ساعة متأخرة من ليل الاثنين - الثلاثاء (17 - 18/6/1985)، أُعلن في دمشق اتفاق بشأن المخيمات، وقّعته كل من أمل والإنقاذ والجبهة الوطنية الديمقراطية اللبنانية، لكن الاعتداءات تواصلت على المخيمات، بينما كشف بري أن الحرب ضد المخيمات بدأت في مستهل رمضان ووضعت أوزارها مع انتهائه (1340).

على أن أمل واللواء السادس لم يلتزما بالاتفاق، وواصلا أعمال القتل والاغتيال والاعتقال والحصار والتهجير القسري للفلسطينيين (1341).

لقد انطلقت قوات أمل في هجمة شرسة على المخيمات، وأسرَت من وقعت أيديها عليهم من الفلسطينيين وتعريضهم لصنوُف من العذاب، عدا من ألقتهم من فوق أسطح العمارات الشاهقة، خصوصًا «بُرج المر»؛ ناهيك بما نسفته من منازل للفلسطينيين. وأعلن مجلس بلدية بيروت عن أنه لم يُتخذ بعد قرار سياسي بشأن إعادة بناء المخيمات الفلسطينية في العاصمة اللبنانية، وأن البلدوزرات (الجرافات) السورية لا تقوم بأكثر من إزالة الأنقاض (1342)، في الوقت الذي صرح وزير الدفاع الإسرائيلي إسحق رابين عن أن 25 في المئة من القوات السورية في لبنان قد انسحبت من البقاع، وأن أيًّا من الوحدات السورية لم يتحرك إلى الأمام، باتجاه إسرائيل، وأضاف إن حركة أمل أعلنت عن أنها ستكافح للحيلولة دون ضرب الأهداف الإسرائيلية (1343)!

في تونس أعلن بيان صادر عن منظمة التحرير الفلسطينية، عن أن عناصر من حركة أمل والجيش اللبناني، قامت بهجوم جديد على مخيم برج البراجنة في ضاحية بيروت الغربية (1344). وفي اليوم التالي، طوَّقت عناصر من أمل مخيمًا للاجئين الفلسطينيين في ضواحي صوُر في جنوب لبنان، بذريعة إطلاق نار على أحد حواجز الحركة. وقد رُفع الحصار عن المخيم في أثر تسلّم أمل ثلاثة أشخاص من المقيمين في المخيم (1345).

في دمشق، بدأت محادثات سورية - لبنانية - فلسطينية مشتركة، لبحث السُبُل الكفيلة باحتواء الموقف المتفجِّر على مشارف مدينة صيدا، الذي يُهدِّد باندلاع حرب جديدة ضد المخيمات الفلسطينية (1346). وبعد أربعة أيام، ندَّدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في بيان وُزِّع في بيروت بانتهاكات أمل والجيش اللبناني لاتفاق دمشق، بشأن إنهاء حصار المخيمات. وذكر البيان أن حصارًا جزئيًا لا يزال مفروضًا حول مخيمات شاتيلا وبرج البراجنة (1347). وفي اليوم نفسه، اتهم ياسر عرفات الحكم السوري بالمسؤولية عن الحرب ضد المخيمات (1348). وعبثًا، حاول بري تبرير الاستمرار في الحرب، بزعمه انسياق الفلسطينيين وراء «اتفاق عمان» (1349)!

ثانيًا: استمرار المقاومة ضد إسرائيل

بعد الانسحاب الإسرائيلي في أيار/مايو 1985، وعلى مدى ثلاثة أشهر متصلة، وقعت - بحسب بيريز - ثلاثون محاولة تسلُّل من خلايا فدائية، عبر البر والبحر، باتجاه الجليل، أحبطت كلها. وأضاف بيريز: «لا أُريد أن أذكِّركم بما كان عليه الوضع عندما كنا في لبنان، وما هو الثمن الذي اضطررنا إلى دفعه في حينه» (1350).

بيد أن مجموعة فدائية مشتركة من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والحزب السوري القومي الاجتماعي، نفَّذت عملية فدائية، استهدفت مستعمرة نهاريا، وانتهت باشتباك مع القوات الإسرائيلية في منطقة رأس الناقورة (1351)، قُتل فيها جنديان إسرائيليان وجُرح تسعة آخرون. وهذه هي المحاولة السابعة لتنفيذ عمليات من البحر منذ أن أخلى الجيش الإسرائيلي لبنان (1352). مع ذلك، رفض رابين توسيع الحزام الأمني، مؤكدًا أن «استراتيجية إسرائيل الأمنية أثبتت جدارتها، ولا ضرورة لتغييرها» (1353).

ازداد استخدام صواريخ الكاتيوشا بعيدة المدى (20 كلم) من الجنوب اللبناني؛ ووفق تقويم رئيس الأركان الإسرائيلي، موشي ليفي، فإن مشكلة الكاتيوشا التي تُطلَق ضد مستوطنات إسرائيل الشمالية هي أخطر مشكلة تواجه إسرائيل، فخلال أيلول/سبتمبر 1986، نُفِّذ 12 هجومًا على مواقع جيش لبنان الجنوبي الموالي لإسرائيل (1354).

مع توالي سقوط الكاتيوشا على شمال إسرائيل، طرحت الحكومة الإسرائيلية تعزيز وضع جيش لبنان الجنوبي بتعيين ضابط إسرائيلي لقيادته، على أن يصبح اللواء أنطوان لحد نائبًا له، وإجراء اتصالات مع أمل لإيكال مسألة أمن حدود إسرائيل الشمالية إليها. وبحسب رابين، ينسحب بمقتضاها الجيش الإسرائيلي من جنوب لبنان (1355).

ثالثًا: السوريون مراقبو هدنة

نعود إلى الحرب ضد المخيمات، حيث انتشر مراقبون سوريون في نقاط محدودة في محيط مخيم برج البراجنة الذي شهد اشتباكات مسلحة طوال الأسبوع الأول من أيلول/سبتمبر 1986، وعُقد اجتماع بين قيادة أمل ووفد من الإنقاذ بهدف ضبط الأوضاع في محيط المخيمات (1356). بينما انتشرت ميليشيات جيش التحرير الشعبي، المنظمة الناصرية الصيداوية، للفصل بين ميليشيات أمل والمقاتلين الفلسطينيين بعد الاشتباكات التي وقعت بين الجانبين في مساء 18/9/1986. وقد انتشرت هذه الميليشيات على مشارف مخيم عين الحلوة (1357).

فرضت ميليشيات أمل حصارًا على مخيم الرشيدية، جنوب مدينة صوُر، لليوم التالي على التوالي. بينما تعرَّض المخيم لعملية قصف من البحر، قامت به دوريات الزوارق الإسرائيلية (1358).

في تكرار ممل، أعلن في دمشق عن اتفاق لإيقاف إطلاق النار ورفع الحصار عن مخيم الرشيدية وتأليف لجنة تنسيق للإشراف على إيقاف إطلاق النار من ممثلي القوى الوطنية اللبنانية وأمل والإنقاذ، بمشاركة مراقبين سوريين (1359). بعد أن كانت الإنقاذ قد اتفقت وأمل على وقف إطلاق النار في مخيم

الرشيدية ومحيطه. وتوجَّه وفد من الإنقاذ إلى دمشق، للوقوف على رأي القيادة المركزية للإنقاذ من طلب أمل سحب الأسلحة من الرشيدية (1360).

وأمل تُصعِّد

سرعان ما وسَّعت أمل هجماتها المسلحة ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان، إلى بيروت، حيث أطلقت مجموعات منها النيران على مخيم برج البراجنة، في حين استمرت محاصرتها مخيم الرشيدية لليوم التاسع على التوالي (1361). فقد دخل وفد لجنة التنسيق المخيم، بعد الظهر، عقب تذليل العقبات التي عرقلت تنفيذ «اتفاق دمشق»، والتقت هناك بأعضاء اللجنة الشعبية وفعاليات المخيم (1362).

تجددت الاشتباكات المسلحة حول مخيم الرشيدية، بعد أن فشلت لجنة تنسيق أمن المخيمات في ترتيب التوصُّل إلى تثبيت وقف إطلاق النار. وكان إصرار أمل على تسليم الفلسطينيين سلاحهم السبب في تعطيل نشاط اللجنة (1363).

في 22/10/1986، عادت أمل إلى فرض الحصار على مخيم الرشيدية، كما تجددت الاشتباكات مع المقاتلين الفلسطينيين (1364). واتهم كلا الطرفين الآخر بخرق اتفاق وقف إطلاق النار. وحذَّر ممثل الإنقاذ في لجنة التنسيق الخاصة بأمن المخيمات، علي عزيز، من استمرار مشكلة المخيمات «التي لا تخدم إلَّا العدو الصهيوني» (1365). وفي اليوم التالي، صدرت بيانات منفصلة عن الديمقراطية والشعبية والإنقاذ، اتهمت كلها أمل بالإعداد لاقتحام مخيم الرشيدية. ودعت تلك الجبهات القوى الوطنية اللبنانية والسورية إلى التدخل لردعها عن نيّتها (1366). في اليوم نفسه، أصدر مكتب الأونروا في بيروت مذكرة، طالب فيها بفك الحصار عن مخيم الرشيدية، حيث تمنع أمل موظفي الأونروا من الوصول إلى المخيم وتوزيع الخدمات الإنسانية على سكانه (1367). في الوقت الذي تجددت محاولات أمل اقتحامه (1368).

في 27/10، حاولت ميليشيات أمل اقتحام مخيم الرشيدية، وقد اتسعت دائرة القتال إلى مخيمات بيروت وصيدا (1369). وبعد يومين، تبادلت قوات أمل والمقاتلون الفلسطينيون في برج البراجنة القصف، وتبادل الطرفان الاتهام ببدء القتال (1370)، وسرعان ما عاد الهدوء إليه، بعد انتكاسة أدت إلى تجدُّد الاشتباكات. وفي الرشيدية، استمر الهدوء، وقد ورد في تقرير لأمل، أن مجموع ضحايا الحرب ضد المخيمات بلغ، حتى آخر تشرين الأول/أكتوبر 1986، 850 قتيــلًا و2300 جريح (1371).

بعد أن خرج المقاتلون الفلسطينيون من مخيماتهم، وسيطروا على عدد من القرى اللبنانية المحيطة في صيدا، تم التوصل إلى اتفاق لإيقاف إطلاق النار،

على أن تنتشر قوات جيش التحرير الشعبي الناصري بين الطرفين. وقال مسؤول عسكري في «فتح» في صيدا إن القوات الفلسطينية ستعود إلى القرى التي انسحبت منها، إذا لم يُطبَّق «اتفاق دمشق» (1372).

في 30/9/1986، تعرَّض مخيم الرشيدية لرمايات مختلفة من قوات أمل، ترافقت مع قصف بحري وجوي من القوات الإسرائيلية؛ فتشكلت قوة مشتركة من الأحزاب الوطنية اللبنانية.

على الرغم من تشكيل اللجنة العربية، عن مجلس جامعة الدول العربية (كانون الأول/ديسمبر 1986)، لحل مشكلة المخيمات الفلسطينية في لبنان، فإن الاشتباكات تجددت في 2/2/1987، ما أحبط المبادرتيْن العربية والإيرانية، لوقف إطلاق النار؛ فشنَّت منظمة التحرير حملة إعلامية «ضد حملة التجويع»، بينما طالبت اللجنة الشعبية لمخيم برج البراجنة كبار علماء المسلمين بإصدار فتوى تبيح للمحاصَرين أكل لحوم البشر، بعد أن نَفَذت القطط والكلاب من المخيم (6/2/1987). وانبرى العلّامة سماحة السيد محمد حسين فضل الله، مطالبًا بالتحرُّك لإنقاذ سكان المخيمات، وتبعه شيخ الأزهر والحُكمان السعودي والليبي؛ ما أرغم أمل على السماح بإدخال مواد تموينية إلى المخيمات المحاصَرة (15/2)، وبعد أن كانت دمشق قد أعلنت مبادرة جديدة لوقف إطلاق النار وفك الحصار عن المخيمات، اندلع قتال بين أمل والحزب الشيوعي اللبناني والتقدمي الاشتراكي، ما عكس مدى عزلة أمل لبنانيًا وعربيًا وإسلاميًا. وبناءً على طلب الحكم اللبناني، أدخلت سورية قواتها إلى بيروت الغربية، فما يحصل «هو تهديد لسورية»، بحسب الرئيس الأسد (1373).

في أوج الحرب ضد المخيمات، أصدر رئيس الجمهورية اللبنانية، أمين الجميِّل، القانون رقم 25/87، في 15/6/1987 الذي قضى بإلغاء «اتفاق 17 أيار» مع إسرائيل. وفي سياقه، صادق الجميِّل على قرار مجلس النواب اللبناني في 21/5/1987 القاضي بإلغاء «اتفاق القاهرة» بين منظمة التحرير والدولة اللبنانية في عام 1969 (1374).

قطع سياق هذه الحرب اغتيال رشيد كرامي رئيس وزراء لبنان، بعد تفخيخ الطائرة العمودية التي يستقلها بين مدينتي بيروت وطرابلس (1/6/1987)، واتُهم سمير جعجع، قائد القوات اللبنانية بتدبير الحادث، وحكمت محكمة لبنانية بإعدامه، وإن خُفِّض الحكم إلى المؤبد، قبل أن يُخلى سبيله في عام 2005، غداة انسحاب القوات السورية من لبنان التي كانت دخلتها تحت لافتة «قوات الردع العربية» في عام 1976.

في لندن، اغتيل رسَّام الكاريكاتير الفلسطيني ناجي العلي بعد لوحة كاريكاتيرية نُشِرت له، اعتبرها مسؤول فتحاوي كبير ماسَّةً به. وقد دانت محكمة بريطانية إسماعيل حسن رضوان بإخفاء السلاح الذي استُخدِم في اغتيال العلي، واتضح أن رضوان الذي يعمل مع «قوات الـ17» - الحرس الخاص بعرفات - كان يعمل لحساب الموساد الذي طلب إلى رضوان معرفة اسم الشخص المستهدف بالاغتيال، وما أن علم «الموساد» بأن المستهدف هو ناجي العلي حتى بارك الموساد العملية!

معروف أن صلاح خلف (أبو إياد) نصح العلي بالسفر إلى الكويت أو إلى الريف البريطاني، لأن القرار قد اتُخِذ باغتياله.

ظل العلي نزيل المستشفى البريطاني، فاقد الوعي، حتى 29/8/1987، حيث فاضت روحه إلى خالقها. وأغلقت الحكومة البريطانية مكتب «الموساد» في لندن، كما رحَّلت موظفًا في مكتب منظمة التحرير في لندن، وآخر من السفارة الإسرائيلية هناك. لاحقًا نشرت يومية يديعوت أحرنوت الإسرائيلية قائمة بالاغتيالات التي نفَّذها الموساد، وكان العلي ضمنها. وفي 30/8/1987، أعادت الشرطة البريطانية فتح التحقيق من جديد في قضية العلي!

فشلت محاولات التوصُّل إلى اتفاق بين الإنقاذ وأمل (7/11) لفك الحصار عن مخيم الرشيدية، على الرغم من تدخُّل رئيس الاستخبارات السورية في لبنان، العميد غازي كنعان، وإصرار المسؤولين في أمل، بمنطقة جنوب لبنان، على طلبهم نزع سلاح الفلسطينيين (1375).

مع استمرار اعتداء ميليشيات أمل على المخيمات الفلسطينية، شنَّت الطائرات الحربية الإسرائيلية، لليوم الثاني على التوالي، غارة جوية على مواقع فلسطينية في مخيم عين الحلوة (1376)؛ فقد أغارت طائرات عمودية مقاتلة إسرائيلية على هدف للفدائيين الفلسطينيين في جنوب صيدا، وهو عبارة عن مبنى من طبقتين، تم تخزين أسلحة فيه واستخدامه كقاعدة انطلاق ضد إسرائيل (1377).

عادت الأونروا إلى وصف الوضع في المخيمات بأنه «قاس جدًا». وقد أغارت طائرات إسرائيلية، للمرة الثالثة على التوالي، على مواقع للفدائيين الفلسطينيين في مخيمَي عين الحلوة والمِية مِية، وأسقطت طائرة منها، وأُسِرَ طيَّارها (1378).

في اليوم التالي، قام المقاتلون الفلسطينيون في مخيم عين الحلوة بمحاولة فك الحصار عن المخيم ونُقل القتال إلى خارجه. كما استمرت الاشتباكات في محيط برج البراجنة، بينما تم اختطاف ثلاثة من موظفي الأونروا (1379).

بعد يومين، تواصلت الاشتباكات بين ميليشيات أمل والمقاتلين الفلسطينيين حول مخيمات بيروت وصيدا وصور، ودارت المباحثات لتنفيذ «اتفاقات دمشق» (1380). وفي اليوم التالي، تمكّنت قوة فلسطينية من السيطرة على قرية مغدوشة، الواقعة على التلال المطلة على مدينة صيدا؛ كما سيطرت على عدد من المواقع التي كانت تستعملها أمل لقصف المخيمات القريبة من صيدا. وانتقمت أمل بقصف برج البراجنة، وأعلنت الإنقاذ أن اجتماعًا سيُعقد في دمشق، برئاسة خدام وحضور نبيه بري ووليد جنبلاط وقادة الإنقاذ والأحزاب الوطنية اللبنانية، لبحث وقف إطلاق النار (1381).

في اليوم التالي، تواصلت الاشتباكات، وادَّعت أمل بأنها استعادت سيطرتها على مغدوشة، الأمر الذي نفاه الجانب الفلسطيني (1382).

بينما هدَّد رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي، وليد جنبلاط، بالانضمام إلى أمل إذا ما توسَّعت المعارك. وردت الإنقاذ بإعلان استعدادها للانسحاب إلى المخيمات إذا أبدى الجيش الشعبي والقوى الوطنية اللبنانية الاستعداد لتسلُّم مواقع الفلسطينيين في مغدوشة (1383).

مع استمرار القتال حول قرية مغدوشة بين ميليشيات أمل والمقاتلين الفلسطينيين، شنَّ الطيران الإسرائيلي غارة جوية، استهدفت مخيمَي عين الحلوة والمية مية. وفي وقت لاحق، أُعلن، في دمشق، عن التوصُّل إلى اتفاق جديد لإيقاف إطلاق النار، أعلن عنه الناطق باسم الإنقاذ خالد عبد المجيد، عقب الاجتماع الذي عقدته الإنقاذ مع وفد الحركة الوطنية اللبنانية (1384). وقامت ميليشيات أمل بإحراق مساكن الفلسطينيين في التجمع الموجود في قرية البُرغلية، القريب من صوُر، وتشريد سكانها ونهب منازلهم. وحمَّلت منظمة التحرير، في بيان لها، حركة أمل مسؤولية هذا الاعتداء، وطالبت الدول الصديقة كلها بالوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني، لمواجهة المحنة التي يواجهها (1385).

تواصلت النداءات والاتصالات من أجل وقف إطلاق النار ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان، ودعت منظمة التحرير إلى عقد اجتماع عاجل لوزراء الخارجية العرب، في تونس، للبحث في الموضوع. وأيَّدت ليبيا دعوة المنظمة. وفي دمشق، اجتمع عبد الحليم خدام والرجل الثاني في ليبيا عبد السلام جلّود، وبحثا في أمر تلك الحرب، ودعا الرئيس المصري حسني مبارك ومجلس الوزراء الكويتي، كل على حدة، إلى إنهاء القتال (1386). بينما جدّد عرفات مناشدة العرب إنقاذ نصف مليون فلسطيني في لبنان، وأكد أن هدف أمل من حربها ضد المخيمات هو طرد الفلسطينيين من لبنان (1387).

في 2/12/1986، عمَّت الاشتباكات المسلحة محاور القتال كلها، من صوُر إلى بيروت، وانتشرت الشائعات عن استعداد أمل واللواءيْن الأول والسادس في الجيش اللبناني وأنصار إيلي حبيقة (القائد السابق للقوات اللبنانية) لاجتياح مخيم شاتيلا (1388).

بناءً عليه، رأت أمل وجوب أن يستكين الفلسطينيون إلى وضع اللجوء الذي هم فيه، ويتخلَّوا عن قضيتهم الوطنية. فقد ورد في بيان صدر عن أمل: «... وأن لا مشكلة هناك، على الإطلاق، فيما لو بقيت هذه المخيمات مجرد مسكن للشعب الفلسطيني، وليست معسكرات للتخريب (1389) وافتعال الفتن وعرقلة عمل المقاومة ضد إسرائيل! ومحاولة العودة إلى نهج وواقع ما قبل 1982، وهذا النهج الذي أوصل إسرائيل إلى قلب بيروت» (1390). بينما اتهم الحزب الشيوعي اللبناني حركة أمل، علنًا، بالهيمنة ومصادرة الحريات وقمع الكفاح المسلح ضد العدو الإسرائيلي. وعلى منوال الشيوعي، نسج الحزب السوري القومي الاجتماعي. أما الشيخ عبد الأمير قبلان، المفتي الجعفري الممتاز، مرشد أمل، فأكد أن «الوجود الفلسطيني المسلح غير مسموح به»، وانتهى إلى الإصرار على «نزع السلاح من المخيمات، كل المخيمات» (1391)! وفي تصريح آخر، صرح قبلان: «... وقد دفعنا الثمن غاليًا».

زوَّد النظام السوري أمل بدبابات استخدمتها لمحاصرة المخيمات؛ تحت ذريعة تصفية «زُمرة عرفات»! بينما كان التدخل السوري يتم، كلما تدهور وضع أمل، لذا، رعت دمشق الاتفاقين الأول والثاني لوقف إطلاق النار، بينما سمحت لأمل بتجديد هجماتها (1392).

في إطار بحث إسرائيل في حلول أمنية لمشكلة حدودها الشمالية، سرَّبت إلى أمل مشروع إيلائها مسؤولية الأمن في جنوب لبنان وإلغاء جيش لبنان الجنوبي، إذا أثبتت أمل قدرتها على ضبط الوضع في الجنوب اللبناني. ما اضطر أمل، في آخر الأمر، إلى الإعلان عن أن أمن منطقة الجنوب هو مسؤوليتها، ولا أحد غيرها، على ما صرح به رئيسها نبيه بري (1393). بينما قال مسؤولها التنظيمي، داود داود، إن عناصره «ستواصل حصارها لمخيم الرشيدية، حتى يسلِّم الفلسطينيون أسلحتهم ... أداة للتمدد، وليس ضد إسرائيل» (1394)! استمر وقف إطلاق النار الحذِر بين ميليشيات أمل والمقاتلين الفلسطينيين، تخللته اشتباكات مسلحة على محاور مخيمَي برج البراجنة وشاتيلا. كما تابع الوفد الإيراني اتصالاته في صيدا وصور، في سبيل تهيئة الأجواء لدخول بعثة الصليب الأحمر الدولي إلى مغدوشة والرشيدية. ولم تُسفر الاتصالات السياسية، في دمشق، بين الحُكم وأمل والإنقاذ وقادة الأحزاب الوطنية اللبنانية، عن أي نتائج ملموسة، حيث تمسكت الإنقاذ وأمل

بمواقفهما المعلنة. وعُقد، في دمشق، اجتماع بين قادة المقاومة الفلسطينية وعبد السلام جلّود، وبحثوا في تطبيق المبادرة الإيرانية. وأعد قادة الفصائل مذكرة لإيقاف إطلاق النار وتنظيم العلاقة بين اللبنانيين والفلسطينيين، نقلها عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية، أحمد اليماني (أبو ماهر)، إلى الموفد الإيراني والرائد جلّود (1395).

في محاولة للتوصُّل إلى وقف إطلاق النار، انسحب المقاتلون الفلسطينيون من بعض المواقع في قرية مغدوشة، على أن يتم إيصال المؤن إلى مخيم الرشيدية. وتَسلَّم تلك المواقع مقاتلون من حزب الله، لكن الوضع عاد إلى التَّوتُّر، فاستعادت القوات الفلسطينية مواقعها في مغدوشة ثانية.

في بغداد، حدَّد بيان صادر عن اجتماعات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وصف ما يجري بأنه مؤامرة تهدف إلى تنفيذ الوطن البديل عبر دفع الفلسطينيين إلى الهجرة إلى الأردن (1396).

كشف الرجل الثاني في فتح، صلاح خلف (أبو إياد) أن الحرب التي تشنُّها أمل ضد المخيمات هي تنفيذ لمخطط إسرائيلي، يسعى إلى تحويل الصراع إلى عربي - عربي (1397).

بينما دعا الرئيس الليبي معمر القذافي القوى الوطنية اللبنانية كلها للقتال إلى جانب الفلسطينيين ضد حركة أمل التي تحاول - بحسب القذافي - إقامة دويلة متحالفة مع إسرائيل في جنوب لبنان (1398)؛ وهو المنطق نفسه الذي سبق أن دفع بقوى لبنانية إلى الاستقواء بإسرائيل، لإخراج الفلسطينيين من لبنان! وهذا وليد جنبلاط يصرح بأنه «يحق لأمل أن تطرح هذا الشعار»، وكيف لابن الجنوب أن يكون خائفًا من عودة الأمور إلى ما قبل عام 1982؟!» (1399) المنطق نفسه، وإن بشكل أكثر حدَّة، كرره عضو المكتب السياسي لحركة أمل عبد المجيد صالح (1400).

استتبع حصار مخيم الرشيدية، تحرُّك ميليشيات أمل في بيروت الغربية وصيدا ضد المخيمات الفلسطينية فيهما، لتشغلهما عن إمداد مخيمات الجنوب بالمقاتلين، وبدأت حملة قصف المخيمات، وأعلن أحد مسؤولي الحزب التقدمي الاشتراكي أن ثمة ترتيبات تقضي بأن على الفلسطينيين الانتقال إلى الشمال (1401). أغلب الظن لخلق كانتون طائفي، يمثل شريطًا عازلًا إلى جانب الشريط الحدودي، بحسب ياسر عبد ربه (1402)، حيث توقَّع ياسر عرفات سلسلة مذابح للفلسطينيين في مخيماتهم بهدف تهجيرهم (1403)، ورفض عرفات تبرئة الحكم السوري منها (1404).

بينما أعاد المسؤول السياسي للجماعة الإسلامية في لبنان عبد الله بابتي، ما تقوم به أمل إلى تحقيق حلم إسرائيل في الأمن والاستقرار لحدودها

الشمالية وتفوُّقها ودعم وجودها السياسي والعسكري (1405).

وجَّه عرفات نداءً عاجــلًا إلى الملوك والرؤساء العرب بتحمُّل مسؤولياتهم تجاه ما يتعرَّض له الفلسطينيون في لبنان (1406). من ناحية أخرى، وصل إلى ليبيا، في زيارة مفاجئة، الرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد، في إطار التشاور للعمل على إيقاف الحرب ضد المخيمات. وكانت ليبيا قد حاولت التدخُّل، لكنها اصطدمت بمعارضة قوية من أمل (1407).

بينما واصلت قوات أمل حربها، تولَّت البوارج الإسرائيلية قصف المواقع الفلسطينية على تلال مخيميْ المية ومية وسيروب، جنوب صيدا (1408).

لم تفقد الأحزاب الوطنية اللبنانية الأمل، فتقدمت بمشروع لإنهاء المعارك الدائرة، وافق عليه بري؛ وخلاصته وقف إطلاق النار وعودة المقاتلين الفلسطينيين إلى داخل المخيمات وفك الحصار عنها. وأعلن نائب وزير الخارجية الإيراني، في دمشق، عن مشروع مشابه، رحَّبت به الأطراف كلها، وإن اشترطت الإنقاذ قبول أمل وقف إطلاق النار (1409). وساد الهدوء الحذر مواقع القتال، بعد ذلك، وشكرت السفارة الإيرانية في دمشق الطرفيْن على قبولهما المشروع الإيراني (1410).

بيد أن الاتفاق فشل، وتجددت الاشتباكات في المخيمات كلها، وتبادل الطرفان الاتهام حول مسؤولية الطرف الآخر عن خرق الوقف (1411). وكان مصدر فلسطيني في بغداد قد وصف وقف إطلاق النار (الإيراني) بأنه خطة لتصفية المقاومة الفلسطينية في لبنان وضمان أمن إسرائيل (1412). ويبدو أن ذاك المصدر أراد أن يبيع موقفًا لنظام لصدام حسين، ليس إلّا.

بينما دان الحكم المصري القصف الإسرائيلي للمخيمات الفلسطينية في لبنان، ورأى المتحدث باسم الخارجية المصرية أن ذلك القصف يمثِّل تصعيدًا خطرًا للوضع؛ وجدَّد المتحدث دعوة مصر الأطراف الأجنبية إلى رفع الأيدي عن لبنان، وطالب مجلس الأمن الدولي بإدانة العنف الإسرائيلي ضد القدس والضفة الغربية (1413).

بينما فشلت مساعي الوفد الإيراني مجددًا، للتوصُّل إلى وقف إطلاق النار بين ميليشيات أمل والمقاتلين الفلسطينيين، ما اضطر الوفد إلى العودة إلى دمشق للاجتماع برئيس أمل وقادة الإنقاذ. وقال مصدر رفيع في السفارة الإيرانية في بيروت إن الوفد الإيراني أنذر الطرفيْن بالكشف عن المسؤولين عن عرقلة الاتفاق، ما لم يجرِ التوصُّل إلى تنفيذه. وقد اتهم كل من الطرفين - أمل والإنقاذ - الآخر بعرقلة الاتفاق (1414)، وفي مقابلة صحافية، كشف الأمين العام للجبهة الديمقراطية، نايف حواتمة، عن أن «إسرائيل اشترطت للانسحاب من الجنوب، قيام حركة أمل بنزع سلاح المخيمات؛ وقد مرَّرت هذا

الشرط من خلال الأمين العام المساعد للأمم المتحدة، مارك غولدنغ» (1415).

نفَّذ المقاتلون الفلسطينيون التابعون للإنقاذ انسحابًا جزئيًا من مواقع مغدوشة، وسلَّموها إلى حزب الله، كخطوة للتهدئة، وتنفيذًا للمشروع الإيراني، بينما رفض مقاتلو فتح الانسحاب، قبل تقديم الحد الأدنى من الضمانات، وهي فك الحصار عن مخيمَيْ شاتيلا والرشيدية (1416).

سرعان ما تصاعد القتال حول مخيمَيْ برج البراجنة وشاتيلا في بيروت الغربية، بعد أن رفضت أمل الشروط الفلسطينية لإيقاف إطلاق النار؛ وفي مقدمة تلك الشروط، فك الحصار عن المخيمات الفلسطينية في بيروت والجنوب (1417). بينما نظَّم سكان مخيم الرشيدية مسيرة في المخيم طالبت بالالتزام الشامل بوقف إطلاق النار وفك الحصار عن المخيم. وقد وصل المتظاهرون إلى مقر إقامة الممثل الإيراني، عيسى طباطبائي والشيخ محرَّم العارفي، وشكروهما على اعتصامهما داخل المخيم حتى فك الحصار (1418).

ازداد القتال ضراوة في محيط مخيمي برج البراجنة وشاتيلا. وعُقد في دمشق اجتماع بين جلَّود وممثلين عن الإنقاذ والجبهة الديمقراطية ورؤساء الأحزاب الوطنية اللبنانية، باستثناء وليد جنبلاط ونبيه بري، جرى خلاله البحث في سبيل فك الحصار عن المخيمات والانسحاب من مغدوشة (1419).

استمر القتال حول مخيمات برج البراجنة وشاتيلا والرشيدية، بينما ساد التوتر في مغدوشة، واتهمت قيادة الإنقاذ أطرافًا فلسطينية ولبنانية بانعدام المسؤولية، ما سبَّب استمرار الحرب على المخيمات (1420).

بينما ساد هدوء حذِر في محوُر مغدوشة. وطالب رئيس الحكومة اللبنانية رشيد كرامي، بإيقاف إطلاق النار وفك الحصار عن المخيمات، وذلك في تصريح له في ختام اجتماع عقدته لجنة التنسيق الخاصة ببيروت الغربية (1421).

رحَّبت منظمة التحرير بمبادرات إيقاف القتال كلها، بينما شكلت أحزاب المعارضة المصرية وفدًا، برئاسة رئيس حزب العمل إبراهيم شكري، توجَّه إلى دمشق في مطلع كانون الأول/ديسمبر 1986. في حين لبَّت جامعة الدول العربية دعوة فلسطين إلى عقد اجتماع طارئ لمجلس الجامعة (19/12)، وسط معارضة سورية - لبنانية، اعتبرت الجلسة، في حد ذاتها، تدخــلًا في الشؤون الداخلية لدولة لبنان. واكتفى الاجتماع بإصدار بيان دعا إلى وقف إطلاق النار وفك الحصار عن المخيمات (1422).

تواصل القتال في محيط مخيمَيْ شاتيلا وبرج البراجنة؛ وفي صيدا حاولت فصائل الإنقاذ إقناع مقاتلي فتح بالانسحاب من مغدوشة. وفي تونس، قررت لجنة المساعي الحميدة التي شكّلها مجلس الجامعة، الاجتماع في 3/1/1987 لتُقرِّر خطة تحركها (1423).

في الوقت الذي أوضح بري، في حديث إلى تلفزيون لبنان أجراه معه في دمشق، أنه ما عاد يفرِّق بين فتح بزعامة عرفات، وفصائل الإنقاذ، وتساءل عما إذا كان من الأفضل التفاوض مع فتح وليس مع الإنقاذ من أجل التوصُّل إلى اتفاق. وهدَّد بري بمواصلة الحرب ضد الفلسطينيين إذا ما حاولوا السيطرة على لبنان (1424)!

تواصل القتال في محيط مخيمات بيروت الغربية، وأصدر تنظيم فتح في لبنان بيانًا أكد فيه أن وجود قوات الثورة الفلسطينية في مغدوشة هو وجود موقت، أملته ضرورة الدفاع عن النفس. وأوضح البيان أن أمل هي التي رفضت تنفيذ بنود المبادرة الإيرانية من أجل إيقاف إطلاق النار (1425).

استمرت ميليشيات أمل بقصف مخيمَيْ شاتيلا وبرج البراجنة، ساندتها قوات اللواءين الأول والسادس التابعين للجيش اللبناني. كما أصدرت السفارة الإيرانية في بيروت بيانًا أكدت فيه أنها ستواصل مساعيها لتنفيذ المبادرة الإيرانية. ودعا البيان أمل إلى فك الحصار عن مخيم الرشيدية (1426).

خاب فأل نائب الرئيس السوري الموكل بالملف الفلسطيني، عبد الحليم خدام؛ فبدلًا من أن يُقاتل الفلسطينيون القريبون من الحكم السوري أنصار عرفات، قاتل أولئك مع الأخيرين، جنبًا إلى جنب ضد أمل (1427)، واستهجن خدَّام؛ أن لا يُقاتل الفلسطينيون القريبون من الحكم السوري أنصار عرفات، بل قاتل الجميع، جنبًا إلى جنب ضد أمل (1428)! من جهة أخرى، بعثت الاتحادات الطالبية في جامعات ومعاهد السودان، مذكرة احتجاج إلى الرئيس السوري حافظ الأسد، استنكرت فيها الاعتداءات على المخيمات الفلسطينية في لبنان، كما شجبت المساندة السورية لميليشيات أمل. وقد وقّعت المذكرة ثلاث منظمات طالبية سودانية (1429). عبثًا حاولت ميليشيات أمل اقتحام مخيم الرشيدية (1430).

خيمَّ هدوء حذر على محاور القتال، وأعلن برِّي في مؤتمر صحافي عقده في دمشق، عن وقف شامل لإطلاق النار من جانب واحد، على أن يتم إدخال المؤن والمواد الطبية إلى مخيم الرشيدية في وقت لاحق. في المقابل، أعلن عرفات رفضه المبادرات الراهنة كلها لإنهاء مشكلة المخيمات، ما لم تتوافر ضمانات مُلزمة بعدم عودة أمل إلى الاعتداء على المخيمات (1431). كما اجتمع حواتمة مع جلّود في دمشق، وبحث معه في اعتداءات أمل (1432).

سرعان ما تراجعت الآمال في إمكان عقد هدنة في الحرب ضد المخيمات، واندلع القتال مجددًا، وصدر بيان عن الإنقاذ رحّب بمبادرة بري. وأطلق مقاتلو فتح عشرة مقاتلين أسرى من ميليشيات أمل بناءً على أوامر من عرفات (1433).

تواصل القتال والحصار، بينما ناشدت الاتحادات الشعبية الفلسطينية أمين عام جامعة الدول العربية والرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد، والقوى الديمقراطية في العالم، التدخل الفعَّال لوقف المذابح (1434).

استمر قصف ميليشيات أمل للمخيمات، ولم تسمح بإيصال الإمدادات التموينية إليها، على الرغم من وعد بري بذلك. واتهم عرفات القوات السورية بمشاركة أمل واللواءين الأول والسادس في الهجمة على المخيمات (1435).

في دمشق، قال نبيه بري: «لقد خرَّبنا بلدنا، من أجل مقاتلة اليمين اللبناني»، وساوى بري بين الأخير وما سمّاه «اليمين الفلسطيني» (1436). وقد رفضت جبهة الإنقاذ الفلسطينية مشروعًا سوريًا لوقف إطلاق النار «لخطورته»؛ إذ يطلب المشروع سحب القوات الفلسطينية إلى داخل المخيمات، مع رفع الحصار عنها وقيام جبهة الإنقاذ بتصفية «زُمرة عرفات» وإنهاء المظاهر المسلحة وسحب السلاح الثقيل والمتوسط. وإن وافقت القوى الوطنية اللبنانية على المشروع السوري (1437).

ازداد حصار الرشيدية شراسة، ما دفع الموفد الإيراني عيسى طباطبائي، يرافقه الشيخ محرَّم العارفي، إلى الاعتصام تضامنًا مع أهل ذلك المخيم. وقد وجّها رسالة إلى الإمام الخميني والمسؤولين في إيران، ناشداهم فيها «باسم المسلمين كافة، وباسم المخيم المهدَّم، وأهله الجياع، ودماء جرحاه، وأشلاء شهدائه ... حمل الفرقاء على تنفيذ [المبادرة الإيرانية لإيقاف القتال]، مهما بلغت العقبات» (1438).

دعت الحكومة السورية إلى إيقاف القتال وعودة المقاتلين الفلسطينيين إلى مخيماتهم، في مقابل عودة أمل إلى المواقع التي كانت فيها قبل 24/10/1986، مع السماح بإدخال المواد التموينية إلى المخيمات. وقد رحّبت الإنقاذ بهذه المبادرة (1439).

حيّا القذافي انضمام الشيوعي اللبناني والتقدمي الاشتراكي للدفاع عن المخيمات الفلسطينية في لبنان، ودعا جميع القوى الوطنية اللبنانية إلى المشاركة (1440).

تكرَّر الوصول إلى اتفاق وقف إطلاق النار، وفي كل مرة كانت ميليشيات أمل تنتهك الاتفاق. إلى أن شهد الجنوب اللبناني انفراجًا ملموسًا بعد عقد اتفاق

بين فتح وأمل في 22/12/1986، وهو الأول بينهما منذ عام 1982. وبحسب هذا الاتفاق، التزمت أمل برفع الحصار عن المخيمات الفلسطينية، كلّيًا، خصوصًا الرشيدية، وتبادل الأسرى بينهما وإزالة الحواجز والسواتر (1441). كما تم فتح الطرق الرئيسة والفرعية في جوار بلدة الغازية ومغدوشة وعين الحلوة والقرى الداخلية في منطقة صيدا (1442).

بعد نحو 975 يومًا، رفعت أمل حصارها الذي ضربته حول المخيمات الفلسطينية في بيروت وجنوب لبنان (20/1/1988)، أولًا بعد أن أعملت أمل تدميرًا في المباني وتقتيـلًا في سكانها، وثانيًا بعد أن عجزت أمل عن دخول تلك المخيمات، وثالثًا حين ازداد حرج أمل واستفحلت أزمتها باندلاع «انتفاضة الحجارة» في الضفة والقطاع قبل 42 يومًا من اضطرارها إلى فك الحصار. وقد أبهرت الانتفاضة العالم، وأظهرت أمل في موقع واحد مع باقي أعداء الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

الفصل الثالث عشر

صحوة الضفة والقطاع وعرب 48

تبدَّلت عِدة أوضاع في الساحة الفلسطينية، في الداخل والخارج على السواء، ما بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان (1982)، وإن اتسمت تبدلات الداخل بالإيجابية، إلى حد بعيد.

أولًا: الضفة والقطاع

بالتداعي مع ضعف الخارج الفلسطيني، لم يجد شعب الضفة والقطاع مفرًّا من رفع منسوب الاعتماد على الذات، بينما عمدت السلطات الإسرائيلية إلى إحداث تغييرات ملحوظة في تكتيكاتها مع الضفة، والقطاع المحتليْن.

1 - هجر «القيادة البديلة»

الصلح الذي عقده السادات مع إسرائيل شجّعها على شن عدوان مسلَّح على لبنان (صيف 1982)، وهي مطمئنة إلى هدوء باقي جبهاتها مع الدول العربية (1443). فضــلًا عن أن الدول العربية ازدادت تباعدًا، والتضامن العربي غدا في خبر كان، والعراق غارق في حرب طاحنة مع إيران.

دوليًا، ثمة انغماس المجتمع الدولي في أزمات شتى؛ مثل أزمة الصواريخ في أوروبا والقضية الأفغانية والقضية البولندية والقضية التشادية ومسيرات الاحتجاج الأوروبية ضد التسلح النووي (1444). لعل الأهم من هذا كله، كان شلل مركز اتخاذ القرار السياسي في الاتحاد السوفياتي؛ حيث تأكَّدت إسرائيل أن ليونيد بريجنيف، الرجل الأول في الاتحاد السوفياتي، يعاني سكرات الموت. وقد مات، فعــلًا، بعد نحو خمسة شهور من بدء الاجتياح، الأمر الذي حرم منظمة التحرير والحركة الوطنية اللبنانية من سندهما الدولي خلال الاجتياح والأسابيع التالية.

صحيح أن المقاومة الفلسطينية - معزَّزة بقوات الحركة الوطنية اللبنانية والجيش السوري - قد حقّقت صمودًا أسطوريًا في بيروت، حال دون تمكُّن القوات الإسرائيلية من اجتياحها، إلّا أن العدوان الإسرائيلي تمخَّض، أولًا، عن اضطرار المقاومة الفلسطينية إلى مغادرة بيروت، وثانيًا عن وقوع ياسر عرفات في وهم الحل الأمريكي، الأمر الذي انتهى إلى شق الساحة السياسية الفلسطينية إلى معسكرَيْن (1445)، مع الوهم الأمريكي وضده. وانعكس هذا الانقسام على الحركة السياسية الفلسطينية في الضفة والقطاع.

عدل الاحتلال الإسرائيلي عن محاولة خلق قيادة فلسطينية بديلة من منظمة التحرير، بعد أن خابت محاولات الاحتلال كلها في هذا الصدد. وفي واشنطن، اتفق رئيس الحكومة الإسرائيلية، شيمون بيريز (تشرين الأول/أكتوبر 1984) مع الإدارة الأمريكية على خطة في هذا الصدد، من طريق ربط شعب الضفة والقطاع بمشروعات، يُسهم فيها الرأس مال الأمريكي والأوروبي، ما يؤدي إلى زعزعة صلة ذاك الشعب بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد. وتحت ستار التنمية، يجري تأسيس تمثيل سياسي مناهض للمنظمة، من أجل التفاوض مع واشنطن، في إطار شروط الاحتلال وأهدافه؛ في تسخير الحصار الاقتصادي للمناطق المحتلة، لتعميق التبعية الاقتصادية، ومن بعدها التبعية السياسية على تلك المناطق. وتزامن هذا مع نشاط مجموعة من رجال الأعمال العرب واليهود في الولايات المتحدة، بقصد إقامة مشاريع تطويرية في المناطق المحتلة، بالتعاون مع حكومتيْ إسرائيل والولايات المتحدة، تحت اسم «مركز الشرق الأوسط للسلام والتنمية». وهذه صحيفة إسرائيلية تكشف عن أن «إحدى المهمات المباشرة [لهذا المركز] هي إقامة قيادة سياسية بديلة ومستقلة، مؤلّفة من شخصيات من الضفة الغربية وقطاع غزة، غير خاضعة لمنظمة التحرير الفلسطينية» (1446).

بعد «اتفاق عمان» (11/2/1985) بين الحكم الأردني وقيادة المنظمة، اضطرت إسرائيل إلى تغيير سياستها تجاه الأردن؛ فقال إسحق شامير، القائم بأعمال رئيس الحكومة الإسرائيلية، إن الملك حسين يؤيِّد السلام، لكنه لم يحصل على مفتاحه من عرفات. وأردف: إنه «كان في الإمكان التحدُّث مع الأردن، لكن منظمات الفدائيين تخلق جو الكراهية والتحريض مما لم يُمكِّن من قدوم السلام» (1447).

في 20/5/1985، نجحت الجبهة الشعبية - القيادة العامة في تحرير 1155 فدائيًا فلسطينيًا ولبنانيًا وأجنبيًا من السجون الإسرائيلية، وحملت الصفقة التي عقدتها الجبهة مع إسرائيل اسم «عملية الجليل» (1448).

لكن لم تمض أيام على هذه الصفقة، حتى صرَّح وزير الدفاع الإسرائيلي إسحق رابين بأن 900 شخص اعتُقلوا لأسباب أمنية، منذ إطلاق سراح 896 فدائيًا من السجون الإسرائيلية. في الوقت الذي وقَّع قائد المنطقة الوسطى (الضفة) الإسرائيلي أوامر قضت بنفي ثلاثة من ناشطي فتح من الضفة الغربية. وقد جاء ذلك النفي في إطار تشديد العقوبات على الفلسطينيين تحت الاحتلال الإسرائيلي (1449).

بينما أشارت معطيات إسرائيلية إلى أن 14 إسرائيليًا قُتِلوا على مدى عام، آب/أغسطس 1984، على أيدي الفدائيين الفلسطينيين، وذلك في مقابل اثنيْن قُتِلا في عام 1983، واثنيْن آخريْن في عام 1982. ولا تشمل هذه

المعطيات من أصيبوا جراء الانفجارات. وفي عام 1985 وقع 97 هجومًا على إسرائيليين في الأسواق. وفي قطاع غزة وحده، شُنَّت 197 عملية فدائية (1450). وقد أعلنت المنظمة مسؤوليتها عن عمليتيْن فدائيتيْن، نُفِّذتا ضد اثنيْن من ضباط الاستخبارات الإسرائيلية في مدينتي طولكرم وجنين في الضفة الغربية المحتلة. ووصف القائم بأعمال رئيس حكومة إسرائيل وزير الخارجية، إسحق شامير، تزايُد عمليات القتل ضد المستوطنين اليهود وجنود الاحتلال الإسرائيلي، بأنها نتيجة للجو السياسي الذي ظهر داخل إسرائيل، المستعد للتحدُّث حول موضوع إقامة دولة فلسطينية (1451).

وعد شامير باعتماد نسف البيوت وطرد المشبوهين بأعمال المقاومة وتشديد العقوبات الأُخرى. ولعل الجديد اللافت هو أن عشرين عمــلًا للمقاومة وقع في عام 1985، جرى في تنفيذها استخدام أسلحة مأخوذة من الجيش الإسرائيلي (1452).

بعد إخفاق «اتفاق عمان» بين الحكم الأردني ومنظمة التحرير في ربيع 1986، دخلت العلاقات الأردنية - الإسرائيلية طورًا جديدًا، اتَّسم بانتقال الطرفيْن من مرحلة المفاوضات التنسيقية إلى تثبيت صيَغ وأشكال عملية لطبيعة وشكْل التقاسم الوظيفي الذي كثيرًا ما سعى إليه الطرفان؛ فبعد الإعلان عن الخطوط العريضة للخطة الخمسية الأردنية للتنمية في الضفة والقطاع المحتليْن (4/8/1986)، والتي رحَّبت بها الدوائر الإسرائيلية، بذل الأردن جهودًا مكثَّفة لإحداث نقلة، في الوقت الذي توصَّل مع إسرائيل إلى اتفاقات فعلية حول قضيتيْن تتكاملان مع الخطة، وتقعان في سياق قوانين تعزيزها الرئيسة: الاتفاق الإسرائيلي - الأردني حول تعيين ثلاث لجان بلدية في مدن الخليل والبيرة ورام الله، وإعادة فتح بنك القاهرة - عمان في نابلس. وفي 28 أيلول/سبتمبر 1986، أصدرت الإدارة المدنية الإسرائيلية في الضفة أمرًا، قضى بتعيين ثلاث لجان لإدارة بلديات الخليل والبيرة ورام الله، بدلًا من رؤساء البلديات الإسرائيليين. وبحسب الإذاعة الإسرائيلية، فإن رؤساء اللجان المُعيَّنين قد تم تعيينهم بالتنسيق مع الحُكم الأردني (عبد المجيد الزير للخليل، وخليل موسى خليل لرام الله، وحسَّان مصطفى حسين الطويل للبيرة). لذا، لم يكن غريبًا أن تعترف حكومة الأردن، بعد يوميْن، برؤساء البلديات المُعيَّنين. ولاحقًا، أكَّد إسحق رابين أن التعيين جاء بمبادرة من الحكم الأردني، وقد أقرَّته إسرائيل، بعد أن تأكَّد لها أن رؤساء البلديات هؤلاء «مقبولون»، وأنهم لا ينتمون إلى منظمة التحرير، وأن ثمة نشاطًا ملموسًا يجري من أجل تشكيل مجالس قروية، من عناصر مزدوجة الولاء للسلطتيْن الإسرائيلية والأردنية (1453).

ما إن انهار «اتفاق عمان»، حتى اعتمدت إسرائيل سياسة جديدة، قوامها التناغم مع النظام الأردني؛ فدعا وزير الدفاع الإسرائيلي، رابين، أهالي الضفة والقطاع إلى التحرُّر من منظمة التحرير والالتحاق بالملك حسين (1454)، ما يُعتبر بداية لاتجاه جديد وفرصة للحوار!

من جانبه، أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بيريز، في مقابلة تلفزيونية من واشنطن، عن أنه على استعداد ليُتيح للأردن زيادة حضوره في الضفة الغربية، لحشد المزيد من التأييد في أوساط الأهالي هناك. وأشار بيريز إلى جهود الأردن في تعزيز مكانته في الضفة. وقال إن إسرائيل لا تُعارض ذلك (1455)!

في الرسائل التي نُقلت من القدس، اتضح أن إسرائيل سوف تساعد الأردن في تدعيم وضعه في المناطق المحتلة، إزاء مؤيِّدي منظمة التحرير. كما قدَّم سفير الولايات المتحدة في إسرائيل، توماس بيكرنغ، تقريرًا إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية، بيريز، أفاد بأن القيادة الأردنية متفهمة ضرورة إنشاء قيادة فلسطينية بديلة من القيادة الحالية لمنظمة التحرير، وذلك عبر التدخُّل الأردني في شؤون الضفة الغربية، ولا سيما من طريق الاستثمارات في مشاريع اقتصادية وتحسين نوعية الحياة للأهالي. وفي نهاية تموز/يوليو 1986، وزّع أزلام الحكم الأردني في الضفة الغربية منشورًا، حمل توقيع «اللجنة التحضيرية للتُّجمع الأردني - الفلسطيني»، طالبوا فيه بإقامة اتحاد كونفدرالي مع الأردن (1456).

في الأيام الأولى من آب/أغسطس 1986، التقى رئيس الحكومة الإسرائيلية، بيريز، في مكتبه، 25 شخصية فلسطينية من الموالين للأردن في الضفة الغربية المحتلة. وعُدَّ هذا أول لقاء من نوعه وحجمه. وقد وعد بيريز بتوسيع صلاحيات البلديات، ولوَّح لأهالي المناطق المحتلة بتولي مناصب عليا في الإدارة المدنية (1457).

من ناحية أخرى، أدّت القطيعة بين حكام الأردن وقيادة المنظمة إلى تقليص عمليات المقاومة المسلحة الفلسطينية. وبحسب رابين، فإن المقاومة الفلسطينية من لبنان تحاول القيام بعمليات في إسرائيل، بينما هدف المقاومة اللبنانية هو «الحزام الأمني»، وأن 95 في المئة من العمليات هي محاولات فلسطينية (1458).

في ما بين نيسان/أبريل 1986 ونيسان/أبريل 1987، سُجِّل - بناءً على بيانات الجيش الإسرائيلي - 3150 «حادثة خرق للنظام العام»، شملت قذف حجارة وإقامة حواجز وإحراق إطارات مطَّاطية وإلصاق منشورات والتلويح بالعَلَم الفلسطيني. وفي المقابل، 65 عملية مسلَّحة، استُخدمت فيها سكاكين أو أسلحة أو مواد مُتفجِّرة، فضــلًا عن 150 حادث إلقاء قنابل حارقة (1459).

منذ العدوان الإسرائيلي على لبنان (1982)، لاحظ باحث إسرائيلي مرموق أن زيادة كبرى في النسبة بين ازدياد «حوادث خرق النظام العام» في المناطق المحتلة، وعمليات المقاومة المسلّحة هناك (في مقابل كل 18 حادثة خرق للنظام العام، ثمة عملية مقاومة مسلّحة واحدة). واستطرد الباحث نفسه بأن «طابع النزاع لم يعد بين دولتيْن، إنما أصبح بين جمهوريْن؛ أي محلّيًا»؛ أما مقاومة شعب الضفة والقطاع للاحتلال، فإن الباحث نفسه نسبها إلى الأهالي، «وليس من أوامر أمنية من الخارج». واستطرد «إن الطلاب هم أكثر استعدادًا، اليوم، للمخاطرة بحياتهم والنزاع أصبح أكثر حدَّة». انتقل الباحث نفسه إلى أنه «جرى تفريغ للخدمات على أساس إثني (عرقي)، ولم تعد الضفة بكرًا. هناك ضفة للعرب وضفة للمستوطنين» (1460).

سرعان ما زار الضفة الغربية وفد أردني، مؤلَّف من موظَّفين صغار، طلب من أصحاب الشركات الخاصة للخدمات العامة إعادة الأموال التي اقترضوها، في حينه، من صندوق «اللجنة الأردنية - الفلسطينية المشتركة» (1461).

ترأس وزير الدفاع الإسرائيلي، رابين، في مكتب رئيس الإدارة المدنية في الضفة الغربية، اجتماعًا هو الأول من نوعه، حيث ضم سبعة من أعضاء البرلمان الأردني المقيمين في الضفة الغربية. وأبلغهم أنه يأمل في أن تُعزِّز العناصر المعتدلة في المناطق المحتلة تأثيرها بين الأهالي، الآن، ووعد بأن تواصل إسرائيل دعم العناصر المعتدلة في المناطق، بينما قال النوَّاب لرابين إنه إذا وافقت إسرائيل على المؤتمر الدولي، فسيُفتح مدخل حقيقي لإدارة مفاوضات السلام (1462).

ضاعف الحُكم الأردني من ضغطه على المناطق المحتلة، وبدأ يطالب موظفي الدولة بتوقيع بيانات تؤكِّد ولاءهم للعرش الهاشمي، في مقابل استمرار استلامهم الرواتب من الحُكم الأردني (1463).

بينما انتهت اللجان المختصة، برئاسة وزير الداخلية الأردنية، حسن الكايد، إلى تصوُّر نهائي لمنح جواز سفر أردني لأبناء قطاع غزة وعرب 48. وانتهى الأمر بقرار حكومي أردني، قضى بصرف جوازات سفر أردنية لأبناء قطاع غزة المقيمين في الأردن، والذين نزحوا ما بين عامي 1967 و1971، ومدة صلاحية جوازات السفر هذه ثلاث سنوات (1464).

في 20/10/1986، قدَّم شامير حكومته الجديدة إلى رئيس الدولة، حاييم هيرتزوغ. وجاء في البيان السياسي الذي تلاه شامير، أن الحكومة الجديدة تسعى إلى إقامة علاقات مع الأردن، وستحاول توسيع العلاقات القائمة. وفي سُلَّم أولويات حكومة شامير، جاء أن إسرائيل ستستمر في تمكين الأردن من العمل في الضفة الغربية من خلال اتجاه مشترك للدولتيْن، وذلك لتقليص

تأثير منظمة التحرير ونفوذها. بينما أعلن عن أن الأردن ينوي في مطلع كانون الثاني/يناير 1987، تنفيذ خطته الخمسية لتنمية المناطق المحتلة، بالاستقواء بمؤتمرَيْن؛ أولهما للدول، والثاني لأغنياء الأردن والفلسطينيين من أنصار الأردن (1465).

هذا بينما كان أنصار عطا الله عطا الله (أبو الزعيم)، المنشق عن فتح والموالي للنظام الأردني، يعملون بحرية في الضفة الغربية. وفي خطوة هي الأولى من نوعها، عقد عبد المطلب طهبوب، ممثِّل عطا الله مؤتمرًا صحافيًا في القدس الشرقية، عرض فيه موقف عطا الله، في قاعة المؤتمر (1466).

كرَّر رابين لقاءه مع ثلاثة من مؤيدي الحكم الأردني المقرَّبين من «الجهاز الأردني - الفلسطيني» الهيئة الموالية للحكم الأردني التي تعمل في الضفة الغربية (1467). ولاحظت صحيفة إسرائيلية «أن زيارة رابين جاءت لتعزيز جهود الأردن الرامية إلى إفشال الإجراء الجديد لمنظمة التحرير الذي يستهدف خلق حوار مع إسرائيل» (1468).

استمر الحُكم الأردني في محاولات تعزيز نفوذه في الضفة الغربية، فبدأ اتصالات مع دوائر مختلفة في الضفة، من أجل إقامة مؤسَّسة مركزية تستطيع أن تتطوَّر، لتصبح بمنزلة مجلس حكم ذاتي. والمقصود هو «مؤسّسة التنمية الاجتماعية في الضفة والقدس الشرقية»، وقد رُشِّح لرئاستها حاتم أبو غزالة من نابلس، وسيكون نائبه أمين الخطيب من القدس الشرقية، وسكرتيرها أحمد سويلم (1469).

في الوقت الذي عرض رئيس الحكومة الإسرائيلية، شامير، على شخصيات فلسطينية موالية للحكم الأردني (1470) إمكان بلورة مؤيِّدي الأردن كقوة سياسية أشبه بحزب. وأبدى شامير لضيوفه استعداده لإجراء محادثات مع الملك حسين (1471).

بعد أسبوع واحد، قال شامير، في مقابلة مع إذاعة الجيش الإسرائيلي، إنه مستعد لإجراء ملاءمة في اتفاقيتيْ كامب دايفيد، لتمكين الأردن من دخول مفاوضات سلام مع إسرائيل. وأضاف: «إن أفضل سبيل للسلام هو التفاوض المباشر، وليس المؤتمر الدولي» (1472).

لم يرفض الملك حسين اقتراح شامير، ووعد، بعد استجلاء رأي السوفيات، الرد على هذا الاقتراح بشكل قاطع. بينما قال وزير الخارجية الأمريكي، شولتز، إنه في حال غياب إمكان التوصُّل إلى تسوية شاملة، سوف يسعى إلى جمع شامير والملك حسين في إطار الهدف النهائي (1473).

في مواجهة التحرُّكات الاحتجاجية الجماهيرية، عمدت سلطات الاحتلال إلى التوسُّع في الاعتقال؛ فمع إطلالة عام 1985، اعتقلت سلطات الاحتلال 320 شابًا من أبناء مخيَّم الدهيشة، بينهم نحو 100 طالب، و20 طفــلًا. وسرعان ما أقفلت السلطات نفسها مدخل المخيَّم من الجهة التي تطل على طريق القدس - الخليل، نظرًا إلى تعرُّض السيارات الإسرائيلية لرشق الحجارة وإلقاء الزجاجات الحارقة عليها من هذا المدخل. بينما أوضح وزير الدفاع الإسرائيلي، رابين، أنه لا يرفض فرض عقوبات الإبعاد ضد من يُشارِك في نشاطات ضد إسرائيل، في وقت كانت أجهزة الأمن الإسرائيلية تُجهِّز لإصدار تشريع جديد في هذا الصدد (1474).

في هذا السياق، جاء قرار طرد سلطات الاحتلال أربعة كوادر قيادية سياسية في الضفة والقطاع (1475) في 28/10/1985، وإن تأخَّر التنفيذ إلى 30/1/1986 (1476).

قبل أن ينهار «اتفاق عمان»، قال وزير الصناعة والتجارة الإسرائيلي أريئيل شارون: «إن السلام مهم، لكن الأمن أهم، وإذا كان العرب غير مستعدِّين للاقتراب من موقعنا ... فيجب المُضيْ قُدُمًا، والمطالبة بفرض السيادة الإسرائيلية على مناطق يهودا والسامرة [الضفة الغربية] وقطاع غزة». تبعه وزير التخطيط الإسرائيلي، جاد يعقوبي، في كلمة ألقاها في قاعة شاريت في بتاح تكفا: «سنطبِّق الحكم الذاتي من جانب واحد، إذا لم يحدث تقدُّم في شأن اتفاق سياسي بيننا وبين الأردن والفلسطينيين» (1477).

غني عن القول أن تصريحَيْ شارون ويعقوبي جاءا في سياق محاولات ابتزاز منظمة التحرير، في سبيل القبول بمفاوضات مباشرة والتنازل عن مطلب المؤتمر الدولي.

لم يترك المستوطنون الإسرائيليون مهمة قمع الفلسطينيين لجنود الجيش والأجهزة الأمنية الإسرائيلية، بل عمدوا إلى المساهمة في هذا القمع، وأيّ مجال آخر؛ حيث حاول عشرة من أعضاء الكنيست الإسرائيلي تدنيس المسجد الأقصى في القدس (8/1/1986)، فتصدَّى لهم آلاف المواطنين الفلسطينيين، وأرغموهم على مغادرة المكان في حماية شرطة الاحتلال (1478).

اندلعت عاصفة من غضب المصلِّين المسلمين الموجودين في المسجد، في إثر قيام بعض أعضاء لجنة الداخلية التابعة للكنيست بدخوله، وعندها، سمح رجل شرطة إسرائيلي لمصوِّر إسرائيلي، يرافق الوفد، بالتقاط صور في المكان. وترافق ذلك مع إضراب عمَّ المدينة. وقال رئيس حكومة إسرائيل، بيريز: «إن القدس، وبضمنها المسجد الأقصى، تخضع للسيادة الإسرائيلية».

ودعا بيريز، أهالي القدس إلى التصرُّف وفق هذه الترتيبات. بينما تساءل نائب رئيس الحكومة الإسرائيلية، دايفيد ليفي: «هل تُعد صلاة الإنسان اليهودي في المسجد الأقصى، تحدِّيًا؟!» بينما صرّح رئيس بلدية القدس، تيدي كوليك، بأن الهدف الذي رمى إليه الذين قاموا بزيارة المسجد الأقصى هو التسبُّب بتوجيه ضغط من جانب العالم الإسلامي على الرئيس المصري، مبارك، كي يحوُل دون وضع نهاية لمشكلة طابا وإفشال الاتصالات المحتملة مع الأردن (1479).

في سياق تصعيد القمع، أعاد الاحتلال العمل بنظام الاعتقال الإداري منذ آب/ أغسطس 1985 وحتى مطلع نيسان/أبريل 1986، ووصل عدد المعتقلين في الضفة والقطاع إلى 130 شخصًا، «عقابًا لهم على ارتكاب أعمال تخريبية». واكتشفت أجهزة الأمن الإسرائيلية في ربيع 1986، مجموعة من الفدائيين الذين ينتمون إلى الجبهة الشعبية، مسؤولة عن اختطاف جندي إسرائيلي وقتله في آب/أغسطس 1984. وتبيَّن أن بين أعضاء هذه الخلية شاب من عرب 48. كما تبيَّن أن بعض أعضاء المجموعة تلقُّوا تدريباتهم في معسكر للجبهة الشعبية في سورية. وقد سلَّم أفراد المجموعة الأسلحة التي بحوزتهم، وهي ليست من الأنواع التي تُستخدم في الجيش الإسرائيلي. بينما تم اعتقال خمسة شُبّان (1480)، اعتقالًا إداريًا، لاتهامهم بشن عمليات مقاومة للاحتلال (1481).

في موازاة الدعم الإسرائيلي المُعلن لجهود الحكم الأردني، في سبيل تعزيز نفوذه في الضفة والقطاع المحتليْن، استدار الاحتلال إلى الأنشطة الوطنية الفلسطينية، سياسية ومسلحة. فقال قائد الضفة، الجنرال إيهود باراك، إن هناك علاقة بين مراكز النشاط السياسي - مثل «بيت الشرق» في القدس الشرقية ونقابات العمال - والنشاط الفدائي في الضفة الغربية. ووصف باراك هذه العلاقة بأنها مباشرة، بل تجري على مستوى التغيير غير المباشر في الاتجاهات الفكرية والتثقيف العقائدي وإعداد الكوادر التي يُختار منها ناشطو المقاومة (1482).

بينما أعلن الناطِق باسم الجيش الإسرائيلي عن أن نحو 30 في المئة من الفدائيين الذين أُطلِق سراحهم في صفقة عملية التبادل مع الجبهة الشعبية - القيادة العامة عادوا إلى النشاط. في الوقت الذي صرَّح قائد المنطقة الجنوبية (قطاع غزة) اللواء الإسرائيلي إسحق مردخاي في لقاء صحافي، أن إطلاق سراح الـ1155 فدائيًا، في صفقة تبادل الأسرى، أثَّر في زخم الأنشطة التي يقوم بها الفدائيون في المنطقة، مقارنة مع الوضع السابق. وأضاف مردخاي إنه، مع هذا، لم تُسجَّل زيادة إحصائية كبرى في هذه الأنشطة بقطاع غزة (1483).

بينما تعرَّضت مجموعة من الجنود الأغرار في «لواء غفعاتي» لهجوم بالقنابل اليدوية، أدى إلى سقوط قتيل و69 جريحًا، قرب «حائط البُراق» (1484).

لذا، عمدت سلطات الاحتلال إلى نفيْ مجموعة من الفدائيين المُفرَج عنهم، بلغوا، حتى مطلع تشرين الثاني/نوفمبر 1986، 27 شخصًا، بينما صدرت بحق 50 فدائيًا آخرين أوامر توقيف عادية، أو فُرِضت قيود مختلفة على تنقُّلهم (1485).

2 - بشائر الانتفاضة

لاحظت صحيفة إسرائيلية أن تصعيد المقاومة المسلحة جاء ترجمة لقرار المجلس الوطني (عمان 22 - 29/11/1984) بتصعيد الكفاح المسلّح؛ وكرد على تصعيد استفزازات المستوطنين اليهود والتوسُّع في السطو على الأراضي والأملاك الفلسطينية (1486).

أكد رئيس الوزراء، بيريز، أن سياسة حكومته هي مد اليد الليِّنة تجاه المواطنين، وسياسة اليد القاسية تجاه المُحرِّضين (1487).

تبعه وزير الدفاع، رابين، فصرَّح بأن عَمَّان غدت «مركزًا جديدًا للإرهاب الفلسطيني». وأمام الكنيست، هدَّد رابين بالعقاب الجماعي والطرد من البلاد وهدم المنازل وتكثيف الدوريات العسكرية. بينما اعترف رئيس الأركان الإسرائيلي، موشيه ليفي، أمام لجنة الخارجية والأمن في الكنيست بوقوع 1907 حوادث مقاومة لإسرائيل، خلال الشهور العشرة السابقة على بداية شباط/فبراير 1985، معظمها في الضفة الغربية، بينما 250 حادثة خلال كانون الثاني/يناير 1986. وكتب يسرائيل زامير «القنابل التي تنفجر في طرق الضفة، معظمها قنابل من نوع 26 التي يستخدمها الجيش الإسرائيلي». ولاحظ هذا الصحافي الإسرائيلي أن المرحلة الأولى من المقاومة الشعبية الفلسطينية كان السلاح الرئيس هو الحجر، أما المرحلة الثانية فكانت الانتقال إلى إلقاء الزجاجات الحارقة. والمسافة بين هذه المرحلة ومرحلة المقاومة المسلَّحة ليست بعيدة. «والنجاح في عملية، يُشجِّع الآخرين على القيام بعمليات أخرى، دون ضرورة للانضمام إلى منظمة (فتح)» (1488).

حين قام عضو الكنيست مائير كاهانا بجولة استفزازية في مدينة رام الله، ووفَّر له الجيش الإسرائيلي الحماية اللازمة، ارتفعت الأصوات الإسرائيلية المنادية بطرد الفلسطينيين، ردَّ الفلسطينيون بمزيد من القنابل الحارقة وتفجير العبوات الناسفة وأحرقوا حافلة وسط مدينة الخليل وأُخرى قرب مخيَّم جباليا. وتخوَّفت مصادر عسكرية إسرائيلية من أن تؤدي سياسة العقاب الجماعي لرابين إلى تفجير انتفاضة مسلَّحة عارمة في المناطق المحتلة (1489).

في كانون الأول/ديسمبر 1986 وحده، قتلت القوات الإسرائيلية أربعة مواطنين في الضفة الغربية، فردّ الشعب الفلسطيني بأكبر وأعنف مقاومة منذ «يوم الأرض» (30/3/1978)، بعد أن عمدت قوات الاحتلال في عام 1986 إلى قتل 21 مواطنًا عربيًا وإبعاد عددٍ آخر منهم (1490).

من إغلاق الجامعات إلى قتل طلَّابها، كادت الصحف الإسرائيلية تُجمع على أن كره المواطنين العرب للاحتلال يقف عند رأس أسباب الغضبة غير المسبوقة، فضــلًا عن ازدياد عدد المستوطنات ومصادرة الأراضي والأملاك العربية ومحاولة قتل رؤساء البلديات العربية (1491).

في اليوم التالي لمنتصف تشرين الثاني/نوفمبر 1986، ولخمسة أيام متَّصلة، توالت أعمال العنف، والاشتباكات بين العرب واليهود. وإن توقَّع قائد شرطة منطقة القدس، العميد يوسف يهوداي، أن أعمال العنف في القدس لم تبلغ ذروتها بعد (1492).

في مطلع كانون الأول/ديسمبر 1986، أمر وزير الدفاع، رابين، بإغلاق «جامعة النجاح» في نابلس مدة أسبوع. وهدَّد باستخدام الوسائل كلها، بما في ذلك إغلاق الجامعة. وعاد وزير الدفاع، فأمر بإغلاق الجامعة نفسها مدة أسبوع، بدءًا من 3/1/1987، ما وصل بعدد الأيام التي أوقفت فيها الجامعة خلال السنة الدراسية 1986 - 1987 إلى 30 يومًا (1493).

منذ مطلع عام 1987، بدأ مسؤولون إسرائيليون كبار بتوقُّع اندلاع الانتفاضة، حيث لاحظ رابين نمو الدافع الديني في قطاع غزة، أكثر منه في الضفة، وتوقَّع حدوث مواجهة دينية، علاوة على المواجهة السياسية. وكرَّر رابين تهديده بإغلاق جامعات الضفة. وحذَّر عضو الكنيست بنيامين بن اليعازر من مغبَّة ما عدَّه «تطرُّف العرب» في المناطق المحتلة، الأمر الذي ينبع من الإحباط الذي خلَّفه الاحتلال على مدى عشرين عامًا. واقترح اليعازر منح الضفة والقطاع حكمًا ذاتيًا من جانب واحد (1494).

بينما غدا مخيَّم بلاطة ومحيط جامعة النجاح في نابلس، وكأنهما ميادين قتال، وشنَّت سلطات الاحتلال حملة اعتقالات، طاولت تسعة شبَّان في مخيَّم بلاطة، وبذا وصل عدد المعتقلين إداريًا في الضفة إلى 48 شخصًا. بينما استمرت مظاهر مقاومة المحتل في الضفة والقطاع. وتم اعتقال مجموعة من سائقي الشاحنات العامة بين الضفتيْن بتهمة تهريب الأسلحة إلى الضفة الغربية. فضــلًا عن اعتقالات في الخليل وجامعتها ونابلس ورام الله وبيت لحم. بينما تظاهر المصلُّون في المسجد الأقصى احتجاجًا على المذابح التي تنظِّمها قوات أمل ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان (1495).

3 - الانتفاضة في الأفُق

بعد عودة بيريز من المغرب، دعا عددًا من شخصيات الضفة والقطاع إلى الاجتماع به، لبى 25 منهم الدعوة (1496). وتم الاجتماع في 3 آب/أغسطس 1986، وهو أول لقاء من نوعه وحجمه. وقد وعد بيريز بتوسيع صلاحيات البلديات، ودعا الأهالي إلى تولّي مناصب عليا في الإدارة المدنية (1497). مؤكِّدًا أن إسرائيل معنية بأن يُدير الأهالي شؤون حياتهم بأنفسهم؛ «القرار في أيديكم»، عن عرفات، قال بيريز: «إنه ليس مستعدًا للتوصُّل إلى حل وسط، من شأنه أن يُهدِّد وحدة منظمته، وأنه مهتم بهذه الوحدة، أكثر من اهتمامه بالتقدُّم السياسي» (1498).

لاحقًا، وصف بيريز، أمام الكنيست، اجتماعه هذا بأنه «اجتماع جوهري وإيجابي» (1499)، وقبل الاجتماع، صرَّح بيريز بأن إسرائيل على استعداد للحوار مع أي ممثِّل فلسطيني من الأراضي المحتلة، ولا تُعارض الإعراب عن آراء، إنما تعارض «الإرهاب» والعنف. ووصفت أسبوعية العودة المجتمعين بأنهم من الموالين للحكم الأردني (1500). أما رئيس بلدية غزة رشاد الشوا، فقال إن الاجتماع لم يكن مع ممثِّلين عن الفلسطينيين جديرين بالثقة.

استهل بيريز حديثه بالتحريض ضد منظمة التحرير، متّهمًا إياها بأنها لا تريد التوصُّل إلى تسوية، وحثَّ المجتمعين منح تأييدهم للملك حسين، وفي الوقت الذي لم يدعُ بيريز إلى القيادة البديلة، فإنه دعا إلى فرض حل اقتصادي لمسألة الضفة والقطاع. كما التقى جورج بوش نائب الرئيس الأمريكي، عددًا من الشخصيات الفلسطينية، في مقر القنصلية الأمريكية في القدس، وبحسب الإذاعة الإسرائيلية، فإن جولة بوش جوبهت بموجة عداء، حيث أضربت القدس العربية في 29 تموز/يوليو 1986، ونُظِّمت مظاهرة، ضمَّت العشرات، أمام مبنى القنصلية الأمريكية، وقد لبَّى دعوة بيريز 18 شخصًا فقط، من الضفة والقطاع، من بينهم: عضو البرلمان الأردني نيقولا عقل وإدوارد خميس وباسل كنعان وحنا سنيورة ووحيد المصري وحكمت المصري وفرح المصري وإلياس فريج وحنا الأطرش، ودام الاجتماع نحو ساعة (1501).

لقد توقَّع اندلاع الانتفاضة قبل وقوعها بنحو سنتين، عضو الكنيست بنيامين أليعازر (ياحد - معراخ) - وكان منسِّقًا لنشاطات الجيش الإسرائيلي في المناطق المحتلة - وعبَّر عن تخوُّفه من أن تدفع الضغوط الضخمة التي يتعرَّض لها أهالي المناطق المحتلة، إذا لم يتوفَّر لهم، على وجه السرعة، صمام لتنفيس الضغط، عصيانًا مدنيًا في الضفة والقطاع. وطالب أليعازر بتطبيق الحكم الذاتي من جانب واحد. ومن قبل اندلاع الانتفاضة، فعــلًا، بنحو شهريْن، حذَّر رئيس شعبة الاستخبارات الإسرائيلية السابق الذي سبق له أن شغل منصب منسق النشاطات في المناطق المحتلة، اللواء احتياط شلومو غازيت، من الإعلان عن سياسة القبضة الحديدية في المناطق المحتلة التي لا

تتماشى بمستوى واحد مع الاعتبارات السياسية ومع التقاليد والقدرة على تنفيذها. منبِّهًا إلى تغيُّرَيْن مهمَّيْن: الجرأة الزائدة في الهجوم من مسافات قصيرة، واختيار أهداف تُعتبر مشروعة لجنود (1502).

بينما عمَّ الإضراب التجاري العام مدينة رام الله خمسة أيام متوالية في أواسط تشرين الأول/أكتوبر 1987، كما نُفِّذت إضرابات تجارية ودراسية ومظاهرات في عدد من المواقع في الضفة الغربية. وحين تظاهر طلاب جامعة بيت لحم، احتجاجًا على حملة الاعتقالات، تم إغلاق الجامعة ثلاثة شهور، ولاحظ كاتب سياسي إسرائيلي اتساع ظاهرة «المبادرات المحلية» في مجال المقاومة (نحو 60 في المئة)، في مقابل أقل من 50 في المئة في عام 1986. وتكمن ميِّزة الخلايا المحلية في صعوبة كشفها. فضــلًا عن الزجاجات الحارقة، وفي أصل هذه الظاهرة الاجتماعية والأمنية، كان الإحساس المتنامي بالإحباط، أما منتهاها فهو العصيان الشعبي. ولاحظ الكاتب نفسه 11 عمل «خرق للنظام»، من بين أعمال «الإرهاب» كلها، في الأعوام 1977 - 1984. وكانت النسبة 16: 1 في عام 1985، و18: 1 في عام 1986. أحد ضباط جيش الاحتلال تحدَّث عن المقاومين الفلسطينيين، فقال: «إن رؤوسهم تغدو صلبة أكثر». الخلاصة أن أعمال الاحتجاج تضاعفت في عام 1987، عنها في السنة السابقة (1503).

أُضيفت الضائقة الاقتصادية إلى عوامل سخط الشعب في الضفة والقطاع. فقد تقلَّصت الأعمال في قطاع غزة، مع انخفاض منسوب إيرادات النفط العربي ونشوب الحرب الإيرانية - العراقية، كما انخفض العمل في إسرائيل إلى النصف (40 ألفًا بعد أن كان 80 ألف عامل). وهناك فائض كبير من الأطباء والمحامين والمهندسين. واستفحلت مشكلة ابن القطاع، مع افتقاده حتى بطاقة أردنية. فضــلًا عن أن أسواق أوروبا أغلقها الاحتكار الإسرائيلي، أما أسواق الدول العربية، فتولَّى إغلاقها أشقاء أهل القطاع الذين يفضِّلون البرتقال الأسباني. حتى الصيد البحري تردَّى على نحو واضح؛ فبعد أن وصلت كميَّات الأسماك إلى نحو 3500 طن في عام 1968، هبطت إلى مجرَّد 500 طن في عام 1985، ومعها انخفض عدد الصيادين ذوي الرُخص من 1400 إلى 1000 صياد، إلى جانب نحو 4000 صياد مارسوا مهنتهم من دون ترخيص (1504).

لاحظت صحيفة إسرائيلية ارتقاء مقاومة الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع في «ثورة الحجارة» قبل عام 1982، إلى «ثورة السكاكين» بعد ذلك. كما عادت الكاتيوشا الفلسطينية إلى التساقط على المستوطنات الإسرائيلية (1505).

ارتفع منسوب الإهانات والتعذيب للعرب، ما اضطر رئيس الكنيست، شلومو هيلل، إلى التحذير من الوضع «الذي نسمع فيه هتاف (الموت للعرب) وإلقاء الحجارة على النوافذ والاعتداءات على الأشخاص ... إن هناك أفرادًا يُلطِّخون سمعة إسرائيل»! في السياق نفسه، استخلص عضو الكنيست محمد وَتَد (مبام)، ما سمعه، هو وسكرتير لجنة الحوار الإسرائيلي - الفلسطيني، لطيف دوُري، بأن إدارة شؤون قطاع غزة يتولّاها أناس قساة، مستهترون، يستخدمون أساليب التعذيب الوحشية ضد الأهالي وإهانتهم (1506).

صحافي إسرائيلي أضاف إلى هذا كله، عوامل أُخرى لاندلاع مظاهر الاحتجاج والمقاومة وتصاعُدها، مثل: الحرب ضد المخيمات التي شنَّتها قوات أمل في لبنان منذ أيار/مايو 1985 وهجمات قطعان المستوطنين على أهالي القدس العرب والمساعي الإسرائيلية في الضفة والقطاع والتنسيق (على المكشوف) بين الحكم الأردني وإسرائيل، وأخيرًا التقارب بين مختلف فصائل منظمة التحرير (1507).

في الوقت الذي انحسرت، نسبيًا، أعمال المقاومة المتواضعة (1508)، فإن ارتفاعًا كبيرًا سُجِّل في أعمال المقاومة بوساطة الطعن بالسكاكين (36 حادثة في عام 1986، في مقابل 17 في عام الذي سبقها). مع ارتفاع منسوب إطلاق الصواريخ على الجليل إلى نسبة 100 في المئة (31 حادثة في عام 1986) (1509).

في نهاية الأسبوع الثاني من شباط/فبراير1987، شهدت الضفة الغربية مظاهرات، عندما أعرَب المصلُّون في المسجد الأقصى عن تضامنهم مع الفلسطينيين في مخيمات جنوب لبنان. واعتُقل 18 طالبًا في جامعة الخليل. وبعدها توالت أشكال شتى من الصدامات والمظاهرات والإضرابات في مناطق مختلفة من الضفة والقطاع (1510).

راع المشهد الثوري مسؤولًا أمنيًا إسرائيليًا كبيرًا سابقًا، فلاحظ أمورًا كثيرة طرأت مع مرور الزمن (1511):

- طول أمد الاحتلال؛

- عدم انسحاب إسرائيل، إلّا وفق حل بشروطها هي؛

- غياب شعب الضفة والقطاع عن أي مفاوضات على مستقبل المنطقة؛

- عجز الأنظمة العربية عن إجبار إسرائيل على الانسحاب من الضفة، والقطاع؛

- رغبة أبناء شعب الضفة والقطاع الشديدة في الإحساس بأنهم يفعلون شيئًا؛

- الإحساس بالإحباط ونفاد الصبر، علمًا أن نحو 60 في المئة من أهالي الضفة والقطاع وُلدوا بعد حرب عام 1967؛

- اتساع الوجود اليهودي في الضفة والقطاع، ومعه اتساع حجم الأرض العربية التي استولوا عليها؛

- في مقابل معالجة مظاهر العصيان باللامبالاة الإسرائيلية والانزلاق إلى المصادمات الاستعراضية مع المحتجين.

أضاف متابع فلسطيني مُدقِّق للأوضاع في الضفة والقطاع إلى ذلك كله: استمرار التمييز في الخدمات الإدارية على أساس عِرقي، ما استحدث مرحلة من المواجهات العنيفة في المناطق المحتلة «والتي تأتي أساسًا بمبادرة محليَّة»، فضــلًا عن «تعميق التعاون بين إسرائيل والأردن» (1512).

حين أحيَت مدن الضفة الغربية الذكرى الخامسة لمذبحة صبرا وشاتيلا (1982)، وقعت صدامات مع جنود الاحتلال، فأصدر قائد المنطقة الوسطى (الضفة) الإسرائيلي اللواء عميرام متسيناع، أمرًا بغلق «الكلية الإسلامية» في الخليل مدة أسبوعيْن. وبعد نحو ثلاثة أسابيع، أشار متسيناع إلى «أن الصحوة الدينية في المناطق [المحتلة] تثير قلقي جدًا». وقد سقط في تلك الموجة نحو 10 شهداء، إضافة إلى عشرات الجرحى ومئات المعتقلين (1513).

صُدفة، اكتشفت أجهزة الأمن الإسرائيلية مجموعة فدائية مشتركة بين فتح والجهاد. لاحظ متابع فلسطيني مرموق للشأن الإسرائيلي أن مركز الثقل في التحركات الشعبية قد انتقل إلى قطاع غزة، واحتلت «الجهاد الإسلامي» التي تتمركز في القطاع مركز الصدارة في التغطية الإعلامية الإسرائيلية لهذه التحركات؛ ونُسب إلى «الجهاد» أكثر من 50 في المئة من أعمال المقاومة المسلحة ضد الاحتلال (1514).

أفلت ستة فدائيين من سجن غزة، ينتمون إلى حركة الجهاد الإسلامي في 18/5/1987، فبذلت قوات الاحتلال الإسرائيلي قصارى جهدها في ملاحقتهم والتفتيش عنهم، وصرَّح وزير الدفاع الإسرائيلي، إسحق رابين، أن حكومته طلبت إلى الحكومة المصرية المساعدة في إلقاء القبض على أولئك الفدائيين وهم: عماد الصفطاوي، سامي الشيخ خليل، محمد الجمل، صالح اشتيوي (أُلقي القبض عليه بعد ثلاثة أيام من الإفلات)، مصباح الصوُري (استُشهد برصاص الجنود الإسرائيليين عند نقطة البوليس الحربي قرب «وادي غزة»، قبل أسبوع واحد من وصول قوات الاحتلال إلى مكان اختفاء اثنين من المطلوبين، وذلك في حي الشجاعية بمدينة غزة، الأمر الذي تم في 6 تشرين الأول/أكتوبر 1987) واستُشهد الثاني والثالث في الاشتباك مع قوات الاحتلال، في ذاك اليوم نفسه، ومعهما فدائيان آخران ليسا من الذين أفلتوا:

أحمد حلَس وفايز قريقع (زهدي الغرابلي)، بينما قُتل رجل الأمن الإسرائيلي فيكتور رجوان. فاندلعت مظاهرات عنيفة في قطاع غزة، وأعلن إضراب تجاري عام، وحدثت اشتباكات مع الجنود الإسرائيليين في مناطق شتى من قطاع غزة، ورد الاحتلال باعتقال عدد كبير من المواطنين (1515).

منذ اغتيال رجوان، عَمدت قوات الاحتلال إلى مضاعفة إجراءاتها، فاكتشفت خلية مؤلفة من خمسين شخصًا (الجهاد)، فضــلًا عن مخزن كبير للسلاح. وقد دمَّرت قوات الاحتلال منازل أُسر الفدائيين الأربعة الذين استُشهدوا (29/10)، فاندلعت المظاهرات في أرجاء مختلفة من قطاع غزة، ثلاثة أيام متصلة (1516).

امتدت الاحتجاجات الجماهيرية إلى مدن شتى في الضفة الغربية، ما جعل قوات الأمن الإسرائيلية في حالة استعداد خاطفة. كما أغلق قائد المنطقة الوسطى جامعة بيت لحم، مدة أربعة أيام (1517).

بينما بدا رئيس الأركان الإسرائيلي الجنرال دان شومرون كالمخمور مما يجري، حيث صرَّح: «يتَّضح أن هناك موجات من العنف، ومن الصعب تحديد أسباب حدوثها وأسباب تلاشيها ...» (1518)!

في هذه الأجواء، عقد في عمان مؤتمر القمة العربي (8 - 11/11/1987)، واتَّسمت قراراته بعدم الحسم في خصوص القضايا الكبرى للوطن العربي. وإن اعتبرت القمة إيران، وليس إسرائيل، الخطر الرئيس على الوطن العربي، ما جعل من قرار إعادة الحكم المصري بشروطه إلى جامعة الدول العربية، بمنزلة خطوة تشجيعية لأي حكم عربي، كي يدخل في تسوية مع إسرائيل، على غرار كامب دايفيد، ما عزَّز موقع الملك حسين في النظام السياسي العربي على حساب ياسر عرفات ومنظمة التحرير. الأمر الذي رفع منسوب الغضب الشعبي في الضفة والقطاع، وتهيَّأت سلطات الاحتلال لمواجهة التصعيد المنتظر؛ فأصدر قائد المنطقة الجنوبية (قطاع غزة)، يتسحاق مردخاي في 16/10، أمرًا قضى بطرد الشيخ عبد العزيز عودة، المرشد الروحي لحركة الجهاد في قطاع غزة (1519). بينما اعتقلت أجهزة الأمن الإسرائيلية مبارك عوض رئيس «مركز دراسات اللاعنف» (1520) في القدس الشرقية، الذي يحمل الجنسية الأمريكية. وجاء اعتقاله بتهمة مشاركته في مظاهرةٍ غير مرخَّص لها في قرية العيسوية، شمال القدس. وبعد التحقيق معه، أُفرج عنه بكفالة مالية (1521). وتلقى عوض أمرًا من وزارة الداخلية الإسرائيلية، بمغادرة إسرائيل خلال يومين. ولم تفلح جهود عوض كلها في إلغاء قرار الطرد الإسرائيلي بحقه (1522).

على حين غرَّة نجح الفدائي، ابن حلب، خالد محمد أكَر في مساء 25/11/1987، في الهبوط بطائرته الشراعية في مهبط للهليوكوبتر في معسكر إسرائيلي، شمال فلسطين المحتلة، وتمكّن من قتل ستة جنود وجرح سبعة آخرين، قبل أن يُستشهد. وكان أكر واحدًا من خمسة فدائيين ينتمون إلى الجبهة الشعبية - القيادة العامة، شاركوا في «عملية الشراعيات»، تمكّن ثلاثة منهم من العودة إلى قاعدتهم سالمين، بينما استُشهد الرابع، ابن تونس، ميلود بن ناجح نومة برصاص الإسرائيليين في الحزام الأمني (1523).

اختصر أكر في ست دقائق الأعوام الأربعين من الأمن الإسرائيلي. وأعادت تلك العملية الجسورة منطقة الجليل إلى أيام ما قبل الحرب الإسرائيلية ضد لبنان (1982).

هكذا، غدا الميدان مهيّأً للانفجار في انتظار الشرارة التي لم تتأخَّر، فوصلت بعد أسبوعيْن من «عملية الجليل» الجسورة.

ثانيًا: عرب 48

في مطلع عام 1988، كان مجموع عرب 48 قد بلغ زهاء 749 ألفًا، شكّلوا 17 في المئة من إجمالي سكان الدولة. وتركَّزَ نحو نصف مجموع هؤلاء في المنطقة الشمالية، ونحو 16 في المئة في منطقة حيفا، ونحو 10 في المئة في المنطقة الوسطى. وقطنت الغالبية، بكثافة، في 108 بلدات وقرى (1524).

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

القسم السادس

الانتفاضة المغدورة وتداعياتها

(1991 - 1987)

الفصل الرابــع عشر

انــتــفــاضــة الــحــجــارة

ما كان لحادث دهس متعمَّد أن يُفجِّر انتفاضة شعبية عارمة، لولا أنه لم يتعدَّ الشرارة التي أشعلت النار في حطب السخط الشعبي المتراكِم على مدى أكثر من عشرين عامًا ضد الاحتلال وتداعياته.

في تمام الساعة السابعة من مساء 8/12/1987، داهم السائق الإسرائيلي هيرتزل بوكوزا بشاحنته مجموعة من العمال الغزّيين عند محطة إيريز في الطرف الشمالي من قطاع غزة، التي كانوا يعبرونها من إسرائيل إلى القطاع حيث يُقيمون.

ما إن شاع خبر الدهس المتعمَّد، حتى انفجرت المظاهرات في بلدة جباليا ومخيمها، حيث يقيم الشهداء، وحيث أقرب التجمعات السكانية الفلسطينية إلى موقع الحادث. وتصدَّت قوات الاحتلال للمظاهرات، قبل أن تفرض منع التجوُّل في البلدة والمخيم.

تجدَّدت المظاهرات مع وصول بلاغ هاتفي من مستشفى دار الشفاء في مدينة غزة، حيث نُقل الشهداء والجرحى. وتدفَّق أهالي جباليا ومخيمها إلى المستشفى، البعيد نحو عشرين كلم عن البلدة ومخيمها. وفي محيطه تردَّدت الهتافات المعادية للاحتلال، ومع دخول الليل، عاد أبناء جباليا ومخيمها من المستشفى، متجمِّعين في مظاهرة حاشدة، تحت أضواء الفوانيس.

من هنا جاءت الشرارة التي أشعلت نار الانتفاضة في شتى أرجاء قطاع غزة، وفي اليوم التالي في الضفة، بدءًا بمخيم بلاطة.

أولًا: الجوهر الطبقي للانتفاضة

لقد حفَّت بالانتفاضة جملة أسباب:

- الاحتلال في حد ذاته وجرح الكرامة الوطنية النازف بسببه؛

- الاستيطان المتعسِّف؛

- القمع الشرس، حيث تعرَّض نحو نصف مليون مواطن للاعتقال، في أوقات مختلفة، وعند اندلاع الانتفاضة كان نحو 1077 فلسطينيًا رهن الاعتقال، يتعرضون لأبشع أشكال التعذيب، من صدمات كهربائية وماء مغليٍّ وضرب مبرح على الجسم كله، فضــلًا عن نزع الأظافر وعضات الكلاب (1525). ومنذ بداية الاحتلال وحتى نهاية عام 1987، نسفت سلطات الاحتلال نحو 24 ألف منزل في أنحاء الضفة والقطاع في سياق العقوبات الجماعية؛

- مصادرة الحد الأدنى من الحريات الديمقراطية؛

- الاعتداءات المتزايدة لقطعان المستوطنين على أبناء الشعب في الضفة والقطاع، بدم بارد، حتى بلغ مجموعها - بين عامي 1980 و1984 - 384 اعتداءً، قُتل فيها 23 فلسطينيًا، وجُرح 191 آخرين. وقد وصل إرهاب المستوطنين إلى ذروته في كانون الثاني/يناير 1987، «حين اجتاحت قطعانهم منازل الفلسطينيين في القدس الشرقية وأعملوا فيها إحراقًا وتدميرًا وتخريبًا وتقتيــلًا بساكنيها» (1526). ولم يكن أولئك المستوطنون نتوءًا شاذًّا في مجتمع «ديمقراطي». من هنا، فلا عجب في وقوف سلطات الاحتلال إلى جانبهم، ومعهم نسبة غير قليلة من يهود إسرائيل، تدور حول 50 في المئة؛

- استعصاء تسوية القضية الفلسطينية، ما زاد من فزع الشعب الفلسطيني على مستقبل قضيته الوطنية. فبعد أيام قليلة من احتلال الضفة والقطاع، بلوَر وزير الخارجية الإسرائيلي، إيغال آلون، مشروع تسوية - الأدق «تصفية» - حمل اسمه، وبقي هذا المشروع أساسًا لحكومات «العمل» المتوالية. وقد ضمن «مشروع آلون» لإسرائيل «الحد الأقصى من الأرض، والحد الأدنى من العرب»؛ فتأكَّد للشعب الفلسطيني أن الحكومة الإسرائيلية إنما ترمي إلى شطب الشعب الفلسطيني وفض هويته الوطنية وخنق كفاحه. وقد أكد السكرتير العام لراكح، مائير فلنر، أن الحكومة الإسرائيلية غير معنية بالسلام (1527)؛

- تعديات إسرائيلية متوالية على الأماكن المقدسة، إسلامية ومسيحية، على السواء؛

- نهب الكنوز الأثرية والثقافية (1528)؛

- على الرغم من أن مستوى معيشة أهالي الضفة والقطاع لم يتدنَ تحت الاحتلال، فإن الإلحاق الاقتصادي بإسرائيل (1529)، كان المشكلة، وذلك بتسخير اقتصاد الضفة والقطاع لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي واستباحة سوق هاتيْن المنطقتيْن المحتلتيْن أمام المنتوجات الإسرائيلية، بما زاد اقتصادهما تشويهًا؛ فهمَّش الحضور الوطني الفلسطيني، وزاد في استفزاز المشاعر الوطنية؛

- أرسى الاحتلال أُسس التبادل غير المتكافئ بين الاقتصاديْن ونظام عمل جائر وحوَّل الضفة والقطاع مصدرًا لليد العاملة الرخيصة ولبعض المواد الخام وصناعات بسيطة ضرورية للصناعة الإسرائيلية.

1 - اقتصاديًا

لقد كان طبيعيًا أن يُهمل الاحتلال البنية التحتية لاقتصاد المنطقتيْن المحتلتيْن ويستنزف مياههما، ما دفع إلى الخلف شروط الاستثمار الإنتاجي فيهما ووثَّق روابط مدنهما وقراهما بالمراكز الإسرائيلية، ما عزَّز اعتماد الضفة والقطاع على السوق الإسرائيلية.

لقد عانت تجارة الضفة والقطاع مع إسرائيل عجزًا كبيرًا مطَّردًا لمصلحة الأخيرة؛ فبينما بلغ العجز في عام 1968، نحو 38 مليون دولار، عاد وارتفع في عام 1985، إلى نحو 430 مليون دولار. ومثّلت واردات الضفة والقطاع من إسرائيل 90 في المئة من مجمل وارداتهما، أما الصادرات، فبلغت 80 في المئة من مجموع صادرات القطاع، ونحو 60 في المئة من مجموع صادرات الضفة، بما يقرب من 90 في المئة منها منتوجات صناعية. فقد نقلت إسرائيل صناعات لها إلى الضفة والقطاع، مستغلة اليد العاملة الرخيصة هناك (1530).

أما القطاع الزراعي، فرزح تحت نير مصادرة الأراضي باطراد والتعطيش المتعمَّد ومنافسة المحاصيل الزراعية المدعومة والعقبات البيروقراطية وتردِّي الخدمات ونظام حصص جائر وعرقلة تسويق المنتوجات الزراعية في السوق الإسرائيلية، أو تصديرها إلى الخارج، وإبقاء علاقات الإنتاج على حالها وتعطيل الجمعيات الزراعية المحلية والحرمان من القروض؛ فتقلَّص عدد العاملين في زراعة الضفة من نحو 42400 عامل في عام 1970، إلى نحو 28300 في عام 1985، لحساب الزراعة في إسرائيل، فتراجعت المساحة المزروعة في الضفة من 2080 دونم في عام 1966، إلى 1885 دونم في عام 1984. وانعكس هذا كله في هبوط معدَّل الزراعة في مجمل الناتج القومي (من 8.35 في المئة، في عام 1970، إلى 4.18 في المئة في عام 1984)، كما تقلَّصت قدرة القطاع الزراعي على التوظيف، بل أصبح هذا القطاع مصدرًا رئيسًا من مصادر تكوين فائض الأيدي العاملة، الباحثة عن عمل (1531).

حين احتلَّت القوات الإسرائيلية الضفة الغربية وقطاع غزة، لم تكن الصناعة تُشكِّل سوى 6.6 في المئة من إجمالي الناتج المحلي للضفة، و3.3 في المئة في القطاع. واحتوت الصناعة على النسبة نفسها تقريبًا من القوى العاملة في المنطقتيْن. وغلب على القطاع الصناعي الطابع الحِرفي، ما أضعف مقاومة هذا القطاع لإجراءات إسرائيل الإلحاقية وأفقده القدرة على الاستقلال عنها. واعتبرت إسرائيل أن من شأن أي استقلال للاقتصاد الفلسطيني تهديد إسرائيل واقتصادها الذي هو أساس الاقتصاد الوطني الفلسطيني (1532).

أبقى الاحتلال الواقع الصناعي على حاله (7 في المئة في الضفة، و10 في المئة في القطاع)، ما حال دون إقامة صناعات جديدة هناك، وضاعف القيود على استيراد المواد الخام لهذه الصناعات، وعطَّل تصدير السلع المُصنَّعة

وحرم الصناعة من التسهيلات الائتمانية، ناهيك بالتأثير الضارّ لإهمال الاحتلال شؤون البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال (1533).

على أن اعتماد إسرائيل استراتيجية الصناعات التصديرية، أدى إلى إضعاف مقاومة الصناعات التقليدية الإسرائيلية لنظيرتها الفلسطينية، ما حافظ على استمرار الأخيرة، الأمر الذي تعزَّز مع رخص اليد العاملة في الضفة والقطاع، وتوفُّر المواد الخام المحلية لبعض الصناعات في هاتيْن المنطقتيْن، والنجاح في تسريب بعض منتوجاتهما عبر «الجسور المفتوحة» من جانب إسرائيل، بهدف إيصال منتوجاتها هي إلى الأقطار العربية (1534).

مع هذا، وصلت المشاريع الصناعية الصغيرة في الضفة والقطاع إلى طريق مسدودة، خصوصًا مع غياب البنوك العربية عن الضفة والقطاع، وهي التي لم تعمل إلّا في مجال الحسابات الشخصية فحسب (1535).

تأكَّدت الفجوة الواسعة بين الصناعة الإسرائيلية، ونظيرتها الفلسطينية في كل من الضفة والقطاع، من النسبة المتدنِّية التي مثَّلتها الثانية في إجمالي الناتج الصناعي الإسرائيلي (7.1 في المئة في عام 1984). بينما بقيّت نسبة الصناعة من الناتج المحلي تدور حول 7 في المئة في الضفة، ونحو 10 في المئة في القطاع، قياسًا إلى إجمالي إنتاجية العمل الصناعي الإسرائيلي؛ بذا، بقيت تبعية صناعة الضفة والقطاع للصناعة الإسرائيلية السمة الأشد بروزًا (1536).

من جهة أخرى، أدى الإقبال على بعض منتوجات الضفة والقطاع إلى نمو بعض الفروع الصناعية فيهما. بينما أدت المنافسة الإسرائيلية غير المتكافئة إلى إفلاس شركات صناعية فلسطينية وضمور فروع صناعية أخرى. واجتذبت الأيدي العاملة الرخيصة في الضفة والقطاع بعض المستثمرين الإسرائيليين الذين منحوا مستثمرين من أبناء الضفة والقطاع عقود مقاولة خاصة في مجالات صناعة الملابس والسجاد والأحذية على وجه الخصوص، وهي الصناعات التي تعتمد فباركها على الشركات الإسرائيلية في مجاليْ تأمين مدخلات الإنتاج وبيع المنتوجات. وهكذا، أدت التغييرات في شروط العرض والطلب إلى تغييرات في بنية القطاع الصناعي في الضفة والقطاع، وإلى وقوعه تحت رحمة السوق الإسرائيلية، بعد أن انتزع الطرف الاقتصادي الأقوى (إسرائيل) من الطرف الاقتصادي الأضعف (الفلسطينيون) قدرته على التطوُّر (1537).

كما تجلَّى تهميش اقتصاد الضفة والقطاع في ظاهرة فائض اليد العاملة في هاتيْن المنطقتيْن المحتلتيْن، حين عجز اقتصادهما عن تأمين فرص عمل للأيادي العاملة المحلية كلها.

منذ احتلال عام 1967 وحتى عام 1984، هاجر من الضفة والقطاع ما يربو على 350 ألف مواطن، منهم نحو 220 ألفًا من الضفة وحدها، بمتوسط سنوي قدره نحو 13 ألف مواطن، نسبتهم الأكبر من الشباب. أما المصدر الثاني الذي استوعب فائض الأيادي العاملة، فكانت سوق العمل الإسرائيلية التي استوعبت نحو 130 ألف عامل، بما يوازي ثُلث مجموع الأيادي العاملة في الضفة والقطاع، استوعب قطاع البناء نحو نصفهم. في الإجمالي، انخرط الفلسطينيون في العمل الأسود؛ حيث جهد عضلي مرهق في مقابل أجر متدنٍ وضمانات وحقوق شبه معدومة ووضع غير مستقر، قلَّل من فرص انخراط أولئك العمال في النقابات، ما أضعف وعيهم الطبقي وقلَّص مدى نضالهم المطلبي، ومن باب أولى كفاحهم السياسي (1538).

في مجال الأجور، تقاضى العامل الفلسطيني في إسرائيل نحو نصف أجر نظيره اليهودي، ما وفَّر لإسرائيل، سنويًا، نحو 300 مليون دولار من فروق تلك الأجور، فضـلًا عما يربو على 100 مليون دولار سنويًا، هي قيمة مستحقات عمال الضفة والقطاع لدى «صندوق التأمين الوطني الإسرائيلي» (1539).

لقد أحدث المحتلون تغييرات بنيوية في خريطة العاملين من أبناء الضفة والقطاع، في شكل (1540):

- تزايُد العمل المأجور، بتسارُع واضح (بين عامي 1970 و1983، في الضفة من 556 ألفًا إلى 776 ألف عامل، وفي القطاع من 335 ألفًا إلى 357 ألف عامل)؛

- هبوط ملحوظ في عدد «الموظفين لأنفسهم» (عن الحقبة نفسها، في الضفة من 38,09 ألفًا عام 1970، إلى 3,40 ألفًا، وفي القطاع من 18,5 ألفًا إلى 15,8 ألفًا)؛

- تراجُع ملموس في عدد أرباب العمل (عن الحقبة نفسها، في الضفة من 10.5 آلاف إلى 4,7 ألفًا، وفي القطاع ارتفعت نسبتهم إلى إجمالي قوة العمل من 2.9 في المئة في عام 1970، إلى 7.7 في المئة في عام 1976، نفسها عادت إلى 5.5 في المئة في عام 1983)؛

- تحلُّل الاستثمارات العائلية إلى حد بعيد (عن الحقبة نفسها من 217 ألفًا إلى 161 ألفًا).

كان يمكن لهذه التغيرات أن تدفع اقتصاد الضفة والقطاع إلى الأمام، لو أنها جرت تحت تأثير عوامل محليَّة، وليس تحت نير الاحتلال.

لعل من أبرز التحوُّلات في بنية الأيدي العاملة ذلك الهبوط الملحوظ في عدد العاملين في القطاع الزراعي، من 159 ألفًا في عام 1970، إلى 337 ألفًا في عام 1985، بينما ارتفع عدد العاملين في القطاع الصناعي من 211 ألفًا إلى 246 ألفًا عن المدة نفسها، بمعدَّل طفيف، وفي قطاعَي البناء والخدمات، بمعدلات أكبر (البناء من 812 ألفًا إلى 916 ألفًا، وفي قطاع الخدمات من 759 ألفًا إلى 147 ألفًا). وبلُغة الأرقام، فإن الذين تحوَّلوا من القطاع الزراعي بالكاد استوعبهم باقي القطاعات. أما الزيادة الطبيعية في قوة العمل (أكثر من مئة ألف)، فطفقت تبحث عن فرص عمل خارج الضفة والقطاع.

كما يُلاحظ تراجُع ملموس في معدلات العاملين في القطاعات الإنتاجية لحساب العاملين في الخدمات. وأدى هذا كله إلى نزول أكثر من 40 في المئة من سكان الضفة والقطاع إلى ما تحت خط الفقر (1541).

ترتَّب على كل ما سبق جملة من التحوُّلات الاجتماعية، تركت بصماتها على الحركة السياسية الفلسطينية في محتواها وبرنامجها وبنيتها (1542).

على الرغم من دمج اقتصاد المناطق المحتلة بدائرة رأس المال الإسرائيلي، وعلى الرغم من سيطرة المُحتل على الأجهزة التشريعية والقضائية في الضفة والقطاع، فضــلًا عن شراسة الأمن وجيش الاحتلال وحربهما الشرسة ضد القوى الوطنية، فإن إسرائيل عجزت عن خلق قاعدة اجتماعية لها. لقد نظرت إلى المناطق المحتلة كمشروع اقتصادي مربح. من هنا كان الاحتلال مخرجًا لأزمة اقتصادية إسرائيلية، عاجلوها بالأيادي العاملة الفلسطينية والسوق الفلسطينية المُشرعة الأبواب، حتى بلغ ما تجنيه إسرائيل من الضفة والقطاع المحتلّيْن مليار دولار سنويًا.

أفرز دمج البنية المتخلِّفة للمناطق المحتلة مع اقتصاد إسرائيل الرأسمالي المتطوِّر ذي الأطماع الاستغلالية الشرهة، مجموعة من التغيرات الاقتصادية - الاجتماعية في الضفة والقطاع. وأدّى هذا دورًا ملحوظًا في تطوُّر مسيرة الحركة الوطنية الفلسطينية، وفي خصائص انتفاضة 1987 (1543):

- النمو الهائل والسريع في حجم الطبقة العاملة، حيث عمل نحو ثلثها في إسرائيل، قرابة نصفهم من الريف. ما يعني أن البنية الاجتماعية قائمة على الإنتاج الطبيعي والزراعي الفردي، في إطار نمط العائلة الأبوية المتحدة، أخذت تنزع باتجاه «البلترة»، مع ما يُرافق ذلك من بداية تحوُّل في الوعي والعلاقات الاجتماعية؛

- تساوقًا مع تهميش الاحتلال الاقتصاد الفلسطيني، بذل الاحتلال قصارى جهده من أجل تحجيم وإعاقة نمو الرأسمال الوطني والبرجوازية المحلية. ومع أن الشرائح البرجوازية الوسيطة للمنتوجات الإسرائيلية قد انتعشت، إلّا

أن نمو تلك الشرائح بقي ضعيفًا، لافتقارها إلى الروابط الاقتصادية الداخلية، وإلى جهاز إنعاشها المصرفي، وإلى موقع المشرِّع في ما يخص التطوُّر الاقتصادي في الضفة والقطاع، أو في ما يخص علاقاتها التجارية المالية مع الخارج. ولعل المفارقة كمنت في أن الدعم الوحيد لتلك الطبقة كان في ارتكازها على النفوذ الأردني؛

- تسارُع نمو حجم الفئات الوسطى، خصوصًا المثقفين الأكاديميين، بعد أن غدا التعليم أداةً للحراك الاجتماعي، ومع انحسار نزعة «النشاط الحر»، أتى الانتقال من فئات فلّاحية مسحوقة، إلى موظفي المدن، ميسوري الحال، نسبيًا. وجاء نمو هذه الفئات على حساب القوى التقليدية، من وجهاء العشائر والحمايل؛

- تمثّلت الترجمة السياسية لهذا كله، بأن القاعدة الاجتماعية الصلبة «للخيار الفلسطيني» أخذت تتّسِع «وتتسيَّس» باطراد، على حساب قاعدتي «الخيار الأردني» وإدامة الاحتلال. وباءت بالفشل محاولات الاحتلال رشوة البرجوازية الكبيرة في الضفة والقطاع، من خلال تقديم التسهيلات إليها، وفسْح المجال كي توطِّد روابطها بالنظام الأردني، في سبيل إجهاض التوجهات الوطنية في الضفة والقطاع، لحساب التوجهات الاستهلاكية. ولقد خاضت الحركة الوطنية في الضفة والقطاع - إلى ما قبل اندلاع الانتفاضة - الكثير من المعارك السياسية ضد الاحتلال، اتَّسم بعضها بالعنف، وسالت فيه دماء. وبقيت الدائرة الواسعة من العمال والفلاحين وصغار التجار، عازفة عن المشاركة في ذلك النشاط السياسي، إلّا في لحظات احتدامه. وكان دور المثقفين فاعــلًا في المجالس البلدية والطالبية والنقابات وتجمعات الشخصيات الوطنية (المستقلة). وقد انحصر نضالهم في المؤتمرات والأنشطة الاجتماعية والإعلامية. وخلال سيادة النمط «المؤسساتي» في البنى وأشكال النضال، توفَّرت تربة خصبة لنمو اتجاهات التعامل البيروقراطي والإداري والمالي مع المناطق المحتلة. على أنه، بفعل شدة القمع ضد هذه المؤسسات وانفضاض المثقفين والفئات الوسطى عنها، سرعان ما انحسر دورها وأخذ الفعل السياسي ينتقل مع اشتداد الأزمة الاقتصادية في إسرائيل منذ مطالع الثمانينيات وتردي أوضاع أبناء الضفة والقطاع العاملين فيهما، بعد ارتفاع منسوب استنزافهم واضطهادهم، قوميًا وطبقيًا، إلى درجة يصعب تحمُّلها. الأمر الذي استفحل مع انحسار الطفرة النفطية في الخليج وانعكاساتها على الضفة والقطاع، المتمثِّلة بضمور المداخيل وتضاؤل فرص العمل في الخارج للخريجين الفقراء.

خلال الأشهر الأولى للانتفاضة، تجلَّى هذا التبدُّل الجديد الذي طرأ على حجم الفئات الاجتماعية ودورها في الضفة والقطاع. كما عكس الطابع الصدامي

للانتفاضة المزاج الثوري لهذه الطبقات والفئات.

غني عن القول إن الفئات الفقيرة عجزت عن تنظيم نفسها، أو عن امتلاك رؤية سياسية، من دون الدور القيادي لأبنائها، وأبناء الفئات الوسطى، من مثقفين ثوريين ووطنيين، ممن تصلَّبوا في النضال. وغدا الشكل المؤسساتي قاصرًا عن استيعاب هذا البحر الجماهيري المتلاطم. فأبدعت حركة الجماهير صيغة «اللجان الشعبية» (1544).

بينما استمرأت حكومات «العمل» الإسرائيلي التقدُّم بمشاريع لتصفية القضية الفلسطينية، تحت عنوان «تسويتها»، أدار «الليكود» ظهره لهذه اللعبة وأسقط القفاز الحريري عن قبضته الحديدية، واعتمد صيغة أكثر استفزازًا لبناء المستوطنات.

معروف أن إيغال آلون، حين كان وزيرًا لخارجية إسرائيل، تقدَّم، في تموز/ يوليو 1967 بالمشروع الذي حمل اسمه، وبقيَ هذا المشروع أساسًا لحكومات «العمل» المتوالية. وقد ضمن «مشروع آلون» لإسرائيل «الحد الأقصى من الأرض والحد الأدنى من العرب»، وعدّ نهر الأردن والبحر الميت الامتداد المستقيم حتى العقبة، حدودًا لإسرائيل التي تضم - بموجب المشروع - شريطًا عريضًا على امتداد نهر الأردن، وآخر على امتداد طريق القدس - البحر الميت، واختيار ضم أي من الخليل أو مشارفها الشرقية، ونشر كتل استيطانية وقواعد عسكرية فوق الأرض، وأحياء يهودية في القدس الشرقية (العربية)، والسماح لحكم ذاتي يتصدَّره قادة تقليديون في الضفة، يدخل مع إسرائيل في إطار اقتصادي مشترك ومعاهدة دفاعية، فضـلًا عن تعاون علمي، مع جهد مشترك لتوطين لاجئي الضفة والقطاع، بعد ضم الأخير إلى إسرائيل (1545).

منذئذ، بقيت مشاريع «التصفية» الإسرائيلية تدور حول «مشروع آلون»، مع اختلاف في المفردات وبعض الرتوش. أما الليكود فعَدّ الضفة والقطاع بمنزلة «أراضٍ محرّرة» وأراح نفسه!

بينما رفض شعب الضفة والقطاع الحكم الذاتي الذي تضمَّنته معاهدة السلام الإسرائيلية - المصرية. ومنذ عام 1983 أصبح أحد معارضي اتفاق كامب دايفيد، الحكم الذاتي (إسحق شامير) رئيسًا للوزارة الإسرائيلية، ما زاد الطين بلّة، فغاب أفق التسوية - مهما كانت مجحفة - من سماء فلسطين. وحافظت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على استخدام «العصا والجزرة» تجاه شعب الضفة والقطاع. وأهم سمات هذه السياسة:

- تجميد الخدمات الأساسية والنشاط الاقتصادي، بأدنى حد من الكلفة والموظفين؛

- تجنَّب المواجهة مع المواطنين الفلسطينيين وتلطيف التعامُل مع المجالس الإدارية والبلدية، والعمل على تجميل صورة إسرائيل عندهم؛

- ضبط مقاومتهم المدنية عند الحد الأدنى؛

- قمع المقاومة المسلحة، والعمل على عزل مواطني الضفة، والقطاع عنها.

2 - سياسيًا

لم تكن الانتفاضة إلَّا الانفجار الحتمي لصراع النقيضيْن. وقد كانت تتويجًا لنضال وطني استمر منذ الأيام الأولى لاحتلال الضفة والقطاع، في صعود لم يخلُ من انحناءات موقّتة.

بقي القطاع والضفة يُناضلان، كل على حدة، حتى عام 1973، مع اقتراب أوضاعهما من التطابق في الأفق والمستقبل الواحد لهما، بتأثير حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973، واعتماد منظمة التحرير ممثـلًا شرعيًا وحيدًا للشعب الفلسطيني.

لقد تمكَّنت الحركة الوطنية الفلسطينية هناك من أن تُعوّق بنضالاتها وتضحياتها المشروع السياسي الإسرائيلي الرامي إلى ضم الضفة والقطاع، نهائيًا، مع التمسُّك باللاءات الإسرائيلية الثلاث: «لا للانسحاب إلى خطوط عام 1967، لا لمنظمة التحرير، لا للدولة الفلسطينية».

أما الانتفاضة، فكانت الثمرة الناضجة للوعي الوطني العالي الذي تشكَّل على نار الصدامات والإضرابات السياسية والهبَّات والانتفاضات الصغيرة. بينما ساهمت البنى الحزبية والنقابية والفدائية في تعزيز ذاك الوعي، الأمر الذي عمَّقه التكوين الديمغرافي للضفة والقطاع، حيث السيادة للشباب، ذلك أن ثلثَي الشعب في الضفة والقطاع وُلِدا بعد حرب عام 1967، ما جعل ذاك الجيل الفتي متحرِّرًا من عقدة الخوف، ومتمتِّعًا بقوة وطاقة هائلتيْن.

بعد خروج المقاومة من لبنان في خريف 1982 وانشقاقها بعد نحو ثمانية شهور، ما بين مُراهن على الحلول الأمريكية، ورافض لها، تأكَّد لشعب الضفة والقطاع أن «التحرير» لن يأتي من الخارج. وبعد الخروج والانشقاق كان الاقتتال الفلسطيني في طرابلس الشام في خريف 1983، ثم جاءت حرب أمل ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان منذ أيار/مايو 1985، وعلى مدى نحو ثلاثة أعوام متصلة.

بذا، جاءت الانتفاضة تجاوُزًا لمختلف البرامج الفصائلية الفلسطينية المطروحة، ولطمة مدوِّية للأنظمة العربية، فضـلًا عن أنها كانت محصِّلة طبيعية لنشاط الفصائل الفلسطينية في التوعية والتعبئة والتنظيم، طوال سنيِّ الاحتلال.

3 - المسرِّعات

على الرغم من أن الضفة والقطاع غدتا مهيَّأتين، تمامًا، للانفجار في وجه الاحتلال، فإن جملة من الأحداث عجَّلت بانفجار الانتفاضة:

- تصاعد قمع المحتلين والمستوطنين، على نحو لم يعد معه السكوت ممكنًا. ولعل آخر ما تحرَّر في هذا الصدد كان اقتحام نحو ألف وخمسمئة طالب وجندي إسرائيلي مخيم الدهيشة في الضفة في 26/10/1987، وفيه عاثوا تخريبًا وتدميرًا وأوسعوا الأهالي ضربًا وركـلًا قبل أن يعتقلوا بعضهم. وفي خريف العام نفسه، أعلن مجرم الحرب، أرئيل شارون عن أنه سينقل سكناه إلى القدس الشرقية (العربية) للإقامة في أحد منازلها، في استفزاز مكشوف للمشاعر الوطنية لأهالي «عاصمة فلسطين الأبدية»، في الوقت الذي تصاعدت الأصوات الصهيونية المطالِبة بالطرد الجماعي للفلسطينيين من وطنهم. ومع وصول اعتداءات قطعان المستوطنين إلى ذروة غير مسبوقة ضد شعب القدس العربي الفلسطيني، في كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس 1987، ثم إقدام المستوطنين على قتل الطالبة انتصار العطَّار قرب دير البلح في قطاع غزة في 10/11/1987، وقبلها كان قرار حكومة إسرائيل، في 7/7/1987، بانتزاع امتياز شركة كهرباء القدس ونقله إلى شركة صهيونية (1546).

- في نهاية حزيران/يونيو 1987، كان القرار الحكومي الإسرائيلي القاضي برفع الضرائب بنسبة 15 في المئة، ثم جاء التقاسُم الوظيفي بين إسرائيل وحكومة زيد الرفاعي الأردنية الذي أنجب «خطَّة التنمية الأردنية» الهادفة إلى «التطبيع» مع إسرائيل. ثم كان «التنظيم الهيكلي» الذي رمى إلى حصر مدن وقرى الضفة والقطاع في أضيق نطاق ممكن من الأرض وحرمانها من زماماتها، بعد مصادرتها لحساب الاحتلال. وارتباطًا بالتنظيم الهيكلي، تقوم بلديات الضفة والقطاع، عبر مكاتب هندسية معيَّنة، وبتمويل مشترك، أردني - إسرائيلي، وفي حالة تخلُّف أي من الطرفيْن عن سداد حصته، يُبادر طرف ثالث (الإدارة الأمريكية) بتسديد هذه الحصَّة! ومعروف أن تعيين المجالس البلدية في الضفة من الاحتلال عام 1985، على أنقاض المجالس المنتخبة، تمّ بضوء أخضر من حكومة الأردن، وعلى أرضيته وُلدت صيغة «التقاسم الوظيفي» بين حكومتَي الأردن وإسرائيل بصدد الضفة والقطاع.

- بينما تجلَّى تعبير الوضع الرسمي العربي عن استمرار تدهوره وانحطاطه، في استمرار الحرب ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان، ثم ما اقترفه مؤتمر القمة العربي الطارئ في عمان (تشرين الثاني/نوفمبر 1987) في حق القضية الفلسطينية، حين وضعتها تلك القمة على الرف، لحساب حرب

الخليج الأولى (1980 - 1988)، وأحلّت القمة إيران محل إسرائيل في خانة عدو الأمة العربية.

- كان طبيعيًا أن يعكس التراجُع الرسمي العربي - وفي القلب منه الفلسطيني - نفسه على المجال الدولي، فعُوملت القضية الفلسطينية بفتوُر ملحوظ، وهبط موقعها في جداول أعمال المحافل الدولية؛ حتى إن القمة السوفياتية - الأمريكية في واشنطن أوائل كانون الأول/ديسمبر 1987، لم تُدرجها ضمن جدول أعمالها.

- ما كان لهذا كله أن يحدث من دون صدى ملموس في الضفة والقطاع، حيث تحوَّلت الأعمال المسلَّحة إلى خبر يومي على مدى عام 1987. ثم كان الاشتباك المسلّح، في حي الشجاعية بمدينة غزة في 6/10/1987 الذي انتهى بمقتل ضابط إسرائيلي كبير، والفدائيين الأربعة المنتمين إلى حركة الجهاد الإسلامي. وثمة مؤشِر بالغ الدلالة على مدى تحوُّل شعب الضفة والقطاع إلى الاعتماد على نفسه؛ إذ ارتفعت نسبة المنظمات المحلية من 48 في المئة في عام 1986، إلى 55.7 في المئة في عام 1987 (1547).

- إئتلفت المنظمات الأربع الرئيسة في الضفة والقطاع (فتح والشعبية والديمقراطية والشيوعي) منذ عام 1985 تحت ضغط الحرب ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان، على الرغم من استمرار تباعُد تلك المنظمات في الخارج بعضها عن بعض، فإن عقد الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في نيسان/أبريل 1987، عزَّز الوحدة الوطنية الفلسطينية؛ بسبب مشاركة المنظمات الثلاث الأخيرة في الدورة المشار إليها بعد مقاطعة دامت نحو أربع سنوات متَّصلة للمجلس الوطني وباقي مؤسسات منظمة التحرير.

- ثم جاءت «عملية قبية» لتقول كلمتها الحاكمة، ولتضع اللمسات الأخيرة في التحضير للانتفاضة. ففي ليلة 25/11/1987، اخترقت طائرة شراعية للجبهة الشعبية - القيادة العامة المجال الجوي الإسرائيلي، قادها أربعة فدائيين، وهبطت قرب معسكر «جيبور» الإسرائيلي، شمال فلسطين المحتلة، وتمكّن قائد الشراعية، خالد أكر (سوري)، من قتل ستة جنود إسرائيليين وجرح ثمانية آخرين قبل أن يستشهد، وهزَّت هذه العملية هيبة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية ومعها نظرية الأمن الإسرائيلية. كما هزأت العملية بالدفاعات الإلكترونية التي وفَّرتها الولايات المتحدة لإسرائيل، فضــلًا عن أن تلك العملية أكَّدت، مجددًا، مدى عقاب غزو القوات الإسرائيلية للبنان في صيف 1982. ناهيك بأن مشاركة أكر وناجح (1548) في تلك العملية، أكدت من جديد، أن فلسطين قضية عربية، وعمَّق هذان الفدائيان الخط الفاصل بين الأنظمة العربية المتواطئة مع إسرائيل، وشعوبها التوَّاقة إلى مواصلة الكفاح

ضد الإمبريالية والصهيونية، وبذا كانت «عملية قبية» بمنزلة صفعة لقمة عمان. كما أعطت جرعة معنوية كبرى لشعب الضفة والقطاع الذي تعطَّش للنار، فجاءته الشرارة في حادث الدهس عند إيريز.

4 - الطبقات تقتحم

غني عن القول إن للتغيير الاجتماعي الوزنَ الأكبر والتأثير الأعمق في انتفاضة الحجارة التي أتت كحصيلة أولى للتحوُّلات الاجتماعية في تفاعلها مع المحيط العربي الرسمي العاجز، ومع واقع الاحتلال المعوِّق للتطور الاجتماعي، إلى جانب تأثُّرها الحميم بتراث المقاومة الفلسطينية (1549).

صحيح أن شباب مخيمات اللاجئين، والشباب عمومًا، مثّلوا الطليعة المتقدِّمة في الانتفاضة، لكن الصحيح، أيضًا، أن سائر الطبقات والفئات الاجتماعية سرعان ما لحقت بهم، بدءًا من الطبقة العاملة، وحتى الشرائح العليا للفئات الوسطى (1550).

تشكَّلت الخريطة الطبقية الاجتماعية في الضفة والقطاع من ثلاث كتل، في قمَّتها الكتلة الثرية (11.2 في المئة)، وثانيها مختلف الفئات الوسطى (97.22 في المئة)، وتبقَّى لكتلة الفقراء والمعدمين (91.4 في المئة) من مجموع شعب الضفة والقطاع (1551).

باستثناء القشرة الرقيقة من الكومبرادور وسماسرة الأراضي العرب الذين تجمَّعوا في حلف ضيِّق، هشّ، مُعادٍ للثورة، فإن الطبقات والفئات الاجتماعية كلها في الضفة والقطاع، قد أُضيرت من الاحتلال واستمراره ومضاعفاته، على مدى هذه السنوات، ما وفَّر إجماعًا طبقيًا وجغرافيًا وعُمريًا وجنسيًا على ضرورة التعجيل بكنس الاحتلال.

لقد تضرَّر الجناح الصناعي من البرجوازية الوطنية، ومعه متوسطو التجَّار وصغارهم، أساسًا بتأثير تضييقات الاحتلال وخسائرهم المالية المتزايدة وجموح الأسعار، ومزاحمات التجار الإسرائيليين، فضـلًا عن الضرائب التعسُّفية الباهظة، وإن جنَّب المحتل التجار الكبار عن التضرُّر به، ما جعلهم الأكثر ميـلًا إلى مهادنته. وبقي الجناح الزراعي الأكثر تضرُّرًا؛ مع تزايُد مساحات الأرض المصادرة والتعطيش والعقوبات الاقتصادية والسياسية وعرقلة تصدير المنتوجات الزراعية، مع إغراق سوق الضفة والقطاع بالمنتوجات الزراعية الإسرائيلية. ما أدى إلى تراجُع المحاصيل الزراعية والريع الزراعي وحجم المواشي إلى نحو النصف، فهبط بمساهمة الزراعة في إجمالي الناتج القومي، وتدنِّي نسبة العاملين في الزراعة، بعد أن استوعبت السوق الإسرائيلية النسبة الأكبر من العمال الزراعيين (1552).

لقد ترتّب على الاحتلال المديد عدم الاستقرار وتردي الخدمات والتسويق الاستهلاكي، ما ألحق أضرارًا ملحوظة بالبرجوازية الصغيرة (1553).

بينما أفضى انحسار نفوذ القوى التقليدية إلى صعود نخبة سياسية جديدة، أخذ نفوذها في الازدياد، خصوصًا بعد حرب عام 1973، وتهرُّب الحكم الأردني من المشاركة في هذه الحرب، وظهور إمكان قيام دولة فلسطينية في الأفق، مع تسليم كل من القمة العربية والأمم المتحدة في خريف 1974، بأن منظمة التحرير هي الممثِّل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وتجلّى هذا كله في تجربة كل من الجبهة الوطنية الفلسطينية (1973 - 1977) ولجنة التوجيه الوطني (1978 - 1982) والقيادة الوطنية الموحَّدة (قاوم) (1988 - 1991) (1554).

أما دور الفئات الوسطى في الانتفاضة، فبرز من خلال فاعلية الإضرابات كافة؛ بينما قام المدرسون بدور مُجدٍ لتطوير نظام تعليمي بديل، بعد إغلاق الاحتلال المدارس. أما المهنيون - خصوصًا المحامين - فنفَّذوا عدة إضرابات احتجاجًا على المحاكم العسكرية الإسرائيلية وأحكامها الجائرة. وقد وفَّر الأطباء شبكات آمنة للرعاية الصحية (1555). وأنجز الصحافيون والكُتَّاب مهمتهم الوطنية الرئيسة بتوعية الشعب وتحريضه ونقل أخباره، فضــلًا عن مساهمة كثيرين منهم في الكوادر الوسطى من الانتفاضة. وفي آخر أيار/مايو 1988، بلغ عدد المعتقلين نحو 1099 معتقــلًا إداريًا، بينهم 28 صحافيًا، و9 باحثين في مجال حقوق الإنسان (1556). وحتى 17/10/1988، فإن نسبة الكُتَّاب والصحافيين من الشهداء بلغت 3 في المئة. وفي الثامن من الشهر نفسه، شنَّت سلطات الاحتلال حملة اعتقالات واسعة في الضفة، شملت ستة صحافيين، و11 نقابيًا (1557). وحتى آب/أغسطس 1989، فإن مجموع من تعرَّض للاعتقال من الكُتَّاب والصحافيين بلغ 66 كاتبًا وصحافيًا، ناهيك بمن تعرَّضوا للضرب وتكسير آلات التصوير. وأصاب جنود الاحتلال الصحافي الفلسطيني حسن جبريل في مخيم الشاطئ في مدينة غزة، وفُرضت الإقامة الجبرية على عدد آخر من الكُتَّاب والصحافيين. كما تعرَّضت المؤسسات الصحافية لصنوف شتى من القمع والعسف. وعلى مدى عامين من الانتفاضة، أبعدت سلطات الاحتلال سبعة صحافيين وكاتبًا واحدًا، من 56 هم مجموع المبعدين في تلك الفترة. وما عجز الصحافيون عن نشره في صحفهم العلنية، فإنه سرعان ما وجد طريقه إلى الصحف السرِّية قوية النفوذ. ونجح الكُتَّاب في 13/1/1989 في الإعلان عن توحيد اتحادهم في الضفة، والقطاع. بينما وحّد العمال والنساء مؤسساتهم النقابية، كل على حدة، كما نجح المسرحيون في 5/3/1987 في تأسيس «رابطة المسرحيين الفلسطينيين»، متَّخذين من القدس مقرًا لها (1558).

لم يشُذ عن الموقف الوطني سوى صحيفة النهار المقدسية، المباهية بموالاتها للحكم الأردني، ما دفع المتظاهرين في مطلع شباط/فبراير 1988 إلى إحراقها مع العلميْن الأمريكي والإسرائيلي. وهي الصحيفة الفلسطينية الوحيدة التي أزاح الاحتلال من طريقها الموانع والعقبات (1559).

نأتي إلى العمال الذين حاول الاحتلال منذ أواخر الستينيات، التخفيف عنهم من جهة، واستنزافهم اقتصاديًا وسياسيًا من جهة أخرى. فاستوعبت السوق الإسرائيلية نحو ثلث عمال الضفة والقطاع، ووزَّعتهم على المجالات متدنِّية الأجر وغير الماهرة والمحرومة من أبسط الضمانات الاجتماعية. وبينما ارتفعت نسبة الطبقة العاملة كثيرًا في مجتمع الضفة والقطاع، فإنها بقيَت مبعثرة في معظمها، مشدودة إلى أصولها الريفية، بعيدة عن الصناعة؛ ما أضعف حسّها الطبقي وضيَّق دائرة المنضوين ضمن لواء التنظيمات النقابية العمالية، إلى 40 ألف عامل (20 في المئة من حجم الطبقة). وقد عمَّق التأثير السلبي لهذا كله، توزُّع الجسم النقابي العمالي على أربعة تجمعات نقابية، موازية للتنظيمات السياسية الأربعة الكبرى هناك، ناهيك بانفصال نقابات الضفة عن مثيلاتها في القطاع، بأمر من سلطات الاحتلال، بالطبع (1560).

تراوحت مشاركة العمال بين الامتناع عن العمل، والمشاركة الناشطة في الانتفاضة (1561). وحظي «يوم السلام» في 21/12/1987، بإجماع استثنائي عمالي في الضفة والقطاع وأشقائهم من عرب 48. وقدَّرت أسبوعية تايم الأمريكية عدد العرب المشاركين في الإضراب الموماً إليه بخمسة وعشرين ألف عامل. ما ألحق شلــلًا جزئيًا بالاقتصاد الإسرائيلي. بينما أشارت يومية جيروسالم بوست الإسرائيلية إلى أن إضراب عمال قطاع غزة استمر زهاء أسبوعين. وخرَّب عمال الضفة والقطاع 155 من أدوات العمل والمنتوجات في شركة «بولغات» للنسيج والملبوسات خلال عام 1987. وتم فصل عمال عرب من مصانع إسرائيلية، وتوتَّرت العلاقات بين مشاغل الخياطة في الضفة والمقاولين الإسرائيليين (1562).

ما بين اندلاع الانتفاضة و17/10/1988، بلغت نسبة العمال في الشهداء 44 في المئة في الضفة، و45 في المئة في القطاع، في مقابل 49 في المئة من المعتقلين (1563). وحتى مطلع أيار/مايو 1989، شكَّل العمال أكثر من نصف الشهداء والجرحى والمعتقلين، واعتقل 21 قائدًا نقابيًا عماليًا، من 38 هم مجموع القادة النقابيين هناك (1564).

بينما شكَّلت المخيمات - التي يقترب سكانها كثيرًا في مستوى معيشتهم من العمال - القلاع الحصينة للانتفاضة، حيث يقيم نحو نصف أهالي قطاع غزة (270 ألفًا)، ونحو30 في المئة من أهالي الضفة (310 آلاف)، فضــلًا عن اللاجئين الذين يسكنون المدن، ويشكلون نحو 40 في المئة من مجموع لاجئي

القطاع، في مقابل 65 في المئة في الضفة. وتنتمي النسبة الأكبر من اللاجئين إلى الطبقة العاملة أو البرجوازية الصغيرة الفقيرة، وهم الأكثر ثورية؛ بسبب افتقارهم إلى ما يفقدونه، وحرمانهم من مسقط رأسهم (1565)؛ ما جعل رابين يصف اللاجئين بأنهم «قنبلة زمنية» (1566).

لقد ضاعفت الأزمة الزراعية المستفحلة من عدد الفلاحين المعدمين ودفعتهم، أولًا إلى سوق عمل المدينة، ومنها إلى السوُق الإسرائيلية. لذا، تزايدت مشاركتهم في الانتفاضة، وإن بحذر، واستفحلت مع إهمال القوى الوطنية الفلسطينية ضرورة العمل في أوساط الفلاحين، على مدى الأعوام العشرين السابقة على الانتفاضة. وعكس الحذر نفسه في تطوُّر أعداد الشهداء الريفيين؛ حيث بلغ 14 شهيدًا في الشهر الأول من الانتفاضة، لكنه قفز إلى 32 شهيدًا في الشهر الثاني لها، وحافظ على معدَّله في الشهر الثالث. ولاحظ عالم جغرافي ومخطِّط مدن إسرائيلي أن الانتفاضة غرست أقدامها في قرى الروابي القريبة من طرق المواصلات الرئيسة، والمحتكَّة بالمستوطنين اليهود، أو في المدن الكبرى، فضــلًا عن مخيمات اللاجئين (1567).

قبل مُضي أربعة أشهر على اندلاع الانتفاضة، كان 80 في المئة من أعضاء المجالس القروية والبلدية والمخاتير (العُمد) قد قدَّموا استقالاتهم استجابة لطلب القيادة الوطنية الموحَّدة للانتفاضة.

أخذ الريف على عاتقه قطع الطريق على المستوطنين ونجدة المخيمات، وتزويدها بالمواد التموينية. وردَّ المحتلون برش المادة السامة على كروم عنب بلدة حلحول ومدينة الخليل، ومصادرة المزيد من أراضي الضفة والقطاع. وفي شهريْ أيار/مايو وحزيران/يونيو، والأسبوع الأول من تموز/يوليو 1989، بلغ مجموع القرى التي داهمتها قوات الاحتلال 316 قرية في الضفة والقطاع، من أصل 430 قرية هي مجموع قرى هاتيْن المنطقتيْن المحتلتيْن. بعد أن أعلن رابين في 2/5/1989، عن العودة إلى مواجهة الانتفاضة في الريف وشنّ حملة واسعة لكسر تلك الانتفاضة. وشملت الاعتقالات ثلاثة آلاف فلاح، وتمت الجباية الخشنة للضرائب ومحو الشعارات الوطنية ومصادرة البطاقات الشخصية وقطع الهواتف والمياه والكهرباء وهدم البيوت وقطع الأشجار، ناهيك باعتداءات قطعان المستوطنين على المواطنين العرب، والحرمان التام من مياه الينابيع (1568).

في ريف الضفة، وجد أفراد القوى الضاربة ملاذهم الآمن؛ أولًا لتراخي قبضة المحتل هناك عنها في المدن، وثانيًا بسبب وعوُرة التضاريس المحيطة بمعظم القرى، الأمر الذي لا يتوفَّر في ريف القطاع السهلي المنبسط (1569).

أما المرأة، فقد أعطى اضطهادها المثلث (القومي والطبقي والجنسي) مردوده الثوري، كما أثبتت المرأة مدى نموّ وعيها بحميمية ارتباط قضيتها الخاصة بالقضية الوطنية العامة؛ فكان لها دورها المستقل في هذه الانتفاضة؛ حيث لم تترك أسلوبًا كفاحيًا أشهرته الانتفاضة إلّا ومارسته. ومع اتساع دائرة الطبقة العاملة، اندفعت المرأة إلى العمل المُنتِج، خصوصًا بعد استفحال الأزمة الاقتصادية والارتفاع المروِّع في منسوب غلاء المعيشة وضيق فرص العمل، ما أجبر نسبة غير قليلة من الرجال على الهجرة من الوطن، سعيًا وراء لقمة الخبز، فاضطرت المرأة إلى الخروج للعمل، تعويضًا لغياب رب الأسرة. وفي عام 1980، ارتفعت نسبة المشاركات في النشاط الاقتصادي إلى 14.5 في المئة من مجموع قوى العمل. وقفزت النسبة في عام 1984 إلى نحو 30 في المئة. وعانت النساء كثيرًا من شروط العمل في إسرائيل (ساعات عمل أكثر، بأجر أقل، ومن دون أي ضمانات) (1570).

حتى عام 1981، بلغ مجموع من دخل المعتقل من النساء ثلاثة آلاف امرأة وفتاة. وإن بقيت السمات السائدة لنشاطات الحركة النسائية حتى عام 1978، أولًا في إطار المبادرات الفردية العفوية، وثانيًا في إطار الجمعيات الخيرية وشبه الاجتماعية. وغلبت أشكال الاعتصام ورفع المذكرات وإرسال البرقيات الاجتماعية والمشاركة في الإضرابات والمظاهرات التي تدعو إليها الحركة الوطنية. وتمحورت غالبية هذه التحركات حول أحوال المعتقلين والقمع والعقوبات الجماعية ونهب الأراضي والإبعاد والاعتداء على المقدسات. وكان لنمو نفوذ القوى الوطنية والتقدُّمية أكبر الأثر في واقع الحركة النسائية، فتجاوزت الأنشطة النسائية التقليدية ذات الطابع الخيري. ففي آذار/مارس 1978، تشكّل اتحاد لجان العمل النسائي، وبعد ثلاثة أعوام أُسس اتحاد لجان المرأة العاملة الفلسطينية، ثم اتحاد لجان المرأة الفلسطينية واتحاد لجان المرأة الشعبية. وفي حزيران/يونيو 1982، تمَّ الإعلان عن تشكيل «اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي. واتّسعت القاعدة الاجتماعية لتلك التنظيمات الأربعة؛ حتى غدت تضم نحو ثمانية آلاف امرأة، بينما لم تتعد عضوية المؤسسات الخيرية المئتيْ وعشرين عضوًا (1571).

عانت الحركة النسائية الكوابح، كالسلبي من العادات والتقاليد والفكر الخُرافي والميول الاستعراضية البرجوازية. بينما أدّى النهوض الوطني دورًا معزِّزًا للحركة النسائية، فكان المحتوى التقدمي للحركة والضعف النسبي في الريف والتوزُّع على أربعة اتحادات، وتغلّب المثقفات من الفئات الوسطى على الأُطر المنظمة، مع نسبة أقل للنساء العاملات، ناهيك بالعجز المالي الذي استبدّ بتلك الأُطر (1572).

لقد كان على نضال المرأة أن يتطوَّر إلى مستويات أعلى حتى يتمكّن من الاستمرار في وجه الاحتلال الإسرائيلي الشرس (1573)؛ فأثمرت الجهود الدؤوبة المديدة خطًّا جديدًا من العمل في صفوف النساء، فكان بناء لجنة يعني لبنة متينة في جسم الانتفاضة (1574)؛ لذا، لم يكن غريبًا أن تبدأ الانتفاضة بمظاهرات نسائية، ولبَّت النساء دعوة اتحاد لجان المرأة العاملة بحياكة «بلوفر» صوف لعشرة آلاف معتقل، كما تم تنظيم حملة للتبرُّع بالدم مع لجان الإغاثة الطبية، ونزلت المرأة، بثقلها كله، في شتى أنواع اللجان الشعبية (1575)، ومن دون استثناء فئة أو قطاع أو سن (1576). حتى غدت المسيرة النسائية أداة ضغط يومي على الاحتلال، وتحوَّلت نسبة عالية من تلك المسيرات إلى صدام مع جنود الاحتلال. فضــلًا عن دور المرأة الملموس في مجال الخدمات الصحية وترشيد الاستهلاك والإنتاج المنزليْن، وفي خلق بدائل للمنتوجات الإسرائيلية، وفي تأمين وصول التموين إلى المخيمات والأحياء المحاصرة (1577). وثمة عدد كبير من الفتيات انخرط في القوة الضاربة للانتفاضة ضمن الملثَّمين الجوَّالين (1578). فضــلًا عن توأمة الأُسر والتضامن مع المعتقلين وأُسر الشهداء والجرحى واستصلاح الأراضي وزراعتها وإقامة تعاونيات نسائية لحفظ الطعام، بالتنسيق مع لجان الإغاثة الزراعية (1579).

حتى يوم المرأة العالمي (8/3/1989) بلغ عدد الشهيدات 68 (ما يربو قليــلًا على عُشر مجموع الشهداء، بينما اعتُقلت أكثر من 500 امرأة، عدا «تعذيب جسدي ونفسي، إلى جانب القيام بأعمال تخدش الحياء» (1580)، إلى 4535 جريحة، من نحو ستة عشر ألف جريح، هم مجموع جرحى الانتفاضة، حتى ذلك الحين (21.1 في المئة)، فضــلًا عن نحو ألفيْ حالة إجهاض (1581).

نأتي إلى الشباب الذين تقدموا صفوف الانتفاضة وأكسبوها ديناميتها اللافتة؛ فهم مؤمنون بأن الاحتلال لن يخرج إلّا بالقوة، والمنتفضون قادرون عليها. وقد شكّل الشباب نحو ثلاثة أرباع شعب الضفة والقطاع، أما من هم دون العشرين، فمَّثلوا نحو 55 في المئة من أهالي القطاع، ونحو 58 في المئة من أهالي الضفة (1582). بينما كان 17 ألف جامعي بلا عمل؛ ما جعل العميد في الجيش الإسرائيلي، بنيامين اليعازر، يحذِّر من الجيل الجديد في الضفة والقطاع؛ «الذي يعرف حقوقه، وليس لديه ما يخسره» (1583).

تحت الاحتلال، أُسّست ست جامعات (1584) في سياق المقاومة الثقافية، ضمت نحو 17 ألف طالب، 45 في المئة منهم إناث. وقد تعزَّز الارتباط والتفاعل الاجتماعي بين الطلاب. وحملت الحركة الطالبية راية المجابهات الصدامية مع المحتل وضد كامب دايفيد والحكم الذاتي. وإن اتسمت تلك

الحركة بسلبيات: قصر النفس والافتقار إلى الوحدة، ناهيك بالصدامات المفتعلة بين التياريْن، الإسلامي واليساري (1585).

مثَّلت هذه الجامعات، أولًا منارات علمية ربَّت قادة؛ وثانيًا غدت بؤرة للعمل الوطني ونشر الوعي السياسي؛ وثالثًا كانت مؤسسات للخدمة الاجتماعية الضرورية، ما وضعها في مواجهة يومية مع المحتلين، الأمر الذي عمَّق الروح الجماعية التضامنية لدى طلابها (1586).

أما الأشبال، فسيطروا على الشارع واستأثروا بزمام الأمور ودأبوا على الصعود إلى أسطح المباني لمراقبة تحركات جنود المحتل، بينما كانوا يقبضون على الزجاجات الحارقة (1587). ما جعل الاحتلال يرفض عودة الطلاب المعتقلين إلى مقاعد الدراسة، إلّا بموافقة ضابط التربية الإسرائيلي؛ الأمر الذي حرم نحو 150 طالبًا ثانويًا وإعداديًا حتى خريف 1987 من التعليم. كما عمد الاحتلال إلى نقل طلاب المرحلتيْن الثانوية والإعدادية من مدرسة إلى أخرى لفصلهم عن محيطهم (1588).

خلال السنة الأولى من عُمر الانتفاضة، بلغ عدد الشهداء، 29 عامًا فأقل، 212 شهيدًا، من أصل 393، هم مجموع شهداء السنة الأولى (87 في المئة). أما الأطفال، فقد بلغت نسبة الشهداء منهم، خلال النصف الأول من عام 1989، نحو 28 في المئة من مجموع شهداء تلك الفترة، قفزت إلى 46 في المئة في آب/أغسطس من العام نفسه. ومنذ اندلاع الانتفاضة وحتى أواسط أيلول/ سبتمبر 1989، فإن أكثر من مئة طفل عربي فلسطيني، دون السادسة عشرة، قد استشهدوا (1589). أما أعلى عقوبة فُرضت على جندي إسرائيلي لقتله طفــلًا فلسطينيًا، فكانت السجن مدة شهرين مع وقف التنفيذ، بحسب مسؤولة في مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. وبحسب وكالة الأنباء الفرنسية فإن 580 فلسطينيًا قد استُشهدوا حتى مطلع تشرين الأول/أكتوبر 1989 (1590).

بينما رأت يومية أردنية أن هذا الرقم أقل كثيرًا من الأرقام الحقيقية (1591).

بحسب صحيفة تقدمية تصدر في إسرائيل، واعتمادًا على معطيات شخصية لأكثر من ثلاثمئة معتقل إداري في صيف 1988، اتضح أن 58 في المئة منهم كانوا دون الثلاثين، و53 في المئة من المجموع الكلي للمعتقلين أكملوا تعليمهم الثانوي، 25 في المئة جامعيون، و25 في المئة تلامذة مدارس ثانوية وإعدادية، و25 في المئة لهم «سوابق مقاومة»، قضوا بسببها أعوامًا متفاوتة في السجون الإسرائيلية. وعلى العموم، فإن المعتقلين نشطون في المنظمات النقابية، وجُلُّهم ينتمي إلى هذا الفصيل أو ذاك (1592).

أما نقابة المحامين في قطاع غزة، فقدمت بيانات حول 3196 معتقــلًا حتى أيلول/سبتمبر 1988، منهم 983 طالبًا (31 في المئة)، ومن هم دون السادسة والعشرين 2626 معتقــلًا (83 في المئة)، بينما بقيت نسبة 18 في المئة لمن هم فوق سن 27 عامًا (1593).

في مجال الجرحى، جُرِحَ خلال السنة الأولى من الانتفاضة 2124 طفــلًا في سن الرابعة عشرة، 1224 في الضفة، و880 في القطاع، 136 منهم دون عمر السنتيْن (6 في المئة)، 89 منهم في الضفة، و47 في القطاع، و189 ما بين سن 3 و4 أعوام (9 في المئة من الأطفال الجرحى)، 1170 منهم في الضفة، و72 في القطاع، و451 طفــلًا في سن 9 و11 عامًا (21 عامًا)، 343 منهم من الضفة، و208 من القطاع، و1908 أطفال ما بين 12 و14 عامًا (52 في المئة)، 649 طفــلًا من الضفة، و429 من القطاع (1594).

وبعد، فإذا ما تساوت الطبقات والفئات الاجتماعية في الإحساس بجرح الكرامة الوطنية، فإن مساهمتها في الانتفاضة، توازي تفاوت الأضرار التي لحقت بكل منها. وبقي أن يلتقي هذا البحر المتلاطم في أطر تجمعه وتُنظِّمه وتُنسِّق بين أنشطته لتُطوِّرها، كي تضمن لها الاستمرار وتُوفِّر لأمواجها الجدوى.

ثانيًا: أداء الانتفاضة

لثلاثة أعوام متصلة، حافظت الانتفاضة على زخمها الجماهيري، مع انحناءات قليلة في خطها الصاعد.

لعل التعرُّف إلى أداء الانتفاضة، يتطلّب قراءة بياناتها التي غدت شاهِدًا على ضريح تلك الانتفاضة، بعد أن أوصل أداء القيادة الفلسطينية المتنفِّذة في الخارج إلى وأدها.

بيانات الانتفاضة

دأبت القيادة الوطنية الموحدَّة للانتفاضة (قاوم) (1595) على إصدار بيانات منتظمة، في صورة توجيهات لجماهير شعب الضفة والقطاع، مع تحليل للأوضاع السياسية المستجدة وتحديد جدول زمني للإضرابات وباقي أشكال الكفاح.

لم تهمل «قاوم» المناسبات الوطنية الفلسطينية، مثل وعد بلفور وذكرى النكبة وميلاد المقاومة المسلحة الفلسطينية المعاصرة (1/1/1965) وذكرى حرب حزيران/يونيو 1967 ويوم الأرض (30/3/1976). فقد حرصت على إحياء هذه الذكريات، كــلًا في موعده.

لم تغفل «قاوم» أيضًا ضرورة تحديد أهداف الانتفاضة في: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة؛ وكمرحلة انتقالية توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني (1596).

ركَّزت بياناتها على ضرورة رفع كلفة الاحتلال، بمقاطعة أجهزته ومشاريعه وبضائعه، بقدر ما نستطيع (1597). خصوصًا أن المحتل ينهب مصدر الثروة الطبيعية للأراضي المحتلة، فضــلًا عن نهب المواطن الفلسطيني.

في المقابل، ومن أجل خلق بديل من بضائع المحتل، حثّت «قاوم» جماهير الشعب في الضفة والقطاع على العودة إلى الأرض واستزراعها (1598)، وبذا نجحت الانتفاضة في تحميل الاقتصاد الإسرائيلي حمــلًا غير هيِّن، وإن لم يصل إلى حد دفع المحتل إلى الرحيل. فقد حدث هبوط حاد في حجم التبادل التجاري بين المناطق المحتلة وإسرائيل، فانخفضت الواردات في إسرائيل 928 مليون دولار في عام 1987، إلى 650 مليون دولار في العام التالي. أما الصادرات، فانخفضت في المدة نفسها، من 304 ملايين دولار، إلى 170 مليون دولار. بينما ارتفعت نسبة التشغيل في المؤسسات الوطنية الفلسطينية بنسبة 8.5 في المئة (1599).

إلى ذلك، عمدت الانتفاضة إلى نسج علاقات مع أوساط سياسية وثقافية إسرائيلية، بعد أن اعتبرت «قاوم» الشارع الإسرائيلي ساحة مشروعة ومكمِّلة لبرنامج الانتفاضة (1600)، وفي هذا الميدان أوصلت إلى الشارع الإسرائيلي أن الانتفاضة «لم تكن حبًا في سفك الدماء الفلسطينية أو اليهودية، بل كانت ثورة على ظلم الاحتلال ... وإصرارًا وطنيًا على إقامة السلام العادل» (1601).

بيد أن «قاوم» أصرَّت على الاستمرار في مقاطعة الحكومة الإسرائيلية، حتى لا تعمل الأخيرة بوجود قيادة بديلة لمنظمة التحرير (1602).

من دون أن تمنع تلك المقاطعة «قاوِم» من توجيه نداءات إلى جنود الاحتلال، بالعبرية والإنكليزية، تسألهم: لماذا يُطلقون النار؟ وينسفون المنازل؟ ولم يسألون أنفسهم لماذا يواجهون أطفالًا بالحجارة؛ «إنهم يخاطرون بحياتكم ... حكومتكم لا تريد السلام» (1603)!

تحت ضغط الانتفاضة، تحرَّك وزير الخارجية الأمريكية، جورج شولتز في أربع جولات مكُّوكية، على دول المنطقة (1988)، وانتهى إلى «مبادرة» أُسّست على «الخيار الأردني»؛ حيث يتولى التفاوض مع إسرائيل وفد أردني - فلسطيني مشترك، على أن ترتبط الأراضي التي تنسحب منها القوات الإسرائيلية باتحاد كونفدرالي مع الأردن (1604).

رأت «قاوم» في «مبادرة شولتز» خطة لإجهاض الانتفاضة، لذا رفضتها (1605).

في 16/4/1988، تمكَّنت قوة إسرائيلية من اغتيال خليل الوزير (أبو جهاد)، مسؤول الوطن المحتل في فتح في منزله، بحي سيدي بوسعيد، شرق تونس العاصمة (1606).

حين عُقدت القمَّة العربية في الجزائر (حزيران/يونيو 1988) طالبتها «قاوم» بتأكيد تمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني الذي يجب دعمه لمواصلة نضاله؛ ورفض الحلول التصفوية كلها، وفي مقدمها «مبادرة شولتز»؛ والتمسُّك بالمؤتمر الدولي بمشاركة منظمة التحرير في وفد مستقل (1607). واستجابت القمة لمطالب «قاوم» والمنظمة (1608).

حين عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته التاسعة عشرة (12 - 15/11/1988)، أيدت «قاوم» الدورة، بسبب إصدارها «وثيقة الاستقلال» والإعلان عن الدولة الفلسطينية المستقلة والبرنامج السياسي الواضح (1609).

حين رفضت حكومة الولايات المتحدة منح ياسر عرفات تأشيرة دخول إلى نيويورك، انتقلت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى جنيف، وعقدت اجتماعها هناك، لتستمع إلى خطاب عرفات الذي أكَّد - في مؤتمر صحافي هناك - مشروع السلام الفلسطيني، ما اضطر الإدارة الأمريكية إلى فتح حوار مع منظمة التحرير. ولم تعتبره «قاوم» «سوى حد أدنى ومتواضع»؛ إذ على الإدارة الأمريكية الاعتراف بالمنظمة وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة (1610). عندها اعتمدت الحكومة الإسرائيلية «مبادرة شامير» في 14/5/1989، وسارعت الإدارة الأمريكية إلى تبنّيها، رفضتها «قاوم» ورأت فيها «محاولة للالتفاف على الرأي العالمي في محاولة غير بريئة لتجميل الاحتلال والقضاء على الانتفاضة بوسيلة سياسية. بطلب من منظمة التحرير، وعقدت قمَّة طارئة في الدار البيضاء (23 - 26/5/1989)، وتبنّت خطة السلام الفلسطينية (1611).

لاحقًا، تقدَّم وزير الخارجية الأمريكية، جيمس بيكر، بخطة من خمسة بنود، قبل أن يشاركه موشي أرنز في كتابتها. ومع ذلك رفضها شامير (1612). ورأى رجل فتح الأول في المناطق المحتلة، فيصل الحسيني، أن خطة بيكر إنما جاءت من أجل تطوير مبادرة شامير (1613)؛ وفي محاولة لتهميش المنظمة في أي تسوية، الأمر الذي جعل «قاوم» ترفضها (1614). فيما انقسمت الحكومة الإسرائيلية على نفسها إزاء خطة بيكر، ما فرط الائتلاف

الحكومي، بين الليكود والعمل، ووصفت «قاوم» هذا الخلاف بأنه مجرد «خلاف في التكتيك» (1615).

في وقت عارضت الولايات المتحدة انتساب دولة فلسطين إلى أي من مؤسسات الأمم المتحدة، حتى إن واشنطن استخدمت حق النقض (الفيتو) ضد معظم مشاريع القرارات التي تندد بانتهاك إسرائيل لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، خصوصًا في مجزرة ريشون لزيون (20/5/1990) التي ذهب ضحيتها ثمانية عمال فلسطينيين، ألحقهم جيش الاحتلال باثنين وعشرين شهيدًا آخرين، خرجوا للاحتجاج على المجزرة.

أما الحوار الذي فتحته واشنطن مع منظمة التحرير، فقد اتخذ طابع التحقيق مع القادة الفلسطينيين، وتأكد أن الإدارة الأمريكية تتسقط الهفوات للمنظمة، كي تقطع الحوار معها، إلى أن وجدت واشنطن ضالّتها في العملية الفدائية البحرية التي نفَّذها فدائيو جبهة التحرير الفلسطينية/جناح أبو العباس في 30/5/1990، فأعلنت واشطن قطع ذاك الحوار، وردَّت «قاوم» مطالبةً باتخاذ موقف حاسم ضد واشنطن، من خلال تهديد مصالحها في الدول العربية ومقاطعة الاتصالات الرسمية مع الأمريكيين، فضـلًا عن مقاطعة بضائعها (1616).

من الدولي إلى المجال العربي تنقلت «قاوم»، فكشفت مدى هشاشة الموقف الرسمي العربي في معادلة الصراع العربي - الإسرائيلي؛ إذ اجتهد الحكم للحكم المصري، منذ الأيام الأولى للانتفاضة، لتسويق تصوُّره لتسوية مهينة للشعب الفلسطيني، تقوُم على مبدأي التفاوض المباشر مع إسرائيل والتواكل على دور واشنطن، مع ما يتطلب استبعاد المقاومة المسلحة؛ وجاءت «مبادرة مبارك» في سياق ذاك التصوُّر (22/1/1988)، وهي التي دعت إلى إيقاف الانتفاضة ستة أشهر، في مقابل وقف الاستيطان في الضفة والقطاع (1617)، وسارعت «قاوم» إلى التنديد بهذه المبادرة، وبطريق «كامب دايفيد» (1618)، وإمعانًا في سلوك هذه الطريق، لم يتأخر مبارك عن الترحيب بمبادرة شولتز والعمل على تعزيز مبادرة شامير، فأتبعها مبارك بمبادرة جديدة (1619)!

بينما طالب الحكم السوري بانسحاب محدود، مؤكدًا موقفه إزاء القيادة المتنفِّذة في منظمة التحرير، تحت تأثير الانتفاضة أساسًا. وتجـلَّى في استقبال دمشق جثمان خليل الوزير، وبعدها استقبل الرئيس السوري حافظ الأسد ياسر عرفات، بعد قطيعة امتدت خمسة أعوام متصِّلة، ثم منحت دمشق تأييدها لقرارات قمة الجزائر حول الانتفاضة، وشكَّل الحكم السوري لجنة مشتركة مع منظمة التحرير.

نأتي إلى الحكم الأردني الذي غالبًا ما أكره على الانسياق وراء السياسة المصرية أو السورية، أو إلى كلتيهما معًا؛ بل كثيرًا ما لجأت عمان إلى تل أبيب للحد من التأثير السوري أو المصري في السياسة الأردنية. لذا كان طبيعيًا أن تتعدى «قاوم» لأنشطة أزلام النظام الأردني في الضفة والقطاع، الذين حاولوا استغلال الانتفاضة لمصلحة الحكم الأردني (1620). بينما اعتبرت «قاوم» قرار الحكم الأردني بفك الارتباط بين ضفتَيْ الأردن (آب/أغسطس 1988)، بمنزلة انتصار للانتفاضة، وأحد أهم الإنجازات السياسية للانتفاضة التي نزعت حقًا فلسطينيًا بقي مسلوبًا طوال أربعين عامًا من الوصاية الأردنية (1621). وقد قبع وراء قرار فك الارتباط هذا الخوف من احتمالين: أولهما أن يذهب الإسرائيليون لحل مشكلتهم مع الانتفاضة، إلى استخدام القوة لتنفيذ «الوطن البديل»؛ وتمثَّل ثانيهما في الخشية من امتداد نار الانتفاضة إلى الضفة الشرقية للأردن، المشبَّعة فلسطينيًا، وفي كلتا الحالتين يكون ضياع الهاشميين.

بمرور ألف يوم على الانتفاضة، توجَّه رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات إلى الشعب الفلسطيني، بخطاب عدَّد فيه آيات التحدي وأصعب صور المواجهات؛ قبل أن تَخفت أصداء الانتفاضة. وفي نحو العاشرة من مساء 14/1/1991، التقى الرجل الثاني في فتح، صلاح خلف (أبو إياد) ومساعدٌ له هو فخري العمري (أبو محمد) بهايل عبد الحميد (أبو الهول) مسؤول الأمن المركزي في فتح، في منزل الأخير. بينما كان القاتل، حمزة أبو زيد، يتربص بأبي إياد على وجه الخصوص، فتوجَّه أبو زيد إلى صالون منزل عبد الحميد، حيث تواجد الثلاثة، وبدأ بخلف، وأتبعه بعبد الحميد والعمري، اللذين حاولا اعتراض القاتل في أثناء تنفيذه جريمته.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

الفصل الخامس عشر

خارج فلسطين: القيادة المتنفِّذة مُتلقية

بمجرد اندلاع الانتفاضة، سارع عرفات إلى تحديد هدفها في «إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلَّة» التي يمكن أن تكون ضمن اتحاد كونفدرالي إقليمي، يشمل الإسرائيليين، وطرَح إمكان إقامة حكومة المنفى، بينما تمسَّك بمؤتمر دولي على أساس قرارات الأمم المتحدة كلها (1622).

ما أبعد ما طرحه عرفات عما طرحته قيادة الانتفاضة في الضفة والقطاع؛ فقد بدا البَوْن شاسعًا بين الطرفيْن، بما يشي بأننا أمام ثورة حاسمة (الانتفاضة) وسلطة مراوغة (القيادة الفلسطينية المتنفذة).

بينما دعا حنا سنيورة، رئيس تحرير صحيفة الفجر المقدسية المقرَّبة من عرفات، إلى حركة عصيان مدني واسعة، لمقاطعة المنتوجات الإسرائيلية. ولجأ بيريز إلى التهديد، يظهر البيان الأول للقيادة الوطنية للانتفاضة (قاوم) (10/1/1988)، مُعلنًا تصعيد الانتفاضة، ومثنيًا على الشهداء، وداعيًا إلى الإضراب العام والعصيان المدني (1623).

لأن فيصل الحسيني رهن الاعتقال، فإن سِري نسيبة يُصبح رقم (1) في محاوري الإسرائيليين، ويُعِد هذان المحاوران مؤتمرًا صحافيًا، في القدس (14/1)، باسم «الهيئات الوطنية»، ويقدِّمان قائمة بأربعة عشر مطلبًا (تطبيق معاهدة جنيف وقرارَيْ مجلس الأمن 605 و607، والإفراج عن المعتقلين وإنهاء التدابير القمعية ووقف الاستيطان والكف عن مصادرة الأراضي وإلغاء قمع الاقتصاد الفلسطيني)، وانتهت هذه الهيئات إلى المطالبة بـ«حرية التعبير» (1624).

إلى جنوب لبنان، وصل الأربعة المبعدون الأوائل من الضفة والقطاع، ورأى رابين أن لا مفرّ من «قصم ظهر المتظاهرين». وفي موازاة هذا التصريح، شُنَّت غارات جوية إسرائيلية على مواقع الجبهة الشعبية - القيادة العامة والحزب الاشتراكي التقدمي اللبناني، ما أدَّى إلى مقتل 21 شخصًا، بينهم 7 نساء و5 أطفال، فضــلًا عن إصابة عدد كبير من الأشخاص (1625). وجاءت هذه الغارات، أغلب الظن، ثأرًا لعملية الطائرة الشراعية إيّاها.

عارض رابين قيام دولة ثالثة بين الأردن وإسرائيل، والانسحاب من طرف واحد والضم والحوار مع منظمة التحرير، متمسِّكًا بالخيار الأردني المستند إلى «مشروع آلون». وعمد رابين إلى تكثيف الموقف الإسرائيلي في تصريح أدلى به إلى الإذاعة الإسرائيلية (9/1/1988)، وفيه أكَّد أن الأوامر صدرت إلى

قوات الأمن باستخدام القوة والضربات لمنع المظاهرات وأعمال العنف. ودعا إلى فرض حصار غذائي، لضرب إضرابات تُجَّار الضفة والقطاع. وقد أدى الالتزام الشعبي الواسع بتعليمات «قاوم» إلى تعزيز مكانة المساجد كمنهل للمعلومات والتنظيم في آن. وجرى احترام تعليمات «القيادة الوطنية الموحَّدة». وانضم المسيحيون الفلسطينيون عن بكرة أبيهم، إلى الانتفاضة؛ حتى غدا العصيان المدني عامًّا، وتفككت إدارة المناطق المحتلَّة (العمليات والشرطة)، وتمت مهاجمة المتعاونين مع المحتل، كما تم استحداث شبكات تعليم بديلة بسرعة. وعاد التلامذة المسيَّسون إلى بلداتهم وقراهم، ليغدوا كوادر لجان محلية. ونظَّم الفلسطينيون المعارضون من سورية أنشطتهم، وأخذت «إذاعة القدس» تبث من الأراضي السورية، وجمهور مستمعيها واسع، وبدأت مختلف الحركات تصكُّ شعارات وتحريضات وطنية من طريق شرائط الكاسيت، على غرار الثورة الإيرانية (1979) (1626).

أولًا: العدو يناور

كالعادة، استحثَّت الانتفاضة المناورات الدبلوماسية، بزعم السعي إلى دينامية جديدة، والانتهاء من الوضع القائم. فعند منتصف كانون الثاني/يناير 1988، اقترح الرئيس المصري حسني مبارك وقف كل أشكال العنف والقمع في الأراضي المحتلَّة، مدة ستة شهور، ومعها كل نشاط استيطاني، مع احترام الحقوق السياسية والحريات الفلسطينية وحماية الشعب الفلسطيني عبر آليات دولية وعقد مؤتمر دولي؛ ويُكفَل حق دول المنطقة كلها بالعيش في سلام، مع السماح للشعب الفلسطيني بممارسة حقه في تقرير المصير (1627).

في هذه الحالة، يُمكن للإسرائيليين أن يعاودوا استيطانهم وقت شاءوا؛ بينما يكون قد تم إجهاض الانتفاضة.

بعد مبارك، جاء جورج شولتز، وزير الخارجية الأمريكية الذي تحرَّك للالتفاف على منظمة التحرير، بتشجيع قيام قيادة فلسطينية في الأراضي المحتلَّة. وبدا له أن بيان الشخصيات المقدسية ذا الأربعة عشر بندًا، يُغري على هذا الأمر ببراغماتيته مع الحكم الذاتي، المحدَّد في «كامب دايفيد». وزار مبارك واشنطن، داعيًا إلى مشروعه عشية استقباله في البيت الأبيض، كما التقى مع السنيورة، وفايز أبو رحمة، الشخصيتين اللتين صرَّحت لهما إسرائيل بالسفر إلى واشنطن، وأوضح لهما أن منظمة التحرير ستبقى خارج المفاوضات، ما لم تعترف بحق إسرائيل في الوجود، بحسب قرار 242، وما لم تتخلَّ، علنًا، عن الإرهاب. وفي أواخر كانون الثاني/يناير 1988، غدت مبادرة شولتز جاهزة مع جدول زمني كامل: وقف العنف والاستيطان في آذار/مارس وبدء المفاوضات على الحكم الذاتي في نيسان/أبريل وعقد اتفاق

بشأن الحكم الذاتي في تشرين الأول/أكتوبر. بينما تُجرى الانتخابات العامة في إسرائيل في تشرين الثاني/نوفمبر. على أن تبدأ المفاوضات بشأن الوضع النهائي في كانون الأول/ديسمبر. وفي شباط/فبراير، ستتولّى السلطة مهماتها (1628).

التقط الملك حسين الخيط، وأعلن عن أن «الخيار الأردني» ما عاد له وجود. وأعرب إسحق شامير، رئيس وزراء إسرائيل، عن معارضته مبادرة شولتز؛ فمن غير الوارد تناول الوضع النهائي قبل الوصول إلى الحكم الذاتي. وفي 9/2، عرض شولتز الجانب الرئيس من مبادرته، ودعا الشخصيات الفلسطينية إلى لقائه في 26/2، بينما دعت «قاوم» إلى مقاطعة هذا الوزير الأمريكي مع إضراب احتجاجي عام. وأعلن حافظ الأسد أن الشرط المسبق لأي مفاوضات هو رد الجولان مع قيام دولة أردنية - فلسطينية. فعمد رابين إلى ما يُسميه «الحل الوسط»: إعادة الأراضي التي احتُلت مع قيام دولة أردنية - فلسطينية (1629).

اتجهت القيادة الفلسطينية إلى عملية تلفزيونية: إرسال «سفينة العودة» إلى قطاع غزة، حاملة نازحين ومُبعدين فلسطينيين، ما عدّه شامير بمنزلة إعلان حرب على إسرائيل، بينما اعتبرها بيريز تعبيرًا عن النازية، فالسفينة تحمل فلسطينيين تلوَّثت أيديهم بدماء اليهود. وصلت السفينة إلى قبرص. وفي 14/2 اغتال الإسرائيليون، بسيارة مُفخَّخة، ثلاثة من كوادر فتح (1630)المسؤولين عن الأراضي المحتلة. ويُشك في أنهم كانوا على صِلة بالجهاد الإسلامي. وفي اليوم التالي، تعرَّضت السفينة لأضرار جسيمة جراء انفجار مروِّع. واستجدَّت مبادرة مجابهة دبلوماسية أخرى في إقدام الولايات المتحدة على إغلاق المكتب الفلسطيني لدى الأمم المتحدة في نيويورك، تنفيذًا لقرار الكونغرس. ورأت الأمم المتحدة أن هذا يتعارض مع الاتفاق الخاص بالمقر. وأُحيلت المسألة على المحاكم الأمريكية التي حكمت لمصلحة الأمم المتحدة والفلسطينيين بعد عدة أسابيع. وفي 7/3، اتجهت قوة فلسطينية خاصة من ثلاثة فدائيين، أعلنت عن انتمائها إلى «القوة 17» التابعة إلى عرفات، وأخذت رهائن في حافلة قرب مفاعل ديمونا النووي في النقب، فشنّ الجيش الإسرائيلي هجومًا على الحافلة وقتلهم مع ثلاث رهائن وإصابة ثمانية آخرين بجروح (1631).

شنَّت الطائرات الإسرائيلية غارات جوية على المواقع الفلسطينية في لبنان، مستهدفة جماعة أبو نضال (حركة فتح - المجلس الثوري) مع فصائل أُخرى. وفي مستهل نيسان/أبريل نشبت حرب حقيقية بين أمل وحزب الله، بهدف السيطرة على الجنوب اللبناني واحتكار تمثيل شيعة لبنان (1632).

استخدمت الولايات المتحدة «الفيتو» ضد مشروع قرار لمجلس الأمن يشجب الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة. في الوقت الذي تمكنت قوة إسرائيلية خاصة من اغتيال خليل الوزير (أبو جهاد) في منزله في تونس العاصمة (19/4/1988)، فتعزَّز موقع عرفات، ووافقت السلطات السورية على دفن الوزير في سورية، ووجّهت دعوة إلى عرفات كي يزور دمشق ويلتقي الأسد (1633).

أبدى الملك حسين استياءه من بيان «القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة» (11/3/1988) الذي ندَّد بالسياسة الأردنية. وعبثًا حاول مستشارو الملك إقناعه بعبثية المفاوضات مع الإسرائيليين الذين سيرفضون تسليم الملك الضفة الغربية والقدس الشرقية، فاختار الفك النهائي لارتباط الضفة الغربية بمملكته.

ثانيًا: مبادرات الإرباك وشق الصف

دُعي عرفات إلى التحدُّث أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، لكن إدارة ريغان رفضت منحه تأشيرة دخول نيويورك (26/11)، كما سبق وبيَّنا، بذريعة أنه يُمثِّل خطرًا على الولايات المتحدة، ما فجَّر أزمة كبرى للإدارة الأمريكية مع الأمم المتحدة. وفي 2/12 قررت الجمعية العامة، بغالبية 152 صوتًا، في مقابل الصوتيْن المعتاديْن (واشنطن وتل أبيب) وامتناع لندن عن التصويت، الانتقال إلى جنيف للاستماع إلى عرفات، ما أعلى شأن عرفات الذي شجب الإرهاب ورفضه، لكنه لم يُعلن نبذه. وفي 14/12، أعلن عرفات، في آخر يوم لاجتماع الجمعية العامة، بالإنكليزية: «لقد تخليتُ، أمس، عن الإرهاب، ولتسجيل الكلام في المحضر، يُجدِّد الفلسطينيون رفض كل أشكال الإرهاب من الأفراد أو الجماعات أو الدول»؛ ولأن الكيْل فاض بعرفات، ختم كلامه «هذا يكفي، ماذا تريدون أكثر من هذا؟ أتريدون ستربتيز!» عندها أعلن شولتز أن الإدارة الأمريكية قد اتخذت قرارها ببدء الحوار الجوهري مع منظمة التحرير عبر السفير الأمريكي في تونس، القناة الرسمية الوحيدة. وقد عُقِد اللقاء الأول في 16/12/1988.

في 5/12، تم الاتفاق الحكومي في إسرائيل؛ إذ تعهد الحزبان الكبيران المؤتلفان بعدم التفاوض مع منظمة التحرير، كما رفضا قيام دولة بين إسرائيل والأردن. وبعد يومين، اعتمد الكنيست الحكومة الإئتلافية الجديدة (1634). وغدا الأمر أمام ثلاث مفاوضات تدور في آن: الأولى مع أرنز بشأن خطة شامير؛ والثانية على الخطة المصرية؛ والثالثة بين دنيس روس وإسحق رابين (1635).

في 14/12/1988، أعلن جورج شولتز بدء الحوار مع المنظمة، بعد أن كانت تنفيذية هذه المنظمة قد أصدرت بيانًا في ساعة مبكِّرة من اليوم نفسه، اعترفت فيه بقرارَيْ مجلس الأمن الدولي 242 و338، واعتبر شولتز ذاك الحوار خطوة للمفاوضات المباشرة بين الأطراف، وإن أكَّد استمرار واشنطن في دعم إسرائيل بلا هوادة، مع تعهُّدها بأمن إسرائيل وسلامتها. وفي 15/12، أصدرت الخارجية الأمريكية بيانًا، أكَّد أن آفاق هذا الحوار هي التركيز على ما هو مطلوب، بشكل خاص، من الفلسطينيين. ولاحقًا، أشارت الخارجية الأمريكية إلى «سنحتفظ بحقنا في إيقاف الحوار كله» (1636).

غني عن القول إن هذا الحوار لم يتعد «فض المجالس» أو «دوَّخيني يا لمونة»! لذا، لم يرتفع مستوى التمثيل الأمريكي عن مستوى السفير روبرت بلليترو.

في ضاحية قرطاج، قرب تونس العاصمة، بدأت بعد ظهر 16/12/1988، أولى محادثات رسمية فلسطينية - أمريكية، في جلسة مغلقة، في مقر الضيافة، ضمَّت عن الجانب الفلسطيني عضويْن من اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير: ياسر عبد ربه وعبد الله حوراني، والمدير العام للدائرة السياسية عبد اللطيف أبو حجلة وسفير فلسطين في تونس الحكم بلعاوي. أما الجانب الأمريكي، فحضر، إضافة إلى السفير بلليترو، المستشار السياسي للسفارة إيدموند هول، مع مترجمين من الجانبيْن. وقد نقل الجانب الأمريكي إلى الوفد الفلسطيني ارتياح الإدارة الأمريكية للمواقف التي أعلنها عرفات في جنيف. في غضون ذلك، قال الرئيس الأمريكي، رونالد ريغان، إن الولايات المتحدة توافق على اعتبار المنظمة طرفًا في النزاع (1637)!

في الوقت الذي وصف عرفات، في مؤتمر صحافي في تونس، اللقاء الأول بأنه يمثِّل خطوة صائبة على الطريق الصحيحة، معطيًا الأولوية للإسراع في عقد المؤتمر الدولي للسلام من خلال ذاك الحوار (1638)؛ حاول جورج بوش، الرئيس الأمريكي الجديد، التقليل من أهمية قرار واشنطن بشأن بدء الحوار مع منظمة التحرير، مؤكِّدًا أن الولايات المتحدة لا تُجري مفاوضات معها، بل مجرد حوار فحسب (1639)!

جرت الجلسة الرابعة من الحوار الأمريكي - الفلسطيني في 14/8، بما يشبه حوار الطرشان، فالأمريكيون معنيون بموافقة فلسطينية على خطة شامير، فتضطر منظمة التحرير إلى الأخذ بالخطة المصرية. وعلى وجه السرعة، طرح بيكر خمس نقاط، وُصفت بأنها تركيبة توصلت إليها محادثات نيويورك، ومؤدّاها وفد إسرائيلي يُجري حوارًا مع وفد فلسطيني في القاهرة، على أن تتشاور مصر مع فلسطين، كما مع إسرائيل والولايات المتحدة؛ بإعداد قائمة «فرضية» بأسماء فلسطينيين، وللفلسطينيين الحرية في طرح المسائل

المتصلة برأيهم في كيفية إنجاح المفاوضات، وتسهيــلًا لهذا كله، يجتمع وزراء خارجية كل من مصر وإسرائيل والولايات المتحدة في واشنطن خلال أسبوعين. تعقّلت منظمة التحرير في التعامل مع مقترحات بيكر، ودعت عبر مجلسها المركزي في بغداد (16/10) إلى التصدي بحزم للسياسة الأمريكية، مع تجاهل النقاط المصرية وخطة بيكر (1640).

وصل عرفات إلى القاهرة (18/12)، مؤكِّدًا لمبارك أن صعوبات مهمة قد اعترضت الحوار في جولته الأولى، من بينها تعريف الإرهاب وأسلوب حل القضية الفلسطينية وصلاحيات المؤتمر الدولي. وتمنى على مبارك بذل جهوده لدى الإدارة الأمريكية لتذليل تلك العقبات (1641).

اقتحمت السوق الأوروبية المشتركة الحلبة، فقرَّر وزراء خارجيتها تكليف ممثلي إسبانيا واليونان وفرنسا بإعداد مبادرة دبلوماسية شرق أوسطية، بحجم ومضمون لم يسبق لهما مثيل (1642).

ناشد متحدث بلسان البيت الأبيض سلطات الاحتلال الإسرائيلية والفلسطينيين وقف أعمال العنف في الأراضي المحتلة، لتهيئة المناخ الملائم للحوار والتفاهم والمفاوضات (1643). بينما صرّحت الناطقة بلسان الخارجية الأمريكية، فيليس أوكلي، بمجرد قيام الإئتلاف الحكومي في إسرائيل بأن الاستيطان لا يساعد في التقدم نحو السلام الشامل الذي نريده جميعًا (1644).

في الوقت الذي عبَّر نحو 1500 مثقف يهودي أمريكي عن تأييدهم المبادرة الأمريكية بشأن بدء الحوار مع المنظمة، ودعوا إسرائيل إلى الانضمام إلى الحوار (1645).

في حديث لمجلة دير شبيغل الألمانية الاتحادية، نفى عرفات أن يكون غيَّر سياسته، مؤكِّدًا أن الذي تغيَّر هو سياسة الولايات المتحدة (1646)!

هرولت تنفيذية منظمة التحرير وسارعت إلى تشكيل لجنة قانونية، لوضع صيغة الحكومة الفلسطينية الموقتة ونظامها الداخلي، وقرَّرت في ختام اجتماعها، في بغداد، أن تعود إلى الانعقاد خلال الأيام العشرة المقبلة، لمناقشة تقرير اللجنة القانونية (1647)!

صرَّح صلاح خلف الرجل الثاني في فتح، بأن المنظمة والقيادة الوطنية الموحدة، قررتا عدم اللجوء إلى السلاح في الأراضي المحتلة، بهدف ردع الاحتلال عن استخدام أسلحته الخاصة ضد الفلسطينيين هناك (1648).

ما شجَّع الطرف الأمريكي على وضع شروط على المنظمة من أجل مواصلة الحوار، هو أن يعلن عرفات إلغاء «الميثاق الوطني» ويتعهد بخفض وتيرة

الانتفاضة، في مقابل وعد أمريكي بالسعي إلى إرسال قوات متعددة الجنسيات لضبط الأوضاع في الأراضي المحتلة، كما اشترط الجانب الأمريكي إعلان كونفدرالية مع الأردن، يليها حوار مباشر مع إسرائيل (1649).

استكمالًا للخطة الأمريكية وفي سبيل تعزيزها، أعلن وزير الدولة المصرية للشؤون الخارجية، بطرس بطرس غالي، عن استعداد الرئيس مبارك لزيارة إسرائيل شرط قبول شامير عقد مؤتمر دولي (1650).

رد شامير، مرحّبًا بزيارة مبارك، وإن من دون شرط مسبق، ما دفع الخارجية المصرية إلى مطالبة إسرائيل الاعتراف بمنظمة التحرير وبدء محادثات سياسية معها (1651).

بينما أعلن بيان للخارجية السعودية أن حكومتها قررت رفع تمثيل مكتب المنظمة في الرياض إلى درجة سفارة، ابتداءً من مطلع السنة المقبلة (كانون الثاني/يناير 1989) (1652).

أعرب شامير عن أمله في أن تتم مبادرة سلام خلال شهرين، يكون لمصر فيها دور الوسيط في المحادثات التي سوف تجريها إسرائيل مع الدول العربية ومع الفلسطينيين، برعاية الدول العظمى (1653).

رد مبارك، بوصف شامير بأنه عنيد، وأردف «إن اتفاقيتَيْ كامب دايفيد أصبحتا قديمتيْن» (1654).

بينما توغَّل عرفات في أوهامه، فصرَّح بأن الحوار الأمريكي - الفلسطيني يزيل العقبة المستعصية أمام عقد المؤتمر الدولي للسلام، معربًا عن أمله في أن يسمح هذا الحوار بكبح القمع الإسرائيلي وحقن دماء المواطنين الفلسطينيين (1655).

توالت بعد ذلك المبادرات لإغراق القيادة الفلسطينية وإرباكها، ولتوسيع الهوَّة بينها وبين قيادة الانتفاضة، فجاءت مبادرة جيمس بيكر، وزير الخارجية الأمريكي؛ بهدف تسهيل الطريق أمام مبادرة شامير التي كانت الحكومة الإسرائيلية قد أقرَّتها (14/5/1989)، وتضمنت إجراء انتخابات في الضفة والقطاع المحتليْن، ولاحظت الإدارة الأمريكية مدى اتساع الهوَّة بين الموقفيْن الفلسطيني والإسرائيلي، خصوصًا في موضوعيْن إجرائييْن: أولهما كيفية تشكيل الوفد الفلسطيني الذي سيحاور وفدًا حكوميًا إسرائيليًا في القاهرة، وثانيهما متصل بجدول أعمال هذا الحوار. وصرَّح بيكر أن الهدف الأمريكي كان، ولمّا يزل السعي إلى «وضع مبادرة شامير موضع التنفيذ» (1656).

عمَّ الإضراب أرجاء الضفة والقطاع في 21/7/1989، استجابة لنداء القيادة الوطنية الموحَّدة رقم (47) (1657)؛ احتجاجًا على مبادرتيْ شامير وبيكر (1658). بينما سلَّم وزير الخارجية المصري، السفير الأمريكي في القاهرة، رد قيادة منظمة التحرير في 6/10/1989، على أن يبدأ الحوار بين وفدَي الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير، بجدول أعمال مفتوح وتحت إشراف دولي، بهدف التمهيد للمؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط (1659). بينما شدَّد بيان لتنفيذية المنظمة (15 - 17/12/1989) «على الحق المطلق للمنظمة في تشكيل وفدها الفلسطيني وإعلانه ... [حيث] يُشكِّل [الحوار] خطوة تمهيدية لعقد المؤتمر الدولي ... وصولًا للحل العادل، الشامل» (1660). وكانت المنظمة قد رفضت تسليم الحكم المصري قائمة بأسماء أعضاء الوفد الفلسطيني، لنقلها إلى واشنطن [لأن] المنظمة ستعلن أعضاء الوفد فحسب» (1661). بينما صرَّح صلاح خلف «... إنهم يطلبون منا استبعاد أنفسنا» (1662).

استمرت منظمة التحرير في محاورة واشنطن من خلال الحكم المصري، بحسب هايل عبد الحميد عضو اللجنة المركزية في فتح. وبعد وصول عرفات إلى القاهرة (24/12)، صرَّح مبارك «... ونحاول أن نُقيم حوارًا بين الفلسطينيين والإسرائيليين ... نحن لا نمثِّل الفلسطينيين، ولكننا فقط نساعد» (1663)! بينما قال مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط، جون كيلي، في مؤتمر صحافي في القاهرة، في ختام زيارته مصر وإسرائيل في بداية كانون الأول/ديسمبر: «نحن نعمل مع مصر منذ أشهر في تجانس، وننظر باحترام إلى مساهمتها في عملية السلام، ونعتقد أن هذا الدور المساعد الذي ننظر إليه بإعجاب سيستمر» (1664).

حصر مصدر في الخارجية المصرية ثلاث خطوات: أولاها عقد لقاء ثلاثي في واشنطن (مصر والولايات المتحدة وإسرائيل)، خلال كانون الثاني/يناير 1990؛ وثانيتها بدء الحوار الفلسطيني - الإسرائيلي؛ والخطوة الثالثة إجراء الانتخابات في الضفة والقطاع (1665).

بحسب الصحف الإسرائيلية، تضمَّنت مبادرة بيكر (قبل التعديل) النقاط الخمس التالية: (1) حوار فلسطيني - إسرائيلي في القاهرة؛ (2) مصر ليست بديــلًا من الفلسطينيين؛ (3) حضور إسرائيل على أساس مبادرة شامير (14/5/1989)؛ (4) للفلسطينيين الحق في طرح مواضيع الانتخابات والمفاوضات؛ (5) لقاء وزراء خارجية مصر وإسرائيل والولايات المتحدة في واشنطن خلال أسبوعيْن (1666). إزاء معارضة شارون وأرنز الشديدة لخطة بيكر، اقترح الأخير إضافة إيضاحات إلى خطته، لن تضطر إسرائيل بمقتضاها إلى التفاوض وتتضمن واشنطن بحق المحادثات في خطة الانتخابات (1667).

وبلغت الجرأة على الحق بشامير حدّ مطالبته بمشاركة حكومته في تشكيل الوفد الفلسطيني. بينما أعلن زعماء «حزب العمل» قبولهم خطة بيكر كما هي، في الوقت الذي رفضت واشنطن توسيع نقاط بيكر (1668). لقد أدخل بيكر تعديلَيْن على خطته من أجل تحديد تركيبة الوفد الفلسطيني، وانتهت الحكومة الإسرائيلية إلى الاتفاق على إبلاغ واشنطن الموافقة على هذه المقترحات، مع افتراض الحصول على ضمانات أمريكية (1669).

ما إن وصلت خطة شامير إلى طريق مسدودة، حتى بادر مبارك بنقاطه العشر، بينما أدارت الإدارة الأمريكية ظهرها إلى المبادرة الفلسطينية، ما أوصل الحوار الفلسطيني - الأمريكي إلى طريق مسدودة (1670). ورأت صحيفة الأُفق الناطقة بلسان جبهة التحرير الفلسطينية، أن نقاط مبارك جاءت لتفتح الطريق أمام حوار فلسطيني - إسرائيلي بشأن الانتخابات (1671). بينما لم ترَ صحيفة فلسطين الثورة الناطقة بلسان منظمة التحرير، في تلك النقاط أكثر من «استيضاحات» لبعض نقاط مبادرة شامير (1672).

حين صرَّح بسَّام أبو شريف، أحد مستشاري عرفات، بأنه مستعد للذهاب إلى القدس أو إلى تل أبيب للتفاوض مع «العمل» حول نقاط مبارك، سارع متحدِّث رسمي، باسم المنظمة إلى الإعلان عن أن أبو شريف ليس مخوَّلًا بالإدلاء بمثل هذه التصريحات (1673). ولم يتضح ما إذا كان الأمر يعكس مدى التعارضات داخل القيادة الفلسطينية، أم أن تحرُّك أبو شريف هنا ليس إلّا بالون اختبار.

في الوقت الذي أعطى محمود عباس صوته لنقاط مبارك، ووصفها بأنها «جيدة ومتكاملة»، أعلنت اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير «تمسّكها بمبادرة السلام الفلسطينية ...، وأن الانتخابات يجب أن تتم بعد إزالة الاحتلال وبإشراف دولي». وكرَّرت اللجنة التنفيذية أنها «لن تسمح لأي طرف بتجاوزها» (1674)، ولاحظت أن ثمة ثلاث نقاط جوهرية غابت عن المبادرة المصرية؛ إذ لا تشير إلى حق تقرير المصير، وتتجاهل دور المنظمة في أي مفاوضات، ولا تُحدِّد المؤتمر الدولي إطارًا للمفاوضات والحل، ما يجعل نقاط مبارك العشر «لا تلبّي الحد الأدنى من المطالب الفلسطينية والحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني» (1675). بينما لم ترَ الجبهة الشعبية في تلك النقاط إلّا «ملحقًا لمشروع شامير»؛ نظرًا إلى تجنُّب تلك النقاط ذِكر المنظمة، أو الدولة الفلسطينية (1676). في الوقت الذي لم يرَ فيها كاتب يساري فلسطيني مستقل إلّا كونها «تُبقي القضية تحت الأضواء ليس أكثر» (1677).

أذاعت وكالة أنباء الشرق الأوسط الرسمية المصرية أن نقاط مبارك العشر تضمنت: (1) تتعهد إسرائيل مسبقًا بقبول نتائج الانتخابات كلها؛ (2) يقوم

مراقبون دوليون بالإشراف على عمليات الاقتراع؛ (3) توفير نوع من الحصانة لحماية المنتخبين من أي ملاحقة قضائية؛ (4) تنسحب القوات الإسرائيلية مسبقًا من القطاعات التي ستدوُر فيها عمليات الاقتراع؛ (5) تتعهد إسرائيل ببدء مفاوضات نهائية خلال مهلة ثلاث أو خمس سنوات، تُحدَّد مدتها باتفاق مشترك، كفترة انتقالية؛ (6) إنهاء نشاطات الاستيطان الإسرائيلي؛ (7) يتمتع المرشحون بحرية كاملة للتعبير عن الرأي؛ (8) يُحظر على الإسرائيليين دخول الأراضي المحتلة يوم الانتخابات؛ (9) يشترك الفلسطينيون في القدس الشرقية في الاقتراع؛ (10) تقبل إسرائيل بمبدأ «الأرض مقابل السلام» (1678). بينما أفادت يومية قاهرية بأن النقطة العاشرة تضمنت أربعة مبادئ رئيسية: 1 - أن يرتكز حل القضية الفلسطينية على قراري مجلس الأمن 242 و338؛ 2 - مبدأ «الأرض مقابل السلام»؛ 3 - ضمان الأمن لجميع دول المنطقة؛ 4 - إقرار الحقوق السياسية للفلسطينيين (1679).

من جانبه، أوضح الأمير الحسن، ولي عهد الأردن، موقف بلاده، بالقول: «نؤيد توضيح ماهية هذه الانتخابات، ومنظمة التحرير قالت، وهي محقة، أي خطوة، في هذه المرحلة، يجب أن ترتبط - وهذا موقفنا - بالانسحاب من الأراضي المحتلة» (1680). بينما رأى محمد حسنين هيكل، وهو خبير في السياسة العربية والدولية إن «مصر سوف تجد نفسها في دور الوسيط ... [الذي] من مهامه أن يُقنع، ويضغط على الأطراف، لتقديم تنازلات متبادلة، والضغط على إسرائيل، لا تتوافر لمصر وسائله، وهكذا سوف تجد نفسها - بالحاح الرغبة في تجنُّب الفشل - ضاغطة على الطرف الفلسطيني وحده». وأعرب الخبير نفسه عن خشيته من «أن يكون ما نراه الآن أمريكيًا وإسرائيليًا، مجرد عملية التفاف حول الانتفاضة، وحول منظمة التحرير، وحول الشعب الفلسطيني» (1681). وأعتقد أن هذا الخبير كان الأكثر وضوحًا ودقة، من غيره، في توصيف نقاط مبارك العشر وتقويمها.

معروف أن مستشار الأمن القومي الأمريكي، برينت سكوكروفت، كان قد رفع إلى الرئيس بوش تقريرًا، دعا فيه إلى وضع خطة أمريكية، تتضمن مفهوم واشنطن للانتخابات في الأراضي المحتلة، على أن تشمل مشاركة أهالي القدس الشرقية في هذه الانتخابات، مع سحب الجيش الإسرائيلي من المواقع السكنية خلال عملية الاقتراع، بمشاركة مراقبين دوليين، في الإشراف على الانتخابات للتحقق من نزاهتها (1682). والملاحظ أن نقاط مبارك العشر لم تخرج عن اقتراح سكوكروفت، ما يُفسِّر ترحيب واشنطن بها (1683).

نُسِب إلى السفير الأمريكي الجديد في إسرائيل، وليام براون، أنه أبلغ المدير العام للخارجية الإسرائيلية، إيتان بن تسور، أن الولايات المتحدة قد تربط ما

بين المبادرة الإسرائيلية والنقاط العشر (1684).

إزاء الرفض الإسرائيلي المتصاعد للنقاط العشر، سارعت واشنطن «إلى فك الارتباط» بهذه النقاط، والاكتفاء بالمبادرة الإسرائيلية (1685). من هنا أصبحت النقاط المصرية مدخــلًا ضروريًا للإعلان عن تأييد الخطة الإسرائيلية التي تعني موافقة مبارك على مبادرة شامير (1686).

بدأ شولتز جولته في الشرق الأوسط في مستهل حزيران/يونيو 1988، فرأى رابين أنه بحكم الانتخابات الإسرائيلية والأمريكية، يستحيل اعتماد أي مبادرة سياسية. هنا، طلب عرفات إلى أحد مستشاريه بسام أبو شريف (1687) إعداد وثيقة؛ لاختبار نيّات الغرب عمومًا، والولايات المتحدة على وجه خاص. وتُطلق نقاشات في صفوف منظمة التحرير لتوضيح نقاط الالتقاء بين الطرفين، الفلسطيني والإسرائيلي؛ أي السلام والأمن؛ الفلسطينيون يبغون السلام، والإسرائيليون يتطلّعون إلى الأمن، ويستحيل لأيهما أن يعيش على أنقاض الآخر. كما يريد الإسرائيليون السلام، وكذلك الفلسطينيون. وليس من مهمات الفلسطينيين تحديد محاوريهم الإسرائيليين، وبالمثل ليس من حق الإسرائيليين اختيار محاوريهم الفلسطينيين، ويتم اقتراح إجراء استفتاء في الضفة والقطاع المحتليْن. وتقبل القيادة الفلسطينية قرارَيْ مجلس الأمن 242 و338، وإن اعتبرتهما غير كافييْن؛ لأنهما لا يتضمنان الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، خصوصًا الحق في تقرير المصير. ومن هنا، لا مفرّ من أخذ قرارات الأمم المتحدة كلها الخاصَّة بالقضية الفلسطينية في الحسبان. مع فترة انتقالية تسبق إعلان دولة ديمقراطية فلسطينية. وفي القمة العربية في الجزائر (7 - 9/6/1988)، بدا الملك حسين منفتحًا على مشروع شولتز. وسرّب بعض المحيطين بالملك، أنه مستعِد لقطع علاقاته كلها بالضفة الغربية، بما في ذلك المساعدات المالية ورواتب الموظفين. إننا بإزاء تحذير. وعلى غير ما توقَّع الملك، فإن القمة تُجدِّد المساعدات، وإن حصرتها في منظمة التحرير، دون الأردن. وحيّت القيادة الموحَّدة للانتفاضة في بيانها رقم (10) قرارات قمة الجزائر، بينما تتجاهلها حركة حماس. ونُشرت وثيقة أبو شريف في أواخر حزيران/يونيو 1988، فأشعلت استنكارًا في أوساط الفصائل الفلسطينية، ورأى صلاح خلف (أبو إياد) أن نشرها غير مناسب. بينما تغافل عرفات عنها. وفي الأول من حزيران/يونيو، جرى إلغاء الوزارة الأردنية المسؤولة عن الشؤون الإدارية للأراضي المحتلة، ونُقلت اختصاصاتها إلى وزارة الخارجية، وفي أواخر تموز/يوليو، أعلنت إيران قبولها القرار رقم 598 للأمم المتحدة، من دون شروط، ما أدّى إلى إنهاء حرب الخليج الأولى، وبدأ سريان وقف إطلاق النار بين العراق وإيران في 20 آب/أغسطس 1988. وانزعجت إسرائيل من احتمال أن يوجِّه العراق قواته نحو إسرائيل. هنا اتجه الملك حسين إلى فك ارتباط الأردن بالضفة الغربية، وإن كان بيريز - الذي

شعر بذلك (26/7) - قد تمنى على الملك عدم الإقدام على ذلك، فردّ عليه الملك بأنه يفك ارتباط دولة بإدارة شعب تحت الاحتلال، وليس بعملية السلام. وفي 28/7، أُلغيت الخطة الخمسية لتنمية الضفة الغربية. وبعد يومين، تم حل مجلس النواب الأردني، وفيه 30 نائبًا فلسطينيًا من الضفة الغربية. في 31/7، شرح الملك قراره في «خطاب إلى الأمة». لقد اتُخذ هذا القرار من دون التشاور مع المنظمة. ولعل أهم ما فيه هو قطع رواتب الموظفين في الضفة الغربية والتوقف عن منح جوازات سفر لأهالي تلك الضفة (1688).

بعد شهرين من إطلاق سراح فيصل الحسيني من معتقله الإسرائيلي، عثرت الشرطة الإسرائيلية في مكتبه على وثيقة تتضمن مشروع تسوية، مؤدّاه دولة فلسطينية في حدود تقسيم 1948، مع اعتراف متبادل بين منظمة التحرير وإسرائيل، بعد أن تُشكل المنظمة حكومة في المنفى، هنا، مشروع إعلان استقلال كتبه سري نسيبة. وتسارع حماس في بيانها رقم (28)، في 28/8/1988، إلى رفض هذا المشروع، بعد أن كانت قد نشرت ميثاقها في 8/8 وهو أقرب إلى خطبة دينية، منه إلى برنامج سياسي (1689).

تعجز سورية والولايات المتحدة عن التوصُّل إلى حل وسط، بشأن الشخصية التي تخلف أمين الجميِّل الذي تنتهي رئاسته للجمهورية اللبنانية في 21/9/1988. فأخلى الجميِّل موقعه لقائد الجيش، العماد ميشال عون الذي شكَّل حكومة عسكريين، فترفض الأحزاب الإسلامية الاعتراف بها. وتؤدي حكومة ثانية اليمين، ترأسها سليم الحص. وزاد من توتر الموقف اندلاع الاشتباكات المسلَّحة بين أمل وحزب الله وبين الفلسطينيين وجيش لبنان الجنوبي. ويقدِّم العراق دعمه إلى حكومة عون، بينما تولّت سورية مهمة معارضته. وفي 19/10، يلقى سبعة جنود إسرائيليين مصرعهم، في هجوم استشهادي لحزب الله في الجنوب اللبناني.

أفضت الانتخابات الإسرائيلية إلى تساوٍ بين الحزبيْن الكبيريْن (الليكود 40 مقعدًا، والعمل 39)، وحصلت أحزاب اليمين والمتديِّنة والعلمانية على 7 مقاعد، وأحزاب اليسار الصهيوني على 10، واحتفظت الأحزاب العربية بمقاعدها الستة. بينما أحرزت الأحزاب الدينية تقدُّمًا، حيث حصدت 18 مقعدًا، و6 مقاعد لشاس؛ ما يمنح الليكود موقعًا محوريًا لتشكيل الائتلافات كلها. وفي 8/11/1988، أحرز جورج بوش نصرًا كبيرًا (54 في المئة من أصوات الناخبين في الرئاسة الأمريكية) (1690).

في مطلع أيلول/سبتمبر 1988، أعلن جورج حبش موافقة الشعبية على إقامة دولة فلسطين. أما باقي فصائل المعارضة الفلسطينية، فترفض المفاوضات المباشرة مع الإسرائيليين وتتمسك بوضع الضفة والقطاع المحتليْن تحت وصاية الأمم المتحدة. وتنفرد حماس بالتصدي لمشروع الدولة هذا. ويبدأ

المجلس الوطني الفلسطيني دورته التاسعة عشرة في الجزائر العاصمة (12/11/1988)، وقد ضمت الدورة الفصائل كلها، عدا الصاعقة والشعبية - القيادة العامة و«فتح الانتفاضة» وجبهة النضال الشعبي - جناح خالد عبد المجيد والشيوعي الثوري، فضلًا عن حماس والجهاد. وقد احتدمت المناقشات حول قرارَيْ مجلس الأمن 242 و338. وفي ليلة 14 - 15/11، تمت الموافقة على القرارات النهائية، في جو من الحماسة، وقد دعت هذه القرارات، أولًا إلى مواصلة الانتفاضة وتعزيزها، للوصول إلى تسوية سياسية شاملة وحكومة موقتة في أقرب وقت ممكن. أما إعلان استقلال دولة فلسطين، فيأتي في شكل «إعلان استقلال إسرائيل» في عام 1948، باعتماده إحالات تاريخية وبوعده الديمقراطي، قبل أن يجري الانتقال إلى التسليم بقرار تقسيم فلسطين (1947). تحدث شامير وبيريز عن «مناورات» و«تحايلات»، بينما رأيا في قرارات المجلس الوطني الفلسطيني مقاربة واقعية، وترى الولايات المتحدة في هذه القرارات تطوُّرًا إيجابيًا، لكنها تطالب بنبذ واضح لـ«الإرهاب» والعنف. رفض الجهاد الاعتراف بإسرائيل، بينما تجنَّبت حماس الدخول في معارضة سافرة، لكنها دعت إلى إضراب عام في 29/11. واحتفت القيادة الموحَّدة بهذا «الانتصار المجيد» (1691).

فاجأت إيران الجميع، حيث طرحت نفسها - بعد غياب الخميني - وسيطًا للولايات المتحدة في لبنان، للإفراج عن الرهائن الأمريكيين!

ثالثًا: قيادة فتح تتهيأ (1692)

في قاعة قصر المؤتمرات في تونس العاصمة، عُقد المؤتمر العام الخامس لـفتح، بين 3 و10 آب/أغسطس 1989، تحت شعار «الانتفاضة». وتم انتخاب مكتب لرئاسة المؤتمر من نبيل شعث (رئيسًا) ونبيل الرملاوي (نائبًا للرئيس) وناصر القدوة ومروان عبد الحميد (مقررَيْن).

حتى عقد المؤتمر، فإن ثلاثة أمور جوهرية استجدت، أولها خطة شامير، والثاني التشاؤم الرسمي الفلسطيني من الحوار الأمريكي - الفلسطيني؛ والثالث المتمثِّل بالحوار الإسرائيلي - الفلسطيني.

بدأت التحضيرات لعقد هذا المؤتمر منذ نهاية عام 1984، إلى أن حُسِمت الأمور الداخلية، ما أتاح للمجلس الثوري لفتح، في اجتماعه في 18/7/1989، مناقشة تقرير اللجنة المركزية لفتح المالي - الإعلامي - التنظيمي. وترأس عرفات اللجنة التحضيرية للمؤتمر التي ضمَّت انتصار الوزير وصخر حبش وأبو العبد العكلوك والحكم بلعاوي وعبد الله الافرنجي وعثمان أبو غربية والعميد أبو المعتصم. وأقر المجلس الثوري عقد المؤتمر.

تُليت أسماء 1159 عضوًا، وتبين أن 83.8 في المئة منهم قد حضروا الجلسة، وإن تزايد عدد الأعضاء الحاضرين، خلال عقد المؤتمر، حتى وصل إلى 1213 عضوًا، في نهاية دورة المؤتمر! في الختام، انتُخب عرفات رئيسًا للجنة المركزية لفتح، بالإجماع. وفي صباح 9/8، تم انتخاب أعضاء المركزية (1693).

كرَّرت قرارات المؤتمر برنامج الجزائر العاصمة (الحق في العودة وتقرير المصير، دولة فلسطين، المؤتمر الدولي)، وإن تم التمسك بالكفاح المسلَّح ورفض خطة شامير. وتوجَّه المؤتمر إلى الولايات المتحدة التي استاءت من الإشادة بالكفاح المسلح وعدم الإشارة إلى إعفاء الزمن على «الميثاق الوطني»، فضــلًا عن غياب الاعتراف بقرارَي مجلس الأمن 242 و338.

اختتم المؤتمر أعماله التي استمرت ثمانية أيام في 10/8/1989، بعدما اختار المؤتمرون ليلة الخميس (10/8)، أعضاء المجلس الثوري، نصفهم بالانتخاب، وهم خمسون عضوًا، على أن يُعيَّن الباقون من 55 إلى 58 عضوًا، من أعضاء اللجنة المركزية (21 عضوًا)، في المجلس العسكري (25 عضوًا)، والشخصيات الفلسطينية (12 عضوًا).

رابعًا: دوليًا وعربيًا

تعمَّق توهُّم النظام السياسي العربي، وفي القلب منه القيادة الفلسطينية المتنفِّذة، بقرب التوصُّل إلى التسوية المستحيلة مع العدو الإسرائيلي، حتى عادت العلاقات الدبلوماسية بين مصر وسورية، بعد زيارة قام بها عاطف صدقي، رئيس الوزراء المصري، إلى دمشق (27/12/1989) (1694)؛ في سبيل «تحقيق الوفاق العربي الشامل ... القاعدة السليمة للعمل العربي المشترك». ووصف محمود الزغبي، رئيس الحكومة السورية، ذلك بأنه «قوة للعرب ... وبما تتطلَّبه المصلحة القومية العليا للأمة العربية».

خلال مؤتمر القمة العربي غير العادي في بغداد (28/5/1990)، وقع حادثان من خارج دائرة التوقُّع: أولهما قطع واشنطن حوارها مع منظمة التحرير بذريعة عملية فدائية فلسطينية (1695). أما الحادث الثاني، فكان الخطاب الذي ألقاه عرفات في هذه القمَّة، وفيه أشار إلى سُترته، قائــلًا: «أنا مدين بسترتي هذه إلى أخي أبو عُدي [صدام حسين]»، الأمر الذي أزعج كــلًا من ملك السعودية فهد، وأمير الكويت جابر الأحمد الصباح، لكن الإزعاج سرعان ما تبدَّد، حين عُلِم أن صدام حسين وعد عرفات بألَّا ينزعج، لأنه [صدام] سيُرغِم الأمريكان على أن يعيدوا إليه الضفة والقطاع على طبق من ذهب. ولم يكن الأمر يعني إلَّا غزو قواته الكويت ومقايضته إيَّاها مع الضفة والقطاع، الأمر الذي تم في مطلع آب/أغسطس 1990، بعد أن استشار صدام سفيرة الولايات المتحدة في بغداد، أبريل غلاسبي (25/7) في أمر هذا الغزو، فأبلغته

بأن واشنطن لا تربطها بالكويت أي معاهدات دفاع مشترك، وأن المهم أن تحصل الولايات المتحدة على مصالحها هناك. فوعدها صدام خيرًا، وذكَّرها بأنه إنما حارب الثورة الإيرانية نيابة عن الأمريكيين! ولم يستمع صدام إلى كل من نصحه بعد ذلك، بالانسحاب من الكويت، خشية تلقي قواته هناك ضربة قاصمة من واشنطن، فطمأن صدام من نصحه بأن لديه ما يؤكِّد عدم تدخل واشنطن في هذا الأمر!

خامسًا: عودٌ إلى الشأن الفلسطيني

«نحن مستعدون للتوصُّل إلى صفقة تاريخية ... وليس صفقة أيديولوجية»، بكلمات ياسر عبد ربه، المقرَّب من عرفات، في مقابلة مع دورية فرنسية (1696) (16/4/1989). ما جعل باحث فرنسي في التاريخ الفلسطيني الحديث والمعاصر، يستنتج، مُحقًا، أن النتيجة الوحيدة الملموسة للانتفاضة هي الخيار الأمريكي لياسر عرفات (1697).

تدفقت مشاريع «التسوية» من عُدد إسرائيل والولايات المتحدة، ومن لفَّ لفهما لاقتناص الفرصة، واقترح رابين استحداث مجلس فلسطيني مسؤول عن تطبيق الحكم الذاتي، عبر مُحاورين من خارج منظمة التحرير، في حين بدت القوة البديلة المهمة الوحيدة في هذا الصدد هي حماس، فأُخلِي سبيل فيصل الحسيني، وصُرِّح له بالسفر إلى الخارج، فأعلن أن الشريك الوحيد في المفاوضات هو منظمة التحرير. وبدأ عام 1989، بثلاث عشرة حالة إبعاد جديدة لأعضاء يُشتبه في انتمائهم إلى اللجان الشعبية. وفي 17/1، أعلن رابين عن تشديد التدابير القمعية: رصاص معدني مغلَّف بالمطاط، عقوبات جماعية، غرامات مالية باهظة، هدم منازل، تسريع الإجراءات القضائية. وبعد عدة ساعات من هذا الإعلان، أقدم الجيش الإسرائيلي على قتل ثلاثة فلسطينيين. وحاولت فتح استحداث «جيش شعبي» يأخذ على عاتقه تنظيم الانتفاضة وعسكرتها، لكن المسؤولين الميدانيين رفضوا ذلك، وإن نجحت الميليشيات في الانغراس في الأرياف. ووجَّه التقرير السنوي لحقوق الإنسان في العالم، الذي تُصدره الخارجية الأمريكية، نقدًا شديدًا إلى المسلك الإسرائيلي في الأراضي المحتلة. وكانت حصيلة عام 1988 نحو 366 قتيـلًا فلسطينيًا، بينهم ثلاثة جرى اتهامهم بالتعامل مع الإسرائيليين. ولقِي أحد عشر إسرائيليًا حتفهم، وأصيب نحو مئة آخرون بجروح. وفي سيناء، انتهى النزاع حول طابا، بالتحكيم لمصلحة مصر، بأن ينسحب الإسرائيليون من الموقع (15/3) (1698).

مع بداية إدارته، أبدى جورج بوش ووزير خارجيته، جيمس بيكر، موافقتهما على بدء الحوار مع منظمة التحرير. ويُعهد إلى برينت سكوكروفت بترؤس مجلس الأمن القومي، بعد فضيحة «إيران غيت» (1699). وفي الخارجية

الأمريكية، كَلَف فريق بشؤون الشرق الأوسط، من دينيس روس وبيل بيرنز ووارن كورتزر وأهارون ميل. بينما عُهِد إلى ريتشارد هاس، في مجلس الأمن القومي، بالمسؤولية عن الملف نفسه. وجميعهم يهود أمريكيون، فيما عدا بيرنز، ما يُفسِّر انحيازهم إلى إسرائيل، وإن في إطار المصلحة القومية الأمريكية، والنتيجة المزدوجة لذلك هي اتهامهم بأنهم خانوا اليهود، من جانب اليمين المتطرِّف الإسرائيلي، وبأنهم عملاء لإسرائيل من جانب الفلسطينيين! ويعتمد روس منهجًا قوامه مرحلة أولية: تقليل العنف ثم مفاوضات تعمل على نقل مسؤوليات إسرائيلية إلى فلسطينيي الضفة والقطاع، وقد يكون بوسع منظمة التحرير المشاركة فيها، عند الاقتضاء، بشكل مباشر، أو غير مباشر. وإذا كان الإسرائيليون يرفضون المؤتمر الدولي، فعليهم تقديم البديل. وتُنقل الرسالة إلى إسرائيل.

في 22/3، عُقدت في تونس الجلسة الثانية للحوار الأمريكي مع منظمة التحرير، وشدَّد الجانب الأمريكي على القراريْن 242 و338 و«الأرض مقابل السلام»، وإن لم يستبعد المؤتمر الدولي، على أنه شدَّد على المفاوضات المباشرة أيضًا. وفي مجال ردِّه ذكر روبرت بيلليترو، مسؤول الشرق الأوسط في الخارجية الأمريكية، أن على منظمة التحرير أن تفهم بأن ليس في إمكان واشنطن فرض تسوية. وعلى الفلسطينيين الدخول في حوار مع الإسرائيليين (1700).

في لبنان، شن العماد عوُن «حرب التحرير» ضد الوجود السوري وحلفائه، فانجرف لبنان، من جديد، إلى عُنف دامٍ، واعتبارًا من 18/4، بينما كان الملك حسين في واشنطن، تهز بلاده انتفاضة شعبية، لكن الملك ينجح في الخروج من الأزمة، وإن بتنازلات سياسية مهمة (1701).

تصل الأمور إلى الذروة في 13/4، مع سقوط خمسة فلسطينيين قتلى في حادث واحد. وأكد رابين دعمه مشروع شامير. وأوضح الأول ذلك (27/4)؛ فبحكم فك الارتباط الأردني، تضطر إسرائيل إلى التفاهم مع الفلسطينيين، على الرغم من تأكيد رابين أنه «منذ إحدى وعشرين سنة، وأنا أُحبِّذ (مشروع آلون) الذي يرمي إلى الحفاظ على الطابع المروري لدولة إسرائيل، في أمن». وفي هذا الاتجاه، شجَّع رابين بيريز على بدء حوار مع الشخصيات الفلسطينية (1702).

عزَّز عرفات موقعه الدولي الجديد بزيارة رسمية إلى فرنسا (2، و3/5)، حيث شدَّد الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران على التناقض بين «إعلان الجزائر» و«الميثاق الوطني» الفلسطيني. معتبرًا الثاني قد «عفا عليه الزمن». وفي 14/5، صدَّقت الحكومة الإسرائيلية «مشروع شامير»، بغالبية 20 ضد 6، والمتضمن استحداث مجلس للحكم الذاتي الفلسطيني منتخب من عشرة

أشخاص من الداخل. ووافق الكنسيت عن المشروع (17/5) بغالبية 43، في مقابل 15، وامتناع 12 عضوًا عن التصويت. وقد تضمَّن «مشروع شامير»، ألَّا يقوم «بإعطاء العرب بوصة واحدة من أرضنا، حتى لو اقتضى الأمر أن نتفاوض مدة عشر سنوات». ويقود معارضة شامير، داخل «الليكود»، كل من شارون وليفي. ووجَّه 94 من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي المئة رسالة إلى وزير الخارجية الأمريكي، طالبوه فيها بتأييد «مشروع شامير»، علنًا وبقوة. بينما قدَّمت الدول العربية كلها، بما فيها سورية، تأييدًا إجماعيًا لعرفات والانتفاضة. ورأى الأمريكيون أن السياسة الفلسطينية تحاول إرغام الولايات المتحدة على الاعتراف بالحقوق السياسية الفلسطينية، وعلى الكفِّ عن محاولاتها تهميش منظمة التحرير (1703).

سادسًا: عودة إلى لبنان وسورية والمعسكر الاشتراكي

عشية الاتفاق، شنَّ الطيران الحربي الإسرائيلي غارة على المواقع الفلسطينية في بقسطا ومجدليون، شرق صيدا، في 11 و12/1/1989؛ مع استمرار عمليات المقاومة الوطنية ضد القوات الإسرائيلية والعميلة لها، حيث بلغت 24عملية بين 16/2/1988 و15/1/1989. وقد تلقت القوات الإسرائيلية 632 هجومًا خلال عام 1988، في مقابل 593 عملية في عام 1987، منها نحو 15 في المئة نفّذها الفدائيون الفلسطينيون، إضافة إلى 25 عملية فدائية عبر الحدود (في مقابل خمس عمليات في عام 1987)، نجح بعضها (1704). غير أن تصريحًا آخر أحدث، أكد وقوع 732 عملية فدائية في جنوب لبنان خلال عام 1988، في مقابل 750 عملية في عام 1987؛ أدت إلى قتل 15 جنديًا إسرائيليًا، في مقابل 12 عملية في عام 1988، منها 34 محاولة تسلل، لم ينجح منها سوى سبع فقط.

لوقوف حزب الله إلى جانب الفلسطينيين في مخيماتهم، استدارت ميليشيات أمل إليه، وافتعلت مع مقاتليه اقتتالًا في إقليم التفاح في 23/12/1989، بعد اقتتال في البقاع الغربي، انتهى بسيطرة الحزب على ثلاث قرى تابعة لأمل، ثم كرَّت المسبحة (1705)، وجاءت الخطوة الفاصلة في 2 - 3/1/1990، حين احتل مقاتلو حزب الله تلة حمادة، شرق قرية كفرحتى، وهو أقرب موقع إلى منطقة السيطرة الفلسطينية (1706).

عاد الاقتتال فاشتعل بين أطراف محلية وبوجهات منوَّعة في منطقتْي صيدا وإقليم التفاح، بين أمل وحزب الله، ما دفع قوات الفصل التابعة لفتح إلى توسيع رقعة انتشارها. وكانت المعارك قد اندلعت بين الطرفين في منطقة إقليم التُفاح في 8 حزيران/يونيو 1990، انتهت بانتشار قوات فصل فلسطينية بينهما (1707)؛ سرعان ما تعرَّضت لقذائف المدفعية الإسرائيلية في 19/7، أوقعت شهيدين وخمسة جرحى. وبعد يومَيْن، شنَّت أمل هجومًا قويًا،

لاسترجاع قرية جرجوع؛ والمستهجن أن المقاتلين الفتحاويين ساندوا أمل في هجومها الفاشل هذا الذي سقط فيه ما بين 51 و80 قتيــلًا، و125 - 200 جريحًا! وقررت الحكومة اللبنانية إرسال قوات من الجيش إلى منطقة الاشتباكات (1708). أما الحلقة الأعنف من القتال، فوقعت في نهاية تموز/يوليو، حين أخفقت أمل في هجومها على مواقع حزب الله؛ ما رفع حصيلة القتلى إلى 190، والجرحى إلى 550؛ واتهم حزب الله فتح بمساندة أمل؛ بينما لوَّح وزير الدفاع الإسرائيلي، موشي أرنز، علنًا، بإمكان تدخل جيشه، إذا ما تعرضت «المصالح الإسرائيلية للخطر» (1709).

مع هذا كله، زادت فصائل المقاومة الفلسطينية واللبنانية من أعمالها ضد الجيش الإسرائيلي وجيش لبنان الجنوبي، انطلاقًا من داخل الحدود اللبنانية (1710).

بينما استجد اقتتال بين فتح وفتح - المجلس الثوري (جماعة أبو نضال) في مخيم عين الحلوة ومدينة صيدا، بعد معارك عنيفة في عين الحلوة أيضًا بين مقاتلي فتح ومجموعة ضابط منشق عن فتح (جمال سليمان) في مطلع آب/أغسطس 1990. في الوقت الذي تواصل الاقتتال بين أمل وحزب الله في إقليم التفاح؛ وكدأبها، انحازت قوات فتح إلى جانب أمل (1711)، وشنّت فتح هجومًا مسلحًا شمل مكاتب فتح المجلس الثوري كلها (7/9)، فسيطرت عليها بعد سقوط 10 قتلى و25 جريحًا، غالبيتهم من المدنيين (1712). وارتفع عدد المصابين إلى 90 قتيــلًا و270 جريحًا (1713).

ما كان لهذه الاقتتالات إلّا أن تتم على حساب المقاومة المسلحة ضد القوات الإسرائيلية وجيش لبنان الجنوبي؛ إذ انخفض المعدل الشهري لعمليات المقاومة الوطنية اللبنانية خلال كانون الأول/ديسمبر 1991 وكانون الثاني/يناير 1992، من 24 عملية إلى 15 عملية (1714). وقد ردَّ الجيش الإسرائيلي بالقصف البري والبحري. بينما أخذت فتح تقلّص قواتها النظامية في لبنان، البالغ عددها نحو تسعة آلاف مقاتل والإبقاء على ميليشيات محلية (1715).

على أن النتائج اتسعت، حتى شملت:

- بدء العد التنازلي في حضور أمل لحساب حزب الله في لبنان؛

- اتساع دائرة الفلسطينيين المتطلّعين إلى الهجرة من لبنان؛

- اتحاد الصف الوطني الفلسطيني، موالين ومعارضين، في وجه تلك الحرب؛

- ابتعاد الجبهة الشعبية وجبهة التحرير الفلسطينية/جناح طلعت يعقوب عن المعارضة الفلسطينية خطوات، اقتربت بها من القيادة الفلسطينية المتنفِّذة، ما عزَّز موقف الأخيرة، في مقابل ازدياد ضعف المعارضة؛

- امتداد تأثير تلك الحرب إلى الداخل الفلسطيني وتعزيز وحدته وميله أكثر فأكثر إلى الاعتماد على نفسه، ما زاد في تخصيب الأرض للانتفاضة.

«كابوكي ديبلوماسي»، تشبيه لبيكر، في مذكراته؛ تمثيلية على مستوى خاص من التشفير، يصعب فهمها. هذا بينما يعترض حزب الله والجنرال ميشال عون على أي تسوية للبنان مفروضة من الخارج. وفي 22/10/1989، بعد 30 يومًا من الاجتماعات، تمت الموافقة على «الميثاق الوطني الجديد» في لبنان. ويرفض عون الاستسلام الذي يتضمن الحفاظ على علاقات مميِّزة بين لبنان وسورية. بينما رفض حزب الله الطائفية، وعلى الرغم من علمانية الحزب التقدمي الاشتراكي، فإنه لا يعارض الاتفاق (اتفاق الطائف). وفي 15/11، انتخب مجلس النواب اللبناني نائبًا من الشمال، هو رينيه معوَّض، لرئاسة الجمهورية - لكن عون رفض الاعتراف بسلطة معوَّض؛ الذي كلّف سليم الحص بتشكيل حكومة جديدة، لكن، جرى اغتيال معوَّض بعد 17 يومًا من انتخابه (22/11)، وعلى الفور، سُمّي إلياس الهراوي خلفًا له، ليشكِّل حكومة جديدة، تنجح في عزل عون سياسيًا، واندلعت مظاهرات في القطاع الماروني تأييدًا لعون، وانعزلت «القوات اللبنانية» عن محيطها لمعاداتها عون. بينما تواصلت المواجهات بين أمل وحزب الله، بهدف الانفراد بتمثيل الشيعة والموقف من اتفاق الطائف.

أول مرة، يُجري الملك حسين انتخابات برلمانية من دون المرشحين الفلسطينيين. ونأت منظمة التحرير بنفسها عن المشهد. ولم يفُز اليساريون والقوميون سوى بثمانية مقاعد، وغدت حركة «الإخوان المسلمين» حليفًا سياسيًا للقصر (1716).

أما سورية، فراقبت شتى التطورات السياسية. وقد قلَّص السوفيات مساعداتهم العسكرية إليها بنسبة عالية، وأوضحوا للسوريين استحالة توصلهم إلى تكافؤ استراتيجي مع إسرائيل. وفي أواخر كانون الأول/ديسمبر، استأنفت دمشق علاقتها الدبلوماسية مع القاهرة، ما أزعج العراق ومنظمة التحرير، لكنه أراح الأردن. وفي ألمانيا الديمقراطية (الشرقية)، توالت المظاهرات لإسقاط النظام الشيوعي، بينما تهاوى باقي أقطار «المعسكر الاشتراكي» باطراد. وفي مستهل تشرين الثاني/نوفمبر، تعاظمت الحركة، وفي ليلة 8 - 9/11، سقط «جدار برلين». ما هبط بمسائل الشرق الأوسط إلى مستوى ثانٍ على أجندة الاتحاد السوفياتي. وفي 2 و3/12/1989، أعلن بوش انتهاء «الحرب الباردة» (1717).

اقترن تدهور الاعتماد السوفياتي بانفتاح على إسرائيل. ففي عام 1989، جرى استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الدولتيْن، تحت غطاء لهما، من جانب دول صديقة. وكانت موسكو تريد في البداية الاكتفاء بعلاقات ذات طابع ثقافي

خالص، ومن بعده، يأتي الطابع السياسي. لكن موسكو رفضت، في ما بعد، مستوى المباحثات. وفي قمة مالطة، مع بوش، أوضح غورباتشيف، الرئيس السوفياتي، بإلحاح، من الأمريكيين، أنه مستعد للموافقة على استئناف العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل؛ فيخفف القيود المفروضة على هجرة اليهود السوفيات. وبعد سقوط جدار برلين، تزايد اعتماد السوفيات على المساعدات الغربية.

في 4/2، تعرَّضت سيارة سيَّاح إسرائيليين لهجوم مسلَّح، فسقط 8 قتلى و19 جريحًا. وتبنت حركة الجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية - القيادة العامة هذه العملية، وفي 1/3، أعلن بيكر في لجنة الاعتمادات المالية، بالكونغرس، عن أن الولايات المتحدة سوف تمتنع عن تقديم قرض بـ400 مليون دولار إلى إسرائيل، بغرض دمج اليهود السوفيات، ما لم يتوقف الاستيطان. وفي 3/3، أكد بوش أن القدس الشرقية جزء من الأراضي الفلسطينية. وفي 15/3، وافق الكنيست على اقتراح سحب الثقة، بغالبية 60 صوتًا ضد 55، بفضل موافقة «شاس». وهذه أول مرة تسقط فيها حكومة إسرائيلية، في أثر تصويت الكنيست على سحب الثقة عنها. بينما استمر الليكود مع «الأرض مقابل الأرض» وحكم ذاتي للأشخاص، من دون الأرض. أما «العمل»، فمع استمرارية «مشروع آلون» ومُحاورة فلسطيني متساهل (1718).

في 5/1/1991، جدّد صدام حسين سياسة الردع حيال أي هجوم إسرائيلي متوقَّع، على غرار ما جرى في صيف 1981، عندما أغارت طائرات حربية إسرائيلية على «مفاعل تموز» النووي العراقي، وألمح صدام حسين إلى البرنامج النووي الإسرائيلي، وكلّف الملك فهد، ملك السعودية، سفير بلاده في واشنطن، الأمير بندر بالسفر إلى بغداد ولقاء صدام حسين الذي يعترف له بأن خطابه كان مهمًا، أكثر مما يجب، ويطلب إلى بندر إبلاغ الرئيس بوش بذلك. يغتر صدام بقوته العسكرية، فيطرح نفسه حاميًا للمصالح العربية، بديــلًا من الاتحاد السوفياتي، بينما أدى خطابه التهديدي إلى رص صفوف الإسرائيليين (1719).

بدأت القمة العربية في بغداد أعمالها (28/5) في غياب سورية ولبنان والجزائر والمغرب. وشجب عرفات المماطلات والترددات والالتباسات المميِّزة سلوك الإدارة الأمريكية، ودعا الملك حسين إلى التضامن العربي، لمواجهة الوضع الاقتصادي المتدهور لمملكته، الذي يُضعفها أمام التهديد الإسرائيلي. ورفض مبارك الفزع من هجرة اليهود السوفيات. وختمت القمة أعمالها بسلسلة من الإدانات اللفظية لواشنطن وتل أبيب، بينما يعلن فيصل الحسيني إضرابه عن الطعام (20/5).

في 11/6، وافق الكنيست (62 - 57 صوتًا)، وامتناع نائب واحد عن التصويت، على حكومة شامير الجديدة، المؤتلفة بين اليمين المدني والمتدينين. وتولّى دايفيد ليفي الخارجية وموشي أرنز الدفاع وشارون البناء والإسكان وإسحق موداعي المالية.

في 20/6، عـلَّقت الولايات المتحدة الحوار مع منظمة التحرير، وتمنى ميتران لو أن الولايات المتحدة أبدت حيال إسرائيل الحزم نفسه. وهنّأ الليكود والعمل نفسيهما على القرار الأمريكي، وفي جنوب لبنان استؤنف المعارك بين أمل وحزب الله، وكانت فتح تقوم بدور الوسيط بينهما. وفي إسرائيل حاول رابين الحلول محل بيريز، على رأس «حزب العمل» (1720).

هكذا، فقدت قضايا العرب سندها الدولي، متمثـلًا بـ «المعسكر الاشتراكي» والاتحاد السوفياتي، كما فقدت الحد الأدنى من التضامن العربي بفعل الغزو العراقي للكويت. وقد توهَّم صدام بأن ضرب الاشتراكية في العالم، قد أخلت مكانها للقومية التي يتصدرها هو بنظامه! أما انقلاب عرفات المفاجئ على النظاميْن السعودي والكويتي، فلأنه ابتلع الوهم بموقف صدام، كما أنه كان يبغي إفقاد حماس قدرتها على مزاحمة فتح، وكانت الأولى تتلقى نحو ثلاثة أرباع ما يُجبى من أموال في الكويت للانتفاضة، كما كانت الجالية الفلسطينية الكبرى والموسرة في الكويت سندًا اقتصاديًا للانتفاضة، بينما كان عرفات يريد الهبوط بسقف الانتفاضة، ما يجعلها تتقبل ميله المعلن إلى التسوية المستحيلة مع العدو الصهيوني. وقد كان عرفات مع ثلاثة حكام عرب آخرين، عُرفوا بارتباطهم بالأمريكان، يُؤيدون صدام في ما أقدم عليه، توريطًا له، وليس حبًا فيه! وفي هذه الحالة، ينال الحكام الأربعة رضى واشنطن أيضًا، شأنهم شأن من وقف مع الكويت حينها من الدول العربية الموالية لواشنطن؛ فالأمر لا يعدو توزيع أدوار. وحين زار وفد من الجبهة الشعبية، برئاسة أمينها العام جورج حبش نصح صدام بسرعة الانسحاب من الكويت، لأن الإدارة الأمريكية تضمر شرًّا للنظام العراقي، طلب صدام أن ينفرد بحبش، وأسرَّ له بأن واشنطن تفتعل الغضب منه، وأنها غير جادة في إدانتها لهذا الغزو!

غني عن القول، إن صدام خشي من وقوع انقلاب عسكري بسبب الحرب العبثية التي شنَّها على الثورة الإسلامية في إيران (1980 - 1988)، وعشرات آلاف الضحايا من الجنود العراقيين، مع ارتفاع شأن القادة العسكريين العراقيين، بما يُشجِّعهم على تدبير انقلاب ضد صدام وحزبه. فعمد صدام إلى تسريح وتنحية كثيرين من القادة العسكريين. على أنه خشي، من ناحية أخرى، من استفحال أمر البطالة في بلاده، ما يُخصِّب الأرض لثورة ضد نظامه، فهرب في اتجاه غزو الكويت.

شجب صلاح خلف (أبو إياد) موقف عرفات من الغزو العراقي وعارضه علنًا، بينما واصل عرفات الدور الذي أعطاه لنفسه، كوسيط بين مختلف الفرقاء العرب. وفي صباح 2/8/1990، بدأ الغزو العراقي للكويت.

تخلّى بيكر عن مبادرته، لافتقادها أي آفاق، بينما أتاح غزو الكويت لصدام السيطرة على سوق النفط العالمي، بإضافة موارد الكويت إلى موارد العراق، وإخضاع دول الخليج للدوران في فلك صدام؛ ما شكّل تحديًا رئيسًا للنظام الدولي الجديد (1721).

أكد الأمريكيون لبندر أن القوات العراقية تتقدم باتجاه الحدود السعودية، وأن واشنطن ستتصدى لصدام (2/8). وفي اليوم نفسه، اعتمد مجلس الأمن الدولي القرار رقم 660 الذي شجب الغزو وطالب العراق بسحب قواته، فورًا، من الكويت. وفي اليوم التالي، حصل مبارك على إدانة عربية للغزو العراقي في اجتماع وزراء خارجية الدول العربية، بتأييد 14 قُطرًا عربيًا، بينما عبَّر خمسة أعضاء عن تحفظات (منظمة التحرير، الأردن، اليمن، السودان، موريتانيا). لكن الحل العربي يُشهِر إفلاسه، مُفسِحًا المجال للحل الأمريكي، فتُرسل الولايات المتحدة طيرانها، فقواتها المحمولة جوًا إلى الجزيرة العربية، ويبادر مبارك بإرسال 40 ألف جندي، تلاه الحسن الثاني ملك المغرب، ومعه حكام الخليج، وفي النهاية وصلت القوات السورية. وبذا، شكّلت مختلف القوات العربية عباءة، سترت التدخل الاستعماري الأمريكي. بينما كان الحل العربي هو الذي يحل المشكلة، ولا يُعقِّدها. وشنَّت الصحف المصرية هجومًا قويًا على عرفات، بينما عبَّرت السعودية عن استيائها منه. وفي 12/8، طالب صدام بانسحاب إسرائيل، فورًا، وبلا شروط، من الأراضي العربية المحتلة، في مقابل انسحاب القوات العراقية من الكويت وفق قرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة. فأوحى بيكر بأن قضية فلسطين ستتم معالجتها فور تسوية قضية الكويت. وقاطع ثمانية أعضاء جامعة الدول العربية، فاغتنم باقي الدول العربية ذلك، وأُعيد مقر الجامعة من تونس إلى القاهرة، وتوالت إجراءات طرد الفلسطينيين والأردنيين من دول الخليج. وأشار البيان المشترك الصادر عن قمة بوش - غورباتشيف إلى الرفض الأمريكي للربط بين فلسطين والكويت. وفي أواخر أيلول/سبتمبر، تم تأمين الحماية للسعودية، واكتمل حصار العراق. ووُضعت القوات العربية تحت قيادة أمريكية، وبينما تولَّى أمير سعودي القيادة الشكلية، قاد الأمريكيون الجميع عمليًا! وتوهَّم الجيش العراقي بأنه تحصَّن خلف خط دفاعي قوي، غير مدرك أن الجيش الأمريكي ليس جيش دولة متخلِّفة (1722).

في 12/9، وافق مجلس النواب اللبناني على «الإصلاح الدستوري»، بحسب «اتفاق الطائف»، لكن عون رفض الاعتراف بشرعية المجلس وقراراته،

وعبثًا تدخَّل الوسطاء، حيث اقتحمت القوات السورية قصر بعبدا الرئاسي، مدعومة بسلاح الجو السوري، ما اضطر عون إلى اللجوء للسفارة الفرنسية. وتخلَّلت المعارك مذابح واختفاء وخطف، على أن سقوط عون أغلق ملف الحرب الأهلية اللبنانية، وتم الاتفاق على وقف إطلاق النار بين أمل وحزب الله. وفي 5/11، تم اغتيال الحاخام كهانا (1723) زعيم حركة كاخ الصهيونية اليمينية المتطرفة، في نيويورك (1724).

زار بوش وبيكر دول الشرق الأوسط، باستثناء إسرائيل، على نحو بدا مقصودًا (تشرين الثاني/نوفمبر 1990)، ما أثار غضب الحكومة الإسرائيلية. واقترح بوش دعوة طارق عزيز وزير الخارجية العراقي إلى واشنطن وإرسال بيكر إلى بغداد. وفي 25/11، اجتاز الجندي المصري سليمان خاطر الحدود، وقتل أربعة إسرائيليين (3 جنود ومدنيًا واحدًا)، وأصاب 26 آخرين بجروح مختلفة. بينما يؤدي هجوم استشهادي لشابة لبنانية (19/11)، هي سناء المحيدلي، عضو الحزب السوري القومي الاجتماعي، إلى إصابة جنديين إسرائيليين في الجنوب اللبناني؛ مفتتحة العمليات الاستشهادية ضد القوات الإسرائيلية المحتلة، وهذه المرة أتى الاستشهادي من خارج دائرة الجماعات الإسلامية. وفي 27/11، أدت مواجهة في قطاع شبعا بين الجيش الإسرائيلي ومجموعة من فدائيي الجبهة الشعبية إلى مصرع خمسة إسرائيليين. وفي كانون الأول/ ديسمبر 1990، بدا وكأننا إزاء الانتقال إلى الكفاح المسلَّح في الأراضي المحتلة، حيث جرى إطلاق الرصاص وشن هجمات بالمتفجرات ضد جنود إسرائيليين. وفي 14/12، جرى طعن ثلاثة مدنيين إسرائيليين حتى الموت في يافا. وتبنت حماس هذا الهجوم، وما سبقه من النوع نفسه، فعمدت إسرائيل إلى اعتقال المئات وإبعاد أربعة، بتهمة الانتماء إلى حماس. وعشية رأس السنة، توعَّد صدام حسين، أمام مندوبي الصحف الأجنبية، بأن تكون إسرائيل هدفه الأول في حال نشوب قتال مسلَّح، حتى وإن لم تشترك فيه إسرائيل، وبعد تحذيرات إسرائيلية للأردن، بعدم استخدام العراق مجاله الجوي والبري، سارع الملك حسين إلى تأكيد حياد بلاده! وفي مستهل كانون الثاني/يناير 1991، بدأ العد التنازلي لتدمير الآلة الحربية العراقية وتطويق قوات صدام حسين. وفي 8/1، عشية لقاء بيكر - عزيز، طردت إسرائيل أربعة ناشطين من قطاع غزة، وهو طرد كانت قد أعلنت عنه في كانون الأول/ديسمبر 1990 (1725).

مساء 14/1/1991، اغتيل صلاح خلف (أبو إياد) في تونس العاصمة، إضافةً إلى هايل عبد الحميد (أبو الهول) وأحد مساعدي خلف (فخري العمري)، ويعترف القاتل بأنه قتل خلف بالذات لحساب أبو نضال البنا. بينما الموساد هو وراء هذا الاغتيال (1726)؛ وباختفاء هذا القائد الوطني التاريخي، يستأثر عرفات

بأمور الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية، فضــلًا عن منظمة التحرير وفتح. وتتحول الأخيرة من التنظيم القائد إلى تنظيم القائد!

مساء 17/1، بدأ الطيران الحربي الأمريكي المرحلة الأولى من «عاصفة الصحراء»، فدُكّت التجمعات العسكرية العراقية، ومعها جزء من البنية التحتية للبلاد، وفي الثامنة من صباح 18/1، أصابت أربعة صواريخ سكود عراقية المناطق الحَضَرية في تل أبيب وحيفا، وشدَّد بوش، مبكرًا، على إسرائيل بعدم الرد، فأرسل إيغلبرغر وولفوفيتز إلى إسرائيل مع وعد بتزويدها ببطاريات باتريوت، مع أطقمها البشرية الأمريكية. وتصل البطاريات سريعًا، عبر جسر جوي، وخيَّم شبح النكبة على الشعب الفلسطيني. وجرى استهداف إسرائيل بصواريخ سكود في الأيام الأخيرة من كانون الثاني/يناير. وفي جنوب لبنان، فتح الفلسطينيون جبهة متواضعة، بإطلاق زخَّات من القذائف على المنطقة الأمنية وشمال إسرائيل. ورفض شامير من جديد (4/2) أي شكل من المؤتمر الدولي الذي يؤيده عرفات وصدَّام اللذان يعدّهما شامير مجرميْن. وقد حدَّد بيكر، عبر مؤتمر صحافي (1/2)، أولى ملامح ما بعد الحرب: ثقة بين دول المنطقة، للحدّ من سباق التسلُّح، والتعاون الاقتصادي، والبدء بعملية «السلام»، من مصالحة حقيقية بين الإسرائيليين والعرب. وفي 14/2، ذكَّر حافظ الأسد بموقف بلاده: سلام عادل وشامل، قائم على انسحاب إسرائيلي كامل من الأراضي المحتلَّة، وعلى ضمان حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية غير القابلة للتصرُّف (1727).

تم حشد نحو 700 ألف مقاتل طوَّقوا الجيش العراقي، بهدف تدميره، وفي غضون نحو مئة ساعة من القتال، تم مصرع 148 عسكريًا أمريكيًا، و99 في صفوف حلفائهم العرب، ويتم وقف إطلاق النار، بشرط القبول بقرارات الأمم المتحدة، وتصل الحصيلة النهائية لاستهداف إسرائيل بصواريخ سكود إلى 405، بينهم مدنيان إثنان، مع إصابة 3230 آخرين بجروح طفيفة لغالبيتهم (1728).

كان عدد الفلسطينيين في الكويت عند الغزو نحو 400 ألف شخص (8.7 في المئة من إجمالي سكان الكويت)، بينما لم يزد عدد الكويتيين كثيرًا على 600 ألف نسمة. وأدى الفلسطينيون دورًا ملحوظًا في اقتصاد الإدارة، وقد حازت نسبة صغيرة منهم الجنسية الكويتية. ومنذ أواخر سبعينيات القرن العشرين، أخذت الحكومة بسياسة تكويت الوظائف وتوسَّعت في التدابير التمييزية، على حساب الفلسطينيين. ويوقف المحتلون نحو خمسة آلاف فلسطيني، ما عزَّز نسبة الجمهرة الفلسطينية المعارضة للغزو العراقي. وقد هبط عدد الفلسطينيين في الكويت إلى مجرد نحو 30 ألف شخص. غدا الأردن الدولة رقم (1) في استقبال اللاجئين الفلسطينيين من الكويت (1729).

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

فريق
متميزون
E-BOOK

الفصل السادس عشر

عرب 48 أكثر من التضامن

«ليس ثمة تطرُّف في مواقف مجموعتَي السكان [العرب واليهود] ... والبرهان أنه لم يطرأ، خلال عشرة أعوام [1975 - 1985]، تغيير جوهري في نسبة المجموعات المتطرفة داخل فئتي السكان، وأنها قاربت في كليْهما عشرة في المئة فقط». هذا ما استنتجه سامي سموحا الذي ترأس مجموعة بحث في دائرة علم الاجتماع والأنثربولوجيا والمركز اليهودي العربي في جامعة حيفا، وأسس رأيه هذا على استقصاءات للرأي، أجريت في الأعوام 1976 و1980 و1985 (1730).

كما لاحظ سموحا أن عرب 48 أصبحوا، بعد إلغاء الحكم العسكري، أكثر انفتاحًا على الجدال، وأكثر جرأةً على الإعراب عن مواقفهم، وأكثر وعيًا لحقوقهم وأشد عزيمة في النضال من أجل هذه الحقوق (1731).

عرب 48، إلى درجة كبيرة، نعم مجموعة ثنائية اللغة وثنائية الثقافة؛ في العمل مسلك اليهود، وفي بيوتهم مسلك العرب. ونتيجة هذيْن المساريْن المتوازييْن كان «الإلغاء المتبادل، في ما يتعلق بتأثير التطرُّف السياسي، وأفضل دليل ... أنه بعد 20 عامًا من حرب الأيام الستة، ظل (الخط الأخضر) - من وجهة نظر السكان العرب، على جانبيْه - قائمًا ... إن 40 في المئة من عرب إسرائيل لا يقبلون حدود 4 حزيران/يونيو 1967». وبناءً عليه، قسَّم بحث سموحا الجمهور العربي هناك أربع فئات: المتكيِّفون 11 في المئة؛ المتحفِّظون 39 في المئة؛ المعارضون 40 في المئة لطابع الدولة الصهيوني - اليهودي، متماثلين مع راكح والقائمة التقدمية؛ والرافضون 10 في المئة، يُنكرون وجود دولة إسرائيل، ويتماثلون مع «أبناء البلد». كما قسَّم سموحا الجمهور اليهودي هناك أربع مجموعات أيضًا: المتساهلون؛ يتماثلون مع «معسكر اليسار اليهودي»، مستعدون لمنح العرب المساواة (9.5 في المئة)، والذرائعيون القريبون من توجُّه حزب العمل، في مراعاة حاجات العرب وطموحاتهم (37 في المئة)؛ والمتصلِّبون (36 في المئة)؛ إلى جانب الليكود؛ بالقوة يتكيَّف الرعب مع دولة إسرائيل؛ ودعاة الفصل (17.5 في المئة)، يرون الحل في طرد العرب إلى خارج حدود الدولة. والاستنتاج الأهم أن تطرُّف كل من هاتيْن المجموعتيْن يعارض تطرف الأخرى، وبقي هذا التناسق مقلوبًا (1732)، وإن كان الأدق القوْل إن البحث عن سر تطرُّف الأقلية إنما يكمن في مدى تطرف الغالبية.

إذا ما انتقلنا إلى مجال آخر، فسنجد أن 82 في المئة من العرب مع أن تعترف إسرائيل بمنظمة التحرير (نعم مطلقة)، في مقابل 4 في المئة فقط من اليهود، و14 في المئة من العرب بنعم مشروطة، و21 في المئة من اليهود، وأجاب بـ«لا» مطلقة 4 في المئة من العرب، و75 في المئة من اليهود. وتجلَّى مثل هذا التقسيم في ما يتعلق بإعادة لاجئي عام 1948، أجاب 82 في المئة من العرب بنعم مطلقة؛ 14 في المئة بنعم مشروطة، و4 في المئة بـ«لا» مطلقة، وبين اليهود تقسيم مماثل، وإن بترتيب مقلوب: 3 في المئة نعم، 26 في المئة «بشروط عنيفة»، و71 في المئة بـ«لا» مطلقة (1733).

في مطلع عام 1988، لم يكن معدَّل البطالة العام في إسرائيل قد وصل إلى 5 في المئة، وإن كان قد وصل في منطقة الشمال - حيث يصل تركيز عرب 48 إلى 13 في المئة، في الناصرة بالذات، عاصمتهم في إسرائيل - إلى 15 في المئة على الأقل. وبعد ستة عشر عامًا من العضوية التامة لعرب 48 في الهستدروت، فإنه لم يكن ثمة سوى خمسة عرب فلسطينيين في عضوية اللجنة التنفيذية للهستدروت، من أصل 168 هم مجموع أعضاء هذه اللجنة، بينما لم يكن ثمة أي من عرب 48 في عضوية اللجنة المركزية للهستدروت، المكوَّنة من 18 عضوًا. كما لم يكن أي من عرب 48 بين مدراء ورؤساء إدارات صناعات «هيفارت أوفديم» البالغ عددهم 600 شخص (1734).

كما تجـلَّى التمييز ضد عرب 48 في المساحة السكنية أيضًا؛ ففي مطلع عام 1988، بلغت حصَّة الفرد منهم، نحو 49 في المئة من مساحة الغرفة الواحدة، في مقابل 92 في المئة للفرد اليهودي (1735). ما جعل 3 أفراد من عرب 48 يقيمون في غرفة واحدة، في مقابل 1.1 في المئة من الأسر اليهودية، يعيش مثل هذا الوضع (1736). ناهيك بأن السلطات الإسرائيلية حسبت أكثر من 11 في المئة من المساكن الفلسطينية هناك غير قانونية، وأعلنت تلك السلطات عن نيَّتها هدم ما لا يقل عن سبعة آلاف مسكن منها. أما الأراضي المخصَّصة للبناء، فليس للفلسطيني الواحد منها سوى متر مربع، في مقابل خمسة أضعاف هذه المساحة لليهودي الإسرائيلي (1737).

ثمة الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين اليهود والعرب، ومن المساواة في الحقوق والفرص بينهما، رآها 51 في المئة من العرب «كبيرة»، واعتقد 86 في المئة من العرب أن ردمها عمل قومي مهـم، أو ملحٌّ، بينما لم يَر ذلك سوى 13 في المئة من اليهود. في حين عَدّها 28 في المئة واجبًا مهمًا، لكنه ليس ملحًا. ورأى 30 في المئة من اليهود في ذلك «هدفًا لا يمثل هذه الأهمية»، ورآها 29 في المئة «هدفًا غير مهم أو ملح». لذا، تريد الأكثرية المطلقة من اليهود أن تُفضِّل دولتها اليهود على العرب: (54 في المئة إلى حد

كبير، و22 في المئة إلى حد معيَّن)، و19 في المئة من اليهود عارضوا هذا التفضيل. النسب نفسها في مجال القبول بالجامعات والوظائف العامة. وكان 22 في المئة من اليهود يفضِّلون معمـلًا بلا عرب، و26 في المئة ليسوا على استعداد للعمل في مثل هذا المعمل، بينما قبل 33 في المئة أن يكون المسؤول عنهم عربيًا، وقبلوا، وإن لم يفضِّلوا، 21 في المئة، أما نسبة غير المستعدِّين، فبلغت 47 في المئة. في الوقت الذي أبدى 48 في المئة من العرب استعدادهم لضاحية مختلطة (عرب، ويهود)، فإن 24 في المئة أبدوا استعدادهم، وإن فضَّلوا ضاحية عربية، ولم يكن 28 في المئة مستعدين، بتاتًا، في مقابل 25 في المئة و22 في المئة و54 في المئة، على التوالي. لذا، توصَّل سموحا إلى أن الموقف من المساواة هو الأصعب، والأكثر تعقيدًا؛ إذ رأى العرب في الطابع الصهيوني - اليهودي لدولة إسرائيل العقبة الرئيسة، ورأى اليهود في طموح العرب إلى المساواة تقويضًا للأساس اليهودي والصهيوني للدولة. والمشكلة أن هذه هي أيضًا نظرة السلطات (1738).

في مطلع عام 1988، كان مجموع عرب 48 قد بلغ زهاء 749 ألفًا، شكَّلوا 17 في المئة من إجمالي سكان الدولة. وتواجد نحو نصف مجموع هؤلاء في المنطقة الشمالية، ونحو 16 في المئة منهم في منطقة حيفا، ونحو 10 في المئة في المنطقة الوسطى. وقطنت الغالبية، بكثافة، في 108 بلدات وقرى (1739).

لقد زاد الفصل الجغرافي وغياب علاقات الجوار والفصل التعليمي، في التوترات بين العرب، واليهود؛ ذلك أن اندماج العرب في عملية العصرنة في المجتمع، دفع بدوره في هذا الاتجاه. فالجيل العربي الشاب الذي راح يكتسب الطابع الإسرائيلي «ازدادت عنده درجة الرفض الذي يُكنُّه لإسرائيل، كدولة يهودية» (1740).

لقد ميَّزت السياسات العنصرية العرب كعرب، كما ميَّزهم اليهود الإسرائيليون كعرب، وحتى البطاقات التي كان عليهم أن يحملوها، منذ البداية - كجزء من إجراءات الحُكم العسكري - كانت تُحدِّد هويتهم العربية (1741).

لقد أخفق عرب 48، كإسرائيليين، في التأثير في السياسة الإسرائيلية إزاء الصراع؛ وكفلسطينيين، دأبوا على دعم القضية الفلسطينية باطراد. وقد أرست التغيرات الرئيسة في مجتمع عرب 48، صيغًا جديدة للتفاعل المتبادل مع إسرائيل، ومع الشعب الفلسطيني. وخلال الأعوام الخمسين الأولى من عمر دولة إسرائيل، توافرت ثلاث فئات رئيسة للتغيرات في مجتمع عرب 48 (1742):

1 - البُعد الديمغرافي (1743)

حيث تضاعف عدد العرب ثماني مرات (من 160 ألفًا إلى نحو مليون وربع المليون نسمة). وبسبب مصادرة الأراضي، تم التحوُّل المطرِّد من العمل في الزراعة إلى الهجرة إلى المدن والتحوُّل إلى بروليتاريا، بينما اتسعت دائرة الفئات الوسطى؛ ما زاد ثقة عرب 48 في أنفسهم. وهكذا، اندمج هؤلاء جزئيًا في اقتصاد الدولة، بقوة سياسة مصادرة الأراضي التي انتهجتها السلطات الإسرائيلية.

2 - التعليم

ساعد التمييز ضد خريجي الجامعات العرب، من دون قصد، في تحسين نوعية التعليم العربي، حتى وصلت نسبة مدرّسي الثانويات العرب الحاصلين على درجات أكاديمية إلى 68.5 في المئة، في مقابل 64.1 في المئة في المدارس اليهودية، في العام الدراسي 1987 - 1988. بينما قُدِّر عدد الخريجين العرب سنويًا بنحو 1400 خريج، بمن فيهم خريجو الجامعات الأجنبية، ما قفز بمجموع الجامعيين العرب في عام 1987 إلى نحو 1100.

3 - التطورات السياسية

انعكست التطورات الاقتصادية والاجتماعية إيجابًا على الوعي السياسي والتنمية الاجتماعية في آن. بينما عزَّزت السلطات الهياكل التقليدية العربية المساعدة على الهيمنة. وأدى خلق طبقة عاملة إلى تحوُّلات عميقة في البنية والقيم الاجتماعية للمجتمع العربي، ما حفَّز تغييرًا سياسيًا ناشطًا، عطَّل العوائق التى نصبتها إسرائيل، فأعاقت نمو هوية جماعية متلاحمة.

مع نهاية الستينيات، أصبح عرب 48 يرون أنفسهم جزءًا لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني. وفي أوائل الثمانينيات اكتملت «فلسطينيتهم» (1744). صحيح أنهم يحملون جوازات سفر إسرائيلية، لكنهم لا يتمتعون بكامل حقوق المواطنة.

في العقديْن الأوليْن من عُمر إسرائيل، ساد الارتباك وسط عرب 48، وحلَّ الانقسام الداخلي في العقد الثالث، في الوقت الذي أخذ الإجماع في الظهور في العقد الرابع إزاء القضية الداخلية والقضية الفلسطينية والأدوات السياسية. الأمر الذي تجلَّى في «وثيقة 6 حزيران/يونيو 1980» التي وقَّعتها نحو 100 شخصية عربية وازنة، ومن بعدهم نحو خمسة آلاف، لتُقدم إلى «مؤتمر الجماهير العربية» الذي تقرر عقده في 6 كانون الأول/ديسمبر 1980، لكن بيغن ألغاه، وإن عجز عن إلغاء الإجماع العربي الذي تجلَّى في الاجتماع التحضيري للمؤتمر. وقد تضمَّنت الوثيقة تسع فقرات، وصفت «حقوقهم القومية والمدنية» كمواطنين متساوين في توزيع الموارد والخدمات، توَّاقين للسلام، المكوِّن الأساسي للتسوية السلمية، بانسحاب إسرائيل من المناطق

كلها التي احتلتها في حرب عام 1967 وبناء دولة فلسطينية في تلك المناطق. وشدَّدت الوثيقة على التعاون مع «قوى السلام والديمقراطية في الوسط اليهودي» (1745).

ترسَّخ هذا الإجماع بظهور القائمة التقدمية للسلام في عام 1984، وتجلَّى الإجماع في الإضرابات الثلاثة التي تم تنظيمها بين تموز/يوليو 1987 وآذار/مارس 1988، وكان الإضرابان الأخيران (21/12/1987؛ 30/3/1988) دعمًا للانتفاضة (1746).

بذا، غدت الهوية الفلسطينية نقطة الارتكاز في النشاط السياسي لعرب 48، وأصبح استجثاث منظمة التحرير الفلسطينية ورموزها من الموضوعات المهيمنة في حملة عام 1988 الانتخابية. وانعكس الخلاف بين فصائل المنظمة (1747) على الحركة السياسية لهم؛ في حين أعطت القائمة التقدمية للسلام صوتها لياسر عرفات، فإن «حداش» (1748) كانت أكثر ميــلًا إلى التحالف الديمقراطي.

بفعل إرادة البقاء والاستمرار، قررت هذه الأقلية أن تتصالح، كأقلية إثنية غير مندمجة، عربية فلسطينية، ذات جنسية إسرائيلية، في آن، وأن تجد التوازن الدقيق بين هذه العناصر المتعارضة (1749).

واستُحدثت تغييرات سلوكية تنظيمية، تجلَّت في الوعي الانتخابي؛ فاختفت، في انتخابات الكنيست في عام 1984، قوائم المرشحين العرب المرتبطين بالأحزاب الصهيونية، بعد أن انتقل محور الارتكاز من الانتماء إلى العائلة، إلى هوية قومية جماعية. وشهدت انتخابات عام 1988 ميلاد الحزب الديمقراطي العربي الذي عقد توازنًا بين الهوية الوطنية الفلسطينية والانخراط في النظام الإسرائيلي (1750).

في انتخابات عام 1984، اقتسمت القائمتان (الجبهة والتقدمية) أصوات الناخبين العرب مع الأحزاب الصهيونية، وهبطت نسبة المصوِّتين للأخيرة في انتخابات عام 1988 إلى 40 في المئة، وهي أصوات ذرائعية، ترمي إلى الحصول على منافع ذاتية ضيِّقة لأصحابها.

قال توفيق طوبي (الجبهة): «16 في المئة من مواطني إسرائيل ليس لهم دولة ... العربي الذي يريد ترشيح نفسه لانتخابات الكنيست، لا بد من أن يعتنق جوهر الصهيونية علنًا».

ثم كانت النزعة نحو التنظيم وليدة دوافع ثلاثة رئيسة: الاستجابة لحاجات الأهالي المُهمَلة؛ والعمل في سبيل المساواة؛ وأخيرًا إلى «الأرض»، فأبناء البلد (1751)، والنهضة. وفي السبعينيات، انبثقت التنظيمات الطالبية

الناشطة، وعلى رأسها الاتحاد القُطري للطلاب الجامعيين العرب، ولحق به اتحاد طلاب الثانويين. ولاحقًا كانت لجنتان قُطريتان بمنزلة قيادة: لجنة رؤساء المجالس المحلية العربية (1974) ولجنة الدفاع عن الأراضي (1975)، ومن بعدهما لجنة متابعة شؤون المواطنين العرب؛ وبذا تبلورت قيادة وطنية عربية، بدءًا من الثمانينيات (1752). وقد ضمَّت لجنة المتابعة أربعة اتجاهات فكرية سياسية: الشيوعي والقومي والمتعايش مع الصهيونيين والإسلامي. وقد ظهر الأخير في أواخر السبعينيات، في سياق «الصحوة الإسلامية» في الوطن العربي، واتسم بخلافه مع الجبهة، وعمله المشترك مع التقدمية.

إذًا، ارتبط عرب 48 ارتباطًا حميمًا بالمد والجزر في السياسة الفلسطينية، وقد انعكس تركيب القوى الإقليمية على تنظيماتهم ومواقفهم السياسية، وجعلوا من فلسطينيتهم محورًا لسلوكهم السياسي واهتماماتهم الثقافية وهويتهم الجماعية. لقد بدأوا يتحدُّون علنًا وبافتخار الحملة الإسرائيلية لقمع هذه «الفلسطينية» وطمسها. لقد نضج عرب 48 ليشكلوا مجتمعًا ديناميًا متلاحمًا، يمارس نشاطه بشكل ملحوظ، ويُبدي استعدادًا متزايدًا لتقديم مساهمات دائمة وبارزة في الحياة السياسية في إسرائيل، بين الأقلية العربية والدولة. فبفعل إرادة البقاء والاستمرار، قررت الأقلية العربية أن تتصالح مع واقع مكانتها، كأقلية إثنية غير مندمجة، عربية فلسطينية، ذات جنسية إسرائيلية، في آن، وأن تجد التوازن الدقيق بين هذه العناصر المتناقضة (1753).

خمسة أحداث مفصلية، تركت تأثيرها السياسي العميق في تفكير عرب 48، في مسألة هويتهم:

- حرب عام 1967: بتأثيرها المدمِّر في النظرة إلى العربي في إسرائيل، وإن أدت إلى إعادة صلة عرب 48 بباقي شعبهم في الضفة والقطاع، ما وجَّه ضربة قاصمة إلى العنصر الإسرائيلي المكتسب في هويتهم. على أن تعملُق العمل الفدائي الفلسطيني، بعد معركة الكرامة في 21/3/1968 التي حقق الفدائيون الفلسطينيون فيها - بدعم من الجيش الأردني - انتصارًا جزئيًا على الجيش الإسرائيلي، ساهم في إنعاش معنويات عرب 48؛

- حرب عام 1973: التي ردت إلى عرب 48 بعض الاعتبار؛

- معاهدة السلام مع مصر (1979): التي فتحت عرب 48 على مصر؛

- الاجتياح الإسرائيلي للبنان (1982): الذي عزَّز الاصطفاف الوطني داخل عرب 1948؛

- انتفاضة 1987: التي ألهبت المشاعر الوطنية لعرب 48؛

- اتفاق أوسلو: الذي قبلَه عرب 48 على مضض، في زهد ملحوظ، حتى إن صحافيًا منهم جمع شهادات من رموزهم حول اشتراك منظمة التحرير في مفاوضات مدريد، وانتهى إلى اختيار عنوان موفَّق لموضوعه: «فلسطينيو 48 يقبلون بما تقبل به القيادة الفلسطينية، حتى لو كانوا هم الثمن» (1754)!

لقد وجد عرب 48 أنفسهم خارج اتفاق أوسلو بعد أن اعتبرتهم القيادة المتنفِّذة لمنظمة التحرير «عرب إسرائيل»! ما عمَّق وعيهم بأن حل القضية الفلسطينية لن يُحسِّن من مكانتهم المدنية والسياسية، وصولًا إلى تفكيرهم بمستقبلهم خارج الإطار الذي سبق أن وُضعوا فيه، حيث ارتدُّوا إلى المنبع، فانطلقوا برؤى جديدة، ربطت بين المطالب الوطنية والمطالب المدنية؛ ما جعلهم يتوُقوُن إلى استقلالية أكبر داخل الحركة الوطنية الفلسطينية من جهة، والتركيز على ما هو استراتيجي من جهة أخرى. مؤكدين وجودهم في وطنهم، موضِّحين مدى الظلم الذي تمارسه دولة إسرائيل ضدهم. وواجهت إسرائيل الواقع الجديد، باستراتيجية مزدوجة، راوحت ما بين التعاطي الإيجابي مع هذا الواقع، والقمع والاستبداد. وقد وظَّفوا المواطنة لانتزاع حقوقهم المدنية (المساواة)، مستقوين بانتمائهم الوطني، ما أزعج إسرائيل، فكان اعتداء قواتها الوحشي على مظاهرة لهم مؤيدة انطلاق «انتفاضة الأقصى والاستقلال» في الضفة والقطاع. في وقت استبد هَوَس الحكم الإثني اليهودي بالدولة الصهيونية، ما جعل هذا الحكم يربط مواطنة عرب 48 باستحقاقات، مثل الخدمة المدنية (التجنيد الإجباري). وتراوحت رؤى حكام إسرائيل في التعامل مع الظاهرة المستجدة، ما بين المجابهة الشرسة والاحتواء الديمغرافي، الأمر الذي تجلَّى في جدار الفصل العنصري. فكان التوجُّه الإسرائيلي إلى دمجهم، من دون مساواتهم بيهود الدولة، أو فصلهم، من دون منحهم حقوقًا مدنية، إلى تعميق السياسات الإثنية، بديــلًا من المواطنة، مثل ربط الحقوق الفردية باستحقاقات الخدمة المدنية، حتى يُثبت العربي ولاءه. وردّ العرب بتأكيد هويتهم القومية الجماعية، ومن التمثيل المحلي إلى التمثيل السياسي، وتطوَّروا في مطالبهم إلى الاعتراف بضرورة احترامهم كأقلية قومية في التربية والتاريخ والخصوصية. وبالتساوق مع هذا كله، تطوَّر خطابهم السياسي من حضور المساواة، فالربط بينها وبين الأهداف الوطنية، إيمانًا منهم بأن وضعهم حميم الصلة بحل القضية الفلسطينية. وأخيرًا كان الربط بين مطلب المساواة، وجوهر الدولة وهويتها، وجاءهم الرد الصهيوني سريعًا، في تأكيد يهودية الدولة. وحين ضاق الحكم الإسرائيلي ذرعًا بالعرب، سعى إلى الأسرلة، وحرص على إبقائهم على الهامش، بمواصلة التمييز ضدهم. أما فلسطينيًا، فجرى تعريف الذات والجماعة في سياق المواطنة الإسرائيلية، ثم خارجها، مع تجاهل العملية السياسية لهم. وقد بدأ التغيير، أخيرًا، كنتيجة لوجودهم معزولين، حيث تفعَّل

الحديث عن الدولة ثُنائية القومية في فلسطين كلها، من خلال تأكيد هوية جماعية للمواطنين العرب داخل الدولة الصهيونية، بعد استفحال مأزق هويتهم، كفلسطينيين وإسرائيليين، في آن (1755).

بينما تحوَّلت السلطات المحلية في القطاع العربي إلى بؤرة سياسية، كمركز لمتابعة المصالح العربية، وكنقطة انطلاق للجماعات السياسية والسياسيين، في سبيل كسب مواقع قوة ونفوذ، على صعيد القُطر.

خلال الانتفاضة، برزت أول مرة، حاجة فلسطينيي الضفة والقطاع، إلى مساعدة عرب 48. وبحسب كاتب سياسي إسرائيلي، فقد تبلورت، في هذه الحقبة، «ثلاث مجموعات سياسية رئيسة، في وسط عرب 48، على النحو التالي: ذوي التوجهات الوطنية الفلسطينية؛ وذوي التوجهات الإسلامية؛ والمجموعة الثالثة هي الأكبر، قومية عربية محلّية، ترنو إلى المساواة. وقد انحصرت التعارضات داخل الصف الوطني لعرب 48، في المناورة السياسية التي تحافظ من جهة، على بقاء أوضاع العرب السياسية والتنظيمية، وتراعي من جهة أُخرى عدم إثارة الأوساط الإسرائيلية الحاكمة. وقد اكتشفت في تخوم «الخط الأخضر» 20 مجموعة، في مقابل 15 مجموعة، في عام 1988، ومجموعتان في عام 1987، ونُفِّذت في عام 1987، نحو 353 عملية مسلّحة. وبحسب دراسة أنجزتها «رابطة الأكاديميين العرب»، برئاسة أحمد الطيبي، فإن معظم الطلاب يعدّ نفسه فلسطينيًا، قبل أن يكون إسرائيليًا. وأن معظمهم يعدّ لجنة المجالس المحلية زعامة محلية، ومنظمة التحرير الفلسطينية زعيمة الشعب العربي الفلسطيني. وفي المرحلة الأولى من الانتفاضة، حاول عرب 48 استيعاب ما يدور من حولهم. بعد ذلك، بدأت مرحلة التعاطف العملي. هذا روني سوفيير، الكاتب السياسي الإسرائيلي، يرى أن الجيل الشاب لبدو النقب هو جسر يشق طريقه من أفكار الانتفاضة، من الضفة والقطاع إلى القبائل في اليمن؛ ويخلق هؤلاء الشبان التطرف في العلاقات - المتوترة أصــلًا - بين اليهود والبدو في المنطقة. إنه من السهل على البدو التضامن مع النضال الفلسطيني، بسبب اليد الحديدية التي تمثلها إسرائيل، في سبيل الحفاظ على «أرض الدولة اليهودية». لقد تجلّى تأثير الانتفاضة في عرب 48 في اتساع دائرة الاحتجاجات وأعمال المقاومة من إلقاء القنابل الحارقة (1756).

منذ اندلاع الانتفاضة في قطاع غزة والضفة الغربية في أواخر عام 1987، تركّز نضال عرب 48 في دعم هذه الانتفاضة، سياسيًا وماديًا. وقد قررت لجنة المتابعة العربية العليا، بكامل هيئتها، وباشتراك ممثلي المؤسسات العامة العربية كلها، ومن ضمنهم رؤساء الهيئات العربية، إحياء الذكرى الثانية عشرة لـيوم الأرض بإضراب شامل، وبعقد أربعة مؤتمرات شعبية (1757). وقد عُقد

الاجتماع في شفا عمرو، وفيه تقرر تنظيم هذه الأنشطة دعمًا للانتفاضة، وسعيًا إلى السلام العادل، واستنكارًا لجرائم قوات الاحتلال، وردًّا على سياسة نهب الأرض (1758).

قبل يومَيْن من حلول ذكرى يوم الأرض، وإزاء تصاعد الانتفاضة، أعلنت سلطات الاحتلال غلق الأرض المحتلة، مدة ثلاثة أيام، في خطوة غير مسبوقة، منذ احتلال الأرض المذكورة. وانتشر 60 ألف جندي وحواجز التفتيش وطائرات مروحية وجرت حملة اعتقالات (1759).

حين حلَّ «يوم الأرض» في 30/3، وَقَع اثنان وسبعون حادثًا داخل حدود «الخط الأخضر»، حيث أصيب شخصان، واعتُقل ستة عشر شخصًا على أيدي الشرطة التي أعلنت أن «يوم الأرض قد مرَّ، بعد القليل من أعمال الإخلال بالنظام» (1760)! وأعرب وزير الشرطة، حاييم باراليف، عن اعتقاده «أن الجمهور العربي في إسرائيل قد تعلَّم الدرس منذ أعمال الشغب السابقة التي وقعت في يوم الأرض ويوم السلام الماضيَيْن، وأدرك أن الشرطة تعتزم اعتماد سياسة الشدة ضد المخلِّين بالنظام. فعندما تضطر أسرة صبي قام بأعمال شغب إلى دفع غرامة مالية قدرها خمسة عشر ألف شيكل، أو عندما يدخل الصبي السجن مدة ثمانية عشر شهرًا، فلا شك في أن ذلك يُعتبر درسًا للجميع» (1761).

انتهز عضو الكنيست عبد الوهاب دراوشة فرصة المد الثوري، فاستقال من حزب العمل، واستجاب إلى دعوته نحو ثمانمئة شخص، حضروا المؤتمر التأسيسي لـلحزب الديمقراطي العربي الذي عُقد في الناصرة. وقد برز بين المشاركين ستة عشر من رؤساء المجالس المحلية العربية، وعشرون من نواب رؤساء المجالس وشخصيات عامة أخرى. في المؤتمر، قال دراوشة: «إن السياسة الاستعمارية قد فشلت في كل مكان في العالم، وسوف تفشل في المناطق المحتلة، أيضًا». وشنَّ هجومًا على السياسة الإسرائيلية الوحشية في المناطق المحتلة. وقال إن هدف الحزب الجديد هو زيادة التمثيل العربي في الكنيست والوصول إلى التمثيل الحقيقي للمواطنين العرب. وحيَّا قوى السلام ودعا إلى توحيدها (1762).

ثمة فرضيات شاعت وسط عرب 48، بصدد الانتخابات البرلمانية، مثل (1763):

- الاقتناع بأهمية التمثيل البرلماني للعرب؛

- رسوخ مفهوم الوحدة السياسية التي تتعارض مع التعددية الحزبية؛

- إلى وهم شائع، بأن زيادة التمثيل البرلماني لعرب 48 يتطلب حزبًا واحدًا، وقد جاء الرد على الوهم، حين تقدَّمت قائمتان عربيتان كبريان في انتخابات الكنيست الرابعة عشرة (2000)، ما أدى إلى حالة استقطاب في الشارع العربي ورفع نسبة التصويت، ما أفضى - إضافة إلى عوامل أخرى - إلى مضاعفة التمثيل العربي في الكنيست. وإلَّا كان الاستقطاب سيتحول مع الأحزاب الصهيونية على الساحة العربية نفسها.

تباينت ردات الفعل تجاه ارتفاع منسوب شهداء الانتفاضة؛ فدانت الطائفة الدرزية، خصوصًا، تصرفات قوة حرس الحدود، حيث طالب رئيس الطائفة، الشيخ أمين طريف، بمقاطعة الدروز العاملين في تلك القوة. بينما نادى رئيس لجنة المبادرة الدرزية، الشيخ جمال معدِّي، بعدم تأدية خدمة العَلَمْ في الجيش الإسرائيلي (1764).

شارك آلاف المواطنين العرب في المظاهرات الخمس التي نُظمت من قبل لجنة المتابعة العربية العليا في القطاع العربي بإسرائيل، تحت شعار: «لا للعنصرية، نعم للتعايش والمساواة والسلام». وقد جرت المظاهرة الأساسية في مدينة أُم الفحم، بمشاركة الأوساط السياسية كلها في القطاع العربي، باستثناء ممثلي راكح وحركة أبناء البلد الذين قرروا في اللحظة الأخيرة مقاطعة المظاهرة، بسبب رفض رجال الحركة الإسلامية إجراء مظاهرة تضم نساء إلى جانب الرجال (1765)!

ذكرت الإذاعة الإسرائيلية أن ثلاثة مهاجمين مسلَّحين، قتلوا ثلاثة جنود إسرائيليين وجرحوا رابعًا داخل معسكر الجيش. وقالت الإذاعة إن المهاجمين استخدموا البلطات والمدي ومدرارات القمح في طعن الجنود الأربعة الذين كانوا داخل معسكر يقع على مرتفع، قرب بلدة أُم الفحم، على مسافة 30 كلم من مدينة حيفا. وذكرت مصادر أن اثنين من القتلى الجنود، هما من المهاجرين الروس، التحقا بالجيش قبل أسابيع من مقتلهما (1766).

لعل الانتفاضة كانت أحد أهم الدوافع لتحالف الشيوعي والتقدمية والديمقراطي العربي - على ما بينها من مزاحمة - في معركة انتخابات الهستدروت، بقائمة مشتركة. وقد اتفق ممثلو الكتل الثلاث على أن تكون القائمة الموحَّدة يهودية - عربية، الأمر الذي تكرَّر في انتخابات مجالس العمال ومجلس «نعمات» (الدائرة النسائية في الهستدروت) (1767).

نشرت «قاوم» بيانًا خاصًا موجّهًا إلى عرب 48، دعتهم فيه إلى الاقتراع في انتخابات المجالس المحلية لمصلحة المدافعين عن الوطن والمحافظين على الوطنية الفلسطينية، وكل وطني مخلص (1768).

أعربت الشرطة الإسرائيلية عن تخوّفها من عمليات سكب الزيت على المنعطفات والمنحدرات في الجليل (1769).

مع ذلك، دعا القائم بأعمال رئيس الحكومة الإسرائيلية وزير المالية، شمعون بيريز عرب 48 إلى المساهمة الفعَّالة في المسيرة السياسية والجهود السلمية، بإقناع إخوانهم في الضفة والقطاع المحتلَيْن، بالموافقة على الانتخابات لاختيار ممثلين إلى المفاوضات مع إسرائيل (1770).

لقد تقلَّصت التعارضات داخل الصف الوطني لعرب 48، وانحصرت نقاط الخلاف في المناورة السياسية التي تحافظ، من جهة، على بقاء أوضاع العرب السياسية والتنظيمية، وتُراعي، من جهة أخرى، عدم إثارة الأوساط الإسرائيلية الحاكمة.

في المرحلة الأولى من الانتفاضة، حاول عرب 48 استيعاب ما يدور، وسرعان ما بدأت مرحلة التعاطف العملي. وتجـلَّى تأثير الانتفاضة في عرب 48 في اتساع دائرة الاحتجاجات وأعمال المقاومة؛ من إلقاء القنابل الحارقة محلية الصُنع وإحراق إطارات السيارات وسد الطرق العامة ورفع عَلَمْ فلسطين؛ ما عكس التضامن المتزايد من أهالي لم يجدوا لأنفسهم مكانة في الدولة، بعد ما يربو على الأربعة عقود. وقد تدفقت إلى قوات الأمن معلومات حول تنظيمات قومية الاتجاه تعمل لتحرير فلسطين (1771).

عشية عيد الانتفاضة الثاني، خضع 1.2 مليون من عرب 48 لحظر التجوُّل، أو العزل. وشهدت تلك الذكرى أيضًا، حشد 2200 شرطي في مناطق عرب 48، تحسّبًا للمظاهرات (1772).

قررت لجنة المتابعة العربية في جلستها التي عقدتها في شفا عمرو، إعلان الإضراب العام في القطاع العربي من إسرائيل، تضامنًا مع نضال أهالي الضفة والقطاع، في سبيل تقرير المصير. وخلافًا للمرات السابقة، لم يُتخذ القرار بالإجماع. وقد شارك في الجلسة أعضاء الكنيست العرب وشخصيات فلسطينية من تيارات سياسية مختلفة (1773).

على غير انتظار، أصدرت اللجنة القُطرية لرؤساء المجالس العربية في إسرائيل بيانًا، ندَّدت فيه بأعمال العنف والإرهاب «أيًّا كان مصدرها». وقالت اللجنة، في بيانها، إن «ثمة ضرورة ملحَّة، أكثر من أي وقت مضى، للعمل من أجل تقدم مسيرة السلام وكسر الجمود السياسي» (1774).

هذا، في وقت كان 26 في المئة فقط من عرب 48 يعتقدون احتمال انتقال الانتفاضة الفلسطينية إلى داخل «الخط الأخضر»، بينما لم يعتقد 37 في المئة

ذلك، ونحو 25 في المئة امتنعوا عن الإجابة عن هذا السؤال، وعارض 80 في المئة هجرة يهود الاتحاد السوفياتي إلى إسرائيل (1775).

شهدت فلسطين المحتلة مظاهرات وطنية عارمة، إحياءً للذكرى الخامسة عشرة لـيوم الأرض؛ بينما اقتحمت قوات الشرطة والجيش القرى العربية في الجليل، وأغلقت الضفة والقطاع، في محاولة لقمع التحركات في هذه المناسبة. وقد وقعت في قرى الجليل والمثلث مظاهرات حاشدة، واجه المواطنون خلالها قوات الجيش والشرطة، وقاموا بإحراق إطارات السيارات، ورفعوا عَلَم فلسطين على أسطح البنايات، إحياءً لذكرى الشهداء الستة الذين سقطوا برصاص الجنود الإسرائيليين في 30/3/1976 (1776).

لم يكتفِ عرب 48 بالأشكال السياسية للكفاح، بل كثيرًا ما تعدّوها إلى الكفاح المسلح؛ فقد توجه عضو الكنيست حسين فارس (مبام)، بطلب إلى وزير الشرطة للتحقيق في تصرفات عناصر «الدورية الخضراء» تجاه الأهالي البدو في الشمال، خلال الأيام الأولى من عام 1989. وذكر فارس أن وجهاء البدو اشتكوا من أنه منذ اعتقال خلية فدائية من قرية إبطن، يقوم رجال هذه الدورية بالانتقام من رجال المنطقة (1777).

في الوقت الذي ذكرت مصادر إسرائيلية رفيعة المستوى في شرطة الجليل، أن أوساطًا معادية تقوم بصبِّ الزيت على الشوارع وتتسبب بانزلاق السيارات ووقوع حوادث طرق وإصابات (1778).

كشفت مصادر الشرطة والشاباك الإسرائيلية في منطقة الجليل، أنه تم الكشف عن ثلاث مجموعات فدائية من بين الأهالي العرب في المنطقة، عملت خلال العامين الماضيين داخل «الخط الأخضر»، بتوجيه من منظمة التحرير، ونفَّذ أفرادها عشرات العمليات، ورسموا الشعارات وهاجموا المواصلات العامة (1779). وسرعان ما أعلنت أجهزة الأمن عن اعتقال 27 من أبناء المكر ومجد الكروم والناصرة في الجليل، بتهم تتعلق بالمقاومة وإلقاء قنابل مولوتوف (1780).

كما جُرح ضابط في الجيش الإسرائيلي برتبة ملازم و«قاص أثر»، جراء انفجار شحنة كبيرة وُضعت على جانب الطريق، غرب قرية كوكبا، في القطاع الشرقي في منطقة «حزام الأمن» في جنوب لبنان (1781).

بينما أعلنت الشرطة والشاباك أنها اكتشفت في منطقة مرج بن عامر منظمة فدائية في قرية دبُّورية، ضمت 23 عضوًا، تتراوح أعمارهم بين 16 و23 عامًا، أطلقوا على أنفسهم «قوة الصاعقة». ونسبت الشرطة إلى أعضاء المنظمة تُهم إلقاء زجاجات حارقة ورشق حجارة وحرق أحراج ورفع عَلَم فلسطين وكتابة شعارات معادية لإسرائيل (1782).

شملت الهجمات الفلسطينية قيام شابين من عرب 48 بارتداء زي الشرطة الإسرائيلية وحاولا خطف مستوطنين في مدينة عكا، ما أدى إلى اعتقالهما وتوجيه التهمة بذلك إليهما في 25 شباط/فبراير 1990 (1783). ومما زاد من قلق القيادة الإسرائيلية أيضًا تنامي المقاومة الشعبية بين عرب 48، فقد أكَّدت الشرطة أن حوادث المقاومة الوطنية تضاعفت خلال عام 1989، حيث بلغت 979 حالة، مقارنة مع 464 في عام 1988 (1784). وأضاف الناطق العسكري باندلاع 80 حريقًا متعمدًا داخل أرض 48 خلال عام 1989 (1785).

قام 10 أشخاص من فلسطينيي 1948، من رؤساء المجالس المحلية ورؤساء تعليم وجمعيات محلية، بالتظاهر أمام الكنيست، احتجاجًا على الجدل الذي دار بشأن تعديل «أمر حظر الإرهاب»، والذي بموجبه يُصبح بمقدور السلطات وقف نشاط أي جمعية خيرية في القطاع العربي ومصادرة ممتلكاتها، لمجرد الاشتباه بحصولها على أموال من «منظمات معادية»، حتى ولو لم يكن رؤساؤها على عِلم بذلك (1786).

كما تم إحباط عدد من العمليات الفلسطينية، حيث أعلنت الشرطة الإسرائيلية في 30 تموز/يوليو 1990 عن اعتقال 6 مواطنين من عرب 48 في شفا عمرو وتمرة، أعضاء في خلية تابعة لفتح، سبق لهم أن نفَّذوا هجمات وأعمال مقاومة، وخطَّطوا لتنفيذ عمليات عسكرية (1787).

بينما دعا المؤتمر الثاني للحزب الديمقراطي العربي في إسرائيل الحركات السياسية العربية هناك إلى دعم الوحدة. وصرَّح رئيس الحزب عبد الوهاب دراوشة: «فقط عندما نصبح أقوياء، ومع 16 عضو كنيست، نستطيع التعاون مع القوى التقدُّمية اليهودية، لتغيير الخريطة السياسية في إسرائيل وضمان تشكيل حكومة تجسِّد المساواة والسلام» (1788)!

قبل أن تغرب شمس عام 1989، أعلنت أجهزة الأمن الإسرائيلية أنه تم اكتشاف 20 مجموعة مسلحة بين عرب 48، في مقابل 15 مجموعة في عام 1988، ومجموعتيْن اثنتيْن في عام 1987، حيث نفذت، في العام المذكور، 353 عملية مسلحة (1789).

اكتشف جهاز الشاباك خلية فدائية، مؤلفة من ستة أعضاء، متّهمين بوضع شحنة ناسفة في عام 1989، أربعة من أهالي قرية طمرة وفتاتان من قرية الجديدة ومجد الكروم، ورئيس الخلية خالد كنعان من طمرة، وكان قد سافر إلى ألمانيا لدراسة الحقوق (1790).

شنَّت أجهزة الأمن الإسرائيلية حملة اعتقالات، طاولت ثلاثة مواطنين من أُم الفحم، بتهمة إيواء مُطاردين من الضفة، في 23/10/1990 (1791). أتبعتهم تلك الأجهزة بأربعة عشر مواطنًا في الجليل في 14/11 بتهم أمنية (1792). ثم

اعتُقِل مواطن آخر في فريدس (جنوب حيفا) في 26/11، بتهمة تزويد خلية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بالملابس العسكرية (1793).

في آخر عام 1991، اعتقلت أجهزة الأمن أفراد خلية في القدس، كانوا قد استولوا على مسدس، وخططوا لقتل مستوطن صهيوني، ما أدى إلى كشف تنظيم في منطقة مَرج بن عامر، قام بجمع السلاح وقنابل المولوتوف (1794).

تصاعدت الهجمات فجأة في ليلة 14 - 15 شباط/فبراير 1992؛ إذ نجح شبان فلسطينيون في الوصول إلى داخل معسكر للتدريب، تابع للجيش الإسرائيلي، قرب كيبوت «غال - عد» الشمالية، وقتلوا ثلاثة جنود بالفؤوس، وجرحوا رابعًا، واستولوا على بنادقهم. وتبيَّن أن منفذي العملية هم أربعة، بينهم شقيقان ووالدهما شكلوا حديثًا مجموعة مستقلة في المشيرفة، قرب أُم الفحم، تابعة للجهاد الإسلامي، بحسب القائد العام للشرطة، يعقوب تيرز. كما اعتُقل سبعة آخرون للاشتباه بتقديمهم العوْن إلى منفِذي العملية (1795).

حين غربت شمس عام 1989، تأكد أن العام المذكور شهد ارتفاعًا ملحوظًا في عمليات المقاومة المسلحة، وصل إلى نسبة 100 في المئة، مقارنة مع ما كانت عليه في عام 1988. ووفقًا لما اعترف به قائد شرطة لواء الشمال، إلبرت موسيفيا، فقد وصل عدد الحوادث على خلفية قومية خلال عام 1989، إلى 989 عملية، في مقابل 446، في العام الذي سبقه (1796). مع هذا، فإن صحيفة إسرائيلية رأت أنه «على الرغم من أن الانتفاضة أثَّرت في تصرفات عرب 48، فإنها لم تنتقل إليهم» (1797). مع ذلك، وبحسب ناطق بلسان الجيش الإسرائيلي، فإن 23 إسرائيليًا قُتلوا عند تخوم «الخط الأخضر»، منذ بداية الانتفاضة وحتى بداية أيار/مايو 1990، كما قُتل أربعة جنود آخرين على أيدي فلسطينيين من الضفة والقطاع المحتلَيْن، واستُشهد خمسة من عرب 48، على الأقل، على أيدي إسرائيليين (1798).

سرعان ما كشفت مصادر إسرائيلية عن أعضاء في خلية أُسست في الأشهر الأولى من عام 1990، ضمت عددًا من الشبان العرب من دير الأسد، خططت لخطف جنود إسرائيليين، وقالت تلك المصادر إن عددًا من الجنود نجا فعــلًا من عمليات خطف محققة، برفضه الدخول إلى سيارة الخاطفين الذين تجوَّلوا بها عدة مرات في شوارع الجليل، بهدف اصطياد الجنود العائدين. وذكرت المصادر نفسها أن رجال الشاباك اعتقلوا، بالتعاون مع شرطة الجليل، أربعة عشر فلسطينيًا من دير الأسد، وفلسطينيًا آخر من خانيونس في قطاع غزة (1799).

كما كشفت أجهزة الأمن الإسرائيلية عن خلية فدائية في مدينة أم الفحم، ضمّت عشرة أشخاص، رواحت أعمارهم بين 14 و17 عامًا، يقودهم شاب في السادسة والعشرين من عمره. واتُّهم الفدائيون بالتخطيط لخطف حافلة إسرائيلية تعمل على خط الخضيرة، والمطالبة بالإفراج عن معتقلين فلسطينيين، في مقابل إطلاق سراح الرهائن من ركابها (1800).

بينما انفجرت شحنة ناسفة على «شاطئ القدس» في تل أبيب، فتسبَّبت بمقتل سائحة كندية وجرح ثمانية عشر شخصًا آخرين. ورجَّحت أجهزة الأمن الإسرائيلية أن تكون خلية فدائية، في منطقة تل أبيب، مَن قام بزرع الشحنة (1801).

لقد ترافق هذا التطور مع حرب الخليج الثانية (صيف 1990 - شتاء 1991)، وانهيار «المعسكر الاشتراكي» (نهاية عام 1989)، وانفراط عقد الاتحاد السوفياتي (نهاية عام 1991)، الأمر الذي ساهم في إزالة الخلافات الأيديولوجية والسياسية كلها، من أمام العرب في إسرائيل. وترتب عليها النتائج التالية:

- تعميق نزعة الفردانية، وأولوية المنافع الفردية الخاصة بين العرب؛

- تحطيم القيود المفروضة على التعددية الاجتماعية والسياسية، حيث أصبحت التعدُّدية بلا حدود، وبلا معايير، وأصبح كل موقف ممكنًا، ومُنحت الشرعية لمواقف كانت تُعَدّ خيانة إلى وقت قريب، فتحوَّلت إلى وجهة نظر، تتمتع بالصدْقية الشعبية؛

- تراجع العرب عن أشكال الاحتجاج الجماعية كلها؛ حتى باتت مقصورة على القيادات السياسية، ولا سيما رؤساء السلطات المحلية، وانحصرت في قضية المطالبة بزيادة الموازنات (1802).

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

القسم السابــع
«أوسلو» وتداعياتها
(2000 - 1993)

الفصل السابــع عشر

تــســويــة أم تــصــفــيــة؟!

انتهت حرب الخليج الثانية بهزيمة العرب، بحسب وزير الخارجية الأمريكي، وارن كريستوفر، فذهب جميع الأطراف إلى مفاوضات لتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي، وبدأت هذه المفاوضات في مدريد في نهاية تشرين الأول/أكتوبر 1991، بعد أن أصرَّت إسرائيل على أن ينضم الأعضاء الفلسطينيون إلى الوفد الأردني، على أن توافق عليهم إسرائيل، فردًا فردًا، شرط ألَّا يضموا أيًّا من مواطني القدس العرب.

منذ البداية، تمسَّكت إسرائيل برفض فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة، مكتفية بحكم ذاتي، يحتفظ فيه الإسرائيليون بصلاحيات جوهرية، بينما ربط المفاوض الفلسطيني الحكم الذاتي بحق تقرير المصير، وصولًا إلى الدولة المرجوَّة. ولفَّ الغموض شكل التسوية على مدى جولات المفاوضات الثماني الأولى، وعلى مدى الجولات التالية في واشنطن (27/4 - 13/5/1993). وتأكد الفشل في التوصُّل إلى صيغة للتسوية، وتعقَّد الأمر، أكثر فأكثر، حين أقدمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على إبعاد ما يربو على الأربعمئة ناشط إسلامي فلسطيني إلى جنوب لبنان. فسارع كريستوفر إلى زيارة المنطقة، في محاولة منه لتخدير الطرف الفلسطيني بالوعود المعسولة (1803).

هنا فُتحت قناة أوسلو السرية، وزيادة في التضليل، وافقت الحكومة الإسرائيلية على ضم ابن القدس، فيصل الحسيني، إلى الوفد الفلسطيني المفاوض في واشنطن، كما أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين، استعداد حكومته لمنح قطاع غزة كامــلًا إلى الطرف الفلسطيني. وإن قدم الوفد الإسرائيلي وثيقة إعلان مبادئ، اقتصرت على حكم ذاتي للفلسطينيين وأغفلت القدس والمستوطنات، بينما تقدم الوفد الأمريكي بصيغة توفيقية، تولَّت صوْغ الأهداف الإسرائيلية، وإن باللغة الإنكليزية (1804).

عند هذا الحد، تقدم رئيس المجلس الوطني الفلسطيني الشيخ عبد الحميد السايح باستقالته (22 أيار/مايو 1993) احتجاجًا على تفرُّد القيادة الفلسطينية المتنفِّذة بأمور التفاوض، بينما انزعجت هذه القيادة من اتساع شعبية الوفد الفلسطيني المفاوض، وزاد كريستوفر الطين بِلَّة حين خاطب فيصل الحسيني بـ«سيدي الرئيس».

تقدمت القَيادة الفلسطينية المتنفِّذة (1805) إلى كريستوفر بمسوَّدة مشروع (9 آب/أغسطس 1993)، من دون التشاور مع الوفد الفلسطيني المفاوض، ما دفع بالحسيني وحنان عشراوي وصائب عريقات إلى التهديد بالاستقالة من

ذاك الوفد، بينما أبدى رئيس الوفد حيدر عبد الشافي امتعاضه من تصرُّف القيادة المتنفذة ذاك (1806).

هنا، تم الإعلان عن قناة أُوسلو السرية، وعن توصُّل طرفيْن - فلسطيني وإسرائيلي - إلى «اتفاق غزة - أريحا أولًا»، ثم جرى توقيعه في الحديقة الجنوبية للبيت الأبيض في واشنطن (13/9/1993)، وقبله بثلاثة أيام كان اتفاق الاعتراف المتبادل، ما مثَّل انقطاعًا نوعيًا في الميراث التاريخي لحركة التحرر الوطني الفلسطيني؛ إذ طغى على الاتفاق التصوُّر الإسرائيلي؛ فاكتفى بحكم ذاتي للسكان من دون الأرض في الضفة والقطاع، وتم تأجيل البحث في القدس والمستوطنات واللاجئين وحدود الدولة المُنتظرة. ولم يُنَصْ على بقاء هذه القضايا على حالها، إلى حين التوصُّل إلى اتفاق الحل النهائي، ما وفَّر الفرصة للطرف الإسرائيلي كي يتوسَّع في التهام الأرض وشق المزيد من الطرق الالتفافية والتوسُّع في بناء المستوطنات والانقضاض على ما بقي من القدس، الأمر الذي تعقَّد مع عدم الإشارة في الاتفاق إلى السيادة أو حق تقرير المصير.

بدأت سلسلة عقيمة من المفاوضات بين الطرفيْن، وجاء عُقمها بسبب تعنُّت الطرف الإسرائيلي، ما انتهى بتحطُّم تلك السلسلة على صخرة الولاية الجغرافية لسلطة الحكم الذاتي، في الوقت الذي أصرَّ المفاوض الإسرائيلي على استمرار سيطرته على المعابر، بين مناطق السلطة والخارج.

أولًا: التداعيات المبكِّرة للاتفاق

في 20/8/1993، أعلن محمود درويش استقالته من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، نافيًا أن تكون استقالته هذه هروبًا من المركب: «إذا كان المركب هو منظمة التحرير الفلسطينية، فانظروا إليه جيدًا: إن مؤسساتها ودوائرها ومكاتبها عاطلة عن العمل، إنها معروضة للبيع في المزاد»! ولم يطالب الشاعر الكبير «بأكثر من تنظيم إدارة النهاية، بشكل يضمن للناس كرامتهم وآدميتهم»؛ أردف: «إننا نودِّع، بشكل فوضوي، مرحلة تاريخية، وندخل مرحلة أخرى، لم نُعِدّ لها عدَّتنا، بعد ... هذه المنظمة قد انتهت ... سواء ذهبتم بالتسوية السياسية حتى النهاية، أم خرجتم من التسوية، الآن. إن دور المنظمة الباقي هو التوقيع على الاتفاق مع إسرائيل، وفور التوقيع ستتحوَّل إلى شيء آخر». وتساءل درويش: «هل حصلنا على أجوبة لأسئلة كثيرة: هل هذه الصفقة جزء من اتفاق سلام شامل؟ ... إنها مرحلة أولى من تطبيق القرار 242، وفق جدول زمني واضح ... مَن سيُدير هذا الحكم الذاتي التجريبي في غزة وأريحا؟ ... هل ستدخل المنظمة إلى هناك، أم رئيسها بصفته رئيسها، أم رئيس شيء آخر؟ ما هي حدود المرحلة الانتقالية التجريبية؟ هل هي حُكم ذاتي، بعد النجاح في التجربة والامتحان؟ وماذا لو

نجحت؟ ... هل هناك جسر للعلاقة بين المرحلة الانتقالية والنهائية؟ ... هل القاعدة الشعبية مهيّأة لخوْض هذه التجربة؟ أم هي معبَّأة بعوامل انفجار خطرة؟ هل في وسعنا تجاهل المخاوف ... التي يُبديها (جيراننا العرب)؟ ... ما هي الضمانات الاقتصادية الدولية لجعل غزة قادرة على الحياة وبناء البنية التحتية وتوفير شروط العيش؟ ما هي أشكال التعبير الوطني المسموح بها في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي؟» ما جعل الشاعر الفلسطيني يؤكد، محقًا «بأننا مقبلون على مجازفة تاريخية، أرجو لها أن تنجح، وأخشى عليها من الفشل، ومن آثارها الوطنية المدمِّرة. وقد تؤدي إلى كارثة» (1807).

بعد يوميْن، أصدر ممثل منظمة التحرير في لبنان، عضو تنفيذية المنظمة، شفيق الحوت، بيانًا، علَّق فيه عضويته في التنفيذية، بعد أن ما عاد في مقدوره، ومقدور زملائه في التنفيذية «أن نتحمل مسؤولية قرارات تصدر باسمنا، دون علم لنا بها، مما أدى إلى تفريغ هذه المؤسسة من صلاحياتها، تمامًا كما حدث لغيرها من مؤسسات المنظمة ... والأخطر من هذا كله، هو تغييب اللجنة التنفيذية عن مسار التفاوض، واللجوء إلى أسماء ومواقع لا وجود لها في هيكلة المنظمة، لتُصبح هي صانعة القرار ... إن ما نسمعه ممن يُسمونهم المستشارين، من تصريحات التذاكي، ومحاولات الخلط بين ما هو استراتيجي وما هو تكتيكي، لم يعد ينطلي على أحد». إلى ذلك أكد الحوت أن الثوابت والخطوط الحُمر التي أقرّها المجلس الوطني الفلسطيني، قد تم انتهاكها. وألحَّ الحوت على عقد دورة استثنائية عاجلة للمجلس الوطني (1808). وفي حديث صحافي لاحق للحوت، أضاف «البعد القومي للقضية الفلسطينية لا يُجيز لي أن أنفرد بقرار إخوتي وأشقائي في الدول العربية ... وإلَّا أكون أفرغ الوزن العربي من أحد أهم أوراقه» (1809).

أما المسؤول العسكري لقوات فتح في لبنان العقيد منير المقدح، فطالب عرفات بتقديم استقالته، بسبب «سياسة التفريط التي تمارسها القيادة الحالية للمنظمة، من دون العودة إلى المؤسسات والأُطر التنظيمية والحركية في كل الأمور السياسية، وفي الحصار المُصطنع الذي أدى إلى تهجير نحو 50 ألف فلسطيني» (1810). لاحقًا، قال المقدح في حديث صحافي: «نسي الوفد الموجودين في الشتات، حيث لم تُطرح قضيتهم على طاولة المفاوضات، وقد تُركوا للتوطين» (1811).

بينما هدَّد الأمين العام للجبهة الشعبية - القيادة العامة، أحمد جبريل، عرفات بمصير السادات. ورأى «أن عرفات بدأ يستعد لقص شريط الحرب الأهلية الداخلية» (1812).

لقد أخفقت القيادة الفلسطينية المتنفِّذة في تبرير قبولها «اتفاق أوسلو» بذرائع شتى، مثل:

- تدهور أوضاع العُمق الاستراتيجي العربي للقضية الفلسطينية، تحت وطأة «حرب الخليج الثانية» (1990 - 1991) وتداعياتها الكارثية؛

- سقوط «المعسكر الاشتراكي» (1989) وانفراط عقد الاتحاد السوفياتي، بعد نحو سنتيْن، ما كشف ظهر قضايا العرب دوليًا، وبشكل أخص القضية الفلسطينية؛

- استفحال الأزمة المالية التي أخذت بخُنَّاق منظمة التحرير الفلسطينية بعد أن توقفت دول الخليج عن دعمها بالمال عقابًا لها على دعم قيادتها المتنفِّذة الرئيس العراقي صدام حسين في غزوه الكويت في صيف 1990؛

- جمود مفاوضات واشنطن بين الوفديْن الفلسطيني والإسرائيلي.

بينما هذه الذرائع لا تصلُح لتبرير ذاك القبول؛ إذ إن القيادة الفلسطينية المتنفِّذة رفعت معدلات تنازلاتها المجانية منذ خريف 1988، أي قبل حدوث أي من المبررات الأربعة؛ حين أعلنت في جنيف نبذ الكفاح المسلح بوصفه «إرهابًا»، ولم يكن هذا التنازل إلّا مقدمة لمسلسل تنازلات في سبيل موافقة الإدارة الأمريكية على مجرد التفاوض مع منظمة التحرير؛ وفي هذا السياق كان اعتراف تلك القيادة بقرارَيْ مجلس الأمن 242 و338. إلى أن رأت تلك القيادة، بجبهتها، مدى فشل رهانها على الإدارة الأمريكية، عبر مفاوضات عقيمة مع سفير الأخيرة في تونس، التي لم تهدف منها تلك الإدارة إلّا إلى إعداد مسرح العمليات أمام المفاوض الإسرائيلي، باجتياح ما بقي من أسباب الصمود الفلسطيني. وهل توهَّم أحد بأن يفاوض من حضيض الهزيمة، فيحصل على أكثر من سلام المغلوب على أمره، أي استسلام كامل لإرادة عدوه!

إذا لم تكن هذه هي دوافع القيادة المتنفِّذة لقبول ذاك الاتفاق المُذلّ والمُهين، فما هي دوافعها!

بعد انسداد أُفق مفاوضات منظمة التحرير مع الإدارة الأمريكية، وتمكُّن الهزيمة من نسبة غير قليلة من القيادات الفلسطينية التي يئست من إمكان تحرير فلسطين، أو وقعت أسيرة حياة الاستهلاك الترفي السفيه، لكن عرفات اندفع في اتجاه إسرائيل، متأثرًا بأربعة عوامل أخرى. لعل أولها خشية عرفات المتزايدة من الصعود الملحوظ في شعبية حماس في الضفة والقطاع، بما يهدد استئثاره بقيادة الحركة الوطنية الفلسطينية. وهي الخشية التي تحوَّلت إلى فزع حقيقي مع صدور تقرير البعثة الأمريكية التي زارت الضفة والقطاع، وقطع تقريرها بأن حماس تنظيم مُحكم، مُوحَّد سياسيًا، بعكس فتح. وانتهى تقرير البعثة إلى تقديم نصيحة إلى الإدارة الأمريكية، بالتعامل مع حماس دون فتح. وتمثَّل العامل الثاني في توجُّس عرفات من توصُّل الوفد الفلسطيني في مدريد وواشنطن إلى تسوية ما مع الوفد

الإسرائيلي، ما يُقصي قيادة منظمة التحرير، ويُفضي إلى تسليم زمام الأمور إلى قيادات الضفة والقطاع. وقد التقط عرفات عدة مؤشرات في هذا الصدد، خصوصًا بعد أن أخذ مربع فتح في وفد مدريد - واشنطن الفلسطيني (فيصل الحسيني، صائب عريقات، حنان عشراوي، سري نسيبة) يُخفي جوانب من أسرار المفاوضات عن عرفات، ما اضطره إلى استدعاء الأربعة إلى تونس وتأخيرهم عمدًا، عن موعدهم في واشنطن، في إشارة واضحة إلى الإدارة الأمريكية بأن زمام الموقف الفلسطيني لا يزال بيده، لكن الإدارة الأمريكية سرعان ما أرسلت ردّها على هذه الخطوة؛ حين زار كريستوفر «بيت الشرق» في القدس والتقى وفدًا فلسطينيًا، تقدمه فيصل الحسيني، وخاطب كريستوفر الأخير، بقوله: «سيدي الرئيس».

أما عامل الدفع الثالث، فتمثل بخشية عرفات من احتمال عودة الحكم الأردني إلى الضفة الغربية، وخصوصًا أن شتى الأحزاب الإسرائيلية تحبِّذ «الخيار الأردني». على أن ما ارتقى بالخشية إلى درجة الفزع، تلويح الملك حسين، مجددًا، بـ«مشروع المملكة المتحدة».

بيد أن فزع عرفات الأكبر، وهذا الدافع الرابع، جاء من الرغبة المُلحَّة لدول الخليج - خصوصًا السعودية والكويت - في إنهاء قيادة عرفات في كل من فتح ومنظمة التحرير في آن؛ حتى يدفع ثمن تأييده الاجتياح العراقي للكويت. وقد أخذت المعارضة لقيادة عرفات تشتد، باطراد، داخل كل من فتح والمنظمة على حد سواء.

لذا، تقدَّم عرفات إلى العدو الإسرائيلي بأقل الأسعار في مناقصة التصفية، فرست عليه المناقصة في أوسلو، على النحو المعروف.

لكن هذا كله، لم يعنِ أن إسرائيل كانت بلا دوافع في هذا الصدد. ذلك أنها، في عقدها تسوية ما، مع طرف فلسطيني ما، تكون قد حققت هدفيْن كبيريْن بضربة واحدة، خصوصًا أن تلك التصفية تأتي على حساب الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية.

أما أول هذيْن الهدفيْن الرئيسيْن، فكان إزاحة العائق الفلسطيني من طريق أنظمة عربية متلهِّفة إلى إقامة علاقات مع إسرائيل. الأمر الذي تأكد، حين تباهى أحد حكام العرب بأنه أقام علاقات مع إسرائيل في شتى المجالات، منذ ثمانية عشرة سنة (أي مع «كامب دايفيد» الأولى)، لكن تلك العلاقات بقيت طيْ الكتمان! بينما تذرَّع بعض حكام العرب باتفاق أوسلو، حتى يهرولِ في اتجاه العدو، مؤكدًا: «لسنا فلسطينيين أكثر من الفلسطينيين»!

أما الهدف الإسرائيلي الرئيس الآخر، فلعله تمثَّل بمحاولة التخفيف من بشاعة العسف الإسرائيلي الذي استمرأ مواجهة جنود الاحتلال الإسرائيليين

المدججين بالسلاح، مع أطفال الانتفاضة الفلسطينية العزَّل، إلّا من حجارتهم الصغيرة، والأنكى حين عمد جنود الأعداء إلى تكسير عظام أولئك الأطفال، ونقلت شبكات التلفزيون العالمية بعض مشاهد التكسير هذه، إلى شتى أرجاء العالم. ناهيك بأن تأثير هذيْن الهدفيْن قد تعزَّز بصمود الشعب الفلسطيني، عقودًا في أثر عقود، واستعصاء إزاحته من أمام إسرائيل.

نأتي إلى العمق الاستراتيجي العربي للقضية الفلسطينية. فقبل أن يجف مداد التوقيع على «اتفاق أوسلو»، سارعت الإدارة الأمريكية إلى حثِّ أصدقائها من حكام العرب على دعم هذا الاتفاق، وإنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل وإسقاط القرارات التي سبق للأمم المتحدة أن أصدرتها، مشككة في حق إسرائيل في الوجود. كما ألغت الإدارة نفسها تحفُّظها عن الاتصال بقيادة منظمة التحرير، في الوقت الذي جـدَّدت هذه الإدارة تعهُّدها التليد بحماية أمن إسرائيل واستمرار تفوُّقها العسكري على مجموع دول الجوار!

بيد أن «اتفاق أوسلو» لم يخلُ من «تنازل» إسرائيلي، عمدت القيادة الفلسطينية المتنفِّذة إلى تضخيمه، بشكل مُفرط، وتمثل بمجرد اعتراف اللص بضحيته فحسب، أي اعتراف إسرائيل بالشعب الفلسطيني وبمنظمة التحرير ممثـلًا له! ما مكَّن إسرائيل من أن تُعيد صوغ علاقتها مع العالم على أنقاض المصالح العربية. وانفتح الباب لتحويل فلسطينيين من طليعة وطنية وقومية مناضلة إلى أداة لحماية أمن إسرائيل والإسرائيليين. وغدت مناطق الحكم الذاتي شريط حدود جديدًا. وما عاد الحوار مع إسرائيل مُحرَّمًا، بعد أن كانت معزولة ومنبوذة، يُحدق بها الأعداء الذين كثيرًا ما توعّدوها بإنهاء اغتصابها الأرض العربية الفلسطينية. ما هزَّ منظومة القيم القومية العربية وهدد الطموحات الوطنية الفلسطينية في الصميم وبعَثَر الصف الوطني الفلسطيني وكرَّس حرمان الشعب الفلسطيني من العودة ومن حق تقرير المصير ومن إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس. بينما أُطلقت يد إسرائيل في الاستيطان، وتأكيد ضم القدس إليها وابتلاع المزيد من الأرض والسطو على النسبة الأكبر من مياه الضفة والقطاع.

هكذا، ابتعد اتفاق الإذعان كثيرًا عن الحد الأدنى من طموحات الشعب العربي الفلسطيني، في وقت كشف قياديون من فتح عن أن نصَّ الاتفاق أعدّته حكومة إسرائيل بنفسها، بينما لم تُجرِ القيادة الفلسطينية المتنفِّذة - عبر مفاوضيها - أي تعديل على مشروع الاتفاق الذي ترك آثارًا سلبية كثيرة، في غير مجال:

- فلسطينيًا: هبط «اتفاق أوسلو» بالأراضي المحتلة إلى مجرد أراضٍ متنازع عليها، فطوى الاتفاق مظلَّة الشرعية الدولية عن القضية الفلسطينية والمقاومة الوطنية، كما مزَّق الشعب الفلسطيني على أساس جغرافي؛ بين

مهاجري عام 1948 الذين أغفلهم الاتفاق، ونازحي عام 1967 الذين وعد الاتفاق بإعادتهم إلى الضفة والقطاع وإن بالتقسيط المُرهق، على مدى عشرات السنين، والذين صمدوا في فلسطين المحتلة منذ عام 1948، عدا فلسطينيي الداخل (الضفة والقطاع)، فضــلًا عن فلسطينيي الخارج. ناهيك بتحويل الاتفاق بعض فدائيي الأمس إلى احتلال بالوكالة، متدني الكُلفة، وبمنزلة ملقاط جمر للمقاومة الوطنية، ما رهن القرار السياسي الفلسطيني لدى إسرائيل؛

- عربيًا: أفضى الاتفاق إلى سلخ القضية الفلسطينية عن عمقها العربي، فزادها ضعفًا على ضعف، وأسلمها فريسة سهلة إلى العدو الإسرائيلي. كما أظهر الاتفاق من يُفترض فيه أنه صاحب القضية الأصلي، وقد تخلّى عن أشقائه الذين خفُّوا لنجدته. فضــلًا عن أن الاتفاق سهَّل لكل متلهِّف من حكام العرب على الصلح مع إسرائيل، تحقيق تلهفه هذا. ناهيك بسقوط برقع الحياء عن وجه دُعاة «التطبيع» مع إسرائيل، فحثُّوا خطاهم في هذا الاتجاه؛

- دوليًا: أسقطت القيادة الفلسطينية المتنفِّذة بهذا الاتفاق القضية التي سبق للشعب الفلسطيني أن رفعها أمام المحافل الدولية منذ نحو نصف قرن، قبل «اتفاق أوسلو»، بينما أرغم الاتفاق نفسه الأمم المتحدة على إخلاء موقع المرجعية الدولية للإدارة الأمريكية، عدوِّنا الأول.

لقد دلفت القيادة الفلسطينية المتنفِّذة إلى «اتفاقات أوسلو»، على الرغم من أن القانون الدولي يَحرم منظمة التحرير - بوصفها حركة تحرر وطني - من أن تكون طرفًا في أي اتفاق دولي، عدا اتفاق استقلال وطنها، بينما يمنح القانون نفسه حركات التحرر الوطني حق ممارسة الكفاح المسلح لانتزاع أوطانها من براثن محتلِّيها. كما يقرر القانون الدولي للشعب الفلسطيني ما يفوق كثيرًا فُتات «اتفاقات أوسلو». من هنا، حرص عدونا الإسرائيلي على عقد التسوية، بعيدًا من إطار القانون الدولي والمحافل الدولية، بينما رضخت الأطراف العربية لإرادة عدو الأمة الصهيوني.

لقد أضعفت «اتفاقات أوسلو» القضية الفلسطينية؛ إذ حققت غرض إسرائيل في حرمان تلك القضية من المظلة الدولية التي تُحرِّم اكتساب أراضي الغير بالقوة، وتؤكد عدم جواز التنازل عن الإقليم، وتُشدِّد على حق استرداده من أيدي محتليه. عدا عن أن توقيع الاتفاقات تم في أراضٍ محتلة، بينما لم يتم تبادل وثائق التصديق بين الطرفيْن.

بناء عليه، لم تلتزم «اتفاقات أُوسلو» بأي من القانون الدولي أو ميثاق الأمم المتحدة، واكتفت تلك الاتفاقات بقرارَيْ مجلس الأمن الدولي 242 و338، في تجاهل تام للقرارات الأهم في هذا الصدد (181، 194، 237).

لعل ما زاد الطين بلّة، افتقار المفاوض الفلسطيني إلى التفويض والخبرة، في آن، وبناء عليه زادت «اتفاقات أوسلو» أمر حل القضية الفلسطينية تعقيدًا، ذلك:

- إنه يستحيل تعديل أُسس هذه الاتفاقات أو الخروج عليها، إلَّا باتفاق الطرفيْن؛

- كما أن فشل مفاوضات التسوية يُفقد تلك الاتفاقات قوتها القانونية المتواضعة؛

- إلى أن تلك الاتفاقات تُضفي الشرعية على الاحتلال الصهيوني لـ78 في المئة من فلسطين التاريخية.

أما ما جعل هذه الاتفاقات باطلة، بطلانًا مطلقًا، فهو:

- أولًا: مخالفتها القواعد الآمرة في القانون الدولي (1813)؛

- ثانيًا: عدم التكافؤ بين طرفيْها، لحساب إسرائيل؛

- ثالثًا: دأب إسرائيل الإخلال بالتزاماتها، ناهيك بأن تلك الاتفاقات تجاهلت الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وكبَّلت كــلًا من حق تقرير المصير والعودة والتعويض.

معروف أن قيادة فتح انقسمت بالتساوي إزاء هذا الاتفاق. وهذا أحد معارضي الاتفاق من بين مركزيي فتح، رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير، فاروق القدومي (أبو اللطف)، يأخذ على اتفاق أوسلو أن نصوصه جاءت عامة، ومعنى ذلك أن المفاوضات ستطوُل شهورًا، وربما سنوات ... وقد اختفى بعض المبادئ، منها «الأرض مقابل السلام» ... إن كلمة «الأرض المحتلة» لم تُذكر، والمسائل التي ستُناقش في النهاية هي قضية اللاجئين والأمن والحدود ... ثم تأتينا مسألة الملاحق الاقتصادية وارتباطنا بإسرائيل، في حين ليس هناك أي ارتباط بالدول العربية المجاورة ... هذه اتفاقية مرحلية، ربما نجحت، وربما فشلت ... هناك فترة انتقالية، تليها مرحلة نهائية». ودعا القدومي إلى الكفاح الطويل وبذل الجُهد المضني، لتستقيم الأمور داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، «خصوصًا أننا لا نثق بحُسن النيّة الإسرائيلية». وحذَّر القائد الفتحاوي المعارض من «تحويل الصراع إلى صراع في ما بيننا» (1814).

رأى قائد فتحاوي معارض آخر، هو هاني الحسن، أن «الاتفاق الحالي، وورقة مدريد السابقة، لا يتحدثان بكلمة واحدة عن الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الضفة الغربية ... الاتفاق ترك الحلول النهائية مفتوحة على كافة الاتجاهات. وإسرائيل تتصرف عبر هذا الاتفاق، وكأن الأراضي هِي أراض متنازع عليها،

وسوف يجري البتُّ بمصيرها في مرحلة نهائية، وهذا أمر خطيرً جدًا. كذلك لم ترِد عبارة «الأراضي المحتلة» في الاتفاق. ولم ترِد جملة «الانسحاب من الأراضي، في نهاية المرحلة المؤقتة»». ونفى الحسن كوْن «اتفاق أوسلو» هو خطوة أولى باتجاه حل شامل: «أولًا ... فالتسوية هي ضرورة أمريكية - إسرائيلية، وإلّا لما حدثت ... ثانيًا، الشعب الفلسطيني خلق، عبر الانتفاضة واقعًا أصبح يفرض على إسرائيل الدخول في التسويات، وعجز إسرائيل عن التوسُّع العسكري ... أضف إلى ذلك أزمة الاقتصاد الإسرائيلي ... إن الخطأ هو عدم وجود سياسة صحيحة تذهب مباشرة إلى الحل النهائي. وثالثًا، إن إسرائيل، وخلال سنوات مقبلة، لن تكون مضطرة إلى عمل أي شيء تجاه الفلسطينيين، سوى أن تشاركهم في صرف المساعدات المالية المقبلة، وبعد السنوات الثلاث، سيبدأ التفاوض على الحل النهائي ... إن ثمة جانبًا إيجابيًا واحدًا للاتفاق، وهو أنه سيأتي بمساعدات اقتصادية للجياع في الداخل، لكن القضية ... بكيفية استرجاع الأرض» (1815).

أما مؤيدو الاتفاق من القادة الفلسطينيين، فكان لهم رأي آخر.

محمود عباس (أبو مازن) عضو كل من مركزية فتح وتنفيذية منظمة التحرير، قرر: «لقد انتزعنا من الإسرائيليين أمورًا كانوا يعتبرونها من المحرَّمات المستحيلة، أولها الإقرار بوجود الشعب الفلسطيني، وثانيها الإقرار بحق هذا الشعب في أرضه، كذلك الإقرار بمبدأ أن كل شيء قابل للتفاوض، في حينه»! ونفى عباس أن سلطة الحكم الإداري الذاتي المحدود - التي نصَّ عليها الاتفاق - ستكون دكتاتورية، مؤكدًا: «إن مجتمعنا القادم وكياننا القادم، المُفضي حتمًا إلى دولتنا المستقلة ذات السيادة، سيكون كيانًا ديمقراطيًا عصريًا، سيعتمد الانتخابات الحرة، لأنها حاجة وطنية» (1816). وتغافل عباس عن كون البرجوازية الرثَّة غير مؤهلة لإقامة ديمقراطية، والأهم أن الشرط الوطني لهذه الديمقراطية مفتقد، وأعني به الاستقلال الوطني.

في تفسيره خيار أوسلو، قال عباس: «... لم تكن هناك ضغوط خارجية، لو كانت هناك ضرورة لوجود قناة خلفية، لأن المفاوضات التي كانت تجري في واشنطن تحت الأضواء، كانت مكشوفة للرأي العام ... وهنا كان لا بد من البحث عن قناة خلفية»! حدَّد عباس المساحة التي سيستحوذ عليها الفلسطينيون، بموجب الاتفاق، على النحو التالي: «نحن نعتبر كل الضفة الغربية لنا، وإذا انسحبت إسرائيل من جزء، الآن، فلا بد أن ينسحبوا من كل الأجزاء» (1817). ولا ندري من أين لهذا «القائد» كل هذا اليقين؟!

أما المؤيِّد الثاني أحمد قريع (أبو علاء)، عضو كل من تنفيذية المنظمة ومركزية فتح، فرأى أن «... وعملية تنفيذ الاتفاق هي التحديد الأساسي، لأنه يحتاج إلى أقدام راسخة وعملية تنمية ... ويحتاج إلى أداة أمن ... وإلى

مؤسسات رديفة ... تُمارس عملها على أساس منهج ديمقراطي، وإذا توافرت هذه الشروط، فإنني لا أجد سوى أن هذا الاتفاق خطوة قوية في اتجاه إقامة الدولة الفلسطينية» (1818)!

عند ياسر عبد ربه، الأمين العام لـ«فدا» وعضو تنفيذية المنظمة، حماسة وصلت إلى حد رفضه «الربط بين التقدم في المفاوضات وقضية السجناء الفلسطينيين؛ لأن ذلك يؤشِّر إلى أن إسرائيل تتعامل معهم وكأنهم رهائن» (1819)!

في كلمته، أمام الدورة المئة لمجلس جامعة الدول العربية (القاهرة، 19 - 21/9/1993)، قال القائد الفلسطيني المتنفِّذ بلا منازع، ياسر عرفات: إن الاتفاق «شكَّل خطوة بداية، ليس إلّا، تضع أُسس الحل الانتقالي وعناوين الحل النهائي»! وقدَّر عرفات أن «أهم ما في الاتفاق ليس النص على الانسحاب من غزة وأريحا فقط، إنما الإقرار بأن السلطة الفلسطينية وولايتها تشملان وتغطيان جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة. وهذا الاتفاق ليس حلًّا شامــلًا، إنما هو جزء من مرحلة انتقالية مرتبطة بالوضع النهائي. وهذا بدوره يتطلَّب الارتقاء بصيغ العمل العربي المشترك، وخاصة بين الدول العربية الخمس، لما فيه مصلحتنا المشتركة بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأراضينا المحتلة» (1820)!

هناك متحمسون أقل للاتفاق، مثل حنان عشراوي وفيصل الحسيني.

الأولى هي الناطقة باسم وفد المفاوضات في مدريد وواشنطن، وقد أقرّت بأن «مشاعري مختلطة مزدوجة، أو مزيج ... هناك فهم كامل وقبول لقضية النقلة النوعية التي حصلت، ما يعني أن قضايا استراتيجية تغيَّرت ... قضايا كانت إسرائيل ترفض التعامل معها، كلِّيًا: مبدأ الانسحاب ... التفاوض مع منظمة التحرير والاعتراف بها ... ثم قضية الربط بين المرحلتيْن الانتقالية والنهائية وقضية القدس والحدود واللاجئين». وطمأنت عشراوي الجميع: «وهناك طرق ومنافذ، يمكن استخدامها وتوسيعها للوصول إلى بناء الدولة»! وإن أبدت عشراوي «تخوّفًا، أسبابه مختلفة، منها ما يتعلق بالشق الداخلي: هل نحن على استعداد أو قمنا بالإعداد الكامل؟ هل استطعنا تغيير المرجعية الفكرية في رأسنا لمرحلة مستقبلية قائمة ليست على ما كان، بل على ما سيكون؟ هل وضعنا الخطط لكيفية الانتقال إلى دولة مستقلة؟ ... إن إمكان قيام الدولة، من خلال هذا الاتفاق، أمر وارد ... واحتمال الفشل الذريع والعودة إلى الوراء. وهذا الأمر يتوقف، من جهة، على استعدادنا، ومن جهة ثانية على توقف إسرائيل عن استخدام منطق القوة وعدم التكافؤ مرة أخرى، وأيضًا يتوقف على الرزمة المادية التي وُعدنا بها في الإطار التنموي»! وعن القضايا الغامضة في الاتفاق (المستوطنات والقدس)، أقرت عشراوي:

«هناك ألغام»! وإن عادت لتقول: «إن النشاط الاستيطاني ... لن يتوقف فحسب، بل سيتقهقر، لأن الأمر سيكون غير معقول ... كانوا [المستوطنون] في البدء فوق القانون وفوق الدولة، الآن سينكمشون، سينحشرون ... إن هذه المستوطنات يجب أن تُزال في الحل النهائي، تفكيكها أمر أساسي ... وأسباب قيام المستوطنات انتهت ... مع استيعاب تدريجي، ضمن الفكر الصهيوني لمقولة إن المستوطنات لم تعد جزءًا من المرحلة المقبلة، أو في الأيديولوجية الصهيونية» (1821)!

رئيس الوفد الفلسطيني المفاوض في باريس، فيصل الحسيني، كان قد رأى (5/8/1993) «أن الاتفاق جلب للفلسطينيين جزءًا مما يريدونه ... لدينا الكثير من الفُرص المتاحة، ليس فقط لإنجاح الاتفاق، إنما أيضًا لتطويره إلى صيغة أفضل ... وإذا أردنا أن نحل مشاكلنا ونُخفِّف من ضغوط إسبارطة إسرائيل، فعلينا أن نعمل على جعل إسرائيل جزءًا من التشكيل كله (المحور السوري - اللبناني - الأردني - الفلسطيني)» (1822)!

نأتي إلى الفصائل الفلسطينيية التي عارضت الاتفاق بقوة، باستثناء «فدا» التي كانت قيادتها جزءًا من مطبخ الاتفاق، و«حزب الشعب» الذي فصل حسن عصفور من عضويته لأنه لم يبلِّغ الحزب عن مشاركته [عصفور] في محادثات أوسلو، ثم عادت قيادة الحزب ووافقت على البيان بغالبية نصف 1+ من أعضاء لجنتها المركزية!

من سجنه الإسرائيلي، أرسل زعيم حماس الشيخ أحمد ياسين رسالة إلى حركته، أكد فيها أن الاتفاق لم يُحقق آمال الشعب الفلسطيني وأهدافه، وتجاهل القضايا الأساسية، وجعل من «اقتصاد الأراضي المحتلة خادمًا تابعًا للاقتصاد الإسرائيلي، وجسرًا لتغلغلها الاقتصادي إلى العالم العربي والإسلامي». أعاد ياسين ذلك إلى أن «القوي يفرض شروطه على الضعيف». ورأى أن «الاتفاقية وضعت المنظمة في وضع لا يمكنها التراجع عنه ... إذا رفضت إسرائيل إعادة شرق القدس وإزالة المستوطنات وعودة اللاجئين، فماذا يمكن للمنظمة أن تفعل؟ هل ستتهرب من الحكم الذاتي وتُعيد الأرض لإسرائيل؟ أم ستبقي على وضعها الذي اختارته لنفسها من دون تغيير؟». ووعد مؤسس حماس: «نحن رفضنا الاتفاقية وسنقاومها بالطرق الحضارية الممكنة، ولن نسمح أبدًا بالصراع الدموي في صفوف الشعب الفلسطيني». ووجَّه ياسين خطابه إلى عرفات: «الذي لا يستطيع الزواج لا يحل له الزنا»! وحذَّر من أن الاتفاقية «مؤامرة لتوطين اللاجئين في البلاد العربية». وفي نظرة إلى المستقبل، لاستئناف بعض ما هو آتٍ، التقط ياسين «أن المرحلة المقبلة التي تخطط لها إسرائيل، هي تسليم قيادة المجتمع الفلسطيني للمنظمة، وبناء أُسسه على العَلمانية لمواجهة الإسلام والمسلمين». أما

اقتصاد الأراضي المحتلة، فـ«تتصارع أمريكا وإسرائيل لجمع المال له، لتكميم الأفواه عند الحديث عن الأخطار المستقبلية». ورأى زعيم حماس في الأحزاب المنوي إقامتها في الضفة والقطاع «تنفيذًا للُّعبة الديمقراطية التي إن جاءت في مصلحتهم دعموها وحافظوا عليها، وإن جاءت في مصلحة الإسلام والمسلمين قتلوها». لكن رأي ياسين في الانتخابات التشريعية جاء مختلفًا: «إن الدخول فيها خير من عدمه، إذا كان المجلس يملك صلاحية للتشريع، لأننا نعارض ما يحدث في الشارع، فلماذا لا نعارض في قلب المؤسسة التشريعية ... [الانتخابات] تؤكد قوة الوجود الإسلامي في الساحة، وتمنع الخصم من الانفراد». لذا، انتهى زعيم حماس إلى التشديد على «أبناء الحركة الإسلامية ألّا يتركوا الخصم الرابض للحل الاستسلامي أن يسيطر وحده على مقدرات ومصير شعبنا ... [إن] تواجدنا في الساحة يُقلل الأخطار ضد الحركة الإسلامية، إن لم يمنع وجودها أصــلًا» (1823).

بينما كان للناطق الرسمي باسم حماس إبراهيم غوشة، رأي آخر (1824)؛ حيث ندَّد بالقيادات المنتفعة التي دأبت «على مخالفة وتزييف إرادة شعبنا الفلسطيني، واتخاذ القرارات المصيرية التي تصُبُّ في مصلحة العدو الصهيوني المحتل، وتهدف إلى تدمير قضيتنا ... إن مشروع «غزة/أريحا» لا يمثل الشعب الفلسطيني على الإطلاق، ولا يمثل قواه المجاهدة ورموزه الوطنية المخلصة، ولا يمثل حتى مؤسسات «منظمة التحرير التي يعمل عرفات ومن معه على تدمير مؤسساتها، تمهيدًا لتمرير اتفاق الخيانة والتفريط ... [وهو] ليس إلّا إدارة ذاتية هزيلة على أقل من 2 في المئة من أرض فلسطين، [إنه] قنبلة متفجِّرة تهدِّد شعبنا الفلسطيني ووحدته الوطنية، وتُنذر باشتعال فتنة أهلية ... [كما] تهدف إلى إيقاف الانتفاضة ... وقمع كل أشكال المقاومة المشروعة للاحتلال ... [إنه] حزام أمني جديد يخدم العدو الصهيوني، ويُبقي على احتمالات تنفيذ سياسة الترحيل الجماعي (الترانسفير) ... الأخطر ... كونفدرالية «إسرائيلية» فلسطينية ... [ومناطه] تحويل الفلسطينيين إلى سماسرة للاحتلال من أجل اختراق المنطقة والشعوب العربية». ودَمَغَ غوشة «عرفات وأدواته» بأنهم «أصبحوا خارج الصف الوطني الفلسطيني، وأنهم وضعوا أنفسهم في خندق واحد مع العدو المحتل، وفقدوا مصداقيتهم وأهليتهم لتمثيل شعبنا، وما عادوا يمثلون إلّا أنفسهم ومصالح الأعداء». على هذا كله، أسس الناطق موقف حماس على النحو الآتي:

«أولًا: ... لا يُلزمنا، ولا يُلزم شعبنا بشيء ... ثانيًا: إن قيادة عرفات ... فقدت كل ادّعاء لها بتمثيل شعبنا ... ثالثًا:... حماس لن تعترف بأي سلطة تُفرض على شعبنا، بالتواطؤ مع العدو الصهيوني ... رابعًا: [حماس] وبقية [الفصائل] قادرة على تحقيق آمال شعبنا ... خامسًا: نطالب جميع أعضاء المجلسيْن الوطني والمركزي، واللجنة التنفيذية، بتقديم استقالاتهم فورًا، ورفع الغطاء

السياسي عن عرفات وأداوته المستسلمة. سادسًا: نطالب جميع الفعاليات والمؤسسات الوطنية ... بإعلان موقفها الرافض. سابعًا: نهيب بقيادات وعناصر حركة فتح بالتصدي لهذه المؤامرة ... ثامنًا: ... السعي لعقد مؤتمر وطني عام، لمواجهة المؤامرة ... تاسعًا: تصعيد الانتفاضة وعملياتها الجهادية ... عاشرًا: نطالب قوات جيش التحرير الفلسطيني بأن يحافظوا على دورهم ... حادي عشر: نطالب علماء الأمة أن يقولوا كلمتهم الفاصلة ... ثاني عشر: نطالب القوى السياسية الحيَّة في العالم العربي والإسلامي بأن تقف عند مسؤوليتها، برفض هذا المشروع وتوضيح مخاطره للجماهير ...».

أما الفصائل الفلسطينية العشرة، فأصدرت من دمشق بيانًا في 2/9، وصفت فيه الاتفاق بأنه «الاستسلامي - الخياني ... أولًا:... انصياع كامل للمقترحات الأمريكية - الإسرائيلية ... ثانيًا:... يُشير في ملحقه الثاني إلى انسحاب «قوات إسرائيلية»، وليس «القوات»، كما يضمن للعدو حرية الحركة وبقاء الأمن والطرق والممرات بيده وتحت السيطرة ... ثالثًا:... تكريس الاحتلال والسعي لإضفاء الشرعية عليه، من خلال بقاء الأمن والخارجية والمستوطنات والقدس والسيادة بيد العدو، وخارج البحث ... أي تحويل الفلسطينيين إلى موظفين وأداة في خدمة وإدامة الاحتلال. رابعًا: إن عرفات وفريقه... وكل قوتهما كشرطة [قوية]، لحفظ أمن إسرائيل، عبر تحويل أفراد جيش التحرير وبعض من قاوم الاحتلال إلى شرطة قمع للشعب الفلسطيني، على طريق خلق مقدمات حرب أهلية فلسطينية. خامسًا:... يسعون لمصادرة الحقوق الوطنية والتاريخية للشعب الفلسطيني ... سادسًا:... هناك ما هو أكثر خطرًا من اتفاق التحالف والتعاون الفلسطيني - الإسرائيلي في مجالات التنمية والتجارة والاقتصاد، على قاعدة مشروع مارشال، المموَّل أمريكيًا وأوروبيًا ... سابعًا:... يجعل من الفلسطينيين جسرًا لمرور المشروع الصهيوني إلى الوطن العربي، لتطبيق أحلام «إسرائيل الكبرى» من خلال خلق حقائق التطبيع الذي أفشله شعب مصر، رغم استسلام السادات». وانتهى البيان إلى تأكيد وحدة الشعب الفلسطيني، وطالب الرأي العام العالمي بعدم تصديق أن إسرائيل حققت السلام. وانتهى بيان «الفصائل العشرة» إلى توحيد الجهود وعقد مؤتمر وطني فلسطيني في سبيل حماية القضية الوطنية، وتمنى أن تستمع المحافل الدولية إلى صوت الشعب الفلسطيني (1825).

بينما أشار بيان للقيادة الموحَّدة للجبهتيْن الديمقراطية والشعبية إلى موافقة أقلية تنفيذية منظمة التحرير، من ثمانية، ومعارضة أو مقاطعة عشرة من أصل أعضائها الثمانية عشر التوقيع على الاتفاق. ما دعا الجبهتيْن إلى الإعلان عن «عدم شرعية ما تم إعلانه، حول موافقة اللجنة التنفيذية على اتفاق

الإذعان». ما دفع الجبهتيْن إلى اتخاذ قرار بالانسحاب من اللجنة التنفيذية الحالية ومقاطعة الاجتماعات كلها (1826).

جاء في بيان تالٍ للقيادة الموحَّدة نفسها أيضًا «إن النتيجة العملية لتوقيع اتفاق الإذعان ... هي خروج طرف من حركة التحرر الوطني الفلسطيني وانتقاله إلى مواقع الارتهان والتواطؤ مع العدو الإسرائيلي». واستبعد البيان أن يوصل الاتفاق المذكور إلى إنهاء الاحتلال وقيام الدولة المستقلة اللذيْن أصبحا محكوميْن بعملية تفاوضية، بعد ثلاث سنوات «بين طرف قوي ... وطرف ضعيف، أقرب إلى الرهينة، ارتضى أن يتخلّى عن كل عناصر القوة»، المتمثلة بوحدة الشعب والانتفاضة (1827).

لأن معارضي الاتفاق اختاروا أن يوفِّروا فرصة لموقِّعي الاتفاق، لعل وعسى، وحتى لا يتم اتهام المعارضين بإحباط الاتفاق؛ فقد وقّعت حماس في غزة في 17/9، وثيقة شرف مع فتح لتحريم الاقتتال الداخلي وضمان حرية الرأي. وفي القدس وقَّعت الشعبية والديمقراطية وحزب الشعب وفتح «ميثاق الشرف الوطني» في 7/9، أعلنت فيه تمسكها بالانتفاضة وتخليصها من الشوائب وحل مشكلات الجماهير وتحريم الاختطاف والقتل والمصادرة واقتحام البيوت وجمع الأموال باسم التبرعات، والمسّ بالمشاعر الدينية والمساس بحق المرأة، فضــلًا عن احترام رأي الغير واجتهاده والأعراف الوطنية (1828).

في المجال العربي، تساءل الملك حسين: «ولماذا مرحلة انتقالية، وانتقالية إلى ماذا؟!» وتأسَّى الملك الأردني لأن التنسيق العربي لم يكن في المستوى المطلوب في مراحل المفاوضات كلها. أما تعثُّر محادثات السلام، فأعاده الملك حسين إلى أن «قرار 242 لا يُطبَّق في نفس الصيغة على جميع الأراضي المحتلة عام 1967» (1829).

أما وزير الخارجية اللبنانية، فارس بويز، فرأى في الاتفاق «خرقًا للتنسيق، وخرقًا للتضامن العربي ... [كما أن] صلاحية الجيش الإسرائيلي على المعابر والجسور ستكون تامة، مطلقة ... قد تستعجل إسرائيل هذا الاتفاق (الستاندرد) ... لتحاول فرضه على سائر الأطراف العربية ... [إلى] القبول بمبدأ تجزئة القرارات الدولية. [فمن غير المعقول] أن تقبل دفعة أولى خارجه عن نطاق مشروع متكامل، معلوم الأهداف. [نحن ضد] القبول بسُلفة في مقابل التنازل عن الحق ... [غياب أي فقرة] حول موضوع العودة» (1830).

أما رئيس الجمهورية السورية، حافظ الأسد، فرأى في الاتفاق «المفاجأة التي لم يكن أحد يتوقعها ... مفاجأة مؤلِمة ... خسروا [الفلسطينيون] كما خسر العرب، ولم يربح سوى إسرائيل ... الثورة - باعتبارها شعبية - هي التي [تفرمل] الكثير، لا أن تركض ... ولو كنا نريد أن نعرقل الاتفاق، لأفشلناه ...

كل نقطة في الاتفاق تحتاج إلى اتفاق. ما حدث خطوة في طريق طويل ... الاتفاق يُبقي كل شيء بيد إسرائيل ... عرفات ... أدخل نفسه في سجن كبير» (1831).

بينما رحَّب مجلس التعاون لدول الخليج (1832) في اجتماعه في الرياض (5/9)، بالاتفاق، بوصفه «خطوة أولى في سبيل التوصُّل إلى حل عادل ودائم وكامل للقضية الفلسطينية والنزاع العربي - الإسرائيلي على أساس قرارَيْ مجلس الأمن 242 و338، ومبدأ الأرض مقابل السلام»!

في 21/9، صدر بيان عن الدورة رقم مئة لمجلس جامعة الدول العربية (19 - 21/9)، اعتبر الاتفاق خطوة أولى ذات أهمية نحو تحقيق مبدأ «الأرض مقابل السلام»، ينبغي أن تُستكمل بخطوات عاجلة على المسارات كلها (1833).

أكد وزير خارجية تونس الحبيب بن يحيى «كنا نريد أن نكون السبَّاقين لإيجاد التطبيع بين إسرائيل والمنظمة»، لأن «قضية «التطبيع» قضية أخرى، تهم كل الدول العربية، وتهم مسيرة السلام». وتمنى أن يكون الاتفاق «قد أوجد ديناميكية جديدة، تنعكس إيجابيًا، لا سلبيًا» (1834).

في الضفة الأخرى، كان رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين يقدم إلى الكنيست الإسرائيلي الاتفاق (21/9) بوصفه «فرصة للسلام، وربما لنهاية الحروب والعنف والإرهاب». وأضاف رابين: «اتضح، مع مرور الأيام، أن العنوان الواحد والوحيد للقرارات هو قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تونس». وأردف «لا يمكننا أن نختار جيراننا، ولا أعداءنا ... لم نفعل ذلك إلّا بعد أن التزمت المنظمة ... بالاعتراف بحق وجود إسرائيل ... تسوية جميع العلاقات، في المستقبل، بالطرق السلمية والمفاوضات. إدانة الإرهاب والعنف ووقفهما»، مع إلغاء مواد في «الميثاق الوطني» الفلسطيني، طلبت إسرائيل إلغاءها. بينما أكدت إسرائيل، بحسب رابين، أن تبقى القدس الموحَّدة تحت سلطة إسرائيل ومعها المستوطنات، بينما ينتشر الجيش الإسرائيلي في كل مناطق الضفة والقطاع. وأكد رئيس وزراء إسرائيل أن «إعلان المبادئ يُبقي الخيارات كافة مفتوحة». أما المخاطر، فرآها رابين «محسوبة، وليس فيها ما يمس وجود دولة إسرائيل». ولوَّح رئيس الوزراء الإسرائيلي بالجيش الإسرائيلي «إذا وصلنا إلى ساعة اختبار». وانتهى رابين إلى التأكيد: «هذا هو انتصار الصهيونية، وهي تحظى بالاعتراف، حتى من ألدّ أعدائها» (1835).

ردَّ زعيم المعارضة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، واصفًا حكام إسرائيل بأنهم يحلِّقون في الهواء. وتساءل، مستنكرًا: «ما هي السياسة المشروعة المتبادلة بيننا وبين الفلسطينيين؟ دولة لهم، أيضًا؟» استطرد: «عندما تنقل إلى أحد ما

الأرض، صلاحيات التشريع على الأرض ... الاتفاق يتضمن أيضًا صلاحيات الأمن على الأرض - فإنك توجد له بنية دولة». وفزع زعيم المعارضة الإسرائيلية: «سنجد الآن حدود عرفات محاذية لقرانا ومستوطناتنا». وسأل نتنياهو خصمه رابين: «على ماذا تعتمد؟ على وعود عرفات!» ولاحظ نتنياهو أن كلمة عرفات، خلال التوقيع على الاتفاق، خلت من «كلمة واحدة عن الإرهاب». وعارض نتينياهو قول رابين إن الأمن يقوم على السلام، «بينما ... الأمن الممكن في هذه المنطقة هو السلام القائم على الأمن» (1836).

ثانيًا: على الأرض

توالت جوْلات التفاوض الإسرائيلي - الفلسطيني منذ توقيع «اتفاق أوسلو». ولاحظ باحث مصري أنه «كثيرًا ما جرى التفاوض من أجل التفاوض». ولعل أهم تلك الجولات: لقاء عرفات - رابين (9/12/1993) (1837) وبدء محادثات الطرفيْن في القاهرة (13/10/1993) ومفاوضات طابا في منتصف كانون الثاني/يناير 1994، فلقاء عرفات - بيريز في أوسلو (23/1/1994)، وبعد أسبوع واحد في دافوس في سويسرا، إلى أن وقَّع الجانبان اتفاقًا جزئيًا، بصدد تنفيذ إعلان المبادئ، على أن المفاوضات سرعان ما توقفت (25/2) بعد مذبحة الحرم الإبراهيمي. وبعد عودة المحادثات الثنائية (21/3) بأسبوع واحد، توصَّل الجانبان إلى الاتفاق الأمني حول مدينة الخليل (1838).

وبعد، فكيف أباحوا لأنفسهم تسويق الوهم بأن «أوسلو» بمنزلة تسوية للصراع؛ بينما عدُّونا الإسرائيلي لا يُخفي أنه يخوض ضدنا معادلة صفرية (إما هم، وإما نحن)؟ ناهيك بميزان القوى العربي - الإسرائيلي المُختلّ تمامًا لمصلحة الأخير. وهل يمكنك أن تحوز حقك في مفاوضات تفتقر فيها إلى أي أوراق قوة؟ أم أنك ستسلك طريق التوسُّل والتسوُّل، ما يُقحمك، حتمًا في منزلق التنازلات المجانية؟ ويُعرِّض قضيتنا الوطنية للتأكل والتدهور المُطردَيْن.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

الفصل الثامن عشر

سـبـع سـنـوات عـجـاف

في الرابع من أيار/مايو 1994، عُقد «اتفاق القاهرة» بين إسرائيل ومنظمة التحرير، وفيه خصمت الأولى أراضي كانت قد وافقت على نقلها إلى سلطة الحكم الإداري الذاتي المحدود! وبعد نحو شهريْن (1/7/1994) دلف عرفات وطاقمه إلى قطاع غزة، لتبدأ سنوات الحكم الإداري الذاتي المحدود.

أولًا: الاتفاق من الورق إلى الأرض

عمَّ إضراب شامل الضفة الغربية في 9/12/1994، إحياءً للذكرى السابعة للانتفاضة، بينما استمرت «الفصائل العشر» المعارضة تُصدر بياناتها من دمشق، متوعِّدة بإحياء الانتفاضة، في الوقت الذي رأى عضو اللجنة المركزية لفتح صخر حبش (2/12/1994)، أن «النضال، بما فيه الكفاح المسلح، أمر ضروري حتى لا يفقد خيار المفاوضات مع إسرائيل أوراقه». ما أبقى الصدامات المُسلحة مستمرة بتقطُّع بين الفلسطينيين والإسرائيليين، لعل أبرزها مذبحة الحرم الإبراهيمي في الخليل ضد المصلين في 25/2/1994 (1839)، إلى صدامات مسلحة متفرِّقة بين الشرطة الفلسطينية والقوات الإسرائيلية، فضـلًا عن الصدامات بين القوى الفلسطينية نفسها، المؤيِّدة لأوسلو والمعارضة له، لعل أهمها ما جرى من قمع الشرطة الفلسطينية لمظاهرة حماس في مدينة غزة في 18/11/1994، حيث قُتل فيها 14 متظاهرًا وأصيب ما يربو على المئتيْن (1840)!

كان فيصل الحسيني قد أشار إلى أن قوة الدولة الفلسطينية يجب أن تكون في ضعفها! «ويجب ألَّا يكون أمنها في يدها، بل يجب أن يستند أمنها كلِّيًا إلى ضمانات الدول الكبرى»! ما يعني قبول تصورات إسرائيل الأمنية، ولو في المرحلة الأولى للتسوية. وقد نصَّ «اتفاق أوسلو» على أن تستمر إسرائيل بعد انسحاب قواتها في مسؤوليتها عن الأمن الخارجي والأمن الداخلي والنظام العام للمستوطنات، والمستوطنين، ويمكن للقوات العسكرية والمدنيين الإسرائيليين أن يستمروا باستخدام الطرق البرية داخل قطاع غزة ومنطقة أريحا (1841).

شهد عام 1994 تطورات بالغة الأهمية في مجال المقاطعة العربية لإسرائيل. وفي هذا السياق عُقد مؤتمر الدار البيضاء (تشرين الأول/أكتوبر 1994)، بهدف إقامة تعاون بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فضـلًا عن استحداث آلية دائمة تحمل اسم «المجموعة الاقتصادية والاستراتيجية للشرق

الأوسط»، بينما انصبَّت الأهداف غير المعلنة على إنهاء شتى أشكال المقاطعة العربية لإسرائيل (1842).

سرعان ما انقشع الوهم، بعد أشهر عدة من توقيع «اتفاق أوسلو»، فانحسر الزخم الذي حظي به الاتفاق عند توقيعه في الشارعيْن الفلسطيني والإسرائيلي. وتوالت مظاهر المعارضة وأشكالها في مناطق الحكم الذاتي، لعل أبرزها تلك المذكِّرة التي رفعها إلى عرفات 118 شخصية، تصدَّرها الرمز الوطني الديمقراطي حيدر عبد الشافي، وتضمنت تسعة مطالب، أهمها (1843): تأسيس مجالس متخصصة في مجالات العمل الوطني واعتماد مبدأ الكفاءة في اختيار المفاوض وتشكيل قيادة مُصغَّرة لإدارة العملية التفاوضية وقيادة أخرى للحوار الوطني. وبعد ستة أيام، رد أحد قادة فتح، مؤكدًا أن الحديث عن الإصلاح سيُفضي إلى تدمير منظمة التحرير! واصفًا المذكرة بأنها «معركة تحسين شروط فئوية»! وفي هذا الوقت الذي طالب كل من سمير غوشة (النضال الشعبي) وسليمان النجَّاب (حزب الشعب) ومحمود عباس (فتح) وياسر عبد ربه (فدا)، بآلية جديدة لاتخاذ القرارات في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وعقد اجتماعات دورية لها ومشاركة أوسع في متابعة المفاوضات مع إسرائيل. وفي 26/3/1994، هاجمت «حركة الإصلاح والديمقراطية» (1844) تفرُّد عرفات بالسلطة، ما أضعف موقف المفاوض الفلسطيني. وشدَّدت الحركة على عدم استئناف المفاوضات قبل تأمين حماية الفلسطينيين ووقف الاستيطان، بل وصلت الحركة إلى حد المطالبة بتغيير القيادة الفلسطينية. وقد تركَّزت الانتقادات في أسلوب إدارة عرفات وفرديته واستئثاره بالأمور كلها، وازدواجية الأجهزة كلها، وحرص الرئيس على شراء الولاءات ورفضه أي آلية للمحاسبة والمساءلة. حتى إن عبد الشافي رأى أن ما اتَّخذته السلطة لتسلُّم مهماتها لم يكن بالمستوى المطلوب (1845).

واجهت السلطة منذ البداية مشكلة تأطير العلاقة مع المعارضة القوية لها، خصوصًا بعد إقدامها على منع توزيع بعض الصحف وقمعها الشرس لمظاهرة حماس. في الوقت الذي دأب عرفات على محاولة استرضاء المعارضة وتخديرها بتكرار مطالبته بالإفراج عن رأس حماس، الشيخ أحمد ياسين من سجنه الإسرائيلي، كما حاول عرفات تجنُّب الصدام مع المعارضة. الأمر الذي حرصت عليه المعارضة أيضًا، على الرغم من استمرارها في مظاهر معارضة «أوسلو». وفجأة، أعادت فتح إظهار جناحها العسكري (صقور فتح) في الشارع بأسلحتهم، في الوقت الذي توالت القيود الإسرائيلية على تنفيذ اتفاق أوسلو، وعلى الانتقال بين غزة وأريحا وإسرائيل، وبين غزة وأريحا وزيارتهما ونقل السلطة المدنية في الضفة والانسحاب العسكري منها (1846).

عمدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير إلى تعيين أعضاء السلطة، بينما كان «الاتفاق التنفيذي لوثيقة إعلان المبادئ» (القاهرة، 4/5/1994) قد أخضع السلطة للقانون الإسرائيلي في بعض الجوانب؛ حيث احتفظت إسرائيل لنفسها بحق الاطلاع على أسماء أعضاء السلطة وعلى أي تغييرات فيها، مع تأليف لجنة فلسطينية -إسرائيلية مشتركة للتعاون والتنسيق في الشؤون المدنية، ما يتعارض مع أُسس النظام الديمقراطي، الأمر الذي استفحل مع عدم الفصل بين السلطات واستئثار عرفات بالقرار السياسي، إلى حد احتكاره الإدارة وسيطرته التامة على القضاء، حتى إن خلافًا استجدَّ بين القيادة الفلسطينية المتنفِّذة وقطاع من فتح حول الديمقراطية وسير المفاوضات وغياب الرقابة على الأموال والمساعدات الدولية، بينما ساهمت وساطة عبد الشافي ورأس الحركة الإسلامية في مناطق 48 إبراهيم نمر درويش، في إقناع حماس بوقف عملياتها الاستشهادية، إرضاءً لعرفات (1847)!

في إسرائيل أعطى الناخبون (أيار/مايو 1996) غالبية أصواتهم في انتخابات الكنيست الرابعة عشرة إلى أقصى اليمين الصهيوني (الليكود وحلفائه)، ما أدخل التسوية في أزمة جديدة، وغدا عام 1996، أشد عنفًا ما بعد «أوسلو»؛ حيث أقدمت الحكومة الإسرائيلية على اغتيال المهندس يحيى عياش (5/1/1996)، القائد العسكري الحمساوي ابن الضفة الغربية المختفي في غزة كما عمدت إلى فتح نفق المسجد الأقصى أمام السوَّاح، بينما كانت حكومة «حزب العمل» قد لجأت إلى أعمال بربرية في الحرب التي شنتها على جنوب لبنان (نيسان/أبريل 1996)، تحت اسم رومانسي «عناقيد الغضب»، في محاولة لم تنجح في اجتذاب أصوات أقصى اليمين الصهيوني. وفي العام المذكور نفسه، لقي 162 شخصًا حتفهم، بينهم 77 فلسطينيًا، و74 إسرائيليًا و11 أجنبيًا (1848).

فجَّر فتح ذاك النفق (25/9) هبَّة شعبية ضد هذا الإجراء الماسّ بالعقيدة الإسلامية، بعد تراكم أسباب الاحتقان الشعبي في مناطق الحكم الذاتي، بدءًا من إحباط عام بعد ارتفاع سقف التوقعات من «مسيرة السلام»، وبعد انتخابات المجلس التشريعي في مطلع العام نفسه، ما ترك شعورًا عميقًا بالإحباط والخذلان والتشاؤم، بل حتى بالغربة والاستلاب، وزاد وصول الليكود إلى سُدَّة الحكم في إسرائيل الطين بِلَّة، كما أصدرت الحكومة الإسرائيلية قرارًا قضى برفع القيود عن البناء في المستوطنات (2/8)، إلى العمليات الاستشهادية الأربع التي نفّذتها حماس وأودت بحياة ما يربو على الخمسين إسرائيليًا، بين أواخر شباط/فبراير وأوائل آذار/مارس 1996، وما ترتب على تلك العمليات من إقدام إسرائيل على إغلاق 486 موقعًا في الضفة بشكل غير مسبوق. وشملت القيود أول مرة، حركة الكوادر الطبية وحتى المرضى.

وأفضى الطوق الذي ضربته إسرائيل إلى آثار مُدمِّرة؛ فارتفعت نسبة البطالة إلى نحو 78 في المئة، كما توقف استيراد المواد الخام كلِّيًا، ما شلَّ الحركة في مجالَي العمران والصناعة. وفي المجال الصحي، توفي 16 شخصًا لعجزهم عن الوصول إلى المستشفيات. وقُدِّرت التكلفة اليومية للإغلاق بأكثر من ثلاثة أضعاف أموال الدعم الدولي، ما كشف عن طبيعة الاتفاقات القائمة في اختبار عملي لاتفاق أوسلو، وفي محاولة من حكومة الليكود لإقناع الجمهور الإسرائيلي باستمرار السيادة الإسرائيلية الكاملة على الضفة. في الوقت الذي تعرَّض دور المجلس التشريعي للتهميش والتقليص من القيادة الفلسطينية المتنفذة، فضــلًا عن انسداد الأفق في وجه المفاوضات (1849).

في 17/1/1997، تم توقيع «البروتوكول الخاص بإعادة الانتشار في الخليل» بين الطرفيْن، منظمة التحرير وحكومة إسرائيل (1850). وأرسل كريستوفر مهنئًا نتنياهو بالنجاح في إبرام البروتوكول (1851)! الذي دانته حماس. ورأى أمين سر تنفيذية منظمة التحرير، وقتها، محمود عباس، أن أهمية البروتوكول تكمن في توقيعه، مع الليكود. ولم يقتصر البروتوكول على الخليل؛ أي إنه فتح الطريق لنقلة نوعية في الجانب الآخر من العقل الإسرائيلي، برأي عباس! وإن لم يستبعد المسؤول الفلسطيني أن لا تتقيَّد إسرائيل بالبروتوكول بذرائع تخترعها، أو أن تقوم أطراف ثالثة (المعارضة في الطرفيْن) بأحداث ما وتعبث بالأمن والنظام. وهدَّد عباس بأننا عندئذ «سنرفع صوتنا، ونعود إلى اتفاق أوسلو ونص التحكيم»! واشتكى عباس من أن الوسيط الأمريكي يميل إلى هذا الطرف، أو ذاك، «ولكن لا ننكر أنه بذل مجهودًا خارقًا، ولا بد أن نسجِّل هنا جهود مصر والأردن إلى الدول العربية التي كانت تنوي التطبيع، فتوقفت، في لحظة ما، وقالت: (لا تطبيع بدون سلام)، مثل المغرب وتونس وموريتانيا وقَطَر وعُمان»! وعن الأساليب غير الديمقراطية التي تتَّبعها السلطة الفلسطينية، أجاب عباس، متّهمًا المعارضين: «ظلوا يعترضون في الخارج، ويطرحون شعارات من مواقع مريحة»! وعن موقف السلطة الفلسطينية إزاء عمليات فدائية فلسطينية، رد عباس، من فوره، وبكل حسم: «سنضرب»! ونفى، تمامًا، أن يدخل الإسرائيليون أراضي الحكم الذاتي في إطار «المطاردة الساخنة» (1852)!

في مطلع شباط/فبراير 1997، أصدرت السلطة الفلسطينية بيانًا، حذَّرت فيه إسرائيل من مغبة انتهاكها اتفاقات السلام (1853).

من دافوس في سويسرا، أدلى عرفات بحديث صحافي، اتهم فيه إسرائيل بالمماطلة في تنفيذ «اتفاق الخليل» (1854).

هذا بينما عانت حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية انتهاكات فظَّة على أيدي رجال الأجهزة الأمنية للسلطة. وقد أكد مقتل المعتقل يوسف إسماعيل

البابا لدى جهاز الاستخبارات العسكرية الفلسطينية في نابلس تحت التعذيب، تلك الانتهاكات، مجدَّدًا، من أجهزة استمرأت العمل من دون أنظمة واضحة، ما أدى إلى 12 حالة وفاة أخرى، منذ بدء السلطة عملها في الضفة والقطاع، بينما استمر اعتقال أشخاص من دون مبرر! وسُجِّل لوزير العدل الفلسطيني، فريح أبو مدين، موقفه الإيجابي والجسور في وصف ملابسات الاعتقال والقتل تحت التعذيب. والأنكى أن أجهزة أمن السلطة اتهمت مَن احتجوا على تلك الانتهاكات الفظَّة بـ«العمل لصالح منظمات أجنبية مشبوهة»! وتقدمت ثماني منظمات حقوقية فلسطينية وثلاثة وعشرون سياسيًا وازنًا، تصدَّرهم حيدر عبد الشافي، ببيان احتجاج إلى السلطة في هذا الصدد (1855).

صرَّح وزير العدل الفلسطيني (1856)، بأن مقتل يوسف البابا نموذج لانتهاك حقوق الإنسان وخرق واغتصاب القانون، إلى انتهاك حرمة المستشفى الذي نُقل السجين إليه؛ حين أعطى طبيب تقريرًا عن معتقل لم يره ولم يفحصه، ناهيك بأن ملف المعتقل القتيل اختفى من المستشفى! وأقر أبو مُدين بغياب قوانين فلسطينية؛ إذ لم يصدر عن المجلس التشريعي حتى شباط/فبراير 1997 سوى قانونيْن، وإن أتت المشكلة من القيِّمين على تطبيق القانون.

استطرد الوزير أن من تبوّأ منصبًا في أجهزة الأمن الفلسطينية، إما مقاتل أتى من الخارج، وإما كان أحد شباب الانتفاضة، وبعضهم تماهى مع جلاده الإسرائيلي، بعد أن أعجب به وراح يُقلِّده. وأقرّ أبو مدين بأن ثمة تأخيرًا في المعالجة، أو أن المعالجة لم تكن في حجم الحدث. ودعا إلى توحيد الأجهزة الأمنية وتقليصها إلى ثلاثة أو أربعة أجهزة. واعترف المسؤول في السلطة بأن سياسيين ومسؤولين كبارًا كانوا وراء اعتقال أفراد والتحقيق معهم بأساليب عنيفة، بينما احتمى أولئك المسؤولين بمناصبهم. واستطرد: «هناك إستغلال للنفوذ والسلطة». وقال ساخرًا: «لم يحن الأوان كي ننزل عن «جبل أحد»؛ ما زال المشروع الفلسطيني في بدايات الطريق». وسلَّم الوزير نفسه بأن ثمة «قرارات تصدر عن محاكم ولا تُنفَّذ»، إلى اعتقالات عشوائية، وأخرى اكتُشف لاحقًا، بأنها تمت بطريق الخطأ.

أما المفوَّض العام لحقوق المواطن في فلسطين، إياد السرَّاج، فتأسّى لما اقترفته أجهزة أمن السلطة، منذ وصلت إلى الضفة والقطاع، وأبدى مخاوف لها ما يبررها من اتهام بعض منظمات المعارضة للسلطة الفلسطينية، بأنها تعمل بأمر من الإسرائيليين! وتم تصنيف تلك السلطة، بالتالي، مع الأعداء! واستهجن الحقوقي الفلسطيني إقامة محكمة أمن الدولة (7/2/1995)، وكيف أن نائب الرئيس الأمريكي، آل غور، هنَّأ السلطة الفلسطينية علانية على ما قامت به! وعَرَضَ الحقوقي نفسه شتى انتهاكات مختلف أجهزة السلطة، تحت عناوين: التعذيب الذي أصبح «سياسة منظَّمة ومنهاجًا لدى بعض

الأجهزة». إلى جانب الضرب، ثمة الكيّ بالنار أو بأعقاب السجائر والاغتصاب الجنسي ونزع الأظافر وإرغام المعتقل على شرب البول والوقوف مدة طويلة. فضــلًا عن انتهاك القانون وعدم اتباع الإجراءات القانونية والاعتداء على حرية التعبير والتعدي على حرمة الجامعات والمعاهد الدينية (1857).

أما التعبير عن وجهة نظر أمن السلطة، فأُوكل إلى العقيد محمد المصري، مدير دائرة الإعلام في المخابرات العامة (1858)، كي يُعبِّر عنها، فأوضح كيف رفضت «السلطة» أن تكون سلطة الحزب الواحد، ودلّل على ذلك بسماحها لألوان الطيف السياسي كلها دخول الانتخابات التشريعية، وتركها العشرات من منظمات حقوق الإنسان، إلى عدم تغاضي السلطة عن أي انتهاك لحقوق الإنسان وعشرات الإجراءات غير المعلنة، كلما حدث خرق لحقوق الإنسان! ووصلت جرأة المصري على الحق، إلى حد القول إن الانتهاكات ليست «فعــلًا أصيــلًا في البنية الفكرية السياسية لمؤسسة الحكم الناشئة». وأعاد الانتهاكات إلى: (1) البدايات وتحدي الولادة؛ (2) انتقال الكادر من مرحلة الثورة إلى مرحلة السلطة؛ (3) مساعي إسرائيل لإجهاض التجربة التاريخية، واتهم المسؤول الأمني نفسه منظمات حقوق الإنسان بتضخيم أخطاء السلطة والتحريض عليها، بينما «أن عامين من عُمْر السلطة ... ليسا كافييْن لإطلاق الأحكام على طبيعتها ... [فضــلًا عمّا] تعانيه السلطة من ضغوط أمريكية وإسرائيلية وداخلية ...»! تُرى، إذا كانت السلطة، وهي لم تزل وليدة، تقترف هذا كله، فماذا سيكون عليه الوضع حينما تشبّ السلطة عن الطوْق، وتظهر لها أسنان ومخالب؟! استطرد المسؤول نفسه، فحذَّر مما سمّاه «فخ تعميم التجاوزات الفردية»، كما أكد أن جهازه يعتقل بعض المطلوبين من إسرائيل بهدف حمايتهم!

ثانيًا: حلقة التفاوض المفرغة

لقد أدى تحوُّل المفاوض الفلسطيني من آلية التفاوض العلنية (تشرين الثاني/ نوفمبر 1991 - آب/أغسطس 1993) إلى آلية التفاوض السرية (أوسلو، 1993) إلى تشكيل هيكل تفاوضي جديد، استند إلى اتفاقات عدة، لا تضع أُسسًا واضحة للتعامل مع قضايا الحل النهائي، فتعقّد إمكان الوصول إلى تسويات لها، قريبة من الثوابت الفلسطينية الأساسية، ما خلق «أزمة» للمفاوض الفلسطيني، تُدار خطوة - خطوة، تحت ضغوط عنيفة، وأوجد هذا حالة من عدم اليقين بشأن المستقبل. بينما تم إهمال العمل على خط دعم «مرتكزات القوة الفلسطينية»، عبر استعادة الثقة الذاتية في أهمية الدور الفلسطيني في تحقيق تسوية سلمية في المنطقة وتحسين الأداء الديمقراطي الفلسطيني واستحداث توافق وطني وتوضيح الرؤية الفلسطينية والتقيُّد بها وتصحيح الخلل في نتائج المفاوضات السابقة والأمن

الفلسطيني في مقابل الأمن الإسرائيلي، وتنويع مداخل المقاومة، ناهيك بمحاولة تعزيز العمق الاستراتيجي العربي للقضية الفلسطينية، بإحياء الجبهة العربية المساندة (1859).

لقد أذعنت السلطة لطلب حكومة الليكود بإعادة التفاوض بشأن الخليل، وكان الاتفاق الجديد (17/1/1997) الذي اقتطع نحو 20 في المئة من المدينة لمصلحة المستوطنين، وأعطى الإشراف الكامل على الأماكن الدينية المقدسة لإسرائيل. ومرَّ عام 1997 من دوُن وفاء الإسرائيليين بنحو 34 استحقاقًا من استحقاقات المرحلة الانتقالية. وأخذت أزمة المفاوض الفلسطيني تزداد استفحالًا، مع مرور الوقت، وارتفع منسوب التنازلات المجانية أمام المفاوض الإسرائيلي، بعد أن تأكد أن الاختلاف بين وفدَيْ واشنطن وأوسلو الفلسطينييْن أكبر من التباين بين الليكود والعمل! وبقيت استعادة الثقة رهن إصلاح البيت الفلسطيني، كأساس لتوضيح الرؤية الفلسطينية لقضايا المرحلة النهائية، بعد إعادة النظر في نتائج المفاوضات السابقة وإيجاد صيغة لمفهوم «أمن فلسطيني»، مع الضرورة الملحة على مفهوم «المعارضة» (1860).

على مدى عام 1997، استجـدَّت توترات ملحوظة على مجرى الصراع العربي - الإسرائيلي، ما هدَّد التسوية في الصميم؛ فلاحت الحرب بين إسرائيل وسورية في الأفق، وارتفع منسوب الخسائر البشرية العسكرية الإسرائيلية في جنوب لبنان، واشتد الحصار الإسرائيلي للفلسطينيين داخل «دائرة الأمن»، بعد ضغوط قوية مارستها حكومة الليكود على السلطة الفلسطينية من منطلق أمن إسرائيل. وأخفقت اللقاءات المعلنة بين الطرفيْن الإسرائيلي والفلسطيني إزاء قضية الاستيطان والانسحاب من باقي الضفة الغربية، وإن استمر تعاون السلطة الفلسطينية أمنيًا مع إسرائيل! ومع ذلك، أقدمت المقاومة الفلسطينية على قتل عدد من سماسرة الأرض، كما ضبطت إسرائيل جماعة من ضباط السلطة الفلسطينية وأفرادها، واتهمتهم بالإعداد للهجوم على مستوطنة براخا في شمال الضفة الغربية (تموز/يوليو 1997)، فضـلًا عن مواجهات ضيِّقة بين المقاومة الفلسطينية والقوات الإسرائيلية عند خط التماس في الخليل (1861).

بينما كانت السلطة تُلِّح على الحكومة الإسرائيلية للتوصُّل إلى «صفقة شاملة» في المجال الأمني، نفَّذت حماس عملية استشهادية في القدس الغربية (30/7/1997)، أسفرت عن مصرع 16 إسرائيليًا، ثم عملية استشهادية أخرى في تل أبيب (4/9/1997)، أدت إلى مقتل 24 إسرائيليًا. وردَّت الحكومة الإسرائيلية بعقوبات جماعية ضد الشعب الفلسطيني؛ تمثلت بحصار شامل

ثلاثي، ووقف محادثات اللجان الفرعية ومطالبة واشنطن بمضاعفة الضغط على عرفات ووقف تحويل الأموال المستحقة للسلطة من إسرائيل (1862).

في الوقت الذي طالبت إسرائيل السلطة الفلسطينية باعتقال نحو مئتيْ عضو من حماس مع إقالة غازي الجبالي، قائد الشرطة الفلسطينية. وهدَّدت إسرائيل بإعادة احتلال مناطق الحكم الذاتي. وردَّ عرفات بأن منفذي العملية أتوا من الخارج، في الوقت الذي دعا عرفات عناصر فتح إلى «الاستعداد للمعركة المقبلة»، ولوَّح بانتفاضة جديدة (7 - 16/8/1997)، على أن عرفات فاجأ الجميع برضوخه للضغوط الإسرائيلية، خصوصًا بعد أن أعلن «الوسيط» الأمريكي عن تفهّمه للإجراءات الإسرائيلية، بوصفها «مشروعة أمنيًا». ولاحقًا، ربط نتنياهو بين إلغاء العقوبات التدرجي، وتقدُّم السلطة الفلسطينية في مواجهة «الإرهاب»، الأمر الذي رآه مسؤول فلسطيني تحوُّلًا إلى ما يشبه «جيش لبنان الجنوبي» (1863).

نفَّذ مجاهدان من حماس عملية استشهادية في سوق محانيه يهودا في القدس الغربية في 30/7/1997، أسفرت عن مقتل 15 إسرائيليًا وجرح أكثر من 150 آخرين.

في اليوم التالي، أدلى الناطق بلسان وزارة الإعلام الفلسطينية تصريحًا، استهجن فيه «أن يُؤخذ الشعب، بأسره بجريرة منفِّذي عملية القدس الانتحارية»! بعد أن عمدت حكومة نتنياهو إلى تعزيز «النشاطات الاستعمارية الاستيطانية ومصادرة الأراضي وإقامة المستعمرات وتهويد القدس وعزل المناطق الفلسطينية ومحاربة الشعب بلقمة عيشه وحرمانه من العمل وغيرها من استفزازات هي المسؤول الأول والأخير عن انفجار دوَّامة العنف، أمس، في القدس الغربية ... فأمن المناطق الإسرائيلية شأن داخلي إسرائيلي وليس فلسطينيًا». وهدَّد الناطق الفلسطيني بالرد المناسب، «وسنُحسِّن الدفاع عن أرضنا وشعبنا في مواجهة أي عدوان إسرائيلي ... ولن نتلقى أوامر أو إملاءات من أي جهة كانت، إسرائيلية أم غيرها، ولن نتحوَّل لأداة للرغبات الإسرائيلية ...». وعاتب حكومة نتنياهو، بقوله: «بدل أن تُوقف جميع الاتصالات والمفاوضات ... وفرض الحصار الظالم على الشعب الفلسطيني واتخاذ ما جرى ذريعة واهية لتوجيه ضربة جديدة لعملية السلام والتنصُّل منها»! وختم ناطق وزارة الإعلام الفلسطينية، داعيًا «العالم أجمع، بجميع هيئاته، ومنظماته ... للتدخُّل الفوري، لرفع الحصار الظالم عن الشعب الفلسطيني والعودة مجددًا إلى طاولة المفاوضات ...» (1864)!

بينما اعتبر بيان حماس العملية بمنزلة «رد عملي على الممارسات الصهوينية ... والتي بلغت حد التطاول على شخص الرسول الكريم محمد (ص) والسيدة مريم العذراء عليها السلام، وتدنيس القرآن الكريم ...». ووصف البيان

الأسرى بـ«جرح نازف في الجسم الفلسطيني الطاهر ... لن يهدأ لها [حماس] بال، حتى تحرير آخر أسير ...». وفي رد على الذين تأسَّوا معتبرين تلك العملية ضد «عملية السلام»، إنما «يُصرُّون على تضليل الجماهير، أو إغماض أعينهم عن الحقائق الدامغة، لمواصلة حالة الاسترخاء التي يعيشونها في ظل مشروع تسوية خادع ومتهالك» (1865).

نصب وزير الخارجية الإسرائيلي دايفيد ليفي فخًا لمحمود عباس، وأذاع ما زعم أنه محادثة هاتفية بينه وبين عباس، فما كان من الأخير إلّا أن حاول التنصُّل مما أذيع، مؤكدًا أن ليفي هو الذي بادر بالاتصال. وعاتبه، إذ «كان من المفروض، أنه إذا أراد [ليفي] أن يذيع المكالمة، أن يطلب موافقتي أولًا على الإعلان»! ولم يفُت عباس، كالعادة، الادّعاء بأن ثمة «تشويهًا لبعض الكلمات والعبارات» (1866)!

بعد ما يربو على الأربع سنوات من «اتفاق أوسلو»، لم يكن للسلطة وجود سوى في نحو 3 في المئة من أراضي مدن الضفة، في إطار «المنطقة أ»، مع وضع خاص لمدينة الخليل، ثم «المنطقة ب»، التي تمارس فيها السلطة الفلسطينية سيطرة إدارية خاضعة للأمن الإسرائيلي (28 في المئة)، و«المنطقة ج» التي تُمثِّل نحو 69 في المئة من مساحة الضفة، وهي محتلة بالكامل، واستناد التسوية إلى اتفاق 28/9/1995 وبروتوكول 17/1/1997 ورسائل الضمانات التي أرسلها كريستوفر، والتي حددت ثلاث مراحل لإعادة الانتشار: الأولى في 7/3/1997، والثانية في 7/9/1997، والثالثة في 7/3/1998، وإن لم يُنفَّذ أي من هذه المراحل، فقد أعلنت الحكومة الإسرائيلية (1/1/1998) «قائمة الحفاظ على المصالح الحيوية لإسرائيل»، حدَّدت فيها منطقتيْن أمنيتيْن في الضفة لن يتم التنازل عنهما، إضافة إلى المناطق المقتطعة في الشمال والجنوب والشرق، الملحقة بالقدس الكبرى، بما يعني الاحتفاظ بنحو 52 في المئة من الضفة، بحسب وزير الدفاع الإسرائيلي، ونحو 60 في المئة، بحسب وزير البنى التحتية أريئيل شارون. وفي 21/4/1998، أعلن عرفات قبوله الأفكار الأمريكية، على نحو عبَّر عن مأزق فلسطيني حقيقي، بينما رفض رئيس الوزراء الإسرائيلي المبادرة الأمريكية. واستمرت الحكومة الإسرائيلية في إجراءات بناء واقع جديد على الأرض، بتوسيع الاستيطان وتطوير الجانب اليهودي في الخليل وتطويق مناطق الحكم الذاتي بخط دفاعي في الضفة، ناهيك بما جرى في القدس من توسُّع صهيوني مطرِّد (1867).

لعل ما شجَّع الطرف الفلسطيني على إعلان الدولة: ذلك الاعتراف الدولي الواسع والتأييد الذي لقيه إعلان الدولة (خريف 1988)، فضلًا عن حق

الطرف الفلسطيني في ملء الفراغ القانوني والسياسي الناجم عن انتهاء المرحلة الانتقالية.

بيد أن الطرف الفلسطيني أغفل كوْن «أوسلو» طرح جانبًا مقررات الشرعية الدولية، كما أنه لا يُفضي إلى دولة مستقلة، فـضـلًا عن عجز القيادة الفلسطينية، والاختراق الإسرائيلي للصف الوطني والأرض والتواصل الجغرافي الفلسطيني (1868).

في 12/5/1998، تقدمت الجبهة الديمقراطية بمبادرة من أجل تجاوز مأزق أوسلو واستعادة الوحدة الوطنية، بإعلان دولة فلسطين، بعد التوافق على هذا الخيار من الفصائل الفلسطينية كلها، في مدى أقصاه الرابع من أيار/مايو 1999، ودعوة حكومة إسرائيل إلى إجراء مفاوضات لإقرار سلام دائم ومتوازن على أساس قراريْ مجلس الأمن 242 و338، إلى بناء إجماع وطني على الحدود الدنيا، المتمثلة في الانسحاب الإسرائيلي الكامل إلى حدود 4 حزيران/يونيو 1967 وإبطال الضم الإسرائيلي للقدس العربية وتفكيك المستوطنات ورحيل المستوطنين والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، مع التمسُّك بحقوق اللاجئين، على ألّا يشكل قيام دولة فلسطين المستقلة مساسًا بحق اللاجئين في العودة، وفقًا لقرار مجلس الأمن رقم 191 (1949). واقترحت المبادرة خطوات مباشرة في سياق الرد على التعنُّت والصَلَف الإسرائيلي: (أ) وقف المفاوضات العقيمة وسائر أشكال التنسيق والتعاون؛ (ب) إزالة التوتر الناشئ في العلاقات داخل الصف الفلسطيني؛ (ج) المباشرة فورًا بحوار وطني جاد وشامل، يتوجّه إلى معالجة جوهرية للأسس السياسية والتنظيمية، لاستعادة الوحدة الوطنية وبلورة استراتيجيا نضالية وسياسية موحَّدة (1869).

أتت هذه المبادرة من المؤتمر العام الرابع للجبهة، بعد إخفاق تحالف القوى الفلسطينية المعارض في حفر منحى وطني في مواجهة «أوسلو» على مدى نحو خمس سنوات متصلة، بينما تعثّر «أوسلو»، ووصل إلى حائط مسدود. ومع ذلك، التقى أطراف تحالف القوى الفلسطينية وأصدروا بيانًا في أواخر الشهر نفسه، اتهموا فيه أصحاب المبادرة بالانتقال والالتحاق الكامل بمسيرة الاستسلام، في استمرار للسياسة التي هدفت إلى تعويم عرفات، لا بل تغطيته وتشويه العزم على إسقاط اتفاقات أوسلو وملحقاتها، في وقت «وصلت هذه الاتفاقات إلى طريق شبه مسدودة، وعلى الرغم من مسلسل التنازلات، وفيما يمعن عرفات في تنفيذ الإملاءات الأمنية» (1870).

قدَّر تقرير استراتيجي مصري عن عام 1999 في فلسطين، بقوله: «سلام غير ممكن، وحرب غير محتملة»؛ فخلال النصف الأول من عام 1999، تأكد مجددًا مدى سرابية التسوية؛ بعد أن تنكَّرت حكومة الليكود حتى لما التزمت به في

«واي بلانتيشن»، بينما أشهرت الدول العربية إفلاسها. وفي النصف الثاني من العام نفسه، تغيَّر الوضع بوصول «حزب العمل» إلى سُدَّة الحكم في إسرائيل. وتم التوقيع على اتفاق تطبيق «واي ريفر»، وذلك في شرم الشيخ المصري (أيلول/سبتمبر 1999)، واتضح أن إسرائيل تستعد لتنفيذ انسحاب كامل من جنوب لبنان شرط التفاوض حول ترتيبات الأمن بعد الانسحاب. وجرت محاولات لاستئناف المفاوضات بين سورية وإسرائيل، التي بدأت فعلًا في منتصف أيلول/سبتمبر 1999. وأخذت مرحلة «الخيار السلمي» تتعقد باطراد (1871).

في العاشر من كانون الأول/ديسمبر 1998، عُقد في غزة المجلس المركزي الفلسطيني، بحضور 102 عضو، وتغيُّب 22 آخرين. واستنكر المجلس الموقف الإسرائيلي الرافض إطلاق سراح الأسرى والمعتقلين، فضلًا عن الاستيطان وضم القدس الشريف وخطة تهويد القدس. وتمسك المجلس بحق اللاجئين في العودة، ووافق على رسالة عرفات إلى كلينتون (21/1/1998) المتعلقة بالمواد التي تم إلغاؤها أو تعديلها في «الميثاق الوطني الفلسطيني» (1872)!

بعد يوميْن، وعلى مدى يوميْن آخريْن، عُقد في دمشق المؤتمر الوطني الفلسطيني، بحضور 350 عضوًا، حيث نفى المؤتمر تعبير اجتماع غزة عن إرادة الشعب الفلسطيني، «بل إنه جاء استجابة للإملاءات الصهيونية - الأمريكية». وأن إلغاء الميثاق هو إلغاء لمنظمة التحرير وتدمير للوحدة الوطنية، وحسم المؤتمر أن استعادة القضية الوطنية من أيدي «فريق أوسلو» يتطلَّب بلورة استراتيجيا واضحة للعمل الوطني وإعادة بناء الوحدة الوطنية، وشكَّل المؤتمر لجنة وطنية عليا للمتابعة وتنفيذ قراراته وتوصياته، وضمَّت اللجنة 25 عضوًا، ترأسهم خالد الفاهوم (1873).

كان المؤتمر الشعبي الفلسطيني الذي عقد في غزة في 14/12 قد ألغى من مواد الميثاق: 6 - 10، 15، 19 - 23، 30. كما حُذفت مقاطع من المواد: 1 - 5، 11 - 14، 16 - 18، 25 - 27، 29 (1874).

في غزة، شارك نحو خمسمئة شخصية مستقلة، فضلًا عن قيادات من كل من: حماس الجهاد والشعبية والديمقراطية والتحرير العربية وحزب الخلاص، وحزب الشعب، و8 أعضاء من المجلس التشريعي، وعضو واحد من فتح، وقاضي القضاة المستقيل، قُصيّ العبادلة، ورئيس الأمن الوقائي السابق اللواء مصباح صقر، وترأس الموتمر عضو تنفيذية المنظمة السابق عبد الله الحوراني. وقرر المؤتمر أن «واي ريفر» ذهبت بعيدًا في الاستجابة للضغوط الأمريكية والابتزازات الإسرائيلية، وطالب المؤتمر السلطة الفلسطينية بالإفراج عن المعتقلين لديها. وفي اليوم التالي، عقد مؤتمر موازٍ في رام الله، ترأسه الوزير السابق في السلطة عبد الجواد صالح، ونحو 700 مشارك.

وقرر أن «لا خير في اتفافيات سلام مزعومة لا تضمن الحرية للمقاتلين ... (و) لا تحمي الأرض من زحف الاستيطان والتهويد ... [و] لا تفتح طرق الحرية والاستقلال أمام شعبنا، ولا تحمل وعد الخلاص لوطننا» (1875).

في الخامس والعشرين من كانون الأول/ديسمبر 1998، وقبل أن يجف مداد الكلمات التي شُطبت مواد من «الميثاق الوطني» وعُدّلت أخرى، قررت الحكومة الإسرائيلية تجميد تنفيذ «اتفاق واي ريفر»، وعبثًا رفضت القيادة الفلسطينية هذا القرار (1876). وفي مطلع شباط/فبراير 1999، صرح عرفات، من دافوس، مشدِّدًا على أن موعد 4 أيار/مايو لإعلان الدولة الفلسطينية هو موعد مقدَّس (1877)!

بينما كان نتنياهو قد عرض في اجتماعه مع الرئيس الأمريكي بيل كلينتون وعرفات (15/12/1998) ما عدّه لائحة بالانتهاكات الفلسطينية، وبالالتزامات التي لم ينفِّذها الفلسطينيون، بموجب «واي ريفر». وبعد خمسة أيام، أصدرت الحكومة الإسرائيلية بيانًا حدَّدت فيه خمسة شروط لتنفيذ «واي ريفر» (1878):

- عند تنفيذ السلطة الفلسطينية التزاماتها؛

- حين تتخلّى عن نيّتها إعلان الدولة من جانب واحد، والقدس عاصمة لها؛

- أن توقف أشكال العنف كلها والتحريض على إسرائيل؛

- لن تفرج إسرائيل عن الأسرى الذين قتلوا إسرائيليين؛

- أن تجمع السلطة الأسلحة غير الشرعية وتُلقي القبض على القتلة.

في 10 كانون الثاني/يناير 1999، أصدرت الحكومة الإسرائيلية بيانًا هدَّدت فيه بتطبيق القوانين الإسرائيلية على أراضي الحكم الذاتي الخاضعة لنفوذها في حال تم إعلان الدولة من طرف عرفات. وأكد نتنياهو: «لن نسمح لعرفات وللفلسطينيين، بأن يقرِّروا حدود دولتنا ومستقبل عاصمتنا. وسنظل متمسكين بسياستنا الثابتة والواضحة التي لا تسمح بقيام دولة فلسطينية، كما لم تسمح بإعادة تقسيم القدس» (1879).

عقد المجلس المركزي الفلسطيني دورة استثنائية، في 27/4/1999، وظهر إجماع كامل على أن دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف، هي حقيقة قائمة، وأن الشعب الفلسطيني بتضحياته، واستمرار صموده ونضاله، هو صانع هذه الدولة في الأساس، وأن منظمة التحرير هي المرجع الأعلى. وقد ثمَّن أعضاء المجلس حضور الإخوة في حركتيْ حماس والجهاد اجتماعات المجلس الذي اهتم برسالة كلينتون التي أكد فيها التزام الولايات المتحدة بتحقيق أهداف عملية السلام. وأوْلى المجلس اهتمامًا كبيرًا بمرور السنوات

الخمس المحدَّدة في الاتفاق للمرحلة الانتقالية، من دون إنجاز متطلَبات هذه المرحلة، وفي مقدمها الانسحاب الإسرائيلي من الأرض، ومن دون إنجاز الحل النهائي بين الطرفيْن، وذلك يعود أساسًا إلى سياسات الجانب الإسرائيلي ومواقفه. وقرر المجلس المُضي قدُمًا في اتخاذ الخطوات والإجراءات اللازمة لاستكمال عناصر الدولة ومؤسساتها وتكريس سيادتها (1880).

عقدت القيادة المركزية لتحالف القوى الفلسطينية اجتماعًا في اليوم نفسه في دمشق، أشار إلى فقدان «المركزي» شرعيته الوطنية، وأن وظيفته السياسية تأتي في إطار استحقاقات قادمة لبعث الحياة من جديد في «أوسلو» ومنهجه (1881).

بينما أصدرت الجبهة الديمقراطية بيانًا (29/4)، أكدت فيه أن مشاركتها في أعمال «المركزي» تُعبِّر عن التزامها الدفاع عن القضية الوطنية وصوْنها من الأخطار. وفي اجتماع «المركزي» طالبت الجبهة بضرورة تأكيد انتهاء المرحلة الانتقالية والتقدم إلى الأمام، بإعلان بسط سيادة دولة فلسطين على أراضيها المحتلة بعد عدوان عام 1967، وفي مقدِّمها القدس العاصمة، وبوقف العمل بالالتزامات كلها التي فرضتها الاتفاقات. ورأت «الديمقراطية» أن نتائج اجتماع «المركزي» تركت الباب مفتوحًا لمواصلة الحوار والتفكير المشترك لتدارك الأخطار التي ينطوي عليها بعض الاتجاهات التي تدعو إلى تمديد رسمي للمرحلة الانتقالية، استجابة للضغوط الأمريكية والإسرائيلية، كما تترك الباب مفتوحًا لمواصلة النضال مع جميع القوى من أجل الحيلولة دون تقديم تنازلات إضافية (1882).

في الوقت الذي لاحظ «المؤتمر الوطني الخامس لمواجهة الاستيطان» (رام الله، 30/5/1999) أن الاستيطان والسلام على طرفيْ نقيض، وأن التوسُّعات الاستيطانية كلها، منذ «اتفاق أوسلو» أعمال لصوصية، تمامًا كما هي المستوطنات. وشدَّد المؤتمر على ضرورة تفعيل النضال الجماهيري ضد الاستيطان، وتأسيس «صندوق الأرض» والإسراع في تنفيذ قرار السلطة الفلسطينية بإقامة «سلطة أراضي فلسطين» (1883).

في سياق تلويح القيادة الفلسطينية المتنفِّذة بقدرتها على تعزيز الصف الوطني الفلسطيني أمام العدو الإسرائيلي، دعت إلى لقاءات مع باقي القوى الفلسطينية الفاعلة، وكأن الأولى تريد أن تُعيد إلى الساحة الفلسطينية وحدتها، وفي هذا السياق التقت القيادة نفسها بوفد من قيادة الشعبية في القاهرة (1/8/1999)، وفي البيان الصادر عن هذا الاجتماع، تمت الإشارة إلى الاتفاق على:

- الثوابت الوطنية؛

- تفعيل وتطوير مؤسسات منظمة التحرير، على أسس جبهوية وديمقراطية؛

- حوار وطني، بهدف تعزيز الوحدة الوطنية؛

- العمل السياسي، لتوفير العُمق العربي والبُعد الدولي في دعم قضية شعبنا؛

- تأكيد استكمال بناء مقوِّمات المجتمع الفلسطيني على أُسس ديمقراطية؛

- مواصلة الحوار وتشكيل لجنة ثنائية مشتركة، تُتابع تنفيذ ما تم الاتفاق عليه ووضع الآليات المناسبة لذلك (1884).

تلاه اجتماع آخر بين وفدي فتح والديمقراطية (القاهرة، 23/8/1999)، وجاء في البيان الختامي لهذا الاجتماع أن الطرفيْن أكدا ضرورة تعجيل الخطوات التحضيرية الهادفة إلى إعلان دولة فلسطينية حتى حدود الرابع من حزيران/ يونيو 1967، وتتطلّب خطورة التحديات المصيرية تلاحم جميع القوى عبر حوار وطني شامل، وبالاستناد إلى قرارات الشرعية، على أن تتولّى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الإشراف على المفاوضات حول الوضع النهائي، ومشاركة جميع القوى الفاعلة في ذلك، ودراسة إمكان استفتاء الشعب الفلسطيني على اتفاق الوضع النهائي وبحث الآليات المناسبة لذلك وتفعيل مؤسسات منظمة التحرير على أسس ديمقراطية وإئتلافية، تتسع لجميع القوى الفاعلة، وتكريس الديمقراطية لبناء المجتمع الفلسطيني وتعزيز لحمته (1885).

غني عن القول إن تلويح عرفات هذا لم يُجدِ، ما جعل تلك الاجتماعات تذهب مع الريح. وإن عمدت الإدارة الأمريكية والحكومة الإسرائيلية إلى ترتيب اجتماع في شرم الشيخ، ضمَّهما ووفد عن كل من السلطة ومصر والأردن، وصدرت عن هذا الاجتماع مذكرة (4/9/1999) بشأن الجدول الزمني لتنفيذ الالتزامات المُعلَّقة من اتفاقات موقَّعة، واستئناف مفاوضات الوضع الدائم (1886). وسارعت وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت بإرسال تأكيدات إلى عرفات، يوم توقيع المذكرة (1887). وفي أذيالها، وصلت رسالة تأكيدات مرادفة من الاتحاد الأوروبي (1888). من دون أن يحصل أي تقدم على الأرض، اللهم إلّا ارتباك أكثر للسلطة الفلسطينية وتكريس الفُرقة الوطنية الفلسطينية أكثر فأكثر.

في محاولة للترقيع، عقد المجلس المركزي الفلسطيني في رام الله (2 و3/2/2000). وفيه قدمت الجبهة الديمقراطية مذكرة، اقترحت فيها على المجلس اتخاذ التوجهات التالية: 1) تجسيد إعلان الاستقلال والسيادة الوطنية، خصوصًا أن دورة المجلس الأخيرة قررت استكمال عناصر الدولة

ومؤسساتها، بينما كان اتفاق شرم الشيخ قد قضى بتمديد المرحلة الانتقالية حتى أيلول/سبتمبر 2000. واقترحت المذكّرة على «المركزي» أن يبادر إلى وضع «إعلان الاستقلال» (15/11/1988) موضع التطبيق في حدود أراضي الرابع من حزيران/يونيو 1967. ودعت الجبهة، في مذكرتها إلى تلاحم جميع القوى الفاعلة، لمواجهة استحقاقات مفاوضات الوضع الدائم؛ لأن قضاياها تُشكّل جوهر القضية الوطنية، ما يتطلّب وثيقة إجماع وطني، تشكل أساسًا لصوْغ استراتيجية منظمة التحرير، الأمر المطروح اليوم على «المركزي»، بدءًا بتحصين الجبهة الداخلية وتعبئة طاقات أبناء شعبنا في الشتات وحماية حقوقهم وتفعيل مؤسسات المنظمة ودعم الموقف التفاوضي الفلسطيني بإسناد عربي ودولي ناشط وفاعل (1889).

أصدر «المركزي» بيان دورته تلك، متضمنًا: أولًا: تجسيد سيادة الدولة الفلسطينية المستقلة في عام 2000؛ ثانيًا: ضرورة تنفيذ الجانب الإسرائيلي لجميع استحقاقات المرحلة الانتقالية، من دون إبطاء أو تأخير. مع ضرورة تمسّكنا بـ: عودة اللاجئين والانسحاب الإسرائيلي الشامل وبطلان الاستيطان، والقدس عاصمة الدولة الفلسطينية، مع تشكيل لجنة وطنية عليا للإشراف على المفاوضات، وتفعيل مؤسسات منظمة التحرير وتعزيز الوحدة الوطنية (1890).

ما أن حلَّ صيف عام 2000، حتى اقترب الوضع، بشكل غير مسبوق، من حافة الحرب بين إسرائيل وأطراف عربية، عقب انهيار محادثات «كامب دايفيد 2» بوقت قصير (تموز/يوليو 2000). ولم يخلُ العام نفسه من دلالات، أشارت إلى: ازدياد حدة التقلّصات في الصراع العربي - الإسرائيلي، مع تقلبات؛ فقد شهد النصف الأول من العام محاولة للتوصُّل إلى تسوية سياسية بين سورية وإسرائيل، وتفاعلات مكثَّفة على المسار اللبناني - الإسرائيلي، انتهت بانسحاب القوات الإسرائيلية من طرف واحد من جنوب لبنان (25/5/2000). وتمثَّل القاسم المشترك بين التطورات الثلاثة، في ما يلي (1891):

- محاولة التوصُّل إلى حل نهائي؛

- استناد تلك التفاعلات إلى أساليب غير تقليدية؛

- اقتراب محاولتيْن - من ثلاث محاولات - من الوصول إلى حلول نهائية للمشكلات؛

- وصول المساريْن السوري والفلسطيني، مع إسرائيل إلى نتائج راوحت بين النجاح والفشل.

في «كامب دايفيد 2»، تم التفاهم على إعلان الدولة الفلسطينية في العام نفسه (2000)، على 92 في المئة من مساحة الضفة الغربية، مع احتفاظ إسرائيل بمساحة 4 في المئة في المستوطنات المقامة عليها، تُعوِّض عنها إسرائيل السلطة الفلسطينية بأراض جرداء غير آهلة (1892)!

لقد تم طرح أربع قضايا رئيسة في قمة «كامب دايفيد 2»: الدولة الفلسطينية والاستيطان واللاجئين والقدس التي تُشكِّل مجتمعة جوهر الحل النهائي، وإن أخفقت القمة، بسبب تعقيدات قضايا الحل الدائم والضغوط السياسية على المتفاوضين، والخلافات الواسعة بيْن الطرفيْن، خصوصًا حول القدس، التي وإن اعترفت إسرائيل بالقدس الشرقية، عاصمة سياسية للدولة الفلسطينية، إلّا أن الخلاف تركّز حول «البلدة القديمة»، إضافة إلى السيادة على «الحَرَم القدسي»؛ فقد اقترح الإسرائيليون - مدعومين من الأمريكيين - أن تكون السيادة على المسجد الأقصى وقُبَّة الصخرة للفلسطينيين (السيادة من أعلى)، مع سيادة إسرائيلية على ما تحت الحرم القدسي، «لأغراض حفريات المعبد»! مع «التفاوض» حول الساحة الموجودة بين المسجد الأقصى وقبة الصخرة (1893). ومن المضحك، أنه حين استفحل الخلاف حول فوق المسجد الأقصى وتحته، فإن الرئيس الأمريكي، كلينتون، اقترح زحزحة المسجد الأقصى بضع عشرات من الأمتار لفك الاشتباك بين أعلى المسجد وأسفله!

في 28 أيلول/سبتمبر 2000، دنَّس أريئيل شارون باحة المسجد الأقصى وسط حراسة شرطية إسرائيلية مُشدَّدة، فردّ أفراد من أبناء الشعب الفلسطيني على هذا التدنيس بغضب عارم، كان وراءه عرفات الذي هدف، أولًا، إلى صرف سخط أهالي الضفة والقطاع عن ممارسات السلطة وأجهزتها الأمنية، وحرفه في اتجاه العدو الوطني، وثانيًا، محاولة زحزحة الموقف الإسرائيلي إلى الخلف قدر الإمكان، وسرعان ما اندلعت «انتفاضة الأقصى والاستقلال». وعلى الرغم من التضحيات الجسيمة في هذه الانتفاضة، فإن انتصارها بقي بعيد المنال، في غياب الوحدة الوطنية المتكئة على برنامج إجماع وطني أساسًا. فهل كان يمكن لقيادة أن تنتصر، بعد أن دخلت مصيدة أعدائها بقدميْها؟ ولهذا كتاب آخر، يا من يعيش.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

الفصل التاسع عشر

عرب 48 يُصدَمون فيستفيقون

لم يكن لاتفاق أوسلو إلَّا أن يُسبِّب صدمة لعرب 48 الذين انتظروا أن يشملهم مثل هذا الاتفاق، لا أن يتنازل عنهم المفاوض الفلسطيني لإسرائيل ويعتبرهم «عرب إسرائيل». على أنهم - إلّا قلة منهم - لم يروا في اتفاق الإذعان ذاك مشروع تصفية، دون تسوية القضية الفلسطينية في مجملها، وضمنها قضيتهم.

بينما تعزَّر كوْن إسرائيل - من الناحيتيْن القانونية والبنيوية - «دولة الشعب اليهودي»، لا «دولة كل مواطنيها». ولعل وضع عرب 48 في الاقتصاد الإسرائيلي هو الدليل الأوضح على وضعهم الإجمالي في المجتمع الإسرائيلي؛ إنهم محرومون من كل قطاع اقتصادي، إلى تمييز مؤسساتي ومنهجي تمارسه الدولة في حقهم. فلقد استُبعد القطاع العربي في إسرائيل عن برنامج الخصخصة في مطلع تسعينيات القرن العشرين، وعن برنامج التنمية الحكومي، واستمرت القرى والبلدات العربية تتلقى من الحكومة ما لا يتجاوز جزءًا بسيطًا، مما تتلقَّاه المناطق اليهودية. بينما لا تُحدِّد الوضع المهمَّش لعرب 48 في الاقتصاد الإسرائيلي قواعد السوق الحرة، إنما السياسة التمييزية العامة لحكومة إسرائيل، بأنهم يشكِّلون أقلية قومية إثنية، لا قوة لها، تتعرَّض للتمييز في المعاملة من النظام السياسي الذي تتحكَّم فيه الأكثرية السياسية.

إن سياسة التمييز هذه مستمدة، في الدرجة الأولى، من طبيعة إسرائيل، كمجتمع، ومن تعريفها بأنها دولة يهودية - صهيونية، غايتها تأمين الحقوق الحصرية للأكثرية اليهودية والعمل كدولة للشعب اليهودي. مع هذا كله، تحوَّلت الأقلية هنا إلى الهجوم، فمارست ضغوطًا مضادَّة لتحسين وضعها، بتغيير «قواعد اللعبة»، وإن ببطء، وبشق الأنفس (1894).

حين بدا أن مؤتمر مدريد، ومن بعده واشنطن، أهملا وضع عرب 48، وفي القلب منه اللاجئين منهم داخل وطنهم (1895)، تداعى أولئك اللاجئون والتأم في الناصرة، في 24 نيسان/أبريل 1992، اجتماع، انتخب «لجنة المبادرة للدفاع عن حقوق المهجَّرين في إسرائيل»، واتخذ الاجتماع جملة من القرارات. وغداة توقيع «اتفاق أوسلو» وبدء الحكم الإداري الذاتي المحدود في الضفة والقطاع، عقد، في «قصر السلام»، في قرية عبقين الجليلية، المؤتمر الشعبي الأول للمهجَّرين، حضره 280 مندوبًا، مثلوا نحو 30 قرية مهجَّرة (1896).

لقد أبرزت الانتفاضة الفوارق بين عرب 48 والتجمعات الفلسطينية الأخرى؛ إذ أثبتت أن «الخط الأخضر» يُشكِّل حدودًا فاصلةً بين واقعهم وواقع الفلسطينيين الآخرين، وكذلك مصيرهم المُختلف. لقد ازداد الارتباك في مواقف عرب 48 وترسَّخ شعورهم بالتهميش في المجتمع الفلسطيني، إضافةً إلى غموض التوجهات السياسية، لكنها ساهمت، في وقت لاحق، في بلورة هذه التوجهات وإيضاحها، بما أحدثته من تغيير في السياسة الإسرائيلية تجاه الأقلية العربية في إسرائيل، وفي مواقف القيادة العربية من هذه الأقلية، ومن دورها في النضال العربي (1897).

بينما وجدت السلطة الإسرائيلية في الانتفاضة سانحة لاتخاذ خطوات وإجراءات تُعيد سيطرتها على عرب 48 الذين كلَّل احتجاجهم بإضراب «يوم المساواة» في 24/6/1987، وزاد على الاحتجاج ضد استخدام القبضة الحديدية في الضفة والقطاع المنتفضيْن. وشكَّلت تلك الضغوط مصدر قلق وإزعاج للسلطة الإسرائيلية. وواتى هذا الجو لتعميق سياسة «العصا والجزرة»، بالوسائل التالية: (1) التهديد؛ (2) العنف؛ (3) زيادة عُزلة العرب في المجتمع الإسرائيلي اجتماعيًا، ونفسيًا باستخدام وسائل الإعلام؛ (4) تعميق سياسة الاستقطاب السياسي وشراء الولاءات. وأحرزت تلك الوسائل نجاحًا كبيرًا للأسباب التالية (1898):

- التنافس المحتدم بين التنظيمات السياسية لعرب 48؛

- المزاحمة الشديدة بين الكُتلتين الحزبيتين الرئيستين في إسرائيل (العمل والليكود)؛

- إعلان الدولة الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المُحتلَّة عام 1967 واستثناء عرب 48 من الحل؛

- محاولات منظمة التحرير الفلسطينية استمالة الشخصيات العربية المُقرَّبة من السلطة الإسرائيلية، بصورة خاصة الشخصيات المقرَّبة من «العمل»؛

- شعور رؤساء السلطات العربية المحلية بالثقة في النفس، لكونهم منتخبين، انتخابًا مباشرًا، الأمر الذي منحهم حرية اتخاذ المواقف السياسية، من دون الرجوع إلى الجمهور.

ما أدى إلى النتائج، الاجتماعية السياسية، التالية (1899):

شجعت السلطات الإسرائيلية استمرار الهياكل التقليدية التقسيمية القائمة بين الأهالي العرب. وخلقت المصادرة الواسعة للأراضي العربية تغييرات عميقة في الهيكل الاقتصادي - الاجتماعي والقيم الاجتماعية للمجتمع العربي، وتحوَّل المجتمع الريفي العربي إلى بروليتاريا غير ماهرة، كما ظهرت الفئات

الوسطى، ومعظمها من الحِرفيين وصغار المقاولين ورجال الأعمال، مع فئة القطاع الصناعي؛ ما حفَّز عملية تغيير سياسي دينامية لم تزل ناشطة.

لقد بذلت إسرائيل قصارى جهدها لطمس علاقات الوطنية الفلسطينية داخل حدودها، وإنكار وجودها وشرعيتها التاريخية. ما اقترن بنقاط ضعف هيكلية في المجتمع العربي. وبحلول نهايات الستينيات، غدا العرب يرون أنفسهم جزءًا لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني. أكثر من انتمائهم إلى إسرائيل. إن «فلسطنة» عرب 48 قد اكتملت في أوائل الثمانينيات (1900).

لقد تجلَّى إجماع لافت حيال القضية الداخلية والقضية الفلسطينية الأشمل، وأدوات تحقيق الأهداف السياسية. وباكتمال فلسطنة الهوية الجماعية، بحلول أوائل الثمانينيات، حذا نشاطهم السياسي الحذو نفسه؛ وأصبحت الهوية الفلسطينية نقطة الارتكاز.

أصبح استحثاث منظمة التحرير الفلسطينية ورموزها من الموضوعات المهيمنة في حملة انتخابات عام 1988. بينما كانت انتخابات عام 1984 قد شهدت الاختفاء النهائي لقوائم المرشحين العرب المرتبطة بالأحزاب الصهيونية التي عزَّزت توجُّهها لمنح زعماء الحمائل قدرًا من الامتيازات الشخصية لاستقطاب الأصوات الشعبية.

لكن، بعد انتخابات عام 1981، اتضح أن التغييرات الاقتصادية - الاجتماعية - السياسية بدأت تأخذ مجراها داخل المجتمع العربي في إسرائيل. وفي انتخابات عام 1984، منح نحو 50 في المئة من الناخبين العرب «الجبهة» و«التقدمية» أصواتهم، بينما حاز العمل نصف هذه الأصوات، وكمنت وراء النزعة إلى التنظيم دوافع رئيسة، لعل أهمها: الاستجابة لمتطلّبات معيّنة لقطاع من الأهالي والمشاركة في المجهود العام لعرب 48 في سبيل مساواتهم.

هكذا، تأكد مدى حميمية ارتباط عرب 48 بالمد والجزر في السياسة الفلسطينية. وسرعان ما انعكس تركيب القوى الإقليمية على مواقف عرب 48 وتنظيماتهم السياسية. وقد بدأوا يتحدَّون، علنًا وبافتخار، الحملة الإسرائيلية لقمع هذه «الفلسطنة»، بل إنهم جعلوا من فلسطينيتهم محورًا لسلوكهم السياسي واهتماماتهم الثقافية وهويتهم الجماعية. لقد نضجوا، بما أهَّلهم لتشكيل مجتمع دينامي متلاحم، يمارس نشاطه بشكل ملحوظ ويُبدي استعدادًا متزايدًا لتقديم مساهمة دائمة وبارزة في الحياة السياسية في إسرائيل.

تأثر عرب 48 سلبًا باتفاقية أوسلو، بعد أن كانوا قد تبنّوا غداة هزيمة عام 1967 العربية مواقف جماعية لحل القضية الفلسطينية، على نحوٍ اقترب من

طرح التيار المركزي في الحركة الوطنية الفلسطينية؛ ما جعلهم يقبلون بما تقبل به القيادة الفلسطينية؛ حتى لو كانوا هم الثمن (1901).

لقد فاجأهم «اتفاق أوسلو»، فوجدوا أنفسهم خارجه، بعد أن اعتبرتهم القيادة الفلسطينية المتنفِّذة «عرب إسرائيل»، ما عمَّق إدراكهم بأن حل القضية الفلسطينية لن يُحسِّن من مكانتهم المدنية والسياسية، وصولًا إلى مبادراتهم بالتفكير في مستقبلهم، خارج الإطار الذي سبق أن وُضِعوا فيه، حيث ارتدُّوا إلى المنبع، فانطلقوا برؤى جديدة ربطت بين المطالب الوطنية والمطالب المدنية؛ ما جعلهم يتوُقون إلى استقلالية أكبر داخل الحركة الوطنية الفلسطينية من جهة، مع التركيز على ما هو استراتيجي من جهةٍ أخرى، مؤكدين وجودهم في وطنهم، موضِّحين مدى الظُّلم الذي تمارسه دولة إسرائيل ضدهم (1902).

وظَّف عرب 48 مواطنتهم لانتزاع حقوقهم المدنية (المساواة)، مستقوين بانتمائهم الوطني، ما أزعج دولة إسرائيل التي واجهت الواقع الجديد باستراتيجية مزدوجة، راوحت ما بين التعاطي مع هذا الواقع، والقمع والاستبداد. لقد قام الأسلوب الإسرائيلي ضد عرب 48 على المصادرة والتمييز وتكريس التفوُّق العرقي، وصولًا إلى المطالبة، علنًا، بالتحوُّل الجدي من النظام الإثنوقراطي الليِّن إلى آخر متشدِّد (1903).

بينما تحوَّلت السلطات المحلية العربية في إسرائيل إلى بؤرة سياسية، كمركز لملاحقة المصالح المحلية العربية، ونقطة انطلاق للجماعات السياسية والسياسيين في سبيل مواقع قوة، على صعيد القُطر.

لقد تجاهل «اتفاق أوسلو» تمامًا أن عرب 48 جزءًا أصيــلًا من الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية في امتداد مستهجن لنهج القيادة المتنفِّذة في منظمة التحرير، على مدى نحو ثلاثة عقود متصلة، ولم يكن عرب 48 شركاء في إقامة المؤسسات السياسية في المهجر الفلسطيني منذ أواسط ستينيات القرن العشرين، كما لم ترَ الحركة الوطنية الفلسطيينية في همومهم الوطنية موضوعًا يستحق أن يُدرج على جدول الأعمال الوطنية؛ فلم تطرح تلك القيادة من جانبها قضايا تتعلَّق بهم على طاولة المفاوضات، كما لم يمارس الآخرون في المقابل، ضغطًا من أجل اتخاذ خطى كهذه، مع احتمال أن تؤدي هذه الخطوة إلى تعطيل «التسوية» برمَّتها ومس علاقات عرب 48 بالدولة (1904).

عاش هؤلاء وضعًا خطرًا نتيجة انعدام الانسجام الداخلي والانقسامات الحادة، على أسس سياسية وطائفية وعائلية وفئوية أخرى. وارتكزت هذه الحالة على أوضاع معيشية صعبة ومقلقة في مجالات عدة، أهمها نمو ديمغرافي مرتفع،

مع انتشار الفقر والضائقة الاقتصادية، ما بلور هوية إسرائيلية - فلسطينية جزئية، مع غياب تصوُّر مُبلور بشأن مستقبل منشود لعرب 48، كجزء من مواطني إسرائيل، التعقيد الملازم لوضعهم الاجتماعي والسياسي الداخلي، عملية «مقرطة» عرجاء، مع أزمة ثقافية عميقة، ما أعجزهم عن مواجهة واقعهم المأزوم، فـــضــلًا عن القطيعة السياسية بينهم وبين الحركة الوطنية الفلسطينية (1905).

ما كان لانتخابات الكنيست في عام 1996 إلَّا أن تعكس وضع عرب 48 المستجد، بعد «اتفاق أوسلو»، وقد استحدثت هذه الانتخابات أمرَيْن مهميْن؛ أولهما الفصل بين التصويت لرئاسة الحكومة، والتصويت للقوائم الحزبية إلى الكنيست؛ أما التجديد الآخر، فتعلَّق بمضمون الانتخابات والتصويت، أي بالموضوعات الأساسية التي شغلت بال الناخبين وشكَّلت محور التنافس والدعاية الانتخابية (هوية الدولة وطابعها وصفتها اليهودية)، وبالتالي شكَّل موضوع اندماج عرب 48، فضــلًا عن اندماج إسرائيل في الشرق الأوسط، جوهر الصراع بين المعسكرين الحزبيين الكبيرين. وقد ركَّزت أحزاب اليمين الإسرائيلي على أن الخطر على «يهودية الدولة» يكمن في اعتماد الأحزاب اليسارية على العرب، وفي استعدادها لتقديم التنازلات إليهم. وبلغت هذه المحاولات ذروتها في هجمة «عناقيد الغضب» الإسرائيلية على جنوب لبنان (نيسان/أبريل 1996)، عشية الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية، ما أفقد «العمل» نسبة عالية من الأصوات العربية، بينما لم يكسب من أصوات اليمين، مكافأة لـه على وحشيته في تلك الهجمة؛ ما حصر التنافس على أصوات العرب بين القوائم العربية، الذي اتسم بطابع التنافس الشخصي وانعكس في شعارات «المساواة» و«دولة لجميع مواطنيها». بينما لم تتجاوز مطالب لجنة المتابعة العربية زيادة الميزانيات وتحقيق بعض المكاسب الرمزية وهيمنة القضايا المحلية، واضطرار الحركة العربية للتغيير إلى الانسحاب؛ ما دفع المصوِّتين العرب إلى دعم مرشَّح العمل، دون باقي الأحزاب الصهيونية، في مقابل تصويت 73 في المئة لمصلحة القوائم العربية، ما يعني دعم «أوسلو»، والاندماج. وقد دعم الحزب العربي الديمقراطي قوائم لا تتجاوز هذه الخريطة السياسية الإسرائيلية. بينما أبقت الأكثرية اليهودية باب الاندماج الفردي المحدود مفتوحًا أمام العرب، ورفض فكرة الاندماج الجماعي. بينما لم يؤدِّ «أوسلو» إلى سلام حقيقي داخلي في إسرائيل؛ فالدولة لم تُغيِّر موقفها من مواطنيها العرب وعلاقاتها بهم؛ فدخل عرب 48 المرحلة الجديدة من تاريخ المنطقة، من نقطة انطلاق متدنية وخالية الوفاض من الموارد والوسائل. وقد أدَّت التحوُّلات السياسية إلى نتيجتيْن: الأولى هي توسيع هامش الحرية التي يتمتع العرب بها في أنشطتهم السياسية والاجتماعية والثقافية. والنتيجة الثانية هي انضمامهم إلى الخريطة

السياسية في إسرائيل وزيادة فعاليتهم واتصالاتهم بالتنظيمات السياسية الإسرائيلية وانخراطهم في أنواع شتى من النشاط الاجتماعي والثقافي. وأظهر موقف اليسار الصهيوني من المشاركة السياسية مع العرب، أن بين هذا اليسار والأحزاب اليمينية الصهوينية اتفاقًا ضمنيًا يقضي بوجوب توفّر أكثرية يهودية في القضايا التي تمس صيغة الدولة والأمن و«السلام». بينما استمرَّت القوى السياسية العربية في إسرائيل بتقديم دعمها غير المشروط إلى أحد المعسكريْن المتنافسيْن داخل الأكثرية اليهودية. ما أكَّد قبول هذه القوى بنموذج الديمقراطية المنقوصة ويهودية الدولة والولاء إليها، وإن على مضض، في مقابل الحصول على بعض الحقوق، أو إعطاء النُخب العربية بعض الموارد الإضافية؛ إذ كشفت انتخابات عام 1996 عن سمات ووضع قضية التنظيم والفكر السياسي (1906)، على النحو الآتي:

- تشرذم الأقلية العربية؛

- شغف تنظيم هذه الأقلية؛

- اندفاع جميع تياراتها نحو الأسرلة والاندماج؛

- تمثيل القوائم والأحزاب السياسية لتيارات اجتماعية لا تيارات سياسية أيديولوجية؛ - توجُّه النخب السياسية إلى خدمة مصلحتها وممارسة دور الوساطة.

أما الخلافات الرئيسة بين الأكثرية اليهودية والأقلية العربية، فانحصرت في حمل كل طرف آراء ومواقف نمطية سلبية تجاه الطرف الآخر، بينما أثَّر «أوسلو» وغيَّر بعض المفاهيم السائدة؛ إذ يُلاحظ في الكثير من المجالات أنهما أصبحتا أكثر انفتاحًا واستعدادًا لإقامة علاقات على المستوى الشخصي (1907).

حتى بعد أربع سنوات من توقيع «أوسلو»، فإن جملة أضرار لحقت بمصالح عرب 48 الاقتصادية؛ بسبب نقل المصانع العربية إلى مصر والأردن. واقتصرت ردات فعلهم تجاه تطور «أوسلو» في الأحوال كلها على مجرد التصريحات والتضامن والفعاليات المؤيدة في حدود القانون الإسرائيلي. أما علاقاتهم بالسلطة الفلسطينية، فإنهم حسبوا النظام السياسي الفلسطيني الذي أخذ يتبلور وتتضح ملامحه، أنه لا يختلف عن الأنظمة العربية في قضايا أساسية، مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان، ما أجبر فئات واسعة منهم على الإقرار بديمقراطية دولة إسرائيل، وكان طبيعيًا أن يؤدي مُجمل المواقف والعلاقات المذكورة أعلاه، بجزء من عرب 48، إلى التضحية بالقضايا السياسية وتبني مواقف غير مؤازرة للفلسطينيين في سبيل تحقيق مصالح ذاتية، عبر دعم سياسات إسرائيلية معيَّنة. أما علاقاتهم بالدولة والأكثرية

اليهودية، فثمة إمكان نظري لحدوث تغيَّر جوهري في مكانة العرب القانونية والفعلية، وهناك مؤشِّرات كافية على تطرُّف الأكثرية اليهودية، كما أن نسبة عالية من الإسرائيليين تُصِر على المحافظة على صيغة الدولة وعلى الامتيازات المترتبة عليها، وتعارض هذه الأكثرية وبشدة، منح الأقلية العربية أي حقوق جماعية. إلى توجُّه اليمين الحاكم في إسرائيل وسياسته تجاه العرب، سيتّسمان بالبراغماتية؛ لتجنيد أصوات عربية، ضمانًا لفوزه في الانتخابات. مع نزعة مهادنة وبراغماتية أخذت تُهيمن على سلوك الأحزاب العربية وعلى سلوك الجمهور العربي، ناهيك بأن علاقات عرب 48، بالأكثرية اليهودية وبالدولة، تتسم بعدم التوازن؛ فالعرب لا يملكون اقتصادًا منفردًا، ووضعهم لا يُوفِّر أدنى حدود الاستقلالية، وهم لا يملكون مقوِّمات التطوُّر الذاتي، ولا شبكة خدمات خاصة بهم (1908).

لم يؤدِ «أوسلو» إلى سلام حقيقي داخلي في إسرائيل، فالدولة لم تُغيِّر جوهر مواقفها من مواطنيها العرب وعلاقاتها بهم؛ فدخل هؤلاء المرحلة الجديدة من تاريخ المنطقة من نقطة انطلاق متدنية وخالية الوفاض من الموارد والوسائل. ولقد عرَّضهم «أوسلو» إلى أزمة عميقة وحادَّة، مسَّت - بصورة مباشرة - مسألة الهوية القومية والانتماء الجماعي؛ فهذا الاتفاق أكَّد هامشية عرب 48 في المجتمع الفلسطيني، واستثناءهم من الحل السياسي للقضية الفلسطينية، وعدم قدرتهم على التأثير في مجريات الأمور. وانعكست هذه الأزمة في عددٍ من الظواهر، لعل أبرزها: (أ) غياب الإجماع الوطني عن القضايا الجماعية لعرب 48؛ (ب) ضعف القيم الاجتماعية؛ (ج) الفصل الواضح الحاد بين المستوى القومي واليومي والمدني في الفكر والسلوك؛ (د) القبول بالواقع كما هو، أي إهمال مسألة المكانة الاجتماعية لعرب 48؛ (هـ) البحث عن موارد يؤتى بها من مراكز قوى خارج فلسطين وإقامة علاقات بالأنظمة العربية على نحو خاص. ويمكننا الإشارة إلى الإجماع بشأن الموافقة على «عملية السلام»، وقد نبع تأييد الاتفاقات من اعتبارات مختلفة، وأحيانًا متناقضة، يُمكن إجمالها في ما يلي:

- الفئات التي كانت تابعة للسلطة والأحزاب الصهيونية دائمًا، وقد توقعت أن تُزيل «اتفاقات السلام» العراقيل السياسية الوطنية من أمام تعبئة الجمهور العربي لمصلحتها؛

- انتماء معظم عرب 48 إلى الفئات التي عاشت التناقض بين مصالحها في الاندماج بالمجتمع الإسرائيلي، خصوصًا في المجاليْن الاقتصادي والسياسي، وانتمائها الوطني إلى الشعب الفلسطيني والعروبة؛

- ثمة فئة صغيرة (نسبيًا) كانت دائمًا ترفض الاندماج في المجتمع الإسرائيلي، ولا تنتظر حلولًا سياسية تُحسِّن أوضاعها، لكنها انتظرت حـلًا قوميًا شامـلًا

للقضية الفلسطينية. وهي تعيش أزمة نفسية حادة؛

- استغل رجال أعمال وأكاديميون ومثقفون الفجوة بين الهامش العربي والمركز الإسرائيلي للوساطة بينهما. وقد تعمَّق تأثير هذه النُخبة في التوجهات السياسية بين عرب 48، لما لهذه النخبة من سيطرة على الموارد المادية والمعنوية التي تمدّها بها السلطتان الإسرائيلية والفلسطينية وأنظمة أخرى ومؤسسات أمريكية وأوروبية. وبناء عليه، يُمكن الاستنتاج أن الاندفاع نحو الاندماج في المجتمع الإسرائيلي غدا يشمل الغالبية العظمى من عرب 48؛ ما يُهدِّد بعمليات اجتماعية - سياسية: (أ) ارتفاع درجة الاغتراب الشخصي لثلاثة أسباب؛ أولها أن الاندماج لا يعني قبول المجتمع الإسرائيلي للعرب «طبيعيًا» فيه؛ وثانيها أن الفجوة الآخذة بالاتساع بين الإنجازات العربية ومستوى التطور الجماعي تُنتج توترًا دائمًا. وتمثَّل السبب الثالث في أن كثيرين، خصوصًا بين المتعلِّمين، عاجزون عن تحقيق طموحاتهم المهنية والاقتصادية؛ (ب) أجَّلت غالبية عرب 48 تفرُّغها للقضايا المعيشية الشخصية، وربطت حل القضية الفلسطينية بـ«المساواة». إن تحول سلوك هذه الغالبية هو نتيجة الخضوع الجماعي والانكسار؛ بسبب انتصارات إسرائيل المتكرِّرة عسكريًا وسياسيًا، وعجز القيادات العربية والفلسطينية عن المواجهة، ما جعل تلك الغالبية تقبل بالواقع وتتعامل معه؛ (ج) برزت للعيان الفجوة في المستوى الاقتصادي والأوضاع الاجتماعية والفرص المتاحة، بين الأكثرية اليهودية والأقلية العربية. ومع ذلك، فإن أثر تلك الفجوة لم يظهر في بلورة مواقف معارضة للسياسة المتَّبعة، لأنه لا يُمكن توقع تحقيق المساواة بين العرب واليهود، على يد الدولة اليهودية، ما يعني أن أكثرية عرب 48 تنازلت عن مطلب المساواة في الأعوام القليلة اللاحقة لاتفاق «أوسلو»، وأخذت هذه الأكثرية تُجري هذه المقابلة مع الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية لأشقائها في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الحكم الذاتي، وكذلك في الأقطار العربية، خصوصًا في مصر والأردن (1909).

غني عن القول إن أوضاع عرب 48 ومواقفهم السياسية وعلاقتهم بالدولة، تأثرت بمتغيرَيْن رئيسييْن: أولهما علاقة إسرائيل بكل من الأنظمة العربية والفلسطينيين خارج إسرائيل؛ وثانيهما الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لعرب 48. بينما لم يضمن وضع الأقلية العربية القانوني تحقيق المساواة في توزيع موارد المجتمع. والتمييز القائم بشأن هذا التوزيع ناتج من نصوص القوانين وموقف الهيئات الرسمية والإسرائيليين تجاه الأقلية العربية. ما يجعل تغيير وضع عرب 48 رهنًا بمدى استخدامهم قوتهم السياسية. بينما تفتقر البنية الاقتصادية لعرب 48 إلى قوة مماثلة للقطاع اليهودي، ما حتَّم موقع التابع إلى القطاع اليهودي في الدخل والاستهلاك ومستوى الحياة، الأمر الذي ترتَّب

عليه مضاعفات سياسية لعرب 48. ما حتَّم على قيادتهم استخدام قوتهم السياسية لتغيير واقعهم الاقتصادي (1910).

حين اندلعت الانتفاضة الشعبية الفلسطينية (في أواخر عام 1987)، فإنها أبرزت الفوارق بين عرب 48، والتجمعات الفلسطينية الأخرى، يفصلهم «الخط الأخضر» ومصيرهم المختلف، ما أربك مواقف عرب 48 وترسَّخ شعورهم بالتهميش، بينما تعمَّق غموض توجهاتهم السياسية. ووجدت الدولة في الانتفاضة سانحة لاتخاذ خطوات وإجراءات تُعيد بها سيطرتها على عرب 48، وإن زاد هذا الأمر من الاحتجاج العربي ضد استخدام القبضة الحديدية في الضفة والقطاع المحتلَيْن، الأمر الذي أقلق الدولة الإسرائيلية ودفع بعرب 48 إلى إعادة النظر في الهوية الوطنية الفلسطينية و«الاندماج» على حد سواء. والمستهجَن أن بعض القيادات السياسية لعرب 48 تحوَّل إلى وسيط بين الجمهور العربي، وكل من السلطات الإسرائيلية والقيادات الفلسطينية، ما انعكس على مستوى التنظيم السياسي؛ فانسحب عضو الكنيست، عبد الوهاب دراوشة من العمل، ليؤسس الحزب الديمقراطي العربي، وأصبح قوة سياسية على أساس المصالح المشتركة واستخدامها في دفع الاندماج الفردي في المجتمع الإسرائيلي، كما تحوَّلت التقدمية للسلام إلى قائمة عربية محض، مع انتقاد شديد في الشيوعي والجبهة ضد الكثير من مواقفهما و«خلود» القيادة اليهودية، وأخيرًا كان بروز «الحركة الإسلامية». ما أفضى إلى ازدياد تقوقع عرب 48 قوميًا، على عكس منظمة التحرير في ميلها إلى الانفتاح على المجتمع الإسرائيلي ومحاولتها التأثير في نتائج الانتخابات البرلمانية هناك لمصلحة العمل وغيره من أحزاب اليسار الصهيوني. وقد ترافق هذا التطور مع انهيار «المعسكر الاشتراكي» (في أواخر عام 1989) وحرب الخليج الثانية (1990 - 1991) وانفراط عقد الاتحاد السوفياتي (في أواخر عام 1991)، ما ساهم في إزالة الخيارات كلها الأيديولوجية والسياسية من أمام عرب 48 (1911).

لقد عزَّز «اتفاق أوسلو» في عرب 48 التيار نحو القبول بالواقع والاندماج في المجتمع الإسرائيلي، وإن بغير شروط الأكثرية اليهودية، بالترافق مع ضعف الارتباط بين حل القضية الفلسطينية، وتحسُّن مكانتهم وأوضاعهم، ما اغتال فكرة «الخلاص من الخارج»، وأن تحسُّن أوضاعهم مرهون بعلاقتهم بالسلطات الإسرائيلية. وثمة متغيرات وعوامل أخرى حثَّت تيار الاندماج، لعل في مقدمها: صيغة العلاقة بين «حكومة العمل» والكتل العربية في الكنيست، ما دفع الأحزاب الصهيونية - خصوصًا العمل وميرتس - إلى التعامل مع قضايا العرب كأفراد وإهمال تنظيماتهم، بينما تعمق لدى عرب 48 الاقتناع بالتعامل المباشر مع الأحزاب الصهيونية والسلطات، كما غضَّت السلطة الإسرائيلية النظر عن العلاقات التي أقامتها شخصيات عربية في إسرائيل مع القيادة

الفلسطينية في الخارج، بل إن وسائل الإعلام الإسرائيلية عمدت إلى إبراز هذه الشخصيات (1912).

لاقت هذه السياسة نجاحًا ملحوظًا بعد توقيع «اتفاق أوسلو»، وأصبح انتظار الحل الوطني نوعًا من العبث، وعُدّ تحصيل الموارد المادية حقًا من حقوق عرب 48، ويتوافق مع المصلحة الوطنية الفلسطينية. وانعكس هذا في مؤشرات سلوكية؛ مثل التطوُّع في الخدمة العسكرية والاحتفال بـ«عيد الاستقلال» والانفتاح على العناصر الثقافية الإسرائيلية والتهافت على الانتساب إلى منظمات الشبيبة الإسرائيلية واعتبار النظام الفلسطيني مشابه لباقي الأنظمة العربية التسلُّطية. أكد هذا كله مدى خيبة أملهم في القيادة الفلسطينية المتنفِّذة. في الوقت الذي شعروا بتحسُّن نسبي في أوضاعهم المعيشية تحت حكومة العمل - ميرتس (1913).

لقد كان طبيعيًا أن ينعكس هذا كله على تنظيمهم وفكرهم السياسي، فضعفت الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، بينما لم يتعرض الحزب الديمقراطي العربي لهزَّات أو أزمات؛ فموقفه من حل القضية الفلسطينية، ومن اندماج عرب 48، لم يتغيَّر. بينما تقوَّضت التقدمية للسلام في أثر حرب الخليج الثانية (1990 - 1991)، وفشلت القائمة في إيصال ممثلين عنها إلى الكنيست في انتخابات عام 1992؛ ففقدت مبرِّر استمرارها، بينما أثبتت الحركة الإسلامية قدرتها على استقطاب الأصوات وتحوَّلت إلى قوة سياسية رئيسة، وقررت عدم دعوة مؤيديها إلى مقاطعة التصويت في انتخابات عام 1992. واشتملت الحركة على ثلاثة تيارات قوية، ارتبطت بثلاث شخصيات قيادية: مَثَّل التيار الأول الشيخ عبد الله نمر درويش (براغماتي)، وقاد الثاني الشيخ رائد صلاح، وجاء الثالث بقيادة الشيخ كمال الخطيب (متشدد). وبعد إعلان الأخير قرار عدم خوض انتخابات عام 1996، خالفه الشيخ عاطف الخطيب، وقام بتشكيل قائمة إسلامية عربية لخوض تلك الانتخابات، سرعان ما انضمت إلى الحركة العربية للتغيير وتشكلت القائمة الإسلامية برئاسة المحامي عبد الحفيظ دهامشة، وتحالفت مع الحزب الديمقراطي العربي. أما حركة أبناء البلد، فحافظت على رفضها الاندماج في الواقع الإسرائيلي، وإن صدمتها حرب الخليج الثانية و«اتفاق أوسلو»، وأدخلاها في أزمة عميقة وصعبة، ما اضطر قيادة الحركة إلى ترك حرية التصويت لأعضائها في انتخابات عام 1996، ودعم قائمة التجمع الوطني الديمقراطي الذي بادرت ثلاث قوى إلى إقامته: حركة أبناء البلد وحركة ميثاق المساواة، فضـلًا عن المجموعة المنشقة عن القائمة التقدمية. وأوصل التجمع أحد مرشحيه (عزمي بشارة) إلى الكنيست، عبر التحالف مع الجبهة. وبقيت الحركة العربية للتغيير التي بادر أحمد الطيبي إلى تشكيلها، وفي البداية دعمتها المجموعة

الباقية من الحركة التقدمية، ومن محمد زيدان، المرشح الثالث في قائمة الديمقراطي العربي (1914).

على أن التطورات السياسية الدراماتيكية في المنطقة أفضت إلى تعزيز دينامية القوى السياسية لعرب 48؛ فكل من الجبهة والديمقراطي العربي والعربية للتغيير تابعة لمراكز فكرية وسياسية خارج «الخط الأخضر» (السلطة الفلسطينية)، لذا شعرت القائمتان الأوليتان بالخطر الداهم من «العربية للتغيير» المدعومة من السلطتيْن الفلسطينية والإسرائيلية في آن. بينما أخذت الجبهة تنسحب نحو الداخل، ولا سيما أن رصيدها لدى السلطات المحلية كان كبيرًا نسبيًا. وأجمعت قوى عرب 48 على قبول الحل السياسي، كما رأته السلطة الفلسطينية، وإن جاء موقف «أبناء البلد» الرافض، استثناءً في هذا الصدد. في موازاة الإجماع على استهجان عدم شمول ذاك الحل عرب 48. وإن عاد عزمي بشارة واعتبر «أوسلو» انجازًا وطنيًا فلسطينيًا مع التطورات السياسية اللاحقة لانتخابات 1996 (1915).

لقد تميَّز دوْر التجمع في شعار «إسرائيل دولة كل مواطنيها» الذي أحدث منعطفًا ملحوظًا في عملية «الأسرلة» المشوَّهة، في اتجاه تمسك أكبر بالهوية الوطنية العربية من ناحية، ورفض الصهيونية و«إسرئيل اليهودية»، من ناحية أخرى (1916).

راحت سكرة «مؤتمر مدريد» وجاءت صدمة «أوسلو»، لتُعيد إلى عرب 48 توازنهم، فبعد أن كانوا قد أعطوا الأحزاب الصهيونية 51.8 في المئة من أصوات العرب، في انتخابات الكنيست الثالثة عشرة (1992)، وشاركوا بـ 69.7 في المئة من أصواتهم، فإنهم شاركوا في انتخابات عام 1996، بـ78 في المئة من مجموع أصواتهم، ولم يعطوا الأحزاب الصهيونية سوى 32.6 في المئة من أصواتهم. بينما تجلى مسار «الفلسطنة» في: المحاولات المتكررة لتأليف قائمة عربية واحدة، والزيادة المطردة في وزن القوائم العربية، والنمو المتواصل في حجم القائمة العربية البحتة، وبروز التجمع على قاعدة المطالبة بدولة ديمقراطية لكل مواطنيها، والاتجاه المتسارع لتعريب الحزب الشيوعي (1917).

استحدثت انتخابات عام 1996 تجديديْن مهميْن: أولهما الفصل بين التصويت لرئاسة الحكومة، والتصويت للقوائم الحزبية للكنيست؛ أما ثانيهما، فتعلق بمضمون الانتخابات والتصويت، أي بالموضوعات الأساسية التي شغلت بال الناخبين العرب وشكَّلت محور التنافس والدعاية (هوية الدولة وطابعها وصبغتها اليهودية، وبالتالي شكل اندماج العرب، فضـلًا عن اندماج إسرائيل في حياة الشرق الأوسط، وجوهر الصراع بين المعسكريْن الحزبيَّيْن الإسرائيلييْن الكبيريْن). فقد ركَّزت أحزاب اليمين الإسرائيلي على أن الخطر

على «يهودية الدولة» يكمن في اعتماد أحزاب اليسار الصهيوني على العرب، وفي استعدادها إلى تقديم التنازلات إليهم، بالتالي. وبلغت هذه المحاولات ذروتها في هجمة «عناقيد الغضب» العسكرية الإسرائيلية (نيسان/أبريل 1996) على لبنان، فخسر العمل نسبة عالية من أصوات العرب، ولم يكسب أصوات أقصى اليمين الإسرائيلي، ما حصر التنافس على أصوات العرب بين القوائم العربية، وتجلى في شعارات المساواة و«دولة لجميع مواطنيها»، وعكس تصويت 73 في المئة من الأصوات العربية لمصلحة القوائم العربية مدى دعم «أوسلو» والاندماج في آن! وإن لم يؤدِ «أوسلو» إلى سلام حقيقي داخلي في إسرائيل؛ فالدولة لم تُغيِّر جوهر موقفها من مواطنيها العرب وعلاقاتها بهم، حتى دخل عرب 48 المرحلة الجديدة من تاريخ المنطقة، من نقطة انطلاق متدنية، خاليي الوفاض من الموارد والوسائل (1918).

على أن «الاندماج» لا يعني قبول المجتمع الإسرائيلي بالعرب، خصوصًا أن المتعلمين أعجز من تحقيق طموحاتهم المهنية والاقتصادية وإحداث الحراك الاجتماعي، بسبب سيطرة نُخبة صغيرة على الموارد القليلة، وأحلّت غالبية العرب تفرُّغها للقضايا المعيشية الشخصية، وربطت الحل للقضية الفلسطينية بالمساواة (1919).

لقد أدت التحوُّلات السياسية إلى نتيجتيْن: أولاهما توسيع نسبي في مساحة الحرية للعرب، والنتيجة الأخرى هي انضمامهم إلى الخريطة السياسية في إسرائيل بفاعلية أكبر، وإلى المجالَيْن الاجتماعي والثقافي. وافتقرت التيارات السياسية العربية إلى الاتفاق، شأن جماهيرها، في خصوص الغايات بعيدة المدى، ومكانة العرب الجماعية في الدولة، مع العجز الجماعي عن مواجهة التحديات الداخلية والخارجية (1920).

استمر الهبوط في التصويت للأحزاب الصهيونية باطراد منذ انتخابات عام 1996؛ إذ هبطت في انتخابات عام 2009 إلى 18 في المئة. وحصل الديمقراطي العربي في انتخابات الكنيست الثالثة عشرة (1992) على 15 في المئة من الأصوات العربية. كما حظي مرشحو الحزب نفسه على ستة رؤساء مجالس وسبعة وأربعين عضوًا في المجالس المحلية، خلال انتخابات عام 1993. بينما حصلت الجبهة على 25 في المئة من أصوات العرب في انتخابات عام 2006، ارتفعت إلى 28 في المئة في انتخابات عام 2009. أما التجمُّع، فخاض انتخابات عام 1999 متحالفًا مع «العربية للتغيير»، وحصل على 17 في المئة من الأصوات العربية. وتراوحت حصة التجمع من الأصوات العربية في الدورات الانتخابية الثلاث (2003، 2006، 2009) بين 21 و22 في المئة من أصوات الناخبين العرب. ويُبيّن الجدول الرقم (19 - 1) منحنى تصويت عرب 48 في انتخابات الكنيست بين عامي 1992 و2009 (1921).

يتضح من تصويت العرب في انتخابات الكنيست (١٩٩٢-٢٠٠٩)، أن مؤشِّر التصويت للشيوعي والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، ارتفع في عام 1996، بعد أن ازداد ميل عرب 48 إلى النضال في سبيل المساواة، غداة «اتفاق أوسلو»، على أن هذه النسبة هبطت في انتخابات عام 1999، وإن تراجعت في انتخابات عام 2003، وتراجعت أكثر في انتخابات عام 2006، وتراجعت أكثر فأكثر في انتخابات عام 2009، أساسًا لأن الشيوعي منح تأييده لاتفاق أوسلو، على الرغم من معارضة نسبة غير قليلة من قواعده هذا الاتفاق.

أما العمل، فراوح بين 18 و20 في المئة من أصوات عرب 48 في انتخابات عامَي 1992 و1996، على التوالي. وإن عادت هذه النسبة وهبطت في انتخابات عام 1999، بخروج كتلة كبيرة من عرب 48 من العمل وتأسيسها الحزب الديمقراطي العربي، والغارات الجوية الإسرائيلية الوحشية على المدنيين في جنوب لبنان، توهّمًا من شيمون بيريز بأن تلك الغارات تجذب أصوات أقصى اليمين الصهيوني إلى صفه، فخسر من أصوات العرب، من دون أن يكسب من أصوات أقصى اليمين الصهيوني. وحافظت انتخابات عام 2003، على النسبة نفسها، تقريبًا، وإن صعدت قليــلًا في انتخابات عام 2006، على حساب الليكود الذي استشرس في الحرب ضد قطاع غزة. وإن أيد الليكود في جرائمه.

لقد جاء الهبوط في معدلات أصوات العرب في انتخابات عام 2001، أولًا بسبب كونها على رئاسة الحكومة، تحديدًا، ما جعل الاختيار بين إيهود باراك وأريئيل شارون، كالاختيار بين الكوليرا والطاعون. وثانيًا جاء هذا الهبوط الشديد تأثّرًا بشهداء عرب 48 الذين سقطوا برصاص الجنود الإسرائيليين في الهبَّة التضامنية مع انتفاضة أشقائهم في الضفة والقطاع، وتعبيرًا عن إدارة ظهرهم وخيبة أملهم في القيادة المتنفِّذة لأشقائهم أولئك، التي أهملت عرب 48 في مفاوضات مدريد وواشنطن، قبل أن تعمد إلى إسقاطهم من حسابها في «اتفاق أوسلو»، وتنازلها المجاني عنهم لإسرائيل (عرب إسرائيل)! بينما تعاملت الشرطة الإسرائيلية معهم في تلك الهبَّة بوصفهم أعداء.

صدمة أُوسلو

لقد أرغمت صدمة «اتفاق أوسلو» عرب 48 على الالتفات إلى حالهم ومميزاتهم في الديمغرافيا والجغرافيا، وفي الحداثة في قضايا التعليم والمرأة والإنجاب والوضع الاقتصادي، بما فيه من فجوة وتبعية، وتؤكد كلها، من جهة، حالة التمييز ضدهم، وإمكاناتهم السكانية، بصفتهم أقلية قومية، من جهة أخرى (1922).

في مسألة الحكم، تفاوت التنظير لنظام الحُكم ما بين الدولة اليهودية والدولة الديمقراطية، إلى خيار الدولة ثنائية القومية، في المناطق المحتلة في عام 1948، أو في فلسطين الانتدابية، بما فيها دولة يهودية غير ديمقراطية، وخيار الانفصال أو «الترانسفير»، والدولة الإسرائيلية لمواطنيها كافة، واستحقاقات ذلك، أو لعلها أسس الحكم، ومنها: ائتلاف بين الممثلين السياسيين، اليهود والعرب، وحق النقض في القضايا الجوهرية، والتقسيم في المقدسات، بحسب الحجم، ودرجة عالية من الحكم الذاتي لكل مجموعة في إدارة شؤونها الداخلية. أما مطالب العرب، فتمثلت بالمساواة وتقاسم الموارد والوظائف ورفض الترحيل إلى الضفة الغربية. ونأتي إلى فكرة «المجتمع العصامي»، خلاصة فكر الشيخ رائد صلاح، من ضمنها إقامة مشاريع اقتصادية والتواصل مع العمق العربي والإسلامي، وصولًا إلى التصورات الأربعة التي اشتهرت في الأعوام الخمسة التالية لعام 2005، وهي: وثيقة التصوُّر المستقبلي للعرب الفلسطينيين، ووثيقة مساواة، ووثيقة عدالة، ووثيقة حيفا، الصادرة عن «مدى الكرمل». ويبقى الأمل في التنظيم وتذويب القيم الديمقراطية، وتحويلها إلى جزء عضوي في حياة عرب 48 (1923).

كشف «اتفاق أوسلو» - ضمن ماكشف - عن مدى عمق أزمة الأحزاب السياسية في الوسط العربي؛ ما زاد في ضعفها وعجزها عن تطوير فكرها وأدائها. هنا تجمعت قوى قومية من «أبناء البلد»، رأت ضرورة دخول الكنيست والكف عن مقاطعتها، إلى عناصر هجرت الشيوعي لأسباب مختلفة، وتجمعت في «ميثاق المساواة»، مع بقايا التقدمية للسلام وحركات محلية، مثل النهضة وأبناء الطيرة. وكانت فكرة تجميع هذه القوى في حزب واحد قد نبتت في أوائل التسعينيات، بعد العدوان على العراق (1991)، وتسارعت بعد «اتفاق أوسلو» (1993)، ببشاعاته كلها، خصوصًا أنه لا يعترف بعرب 48 كجزء من الشعب الفلسطيني، بل يعدّهم شأنًا إسرائيليًا داخليًا، لم يتطرق إليهم في المفاوضات، بناء على الرفض الإسرائيلي، ما أصابهم بخيبة أمل كبيرة، بعد أن تعلقوا بحل عادل يشملهم. الأمر الذي عزَّز منهج الأسرلة وارتداد الأفراد إلى حمائلهم. وقد وضعت أسس الحزب الجديد التجمع الوطني الديمقراطي في عام 1994 - 1995، وخاض الانتخابات البرلمانية، أول مرة، بالتحالف مع الجبهة في عام 1996. وتمثلت أهداف التجمع بتنظيم عرب 48 على أساس قومي، «أي نتصرف كشعب واحد، وأن يعرف الإنسان العربي أنه عربي فلسطيني، ينتمي إلى شعب فلسطيني، وإلى أمة عربية كبيرة، ذات تاريخ وحضارة عريقة (الحضارة العربية الإسلامية) ... كذلك أن يجعل انتماءه العربي القومي والإنساني الصادق فوق كل شيء». وطرح التجمع حـــلًا مؤدّاه «تحويل إسرائيل إلى دولة لجميع مواطنيها».

مع «اتفاق أوسلو» وبدء الحكم الإداري الذاتي المحدود في الضفة، والقطاع، دُفع عرب 48 من مرحلة إلى أخرى، في مختلف مناحي حياتهم.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

المراجع

1 - العربية

كتب

أبو بصير، صالح مسعود. جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن. بيروت: دار الفتح، 1968.

أبو جبارة، عبد الرحمن. لم يذهب العمر هدرًا. بيروت: دار الروَّاد، 2011.

أبو عمرو، زياد. الانتفاضة: أسبابها وعوامل استمرارها. القدس: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، 1988.

أبو كامش، إبراهيم. التركيب الطبقي في الضفة والقطاع 1948 - 1967. القدس: مركز الزهراء، 1991.

أبو النمل، حسين. قطاع غزة 1948 - 1967: تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1979.

أبو نوَّار، علي. حين تلاشت العرب: مذكرات في السياسة العربية (1948 - 1964م). لندن: دار الساقي، 1990.

الأزعر، محمد خالد. المقاومة في قطاع غزة، 1967 - 1985. القاهرة: منظمة التحرير الفلسطينية، المجلس الأعلى للتربية والثقافة والعلوم، 1987.

إسماعيل، محمد حافظ. الأمن القومي المصري في عصر التحديات. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1987.

_. أمن مصر القومي في عصر التحديات. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1987.

أنطونيوس، جورج. يقظة العرب. ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس. بيروت: دار العلم للملايين، 1969.

أورنسون، جيفري. سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية: إسرائيل والفلسطينيون من حرب 1967 إلى الانتفاضة. ترجمة حسني زينة. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1990.

أوكونيل، جاك مع فيرنون لوب (مستشار الملك). مذكرات عن الحرب والتجسُّس والدبلوماسية في الشرق الأوسط. ترجمة عماد إبراهيم عبده؛ مراجعة وتدقيق عزمي طبَّة. عمّان، الأهلية للنشر، 2015.

إيروفييف، ن. أ. ما هو التاريخ؟. موسكو: دار نشر دفكة، 1976.

بدران، نبيل أيوب. التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1969. 2 ج. (سلسلة دراسات فلسطينية؛ 63)

ج 1: عهد الانتداب.

ج 2: 1948 - 1967.

البروفسور رومين. آسيا المعاصرة. ترجمة سامي حسن سري. القاهرة: [د. ن.]، 1964. (سلسلة «كتاب التحرير السياسي»)

بسيسو، سعدي. إسرائيل جناية وخيانة. ط 3. القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1957.

بشارة، عزمي. العرب في إسرائيل: رؤية من الداخل. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

بن غوريون، دافيد. لقاءات مع زعماء من العرب. تل أبيب: دار «عام عوبيد»، 1967. (النسخة العربية ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة).

بولوتش، جون وعادل درويش. حروب المياه: الصراعات المقبلة في الشرق الأوسط. القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، 1995. (سلسلة كتب مترجمة؛ 821)

التجمع الوطني الديمقراطي: ما هو؟ كيف نشأ؟ ولماذا؟ الناصرة: التجمُّع الوطني الديمقراطي، دائرة التثقيف والإعلام، 1999.

التقرير الاستراتيجي العربي 1994. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1995.

التقرير الاستراتيجي العربي 1993. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1994.

التقرير الاستراتيجي العربي 1995. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1996.

التقرير الاستراتيجي العربي 1996. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1997.

التقرير الاستراتيجي العربي 1997. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1998.

التقرير الاستراتيجي العربي 1998. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1999.

التقرير الاستراتيجي العربي 1999. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2000.

التقرير الاستراتيجي العربي 2000. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2001.

التقرير السنوي للمندوب السامي البريطاني بفلسطين (يوليو 1920 - يوليو 1921)، الطبعة العربية - القدس.

تقرير اللجنة الملكية، الكتاب الأبيض؛ رقم 5479، النسخة العربية الرسمية. القدس: حكومة فلسطين، 1937.

تقرير المؤتمر المنعقد في قاعة الجمعية بحيفا عام 1946. ط 2. دمشق: إصدار الأمانة العامة للاتحاد العام لعمال فلسطين، 1975.

التنداوي، سمير. إلى أين يتجه الأردن؟. القاهرة: الدار المصرية للكتب، 1958.

توما، إميل. 30 عامًا على الاتحاد: يوميات شعب. حيفا: منشورات عربسك، 1974.

توما، إميل. جذور القضية الفلسطينية. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1973.

توما، إميل. ستون عامًا على الحركة القومية العربية الفلسطينية. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الثقافة والإعلام؛ دار ابن رشد، 1978.

توما، إميل. طريق الجماهير العربية الكفاحي في إسرائيل. حيفا: دار أبو سلمى، 1982.

_. منظمة التحرير الفلسطينية. حيفا: دار الاتحاد، 1986.

الجاسر، صوَّان ونعمان أبو باسم. الأردن ومؤامرات الاستعمار. القاهرة: الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 1957.

جامعة الدول العربية، الإدارة العامة شؤون فلسطين. الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، المجموعة الأولى (1915 - 1946). القاهرة: إدارة فلسطين، 1975.

_. الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين: المجموعة الثانية، 1947 - 1950. القاهرة: إدارة شؤون فلسطين، 1974.

جايكويز، ماثيو. المعرفة في خدمة الهيمنة (أورشليم القديمة)، و (أورشليم الجديدة): مطامع الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ومهمتها المقدسة (1918 - 1967). ترجمة فاطمة نصر. القاهرة: دار سطور الجديدة، 2011.

الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين. الجبهة وقضية الانشقاق. بيروت: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، لجنة الإعلام المركزي، 1970.

_. حول العفوية والنظرية في العمل الفدائي الفلسطيني. بيروت: الجبهة، 1968. (سلسلة دراسات فلسطينية؛ 2)

_. ملامح تطور النضال الفلسطيني. بيروت: الجبهة، 1969. (سلسلة دراسات فلسطينية؛ 1)

جروميكو، أندريه. أجلوا عن فلسطين. القاهرة: المطبعة التجارية، [د. ت.].

جريس، صبري. العرب في إسرائيل. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1967. 2 ج. (سلسلة «دراسات فلسطينية»؛ 21)

_ وأحمد خليفة (محرران). دليل إسرائيل العام. ط 3. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997.

جلوب، جون باجوت. جندي مع العرب: مذكرات جلوب باشا. ترجمة عفيف حسن الصمدي. بيروت: دار النشر للجامعيين، [د. ت.].

الجمعاني، ضافي. من الحزب إلى السجن 1948 - 1994: مذكرات. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2007.

جمعية العمال العربية الفلسطينية بحيفا. مبادؤنا الاشتراكية. ط 2. دمشق: إصدار الأمانة العامة للاتحاد العام لعمال فلسطين، 1975.

الجميِّل، بيار. لبنان واقع ومُرتجى. بيروت: منشورات الكتائب اللبنانية، 1970.

الجندي، سامي. عرب ويهود. بيروت: دار النهار، 1969.

جنسين، ي. مؤامرة فلسطين. ترجمة المخابرات العامة. القاهرة: [د. ن.، د. ت.].

جواد، سعيد. النهوض الوطني الفلسطيني في الضفة وغزة والجليل، 1974 - 1978. بيروت: دار ابن خلدون، 1979.

حاتم، محمد عبد القادر. المفاجأة الاستراتيجية في حرب أكتوبر 1973. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999.

حبيبي، أميرة. النزوح الثاني: دراسة ميدانية تحليلية لنزوح 1967. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1970. (سلسلة «دراسات فلسطينية»؛ 75)

حركة التحرير الوطني الفلسطيني. فتح - الكتاب السنوي 1968. بيروت: حركة التحرير الوطني الفلسطيني، 1968.

الحسن، بلال. الفلسطينيون في الكويت: بحث إحصائي. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1974. (سلسلة دراسات فلسطينية؛ 97)

حمدان، حمدان. إسرائيل وتحويل الأردن. دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر، 1964.

حميد، راشد. مقررات المجلس الوطني الفلسطيني 1964 - 1974، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، 1975. (سلسلة «كتب فلسطينية»؛ 64)

الحوارني، هاني (معد). حكومة النابلسي (1956 - 1957). عمَّان: دار سندباد، 1999.

حيدر، عزيز. الفلسطينيون في ظل اتفاق أوسلو. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997.

الخُفَّش، حسني صالح. حول تاريخ الحركة العمالية العربية الفلسطينية. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1973.

خلة، كامل محمود. فلسطين والانتداب البريطاني 1922 - 1939. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1974.

خلف، صلاح (أبو إياد)، فلسطيني بلا هوية. إعداد إريك رولو، الطبعة العربية. الكويت: دار كاظمة، 1978.

خلوصي، محمد علي. التنمية الاقتصادية في قطاع غزة، 1948 - 1966. القاهرة: نشر خاص، 1967.

الخولي، حسن صبري. سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين. القاهرة: دار المعارف، 1970.

الخيرو، عز الدين، الأطماع الصهيونية في مياه الأردن والليطاني. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1957.

دروَزة، محمد عزة. حول الحركة العربية الحديثة. صيدا: المكتبة العصرية، 1951.

دليل إسرائيل العام 2011. رئيس التحرير كميل منصور. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2011.

الدولة المصرية. مصر في هيئة الأمم المتحدة 1947. القاهرة: [د. ن.]، 1948.

ديمتري، أديب. الماركسية والدولة اليهودية. بيروت: دار الطليعة، 1971.

رابين، إسحاق. مذكرات إسحاق رابين. القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، 1980. (سلسلة كتب مترجمة؛ 740)

راشد حميد، راشد (معد). مقررات المجلس الوطني الفلسطيني، 1964 - 1974. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1975.

رشيدات، شفيق. فلسطين تاريخًا وعبرةً ومصيرًا. القاهرة: دار الكاتب العربي، 1968.

الزرو، نوَّاف. الهولوكوست الفلسطيني المفتوح: اختلاق (إسرائيل) بسياسة التطهير العرقي. عمّان: دار مجدلاوي، 2011.

زعيتر، أكرم. القضية الفلسطينية. القاهرة: دار المعارف، 1955.

سخنيني، عصام. فلسطين الدولة: جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1975.

سعد، أحمد. التطور الاقتصادي في فلسطين. حيفا: دار الاتحاد، 1985.

سعد، أحمد صادق. فلسطين بين مخالب الاستعمار. القاهرة: لجنة القاهرة للتأليف والنشر، 1946.

_ وعبد القادر ياسين. الحركة الوطنية الفلسطينية (1948 - 1970). بيروت: الأمانة العامة للاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، 1975.

السعدي، عصام محمد. الحركة الوطنية الأردنية (1946 - 1953). عمَّان: الأزمنة للنشر، 2014.

سعيد، أمين. الثورة العربية الكبرى. القاهرة: عيسى البابي الحلبي، 1934.

السفري، عيسى. فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية. يافا: وزارة الثقافة الفلسطينية، 1937.

السكاكيني، خليل. كذا أنا يا دنيا: يوميات خليل السكاكيني. القدس: المطبعة التجارية، 1955.

سكيك، إبراهيم خليل. غزة عبر التاريخ. القدس: المطبعة العربية الحديثة، 1982. 17 ج.

ج 2: غزة عبر التاريخ الاسلامي: من الفتح الإسلامي حتى الفتح العثماني.

ج 7: قطاع غزة تحت الإدارة المصرية، 1948 - 1957.

ج 8: قطاع غزة تحت الإدارة المصرية، 1957 - 1967.

شرارة، وضَّاح. في أصول لبنان الطائفي. بيروت: دار الطليعة، 1975.

الشعيبي، عيسى. الكيانية الفلسطينية: الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي، 1947 - 1977. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1979.

الشقيري، أحمد. أربعون عامًا في الحياة العربية والدولية. بيروت: دار النهار، 1969.

شكري، عزيز. المدخل في القانون الدولي العام في وقت السلم. دمشق: دار الفكر، 1973.

شنَّار، حازم. الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في ظل الانتفاضة. القدس: الجمعية الأكاديمية للشؤون الدولية، 1989.

الشهادات السياسية أمام اللجنة الملكية في فلسطين وخلاصة قرار اللجنة الملكية. جمع محمد توفيق جانا. دمشق: مطبعة الشعب، 1937.

شولش، الكزاندر. تحوُّلات جذرية في فلسطين، 1856 - 1882. ترجمة كامل جميل العسلي. عمّان: الجامعة الأردنية، 1988.

الشيخ، رأفت غنيمي. أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر. القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2006.

صالح، فرحان. الثورة الفلسطينية وتطوُّر المسألة الوطنية «حول أحداث لبنان». بيروت: الأمانة العامة للاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، 1975.

صايغ، أنيس. الهاشميون وقضية فلسطين. صيدا: المكتبة العصرية، 1966.

صايغ، يوسف الاقتصاد الإسرائيلي. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1966.

صدقة، نجيب. قضية فلسطين. بيروت: دار الكتاب، 1946.

طربين، أحمد. محاضرات في تاريخ قضية فلسطين: منذ نشأة الحركة الصهيونية حتى نشوء الثورة الكبرى. القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، 1959.

ظبيان، تيسير. الملك عبد الله كما عرفته. عمّان: المطبعة الوطنية ومكتبتها، 1967.

العابد، إبراهيم. دليل القضية الفلسطينية: أسئلة وأجوبة. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1969. (سلسلة دراسات فلسطينية؛ 17)

العارف، عارف. تاريخ بير السبع وقبائلها. القدس: مطبعة بيت المقدس، 1934.

_. النكبة: نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود، ج 3: 1947 - 1952. بيروت؛ صيدا: المكتبة العصرية، [د. ت.].

العامري، عنان. التطوُّر الزراعي والصناعي الفلسطيني (1900 - 1970). بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1974.

عايد، خالد (معد). سياسة إسرائيل في المناطق الفلسطينية المحتلة. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1984.

عبد الجواد، حمدي. دائرة المعارف الاشتراكية. القاهرة: العربي للنشر، 1980.

عبد الرحمن، أسعد. الحرب العربية - الإسرائيلية الرابعة. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1974.

_ (مشرف). منظمة التحرير الفلسطينية: جذورها، تأسيسها، مساراتها. نيقوسيا: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1987.

عبد الصمد، ندى. أيام الحجارة. بيروت: دار الفارابي، 1989.

عبد العزيز، مصطفى. التصويت والقوى السياسية في الجمعية العامة للأمم المتحدة. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1968. (سلسلة دراسات فلسطينية؛ 25)

عبد الله، غسان. عشرون عامًا من الإرهاب الصهيوني. نيقوسيا: دار الصمود، 1987.

عبد المجيد، وحيد. العلاقات الفلسطينية - العربية. القاهرة: مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1979.

عدوان، عصام محمد علي عبد الحفيظ. حركة التحرر الوطني الفلسطيني (فتح) 1969 - 1983 (الكتاب الثاني). تقديم محمد عبد الرؤوف سليم وصخر حبش. غزة: السلطة الفلسطينية، وزارة الإعلام، دائرة المطبوعات والنشر، 2005.

العظمة، بشير. جيل الهزيمة بين الوحدة والانفصال. لندن: دار رياض الريس للكتب والنشر، 1991.

علوُش، ناجي. المقاومة العربية في فلسطين. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1967.

علي، علي محمد. نهر الأردن والمؤامرة الصهيونية. ط 2. القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1964. (سلسلة كتب قومية؛ 283)

علي، فلاح خالد. فلسطين والانتداب البريطاني 1939 - 1945. بيروت: مؤسسة الدراسات العربية، 1980.

عيسى، نجيب (مشرف). مشكلة المياه في الشرق الأوسط: دراسات قُطرية حول الموارد المائية واستخداماتها. بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1994.

غانم، أسعد ومهند مصطفى. الفلسطينيون في إسرائيل: الأقلية الأصولية في الدولة الإثنية. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، 2009.

الغوري، إميل. المؤامرة الكبرى: اغتيال فلسطين ومحق العرب. القاهرة: دار النيل للطباعة، 1955.

فرمان، غائب طعمة. الحكم الأسود في العراق. القاهرة: دار الفكر، 1957.

الفلسطينيون في الوطن العربي: دراسات في أوضاعهم الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. إشراف أحمد صدقي الدجاني، علي الدين هلال وسيد ياسين. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1978.

فوبليكوف، د. ر. [وآخرون]. تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ج1، 1917 - 1970. موسكو: دار التقدم، 1975.

قرارات مجلس جامعة الدول العربية الخاصة بقضية فلسطين منذ الدورة الأولى حتى الدورة الخمسين (يونيو/حزيران 1945 - سبتمبر/أيلول 1968). القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، إدارة شؤون فلسطين، 1970.

قطاع غزة. القاهرة: وزارة الإرشاد القومي، مصلحة الاستعلامات، 1967.

قهوجي، حبيب نوفل. عرب فلسطين المحتلة عام 1948: انتماء وصمود. دمشق: مؤسسة الأرض، 1976.

قهوجي، حبيب. العرب في ظل الاحتلال الإسرائيلي. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1972.

كامل، أنور. الصهيونية. القاهرة: دار المطبوعات الشعبية، 1944.

الكتاب السنوي الفلسطيني لعام 1972. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1976.

الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1965. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1966.

الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1968.

الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1969.

الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1968. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1971.

الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1969. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1972.

الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1973. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1976.

الكتري، يونس. حلقة مفقودة من كفاح الشعب الفلسطيني: الكتيبة 141 فدائيون. القاهرة: دار المستقبل العربي، 1987.

كحالة، صبحي. المشكلة المائية في إسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي - الإسرائيلي. ط 2. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1986. (سلسلة أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ 9)

كريّم، محمد. مصطفى حافظ: مؤسس العمل الفدائي الفلسطيني. القاهرة: مركز يافا، 1998.

كوهين، أهرون. إسرائيل والعالم العربي. ترجمة المخابرات العامة. القاهرة، [د. ن.]، 1970.

كوهين، هنري. الغائبون الحاضرون: اللاجئون الفلسطينيون في إسرائيل منذ 1948. ترجمة نسرين مغربي؛ تقديم وتحرير عادل منَّاع. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2003.

الكيالي، عبد الوهاب. تاريخ فلسطين الحديث. ط.1. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1970.

لاكور، والتر. الاتحاد السوفياتي والشرق الأوسط. ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين. بيروت: المكتب التجاري، 1959.

لوتسكي، ف. تاريخ الأقطار العربية الحديث. أعد الطبعة الروسية للنشر وحررها إيفانوف؛ ترجمة عفيفة البستاني؛ مراجعة يوري روشين. موسكو: دار التقدم، 1971.

لورنس، هنري. مسألة فلسطين: السلام المستحيل، المجلد الخامس (1982 - 2001)، الكتاب التاسع (1982 - 1992): من اجتياح لبنان إلى عشية أوسلو. ترجمة بشير السباعي. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2016.

لورنس، هنري. مسألة فلسطين، المجلد الخامس، الكتاب العاشر (1992 - 2001). ترجمة بشير السباعي. القاهرة: المشروع القومي للترجمة، المركز القومي للترجمة، 2017.

لورنس، هنري. مسألة فلسطين، المجلد الرابع، (1967 - 1982): غصن الزيتون وبندقية المقاتل، الكتاب السابع: من حرب إلى عشية حرب. ترجمة بشير السباعي. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2012.

ماكوفر، راحيلة. الحكم والإدارة في فلسطين 1917 - 1925. القدس: ياد إسحاق بن تسفي، 1988.

مانويل، فرانك أ. بين أمريكا وفلسطين. ترجمة يوسف حنا. عمّان: وزارة الثقافة والإعلام، منشورات دائرة الثقافة والفنون، 1967.

مجلي، يوسف. فلسطين والمظهر الجغرافي لمشكلتها. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1948.

المجموعة الإحصائية الفلسطينية 1984 - 1985، العدد السادس. دمشق: منظمة التحرير الفلسطينية، الدائرة الاقتصادية، المكتب المركزي للإحصاء، 1987.

مجموعة الشهادات والمذكرات المتقدمة إلى لجنة التحقيق الأنكلو أميركية المشتركة حول قضية فلسطين. الجامع جميل الشقيري. يافا: مطبعة النجاح، 1947.

مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، القسم الرابع: فبراير 1962 - يونيو 1964. القاهرة: وزارة الإرشاد القومي، مصلحة الاستعلامات، 1965.

محارب، عبد الحفيظ. هاغاناه، إتسل، ليحي: العلاقات بين التنظيمات الصهيونية المسلحة، 1937 - 1948. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1982.

محارب، محمود. لجنة المتابعة العليا لقيادة الجماهير العربية في إسرائيل: نحو قيادة وطنية موحدة. القدس: مركز المعلومات البديلة، مركز الأبحاث والمعلومات حول الفلسطينيين في إسرائيل، 1998.

محافظة، علي. العلاقات الأردنية - البريطانية (1921 - 1957). بيروت: دار النهار، 1973.

المحلاوي، فتح عثمان. مؤامرة مياه الأردن. القاهرة: الدار القومية، 1959. (سلسلة كتب سياسية؛ 138)

مراد، عباس. الدور السياسي للجيش الأردني (1961 - 1973). بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1973.

مرقص، إلياس. الشيوعية الأممية والثورة العربية. بيروت: دار الحقيقة، 1970.

مشاريع التسوية الإسرائيلية، 1967 - 1978. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1979.

المطامع اليهودية في السيطرة على المياه العربية: مشروع جونستون. القاهرة: الهيئة العربية العليا لفلسطين، 1955.

المقاومة الفلسطينية: الواقع والتوقعات. بيروت: دار الطليعة، 1971.

مكاوي، نجلاء سعيد. مشروع سورية الكبرى: دراسة في أحد مشروعات الوحدة العربية في النصف الأول من القرن العشرين. بيروت: مركز دراسات

الوحدة العربية، 2010.

المكتب العربي بالقدس. مشكلة فلسطين. النشرة الثانية. القدس: المكتب، 1946.

ملف وثائق فلسطين. القاهرة: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، الهيئة العامة للاستعلامات، 1969.

من مذكرات المناضل بهجت أبو غربية: من النكبة إلى الانتفاضة (1949 - 2000). بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004.

منصور، كميل (مشرف). الشعب الفلسطيني في الداخل: خلفيات الانتفاضة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1990.

مؤتمر كامب دايفيد. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1979.

موسوعة العلوم السياسية. الكويت: جامعة الكويت، 1993 - 1994.

الموسوعة الفلسطينية: القسم العام. دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1984. 4 مج.

الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني: دراسات جغرافية. بيروت: هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1990.

الموسوعة الفلسطينية: القسم الثاني (الدراسات الخاصة). بيروت: هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1990. 6 مج.

موسى، سليمان ومنيب الماضي. تاريخ الأردن في القرن العشرين. عمّان: المؤلف إصدار خاص، 1959.

هرنشو. علم التاريخ. ترجمة عبد الحميد العبادي. القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2009. (سلسلة ذاكرة الكتابة؛ 98)

هلال، جميل. الضفة الغربية: التركيب الاجتماعي الاقتصادي (1948 - 1974). بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1975.

هندي، خليل، فؤاد بوارشي، وشحادة موسى. المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني: دراسة تحليلية لهجمة أيلول. إشراف نبيل علي شعث. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1971. (سلسلة كتب فلسطينية؛ 36)

الهنيدي، سحر. التأسيس البريطاني للوطن القومي اليهودي: فترة هربرت صامويل. ترجمة عبد الفتاح الصبحي. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2003.

وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، 1918 - 1939: من أوراق أكرم زعيتر. ط 2. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1984.

الوثائق العربية الفلسطينية لعام 1965. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1967.

الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1966. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1967.

الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1969.

الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1969. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1971.

الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1972.

الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1976.

وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال والصهيونية 1918 - 1939. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1968.

وثائق وأوراق القضية الفلسطينية. القاهرة: مصلحة الاستعلامات، 1970.

ومضى عهد المجاملات: مذكرات الدكتور حسين فخري الخالدي. رام الله؛ عمّان: دار الشروق، 2014.

ياسين، صبحي. الثورة العربية الكبرى. القاهرة: الدار القومية، 1967.

_. حرب العصابات في فلسطين. القاهرة: دار الكاتب العربي، 1967.

ياسين، عبد القادر. أزمة فتح: جذورها - أبعادها - مُستقبلها. ط 3. دمشق: دار الجرمق، 1985.

_. تجربة الجبهة الوطنية في قطاع غزة. بيروت: دار ابن خلدون، 1980.

_. حرب أكتوبر والمفاجأة الاستراتيجية. القاهرة: دار سينا، 1990.

_. حماس حركة المقاومة الإسلامية في فلسطين. القاهرة: دار سينا للنشر، 1990.

_. كفاح الشعب الفلسطيني قبل العام 1948. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1974.

_. مجتمع الانتفاضة الفلسطينية. القاهرة: سلسلة كتاب الأهالي؛ 41. أيار/مايو 1992.

_ [وآخرون]. منظمة التحرير الفلسطينية: التاريخ - العلاقات - المستقبل. بيروت: باحث للدراسات، 2009.

_ (محرر). أربعون عامًا من حياة منظمة التحرير الفلسطينية. دمشق: المركز الفلسطيني للتوثيق، الدار الوطنية الجديدة؛ بيروت: دار التقدم العربي، 2006. (سلسلة «كتاب ملف»؛ 1)

_ (محرر). القدس خط أحمر. القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2009.

يساري أردني. بعض ملامح الصراع الاجتماعي في الأردن. بيروت: دار الفارابي، 1970.

يوميات الحرب اللبنانية. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز التخطيط، 1977. 2 ج.

اليوميات الفلسطينية، المجلد الحادي عشر: من 1/1/1971 إلى 30/6/1971. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1970.

اليوميات الفلسطينية، المجلدان الرابع والخامس: من 1/7/1966 إلى 30/6/1967. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1967.

دوريات

«أبو حاتم يروي قصة الدولة الديمقراطية.» أجرى اللقاء عبد القادر ياسين، المصير الديمقراطي (بيروت): السنة 2، العدد 14، كانون الثاني/يناير 1982.

«الانتفاضة الكبرى: شهادات؛ دروس؛ آفاق [ندوة]،» شارك فيها أحمد حمزة [وآخرون]، شؤون فلسطينية (بيروت)، العدد 57، أيار/مايو 1976.

«المقاومة: كيف تفكر؟ كيف تواجه الحاضر؟ كيف ترى المستقبل (حوار بين «فتح» و«الطليعة»).» الطليعة (القاهرة): السنة 5، العدد 6، حزيران/يونيو 1969.

«أول صورة متكاملة ترسمها (الوطن) لقيادة الانتفاضة.» الوطن (الكويت): 30/6/1988.

«تأثير الاحتلال على القطاع الصناعي في الضفة الغربية.» الكاتب (القدس): العدد 86، حزيران/يونيو 1987.

«حديثيْ القائديْن البارزيْن في «الأرض»: منصور كردوش وصالح برنسي.» شؤون فلسطينية: العددان 168 - 169، آذار/مارس - نيسان/أبريل 1987.

«خريطة القوى السياسية المحرِّكة للانتفاضة.» الوطن (الكويت): 8/2/1988.

«طلبة قطاع غزة: وضع مشابه لوضع جنوب أفريقيا.» الاستقلال (نيقوسيا): 29/11/1987.

«عرب الـ 48: حديث شامل مع عضو الكنيست عزمي بشارة عن مأزق أوسلو والتطورات الأخيرة.» مجلة الدراسات الفلسطينية: العدد 28، خريف 1996.

«من ثورة الحجارة إلى ثورة السكاكين.» هآرتس: 25/9/1986.

«وزير العدل الفلسطيني، فريح أبو مُدين: مشكلة حقوق الإنسان مصدرها القيِّمون على تطبيق القانون.» أجرت الحديث رُبى الحصري (أواسط شباط/ فبراير 1997). مجلة الدراسات الفلسطينية: العدد 30، ربيع 1997.

أبو خالد، خالد. «عدوٌ قوي ولكنه ليس أسطوريًا.» الطليعة (القاهرة): السنة 5، العدد 6، حزيران/يونيو 1969.

أبو رحمون، أديب. «35 عامًا على انتصار جبهة الناصرة الديمقراطية: استعراض، وقفة، وعِبر.» الاتحاد (حيفا): 26/11/2010.

الاتحاد: أعداد متفرقة.

الأسير، ربيع. «الدور الإسرائيلي في أحداث لبنان.» شؤون فلسطينية (بيروت): العدد 60، تشرين الأول/أكتوبر 1976.

الاقتصاديات العربية (القدس)، السنة 1، العدد 1، 1935؛ العدد 11، 1935

الأنباء (تل أبيب): 10/5/1960.

الأنوار (بيروت): 30/6/1961.

الأهرام (القاهرة): أعداد متفرقة.

أُور، أُوري. «مبادرون محليون.» هآرتس: 14/10/1987.

أور، ينير. «إحباط في الضفة.» هآرتس: 8/12/1986.

الأيام (رام الله)، 7/2/1997.

أيوب، جان. «بيكو ناوأ الصهيونية ووقف بوجه أطماعها في فلسطين وخدم العرب.» اليوم (بيروت): 27/11/1922.

الأيوبي، هيثم. «عشرة أعوام من عمر الكفاح المسلح الفلسطيني.» شؤون فلسطينية: العددان 41 - 42، كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير 1975.

_. «في مكاسب إسرائيل من الحرب الأهلية اللبنانية.» شؤون فلسطينية (بيروت): العدد 60، تشرين الأول/أكتوبر 1976.

_. «مسيرة الكفاح المسلح خلال 15 عامًا.» شؤون فلسطينية (بيروت): العدد 98، كانون الثاني/يناير 1980.

الباقوري، عبد العال. «ملامح الخريطة الطبقية في الأردن.» الطليعة (القاهرة): السنة 8، العدد 4، نيسان/أبريل 1972.

البديري، موسى. «المرحلة الخامسة في تطور الحركة العمالية في فلسطين.» الجديد (حيفا): شباط/فبراير 1978.

البرغوثي، سمير. «المقدمات الاقتصادية للانتفاضة.» الاتحاد (حيفا): 9/12/1988.

البرغوثي، مصطفى. «هبَّة أيلول 96: أفق جديد أمام القيادة الفلسطينية.» مجلة الدراسات الفلسطينية: العدد 28، خريف 1996.

البلاد (بغداد): 28/7/1939.

بهاء الدين، أحمد. «تمسكوا بهذا الحق.» روز اليوسف (القاهرة): 28/11/1955.

الجامعة الإسلامية (يافا): 21/11/1935.

جريس، صبري. «ردود الفعل الإسرائيلية على الاتفاق الأردني - الفلسطيني ومبادرة مبارك.» شؤون فلسطينية: العدد 140 - 141، تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر 1984.

_. «العرب في إسرائيل، 1973 - 1979.» شؤون فلسطينية (بيروت): العدد 89، نيسان/أبريل 1979.

الجماهير (القاهرة): العدد 30، 31/11/1947؛ العدد 32، 7/12/1947؛ العدد 33، 28/12/1947.

الجمهورية (القاهرة): 16/5/1959.

الحاج، حسن. «بعض قضايا الحركة النسائية في المناطق المحتلة.» الكاتب (القدس): العدد 53، أيلول/سبتمبر 1984.

الحرية (بيروت): أعداد متفرقة.

الحسن، بلال. «أحداث أيلول ومسؤولية النظام الأردني.» شؤون فلسطينية (بيروت): العدد 1، آذار/مارس 1971.

_. «المقاومة الفلسطينية (تقرير).» شؤون فلسطينية (بيروت): العدد 6، كانون الثاني/يناير 1972.

حمادة، سعيد. النظام الاقتصادي في فلسطين. بيروت: مكتبة لبنان، 1939.

حوراني، فيصل. «قراءة سياسية لوثائق كامب دايفيد.» شؤون فلسطينية (بيروت): العدد 84، تشرين الثاني/نوفمبر 1987.

الحياة (لندن): أعداد متفرقة.

الحيْدري، نبيل. «التحرُّك المصري ومتطلبات الوفاق.» شؤون فلسطينية (نيقوسيا): العدد 199، تشرين الأول/أكتوبر 1989.

خدوري، وليد. «الاستكشاف والتنقيب عن البترول في «إسرائيل».» مجلة الدراسات الفلسطينية (بيروت): السنة 1، العدد 1، شتاء 1990.

خريشة، آمال. «المرأة العاملة في خضم الصراع الوطني والطبقي.» الكاتب (القدس): العدد 60، نيسان/أبريل 1985.

الخضرا، صبحي. «لماذا ألَّفنا حزب الاستقلال العربي في فلسطين؟.» العرب (القدس): 27/8/1932.

خليفة، أحمد. «موقف إسرائيل من أحداث لبنان ودورها فيها.» شؤون فلسطينية (بيروت): العدد 61، كانون الأول/ديمسبر 1976.

خليل، سالم. «الأرض التي نناضل من أجلها.» قضايا السلم والاشتراكية (الطبعة العربية): السنة 16، العدد 6، حزيران/يونيو 1973.

الخليلي، غازي. «الأرض المحتلة: انتفاضة مستمرة.» شؤون فلسطينية (بيروت): العدد 62، كانون الثاني/يناير 1977.

_. «دروس الانتفاضة.» شؤون فلسطينية (بيروت): العدد 57، أيار/مايو 1976.

دافار: أعداد متفرقة.

درايبر، كلونيل. «دولة فلسطين العربية والمملكة الأردنية الهاشمية.» شؤون عربية (تونس): العدد 29، تموز/يوليو 1983.

الدستور: أعداد متفرقة.

الدفاع (يافا): 25/4/1946؛ 12/6/1946؛ 18/6/1946؛ 21/6/1946

الرأي (عمَّان): أعداد متفرقة.

روحانا، نديم. «التحوُّل السياسي الفلسطيني في إسرائيل: من الإذعان إلى التحدي.» مجلة الدراسات الفلسطينية: العدد 2، ربيع 1990.

ريخس، إيلي. «عشر سنوات على يوم الأرض: نظرة إلى الخلف.» هآرتس: 26/3/1986.

ريفيحيا، يتسحاق. «من التقرير الجديد لميرون بنفنستي بخصوص المناطق.» يديعوت أحرونوت: 13/9/1987.

زوكوف، يفجيني. «بعض القضايا المنهجية لعِلم التاريخ.» ترجمة أحمد القصير. دراسات اجتماعية (القاهرة): العدد 1، 1979.

زين، قاسم. «حماة الخط الأخضر.» عل همشمار: 10/12/1989.

سخنيني، عصام. «تمثيل الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية.» شؤون فلسطينية (بيروت): العدد 15، تشرين الثاني/نوفمبر 1972.

_. «المقاومة الفلسطينية (تقرير).» شؤون فلسطينية (بيروت): العدد 39، تشرين الثاني/نوفمبر 1974.

_. «المقاومة الفلسطينية: البيان المصري - الأردني (تقرير).» شؤون فلسطينية (بيروت): العدد 37، أيلول/سبتمبر 1974.

سعد، عاطف. «مشاركة متميِّزة للعمال في أحداث الضفة.» الطليعة (القدس): 7/1/1988.

السعدي، خليل. «»يوم الأرض» مهرجانات ومظاهرات وصدامات.» شؤون فلسطينية (نيقوسيا): العددان 170 - 171، أيار/مايو - حزيران/يونيو 1987.

السفير (بيروت): أعداد متفرقة.

سلمان، رضى. «عملية الشراعات: ست دقائق تختصر أربعين عامًا من الأمن والوعود.» نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية: السنة 14، العدد 12، كانون الأول/ديسمبر 1987.

_. «المنسيَّون: عرب فلسطين 1948: مرحلة النهوض من الصدمة.» مجلة الدراسات الفلسطينية: العدد 2، ربيع 1990.

السياسة الأسبوعية (القاهرة): العدد 63، 21 أيار/مايو 1927؛ العدد 89، 19 تشرين الثاني/نوفمبر 1927؛ العدد 90، 26 تشرين الثاني/نوفمبر 1927؛ العدد 102، 18 شباط/فبراير 1928؛ العدد 112، 28 نيسان/أبريل 1928؛

شاهين، أحمد. «تقديم المبادرة المصرية.» شؤون فلسطينية (نيقوسيا): العدد 199، تشرين الأول/أكتوبر 1989.

_. «الشأن الفلسطيني في محاور ثلاثة.» شؤون فلسطينية (نيقوسيا): العدد 202، كانون الثاني/يناير 1990.

_. «صراع الإرادات على فلسطين.» شؤون فلسطينية (نيقوسيا): العدد 210، أيلول/سبتمبر 1990.

_. «صراع السياسات في حرب المخيمات.» شؤون فلسطينية (نيقوسيا): العددان 166 - 167، كانون الثاني/يناير - شباط /فبراير 1987.

شاهين، حنة. «إسرائيليات: مُصادرة الأراضي في الجليل.» شؤون فلسطينية (بيروت): العدد 57، أيار/مايو 1976.

_. «الحكومة الإسرائيلية تُعيد تنظيم صفوفها في ظل استقالة وزير الخارجية دايان والحكم بإخلاء مستوطنة إيلون موريه.» شؤون فلسطينية (بيروت)، العدد 87، كانون الأول/ديسمبر 1979.

شبيب، سميح. «تقويم المبادرة المصرية.» شؤون فلسطينية (نيقوسيا): العدد 199، تشرين الأول/أكتوبر 1989.

_. «مقدمات المصادرة الرسمية للشخصية الوطنية الفلسطينية، 1948 - 1950.» شؤون فلسطينية (بيروت): الأعداد 129 - 131، آب/أغسطس - تشرين الأول/أكتوبر 1982.

_. «المؤتمر العام الخامس لفتح.» شؤون فلسطينية (نيقوسيا): العدد 197، آب/أغسطس 1989.

شليشتر، أ. «الاستعمار الزراعي وثورة 1929.» ترجمة رياض يونس، دراسات عربية (بيروت). السنة 6، العدد 10، آب/أغسطس 1970.

الشورى (القاهرة): 22/10/1925؛ 13/5/1931.

شيف، زئيف. «في الطريق إلى حرب أهلية.» هآرتس: 5/9/1985.

الصالحي، بسام. «الحركة الطلابية.» الكاتب (القدس): العدد 41، أيلول/ سبتمبر 1983.

صايغ، فايز. «السياسة الأمريكية في عهد كارتر والصراع العربي - الإسرائيلي.» شؤون فلسطينية (بيروت): العدد 86، كانون الثاني/يناير 1979.

_. «كامب دايفيد وفلسطين،» شؤون فلسطينية (بيروت): العدد 85، كانون الأول/ديسمبر 1978.

صايغ، يزيد. «انتشار الأسلوب الصدامي.» شؤون فلسطينية: العدد 191، شباط /فبراير 1989.

_. «تكثيف المواجهة ضد الاحتلال.» شؤون فلسطينية (نيقوسيا): العدد 211، تشرين الأول/أكتوبر 1990.

_. «تناقض ميداني إسرائيلي.» شؤون فلسطينية (نيقوسيا): العدد 205، نيسان/أبريل 1990.

_. «عمليات هجومية.» شؤون فلسطينية (نيقوسيا): العدد 201، كانون الأول/ ديسمبر 1989.

_. «قوة فصل في لبنان.» شؤون فلسطينية (نيقوسيا): العدد 210، أيلول/ سبتمبر 1990.

صوت الأمة (القاهرة): 15/6/1947؛ 13/9/1947؛ 17/9/1947

الضمير (القاهرة): 28/11/1945.

العاروري، تيسير. «الفوائد الاقتصادية التي تجنيها إسرائيل من احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة.» الكاتب (القدس): العدد 86، حزيران/يونيو 1987.

عايد، خالد. «انتفاضة - فلسطين المحتلة: الخلفية والخصائص.» نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية: السنة 15، العدد 1، كانون الثاني/يناير 1988.

_. «تصويت فلسطينيي الـ 48 في الانتخابات الإسرائيلية: النتائج والدلالات.» مجلة الدراسات الفلسطينية: العدد 27، صيف 1996.

_. «القاعدة الاجتماعية للانتفاضة الفلسطينية.» السفير (بيروت): 14/11/1988.

_____ (معد). «المقاومة المسلحة في فلسطين: كيف ولماذا؟.» نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية (بيروت): 1986.

عبد الرحمن، محمد. «تحوُّلات بارزة في مسيرة النضال وتضامن واسع مع سكان المناطق المحتلة.» شؤون فلسطينية (بيروت): العدد 105، آب/أغسطس 1980.

_. «العملية البحرية الفلسطينية خيار التطرف في غياب السلام.» شؤون فلسطينية (نيقوسيا): العدد 208، تموز/يوليو 1990.

_. «وثيقة حزيران واجتماع شفا عمرو وخلفيات قرار منع اتعقاد مؤتمر الناصرة.» شؤون فلسطينية (بيروت): العدد 110، كانون الثاني/يناير 1981.

عبد الله، سمير. «تأثير الاحتلال على تطوُّر القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني.» الكاتب (القدس)، العدد 86، حزيران/يونيو 1987.

عبد الله، صلاح. «انتفاضة القطاع وتضامن الضفة.» شؤون فلسطينية (بيروت): العدد 124، آذار/مارس 1982.

_. «تحسين نوعية الحياة في المناطق المحتلة: مشروع أميركي خطير لخلق قيادات بديلة متعاونة.» شؤون فلسطينية (نيقوسيا): العدد 140 - 141، تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر 1984.

_. «زيارة عرفات في منظور إسرائيلي: الاختراق السياسي الأبرز.» شؤون فلسطينية: العدد 195، حزيران/يونيو 1989.

عبد المجيد، وحيد. «الأبعاد الاجتماعية للانتفاضة الفلسطينية.» الأهرام (القاهرة): 29/1/1988.

_. «الشمولية الاجتماعية للانتفاضة (قراءة أولية).» شؤون فلسطينية (نيقوسيا): نيسان/أبريل 1989.

عطايا، أمين. «فلسطينيو الأرض المحتلة العام 1948: الواقع الديموغرافي والاجتماعي والسياسي.» شؤون فلسطينية (نيقوسيا): العدد 207، حزيران/يونيو 1990.

العمري، وليد. «فلسطينيو 48 يقبلون بما تقبل القيادة الفلسطينية به حتى لو كانوا هم الثمن.» مجلة الدراسات الفلسطينية (بيروت): العدد 8، خريف 1992.

عوَّاد، عربي. «الحركة الوطنية في الأردن منذ عام 1949.» فلسطين الثورة (بيروت): 29/12/1974.

غازيت، شلومو. «الفتيل يقصر ويقترب من نقطة الانفجار.» دافار: 20/2/1987.

فتح (دمشق): العدد 438، 15/5/1999.

الفجر الجديد [القاهرة]: العدد 14، 6/12/1945؛ العدد 24، 6/3/1946.

فرج الله، يوسف. «»أمل» تسدِّد كشف الحساب بعدما رجحت كفَّة الفلسطينيين.» شؤون فلسطينية (نيقوسيا): العددان 150 - 151، أيلول/ سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر 1985.

_. «الحرب ضد المخيمات.» شؤون فلسطينية (نيقوسيا): العددان 148 - 149، تموز/يوليو - آب/أغسطس 1985.

فلسطين (القاهرة): 4/6/1926؛ 10/12/1935.

فلسطين (يافا): 11/5/1923؛ 5/10/1923.

فلسطين الثورة (نيقوسيا): 26/9/1993.

فلسطين المسلمة (لندن): كانون الثاني/يناير 1999.

قاسمية، خيرية. «نشاطات صندوق استكشاف فلسطين 1865 - 1915.» شؤون فلسطينية (بيروت): العدد 104، تموز/يوليو 1980.

قهوجي، حبيب. «القصة الكاملة لحركة الأرض.» شؤون فلسطينية: العدد 1، آذار/مارس 1971.

قورة، نزيه. «من يخاف كامب دايفيد؟.» شؤون فلسطينية (بيروت): العدد 83، تشرين الأول/أكتوبر 1978.

كاتبة، ثروت. «تحويل العمل الفدائي إلى قضية جماهيرية.» الطليعة (القاهرة): السنة 5، العدد 6، حزيران/يونيو 1969.

كالورون، حنه. «غزة تنفجر.» هآرتس: 23/5/1986.

الكرمل (حيفا): 13/5/1920.

كسليف، ران. «هم ونحن: العرب في إسرائيل على جانبيْ المتراس.» هآرتس: 14/8/1987.

كنفاني، غسان. «ثورة 1936 - 1939 في فلسطين.» شؤون فلسطينية: العدد 6، كانون الثاني/يناير1972.

الكوكب (القاهرة): 5 - 9/3/1918؛ العدد 95، 21/5/1918؛ العدد 97، 4/6/1918؛ العدد 98، 11/6/1918؛ العدد 99، 18/6/1918؛ العدد 112، 1/10/1918؛ العدد 118، 12/11/1918؛ 31/12/1918.

كول هعير: 13/12/1996.

كوهين، رعنان. «»يوم الأرض»: صراع بين راكح والقائمة التقدمية.» معاريف: 29/3/1987.

الكيلاني، هيثم. «موقع غزو لبنان في الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية.» شؤون عربية (تونس): العدد 19 - 20، أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر 1982.

ماركوس، يوثال. «أين العقل اليهودي؟.» هآرتس: 18/12/1987.

مجلة الدراسات الفلسطينية (بيروت): العدد 17، شتاء 1994؛ العدد 30، ربيع 1997؛ العدد 32، خريف 1997؛ العدد 38، ربيع 1999؛ العدد 39، صيف 1999؛ العدد 40، خريف 1999؛ العدد 54، ربيع 2000

محارب، عبد الحفيظ. «الهوَّة الاجتماعية في إسرائيل.» شؤون فلسطينية (بيروت): العدد 15، تشرين الثاني/نوفمبر 1972.

المدهون، ربعي. «ثلاث خطوات إلى التقاسم الوظيفي.» شؤون فلسطينية (نيقوسيا): العدد 164 - 165، تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر 1986.

_. «في عامها السابع: الجبهة الوطنية الفلسطينية.» الكاتب الفلسطيني (بيروت): العدد 10، تشرين الأول/أكتوبر 1979.

_. «واشنطن - تل أبيب: عمان لاقتناص «البديل».» شؤون فلسطينية: العددان 162 - 163، أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر 1986.

المرّاش، محمود وادي. «بريطانيا: صندوق الاستكشافات الفلسطينية.» شؤون فلسطينية (بيروت): العدد 9، أيار/مايو 1972.

مركز يافا واليوم السابع. «فلسطينيو 48: التمييز العنصري بالأرقام.» اليوم السابع (باريس): 29/2/1988.

مصاروة، عبد السلام. «ميزة السلوك الأميركي في الحوار مع م. ت. ف.» شؤون فلسطينية (نيقوسيا): العدد 201، كانون الأول/ديسمبر 1989.

مصالحة، نور. «على الهامش: السكان العرب في الاقتصاد الإسرائيلي.» مجلة الدراسات الفلسطينية: العدد 32، خريف 1997.

المقدادي، حسني أفندي. «مستقبل زراعة البرتقال في فلسطين.» الاقتصاديات العربية (القدس): السنة 1، العدد 1، 1935.

معاريف: أعداد متفرقة.

المقطم (القاهرة): 9/4/1925؛ 13/4/1930؛ 29/7/1930؛ 9/8/1931؛ 24/12/1932؛ 30/6/1935؛ 10/10/1945؛ 29/3/1947.

موسى، شحادة. «حول تجربة الاتحاد العام لطلبة فلسطين.» شؤون فلسطينية (بيروت): العدد 5، تشرين الثاني/نوفمبر 1971.

نخلة، خليل. «وقفة تقويم للنضال الفلسطيني تحت الاحتلال (الحلقة الأولى).» الشرق الأوسط (لندن): 10/12/1980.

_. «وقفة تقويم للنضال الفلسطيني تحت الاحتلال (الحلقة الثانية).» الشرق الأوسط: 11/12/1980.

نعوم، سركيس. «البديل من الأمن قاس جدًا.» النهار (بيروت): 26/1/1985.

النقيب، فضل مصطفى. «الاقتصاد السياسي للانتفاضة (الحلقة الأولى).» القبس (الكويت): 28/3/1988.

النهار (بيروت): 15/12/1998؛ 2/2/1999؛ 30/4/1999.

هآرتس: أعداد متفرقة.

هداوي، سامي. «فلسطين تحت الانتداب.» ندوة فلسطين العالمية الثانية، دراسات فلسطينية: السنة 1، 1971.

الهدف (بيروت)، 2/11/1974.

هرنشو. «علم التاريخ.» ترجمة فؤاد عبد الحليم. دراسات اجتماعية (القاهرة): العدد 1، 1979. (س. وايسلد تسكييف)

واكيم، واكيم. «لاجئون في وطنهم: «الحاضرون الغائبون» في إسرائيل.» مجلة الدراسات الفلسطينية: العددان 45 - 46، شتاء - ربيع 2001.

ياسين، عبد القادر. «أمريكا وفلسطين.» الكاتب (القاهرة): تموز/يوليو 1971.

_. «أمريكا والمسألة الفلسطينية (2).» الكاتب (القاهرة): العدد 126، أيلول/ سبتمبر 1971.

_. «الحركات القومية العربية والكفاح المسلح الفلسطيني.» شؤون فلسطينية (بيروت): العدد 98، كانون الثاني/يناير 1980.

_. «الخلفية التاريخية للمقاومة العربية في فلسطين.» الطليعة (القاهرة): السنة 5، العدد 6، حزيران/يونيو 1969.

_. «السوفييت وحركة التحرر العربية: محطات سوء فهم.» رؤية (غزة): السنة 2، العدد 24، تشرين الأول/أكتوبر 2003.

يديعوت أحرونوت: أعداد متفرقة.

يونس، مكرم. «تعليق مفاوضات الحكم الذاتي للمرة الثالثة وقانون القدس.» شؤون فلسطينية (بيروت): العدد 106، أيلول/سبتمبر 1980.

يونس، مكرم. «حكومة إسرائيل تتخبَّط في أزماتها.» شؤون فلسطينية (بيروت): العدد 98، كانون الثاني/يناير 1980.

تقارير، دراسات إلكترونية

حسن، محمد خليفة. «اليهود وفكرة العداء للسامية.» الجزيرة نت، 22 كانون الأول/ديسمبر 2004، <https://bit.ly/3NDQy20>.

رسائل جامعية، أطروحات

سليم، محمد عبد الرؤوف. «الحركة الصهيونية 1914 - 1918،» (رسالة ماجستير، مخطوط، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1970).

غنيم، عادل. «الحركة الوطنية الفلسطينية من 1917 - 1936.» (رسالة ماجستير، مخطوط، مقدمة إلى جامعة القاهرة، 1970).

2 - الأجنبية

Books

Bentwich, Norman. Israel and Her Neighbours: A Short Historical Geography. London: Rider, 1955.

The City and The Land. London: Palestine Exploration Fund, 1892.

Daiches, Samuel. Lord Kitchener and his Work in Palestine. London: Luzac and Co., 1915.

Engle, Anita. The Nili Spies. London: The Hogarth Press, 1959.

Haidar, Aziz. On the Margins: The Arab Population in the Israeli Economy. London: Hurst and Company, 1996.

Jeffries, Joseph M. N. Palestine: The Reality. London: Longmans, 1939.

Kedourie, Elie. England and the Middle East. London: Bowes and Bowes, 1956.

Laqueur, Walter Z. Communism and Nationalism in the Middle East. 3rd ed. London: Routledge, 1961.

Macalister, R. A. S. A Century of Excavation in Palestine. London: The Religious Tract Society 1925.

Nathan, Robert, Oscar Gass and Daniel Creamer. Palestine: Problem and Promise, an Economic Study. Washington, DC: Public Affairs Press, 1946.

Sparrow, Judge Gerald. Modern Jordan. London: George Allen and Unwin Ltd., 1961.

Watson, Charles M. Fifty Years Works in the Holyland, Arecord and a Summary 1865- 1915. London: The Committee of the Palestine Exploration Fund, 1915.

Weizmann, Hayyim. Trail and Error: The Autobiography of Chaim Weizmann. London: Hamish Hamilton, 1949.

Zureik, Elia T. The Palestinians in Israel: A Study in Internal Colonialism. London: Routledge and Kegan Paul, 1979.

Periodicals

Baster, James. «Economic Problems in Gaza Strip.» The Middle East Journal: vol. 9, no. 3, Summer 1955.

Gabai, Moshe. «Israeli Arabs: Problems of Identity and Integration.» New Outlook: October - November 1984.

Hudson, Michael. «The Palestinian Arab Resistance Movement: Its Significance in the Middle East Crisis.» Middle East Journal: vol. 23, no. 3, Summer 1969.

«The Labor Movement in Palestine.» International Press Correspondence: no. 29, 12 July 1923.

Stevens, Georgiana G. «Arab Refugees, 1945-1952.» The Middle East Journal: vol. 6, no. 3, Summer 1952.

Stravrou, Theofanis G. «Russian Interests in the Levant 1843-1848.» Middle East Journal, vol. 17, 1963.

هوامش الكتاب:

(1) هرنشو، علم التاريخ، ترجمة عبد الحميد العبادي، سلسلة ذاكرة الكتابة؛ 98 (القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2009)، ص 102 - 114.

(2) فيزيائي ورياضي وفيلسوف فرنسي، وُلد في 19/6/1623، وتوفي في 19/8/1662.

(3) كاتب وناقد ساخر ومؤرخ بريطاني. ترك أثرًا واضحًا في العصر الفيكتوري. وقد أودع آراءه في كتابه الأبطال وعبادتهم.

(4) ن. أ. إيروفييف، ما هو التاريخ؟ (موسكو: دار نشر دفكة، 1976). وهناك عرض له في: س. وايسلد تسكييف، ترجمة فؤاد عبد الحليم، دراسات اجتماعية (القاهرة)، العدد 1 (1979)، ص 111 - 113، ويفجيني زوكوف، «بعض القضايا المنهجية لعلم التاريخ،» ترجمة أحمد القصير، دراسات اجتماعية (القاهرة)، العدد 1 (1979)، ص 41 - 54.

(5) البنية الفوقية: تشتمل على نسق القانون والأخلاق والأيديولوجيا وأسلوب الحياة.

(6) أحمد سعد، التطور الاقتصادي في فلسطين (حيفا: دار الاتحاد، 1985)، ص 20 - 23.

(7) للمزيد، انظر: خيرية قاسمية، «نشاطات صندوق استكشاف فلسطين 1865 - 1915،» شؤون فلسطينية (بيروت)، العدد 104 (تموز/يوليو 1980)، ص 71 - 100، نقــلًا عن: R. A. S. Macalister, A Century of Excavation in Palestine (London: The Religious Tract Society 1925), pp.13 ff, 26 and 35; Theofanis G. Stravrou, “Russian Interests in the Levant 1843 Middle East Journal, vol. 17 (1963), p. 91, and Charles M. ”,1848 - Watson, Fifty Years Works in the Holyland, Arecord and a Summary London: The Committee of the Palestine Exploration) 1915 -1865 .Fund, 1915), pp. 18, 31 - 40, 52 and 179

(8) أبواب القدس: باب الأسباط، باب حطه، باب العتم، باب الغوالمة، باب الناظر، باب الحديد، باب القطالين، باب المطهرة، باب السلسلة، وباب المغاربة. أما الأبواب المغلقة، فشملت: باب الرحمة، باب الخبائز، الباب الثلاثي، والباب المزدوج.

(9) للمزيد، انظر: قاسمية، المصدر نفسه، نقــلًا عن: Macalister, Ibid., pp. 35 and 35; Quarterly Statement (1871), p. 107; Watson, Ibid., pp. 62- 64, and Norman Bentwich, Israel and Her Neighbours: A Short Historical Geography (London: Rider, 1955), p. 48.

(10) مع ما يمكن أن تلقيه الحفريات من أضواء على تاريخ اليهود وفنونهم، تمهيدًا للكشف العلمي لفلسطين، أما العادات والتقاليد، فقبل أن تختفي أمام موجة العادات الغربية، ونزول معالم «الأشياء المتطابقة مع التوراة». فيما تُعرِّف الطبوغرافيا عبَّارات الطرق القديمة ومدى مطابقتها للطرق الحديثة، لأهميتها البالغة في دراسة التاريخ وفهم الأسس الحديثة التي رسمت عليها حدود الولايات وخطوط الحدود بين القبائل وتوزيع القوى.

نأتي إلى الجيولوجيا، ذات الأهمية لتفسير حوادث «التوراة»، بمعرفة التغيرات البركانية في المنطقة، خلال عصور التاريخ. بينما تُوفِّر دراسة فروع العلوم الطبيعية نتائج قيِّمة.

(11) قاسمية، المصدر نفسه، نقــلًا عن: Elie Kedourie, England and the Middle East (London: Bowes and Bowes, 1956), p. 134; Watson, Ibid., p. 150, and Anita Engle, The Nili Spies (London: The Hogarth Press, 1959).

(12) المصدر نفسه، نقــلًا عن: Samuel Daiches, Lord Kitchener and his Work in Palestine (London: Luzac and Co., 1915), pp. 59 and 86.

(13) محمود وادي المرّاش، «بريطانيا: صندوق الاستكشافات الفلسطينية،» شؤون فلسطينية (بيروت)، العدد 9 (أيار/مايو 1972)، ص 197 - 202، نقلاً عن: The City and The Land (London: Palestine Exploration Fund, 1892).

(14) اعتمدنا، أساسًا، هنا على: أنور كامل، الصهيونية (القاهرة: دار المطبوعات الشعبية، 1944)، ص 19 - 28؛ صادق سعد، فلسطين بين مخالب الاستعمار (القاهرة: لجنة القاهرة للتأليف والنشر، 1946)، ص 3 - 30، وإميل توما، جذور القضية الفلسطينية (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1973)، ص 26 - 48.

(15) الكيبوتسات: هي تجمعات سكنية تعاونية، تضم جماعة من المزارعين، أو العمال اليهود الذين يعيشـون ويعملون سـوياً، ويبلغ عـددهم ما بين 40 و1500 عضو. ويُعدُّ الكيبوتس من أهم المؤسسات التي تستند إليها الحركة

الصهيونية في فلسطين (قبل 1948) أو إسرائيل (بعد تأسيسها)، التي أثّرت في الحياة السياسية والاجتماعية في

إسرائيل، حتى بداية الثمانينيات، وقتما بدأ انحطاطها. وهي مؤسسة فريدة، مقصورة على المجتمع الصهيوني؛ إذ لا توجد أي مؤسسة تضاهيها في الشرق الأوسط أو خارجه.

(16) (*) Sanhedrin هو مجلس اليهود الكبير، وقد أطلق المؤرخون عليه هذا الاسم بوصفه «المحكمة العليا للأمة اليهودية». وكان السنهدرين يُمثل اليهود أمام الرومان، ويتكوّن من واحد وسبعين عضواً، والسبعون يمثّلون عدد الشيوخ الذين عاونوا موسى، والحادي والسبعون هو رئيس الكهنة. وقد قبض مجلس السنهدرين على المسيح وحاكمه، وقد توقف عمل السنهدرين بعد عام 70م، أي بعد خراب أورشليم.

(17) «العداء للسامية»، مفهوم يهودي صهيوني، معناه الحرفي «ضد السامية»، ويُترجم،أحياناً إلى العربية بـ «المعاداة للسامية» و«اللاسامية» و«كراهية السامية». أما «الساميون»، فالمقصود بهم، حرفيًا، سلالة سام بن نوح (عليه السلام)، وهو أيضًا مصطلح توراتي، حيث تقسم الأجناس البشرية ثلاثة أجناس:

- الساميون، ويُنسبون إلى سام بن نوح، وعادة ما يُشار بهم إلى الشعوب الساكنة في شبه الجزيرة العربية، وفي بلاد النهرين (العراق القديم) وفي المنطقة السورية (سكان سورية ولبنان وفلسطين)، وإن كانت التوراة قد أخرجت الكنعانيين من أسرة الساميين وضمّتهم إلى الحاميين كنوع من الانتقام منهم ومن لعنتهم.

- الحاميون، ويُنسبون إلى حام بن نوح، ويُقصد بهم الشعوب الساكنة في القارة الأفريقية، بلونهم، وملامحهم المعروفة.

- اليافثيون، ويُنسبون إلى يافث بن نوح، وهم أصل الشعوب الهندوأوروبية، الساكنة في منطقتي الشرق الأقصى، وأجزاء من الشرق الأدنى القديم (بلاد فارس) والشعوب الأوروبية. وهو تقسيم عِرقي يقوم على أساس من اللون.

هكذا، يُقصد بالعداء للسامية عداء الشعوب اليافثية والحامية (الهندوأوروبية والأفريقية) للشعوب السامية. وقد تم اختزال «العداء للسامية» في اليهود، وإخراج باقي الساميين من حظيرة السامية، واعتبار اليهود ساميين، يعيشون في مجتمعات ليست سامية، هي المجتمعات الهندوأوروبية. انظر: محمد خليفة حسن، «اليهود وفكرة العداء للسامية،» الجزيرة نت، 22 كانون الأول/ ديسمبر 2004، <https://bit.ly/3NDQy20>.

(18) (*) الهسكالاه (Haskala)، يُستخدَم في الكتابات العربية مصطلح «الاستنارة اليهودية»، للإشارة إلى الحركة التي انتشرت بين أعضاء الجماعات اليهودية في أوروبا في منتصف القرن الثامن عشر (في ألمانيا وغيرها من الدول). لكننا نؤثر استخدام مصطلح «التنوير اليهودي» باعتبار أن هذه الحركة قد أتت بمُثُل وقيم من خارج الموروث الديني والفكري اليهودي، وباعتبار أن هذه المثل والقيم فُرضت على أعضاء الجماعات اليهودية، إما من خلال الدولة، وإما من خلال طليعة ثقافية يهودية، تشرّبت أفكار حركة الاستنارة الغربية، ثم حاولت تنوير اليهود. وكان أعضاء الجماعات اليهودية يتلقون مُثُل الاستنارة بشكل متفاوت؛ فمنهم من تبنّاها بحماسة وطبّقها، ومنهم من خضع لها وسايرها، وأخيراً هناك من تصدى لها وقاومها.

(19) المذابح التي نظّمها الحكم القيصري الروسي ضد اليهود، بعد اغتيال القيصر، ألكسندر الثاني في عام 1881، وقد كان يهود بين المتهمين باغتياله.

(20) ضابط فرنسي، يهودي الديانة، اتّهم - في أواخر القرن التاسع عشر - بالتجسس، واكتنفت قضية دريفوس تلفيقًا، من منطلق العداء لليهود.

(21) هذه المستوطنات هي: بتاح تكفا، ريشون لزيون، روش بيناه، زخرون ياكوف، الجديرة.

(22) سامي الجندي، عرب ويهود (بيروت: دار النهار، 1969)، ص 56 - 57.

(23) د. ر. فوبليكوف [وآخرون]، تاريخ الأقطار العربية المعاصر، 1917 - 1970 (موسكو: دار التقدم، 1975)، ص 205 - 206.

(24) حسني أفندي المقدادي، «مستقبل زراعة البرتقال في فلسطين،» الاقتصاديات العربية (القدس)، السنة 1، العدد 1 (1935)، ص 5 - 9.

(25) ناجي علوش، المقاومة العربية في فلسطين (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1967)، ص 18.

(26) أ. شليشتر، «الاستعمار الزراعي وثورة 1929،» ترجمة رياض يونس، دراسات عربية (بيروت)، السنة 6، العدد 10 (آب/أغسطس 1970)، ص 2 - 39.

(27) ف. لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، أعد الطبعة الروسية للنشر وحررها إيفانوف؛ ترجمة عفيفة البستاني؛ مراجعة يوري روشين (موسكو: دار التقدم، 1971)، ص 17 - 18.

(28) شليشتر، المصدر نفسه.

(29) للمزيد يمكن العودة إلى: الكزاندر شولش، تحولات جذرية في فلسطين، 1856 - 1882، ترجمة كامل جميل العسلي (عمّان: الجامعة الأردنية، 1988)، ص 133 - 139

(30) سعد، فلسطين بين مخالب الاستعمار، ص 63 - 64.

(31) يوسف صايغ، الاقتصاد الإسرائيلي (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1966)، ص 76، وسعدي بسيسو، إسرائيل جناية وخيانة، ط 3 (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1957)، ص 74.

(32) علوش، المقاومة العربية في فلسطين، ص 19.

(33) فوبليكوف [وآخرون]، تاريخ الأقطار العربية المعاصر، 1917 - 1970، ص 206 - 207.

(34) لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ص 8 - 23.

(35) الكوكب (القاهرة)، العدد 99 (18/6/1918).

(36) لوتسكي، المصدر نفسه، ص 22 - 24.

(37) كامل محمود خلة، فلسطين والانتداب البريطاني 1922 - 1939 (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1974)، ص 33.

(38) المصدر نفسه، ص 34.

(39) المصدر نفسه، ص 34 - 35.

(40) ضم عشرين عضوًا، نصفهم من كبار الموظفين البريطانيين في سلطة الانتداب؛ والعشرة الباقون تُرك للمندوب السامي اختيارهم من أعيان البلاد: 4 مسلمين، 3 مسيحيين، ومثلهم من اليهود؛ بما يضمن للمندوب السامي غالبية أوتوماتيكية مريحة.

(41) للمزيد، يمكن العودة إلى: سحر الهنيدي، التأسيس البريطاني للوطن القومي اليهودي: فترة هربرت صامويل، ترجمة عبد الفتاح الصبحي (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2003)، وراحيلة ماكوفر، الحكم والإدارة في فلسطين 1917 - 1925 (القدس: ياد إسحاق بن تسفي، 1988). انظر أيضًا المراجعة الإضافية للكتاب بقلم مها بسطامي، في: شؤون فلسطينية، العدد 197 (آب/أغسطس 1989)، ص 106 - 110.

(42) عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1970)، ص 108.

(43) المصدر نفسه، ص 108؛ خليل السكاكيني، كذا أنا يا دنيا: يوميات خليل السكاكيني (القدس: المطبعة التجارية، 1955)، ص 172؛ الكوكب (القاهرة)، 9/3/1918 - 5، وHayyim Weizmann, Trail and Error: The Autobiography of Chaim Weizmann (London: Hamish Hamilton, 1949), pp. 266-269.

(44) أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى (القاهرة: عيسى البابي الحلبي، 1934)، مج 3، ص 45.

(45) انظر: شهادة حاييم وايزمان، في: الشهادات السياسية أمام اللجنة الملكية في فلسطين وخلاصة قرار اللجنة الملكية، جمع محمد توفيق جانا (دمشق، مطبعة الشعب، 1937)، ص 470؛ تقرير اللجنة الملكية، الكتاب الأبيض؛ رقم 5479، النسخة العربية الرسمية (القدس: حكومة فلسطين، 1937)، ص 236، والكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص 115.

(46)الكوكب (القاهرة)، العدد 97، 4/6/1918، والعدد 98، 11/6/1918.

(47)الكوكب، العدد 95، 21/5/1918.

(48) عبد القادر ياسين، «الخلفية التاريخية للمقاومة العربية في فلسطين،» الطليعة (القاهرة)، السنة 5، العدد 6 (حزيران/يونيو 1969)، ص 11.

(49)الكوكب (القاهرة)، العدد 112، 1/10/1918.

(50) الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص 117.

(51)الأنوار (بيروت)، 30/6/1961. أوردها: عادل غنيم، «الحركة الوطنية الفلسطينية من 1917 - 1936،» (رسالة ماجستير، مخطوط، مقدمة إلى جامعة القاهرة، 1970)، ص 38.

(52) جان أيوب، «بيكو ناوأ الصهيونية ووقف بوجه أطماعها في فلسطين وخدم العرب،» اليوم (بيروت)، 27/11/1922.

(53)الكوكب (القاهرة)، العدد 118، 12/11/1918.

(54) الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص 116.

(55) السكاكيني، كذا أنا يا دنيا: يوميات خليل السكاكيني، ص 166.

(56) إميل الغوري، المؤامرة الكبرى: اغتيال فلسطين ومحق العرب (القاهرة: دار النيل للطباعة، 1955)، ص 56.

(57) الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص 125.

(58) المصدر نفسه، ص 119 - 120؛ للاطلاع على نص هذه البرقيات، انظر: وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال والصهيونية 1918 - 1939 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1968)، ص 3 - 43.

(59) عيسى السفري، فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية (يافا: وزارة الثقافة الفلسطينية، 1937)، ج 1، ص 209؛ الكيالي، المصدر نفسه، ص 119، وعبد القادر ياسين، كفاح الشعب الفلسطيني قبل العام 1948 (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1974)، ص 40.

(60) الكيالي، المصدر نفسه، ص 119.

(61) المصدر نفسه، ص 140 - 147.

(62) بعض أوراق هذا الحزب نُقلت من القاهرة إلى مركز الأبحاث، التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية في بيروت، ضمن ملفات «الهيئة العربية العليا». وكانت القوات الإسرائيلية قد صادرت وثائق المركز وكتبه وصحفه، عندما اجتاحت بيروت في أيلول/سبتمبر 1982، ومن هذه الملفات استقيت المعلومات عن هذا الحزب (ص 51 - 65). انظر أيضًا: خلة، فلسطين والانتداب البريطاني 1922 - 1939، ص 130، والكوكب (القاهرة)، 31/12/1918.

(63) الكومنترن: دعا قائد الثورة الاشتراكية في روسيا، فلاديمير لينين، إلى تأسيسه، لتوحيد مختلف الأحزاب الشيوعية في العالم. وعقد الكومنترن مؤتمره الأول في موسكو، في آذار/مارس 1919. وفي أيار/مايو 1943، اتخذت اللجنة التنفيذية للكومنترن قرارًا بحله، بعد أن كان قد لبّى حاجات المرحلة واستنفد أغراضه. انظر: حمدي عبد الجواد، دائرة المعارف الاشتراكية (القاهرة: العربي للنشر، 1980)، ص 39 - 40.

(64) التقرير السنوي للمندوب السامي البريطاني بفلسطين (يوليو 1920 - يوليو 1921)، الطبعة العربية - القدس، ص 36.

(65) Joseph M. N. Jeffries, Palestine: The Reality (London: Longmans, 1939), p. 418.

(66) Walter Z. Laqueur, Communism and Nationalism in the Middle East, 3rd ed (London: Routledge, 1961), p. 54.

(67) والتر لاكور، الاتحاد السوفياتي والشرق الأوسط، ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين (بيروت: المكتب التجاري، 1959)، ص 53.

(68) Jeffries, Palestine: The Reality, p. 418.

(69) إميل توما، ستون عامًا على الحركة القومية العربية الفلسطينية (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الثقافة والإعلام؛ دار ابن رشد، 1978)، ص 68 - 70.

(70) فرانك أ. مانويل، بين أمريكا وفلسطين، ترجمة يوسف حنا (عمّان: وزارة الثقافة والإعلام، منشورات دائرة الثقافة والفنون، 1967)، ص 68 - 78.

(71) أوردها: محمد عبد الرؤوف سليم، الحركة الصهيونية 1914 - 1918، (رسالة ماجستير منشورة مخطوط، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1970)، ص 357.

(72) وثائق وأوراق القضية الفلسطينية (القاهرة: مصلحة الاستعلامات، 1970)، ص 248.

(73) عبد القادر ياسين، «أمريكا وفلسطين،» الكاتب (القاهرة) (تموز/يوليو 1971)، ص 60.

(74) وثائق وأوراق القضية الفلسطينية، ص 274.

(75) مانويل، بين أمريكا وفلسطين، ص 134.

(76) وثائق وأوراق القضية الفلسطينية، ص 329 - 334.

(77) ماثيو جايكويز، المعرفة في خدمة الهيمنة (أورشليم القديمة)، و (أورشليم الجديدة): مطامع الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ومهمتها المقدسة (1918 - 1967)، ترجمة فاطمة نصر (القاهرة: دار سطور الجديدة، 2011)، ص 153 - 154.

(78) مانويل، بين أمريكا وفلسطين، ص 121.

(79) تقرير اللجنة الملكية، النسخة العربية الرسمية، ص 24 - 25.

(80) خلة، فلسطين والانتداب البريطاني 1922 - 1939، ص 63.

(81) انظر نص تقرير «لجنة كنغ كراين»، في: جورج أنطونيوس، يقظة العرب، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس (بيروت: دار العلم للملايين، 1969)، ص 60 - 69.

(82) وليد خدوري، «الاستكشاف والتنقيب عن البترول في «إسرائيل»،» مجلة الدراسات الفلسطينية (بيروت)، السنة 1، العدد 1 (شتاء 1990)، ص 65.

(83) رأفت غنيمي الشيخ، أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر (القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2006)، ص 154.

(84) السفري، فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، ص 49.

(85) دافيد بن غوريون، لقاءات مع زعماء من العرب (تل أبيب: دار «عام عوبيد»، 1967)، النسخة العربية ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، ص 10.

(86) الغوري، المؤامرة الكبرى: اغتيال فلسطين ومحق العرب، ص 45 - 46.

(87) انظر شهادة فؤاد سابا، في: الشهادات السياسية أمام اللجنة الملكية في فلسطين وخلاصة قرار اللجنة الملكية، ص 255 - 259.

(88) السفري، فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، ص 49.

(89) ملف وثائق فلسطين (القاهرة: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، الهيئة العامة للاستعلامات، 1969)، ج 1، ص 350.

(90) شفيق رشيدات، فلسطين تاريخًا وعبرةً ومصيرًا (القاهرة: دار الكاتب العربي، 1968)، ص 97 - 98.

(91) الغوري، المؤامرة الكبرى: اغتيال فلسطين ومحق العرب، ص 57.

(92) الكرمل (حيفا)، 13/5/1920.

(93) نجيب صدقة، قضية فلسطين (بيروت: دار الكتاب، 1946)، ص 76.

(94) ياسين، «أمريكا وفلسطين،» مصدر سابق، ص 64.

(95) صدقة، المصدر نفسه، ص 76.

(96) المصدر نفسه، ص 76.

(97) رشيدات، فلسطين تاريخًا وعبرةً ومصيرًا، ص 91 - 92.

(98) سعيد، الثورة العربية الكبرى، ص 93 - 94.

(99) المصدر نفسه، ص 92 - 93.

(100) صدقة، قضية فلسطين، ص 68.

(101) توما، ستون عامًا على الحركة القومية العربية الفلسطينية، ص 8.

(102) حصل الشيخ حسام جار الله - الموالي لآل النشاشيبي - على المركز الأول في تلك الانتخابات، بينما حلَّ الحاج أمين الحسيني في المركز الرابع،

وكان «قانون الانتخابات» العثماني، يقضي بأن يختار الوالي العثماني (يرادفه المندوب السامي البريطاني) واحدًا من الفائزين الثلاثة الأوائل، ما جعل الحسيني خارج نطاق الاختيار. هنا اتصل صاموئيل براغب النشاشيبي، عميد العائلة ورئيس بلدية القدس، فأقنع الأخير جار الله بضرورة انسحابه، وقد كان، فأصبح الحسيني الفائز الثالث، وهنا اختاره صاموئيل لموقع مفتي القدس الأكبر.

(103) السفري، فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، ص 78.

(104) الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص 157.

(105) السفري، المصدر نفسه، ص 77.

(106) المصدر نفسه، ص 77 - 78.

(107) المصدر نفسه، ص 78 - 79.

(108) المصدر نفسه، ص 79.

(109) محمد عزة دروَزة، حول الحركة العربية الحديثة (صيدا: المكتبة العصرية، 1951)، ص 56 - 57.

(110) «The Labor Movement in Palestine,» International Press Correspondence, no. 29 (12 July 1923), p. 519.

(111) منظمة الاشتراكيين الإسرائيليين، بعض الملاحظات على أحزاب اليسار في إسرائيل، الترجمة العربية (كانون الثاني/يناير 1967)، ص 14.

(112) Laqueur, Communism and Nationalism in the Middle East, pp. 76-77.

(113) الهستادروت: اتحاد العمال اليهود، أُسّس في فلسطين في عام 1920، وضم ممثلين عن القوى السياسية كلها في القطاع اليهودي من فلسطين، وإن بقيت الهيمنة لحزب مباي الذي تغيَّر اسمه، بعد قيام دولة إسرائيل، إلى «المعراخ»، ثم «العمل».

(114) فلسطين (يافا)، 5/10/1923. أوردها: غنيم، «الحركة الوطنية الفلسطينية من 1917 - 1936،» ص 581.

(115) الكومنتانغ: هو «حزب الشعب الوطني» في الصين، أسسه الزعيم الوطني الديمقراطي الصيني صن يات صن، في بداية العقد الثاني من القرن العشرين. وبعد وفاته في عام 1925، وضع خَلَفه الجنرال شيانغ كاي شيك حدًا للتحالف مع الشيوعيين ونظَّم مذبحة شهيرة بهم. وفي مطلع تشرين الأول/

أكتوبر 1949 انتصرت الثورة الشيوعية في الصين (الصين الشعبية)، بينما فرَّ شيك إلى جزيرة فرموزة (تايوان) التي حملت اسم «الصين الوطنية»، وبقي الكومنتانغ، حتى اليوم. انظر: موسوعة العلوم السياسية (الكويت: جامعة الكويت، 1993 - 1994)، مج 2، ص 1199 - 1201.

(116) Laqueur, Communism and Nationalism in the Middle East, pp. 82-83.

(117) ياسين، «أمريكا وفلسطين،» مصدر سابق، ص 94.

(118) الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص 181.

(119) المصدر نفسه، ص 191.

(120) من بيان سكرتير اللجنة التنفيذية إلى المؤتمر الرابع، نص البيان أخذته من أوراق الهيئة العربية العليا، التي كانت محفوظة في مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، في بيروت حتى خريف 1982.

(121) الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص 192، 199، 202 و210.

(122) أكرم زعيتر، القضية الفلسطينية (القاهرة: دار المعارف، 1955)، ص 72 - 73.

(123) الكيالي، المصدر نفسه، ص 196.

(124) أحمد سعد، التطور الاقتصادي في فلسطين (حيفا: دار الاتحاد، 1985)، ص 70 - 71.

(125) السياسة الأسبوعية (القاهرة)، العدد 89 (19 تشرين الثاني/نوفمبر 1927)، ص 18.

(126) السياسة الأسبوعية (القاهرة)، العدد 112 (28 نيسان/أبريل 1928)، ص 25.

(127) الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص 200 - 201.

(128) جامعة الدول العربية، الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، المجموعة الأولى (1915 - 1946) (القاهرة: إدارة فلسطين، 1975)، ص 128 - 137.

(129) رشيدات، فلسطين تاريخًا وعبرةً ومصيرًا، ص 82 - 83.

(130) جامعة الدول العربية، المصدر نفسه، ص 167 - 187.

(131) Hayyim Weizmann, Trail and Error: The Autobiography of Chaim Weizmann (London: Hamish Hamilton, 1949), p. 360.

(132) ملف وثائق فلسطين، ص 438.

(133) الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص 207 - 210، وفلسطين (يافا)، 11/5/1923. أوردها في: غنيم، «الحركة الوطنية الفلسطينية من 1917 - 1936،» ص 220.

(134) الكيالي، المصدر نفسه، ص 195.

(135) المصدر نفسه، ص 219 - 220.

(136) المصدر نفسه، ص 224 - 225.

(137) غنيم، الحركة الوطنية الفلسطينية من 1917 - 1936، ص 271.

(138) الكيالي، المصدر نفسه، ص 179 - 181.

(139) السياسة الأسبوعية (القاهرة)، العدد 78 (3 أيلول/سبتمبر 1927)، ص 4.

(140) السياسة الأسبوعية (القاهرة)، العدد 102 (18 شباط/فبراير 1928).

(141) المجلسيون: تشكَّل «المجلس الإسلامي الأعلى»، برئاسة الحاج أمين الحسيني، وغالبية موالية لعائلته. ومن يومها عُرف الموالون لعائلة الحسيني بـ«المجلسيين»، والمعارضون لهم، الملتفّون حول آل النشاشيبي، بـ«المعارضة».

(142) المصدر نفسه.

(143) دروَزة، حول الحركة العربية الحديثة، ص 58.

(144) غنيم، الحركة الوطنية الفلسطينية من 1917 - 1936، ص 282.

(145) دروَزة، المصدر نفسه، ص 59 - 60.

(146) غنيم، المصدر نفسه، ص 119.

(147) السياسة الأسبوعية (القاهرة)، العدد 63 (21 أيار/مايو 1927)، ص 18.

(148) المصدر نفسه.

(149) غنيم، المصدر نفسه، ص 166 - 167.

(150) دروَزة، حول الحركة العربية الحديثة، ص 41.

(151) الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص 181 - 182.

(152) المصدر نفسه، ص 202 - 204.

(153) دروَزة، المصدر نفسه، ص 43.

(154) الكيالي، المصدر نفسه، ص 212 - 218.

(155) دروَزة، المصدر نفسه، ص 47.

(156) الكيالي، المصدر نفسه، ص 220.

(157) غنيم، «الحركة الوطنية الفلسطينية من 1917 - 1936،» ص 256 - 257.

(158) المقطم (القاهرة)، 9/4/1925، ص 8.

(159) الشورى (القاهرة)، 22/10/1925. أوردها: غنيم، المصدر نفسه، ص 258.

(160) السياسة الأسبوعية (القاهرة)، العدد 89 (19 تشرين الثاني/نوفمبر 1927).

(161) السياسة الأسبوعية (القاهرة)، العدد 90 (26 تشرين الثاني/نوفمبر 1927).

(162) الهبَّة، هي حركة ثورية تلقائية، تأتي كردة فعل لحادث معادي، لذا تفتقر إلى برنامج سياسي، وتكون قصيرة العمر.

(163) انظر موجز تقرير سمبسون، في: جامعة الدول العربية، الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، المجموعة الأولى (1915 - 1946)، ص 164 - 166.

(164) سعد، التطور الاقتصادي في فلسطين، ص 33.

(165) أ. شليشتر، «الاستعمار الزراعي وثورة 1929،» ترجمة رياض يونس، دراسات عربية (بيروت)، السنة 6، العدد 10 (آب/أغسطس 1970).

(166) توما، ستون عامًا على الحركة القومية العربية الفلسطينية، ص 12.

(167) سعد، التطور الاقتصادي في فلسطين، ص 49.

(168) المصدر نفسه، ص 33 - 43.

(169) المصدر نفسه، ص 49 - 50.

(170) شليشتر، «الاستعمار الزراعي وثورة 1929».

(171) صدقة، قضية فلسطين، ص 103.

(172) انظر شهادة فؤاد سابا، في: الشهادات السياسية أمام اللجنة الملكية في فلسطين وخلاصة قرار اللجنة الملكية، ص 274.

(173) عُصبة التحرر الوطني الفلسطينية، النشرة الداخلية رقم 7. أوردها: سعد، التطور الاقتصادي في فلسطين، ص 52.

(174) المصدر نفسه، ص 53.

(175) السياسة الأسبوعية (القاهرة)، العدد 63 (21 أيار/مايو 1927)، ص 23.

(176) لمزيد من التفاصيل حول أحداث الهبَّة، انظر: سعيد، الثورة العربية الكبرى، ص 102 - 121؛ الغوري، المؤامرة الكبرى: اغتيال فلسطين ومحق العرب، ص 68؛ أنيس صايغ، الهاشميون وقضية فلسطين (صيدا: المكتبة العصرية، 1966)، ص 99؛ السفري، فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، ص 16؛ الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص 240 - 242؛ شليشتر، «الاستعمار الزراعي وثورة 1929»، وصدقة، قضية فلسطين، ص 107 - 122.

(177) الهاغناه: تعني، بالعبرية «الدفاع». وهي منظمة صهيونية مسلحة، أُسّست في القدس في عام 1921، وقد ارتبطت - بداية - بالهستدروت، ثم بحزب الماباي الصهيوني. انظر: الموسوعة الفلسطينية: القسم العام، 4 مج (دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1984)، مج 4، ص 515 - 516، وعبد الحفيظ محارب، هاغاناه، إتسل، ليحي: العلاقات بين التنظيمات الصهيونية المسلحة، 1937 - 1948 (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1982)، ص 24 - 26.

(178) سعيد، الثورة العربية الكبرى، ص 102 - 103.

(179) هو توماس إدوارد لورانس، ولد في 16/8/1888، ومات في 19/5/1935. عمل ضابطاً في الجيش البريطاني. واشتهر بدوره ضمن قوات «الثورة العربية الكبرى» في عام 1916 (ضد الدولة العثمانية. وعُرف، وقتها، باسم «لورنس العرب»). ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

(180) جامعة الدول العربية، الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، المجموعة الأولى (1915 - 1946)، ص 160 - 161، والغوري، المؤامرة الكبرى: اغتيال فلسطين ومحق العرب، ص 126.

(181) أحمد طربين، محاضرات في تاريخ قضية فلسطين: منذ نشأة الحركة الصهيونية حتى نشوء الثورة الكبرى (القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، 1959)، ص 95 - 103.

(182) دروَزة، حول الحركة العربية الحديثة، ص 282 - 305.

(183) جامعة الدول العربية، الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، المجموعة الأولى (1915 - 1946)، ص 188 - 194.

(184) هو ولي عهد المملكة المصرية، ما بين عشرينيات، وأربعينيات القرن العشرين.

(185) تيسير ظبيان، الملك عبد الله كما عرفته (عمّان: المطبعة الوطنية ومكتبتها، 1967)، ص 250.

(186) سعيد، الثورة العربية الكبرى، ص 108.

(187) المصدر نفسه، ص 108.

(188)البلاد (بغداد)، 28/7/1939.

(189) البروفسور رومين، آسيا المعاصرة، ترجمة سامي حسن سري سلسلة «كتاب التحرير السياسي» (القاهرة: [د. ن.]، 1964)، ج 3، ص 88.

(190) شليشتر، «الاستعمار الزراعي وثورة 1929».

(191) الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص 241 و244 - 245.

(192) صايغ، الهاشميون وقضية فلسطين، ص 120.

(193) سعيد، الثورة العربية الكبرى، ص 9 - 10.

(194) عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1970)، ص 245 - 247.

(195) المصدر نفسه، ص 247، 249 و253.

(196) المصدر نفسه، ص 251.

(197) المصدر نفسه، ص 262.

(198) د. ر. فوبليكوف [وآخرون]، تاريخ الأقطار العربية المعاصر، 1917 - 1970 (موسكو: دار التقدم، 1975)، ص220

(199)وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال والصهيونية 1918 - 1939 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1968)، ص 243 - 244.

(200) لمزيد من التفاصيل عن هذا المؤتمر، انظر: عيسى السفري، فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية (يافا: [د.ن.]، 1937)، ص 179 - 183.

(201)وثائق وأوراق القضية الفلسطينية (القاهرة: مصلحة الاستعلامات، 1970)، ج 2، ص 395 - 398.

(202) إميل الغوري، المؤامرة الكبرى: اغتيال فلسطين ومحق العرب (القاهرة: دار النيل للطباعة، 1955)، ص 70.

(203) وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال والصهيونية 1918 - 1939، ص 257 - 285.

(204) غسان كنفاني، «ثورة 1936 - 1939 في فلسطين،» شؤون فلسطينية، العدد 6 (كانون الثاني/يناير 1972)، ص 52.

(205) سامي هداوي، «فلسطين تحت الانتداب،» ندوة فلسطين العالمية الثانية، دراسات فلسطينية، السنة 1 (1971)، ص 29.

(206) سعيد حمادة، النظام الاقتصادي في فلسطين (بيروت: مكتبة لبنان، 1939)، ص 175.

(207) الاقتصاديات العربية (القدس)، السنة 1، العدد 1 (1935).

(208) الاقتصاديات العربية، السنة 1، العدد 11 (1935).

(209) حمادة، النظام الاقتصادي في فلسطين، ص 293 - 295.

(210) Robert Nathan, Oscar Gass and Daniel Creamer, Palestine: Problem and Promise, an Economic Study (Washington, DC: Public Affairs Press, 1946), p. 31.

(211) أحمد سعد، التطور الاقتصادي في فلسطين (حيفا: دار الاتحاد، 1985)، ص 67.

(212) نبيل أيوب بدران، التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني، الجزء الأول: عهد الانتداب، سلسلة دراسات فلسطينية؛ 63، 2 ج (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1969)، ص 107.

(213) المصدر نفسه، ص 123.

(214) السفري، فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، ص 136 - 137؛ بدران، المصدر نفسه، ص 304 - 305، وكامل محمود خلة، فلسطين

والانتداب البريطاني 1922 - 1939 (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1974)، ص 302 - 305.

(215) سعد، التطور الاقتصادي في فلسطين، ص 70 - 71.

(216) بدران، المصدر نفسه، ص 120 - 122.

(217) المصدر نفسه، ص 304 - 305.

(218) السفري، فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، ص 194 - 200.

(219) المقطم (القاهرة)، 13/4/1930.

(220) المقطم (القاهرة)، 29/7/1930.

(221) هو الذي تولى رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية، بين حزيران/يونيو 1964 وكانون الأول/ديسمبر 1967. وكان قد انضم إلى «المكتب العربي» في واشنطن وأصبح رئيس فرعه هناك.

(222) الشورى (القاهرة)، 13/5/1931.

(223) السفري، فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، ص 244، ومحمد عزة دروَزة، حول الحركة العربية الحديثة (صيدا: المكتبة العصرية، 1951)، ص 104 - 105.

(224) دروَزة، المصدر نفسه، ص 105.

(225) صبحي الخضرا، «لماذا ألَّفنا حزب الاستقلال العربي في فلسطين؟،» العرب (القدس)، 27/8/1932. انظر أيضًا: بدران، التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني، الجزء الأول: عهد الانتداب، ص 317.

(226) دروَزة، المصدر نفسه، ص 311 - 314.

(227) المصدر نفسه، ص 309 - 310.

(228) السفري، فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، ص 242.

(229) المصدر نفسه، ص 245.

(230) البيان التأسيسي للحزب العربي الفلسطيني. انظر: فلسطين [يافا]، 28/3/1935.

(231) السفري، المصدر نفسه، ص 246.

(232) المقطم، 30/6/1935.

(233) السفري، المصدر نفسه، ص 246 - 247.

(234) Walter Z. Laqueur, Communism and Nationalism in the Middle East, 3rd ed (London: Routledge, 1961), pp. 84-88.

(235) إلياس مرقص، الشيوعية الأممية والثورة العربية (بيروت: دار الحقيقة، 1970)، ص 119 - 173.

(236) المصدر نفسه، ص 135 - 145.

(237) فوبليكوف [وآخرون]، تاريخ الأقطار العربية المعاصر، 1917 - 1970، ص 220.

(238) المصدر نفسه، ص 219، وف. لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، أعد الطبعة الروسية للنشر وحررها إيفانوف؛ ترجمة عفيفة البستاني؛ مراجعة يوري روشين (موسكو: دار التقدم، 1971)، ص 20 - 21.

(239) ناجي علوش، المقاومة العربية في فلسطين (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1967)، ص 25 - 26.

(240) يوسف مجلي، فلسطين والمظهر الجغرافي لمشكلتها (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1948)، ص 95.

(241) فلسطين (القاهرة)، 4/6/1926.

(242) فوبليكوف [وآخرون]، تاريخ الأقطار العربية المعاصر، 1917 - 1970، ص 221.

(243) لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ص 22.

(244) الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص 257.

(245) مذكرة جمعية العمال العربية. انظر: إميل توما، ستون عامًا على الحركة القومية العربية الفلسطينية (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الثقافة والإعلام؛ دار ابن رشد، 1978)، ص 11.

(246)الشهادات السياسية أمام اللجنة الملكية في فلسطين وخلاصة قرار اللجنة الملكية، جمع محمد توفيق جانا (دمشق، مطبعة الشعب، 1937)، ص 56.

(247) فوبليكوف [وآخرون]، تاريخ الأقطار العربية المعاصر، 1917 - 1970، ص 221؛ سعد، التطور الاقتصادي في فلسطين، ص 73، وفلاديمير لوتسكي، «الإمبريالية الإنكليزية وثورة تشرين الأول في فلسطين،» ترجمة رياض

يونس في: المقاومة الفلسطينية الواقع والتوقعات (بيروت: دار الطليعة، 1971)، ص 22.

(248) توما، ستون عامًا على الحركة القومية العربية الفلسطينية، حلقة 12، ص 7.

(249) الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص 287.

(250) شهادته أمام «لجنة بيل» في: الشهادات السياسية أمام اللجنة الملكية في فلسطين وخلاصة قرار اللجنة الملكية، ص 140 - 141.

(251) فوبليكوف [وآخرون]، تاريخ الأقطار العربية المعاصر، 1917 - 1970، ص 212 - 213.

(252) الموسوعة الفلسطينية: القسم العام، 4 مج (دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1984)، مج 1، ص 363 - 364 و557 - 561. انظر أيضًا: حسن عبد القادر صالح، «الأوضاع الديموغرافية للشعب الفلسطيني،» في: الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني: دراسات جغرافية (بيروت: هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1990)، ص 291 - 292؛ علي النجدي [إمام قضاء بئر السبع، وواعظه العام]، تقرير عن قضاء بئر السبع مرفوع إلى «اللجنة الملكية»، بواسطة «اللجنة العربية العليا»،» في: الشهادات السياسية أمام اللجنة الملكية في فلسطين وخلاصة قرار اللجنة الملكية، ص 397، 402 - 404 و421 - 423، وعارف العارف، تاريخ بير السبع وقبائلها (القدس: مطبعة بيت المقدس، 1934)، ص 374 - 376.

(253) المقطم (القاهرة)، 9/8/1931.

(254) المقطم، 24/12/1932.

(255) كنفاني، «ثورة 1936 - 1939 في فلسطين،» ص 57.

(256) الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص 286.

(257) المصدر نفسه، ص 290.

(258) المصدر نفسه، ص 271.

(259) الغوري، المؤامرة الكبرى: اغتيال فلسطين ومحق العرب، ص 71.

(260) الكيالي، المصدر نفسه، ص 266.

(261) وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال والصهيونية 1918 - 1939، ص 318 - 360.

(262) لمزيد من التفاصيل، انظر وصف ما دار في هذا الاجتماع، في: المصدر نفسه، ص 320 - 331.

(263) المصدر نفسه، ص 333 - 335.

(264) لوتسكي، «الإمبريالية الإنكليزية وثورة تشرين الأول في فلسطين،» ص 14، وفوبليكوف [وآخرون]، تاريخ الأقطار العربية المعاصر، 1917 - 1970، ص 220.

(265) الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص 277.

(266) من تقرير المندوب السامي إلى وزارة المستعمرات البريطانية، انظر: المصدر نفسه، ص 279.

(267) لوتسكي، «الإمبريالية الإنكليزية وثورة تشرين الأول في فلسطين،» ص 25.

(268) المصدر نفسه، ص 23 - 25؛ الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص 280 - 281، وبدران، التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني، الجزء الأول: عهد الانتداب، ص 306.

(269) لوتسكي، المصدر نفسه، ص 27 - 30.

(270) المصدر نفسه، ص 125.

(271) الكيالي، المصدر نفسه، ص 280.

(272) لوتسكي، المصدر نفسه، ص 25.

(273) الكيالي، المصدر نفسه، ص 280 - 281 و284.

(274) المصدر نفسه، ص 285.

(275) المصدر نفسه، ص 282.

(276) السفري، فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، ص 221 - 223.

(277) المصدر نفسه، ص 224 - 226.

(278) لمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ص 228 - 229.

(279) المصدر نفسه، ص 247 - 248.

(280) لمزيد من التفاصيل، انظر وصف ما دار في هذا الاجتماع، في: المصدر نفسه، ص 320 - 331.

(281) دروَزة، حول الحركة العربية الحديثة، ص 120.

(282) حمادة، النظام الاقتصادي في فلسطين، ص 32.

(283) كنفاني، «ثورة 1936 - 1939 في فلسطين،» ص 46.

(284) صبحي ياسين، الثورة العربية الكبرى (القاهرة: الدار القومية، 1967)، ص 35.

(285) المصدر نفسه، ص 34.

(286) دروَزة، حول الحركة العربية الحديثة، ص 120.

(287) صبحي ياسين، حرب العصابات في فلسطين (القاهرة: دار الكاتب العربي، 1967)، ص 70.

(288) صالح مسعود أبو بصير، جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن (بيروت: دار الفتح، 1968)، ص 177.

(289) ياسين، الثورة العربية الكبرى، ص 32.

(290) المصدر نفسه، ص 32.

(291) الجامعة الإسلامية (يافا)، 21/11/1935، وردت في: وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، 1918 - 1939: من أوراق أكرم زعيتر، ط 2 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1984)، ص 398 - 399.

(292) الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص 296.

(293) فلسطين (يافا)، 10/12/1935، أورده: علوش، المقاومة العربية في فلسطين، ص 105.

(294) البؤرة الثورية: استراتيجية ضمن «حرب الشعب»، صاغها المناضل اليساري الشهير، أرنستو تشي غيفارا. فبعد أن دأبت الأحزاب اليسارية على اشتراط اكتمال نضج الشروط، الذاتية والموضوعية، لخوض الكفاح المسلح، قدّم غيفارا اجتهاده، ومؤدّاه أنه يمكن لحلقة ضيِّقة من المناضلين بدء ذاك الكفاح قبل اكتمال نضج شروطه، ما سيُسرِّع بإنضاجها. وكان القسام قد سبق غيفارا في هذا الصدد، من دون أن يصيغ الأمر نظريًا أو يكتبه.

(295) الغوري، المؤامرة الكبرى: اغتيال فلسطين ومحق العرب، ص 78.

(296) تقرير اللجنة الملكية، الكتاب الأبيض؛ رقم 5479، النسخة العربية الرسمية (القدس: حكومة فلسطين، 1937)، ص 89 و114.

(297) الشهادات السياسية أمام اللجنة الملكية في فلسطين وخلاصة قرار اللجنة الملكية، ص 54.

(298) حمادة، النظام الاقتصادي في فلسطين، ص 15 و55.

(299) المكتب العربي بالقدس، مشكلة فلسطين، النشرة الثانية (القدس: المكتب، 1946)، ص 144.

(300) كنفاني، «ثورة 1936 - 1939 في فلسطين،» ص 72.

(301) جورج أنطونيوس، يقظة العرب، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس (بيروت: دار العلم للملايين، 1969)، ص 535 - 536.

(302) انظر شهادة فؤاد سابا، في: الشهادات السياسية أمام اللجنة الملكية في فلسطين وخلاصة قرار اللجنة الملكية، ص 260.

(303) الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص 327.

(304) السفري، فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، ص 215 - 219.

(305) انظر شهادة جورج منصور، في: الشهادات السياسية أمام اللجنة الملكية في فلسطين وخلاصة قرار اللجنة الملكية، ص290 - 292.

(306) سعد، التطور الاقتصادي في فلسطين، ص 94.

(307) للاطلاع على مقررات مؤتمر الطلاب واجتماع ممثلي اللجان القومية في القرى، انظر: وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال والصهيونية 1918 - 1939، ص 395 - 399.

(308) الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص 307 - 308.

(309) أبو بصير، جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن، ص 186.

(310) الكيالي، المصدر نفسه، ص 310.

(311) فوزي القاوقجي: اسمه الكامل فوز الدين القاوقجي، عمل ضابطًا في صفوف الجيش التركي، إبان الحرب العالمية الأولى، بعد أن غادر طرابلس الشام، مسقط رأسه. وبعد هزيمة الأتراك، عمل القاوقجي ضابط استخبارات

مع القوات الفرنسية في سورية، وسرعان ما انخرط في ثورة جبل الدروز هناك (1925)، وأصدرت حكومة الانتداب الفرنسي حكمها بإعدامه. وبعد انتكاس الثورة، أفلت القاوقجي إلى الحجاز، حيث عمل مستشارًا عسكريًا للملك عبد العزيز آل سعود. ثم أُلقي القبض عليه بتهمة التآمر على الملك السعودي الذي اضطر إلى الإفراج عنه، استجابة للوساطات العربية، ليذهب

القاوقجي إلى العراق، ويعمل مدرّسًا في كليتها الحربية. إلى أن حضر إلى فلسطين، في آب/أغسطس 1936، وغادرها بعد نحو شهريْن (تشرين الأول/ أكتوبر 1936). وقد منحه أمير شرق الأردن، عبد الله بن الحسين رتبة البكوية، ومن بعدها الباشوية. انظر: خلة، فلسطين والانتداب البريطاني 1922 - 1939، ص 640.

(312) المصدر نفسه، ص 304.

(313) الغوري، المؤامرة الكبرى: اغتيال فلسطين ومحق العرب، ص 82؛ توما، ستون عامًا على الحركة القومية العربية الفلسطينية، حلقة 12، ص 9؛ الكيالي، المصدر نفسه، ص 336، والسفري، فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، ص 131 - 132.

(314) المصدر نفسه، ص 137 - 142.

(315) المصدر نفسه، ص 140، انظر بيان الحكومة البريطانية السابق.

(316) المصدر نفسه، ص 135 - 136، انظر: بيان «اللجنة العربية العليا» في 31/8/1936، بصدد وساطة نوري السعيد.

(317) الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص 316 - 317؛ دافيد بن غوريون، لقاءات مع زعماء من العرب (تل أبيب: دار «عام عوبيد»، 1967)، النسخة العربية ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، ص 248 - 249، وخلة، فلسطين والانتداب البريطاني 1922 - 1939، ص 411 - 421.

(318) بن غوريون، المصدر نفسه، ص 267 - 268.

(319) وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال والصهيونية 1918 - 1939، ص 439 - 441.

(320) السفري، فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، ج 2، ص 170 - 171.

(321) المصدر نفسه، ص 170 - 171.

(322) الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص 321.

(323) السفري، المصدر نفسه، ص 93 - 98.

(324) المصدر نفسه، ص 93 - 98.

(325) المصدر نفسه، ص 171 - 177.

(326) الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص 342.

(327) أبو بصير، جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن، ص 249، انظر: بيان «اللجنة العربية العليا»، بمناسبة وصول «لجنة وود هيد».

(328) وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، 1918 - 1939: من أوراق أكرم زعيتر، ص 129.

(329) إضافة إلى الوفد المصري، ثمة وفود كل من العراق والسعودية والأردن واليمن.

(330) تنحّى، وحل محله راغب النشاشيبي، رئيس الحزب.

(331) خلة، فلسطين والانتداب البريطاني 1922 - 1939، ص 471 - 472؛ فلاح خالد علي، فلسطين والانتداب البريطاني 1939 - 1945 (بيروت: مؤسسة الدراسات العربية، 1980)، ص 30 - 31.

(332) علي، المصدر نفسه، ص 36، وخلة، المصدر نفسه، ص 473 - 476.

(333) علي، المصدر نفسه، ص 36.

(334) المصدر نفسه، ص 39.

(335) المصدر نفسه، ص 44 - 46.

(336) المصدر نفسه، ص 44 - 46.

(337) المصدر نفسه، ص 46 - 51.

(338) خلة، فلسطين والانتداب البريطاني 1922 - 1939، ص 477 - 479.

(339) الأهرام (القاهرة)، 1/3/1939.

(340) كنفاني، «ثورة 1936 - 1939 في فلسطين،» ص 72.

(341) أبو بصير، جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن، ص 247.

(342) السفري، فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، ج 2، ص 27.

(343) فوبليكوف [وآخرون]، تاريخ الأقطار العربية المعاصر، 1917 - 1970، ص 126.

(344) الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص 341.

(345) السفري، فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، ج 2، ص 28 - 32.

(346) الكيالي، المصدر نفسه، ص 306.

(347) السفري، المصدر نفسه، ص 29.

(348) أنطونيوس، يقظة العرب، ص 533 - 534.

(349) أبو بصير، جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن، ص 247 - 248.

(350) الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص 321 - 322.

(351) السفري، فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، ج 2، ص 71.

(352) الكيالي، المصدر نفسه، ص 311 - 312.

(353) الشهادات السياسية أمام اللجنة الملكية في فلسطين وخلاصة قرار اللجنة الملكية، ص 27 - 28، 52 - 66 و113 - 161.

(354) السفري، فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، ص 82.

(355) إميل الغوري، المؤامرة الكبرى: اغتيال فلسطين ومحق العرب (القاهرة: دار النيل للطباعة، 1955)، ص 114 - 123.

(356) أحمد سعد، التطور الاقتصادي في فلسطين (حيفا: دار الاتحاد، 1985)، ص 38 - 39 و42.

(357) إميل توما، جذور القضية الفلسطينية (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1973).

(358) سعد، التطور الاقتصادي في فلسطين، ص 71.

(359) الدفاع (يافا)، 25/4/1946.

(360) الدفاع، 12/6/1946.

(361) الدفاع، 18/6/1946.

(362) الدفاع، 21/6/1946.

(363) انظر تصريحات لمدير شؤون العمل، في: المصدر نفسه.

(364) سعد، التطور الاقتصادي في فلسطين، ص 74.

(365) المصدر نفسه، ص 75.

(366) يوسف صايغ، الاقتصاد الإسرائيلي (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1966)، ص 71 - 74.

(367) سعد، المصدر نفسه، ص 51.

(368) صايغ، المصدر نفسه، ص 71 - 74.

(369) سعد، المصدر نفسه، ص 50 - 51.

(370) المصدر نفسه، ص 55.

(371) المقطم (القاهرة)، 29/3/1947.

(372) المصدر نفسه.

(373) حسني صالح الخُفَّش، حول تاريخ الحركة العمالية العربية الفلسطينية (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1973)، ص 42 - 45.

(374) تقرير المؤتمر المنعقد في قاعة الجمعية بحيفا عام 1946، ط 2 (دمشق: إصدار الأمانة العامة للاتحاد العام لعمال فلسطين، 1975)، ص 159 - 160.

(375) الخُفَّش، المصدر نفسه، ص 45 - 46.

(376) تقرير المؤتمر المنعقد في قاعة الجمعية بحيفا عام 1946، ص 71 - 72 و76.

(377) جمعية العمال العربية الفلسطينية بحيفا، مبادؤنا الاشتراكية، ط 2 (دمشق: إصدار الأمانة العامة للاتحاد العام لعمال فلسطين، 1975)، ص 22.

(378) المصدر نفسه، ص 21.

(379) تقرير المؤتمر المنعقد في قاعة الجمعية بحيفا عام 1946، ص 65.

(380) شهادة سامي طه، في: مجموعة الشهادات والمذكرات المتقدمة إلى لجنة التحقيق الأنكلو أميركية المشتركة حول قضية فلسطين، الجامع جميل الشقيري (يافا: مطبعة النجاح، 1947)، ص 127 - 128.

(381) المكتب العربي: استحدثته جامعة الدول العربية، وعيَّنت موسى العلمي على رأسه (1945) - وهو المدعوم من النظام العراقي - بهدف الدعاية للقضية الفلسطينية في واشنطن ولندن، لإقناع الشعبيْن، الأمريكي والبريطاني، بعدالة القضية الفلسطينية. وكأن عدالتها كانت غائبة عنهما.

(382) المشروع الإنشائي: صندوق اقترح تأسيسه على جامعة الدول العربية (5/10/1944)، موسى العلمي، بهدف إنقاذ وشراء الأرضي الفلسطينية المهددة بالسقوط في أيدي المستوطنين اليهود ومؤسساتهم، وتحسين حالة الأراضي، ومساعدة الفلاح العربي الفلسطيني. وقد ترأس هذا المشروع رئيس وزراء الأردن الأسبق، توفيق أبو الهدى باشا، في حين بقي العلمي رجل المشروع الأول.

(383) المصدر نفسه، ص 158.

(384) تقرير المؤتمر المنعقد في قاعة الجمعية بحيفا عام 1946، ص 155 - 156.

(385) الخُفَّش، حول تاريخ الحركة العمالية العربية الفلسطينية، ص 45 - 46.

(386) ضمت: فؤاد نصار، وخليل شنير، ومخلص عمرو، وبولس فرح، وسليم القاسم، وحسن أبو عيشة.

(387) صوت الأمة (القاهرة)، 15/6/1947.

(388) أهرون كوهين، إسرائيل والعالم العربي، ترجمة المخابرات العامة (القاهرة، [د. ن.]، 1970)، ج 2، ص 619.

(389) المقطم (القاهرة)، 10/10/1945.

(390) إميل توما، ستون عامًا على الحركة القومية العربية الفلسطينية، ط 2 (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الثقافة والإعلام؛ دار ابن رشد، 1978)، ص 189 - 190.

(391) سليم القاسم (سكرتيرًا عامًا)، فؤاد نصار، خليل شنير، رفيق الأصفر، فهمي السلفيتي، أسعد مكي، هاشم البرقوني، رشيد الهبَّاب، حسن أبو عيشة، أحمد صالح، أنطوان السقا، إميلي البندك.

(392) الدفاع (يافا)، 21/6/1946.

(393) صوت الأمة (القاهرة)، 13/9/1947؛ الاتحاد، 31/8/1947؛ 7/9/1947؛ 14/9/1947؛ 21/9/1947؛ فلسطين (يافا)، 15/9/1947، وموسى البديري، «المرحلة الخامسة في تطور الحركة العمالية في فلسطين،» الجديد (حيفا) (شباط/فبراير 1978).

(394) صوت الأمة (القاهرة)، 17/9/1947، والاتحاد (يافا)، 21/9/1947.

(395) المصدران نفسهما.

(396) صوت الأمة (القاهرة)، 17/9/1947، والاتحاد (يافا)، 21/9/1947.

(397) سعد، التطور الاقتصادي في فلسطين، ص 43.

(398) المصدر نفسه، ص 47.

(399) المصدر نفسه، ص 46.

(400) المصدر نفسه، ص 47.

(401) المصدر نفسه، ص 19 و32.

(402) الاتحاد (يافا)، وردت في: الفجر الجديد [القاهرة]، العدد 14، 6/12/1945.

(403) انظر نص البيان في: الضمير (القاهرة)، 28/11/1945، ص4 - 5.

(404) الغوري، المؤامرة الكبرى: اغتيال فلسطين ومحق العرب، ص 127 - 133.

(405) المصدر نفسه، ص 114.

(406) المكتب العربي، «مشكلة فلسطين: مذكرة مقدمة للجنة التحقيق الأنغلو - أمريكية من المكتب العربي بالقدس، 1946،» انظر: ي. جنسين، مؤامرة فلسطين، ترجمة المخابرات العامة (القاهرة: [د. ن.، د. ت.])، القسم الثاني، ص 49.

(407) أحمد الشقيري، أربعون عامًا في الحياة العربية والدولية (بيروت: دار النهار، 1969)، ص 205.

(408) الغوري، المؤامرة الكبرى: اغتيال فلسطين ومحق العرب، ص 136 - 139.

(409) ومضى عهد المجاملات: مذكرات الدكتور حسين فخري الخالدي (رام الله؛ عمّان: دار الشروق، 2014)، ص 427 - 432.

(410) المصدر نفسه، ص140.

(411) روبرت سانت جون، بن غوريون، ص 73، ورد في: توما، جذور القضية الفلسطينية، الحلقة 16، ص 5.

(412) توما، المصدر نفسه، ص 10.

(413) عبد القادر ياسين، «أمريكا والمسألة الفلسطينية (2)،» الكاتب (القاهرة)، العدد 126 (أيلول/سبتمبر 1971)، ص 40.

(414) جامعة الدول العربية، الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، المجموعة الأولى (1915 - 1946) (القاهرة: إدارة شؤون فلسطين، 1975)، ص 378 - 379.

(415) د. ر. فوبليكوف [وآخرون]، تاريخ الأقطار العربية المعاصر، 1917 - 1970 (موسكو: دار التقدم، 1975)، ص 229 - 230.

(416) المصدر نفسه، ص 230.

(417) المصدر نفسه، ص 231.

(418) الغوري، المؤامرة الكبرى: اغتيال فلسطين ومحق العرب، ص 170 - 172.

(419) الفجر الجديد (القاهرة)، العدد 24، 6/3/1946.

(420) مجموعة الشهادات والمذكرات المتقدمة إلى لجنة التحقيق الأنكلو أميركية المشتركة حول قضية فلسطين، ص 63 - 74.

(421) المصدر نفسه، ص 76 - 79.

(422) أندريه جروميكو، أجلوا عن فلسطين (القاهرة: المطبعة التجارية، [د. ت.])، ص 23 - 24، وفوبليكوف [وآخرون]، تاريخ الأقطار العربية المعاصر، 1917 - 1970، ص 231 - 232.

(423) Anglo-American Committe Report, 1946.

انظر النص العربي في الوثيقة الرقم (58)، ضمن ملاحق: حسن صبري الخولي، سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين (القاهرة: دار المعارف، 1970)، ج 2، ص 394 - 413.

(424) فوبليكوف [وآخرون]، المصدر نفسه، ص 232.

(425) فلاح خالد علي، فلسطين والانتداب البريطاني 1939 - 1945 (بيروت: مؤسسة الدراسات العربية، 1980)، ص 238، ونوَّاف الزرو، الهولوكوست الفلسطيني المفتوح: اختلاق (إسرائيل) بسياسة التطهير العرقي (عمّان: دار مجدلاوي، 2011)، ص 117 - 118، و Parliamentary Debates Commons, 5th ser, vol. 432.

(426) فوبليكوف [وآخرون]، المصدر نفسه، ص 233 - 234.

(427) جامعة الدول العربية، الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، المجموعة الأولى (1915 - 1946)، ص 400 - 461.

(428) علي، فلسطين والانتداب البريطاني 1939 - 1945، ص 234.

(429) المصدر نفسه، ص 234 - 235.

(430) المصدر نفسه، ص 232 - 235.

(431) محمد عزة دروَزة، حول الحركة العربية الحديثة (صيدا؛ بيروت: الكتبة العصرية، 1960)، ج 4 - 5، ص 84 - 87.

(432) علي، المصدر نفسه، ص 240 - 241.

(433) Nicholas Bethell, The Palestine Triangle (London: Andre Deutsch Limited, 1979), pp. 350-351.

(434) علي، المصدر نفسه، ص 243.

(435) المصدر نفسه، ص 244 - 245.

(436) المصدر نفسه، ص 248 - 251.

(437) فلاح خالد علي، فلسطين والانتداب البريطاني (1939 - 1948) (بيروت: المؤسسة العربية للمؤسسات والنشر، 1980)، ص 256 - 260.

(438) انظر: الجماهير (القاهرة)، العدد 30، 31/11/1947، ص 6.

(439) الجماهير (القاهرة)، العدد 32، 7/12/1947، ص3.

(440) انظر ملخصًا للمقال في: الجماهير (القاهرة)، العدد 3، 28/12/1947.

(441) جروميكو، أجلوا عن فلسطين، ص 23 - 24.

(442) الدولة المصرية، مصر في هيئة الأمم المتحدة 1947 (القاهرة: [د. ن.]، 1948)، ص 523 - 524، وكوهين، إسرائيل والعالم العربي، ص 210 - 212.

(443) صوت الأمة (القاهرة)، 21/8/1947.

(444) أديب ديمتري، الماركسية والدولة اليهودية (بيروت: دار الطليعة، 1971)، ص 210 - 212.

(445) أحمد بهاء الدين، «تمسكوا بهذا الحق،» روز اليوسف (القاهرة)، 28/11/1955.

(446) دروَزة، حول الحركة العربية الحديثة، ص 83 - 84.

(447) صوت الأمة (القاهرة)، 6/10/1947.

(448) المصدر نفسه.

(449) للمزيد، انظر: عبد القادر ياسين، «السوفييت وحركة التحرر العربية: محطات سوء فهم،» رؤية (غزة)، السنة 2، العدد 24 (تشرين الأول/أكتوبر 2003)، ص 176 - 183.

(450) دروزَة، المصدر نفسه، ص 122.

(451) المصدر نفسه، ص 101 - 102

(452) علي، فلسطين والانتداب البريطاني (1939 - 1948)، ص 256 - 262.

(453) للمزيد حول ملابسات التصويت على مشروع تقسيم فلسطين، انظر: مصطفى عبد العزيز، التصويت والقوى السياسية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، سلسلة دراسات فلسطينية؛ 25 (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1968)، ص 263 - 292.

(454) عقد الاتفاق بين إسرائيل ومصر، في 24/2/1949م؛ ومع لبنان، في 23/3؛ ومع الأردن، في 3/4؛ ومع سوريا، في 20/7/1949. للمزيد حول هذه الاتفاقات، انظر: جامعة الدول العربية، الإدارة العامة شؤون فلسطين، الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين: المجموعة الثانية، 1947 - 1950 (القاهرة: إدارة شؤون فلسطين، 1974)، ص 494 - 563.

(455) فلاديسلاف غومولكا، حول العدوان الإسرائيلي على الأمة العربية (فرصوفيا، المؤتمر السادس للنقابات البولونية، 19 - 27 حزيران/يونيو 1967)، ص 8.

(456) انظر نص «ميثاق لوزان»، في: ملف وثائق فلسطين (القاهرة: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، الهيئة العامة للاستعلامات، 1969)، ج 1، ص 1051.

(457) انظر نص التصريح، في: الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين: المجموعة الثانية، 1947 - 1950، ص 586.

(458) المصدر نفسه، ص 587 - 588.

(459) انظر نص البيان، في: المصدر نفسه، ص 592 - 593.

(460) قدَّر رؤساء أركان حرب الجيوش العربية في اجتماعهم في القاهرة (كانون الأول/ديسمبر 1947)، أن لدى الصهيونيين 60 ألف مقاتل، بينما كان لديهم في فلسطين 68 ألف مقاتل، ومثلهم من الاحتياط. وعلى الرغم من أن أوليات الحرب تقضي بإرسال ثلاثة أضعاف المهاجمين، فإن الدول العربية اكتفت بإرسال نحو 20500 مقاتل. انظر: جون باجوت جلوب، جندي مع العرب: مذكرات جلوب باشا، ترجمة عفيف حسن الصمدي (بيروت: دار النشر للجامعيين، [د. ت.])، ص 53.

(461) الفلسطينيون في الوطن العربي: دراسات في أوضاعهم الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إشراف أحمد صدقي الدجاني، علي الدين هلال وسيد ياسين (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1978)، ص 93.

(462) تيسير عبد الحافظ، «الخصائص الديموجرافية للشعب الفلسطيني بعد عام 1948،» في: المصدر نفسه، ص 780 - 873، وكوهين، إسرائيل والعالم العربي، ج 3.

(463) خالد أبو خالد، «عدوٌ قوي ولكنه ليس أسطوريًا،» الطليعة (القاهرة)، السنة 5، العدد 6 (حزيران/يونيو 1969)، ص 14 - 36.

(464) أميرة حبيبي، النزوح الثاني: دراسة ميدانية تحليلية لنزوح 1967، سلسلة «دراسات فلسطينية»؛ 75 (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1970)، ص 123 وما بعدها.

(465) Michael Hudson, «The Palestinian Arab Resistance Movement: Its Significance in the Middle East Crisis,» Middle East Journal, vol. 23, no. 3 (Summer 1969), p. 292.

(466) انظر نص الاتفاق في: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1965 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1967)، ص 596 - 601.

(467) المصدر نفسه، ص 45 و89 - 91.

(468) يمكن متابعة نصوص المذكرات، والخطب، والتصريحات، والمؤتمرات الصحافية للمسؤولين الكبار الثلاثة، وغيرهم، في: المصدر نفسه، ص 34 - 39، 84 - 86، 69 - 79، 116 - 117، 123 - 124، 143 - 146، 165 - 166، 272 - 278، 284 - 287، 300 - 303، 318 - 319، 346 - 347، 375 - 361، 431 - 432، 505 - 506، 527 - 529، 534 - 535، 542 - 554، 568 - 577، 583 - 584، 604 - 606 و662.

(469) حول تأسيس «الكتيبة 141 فدائيون»، وأنشطتها، انظر: يونس الكتري، حلقة مفقودة من كفاح الشعب الفلسطيني: الكتيبة 141 فدائيون (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1987)؛ ومحمد كريّم، مصطفى حافظ: مؤسس العمل الفدائي الفلسطيني (القاهرة: مركز يافا، 1998).

(470) الأنباء (تل أبيب)، 10/5/1960.

(471) أهرون كوهين، إسرائيل والعالم العربي، ترجمة المخابرات العامة (القاهرة، [د. ن.]، 1970)، ج 3، ص 897.

(472) صوَّان الجاسر؛ ونعمان أبو باسم، الأردن ومؤامرات الاستعمار (القاهرة: الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 1957)، ص 15.

(473) عصام محمد السعدي، الحركة الوطنية الأردنية (1946 - 1953) (عمّان: الأزمنة للنشر، 2014)، الكتاب الثاني، ص 171 - 178؛ سليمان موسى ومنيب الماضي، تاريخ الأردن في القرن العشرين (عمّان: المؤلف إصدار خاص، 1959)، ص 535؛ عارف العارف، النكبة: نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود، ج 3: 1947 - 1952 (بيروت؛ صيدا: المكتبة العصرية، [د. ت.])، ص 877، وأنيس صايغ، الهاشميون وقضية فلسطين (بيروت؛ صيدا: المكتبة العصرية؛ جريدة المحرر، [د. ت.])، ص 275.

(474) عارضت الأمم المتحدة هذا الإلحاق. كما تصدى رئيس الوزراء المصري مصطفى النحاس باشا (1950 - 1952) له، بصلابة. وفي 15 أيار/مايو 1950، اتخذت جامعة الدول العربية قرارًا، قضى بفصل الحكومة الأردنية من عضوية الجامعة، بموافقة كل من مصر وسورية ولبنان والسعودية. وإن عادت الجامعة وعدَّلت قرار الفصل هذا، إلى مجرد الاكتفاء بالإشارة إلى أن الجزء الملحق بالأردن لا يزال تابعًا للتسوية النهائية. انظر: موسى والماضي، المصدر نفسه، ص 543.

(475) هي قشرة طبقية رقيقة في المجتمع؛ وكيلة للشركات الاحتكارية الأجنبية.

(476) الحزب الشيوعي الأردني، الجذور الاقتصادية للانتهازية اليمينية في مواقف الزمرة المنشقة عن الحزب الشيوعي لأردني (سري)، ط 2، آب/ أغسطس 1971، ص 5 - 7.

(477) الجاسر وأبو باسم، الأردن ومؤامرات الاستعمار، ص 20 - 21.

(478) لعل أهم هذه القوانين: «قانون الدفاع»، و«قانون مكافحة الشيوعية»، و«قانون المطبوعات»، و«قانون منع الجرائم»، و«قانون الأحزاب»، و«قانون العقوبات». انظر: سمير التنداوي، إلى أين يتجه الأردن؟ (القاهرة: الدار المصرية للكتب، 1958)، ص 25 - 26.

(479) المصدر نفسه، ص 12 - 13، والتنداوي، المصدر نفسه، ص 13 - 16.

(480) أحمد صادق سعد وعبد القادر ياسين، الحركة الوطنية الفلسطينية (1948 - 1970) (بيروت: الأمانة العامة للاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، 1975)، ص 31، Judge Gerald Sparrow, Modern Jordan (London: George Allen and Unwin Ltd., 1961), p. 160.

(481) الأمم المتحدة، دراسات عن بعض المشاكل الإنمائية في بعض البلدان المتخلفة بالشرق الأوسط (نيويورك، 1996).

(482) U.N.D. S.Y.B, 1952, Tables 132 and 135; 1971, Tables 147 and 148.

(483) عبد العال الباقوري، «ملامح الخريطة الطبقية في الأردن،» الطليعة (القاهرة)، السنة 8، العدد 4 (نيسان/أبريل 1972)، ص 38.

(484) سالم خليل، «الأرض التي نناضل من أجلها،» قضايا السلم والاشتراكية (الطبعة العربية)، السنة 16، العدد 6 (حزيران/يونيو 1973)، ص 43.

(485) سعد؛ وياسين، الحركة الوطنية الفلسطينية (1948 - 1970)، ص 35.

(486) خليل، المصدر نفسه، ص 43.

(487) الأمم المتحدة، دراسات عن بعض المشاكل الإنمائية في بعض البلدان المتخلفة بالشرق الأوسط، ص 37.

(488) المصدر نفسه، ص 37.

(489) U.N.D. S.Y.B 1963: Table 73: 1971, Table 77.

(490) M.E.E.D, Ditto, p. 824.

(491) خليل، «الأرض التي نناضل من أجلها،» ص 42.

(492) المصدر نفسه، ص 44.

(493) المصدر نفسه، ص 44.

(494) الباقوري، «ملامح الخريطة الطبقية في الأردن،» ص 39.

(495) Sparrow, Modern Jordan, p. 25.

(496) خليل، المصدر نفسه، ص 43 - 45.

(497) I. L.O.:Y.B.L.S., 1971, p.337.

(498) U.N.O.:S.Y.B.1951: Table 172,175,178; 1971: Table 204, 211,21.

(499) M.E.E.D.: vol.15, no. 30, 23, 7, 71, p. B44; M.E.E.D.:Ditto, p. 845, and U.N.O.: S.Y. B.,1971, Table 1940

(500) خليل، «الأرض التي نناضل من أجلها،» ص 44 - 45.

(501) موسى والماضي، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ص 538.

(502) المصدر نفسه، ص 538 - 539.

(503) في 20/3/1952، استقال محمد الأمين الشنقيطي من منصب قاضي القضاة. وفي 8/4، عيَّن الملك عارف بك العنبتاوي وزيرًا للعدلية، وقائمًا بأعمال قاضي القضاة. وفي 19/4، قدم جميل باشا التوتونجي استقالته من الوزارة. واعتبارًا من 30/4، طرأ التعديل الوزاري التالي: خلوصي بك الخيري للصحة والشؤون الاجتماعية، وسليمان بك سكر للدفاع، وأحمد بك الطراونة للزراعة. انظر: المصدر نفسه، ص 562.

(504) النقطة الرابعة: هو برنامج مساعدات أمريكي للدول النامية، أعلنه الرئيس هاري ترومان (20/1/1949)، مع توليه رئاسته الثانية. وأشار ترومان إلى الأهداف الأربعة للسياسة الخارجية الأمريكية. وأقره الكونغرس في 5/6/1950، وخصَّص له 25 مليون دولار عن السنة المالية 1950 - 1951.

(505) المصدر نفسه، ص 548 - 550.

(506) هو مصطفى شكري عشوْ، وكان يعمل خياطًا في القدس، انتمى إلى «الجهاد المقدس». وكان السفير الأمريكي في عمان، المستر درو، قد حذَّر الملك من مغبة السفر إلى القدس خشية أن يتم قتله، انتقامًا لمقتل ضيفه، رئيس وزراء لبنان، رياض الصلح، في طريقه من القصر الملكي إلى مطار عمان (16/7/1951)، على أيدي أعضاء من «الحزب السوري القومي

الاجتماعي»، ثأرًا من الصلح لقيامه بإعدام زعيمهم أنطون سعادة. انظر: المصدر نفسه، ص 552، والملك حسين، مهنتي كملك، أحاديث أجراها فريدون صاحب جم؛ وترجمها غالب عارف طوقان، إصدار خاص، 1987، ص33 - 36.

(507) موسى والماضي، المصدر نفسه ص550 - 558.

(508) المصدر نفسه، ص 555 - 560.

(509) ألغى مصطفى النحاس باشا، رئيس الوزراء المصري، من فوق قبة البرلمان المصري «معاهدة 1936» واتفاقيتي السودان بين مصر وبريطانيا؛ بعد مفاوضات عبثية لحكومتيْ القراشي (السعديين) وإسماعيل صدقي مع الحكومة البريطانية؛ ما تسبب بنهوض ثوري عارم، خصوصًا في مصر والدول العربية المجاورة.

(510) عربي عوَّاد، «الحركة الوطنية في الأردن منذ عام 1949،» فلسطين الثورة (بيروت)، 29/12/1974، ص 71؛ جميل هلال، الضفة الغربية: التركيب الاجتماعي الاقتصادي (1948 - 1974) (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1975)، ص 65.

(511) وقع في سورية خمسة انقلابات عسكرية، خلال خمس سنوات، أولها بقيادة الزعيم حسني الزعيم (30/3/1949)، تلاه انقلاب الزعيم سامي الحناوي (14/8/1949)، وانقلابا أديب الشيشكلي (19/12/1949) و (28/11/1951)، والانقلاب الخامس المستند إلى القوى الوطنية الذي أفضى إلى إسقاط حكم الشيشكلي (25/2/1954).

(512) موسى والماضي، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ص 565.

(513) المصدر نفسه، ص 566 - 568.

(514) سعد؛ وياسين، الحركة الوطنية الفلسطينية (1948 - 1970)، ص 91.

(515) الجاسر؛ وأبو باسم، الأردن ومؤامرات الاستعمار، ص 32.

(516) ضمَّت «الهيئة» كــلًا من: إبراهيم هاشم وسليمان طوقان وعبد الرحمن الرشيدات

(517) المصدر نفسه، ص 22 - 24؛ وموسى والماضي، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ص 715.

(518) موسى والماضي، المصدر نفسه، ص 598 - 599.

(519) الجماهير (الجريدة المركزية للحزب الشيوعي الأردني (سرية))، السنة 25، العدد 5 (تموز/يوليو 1973).

(520) موسى والماضي، المصدر نفسه، ص 597 - 603.

(521) يساري أردني، بعض ملامح الصراع الاجتماعي في الأردن (بيروت: دار الفارابي، 1970)، ص 14 - 15.

(522) هلال، الضفة الغربية: التركيب الاجتماعي الاقتصادي (1948 - 1974)، ص 69 - 97.

(523) موسى والماضي، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ص 664.

(524) المصدر نفسه، ص 572.

(525) الجاسر؛ وأبو باسم، الأردن ومؤامرات الاستعمار، ص 24.

(526) عوَّاد، «الحركة الوطنية في الأردن منذ عام 1949،» ص 71؛ وموسى والماضي، المصدر نفسه، ص 571 - 572، 578 و580 - 581.

(527) الجاسر؛ وأبو باسم، المصدر نفسه، ص 25.

(528) موسى؛ والماضي، المصدر نفسه، ص 596 - 597؛ وعوَّاد، المصدر نفسه، ص 71 - 72.

(529) لمزيد من التفاصيل، انظر: موسى؛ والماضي المصدر نفسه، ص 618 - 623، والتنداوي، إلى أين يتجه الأردن؟ ص 55 - 63.

(530) الملك حسين، مهنتي كملك، ص 107 - 115.

(531) موسى؛ والماضي، المصدر نفسه، ص 75 - 80 و629 - 635.

(532) المصدر نفسه، ص 633 - 637.

(533) المصدر نفسه، ص 642 - 644.

(534) ذات صباح، طُمس حرف السين من كلمة «فارس»، فأصبحت «فار إدريس». انظر: التنداوي، إلى أين يتجه الأردن؟ ص 82.

(535) ضد الرهوة (11/9)، وغرندل (14/9)، وحوسان (25/9)، وقلقيلية (11/10).

(536) موسى؛ والماضي، المصدر نفسه، ص 635 - 637؛ الجاسر؛ وأبو باسم، الأردن ومؤامرات الاستعمار، ص 28؛ والتنداوي، المصدر نفسه، ص 80 - 84.

(537) موسى؛ والماضي، المصدر نفسه، ص 646.

(538) المصدر نفسه، ص 637 - 653؛ والتنداوي، المصدر نفسه، ص 83 - 84.

(539) حيث تعهدت كل من مصر والسعودية بدفع خمسة ملايين جنيه سنويًا، في مقابل مليونين ونصف المليون تدفعها سورية.

(540) موسى؛ والماضي، المصدر نفسه، ص 648 - 649.

(541) ضم الوفد الأردني كــلًا من سليمان النابلسي وعبد الحليم النمر (الدفاع) وشفيق إرشيدات (العدل) وصلاح طوقان (المالية) وعبد الله الريماوي (وزير الدولة للشؤون الخارجية) وأبو نُوَّار. أما الوفد البريطاني، فضم السفير البريطاني في عمَّان والجنرال روبرتسون، قائد القوات البريطانية في الشرق الأوسط، إضافة إلى مستشارين، مدنيين وعسكريين. انظر: علي أبو نوار، حين تلاشت العرب: مذكرات في السياسة العربية (1948 - 1964م) (لندن: دار الساقي، 1990)، ص 292.

(542) المصدر نفسه، ص 291 - 296، وموسى؛ والماضي، المصدر نفسه، ص 654.

(543) الجاسر؛ وأبو باسم، الأردن ومؤامرات الاستعمار، ص 48 - 56.

(544) المصدر نفسه، ص 57.

(545) للمزيد حول حكومة النابلسي، موقفها، ومنجزاتها، انظر: المصدر نفسه، ص 28، 47، 52، 56 و76 - 78؛ التنداوي، إلى أين يتجه الأردن؟، ص 82 - 102؛ هاني الحوراني، معد، حكومة النابلسي (1956 - 1957) (عمّان: دار سندباد، 1999) مع التركيز على: إبراهيم عز الدين، حكومة النابلسي: وقفة تقييم + مازن الساكت، أزمة نيسان 1957)، ص 191 - 199)؛ عبد الله حمودة (إعداد)، سليمان النابلسي: قراءة في القوانين والقرارات التي أصدرها (27/10/1956 - 10/4/1957) مخطوط، 16/4/1997، وغائب طعمة فرمان، الحكم الأسود في العراق (القاهرة: دار الفكر، 1957).

(546) أبو نوار، حين تلاشت العرب: مذكرات في السياسة العربية (1948 - 1964م)، ص 308 و301 - 310.

(547) المصدر نفسه، ص 310 - 311.

(548) المصدر نفسه، ص 304 و308.

(549) الملك حسين، مهنتي كملك، ص 116 - 123، وموسى والماضي، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ص 664.

(550) حين أخفقت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل في تحقيق غرضها من العدوان الثلاثي، سارع الرئيس الأمريكي، دوايت آيزنهاور إلى إصدار المشروع الذي حمل اسمه، في 5/1/1957، بهدف «ملء الفراغ في الشرق الأوسط»، الذي نشأ عن هزيمة بريطانيا وفرنسا في ذلك العدوان.

(551) التنداوي، إلى أين يتجه الأردن؟ ص 86 - 87.

(552) المصدر نفسه، ص 90 - 91.

(553) الملك حسين، مهنتي كملك، ص 124.

(554) المصدر نفسه، ص 125.

(555) المصدر نفسه، ص 125 - 127.

(556) التنداوي، إلى أين يتجه الأردن؟ ص 92 - 95.

(557) المصدر نفسه، ص 95 - 97.

(558) اتصال هاتفي مع منير شفيق (القاهرة - بيروت)، 10/1/2017.

(559) التنداوي، المصدر نفسه، ص 101 - 102.

(560) المصدر نفسه، ص 99 - 103؛ وموسى والماضي، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ص 683 - 694.

(561) أكد أبو نوار في مذكراته أنه شاع، في بعض قطاعات الجيش الأردني، «أنني أعتزم انقلابًا». وربما سبَّب ذلك مصادمة بين بعض جنود المشاة والمدفعية، أدت إلى جرح عدد منهم. ولما قامت الفتنة في معسكر خوّ، انتصارًا للملك، لما بلغهم أن أبو نوار يُهدِّد حياة الملك الذي أُبلغ بأن انقلابًا عسكريًا سيُنفَّذ، تلك الليلة، فلما استدعى الملك أبو نوار إلى القصر، لم يكن مع الأخير إلا السائق والضابط المرافق. ونفى أبو نوار أي احتمال لانقلاب، فناوله الملك قائمة بأسماء الضباط «المتآمرين»، طالبًا اعتقالهم، واستغرب أبو نوار أن اسم الحيَّاري لم يكن ضمن القائمة. انظر: أبو نوار، حين تلاشت العرب: مذكرات في السياسة العربية (1948 - 1964م)، ص 323.

(562) في أحد برامج تدريب حركات الفرقة الأولى في الجيش الأردني، ثمة تمرين لإحصاء السيارات على الطرق وضبط انتقال القوات من الضفة الشرقية للأردن إلى الضفة الغربية، ما كان يتطلب نشر سيارات مدرعة وسيارات جيب على مقاطع الطرق من خوّ حتى جسري ألنبي ودامية وإحصاء السيارات المدنية التي تسير على الطرق لمعرفة كثافتها. وقد صادف هذا التمرين وأزمة الحكومة قائمة، وصادف أن تواجدت سريَّة مدرعات في جبل

عمان من ناحية المطار. ولم يكن التمرين وليد يومه، لكن تواجد سريَّة في جبل عمان لم يكن مسبَّبًا أو مبرَّرًا،

وكذلك تواجد السريَّة الثانية عند المطار، لا يتناسب مع مبدأ الانتشار، لمجرد إحصاء السيارات. انظر: المصدر نفسه، ص 317.

(563) الجاسر؛ وأبو باسم، الأردن ومؤامرات الاستعمار، ص 57 - 61، والملك حسين، مهنتي كملك، ص 141 - 143.

(564) هي لجان سياسية شعبية، عمدت الأحزاب الوطنية الأردنية إلى تشكيلها، بمجرد وقوع «العدوان الثلاثي» على مصر وقطاع غزة.

(565) موسى؛ والماضي، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ص 675 - 677.

(566) المصدر نفسه، ص 677 - 678.

(567) المصدر نفسه، ص 679 - 684.

(568) الجاسر؛ وأبو باسم، الأردن ومؤامرات الاستعمار، ص 62 - 66.

(569) موسى؛ والماضي، المصدر نفسه، ص 685.

(570) ضافي الجمعاني، من الحزب إلى السجن 1948 - 1994: مذكرات (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2007)، ص 115.

(571) موسى؛ والماضي، المصدر نفسه، ص 690 - 692.

(572) حين أصرت القوى القومية في العراق (البعث والقوميون العرب ومعظم «الاستقلال») على ضرورة الوحدة الفورية الاندماجية مع «المتحدة»، وتزعَّم نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقية، عبد السلام عارف، هذه القوى، تصدَّر رئيس المجلس، عبد الكريم قاسم القوى التي طالبت بالتمهُّل (الشيوعي والوطني الديمقراطي وبعض «الاستقلال»)، بعدما لاقت دولة الوحدة الوليدة (المتحدة) من عثرات، وطالبت القوى الأخيرة باتحاد فدرالي يراعي الفروق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويعالجها، وصولًا إلى الوحدة الاندماجية. وحين أُطيح بنظام قاسم وتولّى «البعث» السلطة (8/2/1968)، فإنه لم يحقق وحدة اندماجية فورية، ولا حتى فدرالية، الأمر الذي تكرَّر حين أُطيح

بالبعث، لحساب نظام ناصري، ترأسه عارف، بعد نحو تسعة أشهر، حتى حين عاد «البعث» إلى سدَّة السلطة في العراق (17 تموز/يوليو 1968)، لم يكتفِ بإدارة الظهر للوحدة والاتحاد، بل ناصب «البعث» الحاكم في دمشق العداء. وبذا تكون الحماسة الشديد للاندماجية مزيَّفة.

(573) الملك حسين، مهنتي كملك، ص 170 - 177.

(574) قدر أحد قادة «الشيوعي» عدد المعتقلين بنحو خمسة آلاف معتقل. انظر: عبد الرحمن أبو جبارة، لم يذهب العمر هدرًا (بيروت: دار الروَّاد، 2011)، ص 80.

(575) انظر: عبد القادر ياسين، «تطور الأحداث السياسية في الضفة الغربية 1948 - 1967،» في: الفلسطينيون في الوطن العربي: دراسات في أوضاعهم الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إشراف أحمد صدقي الدجاني، علي الدين هلال وسيد ياسين (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1978)، ص 544 - 545.

(576) سعد؛ وياسين، الحركة الوطنية الفلسطينية (1948 - 1970)، ص 96 - 98.

(577) أكد جاك أُوكونيل، رئيس محطة الاستخبارات المركزية الأمريكية في الأردن (1963 - 1971)، أن الاستخبارات المذكورة تلقت تسجيــلًا صوتيًا، من مكتب التحقيقات الفدرالي، احتوى على عدة محادثات هاتفية، بين الملحق العسكري المصري في واشنطن ونظيره الأردني، اللواء الركن محمود الروسان، أفادت تورُّط الأخير، بوصفه زعيمًا لمجموعة من ضباط الجيش الأردني في محاولة مدعومة من النظام الناصري، لقلب نظام الحكم في الأردن. وقد أبلغت الاستخبارات المركزية الأمريكية الملك بتلك التفاصيل. انظر: جاك أوكونيل، مع فيرنون لوب، مستشار الملك، مذكرات عن الحرب والتجسس والدبلوماسية في الشرق الأوسط، ترجمة عماد إبراهيم عبده؛ مراجعة وتدقيق عزمي طبَّة (عمّان، الأهلية للنشر، 2015)، ص 1 - 2.

(578) عباس مراد، الدور السياسي للجيش الأردني (1961 - 1973) (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1973)، ص 101 - 104.

(579) سعد؛ وياسين، الحركة الوطنية الفلسطينية (1948 - 1970)، ص 96 - 97.

(580) المصدر نفسه، ص 97 - 98.

(581) بقي من المعتقلين حتى نيسان/أبريل1965، نحو مئة وخمسين معتقــلًا، وجميعهم من الشيوعيين الذين تم الإفراج عنهم، حينذاك. جلسة مع الرفيق آمال نفَّاع (أبو خلدون)، في منزله بعمَّان، في 19/2/2017. أجراها الرفيق فهمي الكتوت.

(582) حول ملابسات تأسيس «منظمة التحرير الفلسطينية»، انظر: عبد القادر ياسين، «ظروف ميلاد منظمة التحرير الفلسطينية،» في: عبد القادر

ياسين [وآخرون]، منظمة التحرير الفلسطينية: التاريخ - العلاقات - المستقبل (بيروت: باحث للدراسات، 2009)، ص 15 - 20؛ أسماء الغرباوي، «الاقتصاد السياسي لظهور المنظمة،» في: عبد القادر ياسين، محرر، أربعون عامًا من حياة منظمة التحرير الفلسطينية، سلسلة «كتاب ملف»؛ 1 (دمشق: المركز الفلسطيني للتوثيق، الدار الوطنية الجديدة؛ بيروت: دار التقدم العربي، 2006)، ص 7 - 28، وأحمد نوفل، «المرحلة التأسيسية، 1963 - 1965،» في: أسعد عبد الرحمن، مشرف، منظمة التحرير الفلسطينية: جذورها، تأسيسها، مساراتها (نيقوسيا: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1987)، ص 69 - 78.

(583) تعود نشأة «القيادة العربية الموحَّدة» إلى حرب فلسطين الأولى (1948)، لكن تلك القيادة غابت، بفعل الهزيمة العربية في تلك الحرب، وإن أُعيد إحياؤها في مؤتمر القمة العربية الأول (القاهرة، 13/1/1964) واختير رئيس أركان الجيش المصري السابق، الفريق علي علي عامر، على رأسها. ووُضعت لهذه القيادة الأهداف التالية: وضع الخطط الحربية وتوحيد الجيوش العربية وإعدادها لتأدية واجباتها في الحرب. ومع الهزيمة العربية في حرب 1967، أشهرت تلك القيادة إفلاسها، وغابت عن الوجود. انظر: الموسوعة الفلسطينية: القسم العام، 4 مج (دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1984)، مج 3، ص 612 - 614.

(584) الملك حسين، مهنتي كملك، ص 204 - 214.

(585) الحياة (بيروت)، 15/11/1966. أوردها: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1968)، ص 146.

(586) عل هامشمار (تل أبيب)، 17/11/1966. أوردها: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966، ص 146 - 147.

(587) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966، ص 147.

(588) المصدر نفسه، ص 147.

(589) المصدر نفسه، ص 148، عن: الجهاد (القدس)، 20/11/1966.

(590) المصدر نفسه، ص 148. انظر نص المؤتمر الصحفي للتل في: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1966 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1967)، ص 542 - 545.

(591) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966، ص 148.

(592) المصدر نفسه، ص 149.

(593) الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين، ملامح تطور النضال الفلسطيني، سلسلة دراسات فلسطينية؛ 1 (بيروت: الجبهة، 1969)، ص 38 - 40.

(594) المصدر نفسه، ص 42 - 43.

(595) خليل نخلة، «وقفة تقويم للنضال الفلسطينيي تحت الاحتلال (الحلقة الأولى)،» الشرق الأوسط (لندن)، 10/12/1980، وElia T. Zureik, The Palestinians in Israel: A Study in Internal Colonialism (London: Routledge and Kegan Paul, 1979), pp. 1-4.

(596) حبيب قهوجي، العرب في ظل الاحتلال الإسرائيلي (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1972)، ص 9 - 10، Zureik, Ibid., pp. 146-147.

(597) نخلة، «وقفة تقويم للنضال الفلسطينيي تحت الاحتلال (الحلقة الأولى)،» جورج قصيفي، «الرهان الديموغرافي في فلسطين،» في: كميل منصور، مشرف، الشعب الفلسطيني في الداخل: خلفيات الانتفاضة السياسية والاقتصادية والاجتماعية (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1990)، ص 19 - 21.

(598) عبد الحفيظ محارب، «الهوَّة الاجتماعية في إسرائيل،» شؤون فلسطينية (بيروت)، العدد 15 (تشرين الثاني/نوفمبر 1972)، ص 37 - 57، وإميل توما، 30 عامًا على الاتحاد: يوميات شعب (حيفا: منشورات عربسك، 1974)، ص 132 - 134.

(599) صبري جريس: العرب في إسرائيل، سلسلة «دراسات فلسطينية»؛ 21، 2 ج (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1967)، ج 2، ص 97 - 98، و«العرب في إسرائيل، 73 - 1979،» شؤون فلسطينية (بيروت)، العدد 89 (نيسان/أبريل 1979)، ص 87 - 118.

(600) انظر: إيليا زريق، «ثقافة وقانون وتحكُّم: الفلسطينيون في إسرائيل،» في: منصور، مشرف، الشعب الفلسطيني في الداخل: خلفيات الانتفاضة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ص 361 - 364؛ قهوجي، العرب في ظل الاحتلال الإسرائيلي، ص 119 - 122؛ وخليل نخلة، «وقفة تقويم للنضال الفلسطينيي تحت الاحتلال (الحلقة الثانية)،» الشرق الأوسط، 11/12/1980.

(601) أسعد غانم ومهند مصطفى، «الفلسطينيون في إسرائيل،» في: دليل إسرائيل العام 2011، رئيس التحرير كميل منصور (بيروت: مؤسسة

الدراسات الفلسطينية، 2011)، ص 329؛ وإميل توما، طريق الجماهير العربية الكفاحي في إسرائيل (حيفا: دار أبو سلمى، 1982)، ص 89 - 90.

(602) زريق، «ثقافة وقانون وتحكُّم: الفلسطينيون في إسرائيل،» ص 288، ومركز يافا واليوم السابع، «فلسطينيو 48: التمييز العنصري بالأرقام،» اليوم السابع (باريس)، 29/2/1988.

(603) جريس، العرب في إسرائيل، ج 1، ص 127، 132 - 133 و167.

(604) توما، طريق الجماهير العربية الكفاحي في إسرائيل، ص 132 - 137، نقــلًا عن: الاتحاد (حيفا)، 15/4/1964.

(605) توما، المصدر نفسه، ص 138 - 141، نقــلًا عن: الاتحاد (حيفا)، 27/1/1960.

(606) الاتحاد (حيفا)، 13/5/1960، أورده: توما، المصدر نفسه، ص 138.

(607) توما، المصدر نفسه، ص 138 - 140، نقــلًا عن: الدرب (حيفا)، العدد 4 (آب/أغسطس 1971).

(608) توما، المصدر نفسه، ص 139 - 141؛ وجريس، العرب في إسرائيل، ج 2، ص 133.

(609) مركز يافا واليوم السابع، «فلسطينيو 48: التمييز العنصري بالأرقام»؛ إيليا زريق، «أوضاع الفلسطينيين في إسرائيل،» في: صبري جريس وأحمد خليفة، محرران، دليل إسرائيل العام، ط 3 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997)، ص 327، وزريق، «ثقافة وقانون وتحكُّم: الفلسطينيون في إسرائيل،» ص 277.

(610) زريق، «ثقافة وقانون وتحكُّم: الفلسطينيون في إسرائيل،» ص 294؛ جريس، العرب في إسرائيل، ج 2، ص 113 - 114؛ وأهرون كوهين، إسرائيل والعالم العربي، ترجمة المخابرات العامة (القاهرة، [د. ن.]، 1970)، ج 3، ص 922.

(611) نخلة، «وقفة تقويم للنضال الفلسطيني تحت الاحتلال (الحلقة الأولى)،» وحبيب نوفل قهوجي، عرب فلسطين المحتلة عام 1948: انتماء وصمود (دمشق: مؤسسة الأرض، 1976)، ص 167، وتوما، طريق الجماهير العربية الكفاحي في إسرائيل، ص 191 - 192.

(612) الاتحاد (حيفا)، 7/2/1969. أورده: قهوجي: المصدر نفسه، ص 17؛ والعرب في ظل الاحتلال الإسرائيلي، ص 24.

(613) زريق: «أوضاع الفلسطينيين في إسرائيل،» ص 325؛ و«ثقافة وقانون وتحكّم: الفلسطينيون في إسرائيل،» ص 279؛ ومركز يافا واليوم السابع، «فلسطينيو 48: التمييز العنصري بالأرقام».

(614) الاتحاد (حيفا) 2/1/1968. أورده: قهوجي، عرب فلسطين المحتلة عام 1948: انتماء وصمود، ص 37؛ ونخلة، «وقفة تقويم للنضال الفلسطينيي تحت الاحتلال (الحلقة الأولى)».

(615) مركز يافا واليوم السابع، المصدر نفسه، وتوما، طريق الجماهير العربية الكفاحي في إسرائيل، ص 238 و243 - 244.

(616) بقي هذا الحزب («العمل» الآن) يحصد ما يربو على نصف مجموع أصوات عرب 48، حتى انتخابات كنيست عام 1977؛ إذ حصل في أول انتخابات برلمانية (1949)، على 61.3 في المئة من أصوات عرب 48، وقفزت النسبة إلى 66.5 في انتخابات عام 1951، وعادت لتهبط قليـلًا في انتخابات عام 1955، إلى 62.4 في المئة، ثم إلى 52 في المئة في انتخابات عام 1959، وفي انتخابات عام 1961، على 50.8 في المئة. وفي انتخابات عام 1965، على 50.1 في المئة. بينما أخذ «الحزب الشيوعي» يتقدّم حثيثًا، على «مباي»، وحصل الأول، في انتخابات عام 1965، على 23.6 في المئة، من أصوات عرب 48، وفي انتخابات عام 1969، على 29.6 في المئة، وفي انتخابات عام 1973، على 37 في المئة، وفي انتخابات عام 1977، على 52 في المئة. انظر: نخلة، «وقفة تقويم للنضال الفلسطينيي تحت الاحتلال (الحلقة الثانية)».

(617) اللجنة القُطرية لرؤساء المجالس المحلية: عقدت لجان الرؤساء المحلية العربية المناطقية، اجتماعها الأول في يافة الناصرة، في 17/6/1974، وانتخبت لجنة تنفيذية، بعد ثلاثة اجتماعات تمهيدية. وضمت التنفيذية كـلًا من: حنا مويس؛ زكي ذياب؛ مسعد قسيس؛ إبراهيم نمر حسين؛ عبد الرحيم الحاج يحيى؛ جمال طربيه؛ أحمد مصالحة؛ محمد مصطفى الحاج داوود؛ شفيق أسعد. واعترف بها مركز الحكم المحلي في إسرائيل، في تموز/يوليو 1974.

لجنة الدفاع عن الأراضي العربية: اجتمعت، في آذار/مارس 1976، وبدأت نشاطها بالدعوة إلى الإضراب العام في التجمعات العربية في إسرائيل، في 30/3/1976، الذي غدا «يوم الأرض» من كل عام.

لجنة المتابعة العربية: اجتمعت في 30/10/1982، وضمت أعضاء سكرتارية اللجنة القطرية لرؤساء المجالس المحلية العربية، وأعضاء الكنيست العرب، بهدف معالجة أزمة المجالس المحلية العربية في إسرائيل، واتخاذ خطوات

كفاحية، في حالة عدم استجابة السلطات لمطالبهم، بحل الأزمة المالية الخانقة لتلك المجالس.

انظر: محمود محارب، لجنة المتابعة العليا لقيادة الجماهير العربية في إسرائيل: نحو قيادة وطنية موحدة (القدس: مركز المعلومات البديلة، مركز الأبحاث والمعلومات حول الفلسطينيين في إسرائيل، 1998)، ص 8 - 28؛ نخلة، «وقفة تقويم للنضال الفلسطيني تحت الاحتلال (الحلقة الأولى)؛ قهوجي، عرب فلسطين المحتلة عام 1948: انتماء وصمود، ص 139 - 143؛ زريق، «ثقافة وقانون وتحكّم: الفلسطينيون في إسرائيل،» ص 331 - 353، وغانم ومصطفى، «الفلسطينيون في إسرائيل،» ص 358 - 360.

(618) توما، 30 عامًا على الاتحاد: يوميات شعب، ص 136 - 137؛ وقهوجي، العرب في ظل الاحتلال الإسرائيلي، ص 24.

(619) توما، طريق الجماهير العربية الكفاحي في إسرائيل، ص 226 - 230.

(620) قهوجي، عرب فلسطين المحتلة عام 1948: انتماء وصمود، ص 139 - 143؛ زريق، «ثقافة وقانون وتحكّم: الفلسطينيون في إسرائيل،» ص 307 و311، وإبراهيم كروان، «الفلسطينيون في فلسطين المحتلة، 1948،» في: الفلسطينيون في الوطن العربي: دراسات في أوضاعهم الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إشراف أحمد صدقي الدجاني، علي الدين هلال وسيد ياسين (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1978)، ص 496 - 503.

(621) غانم ومصطفى، «الفلسطينيون في إسرائيل،» ص 274، وZureik, The Palestinians in Israel: A Study in Internal Colonialism, p. 168.

(622) قهوجي، عرب فلسطين المحتلة عام 1948: انتماء وصمود، ص 126.

(623) عزمي بشارة، العرب في إسرائيل: رؤية من الداخل، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 207.

(624) في تشرين الأول/أكتوبر 1958 غيّرت الجبهة اسمها إلى «الجبهة الشعبية»، حتى تنزع الذرائع من يد السلطة الإسرائيلية التي زعمت بأن صفة «العربية» عنصرية.

(625) للمزيد عن «الجبهة»، و«الأرض»، انظر: حبيب قهوجي: العرب في ظل الاحتلال الإسرائيلي، و«القصة الكاملة لحركة الأرض،» شؤون فلسطينية، العدد 1 (آذار/مارس 1971)، ص 126 - 136؛ جريس، العرب في إسرائيل، ج 1، «حديثيْ القائديْن البارزيْن في «الأرض»: منصور كردوش وصالح بانسي، «شؤون فلسطينية، العددان 168 - 169 (آذار/مارس - نيسان/أبريل 1987)،

ص 115 - 128؛ توما: 30 عامًا على الاتحاد: يوميات شعب، ص 234 - 236؛ وطريق الجماهير العربية الكفاحي في إسرائيل، ص 84 - 97.

(626) جريس، العرب في إسرائيل، ج 2، ص 76 - 79 و85 - 103، وZureik, The Palestinians in Israel: A Study in Internal Colonialism, pp. 172-175.

(627) توما، طريق الجماهير العربية الكفاحي في إسرائيل، ص 284.

(628) توما، المصدر نفسه، ص 284، نقــلًا عن: الاتحاد (حيفا)، 12/7/1952.

(629) توما: طريق الجماهير العربية الكفاحي في إسرائيل، ص 51 - 55 و66 - 67، و30 عامًا على الاتحاد: يوميات شعب، ص 201؛ وجريس، العرب في إسرائيل، ج 2، ص 11 - 61،

(630) جريس، العرب في إسرائيل، ج 1، ص 120 - 122، وتوما، 30 عامًا على الاتحاد: يوميات شعب، ص 70 - 72.

(631) توما، 30 عامًا على الاتحاد: يوميات شعب، ص 71 - 72.

(632) المصدر نفسه، ص 85.

(633) بحسب أسبوعية الاتحاد الشيوعية الحيفاوية (31/7/1949)، تقاضى العامل العربي غير الفني، يوميًا، ليرة و25 قرشًا، في حين تقاضى نظيره اليهودي ضعف هذا المبلغ.

(634) المصدر نفسه، ص 86 - 87 و160.

(635) غانم؛ ومصطفى، «الفلسطينيون في إسرائيل،» ص 331 - 337؛ الاتحاد (حيفا)، 21/7/1951؛ 30/7/1951، و4/8/1951. أورده: توما، 30 عامًا على الاتحاد: يوميات شعب، ص 116 - 118.

(636) الاتحاد (حيفا)، 13/9/1952؛ 27/9/1952؛ 2/10/1952؛ 7/11/1952؛ 2/5/1953؛ 9/5/1953؛ 16/5/1953، 13/10/1953.

(637) قهوجي، العرب في ظل الاحتلال الإسرائيلي، ص 46؛ أسعد غانم ومهند مصطفى، الفلسطينيون في إسرائيل: سياسات الأقلية الأصلية في الدولة الإثنية (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، 2009)، ص 116 - 117؛ الاتحاد (حيفا)، 28/10/1957، وZureik, The Palestinians in Israel: A Study in Internal Colonialism, p. 35.

(638) توما، 30 عامًا على الاتحاد: يوميات شعب، ص 160 - 161.

(639) المصدر نفسه، ص 136.

(640) المصدر نفسه، ص 159 - 161.

(641) المصدر نفسه، ص 200 - 201، 212 - 215 و235 - 236؛ توما، طريق الجماهير العربية الكفاحي في إسرائيل، ص 66 - 67؛ وجريس، العرب في إسرائيل، ج 2، ص 11 - 61.

(642) توما، طريق الجماهير العربية الكفاحي في إسرائيل، ص 300.

(643) المصدر نفسه، ص 299؛ قهوجي، العرب في ظل الاحتلال الإسرائيلي، ص 57 - 62؛ وزريق، «ثقافة وقانون وتحكّم: الفلسطينيون في إسرائيل،» ص 323 - 324.

(644) زريق، المصدر نفسه، ص 326؛ قهوجي، المصدر نفسه، ص 63 - 68 و126 - 128؛ وجريس، العرب في إسرائيل، ج 2، ص 109 - 113.

(645) توما، 30 عامًا على الاتحاد: يوميات شعب، ص 230 - 231.

(646) المصدر نفسه، ص 208 - 210 و226 - 229؛ وZureik, The Palestinians in Israel: A Study in Internal Colonialism, p. 101.

(647) توما، المصدر نفسه، ص 127 - 129، عن: الاتحاد (حيفا)، 20/2/1953.

(648) توما: طريق الجماهير العربية الكفاحي في إسرائيل، ص 226 - 230 و317 - 321؛ و30 عامًا على الاتحاد: يوميات شعب، ص 128 - 129.

(649) غازي الصوراني، قطاع غزة 1948 - 1993 (غزة: إصدار خاص، 2013)، ص 18 - 19؛ وحسين أبو النمل، قطاع غزة 1948 - 1967: تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1979)، ص 13، 34 - 39 و299 - 301.

(650) James Baster, «Economic Problems in Gaza Strip,» The Middle East Journal, vol. 9, no. 3 (Summer 1955), p. 292.

(651) محمد علي خلوصي، التنمية الاقتصادية في قطاع غزة، 1948 - 1966 (القاهرة، نشر خاص، 1967)، ص 77.

(652) أحمد صادق سعد؛ وعبد القادر ياسين، الحركة الوطنية الفلسطينية (1948 - 1970) (بيروت: الأمانة العامة للاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، 1975)، ص 29.

(653) عنان العامري، التطوُّر الزراعي والصناعي الفلسطيني (1900 - 1970) (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1974)، ص 46 - 47.

(654) خلوصي، التنمية الاقتصادية في قطاع غزة، 1948 - 1966، ص 336.

(655) المصدر نفسه، ص 62 - 64.

(656) المصدر نفسه، ص 126.

(657) Baster, "Economic Problems in Gaza Strip," p. 165.

(658) خلوصي، المصدر نفسه، ص 65.

(659) قطاع غزة (القاهرة: وزارة الإرشاد القومي، مصلحة الاستعلامات، 1967)، ص 11 و16.

(660) إبراهيم أبو كامش، التركيب الطبقي في الضفة والقطاع 1948 - 1967 (القدس: مركز الزهراء، 1991)، ص 25.

(661) أبو النمل، قطاع غزة 1948 - 1967: تطورات اقتصادية وسياسية وعسكرية، ص 253.

(662) المصدر نفسه، ص 258.

(663) قطاع غزة، مصدر سابق، ص 71.

(664) العامري، التطوُّر الزراعي والصناعي الفلسطيني (1900 - 1970)، ص 45 - 46 و122 - 123.

(665) قطاع غزة، مصدر سابق، ص 42.

(666) أبو كامش، التركيب الطبقي في الضفة والقطاع 1948 - 1967، ص 45 - 46.

(667) أبو النمل، قطاع غزة 1948 - 1967: تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية، ص 271 - 276، وخلوصي، التنمية الاقتصادية في قطاع غزة، 1948 - 1966، ص 224 - 225 و329 - 337.

(668) أبو كامش، المصدر نفسه، ص 45 - 51.

(669) أهرون كوهين، إسرائيل والعالم العربي، ترجمة المخابرات العامة (القاهرة، [د. ن.]، 1970)، ج 3، ص 869، وLe Monde, 23/2/1972.

(670) قطاع غزة، مصدر سابق، ص 22 - 23.

(671) المصدر نفسه، ص 74.

(672) الصوراني، قطاع غزة 1948 - 1993، ص 23، وإبراهيم خليل سكيك، غزة عبر التاريخ، 17 ج (القدس: المطبعة العربية الحديثة، 1982)، ج 2: غزة عبر التاريخ الاسلامي: من الفتح الإسلامي حتى الفتح العثماني، ص 39.

(673) الصوراني، المصدر نفسه، ص 23.

(674) البعثات: خصصت الحكومة المصرية يوم الجمعة من كل أسبوع لمدرسة أو مؤسسة حكومية أو مصنع، حتى يزور أبناؤها قطاع غزة، ليتسوّقوا منه الكماليات التي حُرِّم استيرادها في مصر.

(675) لمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ص 17 - 18، 21 - 23، 55 - 71؛ أبو النمل، قطاع غزة 1948 - 1967: تطورات اقتصادية وسياسية وعسكرية، ص 183 - 186 و259؛ أبو كامش، التركيب الطبقي في الضفة والقطاع 1948 - 1967، ص 112، 116 و122 - 123.

(676) سعد؛ وياسين، الحركة الوطنية الفلسطينية (1948 - 1970)، ص 83 - 84.

(677) المصدر نفسه، ص 84.

Georgiana G. Stevens, “Arab Refugees, 1945-1952,” The Middle East Journal, vol. 6, no. 3 (Summmer 1952), p. 291.

(678) أبو النمل، قطاع غزة 1948 - 1967: تطورات اقتصادية وسياسية وعسكرية، ص 82 - 93؛ سكيك، غزة عبر التاريخ، ج 7: قطاع غزة تحت الإدارة المصرية، 1948 - 1957، ص 39.

(679) سعد؛ وياسين، الحركة الوطنية الفلسطينية (1948 - 1970)، ص 85.

(680) المصدر نفسه، ص 85.

(681) جاء توقيع عبد الناصر على هذا المشروع في حزيران/يونيو 1953، أولًا لانغماسه في أمر إجلاء القوات البريطانية عن مصر، وثانيًا لرؤيته قضية فلسطين مجرد قضية لاجئين. وثالثًا لوصفه الولايات المتحدة «زعيمة العالم الحر».

(682) أدت الهجمة الإسرائيلية على بير الصفا إلى سقوط 14 جنديًا مصريًا ومدني واحد، وجرح 16 جنديًا آخرين، في مقابل 8 قتلى إسرائيليين وجرح 9 آخرين (بحسب البلاغ الإسرائيلي)، ومن النجدة التي أتت من الجنوب استُشهد 22 جنديًا فلسطينيًا وجرح 13 آخرين. انظر: سكيك، المصدر نفسه، ج 7: قطاع غزة تحت الإدارة المصرية، 1948 - 1957، ص 43 - 44.

(683) ذكر ستيف ورستين في كتابهما عن الفدائيين، أن 26 في المئة من هجماتهم كانت إلقاء قنابل يدوية وإطلاق نيران، و23 في المئة كمائن للسيارات والآليات، و16 في المئة نسف خزانات وأنابيب ومياة، و13 في المئة هجمات، و9 في المئة عمليات تدمير بعبوات ناسفة للمباني، و5 في المئة زرع ألغام، و4 في المئة تدمير الطرق الرئيسة والكباري، و4 في المئة اشتباكات مع دوريات عسكرية إسرائيلية. انظر: المصدر نفسه، ص 52 - 56.

(684) من بين ثمانية وستين، هم مجموع من تم اعتقالهم، مساء 9/3/1955، كان نحو ثلثهم من الشيوعيين، وستة من الإخوان، ومن بقي من المستقلين، نسبتهم الأكبر من مؤيدي «الشيوعي». على الرغم من أن الحاكم العام لقطاع غزة آنذاك، اللواء عبد الله رفعت، كان قد قطع عهدًا، بشرفه العسكري، بأن لا يعتقل أو يحاكم، إلّا من أتلف أو أحرق، عن عمد.

(685) ثروت كاتبة، «تحويل العمل الفدائي إلى قضية جماهيرية،» الطليعة (القاهرة)، السنة 5، العدد 6 (حزيران/يونيو 1969)، ص 64.

(686) جاء ترتيب الحاج أمين الحسيني الثاني عشر، من عشرين عضوًا، على النحو التالي: منير الريس؛ داود الصايغ؛ قاسم الفرا؛ شريف الجعبري؛ أحمد حلمي عبد الباقي؛ فاضل زيدان؛ الشيخ محمد صبري عابدين؛ مصطفى عبد الشافي؛ جمال الصوراني؛ أسامة النقيب؛ عوني أبو رمضان؛ محمد أمين الحسيني؛ كمال تفاحة؛ فاروق الحسيني؛ زهدي أبو شعبان؛ عبد الله موسى؛ أبو سند محمد؛ إسحق درويش؛ محمد وفيق الحسيني؛ محمود مرعي. انظر: الجمهورية (القاهرة)، 16/5/1959.

(687) من مفكرتي.

(688) المصدر نفسه، ص 102.

(689) في ربيع 1957، أرسل عبد الناصر عديله، سيد سيد فهمي، ومحافظ القاهرة، صلاح دسوقي، إلى البرتغال، لنقل تجربة دكتاتورها سالازار في التنظيم السياسي، وأطاح عبد الناصر بلافتة «هيئة التحرير» وأحلّ مكانها لافتة «الاتحاد القومي»، وطبَّقه في مصر وسورية، ثم على الفلسطينيين في مصر وسورية وقطاع غزة.

(690) منير الريس (رئيسًا) وإبراهيم أبو ستة وجمال الصوراني وعبد الله أبو ستة وقاسم الفرا وراغب العلمي وعوني أبو رمضان وداود الصايغ ومصطفى أبو مُدّين وفاروق الحسيني وزهير الريس ومصطفى عبد الشافي وعبد المعطي المصري وزهدي أبو شعبان وعصام الأغا. انظر: سكيك، غزة عبر التاريخ، ج 8: قطاع غزة تحت الإدارة المصرية، 1957 - 1967، ص 94 - 95.

(691) المصدر نفسه، ص 94 - 95.

(692) سعد؛ وياسين، الحركة الوطنية الفلسطينية (1948 - 1970)، ص 85 - 86.

(693) المصدر نفسه، ص 86.

(694) سكيك، غزة عبر التاريخ، ج 8: قطاع غزة تحت الإدارة المصرية، 1957 - 1967، ص 105.

(695) المصدر نفسه، ص 116؛ راشد حميد، مقررات المجلس الوطني الفلسطيني 1964 - 1974، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، ص 8 - 15، 41 - 72؛ وأحمد نوفل، «المرحلة التأسيسية، 1963 - 1965،» في: أسعد عبد الرحمن، مشرف، منظمة التحرير الفلسطينية: جذورها، تأسيسها، مساراتها (نيقوسيا: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1987)، ص 74 - 78، والموسوعة الفلسطينية: القسم العام، 4 مج (دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1984)، مج 4، ص 73 - 87 و96 - 102.

(696) قطاع غزة، مصدر سابق، ص 24 و60 - 61.

(697) حدث أن جمع الحاكم العام لقطاع غزة، الفريق يوسف العجرودي، من عدّهم مسؤولي القوى السياسية في القطاع، وطلب إليهم أن يُقسموا على المصحف بأن يعملوا على الوحدة الوطنية في أثناء ذاك الاحتفال، وما أن بدأ حيدر عبد الشافي خطابه، حتى انطلقت الهتافات من القوميين العرب: «بدنا نحكي عالمكشوف/شيوعي ما بدنا نشوف»، وتبعه مندوب القوميين في القطاع، محمد شعبان أيوب الذي بدأ كلمته بالقول: «لن نُعطي صكوك الغفران للذين هتفوا ضد عبد الناصر في شارع عمر المختار»، وقصد بذلك الشيوعيين الذين أطلقوا ذاك الشعار في انتفاضة آذار/مارس 1955 المزيدة.

(698) عصام سخنيني، فلسطين الدولة: جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1975)، ص 217؛ وسميح شبيب، «مقدمات المصادرة الرسمية للشخصية الوطنية الفلسطينية، 1948 - 1950،» شؤون فلسطينية (بيروت)، الأعداد 129 - 131 (آب/أغسطس - تشرين الأول/أكتوبر 1982)، ص 72 - 87.

(699) سخنيني، المصدر نفسه، ص 219 - 220.

(700) المصدر نفسه، ص 221 - 222، ومحمد خالد الأزعر، المقاومة في قطاع غزة، 1967 - 1985 (القاهرة: منظمة التحرير الفلسطينية، المجلس الأعلى للتربية واللثقافة والعلوم، 1987)، ص 66 - 90.

(701) الشخصيات والهيئات المدعوة: الهيئة العربية العليا، أعضاء الوزارة، رؤساء المجالس البلدية، رؤساء المجالس المحلية والقروية، رؤساء الغرف التجارية، معتمدو اللجان القومية، رؤساء نقابات الأطباء، الصيدلانيون، المحامون، المهندسون، رؤساء القبائل والعشائر، أعضاء الوفود السياسية التي مثّلت البلاد، رؤساء الأحزاب السياسية، ممثل عن كل من: المجلس الإسلامي الأعلى واللجنة التنفيذية الأرثوذكسية واتحاد الكنائس المسيحية. انظر: سخنيني، المصدر نفسه، ص 222.

(702) المصدر نفسه، ص 222؛ وجامعة الدول العربية، الإدارة العامة شؤون فلسطين، الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين: المجموعة الثانية، 1947 - 1950 (القاهرة: إدارة شؤون فلسطين، 1974)، ص 454.

(703) سخنيني، المصدر نفسه، ص 222 - 223؛ والأزعر، المصدر نفسه، ص 33 - 63.

(704) تضمن: إعلان فلسطين، بحدودها المعروفة، حكومة ديمقراطية مستقلة؛ - تعبئة قوى الأمة لإنقاذ فلسطين؛ تنظيم حياة اللاجئين؛ - ضمان الحريات؛ - صيانة الأماكن المقدسة؛ - تعويض أصحاب الأموال والأعمال؛ - تنظيم جهاز الحكومة؛ - تعمير المعاهد الدينية والمؤسسات العلمية والخيرية والصحية؛ - تنشيط الزراعة والتجارة والصناعة وإيجاد أعمال للعاطلين. انظر: المصدر نفسه، ص 223.

(705) المصدر نفسه، ص 66 - 90.

(706) استدعى الملك الشيخ الجعبري وعيَّنه رئيسًا للمؤتمر ووضعه في صورة المطلوب، ثم طلبه رئيس وزراء الأردن، توفيق أبو الهدى، وسلَّمه خُطة عقد المؤتمر والغرض السياسي منه والقرارات السبعة التي عليه اتخاذها. وعقد المؤتمر، بحضور نحو 500 مندوب، فعليًا، تحت رئاسة عمر باشا مطر، الحاكم العسكري الأردني لمنطقة أريحا، ووضع رئيس أركان الجيش الأردني، غلوب باشا، إمكانات الجيش كلها تحت تصرُّف القائمين على المؤتمر. وقد أخرج مطر من القاعة شبابًا فلسطينيين طالبوا بمبايعة مشروطة للملك عبد الله، بالقسَم على تحرير فلسطين، ثم اعتقلهم. وحمل وفد، تقدمه الجعبري، القرارات إلى الملك الذي نقلها إلى الحكومة، فأقرّتها (7/12/1948م، قبل أن يعتمدها مجلس الأمة (13/12). انظر: رسالة التل، في: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1966 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1967)، ص 375، وعصام محمد السعدي، الحركة الوطنية الأردنية (1946 - 1953) (عمّان: الأزمنة للنشر، 2014)، ص 173 - 175.

(707) السعدي، المصدر نفسه، ص 176 - 177.

(708) سخنيني، فلسطين الدولة: جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني، ص 240.

(709) لمزيد من التفاصيل حول هذا المشروع، انظر: نجلاء سعيد مكاوي، مشروع سورية الكبرى: دراسة في أحد مشروعات الوحدة العربية في النصف الأول من القرن العشرين (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010).

(710) السعدي، الحركة الوطنية الأردنية (1946 - 1953)، ص 171 - 178؛ سليمان موسى ومنيب الماضي، تاريخ الأردن في القرن العشرين (عمّان: المؤلف إصدار خاص، 1959)، ص 535؛ عارف العارف، النكبة: نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود، ج 3: 1947 - 1952 (بيروت؛ صيدا: المكتبة العصرية، [د. ت.])، ص 877؛ وأنيس صايغ، الهاشميون وقضية فلسطين (بيروت؛ صيدا: المكتبة العصرية؛ جريدة المحرر، [د. ت.])، ص 275؛ علي محافظة، العلاقات الأردنية - البريطانية (1921 - 1957) (بيروت: دار النهار، 1973)، الأزعر، المقاومة في قطاع غزة، 1967 - 1985، ص 15 و132؛ عصام سخنيني، «ضم فلسطين الوسطى إلى شرقي الأردن، 1948 - 1950،» شؤؤن فلسطينية (بيروت)، العدد 40 (كانون الأول/ديسمبر 1974)، ص 56 - 83، وكلونيل درايبر، «دولة فلسطين العربية والمملكة الأردنية الهاشمية،» شؤون عربية (تونس)، العدد 29 (تموز/يوليو 1983)، ص 100 - 116.

(711) الحمائل: هي جمع حمولة، العائلة الكبيرة، التي تُعتبر امتدادًا للعشيرة.

(712) أولهم علي حسنا الذي عُين نائبًا لوزير الداخلية الأردنية، ثم أصبح وزيرًا (1952). وتلاه حسين فخري الخالدي، وزيرًا للخارجية (أيار/مايو 1953). وعوني عبد الهادي، سفيرًا للأردن في القاهرة (11/10/1951)، ثم أصبح وزيرًا (1956). وأكرم زعيتر الذي أصبح وزيرًا للخارجية (1966). وكان زعيتر قد اجتمع إلى رئيس وزراء مصر، محمود فهمي النقراشي، عشية انعقاد المجلس، وبحث معه خطورة مشروع إقامة حكومة صورية! أما بقية أعضاء «الحكومة»، فقد عُيِّن أمين عقل في الجامعة العربية، وميشال أبيكاريوس أستاذًا في الجامعة الأميركية ببيروت، وافتتح يوسف صهيون مستودعًا للأدوية في عمان، بينما عُيِّن جمال الحسيني مستشارًا في وزارة المواصلات السعودية. انظر: سخنيني، فلسطين الدولة: جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني، ص 231 - 232 و247.

(713) بلال الحسن، الفلسطينيون في الكويت: بحث إحصائي، سلسلة دراسات فلسطينية؛ 97 (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1974)، ص 11 - 28.

(714) شحادة موسى، «حول تجربة الاتحاد العام لطلبة فلسطين،» شؤون فلسطينية (بيروت)، العدد 5 (تشرين الثاني/نوفمبر 1971)، ص 178 - 193.

(715) لمزيد من التفاصيل، انظر: قرارات مجلس جامعة الدول العربية الخاصة بقضية فلسطين منذ الدورة الأولى حتى الدورة الخمسين (يونيو/حزيران 1945 - سبتمبر/أيلول 1968) (القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، إدارة شؤون فلسطين، 1970)، ص 10 - 19؛ عيسى الشعيبي، الكيانية الفلسطينية: الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي، 1947 - 1977 (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1979)، ص 47 - 97، وعصام سخنيني، «تمثيل الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية،» شؤون فلسطينية (بيروت)، العدد 15 (تشرين الثاني/نوفمبر 1972)، ص 19 - 36.

(716) أسماء الغرباوي، «الاقتصاد السياسي لظهور المنظمة،» في: عبد القادر ياسين، محرر، أربعون عامًا من حياة منظمة التحرير الفلسطينية، سلسلة «كتاب ملف»؛ 1 (دمشق: المركز الفلسطيني للتوثيق، الدار الوطنية الجديدة؛ بيروت: دار التقدم العربي، 2006)، ص 23.

(717) عن وزارة بشير العظمة في سورية (14/4 - 13/9/1962)، انظر في البيان الوزاري أمام مجلس الشعب، تطرق العظمة إلى القضية الفلسطينية، نافيًا أن تكون حكومته قد خانتها، فجاء في بيانه: «أما إخواننا الفلسطينيون، فسوف نضعهم أمام مسؤولياتهم، ليتحملوها وجهًا لوجه». انظر جلسة، مع فوزي عمارة في منزله بالقاهرة بتاريخ 5 نيسان/أبريل 2013.

(718) بشير العظمة، جيل الهزيمة بين الوحدة والانفصال (لندن: دار رياض الريس للكتب والنشر، 1991)، ص 227 - 244.

(719) في هذا الحديث، قال عبد الناصر: «أنا معنديش خطة لتحرير فلسطين، وأي زعيم عربي بيقول لكم إنه عنده خطة، بيضحك عليكم». لكن الصحف المصرية لطَّفت كثيرًا كلام عبد الناصر هذا، حين نشرته في اليوم التالي، وكذلك فعلت هيئة الاستعلامات (المصرية)، حين جمعت أحاديث وتصريحات عبد الناصر في كتاب. وإن كانت الإذاعة الأردنية قد عمدت إلى تعميم كلام عبد الناصر على أوسع نطاق، بنشرها حديثه هذا بصوته كل يوم أربع مرات؛ إذ خصَّصت برنامجًا إذاعيًا يوميًا، تحت عنوان «المتسلل المريب»، بدأته بمقتطف عبد الناصر ذاك، وأنهت البرنامج به؛ ما رسَّخه في أذهان أبناء الشعب الفلسطيني، في أركان الأرض الأربعة. انظر: <http://nasser.bibalex.org/Speeches/browser.aspx?SID=1019>.

انظر نص خطاب الرئيس جمال عبد الناصر، رئيس الجمهورية، إلى أعضاء المجلس التشريعي لقطاع غزة، في 22 حزيران/يونيو 1962، في: مجموعة

خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، القسم الرابع: فبراير 1962 - يونيو 1964 (القاهرة: وزارة الإرشاد القومي، مصلحة الاستعلامات، 1965)، ص 98 - 106. حين نُشر خطاب عبد الناصر هذا، في مجموعة خطبه، تم إسقاط جملة «أنا معنديش خطة لتحرير فلسطيين، وأي زعيم عربي بيقولكم عنده خطة، بيضحك عليكم».

(720) للمزيد حول» الكتيبة 141 فدائيون»، وأعمالها العسكرية، انظر: يونس الكتري، حلقة مفقودة من كفاح الشعب الفلسطيني: الكتيبة 141 فدائيون (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1987)؛ ومحمد كريّم، مصطفى حافظ: مؤسس العمل الفدائي الفلسطيني (القاهرة: مركز يافا، 1998).

(721) إميل توما، منظمة التحرير الفلسطينية (حيفا: دار الاتحاد، 1986)، ص 101.

(722) علي محمد علي، نهر الأردن والمؤامرة الصهيونية، سلسلة كتب قومية؛ 283، ط 2 (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1964)، ص 69 - 70، وعز الدين الخيرو، الأطماع الصهيونية في مياه الأردن والليطاني (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1957)، ص 44.

(723) حمدان حمدان، إسرائيل وتحويل الأردن (دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر، 1964)، ص 39 - 62.

(724) الخيرو، المصدر نفسه، ص 46 - 50. وللمزيد عن المشروع العربي، انظر: حمدان، المصدر نفسه، ص 65 - 70.

(725) علي، نهر الأردن والمؤامرة الصهيونية، ص 159 - 173.

(726) جاد إسحاق وهشام زعرور، «مخططات إسرائيل المائية،» في: نجيب عيسى، مشرف، مشكلة المياه في الشرق الأوسط: دراسات قُطرية حول الموارد المائية واستخداماتها (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1994)، ص 150.

(727) المطامع اليهودية في السيطرة على المياه العربية: مشروع جونستون (القاهرة: الهيئة العربية العليا لفلسطين، 1955)، ينصح بالرجوع إلى الكتب التالية لمن يريد تعزيز معلوماته عن «مشروع جونستون»، وشتى ردات الفعل عليه: صبحي كحالة، المشكلة المائية في إسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي - الإسرائيلي، سلسلة أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ 9، ط 2 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1986)، ص 10 - 28؛ فتح عثملن المحلاوي، مؤامرة مياه الأردن، سلسلة كتب سياسية؛ 138 (القاهرة: الدار القومية، 1959)، وجون بولوتش وعادل درويش، حروب المياه:

الصراعات المقبلة في الشرق الأوسط، سلسلة كتب مترجمة؛ 821 (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، 1995).

(728) المطامع اليهودية في السيطرة على المياه العربية: مشروع جونستون، ص 34 - 38.

(729) للمزيد، انظر: صلاح خلف (أبو إياد)، فلسطيني بلا هوية، إعداد إريك رولو، الطبعة العربية (الكويت: دار كاظمة، 1978)، ص 83، و«المقاومة: كيف تفكر؟ كيف تواجه الحاضر؟ كيف ترى المستقبل (حوار بين «فتح» و«الطليعة»)،» الطليعة (القاهرة)، السنة 5، العدد 6 (حزيران/يونيو 1969)، ص 51 - 87.

(730) للمزيد عن هذا المؤتمر، انظر: نوفل، «المرحلة التأسيسية، 1963 - 1965،» ص 74 - 78.

(731) المصدر نفسه، ص 77 - 80.

(732) كانت «فتح» قد طبعت بيانًا عن العملية ووزعته على الصحف اللبنانية ووكالات الأنباء العالمية، من دون أن تدري قيادة الحركة أن أجهزة الأمن في كل من لبنان والضفة الغربية وقطاع غزة، قد اعتقلت المجموعات الثلاث المُكلفة بتنفيذ العملية؛ وبالتالي فإن هذه العملية لم تتم.

(733) المصدر نفسه، ص 82.

(734) انظر البلاغ رقم (1)، الصادر عن القيادة العامة لمنظمة «أبطال العودة» في تشرين الأول/أكتوبر 1966، ونُشر في فلسطين/ملحق المحرر (بيروت)، 3/11/1966، كما نُشر في: الوثائق العربية الفلسطينية لعام 1966 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1967)، ص 690 - 691، والوثائق العربية الفلسطينية لعام 1967 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1969)، ص 67 - 68، 83 - 84 و173 - 174، وفلسطين/ملحق المحرر (بيروت)، 1/6/1967.

(735) للمزيد، انظر: عبد القادر ياسين، «الحركات القومية العربية والكفاح المسلح الفلسطيني،» شؤون فلسطينية (بيروت)، العدد 98 (كانون الثاني/ يناير 1980)، ص 48 - 55.

(736) خلف (أبو إياد)، فلسطيني بلا هوية، ص 88.

(737) عبد الرحمن، مشرف، منظمة التحرير الفلسطينية: جذورها، تأسيسها، مساراتها، ص 74 - 78؛ راشد حميد، معد، مقررات المجلس الوطني

الفلسطيني، 1964 - 1974 (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1975)، والموسوعة الفلسطينية: القسم العام، مج 4، ص 95.

(738) الموسوعة الفلسطينية، مج 1، ص 22 - 35.

(739) انظر نص إعلان الشقيري هذا، في: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1966، ص 687 - 689.

(740) الأهرام (القاهرة)، 23/2/1965.

(741) العمل (تونس)، 4/3/1965. انظر نص الخطاب في: الوثائق العربية الفلسطينية لعام 1965 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1967)، ص 78 - 82.

(742) الحياة (بيروت)، 12/3/1965. ورد في: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1965 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1966)، ص 237.

(743) المصدر نفسه، ص 237، عن: العمل (تونس)، 19/3/1965.

(744) اليوميات الفلسطينية، المجلدان الرابع والخامس: من 1/7/1966 إلى 30/6/1967 (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1967)، ص 24.

(745) المصدر نفسه، ص 25.

(746) المصدر نفسه، ص 37، 63 و175.

(747) هنري لورنس، مسألة فلسطين، المجلد الرابع، (1967 - 1982): غصن الزيتون وبندقية المقاتل، الكتاب السابع: من حرب إلى عشية حرب، ترجمة بشير السباعي (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2012)، ص 36.

(748) للمزيد، انظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1969)، ص 40 - 62. عن: الحياة (بيروت)، 14/7/1967؛ 31/8/1967؛ 2/9/1967، و28/11/1967؛ النهار (بيروت)، 14/6/1967، و20/9/1967؛ البعث (دمشق)، 30/11/1967، و29/12/1967؛ الدستور (عمان)، 1/9/1967؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1969)، ص 343، 374، 668 و1038.

(749) لورنس، المصدر نفسه، ص 71 - 74.

(750) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967، ص 102 - 106؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967، ص 1084؛ المحرر (بيروت)،

1/8/1967، والنهار (بيروت)، 2/8/1967.

(751) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967، ص 943.

(752) جلسة مع خالد الفاهوم، بمكتبه في دمشق، في 4/11/1984.

(753) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967، ص 107 - 108، والمحرر (بيروت)، 14/10/1967.

(754) الحوادث (بيروت)، 13/10/1967.

(755) وكالة أنباء الشرق الأوسط، أورده: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967، ص 110.

(756) الحياة (بيروت)، 12/12/1967.

(757) المحرر (بيروت)، 11/12/1967.

(758) الموقعون هم: عبد الخالق يغمور، بهجت أبو غربية، أسامة النقيب، يحيى حمودة، وجيه المدني، نمر المصري، ويوسف عبد الرحيم.

(759) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967، ص 1009.

(760) نشرت «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، بيانها العسكري الأول (11/12/1967)، بعد أن كانت قد أسّست من ثلاث قوى: «شباب الثأر»، الجناح الفلسطيني في «حركة القوميين العرب»، و«أبطال العودة» حميمة الصلة بالحركة المذكورة، و«جبهة التحرير الفلسطينية»، وكانت أول إشارة عن ظهور الجبهة الشعبية، وردت في يومية الأنوار البيروتية (7/12/1967).

(761) المتمردون هم: بهجت أبو غربية، يحيى حمودة، عبد الخالق يغمور، نمر المصري. انظر: من مذكرات المناضل بهجت أبو غربية: من النكبة إلى الانتفاضة (1949 - 2000) (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004)، ص 342.

(762) الأهرام (القاهرة)، 20/12/1967.

(763) الأهرام (القاهرة)، 23 - 24/12/1967؛ والحياة (بيروت)، 23/12/1967.

(764) الأهرام (القاهرة)، 25 - 26/12/1967.

(765) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967، ص 104.

(766) لورنس، مسألة فلسطين، المجلد الرابع، (1967 - 1982): غصن الزيتون وبندقية المقاتل، الكتاب السابع: من حرب إلى عشية حرب، ص 139.

(767) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967، ص 130، والدستور (عمّان)، 3/6/1971؛ انظر نص الرسالة في: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1972)، ص 416 - 417.

(768) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967، ص 797.

(769) المحرر (بيروت)، 30/12/1967.

(770) دافار، 7/2/1968. أورده: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967، ص 133.

(771) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967، ص 135 - 137؛ والوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967، ص 992.

(772) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967، ص 992.

(773) المصدر نفسه، ص 140.

(774) أوكلت الأمم المتحدة إلى السفير السويدي الجنسية، غونار يارنغ، مهمة أداء دور الوسيط بين الأطراف المتحاربة، في سياق الصراع العربي - الإسرائيلي، بهدف تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي 242.

(775) المصدر نفسه، ص 90.

(776) المصدر نفسه، ص 91 - 92.

(777) للمزيد حول اختطاف الطائرات، انظر: المصدر نفسه، ص 174 و193.

(778) المصدر نفسه، ص 244.

(779) المصدر نفسه، ص 244 - 247.

(780) المصدر نفسه، ص 234 - 235.

(781) المصدر نفسه، ص 235 - 237.

(782) الشهابيون: مصطلح أُطلق على مؤيدي اللوء فؤاد شهاب، قائد الجيش اللبناني، الذي أُتي به رئيسًا للجمهورية اللبنانية (1958)، كحل من خارج القوى السياسية اللبنانية. وقد نجح شهاب في اتباع سياسة داخلية وعربية متوازنة، طوال مدة رئاسته (1958 - 1962).

(783) المصدر نفسه، ص 237 - 239.

(784) المصدر نفسه، ص 240 - 243.

(785) سرحان بشارة سرحان: هو فلسطيني، مسيحي الديانة، ولد في القدس (19/3/1944)، يحمل الجنسية الأردنية. اغتال السيناتور الأمريكي روبرت كيندي، في كاليفورنيا، الساعة 2:30 بعد ظهر يوم 5 حزيران/يونيو 1968، حيث توفي كيندي في المستشفى، في اليوم التالي، أما سرحان فأدين وحكم عليه (17/4/1969) بالإعدام في غرفة الغاز، خفِّف، بعد ثلاث سنوات، إلى المؤبد، وقضى عقوبة السجن المؤبد، في سجن ريتشارد رونوثان الإصلاحي بمقاطعة سان دييغو في كاليفورنيا. قال سرحان إنه اختار كيندي، بالذات، لتأييده إسرائيل، في مقابلة جرت معه في عام 1981، مع يومية الواشنطن بوست الأمريكية، قال روبرت كيندي الابن، إنه التقى سرحان، في محبسه، وغدا كيندي مقتنعًا بأن سرحان لم يقتل والده، وأن مسلحًا آخر، هو المتورِّط.

(786) يُقصد بالقوى الانعزالية، تلك القوى السياسية اللبنانية المتطلِّعة إلى انعزال لبنان عن محيطه العربي، وضمت، آنذاك، كـلًا من الكتائب والوطنيين الأحرار وحراس الأرز وكتلة ريمون إده.

(787) المصدر نفسه، ص 55.

(788) المصدر نفسه، ص 26 - 64، والنهار (بيروت)، 23/10/1969، و24/10/1969.

(789) انظر نص الاتفاقية في: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1969 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1971)، ص 456 - 457.

(790) لورنس، مسألة فلسطين، المجلد الرابع، (1967 - 1982): غصن الزيتون وبندقية المقاتل، الكتاب السابع: من حرب إلى عشية حرب، ص 260 و300.

(791) المصدر نفسه، ص 228.

(792) المصدر نفسه، ص 352، 361، 364، 368 و372.

(793) المصدر نفسه، ص 358 - 359 و372.

(794) تمكَّنت الاستخبارات العامة المصرية من تسجيل هذه المحادثة، وحمل شريطها أحمد كامل، مدير المخابرات، وسلَّمه إلى سامي شرف، مسؤول أمن الرئاسة وأحد رموز اليسار الناصري الذي اكتفى بوضع الشريط في خزنة مكتبه، من دون اتخاذ أي إجراء ضد السادات، بينما كان اليسار الناصري يهيمن «على كل مفاتيح البلد»، آنذاك، فعاجلهم السادات بالضربة القاضية، في 13 أيار/مايو 1971، على النحو المعروف.

(795) المصدر نفسه، ص 358.

(796) المصدر نفسه، ص 398.

(797) المصدر نفسه، ص 356 - 357.

(798) المصدر نفسه، ص 392، وصلاح خلف (أبو إياد)، فلسطيني بلا هوية، إعداد إريك رولو، الطبعة العربية (الكويت: دار كاظمة، 1978)، ص 159.

(799) خلف، المصدر نفسه، ص 160. عن إجمالي عمليات «منظمة أيلول الأسود»، انظر: عصام محمد علي عبد الحفيظ عدوان، حركة التحرر الوطني الفلسطيني (فتح) 1969 - 1983 (الكتاب الثاني)، تقديم محمد عبد الرؤوف سليم وصخر حبش (غزة: السلطة الفلسطينية، وزارة الإعلام، دائرة المطبوعات والنشر، 2005)، ص 199 - 200.

(800) لورنس، مسألة فلسطين، المجلد الرابع، (1967 - 1982): غصن الزيتون وبندقية المقاتل، الكتاب السابع: من حرب إلى عشية حرب، ص 419 - 426، والكتاب السنوي الفلسطيني لعام 1972 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1976)، ص 64 - 65 و84 - 85.

(801) الكتاب السنوي الفلسطيني لعام 1972، ص 66 - 67، ولورنس، المصدر نفسه، ص 428 - 430.

(802) لورنس، المصدر نفسه، ص 431 - 434، والكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1972، ص 67.

(803) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1972، ص 67، ولورنس، المصدر نفسه، ص 437 - 438.

(804) لورنس، المصدر نفسه، ص 436 - 437، والكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1972، ص 84 - 85.

(805) لورنس، المصدر نفسه، ص 437 - 438.

(806) المصدر نفسه، ص 438 - 439، والكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1972، ص 68 - 69 و85.

(807) لورنس، المصدر نفسه، ص 440 - 441، والكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1973 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1976).

(808) لورنس، المصدر نفسه، ص 441.

(809) المصدر نفسه، ص 441.

(810) المصدر نفسه، ص 443 - 444.

(811) المصدر نفسه، ص 445.

(812) المصدر نفسه، ص 445 - 446.

(813) محمد حافظ إسماعيل، الأمن القومي المصري في عصر التحديات (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1987)، ص 175 - 182، ولورنس، المصدر نفسه، ص 450 - 451.

(814) بلال الحسن، «المقاومة الفلسطينية (تقرير)،» شؤون فلسطينية (بيروت)، العدد 6 (كانون الثاني/يناير 1972)، ص 193.

(815) وحيد عبد المجيد، العلاقات الفلسطينية - العربية (القاهرة: مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1979)، ص 17 - 20؛ وأسعد عبد الرحمن، مشرف، منظمة التحرير الفلسطينية: جذورها، تأسيسها، مساراتها (نيقوسيا: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1987)، ص 508.

(816) عدوان، المصدر نفسه، ص 451 - 467.

(817) المصدر نفسه، ص 456.

(818) المصدر نفسه، ص 469 - 471.

(819) المصدر نفسه، ص 472 - 474.

(820) للمزيد، انظر: عبد القادر ياسين، حرب أكتوبر والمفاجأة الاستراتيجية (القاهرة: دار سينا، 1990)، ومحمد عبد القادر حاتم، المفاجأة الاستراتيجية في حرب أكتوبر 1973 (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999).

(821) خلف (أبو إياد)، فلسطيني بلا هوية، ص 195 - 196.

(822) أسعد عبد الرحمن، الحرب العربية - الإسرائيلية الرابعة (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1974)، ص 284 - 285.

(823) المصدر نفسه، ص 216؛ الهدف (بيروت)، 15/10/1973، والطلائع (دمشق)، 18/10/1973.

(824) فلسطين الثورة (بيروت)، 19/10/1973.

(825) النهار (بيروت)، 1/11/1973.

(826) الحرية (بيروت)، 12/11/1973، والنهار (بيروت)، 15/12/1973.

(827) وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، 16/12/1973.

(828) الطلائع (دمشق)، 26/11/1973.

(829) النهار (بيروت)، 15/12/1973.

(830) وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، 16/12/1973.

(831) النهار (بيروت)، 16 - 17/11/1973.

(832) الأهرام (القاهرة)، 18/11/1973.

(833) عبد الرحمن، الحرب العربية - الإسرائيلية الرابعة، ص 139 - 140.

(834) الملحق اليومي لأسبوعية فلسطين الثورة (بيروت)، 21/10/1973.

(835) عبد الرحمن، المصدر نفسه، ص 143 - 144.

(836) الملحق اليومي لأسبوعية فلسطين الثورة (بيروت)، 1/10/1973.

(837) الحياة (بيروت)، 12/10/1973؛ الملحق اليومي لأسبوعية فلسطين الثورة (بيروت)، 14/10/1973، و20/10/1973؛ النهار (بيروت)، 17/10/1973، و20/10/1973؛ الهدف (بيروت)، 27/10/1973؛ نشرة رصد إذاعة إسرائيل (بيروت)، 17 - 24/10/1973؛ وعبد الرحمن، المصدر نفسه، ص 147 - 152.

(838) عبد الرحمن، المصدر نفسه، ص 161 - 163.

(839) جين كلود، في: لوموند (باريس)، 13/10/1973.

(840) المُبعدون الثمانية، هم: عربي عوَّاد، عبد الجواد صالح، جريس قوَّاص، ضمين عودة، عبد المحسن أبو ميزر، وليد قمحاوي، شاكر أبو حجلة، حسين محمد زعرور.

(841)

نشرة رصد إذاعة إسرائيل (بيروت)، 4/12/1973، وعبد الرحمن، الحرب العربية - الإسرائيلية الرابعة، ص 165 - 166.

(842) فلسطين الثورة (بيروت)، 31/10/1973.

(843) عبد الرحمن، المصدر نفسه، ص 167.

(844) المصدر نفسه، ص 167 - 169.

(845) فلسطين الثورة (بيروت)، 7/10/1973، وهيثم الكيلاني، «حروب فلسطين العربية - الإسرائيلية،» في: موسوعة الفلسطينية: القسم الثاني

(الدراسات الخاصة)، 6 مج (بيروت: هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1990)، ص 621.

(846) هنري لورنس، مسألة فلسطين، المجلد الرابع، (1967 - 1982): غصن الزيتون وبندقية المقاتل، الكتاب السابع: من حرب إلى عشية حرب، ترجمة بشير السباعي (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2012)، ص 180 - 181 و185 - 186.

(847) المصدر نفسه، ص 183.

(848) المصدر نفسه، ص 185.

(849) النهار (بيروت)، 15/1/1968.

(850) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1968 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1971)، ص 63.

(851) الحرية، (بيروت)، 5/8/1968.

(852) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1968، ص 98 و119 - 121؛ الدستور (عمّان)، 6/6/1971. انظر: نص رسالة التل، في: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1972)، ص 417 - 418.

(853) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1968، ص 80.

(854) المصدر نفسه، ص 80.

(855) لورنس، مسألة فلسطين، المجلد الرابع، (1967 - 1982): غصن الزيتون وبندقية المقاتل، الكتاب السابع: من حرب إلى عشية حرب، ص 135.

(856) المصدر نفسه، ص 135.

(857) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1968، ص 80.

(858) المصدر نفسه، ص 81 - 85.

(859) الحرية (بيروت)، 10/6/1968.

(860) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1968، ص 70.

(861) المصدر نفسه، ص 70 - 71.

(862) Sunday Telegraph (London), 13/10/1968.

(863) المحرر (بيروت)، 16/10/1968.

(864) النهار (بيروت)، 5/11/1968.

(865) المصدر نفسه.

(866) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1968، ص 86 - 87.

(867) حركة التحرير الوطني الفلسطيني، فتح - الكتاب السنوي 1968 (بيروت: حركة التحرير الوطني الفلسطيني، 1968)، ص 160 - 162.

(868) النهار (بيروت)، 8/11/1968.

(869) الذي حدث أن صلاح خلف (أبو إياد) هو الذي أصدر البيان، باسم اللجنة المركزية لفتح التي وجدت نفسها أمام الأمر المقضي.

(870) صلاح خلف (أبو إياد)، فلسطيني بلا هوية، إعداد إريك رولو، الطبعة العربية (الكويت: دار كاظمة، 1978)، ص 220 - 221.

(871) برنامج «فتح» المبكِّر، منذ أواخر خمسينيات القرن العشرين. وكتبه أحد مؤسسي «فتح» الخمسة عادل عبد الكريم ياسين.

(872) انظر نص البرنامج، ومقدماته، وتداعياته، في: أبو حاتم يروي قصة الدولة الديمقراطية، أجرى اللقاء: عبد القادر ياسين، المصير الديمقراطي (بيروت)، السنة 2، العدد 14 (كانون الثاني/يناير 1982)، ص 32 - 37.

(873) لورنس، مسألة فلسطين، المجلد الرابع، (1967 - 1982): غصن الزيتون وبندقية المقاتل، الكتاب السابع: من حرب إلى عشية حرب، ص 202 - 205.

(874) لمزيد من التفاصيل حول ظهور «الجبهة الديمقراطية»، انظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1969 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1972)، ص 95 - 106، 113 - 122؛ الحرية (بيروت): 9/9/1968؛ 27/1/1969؛ 3/2/1969؛ 24/2/1969؛ 3/3/1969؛ 31/3/1969؛ 9/6/1969؛ الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين، حول العفوية والنظرية في العمل الفدائي الفلسطيني، سلسلة دراسات فلسطينية؛ 2 (بيروت: الجبهة، 1968)، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة وقضية الانشقاق (بيروت: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، لجنة الإعلام المركزي، 1970)؛ النهار (بيروت)، 19/2/1969؛ 21/2/1969؛ 24/2/1969، وحديث نايف حواتمة، في: الطليعة (القاهرة)، السنة 5، العدد 11 (تشرين الثاني/نوفمبر 1969)، ص 65 - 106.

(875) الحياة (بيروت)، 8/1/1969.

(876) الحرية (بيروت)، 13/1/1969.

(877) صوت فلسطين (دمشق) (شباط/فبراير 1969).

(878) النهار (بيروت)، 1/2/1969.

(879) النهار، 5/2/1969.

(880) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1969، ص 53، عن: النهار، 5/2/1969.

(881) النهار، 16/4/1969.

(882) الهدف (بيروت)، 26/7/1969؛ 30/8/1969، و6/9/1969؛ والكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1969، ص 68 - 70.

(883) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1968، ص 114 - 116؛ النهار (بيروت)، 10/2/1968؛ 16/2/1968؛ 17/2/1968؛ الدستور (عمان)، 12/2/1968؛ 16/2/1968؛ خليل هندي، فؤاد بوارشي، وشحادة موسى، المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني: دراسة تحليلية لهجمة أيلول، إشراف نبيل علي شعث، سلسلة كتب فلسطينية؛ 36 (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1971)، ص 33، ولورنس، مسألة فلسطين، المجلد الرابع، (1967 - 1982): غصن الزيتون وبندقية المقاتل، الكتاب السابع: من حرب إلى عشية حرب، ص 277 - 281، وLe Monde, 14/2/1968.

(884) لورنس، المصدر نفسه، ص 281 - 284؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1968، ص 115 - 116؛ الدستور (عمّان)، 16/2/1968؛ 17/2/1968، و18/2/1968؛ النهار (بيروت)، 18/2/1968، والحياة، 17/2/1968.

(885) الحياة (بيروت)، 17/2/1968؛ الدستور، 17/2/1968؛ لورنس، المصدر نفسه، ص 229؛ هندي، بوارشي، وموسى، المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني: دراسة تحليلية لهجمة أيلول، ص 35 - 36، والنهار (بيروت)، 18/2/1968.

(886) The New York Times, 19/2/1968.

(887) النهار (بيروت)، 18/2/1968، ولورنس، المصدر نفسه، ص 230 - 262.

(888) لورنس، المصدر نفسه، ص 262، والدستور (عمّان)، 18/2/1968.

(889) الأهرام (القاهرة)، 21/2/1968، ولورنس، المصدر نفسه، ص 262 - 263.

(890) لورنس، المصدر نفسه، ص 265 - 267، والنهار (بيروت)، 21/2/1968.

(891) لورنس، المصدر نفسه، ص 267 - 271، والحياة (بيروت)، 21/2/1968.

(892) تكوَّن، برعاية الملك من مختلف القوى والأحزاب والشخصيات الوازنة الأردنية (البعث؛ الإخوان؛ الشيوعي؛ الوطني الاشتراكي).

(893)

الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1968، ص 137 - 141؛ المحرر (بيروت)، 15/10/1968؛ 16/10/1968؛ 17/10/1968؛ الأهرام (القاهرة)، 7/11/1968، و13/11/1968؛ الحرية (بيروت)، 14/10/1968؛ الدستور (عمّان)، 10/11/1968؛ الجمهورية (القاهرة)، 11/11/1968؛ النهار (بيروت)، 16/10/1968؛ 17/10/1968؛ 18/10/1968؛ 20/10/1968؛ 5/12/1968؛ 7/12/1968، و11/12/1968؛ الأهرام (القاهرة)، 7/11/1968، و13/11/1968.

(894) لورنس، المصدر نفسه، ص 252 - 253؛ الحرية (بيروت)، 14/10/1968، والنهار (بيروت)، 7/11/1968، و8/11/1968.

(895) هندي، بوارشي، وموسى، المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني: دراسة تحليلية لهجمة أيلول، ص 39، والكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1968، ص 88.

(896) الحوادث (بيروت)، 25/10/1968.

(897) المصدر نفسه.

(898) هندي، بوارشي، وموسى، المصدر نفسه، ص 42.

(899) المصدر نفسه، ص 42.

(900) النهار (بيروت)، 3/11/1968.

(901) النهار (بيروت)، 5/11/1968.

(902) الدستور (عمان)، 5/11/1968.

(903) هندي، بوارشي، وموسى، المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني: دراسة تحليلية لهجمة أيلول، ص 39، والكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1968، ص 44.

(904) الحرية (بيروت)، 11/11/1968.

(905) الدستور (عمّان)، 5/11/1968.

(906) الحرية (بيروت)، 11/11/1968.

(907) النهار (بيروت)، 6/11/1968.

(908) هندي، بوارشي، وموسى، المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني: دراسة تحليلية لهجمة أيلول، ص 46.

(909) انظر نص البيان، في: المحرر (بيروت)، 6/11/1968.

(910) الحرية (بيروت)، 11/11/1968.

(911) وكالات الأنباء، انظر: النهار (بيروت)، 7/11/1968.

(912) الأهرام (القاهرة)، 13/11/1968، والنهار (بيروت)، 20/11/1968.

(913) هندي، بوارشي، وموسى، المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني: دراسة تحليلية لهجمة أيلول، ص 330؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1968، ص 114 - 116، عن: النهار (بيروت)، 10/2/1968؛ 16/2/1968، و17/2/1968، والدستور (عمّان)، 16/2/1968.

(914) هندي، بوارشي، وموسى، المصدر نفسه، ص 33؛ النهار (بيروت)، 18/2/1968؛ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1968، ص 116، والدستور (عمان)، 16/2/1968، و18/2/1968.

(915) الحياة (بيروت)، 17/2/1968؛ هندي، بوارشي، وموسى، المصدر نفسه، ص 35 - 36، والنهار (بيروت)، 2/2/1968.

(916) هندي، بوارشي، وموسى، المصدر نفسه، ص 34 - 35، والنهار (بيروت)، 2/2/1968.

(917) النهار (بيروت)، 18/2/1968، وهندي، بوارشي، وموسى، المصدر نفسه، ص 35.

(918) من الأعمال النظامية، قُتل 294 عسكريًا و15 مدنيًا إسرائيليًا؛ ومن الفدائيين قُتل 141 عسكريًا و71 مدنيًا. انظر: لورنس، مسألة فلسطين، المجلد الرابع، (1967 - 1982): غصن الزيتون وبندقية المقاتل، الكتاب السابع: من حرب إلى عشية حرب، ص262؛ وكالة الصحافة الفرنسية، انظر: النهار (بيروت)، 19/2/1968، وهندي، بوارشي، وموسى، المصدر نفسه، ص 35.

(919) النهار (بيروت)، 21/2/1968.

(920) الحياة (بيروت)، 21/2/1968، والنهار (بيروت)، 22/2/1968.

(921) هندي، بوارشي، وموسى، المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني: دراسة تحليلية لهجمة أيلول، ص 38 - 39؛ المحرر (بيروت)، 15/10/1968؛ 16/10/1968؛ 17/10/1968؛ الأهرام (القاهرة)، 7/11/1968، و13/11/1968؛ الحرية (بيروت)، 14/10/1968؛ الدستور (عمان)، 10/11/1968؛ الجمهورية (القاهرة)، 11/11/1968؛ النهار (بيروت)، 16/10/1968؛ 17/10/1968؛ 18/10/1968؛ 20/10/1968؛ 5/12/1968؛ 11/12/1968، والأهرام (القاهرة)، 7،13/11/1968.

(922) هندي، بوارشي، وموسى، المصدر نفسه، ص 39.

(923) الذي كان الضباط المنظمين للانقلاب قد أطلعوه على تفاصيل الانقلاب، فأبلغ عرفات، من باب الالتزام الحركي، وحين أبلغ الأخير الملك بالأمر، ذهب صالح «فرق عِملة».

(924) المصدر نفسه، ص 40.

(925) الحرية (بيروت)، 6/1/1969.

(926) هندي، بوارشي، وموسى، المصدر نفسه، ص 53.

(927) المصدر نفسه، ص 56 - 57، والمحرر (بيروت)، 11/2/1970.

(928) النهار (بيروت)، 12/2/1970.

(929) الأهرام (القاهرة)، 14/2/1970، والنهار (بيروت)، 13/2/1970.

(930) الدستور (عمّان)، 13/2/1970.

(931) النهار (بيروت)، 15/2/1970.

(932) النهار (بيروت)، 12/2/1970، والأهرام (القاهرة)، 12/2/1970.

(933) النهار (بيروت)، 13/2/1970.

(934) هندي، بوارشي، وموسى، المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني: دراسة تحليلية لهجمة أيلول، ص 62.

(935) النهار (بيروت)، 19/2/1970.

(936) الأهرام (القاهرة)، 20/2/1970.

(937) النهار (بيروت)، 21/2/1970.

(938) الدستور (عمان)، 22/2/1970.

(939) الهدف (بيروت)، 18/4/1970.

(940) المحرر (بيروت)، 3/5/1970.

(941) النهار (بيروت)، 4/5/1970.

(942) هندي، بوارشي، وموسى، المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني: دراسة تحليلية لهجمة أيلول، ص 67.

(943) عمان المساء (عمان)، 8/6/1970، والنهار (بيروت)، 8/6/1970.

(944) الأهرام (القاهرة)، 9/6/1970.

(945) الأهرام (القاهرة)، 10/6/1970.

(946) النهار (بيروت)، 10/6/1970، والثورة (دمشق)، 10/6/1970.

(947) هندي، بوارشي، وموسى، المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني: دراسة تحليلية لهجمة أيلول، ص 72 - 73.

(948) بحسب «وكالة أنباء الشرق الأوسط» المصرية، فإن ثمة خمسمئة إصابة، بينها مئة وخمسين قتيـلًا. بينما ذكرت «وكالة الصحافة الفرنسية» أن المعلومات الواردة إلى الدوائر الدولية في جنيف، تفيد بأن القتلى خمسمئة والجرحى بالآلاف. انظر: المصدر نفسه، ص 72.

(949) المحرر (بيروت)، 11/6/1970.

(950) النهار (بيروت)، 11/6/1970.

(951) الهدف اليومية (بيروت)، 12/6/1970، و13/6/1970.

(952) النهار (بيروت)، 11/6/1970.

(953) المحرر (بيروت)، 11/6/1970.

(954) النهار (بيروت)، 11/6/1970.

(955) المصدر نفسه.

(956) الثورة (دمشق)، 11/6/1970.

(957) الأهرام (القاهرة)، 11/6/1970.

(958) The New York Times, 11/6/1970.

(959) النهار (بيروت)، 11/6/1970.

(960) الهدف اليومية (بيروت)، 12/6/1970.

(961) النهار (بيروت)، 12/6/1970.

(962) الصحف الأردنية (عمان)، 12/6/1970.

(963) الهدف اليومية (بيروت)، 12/6/1970.

(964) النهار (بيروت)، 12/6/1970.

(965) الحياة (بيروت)، 12/6/1970.

(966) اليوميات الفلسطينية، المجلد الحادي عشر: من 1/1/1971 إلى 30/6/1971 (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1970)، ص 519.

(967) المصدر نفسه، ص 518.

(968) النهار (بيروت)، 13/6/1970.

(969) الصحف، 13/6/1970.

(970) هندي، بوارشي، وموسى، المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني: دراسة تحليلية لهجمة أيلول، ص 183.

(971) النهار (بيروت)، 13/6/1970.

(972) المصدر نفسه.

(973) المصدر نفسه.

(974) أعضاء اللجنة، هم: عبد المنعم الرفاعي واللواء مشهور حديثة واللواء زهير مطر (مدير الأمن العام) والزعيم غازي عربيات (مدير الاستخبارات

العسكرية) والزعيم مُضر بدران (مدير المخابرات العامة). وعن الجانب الفلسطيني: أبو صبري (فتح) وعصام السرطاوي (الهيئة العاملة) وأحمد اليماني (الشعبية) وصالح رأفت (الديمقراطية). انظر: النهار (بيروت)، 14/6/1970.

(975) النهار (بيروت)، 14/6/1970.

(976) للمزيد، انظر: هندي، بوارشي، وموسى، المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني: دراسة تحليلية لهجمة أيلول، ص 85 - 86، والحرية (بيروت)، 15/6/1970.

(977) النهار (بيروت)، 18/6/1970.

(978) النهار (بيروت)، 17/6/1970.

(979) النهار (بيروت)، 25/6/1970.

(980) اليوميات الفلسطينية، المجلد الحادي عشر: من 1/1/1971 إلى 30/6/1971، ص 563 - 569.

(981) فتح (عمّان)، 26/6/19701.

(982) الدفاع (عمّان)، 30/6/1970.

(983) النهار (بيروت)، 3/7/1970.

(984) النهار (بيروت)، 17/7/1970.

(985) هندي، بوارشي، وموسى، المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني: دراسة تحليلية لهجمة أيلول، ص 95.

(986) أذكر أنه حين شاركت «فتح» في المظاهرات المنددة بقبول عبد الناصر «مبادرة روجرز»، أرسل الزعيم المصري موفده إلى عرفات، حسن صبرى الخولي، ليعاتبه على موقفه وهو يعلم الحقيقة، فرد عرفات، من فوره: «أنا مش هسيب الشارع لجورج»، يقصد جورج حبش.

(987) النهار (بيروت)، 25/7/1970.

(988) فتح (عمّان)، 28/7/1970.

(989) للمزيد، انظر: فتح (عمّان)، 12/8/1970، و23/8/1970، والهدف (بيروت)، 1/8/1970.

(990) الشرارة (عمّان)، 22/8/1970.

(991) فتح (عمّان)، 23/8/1970.

(992) فيما عدا ما يشار إليه في مجال التحضير لحملة أيلول/سبتمبر، من مراجع هنا، اعتمدنا، أساسًا، على: بلال الحسن، «أحداث أيلول ومسؤولية النظام الأردني،» شؤون فلسطينية (بيروت)، العدد 1 (آذار/مارس 1971)، ص 39 - 55.

(993) فتح (عمان)، العدد 63، 25/8/1970.

(994) فتح (عمان)، العدد 69، 31/8/1970.

(995) فتح (عمان)، العدد 80، 10/9/1970.

(996) أنظر بيان «اللجنة المركزية لمنظمة التحرير»، في: فتح (عمان)، العدد 80، 10/9/1970.

(997) فتح (عمان)، العدد 65، 27/8/1970.

(998) تقرير المكتب السياسي المقدم إلى مؤتمر الجبهة التأسيسي، المنعقد بتاريخ 21 آب/أغسطس 1970، ص 10.

(999) المصدر نفسه، ص 14.

(1000) الشرارة (عمان)، العدد 8، 15/8/1970.

(1001) المصدر نفسه.

(1002) فتح (عمان)، العدد 59، 20/8/1970.

(1003) مؤتمر جماهيري، لجورج حبش، في مخيم البداوي، الهدف (بيروت)، العدد 53، 1/8/1970.

(1004) من ملفات «رصد فتح»، بتاريخ نيسان/أبريل 1970.

(1005) منشور في 7/8/1970.

(1006) يقصد محاولة الاعتداء المزعومة على الملك حسين، في طريق مطار عمان، 1 أيلول/سبتمبر 1970.

(1007) من تقرير «رصد فتح».

(1008) استُشهد في ذلك اليوم 4 في مكتب «فتح»، و4 في مكتب «الشعبية»، بينما أُحرق مكتب «الصاعقة».

(1009) فتح (عمان)، 7/9/1970.

(1010) النهار (بيروت)، 3/9/1970.

(1011) مقابلة الملك مع إيريك رولو، لوموند (باريس)، نشرت ترجمتها العربية: النهار (بيروت)، 9/9/1970.

(1012) فتح (عمّان)، 9/9/1970.

(1013) فتح (عمّان)، 14/9/1970.

(1014) لورنس، مسألة فلسطين، المجلد الرابع، (1967 - 1982): غصن الزيتون وبندقية المقاتل، الكتاب السابع: من حرب إلى عشية حرب، ص 308 - 311.

(1015) المصدر نفسه، ص 311 - 313.

(1016) المصدر نفسه، ص 313 - 316.

(1017) للمزيد حول هذه الأمور، انظر: بلال الحسن، « (3) المقاومة الفلسطينية (تقرير)،» شؤون فلسطينية (بيروت)، العدد 1 (آذار/مارس 1971)، ص 153 - 167.

(1018) المصدر نفسه.

(1019) لورنس، مسألة فلسطين، المجلد الرابع، (1967 - 1982): غصن الزيتون وبندقية المقاتل، الكتاب السابع: من حرب إلى عشية حرب، ص 382 - 383.

29/12/1974، ومحمد خالد الأزعر، المقاومة في قطاع غزة، 1967 - 1985 (القاهرة: منظمة التحرير الفلسطينية، المجلس الأعلى للتربية والثقافة والعلوم، 1987)، ص 83.

(1046) ياسين، المصدر نفسه، ص 549.

(1047) لقاء مع المناضل جريس قوَّاص، في: فلسطين الثورة (بيروت)، 29/12/1974، ص 32؛ الاتحاد (حيفا)، 10/8/1971، و31/8/1971، وThe Jewish Chronicle (London), 27/8/1971

(1048) The Jeursalem Post, 19/8/1971.

(1049) The Jeursalem Post, 20/8/1971.

(1050) لقاء مع المناضلين جريس قوَّاص ومحمود قدري، في: فلسطين الثورة (بيروت)، 29/12/1974.

(1051) المصدر نفسه، وجواد، النهوض الوطني الفلسطيني في الضفة وغزة والجليل، 1974 - 1978، ص 6.

(1052) إيهود يعري، في: دافار، 2/7/1974، وردت في تقرير الجبهة: شؤون فلسطينية (بيروت) العدد 38 (تشرين الأول/أكتوبر 1974)، ص 207 - 211.

(1053) نشرت نصها: الاتحاد (حيفا)، 19/2/1974.

(1054) انظر نص البرنامج، في: الطليعة (القاهرة)، السنة 9، العدد 7 (تموز/يوليو 1974)، ص 142 - 144.

(1055) الثمانية هم: عبد الجواد صالح (رئيس بلدية البيرة)، عبد المحسن أبو ميزر (عضو المجلس الإسلامي الأعلى)، د.وليد قمحاوي، حسين محمود زعرور، عربي عواد، شاكر أبو حجلة، جريس قواص، وضمين عودة.

(1056) بين أيار/مايو وأيلول/سبتمبر 1974، شنت سلطات الاحتلال حملات اعتقال، طاولت أكثر من 390 شخصًا، نحو ثلثيْهم من الشيوعيين؛ أبرزهم: حسني حداد، خلدون ومحمد عباس عبد الحق، محمود شقير، غسان حرب، عبد المجيد حمدان، راغب البرغوتي، حسين فرح الطويل، عدنان داغر، عطالله رشماوي، عبد الله البياع، تيسير العاروري، سليمان النجَّاب، حسين أبو غربية، خليل حجازي وعمر عودة. وإن خفَّض شيمون بيريز، وزير الدفاع الإسرائيلي، نسبة الشيوعيين المعتقلين إلى مجرد النصف. انظر: دافار، 5/5/؛ 2/7/1974، والاتحاد (حيفا)، 26/4، 7/5، 14/5/1974، واتصال هاتفي مع محمود شقير، بالقدس، 13/9/2022.

(1057) صنداي تايمز (لندن)، 4/11/1973

(1058) انظر نص ميثاق الجبهة، الملحق الأول، في: عبد القادر ياسين، تجربة الجبهة الوطنية في قطاع غزة (بيروت: دار ابن خلدون، 1980)، ص 91 - 95.

(1059) منذ شباط/فبراير1968، عمدت قيادة جيش التحرير الفلسطيني إلى تشكيل ذراع عصابات للجيش، أطلقت عليها اسم «قوات التحرير الشعبية». ومن ثم، فإن من بقي من جيش التحرير في القطاع، سرًا، حمل هذه الاسم.

(1060) بعد ضربة كانون الثاني/يناير 1968، كمنت «طلائع المقاومة الشعبية»، بعض الوقت، لتعود بوصفها فرعًا للجبهة الشعبية، التي كانت قد تشكلت، في أواخر عام 1967 من شباب «الثأر» و«أبطال العودة» و«جبهة التحرير الفلسطينية».

(1061) الأزعر، المقاومة في قطاع غزة، 1967 - 1985، ص 144، وLe Figaro (Paris), 11/8/1969.

(1062) انظر: عبد القادر ياسين، «الحركة السياسية في قطاع غزة، حزيران/ يونيو 1967 - تشرين الأول/أكتوبر 1973،» في: الفلسطينيون في الوطن العربي: دراسات في أوضاعهم الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ص 561.

(1063) يديعوت أحرونوت، 28/2/12/1972، وأوردها: الأزعر، المصدر نفسه، ص 14.

(1064) هعولام هازيه، 3/8/1971. أوردها: الأزعر، المصدر نفسه، ص 75.

(1065) الأزعر، المصدر نفسه، جدول رقم (1)، ص 144.

(1066) المصدر نفسه، ص 83.

(1067) جواد، النهوض الوطني الفلسطيني في الضفة وغزة والجليل، 1974 - 1978، ص 87.

(1068) الأزعر، المصدر نفسه، ص 144.

(1069) لقاء مع المناضل جريس قوَّاص، في: فلسطين الثورة (بيروت)، 29/12/1974.

(1070) مشروع الإدارة المدنية: صدر عن الجنرال أوري أور، قائد القوات الإسرائيلية، في الصفة الغربية، في 5/7/1981، الأمر العسكري رقم 947، بشأن إقامة الإدارة المدنية، بصلاحياتها: (1) يأتي قائد القوات في قمة الهرم الوظيفي، يليه رئيس الإدارة المدنية الذي له حق تعيين موظفي الإدارة؛ (2) صلاحياتها: إدارة الخدمات العامة، بينما يبقى باقي الصلاحيات بيد قائد القوات في الضفة؛ (3) المتابعة، والعمل بالمناشير، والأوامر العسكرية، ويمكنها إصدار أمر ذي طابع هامشي، دون تعارض مع أوامر القائد العسكري؛ (4) مراقبة موظفي الإدارة. وتولى مناحيم ميلسون رئاسة الإدارة المدنية في الضفَّة. انظر: صلاح عبد الله، «انتفاضة القطاع وتضامن الضفة،» شؤون فلسطينية (بيروت)، العدد 124 (آذار/مارس 1982)، ص 210 - 220، والأزعر، المصدر نفسه، ص 144.

(1071) الأزعر، المصدر نفسه، ص 83.

(1072) للمزيد، انظر: غازي الخليلي: «دروس الانتفاضة،» شؤون فلسطينية (بيروت)، العدد 57 (أيار/مايو 1976)، ص 15 - 36؛ و«الأرض المحتلة: انتفاضة مستمرة،» شؤون فلسطينية (بيروت)، العدد 62 (كانون الثاني/يناير 1977)، ص 228 - 232. انظر أيضًا: «الانتفاضة الكبرى: شهادات؛ دروس؛ آفاق

[ندوة]،» شارك فيها أحمد حمزة [وآخرون]، شؤون فلسطينية (بيروت)، العدد 57 (أيار/مايو 1976)، ص 37 - 59.

(1073) عل همشمار، 20/8/1971.

(1074) الأزعر، المصدر نفسه، ص 144.

(1075) عن ملابسات إحياء «الجبهة»، انظر: جيفري أورنسون، سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية: إسرائيل والفلسطينيون من حرب 1967 إلى الانتفاضة، ترجمة حسني زينة (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1990)، ص 182 - 189 و195 - 209.

(1076) انظر نص المذكرة، في: ربعي المدهون، «في عامها السابع: الجبهة الوطنية الفلسطينية،» الكاتب الفلسطيني (بيروت)، العدد 10 (تشرين الأول/ أكتوبر 1979)، ص 25 - 26.

(1077) حبيب قهوجي، العرب في ظل الاحتلال الإسرائيلي (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1972)، ص 9 - 10.

(1078) المصدر نفسه، ص 24.

(1079) خليل نخلة، «وقفة تقويم للنضال الفلسطينيي تحت الاحتلال (الحلقة الأولى)،» الشرق الأوسط (لندن)، 10/12/1980.

(1080) إيليا زريق، «ثقافة وقانون وتحكُّم: الفلسطينيون في إسرائيل،» في: كميل منصور، مشرف، الشعب الفلسطيني في الداخل: خلفيات الانتفاضة السياسية والاقتصادية والاجتماعية (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1990)، ص273 - 276.

(1081) إميل توما، طريق الجماهير العربية الكفاحي في إسرائيل (حيفا: دار أبو سلمى، 1982)، ص 121 - 124.

(1082) الاتحاد (حيفا)، 2/4/1954.

(1083) الاتحاد، 14/4/1967.

(1084) محمد حافظ إسماعيل، أمن مصر القومي في عصر التحديات (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1987)، ص 317 - 318.

(1085) تضمن هذا البرنامج رفض التعامل مع القرار 242 والنضال لإقامة سلطة الشعب الوطنية ورفض الصلح والتنازل عن الحق الوطني والموافقة على أي خطوة تقربنا من تحرير فلسطين والعمل لقيام جبهة وطنية أردنية -

فلسطينية، لإقامة حُكم وطني ديمقراطي في الأردن، مع تعزيز الوحدة الوطنية واتحاد أقطار المواجهة والتضامن مع الأقطار الاشتراكية.

(1086) هم: ناجي علوُش وسعيد حمود ويوسف عبد الرحيم الذين اعتبروا هذا البرنامج تفريطًا. بينما عارضه سعيد حمامي بادعاء أنَّه برنامج مُتشدد.

(1087) عصام سخنيني، «المقاومة الفلسطينية: البيان المصري - الأردني (تقرير)،» شؤون فلسطينية (بيروت)، العدد 37 (أيلول/سبتمبر 1974)، ص 182 - 190.

(1088) هذه الفصائل، هي: الشعبية، التحرير العربية، الشعبية - القيادة العامة، النضال الشعبي. وفي صيف 1976 حل انشقاق من «الشعبية - القيادة العامة»، حمل اسم «جبهة التحرير الفلسطينية»، محل الأولى، بسبب ميل «القيادة العامة» إلى الدور السوري في لبنان، آنذاك.

(1089)

للمزيد، انظر: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1976)، ص 364؛، والهدف (بيروت)، 2/11/1974.

(1090) عصام سخنيني، «المقاومة الفلسطينية (تقرير)،» شؤون فلسطينية (بيروت)، العدد 39 (تشرين الثاني/نوفمبر 1974)، ص 194 - 197.

(1091) للمزيد عن وقائع هذه الحرب، انظر: يوميات الحرب اللبنانية، 2 ج (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز التخطيط، 1977).

(1092) بيار الجميِّل، لبنان واقع ومُرتجى (بيروت: منشورات الكتائب اللبنانية، 1970)، ص 265، أورده: فرحان صالح، الثورة الفلسطينية وتطوُّر المسألة الوطنية «حول أحداث لبنان» (بيروت: الأمانة العامة للاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، 1975)، ص 25.

(1093) الموسوعة الفلسطينية: القسم العام، 4 مج (دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1984)، ص 325، وصالح، المصدر نفسه، ص 50 - 51.

(1094) وضَّاح شرارة، في أصول لبنان الطائفي (بيروت: دار الطليعة، 1975)، ص 113.

(1095) الهيثم الأيوبي، «في مكاسب إسرائيل من الحرب الأهلية اللبنانية،» شؤون فلسطينية (بيروت)، العدد 60 (تشرين الأول/أكتوبر 1976)، ص 26 - 41.

(1096) للمزيد في هذا الصدد، انظر: أحمد خليفة، «موقف إسرائيل من أحداث لبنان ودورها فيها،» شؤون فلسطينية (بيروت)، العدد 61 (كانون الأول/ديمسبر 1976)، ص 49 - 62، ربيع الأسير، «الدور الإسرائيلي في أحداث لبنان،» شؤون فلسطينية (بيروت)، العدد 60 (تشرين الأول/أكتوبر 1976)، ص 155 - 166.

(1097) إسحاق رابين، مذكرات إسحاق رابين، سلسلة كتب مترجمة؛ 740 (القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، 1980)، ص 374.

(1098) عُقد في العاصمة السعودية، الرياض، بمبادرة من السعودية والكويت، في 16/10/1976، لبحث الأزمة في لبنان ودراسة سُبُل حلها، وهو مؤتمر عربي طارئ، ضم دولًا عربية، هي: السعودية، مصر، سورية، الكويت، لبنان، منظمة التحرير، ولم يصدر عن المؤتمر بيان ختامي، ومن قراراته: الوقف النهائي لإطلاق النار في شتى أرجاء لبنان وتعزيز قوات الأمن العربية هناك؛ مع التعهُّد العربي ومنظمة التحريرباحترام سيادة لبنان ووحدته.

بناء عليه، عقدت قمة عربية (القاهرة 25/10/1976)، حضرها أربع عشرة دولة، رحَّبت بنتائج «مؤتمر الرياض»، مع الوعد بإعادة إعمار لبنان وعدم التدخُّل في شؤون أي قُطر عربي، وإنشاء صندوق لتمويل «قوات الردع العربية» في لبنان.

(1099) غازي الخليلي، «عربيًا (تقرير)،» شؤون فلسطينية (بيروت)، العددان 74 - 75 (كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير 1978)، ص 207 - 222.

(1100) الموسوعة الفلسطينية، مج 2، ص 23 - 27.

(1101) تكوَّنت المجموعة الفدائية الفتحاوية من عشرة مقاتلين وفتاة، انتقلوا جميعًا بزورقيْن مطّاطييْن، من صنع فرنسي، إلى قرب مستوطنة متجان ميخائيل (25 كلم جنوب حيفا)، وأوقفوا سيارة مرسيدس، ليركبوها في اتجاه تل أبيب، وفي الطريق أوقفوا حافلة وركبوها مع ركّابها، وأخذوا يطلقون النار على السيارات الآتية من الاتجاه المعاكس، قبل أن يحتلوا حافلة أخرى ويحتجزوا ركابها الثلاثة والستين. وانطلقوا بالحافلة وجميع الركاب باتجاه تل أبيب، واجتازوا حاجزي شرطة، وإن اضطُّروا إلى التوقف عند الحاجز الثالث في منطقة هرتسليا التي أطلق جنوده النار على عجلات الحافلة، فانتشر الفدائيون خارجها، ونشبت معركة استمرت نحو عشر دقائق. وقد عُثر في حقيبة أحد الفدائيين على نداء بالعبرية يُطالب بإطلاق سراح عدد من الفدائيين الأسرى. وقد استُشهِد تسعة فدائيين، فضــلًا عن شهيدين كانا قد غرقا في البحر، قبالة حيفا، في مقابل مقتل 37 إسرائيليًا وجرح 82 آخرين.

للمزيد، انظر: غازي الخليلي، «العملية،» شؤون فلسطينية (بيروت)، العدد 77 (نيسان/أبريل 1978)، ص 38 - 50.

(1102) للمزيد، انظر إلى مادة «كامب دايفيد،» في: الموسوعة الفلسطينية، مج 3، ص 625 - 632. والتي اعتمد على: مؤتمر كامب دايفيد (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1979)؛ نزيه قورة، «من يخاف كامب دايفيد؟،» شؤون فلسطينية (بيروت)، العدد 83 (تشرين الأول/أكتوبر 1978)، ص 7 - 17؛ فيصل حوراني، «قراءة سياسية لوثائق كامب دايفيد،» شؤون فلسطينية (بيروت)، العدد 84 (تشرين الثاني/نوفمبر 1987)، ص 12 - 34؛ فايز صايغ: «كامب دايفيد وفلسطين،» شؤون فلسطينية (بيروت)، العدد 85 (كانون الأول/ديسمبر 1978)، ص 7 - 34، و«السياسة الأمريكية في عهد كارتر والصراع العربي - الإسرائيلي،» شؤون فلسطينية (بيروت)، العدد 86 (كانون الثاني/يناير 1979)، ص 43 - 59.

(1103) انظر مادة «معاهدة الصلح المصرية - الإسرائيلية»، في: الموسوعة الفلسطينية، ص 41 - 46. وقد اعتمدت المادة على: النصوص الرسمية للمعاهدة المصرية - الإسرائيلية، كما وزعتها الخارجية الأمريكية. انظر أيضًا: عزيز شكري، المدخل في القانون الدولي العام في وقت السلم (دمشق: دار الفكر، 1973)، والسياسة الدولية (القاهرة)، العدد 56 (نيسان/أبريل 1979).

(1104) انظر: وليد الجعفري، «العمل في الساحة العربية،» في: أسعد عبد الرحمن، مشرف، منظمة التحرير الفلسطينية: جذورها، تأسيسها، مساراتها (نيقوسيا: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1987)، ص 291 - 292.

(1105) المصدر نفسه، ص 293.

(1106) هيثم الكيلاني، «موقع غزو لبنان في الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية،» شؤون عربية (تونس)، العدد 19 - 20 (أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر 1982)، ص 10.

(1107) إذ بقيت نسبة الصناعة من الناتج المحلي تدور، في الضفة، حول 7 في المئة، وفي القطاع حول 10 في المئة.

(1108) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1969)، ص 520.

(1109) حيث صادرت سلطات الاحتلال، بذرائع واهية، نحو ثلاثة آلاف كلم2 في الضفة، أي ما يوازي 22 في المئة من أراضيها، ونحو 120 كلم2 في القطاع، أي ما يقرب من 32 في المئة من أراضيه.

(1110) بعد أن كان يعمل في زراعة الضفة 42400 عامل في عام 1970، هبط الرقم إلى مجرد 28300 في عام 1985.

(1111) من 2080 ألف دونم في عام 1966؛ إلى 1885 ألف دونم في عام 1984.

(1112) من 35.8 في المئة في عام 1970، إلى 18.4 في المئة في عام 1984.

(1113) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967، ص 519 - 521.

(1114) جيروساليم بوست، 24/8/1967.

(1115) جيروساليم بوست، 1/8/1967.

(1116) الأهرام (القاهرة)، 8/7/1967؛ و«تأثير الاحتلال على القطاع الصناعي في الضفة الغربية،» الكاتب (القدس)، العدد 86 (حزيران/يونيو 1987)، ص 21 - 28.

(1117) جيروساليم بوست، 26/12/1967.

(1118) جيويش أوبزيرفر (لندن)، 29/12/1967.

(1119) «تأثير الاحتلال على القطاع الزراعي في الضفة الغربية» (مصدر سابق)، ص 12 - 20؛ جيروساليم بوست، 20/12/1967، وهآرتس، 13/12/1967.

(1120) مركز يافا واليوم السابع، «فلسطينيو 48: التمييز العنصري بالأرقام،» اليوم السابع (باريس)، 29/2/1988، وخليل نخلة، «وقفة تقويم للنضال الفلسطينيي تحت الاحتلال (الحلقة الأولى)،» الشرق الأوسط (لندن)، 10/12/1980.

(1121) يشعياهو بن بورات، في: يديعوت أحرونوت، 14/7/1974.

(1122) الاتحاد، 11/5/1973.

(1123) إميل توما، طريق الجماهير العربية الكفاحي في إسرائيل (حيفا: دار أبو سلمى، 1982)، ص 131.

(1124) بحسب ران كسليف، في سلسلة مقالات صحافية، ابتداء من 23/7/1976.

(1125) توما، المصدر نفسه، ص 132 - 133.

(1126) المصدر نفسه، ص 17.

(1127) الاتحاد، 17/2/1962.

(1128) المصدر نفسه، ص 145 - 148.

(1129) المصدر نفسه، ص 182 - 184 و190 - 196.

(1130) إيليا زريق، «ثقافة وقانون وتحكُّم: الفلسطينيون في إسرائيل،» في: كميل منصور، مشرف، الشعب الفلسطيني في الداخل: خلفيات الانتفاضة السياسية والاقتصادية والاجتماعية (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1990)، ص 278.

(1131) نخلة، «وقفة تقويم للنضال الفلسطينيي تحت الاحتلال (الحلقة الأولى)».

(1132) مركز يافا واليوم السابع، «فلسطينيو 48: التمييز العنصري بالأرقام».

(1133) المصدر نفسه.

(1134) نخلة، المصدر نفسه.

(1135) اليوم السابع (باريس)، 29/2/1988، ص 10.

(1136) حبيب قهوجي، العرب في ظل الاحتلال الإسرائيلي (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1972)، ص 24.

(1137) نخلة، «وقفة تقويم للنضال الفلسطينيي تحت الاحتلال (الحلقة الأولى)».

(1138) زريق، «ثقافة وقانون وتحكُّم: الفلسطينيون في إسرائيل،» ص 273 - 276.

(1139) انظر: عزيز حيدر، «التعبير السياسي الفلسطيني في إسرائيل،» في: منصور، مشرف، الشعب الفلسطيني في الداخل: خلفيات الانتفاضة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ص 301 - 311.

(1140) بعد أن كانت نسبة الأميّة في عام 1961 قد بلغت 49.5 في المئة، عادت فتقلّصت في عام 1986 إلى 15.8 في المئة، وقفزت نسبة من تلقُّوا تعليمًا من 1.5 في المئة، إلى 8.4 في المئة، 7 في المئة منهم أكاديميون، ومتوسط أعوام التعليم من 1.2 إلى 8.3 أعوام. انظر: المصدر نفسه، ص 330.

(1141) المصدر نفسه، ص 331 - 341؛ وإميل توما، طريق الجماهير العربية الكفاحي في إسرائيل (حيفا: دار أبو سلمى، 1982)، ص 246 - 250.

(1142) الأرض (دمشق)، العدد 21، 17/5/1984؛ الاتحاد (حيفا)، 4/11/1988، وعطا الله منصور، في: هآرتس، 6/11/1980.

(1143) محمود محارب؛ في: الدستور (عمّان)، 9/7/1979؛ ويعقوب حلوك، في: ملحق هآرتس، 14/4/1980؛ ودافار، 26/4/1998.

(1144) ملحق يديعوت أحرنوت، 19/5/1978؛ «عصا وجزرة،» هآرتس، 29/4/1983؛ الأرض (دمشق)، العدد 21، 17/5/1984؛ وهآرتس، 25/1/1980.

(1145) حيدر، التعبير السياسي الفلسطيني في إسرائيل،» ص 325 - 327 و341 - 346.

(1146) حول جاذبية «راكح»، سجل بعض الإجابات مندوب إذاعة إسرائيل، في جولة عبر المدن والقرى العربية، حيث سأل الخبراء عن «سر جاذبية» راكح في الشارع العربي، في أثر فوز «الجبهة الديمقراطية» في المجلس البلدي للناصرة، من 17 هم مجموع أعضاء المجلس المذكور، فضــلًا عن فوز «راكح» برئاسة المجلس.

د. عبد السلام عبد الغني، من أهالي قرية نحف في الجليل، الذي شغل منصب سكرتير لجنة الطلاب العرب في جامعة القدس (دكتوراه بيولوجيا)، قال: «... راكح الحزب الوحيد غير الصهيوني والمُعادي للصهيونية في إسرائيل». ويفهم الإسرائيليون، أيضًا، هذه الحقيقة، ويعتقدون أن اقتراع العرب إلى جانب «راكح» هو تعبير عن مشاعرهم القومية. ويطمئن الكاتب الصحافي الإسرائيلي، داني روبنشتاين الرأي العام الإسرائيلي بأن «التعاطف مع حزب راكح قائم على أساس وطني فحسب» (داني روبنشتاين، على هامش انتخابات الناصرة، دافار، 18/12/1975).

عَدّ آخر فوز راكح هذا «حسابًا صحيحًا للتقصيرات السياسية، بسبب انعدام الفكر الشامل، إزاء الأقليات في البلاد وانعدام الاعتبار الأساسي لشعور الغير ... لقد سيطر أعضاء راكح ... بدون اقتحام مواجهة. لقد سقطت كثمرة ناضجة، أو - بعبارة أدق - كثمرة فاسدة» (رومان بريستر، لقد استحق سداد الديْن، ملحق هآرتس الأسبوعي، 12/12/1975). أردف بريستر: «إن ما يجري [على الساحة العربية]، حاليًا، ليس سوى حرب عصابات سياسية». انظر: حبيب نوفل قهوجي، عرب فلسطين المحتلة عام 1948: انتماء وصمود (دمشق: مؤسسة الأرض، 1976)، ص 130 - 135.

(1147) لمزيد من التفاصيل حول هذه الانتخابات، وما سبقها من جولات انتخابية للبلدية نفسها، انظر: أديب أبو رحمون، «35 عامًا على انتصار جبهة الناصرة الديمقراطية: استعراض، وقفة، وعِبر،» الاتحاد (حيفا)، 26/11/2010.

(1148) زريق، «ثقافة وقانون وتحكُّم: الفلسطينيون في إسرائيل،» ص 274.

(1149) عل همشمار، وثيقة كينيغ، 7/9/1976.

(1150) توما، طريق الجماهير العربية الكفاحي في إسرائيل، ص 121 - 124، وحيدر، «التعبير السياسي الفلسطيني في إسرائيل،» ص 238 - 239.

(1151) الاتحاد [حيفا]، 2/4/1954.

(1152) الاتحاد، 14/4/1967.

(1153) الإذاعة الإسرائيلية، 9/8/1979، والصحف الإسرائيلية، 10/8/1979

(1154) نشرتها: عل همشمار، 7/9/1976.

(1155) دافار، 1/2/1975.

(1156) دافار، 24/9/1975، وقهوجي، عرب فلسطين المحتلة عام 1948: انتماء وصمود، ص 51، 82 - 85 و91.

(1157) الاتحاد، 25/4/1975.

(1158) يديعوت أحرونوت، 23/4/1975.

(1159) عل همشمار، 30/4/1975

(1160) دافار، 13/6/1975، وقهوجي، المصدر نفسه، ص 58 - 61.

(1161) الاتحاد، 11/3/1975.

(1162) ملحق دافار، 14/3/1975. نُشرت ترجمتها العربية، في: نشرة الأرض [دمشق]، السنة 2، العدد 24، 7/9/1975، ص 2 - 9.

(1163) دافار، 26/11/1975.

(1164) قهوجي، عرب فلسطين المحتلة عام 1948: انتماء وصمود، ص 114 - 120.

(1165) الموسوعة الفلسطينية: القسم العام، 4 مج (دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1984)، ص 658 - 659.

(1166) معاريف، 1/3/1976.

(1167) الاتحاد، 22/3/1976.

(1168) حنة شاهين، «إسرائيليات: مُصادرة الأراضي في الجليل،» شؤون فلسطينية (بيروت)، العدد 57 (أيار/مايو 1976)، ص 168 - 172.

(1169) الشهداء هم: خير ياسين (عرّابة)، خديجة قاسم شواهنة (سخنين)، رجا أبو ريا (سخنين)، خضر خلايلة (سخنين)، محسن طه (كوكبا)، ورأفت على زهدي (من مخيم نور شمس في الضفة الغربية، وإن استشهد في الطيبة). انظر: الموسوعة الفلسطينية، ص 659.

(1170) المصدر نفسه.

(1171) معاريف، 2/4/1976.

(1172) معاريف، 2/4/1976.

(1173) عل همشمار، 4/4/1976. أوردها: قهوجي، عرب فلسطين المحتلة عام 1948: انتماء وصمود، ص 181 - 186.

(1174) توما، طريق الجماهير العربية الكفاحي في إسرائيل، ص 92 - 94.

(1175) هآرتس، 22/10/1979.

(1176) حنة شاهين، «الحكومة الإسرائيلية تُعيد تنظيم صفوفها في ظل استقالة وزير الخارجية دايان والحكم بإخلاء مستوطنة إيلون موريه،» شؤون فلسطينية (بيروت)، العدد 87 (كانون الأول/ديسمبر 1979)، ص 172 - 181.

(1177) هآرتس، 23/10/1979.

(1178) شاهين، المصدر نفسه، ويديعوت أحرونوت، 25/10/1979.

(1179) رصد إذاعة إسرائيل، 12/11/1979، و13/11/1979، ص 6 - 7؛ ومكرم يونس، «حكومة إسرائيل تتخبَّط في أزماتها،» شؤون فلسطينية (بيروت)، العدد 98 (كانون الثاني/يناير 1980)، ص 180 - 186.

(1180) مكرم يونس، «تعليق مفاوضات الحكم الذاتي للمرة الثالثة وقانون القدس،» شؤون فلسطينية (بيروت)، العدد 106 (أيلول/سبتمبر 1980)، ص 180 - 184.

(1181) المصدر نفسه.

(1182) رصد إذاعة إسرائيل، 30/6/1980، و1/7/1980.

(1183) توما، طريق الجماهير العربية الكفاحي في إسرائيل، ص 318 - 319.

(1184) محمد عبد الرحمن، «وثيقة حزيران واجتماع شفا عمرو وخلفيات قرار منع اتعقاد مؤتمر الناصرة،» شؤون فلسطينية (بيروت)، العدد 110 (كانون الثاني/يناير 1981)، ص 168 - 176.

(1185) محمد عبد الرحمن، «تحولات بارزة في مسيرة النضال وتضامن واسع مع سكان المناطق المحتلة،» شؤون فلسطينية (بيروت)، العدد 105 (آب/ أغسطس 1980)، ص 160 - 168.

(1186) الاتحاد، 12/9/1980.

(1187) الاتحاد، 16/9/1980.

(1188) الاتحاد، 9/9/1980.

(1189) يديعوت أحرونوت، 8/9/1980.

(1190) شموئيل سيغف، في: معاريف، 18/9/1980

(1191) هآرتس، 3/7/1980.

(1192) يديعوت أحرونوت، 10/9/1980.

(1193) الاتحاد، 6/6/1980.

(1194) رصد إذاعة إسرائيل، 6/6/1980.

(1195) الاتحاد، 6/6/1980.

(1196) الشخصيات هي: صليبا خميس عضو سكرتارية راكح وعضو سكرتارية «اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي»، ورمزي خوري سكرتير لجنة المراقبة المركزية في راكح، والمحامي محمد ميعاري عضو سكرتارية «اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي»، وصالح برانسي أحد أبرز قادة «حركة الأرض».

(1197) الاتحاد، 10/6/1980، ورصد إذاعة إسرائيل، 8/6/1980، و9/6/1980.

(1198) عل همشمار، 28/5/1980، ومعاريف، 30/5/1980.

(1199) للمزيد، انظر: رصد إذاعة إسرائيل، 1/7/1980؛ 7/7/1980، و8/7/1980.

(1200) رصد إذاعة إسرائيل، 24/6/1980، و25/6/1980.

(1201) للمزيد، انظر: عل همشمار، 13/1/1986، و16/2/1986؛ وهآرتس: 5/2/1986، و12/8/1986.

(1202) معاريف، 3/6/1985؛ وعل همشمار: 3/6/1985، و7/6/1985.

(1203) دافار، 11/2/1986.

(1204) دافار، 24/10/1986.

(1205) هآرتس، 29/10/1986.

(1206) عل همشمار، 31/10/1986؛ ودافار، 31/10/1986.

(1207) عل همشمار، 26/11/1986.

(1208) عل همشمار، 7/12/1986.

(1209) عل همشمار، 10/12/1986.

(1210) هآرتس، 14/12/1986.

(1211) رعنان كوهين، «يوم الأرض»: صراع بين راكح والقائمة التقدمية،» معاريف، 29/3/1987. انظر ترجمتها العربية في: نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية (بيروت)، السنة 14، العدد 4 (نيسان/أبريل 1987)، ص 299 - 300. للمزيد، انظر: إيلي ريخس، «عشر سنوات على يوم الأرض: نظرة إلى الخلف،» هآرتس، 26/3/1986؛ دافار، 27/3/1986، وهآرتس، 31/3/1986.

(1212) عل همشمار، 11/9/1987.

(1213) معاريف، 15/12/1987.

(1214) عل همشمار، 17/12/1987.

(1215) هآرتس، 22/12/1985.

(1216) عل همشمار، 31/12/1985.

(1217) عل همشمار، 13/7/1986.

(1218) عل همشمار، 28/10/1986.

(1219) دافار، 25/11/1986.

(1220) دافار، 5/12/1986.

(1221) حضر المؤتمر أعضاء الكنيست الخمسة العرب، ومعظم رؤساء المجالس المحلية العربية وممثلو مؤسسات مهمة أخرى.

(1222) دافار، 14/12/1986.

(1223) دافار، 30/12/1986.

(1224) دافار، 25/10/1986.

(1225) هآرتس، 25/10/1987.

(1226) عل همشمار، 27/10/1987.

(1227) هاتسوفيه، 11/1/1985.

(1228) دافار، 16/5/1985.

(1229) عل همشمار، 22/7/1985.

(1230) هآرتس، 26/7/1985.

(1231) هآرتس، 17/2/1986.

(1232) معاريف، 17/12/1986.

(1233) معاريف، 27/3/1986.

(1234) دافار، 1/4/1986؛ وهآرتس، 1/4/1986.

(1235) دافار: 2/4/1986، و3/4/1986.

(1236) هآرتس، 10/4/1986.

(1237) عل همشمار، 22/7/1985.

(1238) هآرتس، 4/2/1986.

(1239) هآرتس، 3/3/1986.

(1240) دافار، 16/3/1986.

(1241) ضمّت اللجنة، إضافة إلى رئيسها: وزير الدفاع إسحق رابين، ووزير الزراعة آربيه نحمكن الذي سعى إلى هذا القرار، على مدى سنة ونصف السنة.

(1242) دافار، 26/6/1986.

(1243) هآرتس، 6/8/1986.

(1244) عل همشمار، 7/8/1986.

(1245) معاريف، 10/8/1986.

(1246) عل همشمار، 18/8/1986.

(1247) للمزيد عن هذا الانشقاق، انظر: عبد القادر ياسين، أزمة فتح: جذورها - أبعادها - مُستقبلها، ط 3 (دمشق: دار الجرمق، 1985)، ص 45 - 55.

(1248) هي: الشعبية - القيادة العامة والصاعقة والنضال الشعبي والشيوعي الثوري، فضــلًا عن المنشقين عن «فتح».

(1249) انظر حديث ياسر عرفات، في: القبس (الكويت)، 20/4/1984.

(1250) التحالف الديمقراطي: ضمَّ هذا التحالف كلاً من: الشعبية والديمقراطية والشيوعي وجبهة التحرير الفلسطينية - جناح طلعت يعقوب، وكان قد أُعلن عن قيامه في عدن ما بين 22 و26 آذار/مارس 1984، برعاية الحزب الاشتراكي اليمني، وبحضور الشيوعي السوري والشيوعي اللبناني.

(1251) كان القواسمي رئيسًا لبلدية الخليل، وقد أبعدته سلطات الاحتلال الإسرائيلي مع محمد ملحم رئيس بلدية حلحول والشيخ محمد بيوض التميمي (12/5/1980). وقد أصبح القواسمي وملحم عضوين في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وقد أُدين ثلاثة أعضاء في فتح الانتفاضة باغتيال القواسمي، وصدر حكمٌ بإعدام اثنين من المتهمين من محكمة عسكرية في عمان، ونُفِّذ الإعدام في أحدهما، بينما تمكَّن الآخر من مغادرة الأردن، وحُكم على المتَّهم الثالث بالمؤبد.

(1252)

القدس (القدس)، 21/2/1985، أوردها: يوسف حسن، «اتفاق عمَّان»، وردود الفعل الفلسطينية عليه (تقرير)، شؤون فلسطينية (نيقوسيا)، العددان 144 - 145 (آذار/مارس - نيسان/أبريل 1985)، ص 116 - 124.

(1253) للمزيد حول مضمون هذه التنديدات، انظر: حسن، المصدر نفسه.

(1254) عن «جبهة الإنقاذ الوطني»، وبرنامجها، انظر: المصدر نفسه.

(1255) الشرق الأوسط (لندن)، 20/11/1984.

(1256) يديعوت أحرونوت، 3/12/1984.

(1257) الشرق الأوسط (لندن)، 11/1/1985.

(1258) هآرتس، 23/12/1984.

(1259) دافار، 15/1/1985.

(1260) النهار (بيروت)، 21/1/1985.

(1261) السفير (بيروت)، 23/1/1985.

(1262) الشرق الأوسط (لندن)، 24/12/1985.

(1263) يديعوت أحرونوت، 24/1985.

(1264) الشرق الأوسط (لندن)، 14/2/1985.

(1265) دافار، 14/2/1985.

(1266) معاريف، 18/2/1985.

(1267) عل همشمار، 19/2/1985.

(1268) معاريف، 24/2/1985، وعل همشمار، 24/2/1985.

(1269) عل همشمار، 24/2/1985.

(1270) عل همشمار، 14/3/1985.

(1271) يديعوت أحرونوت، 19/3/1985.

(1272) دافار، 14/3/1985.

(1273) عل همشمار، 14/3/1985.

(1274) يديعوت أحرونوت، 7/3/1985.

(1275) عل همشمار، 13/3/1985.

(1276) فلسطين الثورة (نيقوسيا)، 2/2/1985.

(1277) سركيس نعوم، «البديل من الأمن قاس جدًا،» النهار (بيروت)، 26/1/1985.

(1278) يوسف فرج الله، «الحرب ضد المخيمات،» شؤون فلسطينية (نيقوسيا)، العددان 148 - 149 (تموز/يوليو - آب/أغسطس 1985)، ص 84 - 106.

(1279) النهار (بيروت)، 14/5/1985.

(1280) النهار (بيروت)، 16/5/1985.

(1281) النهار (بيروت)، 21/5/1985.

(1282) السفير (بيروت)، 21/5/1985.

(1283) النهار (بيروت)، 16/5/1985.

(1284) العمل (بيروت)، 17/5/1985.

(1285) النهار (بيروت)، 4/6/1985.

(1286) فرج الله، «الحرب ضد المخيمات».

(1287) النهار (بيروت)، 21/5/1985.

(1288) عل همشمار، 14/7/1985.

(1289) دافار، 18/8/1985.

(1290) دافار، 21/8/1985.

(1291) هآرتس، 29/8/1985.

(1292) الشرق الأوسط (لندن)، 30/8/1985.

(1293) هآرتس، 7/10/1986.

(1294) الشرق الأوسط (لندن)، 7/10/1986.

(1295) وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا» (تونس)، 14/10/1986.

(1296) الشرق الأوسط (لندن)، 9/9/1985.

(1297) دافار، 30/7/1990.

(1298) السفير (بيروت)، 22/5/1985.

(1299) النهار (بيروت)، 22/5/1985.

(1300) السفير (بيروت)، 22/5/1985.

(1301) النهار (بيروت)، 22/5/1985.

(1302) وكالة الأنباء الفرنسية، 22/5/1985، أوردها: فرج الله، «الحرب ضد المخيمات».

(1303) النهار (بيروت)، 23/5/1985.

(1304) وكالة الأنباء الفرنسية، 22/5/1985.

(1305) فرج الله، «الحرب ضد المخيمات».

(1306) وكالة الأنباء الفرنسية، 22/5/1985.

(1307) السفير (بيروت)، 26/5/1985.

(1308) المصدر نفسه.

(1309) المصدر نفسه.

(1310) العمل (بيروت)، 28/5/1985.

(1311) النهار (بيروت)، 28/5/1985.

(1312) السفير (بيروت)، 28/5/1985.

(1313) النهار (بيروت)، 29/5/1985.

(1314) المصدر نفسه.

(1315) المصدر نفسه.

(1316) وكالة الأنباء الفرنسية، 28/5/1985.

(1317) القبس (الكويت)، 28/5/1985.

(1318) السفير (بيروت)، 30/5/1985.

(1319) النهار (بيروت)، 31/5/1985.

(1320) السفير (بيروت)، 1/6/1985.

(1321) المصدر نفسه.

(1322) النهار (بيروت)، 2/6/1985.

(1323) النهار (بيروت)، 4/6/1985.

(1324) النهار (بيروت)، 5/6/1985.

(1325) النهار (بيروت)، 3/6/1985.

(1326) العمل (بيروت)، 5/6/1985.

(1327) السفير (بيروت)، 6/6/1985.

(1328) النهار (بيروت)، 6/6/1985.

(1329) فرج الله، «الحرب ضد المخيمات».

(1330) العمل (بيروت)، 6/6/1985.

(1331) النهار (بيروت)، 6/6/1985.

(1332) النهار (بيروت)، 7/6/1985.

(1333) النهار (بيروت)، 7/6/1985.

(1334) النهار (بيروت)، 9/6/1985.

(1335) النهار (بيروت)، 7/6/1985.

(1336) النهار (بيروت)، 11/6/1985.

(1337) العمل (بيروت)، 12/6/1985.

(1338) السفير (بيروت)، 16/6/1985.

(1339) النهار (بيروت)، 17/6/1985.

(1340) وكالة الأنباء الفرنسية، 18/6/1985.

(1341) للمزيد، انظر: يوسف فرج الله، ««أمل» تسدِّد كشف الحساب بعدما رجحت كفَّة الفلسطينيين،» شؤون فلسطينية (نيقوسيا)، العددان 150 - 151 (أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر 1985)، ص 110 - 119.

(1342) الرأي (عمَّان)، 14/7/1985.

(1343) دافار، 18/7/1985.

(1344) الشرق الأوسط (لندن)، 23/7/1985.

(1345) الشرق الأوسط (لندن)، 24/7/1985.

(1346) الشرق الأوسط (لندن)، 25/7/1985.

(1347) الرأي (عمان)، 29/7/1985.

(1348) المجالس (الكويت)، 29/7/1985.

(1349) النهار (بيروت)، 1/9/1985.

(1350) عل همشمار، 13/8/1986.

(1351) السفير (بيروت)، 11/7/1986.

(1352) معاريف، 11/7/1986.

(1353) عل همشمار 25/9/1986.

(1354) هآرتس 25/9/1986.

(1355) يديعوت أحرونوت، 26/9/1986.

(1356) الشرق الأوسط (لندن)، 11/9/1986.

(1357) الرأي (عمّان)، 19/9/1986.

(1358) الأهرام (القاهرة)، 2/10/1986.

(1359) السفير (بيروت)، 6/10/1986.

(1360) السفير (بيروت)، 4/10/1986.

(1361) وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا» (تونس)، 9/10/1986.

(1362) السفير (بروت)، 10/10/1986.

(1363) السفير (بيروت)، 11/10/1986.

(1364) الرأي (عمان)، 23/10/1986.

(1365) السفير (بيروت)، 24/10/1986.

(1366) السفير (بيروت)، 25/10/1986.

(1367) وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا» (تونس)، 25/10/1986.

(1368) الأهرام (القاهرة)، 26/10/1986.

(1369) وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا» (تونس)، 28/10/1986.

(1370) عل همشمار، 30/10/1986.

(1371) السفير (بيروت)، 1/11/1986.

(1372) الشرق الأوسط (لندن)، 28/10/1986.

(1373) المجلة (لندن)، 10/3/1987، ص 13.

(1374) السفير (بيروت)، 17/6/1987.

(1375) الرأي (عمّان)، 8/11/1986.

(1376) الرأي، 17/11/1986.

(1377) هآرتس، 18/11/1986.

(1378) الأهرام (القاهرة)، 21/11/1986.

(1379) السفير (بيروت)، 22/11/1986.

(1380) السفير (بيروت)، 24/11/1986.

(1381) الأهرام (القاهرة)، 25/11/1986.

(1382) الأهرام (القاهرة)،26/11/1986.

(1383) الرأي (عمّان)، 27/11/1986.

(1384) الأهرام (القاهرة)، 28/11/1986.

(1385) وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا» (تونس)، 28/11/1986.

(1386) السفير (بيروت)، 1/12/1986.

(1387) الشرق الأوسط (لندن)، 2/12/1986.

(1388) الأهرام (القاهرة)، 3/12/1986.

(1389) المصطلح مُقتَرض من البيانات الأسرائيلية، في وصف العمل الفدائي الفلسطيني!

(1390)

السفير (بيروت)، 5/12/1986.

(1391) السفير، 22/11/1986.

(1392) للمزيد انظر: أحمد شاهين، «صراع السياسات في حرب المخيمات،» شؤون فلسطينية (نيقوسيا)، العددان 166 - 167 (كانون الثاني/يناير - شباط/ فبراير 1987)، ص 129 - 136.

(1393) السفير (بيروت)، 8/12/1986.

(1394) الشرق الأوسط (لندن)، 11/12/1986.

(1395) السفير (بيروت)، 8/12/1986.

(1396) الشرق الأوسط (لندن)، 11/12/1986.

(1397) المجلة (لندن)، 10 - 16/12/1986، ص 18.

(1398) السفير (بيروت)، 19/12/1986.

(1399) المجلة (لندن)، 10 - 16/12/1986.

(1400) السفير (بيروت)، 29/12/1986.

(1401) النهار العربي الدولي (بيروت)، 7/12/1986.

(1402) المجلة (لندن)، 10 - 16/12/1986، ص 19.

(1403) الشرق الأوسط (لندن)، 1/1/1987.

(1404) السفير (بيروت)، 29/11/1986.

(1405) السفير، 6/12/1986.

(1406) وفا (تونس)، 3/12/1986.

(1407) الشرق الأوسط (لندن)، 4/12/1986.

(1408) السفير (بيروت)، 5/12/1986.

(1409) المصدر نفسه.

(1410) السفير، 6/12/1986.

(1411) الرأي (عمّان)، 7/12/1986.

(1412) الشرق الأوسط (لندن)، 7/12/1986.

(1413) الأهرام (القاهرة)، 7/12/1987.

(1414) السفير (بيروت)، 12/12/1986.

(1415) السفير، 13/12/1986.

(1416) السفير، 15/12/1986.

(1417) الأهرام (القاهرة)، 17/12/1987.

(1418) وفا (تونس)، 17/12/1986.

(1419) الأهرام (القاهرة)، 17/12/1987.

(1420) الرأي (عمّان)، 18/12/1986.

(1421) السفير (بيروت)، 22/12/1986.

(1422) الرأي، 23/12/1986.

(1423) الشرق الأوسط (لندن)، 24/12/1986.

(1424) الرأي (عمّان)، 25/12/1986.

(1425) الرأي، 26/12/1986.

(1426) وفا (تونس)، 27/12/1986.

(1427) الشرق الأوسط (لندن)، 28/12/1986.

(1428) وفا (تونس)، 27/12/1986.

(1429) المصدر نفسه.

(1430) السفير (بيروت)، 13/12/1986.

(1431) الشرق الأوسط (لندن)، 30/12/1986.

(1432) المصدر نفسه.

(1433) الرأي (عمّان)، 1/1/1987.

(1434) وفا (تونس)، 1/1/1987.

(1435) الأهرام (القاهرة)، 2/1/1987.

(1436) السفير (بيروت)، 12/1/1987.

(1437) المجلة (لندن)، 31/12/1986 - 6/1/1987، ص 13.

(1438) السفير (بيروت)، 12/1/1987.

(1439) البعث (دمشق)، 13/2/1987.

(1440) وفا (تونس)، 19/2/1987.

(1441) فلسطين الثورة (نيقوسيا)، 15/1/1989، والسفير (بيروت)، 23/12/1988.

(1442) شاهين، «صراع السياسات في حرب المخيمات».

(1443) للمزيد، انظر: صلاح عبد الله، «تحسين نوعية الحياة في المناطق المحتلة: مشروع أمريكي خطير لخلق قيادات بديلة متعاونة،» شؤون فلسطينية (نيقوسيا) العدد 140 - 141 (تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ ديسمبر 1984)، ص 139 - 145.

(1444) أسعد عبد الرحمن، مشرف، منظمة التحرير الفلسطينية: جذورها، تأسيسها، مساراتها (نيقوسيا: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1987)، ص 239 - 240.

(1445) صبري جريس، «ردود الفعل الإسرائيلية على الاتفاق الأردني - الفلسطيني ومبادرة مبارك،» شؤون فلسطينية، العدد 140 - 141 (تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر 1984)، ص 151 - 156.

(1446) الشرق الأوسط (لندن)، 21/5/1985.

(1447) دافار، 30/8/1985.

(1448) هآرتس، 15/3/1984؛ 30/3/1984، و17/4/1984؛ يديعوت أحرونوت، 20/12/1984؛ 25/2/1985؛ 13/2/1986، ومعاريف، 16/5/1985.

(1449) هاتسوفيه، 28/7/1985.

(1450) معاريف، 6/1/1986.

(1451) ربعي المدهون، «ثلاث خطوات إلى التقاسم الوظيفي،» شؤون فلسطينية (نيقوسيا)، العدد 164 - 165 (تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ ديسمبر 1986)، ص 167 - 174؛ الفجر (القدس)، 29/9/1986؛ وعل همشمار، 29/9/1986.

(1452) عل همشمار، 12/1/1986.

(1453) هآرتس، 1/4/1986.

(1454) الرأي (عمّان)، 1/8/1986.

(1455) ربعي المدهون، «واشنطن - تل أبيب: عمان لاقتناص «البديل»،» شؤون فلسطينية، العددان 162 - 163 (أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر 1986). انظر تفاصيل اللقاء وأسماء الشخصيات الفلسطينية في العودة (القدس)، 14/7/1986؛ دافار، 4/8/1986، وعل همشمار، 4/8/1986.

(1456) هآرتس، 23/7/1986؛ دافار، 6/8/1986، وعل همشمار، 20/8/1986.

(1457) يتسحاق ريفيحيا، «من التقرير الجديد لميرون بنفنستي بخصوص المناطق،» يديعوت أحرونوت، 13/9/1987.

(1458) المصدر نفسه؛ ربعي المدهون، واشنطن وتل أبيب وعمان محاولة لاقتناص«البديل», شؤون فلسطينية (نيقوسيا)، العدد 162 - 163 (أيلول/ سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر 1986)، ص 162 - 163؛ عل همشمار، 4/8/1986، ودافار، 4/8/1986.

(1459) عل همشمار، 23/9/1986.

(1460) الشرق الأوسط (لندن)، 24/9/1986، والرأي (عمّان)، 30/9/1986.

(1461) عل همشمار، 23/9/1986.

(1462) الشرق الأوسط (لندن)، 24/9/1986؛ والرأي، 30/9/1986.

(1463) دافار، 21/10/1986.

(1464) هآرتس، 15/12/1986؛ وعل همشمار، 22/12/1986.

(1465) عل همشمار، 20/8/1986.

(1466) هآرتس، 15/12/1986؛ وعل همشمار، 22/12/1987

(1467) الثلاثة هم: عبد الرحمن سرطاوي (مدير الكلية الجديدة في نابلس)، د. إبراهيم عبد الهادي (رجل أعمال)، د. شنّار (من رؤساء الجهاز الطبي في الضفة الغربية).

(1468)

رلبين مكين، لقاء مع ثلاثة مؤيدين الأردن.

(1469) دافار، 29/4/1987.

(1470) تحسين الفارس (رئيس الجمعية التعاونية للتسويق الزراعي/نابلس)، نيكولا عقل (رام الله)، فرج الأعرج (رئيس بلدية بيت جالا)، يوسف غنّام (رئيس بلدية ديوان)، عثمان حلاق، وعصام العناني (محرِّر رئيس في يومية «النهار»)، وزهير غزال (مدير مدرسة في طولكرم).

(1471) عل همشمار، 14/1/1985.

(1472) معاريف، 29/10/1985.

(1473) دافار، 21/10/1987.

(1474) عل همشمار، 31/12/1985.

(1475) الأربعة هم: عبد الله أبو هلال (رئيس نقابة عمال البناء في المناطق المحتلة)، عزمي الشعيبي (عضو مجلس بلدية البيرة المنتخبة)، حسن عبد الجواد (أمين مخيّم الدهيشة)، وزكي أبو ستيتة (من مخيم جباليا).

(1476) الرأي (عمان)، 9/1/1986؛ هآرتس، 9، 15/1/1986؛ والشرق الأوسط (لندن)، 15/1/1986.

(1477) هآرتس، 15/1/1986؛ وعل همشمار، 20/1/1986.

(1478) هآرتس، 3/4/1986.

(1479) هآرتس، 3/9/1986.

(1480) الخمسة هم: بلال وحسين وزارو شستري (من نابلس) وجمال الكحيل وبسّام الكحيل (من قباطية) ووليد فرحان (من اليامون).

(1481)

دافار، 3/9/1986؛ وهآرتس، 19/9/1986.

(1482) هآرتس، 16/10/1986.

(1483) هآرتس، 18/11/1989.

(1484) هآرتس، 16/10/1986.

(1485) يديعوت أحرونوت، 4/2/1985.

(1486) هآرتس، 2/2/1985.

(1487) يديعوت أحرونوت، 4/2/1985.

(1488) دافار، 8/12/1986؛ أور ينير، «إحباط في الضفة،» هآرتس، 8/12/1986، وهآرتس، 6/11/1986؛ و21/11/1986.

(1489) يديعوت أحرونوت، 4/2/1985، و6/2/2/1985.

(1490) هآرتس، 23/11/1986.

(1491) دافار، 4/1/1987؛ وهآرتس، 11/1/1987.

(1492) هآرتس، 16/2/1987؛ ودافار، 21/10/1985.

(1493) هآرتس، 10/2/1987.

(1494) شلومو غازيت، «الفتيل يقصر ويقترب من نقطة الانفجار،» دافار، 20/2/1987؛ وهآرتس، 15/12/1985.

(1495) أوري أور، «مبادرون محليون،» هآرتس، 14/10/1987.

(1496) رئيس بلدية طوباس هاشم الصالح، رئيس بلدية يعبد مروح أنيس القاسم، عضو غرفة نابلس التجارية إبراهيم عبد الهادي، رئيس جمعية المزارعين في نابلس وحيد المصري، والرئيس السابق للجامعة الإسلامية في غزة الشيخ محمد عوَّاد، ورئيس تحرير يومية النهار، عثمان حلاق، ورئيس بلدية بيت جالا المعيَّن فرح الأعرج، رئيس بلدية أريحا المعيَّن جميل صبري خلف، ورئيس بلدية بيت ساحور حنا الأطرش، ورئيس بلدية غزة المعيَّن حمزة التركمان، ورئيس بلدية خانيونس سليمان زارع الأسطل، ورئيس بلدية يطا إسماعيل أبو حمد، ورئيس بلدية سلفيت حسني الزير، ورئيس بلدية دير البلح سمير العزايزة، ورئيس بلدية قلقيلية المعيَّن عبد الرحمن أبوستة، ومدير التربية في الخليل راشد الجعبري، ورئيس غرفة تجارة رام الله والبيرة إبراهيم الفار، ورئيس بلدية قباطية ورئيس رابطة القرى في منطقة جنين يونس الحنتورة، ورئيس غرفة تجارة طولكرم فتحي الددو، ورئيس جمعية

تسويق الحمضيات في غزة توفيق مرشجي. انظر: العودة (القدس)، العدد 98، 14/7/1986.

(1497) عل همشمار، 4/8/1986.

(1498) دافار، 4/8/1986.

(1499) عل همشمار، 5/8/1986.

(1500) العودة (القدس)، العدد 98، 14/7/1986.

(1501) الشعب (القدس)، 4/8/1986.

(1502) «من ثورة الحجارة إلى ثورة السكاكين،» هآرتس، 25/9/1986.

(1503) هآرتس، 14/10/1987.

(1504) زئيف شيف، «في الطريق إلى حرب أهلية،» هآرتس، 5/9/1985.

(1505) هآرتس، 21/1/1987

(1506) دافار، 4/1/1987.

(1507) حنه كالورون، «غزة تنفجر،» هآرتس، 23/5/1986.

(1508) جاء في التقرير الإحصائي السنوي للشرطة الإسرائيلية لعام 1986 أن 72 زجاجة حارقة، و31 قنبلة يدوية أُلقيت في عام 1986، و116 شحنة متفجِّرة، في مقابل 124 في عام 1985. وانخفض عدد الحرائق، على أساس «مقاومة»، من 88 حادثة في عام 1985، إلى 42 حادثة عام 1986.

(1509) غازيت، «الفتيل يقصر ويقترب من نقطة الانفجار».

(1510) هآرتس: 30/3/1987؛ 31/3/1987؛ 1/4/1987، و2/4/1987؛ ودافار، 1/4/1986.

(1511) يهود اليطاني، «لغة الحوار الجديدة: نحن بالبنادق، وهم بالحجارة،» حداشوات، 5/12/1986؛ دافار، 17/9/1987؛ وهآرتس، 18/9/1987.

(1512) خالد عايد، معد، «المقاومة المسلحة في فلسطين: كيف ولماذا؟،» نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية (بيروت) (1986)، ص 207 - 213.

(1513) الاتحاد (حيفا)، 29/3/1987؛ دافار: 27/3/1987؛ 21/4/1987، و26/4/1987؛ معاريف، 31/3/1987؛ عل همشمار، 31/3/1987، وهآرتس، 31/3/1987، و5/4/1987. للمزيد: خليل السعدي، «»يوم الأرض» مهرجانات ومظاهرات وصدامات،» شؤون فلسطينية (نيقوسيا)، العددان 170 - 171

(أيار/مايو - حزيران/يونيو 1987)، ص 7 - 8، وخالد عايد، «انتفاضة - فلسطين المحتلة: الخلفية والخصائص،» نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية (بيروت)، السنة 15، العدد 1 (كانون الثاني/يناير 1988)، ص 3 - 13.

(1514) دافار، 26/8/1987.

(1515) اتصال هاتفي مع عماد الدين الصفطاوي، في مدينة غزة، 28/10/2020، ودافار، 29/5/1987.

(1516) هآرتس، 17/11/1987.

(1517) عل همشمار، 14/10/1987

(1518) هآرتس، 18/1/1987، و19/1/1987.

(1519) جامعة الدول العربية، مؤتمر القمة العربية في عمان (8 - 11/11/1987)، ص 245.

(1520) كان عوض قد أنشأ مركزه هذا في القدس في عام 1948؛ بهدف تعزيز أفكار الكفاح السلبي ضد الاحتلال الإسرائيلي، على غرار غاندي. انظر: هآرتس، 8/9/1987.

(1521) دافار، 17/3/1988، وهآرتس، 17/3/1988.

(1522)هآرتس، 8/9/1987.

(1523) رضى سليمان، «عملية الشراعات: ست دقائق تختصر أربعين عامًا من الأمن والوعود،» نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، السنة 14، العدد 12 (كانون الأول/ديسمبر 1987)، ص 883 - 889.

(1524) خليل نخلة، «وقفة تقويم للنضال الفلسطينيي تحت الاحتلال (الحلقة الأولى)،» الشرق الأوسط (لندن)، 10/12/1980.

(1525) هآرتس، 3/1/1988؛ للإلمام بمدى بشاعة أساليب التعذيب الإسرائيلية وتنوُّعها، يُكتفى بما نشرته الصحف التي لا تخفي تعاطفها مع إسرائيل. وعلى سبيل المثال، يمكن الاطلاع على التقرير الإضافي في هذا الشأن الذي نُشر في: Sunday Time, 19/6/1977.

(1526) الشرق الأوسط (لندن)، 10/5/1988؛ وغسان عبد الله، عشرون عامًا من الإرهاب الصهيوني (نيقوسيا: دار الصمود، 1987)، ص 24، 35 و39.

(1527) عل همشمار، 17/2/1985.

(1528) لمزيد من التفاصيل، انظر: نظيمة سعد الدين، «الاعتداءات على الأماكن المقدسة،» في: عبد القادر ياسين محرر، القدس خط أحمر (القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2009)، ص 215 - 231.

(1529) تم الاعتماد هنا، أساسًا، على: سمير عبد الله، «تأثير الاحتلال على تطوُّر القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني،» الكاتب (القدس)، العدد 86 (حزيران/يونيو 1987)، ص 9 - 28؛ تيسير العاروري، «الفوائد الاقتصادية التي تجنيها إسرائيل من احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة،» الكاتب (القدس)، العدد 86 (حزيران/يونيو 1987)، ص 96 - 115؛ حازم شنَّار، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في ظل الانتفاضة (القدس: الجمعية الأكاديمية للشؤون الدولية، 1989)؛ وزياد أبو عمرو، الانتفاضة: أسبابها وعوامل استمرارها (القدس: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، 1988).

(1530) عبد القادر ياسين، مجتمع الانتفاضة الفلسطينية، سلسلة كتاب الأهالي؛ 41 (القاهرة: جريدة الأهالي، 1992)، ص 17 - 18.

(1531) المصدر نفسه، 18 - 19.

(1532) المصدر نفسه، 19 - 20.

(1533) المصدر نفسه، ص 20.

(1534) المصدر نفسه، ص 20.

(1535) المصدر نفسه، ص 20.

(1536) المصدر نفسه، ص 20 - 21.

(1537) المصدر نفسه، ص 21.

(1538) سمير عبد الله، «تأثير الاحتلال على تطوُّر القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني،» الكاتب (القدس)، العدد 86 (حزيران/ يونيو 1987)، ص 9 - 28، وأندرو يحيى، الانتفاضة: الأبعاد الاقتصادية (القدس: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، 1988).

(1539) المصدران نفسهما.

(1540) المصدران نفسهما، ص 580.

(1541) عبدالله، المصدر نفسه.

(1542) سمير البرغوثي، «المقدمات الاقتصادية للانتفاضة،» الاتحاد (حيفا)، 9/12/1988.

(1543) عبد الله، المصدر نفسه.

(1544) المصدر نفسه.

(1545) للمزيد عن «مشروع آلون»، انظر: مشاريع التسوية الإسرائيلية، 1967 - 1978 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1979)، ص 65 - 69.

(1546) خالد عايد، معد، سياسة إسرائيل في المناطق الفلسطينية المحتلة (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1984)، ص 3.

(1547) بماحنيه، 21/10/1987.

(1548) هو ميلود بن ناجح، التونسي، الذي قاد طائرة شراعية أخرى، في الوقت نفسه، لكنها سقطت في الشريط الحدودي.

(1549)

وحيد عبد المجيد، «الأبعاد الاجتماعية للانتفاضة الفلسطينية،» الأهرام (القاهرة)، 29/1/1988.

(1550) وحيد عبد المجيد، «الشمولية الاجتماعية للانتفاضة (قراءة أولية)،» شؤون فلسطينية (نيقوسيا) (نيسان/أبريل 1989)، ص 13.

(1551) أسعد عبد الرحمن ونواف الزرو، «الانتفاضة (حلقة 2)،» القبس (الكويت)، 11/12/1988.

(1552) ياسين، مجتمع الانتفاضة الفلسطينية، ص 18 - 19.

(1553) المصدر نفسه، ص 20.

(1554) المصدر نفسه، ص 25.

(1555) عبد المجيد، «الشمولية الاجتماعية للانتفاضة (قراءة أولية)،» ص 7 و13.

(1556) ملحق الوطن (الكويت)، 16/5/1988، وهآرتس، 30/5/1988.

(1557) الاتحاد (حيفا)، 3/11/1988؛ الطليعة (القدس)، 6/7/1989؛ البيان (أبو ظبي)، 28/8/1989؛ النهار (القدس)، 8/4/1989، و.Facts, Jerusalem, no 34, 14/1/1989.

(1558) «خريطة القوى السياسية المحرِّكة للانتفاضة،» الوطن (الكويت)، 8/2/1988.

(1559) الطليعة (القدس)، 7/1/1988.

(1560) ياسين، مجتمع الانتفاضة الفلسطينية، ص 45 - 46.

(1561) عاطف سعد، «مشاركة متميِّزة للعمال في أحداث الضفة،» الطليعة (القدس)، 7/1/1988.

(1562) الطليعة (القدس)، 4/3/1988، Facts, Jerusalem, no. 34, 14/1/1989, pp. 4 and 9.

(1563) نشرة وكالة أنباء نوفوسيتي (دمشق)، 3/5/1989.

(1564) خالد عايد، «القاعدة الاجتماعية للانتفاضة الفلسطينية،» السفير (بيروت)، 14/11/1988.

(1565) الوطن (الكويت)، 11/12/1987.

(1566) إليشع فرات، «جغرافيا العصيان،» هآرتس، 14/2/1988؛ أوردت ترجمتها العربية: نشرة مؤسّسة الدراسات الفلسطينية (بيروت)، السنة 15، العدد 3 (آذار/مارس 1988)، ص 174 - 176.

(1567) الطليعة (القدس)، 6/12/1989؛ 20/7/1989، و24/8/1989.

(1568) حسن الحاج، «بعض قضايا الحركة النسائية في المناطق المحتلة،» الكاتب (القدس)، العدد 53 (أيلول/سبتمبر 1984)، ص 60؛ اتحاد لجان المرأة العاملة، الحركة النسائية في المناطق المحتلة (القدس) (حزيران/يونيو 1988)؛ آمال خريشة، «المرأة العاملة في خضم الصراع الوطني والطبقي،» الكاتب (القدس)، العدد 60 (نيسان/أبريل 1985)، ص 71، والمنظمة النسائية الديمقراطية الفلسطينية، المرأة الفلسطينية والانتفاضة، دمشق، كانون الأول/ديسمبر 1988، ص 17 - 20.

(1569) ياسين، مجتمع الانتفاضة الفلسطينية، 48 - 49.

(1570) المصدر نفسه، ص 50 - 56.

(1571) الحاج، «بعض قضايا الحركة النسائية في المناطق المحتلة،» ص 61 - 68.

(1572) اتحاد لجان المرأة العاملة، الحركة النسائية في المناطق المحتلة.

(1573) المنظمة النسائية الديمقراطية الفلسطينية، المرأة الفلسطينية والانتفاضة، ص 24.

(1574) اتحاد لجان المرأة العاملة، المصدر نفسه.

(1575) المصدر نفسه.

(1576) المنظمة النسائية الديمقراطية الفلسطينية، المرأة الفلسطينية والانتفاضة، ص 33 - 45.

(1577) «أول صورة متكاملة ترسمها «الوطن» لقيادة الانتفاضة،» الوطن (الكويت)، 30/6/1988.

(1578) اتحاد لجان المرأة العاملة، الحركة النسائية في المناطق المحتلة.

(1579) النداء (بيروت)، 9/3/1989.

(1580) الدستور (عمَّان)، 7/6/1989؛ وبلسم (نيقوسيا)، العدد 169 (تموز/يوليو 1989)، ص 68.

(1581) المجموعة الإحصائية الفلسطينية 1984 - 1985، العدد السادس (دمشق: منظمة التحرير الفلسطينية، الدائرة الاقتصادية، المكتب المركزي للإحصاء، 1987)، ص 72 - 73.

(1582) يوثال ماركوس، «أين العقل اليهودي؟،» هآرتس، 18/12/1987.

(1583) بسام الصالحي، «الحركة الطلابية،» الكاتب (القدس)، العدد 41 (أيلول/سبتمبر 1983)، ص 14 - 19.

(1584) في الضفة خمس جامعات: بيرزيت، النجاح (نابلس)، بيت لحم، الخليل، القدس. بينما أسّست في قطاع غزة جامعة واحدة فقط، هي: الجامعة الإسلامية.

(1585) فضل مصطفى النقيب، «الاقتصاد السياسي للانتفاضة (الحلقة الأولى)،» القبس (الكويت)، 28/3/1988.

(1586) تسابي حيلات، بين جباليا وبلاطة، 15/12/1987.

(1587) «طلبة قطاع غزة: وضع مشابه لوضع جنوب أفريقيا،» الاستقلال (نيقوسيا)، 29/11/1987، ص 20.

(1588) Facts, Jerusalem, no. 34, 14/1/1989, p. 3.

(1589) 135 طفـلًا بحسب مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، المقرَّب من حركة حقوق المواطن (راتس). إذاعة لندن (بالعربية)، 20/9/1989.

(1590) ياسين، مجتمع الانتفاضة الفلسطينية، ص 580.

(1591) الرأي (عمّان)، 18/10/1989.

(1592) الاتحاد (حيفا)، 10/6/1988.

(1593) Facts, Jerusalem, no. 34, 14/1/1989, p. 9.

انظر أيضًا: الاستقلال (نيقوسيا)، 20/9/1989.

(1594) المصدر نفسه.

(1595) تحالف كفاحي عريض، خلقته الانتفاضة، يتكوّن من القوى الأساسية الفاعلة في المناطق المحتلة والممثَّلة بمنظمة التحرير الفلسطينية، وهي: فتح والحزب الشيوعي الفلسطيني والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، النداء رقم (1).

(1596) اعتمدت، أساسًا، هنا على: أحمد شاهين، صراع الإدارات في فلسطين، شؤون فلسطينية (نيقوسيا)، العدد 210 (أيلول/سبتمبر 1990)، ص 3 - 37.

(1597) تكررت هذه الأهداف في نداءات عدة لـ «قاوم».

(1598) النداءات (8)، (9)، (10)، (15).

(1599) نداء رقم (8).

(1600) الحياة (لندن)، 6/7/1990.

(1601) النداء رقم (45).

(1602) النداء رقم (28).

(1603) النداءات أرقام (34)، (43)، (44).

(1604) «قف لحظة وفكِّر»، النداء الأول إلى جنود الجيش الإسرائيلي في المناطق المحتلة، القدس العربي (لندن)، 11/7/1990.

(1605) نص مبادرة شولتز، في: شؤون فلسطينية (نيقوسيا)، العدد 181 (نيسان/أبريل 1988)، ص 148 - 149.

(1606) استشهد الوزير عن عمر يناهز 52 عامًا. ومعروف أن الحكم الأردني طلب إلى الوزير في صيف 1986 مغادرة الأردن، بعد إلغاء فتح «اتفاق عمان»، وبإقدام هذا الحكم على إغلاق النسبة الأكبر من مكاتب فتح ومنظمة التحرير في الأردن. وفي 6 آذار/مارس 1988، انطلقت مجموعة فدائية فلسطينية، مكوّنة من عبد الله كُلّاب ومحمد الحنفي ومحمد عيسى، لإحداث تفجير في «مفاعل ديمونة» الذري الإسرائيلي، ورجَّحت إسرائيل بأن الوزير هو من أرسلهم، وقد قتلوا ثلاثة من العاملين في المفاعل قبل أن يستشهدوا،

بعدها بأيام، صادق إسحق شامير، رئيس وزراء إسرائيل، على أمر باغتيال الوزير. وقد كان.

(1607) النداء رقم (19).

(1608) النداء رقم (18).

(1609) نص قرارات قمة الجزائر في: شؤون فلسطينية (نيقوسيا)، العدد 182، حزيران/يونيو 1988، ص 138، 141.

(1610) النداء رقم (29).

(1611) النداء رقم (32)

(1612) النداءات أرقام (39)، (40)، (43).

(1613) نص قرارات قمة الدار البيضاء في: شؤون فلسطينية (نيقوسيا)، العدد 195 (حزيران/يونيو 1989)، ص 158، 159.

(1614) عكيفا ألدار، في: هآرتس، 23/5/1990.

(1615) هشام ملحم، مقابلة مع رئيس جمعية الدراسات العربية في القدس فيصل الحسيني، القبس (الكويت)، 7/5/1990.

(1616) النداء رقم (51).

(1617) النداء رقم (54).

(1618) النداء رقم (58).

(1619) الأهرام (القاهرة)، 23/1/1988.

(1620) النداء رقم (7).

(1621) النص في: الملف (نيقوسيا)، السنة 6، العدد 66 (أيلول/سبتمبر 1989)، ص 555.

(1622) انظر رسالتَيْ عرفات إلى الانتفاضة، في 10/12/1987، في: كتاب فلسطين الثورة (2) أحداث، نيقوسيا، كانون الثاني/يناير 1988، ص 192 - 194، وكتاب فلسطين الثورة (4) أحداث، نيقوسيا، نيسان/أبريل 1988، ص 3 - 17.

(1623) هنري لورنس، مسألة فلسطين: السلام المستحيل، المجلد الخامس (1982 - 2001)، الكتاب التاسع (1982 - 1992): من اجتياح لبنان إلى عشية

أوسلو، ترجمة بشير السباعي (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2016)، ص 258.

(1624) المصدر نفسه، ص 260.

(1625) المصدر نفسه، ص 261.

(1626) المصدر نفسه، ص 261 - 264.

(1627) للاطلاع على نص مشروع مبارك، انظر: الأهرام (القاهرة)، 22/1/1988.

(1628) للمزيد عن مبادرة شولتز، انظر: لورنس، المصدر نفسه، ص 260 - 270.

(1629) المصدر نفسه، ص 264 - 267.

(1630) الثلاثة هم: محمد حسن بحيص وباسم سلطان (حمدي) ومروان كيالي

(1631) المصدر نفسه، ص 268 - 275.

(1632) المصدر نفسه، ص 275

(1633) المصدر نفسه، ص 276.

(1634) المصدر نفسه، ص 299 - 301.

(1635) المصدر نفسه، ص 328.

(1636) للمزيد، انظر: عبد السلام مصاروة، «ميزة السلوك الأميركي في الحوار مع م. ت. ف.،» شؤون فلسطينية (نيقوسيا)، العدد 201 (كانون الأول/ ديسمبر 1989)، ص 85 - 88.

(1637) الحياة (لندن)، 17/12/1988.

(1638) الأهرام (القاهرة)، 18/12/1988.

(1639) عل همشمار، 18/12/1988.

(1640) لورنس، مسألة فلسطين: السلام المستحيل، المجلد الخامس (1982 - 2001)، الكتاب التاسع (1982 - 1992): من اجتياح لبنان إلى عشية أوسلو، ص 309 - 310.

(1641) الأهرام (القاهرة)، والحياة (لندن)، 19/12/1988.

(1642) هآرتس، 20/12/1988.

(1643) الأهرام (القاهرة)، 21/12/1988.

(1644) عل همشمار، 21/12/1988.

(1645) المصدر نفسه.

(1646) نشرت ترجمة الحديث يومية القبس (الكويت)، 22/12/1988.

(1647) القبس (الكويت)، 27/12/1988.

(1648) الاتحاد (أبو ظبي)، 28/12/1988.

(1649) السفير (بيروت)، 28/12/1988.

(1650) الحياة (لندن)، 28/12/1988.

(1651) دافار، 28/12/1988.

(1652) الاتحاد (أبو ظبي)، 29/12/1988.

(1653) دافار، 30/12/1988.

(1654) الأهرام (القاهرة)، 31/12/1988.

(1655) الدستور (عمّان)، 1/1/1989.

(1656) نيويورك تايمز، 113/10/1989.

(1657) انظر نص النداء في: ندى عبد الصمد، أيام الحجارة (بيروت: دار الفارابي، 1989)، ص 348 - 349.

(1658) الأهرام (القاهرة)، 5/12/1989.

(1659) الحياة (لندن)، 4/12/1989.

(1660) فلسطين الثورة (نيقوسيا)، العدد 777، 24/12/1989.

(1661) السفير (بيروت)، 25/12/1989.

(1662) الحياة (لندن)، 4/12/1989.

(1663) الحياة، 28/12/1989، والأهرام (القاهرة)، 27/12/1989.

(1664) الأهرام (القاهرة)، 6/12/1989.

(1665) الحياة (لندن)، 12/12/1989. للمزيد، انظر: أحمد شاهين، «الشأن الفلسطيني في محاور ثلاثة،» شؤون فلسطينية (نيقوسيا)، العدد 202 (كانون الثاني/يناير 1990)، ص 124 - 171.

(1666) يديعوت أحرونوت، 2/11/1989.

(1667) يديعوت أحرونوت، 20/11/1989.

(1668) هآرتس، 22/10/1989.

(1669) دافار، 6/11/1989.

(1670) فلسطين الثورة (نيقوسيا)، 10/9/1989.

(1671) الأفق (نيقوسيا)، 10/9/1989.

(1672) فلسطين الثورة (نيقوسيا)، 24/9/1989.

(1673) اليوم السابع (باريس)، 18/9/1989.

(1674) فلسطين الثورة (نيقوسيا)، 24/9/1989.

(1675) الحرية (نيقوسيا)، 24/9/1989.

(1676) اليوم السابع (باريس)، 18/9/1989.

(1677) فيصل حوراني، في: الحرية (نيقوسيا)، 24/9/1989.

(1678) أوردها: حسين شعلان، في: اليوم السابع (باريس)، 18/9/1989، ص 8.

(1679) الأهرام (القاهرة)، 15/9/1989.

(1680) القبس (الكويت)، 13/9/1989.

(1681) محمد حسنين هيكل، في: الأهرام (القاهرة)، 24/9/1989. للمزيد عن «النقاط العشر» لمبارك، انظر: أحمد شاهين، «تقديم المبادرة المصرية،» شؤون فلسطينية (نيقوسيا)، العدد 199 (تشرين الأول/أكتوبر 1989)، ص 117 - 123؛ سميح شبيب، «تقويم المبادرة المصرية،» شؤون فلسطينية (نيقوسيا)، العدد 199 (تشرين الأول/أكتوبر 1989)، ص 114 - 116، ونبيل الحيدري، «التحرُّك المصري ومتطلبات الوفاق،» شؤون فلسطينية (نيقوسيا)، العدد 199 (تشرين الأول/أكتوبر 1989)، ص 124 - 128.

(1682) واشنطن بوست، 18/9/1989.

(1683) الحياة (لندن)، 6/9/1989

(1684) لورنس، مسألة فلسطين: السلام المستحيل، المجلد الخامس (1982 - 2001)، الكتاب التاسع (1982 - 1992): من اجتياح لبنان إلى عشية أوسلو، ص 281.

(1685) المصدر نفسه، ص 299 - 301.

(1686) المصدر نفسه، ص 285 - 286.

(1687) كان أبو شريف عضوًا في المكتب السياسي للجبهة الشعبية، لكنه تمادى في التذيُّل لعرفات، فأصدرت اللجنة المركزية للجبهة الشعبية قرارها بفصله من الجبهة. وكان منصب مستشار عرفات في انتظاره.

(1688) المصدر نفسه، ص 280 - 288.

(1689) المصدر نفسه، ص 282 - 285.

(1690) المصدر نفسه، ص 285 - 286.

(1691) للمزيد، يمكن الرجوع إلى نص «ميثاق حماس»، في: عبد القادر ياسين، حماس حركة المقاومة الإسلامية في فلسطين (القاهرة: دار سينا للنشر، 1990)، الملحق، ص 83 - 113.

(1692) للمزيد حول هذا المرتمر، انظر: سميح شبيب، «المؤتر العام الخامس لفتح،» شؤون فلسطينية (نيقوسيا)، العدد 197 (آب/أغسطس 1989)، ص 111 - 115، ولورنس، مسألة فلسطين: السلام المستحيل، المجلد الخامس (1982 - 2001)، الكتاب التاسع (1982 - 1992): من اجتياح لبنان إلى عشية أوسلو، ص 330.

(1693) فاروق القدومي (974 صوتًا)؛ صلاح خلف (921)؛ خالد الحسن (824)؛ انتصار الوزير (824)؛ رسمي حبش [صخر] (743)؛ هايل عبد الحميد (726)؛ أبو ماهر غُنيم (732)؛ هاني الحسن (633)؛ صبحي أبو كرش (أبو المنذر) (626)؛ الحكم البلعاوي (624)؛ محمود عباس (618)، أحمد قريع (586)، سليم الزعنون (483)، عباس زكي (475)، نصر يوسف (567)، الطيب عبد الرحيم (552)، ومحمد جهاد (510).

(1694)

شاهين، «الشأن الفلسطيني في محاور ثلاثة،» ص 124 - 131.

(1695) هي عملية إنزال بحري لمجموعة مقاتلين من جبهة التحرير الفلسطينية، جناح أبو العباس، على شاطئ تل أبيب، في 20/5/1990، ونجح هؤلاء المقاتلون في الوصول بزورقين فقط، بحسب شاحاك، رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية. وقد استخدم المقاتلون «سفينة أم» من ليبيا، أنزلتهم على بعد نحو 120 ميـلًا بحريًا، ستة زوارق بحسب يديعوت أحرونوت، 31/5/1990. للمزيد: محمد عبد الرحمن، «العملية البحرية

الفلسطينية خيار التطرف في غياب السلام،» شؤون فلسطينية (نيقوسيا)، العدد 208 (تموز/يوليو 1990)، ص 130 - 137.

(1696) Revue d’études palestiniennes, no. 32 (été 1989), p. 25.

(1697) لورنس، مسألة فلسطين: السلام المستحيل، المجلد الخامس (1982 - 2001)، الكتاب التاسع (1982 - 1992): من اجتياح لبنان إلى عشية أوسلو، ص 311 - 312.

(1698) المصدر نفسه، ص 312 - 316.

(1699) فضيحة إيران غيت: تتشكل فضيحة «إيران كونترا» من 3 أجزاء متصل بعضها ببعض: إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان، التي باعت أسلحة إلى إيران، بشكل مخالف للقانون الأمريكي، حيث كانت إيران بأمس الحاجة اليها في حربها ضد العراق، في مقابل استخدام نفوذها في إطلاق سراح مواطنين أمريكيين، خُطفوا، وأخذوا كرهائن في لبنان، من ميليشيات شيعية موالية لإيران. أما الأسلحة التي زوَّدت إدارة ريغان إيران بها، فقد طالبت الإيرانيين بأسعار مرتفعة، وحوَّلت المبالغ الفائضة إلى قوات «الكونترا» التي كانت تحارب حكومة حركة ساندينيستا اليسارية الحاكمة في نيكاراغوا.

(1700) المصدر نفسه، ص 318.

(1701) المصدر نفسه، ص 318.

(1702) المصدر نفسه، ص 321.

(1703) للمزيد حول هذه الزيارة، انظر: صلاح عبد الله، «زيارة عرفات في منظور إسرائيلي: الاختراق السياسي الأبرز،» شؤون فلسطينية، العدد 195 (حزيران/يونيو 1989)، ص 133 - 136.

(1704) يزيد صايغ، «انتشار الأسلوب الصدامي،» شؤون فلسطينية، العدد 191 (شباط/فبراير 1989)، ص 121 - 124. نقــلًا عن: السفير (بيروت)، 29/12/1988.

(1705) الحياة، 13 - 14/12/1989.

(1706) الحياة، 4/1/1990.

(1707) الحياة، 17 - 18/7/1990.

(1708) الحياة، 26/7/1990.

(1709) الحياة (لندن)،31/7/1990. للمزيد، انظر: يزيد صايغ، «قوة فصل في لبنان،» شؤون فلسطينية (نيقوسيا)، العدد 210 (أيلول/سبتمبر 1990)، ص 133 - 136.

(1710) معاريف، 28/1/1990.

(1711) الحياة، 11/9/1990.

(1712) الحياة، 8/9/1990، و8-9 International Herald Tribune Magazine (September 1990)

(1713) الحياة، 13/9/1990. للمزيد: يزيد صايغ، «تكثيف المواجهة ضد الاحتلال،» شؤون فلسطينية (نيقوسيا) العدد 211 (تشرين الأول/أكتوبر 1990)، ص 105 - 108.

(1714) Middle East International, 21/2/1992.

(1715) الحياة، 20/12/1991.

(1716) لورنس، مسألة فلسطين: السلام المستحيل، المجلد الخامس (1982 - 2001)، الكتاب التاسع (1982 - 1992): من اجتياح لبنان إلى عشية أوسلو، ص 334 - 335.

(1717) المصدر نفسه، ص 335 - 336.

(1718) المصدر نفسه، ص 339 و341

(1719) السفير، 6/1/1991، والنهار (بيروت)، 6/1/1991.

(1720) لورنس، المصدر نفسه، ص 350.

(1721) المصدر نفسه، ص 353.

(1722) من مفكرتي.

(1723) مائير كهانا: حاخام إسرائيلي، مؤسس حركة كاخ وعضو سابق في البرلمان الإسرائيلي (الكنيست). اشتهر بالعداء الكبير للعرب. كانت خطته وآراؤه السياسية هي تهجير فلسطينيي الداخل من أراضيهم إلى دول عربية، كي تكون إسرائيل يهودية بشكل تام، من دون وجود العنصر العربي في الدولة. اغتيل في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 1990.

(1724) لورنس، المصدر نفسه.

(1725) المصدر نفسه، ص355.

(1726) المصدر نفسه، ص 373.

(1727) المصدر نفسه، ص 374 - 378.

(1728) المصدر نفسه، ص 379 - 380.

(1729) المصدر نفسه، ص 381 - 382.

(1730) ران كسليف، «هم ونحن: العرب في إسرائيل على جانبي المتراس،» هآرتس، 14/8/1987، انظر ترجمتها العربية، في: نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية (بيروت)، السنة 14، العدد 10 (1987)، ص 779 - 780.

(1731) المصدر نفسه.

(1732) المصدر نفسه.

(1733) المصدر نفسه.

(1734) مركز يافا واليوم السابع، «فلسطينيو 48: التمييز العنصري بالأرقام،» اليوم السابع (باريس)، 29/2/1988.

(1735) المصدر نفسه.

(1736) إيليا زريق، «ثقافة وقانون وتحكُّم: الفلسطينيون في إسرائيل،» في: كميل منصور، مشرف، الشعب الفلسطيني في الداخل: خلفيات الانتفاضة السياسية والاقتصادية والاجتماعية (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1990)، ص 227.

(1737) مركز يافا واليوم السابع، المصدر نفسه.

(1738) المصدر نفسه.

(1739) خليل نخلة، «وقفة تقويم للنضال الفلسطينيي تحت الاحتلال (الحلقة الأولى)،» الشرق الأوسط (لندن)، 10/12/1980.

(1740) Moshe Gabai, «Israeli Arabs: Problems of Identity and Integration,» New Outlook (October- November 1984), p. 18.

(1741) رضى سلمان، «المنسيون: عرب فلسطين 1948: مرحلة النهوض من الصدمة،» مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 2 (ربيع 1990)، ص 125 - 148.

(1742) نديم روحانا، «التحوُّل السياسي الفلسطيني في إسرائيل: من الإذعان إلى التحدي،» مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 2 (ربيع 1990)، ص

59 - 81، وصبري جريس، «العرب في إسرائيل، 1973 - 1979،» شؤون فلسطينية (بيروت)، العدد 89 (نيسان/أبريل 1979)، ص 87 - 118.

(1743) للمزيد، انظر: جريس، المصدر نفسه، ص 87 - 118.

(1744) من عيِّنة منهاجية قُطرية عربية، اختار 68 في المئة وصف «عربي فلسطيني»، أو «فلسطيني»، لوصف هويتهم الجماعية، و18.2 في المئة «فلسطيني إسرائيلي»، و0.5 في المئة «إسرائيلي» فحسب، و6.9 في المئة مصطلح «عربي».

(1745) المصدر نفسه، ومحمود محارب، لجنة المتابعة العليا لقضايا الجماهير العربية في إسرائيل (القدس: مركز المعلومات البديلة، 1998).

(1746) انظر: أسعد غانم ومهند مصطفى، الفلسطينيون في إسرائيل: الأقلية الأصولية في الدولة الإثنية (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، 2009)، ص 171 و174. انظر أيضًا: عزيز حيدر، «التعبير السياسي الفلسطيني في إسرائيل،» في: كميل منصور، مشرف، الشعب الفلسطيني في الداخل: خلفيات الانتفاضة السياسية والاقتصادية والاجتماعية (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1990)، ص 335 - 336.

(1747) حيدر، المصدر نفسه، ص 345 - 346، وغانم ومصطفى، المصدر نفسه، ص 174 - 175.

(1748) للمزيد حول الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش)، والحزب الشيوعي، انظر: جريس، «العرب في إسرائيل، 1973 - 1979،» ص 87 - 118؛ الأرض (دمشق)، العدد 87، 21/5/1984، ص 125، وتقويم توفيق زياد، في علي عثمان، 14/10/1979.

(1749) سلمان، «المنسيون: عرب فلسطين 1948: مرحلة النهوض من الصدمة،» ص 125 - 148.

(1750) المصدر نفسه، ص 268 و275.

(1751) حركة أبناء البلد: هي حركة سياسية تعمل على تعبئة وقيادة الجماهير الفلسطينية من أجل استعادة الحقوق الوطنية الفلسطينية وفي مقدمها حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الأممية الديمقراطية على أرض فلسطين التاريخية، وتناضل الحركة من أجل إقامة مجتمع اشتراكي قائم على المبادئ الديمقراطية والإنسانية على طريق بناء مجتمع اشتراكي موحد. أُسّست في عام 1972 في مدينة أم الفحم، أمينها العام رجا إغبارية؛ وبعدها أُسّست فروع في كل من نحف، سخنين، شفاعمرو، كابول. رفضت الحركة المشاركة في انتخابات الكنيست، وحافظت نحو عشرين عامًا على موقفها

الرافض الواقع الإسرائيلي والاندماج فيه ودعت إلى عدم المشاركة في التصويت، لكنها تؤيد المشاركة في الانتخابات المحلية.

عن «حركة أبناء البلد»، انظر: محمود محارب، الدستور (بيروت)، 29/10/1979؛ يعقوب جوك، ملحق هآرتس، 4/4/1980؛ يديعوت أحرونوت، 18/1/1979، ودافار، 26/4/198.

عن الإسلام الحركي: «التائبون»، و«أسرة الجهاد»، انظر: ملحق يديعوت أحرنوت، 19/5/1978؛ «عصا وجزرة،» هآرتس، 29/4/1983؛ الأرض (دمشق)، العدد 17، 21/5/1984، وهآرتس، 25/1/1980.

عن «القائمة التقدمية للسلام»، انظر: الأرض (دمشق)، العدد 17، 21/5/1984، ص 30، والاتحاد (حيفا)، 4/11/1988، وعطا الله منصور، في: هآرتس، 6/11/1980.

عن «راكح» و«القائمة الديمقراطية للسلام والمساواة»، انظر: جريس، «العرب في إسرائيل، 1973 - 1979»؛ الأرض (دمشق)، العدد 17، 21/5/1984، ص 25، وتقويم توفيق زيَّاد، في علي عثمان، 14/10/1976.

(1752) روحانا، «التحوُّل السياسي الفلسطيني في إسرائيل: من الإذعان إلى التحدي،» وسلمان، «المنسيون: عرب فلسطين 1948: مرحلة النهوض من الصدمة».

(1753) إيلي ريخس، في: هآرتس، 26/3/1986؛ وران كسليك، في: هآرتس، 21/8/1987.

(1754) للمزيد، انظر: غانم ومصطفى، الفلسطينيون في إسرائيل: الأقلية الأصولية في الدولة الإثنية، ص 39 - 42، 86 و184.

(1755) عل همشمار، 21/3/1988.

(1756) أمين عطايا، «فلسطينيو الأرض المحتلة العام 1948: الواقع الديموغرافي والاجتماعي والسياسي،» شؤون فلسطينية (نيقوسيا)، العدد 207 (حزيران/يونيو 1990)، ص 15 - 44.

(1757) الاتحاد (حيفا)، 21/3/1988.

(1758) وكالة الانباء الفلسطينية (وفا)، 28/3/1988.

(1759) هآرتس، 31/3/1988

(1760) دافار، 31/3/1988.

(1761) عل همشمار، 10/4/1988.

(1762) حداشوت، 22/5/1989.

(1763) عزمي بشارة، العرب في إسرائيل: رؤية من الداخل (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 207.

(1764) عل همشمار، 11/6/1989.

(1765) معاريف، 25/6/1989.

(1766) الدستور (عمَّان)، 16/2/1992.

(1767) هآرتس، 27/1/1989.

(1768) عل همشمار، 18/10/1989.

(1769) يزيد صايغ، «عمليات هجومية،» شؤون فلسطينية (نيقوسيا)، العدد 201 (كانون الأول/ديسمبر 1989)، ص 119 - 123، نقــلًا عن: فلسطين الثورة (نيقوسيا)، 12/11/1989.

(1770) هاتسوفيه، 24/11/1989.

(1771) فلسطين الثورة (نيقوسيا)،17/12/1989.

(1772) هآرتس، 13/3/1990.

(1773) دافار، 10/6/1990.

(1774) هآرتس، 28/6/1990.

(1775) الدستور (عمان)، 31/3/1991.

(1776) عل همشمار، 8/1/1989.

(1777) معاريف، 2/11/1989.

(1778) عل همشمار، 2/11/1989.

(1779) الحياة (لندن): 1/11/1989، و8/11/1989.

(1780) معاريف، 10/11/1989.

(1781) معاريف، 22/11/1989.

(1782) قاسم زين، «حماة الخط الأخضر،» عل همشمار، 10/12/1989.

(1783) معاريف، 26/2/1990.

(1784) إنترناشونال هيرالد تريبيون، 23/2/1990.

(1785) يزيد صايغ، «تناقض ميداني إسرائيلي،» شؤون فلسطينية (نيقوسيا)، العدد 205 (نيسان/أبريل 1990)، ص 142 - 146.

(1786) هآرتس، 23/1/1990.

(1787) الحياة (لندن)، 31/7/1990.

(1788) عل همشمار، 26/7/1990

(1789) هآرتس، 30/7/1990.

(1790) القدس العربي (لندن)، 24/10/1991.

(1791) الحياة، 15/11/1991.

(1792) القدس العربي، 27/11/1991.

(1793) الحياة، 10/1/1992.

(1794) الحياة، 3/3/1992، و5/3/1992.

(1795) زئيف شيف، في: هآرتس، 9/3/1990.

(1796) هآرتس، 13/3/1990.

(1797) هآرتس، 2/5/1990.

(1798) دافار، 2/5/1990.

(1799) عل همشمار، 22/6/1990.

(1800) هآرتس، 29/7/1990.

(1801) غانم ومصطفى، الفلسطينيون في إسرائيل: الأقلية الأصولية في الدولة الإثنية.

(1802) سلمان، «المنسيون: عرب فلسطين 1948: مرحلة النهوض من الصدمة».

(1803) التقرير الاستراتيجي العربي 1993 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1994)، ص 90. (ورقة عمل أمريكية، قُدمت إلى الوفديْن، الفلسطيني والإسرائيلي، في 13/5/1993).

وهذا هو دافعها الرئيس لاستحداث المجلس.

(1833) فلسطين الثورة (نيقوسيا)، 26/9/1993، ص 10.

(1834) الحياة (لندن)، 15/10/1993.

(1835) يديعوت أحرونوت، 22/9/1993.

(1836) المصدر نفسه.

(1837) أحمد المسلماني، «عملية التسوية السلمية،» في: التقرير الاستراتيجي العربي 1994 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1995)، ص 174.

(1838) انظر نص الاتفاق في: مجلة الدراسات الفلسطينية (بيروت)، العدد 17 (شتاء 1994)، ص 209 - 211، نقــلًا عن: السفير (بيروت)، 11/2/1994.

(1839) لمزيد من التفاصيل عن مذبحة الخليل، انظر: مجلة الدراسات الفلسطينية (بيروت)، العدد 17 (شتاء 1994)، ص 3 - 65.

(1840) محمد عبد السلام، «التفاعلات العسكرية في الصراع العربي - الإسرائيلي،» في: التقرير الاستراتيجي العربي 1994 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1995)، ص 155 - 156.

(1841) المصدر نفسه، ص 165.

(1842) انظر: نيرمين السعدني، «الأبعاد الاقتصادية للتسوية في الشرق الأوسط،» في: المصدر نفسه، ص 196 - 198).

(1843) انظر نص المذكرة في: السفير (بيروت)، 31/12/1993؛ ومجلة الدراسات الفلسطينية (بيروت)، العدد 17 (شتاء 1994)، ص 233 - 236.

(1844) حركة وطنية ديمقراطية، أُسّست غداة بدء السلطة الفلسطينية إدارتها للضفة والقطاع، ترأسها حيدر عبد الشافي، وضمَّت في عضويتها كــلًا من إدوارد سعيد ومصطفى البرغوثي.

(1845)

انظر: بدر عبد العاطي وصلاح سالم، «تجربة الحكم الذاتي الفلسطيني في غزة وأريحا،» في: التقرير الاستراتيجي العربي 1994، ص 227 - 229.

(1846) المصدر نفسه، ص 230 - 232.

(1847) التقرير الاستراتيجي العربي 1995 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1996)، ص 299 - 305.

(1848) التقرير الاستراتيجي العربي 1996 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1997)، ص 127 - 128.

(1849) مصطفى البرغوثي، «هبَّة أيلول 96: أُفق جديد أمام القيادة الفلسطينية،» مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 28 (خريف 1996)، ص 18 - 33، وهآرتس، 4/8/1996.

(1850) انظر نص البروتوكول، في: مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 30 (ربيع 1997)، ص 167 - 180.

(1851) للمزيد، انظر: المصدر نفسه، ص 181 - 182.

(1852) انظر نص البيان، في: المصدر نفسه، ص 182 - 183.

(1853) المصدر نفسه، ص 184 - 187، وانظر حديث مع جلال الماشطة، في: الحياة (لندن)، 22/1/1997،.

(1854) انظر نص البيان، في: مجلة الدراسات الفلسطينية (بيروت)، العدد 30 (ربيع 1997)، ص 187 - 188.

(1855) المصدر نفسه، ص 89 - 91، والحياة، 3/2/1997.

(1856) انظر نص البيان، في: الأيام (رام الله)، 7/2/1997.

(1857) «وزير العدل الفلسطيني، فريح أبو مدين: مشكلة حقوق الإنسان مصدرها القيِّمون على تطبيق القانون،» أجرت الحديث رُبى الحصري (أواسط شباط/فبراير 1997)، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد30 (ربيع 1997)، ص 49 - 57.

(1858) محمد المصري، «وجهة نظر المخابرات العامة الفلسطينية في موضوع حقوق الإنسان،» في: المصدر نفسه، ص 68 - 77.

(1859) التقرير الاستراتيجي العربي 1997 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1998)، ص 246 - 247.

(1860) المصدر نفسه، ص 248 - 255.

(1861) المصدر نفسه، ص 214 - 216.

(1862) المصدر نفسه، ص 217.

(1863) المصدر نفسه، ص 218.

(1864) نص التصريح، في: مجلة الدراسات الفلسطينية (بيروت)، العدد 32 (خريف 1997)، ص 190 - 191، وعن موقع وزارة الإعلام الفلسطينية <http:www.pha.org/minifo>.

(1865) المصدر نفسه، ص 191 - 192.

(1866) المصدر نفسه، ص 192 - 193.

(1867) التقرير الاستراتيجي العربي 1998 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1999)، ص 245 - 248.

(1868) المصدر نفسه، ص 282 - 292.

(1869) التقرير الاستراتيجي العربي 1999 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2000)، ص 224.

(1870) مجلة الدراسات الفلسطينية (بيروت)، العدد 38 (ربيع 1999)، ص 184 - 185، عن: وفا (الإلكترونية)، 10/12/1998.

(1871) المصدر نفسه، ص 185 - 187، عن: فتح (دمشق)، 26/12/1998، ص215 - 222.

(1872) المصدر نفسه، ص189 - 191، عن: النهار (بيروت)، 15/12/1998.

(1873) المصدر نفسه، ص 92 - 94، عن: فلسطين المسلمة (لندن) (كانون الثاني/يناير 1999)، ص 19.

(1874) المصدر نفسه، عن وفا (الإلكترونية)، 26/12/1998.

(1875) المصدر نفسه، ص 195 - 196. عن: النهار (بيروت)، 2/2/1999.

(1876) المصدر نفسه، ص 15. عن: موقع الحكومة الإسرائيلية على الإنترنت: <Gopher://israel.info.gov.11>.

(1877) المصدر نفسه، ص 216 - 217.

(1878) التقرير الاستراتيجي العربي 2000 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2001) ص 235 - 237.

(1879) المصدر نفسه، ص 243.

(1880) المصدر نفسه، ص 243 - 245؛ ومجلة الدراسات الفلسطينية (بيروت)، العدد 39 (صيف 1999)، ص 232 - 233، عن: وفا (الإلكترونية - غزة)، 29/4/1999

(1881) المصدر نفسه، ص 233، عن: فتح (دمشق)، العدد 438، 15/5/1999، ص 10.

(1882) المصدر نفسه، ص 334. عن: النهار (بيروت)، 30/4/1999.

(1883) المصدر نفسه، ص 237 - 238، عن: وفا الإلكترونية (غزة)، 3/5/1999.

(1884) مجلة الدراسات الفلسطينية (بيروت)، العدد 40 (خريف 1999)، ص 219. عن: وفا الإلكترونية، 2/8/1999.

(1885) المصدر نفسه، ص 220 - 221. عن وفا، 23/8/1999.

(1886) مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد40 (خريف 1999)، ص 207 - 211.

(1887) المصدر نفسه، ص 211 - 212.

(1888) المصدر نفسه، ص 213 - 214.

(1889) مجلة الدراسات الفلسطينية (بيروت)، العدد54،ربيع2000، ص210 - 215.

(1890) المصدر نفسه، ص 216 - 219.

(1891) هنري لورنس، مسألة فلسطين، المجلد الخامس، الكتاب العاشر (1992 - 2001)، ترجمة بشير السباعي (القاهرة: المشروع القومي للترجمة، المركز القومي للترجمة، 2017)، ص 499 - 511.

(1892) المصدر نفسه، ص 547.

(1893) المصدر نفسه، ص 536 و557 - 558.

(1894) للمزيد، انظر: Aziz Haidar, On the Margins: The Arab Population in the Israeli Economy (London: Hurst and Company, 1996).

يمكن أيضًا الاطلاع على مراجعة الكتاب في: نور مصالحة، «على الهامش: السكان العرب في الاقتصاد الإسرائيلي،» مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 32 (خريف 1997)، ص 160 - 162.

(1895) مثَّل هؤلاء المهجَّرين ما بين 25 و30 في المئة من مجموع عرب 48. وقد تركَّزوا في منطقة الشمال والجليل. ومن 162 قرية، هُدمت كلّيًا في منطقتيْ الجليل والشمال، بقي مهجَّرون من 44 قرية فقط. ثمة 11 قرية بقي معظم أهلها (كمهجَّرين)، وهي: المجدل، الدامون، البروة، إقرت، كفر برعم، الرويس، حدثة، معلول، المفتخرة، المنصورة، قومية. بينما بقي من أهالي

الـ33 قرية الباقية عدد ضئيل، تراوح بين 1 و17 في المئة. ومن 69 قرية عربية، بقيت قائمة بعد النكبة، استوعبت 17 قرية مهجَّرين (إضافة إلى اللد ويافا وأبو غوش). انظر: واكيم واكيم، «لاجئون في وطنهم: «الحاضرون الغائبون» في إسرائيل،» مجلة الدراسات الفلسطينية، العددان 45 - 46 (شتاء - ربيع 2001)، ص 90 - 104؛ هنري كوهين، الغائبون الحاضرون: اللاجئون الفلسطينيون في إسرائيل منذ 1948، ترجمة نسرين مغربي؛ تقديم وتحرير عادل منَّاع (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2003)، ص 22 - 25 و179.

(1896) للمزيد عن جذور المشكلة، وحجمها، وقرارات اجتماع (1992)، ومؤتمر (1995)، انظر: واكيم، المصدر نفسه، ص 90 - 104.

(1897) نديم روحانا، «التحوُّل السياسي للفلسطينيين في إسرائيل: من الإذعان إلى التحدي،» مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 2 (ربيع 1990)، ص 58 - 75.

(1898) المصدر نفسه، ص 136 - 138.

(1899) المصدر نفسه، ص 59 - 81.

(1900) بحسب مسح أُجري في عام 1982، اختار 68 في المئة مصطلح «عربي فلسطيني» أو «فلسطيني»، لوصف هويتهم الجماعية؛ و6.1 في المئة مصطلح «فلسطيني إسرائيلي»، و18.2 في المئة مصطلح «عربي إسرائيلي»، واختار 0.5 في المئة فقط، مصطلح إسرائيلي، في مقابل 6.9 في المئة اختاروا مصطلح «عربي».

(1901) وليد العمري، «فلسطينيو 48 يقبلون بما تقبل القيادة الفلسطينية به حتى لو كانوا هم الثمن،» مجلة الدراسات الفلسطينية (بيروت)، العدد 8 (خريف 1992)، ص 155 - 163.

(1902) أسعد غانم ومهند مصطفى، الفلسطينيون في إسرائيل: الأقلية الأصولية في الدولة الإثنية (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، 2009).

(1903) المصدر نفسه.

(1904) أسعد غانم ومهند مصطفى، «الفلسطينيون في إسرائيل،» في: دليل إسرائيل العام 2011، رئيس التحرير كميل منصور (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2011)، ص 364.

(1905) المصدر نفسه، ص 465.

(1906) المصدر نفسه، ص 208 - 213.

(1907) المصدر نفسه، ص 213 - 218.

(1908) المصدر نفسه، ص 220 - 224.

(1909) المصدر نفسه، ص 196 - 207.

(1910) عزيز حيدر، الفلسطينيون في ظل اتفاق أوسلو (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997)، ص 1، 50 - 51، 56 و66 - 67.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

(تم الكتاب بحمد الله وتوفيقه)

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

متميزون
للكتب النصية
E-Book

Group Link – لينك الانضمام الى الجروب

Link – لينك القنـــــاة

فهرس المحتويات..

عن الكتاب..

الإهداء..

مقدمة..

مدخل
الاقتصاد السياسي للقضية الفلسطينية
القسم الأول
تحت الاحتلال البريطاني
(1918 - 1948)
الفصل الأول
فجر الحركة الوطنية
الفصل الثاني
الحركة الوطنية تستكمل ملامحها
الفصل الثالث
انحسار... فنكبة
القسم الثاني
من النكبة إلى «النكسة»
(1948 - 1967)
الفصل الرابع
الأردن
الفصل الخامس
عرب 48
الفصل السادس
في قطاع غزة
القسم الثالث
من «النكسة» إلى التحريك
(1967 - 1973)
الفصل السابع
في «دول الطوق»
الفصل الثامن
في الضفَّة الشرقية للأردن
الفصل التاسع
داخل فلسطين

القسم الرابـــع
من «لا نصر ولا هزيمة»
إلى الاجتياح الإسرائيلي
(1974 - 1982)
الفصل العاشر
خارج فلسطين: تدهور متأرجح
الفصل الحادي عشر
داخل فلسطين المنتشي
القسم الخامس
الخارج يتبعثر والداخل يتجمع
(1983 - 1987)
الفصل الثاني عشر
خارج فلسطين يتبعثر
الفصل الثالث عشر
صحوة الضفة والقطاع وعرب 48
القسم السادس
الانتفاضة المغدورة وتداعياتها
(1987 - 1991)
الفصل الرابـــع عشر
انتفاضة الحجارة
الفصل الخامس عشر
خارج فلسطين: القيادة المتنفِّذة مُتلقية
الفصل السادس عشر
عرب 48 أكثر من التضامن
القسم السابـــع
«أوسلو» وتداعياتها
(1993 - 2000)
الفصل السابع عشر
تسوية أم تصفية؟!
الفصل الثامن عشر
سبع سنوات عجاف
الفصل التاسع عشر
عرب 48 يُصدَمون فيستفيقون

المراجع

1 - العربية

2 - الأجنبية

هوامش الكتاب: